

الأخضر من زاد المعاد ومخبر العجا

للعلام الممام شيخ الإسلام قدوة العلماء الإعلام نخبة الفضلاء الكرام
الكاشف لسير سيد المرسلين الواقف على سنن خاتم النبيين
مادة علوم الدين منبع روح الحق واليقين الشيخ العلامة
الحافظ شمس الدين أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي
المعروف بابن القيم الجوزي ولد سنة ٦٩٠
وتسعين وستمائة وتوفي سنة ٧٥١
وخمسين وسبع مائة رحمه الله تعالى
إلى يوم الدين وبقوا
أعلى عليين
بجزة نبيه
الأمين

قد طبع في المطبع النظار الواقعة الكانفو

فهرس الفوائد والأحكام والمسائل الشرعية والشأن النبوية الواقعة في المجلد الثاني من زاد المعاد

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
٢	بحث علاجه صلوات الله عليه وسلم لأمراض القلب وأمراض الأبدان وتقسيم الأمراض	٢٣	بحث تسلط الأرواح الخبيثة و علاجها	٢٠
٣	فصل في طب الأبدان وانقسام الأمراض البدنية	٢٣	فصل في علاج عرق النساء	٢١
٤	فصل في هديته في التداوي لنفسه لغيره	٢٥	فصل في هديته في علاج يبس الطبع وذكر السنن وغيرها من الأدوية المسهولة	٢٢
٥	بحث الترغيب إلى التداوي وربط المسببات بالأسباب	٢٦	فصل في هديته في علاج في حكة الجسم وما يولد القمل	٢٣
٦	فصل في هديته في الإعتناء والاحتياط في الأكل والشرب	=	بحث استعمال لبأسد الحريم لدفع القمل والحكة	٢٥
٧	بحث تركيب المركبات من العناصر الأربعة في الثلثة	٢٤	فصل في هديته في علاج ذات الجنب وذكر أقسامه	٢٤
٩	فصول علاج الأوجاع بالأدوية الطبية	٢٩	فصل في هديته في علاج الشقيقة والصداع	٢٨
=	فصل في هديته في علاج الحصى بالماء البارد والورد على من أنكر ذلك	٣٠	ذكر منافع الحناء	=
١١	فصل في هديته في علاج استطلاق البطن	=	فصل في هديته في ترك إعطاء المرضى ما يكرهونه	٥٠
١٢	ذكر منافع العسل	٣٢	فصل في هديته في علاج العذق	٥١
١٣	فصل في علاج الطاعون وتحقيق الطاعون	=	فصل في هديته في علاج المفوؤ	٥٣
١٥	بحث النهي عن الخروج من موضع الطاعون والدخول فيه	٣٣	ذكر منافع التمر	٥٢
١٦	فصل في هديته في علاج الاستسقاء	=	قائمة في اعتبار عدد السبع	=
=	ذكر قصة عريضة	٣٤	فصل في هديته في اصلاح الأغذية	٥٥
١٤	فصل في علاج الجرح	٣٥	فصل في هديته في الحمية	٥٥
=	فصل في علاج يشرب العسل والحمامة والكي	٣٦	فصل في هديته في علاج الرمذ	=
١٩	فصل في منافع الحمامة	٣٧	فصل في هديته في علاج الخلد	٥٦
٢٠	فصول في مواضع الحمامة وأوقاتها	٣٨	فصل في هديته في اصلاح الطعام الذي يقع فيه الذباب	٥٤
٢١	بحث فساد الصوم بالحمامة عند الخنازير	=	بحث عدم تجسس الماء بموت ما لا دم له	٦٠
٢٢	فصل في قطع العروق والكي وذكر إجازته والنهي عنه	٣٩	فصل في هديته في علاج البثرة	=
=	فصل في علاج الصرع الخاطي والروحي	=	فصل في هديته في علاج الخراجات والأورام	٦١
		٤٠	فصل في هديته في علاج المرضى بتطبيب نفوسهم	٦٢
		٤١	فصل في هديته في رقية اللديغ بالفاقحة	٦٣
		٤٢	بحث في تفضيل سورة الفاتحة وذكر الأسرار والتأثيرات فيها	٦٤
		٤٣	فصل في رقية اللديغ	٦٥
		٤٤	فصل في هديته في رقية السملة	٦٦
		٤٥	فصول في رقية الحية ورقية القرحة والجرح	٦٧

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	
	واجراد	١٠٠	اذخر بطيخ بلب تسر بيض	٦٣	ذكر تاثيرات التراب
١٣٣٢	لبن المعز والضان والبقير	١٠١	بصل باذخجان تسر	٦٥	فصل في علاج الوجع والمصيبة ونحوها
١٣٣٣	لبن الابل الماء وذكر منافعه	١٠٢	التين تلبينة قلم قوم	٦٦	ذكر المصيبة والصدور
١٣٣٤	ماء الثلج والبرود والقنا والابار	١٠٣	تريد تمار جبن حبة السوداء	٦٨	فصل في هدية في علاج الكروب الغم
	وزمزم	١٠٤	حرير حرف	٦٩	فصل في بيان حمة تاثير الادوية
١٣٣٥	ماء النيل والبرمسك مر فحوش	١٠٥	حلبة	٧١	الآلمسية
١٣٣٦	مخلم نحل ترجس	١٠٦	خبر نخل	٧٢	ذكر اصول التوحيد
١٣٣٧	لوزة تبتق هندباء وربها	١٠٧	خلال دهن ذرية	٧٣	فصل في هدية في علاج الفزع والارق
١٣٣٨	وسمة يقطين	١٠٨	ذباب ذهب ترطب	٧٤	فصل في علاج الحرقى واطفائه
١٣٣٩	فصول متفرقة وغيرهما	١٠٩	تريجان	٧٥	فصل في هدية في حفظ الصحة
١٣٤٠	في العلاج والبربر المبيته وما يميل	١١٠	زيمان زيت زيد	٧٦	فصول هدية في كيفية الاكل تديين
١٣٤١	فصل في هدية يتيه	١١١	زبيب زنجبيل سنا سفرجل	٧٧	الماكول والمشروب
١٣٤٢	فصول جسم للتهم وغيرها	١١٢	السواك وذكر فضائله	٧٨	ذكر فضل الماء وتغذيته وتأثيراته
١٣٤٣	عبدة وحكمه في المحو والسنون	١١٣	شمن سمك سلق	٧٩	فصول في اداب الشرب
١٣٤٤	حكمه بين القاتل ووما يتعلق به	١١٤	شونيز شابرم شعير شوى شحم	٨٠	فصل في تدبيره في الملابس وامر
١٣٤٥	وغدير ذلك	١١٥	صلوة صابر صابر	٨١	المسكن
١٣٤٦	حكمه فيمن ضرب الحامل وحكمه	١١٦	صوم صب صنفدع طيب	٨٢	فصل في تدبيره لامر النوم و
١٣٤٧	القسمامة وذكر حديثه وما يتعلق به	١١٧	طين طلح طلح عنب	٨٣	اليقظة
١٣٤٨	فصول حكمه فيمن سقط في المير وفين	١١٨	عسل عجوة قنابر	٨٤	فوائد النوم واقسامه
١٣٤٩	تزوج بامرأة ابيه وقتله من اتهم	١١٩	عود عايس عثيث	٨٥	فصل في تدبيره للحركة والسكون
١٣٥٠	بامرولداة	١٢٠	قائمة الكتاب فاعية	٨٦	فصل في هدية في الجماع
١٣٥١	قضاوة في القليل يوجد بين قريتين	١٢١	قصة قران	٨٧	ذكر فوائد النكاح والجماع
١٣٥٢	وبها خير قصاص اجرح الى الاند مال	١٢٢	قائمة قسط قصب السكر	٨٨	بحث طرق الجماع والنهي عن اللواط
١٣٥٣	قضاوة في كسر السن وسقوط	١٢٣	كتاب المحي كتاب لعسر الولادة كتاب	٩٠	فصل في هدية في علاج العشق
١٣٥٤	الشنية وقتل الحاملة وتعزير	١٢٤	للرعايف	٩١	اسرار العشق واقسامه
١٣٥٥	من اطلع في بيت قوم بغير اذ نهم	١٢٥	ذكر التعويذات للامرض كماة	٩٢	ذكر حديث من عشق فعفت فمات
١٣٥٦	ذكر قضاياة في الدية وغيرها	١٢٦	ككبات كك	٩٣	فهو شهيد وعلله
١٣٥٧	قضاوة على من اقربا لزناة	١٢٧	بحث اخضاب بالسواد	٩٤	فصل في هدية في استعمال الطيب
١٣٥٨	وما يتعلق به	١٢٨	كرم كرفس	٩٥	وقواشدة
١٣٥٩	حكمه على اهل الكتاب بأحدود	١٢٩	كرات كحور الضان كحور المعزير	٩٦	فصل في هدية في حفظ العين بالكل
١٣٦٠	قضاوة فيمن زنى بجارية	١٣٠	كحور الجدى كحور البقر كحور الفرس كحور	٩٧	فصل في ذكر شئ من الادوية والاعانة
١٣٦١	امراته	١٣١	بحث الوضوء مما مست النار	٩٨	المفرقة التي جاءت على لسان النبي صلى
١٣٦٢	تعزير اللوطى	١٣٢	كحور الغزال والظبي والارنب وحمار	٩٩	الله عليه وسلم وذكر منافعها وخواصها
١٣٦٣	قضاوة فيمن اقربا لزوجها امرأة وكذبته	١٣٣	الوحش كحور القديد والطيور والجنين	١٠٠	الاتشمد
١٣٦٤	حكمه فيمن اذنت ولم تحسن	١٣٤	كحور الدراج والحمادى الحمام والقطا	١٠١	اترج آرز صنوبر

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
	ذكر حد القذف	١٥٢	قبل الآخر	
	ذكر حد السرقة والمتهم بالسرقة	١٥٣	حكاه في العزل	١٤٩
	فوائد مستنبطة مفيدة	١٥٣	حكاه في وطى المرزعة	١٨١
	بجث قتل السارق	١٥٥	حكاه في القسم بين الزوجات	١٨٢
	قضاوة فيمن سبه من		حكاه في تحريم وطى الحبل من	١٨٣
	مسلمو معاهد		غير الواطى	
	حكاه فيمن سبه وفي الساجر		حكاه فيمن يعتق امته ويجعل	
	حكاه في اول غنيمه واول قتيل		عتقها صداقتها	
	حكاه في الجاسوس والاسير		قضاوة في صحة النكاح الموقوف	
	حكاه في خيبر وفتح مكة		على الاجازة	
	حكاه في سلب القتال		حكاه في كفاءة النكاح وذكر	١٨٥
	حكاه في الهدية وفيما غلب		الخلاف فيه	
	المشركون		حكاه في خيار المعتقة	١٨٦
	حكاه في قسمة الفئ		بجث بيع المكاتب	
	احكامه في الوفاء بالعهد للعدو	١٩٣	بجث الشرط الفاسد في البيع	١٨٤
	والرسل وفي الامان		بجث ولاء العتاقة	١٨٨
	حكاه في الجزية وما يتعلق بها	١٦٥	بجث خيار الامة تحت العبد او	
	احكامه في الصلح وغيره	١٦٦	قضاوة في الصداق والنكاح	١٩١
	ذكر احكامه وقضاياه في النكاح		بالقران وغير ذلك	
	وقايعه		حكاه في احد الزوجين يجرد بالآخر	١٩٢
	حكاه في البكر والثيب بزوجه الاب		برصا ونحوه او يكون الزوج غنينا	
	احكامه في النكاح بلاولى ونكاح	١٦٨	بجث فسخ النكاح بالعيوب	١٩٣
	المفوضة		حكاه في خدمة المرأة لزوجها	١٩٣
	احكامه في نكاح حبل من زلفه وفي		حكاه في الخلع	١٩٦
	شروط النكاح		بجث ان الخلع فسخ او طلاق	١٩٨
	حكاه في نكاح الشغار نكاح المحلل	١٦٩	ووجوب العدة فيه	
	نكاح المحرم ونكاح المتعة	١٤٠	ذكر احكامه في الطلاق	١٩٩
	حكاه فيمن لكر الزانية ومن اسلم	١٤١	حكاه في طلاق المازل والمكره	٢٠٠
	وتحتها ككث من اربع نسوة		بجث افعال المكره	
	وحكه في نكاح العبد وغير ذلك		بجث طلاق السكران	٢٠٢
	ذكر من حرم النكاح به	١٤٢	بجث طلاق الاعلاق والغضب	٢٠٣
	بجث نكاح المتزوجات والمسبيات	١٤٦	حكاه في الطلاق قبل النكاح و	٢٠٣
	حكاه في الزوجين يسلم احدهما	١٤٤	بجث تعليق الطلاق	
			حكاه في تحريم طلاق الحائض	
			والنفساء والموطوءة في طهرها	
٢٠٤	ومحرم ابقاع الثلث جملة			
٢٠٤	بجث وقوع الطلاق المحرم و			
٢٠٤	عدم وقوعه			
٢٠٤	بجث حديث طلاق ابن عمر حالة			
٢١٣	الحيض ورجعته			
٢١٣	بجث طويل في الطلاق الثلث			
٢١٥	دفعه			
٢١٦	ذكر اختلاف الائمة فيه			
٢١٩	ذكر ادلة الجمهور في وقوع الثلث			
٢٢٢	دفعه			
٢٢٢	ذكر ادلة المنكرين لوقوعه			
٢٢٥	وتقريراتهم			
٢٢٥	حكاه في العبد يطلق تطليقتين			
٢٢٥	ثريعتن			
٢٢٥	بجث كون الطلاق بالرجال و			
٢٢٤	العدة بالنساء			
٢٢٤	حكاه في ان الطلاق بيد الزوج			
٢٢٤	لا بيد غيره			
٢٢٤	حكاه في المطلقة ثلثا			
٢٢٨	حكاه في شهادة الطلاق			
٢٢٨	حكاه في تخيير الازواج			
٢٢٩	ذكر اختلاف المذاهب في التخيير			
٢٢٣	حكاه فيمن حرم على نفسه متنا			
٢٣٣	او زوجته ونحو ذلك			
٢٣٣	ذكر اختلاف العلماء فيمن قال			
٢٣٩	انت على حرام			
٢٣٩	حكاه فيمن قال لا ارأشه			
٢٣٩	الحقق باهلك			
٢٣٩	ذكر كنيات الطلاق			
٢٣٩	حكاه في الظهار وما يتعلق به			
٢٣٨	حكاه في الايلاء وما يتعلق به			
٢٥١	حكاه في اللعان وما يتعلق به			
٢٤١	حكاه في حقوق النسب بالزوج			
٢٤٣	وكون الولد للفراش			
٢٤٣	بجث فراش الزوجة والامة			

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٢	بحث اعتبار قول القائل	٣١٢	حكمة في انه لا نفقة للبتوة ولا سكتى	٢٤٤	حكيمه في استحقاق ولد الزنا
٢٤٤	وتوريه	٣١٣	بحث حديث فاطمة بنت قيس		وذكر مالها وما عليه
٢٤٨	ذكر حكمه على الذين	٣١٨	حكمة في نفقة الاقارب		حكمة في نفقة الاقارب
	وقعوا على امرأة واحدة	٣٢١	حكمه صلى الله عليه وسلم في		الرضاعة وما يحرم بها
٢٤٩	في طهر واحد ثم تزوجوا في الولد	٣٢٥	بحث تحريم لبن الفحل وذكر		الخلاف فيه
٢٤٩	حكمة في الحضانة		بحث قدر الرضاعة المحرم و		ذكر الخلاف فيه
٢٤٩	بحث حديث عمر بن شعيب	٣٢٨	بحث زمان الرضاعة		مناظرة اصحاب احوالين واصحاب
٢٤٩	عن ابيه عن جدته وانها يحبها	٣٣٠	ذكر الخلاف فيه		رضاعة الكبير وذكر ادلتهم
٢٤٩	ذكر اقسام الولاية على	٣٣٠	بحث زمان الرضاعة		حكمة في العدة وذكر اقسامها
٢٤٩	الطفل وذكر من يليه		مناظرة اصحاب احوالين واصحاب		ذكر الخلاف في تفسير ثلاثة قروء
٢٤٩	ذكر من له حق الحضانة		رضاعة الكبير وذكر ادلتهم		مع الادلة
٢٤٩	بحث ما تسقط به حضانة الام	٣٣٥	حكمة في العدة وذكر اقسامها		ترجيح تفسير القرء بالحيض
٢٤٩	بحث تخيير الطفل بين الابوين	٣٣٤	ذكر الخلاف في تفسير ثلاثة قروء		بحث عدة الامه
٢٤٩	وذكر الخلاف فيه		مع الادلة		بحث قول مراسيل ابراهيم النخعي
٢٤٩	ادلة الحنفية والمالكية المانعين		للخيار واجوبتها		بحث عدة الائمة
٢٤٩	للخيار واجوبتها	٣٣٤	قصة حضانة بنت خزيمة وما يتعلق		بحث عدة الائمة
٢٤٩	قصة حضانة بنت خزيمة وما يتعلق	٣٣٤	حكمة في نفقة الزوجات		بحث عدة الائمة
٢٤٩	حكمة في نفقة الزوجات	٣٣٤	بحث تقدير الطعام المذكور في		بحث عدة الائمة
٢٤٩	بحث تقدير الطعام المذكور في	٣٣٤	الكفارات بالمد او نصف الصاع		بحث عدة الائمة
٢٤٩	الكفارات بالمد او نصف الصاع	٣٣٤	بحث نفقة الاقارب		بحث عدة الائمة
٢٤٩	بحث نفقة الاقارب	٣٣٤	بحث سقوط النفقة بمعنى الزمان		بحث عدة الائمة
٢٤٩	بحث سقوط النفقة بمعنى الزمان	٣٣٤	حكمة في الافراق باعسار		بحث عدة الائمة
٢٤٩	حكمة في الافراق باعسار	٣٣٤	الزوج		بحث عدة الائمة
٢٤٩	الزوج	٣٣٤			بحث عدة الائمة

ما تهنتب عن الحادة وما لا تهنتب عنه
 الرد البليغ على ابن حزم في بحث الاحداد
 حكمة في الاستبراء
 بحث عدة ام الولد
 بحث وطى الحامل قبل وضع الحمل
 بحث ان الحامل لا تحيض
 ذكر احكام رسول الله في البيوع
 حكمة فيما يحرم بيعه
 تحريم بيع الخمر والميتة
 بحث ما يحرم من الميتة وما يحل
 طهارة عظام الميتة
 تحريم بيع الاصنام
 حكمة في بيع الكلب وغيرها
 بحث حرمة مهر البغى السنون
 بحث حرمة حوان الكاهن
 اقسام الكهانة
 ذكر ضبط كسب الحجام
 حكمة في بيع عسب الفحل وضرايه
 حكمة في النهي عن بيع الماء
 حكمة في المنع عن بيع ما ليس عندك
 حكمة في بيع الغر والملاسة والمناذرة والحكماء
 بحث بيع المسك
 بحث اجارة الشاة لشرب اللبن
 بيع الصوف على الظهر

مَا شَاءَ اللَّهُ لَا فَوْزَ إِلَّا بِاللَّهِ

بِحَوْلِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَنْ فِيهِنَّ يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَدُخَانٍ مُسْتَسْقِرٍّ

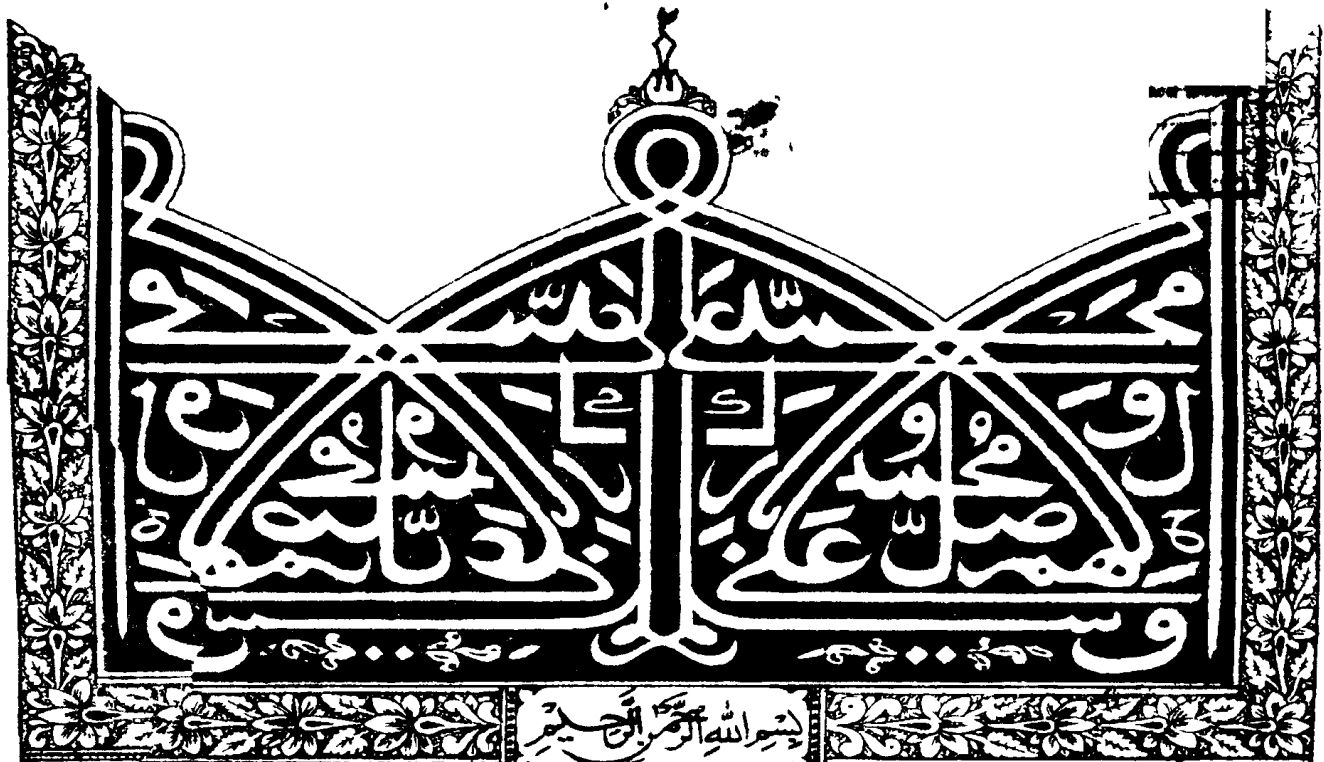
بِحَوْلِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَنْ فِيهِنَّ يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَدُخَانٍ مُسْتَسْقِرٍّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي آيَاتِهَا الْوَعْدُ وَالْكَافِرُونَ



فصل قلنا تينا على حمل من هديده صلى الله عليه وسلم في المغازي والسير والبعوث والرسائل والكتب التي كتبت على
 الملوك ونوابهم وعن تتبع ذلك بذكر قصصنا فقلة في هديده في الطب الذي تطيب به ووصفه بغيره وبين ما فيه من احكام التي يعجز
 عقول اكثر اطباء عن لوصلها لها وان اسماها بغير اسمها كسببها طب يعجز عن ان يسميها فحق في قول وبالله المستعان وهو ما يستعمل في
 والقوة المرض نوعان مرض لقلوب مرض لاه بدران وهما من كوران والقول ومرض لقلوب في عان مرض شبيهة بمرضه
 وحكي كلامها في القرآن قال تعافى عرجوا لشبهته في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضا واذن تعافى وليقول ان في قوله
 ما اذا اراد الله بهذا امثلا وقال تعافى حق من على حكم القرآن والسنة فاني واعرض واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم
 اذا اتوا في امورهم معروضون وان يكن صورا حتى ياتوا اليك من عند غيرك في قلوبهم مرض ولا تاتوا امرضا فان الله عليم
 برسوكه بل اولئك هم الظالمون فهذا مرض للشبهات والشكوى واما مرض شهوات فقال تعافى النساء النبي لانه كان
 من النساء ان انقضت فلا تحضن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض فهذا مرض شهوة الزنا والله اعلم **فصل** في مرض
 ابيان فقال تعافى على ارضي حريز وارضى الا عجز حريز وارضى على المريض حريز وذكر مرض ليدن في الحج والصوم والوضوء لستر
 يدل على ذلك عظمة القرآن والاسم فناء بل من فهمه وعقله عن سواه وذلك ان قواعدا طبلا ابيان ثلثة تحفظ الصحة و
 الحجة عن الموهبي استفرغ المواد الفاسدة فذكر سبحانه هذه الاصول لثلاثة في هذه المواضع الثلاثة فقال في آية الصوم
 فمن كان مريضا او على سفر فعدل من ايام اخر فاباح الفطر للمريض بعد المرض وللمسافر طلبا لحفظ صحته وقوته لثلاثة
 يذهبها الصوم في السفر لاجتماع شدة الحركة وما يوجب من التحليل وعدم الغذاء الذي يخلط ما يحل فيجوز القوة ويضعف باحتمال المسافر
 الفطر حفظ الصحة وقوته كما يضرها وقال في آية الحج فمن كان منكم مريضا او به آفة من راسه فعدل من صيام او صدقة او
 نسك فاباح للمريض من به ذى من راسه من قمل وحكة او غيرهما ان يحلق راسه في الاحرام استفرغا للمادة الاجرة الدينية التي

اوجب له الاذى في راسه باحتقانها تحت لشعرواذا حلق راسه ففتحت المسامات فخرجت تلك الابخرة منها فحصل الاستفراغ
 يقاس عليه كل استفراغ يوذى نجاسة والاشياء التي يوذى نجاسها وملا فتمها عشرة اللد اذا هاجر والتمت اذا سبغ والبول
 والغائط والريح والقي والعطاس والنوم والجوع والعطش وكل واحد من هذه العشرة يوجب حبيسه داء من الالذواء بحبس
 وقد نبه سبحانه باستفراغ ادناها وهو البخار المحقن في الراس على استفراغ ما هو اصعب منه كما هي طريقة القران
 التنبية بالاذنى على الاعلى واما الحكمة فقال تعالى ايت الوضوء وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط
 او لبستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وارجلكم من الماء الا الذي اب حمية له ان يصيب جسده
 ما يوذى به وهذا تنبيه على الحكمة عن كل موذله من داخل وخارج فقد ارشد سبحانه عبادنا الى اصول لطب الحمامة ^{عند} قوله
 ونحن نذركم في رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ونبين ان هديه فيه لكل هدى فاما طب القلوب فمسلّم الى
 الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ولا سبيل الى حصول الامن جهتهم وعلى ايديهم فان صلاح القلوب ان تكون
 عارفة بربها وقاترها وباسمائه وصفاته وافعاله واحكامه وان تكون موثقة لمرضاته ومحابه مجتنبه فلنايمه ^{خط} ومسا
 ولا يحق لها ولا حيوة لها البتة الا بذلك ولا سبيل الى تلقيه الا من جهة الرسل وما ين من حصول صحة القلب
 يدون لا يتابعهم فخلط من يظن ذلك وانما ذلك حيوة نفسه البهيمية الشهوانية وصحتها وقوتها وحيوة قلبه وصحته و
 قوته عن ذلك بمغزل ومن لم يميز بين هذا وبين هذا فليبك على حيوة قلبه فانه من الاموات وعلى نوره فانه منمنفس في
 بحار الظلمات **فصل** اما طب الابدان فانه نوعان نوع قد فطر الله عليه الحيوان ناطقه وبهيته فهذا لا يحتاج فيه
 الى معاليه طبيب كطب الجوع والعطش والبرد والتعب اضلادها وما يوذى بها الثاني ما يحتاج الى تفكر وتامل كما في الامراض
 المتشابهة الى اذنه في المزاج يخرجها عن الاعتدال ما الى الحرارة او البرودة او يبوسة او رطوبة او ما يتركب من اثنين منها او
 هي نوعان اما مادية واما كيفية اعنى اما ان يكون بانسباب طاردة او مجذبة وكيفية والفرق بينهما ان امراض كيفية تكون
 بعد زوال المواد التي وجبت بها فيزول موادها ويبقى اثرها كيفية في المزاج وامراض مادية اسبابها معها تمدد لها واذا كان سبب
 المرض معها فالنظر في السبب يلغى ان يقع اولاهم في المرض ثانيا ثم في اللد واثالثا والامراض الالية وهي التي تخرج العضو عن
 هيئاته اما في شكل او تجويف او مجرى وخنونة او ملاسة او عدد او عظم ووضوح وان هذه الاعضاء اذا اتلفت وكان
 منها البدن سمي تلفها اتصالا واخراجا عن الاعتدال فيه سمي تفرق الاتصال والامراض العامة التي تعم المشاهدة و
 الالية والامراض المتشابهة هي التي يخرج بها المزاج عن الاعتدال وهذا الخروج يسمى مرضا بعد ان يضر بالفعل ضررا محسوسا
 وهي على ثمانية اضرب اربعة بسيطة واربعة مركبة والبسيطة الباردة والحارة والرطب واليابس المركبة للحار الرطب والحار
 اليابس والبارد الرطب والبارد اليابس وهي طان تكون بالاسباب مادية او بغير الاسباب مادية وان يضر المرض بالفعل يسمى ضررا
 عن الاعتدال صحة والبدن ثلثة احوال حال طبيعية وحال خارجة عن الطبيعة وحال متوسطة بين الامرين والاول ما يكون
 البدن صحيا والثانية بما يكون مريضا والحال لثالثة هي متوسطة بين الحالتين فان الضل لا ينتقل الى ضد الا لمتوسط و
 سبب خروج البدن عن طبيعته اما من داخل لانه مركب من الحار والبارد والرطب واليابس واما من خارج فلان ما يلقاه

قد يكون موافقا وقد يكون غير موافق والضرب الذي يلحق الانسان قد يكون من سوء المزاج يخرج وجهه عن الاعتدال وقد يكون من فساد في العضو وقد يكون من ضعف القوى او الارواح الحاملة لها ويخرج ذلك الى زيادة ما الاعتدال في عدم زيادته او نقصان ما الاعتدال في عدم نقصانه او تفرق ما الاعتدال في اتصاله واتصال الاعتدال في تفرقه او امتداد ما الاعتدال في نقباضه او خروج ذي ضم و شكل عن وضعه وشكله بحيث يخرج وجهه عن اعتداله فالطبيب هو الذي يفرق ما يضر بالانسان جمعه او يجمع فيه ما يضره تفرقه او ينقص منه ما يضره زيادته او يزيد فيه ما يضره نقصه فيجلب الصحة المنقوفة او يحفظها بالفلك والشبه ويدفع العلة الموجودة بالضد والنقيض ويخرجها او يدفعها بما يمنع من حصولها بالجم، واسترى هذا كله في هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم شافيا كما في بحول الله وقوته وفضله ومعونته **فصل** فكان من هديه صلى الله عليه وسلم فعل التداوي في نفسه والامر به لمن اصابه مرض من اهله واصحابه ولكن لم يكن من هديه واحدا في صحة استعمال هذه الادوية المركبة التي تسمى اقربادين بل كان غالب دويتيم بالمفرد وربما اضافوا الى المفرد ما يعاونه ويكسر سورته وهذا غالب طب الامم على اختلاف اجناسها من العرب والترك واهل البوادي قاطبة وانما عن المركبات لروم واليونانيون واكثر طب الهنود بالمفردات وقد تفق الاطباء على انه متى امكن لتداوي بالغذاء لا يعدل الى لد وانما يمكن باليسيط لا يعدل الى المركبات لولا وكلاء قد علم دفعه بالاغذية والحكمة لم يحاول دفعه بالادوية قالوا لا ينبغي للطبيب ان يولع بسعة الادوية فان الله اذا لم يجعل في البدن داء يكلله او وجع لا يوافقه او وجع لا يوافقه فزادت كميته عليه او كيفيته تشبث بالصحة وعنت بها وارباب التجارب من الاطباء طبهم بالمفردات غالبا وهم اصد فرق الطب لثلاث والتحقق في ذلك ان الادوية من جنس الاعنق والامتد والطائفة التي غالب غلظتها المفردات فامراضها قليلة جدا وطبها بالمفردات واهل مدن الذين غلبت عليهم الاغذية المركبة يحتاجون الى الادوية المركبة وسبب ذلك ان امراضهم في الغالب مركبة فالادوية المركبة انفع لها وامراض اهل البوادي والصحارى مفردة فيكفي في ملاتها الادوية المفردة فهذا برهان بحسب لصناعة الطبية ونحن نقول ان ههنا امر اخر نسبة طب الاطباء اليه كنسبة طب لقرية والعجائز الى طبهم وقد عترف به حل قهروا بآئتهم فان ما عندهم من العلم بالطب منهم من يقول هو قياس منهم من يقول هو تجرية ومنهم من يقول هو الهامات ومناطات وحس صائب ومنهم من يقول اخذ كثير من الحيوانات للبهيمية كما يشاهد السناير اذا اكلت ذوات السموم تعمد الى السراج قتلخ في الزيت يتداوى به وكما رؤيت الحيات اذا خرجت من بطون الارض قد غشيت بصارها تاتي الى ورق الرازيانج فتمر بعبونها عليها وكما عهد من الطير التي تحتقن بماء البحر عند نجاس طبعه وامثال ذلك ما ذكر في مبادئ الطب واين يقع هذا امثاله من الوجود ان يوجه الله الى رسوله بما ينفعه ويضره فنسبة ما عندهم من الطب الى هذا الوحي كنسبة ما عندهم من العلوم الى ما جازت به الانبياء بل ههنا من الادوية التي تشفى من الامراض ما لم يمتد الىها عقول كابر الاطباء ولم يصل اليها علومهم تجارهم واقبستهم من الادوية القلبية والوحانية وقوة القلب اعتمادا على الله والتوكل عليه والاتجاه اليه والانطراح والانسار بين يديه والتذلل له والصدق والصلوة والدعاء والتوبة والاستغفار والاحسان الى الخلق واغاثة الملهوف وتفريج عن المكروب فان هذه الادوية قد جرت بها الامم على اختلاف ديارها والمها فوجدوا الهام من التأثير في الشفاء ما لم يصل اليه علم الاطباء

خلق الاضداد في هذا العالم ومقاومة بعضها البعض ودفع بعضها ببعض وتسلط بعضها على بعض تبين له كمال قدرته التي قال
 وحكمته واتقانه ما صنعه وتفرد به بالربوبية والوحدانية والقهر وان كل ما سواه فله ما يضافه ويماضه كما انه الغني بذاته وكل
 ما سواه محتاج بذاته وفي هذه الاحاديث الصحيحة الامر بالتداوي وانه لا ينافي التوكل كما لا ينافيه دفع داء الجوع والعطش
 والحرق والبرد باضدادها بل لا يتم حقيقة التوحيد الا بمباشرة الاسباب التي نصبها الله مقتضيات لتسببها كما قد راو شرعا
 وان تعطيلها يقدر في نفس التوكل كما يقدر في الامر والحكمة وتضعفه من حيث يظن معطلها ان تركها اقوى من التوكل فان
 تركها عجزا ينافي في التوكل الذي حقيقة اعتماده القلب على الله في حصول ما ينفع العبد في دينه ودنياه ودفع ما يضره في دينه ودنياه
 ولا بد مع هذا الاعتماد من مباشرة الاسباب والامكان معطلا للحكمة والشرع فلا يجعل العبد عجزا ولا ولا وكله عجزا وفيها مرد
 على من انكر التداوي وقال ان كان الشفاء قد قدر فالتداوي لا يفيد وان لم يكن قد قدر كذلك وايضا فان المرض حصل بقدر الله و
 قدرته لا يدفع ولا يرد وهذا السؤال هو الذي يخرج عن الاعراب على رسول الله صلى الله عليه وسلم واما افاضل الصحابة فاعبأ به وحكمته وصفاته
 من ان يخرج وامثل ذلك ولا جابله النبي صلى الله عليه وسلم عنه بما شفى وكفى فقال هذه الادوية والرقى والقامح من قدرته ما يخرج شئ عن
 قدره بل يرد قدرة بقدره وهذا الرد من قدرة فلا سبيل الى الخروج عن قدرة بوجه ما وهذا ذكره في الجوع والعطش والحرق والبرد
 باضدادها وكره قدره بعد وبما جهاد وكل من قدرته الدافع والمدفوع والدفع ويقال لمورد هذا السؤال هذا يوجب عليك ان لا
 تباشر سببها من الاسباب التي تجلب بها منفعة او تدفع بها مضرة لان المنفعة والمضرة ان قدرتا لم يكن يد من وقوعهما وان لم تقع
 لو يكن سبيل الى وقوعهما في ذلك خراب الدين والدنيا وفساد العالم وهذا لا يقوله الا دافع للمحق معانده فيذكر ان قدره ليدفع حجة
 المحق عليه المشركين الذين قالوا اوشاء الله ما اشركنا ولا اباؤنا ولو شاء الله ما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا اباؤنا فهذا
 قاله دفعا لحجة الله عليهم بالرسول وجواب هذا السائل ان يقال بقي قسم ثالث لم يذكر وهو ان الله قدر كذا وكذا هذا السبب
 فان اتيت بالسبب حصل المسبب والا فلا فان قال ان كان قدره الى السبب فعلته وان لم يقدره الى لو لم تكن من فعله قيل قيل هذا الاحتياج
 من عبدك وولداك واجيرك اذا احتجبه عليك فيما امرته به ونهته عنه فخالقك فان قبله فالانتم من عصاك واخذ مالك
 وقذف عرضك وضيع حقوقك وان لم تقبله فليفت تكون مقبولا منك في دفع حقوق الله عليك وقد ترى في اثر امراضه ان
 ابراهيم الخليل قال يا رب من الداء قال منى قال فمن الداء قال منى قال فما بال الطبيب قال جعل السبل الداء على يد من قال صلى الله عليه
 وسلم لكل داء دواء تقوية لنفس المريض والطبيب بحث على طلب لك الداء والتفتيش عليه فان المريض اذا استشعرت نفسه
 ان لدائه دواء يزيله تعلق قلبه بروح الرجاء ويرد من حرارة الياس وفتحه باب الرجاء ومتى قويت نفسه انبعثت حرارته القرزية و
 كان ذلك سببا لقوة الامراض الحيوانية والنفسانية والطبيعية ومتى قويت هذه الارواح قويت القوى التي هي حاملة لها فتمت
 اليه دفعته وكن ذلك الطبيب اذا علم ان لهذا الداء دواء امكنه طلبه والتفتيش عليه وامراض الابدان على وزن امراض القلوب
 وما حصل الله للقلب مرضا الا حصل له شفاء بضده فان علمه صاحب الداء واستعمله وصادق دواء قلبه برأه باذن الله تعالى **فصل في**
 هدي صلى الله عليه وسلم في الاحتواء من التحم والزيادة في الاكل على قدر الحاجة والقانون الذي ينبغي مراعاته في الاكل والشرب
 في المسند وغيره عنده صلى الله عليه وسلم انه قال ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن نجس ابن ادم لقيمات يقمن صلبه فان كان

لا بد فاعلا ثلث لطعامه وثلث لشرايه وثلث لنفسه **فصل** الامراض نوعان امراض مادية يكون عن زيادة مادة افترطت في البدن حتى اضرت بافعالها الطبيعية وهي الامراض الاكثية وسيبها ادخال الطعام على البدن قبل هضم الاول والزيادة في القدر الذي يحتاج اليه البدن وتناول الاغذية القليلة النفع الطبيعية الهضم والاكثر من الاغذية المختلفة التركيب المتنوعة فاذا مالا الاذى بطنه من هذه الاغذية واعتماد ذلك اورثته امراضا متنوعة منها بطي الزوال وسريه فاذا توسط في الغذاء تناول منه قدر الحاجة وكان معتدلا في كميته وكيفية كان ارتفاع البدن به اكثر من انتفاعه بالغذاء الكثير ومرتب الغذاء ثلثة احوال مرتبة الحاجة والثانية معتدلة الكفاية والثالثة رتبة الفضل فاخر النبي صلى الله عليه وسلم انه يكفيه لقيمات يقمن صلبه فلا يسقط قوته ولا يضعف معها فان تجاوزها قليلا اكل في ثلث بطنه ويدع الثلث الاخر للماء والثالث للنفس وهكذا من انفع ما للبدن والقلب فان البطن اذا امتلأ من الطعام ضاق عن الشراب فاذا ورج عليه الشراب ضاق عن النفس ونرض له الكرب والتعب صار مجله بمنزلة حامل الحمل الثقيل هذا الى ما يلزم ذلك من فساد القلب كسل الجوارح عن الطمانينات وتحركها في الشهوات التي يستلزمها الشبع فامتلاء البطن من الطعام مضر للقلب والبدن هذا اذا كان دائما واكثر يوما اذا كان في الاحيان فلا يباس به فقد شرب ابو هريرة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من اللبن حتى قال الذي بعثك بنا نحن لا اجده مسلكا واكل الصحابة بحضرة مرارا حتى شبعوا والشبع المفرط يضعف القوى البدن وان اخضبه وانما يقوى البدن بحسب ما يقبل من الغذاء لا بحسب كثرتة ولما كان في الانسان جزء ارضي وجزء هوائي وجزء مائي قسم النبي صلى الله عليه وسلم طعامه وشرايه لنفسه على الاجزاء الثلاثة فان قيل فابن حظ الحزب الناري قيل هذه مسألة تكلم فيها الاطباء وقالوا ان في البدن جزء ناري بالفعل وهو احد اركانه واسطقسانه ونازعهم في ذلك اخرون من العقلاء من الاطباء وغيرهم وقالوا ليس في البدن جزء ناري بالفعل واستدلوا بوجوه **احدها** ان ذلك الحزب الناري اما ان يدعى انما نزل عن الاثير واختلط بهذه الاجزاء المائية والارضية او يقال انه يولد فيها ويكون والاول مستبعد لوجهين احدهما ان النار بالطبع صاعدة فلونزلت لكانت تقاسر من مركزها الى هذا العالم الثاني ان تلك الاجزاء النارية لا بد في نزولها ان تعبر على كفة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونحن نشاهد في هذا العالم ان النار العظيمة تنظفي بالماء القليل فتلك الاجزاء الصغيرة عند مرورها بكفة الزمهرير التي هي في غاية البرد ونهاية العظا اول بالانطفاء واما الثاني فهو ان يقال انها تكونت ههنا فهو ابعد وابعد لان الجسم الذي صار نارا بعد ان لم يكن كذلك قد كان قبل صيرورة اما ارضيا واما ماء واما هوائيا لا يختص الا بركان في هذه الاربعة وهذا الذي قد صار نارا قد كان مختلطا باحد هذه الاجسام ومتصلا بها والجسم الذي لا يكون نارا اذا اختلط باجسام عظيمة ليست بنار ولا واحد منها لا يكون مستعدا لان ينقلب فارا لان في نفسه ليس بنار والاجسام المختلطة به باردة فكيف يكون مستعدا لانقلبه نارا وان قلتم لو لا تكون هناك اجزاء نارية تقلب هذه الاجسام وتجعلها نارا بسبب مخالطتها اياها قلنا الكلام في حصول تلك الاجزاء النارية كالكلام في الاول فان قلتم ان ترى من شرب الماء على النورة المطفاة يفصل منها نار واذ وقع شعاع الشمس على البلورة ظهرت النار منها واذا ضربنا الحجر على الحديد ظهرت النار وكل هذه النارية حدثت عند الاختلاط وذلك يبطل ما قررتموه والقسم الاول

ايضا قال المنكرون نحن لا ننتكر ان يكون المصاكة الشديدة محدثة للنار كما في ضرب الحجارة على الحديد او يكون قوة تسخين الشمس محدثة للنار كما في البلورة لكننا نستبعد ذلك جدا في اجرام النبات والحيوان اذ ليس في اجرامها من الاصطكاك ما يوجب حدوث النار ولا فيها من الصغلة والصقال ما يبلغ الى حد البلورة كيف وشعاع الشمس تقع على ظاهرها فلا يتولد النار الميتة فالشعاع الذي يصل الى باطنها كيف يولد النار **الوجه الثاني** في اصل المسألة ان الاطباء يجمعون على ان الشراب العتيق في غاية السخونة بالطبع فلو كانت تلك السخونة بسبب الاجزاء النارية لكانت حكمة اذ تلك الاجزاء النارية مع حقاقتها كيف يعقل بقاؤها في الاجزاء المائية الغالبة دهر طويلا بحيث لا تنطفئ مع اذرى النار العظيمة تطفى بالماء القليل **الوجه الثالث** انه لو كان في الحيوان والنبات جزء ناري بالفعل لكان مغلوبا بالجزء المائي الذي فيه وكان الجزء الناري مقهورا به وغلبة بعض الطبائع والعناصر على بعض يقتضي انقلاب طبيعة المغلوب الى طبيعة الغالب فكان يلزم بالضرورة انقلاب تلك الاجزاء النارية القليلة جدا الى طبيعة الماء الذي هو ضد النار **الوجه الرابع** ان الله سبحانه وتعالى ذكر خلق الانسان في كتابه في مواضع متعددة يخبر في بعضها انه خلقه من ماء وفي بعضها انه خلقه من تراب وفي بعضها انه خلقه من المركب منها وهو الطين وفي بعضها انه خلق من صلصال كالفخار وهو الطين الذي ضربته الشمس والريح حتى صار صلصال كالفخار ولو تخبر في موضع واحد انه خلقه من نار بل جعل ذلك خاصية ابيس ثبت في محرم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلقت الملائكة من نور وخلق ابليس من مارج من نار وخلق ادم مما وصف لكم وهذا صريح في انه خلق مما وصفه الله في كتابه فقط ولو يصف لنا سبحانه انه خلقه من نار ولا ان في مادته شيئا من نار **الوجه الخامس** ان عامة ما يستدلون به ما يشاهدون من الحرارة في ابدان الحيوان وهي دليل على الاجزاء النارية وهذا لا يدل فان اسباب الحرارة اعم من النار فانها تكون عن النار تارة وعن الحركة اخرى وعن انعكاس الاشعة وعن سخونة الهواء وعن مجاورة النار وذلك بواسطة سخونة الهواء ايضا ويكون عن اسباب اخرى فلا يلزم من الحرارة النار قال صاحب النار من المعلوم ان التراب والماء اذا اختلطا فالابدل لهما من حرارة يقتضى طينهما وامتزاجهما والا كان كل منهما غير مانع للاخر ولا متعديا به وكذلك اذا القينا البذر في الطين نحيش لا يصل اليه الهواء ولا الشمس فسد فلا يتخلو ما ان يحصل في مركب جسيم منضج طابخ بالطبع اولا فان حصل فهو الجزء الناري وان لم يحصل لو يكن المركب مستحنا بطبعه بل ان سخن كان التسخين عرضيا فاذا زال التسخين العرضي لو يكن الشيء حار في طبعه ولا في كفيته وكان باردا مطلقا لكن من الاغذية والادوية ما تكون حارا بالطبع فعلمنا ان حرارتها انما كانت لان فيها جوهر ناري وايضا فلو لو يكن في البدن جزء مسخن لوجب ان يكون في نهاية البرد لان الطبيعة اذا كانت مقتضية للبرد وكانت خالية عن المعاونة والمعارض وجبت تمام البرد الى اقصى الغاية ولو كان كذلك لما حصل لها الاحساس بالبرد لان البرد الواصل اليه اذا كان في الغاية كان مثله والشيء لا ينفع عن مثله واذا لم ينفع عنه لم ينكس به واذا لم ينكس به لم يمتد عند وان كان دونه فعدم الانفعال يكون اولى فلو لو يكن في البدن جزء مسخن بالطبع لما انفع البدن عن البرد ولا تالو به قالوا واد لتكروا انها تجطل قول من يقول الاجزاء النارية باقية في هذه المركبات على حالها وطبيعتها النارية ونحن لا نقول بذلك بل نقول ان صورها النوعية تتبدل بتدريج متزايد اخرين اولا يجوز ان يقال ان الارض والماء والهواء اذا اختلطت فالحركة المنضجة الظاهرة

لها حرق الشمس وسائر الكواكب ثم ذلك المركب عند كمال نضجه يستعد لقبول الهياة التركيبية بواسطة السخونة نباتا
كان او حيوانا او معدنا وما المانع ان تلك السخونة والحارة التي في المركبات هي بسبب خواص وقوى يحدتها الله تعالى
عند ذلك الامتزاج لا من الاجزاء النارية بالفعل ولا سبيل لكونها الى ابطال هذا الامكان البتة وقد اعترف جماعة من
فضلاء الاطباء بذلك واما حديث احساس البدن بالبرد فنقول هذا يدل على ان في البدن حرارة وتسخينا ومن ينكفرك
لكن ما الذي ليل على انحصار المسخن في النار فانه وان كان كل نار مسخن فان هذه القضية لا تنعكس كلية بل عكسها الصادق
بعض المسخن نار واما قولكم بفساد صورة النار النوعية فاكثر الاطباء على بقاء صورتها النوعية والقول بفسادها قول فاسد قلنا
يفسده افضل وبتأخير كوفي في كتابه المسمى بالشفاء يورهن على بقاء الامكان اجمع على طبائعها في المركبات وبالله التوفيق **فصل**
وكان علاج صلوات الله عليه وسلم للضلثة انواع اربعة الادوية الطبيعية والثاني بالادوية الالهية والثالث بالمركب من الامرين ونحن نذكر
الانواع الثلاثة من هدي صلوات الله عليه وسلم فنبتل بذكر الادوية الطبيعية التي وصفها واستعملها فنذكر الادوية الالهية ثم المركبة
وهذا انما نشير اليه في الاشارة فان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابعث هاديا وادعيا الى الله والى جنته ومعرفة الله ومبينا للامة مواضع غياه
وامرهم بها ولمواقع سخطه وناهيهم عنها ونحيمهم انكار الانبياء والرسل واحوالهم مع اممهم واخبار تخييق العالم وامرهم بالعدل والمعاد
وكفرتية شقاوة النفوس وسعادتها واسباب تلك واما طب لادن فيحاء من تكليل شريعته ومقصود الغيرة بحيث انما يستعمل عند
الحاجة اليه فاذا قدر الاستغناء عنه كان صرف لهم والقوى الى علاج القلوب والارواح وحفظ صحتها وادفع اسقامها و
حيثما يفسد ما هو المقصود بالقصد الاول واصلاح البدن بدون اصلاح القلب لا ينفع وفساد المدبغ اصلاح القلب
مضرة يسيرة جدا وهي مضرة زائلة تعقبها المنفعة الدائمة التامة وبالله التوفيق ذكر **القسم الاول** وهو العلاج بالادوية
الطبيعية **فصل** في هديه في علاج الحمى ثبت في الصحيحين عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما الحمى وشقا
الحمى من فيرجه ثم يفرده وها بالماء وقد استشكل هذا الحديث على كثير من جهلة الاطباء ورأوه منافيا لدواء الحمى وعلاجها و
نحن نبين بحول الله وقوته وجهه وفاقه فنقول خطاب النبي صلى الله عليه وسلم نوعان عام لاهل الارض وخاص ببعضهم
فالاول كعامة خطابه **والثاني** كقولهم لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها ولكن شرقوا وغربوا
فهذا ليس بخطاب لاهل المشرق والمغرب والعراق ولكن لاهل المدينة وما على سمتها كالشام وغيره وكذلك قوله ما بين
المشرق والمغرب قبلة واذا عرف هذا فخطابه في هذا الحديث خاص لاهل الحجاز وما والايم اذ كان اكثر الحميات التي تعرض
لهم من نوع الحمى اليومية العرضية الحادثة عن شدة حرارة الشمس وهذه ينفعها الماء البارد شرابا واغتسالا فان الحمى
حرارة غريبة تشتعل في القلب وتنتج منه بتوسط الروح والدم في الشرايين والعروق الى جميع البدن فتشتعل فيه
اشتعالا يضر بالاعمال الطبيعية وهي تنقسم الى قسمين **عرضية** وهي الحادثة اما عن الورم او الحركة او اصابة حرارة
الشمس والغيظ الشديد ونحو ذلك و**مرضية** وهي ثلاثة انواع وهي لا تكون الا في مادة اولى ثومتها تسخن جميع
البدن فان كان مبدأ تغلقها بالروح سميت حمى يوم لانها في الغالب تزول في يوم ونهايتها ثلاثة ايام وان كان
مبدأ تغلقها بالاخلاق سميت عفنية وهي اربعة اصناف صفراوية وسوداوية وبلغمية ودموية وان كان مبدأ تغلقها

بالاعضاء الصلبة الأصلية سميت حمى دق وتحت هذه الأنواع اصناف كثيرة وقد يتفجع البدن بالحمى انتفاعا عظيما لا يبلغه الدواء
وكثيرا ما يكون حمى يوم حمى العفن سببا لانضاج مواد غليظة لو تكن تنضج بدونها سببا لتفجع سدد لو يكن يصل اليها الادوية
المنفحة واما الرمد الحديث والمتقادم فانها تبرئ اكثر انواعها عجزا عما سببها وينفع من الفالج والقوة والتشنج الامتلائي وكثيرا
من الامراض الحادثة عن الفضول الغليظة وقال لي بعض فضلاء اطباء ان كثيرا من الامراض تستبشر فيها بالحمى كما تستبشر
المريض بالعافية فيكون الحمى فيه انفع من شرب الدواء كثيرا فانها تنضج من الاخلط والمواد الفاسدة ما يضرب بالبدن فاذا
انضجت ما صادفها الدواء متمية للخروج بنضاجها فاخرها فكانت سببا للشفاء واذا عرف هذا فيجوز ان يكون مراد الحديث
من اقسام الحميات العرضية فانها تسكن على المكان بالانقباس في الماء البارد وسقى الماء البارد المثلج ولا يحتاج صاحبها مع ذلك
الى علاج اخر فانها مجرد كيفية حادة متعلقة بالروح فيكفي في زوالها مجرد وصول كيفية باردة تسكنا وتخذل لهما من غير
حاجة الى استفرغ مادة او انتظار نضج ويجوز ان يراد به جميع انواع الحميات وقد اعترضوا فاضل اطباء جالينوس بان الماء
البارد ينفع فيها قال في المقالة العاشرة من كتاب حيلة الاله ولوان رجلا شابا بحسن اللحم خضيب البدر في وقت العقب وفي
وقت منتهى من الحمى وليس في احشائه ورم استحم بماء باردا وسبغ فيه لا ينفع بذلك قال ونحن نامر بذلك بلا رفق وقال البازي
في كتابه الكبير اذا كانت القوة قوية والحمى حادة جدا والنضج بين ولا ورم في الجوف ولا فتق ينفع الماء البارد شربا وان العليل
خضيب البدن والرومان حار وكان معتادا الاستعمال الماء البارد من خارج فليؤذن فيه وقوله الحمى من فمهم هم هو شدة
لها وانتشارها ونظيره قوله شدة اخر من فمهم وفيه وجهان **احدهما** ان ذلك نموذج ودقيقة اسبقت من جهنم
ليستدل بها العباد عليها ويعتبروا بها ثواب الله سبحانه قدر ظهورها باسباب تقتضيها كما ان الروح والفرح والسرور
الذرة من نعيم الجنة اظهر الله في هذه الدار عبرة ودلالة وقد ظهرها باسباب توجبها **والثاني** ان يكون المراد التشبيه
فشبه شدة الحمى ولها بافوح جهنم وشبه شدة احره ايضا تشبيها للنفوس على شدة عذاب النار وهذه الحرارة العظيمة
مشبهة بغيرها وهو ما يصيب من قرب منها من حرها وقوله فابرد وهاروي بوجهين بقطع الهمزة وفتحها يباحي من برد الشيء
اذا صيره باردا مثل اسخذه اذا صيره سخنا والثاني لجمرة الوصل مضمومة من برد الشيء بدرجة وهو اقل لذة واستعماله والبريد
لغة ردية عندهم قال الحماسي اذا وجدت لهيبا حث في كبدى + اقبلت نحو سقلا القوم ابرد + هبني بردت ببر الماء
ظاهرة + فمن لنا على الاحشاشة تقد + وقوله باله ماء فيه قولان **احدهما** انه كل ماء وهو الصحيح والثاني ان ماء زمزم هو حقا
هذا القول بما رواه البخاري في صحيحه عن ابي حمزة نضر بن عمران الضبي قال كنت اجالس ابن عباس بمكة فاخذتني الحمى فقال
ابرد ها عنك بماء زمزم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحمى من فمهم فابردوها بالماء او قال بماء زمزم وروى
هذا قد شك فيه ولو جزم به لكان امر اهل مكة بماء زمزم واذهو متيسر عندهم ولغيرهم بما عندهم من الماء قولوا تختلف من
قال انه على عومه هل المراد به الصدقة بالماء او استعماله على قولين والصحيح انه استعماله واظن ان الذي حمل من قال
المراد به الصدقة به انه اشكل عليه استعمال الماء البارد في الحمى ولم يفهم وجهه مع ان لقوله وجهها حسنا وهو ان الجزام
من جنس العمل فكما اخذ لهيب العطش عن الظمان بالماء البارد اخذ الله لهيب الحمى عنه جزاء وفاقا ولكن هذا يوجد

على ان يكون من سببها
تحت قول من يقول ان
تجميع كل شيء لا يخلو
بالروح في البرد
الاسود في وقت
انما حصل في وقت
او يصفى بعض
بالدواء في وقت
الذات في وقت
بعض فان
اشارة نفس
تلمنا
فما
المراد
بمسند

من فقه الحديث وإشارته وأما لادبه فاستعماله وقد ذكر أبو نعيم وغيره من حديث انس يرفعه إذا حرق أحدكم فليرش عليه الماء البارد ثلاث ليال من السحر وفي سنن ابن ماجه عن أبي هريرة يرفعه الحمى من كبر جهم ففحوا عنكم بالماء البارد وفي السنن وغيره من حديث الحسن عن سمرق يرفعه الحمى قطعة من النار فايردوها عنكم بالماء البارد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حرق عابرية من ماء فافوخها على رأسه فاغتسل وفي السنن من حديث أبي هريرة قال ذكرت الحمى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فسبها رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبها فانها تنفي الذنوب كما تنفي النار حيث الحديد لما كانت الحمى يتبعها حمية عن الاغذية الرديئة وتناول الاعذية والادوية النافعة وفي ذلك اعانة على تنقية البدن ونفي آخباته وفضوله وتصفيته من مواد الرديئة ويفعل فيه كما يفعل النار في الحديد ونفي حذته وتصفيه جوهره كانت اشبه الاشياء بنار الكبر التي تصف جوهر الحديد وهذا القدر هو المعلوم عن اطباء الايدان واما تصفيته القلب من وسخه ودرنه وخراب آخباته فامر بعلمه اطباء القلوب ويجدون كما اخرهم به نبيه صلى الله عليه وسلم ولكن مرض القلب لما كان ما يوسس من برئه لا ينفع فيه هذا العلاج فالحق ينفع البدن والقلب وما كان بهذه المتابعة فسبه ظم وعذوان وذكرت مرة وانا محموق قال بعض الشعراء يستبها زارت مكفرة الذنوب وودعت تبالها من زائر مودع قالت وقد عزمت على ترحالها ما ذا تريد فقلت لا ترجع فقلت تباله اذا سب ما نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سبه ولو قال زارت مكفرة الذنوب تصيبها اهلا بها من زائر مودع قالت وقد عزمت على ترحالها ما ذا تريد فقلت لا تقطعي لكان اولي به ولا قلت عنه فاقطعت عني سربا وقد روي في اثر لا اعرف حاله حمى يوم كفارة سنة وفيه قولان **احد** ان الحمى يدخل في كل الاعضاء والمفاصل وعدتها ثلث مائة وستون مفصلا فتكفر عنه بعدد كل مفصل ذنوب يوم **والثاني** انها تؤثر في البدن تاثيرا لا تزول بالكلية الى سنة كما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر تقبل له صلوة اربعين يوما ان اثر الخمر يبقى في جوف العبد وعروقه واعضائه اربعين يوما والله اعلم قال ابو هريرة ما من مرض تصيبني احب الي من الحمى لانها تدخل في كل عضوتي وان الله سبحانه يعطي كل عضو حظه من الاجر وقد روي الترمذي في جامعه من حديث رافع بن خديج يرفعه اذا اصاب احدكم الحمى واما الحمى قطعة من النار فليطعمها بالماء البارد ويستقبل نهارا جريا فليقبل جربة ماء بعد الفجر وقبل طلوع الشمس وليقل بسم الله اللهم اشف عبدك وصدق رسولك وينغمس فيه ثلث غمسات ثلثة ايام فان برئ والا ففي خمس فان لم يبرء في خمس فسبع فان لم يبرء في سبع فانها لا تكاد تجاوز السبع باذن الله قلت وهو ينفع فعله في فصل الصيف في البلاد الحارة على المشرايط التي تقدمت فان الماء في ذلك الوقت بارد ما يكون لبعده عن ملاقات الشمس ووقور القوى في ذلك الوقت لما فادها النوم والسكون وبرد الهواء فيجمع قوة القوى وقوة الدواء وهو الماء البارد على حرارة الحمى المرضية والغث الخالصة اعنى التي لا ورم معها ولا شتى من الاعراض الرديئة والمواد الفاسدة فيطعمها باذن الله لاسيما في احدا الايام المذكورة في الحديث وهي الايام التي تقع فيها بحرمان الامراض الحادة كثيرا سيما في البلاد المذكورة لرقه اخلاط سكاها وسرعة انفعالها عن الدواء النافع **فصل** في هديه في علاج استطلاق البطن في الصبي من حديث ابي المتوكل عن ابي سعيد الخدري ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان اخي يشك بطنه

وفي رواية استطلق بطنه فقال اسقه عسلا فذهب ثم رجع فقال قد سقيته فلويغ عنه شيئا وفي لفظ فلم يزد الا استطلاقا
 مرتين او ثلاثا ثم ذلك يقول له اسقه عسلا فقال في الثالثة او الرابعة صدق الله وكذب بطن اخيك وفي صحيح مسلم في لفظ
 له ان اخي عرب بطنه اي قسده هضمه واعتلت معدته والاسم العرب بفتح الراء والدرج ايضا والعسل فيه منافع عظيمة
 فانه جلاء للاوساخ التي في العروق والامعاء وغيرها محلل للرطوبات اكلا وطلاء نافع للمشايم واصحاب البلغم ومن كان
 مزاجه باردا رطبا وهو معد ملين للطبيعة حافظ لقوى المعاجين ولما استودع فيه مذهب لكيفيات الادوية الكبرية
 منق للكبد والصدر مدر للبول موافق للشمع الكائن عن البلغم واذا شربه حار يذهب الورد منق من نهمش الهوام وشرب
 الافيون وان شربه وحده موزجا بانه يرفع من عضة الكلب الكلب اكل القطر القتال واذا جعل فيه اللؤلؤ الطري حفظ طراوته
 ثلاثة اشهر وكذلك ان يجعل فيه القثاء والخيار والقرع والبادنجان ويحفظ كثيرا من الفاكهة ستة اشهر ويحفظ جثة الموتى و
 يسمى المحافظ الامين واذا طرح به اليد المقل والشعر قتل قلبه وصبيانه وطول الشعر وحسنه ونعمه وان التحل به جلازمة
 البصر وان استن به يبيض الاسنان وصقلها وحفظ صحتها وصحة اللثة ويفتح افواه العروق ويبرد الطرش ولعقه على الربيع
 يذهب البلغم ويفعل خصل المعدة ويبرد فروع الفضلات عنها ويسميها اسخينة بعد الاويقس سادها وبقية ذلك بالكبد و
 الكلى والمثانة وهو اقل ضرر السدد الكبد والبطون من كل حلوه وهو مع هذا كله ما مونت الغزاة فليل المضار ضربا عرض
 للصفراويين ودفعيا بالخل ونحوه فيعود حينئذ نافع الهاجدا وهو غذا مع الاغذية ودواء مع الادوية وشراب مع
 الاشربة وحلوا مع الحلوه وطلاء مع الاطبية ومفرد مع المفردات فما خلق لنا شي في معناه انتمل منه ولا مثله ولا قريب
 منه ولو يكن معول القدماء الاعليه واكثر كتب القدماء لا ذكر فيها للسكر البية ولا يعرفونه فان حديث العهد حدث
 قريبا وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشربه بالماء على ريق وفي ذلك سر يدعي في حفظ الصحة لا يدركه الا الفطن الفاضل
 وسند كذا ان شاء الله عند ذكر هديته في حفظ الصحة وفي سنن ابن ماجة في فروعها من حديث ابى هريرة من
 لعق ثلث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء وفي اثر اخر عليه كيو بالشفائين العسل والقران فجمع بين طب البشر
 والاهل وبين طب الابدان وطب الارواح وبين دواء الارض والسماى اذا عرف هذا فهذا الذي وصف له النبي
 صلى الله عليه وسلم العسل وكان استطلاق بطنه عن تخمة اصابته عن امتلاء قامة بشرب العسل لدفع الفضول
 المجمعة في نواحي المعدة والامعاء فان العسل فيه جلاء ودفع للفضول وكان قد اصاب المعدة اخلاط لزجة تمنع
 استقرار الغذاء فيه للزوجتها فان المعدة لها خصل كخصل المنشفة فاذا علققت بها الاخلاط اللزجة افسدتها وفسدت
 الغذاء فدواءها بما يجلوها من تلك الاخلاط والعسل جلاء والعسل من احسن ما عوجج به هذا الداء لاسيما ان
 مزج بالماء الحار وفي تكرار سقيه العسل معنى طبي يدعي وهو ان الدواء يجب ان يكون له مقدار ومكية بحسب حال
 الداء ان قصر عنه لم يزل بالكلية وان جاوزه او هو القوي فاحدث ضررا اخر فلما امر ان يسقيه العسل سقاه مقدارا
 لا يفي بمقاومة الداء ولا يبلغ الغرض فلما اخبره علوان الذي سقاه لا يبلغ مقدارا الحاجة فلما تكرر ترواده الى النبي
 صلى الله عليه وسلم اكد عليه المعاودة ليصل الى المقدار المقاوم للداء فلما تكررت الشرب بحسب طبعه الداء برئ باذن الله

واعتبار مقدار الادوية وكيفية اتها ومقدار قوة المرض والمريض من اصكبر قواعد الطب وفي قوله صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن اخيك اشارة الى تحقيق دفع هذا الدواء وان بقاء الداء ليس لقصور الدواء في نفسه ولكن لكذب البطن وكثرة المادة الفاسدة فيه فامر بكثر الدوام لكثرة المادة وليس طبه صلى الله عليه واله وسلم كطب الاطباء فان طب النبي صلى الله عليه وسلم مدين قطعي التي صاد عن الوحى استسكوة النبوة وكمال العقل وطب غيره اكثره حدس وظنون وتجارب ولا ينكر عدم ارتفاع كثير من المرضى بطب النبوة وانما ينتفع به من تلقاه بالقبول واعتقاد الشفاء به وكمال التلقى له بالايمان والاذا كان هذا القرآن الذى هو شفاء لما فى الصدور ان لو يتلق هذا التلقى لم يحصل به شفاء الصدور من هادواته بل لا يزيد المنافقين الا رجسا الى رجسهم ومرضا الى مرضهم وانما طب الابدان منة فطب النبوة لا يناسب الا الابدان الطيبة كما ان شفاء القرآن لا يناسب الا امراض الطيبة والقلوب الحية فاعراض الناس عن طب النبوة كاعراضهم عن الاستشفاء بالقران الذى هو الشفاء النافع وليس ذلك لقصور في الدواء ولكن كخبث الطبيعة وفساد المحل وعدم قبوله والله الموفق **فصل** وقد اختلف الناس في قوله تعالى يخرج من بطونهم اشراك مختلف الوانه فيه شفاء للناس هل الضمير فيه راجع الى الشراب او راجع الى القران على قولين الصحيح رجوعه الى الشراب وهو قول ابن مسعود وابن عباس والحسن وقنادة والاكثرين فانه هو المذكور والكلام سيق لاجله ولا ذكر للقران في الآية وهذا الحديث الصحيح وهو قوله صدق الله كالصريح فيه والله تعالى اعلم **فصل** في هديه في الطاعون وعلاجه واحترامه عن عامر بن سعد بن ابى وقاص عن ابيه انه سمعه يسال اسامة بن زيد ماذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطاعون فقال اسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز ارسل على طائفة من بنى اسرائيل وعلى من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض فلا تدخلوا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها فرامنه وفي الصحيحين ايضا عن حفصة بنت سيرين قالت قال انس بن مالك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون شهادة لكل مسلم الطاعون من حيث اللغة نوع من الوباء قاله صاحب الصحاح وهو عند اهل الطب ورم ردى يخرج معه تلهب شديد مولودا يتجاوز المقدار في ذلك ويصير ما حوله في الاكثر اسود وانخض الكبد ويؤلم مرة الى التقرح سريعا وفي الاكثر يحدث في ثلثة مواضع في الابط وخلف الاذن والارنبه وفي اللحم الرخوة وفي اثر عن عايشة انها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال غدة كغدة البعير يخرج في المراق والاباط قال الاطباء اذا وقع الخراج في اللحم الرخوة والمغابن وخلف الاذن والارنبه وكان من جنس فاسد سمى شئى طاعونا وسببه دم ردى ما ائلى الى العفونة والفساد مستحيل الى جوهر سمى يفسد العضو ويغير ما يليه وربما رشم دما وصديدا ويؤدى الى القلب كيفية ردية فيحدث القيح والخفقان والغشى وهذا الاسم ان كان يعمل وره يؤدى الى القلب كيفية ردية حتى يصير لذلك قتالا فانه يختص به الحادث في اللحم الغددي لانه لرداءته لا يقبله من الاعضاء الا ما كان اضعف بالطبع وارجاه ما حدث في الابط وخلف الاذن لقربها من الاعضاء التي هي اراس واسلمه الاحمر ثم الاصفر والذي الى السواد فلا يفلت منه احد ولما كان الطاعون يكثر في الوباء وفي البلاد التي

عبر عنه بالوباء كما قال الخليل الوباء الطاعون وقيل هو كل مرض يعر والتحقق ان بين الوباء والطاعون عموما و
 خصوصا فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا وكذلك الامراض العامة اعمر من الطاعون فانه واحد منها
 وانطواعين خرابيات وقروح واورام رديئة حادثة في المواضع المتقدم ذكرها قلت هذه القروح والاوار والجرام
 هي اثار الطاعون وليس نفسه ولكن الاطباء لما لم يدرك منه الا اثر الظاهر جعلوه نفس الطاعون والطاعون
 يعبر به عن ثلثة امور **احدها** هذه الاثر الظاهر هو الذي ذكره الاطباء **والثاني** الموت الحاد عنه
 وهو المراد بالحديث الصحيح في قوله الطاعون شهادة لكل مسلم **والثالث** السبب الفاعل لهذا الداء وقد ورد
 في الحديث الصحيح انه بقية رجز اسرسل على بني اسرائيل وورد فيه انه وخزائن وجاء انه دعة نبي وهذه العلل
 والاسباب ليس عند الاطباء ما يدفعها كما ليس عندهم ما يدل عليها والرسل تخبر بالامور الخائبة وهذه الآثار
 التي ادركوها من امر الطاعون ليس معهم ما يتغنى ان يكون بتوسط الارواح فان تاثير الارواح في الطبيعة وامراضها
 وهلاكها امر لا يتكره الا من هو اجهل الناس بالارواح وتأثيراتها وانفعال الاجسام وطلباتهم اعينها والله سبحانه
 قد يجعل لهذه الارواح تصرفا في اجسام بني ادم عند حدوث الوباء وفساد الهواء كما يجعل له تصرفا عند غلبة بعض المواج
 الردية التي تحدث في النفس هياة ردية ولا سيما عند هيجان الدم والمرقة السوداء وعند هيجان المنى فان الارواح
 الشيطانية يتمكن من فعلها بصاحب هذه العوارض مما لا يتمكن من غيره ما لو يدفعها دفاع اقوى من هذا الاستقبال
 من الذكر والدعاء والابتغال والتضرع والصدقة وقراءة القران فانه يستنزل لذلك من الارواح الملكية
 ما يقهر هذه الارواح الخبيثة ويبطل شرها ويدفع تاثيرها وقد جربنا نحن وغيرنا هذا مرارا لا يحصيها الا الله و
 راينا الاستنزال هذه الارواح الطيبة واستجلاب قوتها تاثيرا عظيما في تقوية الطبيعة ودفع المواد الردية وهكذا
 يكون قبل استحكامها وتمكنها ولا يكاد يحرم من وفقه الله بادر عند احساسه باسباب الشر في هذه الاسباب التي فيها
 عنه وهي له من انفع الداء واذا اراد الله عز وجل انفاذ قضائه وقدره اغفل قلبا لعبدا عن معرفتها وتصورها و ارادتها
 فلا يشعر بها ولا يريد ما يقضى الله فيه امر كان مفعولا وسائدا هذا الكلام انشاء الله تعالى ايضا حا وبيانا عند الكلام
 على التداوي بالرقى والعود النبوية والاذكار والدعوات وفعل الخيرات ونبين ان نسبة طب الاطباء الى هذا الطب النبوي
 كنسبة طب الطرية والعجائز الى طبهم كما اعترت به خذاقهم وامتهم ونبين ان الطبيعة الانسانية اشد شئ انفا
 عن الارواح وان قوى العود والرقى والدعوات فوق قوى الادوية حتى انها يبطل قوى السموم القاتلة والمقصود ان
 فساد الهواء جزء من اجزاء السبب التام والعللة الفاعلة للطاعون فان فساد جوهر الهواء الموجب لحدوث الوباء
 وفساده يكون لاستحالة جوهره الى الرداء لغلبة احدى الكيفيات الردية عليه كالعفونة والنتن والسمية في
 اى وقت كان من اوقات السنة وان كان اكثر حدوثه في اواخر الصيف وفي الخريف غالبا لكثرة اجتماع الفضلات
 المرارية الحادة وغيرها في فصل الصيف وعدم تحللها في اخره وفي الخريف لبرد الجو ورجوعه للاخضر والفضلات
 التي كانت تحلل في زمن الصيف فتتخثر فتعفن فيحدث الامراض العفنة ولا سيما اذا صادفت البدن

مستعلا قبالا رجلا قليل الحركة كثيرا المواد فهذا لا يكاد نقلت من العطب واحصح الفصول فيه فصل الربيع قال بقراط ان في
 الخريف اسند ما يكون الامراض واقبل واما الربيع فاصح الاوقات كلها واقلمها موتا وقد جرت عادة الصنادلة ومجهز من الموت
 انهم يستأذنون ويتسلفون في الربيع والصيف على فصل الخريف فهو ربيعهم وهم اشوق شئ اليه وافرح بقدمه وقدروى
 في حديث اذا طلع النجم ارتفعت العاهة عن كل بلد وقدر يطولع الثريا وفسر بطولع النبات من الربيع ومنه النجم والشجر
 يسجدان فارح كمال طلوعه وتعامه يكون في فصل الربيع وهو الفصل الذي يرتفع فيه الاوقات واما الثريا فالامراض يكثر وقت
 طلوعها مع الفجر وسقوطها قال التميمي في كتاب مادة البقا اشدا وقات السنة فسادا واعظمها بليدة على الاجساد وقتان احدهما
 سقوط الثريا للثيب عند طلوع الفجر والثاني وقت طلوعها من المشرق قبل طلوع الشمس على العالم ملازمة من منازل القمر
 وهو وقت تصريف فصل الربيع وانفصاله غير ان الفساد الكائن عند طلوعها اقل ضررا من الفساد الكائن عند سقوطها وقال
 ابو محمد بن قتيبة يقال ما طلعت الثريا ولا تات الابعاة في الناس والا بل وغروبها اعوه من طلوعها وفي الحديث قول ثالث
 ولعله اولى الاقوال به ان المراد بالنجم الثريا وبالعاة الافة التي تلحق الزرع والثمار في فصل الشتاء وصد فصل الربيع فصل
 الامن عليها عند طلوع الثريا في الوقت المذكور ولذلك نحو صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر وشراؤها قبل ان تبدو صلاحها
 والمقصود الكلام على هديه صلى الله عليه وسلم عند وقوع الطاعون **فصل** وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم الامة
 في نهيه عن الدخول الى الارض التي هوبها ونهيه عن الخروج منها بعد وقوع كمال التحريمه فان في الدخول في الارض التي هوبها
 تعرض للبلاء ومواقاة له في محل سلطانه واعانة للانسان على نفسه وهذا يخالف للشرع والعقل بل تجنيبه الدخول الى
 ارضه من باب المحمية التي ارشد الله سبحانه اليها وهي حمية عن الامكنة والاهوية المودية واما نهيه عن الخروج من بلده
 ففيه معنيان **احدهما** حمل النفوس على الثقة بالله والتوكل عليه والصبر على قضيته والرضى بها **والثاني** ما قاله
 ائمة الطب انه يجب على كل محترز من الوباء ان يخرج عن بدنه الرطوبات الفضلية ويقلل الغذاء ويميل الى التدبير الخفيف
 من كل وجه الا الرياضة والحمام فانهما مما يجب ان يجذر لان البدن لا يتخلوا غالبا من فضل ردى كما من فيه فيثيرة الرياضة
 والحمام ويخلطانه بالكيوس الجيد وذلك يجلب علة عظيمة بل يجب عند وقوع الطاعون السكون والدعة وتسكين هيجان
 الاخلاق ولا يمكن الخروج من ارض الوباء والسفر منها الا بحركة شديدة وهي مضره جدا هذا كلام افضل اطباء
 المتأخرين فظهر المعنى الطبي من حديث النبوى وما فيه من علاج القلب والبدن وصلاحهما فان قيل ففي قول النبي صلى الله
 عليه وسلم لا تخرجوا فرار منه ما يبطل ان يكون المراد حالة معنى الذي ذكرتموه وانه لا يمنع الخروج لعارض ولا يجنب مسأوا
 عن سفره قيل لو يقبل احد طبيب ولا غيره ان الناس يتركون حركاتهم عند الطواعين ويصيرون بمنزلة الجمادات فانما ينبغي
 فيه النقل من الحركة بحسب الامكان والفار منه لا موجب بحركته الا مجرد الفار منه ودعته وسكونه انفع لقلبه بدنه
 واقرب الى توكله على الله تعالى واستسلامه لقضائه واما من لا يستغنى عن الحركة كالصانع والاجراء والمسافرين والبرد
 وغيرهم فلا يقال لهم اتركوا حركاتكم جملة وان امرت ان يتركوا منها ما لا حاجة لهم اليه كحركة المسافر فرار منه والله تعالى اعلم وفي
 المنع من الدخول الى الارض التي قد وقع بها عدة حكمها **احدها** تجنب الاسباب المودية وللبعد منها **والثاني** الاخذ

الاصح
 الربيع

بالعافية التي هي مادة المعاش والمعاد **الثالث** ان لا يستنشقوا الهواء الذي قد غيروه وفسد فيمضون **الرابع** ان لا يجاور المرضى الذين قد مرضوا بذلك فيحصل لهم بجا وترهم من جنس امراضهم وفي سنن ابى داود مروى عن ان من العرق التلث قال ابن قتيبة العرق ملاناة الوباء ومداناة المرض **الخامس** حمية النفوس عن الطيرة والعدوى فانها تلتاثر بها فان الطيرة على من يتطير بها وبالجملة ففي النهى عن الدخول في ارضه الا امر بالحد والحماية والنهى عن التعرض لاسباب التلث وفي النهى عن الفرار منه الا امر بالتوكل والتسليم والتفويض فالاول قاديب وتعليم والثاني تفويض وتسليم وفي الصحيح عن عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بسرع لقيه ابو عبيدة بن الجراح واصحابه فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام فقال لابن عباس ادع الى المهاجرين الا ولين قال فدعوتهم فاستشارهم واخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال له بعضهم خرجت لا امر فلا تزي ان ترجع عنه وقال اخرون معك بقية الناس واصحابك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تزي ان تقدمهم على هذا الوباء فقال عمر ارتفعوا عني ثم قال ادع الى الانصار فدعوتهم له فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كما خلا ففهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى من ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفجر فدعوتهم له فلم يختلف عليه منهم رجلان قالوا تزي ان ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فاذن عمر للناس اني مصعب على ظمري فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة بن الجراح يا امير المؤمنين اقرارا من قد رآه تعالى قال لو غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قد رآه تعالى الى قد رآه تعالى اريت لو كان لك ابل فهبطت واديا له عدوتان احداهما خصية والاخرى جدبة الستان رعيتهما الخصب رعيتهما بقدر الله تعالى وان رعيتهما الجدبة رعيتهما بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيبا في بعض حاجاته فقال ان عندي في هذا علما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا كان بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرار منه واذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه **فصل** في هديه في داء الاستسقاء وعلاجه في الصحيحين من حديث انس بن مالك قال قدم رهط من عرينة وعك عن النبي صلى الله عليه وسلم فاجتروا المدينة فشكوا ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو خرجتم الى ابل الصدقة فشرتموه من ابوالها والبانها ففعلوا فلما اصبحو اعدوا الى الرعاة فقتلوه واستاقوا الابل وحاربوا الله وسوا فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثارهم فاخذوا فقطع ايديهم وارجلهم وشمل اعينهم والقاهم في الشمس حتى ماتوا والدليل على ان هذا المرض لا يستسقى ما رواه مسلم في صحيحه في هذا الحديث انه قالوا انا اجتوبنا المدينة فعظمت بطوننا وارتهشت اعضاءنا وذكر تمام الحديث والجوجىء من ادواء الجوجىء والاستسقاء مرض ما دى سببه مادة غريبة باردة يتخلل الاعضاء فترجوا بما اما الاعضاء الظاهرة كلها واما المواضع الخالية من النواحي التي فيها تدبير الغذاء والاختلاط واقسامه ثلثة محرم هو جمعها وزق وطيبل ولما كانت الادوية محتاج اليها في علاجها **الادوية الجالية** التي فيها اطلاق معتدل وادراغ بحسب الحاجة وهذا الامور موجودة في ابوال ابل والبانها امرهم لسبب حتى الله عليه وسلم بشر بها فان في لبن الفجاج جلاء وتلينها وادراسا وتلطيفا وتفتيح الشدد اذا كان اكثر عيها الشيب والقيصوم والبابونج والاقحوان والاذخر وغير ذلك من الادوية النافعة للاستسقاء وهذا المرض لا يكون الا بعد افة **الادوية** الخاصة او مع شربها من السدد فيها ولين الناظر

قول الله

نافع من السدد لما فيه من التفتيح والمنافع المذكورة قال الرازي ابن اللقاح يشفي اوجاع الكبد وفساد المزاج وقال الاسترطبي
 لبن اللقاح ارق الالبان واكثرها مائية وحده واقلمها غداء فلذلك صار اقواما على تلطيف الفضول واطلاق البطن وتفتيح
 السدد ويدل على ذلك ملوحته اليسيرة التي فيه لا واطرار حيوانية بالطبع ولذلك صار اخص الالبان ينطرية الكبد و
 تفتيح سدد ها وتحليل صلابة الطحال اذا كان حديثا والنفع من الاستسقاء خاصة اذا استعمل بحرارة التي يخرج بها
 من الضرع مع بول الفصيل وهو حار كما يخرج من حيوان فان ذلك مما يزيد في ملوحته وتقطيعه الفضول واطلاقه البطن
 فان تعذر انحداره واطلاقه البطن وجبان يطلق بدواء مسهل قال صاحب القانون ولا يلتفت الى ما يقال من ان طبيعة
 اللبن مضادة لعلاج الاستسقاء قال واعلم ان لبن النوق دواء نافع لما فيه من الجلاء ورفق وما فيه من خاصية وان هذا
 اللبن شديد المنفعة فلوان انسانا اقام عليه ليل الماء والطعام شفى به وقد جرب ذلك في قوم دفعوا الى بلاد العرب فقادتهم الضربة
 الى ذلك فعوفوا ونفع الالبان بول الحمل الاعرابي وهو التجديب انتهى وفي القصة دليل على التداوي والتطبيب وعلى طهارته بول
 ما كوال للحرفان التداوي بالمحرمات غير جائز ولو يؤمر وامر قرب عهدهم بالاسلام بغسل قواهم مما اصابته ثيابهم من
 ابوالها للصلوة وتأخر البيان لا يجوز عن وقت الحاجة وعلى مقاتلة الجاني بمثل ما فعل فان هؤلاء قتلوا الراعي وسلموا عينه
 ثبت ذلك في صحيح مسلم وعلى قتل الجماعة واخذوا طرفهم بالواحد وعلى انه اذا اجتمع في حق الجاني حد وقصاص استوفيا
 معا فان النبي صلى الله عليه وسلم قطع ايديهم وارجلهم وحل الله على جزائهم وقتلهم لقتلهم الراعي وعلى ان المحارب اذا اخذ
 المال وقتل قطعت يده ورجله في مقام واحد وقتل وعلى ان الجنايات اذا تعددت تغلظت عقوباتها فان هؤلاء ارتدوا
 وكفروا بعد اسلامهم وقتلوا النفس ومثلوبا مقتول واخذوا المال وجاها وبالمحاربة وعلى ان حكم رد المحاربين حكم مباشر
 فانه من المعلوم ان كل واحد منهم لو يباشر والقتل بنفسه ولا سال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وعلى ان قتل الغيلة يوجب
 قتل القاتل حدا فلا يسقطه العفو ولا يعتبر فيه المكافات وهذا مذهب اهل المدينة واحد الوجهين في مذهب احمد اختاره
 شيخنا واقفه به **فصل في هديه في علاج الجرح في الصحيحين** عن ابي حازم انه سمع سهل بن سعد يسال عماد ودون
 به جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فقال جرح وجهه وكسرت ربا عينته وهشمت البيضة على راسه وتكا
 فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم تغسل الدم وكان علي بن ابي طالب يسكب عليه بالمجن فلما رأت فاطمة ان الدلائل
 الاكثرة اخذت قطعة حصير فاحرقته حتى اذا صارت رمادا الصقته بالجرح فاستمسك الدم يوما ما حصير المعمول من
 البردي وله فعل قوي في حبس الدم لان فيه تجفيفا قويا وقلة لذع فان الادوية القوية التجفيف اذا كان فيها لذع هيستلزم
 وجلبته وهذا الرواد اذا نفع وحده او مع الخل في انف الراعق قطع رعاقه وقال صاحب القانون البردي ينفع من النزوت
 ويمنعه ويذرعلى الجراحات الطرية فيدملها والقراطس المصري كان قد يما يعمل منه ومزاجه بارد يابس وماده
 نافع من اكلة الفرو ويحبس نفث الدم ويمنع القروح الخبيثة ان تسعى **فصل في هديه في علاج بشرب العسل والجمامة**
 والكي في صحيح البخاري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفاء في ثلث شربة عسل و
 وشربة عجم وكية نازا انا انفي امتي عن الكي قال ابو عبد الله المازري الامراض الامتلائية اما ان تكون دموية

او صفراوية او بلغمية او سوداوية فان كانت دموية فشفأوها باخراج الدم وان كانت من الاقسام الثلاثة الباقية فشفأوها
بالاسهال الذي يليق بكل خلط منها وكانه صلى الله عليه وسلم نهى بالعسل على المسهلات وبالحجامة على الفصد وقد قال بعض
الناس ان الفصد يدخل في قوله شرطة حجج فاذا اعى الدواء فاخر الطب الكي فذكره صلى الله عليه وسلم في الادوية لا يستعمل
عند غلبة الطباع اقوى الادوية وحيث لا ينفع الدواء المشروب وقوله انا انهي امتي عن الكي وفي الحديث ايا سكين
الكتوى اشارة الى ان يؤخر العلاج به حتى تدفع الضرورة اليه ولا يجعل التداوى به لما فيه من استسلام الشديدي في
دفع الرقد يكون اضعف من الكي انتهى كلامه وقال بعض اطباء الامراض المزاجية اما ان بكثرة او بغير مادة و
المادية منها اما حارة او باردة او رطبة او يابسة او ما مركب منها وهذه الكيفيات الاربع مبنان فاعلقتان هـ اخرقة
والبرودة او كيفيتان منفعلتان وهما الرطوبة واليبوسة ويلزم من غلبة احدي الكيفيتين استصحاب كيفية
منفعلة معها وكذلك كان لكل واحد من الاخلاط الموجودة في البدن وسائر المركبات كيفية ومنفعلة تحصل من
ذلك ان اصل الامراض المزاجية هي التابعة لا قوى كيفيات الاخلاط التي هي الحرارة والبرودة فحاجم النبوة في اصل معاجمة
الامراض التي هي الحارة والباردة على طريق التمثيل فان كان المرض حاراً اعالجناه باخراج الدم به كان او بالحجامة
لان في ذلك استفراغاً للمادة وتبريداً للمزاج وان كان بارداً اعالجناه بالتسخين وذلك موجود في امسلس فان عالج مع ذلك

الى استفراغ المادة الباردة والعسل ايضا يفعل ذلك لما فيه من الانضاج والتقطيع والتلطيف وانجلاء او التبيين يحصل
بذلك استفراغ تلك المادة برفق وامن تكايد المسهلات القوية واما الكي فلان كل واحد من الامراض المادية اما ان يكون
حادا فيكون سريع الانقضاء لاحد الطرفين ولا يحتاج اليه فيه واما ان يكون مزمننا وفضل علاجه بعد الاستفراغ الكي
في الاعضاء التي يجوز فيها الكي لانه لا يكون مزمننا الا عن مادة باردة غليظة قد سحخت في العضو وفسدت مزاجه
واحالت جميع ما يصل اليه الى مشابهة جوهرها فيشتعل في ذلك العضو فليستخرج بالكي تلك المادة من ذلك المكان الذي
هي فيه بافتناء الجزء الناري الموجود بالكي لتلك المادة فعلنا بهذا الحديث الشريف احد معاجمة الامراض المادية جميعا

لما استنبطنا معاجمة الامراض الساذجة من قوله صلى الله عليه وسلم ان شدة الحمى من غير حيمم فابردوها بالماء **فصل**
واما الحجامة ففي سنن ابى داؤد من حديث جنادة بن المغلس وهو ضعيف عن كثير بن سليم قال سمعت انس بن مالك
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما مرت ليلة اسرى بي ببلاء الا قالوا يا محمد هممتك بالحجامة وروى الترمذي
في جامعه من حديث ابن عباس هذا الحديث وقال فيه عليك بالحجامة يا محمد وفي الصحيحين من حديث طاؤس عن ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجج واعطى الحجام اجرة وفي الصحيحين ايضا عن حميد الطويل عن انس بن رسول الله
صلى الله عليه وسلم حجه ابوطيبة فامر له بصاعين من طعام وكلوا له فحفروا عنه من حريمته وقال خير ما تداوتيم به
الحجامة وفي جامع الترمذي عن عباد بن منصور قال سمعت عكرمة يقول كان لابن عباس غلظة ثلثة حمامون فكان اثنان
يعلان عليه وعلى اهله وواحد سحجه وشحم اهله قال وقال ابن عباس قال نبى الله صلى الله عليه وسلم نعم العبد
الحجامة يذهب الدم ويخفف الصلب ويجلو عن البصر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث عرج به ما رعى على ملا

من الملائكة الا قالوا عليك بالحجامة وقال ان خير ما يحتججون فيه يوم سبع عشرة ويوم تسع عشرة ويوم احدى وعشرين
وقال ان خير ما تداوي به السعوط واللدود والحجامة والمشى وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال من لدني فكلوه
امسكوا فقال لا يبقى احد من البيت الا لد الا العباس قال هذا حديث غريب ورواه ابن ماجه **فصل** واما منافع الحجامة
فانها تنقى سطح البدن اكثر من انقصد الفصد لاسواق البدن افضل والحجامة يستخرج الدم من نواحي الجسد قلت
والتحقيق في امرها وامر الفصد انهما مختلفان باختلاف الزمان والمكان والاسنان والامزجة والبلاد الحارة والارضية
الحارة والامزجة الحارة التي دم اعماها في غاية النضج الحجامة فيها تنفع من الفصد بكثير فان الدم ينضج ويرق ويخرج الى
سطح الجسد الداخل فتخرج الحجامة ما لا يخرج الفصد ولذلك كانت انفع للصبيان من الفصد ولمن لا يقوى على
الفصد وقد نص الاطباء على ان البلاد الحارة الحجامة فيرا انفع وافضل من الفصد تستحب في وسط الشهر وبعد
وسطه وباتجمل في الربع الثالث من اربع الشهران الدم في اول الشهر لم يكن بعد قد هاج وتبيغ وفي اخره يكون قد
سكن واما في وسطه وبعيده فيكون في نهاية التزيد قال صاحب القانون ويوسر باستعمال الحجامة لا في اول الشهر لان
الاخلاق لا يكون قد تحركت وهاجت ولا في اخره لانها تكون قد نقصت من في وسط الشهر حين تكون الاخلاط هائلة
بايغثة في زيدها التزيد النور في جرم القمر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير ما تداوي به الحجامة والفصد
وفي حديث خير الدواء الحجامة والفصد انتهى وقوله صلى الله عليه وسلم خير ما تداوي به الحجامة اشارة الى اهل الحجامة
وابلاد الحارة لان دسائهم رقيقة وهي اميل الى ظاهرها بل انهم يجذب الحارة اخراجه الى سطح الجسد واجتماعه في
الجسد لان مسابله لهم واسعة وقواهم مختلفة ففي الفصد لهم خطر والحجامة تفرق اتصاله ارادى يتبعه استفراغ
كلى من العروق وخاصة العروق التي تفصد كثير والفصد كل واحد منهما ينفع خاص ففصد الباسليق ينفع من حرارة
الكبد والطحال والاورد الكائنة في امان الدم وينفع من اورام الرية وينفع الشوصة وذات الجنذ جميع الامراض
الدموية العارضة من اسفل الرية الى الورى وقصد الكلى ينفع من الامتلاء العارض في جميع البدن اذا كان حيويا
وكذلك اذا كان الدم قد فسد في جميع البدن وفصد القيقال ينفع من العارض في الراس والرقبة من كثرة الدرع
او فساده وفصد لودجين ينفع من وجع الطحال والربو والهرج والوجع العجيبين والحجامة على الكاهل تنفع من وجع المنكب
انحلق والحجامة على الاخدعين تنفع من امراض الراس واجزائه كالوجه والاسنان والاذنين والعينين والانف وانحلق
اذا كان حدوث ذلك عن كثرة الدم او فساده او عنهما جميعا قال انس رضى الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحتجج على الاخدعين والكاهل وفي الصحيحين عن سلمان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتجج بثلاثة واحدة على كاهل
اثنين على الاخدعين وفي الصحيح عنه انما احتجج وهو محرد في راسه لصداع كان به وفي سنن ابن ماجه عن علي بن ابي طالب
على النبي صلى الله عليه وسلم الحجامة الاخدعين والكاهل وفي سنن ابى داود من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
احتجج في راسه في مكان به **فصل** واختلف الاطباء في الحجامة على ثمانية التفاهي الحمدة وذكر ابو نعيم في كتاب الطب
حديثا فروغا عليك بالحجامة في جوزة الحمدة فانها تشفى من خمسة ادواء وذكر منها الحمدة وفي حديث اخر عليك بالحجامة

شفاء

في جوزة القمح ودهانها شفاء من اثنين وسبعين داء فطائفة منهم استحسنه وقالت انها تنفع من حنظل العين والنوال
 فيها وكثير من امراضها ومن ثقل الحاجبين والجفن وتنفع من جريبه وروى ان احمد بن حنبل احتاج اليها فاحتجم في جاني قفاه
 ولم يجتم في النقرة ومن كرهها صاحب القانون وقال انها يورث النسيان **حقا** كما قال سيدنا ومولانا صاحب شهيتنا
 محمد صلى الله عليه وسلم فان مؤخر الدماغ موضع الحفظ والحجامة تذهب به انتهى وروى عليه اخرون وقالوا الحديث لا يثبت
 وان ثبت فالحجامة انها تضعف مؤخر الدماغ اذا استعملت بغرض ضرورة فاما اذا استعملت لغلبة الدم عليه فانها نافعة لطبا
 وشرعنا فقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه احتجم في عدة اماكن من قفاه بحسب ما اقتضاه الحال في ذلك
 واحتجم في غير القفا بحسب ما دعت اليه حاجته **فصل** في الحجامة تحت الذقن ينفع من وجع الاسنان والوجع
 الحلقوم اذا استعملت في وقتها وتنقى الراس والفكين والحجامة على ظهر القدم تنوب عن فصد الصافي وهو عرق عظيم عند
 الكعب تنفع من قروح الفخذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة في الاثني عشر والحجامة في اسفل الصدك
 نافعة من دمامل الفخذ وجريبه وبثورته ومن النقرس والبواسير والفيل وحكة الظهر **فصل** في هديه في اوقات
 الحجامة روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس يرفعه ان خير ما تحتجمون فيه يوم سابع عشر شربة او تاسع عشر
 ويوم احدى وعشرون وفيه عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتجم في الاخذ عين والكاهل كان تحتجم لسبعة
 عشر وتسعة عشر وفي احدى وعشرين وفي سنان ابن ماجه عن انس مرفوعا من اراد الحجامة فليتحجر سبعة عشر وتسعة
 عشر واحدى وعشرين ولا يتبع باحد كدم فيقتله وفي سنان ابي داود من حديث ابي هريرة مرفوعا من احتجم لسبع
 عشرة وتسعة عشر او احدى وعشرين كانت شفاء من كل داء وهذا معناه من كل داء سببه غلبة الدم وهذه
 الاحاديث موافقة لما اجمع عليه اطباء ان الحجامة في النصف الثاني وما يليه من الربع الثالث من اربعة اضع من
 اوله واخره واذا استعملت عند الحاجة اليها نفعت اى وقت كان من اول الشهر واخره قال الخلال اخبرني عصمة بن عصام
 قال حدثنا حنبل قال كان ابو عبد الله احمد بن حنبل تحتجم في اى وقت هاج به الدم واى ساعة كانت وقال صاحب
 القانون اوقاتا في النهار الساعة الثانية او الثالثة ويجب توقيها بعد الحمام الامن دم غليظ فيجب ان يستحمر ثم يحمر
 ساعة ثم تحتجم انتهى وتكره عندهم الحجامة على المشبع فانها ربما اوثرت سدد او امراض ردية لاسيما اذا كان الغذاء
 باردا غليظا وفي اثر الحجامة على الريق دواء وعلى المشبع داء وفي سبعة عشر من الشهر شفاء واختيار هذه الاوقات للحجامة
 فيما ذكرنا كانت على سبيل الاحتياط والتحرز من الاذى وحفظ الصحة واما في مداواة الامراض فحيث ما وجد الاحتياج
 اليها وجب استعمالها وفي قوله لا يتبع باحد كدم فيقتله دلالة على ذلك يعني لا يتبع في حذف حرف الجر من رضى فقلت
 والتبع اليه وهو مقلوب البغي وهو بمعناه فانه بغى الدم وهيجانه وقد تقدم ان الامام احمد كان تحتجم اى وقت احتاج
 من الشهر **فصل** واما اختيار ايام الاسبوع للحجامة فقال الخلال في جامعه اخبرنا حرب بن اسمعيل قال قلت لاسمك
 الحجامة في شئ من الايام وقال قد جاء في الاربعاء والسبت وفيه عن الحسين بن حسان انه سأل ابا عبد الله عن الحجامة
 اى يوم يكره فقال يوم السبت ويوم الاربعاء ويقولون يوم الجمعة وروى الخلال عن ابي سلمة وابي سعيد المقبري

تأ

عن ابي هريرة مرفوعا من احتجم يوم الاربعاء او يوم السبت فاصابه بياض او برص فلا يلو من الانفसे وقال الخلال
 اخبرني محمد بن علي بن جعفران يعقوب بن مجتبان حدثهم قال سئل احد عن النورة وانجامة يوم السبت ويوم الاربعاء
 فكرهما وقال بلغني عن رجل انه تنور واحتجم يعني يوم الاربعاء فاصابه البرص قلت له كانه تهاون بالحديث قال نعم وكتاب
 الافراد للدارقطني من حديث نافع قال قال لي عبد الله بن عمر تبغ بالدم فانغ لي حجاما ولا يكن صبيا ولا شيئا كبيرا فاني سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول النجامة تزيد الحافظ حفظا والعامل عقلا فاحتجموا على اسم الله تعالى ولا تحتجموا الخميس ولا الجمعة
 ولا السبت والاحد واحتجموا الاثنين وما كان من جدام ولا برص الا تزل يوم الاربعاء قال للدارقطني تفرد به زياد بن يحيى قد
 رواه ايوب عن نافع وقال فيه واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء ولا تحتجموا يوم الاربعاء وقد روى ابو داود في سننه من حديث
 ابي بكر انه كان يكره النجامة يوم الثلاثاء وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الثلاثاء يوم بالدم وفيه ساعة لا
 يرقأ فيها الدم **فصل** وفي ضمن هذه الاحاديث المتقدمة استحباب التداوي واستحباب النجامة وانها تكون في الموضع
 الذي يقتضيه الحال وجواز احتجام المحرم وان الال الى قطع شيء من الشعرفان ذلك جائز وفي وجوب الفدية عليه ولا يقوى
 الوجوب وجواز احتجام الصائم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم ولكن هل يفطر بذلك ام لا
 مسألة اخرى والصواب الفطر بالنجامة لصحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير معارض فاصحها يعارض به حديث
 حجامته وهو صائم ولكن لا يدل على عدم الفطر الا بعد اربعة امور **احدها** ان الصوم كان فرضا **الثاني** ان كان
 مقيا **الثالث** انه لو يكن به مرض احتاج معه الى النجامة **الرابع** ان هذا الحديث متأخر عن قوله افطر الحاجر والمحجول
 فاذا ثبتت هذه المقدمات الاربع امكن الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم على بقاء الصوم مع النجامة والا فالمنع
 ان يكون الصوم نفلا يجوز الخروج منه بالنجامة وغيرها او من رمضان لكنه في السفر او من رمضان في الحضر لكن عت الحاجة
 اليها كما تدعو حاجة من به مرض الى الفطر او يكون فرضا من رمضان في الحضر من غير حاجة اليها لكنه مبق على الاصل
 وقوله افطر الحاجر والمحجول له ناقل متأخر فتعين المصير اليه ولا سبيل الى اثبات واحدة من هذه المقدمات الاربع فكيف
 بانثباتها كلها وفيها دليل على استيجار الطبيب غيره من غير عقلا جارة بل يعطيه اجرة المثل او ما يرضيه وفيها دليل على جواز
 التكب بصناعة النجامة وان كان لا يطيب للحر اكل اجرته من غير تحريم عليه فان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اجرة
 ولم يمنعه من اكله وتسميته اياه خبيثا كتسميته للثوم والبصل خمبثين ولو يلزم من ذلك تحريمها وفيها دليل على جواز ضرب
 الرجل الخراج على عبدة كل يوم شيئا معلوما بقدر رطاقته وان للعبدان يتصرف فيما زاد على خراجه ولو منع من التصرف
 فيه لكان كسبه كله خراجا ولو يكن لتقديره فائدة بل ما زاد على خراجه فهو تملك من سيده له يتصرف فيه كما اراد والله اعلم
فصل في حديثه صلى الله عليه وسلم في قطع العروق والكي ثبت في الصحيح من حديث جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه
 وسلم بعث الى ابي بن كعب طبيا فقطع له عرقا وكواه عليه فلما رمى سعد بن معاذ في كحله جسمه النبي صلى الله عليه وسلم
 فورمت فحسه ثانيا واحسم هو الكي وفي طريق اخرى ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ في كحله بمشقص شعر
 حسه سعد بن معاذ وغيره من اصحابه وفي لفظ اخر ان رجلا من الانصار رمى في كحله بمشقص فامر النبي صلى الله عليه وسلم

رسول الله
من

فكوى وقال ابو عبد و قد الى النبي صلى الله عليه وسلم برجل نعت له الكى فقال الكوة وارضقوه وقال ابو عبد رضة الرضفة بمجاعة
يسخن ثم تكذبها وقال الفضل بن دكين حدثنا سفيان عن ابى الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم كواه فى آكله
وفى صحيح البخارى من حديث انس انه كوى فى ذات الجنب النبي صلى الله عليه وسلم حتى وفى الترمذى عن انس ان النبي صلى الله
عليه وسلم كوى اسعد بن زرارعة من الشوكة وقد تقدم الحديث المتفق عليه وفيه وما احب ان الكوى وفى لفظ اخر وانا انهمى
امتى عن الكى وفى جامع الترمذى وغيره عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكى قال فابتلينا فما افلمنا
ولا لمحمنا وفى لفظ نهينا عن الكى وقال فما افلمنا ولا لمحمنا قال الخطابى انما كوى سعد اليرقا الدم من جرحه وخاف عليان
ينزوت فيهلك والكى مستعمل فى هذا الباب كما يكوى من تقطع يده او رجله واما النهى عن الكى فهو ان يكوى طلبا للشفاء وكانوا
يعتقدون انهمتى لو يكوى هلك فنهاهم عنه لاجل هذه النية وقيل ما نهى عنه عمران بن حصين خاصة لانه كان به ناصورا
كان موضعه خطر فنهى عن كويه فيشبهه ان يكون النهى منصرفا الى الموضع المخوف منه والله اعلم وقال ابن قتبية الكى
جسنان كى الصحيح لئلا يعتل فهذا الذى قيل فيه لو يتوكل من الكوى لانه يريد ان يدفع القدر عن نفسه **والثانى**
كى المرح اذا تغلغ العضو اذا قطع ففي هذا الشفاء واما اذا كان الكى للتداوى الذى يجوز ان ينجح ويجوز ان لا ينجح فانه الى
الكره اقرب انتهى وثبت فى الصحيح من حديث السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب انهم الذين لا يستوفون
ولا يكفون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون فقد تضمنت احاديث الكى اربعة انواع **احدها فعله والثانى**
عدم محبته له **والثالث** الثناء على من تركه **والرابع** النهى عنه ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى فان فعله يدل
على جواز عدم محبته له لا يدل على المنع منه واما الثناء على من تركه فيدل على ان تركه اولى وافضل واما النهى عنه فعلى
سبيل الاختيار والكره او عن النوع الذى لا يحتاج اليه بل يفعله خوفا من حدوث الداء والله اعلم **فصل فى هذا**
صلى الله عليه وسلم فى علاج الصرع اخراجا للصحيحين من حديث عطاء بن ابى رباح قال قال ابن عباس لامريك امرأة
من اهل الجنة قلت بل قال هذه المرأة السوداء انت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انى صرع وانى انكشف فادع الله لى
فقال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله لك ان يعافيك فقال اصبر قالت فانى انكشف فادع الله
ان لا انكشف فدعها قلت الصرع صرعان صرع من الارواح الخبيثة الارضية وصرع من الاخلاط الردية و
الثانى هو الذى يتكلم فيه الاطباء فى سببه وعلاجه واما صرع الارواح فايتمهم وعقلا وهم يعترفون به ولا يدعونونه
ويعترفون بان علاجه بمقابلة الارواح الشريفة الخيرة العلوية لتلك الارواح الشريفة الخبيثة فتدافع آثارها وتعاض
افعالها ويبطلها وقد نص على ذلك بقراط فى بعض كتبه فذكر بعض علاج الصرع وقال هذا انما ينفع من الصرع الذى
سببه الاخلاط والمادة واما الصرع الذى يكون من الارواح فلا ينفع فيه هذا العلاج واما جملة الاطباء وسقطهم و
سفلهم ومن يعتقد بالزندقة فضيلة فاولئك ينكرون صرع الارواح ولا يقرون بانها تؤثر فى بدن المصروع وليس معهم
الا جهل ولا فليس الصناعة الطبية ما يدفع ذلك والحس والوجود شاهديه واحالهم ذلك على غلبة بعض الاخلاط
هو صادق فى بعض اقسامه لان كلىها وقد ماء الاطباء كانوا يسمون هذا الصرع المرض الهمى وقالوا انه من الارواح واما

جالينوس وغيره فتأولوا عليهم هذه التسمية وقالوا انما سموها بالمرض الا لئلا يكون هذه العلة تحدث في الراس فتضرب أجزاء
الأنفى الطاهر الذى مسكته الدماغ وهذا لتأويل نشأ لهم من جهلهم بهذه الأرواح وانكسارها وتأثيراتها وجاءت
زنادقة الأطباء فلم يشبوا الاصرع الا خلاط واحدة ومن لم يعقل ومعرفة بقدرة الأرواح وتأثيراتها يضحك من جهل
هؤلاء الأطباء وضعف عقولهم وعلاج هذا النوع يكون بامر من امر من جهة المصروع وامر من جهة المعالج الذى من
جهة المصروع يكون بقوة نفسه وصدق توجهه الى فاطر هذه الأرواح وباريها والتعود الصحيح الذى قد توأما عليه
القلب اللسان فان طلائع محاربة والمخاربات لا يتولاه الا نصاب من عدوة بالسلاح الا بامر من ان يكون السلاح صحيحا
فى نفسه جيدا وان يكون الساعد قويا فمضى تخلف احدهما لو يغيب السلاح كثير طائل فكيفنا اذا عدم الامران جميعا يكون
القلب خرابا من التوحيد والتوكل والتقوى والتوجه ولا سلاح له والشانى من جهة المعالج بان يكون فيه هذان الامران
ايضا حتى ان من المعالجين من يكفى بقوله اخرج منه او يقول بسم الله او يقول لا حول ولا قوة الا بالله والنبى صلى الله عليه
وسلم كان يقول اخرج عدوانه انا رسول الله وشاهدت شيئا يرسل الى المصروع من مخاطب الروح التى فيه ويقول قال
لك الشيخ اخرجى فان هذا لا يحل لك فيفيق المصروع وربما خاطبها بنفسه وربما كانت الروح ماردة فيخرجها بالضرب
فيفيق المصروع ولا يحس بالمر وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مرارا وكان كثيرا ما يقرأ فى اذن المصروع **اَفْحَسِبُّكُمْ اَنْتُمْ
خَلَقْتُمْوَعَبْدًا وَاَنْتُمْ اَلْيَسَّارُونَ** وحدثني انه قرأ هامة فى اذن المصروع فقالت الروح نعم ومدبرها صوته قال فاخذ
له عصا وضربه بها فى عرق عنقه حتى تجلت يداى من الضرب ولو يشك الحاضرون بانه يموت لذلك الضرب فعلى شأنا العجز
قالت اما احبه فقلت لها هو لا يجيبك قالت انا اريد ان احج به فقلت لها هو لا يريد ان يحج معك فقالت انا ادعه كرامة لك
قال قلت لا ولكن طاعة لله ولرسوله قالت فاننا اخرج منه قال فقعد المصروع يلتفت يمينا وشمالا وقال ما جاءنى الى حضرة
الشيخ قالوا له وهذا الضرب كله فقال وعلى اى شئ يضربنى الشيخ ولم اذنب ولم يشعربان وقع ضرب البتة وكان يعالج بياية
الكسرة وكان يأمر بكثرة قراءة المصروع ومن يعالجه بها ويقرأ المعوذتين وبالجملات فهذا النوع من الصرع وعالجه لا ينكره
الا قليل المحظ من العلم والعقل والمعرفة واكثر تسلط الأرواح الخبيثة على اهل اهل يكون من جهة قلة دينهم وخراب قلوبهم
والسنتهم من صفات الذكروالتعاويد والتحصينات النبوية والايمانية فتلقى الروح الخبيثة الرجل اعزل لا سلاح معه و
ربما كان حربا نافيوترفيه هذا ولو كشف الغطاء لرأيت اكثر النفوس البشرية صرعى مع هذه الأرواح الخبيثة وهى فى اسرها
وفبضتها تسوقها حيث شاءت ولا يمكنها الا متناع عنها ولا مخالفتها وبها الصرع الاعظم الذى لا يفوق صاحبه الا عند
المفارقة والمعاناة فهناك يتحقق انه كان هو المصروع حقيقة وبالله المستعان وعلاج هذا الصرع باقرا ان العقل الصحيح
الى الايمان بما جاء به الرسل وان تكون الجنة والنار نصب عينه وقبلة قلبه ويستحضر اهل الدنيا وحول المثلثات
والافات بهرو ووقوعها خلال ديارهم كواقع القطر وهم صرعى لا يفيقون وما اشد اعداء هذا الصرع ولكن لما عمت البلية
بحيث لا يرى الا مصروع عالم يصرع مستغيا ولا مستكبرا من صرعى لكثرة المصروع عين عين المستنكر المستغرب خلافه
فاذا اراد الله بعبد خيرا افاق من هذا الصرع ونظر الى بناء الدنيا مصروعين حوله يمينا وشمالا على اختلاف طبقاتهم

شبههم من اهل الطبقة به الجنون ومنهم من يفتق احيا ذاق ليلته ويعود الى جنونه ومنهم من يفتق مرة ويحزن اخرى فاذا افاق عمل عمل
 اهل الاذاعة والعقل ثوبها وده الصرع فيقع التخطي **فصل** اما صرع الاخلاط فهو علة تمنع الاعضاء النفسية عن الافعال
 والحركة والانتصاب منعا غير قام وسببه خلط غليظ لزج يسد منافذ بطون الدماغ سدة غير قامة فيمتنع نفوذ الحس
 والحركة فيه وفي الاعضاء نفوذ اما من غير انقطاع بالكلية وقد يكون لاسباب اخر كزجر غليظ يجتسب في منافذ الروح او جواز
 ردى يرتفع اليه من بعض الاعضاء او كيفية لاذعة فينقبض الدماغ لدفع المودى فيتبعه تشنج في جميع الاعضاء ولا يمكن
 ان يبقى الانسان معه منتصبا بل يسقط ويظهر فيه الزيد غالبا وهذه العلة تعد من جملة الامراض الحادثة باعتبار
 وقت وجود المولود خاصة وقد تعد من جملة الامراض المزمنة باعتبار طول مكثها وعسر برؤها سيما ان جاوز السن
 خمسا وعشرين سنة وهذه العلة في دماغه وخاصة في جوهره فان صرع هؤلاء يكون لازما قال راط ان الصرع يبقى في
 هؤلاء حتى يموتوا اذا عرفت هذا فهذه المرأة التي جاء الحديث انها كانت تصرع وتكشف بمجرى يكون صرعها من هذا
 النوع فوعدها النبي صلى الله عليه وسلم الجنة بصبرها على هذا المرض ودعا لها ان لا تنكشفت وغيا بين الصبر والجنة و
 بين الدعائها بالشفاء من غير ضمان فاخترت الصبر والجنة وفي ذلك دليل على جواز ترك المعالجة والادوي وان علاج
 الارواح بالدعوات والتوجه الى الله يفعل ما لا يتناهى عنه علاج الاطباء وان تأثيره وفعله وتأثير الطبيعة عن انفعالها اعظم
 من تأثير الادوية البدنية وانفعال الطبيعة عنها وقد جربنا هذا مرارا نحن وغيرنا وعقلاء الاطباء معترفون بان فاعل القوى
 النفسية وانفعالها في شفاء الامراض عجائب وما علم الصناعة الطبية اضر من زنادقة القوم وسفلتهم وجهها لهم الظاهر
 ان صرع هذه المرأة كان من هذا النوع ويجوز ان يكون من جهة الارواح ويكون رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خيرها بين
 الصبر على ذلك مع الجنة وبين الدعائها بالشفاء فاخترت الصبر والستر والله اعلم **فصل** في هديته صلى الله عليه وسلم
 في علاج عرق النساء روى ابن ماجه في سننه من حديث محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول دواء عرق النساء الية شاة اعرابية تذاب ثم تجرأ ثلاثة اجزاء ثم تشرب على الرقيق في كل يوم جزء عرق النساء وجمع
 بيتدئ من مفصل الورك وينزل من خلف على الفخذ وربما امتد على الكعب وكما طالت مدته زاد نزوله ويهزل معه الرجل
 والفخذ وهذا الحديث فيه معنى لغوي ومعنى طبى فاما المعنى اللغوي فدليل على جواز تسميته هذا المرض بعرق النساء خلافا
 لمن منع هذه التسمية وقال للنساء هو العرق نفسه فيكون من باب اضافة الشئ الى نفسه وهو ممتنع وجواب هذا القائل من
 وجهين **احدها** ان العرق اعم من النساء فهو من باب اضافة العام الى الخاص نحو كل الدرهم وبعضها **الثاني** ان
 النساء هو المرض اطلاقا بالعرق والاضافة فيه من باب اضافة الشئ الى محله وموضعه قيل رُسم بذلك لان امه ينسب اسواها
 هذا العرق ممتد من مفصل الورك وينتهي الى اخر القدم وراء الكعب من اجانبها الوحشي فيما بين عظم الساق والوتر **واما** الله
 بهم فقد تقدم ان كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم نوعان **احدهما** عام بحسب الاثرمان والاماكن والاشياء
 والاشياء **والثاني** خاص بحسب هذه الامور وبعضها وهذا من هذا القسم فان هذا الخطاب للعرب واهل الحجاز ومن
 ولا سيما اعراب البوادي فان هذا العلاج من انفع العلاجات لهم فان هذا المرض يحدث من يلبس وقد تحدثت من مادة غليظ

لزجة فعلاجها بالاسهال والالوية فيها الخاصيتان الانضاج والتلين ففيها الانضاج والاخراج وهذا المرض يحتاج علاجاً
الى هذين الامرين وفي تعيين الشاة الاعرابية قلة فضولها وصغر مقدها ولطف جوهرها وخاصة مرعاهالانها ترعى
اعشار البر الحارة كالشيرة والقيصوم ونحوها وهذه النباتات اذا تغذى بها الحيوان صار في لحمه من طبعها بعدان يلطفها
تغذية بها ويكسيها مزاجا لطف منها ولا سيما الالوية وظهور فعل هذه النباتات في اللبن اقوى منه في اللحم ولكن الخاصية التي
في الالوية من الانضاج والتلين لا توجد في اللبن وهذا ما تقدم من ادوية غالب الامم البوادي بلاد وية المفردة وعليه
اطباء الهند واما الروم واليونان فيعتنون بالمركبة وهم متفقون كلهم على ان من سعادة الطبيب ان يلاوى بالغذاء فان
عجز بالمفرد فان عجز فبما كان اقل تركيبا وقد تقدم ان غالب عادات العرب واهل البوادي الامراض البسيطة والادوية البسيطة
تناسبها وهذه لبساطة اغذيتهم في الغالب اما الامراض المركبة فعلاها يحدث عن تركيب الاغذية وتنوعها واختلافها فاختير
لها الادوية المركبة والله تعالى اعلم **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج يبس الطبع واحتياجه الى ما يشبهه وبينه**
روى الترمذي في جامعه وابن ماجه في سننه من حديث اسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يماذ
تستمشين قالت بالشيرم قال حار جابر قال استمشين بالسناء فقال لو كان شئ يشفي من الموت لكان السناء يؤمن
ابن ماجه عن ابراهيم بن ابي عبله قال سمعت عبد الله بن حرام وكان ممن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القبلتين يقول
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بالسناء والسنوت فان فيها شفاء من كل داء الا السام قيل يا رسول الله
وما السام قال الموت قوله بم تستمشين اي تليين الطبع حتى يميش ولا يصير بمنزلة الواقف فيوذي باحتياجه
ولهذا سمي الدواء المسهل مشيا على وزن فعيل وقيل لان المسهول يكثر المشي والاختلاف للحاجة وقد روى بما الذي تستمشين
فكالت بالشيرم وهو من جملة الادوية التوعية وهو قشر عرق شجرة وهو حار يابس في الدرجة الرابعة واجوده المائل الى
الحمرة الخفيف اللين الذي يشبه الحبل الملفوف وبالحجم فهو من الادوية التي اوصى الاطباء بترك استعمالها لخطرها ولفظ
اسهاها وقول صلى الله عليه وسلم حار جابر روى حار جابر قال ابو عبيدة واكثر كلامهم بالياء قلت في قولك ان احدهما
ان الحار بالجيم الشديد للاسهال وشفة الاسهال وكذلك هو قال ابو حنيفة الدينوري **والثاني**
وهو الصواب ان هذا من الاتباع الذي يقصد به تاكيد الاول ويكون بين التاكيد اللفظي والاعتقادي ولهذا يراعون فيه
اتباعه في اكثر حروفه كقولهم حسن بسن اي كامل المحسن وكقولهم وحش قش بالقاف ومنه شيطان ليطان وحار جابج
ان في الجار معنى اخر وهو الذي تجر الشئ الذي يصيبه من شدة حرارته وجذبه له كانه يزعجه ويسلخه ويبارم الغت في
جار كقولهم صمري وصمير صمير والصهارى والصهارى وما اتباع مستقل واما السناء ففيه لغتان الممد والقصر هونيت
حجازي افضل الملكى وهو دواء شريف مامون الغائلة قريب من الاعتدال حار يابس في الدرجة الاولى سهل الصفراء و
السوداء ويقوى جرم القلب وهذه فضيلة شريفة في خاصيته النفع من الوسواس السوداءى ومن الشقاق العارض
في البدن وتفتح العضل وانتشار الشعر ومن القمل والصداع العتيق والحرب والبثور والحكة والصرع وشربها مع مطبوخا
اصلي من شربه مدقوقا ومقدرا الشربة منه الى ثلاثة دراهم ومن مائة الى خمسة دراهم وان ظمير معه شئ من زهر

نشاء

عمر

ثمانية

البنفسج والزبيب الاحمر المتزوع العجم كان اصح قال الرازي النساء والشاه تخرج يسه لان الاخلاط المحترقة وينفعا من الحرج
 والحكة والشربة من كل واحد منهما من اربعة دراهم الى تسعة دراهم واما السنوات ففيه ثمانية اقوال **احدها** انه
 العسل والثاني انه رب عكة السمن مخرج خطط اسوداء على السمن حكاهما عمر بن بكر السكسكي **الثالث** انه حيشبه
 الكمون وليس به قاله ابن الاعرابي **الرابع** انه الكمون الكوماني **الخامس** انه الرازي بنجر حكاهما ابو حنيفة الذي
 عن بعض الاعراب **السادس** انه الشبث **السابع** انه التمر حكاهما ابو بكر بن السني **الثامن** انه
 العسل الذي يكون في زقاق السمن حكاهما عبد اللطيف البغدادي قال بعض الاطباء وهذا جدر بالمعنى واقربا للصواب
 اي يخلط النساء مدقوقا بالعسل المخالط للسمن ثم يعلق فيكون اصح من استعماله مفردا لما في العسل من السمن من اصلاح
 السنام واعانته على الاسعال وانه اعلم وقد روى الترمذي وغيره من حديث ابن عباس يرفعه ان خير ما تدوا به
 به السعوط واللرد والحمامة والمشق هو الذي يمشي الطبع ويلينه ويسهل خروج الخارج **فصل** في هديه صلى الله عليه
 وسلم في حكة الجسم وما يولد القمل في الصحيحين من حديث قتادة عن انس بن مالك قال رخص رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما في لبس الحرير حكة كانت بهما وفي رواية ان عبد الرحمن
 بن عوف والزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهما شكوا القمل الى النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فرخص لهما في قيص الحرير
 ورأيتهم عليهم ما هذا الحديث يتعلق به امران **احدهما** فقهي والاخر طبّي فاما الفقهي فالذي سقرت عليه سنته صلى الله
 عليه وسلم اباحة الحرير للنساء مطلقا وتحريمه على الرجال لا حاجة او مصلحة راجحة فالحاجة اما من شدة البرد ولا
 يجد غيره الا لا يجد ستره سواه ومنها الباسه للحرب والمرض والحكة وكثرة القمل كما دل عليه حديث انس هذا الصحيح
 الجواز اصح الروايتين عن الامام احمد واحصى قول الشافعي اذا حصل عدم التخصيص والرخصة اذا ثبتت في حق بعض الامة
 لمعنى تعدت الكل من وجد فيه ذلك المعنى اذا حكم بعموم سببه ومن منع منه قال حاديث التحريم عامة واخذ
 الرخصة بحتم اختصاصها بعبد الرحمن بن عوف والزبير ويحتمل تعديها الى غيرها واذا احتمل الامر ان كان الاخذ بالعموم
 اولي ولهذا قال بعض الرواة في هذا الحديث فلا ادري ابلغت الرخصة لغيرها ام لا والصحيح عموم الرخصة فانه عرف خطأ
 الشرع بذلك ما لو صرح بالتخصيص وعدم الحاق غير من رخص له اولي به كقوله لا يبي يودة تجز بك ولن تجزني عن احد
 بعد وكقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم في تكاح من وهبت نفسها له خالصة لك من دون المؤمنين وتحريم الحرير انما
 كان سدا لذرية ولهذا ابيح للنساء والمحااجة والمصلحة الراجحة وهذه قاعدة ما حرم لسد الذرائع فانه يباح عند الحاجة
 والمصلحة الراجحة كما حرم النظر سد الذريعة الفعل وايضا منه ما تدعو اليه الحاجة والمصلحة الراجحة وما حرم التنفل
 بالصلوة والوقاات النهي سد الذريعة المشابهة الصورية بعباد الشمس وايضا للمصلحة الراجحة وما حرم بالفضل سدا
 لذرية ربانية وايضا منه ما تدعو اليه الحاجة من العرايا وقد اشبعنا الكلام فيما يحل ويجرم من لباس الحرير وكذا
 التحبير لما يحل ويجرم من لباس الحرير **فصل** واما الامراض الطمّي فهوان الحرير من الادوية المتخذة من حيوان ولذلك يعد
 في الادوية الحيوانية لان مخزجه من حيوان وهو كثير المنافع جليل الموقع ومن خاصيته تقوية القلب وتفرجه والنفع من كثير

التحريم

من امراضه ومن غلبة المرة السوداء والاداء واحداثة عنها وهو مقول للبصر الخالصة واتخاذ منه وهو يستعمل في صناعة
الطب حار يابس في الدرجة الاولى وقيل حار رطب فيها وقيل معتدل واذا اتخذ منه منبوس كان معتدلا الحار في منزله
مستحنا للبدن وربما برد البدن بتسمينه اياه قال الرازي الا برسيم اسخن من الكتان وابرد من القطن يروي الحار لكل لباس
خشش فانه يهزل ويصلب البشرة وبالعكس قلت والملابس ثلثة اقسام قسم يسخن البدن ويدفئه وقسم يدفئه
ولا يسخنه وقسم لا يسخنه ولا يدفئه وليس هناك ما يسخنه ولا يدفئه ما يسخنه فهو اول بدفئه فلا لبس الا بيا
والاصوات تسخن وتدفئ وملابس الكتان والحري والقطن لا تدفئ ولا تسخن فثياب الكتان باردة يابسة وثياب الصوف
حارة يابسة وثياب القطن معتدلة الحرارة وثياب الحرير الين من القطن واقل حرارة منه قال صاحب المنهاج وليسه لا
يسخن كالقطن بل هو معتدل وكل لباس ملس صقيل فانه اقل سخانا للبدن واقل عونا في تحلل ما يتحلل منه واخرى ان
يلبس في الصيف وفي البلاد الحارة ولما كانت ثياب الحرير كذلك وليس فيها شع من اليبس والخشونة الكائنين في غيرها
صارت نافعة من الحكة اذا الحكة لا تكون الا عن حرارة ويبس وخشونة فلذلك رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
للزبير وعبد الرحمن في لباس الحرير بمداواة الحكة وثياب الحرير ابعد عن قبول تولد القمل فيها اذا كان مزاجها مخالفا مزاج
ما يتولد منه القمل واما القسم الذي لا يدفئ ولا يسخن فالمتخذ من الحديد والرصاص والخشب والتراب ونحوها فان قيل
فاذا كان لباس الحرير عدل للباس واوفقه للبدن فلماذا حرمة الشريعة الكاملة الفاضلة التي اباحت الطيبات وحرمت
الخبائث قيل هذا السؤال عجيب عنه كل طائفة من طوائف المسلمين يجواب فنكروا الحكم والتعليل لما رفعت قاعدة التعليل
من اصلها التي تجتج الى جواب عن هذا السؤال ومثبتوا التعليل والحكم وهو الاكثر ومنهم من يجيب عن هذا بيان الشرعية حرمة
لتصبر النفوس عنه وتتركه فتتاب على ذلك لاسيما ولها عوض عنه بغيره ومنهم من يجيب عنه بانه خلق في الاصل للنساء
كالحمية بالذهب فحرم على الرجال لما فيه من مفسدة تشبه الرجال بالنساء ومنهم من قال حرم لما يورثه من الفخر والخيلا
والعجب ومنهم من قال حرم لما يورثه للبدن مما لا يسته من الانوثية والتخنث وضد الشهامة والرجولية فان لبسه
يكسب القلب صفة من صفات الاناث ولهذا لا تكاد تجد من يلبسه في الاكثر الا وعلى شاكله من التخنث والتأنث
والرخاوة ما لا يخفى حتى لو كان من اشبههم الناس واكثرهم فحولية ورجولية فلا بد ان ينقصه لبس الحرير منها وان لم يذ
ومن غلظ طباعه وكثفت عن فهم هذا فليس للشارع الحكم ولهذا كان اصح القولين انه يحرم على الولي ان يلبسه ^{لعمري}
لما ينشأ عليه من صفات اهل التأنث وقد روى النسائي من حديث ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال ان الله احل لاناث امتي الحرير والذهب وحرمه على ذكورهم وفي لفظ حرم لباس الحرير والذهب على ذكورهم
واحل لاناثهم وفي صحيح البخاري عن حذيفة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والديباغ ان
يجلس عليه وقال هولهم في الدنيا ولكم في الآخرة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج ذات الجنب وروى الترمذي
في جامعه من حديث زيد بن ارقم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تلاوا من ذات الجنب بالقسط البحرى الزيت
وذات الجنب عند الاطباء نوعان حقيقي وغير حقيقي فالحقيقي ورم حار يعرض في نواحي الجنب والغشاء المستبطن

للأضلاع وغير الحقيقي اليريشبهه يعرض في نواحي الجنب عن رياح غليظة موزية تحتقن بين الصفقات فتحدث
وجعا قريبا من وجع ذات الجنب الحقيقي إلا ان الوجع في هذا القسم ممدود وفي الحقيقي ناخس قال صاحب القانون قد
يعرض في الجنب والصفقات والعضل التي في الصدور والأضلاع ونواحيها أو رام موزية جدا موجعة تسمى شوصة
وبرساما وذات الجنب وقد تكون أيضا أوجعا في هذه الأعضاء ليست من ورم ولكن من رياح غليظة فيظن انها
من هذه العلة ولا تكون قال وأعلم ان كل وجع في الجنب قد سمي ذات الجنب اشتقاقا من مكان الألو لان معنى ذات الجنب
صاحبة الجنب والغرض به ههنا وجع الجنب فاذا عرض في الجنب المر عن أي سبب كان نسباليه وعليه حمل كلامهم
في قوله ان اصحاب ذات الجنب ينتفعون بالحمام وقيل المراد به كل من به وجع جنب او وجع سرية من سوء مزاج او مداخل
غليظة اولذاعة من غير ورم ولا هي قال بعض الأطباء اما معنى ذات الجنب في لغة اليونان فهو ورم الجنب الحار كذلك
ورم كل واحد من الأعضاء الباطنة وأما سمي ذات الجنب ورم ذلك العضو اذا كان ورما حاراً فقط وليكرم ذات الجنب
الحقيقي خمسة اعراض وهي الحمى والسعال والأوجع الناخس وضيق النفس والنبض المنتشدي والعلاج الموجود في الحديث
ليس هو لهذا القسم لكن للقسم الثاني الكائن عن الرشح الغليظة فان القسط البحري وهو العود الهندي على ما جاء مفسرا في
اخر صنف من القسط اذا قدق دقا ناعما وخلط بالزيت المسخن وذلك به مكان الشرح المذكور ولعق كان دواء موافقا لذلك
نافعا له محل الامادته مذهبا لها مقويا للأعضاء الباطنة مفتحا للسدد والعود المذكور في منافعه كذلك قال المسيحي العود
حار يابس قابض تحبس البطن ويقوى الأعضاء الباطنة ويطرد الرشح ويفتح السدد نافع من ذات الجنب يذهب فضل المطوية
والعود المذكور جيد للدماع قال وشجوزان ينتفع القسط من ذات الجنب الحقيقية أيضا اذا كان حاد وثقا عن مادة بلغمية
لا سيما في وقت انحطاط العلة والله اعلم وذات الجنب من الأمراض الخطرة وفي الحديث الصحيح عن ام سلمة انها قالت بدأ
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمرضه في بيت ميمونة وكان كلما خفت عليه خرج وصلى بالناس وكان كلما وجد ثقلا قال
مرؤا ابابكر فليصل بالناس واشتد شكواه ثدي عمر ومن شدة الوجع ما عنده نساؤه وعمه العباس وام الفضل نبت الحار
واسماء بنت عميس فتشاوذا في لده فلذوه وهو مغفور فلما افاق قال من فعل بهذا هذا من عمل نساء حبش من ههنا وأشار
بيده الى ارض الحبشة وكانت ام سلمة واسماء لداه فقوالوا يا رسول الله خشينا ان يكون بك ذات الجنب قال فيم لددتموني
قالوا بالعود الهندي وشي من ورس وقطران من زيت فقال ما كان الله ليقد في ذلك الداء ثم قال عزمت عليكم ان لا يبقى
في البيت احد الا لدا لاعمى العباس في الصحيحين عن عايشة رضي الله تعالى عنها قالت لددنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاشار ان لا تلذوني فقلنا كراهية المريض للدواء فلما افاق قال لوالوا انيكم ان لا تلذوني لا يبقى منكم الا لدد عمى العباس فانه
لو يشهد لكو قال ابو عبيدة عن الاصمعي اللدد وما يسقى الانسان في احد سقى الفم اخذ من لذيدي الوادي وهما جنانباة
واما الوجور فهو في وسط الفرقلة والدد وبالفتح هو الداء الذي يلديه وآسعوط ما ادخل من انفه وفي هذا الحديث من
الفرقة معاينة الجاني بمثل ما فعل سواء اذا لم يكن فعله محرما حتى الله وهذا هو الصواب المقطوع به لبضعة عشر ليل لا قد ذكرها
في موضع اخر وهو منصوص احمد وهو ثابت عن الخلفاء الراشدين ويزحمه المسألة بالقصاص في اللطمة والضربة وفيها

احاديث لا معارض لها البتة فتعين القول بها **فصل** في حديثه صلى الله عليه وسلم في علاج الصداع والشقيقة
 في ما بن ماجة في سننه حديثا في صحته نظران النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صدع غلغلت راسه باكتفاء ويقول
 انه نافع باذن الله من الصداع والصداع الوفي بعض اجزاء الراس او كله فما كان منه في حد شق الراس لا رما يسمى
 شقيقة وان كان شاملا لجميعه لا يسمى بيضة وخوذة تشبيهها ببيضة السلاح التي تشتمل على الراس كله وربما كان
 في موخر الراس او في مقدمه وانواعه كثيرة واسباب مختلفة وحقبة الصداع سخونة الراس واحتمائه لما دار فيه من البخار
 يطلب النفوذ من الراس فالإيجد منقذ افتتحة ما يتصاعع الوعوى اذا حسي منه وطيب بنقمة فكل شعير رطبا اذا حسي
 طيب مكانا اوسع من مكانه الذي كان فيه فاذا عرض هال البخار في راس كله بحيث لا يمكنه تقشيق والتحلل جال في
 الراس سمي السدة الصداع يكون عن اسباب عديدة **احد**ها من غلبة واحد من الطبايع الاربعة واخامس
 يكون من قروح تكون في المعدة فيؤلم الراس لذلك الورم للاتصال من العصب المجرى من الراس بالمعدة والسادس
 من رية غليظة تكون في المعدة فتصعد الى الراس فتصدعه والسابع يكون من ورم في عروق المعدة فيؤلم الراس
 بالام المعدة للاتصال الذي يبنى هنا والثامن صداع يحصل من امتلاء المعدة من الطعام ثم ينحدر ويبقى بعضه
 نيا في صدع الراس ويثقله والتاسع يعرض بعد الجماع لتخلخل الجسم فيحصل اليه من جزء الهواء اكثر من قدره
 العاشر صداع يحصل بعد القرح والاستفراغ اما الغلبة اليابس واما التصاعد الانجورة من المعدة اليه والحادي عشر
 صداع يعرض عن شدة الحر وسخونة الهواء والثاني عشر ما يعرض عن شدة البرد وتكاثف الانجورة في الراس وعادة
 تحللها والثالث عشر ما يحدث عن السهر وحبس النوم والرابع عشر ما يحدث من ضغط الراس وحمل شئ ثقيل
 عليه والخامس عشر ما يحدث من كثرة الكلام فيضعف قوة الدماغ لاجله والسادس عشر ما يحدث من كثرة
 الحركة والرياضة المفطرة والسابع عشر ما يحدث من الاعراض النفسانية كالهوموم والغوموم والاحزان والوساوس
 والا فكار الردية والثامن عشر ما يحدث من شدة الجوع فان الانجورة لا يجد عمل فيه وتكثر وتتصاعد الى الدماغ
 فتولمه والتاسع عشر ما يحدث عن ورم في صفاق الدماغ ويجد صاحبه كانه يضرب بالمطاراة على راسه والعشرون
 ما يحدث بسبب الحمى لاشتعال حرارتها فيه فيتالم والله اعلم **فصل** في سبب صداع الشقيقة مادة في شرائير الراس
 وحدها حاصلة فيها او مرتقية اليها فيقبلها الجانب الاضعف من جانبيه وتلك المادة اما بخارية واما اخلاط حارة
 او باردة وعلامتها الخاصة بها ضربان الشرايين وخاصة في ريدوى اذا ضبطت بالعصائب ومنعت من الضربان
 سكن الوجع وقد ذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي لها انها هذا النوع كان يصيب النبي صلى الله عليه وسلم فيمكث اليوم
 واليومين لا يخرج وفيه عن ابن عباس قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عصب راسه بعصابة وفي
 الصحيح انه قال في مرض موته والرساة وكان يعصب راسه في مرضه وعصب الراس ينفع في وجع الشقيقة وغيرها من
 اوجاع الراس **فصل** في علاج الصداع باختلاف انواعه واسبابه فانه ما عالج بالاستفراغ ومنه ما عالج بتناول
 الغذاء ومنه ما عالج بالسكون والدعة ومنه ما عالج بالضادات ومنه ما عالج بالتبريد ومنه ما عالج

بالسجود ومنه ما علاجه بان يجتنب سماع الاصوات والحركات واذا عرفت هذا فارجع الى الصدح في هذا الحديث
 بانحاء هو جزئ لا كلي وهو ما خرج في قوله فان الصدح اذا كان من حرارة صلبة تدور بكثرة من مادة تجتنب تنفخها
 انفع نبيه الحناء نفعاً ظاهراً واذا قد وضعت به الجبهة مع الخل سكن الصدح وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمرد به
 سكن او جاعه وهذا لا يختص بوجع الرأس بل يعول الاعضاء وفيه قبض تشد به الاعضاء واذا ضمرد به موضع الورع
 الحار المنتهب سكنه وقد روى البخاري في تاريخه وابوداؤد في السنن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شكى اليه
 احد وجعاني راسه الا قال له احتجم ولا تشكى اليه وجعاني رجلية الا قال له اختضب بالحناء وفي الترمذي عن سلمي
 امرافع خادمة النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان لا يصيب النبي صلى الله عليه وسلم قرحة ولا شوك الا وضع عليها
فصل الحناء باردة في الاولى يابس في الثانية وقوة شجر الحناء واغصانها مركبة من قوة محلاة الكسبية من جرح
 فيها مائ حار باعتماد ومن قوة قابضة الكسبية من جوفها الرضو بارد ومن منافعه انه محلل نافع من حرقات النار
 وفيه قوة موافقة للعصب اذا ضمرد به وينفع اذا مضغ من قروح الفم والسلاق العارض فيه ويبرئ القلاع في افواه
 الصبيان والضماد به ينفع من الاورام الحارة الملتهبة ويفعل في الجراحات فعل دم الاخوين واذا خلط نورة مع الشمع
 المصفي ودهن الورد ينفع من اوجاع الحنجر ومن خواصه انه اذا بدأ الجدرى يخرج الصبي فخصب سافل رجلية
 بمحناه فانه يوم من على عينيه ان يخرج فيها اشئ منه وهذا صحيح فحرب الاشك فيه واذا جعل نورة تحت طي ثياب الصوف
 طيبها ومنع السوس عنها واذا نقع ورتبه في ماء عذب بغيره ثم عصر وشرب من صفوه اربعين يوماً كل يوم عشرين درهما
 مع عشية دراهم سكر ويغذي عليه بجزء الضان الصغيرة ينفع من ابتداء الجذام بخاصية فيه عجبية وحكي ان رجلاً ثقفت
 اظافر اصابع يده وانه بذل لمن يبرئه ما اكله لم يجد فوصفت له امرأة ان يشرب عشرة ايام حناء فلم يقدر على شئ نفعه
 بماء وشربه فبرأ ورجعت اظافيره الى حسنها والحناء اذا لزمت به الاظفار معجوناً حسنها ونفعها واذا عجن بالسنن وضدته
 بقايا الاورام الحارة التي ترشحه ماء اصفر نفعها ونفع من الحرب المتقرح المزمن من منفعة بليلة وهو ينبت الشعر ويقويه و
 يحسنه ويقوى الرأس وينفع من النقطات والبثور العارضة في الساقين والرجلين وسائر البدن **فصل في هدي صلى الله**
 عليه وسلم في معالجة المرضى يتراب اعطائهم ما يكرهونه من اطعام والشراب وانهم لا يكرهون على تناولها ما روى الترمذي
 في جامعه وابن ماجه عن عتبة بن عامر الجهمي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتركوا مرضاكم على اطعام و
 الشراب فان الله عز وجل يبعثهم ويسقيهم قال بعض فضلاء الاطباء ما اغزر فواتد هذه الكلمة النبوية المشتملة على حكم
 الهية لاسيما للاطباء ولمن يعالج المرضى وذلك ان المرض خاعاف الطعام والشراب فذلك لا اشتغال الطبيعة بمجاهدة
 مرض الاستهوتة ونقصانها لضعف الحرارة الغريزية او خوردها وكيف ما كان فلا يجوز حينئذ اعطاء الغذاء في هذا
 الحالة واعلم ان الجوع انما هو طلب الاعضاء للغذاء ليخلف الطبيعة عليها به عوض ما يتحلل منها فيجذب الاعضاء القصوى
 من الاخص الى ما حتى يذهب الى المعدة فيحس الانسان بالجوع فيطلب الغذاء واذا وجد المرض اشتغلت الطبيعة
 بمادته وانضاجها واخراجها عن طلب الغذاء والشراب فاذا اكره المريض على استعمال شئ من ذلك تعطلت به الطبيعة

الحناء

عن فعلها واشتغلت بهضه وتديرة عن انضاج مادة المرض ودفعه فيكون ذلك سببا للضرر المرضي ولا سيما في اوقات
البحارين او ضعفنا حار الغريزي او خموده فيكون ذلك زيادة في البلية وتحويل النازلة المتوقعة ولا ينبغي ان يستعمل في هذا
الوقت والحال الا ما يحفظ عليه قوته ويقويها من غير استعمال مزج للطبيعة البتة وذلك يكون به لطيف قوامه من الاشربة والاذنية
واعتدال مزاجه كشراب النيلوفر والتفاح والورد الطري وما اشبه ذلك ومن الاغذية امراق القرع المعتملة الطبيعية
فقط وانفاش قواه بالا رايم العطرة المواقفة والاخبار لسارة فان الطبيب خادم الطبيعة ومعينها لامعية ما واعلان
الدم احميد هو المغذي للبدن وان البلغم في وقت نضج بعض النضج اذا كان بعض المرضى في بدنه بلغ تأثير وعدم الغذاء
عطفت الطبيعة عليه وطبخته وانضجته وصيرته ده او عدت به الاعضاء والكثنت به عما سواه والطبيعة هي القوة
التي وكلها الله سبحانه بتديرة اليدين وحفظه وصحته وحراسته مدة حياته واعلم انه قد يحتاج في النذرة ان
اجبار المريض على الطعام والشراب وذلك في الامراض التي يكون معها الاختلاف في العقل وعلى هذا فيكون الحديث من
العام المخصوص ومن المطلق الذي قد يحسب تقيد به دليل وهو ان الحياتان المرض قد يعيش بلا غذاء ايام الابعث
الصحيح في مثالها وفي قوله صلى الله عليه وسلم فان الله يطعمهم ويسقيهم معنى لطيف زاد على ما ذكره الاطباء لا يعرفه الا من
له عناية باحكام القلوب والارواح وتأثيرها في حبيبة الاله ان انفال الطبيعة عنى كما اتفعل هي كثير عن الطبيعة
وتحوشير اليه اشارة فتقول النفس اذا حصل لها ما يشغلها من محبوب او مكروه او خوف اشتغلت به عن طلب الغذاء
والشراب فلا تحس بجوع ولا عطش بل ولا مرزوبة بل تشتغل من الاخذ اسر الموال الشديدا الا ان التحس به وما
من احد الا وقد وحده نفسه ذلك او شيئا منه واذا اشتغلت النفس بما دهمها ورج عليها تحس بالوجوع
اذا كان اليارد من جراثوى الخرجي قام لها مقام الغذاء فشبعته به وانتعشت قواها وتضاعفت وجرت الدموية
في الجسم من حيث يظهر في سطحه فيتنرق وجهه ونظره دسويته فان الفرح يوجب انيسا طدم القلب فينبعث قواه ورفتمت
به فلا تضرب الاعضاء معلومها من الغذاء المعتاد لاشتغالها بما هو احب اليها والى لطبيعة منه والصبيعة اذا ظفرت
بما تحب زه علمها مودونه واذا كان الورد موليا او محرنا او خوفا اشتغلت بحبها ومقاومته وود المذمة عن
طلبها انذار في حال حرجها تشتغل عن طلب الطعام والشراب فان ظفرت في هذا الحرب انتعشت قواها واخضت على نظير
ما فاتت من قوة الطعام والشراب وان كانت مغلوبة مقهورة انحطت تبا بحسب ما حصل لها من ذل وان كانت
احسب بينها وبين هذا العدو وسحا لا فالقوة تظهر تارة وتحفى اخرى وباجملة فان حرب بينهما على مثال الحرب بين
العددين المتقابلين والنصر للغالب والمغلوب اما قتل ا ما جريح واما اسير فالمرضى له ملد من الله تعالى يقدر به
زاد على ما ذكره الاطباء من تنديته بالدم وهذا المد بحسب ضعفه ونكساره وانظر احواله بين يدي به عز وجل
فيحصل له من ذلك ما يوجب له قربا من رحمة فان العبد اقرب ما يكون من رحمة ربه اذا انكسر قلبه ورحمة ربه
قريب منه فان كان وليا ل يحصل له من الاغذية القلبية ما يقوى به قوى طبيعته وتنعش به قواه اعظم قواها
وانعاشها بالاغذية البدنية وكلما قوى ايمانه وحبه لربه وانسه به وفرجه به وقوى يقينه بربه واشتد شوقه اليه

و يشاء به وجد في نفسه من هذه القوة لا يعبر عنه ولا يذكره وصف طيب ولا يمازه علمه ومن غاظ طبعه
 انفتت عسه من هم هذا التصديق به فلينظر حال كبير من عشاق الصور الذين قد امتلأت قلوبهم بحب ما يعيشونه
 من صورته او جاه او مال وعنه زهد شاهد للناس من هذا العجب انبى في انفسهم وفي غيرهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه كان يواصل في الصيام الايام ذوات العدد وينهى اصحابه عن الوصال ويقول لست كهياتكم اني
 اظل يطعمني ربي ويسقيني ومعلومات هذا الطعام والشراب ليس هو الطعام الذي يأكله الانسان بقمه والا لو يكن مواسلا
 ولم يتحقق الفرق بل لو يكن صائما فانه قال اظل يطعمني ربي ويسقيني وايضا فانه فرق بينه وبينهم في نفس الوصال وانه
 يقدر منه علم الا يقدر من عليه فلو كان يأكل ويشرب بقمه لويقل لست كهياتكم وانما فهم هذا من الحديث من قل
 نصيبه من غذاء الارواح والقاب وتأثيره في القوة وانعاشها واعتلائها به فوق تأثير الغذاء الجسماني والله الموفق
فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج العذرة وفي العلاج بالسعوط ثبت عنه في الصحيحين انه قال خير ما تداويم
 به الحجامة والقسط البحري ولا تعذبوا صبيا نكرو بالغز من العذرة وفي السنن والمسند من حديث جابر بن عبد الله
 قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وعندها صبي تسيل منخراة دما فقال ما هذا فقالت الواه العذرة
 اروجع في راسه فقال وليكن لا تقتلن اولادكن ايما امرأة اصاب ولدها عذرة او وجع في راسه فلناخذ قسطا
 هنديا فيلصكه بماء ثم تسعته اياه فامرت عائشة فصنع ذلك بالصبي فبرأ قال ابو عبيد عن ابى عبد الله العذرة تعج
 في الحلق من الدم فاذا عوج منه قيل قد عذربه فهو معذورانته وقيل العذرة قرحة تخرج فيما بين الاذن و
 الحلق ويعرض للصبيان غالباً واما نفع السعوط منها بالقسط المحكوك فلان العذرة مادتها دم يغلب عليه البلغم
 لكن تولده في ابدان الصبيان وفي القسط تجفيف يشد اللهاة ويرفعها الى مكانها وقد يكون نفعه في هذا الداء باخا
 وقد ينفع في الادواء الحارثة والادوية الحارثة بالذات تارة وبالعرض اخرى وقد ذكر صاحب القانون في معالجة
 سقوط اللهاة القسط مع الشب انيماني وبزر المر والقسط البحري المذكور في الحديث فهو العود الهندي وهو الابيض
 منه وهو حلو وفيه منافع عديدة وكانوا يعالجون اولادهم بغمز اللهاة وبالعلق وهو شئ يعلقونه على الصبيان فيما هم
 الشبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واكثر شدهم الى ما هو انفع للاطفال واسهل عليهم والسعوط ما يصب في الانف
 وقد يكون بادوية مفردة ومركبة تدق وتخل وتبعن وتجفف ثم يحل عند الحاجة ويسعط به في انف الانسان وهو
 مستلق على ظهره وبين كفيه ما يرفعهم لينخفض راسه فيتمكن السعوط من الوصول الى دماغه ويستخرج ما فيه من
 الداء بالعطاس وقد مدح النبي صلى الله عليه وسلم التداوي بالسعوط فيما يحتاج اليه فيه وذكر ابو داود في سننه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم استعط **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج المفؤد روى ابو داود في سننه من**
 حديث محمد بن سعد بن سعيد قال مرضت مرضا فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني فوضع يده بين ثديي
 حتى وجدت بردها على فؤادي وقال انك رجل مفؤد فات الحارث بن كلدة من ثقيف فانه رجل يتطيب فليأخذ سبع
 تمرات من حجة المدينة فليجأهم بنواهن ثم ليلدك بهن المفؤد الذي اصيب فؤاده فهو يشكبه كالمبطون الذي يشككي

السعوط

بطنه واللدود ما يسقاه الانسان من احد جانبي الفم وفي الترخاضية عجيبه لهذا اللداء ولا سمحاً تمر مدينة ولا سيما العجوة منه وفي كونها سباعاً خاصة اخرى تدرك بالوحى وفي الصحيحين من حديث عامر بن سعد بن ابوقحيس عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تعبد سبع تمرات من تمر العالية لم يضره ذلك اليوم سوء ولا سحر وفي لفظ مرآة كل سبع تمرات مما بين لابتيها حين يصبح له يضره سمه حتى يمسي والتمر حار في الثانية يابس في الاولى وقيل رطب فيها وقيل معتدل وهو غذاء فاضل حافظ للصحة لاسيما لمن اعتاد الغذاء به كما فعل المدينة وغيرهم وهو من افضل الاغذية في البلاد الباردة واحارحة التي حرارتها في لدرجة الثانية وهو له انتفع منه لاهل البلاد الباردة لبرودة بواهن سكانها وحرارة بواطن سكان البلاد الباردة ولذلك يكثر هل الحجاز واليمن والطائف وما يليهم من البلاد المشابهة لها من الاغذية لى رية ما لا يتأق غيرهم كتمر والعسل وشاهدناهم يصنعون في اطعمتهم من الفلفل الزنجبيل فوك ما يصنعه غيرهم نحو مشقة اضعاف او اكثر وياكون الزنجبيل كما ياكل غيرهم الحلو ولقد شاهدت من يتنقل به منهم كما تنقل بانقل ويواظفهم ذلك ولا يضرهم لبرودة اجوافهم وخرج الحارسة الى ظاهرا تجسد كما يشاهد مياه الابر تبرد في الصيف وتسخر في الشتاء وكذلك تنضج معدة من الاغذية الغليظة في الشتاء ما لا تنضج في الصيف واما اهل المدينة فالتمر لهم كما ان يكون بمنزلة الحنطة لغيرهم وهو قوتهم ومادتهم وتمر اعالية من اجود اصناف تمره فانه تبتت الجسم واليد الطعم صادق الحلاوة والتمر يدخل في الاغذية والادوية والفاكهة وهو يوافق اكثر الابدان مقول للحايم الفرزي ولا يتولد عنه من الفضلات الرديئة ما يتولد عن غيره من الاغذية والفاكهة بل يمنع لمن اعتاده من تعفن الاخلاط وفسادها وهذا الحديث من الخطا بالذى يريد به الخاص كهل مدينة ومن جاوه وهو ولا سمحاً بالامانة اختصاصا ينفع كثير من الادوية في ذلك المكث دون غيره فليكون الدواء الذى قد نبت في هذا المكان نافعا من الزيادة يوجد فيه ذلك النفع اذا نبت في مكان غير نتاثير نفس التربة والهواء اوها جميعا فان نال مرض خواص وطباعه يقدر اختلافها اختلاف طبائع الانسان وكثير من النبات يكون في بعض البلاد غذاء ما كولا وفي بعضها ساقا تالامرب ادوية لقوم اغذية الاخرين وادوية تقوم من امراض هي ادوية لآخرين في امراض سواها وادوية لاهل بلاد تناسل غيرهم في تنفعهم واما خاصية السبع فانها قد وقعت قد اشرعيا فخلق الله عز وجل السماوات سبعا والارضين سبعا ولا يامسعا والانسان اكل خلقه في سبعة اطوار وشرع الله سبحانه لعباده الطواف سبعة والسعي بين الصفا والمررة سبعاً ورحم انجار سبعاً وسبعاً وتكبيرات العيد من سبعاً في الاولى وقال صلى الله عليه وسلم من هو بالصلوة لسبع واذا صار للغلام سبع سنين خير بين ابويه في رواية وفي رواية اخرى ابوه احق به من امه وفي الثالثة امه احق به وامر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه ان يصب عليه من سبع قرب وسخر الله الريح على قود عاد سبع ليال ودا النبي صلى الله عليه وسلم ان يعينه الله على قومه بسبع كسبع يوسف ومثل الله سبحانه ما يضاعف به صدقة المتصدق بمحبة ائبكت سَبْعِ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٍ وَالسَّنَابِلُ الَّتِي رَأَاهَا صَاحِبُ يَوْسُفَ سَبْعًا وَالسَّنِينُ الَّتِي زَرَعَهَا دَابَا سَبْعًا وَتَضَاعَفَ الصَّدَقَةُ اِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضِعْفًا كَثِيرَةٌ وَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ هَذِهِ الْاُمَّةِ بِغَيْرِ حِسَابٍ

سبعون الفا فالأريب ان لهذا العدد خاصية ليست لغيره والسبعة جمعت معاني العدد كله وخواصه فان
العدد شفع ووتر والشفع اول وثان والوتر كذلك فهذه اربع مرات شفع اول وثان ووتر اول وثان ولا تجتمع هذه
المراتب في اقل من سبعة وهي عدد كامل جامع لمراتب العدد الاربعة اعنى الشفع والوتر والاوائل والثواني ونعني بالوتر
الاول الثلثة وبالثنان الخمسة وبالشفع الاول الاثنان وبالثنان الاربعة وللأطباء اعتناء عظيم بالسبعة ولا سيما في
البحارين وقد قال بقراط كل شئ من هذا العالم فهو مقدر على سبعة اجزاء والنجوم سبعة والايام سبعة واسنان الناس
سبعة ولها طفل الى سبع فوصى بشم مراهم ثم شاب ثم كحل ثم يثيب ثم هوهر الى منتهى العمر والله تعالى اعلم بحكمته
وشرعه وقدره في تخصيص هذا العدد هل هو لهذا المعنى او لغيره ونفع هذا العدد من هذا التمر من هذا البلد من هذه
البقعة بعينها من السم والسحر بحيث يمنع اصابته من الخواص التي لو قالها بقراط وجالينوس وغيرهما من الأطباء لتلقاها
عنهم الأطباء بالقبول والاذعان والانتقياد مع ان القائل انما معه الحسد والتخين والظن فمن كلامه كل يقين وقطع و
برهان ووحى اولي ان يتلقى اقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض وادوية السموم تارة تكون بالكيفية وتارة تكون
بالخاصية كخواص كثير من الاحجار والجواهر والياقيات والله اعلم **فصل** ويجوز نفع التمر المذكور في بعض السموم فيكون
المحدث من العام المخصوص ويجوز نفعه لمخاضية تلك البلد وتلك التربة الخاصة من كل سم ولكن ههنا امر
لا بد من بيانه وهوان من شرط ارتفاع العليل بالاداء قبوله واعتقاده النفع به فقبله الطبيعة فتستعين به على دفع
العلة حتى ان كثيرا من المعالجات ينفع بالاعتقاد وحسن القبول وكما التلقى وقد شاهد الناس من ذلك عجائب
وهذا لان الطبيعة يشد قبولها وتفرح النفس به فتنتعش القوة ويقوى سلطان الطبيعة ويلبث الحار الغريزي
فيساعد على دفع المؤذي وبالعكس يكون كثير من الادوية نافعا لتلك العلة فيقطع عمله سوء اعتقاد العليل فيه وعدم
اخذ الطبيعة له بالقبول فلا يجدي شئاً واعتبر هذا باعطاء الادوية والاشفية وانفعها للقلوب والابدان والمعاش والمعاد
والدنيا والاخرة وهو القران الذي هو شفاء من كل داء كيف ينفع القلوب التي لا يعتقد في الشفاء والنفع بل لا يزيد لها
الا مرضا الى مرضها وليس لشفاء القلوب دواء قط انفع من القران فانه شفاؤها التام الكامل الذي لا ينادر فيها سقما
الابرأه ويحفظ عليها صحتها المطلقة ويحميها الحمية التامة من كل مود ومضر ومعهدا فاعراض اكثر القلوب عنه و
عدم اعتقادها المجازم الذي لا ريب فيه انه كذلك وعدم استعماله والعدول عنه الى الادوية التي ركبها بنوحسرها حال
بينها وبين الشفاء به وغلبت العوائد واشتد الاعراض وتمكنت العلل والاداء المزممة من القلوب وترى المرض والأطباء
على علاج بني جنسهم وما وضعه لهم شيوخهم ومن يعظمونه ويحسون به ظنونهم فعظم المصاب واستحكم الداء و
تركبت امراض وعلل اعبي عليهم علاجها وكما عاجها بتلك العلاجات الحادثة تفاقم امرها وقويت ولسان الحال ينادي عليهم
شعر ومن العجائب والعجائب جملة + قرب الشفاء وما اليه وصول + كالعيس في البيداء يقتلها الظما + والمساء
فوق ظهورها محمول + **فصل** في هديه صلواته عليه وسلم في دفع ضرر الاغذية والفأكة واصلاحها بما يدفع
ضررها ويقوى نفعها ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكل التمر

ع
وعين الزوائد
الشكل
نائب
نائب

بالقشائر والرطب حار رطب في الثانية يقوى المعدة الباردة ويوافقها ويزيد في البياض ولكنه سريع التعفن معطش معك
 للدوم صدع مولد للسدد ووجع المثانة ومضرب الاسنان والقشائر بارد رطب في الثانية مسكن للعطش منعش
 للقوى بشمه لما فيه من العطرية مطفئ لحرارة المعدة الملتهبة واذ اجفت بزرة ودق واستحلب بالماء وشرب سكن
 العطش وادر البول ونفع من وجع المثانة واذ ادق ونخل ودلك به الاسنان جلاها واذ ادق ورقة وعمل منضما
 مع الميفختم نفع من عضه الكلب الكلب بالجملة فهذا حار وهذا بارد وفي كل منهما اصلاح الاخر وانزاله لاكثر ضررا
 مقاومة كل كلفيته يضدها ودفع سورقها بالاخرى وهذا اصل العلاج كله وهو اصل في حفظ الصحة بل علم الطب كله
 يستفاد من هذا وفي استعمال ذلك وامثاله في الاغذية والادوية اصلاح لها وتعديل ودفع لما فيها من الكيفيات المضرة
 لما يقابلها وفي ذلك عون على صحة البدن وقوته وخصبه قالت عائشة رضي الله عنها سمعوني بكل شئ فلم اسمعني
 بالقشائر والرطب فسمنت وبالجملة قد دفع ضرر البارد بالحار والحار بالبارد والرطب باليابس واليابس بالرطب وتعديل
 احدهما بالآخر من ابلغ انواع العلاجات وحفظ الصحة ونظير هذا ما تقدم من امره بالسنا والسنت وهو العسل الذي
 فيه شئ من السمن يصلح به السنا ويعداه فصلوات الله وسلامه على من بعث بعارة القلوب والابدان وبمصالح الدنيا
 والاخرة **فصل** في هديه صلوات الله عليه وسلم في الحمية الدواعي كلها شيان حمية وحفظ صحة فاذا وقع التخليط احميتم
 الى الاستفراغ الموافق وكذلك ملل الرطب كله على هذه القواعد الثلث والحمية حميتان حمية عما يجلب مرض وحمية
 عما يزيد فيقمت على حاله فالاولى حمية الاصحاء والثانية حمية المرضى فان المريض اذا احتجى وقف مرضه عن التزايد
 واخذت القوى في دفعه والاصل في الحمية قوله تعالى **وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ فَلَا تُصَلُّوا**
مَاءً قَيْمًا مَّا صَعِدَ وَلَا طَيْبًا فحى المريض من استعمال الماء لانه يضره وفي سنن ابن ماجه وغيره عن ام المنذر بنت قيس
 الانصارية قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه علي وعلى ناقة من مرض ولناد وال معلقة فقام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يأكل منها وقام علي يأكل منها فطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لعلي انك ناقة حتى كنت
 قالت وصنعت شعيرا وسلقا فجمعت به فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي من هذا اصاب فانه انفع لك وفي لفظ فقال
 من هذا اصاب فانه اوفق لك وفي سنن ابن ماجه ايضا عن صهيب قال قد مات علي النبي صلى الله عليه وسلم وبين
 يديه خبز وتمرق قال دن فكل فاخذت تمرا فاكلت فقال تاكل تمرا وبك رمك فقلت يا رسول الله امضغ من الناحية
 الاخرى فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم ان الله اذا احب تبديلا
 حماه من الدنيا كما يحي احدكم مريضه عن الطعام والشراب وفي لفظ ان الله يحي عبده المومن من الدنيا واما الحديث
 الدائر على السنة كثير من الناس الحمية راس الدواء والمعدة بيت الداء وعود واكل جسم ما اعتاد فهذا الحديث انما
 هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب ولا يصح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قاله غير واحد من ائمة الحديث
 ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان بيت المعدة حوض البدن والعروق اليها واردة فاذا صحت المعدة صدرت
 العروق بالصحة واذا اسقمت المعدة صدرت العروق بالاسقم وقال الحارث راس الطب الحمية والحمية عند هو للصحة في

المضرة بمنزلة التخليط للمريض والناقة وانفع ما تكون الحمية للناقة من المرض فان طبيعته لو ترجع بعد الى قوتها والقوة الهاضمة ضعيفة والطبيعة قابلة والاعضاء مستعدة فتخليطه يوجب انتكاسها وهو اصعب من ابتداء مرضه واعلم ان في منع النبي صلى الله عليه وسلم لعلي من الاكل من الدوالي وهو ناقة احسن التدبير فان الدوالي اقناء من الرطب يعلق في البيت للاكل بمنزلة عناقيد العنب والفاكهة تضر بالناقة من المرض لسرعة استجالتها وضعف الطبيعة عن دفعها فانها بعد لو تمكن قوتها وهي مشغولة تدفع آثار العلة وازالتها من البدن وفي الرطب خاصة نوع ثقيل على المعدة تشتغل به عاجته واصلاحه عما هي بصدد ازالة بقية المرض واثاره فاما ان تقف تلك البقية واما ان تترايد فلما وضع بين يديه السلق والشعير امر ان يصيب منه فانه من انفع الاغذية للناقة فان ما في الشعير من التبريد والتغذية والتلطيف والتلين وتقوية الطبيعة ما هو اصل للناقة ولا سيما اذا طبخ باصول السلق فهذا من وافق الغذاء لمن ذمعت ضعف ولا يتولد منه من الاخطا ما يخاف منه وقال يزيد بن اسلم حكي عن مرضه ايضا له حتى انه من شدة ما حاه كان يمص النوى وبالحجارة فاحمية من انفع الادوية قبل الداء فتمنع حصوله واذا حصل فتمنع تزايد وانتشاره **فصل** وما ينبغي ان يعلم ان كثيرا مما يحكى عنه العليل والناقة والصحيح اذا اشتدت الشهوة اليه ومالت اليه الطبيعة فتناول منه الشيء اليسير الذي لا ينجز الطبيعة عن هضمه لو يضره تناوله بل ربما انتفع به فان الطبيعة والمعدة تتلقياه بالقبول المحبة فيصلحان ما يخشى من ضرره وقد يكون انفع من تناول ما يكرهه الطبيعة وتدفعه من الدواء ولهذا اقر النبي صلى الله عليه وسلم صهيبا وهو ارمد على تناول التمرات اليسيرة وعلوانه لا يضره ومن هذا ما يروى عن علي ان دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ارمد وبين يدي النبي صلى الله عليه وسلم تمر يأكله فقال يا علي لتشتهيه ورعى اليه بتمر فخرى حتى رمى اليه سبعة قال حسبك يا علي ومن هذا ما رواه ابن ماجه في سننه من حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد رجلا فقال له ما تشتهي قال اشتهي خبز برو في لفظ اشتهي لكما فقال النبي صلى الله عليه وسلم **بكان** عنده خبز بر فليبعث الى اخيه ثم قال اذا اشتهى مريض احدكم شيئا فليطعمه ففي هذا الحديث سر طبي لطيف فان المريض اذا تناول ما تشتهيه عن جوع صادق طبيعي وكان فيه ضرر ما كان انفع وقل ضررا مما لا يشتهيه وان كان فافعا في نفسه فان صدق شهوته ومحبة الطبيعة لا يدفع ضرره وبعض الطبيعة وكراهتها للنافع قد يجلب لها منه ضررا وبالحجارة فاللذيد المشتهي تقبل الطبيعة عليه بعناية فوضمه على احد الوجوه سيما عند انبعاث النفس اليه تصدق الشهوة وصحة القوة والله اعلم **فصل** في هداية صلى الله عليه وسلم في علاج الرمذ بالسكون والدعة وترك الحركة والحمية مما يهيج الرمذ وقد تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم حكي صهيبا من التمر وانكر عليه اكله وهو ارمد وحكي عليا من الرطب لما اصابه الرمذ وذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رمذت عين امرأة من نسائه لم يأتها حتى تبرا عينها الرمد ورم حار يعرض في الطبقة الملتحمة من العين وهو يباضها الظاهر وسببه انصباب احلا اخلاط الاربعة او ريم حارة تكثر كمية في الراس والبلد فربما ينعث منها قسط الى جوهر العين او ضربة تصيب العين فترسل الطبيعة اليها من الروح

والدم مقداراً كثيراً وروى بذلك شفاؤها ما عرض لها ولاجل ذلك يورم العضو المضروب والقياس يوجب ضده
 وأعلمانه كما يرتفع من الأعرض إلى الجوى بخاران أحدهما حار يابس والآخر حار رطب فينقذان سبحانه ما تراكموا ويمنعان
 ابصارهما من ادراك السماء فذلك يرتفع من قعر المعدة إلى منتهىها مثل ذلك فيمنعان الفكر ويتولد عنهما علل شتى ^{النظر}
 فان قويت الطبيعة على ذلك ودفعته إلى الخياشيم احدث الزكام وان دفعته إلى اللهاة والمنخرين احدث الخناق وان دفعته
 إلى الحنجرت احدث الشوصة وان دفعته إلى الصدر احدث النزلة وان انحدر إلى القلب احدث الخبطة وان دفعته إلى
 العين احدث رمدا وان انحدر إلى الجوف احدث السيلان وان دفعته إلى منازل الدماغ احدث النسيان وان ترطب
 او عية الدماغ منه وامتلاّت به عروقه احدث النوم الشديد ولذلك كان النوم رطبا والسهر يابسا وان طلب البخل
 النفوذ من الرأس فلم يقدر عليه اعقبه الصداع والسهر وان مال البخل إلى احد شقي الرأس اعقبه الشقيقة وان ملك
 قمة الرأس ووسط الهامة اعقبه داء البيضة وان يرد منه حجاب الدماغ او سخن او ترطب وهاجت منه ارياح احدث
 العطاس وان اهاج الرطوبة البغية فيه حتى غلبت الحار الغريزي احدث الاغمام والسكات وان اهاج المرغ السودام
 حتى اظلم هو والدماغ احدث الوسواس وان قاض ذلك إلى مجارى العصب احدث الصرع الطبيعي وان ترطب
 مجامع عصب الرأس وقاض ذلك في مجاريه اعقبه الفالج وان كان البخل من مرقة صفراء ملتهبة محمية للدماغ احدث
 البسام وان شركه الصدرك ^{كأن} سراسا ما فاقم هذا الفصل والمقصود ان اخلاط البدن والرأس تكون متحركة هائجة
 في حال الرمد والجماع مما يزيد حركتها وتورمها فانه حركة كلية للبدن والروح والطبيعة فاما البدن فيسخن بالحركة
 لا بحالة والنفس يشتر حركتها طلبا للذة واستكمالها والروح يتحرك تبعاً لحركة النفس والبدن فان اول تعلق الروح
 من البدن بالقلب ومنه ينشأ الروح وتنبث في الاعضاء واما حركة الطبيعة فلان ترسل ما يجب رساله من المنع
 على المقدار الذي يجب رساله وبالجمله فالجماع حركة كلية عامة يتحرك فيها البدن وقواحه وطبيعته واخلاطه والروح
 والنفس فكل حركة تى مثيرة للاخلاط مرفقة لها يوجب دفعها وسيلانها إلى الاعضاء الضعيفة والعين في حال رمدها
 اضعفت ما يكون فاضر ما عليها حركة الجماع قال بقراط في كتاب الفصول وقد يدل ركوب السفن ان الحركة تنور
 الابدان وهذا مع ان في الرمد منافع كثيرة منها ما يستدعيه من الحمية والاستقراغ وتنقية الرأس والبدن
 من فضلاتهما وعفونتهما والكف عما يؤذى النفس والبدن من الغضب والهوا والحزن والحركات العنيفة والاعمال
 الشاقة وفي اثرسلفي لا تكرر هو الرمد فانه يقطع عرق العمى ومن اسباب علاجه ملازمة السكون والراحة وترك
 مس العين والاشتغال بها فان اصلا ذلك يوجب انصباب المواد إليها وقد قال بعض السلف مثل اصحاب محمد مثل
 العين ودواء العين ترك مسها وقد روى في حديث مرفوع انه اعلم به علاج الرمد تقطير الماء البارد في العين وهو
 من الكبر الا دوية للرمد الحار فان الماء دواء بارد يستعان به على طفي حرارة الرمد اذا كان حاراً ولهذا قال عبد الله
 بن مسعود رضي الله عنه لا مرأته زينب وقد اشكت عينها الوضعت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خير لك
 واجدر ان تشفى تنضحين في عينك الماء ثم تقولين اذهب الياس رب الناس واشفت انت الشافي لا شفاكم لا شفاؤك

شفاء لا يعاد. يسقا وهذا مما تقدم مرارا انه خاص ببعض البلاد وبعض اوجاع العين فلا يجعل كلام النبوة الجزئي الخاص كلياً عاماً ولا الكلي العام جزئياً خاصاً فيقع من الخطاء وخلاف الصواب ما يقع والله اعلم **فصل في هديه** صلى الله عليه وسلم في علاج الخدران الكلي الذي يجده معه البدن ذكر ابو عبيد في غريب الحديث من حديث **ابو عثمان** النهدي ان قوماً من البشيرة فاكلوا منها فكانت امرت بهم رميوا وجمدهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فرسوا الماء في الشنان وصبوا عليهم فيما بين الاذنين ثم قال ابو عبيد فرسوا يعني بردوا وقول الناس قد فرس البرد انها هو من هذا بالسنان ليس بالصائد والشنان الاسقيه والقرب الخلقان يقال للسقاء شنان وللقرية شنة وانما ذكر الشنان دون الجرد لانها اشد تبريداً للماء وقوله بين الاذنين يعني اذان الفجر والاقامة فسمى الاقامة اذا تانتهى كلامه قال بعض اطباء وهذا العلاج من النبي صلى الله عليه وسلم من افضل علاج هذا الداء اذا كان وقوعه بالحجاز وهو بلاد حارة يابساً والحار الغريزي ضعيف في بواطن سكانها وصب الماء البارد عليهم في الوقت المذكور وهو ابرد اوقات اليوم بوجوب جمع احوار الغريزي المنتشر في البدن الحامل لجميع قواه فيقوى القوة الدافعة ويحتمل من اقطار البدن الى باطنه الذي هو محل ذلك الداء وليستظهر بها في القوي على دفع المرض المذكور في دفعه باذن الله عز وجل ولوان بقراط او جالينوس او غيرها وصف هذا الدواء لهذا الداء تخضعت له الاطباء وعجبوا من كمال معرفته **فصل في هديه** صلى الله عليه وسلم في اصلاح الطعام الذي يقع فيه الذباب وارشاده الى دفع مضرات السموم باضدادها في الصحيحين من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء احدكم فامقلوه فان في احد جناحيه داء وفي الاخر شفاء وفي سنن ابن ماجه عن ابى سعيد اخذرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احد جناحي الذباب سم والاخر شفاء فاذا وقع في الطعام فامقلوه فانه يقدم السم ويؤخر الشفاء هذا الحديث فيه امران امر فقهي وامر طبي قآما الفقهي فهو دليل ظاهر للدلالة جلاء على ان الذباب اذا مات في ماء او مائع فانه لا ينجسه وهذا قول جمهور العلماء ولا يعرف في السلف مخالفت في ذلك ووجه الاستدلال به ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بمقله وهي غمسه في الطعام ومعلوم انه يموت من ذلك ولا سيما اذا كان الطعام حاراً ولو كان ينجسه لكان امراً بافساد الطعام وهو صلى الله عليه وسلم انما امر باصلاحه ثم عدى هذا الحكم الى كل ما لا نفس له سائلة كالنحلة والزنبور والعنكبوت واشباه ذلك اذا الحكم يعوم بعوم علة وينتفي لانتفاء سببه فلما كان سبب التنجيس هو الدم المحتقن في الحيوان بموته وكان ذلك مفقوداً فيما لادم له سائل انتفى الحكم بالتنجيس لانتفاء علة ثم قال من لم يحكم بنجاسة عظم الميتة اذا كان هذا ثابتاً في الحيوان الكامل مع ما فيه من الرطوبات والفضلات وعدم الصلابة فتبوتة في العظم الذي هو ابعد عن الرطوبات والفضلات واحتقان الدم اولى بهذا في غاية القوة فالصير اليه اولى واول من حفظ عنه في الاسلام انه تكلم بهذه اللفظة فقال ما لا نفس له سائلة **ابراهيم النخعي** وعنه تلقاها الفقهاء والنفس في اللغة يغير لهما عن الدم يقال نفست المرأة بفتح النون اذا حاضت ونفست بضمها اذا ولدت واما المعنى الطبي فقال ابو عبيد معنى مقلوه اغمسوه ليخرج الشفاء منه كما خرج الداء

يقال للرجلين هما متقابلان اذا تغاطا في الماء وأعلن في الذباب عندهم قوتهم سمية يدل عليها الورم والحكة العارضة عن لسعه وهي بمنزلة السلاح فاذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه وامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يقابل تلك السمية بما ودعه الله سبحانه في جانبه الآخر من الشفاء فيغس كل في ماء والطعام فيقابل المادة السمية المادة النافعة فيزول ضررها وهذا طبي لا يهتدى اليه كبار اطباء وابتهم بل هو خارج من مشكوة النبوة ومع هذا و الطبيب العالم العارفت الموفق يخضع لهذا العلاج ويقر من جاء به بانه اكل الخلق على الاطلاق وانه مؤيد بوحى آتى خارج عن القوى البشرية وقد ذكر غير واحد من اطباء ان لسع الزنبور والعقرب اذا ذلك موضعه بالذباب ينفع منه نفعاً بينا وسكنته وما ذلك الا للمادة التي فيه من الشفاء واذا ذلك به الورم الذي يخرج في شعر العين المسمر شعيرة بعد قطع رؤس الذباب ابراه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج البثرة ذكر ابن السني في كتابه عن بعض زواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خرج في اصبعي بثرة فقال عندك ذريرة قلت نعم قال صنعها عليهما وقال قولي اللهم مصغرا كبيرا ومكبرا صغيرا صغيرا ما لي الذريرة دواء هندي يتخذ من قصب الذريرة وهي حارمة يابسة تنفع من وراور المعدة والكبد والاستسقاء وتقوى القلب لطيبها وفي الصحيحين عن عائشة انها قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بل ذريرة في حجة الوداع للحل والاحرام والمأثرة خارج صغير يكون عن مادة حارة يدفعها الطبيعة فيسترق مكانا من الجسد يخرج منه في محتاجة الى ما ينضجها ويخرجها والذريرة احد ما يفعل ذلك فان فيها انضاجا واخراجا مع طيب رائحتها مع ان فيها تبريد النارية التي في تلك المادة وكذلك قال صاحب القانون انه لا افضل لمحرق النار من الذريرة يدهن الورم وأخل **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الاورام والحراجات التي تيرأ بالبط والنزل يذكر عن علي انه قال دخلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يعود بظهوره ورم فقالوا يا رسول الله هذه مدة قال بطوا عن قال علي لما برحت حتى بطن والنبي صلى الله عليه وسلم شاهد ويذكر عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر طبيبا ان يبطن رجل اجوى البطن فقيل يا رسول الله هل ينفع الطب قال الذي انزل الداء انزل الشفاء فيما شاء الورم مادة في حجو العضو لفضل مادة غير طبيعية ينصاليه ويوجد في اجسام الامراض كلها والمواد التي يكون منها من الاخلاط الاربعة والمائية والريحية واذا جمع الورم سمي خراجا وكل ورم حار يؤل امرح الى احد ثلاثة اشياء اما تحلل واما جمع مدة واما استحاله الى الصلابة فان كانت القوة قوية استولت على مادة الورم وحللتها وهي اصل الحالات التي يؤل حال الورم اليها وان كانت دون ذلك انضجت المادة واحالتها مدة بيضاء وفتحت لها مكانا ساها تمامه وان نقصت عن ذلك احالت المادة مدة غير مستحكة النضج وعجزت عن فتح مكان في العضو تدفعها منه فيخاف على العضو الفساد بطول لبثها فيه فيحتاج حينئذ الى اعانة الطبيب بالبطا وغيره لاجراء تلك المادة الردية المفسدة للعضو وفي البطا فائدتان **احد** لهما اخراج المادة الردية المفسدة والثانية منع اجتماع مادة اخرى اليها تقويها واما قوله في الحديث الثاني انه امر طبيبا ان يبطن رجل اجوى البطن فالجوى يقال على معان منها الماء المنتن الذي يكون في البطن يحدث عنه الاستسقاء وقد اختلف اطباء في بزله فخرج هذه المادة فمنعت طائفة منهم من خطر

وبعد السلامة معه وجوزته طائفة اخرى وقالت لا علاج له سواه وهذا عندهم انما هو في الاستقامة الزقية فانه كما تقدم
ثلاثة انواع طبلى وهو الذى ينفخ معه البطن بمادة رنجية اذا ضربت عليه سمع له صوت كصوت الطبل ونحو وهو الذى
يربو معه لمجتميع البدن بمادة بلغمية تفشوم مع الدم فى الاعضاء وهو اصعب من الاول ونزقى وهو الذى يجتمع معه فى
البطن الاسفل مادة ردية يسمع لها عند الحركة خضخضة كخضخضة المام فى الزق وهو ردى انواعه عند الاكثرين
من الاطباء وقالت طائفة اردى انواعه للحمى لعموم الافة به ومن جملة علاج الزق اخراج ذلك الماء بالبرز ويكون ذلك
بمثالة فصد العروق لاجراج الدم الفاسد ولكنه خطر كما تقدم وان ثبت هذا الحديث فهو دليل على جواز بزله والله اعلم
فصل في هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج المرضى بتطبيب نفوسهم وتقوية قلوبهم تروى ابن ماجة فى سننه
من حديث ابن سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخلتم على المريض فنفسوا له فى الاجل فان
ذلك لا يرد شيئاً وهو تطبيب نفس المريض فى هذا الحديث نوع شريعت من اشرف انواع العلاج وهو الاشارة الى تطبيب
نفس العليل من الكراه الذى يقوى به الطبيعة وتنتعش به القوة وينبعث به الحمار الغريزى فيتساعد على فهم العلة
او تخفيفها الذى هو غاية تاثير الطبيب وتفريح نفس المريض وتطبيب قلبه وادخال ما يسر له عليه تاثير عجيب فى شفاء
علته وخفتها فان الارواح والقوى تقوى بذلك فيتساعد الطبيعة على دفع المودى وقد شاهد الناس كثيرا من المرضى
تنتعش قواهم بعبادة من تحبونه ويعظمونه ورويتهم لهم ولطفهم بهم ومكالمتهم اياهم وهذا احد فوائد عبادة المرء
التي تتعلق بهم فان فيها اربعة انواع من الفوائد تنوع يرجع الى المريض وتنوع يعود على العائل وتنوع يعود على اهل المريض
وتنوع يعود على العامة وقد تقدم فى هديه صلى الله عليه وسلم انه كان يسأل المريض عن شكواه وكيف يجدها و
يساله عما يشتميه ويضع يده على جبهته وربما وضعها بين يديه ويدعوله ويصف له ما ينفعه فى علته وربما
توضى وصب على المريض من وضوئه وربما كان يقول للمريض لا ياس عليك ظهور ان شاء الله وهذا من كمال اللطف و
حسن العلاج والتدبير **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم فى علاج الابدان بما اعتادته من الادوية والاعذار
دون ما لو اعتاده هذا اصل عظيم من اصول العلاج وانفع شئ فيه واذا اخطأ الطبيب ضم المريض من حيث يقطن انه
ينفعه ولا يعدل عنه الى ما يجده من الادوية فى كتب الطب الاطبيب جاهل فان ملائمة الادوية والاعذار للابدان
بحسب استعدادها وقبولها وهؤلاء اهل البوادي والاكاسرون وغيرهم لا ينجم فيهم شراب النيلوفر والورد الطرى ولا
المعالى ولا يوثر فى طباعهم شيئاً بل عامة ادوية اهل الحضرة واهل الرفاهة لا يجدى عليهم والتجربة شاهدة بذلك ومن
تأمل ما ذكرناه من العلاج النبوى رآه كله موافقا لعادة العليل وارضه وما نشأ عليه فهذا اصل عظيم من اصول العلاج
يجب الاعتناء به وقد صرح به افاضل اهل الطب حتى قال طبيب العرب بل اطبهوا الحارث بن كلدة وكان فيهم كبقراط فى
قومه التحية راس الدواء والمعدة بيت اللدغ وعود واكل بدن ما اعتاد وفي لفظ عنه الا زم دواء والا زم امساك
عن الاكل يعنى به الجموع وهو من الكبر الادوية فى شفاء الامراض الامتلائية كلها بحيث انه افضل فى علاجها من
المستفرغات اذا لم يخف من كثرة الامتلاء وهيجان الاخلاط وحلقتها وغليانها وقوله المعدة بيت الداء المعدة عضو

عصبى مجوف كالقرعة في شكله مركب من ثلاث طبقات مولفة من شظايا دقيقة عصبية تسمى الليف ويحيط بها الحور ليف
احدى الطبقات بالطول والاخرى بالعرض والثالثة بالوراب وفي المعدة اكثر عصبيا وقرعها اكثر لحماء في باطنها خلد هي محصورة
في وسط البطن واميل الى الجانب الايمن قليلا خلقت على هذه الصفة لحكمة لطيفة من الخالق الحكيم سبحانه وهي بيت الداء
اذا كانت محلا للهضم الاول وفيها يتنجز الغذاء وينحدر منها بعد ذلك الى الكبد والامعاء ويتخلف منه فيها فضلات
عجزت القوة الهاضمة عن تمام هضمها اما لكثرة الغذاء او لردمته او لسوء ترتيب في استعماله او لمجموع ذلك وهذه الاشياء
بعضها مما لا يتخلص الانسان منها غالبا فيكون المعدة بيت الداء لذلك وكانه يشير بذلك الى الحث على تقليل الغذاء
ومنع النفس عن اتباع الشهوات والتحرز عن الفضلات واما العادة فلانها كالطبيعة للانسان ولذلك يقال لعادة طعم
كان وهي قوة عظيمة في البدن حتى ان امرءا واحدا اذا قيس الى ابدان مختلفة العادات كان مختلف النسبة اليها وان كانت
تلك الابدان متفقة في الوجوه الاخر مثال ذلك ابدان ثلاثة حارة المزاج في سن الشباب **احدها** عود تناول
الاشياء الحارة **والثاني** عود تناول الاشياء الباردة **والثالث** عود تناول الاشياء المتوسطة فان الاول
متى تناول عسلا ليرضيه والثاني متى تناوله اضربه والثالث يضربه قليلا فالعادة ركن عظيم في حفظ الصحة ومعالجة
الامراض ولذلك جاء العلاج النبوي باجراء كل بدن على عادته في استعمال الاغذية والادوية وغير ذلك **فصل**
في حديثه صلى الله عليه وسلم في تغذية المريض بالطف ما اعتاده من الاغذية في الصحيحين من حديث عروة
عن عايشة انها كانت اذا مات الميت من اهلها اجتمع لذلك النساء ثم يفرقن الى اهلهن امرت ببرمة تلبينة فطبخت
وصنعت تريدا ثم صببت التلبينة عليه ثم قالت كلوا منها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التلبينة محبة
لفواد المريض يذهب ببعض الحزن وفي السنن من حديث عايشة انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم
بالبيض النافع التلبين قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى احد من اهله لم يزل البرمة على النار
حتى ينتهي احد طرفيه يعني يبرأ او يموت وعنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قيل له ان فلانا وجع لا يطعم
الطعام قال عليكم بالتلبينة فحسوة اياها ويقول والذي نفسي بيده انها تغسل بطن احدكم كما تغسل احدكم وجعها
من الوسخ التلبين هو الحساء الرقيق الذي هو في قوام اللبن ومنه اشتق اسمه قال الهروي سميت تلبينة لشبهها
باللبن لبياضها ورقتها هذا الغذاء هو النافع للعليل وهو الرقيق **الضمير** لا الغليظ **البر** اذا شئت ان تعرف فضل التلبينة فاعرف
فضل ماء الشعير بل هي ماء الشعير لهم فانها حساء متخذ من ماء الشعير بنخالته والفرق بينهما وبين ماء الشعير انه يطبخ
صحاحا والتلبينة يطبخ منه مطحونا وهي انقع منه لخروج خاصية الشعير بالمطحن وقد تقدم ان للعادات تاثيرا في الانتفاع
بالادوية والاغذية وكانت عادة القوم ان يتخذوا ماء الشعير منه مطحونا لانه حار وهو اكثر تغذية واكثر فاعلا و
اعظم جلا واما اتخذها اطباء المدن منه صحاحا ليكون اسرق والطعن فلا يشغل على طبيعة المريض وهذا بحسب طوائف
اهل المدن ورخاوتها وفضل ماء الشعير المطحون عليها والمقصود ان ماء الشعير مطبوخا صحاحا ينفذ سريعا ويجلو
جلاء ظاهر ويغذي غذاء لطيفا واذا شرب حارا كان جلاوة اقوى ونفوذ اسرع وان ماء الحار مرة الغريزية اكثر

وتلميسه لسطوح المعدة اوفق وقوله صلى الله عليه وسلم فيها محجة لغواد المريض يروى بوجهين بفتح الميم والهمزة وبضم الميم وكسر الجيم والاول اشهر ومعناه انها مريحة له اى تريحه وتسكنه من الاجام وهو الراحة وقوله ويذهب بعض الحزن هذا والله اعلم لان الغم والحزن يبردان المزاج ويضعفان الحرارة الغريزية لميل الروح الحامل لها الى جهة القلب الذى هو منشؤها وهذا الحساء مقوى الحرارة الغريزية بزيادته في مادتها فتزبل اكثر ما عرض له من الغم والحزن وقد يقال وهو اقرب انها تذهب ببعض الحزن بخاصية فيها من جنس خواص الاغذية المفرجة فان من الاغذية ما يفرج بالخاصة والله اعلم وقد يقال ان قوى الحزن تضعف باستيلاء اليبس على اعضائه وعلى معدته خاصة لتقليل الغذاء وهذا الحساء يوطئها ويقويهها ويغذيها ويفعل مثل ذلك بغواد المريض لكن المريض كثيرا ما يجتمع في معدته خلط مردي او بلغم او صديد وهذا الحساء يجلو ذلك عن المعدة ويسرره ويجدره ويمنعه ويعدل كيميته ويكسر سورتها فيريحها ولا سيما لمن عاد الاغتيال بنخب الشعير وهي عادة اهل المدينة اذ ذاك وكان هو غالب قوتهم وكانت الخنطة غريزة عندهم والله اعلم

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السم الذى اصابه بخيبر من اليهود ذكر عبد الرزاق عن عمر بن الزهر عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ان امرأة يهودية اهدت الى النبي صلى الله عليه وسلم شاة مصلية بخيبر فقال لها قد قالت هدية وحذرت ان يقول من الصدقة فلا ياكل منها فاكل النبي صلى الله عليه وسلم واكل الصحابة ثم قال امسكوا ثم قال للمرأة هل سميت هذه الشاة قالت من اخبرك بهذا قال هذا العظم لساقها وهو في يده قالت نعم قال لو قالت اردت ان كنت كاذبا ان يستريح منك الناس وان كنت نبيا ليرضرك قال فاحتجج النبي صلى الله عليه وسلم وثلة على الكاهل وامر اصحابه ان يحتججوا فاحتججوا فأتوا بعضهم في طريق اخرى واحتججوا برسول الله صلى الله عليه وسلم على كاهل من اجل الذي اكل من الشاة حججة ابو هند بالقرن والشفرة وهو مولى لبني بياضة من الانصار وبقي بعد ذلك ثلث سنين حتى كان وجعه الذي توفى فيه فقال ما زلت اجد من الاكلة التي اكلت من الشاة يوم خيبر حتى كان هذا وان انقطع الابهامنى فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم شهيدا قاله موسى بن عقية معاجة السم يكون بالاستفرغاث وبالادوية التي تعارض فعل السم وتبطله اما بكيفياتها واما بخواصها فمن عدم الدواء فليبادر الى الاستفرغاث الكلي وانفعه الحجامة لاسيما اذا كان البلد حارا والزمان حارافان القوة السمية تسرى في الدم فتنبعث في العروق والمجاري حتى تصل الى القلب فيكون الهلاك فالدهو المنفذ الموصل للسم الى القلب والاعضاء فاذا يادر السموم واخرج الدم خرجت معها تلك الكيفية السمية التي خالطته فان كان استفرغاثا ما ليرضخ السم بل اما ان يذهب واما ان يضعف فتقوى عليه الطبيعة فتبطل فعله او تضعفه ولما احتجج النبي صلى الله عليه وسلم احتجج في الكاهل وهو اقرب المواضع التي يمكن فيها الحجامة الى القلب فخرجت المادة السمية مع الدم واخرجها كليا بل بقي اثرها مع ضعفه لما يريد الله سبحانه من تكليل مراتب الفضل كلها فلما اراد الله اكرامه بالشهادة ظهر تأثير ذلك الاثر الكامن من السم ليقتضى الله اهل كان مفعولا وظهر سر قوله تعالى لا عدائه من اليهود او كلما جاءك رسول بما لا تهوى انفسكم استنبروا قلوبكم فرياقا كذبوا وقرئنا نقتلون فجاء بلفظ كذب بقر بالماضى الذى قد وقع منه وتحقق وجاء بلفظ تقتلون بالمستقبل الذى يتوقعونه

وينتظرونه والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج السحر الذي سحرته اليهودية قد انكر هذا طائفة من الناس وقالوا لا يجوز هذا عليه وظنوه نقصا وعيبا وليس الامر كما زعموا بل هو من جنس ما كان يعتبر به صلى الله عليه وسلم من الاسقام والوجع وهو مرض من الامراض واصابته به كاصابته بالسحر لا فرق بينهما وقد ثبت في الصحيحين عن عايشة مرضى الله عنها انها قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ان كان ليخيل اليه انه يا قنفصة ولربياتهن وذلك ان شدا ما يكون من السحر قال القاضي عياض والسحر مرض من الامراض وعارض من العلل يجوز علاجها صلى الله عليه وسلم وكانواع الامراض مما لا يتكرر ولا يقدر في نبوته واما كونه يخيل اليه انه فعل الشيء ولم يفعله وليس في هذا ما يدخل عليه فاحله في شيء من صدقه لقيام الدليل والاجماع على عصمته من هذا وانما هذا فيما يجوز طرده عليه في امر دنياه التي لو بيعت لسببها ولا فضل من اجلها وهو فيها عرضة للآفات كسائر البشر فغير بعيد ان يخيل اليه من امورها ما لا حقيقة له ثم يجلي عنه كما كان والمقصود ذكر هديه في علاج هذا المرض وقد روى عنه فيه نوعان **احد** هو وهو ابغضهما استخراجا وتبطينا كما صح عنه صلى الله عليه وسلم انه سال ربه سبحانه عن ذلك قبله عليه فاستخرجه من بئر فكان في مشط ومشاطة وخفت طلعة ذكر فلما استخرجه ذهب ما به حتى كانا مشط من عقل فهذا من ابغض ما يعالج به المطيوب وهذا بمنزلة ازالة المادة الخبيثة وقلمها من الجسد بالاستفرغ **والثاني** الاستفرغ في المحل الذي يصل اليه ما ذى السحر فان للسحر تأثيرا في الطبيعة وهيجان اخلاطها وتشويش مزاجها فاذا ظهر اثره في عضو وامكن استفرغ المادة الرديئة من ذلك العضو نفع جدا وقد ذكر ابو عبيد في كتاب غريب الحديث له باسناده عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجر على راسه بقرن حين طب قال ابو عبيدة معنى طب اي سحر وقد اشكل هذا على من قل عليه وقال ما للجحامة والسحر وما الرابطة بين هذا الداء وهذا الداء ولو وجد هذا العائل ابقرطا وابن سبيلها وغيرهما قد نص على هذا العلاج لتلقاه بالقبول والتسليم وقال قد نص عليه من لا تشك في معرفته وفضله قاعلم ان مادة السحر الذي اصيب به صلى الله عليه وسلم انتهت الى راسه الى احدي قواه التي فيه بحيث كان يخيل اليه انه يفعل الشيء ولم يفعله وهذا تصرف من الساحر في الطبيعة والمادة الدموية بحيث غلبت تلك المادة على البطن المقدم منه فغيرت مزاجه عن طبيعته الاصلية والسحر هو مركب من تاثيرات الاحرار الخبيثة وانفعال القوى الطبيعية عنه وهو سحر التمريجات وهو ان شدا ما يكون من السحر ولا سيما في الموضع الذي انتهى السحر اليه واستعمال الجحامة على ذلك المكان الذي تضررت افعاله بالسحر من انفع المعالجة اذا استعملت على القانون الذي ينبغي قال ابقرط الاشياء التي ينبغي ان تستفرغ يجب ان تستفرغ من المواضع التي هي اليها اميل بالاشياء التي تصلح لاستفرغها وقالت طائفة من الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اصيب بهذا الداء وكان يخيل اليه انه يفعل الشيء ولم يفعله ظن ان ذلك عن مادة دموية او غيرها مالت الى جهة الدماغ وغلبت على البطن المقدم منه فازالت مزاجه عن الحالة الطبيعية له وكان استعمال الجحامة اذ ذاك من ابغض الادوية وانفع المعالجة فاحتجم وكان ذلك قبل ان يوحى الله اليه ان ذلك من السحر فلما جاءه الوحي من الله تعالى واخبره انه قد سحر عدل الى

العلاج الحقيقي وهو استخراج السحر وإبطاله فسأل الله سبحانه فدلّه على مكانه فاستخرجه فقام كأنما نشط من عقل
وكان غاية هذا السحر فيه إنما هو في جسده وظاهر جوارحه لا على عقله وقلبه ولذلك لو كان يعتقد صحة ما يبيل إليه
من آتيانه النساء بل يعلمونه خيالاً لا حقيقة له ومثل هذا قد يحدث من بعض الأمراض والله أعلم **فصل** من أنفع
علاج السحر الأدوية الألهية بل هي أدوية النافعة بالذات فإنه من تأثيرات الأمراض الخبيثة السفلية ودفع تأثيرها
يكون بما يعارضها ويقاومها من الأذكار والدعوات التي يبطل فعلها وتأثيرها وكلما كانت أقوى واشد كانت أبلغ في
النشأة وذلك بمنزلة التقاء جيشين مع كل واحد منهما عدته وسلاحه فايهما غلب الآخر فهو مهزم وكان الحكمة فالقلب
إذا كان ممتلئاً من الله مغموراً بذكره وله من التوجيهات والدعوات والأذكار والتعوذات ورد لا يخل به يطابق
فيه قلبه لسانه كان هذا من أعظم الأسباب التي تنمى إصابة السحر له ومن أعظم العلاجات له بعد ما يصيبه
وعند السحر أن سحره إنما يتم تأثيره في القلوب الضعيفة المنفصلة والنفوس الشهوانية التي هي معلقة بالسفلية
ولهذا غالب ما يؤثر في النساء والصبيان والجهال وأهل البوادي ومن ضعف حظه من الدين والتوكل والتوحيد فمن
لا نصيب له من الأوراد الألهية والدعوات والتعوذات النبوية وبأجملة فسلطان تأثيره في القلوب الضعيفة المنفصلة
التي يكون ميلها إلى السفليات قالوا والمسحور هو الذي يعين على نفسه فأنما نجد قلبه متعلقاً بشئ كثير الالتفات إليه
فيتسلط على قلبه بما فيه من الميل والالتفات والأمراض الخبيثة إنما تتسلط على أمراضها مستعدة لتسلطها
عليها بميلها إلى ما يناسب تلك الأمراض الخبيثة وبفراغها من القوة الألهية وعدم أخذها للعدة التي يجار بها بها
فيجدها فارغة لا عدة معها وفيها ميل إلى ما يناسبها فتتسلط عليها ويتمكن تأثيرها فيها بالسحر وغيره والله أعلم

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في الاستفراغ بالقيء روى الترمذي في جامعه عن معاذ بن أبي طحمة عن
أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت له ذلك فقال صدق أنا
صبيت له وضوءه قال الترمذي وهذا أصح شئ في الباب القيء أحد الاستفراغات الخمسة التي هي أصول الاستفراغ وهي
الأسهال والقيء وإخراج الدم وإخراج الأخرجة وألغزوق وقد جاءت بها السنة وأما الأسهال فقد مر في حديث
خير ما تدأوي بتربه المشي وفي حديث السناء وأما إخراج الدم فقد تقدم في أحاديث الحجامة وأما استفراغ الأخرجة
فندكره عقيب هذا الفصل إن شاء الله وأما الاستفراغ بالعرق فلا يكون غالباً بقصد بل يدفع الطبيعة له إلى
ظواهر الجسد فتصادف المسام مفتحة فيخرج منها القيء استفراغ من أعلى المعدة والحقنة من أسفلها والدواء من
أعلىها وأسفلها والقيء نوعان نوع بالغلبة والهيجان ونوع بالاستدعاء والطلب فاما الأول فلا يسوغ حبسه وقهره
إلا إذا فرط وخيف منه التلف فيقطع بالأشياء التي تمسكه وأما الثاني فأنفعه عند الحاجة إذا مرضى زمانه وشرطه
التي تذكر أسباب القيء عشرة **أحدها** غلبة المرة الصفراء وطفوؤها على رأس المعدة فيطلب الصعود الثاني من
غلبة بلغم لزج قد تحرك في المعدة واحتاج إلى الخروج الثالث أن يكون من ضعف المعدة في ذاتها فلا يهضم الطعام
فيقذفه إلى جهة فوقه الرابع أن يخالطها خلط ردي ينصب إليها فيسئ هضمها ويضعف فعلها **الخامس** أن يكون

من زيادة المأكول والمشروب على القدر الذي تحتمله المعدة فتعجز عن امساكه فتطلب دفعه وقذفه **السادس**
 ان يكون من عدم موافقة المأكول والمشروب لها واكرهتها له فتطلب دفعه وقذفه **السابع** ان يحصل فيها ما يثور
 الطلع وكيفية وطبيعته فتقذف به **الثامن** القرب وهو موجب غثيان النفس وتوعها **التاسع** من الاعراض
 النفسانية كالهم الشديد والغر والحزن وغلبة اشتغال الطبيعة والقوى الطبيعية به واهتمامها بوردة عن تدبير
 البدن واصلاح الغذاء وانضاجه وهضمه فيقذفه المعدة وقد يكون لاجل تحريك الاخلاط عند تحبط النفس فان
 كل واحد من النفس والبدن يفعل عن صاحبه ويؤثر كفيته في كفيته **العاشر** يقل الطبيعة بان يرى من يتقيا
 فيغلبه هو القوي من غير استعداد فان الطبيعة تقاله واخبرني بعض حذاق الاطباء قال كان لي ابن اخت حذق في
 الكحل فجلس كحال كان اذا فتح عين الرجل وراى الوجد وكحله مرده هو وتكر ذلك منه فترك الجلوس قلت له فما سبب
 ذلك قال يقل الطبيعة فانها تقاله قال واعرفت اخر كان راى خراجا في موضع من جسم رجل يحكه فحك هو ذلك الموضع
 فخرجت فيه خراجة قلت وكل هذا لا يدفيه من استعداد الطبيعة ويكون المادة ساكنة فيها غير متحركة فيتحرك بسبب
 من هذه الاسباب فهذه اسباب تحريك المادة لانها هي الموجبة لهذا العارض **فصل** لما كانت الاخلاط في البلاد
 الحارة والازمنة الحارة يرق وينجذب الى فوق كانت القوى فيها انفع ولما كانت في الازمنة الباردة والبلاد الباردة تغلظو
 يصعب جذبها الى فوق كانت استفرغها بالاسهال انقع وازالة الاخلاط ودفعها يكون بالجذب والاستفراغ ويجذب
 يكون من ابعد الطرق والاستفراغ من اقربها والفرق بينهما ان المادة اذا كانت عاملة في الانصباب والترقي لو يستقر
 بعد فهي محتاجة الى الجذب فان كانت متصاعدة جذبت من اسفل وان كانت منصبة جذبت من فوق واما اذا استقر
 في موضعها استفرغت من اقرب الطرق اليها فتضرت الماظة بالاعضاء العليا اجتذبت من اسفل ومتى اضرت بالاعضاء
 السفلى اجتذبت من فوق ومتى استفرغت استفرغت من اقرب مكان اليها ولهذا احتج النبي صلى الله عليه وسلم على
 كاهله تارة وفي راسه اخرى وعلى ظهر قدمه تارة فكان يستفرغ مادة الدم المودى من اقرب مكان اليه والله اعلم

فصل في تنقي المعدة ويقويها ويجل البصر ويزيل ثقل الراس وينفع قروح الكلى والمثانة والامراض المزمنة كالجلد
 والاستسقام والفالج والمرعشة وينفع اليرقان ويتبغى ان يستعمل الصحيح في الشهر مرتين متواليتين من غير حفظ دواء
 ليتدارك الثاني ما قصر عنه الاول وثنى الفضلات التي انصبت بسببه والاكثر منه يضر المعدة ويجعلها قابلة
 للفضول ويضر بالاسنان والبصر والسمم وربما صدم عرقا ويجب ان يجتنبه من له ورم في الحلق او ضعف في الصدك
 او دقيق الرقية او مستعد لتفتت الدم او عسر الاجابة له واما ما يفعله كثير من شئ للتدبير وهو ان يمتلي من الطعام
 فويقذفه ففيه اوقات عديدة منها انه يجعل المرور ويوقم في امراض ردية ويجعل القوي له عادة والقوي مع اليبوسة وضعف
 الاحشاء وهزال المراق وضعف المستقي خطر واحدا وقاته الصيف والربيع ودون الشتاء والخريف وينبغي عند القوي ان
 يعصب العينين ويقط البطن وينسل الوجه بماء بارد عند الفراغ وان يشرب عقبيه شراب التفاح مع يسير من
مصطك وورد نفعه نفعا بينا والقوي يستفرغ من اعلى المعدة ويجذب من اسفل والاسهال بالعكس قال البقرط

وينبغي ان يكون الاستفراخ في الصيف من فوق اكثر من الاستفراخ بالدواء في الشتاء من اسفل **فصل في هديه**
صلى الله عليه وسلم في الارشاد الى معالجة احذق الطبيبين ذكر مالك في مؤتمنه عن زيد بن اسلم ان رجلا في زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فاحقن الدم وان الرجل د عارجلين من بني انمار فنظر اليه فزعم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لهما ايكما الطب فقال او في الطب خير يا رسول الله فقال انزل الدواء الذي انزل الداء ففي هذا
الحديث انه ينبغي الاستعانة في كل علم وصناعة باحدق من فيهما فالاحدق فانه الى الاصابة اقرب هكذا يجب على
المستفتي ان يستعين على ما نزل به بالاعلم فالاعلم لانه اقرب اصابة ممن هو دونه وكذلك من خفيت عليها لقبة
فانه يقدر اعلم من يجده وعلى هذا فطر الله عبادة كما ان المسافر في البر والبحر انما يسكون نفسه وطمانيته الى احدق
الدليلين واخبرهما وله يقصد وعليه يعتمد فقد اتفقت على هذا الشريعة والفقرة والعقل وقول صلى الله عليه وسلم
انزل الدواء الذي انزل الداء قد جاء مثله عنه في حديث كثيرة فمنها ما رواه عمرو بن دينار عن هلال بن يساف قال دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم على مريض يعودة فقال رسولوا الى طبيب فقال قائل وانت تقول ذلك يا رسول الله قال نعم
ان الله عز وجل لم ينزل داء الا انزل له دواء وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة يرفعه ما انزل الله من داء الا انزل له
شفاء وقد تقدم هذا الحديث وغيره واختلفت في معنى انزل الداء والدواء فقالت طائفة انزاله اعلام العبادية وليس
بشيء فان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بعوم الا انزال لكل داء ودوائه واكثر الخلق لا يعلمون ذلك ولهذا قال علمه من
علمه وجهله من جهله وقالت طائفة انزاله ما خلقهما ووضعهما في الارض كما في الحديث الاخر ان الله لو يضع داء الا
له دواء وهذا وان كان اقرب من الذي قبله فلفظة الا انزال اخص من لفظة الخلق والوضع فلا ينبغي اسقاط خصوصية
اللفظ بلا موجب وقالت طائفة انزاله ما بواسطة الملائكة الموكلين بمباشرة الخلق من داء ودواء وغير ذلك فان الملائكة
مؤكدة بامر هذا العالم وامر النوع الانساني من حين سقوطه في رحمة الى حين موته فانزال الداء والدواء مع الملائكة
وهذا اقرب من الوجهين قبله وقالت طائفة ان عامة الادوية والادوية هي بواسطة انزال الغيب من السماء الذي يتولد
الاخذية والاقوات والادوية والادوية والالات ذلك كله واسبابه ومكملاته وما كان منها من المعادن العلوية في تنزل
من الجبال وما كان منها من الادوية والانوار والثمار قد اخل في اللفظ على طريق التغليب والاكتفاء عن الفعلين بفعل
واحد يتضمنهما وهو معروف من لغة العرب بل وغيرهما من الامم كقول الشاعر وعلفتها تبنا وماء بارد ابر حتى غدت
هماله عيناه وقال الآخر ورأيت زوجك قد غلا متقلا سيفا ورما وقال الآخر ونزج من الحواجب العيون وهذا احسن
مما قبله من الوجوه والله اعلم وهذا من تمام حكمة الرب عز وجل وتمامه بوبيته فانه كما ابتلى عبادة بالادواء اعانهم
عليها بما يسره لهم من الادوية وكما ابتلاهم بالذنوب اعانهم عليها بالتوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة و
كما ابتلاهم بالارواح الخبيثة من الشياطين اعانهم عليها بمجنده من الارواح الطيبة وهو الملائكة وكما ابتلاهم بالشهوات
اعانهم على قضائها بما يسره لهم شرعا وقد لمن المشتبهات اللذيذة النافعة فابتلاهم سبحانه بشيئ الاعظام
ما يستعينون به على فلك البلاء ويدفعونه ويبقى التفاوت بينهم في العلم بذلك والعلم بطريق حصوله والتوصل اليه

وبالله المستعان **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في تضمين من طب الناس وهو جاهل بالطب روى ابو داود والنسائي
وابن ماجة من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطيب ولم يعلم منه
الطب قبل ذلك فهو ضامن هذا الحديث يتعلق به ثلثة امور امر لغوى وامر فقهى وامر طبى فاما اللغوى فالطب بكسر الطاء
في لغة العرب يقال على معان منها الاصلاح يقال طيبته اذا صحته ويقال له طب بالامور اى لطف وسياسة قال الشاعر
ه واذا تغير من تميم امرها كنت الطبيب لها برى ثاقب ه ومنها الحذق قال الجوهري كل حاذق طبيب عند العرب قال
ابو عبيد اصل الطب الحذق بالانشياء والمهارة بهما يقال للرجل طب وطبيب اذا كان كذلك وان كان في غير علاج المريض
وقال غيره رجل طبيب اى حاذق سمي طبيبا كحذوقه فطنت قال علقمة ه فان تسألوني بالنساء فاني خير باد واء النساء طيب
اذا شاب راس المرأ او قل ماله ه فليس له في ودهن نصيب ه وقال عنتره ه ان تعد في ذوى القناع فاني ه طب باخذ
الفارس السليم ه اى ان ترجى عنى قناعك وتسرر وجهك رغبة عنى فاني خير حاذق باخذ الفارس الذى قد لبس
لامه حربه ومنها العادة يقال ليس ذلك بطبى اى عادى قال فرقة بن مسيك ه فان طيناجين ولكن ه منايانا
ودولة اخربنا ه وقال احمد بن الحسين ه وما القيه طبى فيهم غير اننى ه بغيض الى الجاهل المتغافل ه ومنها السحر يقال
رجل مطبوب اى مسحور فى الصحيح فى حديث عائشة لما سحرت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس الملكان
عند راسه وعند رجليه فقال احدهما ما بال الرجل قال الآخر مطبوب قال من طبه قال فلان اليهودى قال ابو عبيد
انما قالوا للسحور مطبوب لانهم كانوا بالطب عن السحر كما كنوا عن اللديع فقالوا سليم تفاعوا بالسلامة وكما كانوا بالمفازة عن
الفلاة المهلكة التى لاموا فيها فقالوا مفازة تفاعوا ولا بالفوز من الهلاك ويقال الطب لنفس الدواء قال ابن ابي اسلب ه
الا من مبلغ حسان عنى ه اسحر كان طبك ام جنون ه واما قول الحاسى ه فان كنت مطبوبا فلانزلت هكذا ه وان
كنت مسحورا فلا برئى السحر ه فانه اراد بالمطبوب الذى قد سحر واراد بالمسحور العليل بالمرض قال الجوهري ويقال للعليل
مسحور وانشد البيت ومعناه ان كان هذا الذى قد عمرانى منك ومن حباك اسأل الله دوامه ولا اريد زواله سواء
كان سحرا او مرضا والطب مثلث الطاء فالمفتوح الطاء هو العالم بالامور وكذلك الطبيب يقال له طب ايضا والطب
بكسر الطاء فعل الطبيب والطب بضم الطاء اسم موضع قاله ابن السكيت وانشده فقلت هل نولهم بطب كباكره
بجائزة الماء التى طاب طيبها ه وقوله صلى الله عليه وسلم من تطيب لم يقبل مرطب لان لفظ التفعل يدل على كلف الشئ
والدخول فيه بعسر وكلفة وانه ليس من اهل كتحلم وتشجع وتصبر ونظاثرها وكذلك بنوا كلف على هذا الوزن قال
الشاعر ه وقيس غيلان ومن يعيشاه واما الامر الشرعى فايجاب الضمان على الطبيب الجاهل فاذا تعاطى علم الطب وعلم
ولم يتقدم له به معرفة فقد هجر مجرمه على ثلاث الالاف واقدام بالتمويه على ما لا يعلمه فيكون قد غرر بالعليل
فيلزمه الضمان لذلك وهذا اجماع من اهل العلم قال الخطابى لا اعلم خلافا فى ان المعالج اذا تعدى فتتف المريض كان
ضامنا والمتعاطى علما او عملا لانفره متعدي فاذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يستبد
بذلك وبدون اذن المريض وجناية المتطبيب فى قول عامة الفقهاء على عاقلته قلت الاقسام خمسة احدها طبيب جاد

السيد

تعيضا

اعطى الصنعة حقها فلو نحن يده فتولد من فعله الماذون من جهة الشارع ومن جهة من يطبه تلف العضو والنفس
 او ذهاب صفة فهذا الاضمان عليه اتفاقا فانها سرارية ما ذون فيه وهذا كما اذا ختن الصبي في وقت وسر قابل للمخاطبة
 واعطى لصنعة حقها فتلف العضو والصبي لو يضمن وكذلك اذا بط من عاقل او غيره ما ينبغي بطه في وقته على الوجه
 الذي ينبغي فتلف به لو يضمن وهكذا سرارية كل ما ذون فيه لو يتعد الفاعل في سببها كسرارية الحد بالاتفاق وسرارية
 القصاص عند الجمهور خلافا لابي حنيفة رحمه الله في ايجابه للضمان برها وسرارية التعزير وضرب الرجل امرأته والمعلم
 الصبي والمستاجر الدابة خلافا لابي حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله في ايجابهما الضمان في ذلك صح اصل واستثنى
 الشافعي رحمه الله ضرب الدابة وقاعدة الباب اجماعا وتزاعان سرارية الحماية مضمونة بالاتفاق وسرارية الواجب بعد
 بالاتفاق وما بينهما ففيه النزاع فابو حنيفة رحمه الله اوجب ضمانه مطلقا واحمد رحمه الله ومالك رحمه الله اهدأ
 ضمانه وفرق الشافعي رحمه الله بين المقدر فاهدر ضمانه وبين غير المقدر فوجب ضمانه فابو حنيفة رحمه الله نظر الى
 ان الاذن في الفعل لما وقع مشروطا بالسلامة واحمد ومالك نظر الى ان الاذن اسقط الضمان والشافعي نظر الى ان المقدر
 لا يمكن التقصان منه فهو بمنزلة النص واما غير المقدر كالتعزيرات والتاديبات فاجتهادية فاذا تلف بها ضمن لا تفي
 مظنة العدوان **فصل** القسم الثاني متطبب جاهل باشرت يده من يطبه فتلف به فهذا ان علم المجنى عليه ان جاهل
 لا علم له واذن له في طبه لو يضمن ولا يخالف هذه الصورة ظاهر الحديث فان السياق وقوة الكلام يدل على انه غير
 العليل واوهمه انه طبيب وليس كذلك وان ظن المريض انه طبيب واذن له في طبه لاجل معرفته ضمن الطبيب باجنت
 يده وكذلك ان وصف له دواء يستعمله والعليل يقطن انه وصفه لمعرفته وحذقه فتلف به ضمنه والحديث ظاهر
 فيه او صريح **فصل** القسم الثالث طبيب حاذق اذن له واعطى الصنعة حقها لكنه اخطأت يده وتعدت الى عضو
 صحيح فالتلفه مثل ان سقطت يد الخائن الى الكمره فهذا يضمن لانه جنائية خطأ ثم ان كانت الثلث فما زاد فهو على عاقلة
 فان لو يكن عاقله فهل يكون الدية في ماله او في بيت المال على قولين هما روايتان عن احمد وقيل ان كان الطبيب ذميا
 ففي ماله وان كان مسلما فقيه الروايتان فان لم يكن بيت مال او تعدر بحمله فهل يسقط الدية او يجب في مال الجاني
 فيه وجهان اشهرهما سقوطها **فصل** القسم الرابع الطبيب الحاذق الماهر بصناعته اجتمع له وصف للمريض دواء فخطأ
 في اجتهاده فقتله فهذا يخرج على روايتين احدهما ان دية المريض في بيت المال والثانية انها على عاقلة الطبيب وقد
 نص عليه الامام احمد في خطأ الامام والحاكم **فصل** القسم الخامس طبيب حاذق اعطى الصنعة حقها فقطع سلعته
 من رجل وصبي او مجنون بغير اذنه او اذن وليه او ختن صبي بغير اذنه وولي له فتلف فقال اصحابنا يضمن لانه تولد
 من فعل غير ما ذون فيه وان اذن له البالغ او ولي الصبي والمجنون لو يضمن ويحتمل ان لا يضمن مطلقا لانه محسن
 وما على المحسنين من سبيل وايضا فانه ان كان متعديا فلا اثر لاذن الولى في اسقاط الضمان وان لم يكن متعديا
 فلا وجه لضمانه فان قلت هو متعد عند عدم الاذن غير متعد عند الاذن قلت العدوان وعدمه انما يرجع الى فعله
 هو فلا اثر لاذن وعدمه فيه وهذا موضع نظر **فصل** الطبيب في هذا الحديث يتناول من يطيب بوصفه وقوله هو

الذي يخص باسم الطبائعي وبمرددة وهو الكمال وبمنصعة ومرامة وهو الجراحي وببوساة وهو الخاتن وبريشة وهو
 الفاصد وبمحاكمة ومشرطة وهو انجم ونجعة ووصلة وربطة وهو المجر وبمكواتة ونازة وهو الكواء وبعريته وهو
 الحاقن وسواء كان طبه حيوان بهيم او انسان فاسم الطبيب يطلق لغة على هؤلاء كلهم كما تقدم وتخصيص الناس
 له ببعض انواع الاطباء عروت حادث كتخصيص لفظ الدابة بما يخصها به كل قوم **فصل** والطبيب المحاذق هو
 الذي يراعى في علاجه عشرين امرا أحدها النظر في نوع المرض **من الامراض** هو الثاني النظر في سببه من اى شتى
 حدثت والعلة الفاعلة التي كانت سبب حدوثه ما هي الثالث قوة المريض وهل هي مقاومة للرض او اضعفت منه
 فان كانت مقاومة للمرض مستظرفة عليه تركها والمرض ولو تحرك بالدواء ساكنا الرابع المزاج الطبيعي ما هو الخامس
 المزاج الحادث على غير المجري الطبيعي السادس سن المريض السابعة عادته الثامن الوقت الحاضر من الفصول
 الستة وما يليق به التاسع بلد المريض وتربيته العاشر حال الهواء في وقت المرض **الحادي عشر النظر في الدواء**
 المضاد لتلك العلة الثاني عشر النظر في قوة الدواء ودرجته والموازنة بينها وبين قوة المريض الثالث عشر ان لا يكون
 كل قصده ازالة تلك العلة فقط بل ازالتهما على وجه يامن معه حدوث اصعب منها متى كان ازالتهما لا يامن معها
 حدوث علة اخرى اصعب منها ابقاها على حالها وتلطيفها هو الواجب وهذا المرض انواء العروق فانه متى عوج بقطر
 وجسه خيف حدوث ما هو اصعب منه الرابع عشر ان يعالج بالاسهل فالاسهل فلا ينتقل من العلاج بالغذاء الى اليد
 الا عند تعذرة ولا ينتقل الى الدواء المركب الا عند تعذر الدواء البسيط فمن سعادة الطبيب علاجه بالاغذية بدل
 الادوية وبالادوية البسيطة بدل الادوية المركبة الخامس عشر ان ينظر في العلة هل هي مما يمكن علاجها ولا فان لم يكن
 علاجها حفظ صناعته وحرمة ولا يحمله الطم على علاج لا يفيد شيئا وان امكن علاجها فنظر هل يمكن زوالها ام لا فان
 علم انه لا يمكن زوالها فنظر هل يمكن تخفيفها وتقليلها ام لا فان لم يكن تقليلها وراى ان غاية الامكان ابقاها وقطع
 زيادتها قصد بالعلاج ذلك واعان القوة واطعمت المادة السادسة عشر ان لا يتعرض للحط قبل نضجه باستفراغ
 بل يقصد انضاجه فاذا تم نضجه بلاه الى استفراغه السابع عشر ان يكون له خبرة باعتلال القلوب والارواح و
 ادويتها وذلك اصل عظيم في علاج الابدان فان انفعال البدن وطبيعته عن النفس والقلب امر مشهور والطبيب كان
 عارفا بامراض القلب والروح وعلاجها كان هو الطبيب الكامل والذي لا خبرة له بذلك وان كان حاذقا في علاج الطبيعة
 واحوال البدن نصف طبيب وكل طبيب لا يداوى العليل يتفقد قلبه وصلاحه وتقوية ارواحه وقواه بالصدقة
 وفعل الخير والاحسان والاقبال على الله والدار الآخرة فليس بطبيب بل متطبب قاصر ومن اعظم علاجات المرض
 فصل الخير والاحسان والذكر والدعاء والتضرع والابتغال الى الله والتوبة ولهذا الامور تأثير في دفع العلل مسببة
 الشفاء اعظم من الادوية الطبيعية ولكن بحسب استعداد النفس وقبولها وعقيدتها في ذلك ونفعه الثامن عشر
 التلطف بالمريض والرفق به كالتلطف بالصبي التاسع عشر يستعمل انواع العلاجات الطبيعية والالهية والعلاج بالتخييل
 فان حذاق الاطباء في التخييل امور عجيبة لا يصل اليها الدواء والطبيب المحاذق يستعين على المرض بكل مدين العشرين

طبيب ان يجعل علاجه وتدبيره دائرا على ستة اركان حفظ الصحة الموجودة وروح الصحة المفقودة وهو ملاك امر الالة العلة او تقليد ما بحسب الامكان واحتمال ادنى المفسدتين لازالة اعظمهما وتقوية ادنى المصلحتين بحسب الامكان وادنى

ليحصل اعظمها فعلا **فصل** في هذه الاصول الستة ملاك العلاج وكل طبيب لا يكون هذه اختيه التي يرجع اليها فليس بطبيب والله اعلم **فصل** في احوال المرض احوال اربعة احوال ابتداء وعود وانتهاء وانحطاط تعين على الطبيب مراعاة كل حال من احوال المرض بما يتناسبها ويبدو **فصل** في ما يحرك الفضلات ويستفرغها النضيمها بادرا **فصل** في ما يغير طبيعة في كل حال ما يجب استعماله فيها فاذا راى في ابتداء المرض ان الطبيعة محتاجة الى ما يحرك الفضلات ويستفرغها النضيمها بادرا **فصل** في ما يغير طبيعة في كل حال ما يجب استعماله فيها فاذا راى في ابتداء المرض ان الطبيعة محتاجة الى ما يحرك الفضلات ويستفرغها النضيمها بادرا **فصل** في ما يغير طبيعة في كل حال ما يجب استعماله فيها فاذا راى في ابتداء المرض ان الطبيعة محتاجة الى ما يحرك الفضلات ويستفرغها النضيمها بادرا

او لضعف القوة وعدم احتمالها للاستفراغ او لبرودة الفصل ولتفريط وقع فينبغي ان يمدد ركان المجدبان يفعل ذلك في صعود المرض لانه ان فعله تحيرت الطبيعة لانشتغالها بالدواء وتحلت عن تدبير المرض ومقاومته بالكلية ومثلا اندجى الى فارس مشغول بموافقة عدوة فيشغله عنه بامر اخر ولكن الواجب في هذه الاحمال ان يعين الطبيعة على حفظ القوة ما امكنه فاذا انتهى المرض ووقف وسكن اخذ في استفرغه واستيصال اسبابه فاذا اخذ في الانحطاط كانه اول ذلك ومثاله مثل العدو واذا انتهت قوته وفرغ سلاحه كان اخذه سهلا فاذا ولى واخذ في الهرب كان سهلا خذا وحده وشوكته انما هي في ابتداءه وحال استفراغه وسعة قوته فهكذا الداء والدواء سواء **فصل** في من حذق الطبيب انه حيث امكن التدبير الاسهل فلا يعدل الى الاصعب ويتدرج من الاضعف الى الاقوى الا ان يخاف فون القوة حينئذ فيجب ان يبتدئ بالاقوى ولا يقيم في المعالجة على حال واحدة فيولفها الطبيعة ونقلتها عنه ولا يجسر على الادوية القوية في الفصول القوية وقد تقدم انه اذا امكنه العلاج بالغذاء فلا يعالج بالدواء واذا اشكل عليه المرض احاد هوام يارد فلا يقدم حتى يتبين له ولا يجربه لما يخاف عاقبته ولا يابس بتجربته بما لا يضر اثره واذا اجتمعت امراض بدأ بها تخصصه واحدة من تلك خصال احدها ان يكون برء الاخر موقوفا على برئه كالورور والقرحة فانه يبدأ بالورور الثاني ان يكون احدهما سببا للآخر كالسددة والنحي العفنة فانه يبدأ بالالة السرية

الثالث ان يكون احدهما اهم من الآخر كالحاد والمزمن فيبدأ بالحاد ومع هذا فلا يغفل عن الآخر واذا اجتمعت **فصل** في العرض بدأ بالمرض الا ان يكون العرض اقوى كالقولنج فيسكن الوجع ولا ثم يعالج السددة واذا امكنه ان يعتاض عن المعالجة بالاستفراغ بالجموع او الصوم او النوم لم يستفرغه وكل صحة اراد حفظها حفظا بالمثل والشبه وان اراد نقلها الى ما هو افضل منها نقلها بالضد **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في التمر من الادواء المعدية بطبعها وارشائها **فصل** في اصحاء الى مجانبية اهلها ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر بن عبد الله انه كان في وفد ثقيف رجل مجذوم فاسئل اليه النبي صلى الله عليه وسلم ارجع فقد بايعناك ورضى البخاري في صحيحه تعليقا من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فر من المجذوم كما تفر من الاسد وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدبوا النظر الى المجذومين وفي الصحيحين من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يورث مرضي على معصوم ويذكر عنه صلى الله عليه وسلم كرم المجذوم وبينك وبينه قيد رحمة او رحمة المجذوم

علة ردية يحدث من انتشار المردة السوداء في البدن كله فيفسد مزاج الاعضاء وهياؤها وشكلها وربما فسد في الخربة
انصالها حتى يتاكل الاعضاء ويسقط ويسمي داء الاسد وفي هذه التسمية ثلاثة اقوال للطباء احدها انها كثيرة
ما يعترى الاسد والثاني لان هذه العلة يجرم وجه صاحبها وتحصله في سحجة الاسد والثالث انه يفترس
من يقربه ويدنومه بذاته افترس الاسد وهذه العلة عند اطباء من العلل المعديّة المتوارثة ومقايير المجدوم
وصاحب السلسل يسقم برأئحته فالنبي صلى الله عليه وسلم لكمال شفقتة على الامة ونصحه لهم نهاهم عن الاسباب
التي تعرضهم لوصول العيب والفساد الى اجسامهم وقلوبهم ولا يريب انه قد يكون في البدن تعميؤ واستعدادا كما من لقبول
هذا وقد يكون الطبيعة سريعة الانفعال قابلة للاكتساب من ابدان من يجاورة ويخالطه فانها نقالة وقد يكون
خوفها من فلك ووهما من اكثر اسباب اصابة تلك العلة لها فان الوهم فعال مستول على القوى والطبائع وقد يصل
رأئحة العليل الى الصحيح فتسقمه وهذا معان في بعض الامراض والرائحة احد اسباب العدوى ومع هذا كله فلا بد
من وجود استعداد البدن وقبوله لذلك الداء وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فلما اراد الدخول بها وجد
بكشحمها ايضا فقال الحقى باهلك وقد ظن طائفة من الناس ان هذه الاحاديث معارضة باحاديث اخرى يطلها و
يناقضها فتمها ماروا الا الترمذي من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد رجل مجذوم
فادخلها معه في القصعة وقال كل بسم الله ثقة بالله وتوكلا على الله ورزاه ابن ماجه من حديث جابر بن عبد الله
وبما ثبت في الصحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة ونحن نقول لا تعارض بحمد الله
بين احاديثه الصحيحة فاذا وقع التعارض فاما ان يكون احدا الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وقد غلط
فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتا فالثقة يغلط ويكون احدا الحديثين ناسخا للاخر اذا كان ما يقبل النسخ او يكون التعارض
في فهم السامع لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة واما حديثان صحيحان
صريحان متناقضان من كل وجه ليس احدهما ناسخا للاخر فهذا لا يوجد اصلا ومعاذ الله ان يوجد في كلام الصادق
المصدوق الذي لا يخرج من بين شفقتيه الا الحق والافه من التقصير في معرفة المنقول والتمييز بين صحيحه ومعلوله
او من القصور في فهمه مراده صلى الله عليه وسلم وحل كلامه على غير ما عناه به او من ههنا وقع من الاختلاف
والفساد ما وقع وبالله التوفيق قال ابن قتيبة في كتاب اختلاف الحديث له حكاية عن اعداء الحديث واهله قالوا
حديثان متناقضان رويم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا عدوى ولا طيرة وقيل له ان النقية يقع بمشفر البعير
فيجرب لذلك الايل قال فما اعدى الاول ثور ييم لا يورج ممرض على مصم وفر من المجدوم وفرارك من الاسد واتاه رجل
مجذوم لبيبا بعه بيعة الاسلام فارسل اليه البيعة وامرته بالانصراف ولم ياذن له وقال الشوم في المرأة والدار الدابة
قالوا وهذا كله مختلف لا يشبه بعضه بعضا قال ابو محمد ونحن نقول انه ليس في هذا اختلاف وكل معنى منها وقت
وموضع فاذا وضع موضعه زال الاختلاف والعدوى جنسان احدهما عدوى المجذوم فان المجذوم يشد
رأئحته حتى يسقم من اطال مجالسته ومحادثته ولذلك المرأة تكون تحت المجذوم فتضاجعه في شعائر احد

فيوصل اليها الاذى وربما جذمت وكذلك ولده ينزعون في الكبرالية وكذلك من كان به سئدق ونقب والاطباء
تأمران لا يجالس المسلول ولا المجذوم ولا يريدون بذلك معنى العدو وانما يريدون به معنى تعير الرأفة وانها قد
تسقم من اطال اشتامها والاطباء بعد الناس عن الايمان بيمن وشوم وكذلك النقبة تكون بالبعير وهو جرب
رطب فاذا خالط الابل او حاكها واوى في مباركها وصل اليها بالمام الذي يسيل منه وبالنظف نحوها به فهذا هو
المعنى الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لا يورد ذوعاهة على مصمكة ان يخالط المعتوة الصحيح لئلا ينال من نظف
وخلقه نحو ما به قال واما الجنس الاخر من العدو فهو الطاعون ينزل ببلد فيخرج منه خوف العدو وقد قال
صلى الله عليه وسلم اذا وقع ببلد وانتبه فلا تخرجوا منه واذا كان ببلد فلا تدخلوه يريد بقوله لا تخرجوا من البلد
اذا كان فيه كما تكرر يظنون ان الفرار من قدر الله بيجكم من الله ويريد اذا كان ببلد فلا تدخلوه اي مقامكم في الموضع
الذي لا طاعون فيه اسكن لقلوبكم واطيب لعيشكم ومن ذلك المرأة تعرف بالشوم والدار فينال الرجل مكره او حجة
فيقول عدتني بشومها فهذا هو العدو الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى وقالت فرقة
اخرى بل الامر باجتنب المجذوم والفرار منه على الاستحياب والاختيار والارشاد واما الاكل معه ففعله لبيان الجواز
وان هذا ليس بحرام وقالت فرقة اخرى بل الخطاب بهذين الخطابين جزئي لا كلي فكل واحد خاطبه النبي صلى الله
عليه وسلم بما يليق بمجاله فبعض الناس يكون قوى الايمان قوى التوكل يدفع قوه توكله قوة العدو كما تدفع قوة الطبيعة
قوة العلة فتبطلها وبعض الناس لا يقوى على ذلك فخاطبه بالاحتياط والاخذ بالتحفظ وكذلك هو صلى الله عليه وسلم
فعل الخالطين معاليق تدي به الامة فيهما فماخذ من قوى من امته بطريقة التوكل والقوة والثقة بالله وياخذ من
ضعف منهم بطريقة التحفظ والاحتياط وهما طريقان صحيحان احدهما للمؤمن القوي والاخر للمؤمن الضعيف فيكون
كل واحد من الطائفتين حجة وقدوة بحسب حاله وما يناسبه وهذا كما انه صلى الله عليه وسلم كوى واشتى على ترك
الكي وقرن تركه بالتوكل وترك الطيرة ولهذا نظائر كثيرة وهذه طريقة لطيفة حسنة جلامر اعطاها حقها ورزق
فقه نفس فيها ازالته عنه تعارض كثيرا يظنه بالسنة الصحيحة وذهب فرقة اخرى الى ان الامر بالفرار منه ونجاسته
لامر طبيعي وهو انتقال الداء منه بواسطة الملابس والمخالطة والرائحة الى الصحيح وهذا يكون مع تكرير المخالطة و
الملا بئسنة له واما اكله معه مقدارا يسيرا من الزمان لمصلحة راحة فلا بأس به ولا يحصل لعدوى من موقلة
ومحظة واحدة فنهى سد الذريعة وحماية للصحة ومخالطة مخالطة الحاجة والمصلحة فلا تعارض بين الامرين
وقالت طائفة اخرى يجوز ان يكون هذا المجذوم الذي اكل معه به من الجذام امر يسير لا يعدى مثله وليس الجذمي
كله سواء ولا العدو حاصله من جميع بل منهم من لا يضر مخالطته ولا يعدى وهو من اصابه من ذلك شئ يسير
ثم وقف واستمر على حاله ولم يعد بقية جسمه فهو ان لا يعدى غيره اولى واخرى وقالت فرقة اخرى ان الجهالية كان
يعتقد ان الامراض المعدية تعدى بطعمها من غير اضافة الى الله سبحانه فابطل النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادهم
ذلك واكل مع المجذوم ليس به لغير الله سبحانه هو الذي يمرض ويشفى وتنتهي عن القرب منه لتبين لغيره ان هذا

من الاسباب التي جعلها الله مفضية الى مسبباتها ففي تهيئه اثبات الاسباب وفي فعله بيان انها لا يستقل بشئ بل
 الرب سبحانه ان شاء سلبها قواها فلا يؤثر شيئا وان شاء ابقى عليها قواها فاثرت وقالت فرقة اخرى بل هذه الاحاديث
 فيها التامح والمنسوخ فينظر في تاريخها فان علم المتأخر منها حكموا به التامح والاتوقفنا فيها وقالت فرقة اخرى بل
 بعضها محفوظ وبعضها غير محفوظ وكلت في حديث لا عدوى وقالت قد كان ابو هريرة يرويه والاثر شك فيه
 فتركه وراجعوه فيه وقالوا له سمعناك تحدثه فابى ان يحدث به قال ابو سلمة فلا ادري انسى ابو هريرة ام نسخ احد
 الحديثين الاخر واما حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم اخذ بيده مجذوم فادخلها معه في القصعة فحدثت الائمة
 ولا يصح وغاية ما قال الترمذي انه غريب لم يصح ولم يحسنه وقد قال شعبة وغيره اتقوا هذه الغرائب قال الترمذي و
 يروى هذا من فعل عمر وهوانت فهذا شان هذين الحديثين اللذين عورض بهما احاديث النبي احد هما ارجح ابو هريرة
 عن التحديث به والتكرار في لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم وقد اشبعنا الكلام في هذه
 المسألة في كتاب المفتاح باطول من هذا وباللله التوفيق **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في المنع من التداوي**
 بالمحرمات روى ابو داود في سننه من حديث ابى الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله انزل الداء
 والدواء وجعل لكل داء دواء فتداواوا ولا تداواوا بالمحرم وذكر البخاري في صحيحه عن ابن مسعود ان الله لم يجعل شفاءكم
 فيما حرم عليكم وفي السنن عن ابى هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدوام الحديث وفي صحيح مسلم عن
 طارق بن سويد المجعفي انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه او كره ان يصنعها فقال انها صنعها للدواء
 فقال انه ليس بدواء ولكنه داء وفي السنن انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر يجعل في الداء فقال انها داء وليست
 بالدواء روى ابو داود والترمذي وفي صحيح مسلم عن طارق بن سويد الحضرمي قال قلت يا رسول الله ان بارضنا عنانا
 نعصرها فنشرب منها قال لا فراجعت قلت انا نستشفى للمريض قال ان ذلك ليس شفاء ولكنه داء وفي سنن النسائي ان
 طبيا ذكر صفدا في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن قتلها ويداكر عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
 من تداوى بالخمر فلا شفاة الله المعالجة بالمحرمات قيحة عقلا وشرعا أما الشرع فما ذكرنا من هذه الاحاديث وغيرها
 وأما العقل فهو ان الله سبحانه انه احرمه نخبته فانه لو يحرم على هذه الامة طبيا عقوبة لها كما حرمه على بنى اسرائيل
 بقوله **فَيُظَلِّمُونَ الَّذِينَ هَادُوا وَأَحْرَمُوا عَلَيْهِمْ طَبِيبَاتٍ أُجِلَّت لَهُمْ وَانما حرمه نخبته وتحريره لرحمة**
لهم وصيانة عن تناوله فلا يناسب ان يطلب به الشفاء من الاسقام والعلل فانه وان اثر في ازالتهما لكنه يعقب سقما
اعظم منه في القلب بقوة الخبث الذي فيه فيكون المداوى به قد سعى في ازالة سقم البدن فسقم القلب وايضا
فان تحريره يقتضى تجنبه والبعد عنه بكل طريق وفي اتخاذ دواء حرض على الترغيب فيه وملايسته وهذا ضد
مقصود الشارع وايضا فانه داء كما نص عليه صاحب الشريعة فلا يجوز ان يتخذ دواء وايضا فانه يكتسب الطبيعة
والروح منه صفة الخبث لان الطبيعة يتفعل عن كيفية الدواء انفعالا بينا فاذا كانت كيفية خبيثة اكتسب الطبيعة
منه خبثا فكيف اذا كان خبيثا في ذاته ولهذا حرم الله سبحانه على عباده الاغذية والاشربة والملابس الخبيثة بها

يكتسب النفس من هياة الخبث وصفته وايضاً فان في اياها التداوى به ولا سيما اذا كانت النفوس يسيل اليه ذريعة الى تناوله للشهوة واللذة لاسيما اذا عرفت النفوس انه نافع لها من زيل لاسقامها جالب لشفائها فهذا احب شئ اليها والشايع سد الذريعة الى تناوله بكل ممكن ولا ريب ان بين سد الذريعة الى تناوله وفتح الذريعة الى تناوله تناقضاً وتعارضاً وايضاً فان في هذا الدواء المحرم من الادواء ما يزيد على ما يظن فيه من الشفاء وليفرض الكلام في ام الخبيثات التي ما جعل الله لنا فيها شفاء قط فانها شديدة المضرة بالدماع الذي هو مركز العقل عند الاطباء وكثير من الفقهاء والمتكلمين قال البقراط في اثناء كلامه في الامراض الحادة ضرر الخمر بالراس شديد لانه يسرع الارتفاع اليه ويرتفع بارتفاعه الاخلاط التي تغلوا في البدن وهو كذلك يضرب بالذهن وقال صاحب الكامل ان خاصة الشراب الاضرار بالدماع والعصب واما غيره من الادوية المحرمة فنوعان احدها تعاقبه الانفس ولا ينبغي مساعدته الطبيعة على دفع المرض به كالسموم ونحوم الافاعي وغيرها من المستقدرات فيبقى كلالاً على الطبيعة مثقلاً لها فيصير حينئذ داءً لادواءً والثاني ما لا تعاقبه الانفس كالشراب التي تستعمله الحوامل مثلاً فهذا ضرره اكثر من نفعه والعقل يقتضى بتحريم ذلك قال العقل والفطرة مطابقتاً للشرع في ذلك وهم مناسب لطيف في كون المحرمات لا يستشفى بها فان شرط الشفاء بالدواء تلقيه بالقبول واعتقاد منفعته وما جعل الله فيه من بركة الشفاء فان الناقم هو المبارك وانفع الاشياء ابركها والمبارك من الناس اين ما كان هو الذي ينتفع به حيث حل ومعلوم ان اعتقاد المسلم تحريم هذه العين مما يحول بينه وبين اعتقاد بركتها ومنفعتها وبين حسن ظنه بها وتلقي طبعه لها بالقبول بل كلما كان العبد اعظم ايماناً كان اكثر لها واسوأ اعتقاداً فيهما وطبعه اكثر شئ لها فاذا تناولها في هذه الحال كانت داء له لادواء الا ان يزول اعتقاد الخبث فيهما وسوء الظن والكرهية لها بالمحبة وهذا في الايمان فلا يتناولها المؤمن قط الا على وجه داء والله اعلم **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج القمل الذي في الراس وازالته في الصحيحين عن كعب بن عجرة قال كان بي اذى من رأسى فحلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والقمل تتناثر على وجهى فقال ما كنت ارى ابجد قد بلغ بك ما ارى وفي رواية فامرته ان يحلق راسه وان يطعم فرقا بين ستة او يهدى شاة او يصوم ثلاثة ايام** القمل يتولد في الراس والبدن من شياطين خارج عن البدن وداخل فيه فالحارج الوسخ والداخل المتراكب في سطح الجسد والثاني من خلط ردى عفن يدفعه الطبيعة بين الجلد واللحم فيتعفن الرطوبة الدموية في البشرة بعد خروجها من المسام فيكون منه القمل واكثر ما يكون ذلك بعد العلل والاسقام وبسبب الاوساخ وانما كان في رأس الصبي اكثر لكثرة رطوباتهم وتعاطيهم الاسباب التي يولد القمل ولذلك حلق النبي صلى الله عليه وسلم رأس بنى جعفر ومن اكثر علاجه حلق الراس لينفتح مسام الابخرة فيتصاعد الانخرة الردية فيضعف مادة الخلط وينبغي ان يطلى الراس بعد ذلك بالادوية التي تقتل القمل ويمنع تولده وحلق الراس ثلاثة انواع احدها نساك وقربة والثاني بدعة وشرك والثالث حاجة ودواء فالاول محلق في احد النساكين الحجر والعمرة والثاني حلق الراس لغير الله سبحانه كما يحلقها المریدون لشيوعهم فيقول احد هو انما حلقت رأسى لفلان وانت حلقتة لفلان وهذا بمنزلة ان يقول مجذبت

لفلان فان خلق الراس خضوع وعبودية وذل ولهذا كان من تمام الحج حتى انه عند الشافعي رحمه الله لكن من
 اركانه لا يتم الا به فانه وضع النواصي بين يدي ربه وخضوع العظمته وتذلل العزبه وهو من ابلغ انواع العبودية
 ولهذا كانت العرب اذا ارادت اذلال الاسير منهم وعتقه حلقوا راسه واطلقوه فجاوشيوخ الضلال والمزاحمون
 للربوبية الذين اساس مشيختهم على الشرك والبدعة فارادوا من يريد بهم ان يتعبدوا لهم فزينوا لهم خلق رؤسهم
 لهم كما زينوا لهم السجود لهم وسموه بغير اسمه وقالوا هو وضع الراس بين يدي الشيخ واعر الله ان السجود لله هو
 وضع الراس بين يديه سبحانه وزينوا لهم ان ينذروا لهم ويتوبوا لهم ويخلفوا باسمهم وهذا هو اتخاذهم اربابا والهة
 من دون الله قال تعالى مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ
 وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُتَّخَذَ الْمَلَائِكَةَ وَالشَّيَاطِينَ أَرْبَابًا يَا مَعْزُومِي
 بِالْكَفْرِ يَجِدُ إِذَا نْتُمْ مُسْتَلْمُونَ واشرف العبودية عبودية الصلوة وقد تقاسمها الشيوخ والمشبهون بالعلماء والجبايرة
 فاخذوا الشيوخ منها اشرف ما فيها وهو السجود واخذوا المشبهون بالعلماء الركوع فاذا التقى بعضهم بعضا ركع له كما يركع المصلي
 لربه سواء واخذوا الجبايرة منها القيام فيقوم الاحرار والعبيد على رؤسهم عبودية لهم وهو جلوس وقد نهي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن هذه الامور الثلاثة على التفصيل فتعاطيها مخالفة صريحة لنهي عن السجود لغير الله وقال لا
 ينبغي لاحد ان يسجد لاحد وانكر على معاذ لما سجد له وقال له وتحريم هذا معلوم من دينه بالضرورة وتجوز من جواره
 لغير الله مراعاة لله ورسوله وهو من ابلغ انواع العبودية فاذا جوز هذا المشرك هذا النوع اليسير فقد جوز عبودية غير الله
 وقد حرم الله قيس له الرجل يلقي اخاه ليخني له قال لا قيل ايلتزمه ويقبله قال لا قيل ايضا فنه قال نعم وايضا فالخناء عند
 التحية سجد ومنه قوله تعالى **وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا** اي منحنين والا فلا يمكن الدخول على الجباية وهم عنه النهي عن القيام وهو
 جالس كما يعظم الاعاجم بعضها بعضها حتى متم من ذلك وامرهم اذا صلى جالسا ان تصلوا جلوسا وهو اصحاء لا عذرا لهم
 لتلايقوا مواضع راسه وهو جالس مع ان قيامهم لله فكيف اذا كان القيام تعظيما وعبودية لغيره سبحانه والمقصود ان
 النقوس اجماله الصالة اسقطت عبودية الله سبحانه واشركت فيها من يعظه من الخلق فسجدت لغير الله وركعت له
 وقامت بين يديه قيام الصلوة وحلقت بغيره ونذرت لغيره وحلقت لغيره وذبحت لغيره وطافت لغيره وعظمت
 بالحجب والخوف والرجاء والطاعة كما يعظم الخالق بل اشد وسوت من تعبدوا من المخلوقين برب العالمين وهؤلاء هم
 المضادون للدعوة الراسل وهو الذين بربهم يعبدون وهم الذين يقولون وهو في النار مع الهتهم تختصمون تالله ان
 كنا لفي ضلال مبين اذ نسويكم برب العالمين وهو الذين قال فيهم **وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ**
كَحُبِّ اللَّهِ والذين **أَصْوَأَ أَشُدُّ حُبًّا لِلَّهِ** وهذا كله من الشرك والله لا يغفر ان يشرك به فهذا فصل معترض في هديه
 في خلق الراس لعله اهم ما قصد الكلام فيه والله اعلم **فصول** في هديه صلى الله عليه وسلم في العلاج بالادوية
 الروحانية الالهية المفردة والمركبة منها ومن الادوية الطبيعية **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج
 المصاب بالعين روى مسلم في صحيحه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العيون حق ولو كان شيء سابق

وطبائع مختلفة : جعل في كثير منها خواص وكيفيات مؤثرة ولا يمكن العاقل انكار تأثير الارواح في الاجسام فانه امر مشاهد
محسوس وانت ترى اوجه كيف يجر حرمة شديدة اذا نظر اليه من يجشمه ويستحي منه ويصفر صفره شديدة عند
نظر من يخافه اليه وقد شاهد الناس من يستقم من النظر ويضعف قواه وهذا كله بواسطة تأثير الارواح ولشدته ارتباطها
بالعين ينسب الفعل اليها وليست هي الفاعلة وانما التأثير للروح والارواح مختلفة في طبائعها وقواها وكيفياتها وخواصها
فروح الحاسد مودية للمحسود اذى بيينا ولهذا امر الله سبحانه رسوله ان يستعيذ به من شره وتأثير الحاسد في ذى
المحسود امر لا يتركه الامن هو خارج عن حقيقة الانسانية وهو اصل الاصابة بالعين فان النفس الخبيثة الحاسدة
تكتيف تكتيفية خبيثة تقابل المحسود فتؤثر فيه بتلك الخاصية وتشبه الاشياء بهذا الافعى فان السم كما من فيها بانقوة فاذا
قابلت عدوها انبعث منها قوة غضبية وتكيفت نفسها بكيفية خبيثة مودية فمنها ما يشتد كفيتهما ويقوى حتى يؤثر
في اسقاط الجنين ومنها ما يؤثر في طمس البصر كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لو الا بر و ذى الطفتين من الحيات انهما
يلتسان البصر ويسقطان الحبل ومنها ما يؤثر في الانسان كفيتهما بمجرد الرؤية من غير اتصال به لشدته حيث تلك
النفس وكيفيتها الخبيثة المؤثرة والتاثير غير موقوف على الاتصالات الجسمية كما يظنه من قل علمه ومعرفة بالطبيعة
والشرعية بل للتاثير يكون تارة بالاتصال وتارة بالمقابلة وتارة بالرؤية وتارة يتوجه الروح نحو من يؤثر فيه وتارة بالاعتدال
والرقا والتعوذات وتارة بالوهم والتخيل ونفس العائن لا يتوقف تاثيرها على الرؤية بل قد يكون اعمى فيوصف له الشئ فيؤثر
نفسه فيه وان لم يره وكثير من العائنين يؤثر في المعين بالوصف من غير رؤية وقد قال تعالى لئنبييه وان يكاد والذين
كفروا لئن لم يؤمنوك يا بصائرهم وقال اعود برئت للعلق من شر ما خلق ومن شر عاسق اذا وقب ومن شر النفتل في العقد
ومن شر حاسد اذا حسد فكل عائن حاسد وليس كل حاسد عائنا فلما كان الحاسد اعم من العائن كانت الاستعاذة
منه استعاذة من العائن وهي سهام يخرج من نفس الحاسد والعين نحو المحسود والمعين تصيبه العين تارة وتخطئه
تارة فان صادفته مكشوقا لوقاية عليه اثرت فيه ولا بد وان صادفته حذر اشاكي السلاح لا منفذ فيه للسهام لو يؤثر
فيه ويرى ماردت السهام على صاحبها وهذا بمثابة الرمي المحسوس سواء فهذا من النفوس والارواح وهذا من الاجسام و
الاشباح واصله من اعجاب العائن بالشئ فتتبعه كيفية نفسه الخبيثة ته تستعين على تنفيذها بها بنظرة الى المعين وقد
يعين الرجل نفسه وقد يعين بغير ارادته بل بطبعه وهذا ارد اما يكون من النوع الانساني وقد قال اصحابنا وغيرهم من
الفقهاء ان من عرت بذلك حبسه الامام واجرى له ما يتفق عليه الموت وهذا هو الصواب قطعا **فصل في المقصود العلة**
النبوى لهذه العلة وهي انواع وقدرى ابوداود في سننه عن سهل بن حنيف قال مررنا بسيل فدخلت فاعتسلت فيه
فخرجت محموا فبني ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مررنا بالثابت يتعوذ قالت فقلت يا سيد والرقاء صلح
فقال لا رقية الا في نفس او رقة والنفوس العين يقال اصابت فلانا نفس اى عين والنافس العائن واللدغ غزال
مملة وغين معجزة وهي ضربية العقرب ونحوها ثمن التعوذات والرقاء الاكثر من قراءة المعوذتين و فاتحة الكتاب والكر
ومن التعوذات النبوية نحو اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ونحو اعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان

الحق في
العلم والبرهان
على ربه
والمعجزات
نسب

وهامة ومن كل عين لامة ونحو اعوذ بكلمات الله التامة التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق وذرأ وبرأ ومن شر ما ينزل من السماء ومن شر ما يعرج فيها ومن شر ما ذرأ في الارض ومن شر ما يخرج منها ومن شر فتن الليل والنهار ومن شر طوارق الليل الاطراق يطرق بخير يا رحمان ومنها اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه ومن شر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون ومنها اللهم انه لا يهزرجندك ولا يخلف وعدك سبحانك وبحمدك ومنها اعوذ بوجه الله العظيم الذي لا شيء اعظم منه وبكلماته التامة التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر واسماء الله الحسنى واعلمت منها ما لم اعلم من شر ما خلق وذرأ وبرأ ومن شر كل ذي شر لا اطيع شره ومن شر كل ذي شر انت اخذ بناصيته ان ربي على صراط مستقيم ومنها اللهم انت ربي لا اله الا الله عليك توكلت وانت رب العرش العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لا حول ولا قوة الا بالله اعلم ان الله على كل شيء قدير وان الله قد احاط بكل شيء علماً واحصى كل شيء عددا اللهم اني اعوذ بك من شر نفسي وشر الشيطان وشركه ومن شر كل دابة انت اخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم وان شئت قال تحصنت بالله الذي لا اله الا هو الهى واله كل شيء واعتممت بربي ورب كل شيء وتوكلت على الحي الذي لا يموت واستدفعت بلا حول ولا قوة الا بالله حسبي الله ونعم الوكيل حسبي الرب من العباد حسبي الخالق من المخلوق حسبي الرازق من المرزوق وحسبي الذي هو حسبي حسبي انذى بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعاء ليس وراء امر الله من حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم ومن جرب هذه الدعوات والعوذ عرف مقدار منفعتها وشدة الحاجة وهي تمنع وصول اثره اثنى تدفقه بعد وصوله بحسب قوة ايمان قائلها وقوة نفسه واستعداده وقوة توكله وثبات قلبه فانها سلاح والسلاح يضاد فصل اذا كان العائن يخشى ضرر عينه واصابتها للمعين فليدفع شرها بقوله اللهم بارك عليه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعامر بن ربيعة لما عان سهل بن حنيف الابركت اى قلت اللهم بارك عليه ومما يدفع به اصابة العين قول ما شاء الله لا قوة الا بالله ترى هشام بن عروة عن ابيه انه كان اذا رأى شيئاً يعجبه او دخل حائطاً من حيطان قال ما شاء الله لا قوة الا بالله ومنها رقية جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم التي رواها مسلم في صحيحه باسم الله ارقيك من كل شيء يؤذيك ومن شر كل نفس او عين حاسداً الله يشفيك باسم الله ارقيك وآراى جماعة من السلف ان يكتب له الايات من القرآن ثم يشربها قال مجاهد لا يباس ان يكتب القرآن ويفسله ويسقيه المريض ومثل عن ابى قلابه ويذكر عن ابن عباس انه امر ان يكتب لامرأة يعسر عليها ولادها شر من القرآن ثم يفسل ويسقى وقال ايوب رايت ابا قلابه كتب كتاباً من القرآن ثم غسله وسقاه رجلاً كان به وجع فصلق منها ان يؤمر العائن بغسل مغايته واطرافه وداخلة اذره وفيه قولان احدهما انه فرجه وانه طرف اذره الداخل الذي يلي جسده من الجنب الايمن ثم يصب على راس المعين من خلعه بغتة وهذا مما لا يناله علاج الاطباء ولا ينتفع به من انكروا او يخشون او شك فيهم او فعله مجرباً لا يعتقدان ذلك ينفعه واذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الاطباء عللها البتة بل هي عندهم خارجة عن قياس الطبيعة يفعل بالخاصة فما الذي ينكره زناد قتهم وجربلتهم من الخواص الشرعية هذه

ان في المعالجة بهذه الاشغال ما شهد له العقول الصحيحة وتقرر لمناسبة فاعلم ان تزيق سم الحية في لحمها وان علاج تأثير
 النفس الغضبية في تسكين غضبها واطفاء نارها بوضع يدك عليه والمسح عليه تسكين غضبه وذلك بمنزلة رجل
 معه شعلة من نار قد اراد ان يقدك بها فصابت عليها الماء وهي في يده حتى طفت ولذلك العائن ان يقول اللهم
 بارك عليه ليدفع تلك الكيفية الخبيثة بالدعاء الذي هو احسان الى المعين فان دواء الشئ يقصده ولما كانت
 هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد لانها يطلب النفوذ فلا يجد ارق من المغايب ودخلة الالذ
 ولان كان كناية عن الفرج فاذا غسلت بالماء بطل تأثيرها وعملها وايضاً فهذه المواضع للارواح الشيطانية بها
 اختصاص والمقصود ان غسلها بالماء يطفي تلك النارية ويذهب بتلك السمية وفيه امر اخر وهو وصول اثر النفس
 الى القلب من ارق المواضع واسرعها تنفيذ افنطفئ تلك النارية والسمية بالماء فيشفى المعين وهذا كما ان ذوات السموم
 اذا قتلت بعد لسعها خفت اثر اللسعة عن الملسوع ووجد راحة فان ابقاها يمتلأ اذاها بعد لسعها وتوصل الملسوع
 فاذا قتلت خفت الالم وهذا مشاهد وان كان من اسبابه فرج الملسوع واستنشأ نفسه بقتل عدوه فيقوى
 الطبيعة على الالم وقد فعه وبالجمله غسل العائن يدفع تلك الكيفية التي ظهرت منه وانما ينفع غسله عند كيف
 نفسه بتلك الكيفية فان قيل فقد ظهرت مناسبة الفعل فاما مناسبة صب ذلك الماء على المعين قيل هو في غاية
 المناسبة فان ذلك الماء ما طفي به تلك النارية وبطل تلك الكيفية الحية من الفاعل فكما طفت به النارية القاتمة
 بالفاعل طفت به وابطلت عن المحل المتاثر بعد ملابسته للمؤثر العائن والماء الذي يطفي به الحديد يدخل في دوية
 عدة طبيعية ذكرها الاطباء فهذا الذي طفي به نارية العائن لا يستنكر ان يدخل في دواء يناسب هذا الداء وبالجمله
 فطب الطباعة وعلاجهم بالنسبة الى العالجه النبوي كطب الطريقة بالنسبة الى طيهم بل اقل فان التفاوت الذي
 بينهم وبين الانبياء اعظم واعظم من التفاوت الذي بينهم وبين الطريقة بما لا يدرك الانسان مقلامه فقد ظهر
 لك عقدا الاخاء الذي بين الحكمة والشرح وعدم مناقضة احدهما للاخر والله يهدي من يشاء الى الصواب ويفتح
 لمن ادم قرع باب التوفيق منه كل باب وله النعمة السابغة والحجة البالغة **فصل** ومن علاج ذلك ايضا والاحتراس
 منه ستر محاسن من يخاف عليه العين بما يردها عنه ذكرها البغوي في كتاب شرح السنة ان عثمان رضی الله
 عنه رأى صبياً يلحاً فقال دسموانونته لئلا يصيبه العين ثم قال في تفسيره ومعنى دسموانونته اي سودوانونته و
 النونة النقرة التي تكون في ذقن الصبي الصغير قال الخطابي في غريب الحديث له عن عثمان انه رأى صبياً يخالع العيون
 فقال دسموانونته فقال ابو عمر وسالت احمد بن يحيى عنه فقال اراد بالنونة النقرة التي في ذقنه والتدسيم التسويد
 اراد سودوا ذلك الموضع من ذقنه ليرد العين قال ومن هذا حديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خطب ذات يوم وعلى راسه عمامة دسماي سوداء اراد الاستشهاد على اللقطة ومن هذا اخذ الشاعر قوله
 سه ما كان احوج ذا الكمال الى عيب يوقيه من العين + ومن الرقي التي يرد العين ما ذكر عن ابي عبد الله النيامي
 انه كان في بعض سفارة للحج والفز ووعلى تاقه فارطمة وكان في الرفقة رجل عالماً قل ما نظر الى شئ الا اتلفه فقبيل

لابي عبد الله : حفظنا منك من العائن قال ليس به الى ما قتي بسبيل فاخبر العائن بقوله فتعين غيبة ابي عبد الله فجام
الى رحله فنظر الى الناقة فاضطرب وسقطت فجااء ابو عبد الله فاخبر ان العائن قد عانها وهي كما ترى فقال دلوني عليه
فدل فوقف عليه وقال بسم الله حبس حبس وحجر بابس وشهاب قابس ردت عين العائن عليه وعلى اهل الناس
اليه فارجم البصر هل ترى من فطور شها رجم البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا وهو حسير فخرجت حدقتا
العائن وقامت الناقة لابس بها **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في العلاج العام لكل شكوى بالرقية الالهية**
روى ابو داود في سننه من حديث ابي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اشتكى منكم
شيئا واشتكاه اخ له فليقل ربنا الله الذي في السماء تقدس اسمك في السماء والارض كما رحمتك في السماء
فاجعل رحمتك في الارض واغفر لنا خطايانا انت رب الطيبين انزل رحمة من عندك وشفاء من شفاءك
على هذا الوجه فيروا بان الله وفي صحيح مسلم عن ابي سعيد الخدري ان جبريل عليه السلام اتى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا محمد اشكيت قال نعم قال بسم الله ارقيك من كل شئ يوذيك من شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك
باسم الله ارقيك فان قيل مما تقولون في الحديث الذي رواه ابو داود لارقية الامن عين او حجة واحمة ذوات السموم
كلها فان جواب انه صلى الله عليه وسلم يرد به نفى جواز الرقية في غير هابل المراد به لارقية اولى وانفع منها في العين والحمة
ويدل عليه سياق الحديث فان سهل بن حنيف قال له لما اصابته العين او في الرقية خير فقال لارقية الا في نفس
او حجة ويدل عليه سائر احاديث الرقية العامة والخاصة وقد روى ابو داود من حديث انس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لارقية الامن عين او حجة اودم يرقا وفي صحيح مسلم عنه ايضا رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الرقية من العين والحمة والتملة **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية اللديغ بالفاتحة** اخراجها في
الصحيحين من حديث ابي سعيد الخدري قال انطلق نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في سفرة سافروها حتى
نزولوا على حثي من احياء العرب فاستضافوا فاهوا بان يضيفوهم فلدغ سيد ذلك احمى فسعوا له بكل شئ لا ينفعه شئ
فقال بعضهم لو انتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا الله ان يكون عند بعضهم شئ فانوهم فقالوا يا ايها الرهط ان سيدنا لدغ
وسعينا ل بكل شئ لا ينفعه شئ فهل عند بعضكم من شئ فقال بعضهم نعم والله اني لارقي ولكن استصقناكم فلم
تضيفونا فانا انا براق حتى تجعلوا لنا جفلا فصاحوهم على قطع من الغنم فانطلق يتقل عليه ويقرأ الحمد لله رب العالمين
فكانما انشط من عقال فانطلق يمشي وما به قلبية قال فاو فوهم جعلهم الذي صاحوهم عليه فقال بعضهم اقتسموا فقال
الذي رقى لا تفعلوا حتى ناتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنذكر له الذي كان فنظروا ما يأمرا فقدموا على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال وما يدريك انها رقية ثم قال صيتم اقتسموا واضربوا على معكم سها وقد روى
ابن ماجه في سننه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الدواء القران ومن المعلوم ان بعض
الكلام له خواص ومنافع مجربة لما الظن بكلام رب العالمين الذي فضله على كل كلام كفضل الله على خلقه الذي هو
الشفاء التام والعصمة النافعة والنور الهادي والرحمة العامة الذي لو انزل على جبل لتصدع من عظمتها وجبالا

٤٠
تجديد في

قال تعالى وَيُنزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ هَمَّ بِالْبَيِّنَاتِ الْجَنَسِ لَا لِّلتَّبَعِضِ بِهَذَا صَحَّ
القولين كقولهما وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا وكلمهم من الذين آمنوا وعملوا
الصالحات فما الظن بفاحة الكتاب التي لو ينزل في القرآن ولا في التوراة ولا في الانجيل ولا في الزبور مثلها المتضمنة
بجميع معاني كتب الله المشتقة على ذكر اصول اسماء الله تعالى ومجا معها وهي الله والرب والرحمن واثنان المعاد وذكر
التوحيد وتوحيد الربوبية وتوحيد الالهية وذكر الافتقار الى الرب سبحانه في طلب الاعانة وطلب الهداية
وتخصيصه سبحانه بذلك وذكر افضل الدعاء على الاطلاق وانفعه وافرضه وما للعباد احوج شئ اليه وهو
الهداية الى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما امر به واجتناب ما نهى عنه و
الاستقامة عليه الى الممات ويتضمن ذكر اصناف الخلائق وانقسامهم الى منوع عليه بمعرفة الحق والعلم به ومحبة
وايثاره ومغضوب عليه بعدوله عن الحق بعدم معرفته له وضال بعدم معرفته له وهؤلاء اقسام الخليفة مع
تضمنها لاثبات القدر والشرع والاسماء والصفات والمعاد والنبوات وتزكية النفوس واصلاح القلوب وذكر عدل
الله واحسانه والرد على جميع اهل البدع والباطل كما ذكرنا ذلك في كتابنا الكبير في شرحها وتحقيق بسورة هذا
بعض شافها ان يستشفى بها من الادواء ويرقى بها اللدغ وبالجمله فما تضمنته الفاتحة من اخلاص العبودية و
الثناء على الله وتفويض الامر كله اليه والاستعانة به والتوكل عليه وسؤاله مجامع النعم كلها وهي الهداية التي تجل
النعم وتدفع النقم من اعطوا الادوية الشافية الكافية وقد قيل ان موضع الرقية منها اياك نعبد واياك نستعين
ولا ريب ان هاتين الكلمتين من اقوى اجزاء هذا الدواء فان فيهما من عموم التفويض والتوكل والاتجاه والاستعانة
والافتقار والطلب الجموع بين اعلاء الغايات وهي عبادة الرب وحده واشرف الوسائل وهي الاستعانة به على
عبادته ما ليس في غيرها ولقد مر في وقت بمكة سقمت فيه وفقدت الطبيب والدواء فكنت اتعالم بها الخدشبة من
ماء زمزم واقراها عليها صرا ثم اشربه فوجدت بذلك البرء التام ثوصرت اعتمد ذلك عند كثير من الالوجاع و
انتفع بها غاية الانتفاع **فصل** في تاثير الفاتحة وغيرها في علاج ذوات السموم سر بديع فان ذوات السموم اثر
بكيفيات نفوسها الخبيثة كما تقدم وسالحتها التي تلدغ بها وهي لا تلدغ حتى تغضب فاذا غضبت ثار فيها
السم فتقدفه بالتهام وقد جعل الله سبحانه لكل داء دواء وكل شئ ضدا ونفس الرائق تفعل في نفس المرقي فيقع بين
نفسهما فعل وانفعال كما يقع بين الداء والدواء فتقوى نفس المرقي وقوته بالرقية على ذلك الداء فيدفعه باذن الله
مدار تاثير الادوية والاداء على الفعل والانفعال وهو كما يقع بين الداء والدواء الطبيعيين يقع بين الداء والدواء
الروحانيين والروحاني والطبيعي وفي النفث والتفعل استعانة بتلك الرطوبة والهواء والنفس المباشرة للرقية والذكر
والدعاء فان الرقية تخرج من قلب الرائق وفيه فاذا صاحبهما شئ من اجزاء باطنه من الريق والهواء والنفس كانت
اتو تاثيرا واقوى فعلا ونفوذاً ويحصل بالانزدواج بينها كيفية مؤثرة شبيهة بالكيفية الحادثة عند تركيب الادوية
وبالجمله فنفس الرائق تقابل تلك النفوس الخبيثة وتزيد بكيفية نفسه وتسهل تعين بالرقية وبالنفث على ازالة

ذلك الاثر وكلما كانت كيفية نفس الراقى اقوى كانت الرقية اتم واستعانت بنفسه كاستعانة تلك النفوس الردية
 بلسعها ورفى النفث سر آخر فانه مما يستعين به الارواح الطيبة والخبيثة ولهذا يفعله السحر كما يفعله اهل الايمان
 قال تعالى وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ وذلك لان النفس تتكيف بكيفية الغضب والمخاربة وترسل انفسها ساهما
 لها ويمدها بالنفث والتغل الذي معه شئ من الريق مصاحب لكيفية موثرة والسواحر تستعين بالنفث استعانة
 بينة وان لم يتصل بجسم المسحور بل ينفث على العقدة ويعقد لها ويكلم بالسحر فيعمل ذلك في المسحور بتوسط الارواح
 السفلية الخبيثة فيقابلها الروح الزكية الطيبة بكيفية الرفع والتكلم بالرقية وتستعين بالنفث فايهما قوى كان الحكم
 له ومقابلة الارواح بعضها البعض ومحاربتها واتهامها من جنس مقابلة الاجسام ومحاربتها سواء بل الاصل في
 المحاربة والتقابل للارواح والاجسام ايتها وحجتها ولكن من غلب عليه الحس لا يشعر بتاثيرات الارواح و
 افعالها وانفعالها الاستيلاء سلطان الحس عليه وجدلا من عالم الارواح واحكامها وافعالها والمقصود ان الروح
 اذا كانت قوية وتكيفت بمعاني الفاتحة واستعانت بالنفث والتغل قابلت ذلك الاثر الذي حصل من النفوس الخبيثة
 فالثمة والله اعلم **فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج لدغة العقرب بالرقية** روى ابن ابي شيبة في مسنده
 من حديث عبد الله بن مسعود قال بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذ سجد فلدغته عقرب فاصبع
 فانصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لعن الله العقرب ما تدع نبيا ولا غيره قال ثم دعا باناء فيه ماء و
 ملح فجعل يضع موضع اللدغة في الماء والملح ويقرأ قل هو الله احد والمعوذتين حتى سكنت ففي هذا الحديث العلاج
 بالدواء المركب من الامر بن الطبيعى والالهى فان في سورة الاخلاص من كمال التوحيد العلمى الاعتقادى واثبات
 الاحدية لله المستلزمة نفى كل شركة عنه واثبات الصمدية المستلزمة لا اثبات كل كمال له مع كون الخلاق يصمد
 اليه في حوائجها اى يقصده الخليفة ويتوجه اليه علويها وسفليها ونفى الولد والوالد والكفوع عنه المتضمن لنفى الاصل
 والفرع والنظير والمماثل ما اختصت به وصارت تعدل تلك القران ففي اسمه الصمد اثبات كل الجمال وفي نفى الكفول التفرقة
 عن الشبه والمثال وفي الاحد نفى كل شريك لذي الجلال وهذه الاصول الثلاثة هي مجاهد التوحيد وفي المعوذتين
 الاستعاذة عن كل مكروه جملة وتفصيلا فان الاستعاذة من شر ما خلق تعم كل شر يستعاذ منه سواء كان في
 الاجسام والارواح والاستعاذة من شر الفاسق وهو الليل وايتة وهو القمر اذا غاب يتضمن الاستعاذة من
 شر ما ينتشر فيه من الارواح الخبيثة التي كان نور النهار يحول بينها وبين الانتشار فلما اظلم الليل عليها وغاب القمر
 انتشرت وغابت والاستعاذة من شر النفثات والعقد يتضمن الاستعاذة من شر السواحر وسحرهن والاستعاذة
 من شر الحاسد يتضمن الاستعاذة من النفوس الخبيثة المؤذية بحسدها ونظرها والسورة الثانية يتضمن الاستعاذة
 من شر شياطين الانس والجن فقد جمعت السورتان الاستعاذة من كل شر لهما نشان عظيم في الاحتراس والتصديق
 من الشر قبل وقوعها وهذا اوصى النبي صلى الله عليه وسلم عقبه بن عامر بقراءتها عقب كل صلوة ذكره الترمذى
 في جامعه وفي هذا سر عظيم في استدفاع الشرور من الصلوة الى الصلوة وقال ما تعود المتعودون بمثهما وقد ذكر

انه صلى الله عليه وسلم سحر في إحدى عشرة عقدة وان جبريل نزل عليه بهما فجعل كلما قرأية منهما انحلت عقدة حتى انحلت العقد كلها وكانا نشط من عقال وأما العلاج الطبيعي فيه فان في الملم نفعاً لكثير من السموم ولا سيما الدقة العقرب قال صاحب القانون يضمه به مع بذر الكتان للسم العقرب وذكره غيره ايضاً وفي الملم من القوة الجاذبة المحللة ما يجذب السموم ويحللها ولما كان في لسعها قوة نارية يحتاج الى تبريد وجذب واخراج جمع بين الماء المبرد لنا لسعة الملم الذي فيه جذب واخراج وهذا هو ما يكون من العلاج واليسرة واسهله وفيه تنبيه على ان علاج هذا الداء بالتبريد والجذب والاخراج والله اعلم وقد روى مسلم في صحيحه عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما لقيت من عقرب لدغتنى البارحة فقال اما لو قلت حين امسيت اعوذ بكلمات الله التامات كلها من شر ما خلق لو يضرك واعلم ان الادوية الالهية ينفع من الداء بعد حصوله ويمنع من وقوعه وان وقع لو يقيم وتوعد مضرل وان كان موزياً وادوية الطبيعية اما تنفع بعد حصول الداء فالتعوذات والاذكار اما ان يمنع وقوع هذه الاسباب اما ان يحول بينهما وبين كمال تأثيرها بحسب كمال التعوذ وقوته وضعفه فالرقى والعوذ يستعمل لحفظ الصحة ولازالة المرض أما الاول فكما في الصحيحين من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وى الى فراشه نفث في كفيه بقل هو الله احد والمعوذتين ثم يمسح بهما وجهه وما بلغت يده من جسده وكما في حديث عوذته ابي الدرداء المرفوع اللهم انت ربى لا اله الا انت عليك توكلت وانت رب العرش العظيم وقد تقدم وفيه من قالها اول زمان لو يصبه مصيبة حتى يمسي ومن قالها اخر زمانه لو يصبه مصيبة حتى يصبح وكما في الصحيحين من قرأ الأيتين من الخسوف البقرة في ليله كفتاه وكما في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم من نزل منزلاً فقال اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لو يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك وكما في سنن ابي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في السفر يقول بالليل يا ارض ربى وربك الله اعوذ بالله من شر ما يدب عليك اعوذ بالله من اسد واسود ومن الحية والعقرب ومن ساكن البلد ومن الدوم ولد **فصل** اما الثاني فكما تقدم من الرقية بالفاتحة والرقية للعقرب وغيرها مما ياتي **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية النملة قد تقدم في حديث السراة في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم رخص في رقية من النملة والعين والنملة وفي سنن ابي داود عن الشفاء بنت عبد الله قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا عند حفصة فقال **الانتم الذين هديت رقية النملة كما عليها الكتابة النملة قروح تخرج في الجنبين وهو داء معروف** وسمى نملة لان صاحبه يحس مكانه كان نملة تدب عليه ونعضه ^{بالاشباع} واصنافها ثلثة قال ابن قتيبة وغيره وكان الجوس بن عمرو بن ولد الرجل من اخته اذا حط على النملة سمها **ومنه قول الشاعر** ولا عيب فينا غير حط لعشر كرام وانا لا نمحط على النملة وترى الخلال ان الشفاء بنت عبد الله كانت ترقى في الجاهلية على النملة فلما هاجرت الى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قد باهتت بمكة قالت يا رسول الله انى كنت ارقى في الجاهلية من النملة واريد ان اعرضها عليك فعرضتها فقالت بسم الله صلت حتى تعود من اقواهما ولا تضر احد اللهم اكشف الباس رب الناس قال ترقى بها على عود سبع مرات ويقصد مكاناً نظيفاً ويدلكه على

حجر نخل خر حاذق وتطليه على الغلة وفي الحديث دليل على جواز تعليم النساء الكتابة **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية الحمية قد تقدم قوله لا رقية الا في عين او حمة احمية بضم الحاء وفتح الميم وتخفيفها وفي سنن ابن ماجه من حديث عائشة رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرقية من الحمية والعقرب ويذكر عن ابن شهاب الزهري قال لدخ بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حية فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل من راق فقالوا يا رسول الله ان ال حزم كانوا يرقون رقية الحمية فلما نهيت عن الرقاء تركوها فقال ادعوا عمارة بن حزم فدعوه فعرض عليه رقاها فقال لا باس بها فاذن له فيها فرقاها **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في رقية القرحة والجرح اخرا في الصحيحين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اشتكى الانسان او كانت به قرحة او جرح قال باصبعه هكذا ووضع سفين سبابته بالارض فرفعها وقال بسم الله تربة ارضنا بريقة بعضنا ليشفي سقيمنا باذن ربنا هذا من العلاج السهل اليسر النافع المركب وهي معالجة لطيفة يعالج بها القروح والجراحات الطرية لاسيما عند عدم غيرها من الادوية اذ كانت موجودة بكل ارض وقد علم ان طبيعة التراب الخالص باردة يابسة محففة لرطوبات القروح والجراحات التي تمنع الطبيعة من جودة فعلها وسرعة اندمالها لاسيما في البلاد الحارة واصحاب الامزجة الحارة فان القروح والجراحات يتبعها في اكثر الامر سوء مزاج حار فيجتم حارة البلد والمزاج والجراح وطبيعة التراب الخالص باردة يابسة اشد من برودة جميع الادوية المفردة الباردة فيقابل برودة التراب حارة المرض لاسيما ان كان التراب قد غسل وجفف ويتبعها ايضا كثرة الرطوبات الردية والسيلان والتراب محففت لها من زيل لشدة ييبسه وتخفيفه للرطوبة الردية المانعة من بردها ويحصل به مع ذلك تعديل مزاج العضو العليل ومتى اعتدل مزاج العضو قويت قواه المدبرة و دفعت عنه الالم باذن الله ومعنى الحديث انه ياخذ من ريق نفسه على اصبعه السبابه ثم يضعها على التراب فيعلق بها منه شئ فيسم به على الجرح ويقول هذا الكلام لما فيه من بركة ذكر اسم الله وتقويض الامر اليه والتوكل عليه فينضم احد العلاجين الى الآخر فيقوى التأثير وهل المراد بقوله تربة ارضنا جميع الارض او ارض المدينة خاصة فيه قولان ولاريب ان من التربة ما يكون فيه خاصة ينفع بخاصية من ادواء كثيرة ويشفي بها استقاماردية قال جالينوس رأيت بالاسكندرية مطولين ومستسقين كثيرا يستعملون طين مصر ويطلون به على سوتهم وفتحاذ هو سواعد وظهورهم واضلاهم فينتفون به منفعة بينة قال وعلى هذا النحو قد يقع هذا الطلاء للاولام العضة والمترهلة الرخوة قال واني لاعرت قوما ترهلت ابدانهم كلها من كثرة استفراغ الدم من اسفل انتفخوا بهذا الطين نفعا بينا وقوما اخرين شفقوا به او جاعا من زمته كانت متمكنة في بعض الاعضاء تمكنا شديدا فيرأت وذهبت اصلا وقال ^{بالصبر على ساق} المصطفى قوة الطين المحلوب من كبوس وهي حريرة المصطفى قوة عجول ويغسل وينبت اللحم في القروح ويشتم القروح انتهى واذا كان هذا في هذه التريات فما الظن باطيب تربة على وجه الارض وايركها وقد خالطت رايق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاربت رقيته باسم ربه وتقويض الامر اليه وقد تقدم ان قوى الرقية وتأثيرها في سبب راق وانفعال المرق عن رقيته وهذا امر لا ينكره طبيب فاضل عاقل مسلم فاذا انتفوا احد الاوصاف فليقل اشاء

فحصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الوجع بالرقية روى مسلم في صحيحه عن عثمان بن ابي العاص انه شكى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا في جده منذ اسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ضع يدك على الذي تألم من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات اعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما اجد وأحاذر ففي هذا العلاج من ذكر اسم الله والتفويض اليه والاستعاذة بعزته وقدرته من شر ما لا يدرك بالعلم ما يذهب به وتكراره ليكون انجم وابلغ تكرار الدواء لاخراج المادة وفي السبع خاصية لا توجد في غيرها وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود بعض اهل بيته بيسم عليه يده اليمنى ويقول اللهم رب الناس اذهب الباس واشف انت الشافي لا شفاء الاشفاء كشفاه لا يغادر سقما حتى هذه الرقية توسل الى الله بكامل ربوبيته وكمال رحمته بالشفاء وانه وحده الشافي وانه لا شفاء الاشفاء فتضمنت التوسل اليه بتوحيده واحسانه وربوبيته **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج حر المصيبة وحرزها قال تعالى وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ وفي المسند عن صلى الله عليه وسلم انه قال ما من احد يصيبه مصيبة فيقول انا لله وانا اليه راجعون اللهم اجرني في مصيبتى واخلف لي خيرا منها الا اجره الله في مصيبتيه واخلف له خيرا وهذه الكلمة من ابلغ علاج المصائب وانفعه له في عاجلته واجلته فانها تتضمن اصلين عظيمين اذا تحقق العبد بمفرقهما تسلى عن مصيبتيه **احل** هي ان العبد اذله وماله منك الله عز وجل حقيقة وقد جعله عند العبد عامرية فاذا اخذ منه فهو كالمعير ياخذ متاعه من المستعير وايضا فانه محفوف بعدلين عدم قبله وعدم بعده وملاك العبد له منعه معارفة في زمن يسير وايضا فانه ليس هو الذي اوجده عن عدمه حتى يكون ملكه حقيقة ولا هو الذي يحفظه من الآفات بعد وجوده ولا يبقى عليه وجوده فليس له فيه تأثير ولا ملك حقيقي وايضا فانه متصرف فيه بالامر تصرف العبد المأمور المنهي لا تصرف الملاك ولهذا لا يباح له من التصرفات فيه الا ما وافق امر ملكه الحقيقي **والثاني** ان مصير العبد ومرجعه الى الله مولاة الحق ولا بد ان يخلف الدنيا وراء ظهره ويحجى ربه فردا كما خلقه اول مرتبة بلا اهل ولا مال ولا عشيرة ولكن باحسنات والسيئات فاذا كانت هذه بداية العبد ما حوله ونخلته فليفت يفرح بموجودا وياسى على مفقود ففكره في مبدئه ومعاودة من اعظم علاج هذا الداء ومن علاجها ان يعلم علم اليقين ان ما اصابه لو يكن لينظفه وما اخطاه لو يكن ليصديه قال تعالى مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي نَفْسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ومن علاجه ان ينظر الى ما اصاب به فيجد ربه قد ابقي عليه مثله او افضل منه وادخله ان صبر ورضى ما هو اعظم من فوات تلك المصيبة باضعاف مضاعفة وانه لو شاء لجعلها اعظم مما هي ومن علاجه ان يظن نار مصيبة بهر التأسى باهل المصائب وليعلم انه في كل واحد بنو سعد ولينظر منه فهل يرى الا محنة ثم يعطى يسر فهل يرى الاحسرة وانه لو فتش العالم لم ير فيهم الا مبتلى اما بقوات محبوب او حصول مكروه وان سرى الدنيا احلام نوم او كطل ذائل ان اضحكك قليلا ابكت كثيرا وان سرت يوما سارت دهر او امتعت

قليلاً صنعت طويلاً وما ملأت داراً خيرة إلا ملأتها غيرة ولا سرت به يوماً سريراً إلا خبأت له يوماً سريراً قال ابن مسعود
رضي الله عنه لكل فرحة برحة وما ملئ بيت فرجاً إلا ملئ برحاً وقال ابن سيرين ما كان ضحك قط إلا كان من بعد
بكاء وقالت هند بنت النعمان لقد رأينا ونحن من اعز الناس واشدهم ملكاً ثم لم تغيب الشمس حتى رأينا ونحن اقل
الناس وانه حق على الله ان لا يملأ داراً خيراً إلا ملأها غيرة وسأله رجل ان يحدثه عن امرها فقالت اصبحنا ذات
صباح وما في العرب احداً لا يرجون ان يمسوا وما في العرب احداً لا يرجون ان يمشوا وبكت اختها حرقاً بنت النعمان يوماً وهي في
عزها فقيل لها ما يبكيك لعل احداً ذاك قالت لا ولكن رأيت غضارح في اهلنا فلما ما امتلات دار سريراً الامتلات
حزناً قال اسحق بن طلحة دخلت عليها يوماً فقالت لها كيف رأيت عبرات الملوك فقالت ما نحن فيه اليوم خير مما كنا فيه
الامس اننا نجد في الكتاب انه ليس من اهل بيت يعيشون في خيرة الا سيعقبون بعدها غيرة وان الدهر لم يظهر لقوه
يوم يحبونه الا بطن لهم بيوم يكرهونه ثم قالت شعس فينا نسوس الناس والامر امرنا؛ اذا نحن في يوم سوتة تنتصفنا
فان لدنيا لا يدوم نعيمها؛ تغلب ما رأينا وتصرفت؛ ومن علاجها ان يعلم ان الحزن لا يرد هابل يضاعفها وهو في
الحقيقة من تزايد المرض ومن علاجها ان يعلم ان فوت ثواب الصبر والتسليم وهو الصلوة والرحمة والهداية التي ضمنها
الله على الصبر والاسترجاع اعظم من المصيبة في الحقيقة ومن علاجها ان يعلم ان الحزن يشتم عدوه ويسوء
صديقه ويقضب ربه ويسر شيطانه ويحبط اجرة ويضعف نفسه واذا صبروا احتسب ان يرضى شيطاناً زوره
خاسراً وارضى ربه وسر صديقه وساء عداؤه وحمل عن اخوانه وشرهم هو قيل ان يعزوه فهذا هو الشبان الكمال
الاعظم لا الطمأنينة ودوشق الجيوب والدعاء بالويل والثبور والسخط على المقدور ومن علاجها ان يعلم ان ما يعقبه
الصبر والاحتساب من اللذة والمسرور اضعاف ما كان يحصل له ببقاء ما اصاب به لو بقي عليه ويكفيه من ذلك
بيت الحمد الذي بنى له في الجنة على حمدة لربه واسترجاعه فليظن اي المصيبتين اعظم مصيبة الامجلة او مصيبة
فوات بيت الحمد في جنة الخلد وفي الترمذي مرفوعاً يؤد ناس يوم القيمة ان جلودهم كانت تقرض بالمقاييس في الدنيا
لما يرون من ثواب اهل البلاء وقال بعض السلف لو لمصائب الدنيا لوردنا القيمة مفا ليس ومن علاجها ان يرد
قلبه بروح رجاء الخلف من الله فانه من كل شيء عوض الا الله فامنه عوض كما قيل شعس من كل شئ اذا ضيعته
عوض؛ وما من الله ان ضيعته عوض؛ ومن علاجها ان يعلم ان حظه من المصيبة ما تحدثه له من رضى فله
الرضى ومن سخط فله السخط فحظك منها ما حدثته لك فاختر خيراً محظوظاً وشرها فان احدثت سخطاً وكفرت كتب
في ديوان الهاككين وان احدثت له جزعاً وتفريطاً في ترك واجب او فعل محرم كتب في ديوان المفريطين وان احدثت له
شكاية وعدم صبر كتب في ديوان المغبونين وان احدثت له اعتراضاً على الله وقد حا في حكمته فقد قرع باب
الزندقة او وكجه وان احدثت له صبراً وثباتاً لله كتب في ديوان الصابرين وان احدثت له الرضاء عن الله كتب في ديوان
الراضين وان احدثت له الحمد والشكر كتب في ديوان الشاكرين وكان تحت لواة الحمد مع الحمدين وان احدثت له محبة
واشتمت الى لقاء ربه كتب في ديوان المحبين المخلصين وفي مسندنا لامام احمد والترمذي من حديث محمود بن يسيد

ترفعه ان الله اذا احب قوما ابتلاهم فمن رضوفه الرضلا ومن سخطه السخط زاد احمد ومن جزم قلبه الجزم ومن علاجها ان يعلم انه وان بلغ في الجرح غايته فالخرامة الى صبر الاضطرار وهو غير محمود ولا مثاب قال بعض الحكماء العاقل يفضل في اول يوم من المصيبة ما يفعله الجاهل بعد ايام ومن لو يصبر صبرا الكرام سلاسلوا اليها ثور في الصبح مرفوعا الصبر عند صدمة الاولي وقل الا شعث بن قيس انك ان صبرت ايمانا واحتسابا والاسلوت سلوا اليها ثور ومن علاجها ان يعلم ان انفع الادوية له موافقة ربه واله فيما احبه ورضيه له وان خاصة المحبة وسها موافقة المحبوب فمن ادعى محبة محبوب ثور سخط ما يحبه واحب ما يسخطه فقد شهد على نفسه بكذبه ونمقت الى محبوبه وقال ابو الدرء ان الله اذا قضى قضاء احب ان يرضى به وكان عمران بن حصين يقول في علة احبه الى احب اليه وكذلك قال ابو العالية وهذا دواء وعلاج لا يعمل الامم المحبين ولا يمكن كل احد ان يتعالمج به ومن علاجها ان يوازن بين اعظم اللذتين والتمتعين وادومهما لذة تمتعه بما اصيب به ولذة تمتعه بثواب الله فان ظهر له الرجحان فآثر الرجح فليحمد الله على توفيقه وان آثر المرجوح من كل وجه فليعلم ان مصيبته في عقله وقلبه ودينه اعظم من مصيبته التي اصيب بها في دنياه ومن علاجها ان يعلم ان الذي ابتلاه بها الحكم الحكامين ورحموا الرحيم وانه سبحانه لو يرس اليه البلاد ليهلكه به ولا يعذبه ولا يحتاجه وانما افتقد به ليمتن صبره ورضاه عنه وايمانه وليس سم تضره وابتها له وليراه طريقا بيا به لانها يجنا به مكسور القلب بين يديه رافعا قصص الشكوى اليه قال الشيخ عبدالقادر يابتي ان المصيبة ما جاءت لتملك وانما جاءت لتمتن صبرك وايمانك يا بني ان القدر يسبغ والسبغ لا ياكل الميتة والمقصود ان المصيبة كير العبد الذي يسبك به حاصله فاما ان يخرج ذهابا حمر امان يخرج خبثا كل كما قيل شعر سبكتاه وتحسبه لجينا فايدى الكير عن خبث الحديد فان لم ينفعه هذا الكير في الدنيا فين يدبر الكير الا عظم فاذا علم العبد ان ادخاله كير الدنيا ومسبكا خيره من ذلك الكير والمسبك وانه لا بد من احد الكيرين فيعلم قدر نعمة الله عليه في الكير العاجل ومن علاجها ان يعلم انه لو لا محن الدنيا ومصائبها لاصاب العبد من ادواء الكبر والعجب والفرغته وقسوة القلب ما هو سبب هلاكه عاجلا واجلا فمن رحمة ارحم الراحمين ان يتفقد في الاحياء بانواع من ادوية المصائب تكون حمية له من هذه الاداء وحفظا لصحة عبوديته واستفراغ المواد الفاسدة الردية المهلكة منه فسبحان من يرحم ببلائه ويبتلى بنعمائه كما قيل شعر قد ينعم الله بالبلوى وان عظمت ويبتلى الله بعض القوم بالنعم فلولا انه سبحانه يبتلى عبادة بادوية المحن والابتلاء لطفوا وبغوا وعتوا والله سبحانه اذا اراد بعبد خيرا سقاها دواء من الابتلاء والامتحان على قدر حاله يستفرغ به منته الاداء المهلكة حتى اذا هذبه ونقاها وصفاه اهله لاشرف مراتب الدنيا وهي عبوديته وارقم ثواب الآخرة وهو رؤيته وقربه ومن علاجها ان يعلم ان مرارة الدنيا هي بعينها حلاوة الآخرة بقلبيها الله سبحانه كذلك وحلاوة الدنيا بعينها مرارة الآخرة ولان ينتقل من مرارة منقطعة الى حلاوة دائمة خير له من عكس ذلك فان خفي عليك هذا فانظر الى قول الصادق المصدوق حففت الحجة بالمكاره وحفت النار بالشهوات وفي هذا المقام تفاوتت عقول

الخلاق وظهرت حقائق الرجال فأنزهوا ثم انحلاوة المنقطعة على انحلاوة الدائمة التي لا تزول ولو محتمل مرارة عنت
 انحلاوة الأبد ولا ذل ساعة لعز الأبد ولا محنة ساعة لعافية الأبد فان الحاضر عندة شهادة والمنظر غيبة
 والإيمان ضعيف وسلطان الشرموة حاكم فتولد من ذلك ايثار العاجلة ورفض الآخرة وهذا حال النظر الواقم على
 ظواهر الامور واوائلها ومبادئها واما النظر الثاقب الذي يخرق حجب العاجلة ويخاطبها ويغمرها الى العواقب والغايات
 فله شان آخر فادع نفسك الى ما اعاد الله لا وليآته واهل طاعته من النعيم المقيم والسعادة الأبدية والفوز الأكبر
 وما اعاد لاهل البطالة والاضاعة من الخزي والعقاب والحسرات الدائمة ثم اخذوا القسمين اليقين بك وكل يعمل على شكره
 وكل احد نصبوا الى ما يناسبه وما هو الاولى به ولا تستطل هذا العلاج فشدة الحاجة اليه من الطبيب والعليل
 دعيت الى بسطه وبالله التوفيق **فصل في مديح صلى الله عليه وسلم في علاج الكرب والهم والغم والحزن** آخر جاني الصحيحين
 من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله
 الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات والارض رب العرش الكريم وفي جامع الترمذي عن انس ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا حزينه امر قال يا حي يا قيوم برحمتك استغيث وفيه عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان اذا همه الامر فم طرفه الى السماء فقال سبحان الله العظيم واذا اجتمعت في الدعاء قال يا حي يا قيوم وفي
 سنن ابي داود عن ابي بكر الصديق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعوات المكروب اللهم رحمتك ارجو
 فلا تكلفني الى نفسي طرفه عين واصح لي شافي كله لا اله الا انت وفيها ايضا عن اسماء بنت عميس قالت قال لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الا اعطك كلمات تقولين عند الكرب او في الكرب الله سبى لا اشرك به شيئا وفي رواية انوا يقال
 سبع مرات وفي مسند الامام احمد عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اصاب عبدا هو ولا حزن
 فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك اسالك بكل اسم هو لك
 سميت به نفسك او انزلت في كتابك او علمته احدا من خلقك او استاثرت به في علم الغيب عندك ان تجعل القرآن
 العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي الا اذهب الله حزنه وهمه وابدله مكانه فرحا وفي الترمذي
 عن سعد بن ابي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوة ذي النون اذ دعا ربه وهو في بطن الحوت لا اله
 الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين لو يدع بها رجل مسلم في شئ قط الا استجيب له وفي رواية اني لاعلم
 كلمة لا يقولها مكروب الا فرج الله عنه كلمة اخي يونس وفي سنن ابي داود عن ابي سعيد الخدري قال دخل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم المسجد فاذا هو برجل من الانصار يقال له ابو امامة فقال يا ابا امامة مالي اداك في
 المسجد في غير وقت الصلوة فقال هموم لزممتني وديون يارسول الله فقال لا اعطك كلاما اذا انت قلته اذهب الله عز
 وجل همك وقضى دينك قال قلت بلى يارسول الله قال قل اذا أصبحت واذا أمسيت اللهم اني اعوذ بك من الهم والحزن
 واعوذ بك من العجز والكسل واعوذ بك من الجبن والبخل واعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال قال ففعلت ذلك
 فاذهب الله عز وجل همي وقضى عني ديني وفي سنن ابي داود عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم

الاستغفار جعل لله من كل هو فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث لا يحتسب وفي المسند ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حزبه امر فزع الى الصلوة وقد قال تعالى **وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ** وفي السنن عليكم بالجهاد فانه باب من ابواب الجنة يدقم الله به عن النفوس الهم والغم ويذكر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم من كثرت همومه ونومته فليكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله وثبت في الصحيحين انها اكثر من كنوز الجنة وفي الترمذي انها باب من ابواب الجنة هذه الادوية تتضمن خمسة عشر نوعا من الدوا فان لم تقو على اذهاب داء الهم والغم والحزن فهو داء قد استحكمت اسبابه ويحتاج الى استفرغ كل الاول توحيد الربوبية الثاني توحيد الالهية الثالث التوحيد العلي الاعتقادى الرابع تنزيه الرب تعالى عن ان يظلم عبده او ياخذ به بلا سبب من العبد يوجب ذلك الخامس اعتراف العبد بانه هو الظالم السادس التوسل الى الرب تعالى باحب الاشياء اليه وهو ماؤه وصفاته ومن اجمعها لمعانى الاسماء والصفات الحى القيوم السابع الاستعانة به وحده الثامن اقرار العبد بالرجوع التأسع تحقيق التوكل عليه والتفويض اليه والاعتراف له بان ناصيته في يده يصرفه كيف يشاء وانه ماض في حكمه عدل فيه قضاؤه العائشان يرتقم قلبه في رياض القران ويجعله لقلبه كالربيع للحيوان وان يستضى به في ظلم الشبهات والشبهات وان تتلى به عن كل فانت ويتعري به عن كل مصيبة ويستشفى به من ادواء صدره فيكون جلاء حزنه وشفاء همه وغمه الحادى عشر الاستغفار الثاني عشر التوبة الثالث عشر الجهاد الرابع عشر الصلوة الخامس عشر البراءة من الحول والقوة وتفويضهما الى من هما بيده **فصل** في بيان جهة تأثير هذه الادوية في هذه الامراض خلق الله سبحانه ابن ادم واعضائه وجعل لكل عضو منها كما لا انا فقلا احس بالالام وجعل ملكها وهو القلب كما لا اذا فقدت حضرة اسفاسه والامه من الهموم والغموم والاحزان فاذا فقدت العين ما خلقت له من قوة الابصار فقدت الاذن ما خلقت له من قوة السمع واللسان ما خلق له من قوة الكلام فقدت كما لها والقلب خلق لمعرفة فاطره ومحبهه وتوحيدة والسرورية والابتهاج بحبه والرضاء عنه والتوكل عليه والمحبة فيه والبغض فيه والموالاته فيه والمعاداة فيه ودوام ذكره وان يكون احب اليه من كل ما سواه وارحبى عنده من كل ما سواه واجل في قلبه من كل ما سواه ولا نعيم ولا سرور ولا لذة بل ولا حيوة الا بذلك وهذا بمنزلة الغذاء والصحة والحيوة فاذا فقد غذاؤه وصحته وحياته فالهموم والغموم والاحزان مسارعة من كل صوب اليه ودرهن مقيم عليه ومن اعظم ادوائه الشرك والذنوب والغفلة والاستهانة بحجابه ومراضيه وترك التفويض اليه وقلة الاعتماد عليه والركون الى ما سواه والسخط بمقدوره والشك في وعدة ووعيده واذا تاملت امراض القلب وجدت هذه الامور وامثالها هي اسبابها لا سبب لها سواها فلا قوة الذى لا دواعله سواها ما تضمنته هذه العلاجات النبوية من الامور المضادة لهذه الادواء فان المرض يزال بالصد والصحة يحفظ بالمش فصحته يحفظ بهذه الامور النبوية وامراضه باضدادها فالتوحيد يقيم للعبد بابا لخير السرور واللذة والفرح والابتهاج والتوبة استفرغ للاخلاق والمواد الفاسدة التى هي اسباب استقامة وحمية له من التخلط فى تعلق عنه بابا للسرور فيبتهج بابا للسعادة والخير بالتوحيد ويعلق بابا للشرع بالتوبة والاستغفار قال بعض المتقدمين

من ايمة الطب من اراد عافية الجسم فليقلل من الطعام والشراب ومن اراد عافية القلب فليترك الأثام وقال ثابت بن قرظ راحة الجسم في قلة الطعام وراحة الروح في قلة الأثام وراحة اللسان في قلة الكلام والذنوب للقلب بمنزلة السموم ان لم تؤكله اضعفته ولا بد واذا اضعفت قوته لم يقدر على مقاومة الامراض قال طبيب القلوب عبد الله ابن المبارك شعرت رأيت الذنوب تميت القلوب ؛ وقد يورث الذل ادماها ؛ وترك الذنوب حيوة القلوب ؛ وخير لنفسك عصيانها ؛ فالهوى الكبراد وانها ومخالفته اعظم اذويتها والنفس في الاصل خلقت جاهلة ظالمة فهي تجهلها تظن شفاءها في اتباع هواها وانما فيه تلفها وعطوبها ولظلمها لا تقبل من الطبيب الناصح بل يضم الداء موضع الدواء فيعمده وتضم الدواء موضع الداء فتجتنبه فتولد بين ايثارها للداء واجتنبها للدواء انواع من الاسقام والعلل التي تعي الاطباء ويتعد مرعها الشفاء والمصيبة العظمى انها تتركب ذلك على القدر فتبرئ نفسها وتلوم سربها بلسان الحال دائما ويقوى اللوم حتى يصرخ به اللسان واذا وصل العليل الى هذه الحال فلا يطعم في برئه الا ان تداركه رحمة من ربه فتحويه حيوة جديدة ويرزقه طريقة جديدة فلونذا كان حديث ابن عباس في دعاء الكرب مشتملا على توحيد الالهية والربوبية ووصف الرب سبحانه بالعظمة والحلم هاتان الصفتان لكمال القدرة والرحمة والاحسان والتجاوز ووصفه بكمال ربوبيته للعالم العلوي والسفلي والعرش الذي هو سقف المخلوقات واعظمتها والربوبية التامة تستلزم اثبات كل كمال له وسلب كل نقص وتمثيل عنه وحمله يستلزم كمال رحمة واحسانه الى خلقه فعلم القلب ومعرفة بذلك يوجب محبته واجلاله وتوحيدة فيحصل له من الابتهاج واللذة والسرور ما يدفع عنه المالكرب والهوان وتجهد المريض اذا ورد عليه ما يسره و يفرجه ويقوى نفسه كيف تقوى الطبيعة على دفع المرض الحسى فحصول هذا الشفاء للقلب اولى واخرى ثم اذا قابلت بين ضيق الكرب وسعة هذه الاوصاف التي تضمنها دعاء الكرب وجدته في غاية المناسبة لتفرج هذا الضيق وخرج القلب منه الى سعة البهجة والسرور وهذه الامور انما يصدق بها من اشرفت فيه انوارها وياشر قلبه حقانقها وفي تأثير قوله يا حي يا قيوم برحمتك استغيث في دفع هذا الداء مناسبة بدية فان صفة الحيوة متضمنة لجميع صفات الكمال مستلزمة لها وصفة القيومية متضمنة لجميع صفات الافعال ولهذا كان اسم الله الاعظم الذي اذا دعي به اجاب واذا سئل به اعطى هو اسم الحي القيوم والحيوة التامة تضاد جميع الاسقام والالام ولهذا لما كملت حيوة اهل الجنة لم يلحقهم هم ولا غم ولا حزن ولا شئ من الآفات ونقصان الحيوة يضر بالافعال وينافي للقيومية فكمال القيومية لكمال الحيوة فان الحيوة التامة لا يفوته صفة كمال البتة والقيوم لا يتعد عليه فعل ممكن البتة والتوسل بصفة الحيوة والقيومية له تأثير في ازالة ما يضاد الحيوة ويضر بالافعال ونظير هذا توسل النبي صلى الله عليه وسلم الى ربه بربوبية جبريل وميكائيل واسرافيل ان يهديه لما اختلف فيه من الحق باذنه فان حيوة القلب بالهداية وقد وكل الله سبحانه هؤلاء الاملاك الثلاثة بالحيوة فجبريل موكل بالوحى الذي

هو حيوة القلوب وميكائيل بالقطر الذي هو حيوة الابدان والحيوان واسرافيل بالنفخ في الصور الذي هو سلب حيوة العالم وعود الارواح الى اجسادها فالتوسل اليه سبحانه برؤية هذه الارواح العظيمة الموكلة بالحيوة له تأثير في حصول المطلوب والمقصود ان لاسم الحي القيوم تأثيرا خاصا في اجابة الدعوات وكشف الكربات وفي السنن وصحيحه ابى حاتم مرفوعا اسم الله الاعظم في هاتين الايتين **وَاللَّهُمَّ لَإِلَهِ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ وَفَاتِحَةُ** ال عمران **الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ** قال الترمذي حديث صحيح وفي السنن وصحيح ابن حبان ايضا من حديث انسان رجلا دعاف قال اللهم اني اسألك بان لك الحمد لا اله الا انت المنان بديع السماوات والارض يا ذا الجلال والاکرام يا حي يا قيوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد دعا الله باسمه الاعظم الذي اذا دعى به اجاب اذا سئل به اعطى ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد في الدعاء قال يا حي يا قيوم وفي قوله اللهم رحمتك ارجو فلا تكلني الى نفسي طرفة عين واصلم لي شاني كله لا اله الا انت من تحقيق الرجاء لمن اخبرك به بيديه والاعتماد عليه حدث وتفويض الامر اليه والتضرع اليه ان يتولى اصلاح شأنه ولا يكله الى نفسه والتوسل اليه بتوحيد ماله تأثير قوي في دفع هذا الداء وكذلك قوله الله بلي لا اشرك به شيئا واما حديث ابن مسعود اللهم اني عبدك ابن عبدك فقيه من المعارف الالهية واسرار العبودية ما لا يتسع له كتاب فانه يتضمن الاعتراف بعبوديته وعبودية ابائه وامهاته وان ناصيته بيده يصرفها كيف يشاء فلا يملك العبد دونه لنفسه نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حيوة ولا نشورا لان من ناصيته بيد غيره فليس اليه شئ من امره بل هو عان في قبضته ذليل تحت سلطان قهره وقوله ما مضى في حكمك عدل في قضاءك متضمن لاصلين عظيمين عليهما مدار التوحيد **احد** هما اثبات القدرة ان احكام الرب تعالى نافذة في عبده ماضية فيه لا انفكاك له عنها ولا حيلة له في دفعها **والثاني** انه سبحانه عدل في هذه الاحكام غير ظالم لعبده بل لا يخرج فيها عن موجب العدل والاحسان فان الظلم سببه حاجة الظالم او جهله او سفهه فيستحيل صدوره ممن هو بكل شئ عليم ومن هو غني عن كل شئ وكل شئ فقير اليه ومن هو حاكم الخلق فلا يخرج ذرة من مقدراته عن حكمته وحده كما لا يخرج عن قدرته ومشيئته لحكمته نافذة حيث نفذت مشيئته وقدرته فلهذا قال **اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى نَبِيِّنا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وقد خوفه قومه بالهتهم اني اشهد الله واشهدنا اني ربي مما نشركون من دونهم فليدوني في جميعا ثم لا تنظرون اني توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا هو اخذ نياتنا صيتها ان ربي على صراط مستقيم اي مع كونه سبحانه الخذا بنواصي خلقه وتصريفهم كما يشاء فهو على صراط مستقيم لا يتصرف فيهم الا بالعدل والحكمة والاحسان والرحمة فقوله ما مضى في حكمك موافق لقوله ما من دابة الا هو اخذ نياتنا صيتها وقوله عدل في قضاءك مطابق لقوله ان ربي على صراط مستقيم ثم توسل الى ربه باسمائه التي سمي بها نفسه ما علو العباد منها وما لم يعلموا ومنها ما استاثر به في علم الغيب عند القلم يطعم عليه ملكا مقرر ولا نبيا مرسلا وهذه الوسيلة اعظم الوسائل واحبها الى الله واقربها تحصيلا للطلب ثم سأل ان يجعل القرآن لقلبه كالربيع الذي يرقع فيه الحيوان وكذلك القرآن ربيع القلوب وان يجعله شفاء همه وعنه فيكون له بمنزلة الدواء الذي

يستاصل الداء ويبعد البدن الى صحته واعتداله وان يجعله كحزنه كالجلاء الذي يجلو الطوبى والاصدية وغيره
فاجرى بهذا العلاج اذا صدق العليل في استعماله ان يزيل عنه ماءه ويعقبه شفاء تاما وصحة وعافية والله
الموفق واما دعوة ذي النون فان فيها من كمال التوحيد والتنزيه للرب تعالى واعتراف العبد بظلمه وذنبه ما هو
من ابلغ ادوية الكرب والهم والغم وابلغ الوسائل الى الله سبحانه في قضاء الحوائج فان التوحيد والتنزيه يتضمنان اثبات
كل كمال لله وسلب كل نقص وعيب وتمثيل عنه والاعتراف بالظلم يتضمن ايمان العبد بالشرع والثواب والعقاب.
ويوجب انكساره ورجوعه الى الله واستقالته عثرته والاعتراف بعبوديته وافتقاره الى ربه فهنا اربعة امور
قد وقم التوسل بها للتوحيد والتنزيه والعبودية والاعتراف واما حديث ابى امامة اللهم انى اعوذ بك من الهم والحزن
الحزن فقد تضمن الاستعاذة من ثمانية اشياء كل اثنين منها قربيان مزدوجان فالهم والحزن اخوان والعجز
والكسل اخوان والجبن والبخل اخوان وضلع الدين وغلبة الرجال اخوان فان المكروه المولود اذا ورد على القلب واما
ان يكون سببه امر ما ضيا فيوجب له الحزن وان كان امر متوقعا في المستقبل او جب الهم وتخلف العبد عن صحته
وتقويتها عليه امان ان يكون من عدم القدرة وهو العجز او من عدم الارادة وهو الكسل وحبس خيرة ونفعه عن
نفسه وعن بنى جنسه امان ان يكون ممنع نفعه ببدنه فهو الجبن او بماله فهو البخل وقهر الناس له اما بحق فهو ظلم
الدين او بباطل فهو غلبة الرجال فقد تضمن الحديث الاستعاذة من كل بشر واما تاثير الاستغفار في دفع الهم والغم
والضيق فلما اشترك في العلم به اهل الملل وعقلاء كل امة ان المعاصى والفساد يوجب الهم والغم والخوف و
الحزن وضيق الصدر وامراض القلب حتى ان اهلها اذا قضوا منها واطارهم وسمتها نفوسهم ارتكبوها دفعا لما
يجدون في صدورهم من الضيق والهم والغم كما قال شيخ الفسوق شعور وكس شربت على لذة + واخرى
تداويت منها هاء واذا كان هذا تاثير الذنوب والاثام في القلوب فلا دواء لها الا التوبة والاستغفار اما الصلوة
فشائها في تفرغ القلب وتقويته وشرحه وابتهاجه ولذته الكبر شان وقيها من اتصال القلب والروح بالله وتزويده
والتعمير بذكره والابتهاج بمناجاته والوقوف بين يديه واستعمال جميع البدن وقواه وآلاته في عبوديته واعطام
كل عضو حظه منها واشتغاله عن التعلق بالخلق وملايستم ومجاورتهم وانجذاب قوى قلبه وجوارحه الى ربه
وقاطرة وراحته من عدوه حالة الصلوة ما صارت به من اكبر الادوية والمفرجات والاعذية التي لا تاليم الا
القلوب الصحيحة واما القلوب العليلة فهي كالابلان العليلة لا يناسبها الاغذية الفاضلة فالصلوة من اكبر
العون على تحصيل مصالح الدنيا والاخرة ودفع مفسد الدنيا والاخرة وهي منهاة عن الاثم ودافعة لاداء
القلوب ومطرقة للداء عن الجسد ومنورة للقلب ومبيضة للوجه ومنشطة للجوارح والنفس جالبة للرزق
ودافعة للظلم وناصر للظلوم وقامعة لاخلط الشهوات وحافظة للنعمة ودافعة للنقمة ومنزلة للرجة وكاشفة
للغمة ونافعة من كثير من اوجاع البطن وقد روى ابن ماجه في سننه من حديث مجاهد عن ابى هريرة
قال راى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا نائم اشكو من وجع بطني فقال لي يا ابا هريرة اشكو دردح قال قلت نعم

يا رسول الله قال تم فصل فان في الصلوة شفاء وقد روى هذا الحديث موقوفا على ابي هريرة وانه هو الذي قال ذلك لمجاهد وهو اشبه ومعنى هذه اللفظة يا فارس اوجعك بطنك فان لم ينشرح صدره نديق الاطباء بهذا العلاج فيمخاطب بصناعة الطب ويقال له الصلوة رياضة النفس والبدن جميعا اذا كانت تشتمل على حركات واوضاع مختلفة من الانتصاب والركوع والسجود والتورك والانتقالات وغيرها من الاوضاع التي يتحرك معها اكثر المفاصل وينغمز معها اكثر الاعضاء الباطنة كالمعدة والامعاء وسايرالات النفس والغذاء فما يتكرن يكون في هذه الحركات تقوية وتحليل للمواد ولا سيما بواسطة قوة النفس وانشراحها في الصلوة فيقوى الطبيعة فيندفع الالم ولكن داء الزندقة والاعراض عما جاءت به الرسل والبعوض عنه بالاحاد داخ ليس له دواء الا نكأ نكأ لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى واما تاثير الجهاد في دفع الهم والغم فامر معلوم بالوجدان فان النفس متى تركت صائل الباطل وصولته واستيلاءه اشتد همها وغمها وكرها وخوفها فاذا جهدها لله ابدل الله ذلك الهم والحزن فرحا ونشاطا وقوة كما قال تعالى قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَتُخِزُّهُمْ وَيَنْصُرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ فَلَا شَيْءَ اذْهَبَ لِحُجُوبِ الْقَلْبِ وَغَمِهِ وَهَمِّهِ وَحَزَنَتِهِ مِنَ الْجَهْدِ والله المستعان واما تاثير الاحول ولا قوة الا بالله في دفع هذا الداء فلما فيها من كمال التفويض والتبري من الاحول والقوة الالهية وتسليم الامر كله له وعدم منازعته في شئ منه وعموم ذلك لكل تحول من حال الى حال في العالم العلوي والسفلي والقوة على ذلك التحول وان ذلك كله بالله وحده فلا يقوم لهذه الكلمة شئ وفي بعض الآثار انه ما ينزل ملك من السماء ولا يصعد اليها الا بلا حول ولا قوة الا بالله ولها تاثير عجيب في طرد الشيطان والله المستعان

فصل في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الفزع والارق المانع من النوم روى الترمذي في جامعه عن ابي بصير قال شكى خالد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما انا م الليل من الارق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وا اوبت الى فراشك فقل اللهم رب السموات السبع وما اظلت ورب الارضين وما اقلت ورب الشياطين وما اضلت كن لي جارا من شر خلقك كلهم جميعا ان يفرط على احد منهم او يبغى على عز جارك وجل ثناؤك ولا اله غيرك وفيه ايضا عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم من الفزع اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحضرن قال وكان عبد الله بن عمر يعلم من عقل من بنيه ومن لم يعقل كتبه فاعلقه عليه ولا يخفى مناسبة هذه العوذة لعلاج هذا الداء **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في علاج الحرق واطفائه يذكر عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتم الحريق فكلبوا فان التكبير يطفئه لما كان الحريق سببه النار وهي مادة الشيطان التي خلق منها وكان فيه من الفساد العام ما يناسب الشيطان بمادته وفعله كان للشيطان اعانة عليه وتنفيذه وكانت النار تطلب بطبيعتها العلو والفساد وهذان الامران وهما العلو في الارض والفساد هما هدى الشيطان واليهما يدعو ويهتما يملك بنى آدم فالنار والشيطان كل منهما يريد العلو في الارض

والفساد وكبرياء الرب عز وجل يقع الشيطان وفعله ولهذا كان تكبير الله عز وجل له اثر في اطفاء الحريق فان كبرياء الله عز وجل لا يقوم لها شئ فاذا كبر المسلم ربه اثر تكبيره في خمود النار وخمود الشيطان التي هي مادته فيطفى الحريق وقد جربنا نحن وغيرنا هذا فوجدناه كذلك والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة لما كان اعتدال البدن وصحته وبقاؤه انها هو بواسطة الرطوبة المقاومة للحرارة فالرطوبة مادته والحرارة تنضجها وتدفع فضلاتها وتصلحها وتلطفها والافسدت البدن ولم يمكن قيامه وكذلك الرطوبة هي غذاء الحرارة فلو لا الرطوبة لاحت البدن وايبسته وفسدته فقوام كل واحد منهما بصاحبتهما وقوام البدن بهما جميعا وكل منهما مادة للاخرى فالحرارة مادة للرطوبة تحفظها وتمنعها من الفساد والاستحالة والرطوبة مادة للحرارة تغذوها وتصلحها ومتى مالت احدتهما الى الزيادة على الاخرى حصل لمزاج البدن الانحراف بحسب ذلك فالحرارة دائما تحلل الرطوبة فيحتاج البدن الى ما يخلف عليه ما حلته الحرارة ضرورة بقائه وهو الطعام والشراب ومتى زاد على مقدار التحلل ضعفت الحرارة عن تحليل فضلاته فاستحالت مواد ردية فعانت في البدن وفسدت فحصلت الامراض المتنوعة بحسب تنوع موادها وقبول الاعضاء واستعدادها وهذا كله مستفاد من قوله تعالى **كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا** افا رشد عبادة الى ادخال ما يقيم البدن من الطعام والشراب عوض ما تحلل منه ان يكون بقدر ما ينتفع به البدن في الكمية والكيفية فمتى جاووز ذلك كان اسرافا وكلاهما مانع من الصحة جالب للمرض عن عدم الاكل والشرب والاسراف فيه فحفظ الصحة كله في هاتين الكلمتين الالهيتين ولا ريب ان البدن دائما في التحلل والاستحالة وكلما كثر التحلل ضعفت الحرارة لفناء مادتها فان كثرة التحلل تفنى الرطوبة وهي مادة الحرارة واذا ضعفت الحرارة ضعفت الهضم ولا يزال كذلك حتى يفنى الرطوبة وينطفى الحرارة جملة فيستكمل العبد الاجل الذي كتب الله له ان يصل اليه فغاية علاج الانسان لنفسه ولغيره حراسة البدن الى ان يصل الى هذه الحالة لانه يلتزم بقاء الحرارة والرطوبة اللتين بقاء الشباب والصحة والقوة بهما فان هذا مما لم يحصل لبشر في هذه الدار وانما غاية الطبيب ان يحمي الرطوبة عن مفسداتها من العقونة وغيرها ويحمي الحرارة عن مضعفاتها و يعدل بينهما بالعدل في التدبير الذي به قام بدن الانسان كما ان به قامت السماوات والارض وسائر المخلوقات انما قوامها بالعدل ومن تأمل هدى النبي صلى الله عليه وسلم وجدته افضل هدى يمكن حفظ الصحة به فان حفظها موقوف على حسن تدبير المطعم والمشرب والملبس والمسكن والهواء والنوم واليقظة والحركة والسكون والمنكح والاستفراغ والاحتباس فاذا حصلت هذه على الوجه المعتدل الموافق للملايم للبدن والبلد والسن والعادة كان اقرب الى دوام الصحة او غلبتها الى انقضاء الاجل ولما كانت الصحة والعافية من اجل نعم الله على عباده واجزل عطاياها واوفر منحة بل العافية المطلقة اجل لنعم على الاطلاق فحقيق لمن رزق حظا من التوفيق بمراقبتها وحفظها وحمايتها عما يضادها وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفرغ وفي الترمذي وغيره من حديث عبد الله

ابن محسن الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اصبح معافا في جسده الصنا في سرية عند
 قوت يومه فكانها خيرت له الدنيا وفي الترمذي ايضا من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 اول ما يسال عنه العبد يوم القيامة من النعيم ان يقال له ان نصحك جسمك ونزوك من الماء البارد ومن
 قال من قال من السلف في قوله تعالى **لَمَّا كُنْتُمْ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ** قال عن الصحة وفي مسند الامام احمد
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس يا عباس يا عم رسول الله سل الله العافية في الدنيا والآخرة وفيه
 عن ابي بكر الصديق قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سلوا الله اليقين والمعافاة فما اوتي احد
 بعد اليقين خيرا من العافية فجمع بين عافية الدين والدنيا ولا يتم صلاح العبد في الدارين الا باليقين **والعافية**
 فاليقين يدفع عنه عقوبات الآخرة والعافية يدفع عنه امراض الدنيا في قلبه وبدنه وفي سنن النسائي من
 حديث ابي هريرة يرفعه سلوا الله العفو والعافية والمعافاة فما اوتي احد بعد يقين خيرا من معافاة وهذه
 الثلاثة يتضمن ازالة الشرور الماضية بالعفو والمحاضرة بالعافية والمستقبلية بالمعافاة فانها تتضمن **المداواة**
 والاستمرار على العافية وفي الترمذي مرفوعا ما سئل الله شيئا احب اليه من العافية وقال عبد الرحمن
 ابن ابي ليلى عن ابي الدرء قلت يا رسول الله لان اعاقني فاشكر احب الي من ان ابتلى فاصبر فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورسول الله يحب معك العافية ويذكر عن ابن عباس ان اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال له ما اسال الله بعد الصلوات الخمس فقال سل الله العافية فاعاد عليه فقال له في الثالثة سل
 الله العافية في الدنيا والآخرة واذا كان هذا شأن العافية والصحة فنذكر من هديه صلى الله عليه وسلم
 في مراعاة هذه الامور ما يبين لمن نظر فيه انه اكمل هدى على الاطلاق ينال به حفظ صحة البدن والقلب
 وحيوة الدنيا والآخرة والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله **فصل** فاما المطعم والمشرب
 فلو يكن من عادته صلى الله عليه وسلم حبس النفس على نوع واحد من الاغذية لا يتعداه الى ما سواه فان
 ذلك يضر بالطبيعة جدا وقد يتعذر عليها احيانا وان لم يتناول غيره ضعفت او هلك وان يتناول غيره لويقبله
 الطبيعة فاستضره فقصرها على نوع واحد دائما ولوانه افضل الاغذية خطر مضربل كان ياكل ما جرت
 عادة اهل بلده باكله من اللحم والفاكهة والخبز والتمر وغيره مما ذكرناه في هديه في الماكول فعليك بمراجعتة
 همنا واذا كان في احد الطعامين كيفية تحتاج الى كسر وتعديل كسرها وتعديلها بضعدها ان امكن كتعديل حرارة
 الرطب بالبطيخ وان لم يجد ذلك تناوله على حاجة وداعية من النفس من غير اسراف فلا يضر به الطبيعة
 وكان اذا عافت نفسه الطعام لم ياكله ولو يجملها اياه على كره وهذا اصل عظيم في حفظ الصحة فتى اكل الانسان
 ما يعافه نفسه ولا يشتهيها كان تضره به اكثر من انتفاعه قال انس ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 طعاما قط ان اشتهاه اكله والا تركه ولو ياكل منه ولما قدم اليه الضب المشوي لم ياكل منه فقيل له اهو حرام
 قال لا ولكن لو يكن بارض قومي فاجدني اعافه فراعى عادته وشهوته فلما لو يكن يعتاد اكله بارضه وكانت نفس

لا يشتهيه امسك عنه ولم يمنح من اكله من يشتهيه ومن عادته اكله وكان يحب اللحم واحبه اليه الذراع
ومقدم الشاة ولذلك سوفيه وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بلحم فرقم اليه الذراع وكان يعجبه
وقد ذكر ابو عبيدة وغيره عن ضباعة بنت الزبير انها ذبحت في بيتهاشاة فارسل اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان اطمعينا من شاة تكرف قالت للرسول ما بقى عندنا الا الرقبة وانى لاستحيى ان ارسل بها الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرجع الرسول فاخبره فقال رجع اليها فقل لها ارسل بها فانها هادية الشاة واقرب الشاة
الى الخبز وبعدها عن الاذى ولا ريب ان اخف لحم الشاة لحم الرقبة ولحم الذراع والعضد وهو اخف على المعدة
واسرع انهضاما وفي هذا مراعاة الاغذية التي تجمع ثلاثة اوصاف كثيرة نفعها وتأثيرها في القوى الثاني خفتها
على المعدة وعدم ثقلها عليها الثالث سرعة هضمها وهذا افضل ما يكون من الغذاء والتغذى باليسير من
هذا النفع من الكبير من غيره وكان يحب الحلو والعسل وهذه الثلاثة اعنى اللحم والعسل والحلو من افضل الاغذية
وانفعها للبدن والكبد والاعضاء وللاغذاء بها نفع عظيم في حفظ الصحة والقوة ولا ينفر منها الا من به علة
واقفة وكان ياكل الخبز مادوما وجد له اذما فتارة يادمه باللحم ويقول هو سيد طعام اهل الدنيا والاخرة
رواه ابن ماجه وغيره وتارة بالبطيخ وتارة بالمرقانه وضع تمرقة على كسرة وقال هذه ادم هذه وفي هذا من
تدبير الغذاء ان خبز الشعير بارد يابس والتمر حار رطب على اصح القولين فادم خبز الشعير به من احسن التدبير
لا سيما من تلك عادتهم كاهل المدينة وتارة بالخل ويقول نعم ادم الخ وهذا ثناء عليه بحسب مقتضى الحال المحاضر
لا تفضيل له على غيره كما يظن انهما ليسا بحدِيثانه دخل على اهل يوميا فقد مواله خبز ا فقال هل عندكم من ادم قالوا
ما عندنا الا الخ فقال نعم ادم الخ والمقصود ان اكل الخبز مادوما من اسباب حفظ الصحة بخلاف الاقتصاد
على احدهما وحده وسمى ادم اذما لاصلاحه الخبز وجعله ملائما لحفظ الصحة ومنه قوله في اباحته للخطاب
النظر انه احرى ان يؤدم بينهما اى اقرب الى الالتيام والموافقة فان الزوج يدخل على بصيرة فلا يندم وكان ياكل
من فاكهة بلدة عند مجيئها ولا يجتمى عنها وهذا ايضا من اكبر اسباب حفظ الصحة فان الله سبحانه بحكمته جعل
في كل بلدة من الفاكهة ما ينتفع به اهلها في وقته فيكون تناوله من اسباب صحتهم وعافيتهم ويعنى عن كثير من الاذى
وقل من احتمى عن فاكهة بلدة خشية السقم الا وهو من اسقم الناس جسما وابعدهم من الصحة والقوة وما في تلك
الفاكهة من الرطوبات فحاررة الفصل والارض وحرارة المعدة تنضجها وتدفع شرها ذريرت في تناولها وتعمل
منها الطبيعة فوق ما تحتمله ولو يفسد بها الغذاء قبل هضمه ولا افسدها بشرب الماء عليها وتناول الغذاء بعد
التبلى منها فان القولنج كثيرا ما يحدث عند ذلك فمن اكل منها ما ينبغي في الوقت الذي ينبغي على الوجه الذي ينبغي كانت
له دواء ناضحا **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في هياة الجلوس للاكل صح عنه انه قال لا اكل متكئا وقال انما
اجلس كما يجلس العبد واكل كما ياكل العبد وروى ابن ماجه في سننه عنه انه نهي ان ياكل الرجل وهو متبسط
على وجهه وقد فسرا الاتكاء بالتربيع وفسر الاتكاء على الشيء وهو الا اعتماد عليه وفسر الاتكاء على الحنظل الثلاثة

من الاكفاء فنوع منها يضر بالاكل وهو الاكفاء على الجنب فانه يمنح مجرى الطعام الطبيعي عن هيأته ويعوقه عن سرعة
لنفوذه الى المعدة ويضغط المعدة فلا يستحكم فتحها للغذاء وايضا فانها تميل ولا تبقى منتصبه فلا يصل الغذاء
اليها بسهولة واما النوعان الاخران فمن جلوس الجبابرة المنافي للعبودية ولهذا قال اكل كما ياكل العبد وكان ياكل
وهو مقع ويدكر عنه انه كان يجلس للاكل متوركا على ركبتيه ويضع بطن قدمه اليسرى على ظهر قدمه اليمنى
تواضعه لربه عز وجل فادبا بين يديه واحتراما للطعام وللمواكل فهذه الهيئة انفع هيأت الاكل وافضلها لان
الاعضاء كلها تكون على وضعها الطبيعي الذي خلقها الله سبحانه عليه مع ما فيها من الهيئة الادبية واجود ما
اغتذى الانسان اذا كانت اعضاءه على وضعها الطبيعي ولا يكون كذلك الا اذا كان الانسان منتصبا الانتصاب
الطبيعي واردى الجلسات للاكل الاكفاء على الجنب لما تقدم من ان المريء واعضاء الازدياد تضيق عن هذه
الهيئة والمعدة لا تبقى على وضعها الطبيعي لانها تنصرف مما يلي البطن بالارض ومما يلي الظهر بالحجاب الفاصل بين
الات الغذاء والات النفس وان كان المراد بالاكفاء الاعتماد على الوسائد والوطاء الذي تحت الجالس فيكون المعنى اني
اذا اكلت لم اقعد متكئا على الاوطية والوسائد كفعل الجبابرة ومن يريد الاكثر من الطعام لكنى اكل بلعة كما ياكل
العبد **فصل** وكان ياكل باصابعه الثلث وهذا النفع ما يكون من الاكلات فان الاكل باصبع او اصبعين لا يستلزم به
الاكل ولا يمر به ولا يشبعه الا بعد طول ولا تفرج الات الطعام والمعدة بما ينالها في كل اكله فياخذها على انحاض
كما ياخذ الرجل حقه حبة او حبتين او نحو ذلك فلا يلتذ باخذة ولا يسره والاكل بالخمسة والراحة يوجب **انذار**
الطعام على الآتة وعلى المعدة وربما استدت الآلات فئات وتغصب الآلات على دفعه والمعدة على احتمال ولا
يجد له لذة ولا استمراء فانفع الاكل اكله صلى الله عليه وسلم واكل من اقتدى به بالاصابع الثلث **فصل** من
تدبر اغذيته صلى الله عليه وسلم وما كان ياكله وحده لم يجمع قط بين لبن وسمك ولا بين لبن وحامض ولا بين
ثلثين حارين ولا باردين ولا لزجين ولا قابضين ولا مسهلين ولا غليظين ولا مخيين ولا مستحيلين اني خلط
واحد ولا بين مختلفين كقابض ومسهل وسريع الهضم وبطيئه ولا بين شوى وطبيخ ولا بين طرى وقديد ولا
بين لبن وبيض ولا بين لحم ولبن ولو يكن ياكل طعاما في وقت شدة حرارته ولا طبيخا ما ثيا ليضخن له بالغذاء لا شيئا
من الاطعمة العفنة والمالحة كالكواميز والمحللات والملوحات وكل هذه الانواع ضار مولد لانواع من الخرج عن
الصحة والاعتدال وكان يصلح ضرب بعض الاغذية ببعض اذا وجد له سبيلا فيكسر حرارة هذا ببرودة هذا
ويبوسة هذا برطوبة هذا كما فعل في التمر والرطب وكما كان ياكل التمر بالسمن وهو الخيس ويشرب نقيع التمر يلطع
به كموسات الاغذية الشديدة وكان يامر بالعشاء ولو بلك من تمر ويقول ترك العشاء يكرهه ذكره الترمذي في
جامعه وابن ماجه في سننه وذكر ابو نعيم عنه انه كان ينهى عن التوم على الاكل ويذكر انه يقسى القلب ولهذا في
وصايا الاطباء لمن اراد حفظ الصحة ان يمشى بعد العشاء خطوات ولومائة خطوة ولا ينام عقبه فانه مضجعا
وقال مسلوهر او يصل عقيبها ليستقر الغذاء بقعر المعدة فيسهل هضمه ويجود بذلك ولو يكن من هديه ان يشرب

على طعامه فيفسده ولا سيما ان كان الماء حاراً وبارداً فإنه حتى جلا قال الشاعر شعر لا تكن عندا كل
سخن وبرد + ودخول الحمام تشرب ماء + فاذا ما اجتنبت ذلك حقا لم تخف ما حبيت في الخوف داع + ويكوه شرب
الماء عقيب الرياضة والتعب وعقيب الجماع وعقيب الطعام وقبله وعقيب اكل الفاكهة وان كان الشرب عقيب بعضها
اسهل من بعض وعقيب الحمام وعند الانتباه من النوم فهذا كله منافع يحفظ به الصحة ولا اعتبار بالعوائد فانها
طبايع ثوان **فصل** اما هديه في الشرب فمن اكل هدى يحفظ به الصحة فانه كان يشرب العسل الممزوج بالماء
البارد وفي هذا من حفظ الصحة ما لا يهدى الى معرفته الا افاضل الاطباء فان شربه ولعقه على الريق يذيب
البلغم ويفسل حمل المعدة ويجلو لزوجتها ويدفع عنها الفضلات ويسخنها باعتدال ويفقم سددها ويفعل مثل
ذلك بالكبد والكلى المثانة وهو انفع للعدة من كل حلود خلها وانما يضر بالعرض لصاحب الصفراء محدته وحاد الصفة
فهي ما هيجهما ودفع مضرته لهم بائحل فيعود حينئذ لهم نافعاجلا وشربه انفع من كثير من الاشربة المتخذة من
السكر والكثير ولا سيما لمن لم يعتد هذه الاشربة ولا انها طبعه فانه اذا شربها لا يلايمه ملايمة العسل ولا
قربا منه والمحكم في ذلك العادة فانها تهدم اصولا وتبني اصولا واما الشرب اذا جمع وصفي الحلاوة والبرودة
فمن انفع شئ للبدن ومن اكاداسباب حفظ الصحة وللارواح والقوى والكبد والقلب عشق شديد له و
استمداد منه واذا كان فيه الوصفان حصلت به التغذية وتنفيذ الطعام الى الاعضاء وايصاله اليها اقر
تنفيذ واما الماء البارد رطب يقمع الحرارة ويحفظ على البدن رطوباته الاصلية ويرد عليه بدل ما تحل منها
ويرقق الغذاء وينفذه في العروق واختلف الاطباء هل يغذي البدن على قولين فاقبت طائفة التغذية به بناء
على ما يشاهد من النمو والزيادة والقوة في البدن به ولا سيما عند شدة الحاجة اليه قالوا وبين الحيوان
والنبات قدر مشترك من وجوه عديدة منها النمو والاعتداء والاعتدال وفي النبات قوة حس وحركة
يناسبه ولهذا كان غذاء النبات بالماء فما ينكر ان يكون للحيوان به نوع غذاء وان يكون جزءا من غذائه التام
قالوا ونحن لاننكر ان قوة الغذاء ومعظمه في الطعام وانما انكرنا ان لا تكون للماء تغذية البتة قالوا وايضا الطعام
انما يغذي بما فيه من المائية ولولاها ما حصلت به التغذية قالوا لان الماء مادة حيوية للحيوان والنبات
ولا ريب ان ما كان اقرب الى مادة الشئ حصلت به التغذية فكيف اذا كانت مادته الاصلية قال الله تعالى
وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ فَكَيْفَ يَنْكُرُ حُصُولَ التَّغْذِيَةِ بِمَا هُوَ مَادَّةُ الْحَيَوَةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ قَالُوا وَقَدْ رَأَيْنَا الْعُطْشَانَ
اذا حصل له الري بالماء البارد تراجعت اليه قواه ونشاطه وحركته وصبره عن الطعام وانتفع بالقدر اليسير
منه وراينا العطشان لا ينتفع بالقدر الكثير من الطعام ولا يحدته القوة والاعتداء ونحن لاننكر ان الماء ينفذ
الغذاء الى اجزاء البدن والى جميع الاعضاء وانه لا يتم امر الغذاء الا به وانما ننكر على من سلب قوة التغذية
عنه البتة ويكاد قوله عندنا يدخل في انكار الامور الوجدانية وانكرت طائفة اخرى حصول التغذية به واحتمت
بامور يرجع حاصلها الى عدم الاكتفاء به وانه لا يقوم مقام الطعام وانه لا يزيد في نمو الاعضاء ولا يخلف عليها

بدل ما حللته احمرته ونحو ذلك مما لا ينكره اصحاب التغذية فانهم يجعلون تغذيته بحسب جوهره ولطافته
ورقته وتغذية كل شئ بحسبه وقد شوهد الهواء الرطب البارد اللين الذي يغذي بحسبه والرائحة الطيبة
تغذي نوعا من الغذاء فتغذية الماء اظهر واظهر المقصود انه اذا كان باردا وخالطه ما يحلليه كالعسل والزبيب والتمر
السكران من انفع ما يدخل البدن وحفظ عليه صحته فلهذا كان احب الشراب ^{الى الشرب} الى رسول صلى الله عليه وسلم البارد
المحلو والماء الفاتر ينفع ويفعل ضد هذه الاشياء ولما كان الماء البائت انفع من الذي يشرب وقت استقائه
قال النبي صلى الله عليه وسلم وقد دخل الى حائط ابي الهيثم التيهان هل من ماء باءت ^{توشنه} فاتاها به فشرب منه رواه
البخاري ولفظه ان كان عندك ماء باءت في شئ والاكرعنا والماء البائت بمنزلة العجين المخمر والذي شرب لوقته
بمنزلة الفطير وايضا فان الاجزاء الترابية والارضية تفارقة اذا باءت وقد ذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يستعذب له الماء ويختار البائت منه وقالت عايشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي له الماء العذب من
بئر السقيا والماء الذي في القرب والشنان الذي يكون في انية الفخار والاجار وغيرها ولا سيما سقيا الادم
ولهذا التمس النبي صلى الله عليه وسلم ما باءت في شئ دون غيرها من الاواني وفي الماء اذا وضع في الشنان وقربا لادم
خاصة لطيفة لما فيها من المسام المنفتحة التي ترشح منها الماء ولهذا الماء في الفخار الذي يرشح الذم منه وبارد في
الذي لا يرشح فصلوات الله وسلامه على اكل مخلوق واشرفهم نفسا وفضلهم هديا في كل شئ لقد دل امته على افضل
الامور وانفعها لهم في القلوب والابدان والدنيا والاخرة قالت عايشة كان احب الشراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
المحلو البارد وهذا يحتمل ان يريد به الماء العذب كمياه العيون والابار المحلوة فانه كان يستعذب له الماء ويحتمل ان يريد
الماء المنزوع بالعسل والذي تقع فيه التمر والزبيب وقد يقال وهو الاظهر لهم جميعا وقوله في الحديث الصحيح ان كان
عندك ماء باءت في شئ والاكرعنا فيه دليل على جواز الكرم وهو الشرب بالفم من الحوض والمقراة ونحوها وهذه والله
اعلم واقعة عين دعت الحاجة فيها الى الكرم بالفم وقاله مبينا بجوازه فان من الناس من يكرهه والاطباء يكاد تحرمه و
يقولون انه يضرب المعدة وقد روي في حديث لا ادري ما حاله عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهانا ان نشرب
على بطوننا وهو الكرم ونهانا ان نغترف باليد الواحدة وقال لا يبلغ احدكم كما يبلغ الكلب ولا يشرب بالليل من ماء حتى يخبثه
الا ان يكون مخمرا وحديث البخاري اصح من هذا وان صح فلا تعارض بينهما اذ لعل الشرب باليد لو يكن يمكن حينئذ فقال
الاكرعنا والشرب بالفم انما يضربا انكب الشارب على وجهه وبطنه كالذي يشرب من النهر والغدير فاما اذا شرب
منتصبا بفيه من حوض مرتفع ونحوه فلا فرق بين ان يشرب بيده او بفيه **فصل** وكان من هديه الشرب قاعدا
هذا كان هديه المعتاد وصح عنه انه نهى عن الشرب قائما وصح عنه انه امر الذي شرب قائما ان يستقي وصح عنه
انه شرب قائما قالت طائفة هذا ناسخ للنهي وقالت طائفة بل مبين ان النهي ليس للتحريم بل للارشاد وترك الاولى ثابتة
طائفة لا تعارض بينهما اصلا فانه انما شرب قائما للحاجة فانه جاء الى زمزم وهو يسبقون منها فاستقي فناولوا له
فشرب وهو قائم وهذا كان موضع حاجة وللشرب قائما اوقات عديدة منها انه لا يجصل له الرمي التام ولا يستقي

لعلى
ربما العذب
من عيون
المسقية
ان ما كان
انما العذب
من الماء
لو شرب

المعدة حتى يقسمه الكبد على الاعضاء وينزل بسرعة وحده الى المعدة فيخشي منه ان يبرد حرارتها وتشتوها وتسرع
 النفوذ الى اسفل البدن بغير تدبير وكل هذا يضر بالشارب واما اذا فعله نادرا او لمحااجة لويضخ ولا يعترض بالعوائد
 على هذا فان العوائد طبائعية وان ولها احكام اخرى وهي بمنزلة المخارج عن القياس عند الفقهاء **فصل في صحيح مسلم**
 من حديث انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتنفس في الشرب ثلاثا ويقول انه ارى امرأ
 وابرا الشرب في لسان الشارع وحمة الشرع هو الماء ومعنى تنفسه في الشرب ابانته القدر عن فيه وتنفسه
 خارجه ثم يعود الى الشرب كما جاء مصرحاً به في الحديث الاخر اذا شرب احدكم فلا يتنفس في القدر ولكن ليبين
 الاناء عن فيه وفي هذا الشرب حكم حجة وفوائد مهمة وقد نبه صلى الله عليه وسلم على مجامعها بقوله انه ارى امرأ
 وابرا فأرى اشد درياً وابلغه وانفعه وابرا فعل من البر وهو الشفاء اى يبرئ من شدة العطش ودائه لتردد على
 المعدة الملهبة دفعات فيسكن الدفعة الثانية ما عجزت الاولى عن تسكينه والثالثة ما عجزت الثانية عن
 ايضا فانه اسلم محارقة المعدة وابقى عليها من ان يعجز عليها البارد وهلة واحدة ونهلة واحدة وايضا فانه لا يرو
 لمصادفته محارقة العطش محطه ثم يقلم عنها ولما تكسر سورتها وحدها وان انكسرت لتبطل بالكلية بخارجت كسرها
 على التمهيل والتدريج وايضا فانه اسلم عاقبة وامن غائلة من تناول جميع ما يروى دفعة واحدة فانه يخاف منه
 ان يطفى الحارقة الغريزية بشدة بده وكثرة كميتها او يضعفها فيؤدي ذلك الى فساد مزاج المعدة والكبد الى
 امراض ردية خصوصا في سكان البلاد الحاركة كالحجاز واليمن ونحوهما او في الازمنة الحاركة كشدة الصيف فان
 الشرب وهلة واحدة مخوف عليهم جدا فان الحار الغريزي ضعيف في بواطن اهلها وفي تلك الازمنة الحاركة وقوله
 امرأ هو افع من مري الطعام والشرب في بدنه اذا دخله وخالطه بسهولة ولذذة ونعم ومنه فكلوه هنيئا مريئا هنيئا
 في عاقبته مريئا في مذاقه وقيل معناه انه اسرع انخدلا عن المرى لسهولته وخفته عليه بخلاف الكثير فانه لا يسهل
 على المرى انخدلا ومن اقات الشرب نهلة واحدة انه يخاف منه الشرب بان يشد مجرى الشرب لكثرة الوارد عليه
 فيغص به فاذا تنفس ريلا ثم يشرب من ذلك ومن فوائد ان الشارب اذا شرب اول مرة تصاعد البخار
 الدخان الحار الذي كان على القلب والكبد لورق الماء البارد عليه فاخرجته الطبيعة عنها فاذا شرب مرة واخذ
 اتفق نزول الماء البارد وصعود البخار فيتلافحان ويتعاجلان ومن ذلك يحدث الشرق والقصة ولا تقهنا الشارع
 بالماء ولا يمر به ولا يتم به وقد روى عبد الله بن المبارك والبيهقي وغيرها عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا شرب
 احدكم فليمن الماء مصا ولا يعيب عيافانه من الكباد والكباد بضم الكاف وتخفيف الباء هو وجع الكبد وقد علم
 بالتجربة ان ورود الماء جملة واحدة على الكبد يؤلمها ويضعف حرارتها وسبب ذلك المضادة التي بين حرارتها
 وبين ما ورد عليها من كيفية البرود وكيفية وكورج بالتدريج شيئا فشيئا لورضا دحرارتها ويضعفها وهذا مثاله
 صب الماء البارد على القدر وهي تقور لا يضرها صبه قليلا قليلا وقد روى الترمذي في جامعه عنه صلى الله عليه
 وسلم لا تشربوا نفسا واحدا كشر البعير لكن اشربوا مثني وثلاث وسموا اذا تم شربتم واحدا اذا تم فرغم وللتسمية

لك عذرا
 من شرب
 من شرب
 من شرب
 من شرب

على الشفة
 بالوصف
 الطبق في
 من شرب

أمر الطعام والشراب وحمد الله في آخره تأثير عجيب في نفعه واستمرائه ودفعه عن ضرته قال الإمام أحمد إذا جمع الضم
 أربعاً فقد كمل إذا ذكر اسم الله في أوله وحمد الله في آخره وأكثرت عليه الأيدي وكان من حل **فصل** قدروى مسلم
 في صحيحه من حديث جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بخطوا الأنايا وواكوا السقاة فان
 في السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر بالإناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا وقع فيه من ذلك الراء و
 هذا ما لا يناله علوم الأطباء ومعارفهم وقد عرفه من عرفه من عقلاء الناس بالتجربة قال لليث بن سعد أحد
 رواة الحديث الأعاجم عننا يتقون تلك الليلة في السنة في كانوا الأول منها وضم عنه أنه أمر بتخيير الأنايا ولو
 أن يعرض عليه عود أو في عرض العود عليه من الحكمة أنه لا ينسى تخييره بل يعتاده حتى بالعود وفيه أنه ربما أراد
 الدبيب أن يسقط فيه فيمر على العود فيكون العود جمل له يمنعه من السقوط فيه وصح عنه أنه أمر عند ليكاه الأنايا
 بذكر اسم الله فان ذكر اسم الله عند تخيير الأنايا يطرد عنه الشيطان وإيكاء ولا يطرد عنه الهوام ولذلك أمر بذكر اسم
 في هذين الموضوعين لهذين المعنيين وروى البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن الشرب من في السقاء وفي هذا آداب عديدة مهمان تردد انفاً للشارب فيه يكسبه زهومة و
 رائحة كريهة يعاف لاجلها ومنها أنه ربما غلب للدخل إلى جوفه من الماء فتضر به ومنها أنه ربما كان فيه حيوان لا
 يشعر به فيؤذيها ومنها أن الماء ربما كان فيه قذارة أو غيرها لا يراها عند الشرب فيلج جوفه ومنها أن الشرب كذلك
 يملأ البطن من الهواء فيضيق عن أحد حظه من الماء أو يزاحمه أو يوذيه ولغير ذلك من الحكمة فان قيل فاتصنعون
 بما في جامع الترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا باءاً وادوة يوم أحد فقال اختنثت في الادوة ثم شرب منها من ثم ما
 قلنا نكتفي فيه بقول الترمذي هذا حديث ليس اسناداً بصحيح ^{أنا صغير من ولد} وعبد الله بن عمر العمري يضعف من قبل حفظه ولا
 ادري سمع من عيسى أو لا انتهى يريد عيسى بن عبد الله الذي رواه عنه عن رجل من الانصار **فصل** في سنن
 أبي داود من حديث أبي سعيد الخدري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلثة القدح وان ينفخ
 في الشراب وهذا من الآداب التي يتم بها مصلحة الشارب فان الشرب من ثلثة القدح فيه عدل مفسد ^{موضع الكسنة} أحدها
 أن ما يكون على وجه الماء من قذى أو غيره يجتمع إلى الثلثة بخلاف الجانب الصحيح الثاني أنه ربما يشوش على الشارب
 ولو تمكن من حسن الشرب من الثلثة الثالث أن الوسخ والزهومة يجتمع في الثلثة ولا يصل إليها الغسل كما يصل
 إلى الجانب الصحيح الرابع أن الثلثة محل العيب في القدح وهي أمر أمكان فيه فينبغي تجنبه وقصلاً للجانب الصحيح فان
 الردى من كل شئ لا خير فيه ورأى بعض السلف رجلاً يشتري حاجة ردية فقال لا تفعل ما علمت أن الله نزع البركة
 من كل ردى **الخامس** أنه ربما كان في الثلثة شق وتحد يد يجرح شفة الشارب ولغير هذه المفسدات أما النفخ
 في الشراب فإنه يكسبه من فم الناظر رائحة كريهة يعاف لاجلها ولا سيما ان كان متغير الفم وبأجمل فانتفاس الناظر
 بخالطه ولهذا جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين النهي عن التنفس في الأنايا والنفخ فيه في حديث الذي رواه الترمذي
 صحيحه عن ابن عباس رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتنفس في الأنايا وينفخ فيه فان قيل

الموقف في بيان
 قولك الشارب
 بالاول والثاني
 على نكت
 السقاء الخنث
 فان جاز
 ويصح وقوعه
 أو شيئاً من ذلك
 في الآداب
 ونظير ما
 الترمذي في حديثه
 في أنيس قال
 رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 على منقذ قدامه
 في جعله تحتها
 ثم شرب من قدامه

فما تصنعون بما في الصحيحين من حديث انس بن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاثناء ثلثا قيل نقابا بالقبلة والتسليط ولا معرضة بينه وبين الاول فان معناه انه كان يتنفس في شربه ثلثا وذكر الاء لانه الة الشرب وهذا كما جاء في الحديث الصحيح ان ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات في لثدي اى في مدة الرضاع **فصل** وكان صلى الله عليه وسلم يشرب اللبن خالصا تارة ومشوبا بالماء اخرى وفي شرب اللبن المحلوف في تلك البلاد الحارة خالصا ومشوبا نفع عظيم في حفظ الصحة وترطيب البدن ورئ الكبد ولا سيما اللبن الذي ترعى دوابه الشجر والقيصو وانحر اى وما اشبهها فان لبنها غداء مع الاغذية وشرب مع الاشربة ودواء مع الادوية وفي جامع الترمذى عنه صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واطعمنا خيرا منه واذا سقى لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فانه ليس شئ يحزن شئ من الطعام والشراب الا اللبن قال الترمذى هذا حديث حسن **فصل** وثبت في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يتبدله اول الليل ويشربه اذا اصبح يومه ذلك والليله التي تجى والغدا الليلة الاخرى والغدا الى العصر فان بقى منه شئ سقاها الخادم او امر به فصب وهذا النبيذ هو ما يطرح فيه تمر بحليه هو يدخل في الغداء والشراب لنفع عظيم فزيادة القوة وحفظ الصحة ولم يكن يشربه بعد ثلث خواف من تغذية الاسكار **فصل** في تدبيره لامر الملبس وكان من اتم الهدى وانفعه للبدن واحقه عليه وايسر لبسا وخلعا وكان اكثر لبسه للاردية والازر وهو اخف على البدن من غيرها وكان يلبس القميص بل كان احب الثياب اليه وكان هديه في لبسه لما يلبسه انفع شئ للبدن فانه لم يكن يطيل كما مه ويوسعها بل كانت كم قميصه الى الرسغ لا يجاوز اليد فيشتر على لابسها ويمنعه خفة الحركة والبطش ولا يقصر عن هذا فيبرد للحر والبرد وكان ذيل قميصه وازارح الى النصف نساقين لم يتجاوز الكعبين فيوذى اما شى ويؤده ويجعله كالمقيد ولو يقصر عن عضلة ساقه فيكشف ويتاذى بالحر والبرد ولو يكن عمامته بالكبيرة التي يوذى الراس حملها ويضعفه ويجعله عرضة للضعف والافات كما يشاهدها من حال اصحابها والبالا الصغيرة التي يقصر عن وقاية الراس من حر والبرد بل وسطا بين ذلك وكان يدخلها تحت حره وفي ذلك فوائد عديدة فانها تقى العنق والبرد وهو ثابت لها ولا سيما عند ركوب الخيل والابل والكر والفرو كثير من الناس اتخذ الكلاب عوضا عن الحنك ويا بعد ما بينهما في النقع والزينة وانت اذا تأملت هذه اللبسة وجدتها من انفع اللبسات وبلغها في حفظ صحة البدن وقوته وبعدها من التكلف والمشقة على البدن وكان يلبس الخفاف في السفر اتما واغلب حواله حاجة الرجلين الى ما يقربهما من الحر والبرد وفي الخضر احيانا وكان احب الوان الثياب اليه البياض والخبرة وهى البرود المحببة ولو يكن من هديه لبس الاحمر والاسود ولا المصبغ ولا المصقول واما المحلة التي لبسها في الرداء اليماني الذي فيه سواد وحمرة وبياض كاحلة الخضر فقد لبس هذه وهذه وقد تقدم تقرير ذلك وتعليل من زعم انه لبس الاحمر القاني بما فيه كفاية **فصل** في تدبيره لامر المسكن لما علم صلى الله عليه وسلم انه على ظهر سيرة وان الدنيا مرحلة مسافر ينزل فيها مدة عمرة ثم ينتقل عنها الى الاخرة لم يكن من هديه وهدى اصحابه ومن تبعه الاعتناء بالمسكن وتشبيدها وتعليقها وزخرفتها وتوسيعها بل كانت

من احسن منازل المسافر تقي الحر والبرد وتستريح عن الهم . وتمتد من ولوج الدواب ولا يخاف من قوطب ارضها
 ولا تعشيش فيها الهوام لسعتها ولا تقبور عليها الاهوية والرياح الموزية لا ارتفاعها وليست تحت الارض فيؤدي
 ساكنها ولا في غاية الارتفاع عليها بل وسط تلك اعدل المساكن وانفعها واقلها حرا وبردا ولا يضيق عن ساكنها
 فيخصر ولا تفصل عنه بغير منفعة ولا فائدة فياذا الهوام في خلوها ولو يكن فيها كنيه يودي ساكنها براحتها بل
 راحة من اطيب الروائح لانه كان يحب الطيب ولا يزال عندك وريحه هو من اطيب الراحة وعرقه من اطيب
 الطيب ولو يكن في الدار كنيف يظمر راحته ولا يربس هذا من اعدل مساكن وانفعها ووفقها لسيدن وحفظها
فصل في تدبيره لامر النوم واليقظة من تدبير نومه ويقظته صلى الله عليه وسلم وجد اعدل نوم وانفعه للبدن
 والاعضاء والقوى فانه كان ينام اول الليل ويستيقظ في اول النصف الثاني فيقوم ويصلى ما كتبه الله
 له فياخذ البدن والاعضاء والقوى حظها من النوم والراحة وحظها من الرياضة مع وفور الاجر وهذا غاية صلاح
 القلب البدن والدنيا والآخرة ولو يكن ياخذ من النوم قوق القدر المحتاج اليه ولا يمنع نفسه من القدر المحتاج
 اليه منه وكان يفعله على اكمل الوجوه فينام اذا دعت الحاجة الى النوم على شقه الايمن ذكرا لله حتى تغلبه عيناه غير
 ممتلئ البدن من الطعام والشراب ولا مياشرب يجنبه الارض ولا متخذ للقرش المرتفعة بل له ضجاعة من ادم حشوة
 ليف وكان يضطج على الوسادة ويضع يده تحت خده احيانا ونحن نذكر فصلا في النوم والنافع منه والضايق
 النوم حالة للبدن يتبعها غورا لحرارة الغريزية والقوى الى باطن البدن لطلب الراحة وهو نوعان طبيعي وغير طبيعي
 فالطبيعي امسك القوى النفسانية عن افعالها وهي قوى الحس والحركة الارادية ومتى مسكت هذه القوى عن
 تحريك البدن استرخى واجتمعت الرطوبات والانجوة التي كانت تتحلل وتتفرق بالحركات واليقظة في الداء الذي
 هو مبدأ هاجم القوى فيلتخدر ويسترخى وذلك النوم الطبيعي واما النوم غير الطبيعي فيكون لعرض او مرض وذلك بان
 يستولى الرطوبات على الدماغ استيلا لا يقدر اليقظة على تفريقها او تصعد انجرة رطبة كثيرة كما يكون عقيب
 الامتلاء من الطعام والشراب فتثقل الدماغ وترخيه فيتخدر ويقع امسك القوى النفسانية عن افعالها فيكون
 النوم وللنوم فائدتان جليلتان **احدهما** سكون اجوارح وراحتهما معرضا من التعب فيريح الحواس من نصب
 اليقظة ويزيل الاعياء والكلال **والثانية** هضم الغذاء ونضج الاخلاط لان الحرارة الغريزية في وقت النوم تغور
 الى باطن البدن فتعين على ذلك ولهذا يبرد ظاهره ويحتاج النائم الى فضل دثار وانفع النوم ان ينام على الشق
 الايمن ليستقر الطعام بهذه الهيئة في المعدة استقرارا حسنا فان المعدة اميل الى الجانب الايسر قليلا ثم يتحول
 الى الشق الايسر قليلا ليسرع الهضم بذلك لاشتمال الكبد على المعدة فليستقر نومه على الجانب الايمن ليكون الغذاء
 اسرع انحلا من المعدة فيكون النوم على الجانب الايمن بداية نومه ونهايته وكثير النوم على الجانب الايسر مضر
 بالقلب بسبب ميل الاعضاء اليه فينصب اليه المواد واردي النوم النوم على الظهر ولا يضرب الاستلقاء عليه للراحة
 من غير نوم واراد آمنه ان ينام منبطحا على وجهه وفي المسند سنان ابن ماجة عن امامة قال من النبي صلى الله عليه وسلم

على رجل نائم في المسجد منبطح على وجهه فضره برجله وقال قوا واتعدوا فانها نومة تهنئية قال ابقراط في كتابه في الطب
واما نوم المريض على بطنه من غير ان يكون عادته في صحته جرت بذلك فذلك يدل على اختلاط عرق على له في نواحي
البطن قال الشراح كتابه لانه خالف العادة الجيدة الى هياكل ردية من غير سبب ظاهر ولا باطن وانوم بعد ذلك
ممكن للقوى الطبيعية من افعالها صريح للقوة النفسانية اكثر من جوهر جاملها حتى انه ربما عاد بارخانته مانعا
من تحلل الارواح ونوم النهار ردي يورث الامراض الرطوبة والنوازل ويفسد اللون ويورث الطحال فيرخي العصب ويكسر
ويضعف الشهوة الا في الصيف وقت الهاجرة وارج ولا نوم اول النهار وارج امنه النوم اخرة بعد العصر وترى عبد الله
ابن عباس بناله نائما نومة الصبيحة فقال له قوا تمام في الساعة التي يقسم فيها الارزاق وقيل نوم النهار ثلثة خلق و
حرق وحمق فخلق نومة الهاجرة وهي خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم واحرق نومة الضحى يشغل عن امر الدنيا
والاخرة واحرق نومة العصر قال بعض السلف من نام بعد العصر فاختلس عقله فلا يلو من الانفسه وقال الشاعر
الان نومات الضحى تورث الفتى خبالا ونومات العصير جنون ونوم الصبيحة يمنم الرزق لان ذلك وقت يطلب فيه
الخلقية ارزاقها وهو وقت قسمة الارزاق فنومه حرمان الالعراض وضررة وهو مضر جدا بالبدن لارخانته البلاء
وانساده للفضلات التي ينبغي تحليها بالرياضة فيحدث مكسلا وعناء وضعفا وان كان قبل التبرز والحركة والرياضة
واشغال المعدة بشئ فذلك الداء العضال المولد لانواع من الادواء والنوم في الشمس يثير الداء الدفين ونوم الانسا
بعضه في الشمس وبعضه في الظل ردي وقد روي ابوداؤد في سننه من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا كان احدكم في الشمس فقلص عنه الظل فصار بعضه في الشمس وبعضه في الظل ذليقم وفي سنن ابن حنبل
وغيره من حديث بريدة بن الحصيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يقعد الرجل بين الظل والشمس
وهذا تنبيه على منع النوم بينهما وفي الصحيحين عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذات يوم
مضجعاك فتوضأ وضوءك للصلوة ثم اضطجع على شقك الايمن ثم قل اللهم اني اسلمت نفسي اليك ووجهت وجهي
اليك وقوضت امري اليك وانجأت ظمري اليك رغية ورهبة اليك لا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك امننت بكتابتك
الذي نزلت ونبيك الذي ارسلت واجعلهن اخر كلامك فان مت من ليلتك مت على الفطرة وفي صحيح البخاري عن
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى ركعتي الفجر يعني سنتها اضطجع على شقك الايمن وقد قيل
ان الحكمة في النوم على الجانب الايمن ان لا يستغرق النائم في نومه لان القلب فيه ميل الى جهة اليسار فاذا نام على
جانبه الايمن طلب القلب مستقرا من الجانب الايسر وذلك يمنم من استقرار النائم واستقراره في نومه بخلاف
قراره في النوم على اليسار فانه في مستقر فيحصل بذلك الدعة التامة فيستغرق الانسان في نومه ويستغرق
فيفوته مصالح دينه ودنياه ولما كان النائم بمنزلة الميت والنوم اخو الموت ولهذا يستحيل على الحي الذي لا يموت و
اهل الجنة لا ينامون فيها كان النائم محتاجا الى من يحرس نفسه ويحفظها مما يعرض لها من الافات ويحرس بدن
ايضا من طوارق الافات وكان ربه وقاطرة تعالى هو المتولى لذلك وحده علم النبي صلى الله عليه وسلم النائم يقول

كلمات التفويض والاتجاه والرغبة والرهبة ليستدعى بها كمال حفظ الله له وحراسته نفسه وبدنه فإرشاده مع ذلك إلى ان يستذكره الايمان وينام عليه ويجعل التكلم به آخر كلامه فانه ربما توفاه الله في منامه فاذا كان الايمان آخر كلامه دخل الجنة فتضمن هذا الهدى في المنام مصاحم القلب البدن والروح في النوم واليقظة والدنيا والآخرة فصلوات الله وسلامه على ما نالت به امته كل خير وقوله اسلمت نفسي اليك اى جعلتها مسلمة لك تسليم العبد المملوك نفسه الى سيده وما لكه وتوجيه وجهه اليه يتضمن اقباله بالكلية على ربه واخلاص المقصد والارادة له واقراءه بالخضوع والذل والانتقياد قال تعالى فَإِنَّ حَاجُّكَ فَقُلْ أَسْمَلْتُ وَتَحْمِي يَدِي وَكَمِنْ أَشْبَعَنِي وَذَكَرَ الْوَجْهَ إِذْ هُوَ أَشْرَفَ مَا فِي الْإِنْسَانِ وَمَجْمَعُ الْحَوَاسِ وَإَيْضًا فِقْهِيهِ مَعْنَى التَّوَجُّهِ وَالْقَصْدُ مِنْ قَوْلِهِ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلُ وَتَفْوِضُ الْأَمْرِ إِلَيْهِ رَدُّهُ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَذَلِكَ يُوجِبُ سُكُونَ الْقَلْبِ طَمَئِينَتَهُ وَالرِّضَى بِمَا يَقْضِيهِ وَيُخْتَارُهُ لَهُ مِمَّا يَجِبُ وَيَرْضَاهُ وَالتَّفْوِضُ مِنْ أَشْرَفِ مَقَامَاتِ الْعِبَادِيَّةِ وَالْإِعْلَاءُ فِيهِ وَهُوَ مِنْ مَقَامَاتِ الْخَاصَّةِ خِلَافًا لِزَاعِمِي خِلَافِ ذَلِكَ وَالتَّجَاءُ الظُّمُّ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ يَتَضَمَّنُ قُوَّةَ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهِ وَالثِّقَةَ بِهِ وَالسُّكُونَ إِلَيْهِ وَالتَّوَكُّلَ عَلَيْهِ فَإِنَّ مَنَاسِدَ ظَهْرِهِ إِلَى رُكْنٍ وَثِيقٍ لَمْ يَخْفِ السَّقُوطُ وَلَمَّا كَانَ لِلْقَلْبِ قُوَّتَانِ قُوَّةَ الطَّلَبِ هِيَ الرِّغْبَةُ وَقُوَّةَ الْهَرَبِ وَهِيَ الرِّهْبَةُ وَكَانَ الْعَبْدُ طَالِبًا لِلْمَصَاحِحِ هَارِيًا مِنْ مَضَارِعِ جَمْعِ الْأَمْرِ فِي هَذَا التَّفْوِضِ وَالتَّوَجُّهِ فَقَالَ رِغْبَةُ وَرَهْبَةُ إِلَيْكَ تَوَاضَعْتُ عَلَى رَبِّهِ بَانَهُ لَا مَلْجَأَ لِلْعَبْدِ سِوَاهُ وَلَا مَنجَأَ لَهُ مِنْهُ غَيْرُهُ فَهُوَ الَّذِي يَلْجَأُ إِلَيْهِ الْعَبْدُ لِيُنْجِيَهُ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْأَخْرَاجُ عُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِعَفْوِكَ مِنْ عَقُوبَاتِكَ وَاعُوذُ بِكَ مِنْكَ فَهُوَ سُبْحَانَهُ الَّذِي يَعِيدُ عَبْدَهُ وَيُنْجِيهِ مِنْ بَاسِهِ الَّذِي هُوَ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ مُنْتَهَى الْبَلَاءِ وَمِنْهُ الْإِعَانَةُ وَمِنْهُ مَا يَطْلُبُ النِّجَاةَ مِنْهُ وَالْيَهُ الْإِلْتِجَاءُ فِي النِّجَاةِ فَهُوَ الَّذِي يَلْجَأُ إِلَيْهِ فِي أَنْ يَنْجِيَهُ مِمَّا مِنْهُ وَيَسْتَعَاذُ بِهِ مِمَّا مِنْهُ فَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِمَشِيئَتِهِ وَإِنْ يُسَسِّكُ اللَّهُ بَصِيرَةً فَلَا كَاشِفَ لَهَا إِلَّا هُوَ قُلْ مَنْ ذَا الَّذِي يَعْصِمُكَ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُرَادُ بِكُمْ سُوءًا أَوْ يُرَادُ بِكُمْ رَحْمَةً تَوْخِئُ الدُّعَاءَ بِالْإِقْرَارِ بِالْإِيمَانِ بِكُتَابِهِ وَرَسُولِهِ الَّذِي هُوَ مَلَائِكَةُ النِّجَاةِ وَالْفَوْزِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَهَذَا هَدْيُهُ فِي نَوْمِهِ شَعْرًا لَوْلَمْ يَقُلْ نِي رَسُولًا مَا شَاهَدَهُ فِي هَدْيِهِ يَنْطِقُ فَصَلِّ أَمَا هَدْيُهُ فِي يَقْظَتِهِ فَكَانَ يَسْتَيْقِظُ إِذَا صَاحَ الصَّارِحُ وَهُوَ الدِّيكُ فَيُحْمِلُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُكَبِّرُهُ وَيُهَيِّئُهُ وَيَدْعُوهُ تَوَسُّطَاتٍ ثُمَّ يَقُومُ إِلَى وَضُوئِهِ ثُمَّ يَقِفُ لِلصَّلَاةِ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّهِ مِنْ جِيَالِهِ بِكَلَامِهِ مُشْتَبِهًا عَلَيْهِ رَاجِيًا لَهُ رَغْبًا رَاهِبًا فَاقْبَلْ حِفْظَ لُصْحَةِ الْقَلْبِ وَالْبَدَنِ وَالرُّوحِ وَالْقُوَى وَلِنَعِيمِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَوْقَ هَذَا فَصَلِّ أَمَا تَدْبِيرُ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ هُوَ الْإِعْتِمَادُ فَتَذَكَّرُ مِنْهَا فَصَلِّ لِيَعْلَمَ مِنْهُ مَطَابِقَةُ هَدْيِهِ فِي ذَلِكَ لِأَكْمَلِ أَنْوَاعِهِ وَأَحْمَدَهَا وَأَصُوبَهَا فَقَوْلُ مَنْ أَمْعُومٌ فَتَدْبِيرُ الْبَدَنِ فِي بَقَائِهِ إِلَى الْغِذَاءِ وَالشَّرَابِ وَلَا يَصِيرُ الْغِذَاءُ بِجِلْمَتِهِ جِزَاءً مِنَ الْبَدَنِ بَلْ لَا بَدَانَ يَبْقَى مِنْهُ عِنْدَ كُلِّ هَضْمٍ بَقِيَّةٌ مَا إِذَا كَثُرَتْ عَلَى مَرِّ الزَّمَانِ اجْتَمَعَ مِنْهَا شَيْءٌ لَهُ كَمِيَّةٌ وَكَيْفِيَّةٌ فَيُضْرِبُ كَمِيَّتَهُ بِأَنْ يَسُدَّ وَيَثْقُلَ الْبَدَنُ وَيُوجِبُ مَرَضًا لِاحْتِبَاطِهِ وَإِنْ اسْتَفْرَخَ تَأَذَى الْبَدَنُ بِالْأَدْوِيَّةِ لِأَنَّ أَكْثَرَهَا سَمِيَّةٌ وَلَا يَخْلُو مِنْ إِخْرَاجِ الصَّاحِمِ الْمُنْتَفِعِ بِهِ وَيُضْرِبُ كَيْفِيَّتَهُ بِأَنْ يَسْمُنَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِالْعَفْنِ أَوْ يَبْرُدَ بِنَفْسِهِ أَوْ يَضْعَفَ الْحَرَارَةُ الْغَرِيْبَةُ عَنْ أَنْصَاجِهِ وَتَسُدُّ الْفَضَالَاتُ لِاحْتِمَالِ

ضارة تركت أو استفرغت والحركة اقوى الاسباب في منع تولد حافا فانها تسخن الاعضاء وتسيل فضلاً فلا تجتمع على طول الزمان ويعود البدن الخفة والنشاط ويجعله قابلاً للغذاء ويصلب المفاصل ويقوى لاوتها والرياطات ويؤمن جميع الامراض المادية واكثر المزاجية اذا استعمل القدر المعتدل منها في وقته وكان باق التدبير صواباً ووقت الرياضة بعد اخلاص الغذاء وكما ان لعضم والرياضة المعتدلة هي التي تحمى فيها البشرة ويروى ويتبدى بها البدن واما التي يلزمها سيلان العرق فمفرطة واما عضو كثرت رياضته قوى وخصوصاً على نوع تلك الرياضة بل كل قوة فهذا شأنها فان من استكثر من حفظ قوت حافظته ومن استكثر من التفكير قوت قوته المتفكرة وكل عضو رياضة يخصصه فلأصدر القراءة فليبتدئ في فهم الحفوية الى الجهر يتدريج ورياضة السمع بسمع الاصوات والكلام بالتدريج فينتقل من الالخت الى الأثقل وكذلك رياضة اللسان في الكلام وكذلك رياضة البصر وكذلك رياضة المشي بالتدريج شيئاً فشيئاً واما ركوب الخيل ورمي النشاب والصلح والمسابقة على الاقدام فرياضة للبدن كله وهي قاعة لامراض مزمنة كأجذام والاستسقاء والقولنج ورياضة النفوس بالتعلم والتاديب والفرح والسرور الصبر والثبات والاقلام والسباحة وفعل الخير وتحذرك مما يراض به النفوس ومن اعظم رياضتها الصبر وأحد الشجاعة والاحسان فلا تزال تتفاض بذلك شيئاً فشيئاً حتى تصير لهما هذه الصفات هيئات راسخة وما كانت ثابتة وانت اذا تأملت هديته صلى الله عليه وسلم في ذلك وجدته اكمل هدى حافظ للصحة والقوى ونافع في المعاش والمعاد والارباب ان الصورة نفوس فيها من حفظ صحة البدن واذابة اخلاطه وفضلاته ما هو من انفع شئ له سوى ما فيها من حفظ صحة الايمان وسعادة الدنيا والاخرة وكذلك قيام الليل من النفع اسباب حفظ الصحة ومن امنع الامور الكثير من الامراض المزمنة ومن انشط شئ للبدن والروح والقلب كما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يعقد الشيطان على قافية راس احدكم اذا هو نام ثلث عقدة يضرب على كل عقدة عليك لكيل طويل فارق فان هو استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة ثانية فان صلى انحلت عقده كلها فاصبح نشيطاً طيب النفس والا اصبح خبيث النفس كسلان وفي الصوم الشرع من اسباب حفظ الصحة ورياضة البدن والنفس ما لا يدفعه صحيح الفطرة واما الجهاد وما فيه من الحركات الكلية التي هي من اعظم اسباب القوة وحفظ الصحة وصلابة القلب والبدن ودفع فضلاتهما وزوال الهمم والنعم والحزن فامر انما يعرفه من له منه نصيب وكذلك الحج وفعل المناسك وكذلك المسابقة على الخيل وبالجمال والمشى في احوالهم والى الاخوان قضاء حقوقهم وعبادة مرضاهم وتشجيع جنائزهم والمشى الى المساجد للجمعات والجماعات وحركة الوضوء والاعتسال وغير ذلك وهذا اقل ما فيه الرياضة المعينة على حفظ الصحة ودفع الفضلات واما ما شرع له من التوصل به الى خيرات الدنيا والاخرة ودفع شرورهما فامر وراء ذلك فعلت ان هديه فوق كل هدى في طب الايدان والقلوب وحفظ صحته وما ودفع استقامتهما ولا مزيد على ذلك لمن قد احضر بشدة وبالله التوفيق

فصل في اجماع والبيعة فكان هاء فيه كسر هدى يحفظ به الصحة ويقم به اللذة وسرور النفس ويحصل به مقاصده التي وضع لاجلها فان اجماع وضع في الاصل ثلثة امور هي مقاصده الاصلية **احدها** حفظ النسل و دوام النوع اني ان يكامل العدة التي قدر الله بروزها الى هذا العالم **الثاني** اخراج الماء الذي يضراحتباسه واحتقانه بحمة البدن **الثالث** قضاء الوطر ونيل اللذة والتمتع بالنعمة وهذه وحدها هي الفائدة التي في الجنة اذ لا يتاسل هناك ولا احتقان تستفرغه الا يزال وفضلاء اطباء يرون ان اجماع من احد اسباب حفظ الصحة قال جالينوس الغالب على جوهره في النار والهواء ومزاجه حار رطب لان كونه من الدم الصافي الذي يغتذى به الاعضاء الاصلية واثبت ففلسفتي فاعلم انه لا ينبغي اخراجه الا في طلب النسل او اخراجه المحتقن منه فانه اذا دام احتقانه احدث امراضا سردية منها انوسواس وانجنون والصرع وغير ذلك وقد تبرئ استعماله من هذه الامراض كثيرا فانه اذا طال استبساسه فسار واستحال الى كيفية سمية يوجب امراضا سردية كما ذكرنا ولذلك تدفعه الطبيعة اذا ارشيدت عنها من غير حياء فقال بعض السلف ينبغي للرجل ان يتعاهد من نفسه ثلثا ينبغي ان لا يدع المشي لان احتاج اليه يوما قدر عليه وينبغي ان لا يدع الاكل فان امعاه تضيق وينبغي ان لا يدع اجماع فان السير ذالم يذبح ذهب ماؤها وقال محمد بن زكريا من ترك اجماع مائة طوية ضعفت قوى اعصابه واشتد مجارها وتقلص ذكوة قال ورزيت جماعة تركوه لنوع من النشيف فبررت ابدانهم وعسرت حركتهم وقعت عليهم كابة بلا سبب وقامت سيرة وهم وفتنهم ثم اتى ومن منافع عض البتر وكف النفس والقدرة على العفة عن المحرم ومحصن بذلك بما فوي ينفع نفسه في بيابه واخراج ريقه المرأة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم يتعاهد ويحبه فيقول حبب الي من دينكم النساء والطيب وفي كتاب الزهد للإمام احمد في هذا الحديث زيادة لطيفة وهي اصبر عن الطعام والشراب ولا اصبر عنهن وحث على التزويج امته فقال تزوجوا فاني مكاثركم الامور وقال ابن عباس خير هذه الامة اكثرها نساء وقال اني تزويج النساء واكثر الخمر وانا م واقوم واصوم وافطر فمن رغب عن سنتي فليس مني وقرىاه عشر الشباب من استطاع مسكه الباءه فليزوج فانه اغص للبصر واخفظ للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء ولما تزوج جابر ثيبا قال له هلا بكرا تلاحبها وتلاحبك ورؤى ابن ماجه في سننه من حديث النس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان ينقى الله طاهره مطهره فليتزوج الحرات وفي سننه ايضا من حديث ابن عباس يرفعه قال لو لم يلحقا بين مثل النكاح وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة وكان صلى الله عليه وسلم يحرض امته على كسح الابكار الحسان وذوات الدين قس في سنن النساء عن ابى هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم امي النساء خير قال التي تسره اذا نظرت وطبعه افا امر ولا يخالفه فيما تكره في نفسها وماله وفي الصحيحين عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لما لها و محسبها وبجملها ولديها فاظرف بذات الدين تربت يداك وكان يحث على نكاح الولود ويكره المرأة التي لا تلد كما

احسن

عمر

في سنن ابى داود عن معقل بن يسار ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال انى اصببت امرأة ذات حسب
وجمال وانها لاتلد افا تزوجها قال لا ثم اتاه الثانية فهاه ثالثة فقال تزوجوا الودود والودود فاني مكاثركم و
في الترمذى عنه مرفوعا اربع من سنن المرسلين الكناج والسواك والتعطر والحناجرى فى الجوامع بالنون والياء
وسمعت ابى العجاج يحافظ يقول الصواب انه اختان وسقطت النون من الحاشية وكذلك رواه المحاملى عن شيخ
ابى عيسى الترمذى ومما ينبغي تقديمه على الجوامع ملاعبة المرأة وتقبيلها ومص لسانها وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يلاعب اهلها ويقبلهن وروى ابى داود فى سننه انه صلى الله عليه وسلم كان يقبل عايشة ويمص
لسانها ويؤيد كرسى جبرين عبد الله قال نرى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الواقعة قبل الملاعبة وكان
صلى الله عليه وسلم يربما جامع نساءه كلهن بغسل واحد وربما اغتسل عند كل واحدة منهن فروى مسلم فى
صحيحه عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد وروى ابى داود فى سننه
عن ابى مرفوعه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف على نسائه فى ليلة
فاغتسل بعد كل واحدة منهن غسلا فقلت يا رسول الله لو اغتسلت غسلا واحدا فقال هذا اطهر واطيب ويشترع
للجامع والرد الغور قبل الغسل الوضوء بين الجاهليين كما روى مسلم فى صحيحه من حديث ابى سعيد بن رضى قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فى احدكم من ايات يعوده فينوضد وفى الغسل والوضوء بعد الوضوء من
النشأة بطيبات من واخذ الامتصاص بعض ما تحل به الجاهل وكذا الطهر ونظافة واجتماع الحمار الغريزى الى داخل
المرن بعد النشأة من اجزاء وحدها من النظافة حتى يجهو الله ويغيبه من خرافة ما هو من احسن التدبير فى
اجزاء وحفظ النعمة والتوى فيه **فصل** وانفع اجزاء ما غسل بعد ان يهضم وعتا سدال البدن فى حره
وبرده ويوسسه ويرطوبته وذلك من استلانه وضرره عند امتلاك ايدى السرى واقل من منزهه عند
خلوه وكذا يوضه عند كثرة الرطوبة اقل منه عند اليوبه وعند حرارته اقل منه عند برودته وانما
ينبغي ان يجامع اذا اشتد البرد والشره وحصل به من نكاحه من نكاحه ولا ينظر فيه
ولا ينبغي ان يسهل حتى تنشوة اجزاء ويكتمها ويحمل نفسه عليها وليبادر اليه اذا حاج به كثرة النوى واشتد شبعه
وليحذر رجاء العجز والصغيرة التى لا توطأ مشاها والتى لا شهوة لها وانما روضة والقبيلة المنظره فى روضة فوضى
هو الام يوهن القوى ويضعف اجزاء بالخاصية وغلط من قال من الاطباء ان جوامع الشيب انفع من جوامع البكر
واحفظ للصحة وهذا من القياس الفاسد حتى ربما حذر منه بعضهم وهو مخالف لما اتدبه عقلاء الناس و
بما اتفقت عليه الطبيعة والشريعة وفى جوامع البكر من الخاصية وكما التعلق بينها وبين جوامعها من امتداد
قبلها من محبة وعدم تقسيم هواها بينه وبين غيره ما ليس للشيب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر هلا
تزوجت بكرة وقد جعل الله سبحانه من كمال نساء اهل الجنة من احوال العين انهن لو يطمن من احد قبل من جعل
له من اهل الجنة وقالت عايشة للنبي صلى الله عليه وسلم رايت لومرت بشجرة قد اترع فيها وشجرة لو ترع فيها

ففي ايها كنت ترتع بعيرك قال في التي لو يرتع فيما يريد انه لو يأخذ بكر اغلرها وجماع المرأة المحبوبة في النفس
 يقل اضعافه للبدن مع كثرة استفراغه للمني وجماع البغيضة يتحلل البدن ويوهى القوى مع قلة استفراغه
 وجماع الحائض حرام طبعا وشرعا فانه مضر جدا والاطباء قاطبة تحذر منه واحسن اشكال الجماع ان يعلو
 الرجل المرأة مستقر يشا لها بعد الملاعبة والقبلة وبهذا سميت المرأة فراشا كما قال صلى الله عليه وسلم
 الولد للفراش وهذا من تمام قوامية الرجل على المرأة كما قرأنا في القرآن **وَالرِّجَالُ كَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ** وما قيل شعر
 اذا رمتها كانت فراشا انقلني وعند فراخي خاد ويمتق: وقد قال تعالى **هُنَّ لِيَاسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسُ لِهِنَّ** و
 اكمل اللباس واسبغه على هذه الحال فان فراش الرجل لباس له وكذلك تحذف المرأة لباس لها فهذا الشكل
 الفاضل ماخوذ من هذه الآية وبه يحسن موقع استعارة اللباس من كل من الزوجين للأخر وفيه وجه
 الخروهي انها تتعطف عليه احيانا فيكون عليه كاللباس قال الشاعر **عندما الضمير ثني عطفه وتذنت فكانت**
عليه لباسا واردا اشكاله ان يعلو المرأة ويجامعها على ظهره وهو خلاف الشكل الطبيعي الذي طبع الله عليه الرجل
 والمرأة بل نوع الذكر والانثى وفيه من المفاسد ان المني يتعسر خروجه كله فربما بقي في العضوم منه بقية فيتعفن
 ويفسد فيضرو ايضا فربما سال الى الذكر طوبات من الفرج وايضا فان الرجول لا يمكن من الاشتغال على الماء و
 اجتماعه فيه وانضمامه عليه لتخليق الولد وايضا فان المرأة مفعول بها طبعا وشرعا واذا كانت فاعلة خالفت
 مقتضى الطبع والشرع وكان اهل الكتاب انما يتون النساء على جنوبهن على حرف ويقولون هو اسنر للمرأة وكانت
 قريش والانسار تشرح النساء على اقفائهن فعابت اليهود عليهم ذلك فانزل الله عز وجل **نِسَاءُ كُفْرَتْ لَكُمْ**
فَأُولُو حَرْثِكُمْ أُولُو نَيْسْتُمْ وفي الصحيحين عن جابر قال كانت اليهود يقول اذا اتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها
 كان الولد احول فانزل الله عز وجل **نِسَاءُ كُفْرَتْ لَكُمْ فَأُولُو حَرْثِكُمْ أُولُو نَيْسْتُمْ** وفي لفظ مسلم ان شاء محبة وان شاء
 غير محبة غير ان ذلك في صمام واحد والمحبية المنكبة له وجهها والظمام الواحد الفرج وهو موضع اعرث والولد
 واما الدبر فليركب قط على لسان بنى من الانبياء ومن نسب الى بعض السلف اباحة وطى الزوجة في دبرها
 فقد غلط عليه وفي سنن ابى داود عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **ما عون من اتى المرأة**
في دبرها وفي لفظ لاحمد وابن ماجه لا ينظر الله الى رجل جامع امرأته في دبرها وفي لفظ الترمذي واحمد من اتى
حائضا او امرأة في دبرها او كاهنا فصدقه فقد كفر انزل على هجر صلى الله عليه وسلم وفي لفظ البيهقي من اتى شيئا
 من الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وفي عصف وكيع حديثي زمعة بن صالح عن ابن طاوس عن ابيه و
 عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن يزيد قال قال عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في تخازهن وقال مرة في ادبارهن وفي الترمذي عن طلق بن علي قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأتوا النساء في اعجازهن فان الله لا يستحي من الحق وفي الكامل لابن عسما
 من حديثه عن الهاملي عن سعيد بن يحيى الاموي قال ثنا محمد بن حمزة عن يزيد بن ربيع عن ابى عبيدة

له قول
 تبت النساء
 من جارية
 از وطنها انما
 من قافل كان
 انما في
 انما في
 انما في
 انما في
 انما في
 انما في
 انما في
 انما في
 انما في

زيد

طريقا الى الوطى في الفرج فيطأ من الدبر لا في الدبر فاشتبه على السامع من نفى اوله يظن بينهما فرقا فهذا الذي
اباحه السلف والائمة فغلط عليهم الغلط اقيم الغلط وافحشه وقد قال تعالى فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ قَالَ
مجاهد سالت ابن عباس عن قوله تعالى فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ فقال تأتيها من حيث أمرت ان تعتر لها
يعنى في الخيض وقال علي بن ابي طلحة عنه يقول في الفرج ولا تعدد الى غيره وقد دلت الآية على تحريم الوطى في دبرها
من وجهين أحدهما انه اباح اتيانها في المحرث وهو موضع الولد لا في المحش الذي هو موضع الاذى
وموضع المحرث هو المراد من قوله من حيث امركم الله الآية فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ وتأتيناها في قبلها
من دبرها استفاد من الآية ايضا لانه قال في شتمناى من اين شتمت من امام او من خلف قال ابن عباس
فأتوا حرثكم يعنى الفرج واذا كان الله حرم الوطى في الفرج لاجل الاذى العارض فما الظن بالمحش الذي هو محل
الاذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانقطاع النسل والذرية القريبة جدا من ادبار النساء الى
ادبار الصبيان وايضا فللمرأة حق على الرجل في الوطى ووطيها في دبرها يقوت حقها ولا يفضى وطرها ولا يحصل
مقصودها وايضا فان الدبر لم يتهيأ لهذا العمل ولم يخلق له وانما الذي هيئ له الفرج فالعادلون عنه الى الدبر
خارجون عن حكمة الله وشرعه جميعا وايضا فان ذلك مضر بالرجل ولهذا نهى عنه عقلاء الاطباء من
الفلاسفة وغيرهم لان للفرج خاصية في اجتذاب الماء المحتقن وراحة الرجل منه والوطى في الدبر لا يعين
على اجتذاب جميع الماء ولا يخرج كل المحتقن لخالفته للامر الطبيعي وايضا يضر من وجه آخر وهو احواله
الى حركات متعبة جدا لخالفته للطبيعة وايضا فانه محل القدر والجوف يستقبله الرجل بوجهه ويلايسه و
ايضا فانه يضر بالمرأة جدا لانه وارذ غريب بعيد عن الطباع مناقر لها غاية المنافرة وايضا فانه يحدث
الهم والغم والنفرة عن الفاعل والمفعول وايضا فانه يسود الوجه ويظلم الصدر ويطمس نور القلب ويكسو
الوجه وحشة تصير عليه كالسيما يعرفها من له ادنى فراسة وايضا فانه يوجب النفرة والتباغض
الشديد والتقاطع بين الفاعل والمفعول ولا بد وايضا فانه يفسد حال الفاعل والمفعول فسادا لا يكاد
يرجى بعده صلاح الا ان يشاء الله بالتوبة النصوح وايضا فانه يذهب بالمحاسن منهنما ويكسوهما ضل
كما يذهب بالمودة بينهما ويبدهما بها تباغضا وتلاعنا وايضا فانه مرجح كبر اسباب زوال النعم و
حلول النقم فانه يوجب اللعنة والمقت من الله واعراضه عن فاعله وعدم نظره اليه فاي خير يرجى
بعد هذا وى شريامنه وكيف حيوة عبد قد حلت عليه لعنة الله ومقتته واعرض عنه بوجهه ولم
ينظر اليه وايضا فانه يذهب بالحياة جملة والحياة هو حيوة القلوب فاذا فقدتها القلب استحسن القبيح
واستقبح المحسن وحينئذ فقد استحكم فسادة وايضا فانه يحيل الطباع عما ركبها الله ويخرج الانسان
عن طبعه الى طبع لم يركب الله عليه شيئا من احيوان بل هو طبع منكوس واذا انكس الطبع انكس القلب
والعمل والهدى فيستطيع الخبيث من الاعمال والافعال والهيئات ويفسد حاله وعمله وكلامه

زوجها ليسكن اليها فجعل سبحانه علة سكون الرجل الى امرأته كونها من جنسه وجوه فعله السكون المذكور وهو المحب كونها منه فدل على ان العلة ليست بحسن الصورة ولا الموافقة في القصد والارادة ولا في الخلق والهدى وان كانت هذه ايضا من اسباب السكون والمحبة وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الارواح جنود مجندة فما تعارف منها ايتلف وما تناكر منها اختلف وفي مسند الامام احمد وغيره في سبب هذا الحديث ان امرأة ^{بجوع} بكته كانت تضحك الناس فجاءت الى المدينة فنزلت على امرأة تضحك الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم الارواح جنود مجندة والحديث وقد استقرت شريعته سبحانه ان حكم الشيء حكم مثله فلا تفرق شريعة بين متماثلين ابدا ولا تجمع بين متضادين ومن ظن خلاف ذلك فاما لقله عمله بالشرعية واما لتقصيره في معرفة التماثل والاختلاف واما للنسبته الى شريعته ما لم ينزل به سلطانا بل يكون من آراء الرجال فحكيمته وعدله ظهر خلقه وشرعه وبالعدل والميزان قام الخلق والشرع وهو التسوية بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين وهذا كما انه ثابت في الدنيا فهو كذلك يوم القيامة قال تعالى **أَحْسُرُوا الَّذِي ظَلَمُوا أَرْوَاحَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ** قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبعد الامام احمد رحمه الله ازواجهم اشباههم ونظر ائمه وقال تعالى **وَإِذَا النُّفُوسُ رُوِّجَتْ أَيْ قُرِنَتْ كُلِّ صَاحِبٍ بِعَمَلٍ بِشَكْلِهِ وَنَظِيرِهِ فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُتَحَابِّينَ فِي اللَّهِ فِي الْجَنَّةِ وَقُرِنَ بَيْنَ الْمُتَحَابِّينَ فِي طَاعَةِ الشَّيْطَانِ فِي الْجَحِيمِ** فالمرء مع من احب شاء او ابى وفي صحيح الحاكم وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجب المرء قوما الا احسرتهم ومعهم والمحبة انواع متعددة فافضلها واجلها المحبة في الله ودينه وهي تستلزم محبة ما احب الله وتستلزم محبة الله ورسوله ومنها محبة الاتفاق في طريقة او دين او مذهب او نخلة او قرابة او صناعة او مراد ما ومنها محبة لنيل غرض من المحبوب اما من جاهه او من ماله او من تعليمه وارشاده او قضاء وطير منه وهذه هي المحبة العرضية التي تزول بزوال موجبها فانه من وذاك الامر ولي عند انقضائه واما محبة المشاكلة والمناسبة التي هي بين المحب والمحبوب فمحبة لازمة لا تزول الا لمعارض يزيلها ومحبة العشق من هذا النوع فانها استحسان روحاني وامتزاج نفسي ولا يعرض في شئ من انواع المحبة من الوسواس والنحول وشغل البال والتلف ما يعرض من العشق فان قيل فاذا كان سبب العشق ما ذكرتم من الاتصال والتناسب الروحاني فما باله لا يكون دائما من الطرفين بل تجده كثيرا من طرف العاشق وحده فلو كان سبب الاتصال النفسي والامتزاج الروحاني لكانت المحبة مشتركة بينهما فاجواب ان السلب قد يتخلف عنه مسببه لقوات شرط او لوجود مانع وتختلف المحبة من الجانب الاخر لا بد ان يكون لاحد ثلثة اسباب **الاول** علة في المحبة وانما محبة عرضية لاذاتية ولا يجب الاشتراك في المحبة العرضية بل قد يلزمها نفرة من **الجانب الثاني** مانع يقوم بالمحب يمنع محبة محبوبه له اما في خلقه او خلقه او هديه او فعله او هيأته او غير ذلك **الثالث** مانع يقوم بالمحبيب يمنع مشاركته للمحب في محبته ولولا ذلك المانع لقام به من المحبة لمحبه مثل ما قام

على قول
ان الارجاس
التي فيها الارجاس
تتفرق في
الدين والخلق
على حسب
القدر والقدرة
ولذا ترى
بعض الناس
لا يتكلم
ايضا

بالأخر فاذ انفقعت هذه الموانع وكانت المحبة ذاتية فلا يكون قطا لمن المجانبين ولولا مانع الكبر والحسد والرياسة والمعاداة في الكفار لكانت الرسل احب اليهم من انفسهم واهليهم واموالهم ولما زال هذا المانع من قلوب اتباعهم كانت محبتهم لهم فوق محبة الانفس والاهل والمال **فصل** والمقصود ان العشق لما كان مرضا من الامراض كان قابلا للعلاج وله انواع من العلاج فان كان مما للعاشق سبيل الى وصل محبوبه شرعا وقدرا فهو علاجه كما ثبت في الصحيحين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء فدل المحب على علاجين اصلي وبديلي وامرعي بالاصلي وهو العلاج الذي وضع لهذا الداء فلا ينبغي العدول عنه الى غيره ما وجد اليه سبيلا وروى ابن ماجه في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال امرت للتحابين مثل النكاح وهذا هو المعنى الذي اشار اليه سبحانه عقيب احلال النساء حرثهن واما ثن عند الحاجة بقوله **يُرِيدُ اللهُ اَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وِجْرَتَكُمْ وَاَنْ يَخَفِيَ الْاِنْسَانَ ضَعِيفًا** فذكر تخفيفه في هذا الموضوع واخباره عن ضعف الانسا يدل على ضعفه عن احتمال هذه الشهوة وانه سبحانه خفف عنه امره بما اباحه له من اطيب النساء مثني وثلث ورباع وابع له ما شاء من ما ملكت يمينه ثم اباح له ان يتزوج بالاماء ان احتج الى ذلك علاج هذه الشهوة وتخفيفا عن هذا الخلق الضعيف ورحمة به **فصل** وان كان لا سبيل للعاشق الى وصال معشوقه قدرا او شرعا وهو ممتنع عليه من الجهتين وهو الداء العضال فمن علاجه اثبتاع نفسه الياس منه فان النفس متى يئست عن الشيء استراحت منه ولم تلتفت اليه فان لم يزل مرض العشق مع الياس فقد انحرف الطبع انحرا فاشد يدا فينتقل الى علاج اخر وهو علاج عقله بان يعلم بان تعلق القلب بما لا يطع في حصوله نوع من الجنون وصاحبه بمنزلة من يعشق الشمس وروحه متعلق بالصعود اليها والدوران معها في فلكها وهذا معدود عند جميع العقلاء في زمرة المجانين وان كان الوصال متعددا شرعا لا قدرا فعلاجه بان ينزله منزلة المتعدا قدرا اذ ما لم يأذن فيه الله فعلاج العبد ونجاته موقوفون على احتسابه فليشعر بنفسه انه معدوم ممتنع لا سبيل له اليه وانه بمنزلة سائر المحالات فان لم يحبه النفس الا مكره فليترك لاحد امرين اما خشية واما فوات محبوب هو احب اليه وانفع له وخير له منه وادوم لذته وسرورا فان العاقل متى وازن بين نيل محبوب سريع الزوال بفوات محبوب اعظم منه وادوم وانفع والذو بالعكس ظهر له التفاوت فلا يتبع لذته الا بدالتى لا خطر لها بل ذمة ساعة تنقلب الاما وحقيقتها انها احلام نائم او خيال لا ثبات له فلا تذهب اللذة وتبقى التبعة وتزول الشهوة وتبقى الشقوة الثاني حصول محروبه اشق عليه من فوات هذا المحبوب بل يحتم له امران يعني فوات ما هو احب اليه من هذا المحبوب وحصول ما هو اكره له من فوات هذا المحبوب فاذا اتيقن ان في اعطاء النفس حظها من هذا المحبوب هذين الامرين هان عليه تركه وراى ان صبره على فوته اسهل من صبره عليهما بكثير فعقله ووعيته ومرتته وانسانيته تامل باحتمال

الضرب اليسير الذي ينقلب سريعاً لذة وسروراً وفرحاً يدفع هذين الضربين العظيمين وجهله وهوارة وظله وطيشه وخفته تامة بايثار هذا المحبوب العاجل بما فيه جالباً عليه ما جلب والمعصوم من عصمه الله فإن لم تقبل نفسه هذا الدواع ولم تطاوت له هذه المعالجة فليتنظر ما يجلب عليه هذه الشهوة من مفسد عاجلة وما يمنعه من مصالحها فانها اجلب شئ لمفسد الدنيا واعظم شئ تعطيلاً لمصالحها فانها تحول بين العبد وبين سرشده الذي هو ملاك امره وقوام مصالحة فان لم تقبل نفسه هذا الدواع فليبتدك رقباً ثم المحبوب وما يدعوه الى النفرة عنه فانه ان طليها وتاملها وجدها اضاعت محاسنه التي تدعو الى حبه وليسأل جيرانه عما خفي عليه منها فان المحاسن كما هي داعية المحب والارادة فالمساوي داعية البغض والنفرة فليوازن بين الداعيتين وليحب اسبقهما واقربهما منه باباً ولا يكن ممن عزه لوث جمال على جسم ابرص مجزوم وليجاء برصه حسن الصورة الى قبح الفعل وليعبر من حسن المنظر والجسم الى قبح المخبر والقلب فان عجزت عنه هذه الادوية كلها لم يبق له الا صدق الجأ الى من يجيب المضطر اذا دعاه وليطرح نفسه بين يديه على باب مستغنياً به متضرعاً منذ للاستكباب منى وفقى لذلك فقد قرع باب التوفيق فليعف ليكم ولا يشيب بذكر المحبوب ولا يفضحه بين الناس ويعرضه للاذى فانه يكون ظالماً معتدياً ولا يغتر بالحديث الموضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه سؤيد بن سعيد عن علي بن مسهر عن ابي يحيى القنات عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عن ابي مسهر ايضا عن هشام بن عمرو عن ابيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الزبير بن بكار عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد العزيز بن ابي حازم عن ابن ابي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من عشق فعمت ثبات فهو شهيد وفقى رواية من عشق وكتم وعف وصبر غفر الله له وادخله الجنة فان هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يكون من كلامه فان الشهادة درجة عالية عند الله مقرنة بدرجة الصديقية ولها اعمال واحوال هي شرط في حصولها وهي نوعان عامة وخاصة فالخاصة الشهادة في سبيل الله والعامة خمس مذكورة في الصحيح ليس العشق واحكامها وكيف يكون العشق الذي هو شرك في المحبة وفرغ عن الله وتمليك القلب والروح والمحبة لغيره ينال به درجة الشهادة هذا من المحال فان افساد عشق الصور للقلب فوق كل افساس بل هو خمر الروح يسكرها ويسدها عن ذكر الله وحبه والتلذذ بمناجاته والانس به ويوجب عبودية القلب لغيره فان قلب العاشق متعبد لمعشوقه بل العشق للعبودية فانها كمال الذل والخضوع والتعظيم فكيف يكون تعبد القلب لغير الله مما ينال به درجة افاضل الموحدين وساداتهم وخواص الاولياء فلو كان اسماً هذا الحديث كالشمس كان غلطاً وهمياً ولا يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لفظ العشق في حديث صحيح البتة ثم ان العشق منه حلال ومنه حرام فكيف يظن بالنبي صلى الله عليه وسلم انه يحكم على كل عاشق

بكم ويعت بانّه شهيد قاتل من يعشق امرأة غيره او يعشق المرءان والبغايا يمان بعشقه درجة الشهادة
 وهل هذا الاخلاق المعلوم من دينه صلى الله عليه وسلم وكيف والعشق مرض من الامراض التي جعل الله
 سبحانه لها الادوية شرعاً وقدراً والتداوى منه اما واجب ان كان عشقا حراماً واما مستحب وانت اذا
 تأملت الامراض والافات التي حكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابها بالشهادة وجدتها من الامراض
 التي لا علاج لها كالمطعون والمبطنون والحرق والفرق وموت المرأة يقتلها ولدها في بطنها فان هذه بلايا
 من الله لا صنم للعبد فيها ولا علاج لها وليست اسما بها محرمة ولا يترتب عليها من فساد القلب تعب
 لغير الله ما يترتب على العشق فان لم يكن هذا في ابطال نسبة هذا الحديث الى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقلداية الحديث العالمين به وبالله فانه لا يحفظ عن امام واحد منهم قط انه شهد له بصحة ولا
 بحسن كيف وقد انكروا على سويد هذا الحديث ورموه لاجله بالعظائم واستحل بعضهم غزوه لاجله
 قال ابو احمد بن عدي في كامله هذا الحديث احداً ما انكر على سويد وكذلك قال الليث بن سعد انه انكر عليه و
 كذلك قال ابن طاهر في الذخيرة وذكره الحاكم في تاريخ نيسابور وقال انما العجب من هذا الحديث فانه لو وجد
 به غير سويد وهو ثقة وذكره ابو الفرج بن الجوزي في كتاب الموضوعات وكان ابو بكر الاخرق يرفعه او لاغز
 سويد فعوتب فيه فاسقط النبي صلى الله عليه وسلم وكان لا يجاوز به ابن عباس رضي الله عنهما ومن
 المصائب التي لا تحتمل جعل هذا الحديث من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن له ادنى امام بالحديث وعمله لا تحتمل هذا البتة ولا يحتمل ان يكون من
 حديث الماجشون عن ابن ابي حازم عن ابن ابي نجيم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً في
 صحته موقوفاً على ابن عباس نظر وقد روى الناس سويد بن سعيد راوى هذا الحديث بالعظائم وانكروه
 عليه يحيى بن معين وقال هو ساقط كذاب لو كان لي فرس وروح كنت اغزوه وقال الامام احمد متروك الحديث
 وقال النسائي ليس بثقة وقال البخاري كان قد عي قتلقتن ما ليس من حديثه وقال ابن حبان ياتي بالمعضلات
 عن الثقات يجب مجانبته ما روى انتهى واحسن ما قيل فيه قول ابى حاتم الرازي انه صدوق كثير التدليس
 ثم قول الدارقطني هو ثقة غير انه لما كبر كان ربا قري عليه حديث فيه بعض الكرامة فيجوز انتمى وعيب علم
 اخراج حديثه وهذا حاله ولكن مسلم روى من حديثه ما تابعه عليه غيره ولم ينفرد به ولو يكن منكراً لا
 شأناً بخلاف هذا الحديث والله اعلم **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ الصحة بالطيب لما كانت
 الرائحة الطيبة غذا الروح والروح مطية القوى والقوى تزداد بالطيب وهو ينفع الدماغ والقلب وسائر
 الاعضاء الباطنة ويفرح القلب ويسترا النفس وينشط الروح وهو اصدق شئ للروح واشده ملائمة لها وبيده
 ويدن الروح الطيبة نسبة قريبة كان احد المحبوبين من الدنيا الى اطيب الطيبين صلوات الله عليه وسلامه
 وفي صحيح البخاري انه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم من عطر

عليه ریحان فلا يردده فانه طيب الريح خفيف التحل وفي سنن ابى داود والنسائي عن ابى هريرة رضی الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم من عرض عليه طيب فلا يردده فانه خفيف التحل طيب الرائحة وفي مسند
البرازين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله يحب الطيب نظيف يحب النظافة كبري محب الكرامة
جواد يحب الجود فنظفوا افناءكم وساحاتكم ولا تشبهوا باليهود يجمعون الاكبا في دورهم الاكبا الزبالة وذكر
ابن ابى شيبه انه صلى الله عليه وسلم كان له سكة يتطيب منها وصحبه انه قال ان الله حقا على كل مسلم ان يقتسر
في كل سبعة ايام وان كان له طيب ان يمس منه وفي الطيب من الخاصة ان الملائكة تحبه والشياطين
تنفر عنه واحب شئ الى الشيطان الرائحة المنتنة الكريهة فالارواح الطيبة تحب الرائحة الطيبة والارواح
الخبيثة تحب الرائحة الخبيثة وكل روح تميل الى ما يناسبها فان الخبيثات للخبيثين والخبيثون للخبيثات والطيبات
للطيبين والطيبون للطيبات وهذا وان كان في النساء والرجال فانه يتناول الاعمال والاقوال والمطاعم والمشروبات
والملاابس والاشجار اما بعموم لفظه او بعموم معناه **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في حفظ صحة العين
تروى ابوداود وفي سننه عن عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هوذة الانصاري عن ابيه عن جدته رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالاشد المرؤح عند النوم وقال ليتقه الصائم قال ابو عبيدة
المرؤح المطيب بالمسك وفي سنن ابن ماجه وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان للنبي صلى الله
عليه وسلم مكحلة يكتحل منها ثلاثا في كل عين وفي الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا كتحل يكتحل في اليمنى ثلاثا يبتدئ بها ويختم بها وفي اليسرى ثنتين وقد روى ابوداود
عنه صلى الله عليه وسلم من كتحل فليوتر فهل الوتر بالنسبة الى العينين كليهما فيكون في هذه ثلاثا وفي هذه
اثنان واليمنى اولى بالابتلاء والتفضيل وهو بالنسبة الى كل عين فيكون في هذه ثلاثا وفي هذه ثلثا وهما قولان
في مذهب احمد وغيره وفي الكحل حفظ صحة العين وتقوية للنور اليان صر جلاؤها وتلطيف للمادة الرديئة و
استخراج بها مع الزينة وفي بعض انواعه عند النوم مزيد فضل لاشتمالها على الكحل وسكونها عقيبها عن الحركة
المضرة بها وخدمة الطبيعة لها وللأشده من ذلك خاصة وفي سنن ابن ماجه عن سالم عن ابيه يرفعه عليكم
بالأشده فانه يجلو البصر وينبت الشعر وفي كتاب ابى نعيم فانه منبته للشعر مذهب للقدزي مصفاة للبصر وفي
سنن ابن ماجه ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما يرفعه خيرا كالحكم الاشد يجلو البصر وينبت الشعر
فصل في ذكر شئ من الادوية والاغذية المفردة التي جاءت على لسانه صلى الله عليه وسلم مرتبة على
حروف المعجم حرف الهزة **الثمد** هو حجر الكحل الاسود يوق به من اصبهان وهو افضله ويوق به من
جهة الغرب ايضا واجوده السريع التفتت الذي لفتاته بصيص وداخله املس ليس فيه شئ من الاوساخ
ومزاجه بارد يابس ينفع للعين ويقويها ويشد اعضاءها ويحفظ صحتها ويذهب اللحم الزائد في القروح ويذهبها
وينقي اوساخها ويجلوها ويذهب الصلح اذا كتحل به مع العسل المائي الرقيق واذا ادق وخلط ببعض الشحوم

الطرية و لطم على حرق النار لو عرض فيه حشركيشه ونعم من التلظت الحادث بسببه وهو اوجود كحال العيز
 لاسيما المشايخ واذين قد ضعفت ابصارهم اذ جعل معه شئ من المسك **الترجم** ثبت في الصحيحين عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الاثرجة طعمها طيب وريحها طيب في
 الاثرجة منافع كثيرة وهو مركب من اربعة اشياء قشر وكح وحض وبزر ولكل واحد منها مزاج يخصه فقشره حار
 يابس ونجمه بارد رطب وحمضه بارد يابس وبزره حار يابس ومن منافع قشره انه اذا جعل في الثياب يمنع
 السوس ورائحته تصلح فساد الهواء والوباء وتطيب النكهة اذا امسكها في الفم وتخلل الرياح واذا جعل في الطعام
 كالابازير اعان على الهضم قال صاحب القانون وعصارة قشره ينفع من نهش الافاعي شرابا وقشره ضامداً
 وحرارة قشره طلاء جيد للبرص انتهى واما نجه نطف كحرارة المعدة نافع لاصحاب المرة الصفراء قاصع
 للنجاسات احرارة وقال الغافقي اكل نجه ينفع البواسير انتهى واما حمضه فقايض كاسر للصفراء ومسكن للحقن
 احرار نافع من البرقان شراباً واكتحالاً قاطع للقي الصفراوى مشبه للطعام عاقل للطبيعة نافع من الاسهال
 الصفراوى وعصارة حماضه يسكن غلظة النساء وينفع طلاء من الكلف ويذهب بالقوبا ويستدل على ذلك
 من فعله في الحبر اذا وقع في الثياب وقلعه له وله قوة تالطف وتقطع وتبرد وتطفى حرارة الكبد وتقوى المعدة و
 تمنع حدة المرة الصفراء وتزيل الغم العارض منها وتسكن العطش واما بزره فله قوة محللة مجففة وقال ابن
 ماسويه خاصة حبه النفع من السموم القاتلة اذا شرب منه وزن مثقالين مقشرا بهاء فاترا وطلاء مطبوخ
 وان دق ووضع على موضع اللسعة نفع وهو ملين للطبيعة مطيب للنكهة واكثر هذا الفعل موجود منه في
 قشره وقال غيره خاصية حبه النفع من لسعات العقارب اذا شرب منه وزن مثقالين مقشرا بهاء فاتر
 وكذلك اذا دق ووضع على موضع اللدغة وقال غيره حبه يصلح للسموم كلها وهو نافع من لدغ الهوام كلها وذكر
 ان بعض الاكاسرة غضب على قوم من الاطباء فامر بحبسهم وختيرهم اذ ما لا يزيد لهم عليه فاخترت واذ اترجم
 فقبل لهم اخترتوه على غيره فقالوا لانه في العاجل ريجان ومنظرة مفرح وقشره طيب الرائحة ونجه فاكهة
 وحمضه ادم وحبه تزيق وفيه دهن وحقيق بشئ هذه منافعها ان يشبهه به خلاصة الوجود وهو المؤمن
 الذي يقرأ القرآن وكان بعض السلف يجب النظر اليه لما في منظرة من التفريح **امرئ** فيه حديثان باطلان
 موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم احدهما انه لو كان رجلاً لكان حليماً الثاني كل شئ اخرجته الامم
 ففيه داء وشفاء الا الارزفانه شفاء لاداء فيه ذكرناهما تنبيهاً وتحذيراً من نسبتهم اليه صلى الله عليه وسلم
 وبعد فهو حار يابس وهو اغذى محبوب بعد الحنطة واحدها خطا يشد البطن شداً يسيراً ويقوى المعدة
 ويدبغها ويمكث فيها واطباء الهند تزعم انه حمل الاغذية وانفعها اذا طبخ بالبان البقر له تأثير في خصب المبدن
 وزيادة المنى وكثرة التغذية وتصفية اللون **امرئ** بفتح المزنة وسكون الراء وهو الصنوبر ذكره النبي صلى الله
 عليه وسلم في قوله مثل المؤمن مثل الحامة من الزرع **تقيها** الرياح وتقيمها مرة وتميلها اخرى ومثل المنافق

لكن من حيث
 انظر الى المراد
 لوان ما يكونه
 وما في المراد
 من البلاد
 فانها بالحق
 على البلاد

مثل الأكراد لا تزال قائمة على أصلها حتى يكون انجذاباً مرة واحدة وحبها حار رطب وفيه انضاج وتلين وتحليل
 ولذو عذيق يذهب بنقعه في الماء وهو عسر الهضم وفيه تغذية كثيرة وهو جيد للسعال ولتنقية رطوبات الريبة
 وينبذ في المنى ويولد مخصاً وترياقه حب الرومان المزاد **أذخر** ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال
 في مكة لا يخلت خلاها قال به العباس رضي الله عنه إلا الأذخر بإرسول الله فإنه لقينهم وليبوتهم فقال لا الأذخر
 والأذخر حار في الثانية يابس في الأولى لطيف مفعم للسدد وأقواه العروق يدرب البول والطهرت ويفتت الحصى
 يحلل الأورام الصلبة في المعدة والكبد والكليتين بشرها وضماً كما وأصله يقوى عمود الأسنان والمعدة ويسكن
 الغثيان ويعقل البطن **حرف الباء بطيخ** روى أبو داود والترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يأكل
 البطيخ بالرطب يقول يذهب حر هذا برد هذا وقي البطيخ عدة أحاديث لا يصح منها شيء غير هذا الحديث الواحد
 المراد به الأخضر وهو بارد رطب فيه جلاء وهو أسرع انحلالاً عن المعدة من القثاء والخيار وهو سريع الانحلال
 إلى أي خلط كان صادفه في المعدة وإذا كان آكله محمداً انتفع به جلاء وإن كان مبروداً دفع ضرره بيسير من
 الزنجبيل ونحوه وينبغي أكله قبل الطعام ويتبع به والأغني وقياً وقال بعض الأطباء أنه قبل الطعام يغسل البطن
 غسلًا ويذهب بالداء أصلاً **يطبخ** روى النسائي وابن ماجه في سننهما من حديث هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كوا البلم بالتمر فان الشيطان إذا نظر إلى
 ابن آدم يأكل البلم بالتمر يقول بقي ابن آدم حتى أكل الحديث بالعتيق وفي رواية كوا البلم بالتمر فان الشيطان يحزن
 إذا رأى ابن آدم يأكله يقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلقي رواه البزار في مسنده وهذا اللفظ قلت
 الباء في الحديث بمعنى مع أي كوا هذا مع هذا قال بعض أطباء الإسلام إنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكل
 البلم بالتمر ولو يأمر بأكل البسر مع التمر لأن البلم بارد يابس والتمر حار رطب ففي كل منهما إصلاح للأخر وليس كذلك
 البسر مع التمر فان كل واحد منهما حار وإن كانت حرارة التمر أكثر ولا ينبغي من جملة الطب الجمع بين حارين أو
 باردين كما تقدم وفي هذا الحديث التنبيه على صحة أصل صناعة الطب ومراعات التدابير الذي يصلح في
 دفع كفيات الأذى والأدوية بعضها ببعض ومراعات القانون الطبي الذي يحفظ به الصحة وفي البلم
 برودة وبيوسة وهو يدبغ الفرو واللثة والمعدة وهو ردي للصدر والريبة بأخشنونة التي فيه بطي في المعدة
 يسير التغذية وهو للنخلة كما يحصرم لشجرة العنب وهما جميعاً يولدان ربا حاراً وقرقروفاً ولا سيما إذا شرب عليهما
 الماء ودفع مضرتهما بالتمر أو بالعسل والزبد يسر ثبت في الصحيح أن أبا العيثم بن اليمهان لما ضافه النبي صلى
 الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما جاءهم بعد ذلك وهو من النخلة كالعنقود من العنب فقال له هلا
 انتقيت لنا من رطبه فقال حبيت أن تنتقوا من بسرة ورطبه البسر حار يابس ويلبسه أكثر من غيره وينشف
 الرطوبة ويدبغ المعدة ويجبس البطن وينفع اللثة والفم وأنفعه ما كان هشاً وحلواً وكثرة أكله وأكل البلم يحدث
 السدد في الاحشاء **بيض** ذكر البيهقي في شعب الإيمان أن ثامراً فوعاً أن نبياً من الأنبياء شكى إلى الله سبحانه

الحب الباردة
 على من خال
 في غير
 غيره

الضعف فأمره يأكل البيض وفي ثبوته نظر ويختار من البيض الحديث على العتيق وبيض الدجاج على سائر
بيض الطير وهو معتدل يميل الى البرودة قليلاً قال صاحب القانون ومعه حار رطب يولد دماً صحيحاً
محموفاً ويغذي غذاء يسيراً ويسرع الانحدار من المعدة اذا كان رخواً وقال غيره محم البيض مسكن للآلام
ممسك للحلق وقصبة الرية نافع للحلق والسعال وقرح الرية والكلى والمثانة مذهب للخشونة لاسيما اذا
اخذ بدهن اللوز المحلو ومنضم لما في الصدر مسلين له مسهل خشونة الحلق وبياضه اذا قطر في العين
الوارمة وربما حاراً بدرجة وسكن الوجع واذا طخ به حرق النار او ما يعرض له لم يدعه يتنقط واذا طخ به
الوجه نفع الاحترق العارض من الشمس واذا خلط بالكندر وطخ على الجبهة نفع من النزلة وذكره صاحب
القانون في الادوية القلبية ثم قال وهو وان لم يكن من الادوية المطلقة فانه مما لا يدخل في تقوية القلب
جداً اعني الصفرة وهي تجمع ثلثة معان سرعة الاستحالة الى الدم وقلة الفضل وكون الدم المتولد منه مجانساً
للدم الذي يغذي القلب خفيفاً متدفعاً اليه بسرعة ولذلك هو اوفق ما يتلاقى به عادية الامراض المحللة بجوهر
الروح **بصل** روى ابو داود في سننه عن عائشة رضي الله عنها انها سئلت عن البصل فقالت ان اخر
طعام اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فيه بصل وثبت في الصحيحين انه منع اكله من دخول المسجد
والبصل حار في الثانية وفيه رطوبة فضلية ينفع من تغير المياه ويدفع السموم ويفتق الشهوة ويقوى
المعدة ويهيج الباه ويزيد في المنى ويحسن اللون ويقطع البلغم ويجلو المعدة ويزرعه يذهب البهق ويدلك
به حول داء الثعلب فينفع جداً وهو بالمح يقطع التآليل واذا شمه من شرب دواء مسهلاً منعه من القح والغثا
واذهب رائحة ذلك الدواء واذا تسعط به آفة نفى الراس ويقطر في الاذن لتثقل السمع والطنين والقيح والماء
الحادث في الاذنين وينفع من الماء النازل في العينين كتحال اليكحل بزره مع العسل لبياض العين والمطبوخ
منه كثير الغذاء ينفع من البرقان والسعال وخشونة الصدر ويدير البول ويلين الطبع وينفع من عضه
الكلب غير الكلب اذا نزل عليها ماؤه بلح وسداب واذا حتم فتحة افواه البواسير **فصل** في اضرارها فانها
الشقيقة ويصدع الراس ويولد رباحاً ويظلم البصر وكثرة اكله يورث النسيان ويفسد العقل ويغير رائحة
الفم والنكهة ويؤدي الجليس والملائكة وامانته طبعاً تذهب به هذه المضرات منه وفي السنن انه صلى الله
عليه وسلم امر اكله واكل الثوم ان يبيتها طبعاً ويذهب رائحته مضغ ورق السداب عليه **باذنجان** في
الحديث الموضوع المخلوق على رسول الله صلى الله عليه وسلم الباذنجان لما اكل له وهذا الكلام مما يستقيم نسبه
الى آحاد العقلاء فضلاً عن الانبياء وبعد فهو نوعان ابيض واسود وفيه خلاف هل هو بارد او حار والصحيح انه
حار وهو مولد للسوداء والبواسير والسدد والسرطان والجذام ويفسد اللون ويسوده ويضر نبت الفم و
الابيض منه المستطيل عاير من ذلك **حرف** التاء ثبت في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم من تصب
بسبع تمرات وفي لفظ من تمر عالية لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر وثبت عنه انه قال بيت لا تمر فيه جأ

اهله وثبت عنه اكل التمر بالزبد واكل التمر بالخبز واكله مفردا وهو حار في الثانية وهل هو رطب في الاولى او يابس فيها على قولين وهو مقول للكبد ملين للطبع يزيد في البياض ولا سيما مع حب الصنوبر ويبرئ من خشونة الصدر ومن لم يعتاده كاهل البلاد الباردة فانه يورث لهم السدد ويوذى الاسنان ويهيج الصدام ودفعت ضرره بالوزن اخشنخاش وهو من اكثر الثمار تغذية للبدن بما فيه من الجواهر الحار الرطب واكله على الرقيق يقتل الدود فانه مع حرارته فيه قوة ترياقية فاذا دبر استعماله على الرقيق خفت مادة الدود وضعفه وقلله او قتله وهو فاكهة وغذاء ودواء وشراب وحلوقين لما لم يكن التين بارضا الحجاز والمدينة لم يأت له ذكر في السنة فان ارضه تناقيا في الغل ولكن قد اقسام الله به في كتابه لكثرة منافعه وفوائده والصحيح ان المقسم به هو التين المعروف وهو حار وفي رطوبته ويوسسته قولان واجوده الابيض الناضج القشر يجلو رمل الكلى والمثانة ويومن من السموم وهو اغذى من جميع الفواكه وينفع خشونة الحلق والصدر وقصبة الرية ويفسل الكبد والطحال وينقي الخلط البلغم من المعدة ويغذو البدن غذاء جيدا الا انه يولد القمل اذا اكثر منه جدا ويابسه يغذو وينفع العصب وهو مع الجوز واللوز محمود قال جالينوس واذا اكل مع الجوز والسداب قبل اخذ السم القاتل نفع وحفظ من الضر ويذكر عن ابي الدرداء اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم طبق من تين فقال كلوا واكل منه وقال لو قلت ان فاكهة تزلت من الجنة قلت هذه لان فاكهة الجنة بلا عجم فكلوا منها فانها تقطع البواسير وتنفع من النقرس وثبتت هذا نظرو اللحم منه اجود ويعطش المحرورين ويسكن العطش الكائن عن البلغم المالح وينفع السعال المزمن ويذر البول ويقهر سد الكبد والطحال ويوافق الكلى والمثانة ولا ياكله على الرقيق منقعة عجيبة في تفتيم مجارى الغذاء وخصوصا بالوزن والجوز واكله مع الاغذية الغليظة ردي جدا والتوت الابيض قريب منه لكنه اقل تغذية واضر بالمعدة تلبينة قد تقدم انها ماء الشعير المطحون وذكرنا منافعها وانها انفع لاهل الحجاز من ماء الشعير الصحيح **حرف التاء** ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والتنجيد والبرد وهذا الحديث من الفقهاء ان الماء يداوى بضده فان في الخطايا من الحرارة والحرق ما يصاد به الثلج والبرد والماء البارد ولا يقال ان الماء الحار البلغم في ازالة الوسخ لان في الماء البارد من تصلب الجسم وتقويته ما ليس في الحار والخطايا توجب اثرين الثلج والارضاء المطلوب بدواتها ما ينظف القلب ويصلبه فذكر الماء البارد والثلج والبرد اشارة الى هذين الامرين وبعد فالثلج بارد على الاصم وغاط من قال حار شيمته تولد الحيوان فيه وهذا لا يدل على حرارته فانه يتولد في الفواكه الباردة وفي الخل واما تعطيشه فلتبعه الحرارة لا حرارته في نفسه ويضر بالمعدة والعصب واذا كان وجع الاسنان من حرارة مفردة سكنها فهو قريب من البصل وفي الحديث من اكلهما فليتهما طبعهما واهدى اليه طعام فيه ثم فرسل به الى ابي ايوب الانصاري فقال يا رسول الله تكرهه وترسل به الي فقال اني اناجي من لا تناجي وبعد فهو حار يابس في الرابعة يسخن اسخا قويا ويحفف تجفيفا بالغانا فم للبرودين ومن مزاجه بلغمي ومن اشرف على الوقوع في الفالج وهو محفف للبنى مخفف للسدد محلل للرياح الغليظة هاضم للطعام قاطع للعطش مطلق للبطن

مدر للبول يقوم في لسع الهوام وجميع الاورام الباردة مقام الترياق واذا دق وعمل فيه ضماد على نهش الحيات اوقى
لسع العقارب نفعها وجذب السهوم منها وتيسخن البدن وتزيد في حرارته ويقطع البلغم ويحلل النخف ويصقئ الحلق
ويحفظ صحة الكثر الالبدان وينفع من تغير المياه والسعال المزمن وتوكل نيا ومطبوخا ومشويا وينفع من وجع
الصدر من البرد ويخرج العلق من الحلق واذا دق مع الحنظل والملم والعسل ثم وضع على انضرس المتاكل فنته واسقط
وعلى انضرس الوجع سكن وجعه وان دق منه مقدار درهمين واخذ مع ماء العسل اخرج البلغم والدود واذا
طلى بالعسل على البهق نفع ومن مضارة انه يصدع ويضر الدماغ والعينين ويضعف البصر والباه ويعطش
ويهيج الصفراء ويجيب رائحة الفم ويذهب رائحته ان يمضغ عليه ورق السداب **ثريل** ثبت في الصحيحين
عنه صلى الله عليه وسلم انه قال فضل عايشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد وان كان مركبا
فانه مركب من غيز وكحر فاخبر افضل الاقوات واللحم سيلا لادام فاذا اجتمع لم يكن بعدهما غاية وتنازع العلماء
ايهما افضل والصواب ان الحاجة الى الخبز اكثر واعوم واللحم اجل وافضل وهو اشبه بجوهر البدن من كل ما
عداه وهو طعام اهل الجنة وقد قال تعالى لمن طلب البقل والقثاء والقوم والعدس والبصل **اَسْتَبْدَلُونَ**
الَّذِي هُوَ اَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ وكثير من السلف على ان القوم المحنطة وعلى هذا فالاية نص على ان اللحم خير من
المحنطة **حرف الجيم** تجار قلب النخل ثبت في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال بينا نحن عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم جلوس اذ اتى بجمار نخلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من اشجر شجرة مثل الرجل المسلم لا يسقط
ورقها الحديث والجمار يارد يابس في الاولى يختم القروح وينفع من نفث الدم واستطلاق البطن وغلبة المر
الصفراء وثائرة الدم وليس بردى الكيموس ويغذو غذاء يسيرا وهو بطيء الهضم وشجرته كلها منافع ولهذا مثلها
النبي صلى الله عليه وسلم بالرجل المسلم لكثرة خيره ومنافعه **جاي** في السنن عن عبد الله بن عمر قال اتى النبي
صلى الله عليه وسلم بجبنة في تبوك فدعا بسكين وسمى وقطع رواه ابوداود واكله الصحابة رضوا الله عنهم
بالشام والعراق والرطب غير الملوح جيد للمعدة هين السلوك في الاعضاء يزيد في اللحم ويلين البطن تليينا
معتدلا والملوح اقل غذاء من الرطب وهو ردي للمعدة موذلا لمعاء والعتيق يعقل البطن وكذا المشوى و
ينفع القروح ويمنع الاسهال وهو بارد رطب فان استعمل مشويا كان اصله لمزاجه فان النار تصلحه وتعده
وتلطف جوهره وتطيب طعمه ورائحته والعتيق المالح حار يابس ومثليه يصلحه ايضا بتا طيف جوهره و
كسرة حراقة لما تجذبه النار منه من الاجزاء الحارة اليابسة المناسبة لها والملم منه يهزل ويولد حقا
الكلية المثانة وهو ردي للمعدة وخالطه بالملطفات ارضى بسبب تنفيذها الى المعدة **حرف الحاء**
حاء قد تقدمت الاحاديث في فضله وذكر منافعه فاغنى عن اعادته **حبة السوداء** ثبت في الصحيحين
من حديث ابى سلمة عن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بهذه الحبة
السوداء فان فيها شفاء من كل داء الا السام والسم الموت الحبة السوداء هي الشونيز في لغة الفرس وهي الكون

الاسود وتسمى الكمون الهندي قال الحارثي عن الحسن رضوانه عنه انها الخردل وحكى الهروي انها الحبة الخضر مشوية
البطم وكلاهما وهم والصواب انها الشونيز وهي كثيرة المنافع جدا وقوله شفاء من كل داء مثل قوله تعالى تَذَكَّرْ كُلَّ
شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا **ك** كل شئ يقبل التدمير ونظائره وهي نافعة من جميع الامراض الباردة وتدخل في الامراض
الحارة اليابسة بالعرض فتوصل قوى الادوية الباردة الرطبة اليها بسرعة تنفيذها اذا اخذ سيرها وقد نص
صاحب القانون وغيره على ان الزعفران في قرص الكافور لسرعة تنفيذه وايصاله قوته وله نظائر يعرفها احذاق
الصناعة ولا تستبعد منفعه الحار في امراض حارة بالخاصية فانك تجد ذلك في ادوية كثيرة منها الانزروت
وما يركب معه من ادوية الرمد كالسكر وغيره من المفردات الحارة والرومد ورم حار باتفاق اطباء وكذلك
نفع الكبريت الحار جدا من الجرب والشونيز حار يابس في الثالثة مذهب للنغم مخزج بحب القرع نافع من البرص و
الحصى الربيع والبلغمية مفتحة للسدد ومحلل للرياح مجفف لبلبة المعدة ورطوبتها وان دق وعجن بالعسل وشرب بالماء
الحار اذاب الحصى التي تكون في الكليتين والمثانة وتدر البول والحيمض واللبن اذا اديم شربه اياما وان سخن
بالخل وطل على البطن قتل حب القرع فان سخن بماء انحظل الرطبا والمطبوخ كان فعله في اخراج الدود اقوى ويجلو ويقط
ويحلل ويشفي من الزكام البارد اذا دق وصير في خرقة واشتم دائما اذ هبه ودهنه نافع داء الحية والتآليل و
الخيلان واذا شرب منه مثقال بماء نفع من اليرقان وضيق النفس والاضماد به ينفع من الصلابة الباردة واذا نفع
منه سبع حبات عددا في لبن امرأة وسعط به صاحب اليرقان نفعه نفعاً بليغاً واذا طبخ بخل وتمضض به نفع من
وجع الاسنان عن برد واذا استعط به مسحوا نفع من ابتلاء الماء العارض في العين وان ضمده مع الخل قلم البثور و
الجرب المتقرح وحلل الاورام البلغمية المزمنة والاورام الصلبة وينفع من اللقوة اذا تسعط بدهنه واذا شرب
منه مقدار نصف مثقال الى مثقال نفع من لسع الرتيلا وان سحق ناعما وخط بدهن الحبة الخضر وقطر منه
في الاذن ثلث قطرات نفع من البرد العارض فيها والريج والسدة وان قلى ثم دق ناعما ثم نفع في زيت وقطر في الانف
ثلث قطرات او اربع نفع من الزكام العارض معه عطاس كثير واذا احرق وخط بشمع مذاب بدهن السوسن او
دهن الكتان وطل به القرص الحار جة من الساقين بعد غسلها بالخل نفعها واذا زال القرص واذا سحق بخل وطل به بالبرص
والبهق الاسود وانحاز الغليظ نفعها واوراها واذا سحق ناعما واستف منه كل يوم درهمين بماء بارد من عضته كلب
الكلب قبل ان يفزع من الماء نفعه نفعاً بليغاً وامن على نفسه من الهلاك واذا سعط بدهنه نفع من الفالج و
الكرانز وقطم موادهم واذا دخن به طرح الهوام واذا اذيب الانزروت بماء ولطح على داخل الحلقة تؤذرعليها الشونيز
كان من الدررات الحبيبة النفع من البواسير ومنافعه اضعاف ما ذكرنا والشربة منه درهمان وزعم
قوم ان الاكثر منه قاتل حرمير قد تقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم اباحه للزير ولعبد الرحمن بن عوف من حكمة
كانت يوما وتقدم منافعه ومزاجه فلا حاجة الى اعادته **ح** قال ابو حنيفة هذا هو الحبل الذي يتلاوى
به وهو الشفاء الذي جاء فيه الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم ونباته يقال له الحرف وتسمية العامة الرشاد

وقال ابو عبيد الثغافو احرف قلت والحديث الذي اشار اليه ما رواه ابو عبيد وغيره من حديث ابن عباس
رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ماذا في الاثرين من الشفاء الثفا والصبر ورواه ابو داود في
المراسيل وقوته في الحرارة واليبوسة في الدرجة الثالثة وهو يسخن ويلين البطن ويخرج الدود وحبال القرع و
يحلل اورام الطحال ويحرك شهوة الجماع ويحبو الحرجب المتقرح والقوباء واذا ضمده مع العسل حلل ورم الطحال
واذا طبخ مع الحناء اخرج الفضول التي في الصدر وشربه ينفع من هوش الهوام ولسعها واذا دخن بره في
موضع طرد الهوام عنه ويمسك الشعر المتساقط واذا خلط بسويق الشعير والخل وتضمده نفع من عرق
النساء وحلل الاورام الحارة في الخرها واذا ضمده مع الماء والمليخ انضج الدماميل وينفع من الاسترخاء في جميع
الاعضاء ويزيد في الباه ويشهي الطعام وينفع الربو وعسر النفس وغلط الطحال وينقي الربة ويدر الطمث و
ينفع من وجع حق الورك مما يخرج من الفضول اذا شرب واحتقن به ويحبو بما في الصدر والربة من البلغم
اللزج وان شرب منه بعد سحقه وزن خمسة دراهم بالماء الحار اسهل الطبيعة وحلل الرياح ونفع من وجع
القولنج البارد السبب واذا سحق وشرب نفع من البرص وان لطخ عليه وعلى البهق الابيض باخل نفع منهما و
ينفع من الصداع الحاد من البرد والبلغم وان قلى وشرب عقل الطبع لاسيما اذا لم يسحق لتحلل لزوجته بالقل
واذا غسل بمائه الراس نقاه من الاوساخ والرطوبات اللزجة قال جالينوس قوته مثل قوة بزراخرجل ولذلك
قد يسخن به اوجاع الورك المعروفة بالنساء ووجاع الراس وكل واحد من العلل التي تحتاج الى التسخين كما
يسخن بزراخرجل وقد يخلط ايضا في اودية يسقاها اصحاب الربو من طريق ان الامر فيه معلوم انه يقطع الافلاط
الغليظة تقطيعا قويا كما يقطعها بزراخرجل لانه شبيه به **في كل شئ حلبة** يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه عا د سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه بمكة فقال دعوا له طبيبا فدعى الحارث بن كلدة فنظر اليه فقال
ليس عليه باس فاتخذ واله فريقة هي الحلبة مع تمر حجة رطبة يطبخان فيجساها ففعل ذلك فبرئ وقوة الحلبة
من الحرارة في الدرجة الثانية ومن اليبوسة في الاولى واذا طبخت بالماء لينت محلق والصدر والبطن تسكن
السعال والخشونة والربو وعسر البول وتزيد في الباه وهي جيدة للريح والبلغم والبواسير محذرة الكيموسات
المرتبكة في الامعاء وتحلل البلغم اللزج من الصدر وتنفع من امراض الربة وتستعمل لهذه الادواء في الاحشاء
مع الشمع والفانيد واذا شربت مع خمسة دراهم قوة ادرت الحيض واذا طبخت وغسل بها الشعر جعلته راد هبت
الحزاز ودقيقها اذا خلط بالنظرون والخل وضمده بحل ورم الطحال وقد تجلس المرأة في الماء الذي طبخت فيه الحلبة
فتنتفع به من وجع الرحم العارض من ورعوقه واذا ضمده الاورام الصلبة القليلة الحرارة نفعها وحلها
واذا شرب ماؤها نفع من النفس العارض من الرياح وازلق الامعاء واذا اكلت مطبوخة بالتمر والعسل والطين
على الريق حللت البلغم اللزج العارض في الصدر والمعدة ونفعت من السعال المتناول منه وهي نافعة من
انحصر مطلقا للبطن واذا وضعت على لطف المشيم اصلحته ودهنها ينفع اذا خلط بالشمع من الشقاق العارض

في الفقرة
بفتح الفاء واللام
المعنى هو
التي هي
في الطب
وغيره من
الاصطلاحات
التي هي
منه

الشمع

العسر

أكل القطر القتال وإذا احتسى قطع العلق المتعلق بأصل الحنك وإذا تضرض به مسخنا نفع من وجع الأسنان وقوى اللثة وهو نافع للدهن إذا طلى به والنخلة والأورام الحارقة وحرق النار هو مشه للاكل مطيب للعدة صالح للشباب وفي الصيف لسكان البلاد الحارقة **خلال** فيه حديثان لا يشبتان **أحد** ما يروى من حديث أبي أيوب الأنصاري يرفعه يا حبيبي المتخلمون من الطعام انه ليس شئ اشد على الملك من بقية تبقى في الفم من الطعام وفيه واصل بن السائب قال البخاري والرازي منكرا للحديث وقال النسائي والازدي متروك الحديث **الثاني** يروى من حديث ابن عباس قال عبد الله بن أحمد سألت ابي عن شيخ يروى عنه صالح الوحاظي يقال له محمد بن عبد الملك الأنصاري ثنا عطاء عن ابن عباس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخلل بالليط والآس وقال فهو ما يستقيان عروق الجذام فقال ابي رأيت محمد بن عبد الملك وكان اعشى يضع الحنك ويكذب وبعد فاخلال نافع للثة والأسنان حافظ لصحتها نافع من تغيير النكهة وأجوده ما اتخذ من عسل الأخلّة وخشب الزيتون والخلاف والتخلل بالقصب والآس والريحان والباذرج **مضرحرف الدال** دهن رمي الترمذي في كتاب الشمائل من حديث انس بن مالك رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم يكثر دهن راسه وتسمع كحيتته ويكثر القناع كان ثوبه ثوب زيات الدهن يسد مسام البدن ويمنع ما يتخلل منه وإذا استعمل بعد الاغتسال بالماء الحار حسن البدن ورطبه وان دهن به الشعر حسنة طوله ونفع من الحصبية ودفع أكثر الآفات عنه وفي الترمذي من حديث ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعا كلو الزيت وادهنوا به وسياتي ان شاء الله تعالى والدهن في بلاد الحارثة كالحجاز ونحوه من اكد اسباب حفظ الصحة واصلاح البدن وهو كالضروري لهم واما البلاد الباردة فلا يحتاج اليه اهلها والاحكام به في الراس خطر بالبصر وانفع الادهان البسيطة الزيت ثم السمن ثم الشيرج واما المركبة فمنها بارد رطب كدهن البنفسج ينفع من الصلحاء الحار في نوم اصحاب السمر ويرطب الدماغ وينفع من الشقاق وغلبة اليبس والجفاف ويطللى به الجرب والحكة اليابسة فينفعها ويسهل حركة المفاصل ويصلح لاصحاب الامزجة الحارثة في زمن ايام الصيف وفيه حديثان باطلان موضوعان على رسول الله صلى الله عليه وسلم **أحد** ما يروى من فضل دهن البنفسج على سائر الادهان كفضل دهن السمن على سائر الناس والثاني فضل دهن البنفسج على سائر الادهان كفضل الاسلام على سائر الاديان ومنها حار رطب كدهن البان وليس دهن زهرة بل دهن يستخرج من جب ابيض اغبر نحو الفستق كثير الدهنية والاسم ينفع من صلابة العصب وبلينته وينفع من البرش والشر والطف والحمق ويسهل بلغمًا غليظًا ويلين الاوتار اليابسة ويسخن العصب وقد روي فيه حديث باطل مختلف لا اصل له ادهنوا بالبان فانه احق لكونه عندنا اكثر ومن منافعه انه يجلو الاسنان ويكسبها بهجة وينقيها من الصدى ومن مسح به وجهه وراسه لم يصبه حصا ولا شقاق واذا دهن به حقوة ومداكيرة وما والاها نفع من برد الكليتين وتقطير البول **حرف الذال** ذريرة ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها

قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي بذريعة في حجة الوداع كحلته واحرامه تقدم الكلام في الذرية
ومنافعها وما هيبتها فلا حاجة لاعادته **ذباب** تقدم في حديث ابى هريرة المتفق عليه في امره صلى الله عليه
بغسل الذباب في الطعام اذا سقط فيه لاجل الشفاء الذي في جناحه وهو كالترياق للسم الذي في الجناح الاخر
وذكرنا منافع الذباب هناك **ذهب** روى ابوداؤد والترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص لعرجة
ابن اسعد لما قطع انفه يوم الكلاب واتخذ انفاً من ورق فانتن عليه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يتخذ انفاً
من ذهب ليس لعرجة عندهم غير هذا الحديث الواحد **الذهب** زينة الدنيا وطمس الوجود ومفرح
النفوس ومقوى الظهور وسر الله في أرضه مزاجه في سائر الكيفيات وفيه حرارة لطيفة تدخل في سائر
المعونات اللطيفة والمفرجات وهو اعدل المعدنيات على الاطلاق واشرفها ومن خواصه انه اذا دفن في
الارض لم يضره التراب ولم ينقصه شيئاً وبرادته اذا خلطت بالادوية نفعت من ضعف القلب الرجفان
العارض من السوداء وينفع من حديث النفس والحزن والغم والفرح والعشق ويسمن البدن ويقويه
ويذهب لصفار يحسن اللون وينفع من الجذام وجميع الاوجاع والامراض السوداء ويدخل نجاسة
في ادوية داء الثعلب داء الحية شرباً وطلاءً ويجلو العين ويقويه وينفع من كثير من امراضها ويقوى جميع
الاعضاء وامسأله في الغم يزيل النجس ومن كان به مرض يحتاج الى الكى وكوى به لم يتلف موضعاً ويبرأ
سريعاً وان اتخذ منه ميلاً والتحل به قوى العين وجلاها واذا اتخذ منه خاتم فضة منه واحمى وكوى به
قوام اجحة الحام الفت ابراجها ولم ينتقل عنها وله خاصية عجيبة في تقوية النفوس لاجلها ابي منه في الحرب
والسلاح منه ما ابي وقد روى الترمذي من حديث يريدة العصري رضي الله عنه قال دخل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة وهو معشوق النفوس التي ظفرت به سلاها
عن غيره من محبوبات الدنيا قال تعالى **رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ**
مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْخُرْتُ فِي الصَّيْحَمِينَ عن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان
ابن ادم وادم من ذهب لاتبغى اليه ثانياً ولو كان له ثان لاتبغى اليه ثالثاً ولا يملأ جوف ابن ادم الا التراب ويتوب الله
على من تاب هذا وانما اعظم حائل بين الخليفة وبين فوزها الاكبر يوم معادها واعظم شئ عصى الله به وبه قطعت الارحام
واربقت الدماء واستحلت المحارم ومنعت الحقوق وتظالم العباد وهو المرغوب في الدنيا وناجها والمزهد في الآخرة وما عدا الله
لا وليانه فيها فكم اميت بين حق وواجب به من باطل ونصر به ظالم وقهر به مظلوم وما احسن ما قال في ابوالقاسم الحريزي

تبأله من خادع مما ذق وحبه عند ذوى الحقائق ولا شئ من باطل من طارق ان ليس يغني عنك المضائق	اصفر ذى وجهين كالمنافق يدعوا الى ارتكاب سخا الخالق ولا شئ من المطول مطل العائق الا اذا فر فرار الا بوق	يبذل بوصفين لعين الرهيق لولا لم تقطع بين السارق ولا استعيد من حسود اشوق حرف الراء رطب قال الله تعالى لم يره وهزيتى اليك	زينة معشوق ولون عاشق ولا بدت مظلمة من فاسق وشرفا فيه من الخلائق
---------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------

يُجِدُّ النَّخْلَةَ تُسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا جَنِينًا كَلْبِي وَأَشْرَبِي وَفَرِي عَيْبَانًا وَالصَّيْحَمِينَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ رَأَيْتُ
رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل القثاء بالرطب وفي سنن ابوداؤد عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطر على
رطبات قبل ان يصلي فان لم تكن رطبات فتمر فان لم تكن تمرات حسا حسوات من ماء طبع الرطب طبع المياه حار
رطب يقوى المعدة الباردة ويوافقها ويزيد في البياض ويخصب البدن ويوافق اصحاب الافزجة الباردة ويغذو غذاء كثير
ومن اعظم الفاكهة موافقة لاهل المدينة وغيرها من البلاد التي هو فاكهتهم فيها وانفعها للبدن وان كان من لم يعتده
يسرع التعفن في جسده ويتولد عنه دم ليس محمود ويحدث في الكرش منه صلح وسوداء ويوذى اسنانه واصلاحه
بالسكجيين ونحوه وفي فطر النبي صلى الله عليه وسلم من الصوم عليه او على التمر او الماء تدبير لطيف جدا فان الصوم يخل المعدة
من الغذاء فلا تجد الكبد فيما تجذبه وترسله الى القوى والاعضاء والحلو اسرع شيئا وصولا الى الكبد واحب اليها
ولاسيما ان كان رطبا فيشتد قبولها له فينتفع به هي والقوى فان لم يكن فالتمر لحلاوته وتغذيته فان لم يكن فحسوات
الماء تطفى هيب المعدة وحرارة الصوم فتنتبه بعدة للطعام وتأخذ به شهوة **مرحبان** قال تعالى فَاَمْلَأَنَّ كَان
مِنَ الْمُقْرَبِينَ فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ وَقَالَ تَعَالَى وَالْحَيْثُ ذُو الْعَصَى وَالرَّيْحَانُ وَفِي صِحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
من عرض عليه ريحان فلا يرده فانه خفيف الحمل طيب الرائحة وفي سنن ابن ماجه من حديث اسامة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الامشم للجنة فان الجنة لا خطر لها هي ورب الكعبة نور تلالا وريحانة تهتز وقصر
مشيد ثم طرد ثمرة نعيم وزوجة حهنه جميلة وحلل كثيرة ومقام في ابد في دار سلمية وفاكهة وخضرة وحديقة
نعمه في محلة عالية بهية قالوا تعبير رسول الله نحن المشمرون لها قال قولوا ان شاء الله تعالى فقال لقوم ان شاء الله الريحان
كل نبت طيب الريح فكل اهل بلد يخضونه بشيء من ذلك فاهل الغرب يخضونه بالأس وهو الذي يعرفه العرب من الريحان و
اهل العراق والشام يخضونه بالحبق فاما الاس فمزاجه بارح في الاول يابس في الثانية وهو مع ذلك مركب من قوى
متضادة والاكثر فيه الجوهرا لرضي البارد وفيه شئ حار لطيف وهو يجهف تجفيفا قويا واجزاؤه متقاربة القوة وهي في
قايضة حابسة من داخل خارج معا وهو قاطع للاسهال الصفراوي دافع للجوارح الحار الرطب اذا شم مفرح للقلب تفرج شديدا
وشمه مانع للوباء وكذلك افترشه في البيت ويبرئ الاورام الحادثة في الحالبين اذا وضع عليها واذا دق ورقه وهو غص
وضرب بالخمل ووضع على الراس قطع الرعاف واذا سحق ورقه اليابس وذر على القروح ذوات الرطوبة نفعها ويقوى الاعضاء
الواهية اذا ضمده وينفع داء اللاخس واذا دق على البثور والقروح التي في اليدين والرجلين نفعها واذا دلك به البدن
قطع العرق ونشفت الرطوبات الفضلية واذ هبت تن الابط واذا جلس في طين نفع من خروج المقعدة والرحم ومن
استرخا المفاصل افاضب على كسور العظام التي لم تلتئم نفعها ويجلو قشور الراس قرحه الرطبة وبثوره ويمسك الشعر
المتساقط ويسوده واذا دق ورقه وصب عليه ما يسير وغلط به شئ من زيت اودهن الورد وضمده وافق القروح
الرطبة والتملة والحمرق والاورام الحادثة والشئ والبواسير وحبه نافع من نفث الدم العارض في الصدر الريحه دايع
لمعدة وليس بضار للصدر والريحه كحلاوته وخاصيتها النفع من استطلاق البطن مع السعال ذلك خادر في الادوية

وهو مدر للبول نافع من لذم المثانة وعض الرتيلا ولسع العقارب والتخلل بعرقه مضطرب فيه وأما الرمان الفارسي الذي
يسمى الحبق فخارج أحد القولين ينفع شمه من الصلابة الحار إذا شرب عليه الماء ويبرد ويوطب بالعرض بارح والأخر وهل هو طوب
أوبابس عاقرين والصحيح ان فيه من الطبائع الأربع ويحب النوم وجزيرة حابس للاسهال الصفراوى ومسكن للبصق وقول القلب
نافع لأمراض السوداء **مرمان** قال تعالى فيهما آفة العوثة ونخل ورمثا ويذكر عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا ما من رمان
من رمانك هذا الا وهو ملحق بحبه من رمان الجنة والموقوت اشبهه وذكر حرب وغيره عن علي انه قال كلوا الرمان بشمه
فانه دباغ المعدة حلوا الرمان حار طيب جيد المعدة مقولها بما فيه من قبض لطيف نافع للحلق والصدر والرية جيد
للسعال وماؤه ملين للبطن يقذ والبدن غذاء فاضلا ليسد اسرع القتل لرقته ولطافته ويعود حرارة لطيفة والمعد
ورميا ولدلك يعين على الباه ولا يصلم للحموي وللخاصية عجيبة اذا اكل بالخبز يمنعه من الفساد والمعدة وحامضه
بارد وبابس قابض لطيف ينفع المعدة الملتزمة ويبرد البول اكثر من غيره من الرمان ويسكن الصفراء ويقطع الاسهال
ويسم القى ويلطف الفضول ويطفى حرارة الكبد يقوى الاعضاء نافع من الخفقان الصفراوى والالام العارضة للقلب فم
المعدة ويقوى المعدة ويدفع الفضول عنها ويطفى المرة الصفراء والدم واذا استخرج ماؤه بشمه وطبخ ببسبر من العسل
حتى يصير كالمرهم والتخل به قطع الصفرة من العين ونقاها من الرطوبات الغليظة واذا طبخ على اللثة نفع من الالام العارضة
لها وان استخرج ماؤها بشمها ما اطلق البطن واحذر الرطوبات العفنة المرثية ونفع من حميات الغب المتطاولة واما
الرمان المزفتوسط طبعها وفعال بين النوعين وهذا اميل للطاقة الحامض قليلا وحسب الرومان مع العسل طلاء للذخ
والقرح الخبيثة واقاعه للجراحات قالوا من ابتلع ثلثة من جنيد الرمان في كل سنة امن الروم سنة كلها
حرف الزاى تبت قال تعالى **يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار**
وقال الترمذى وابن ماجه من حديث ابرهيرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كلوا الزيت وادهنوا به
فانه من شجرة مباركة وللبيهقي وابن ماجه ايضا عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابتدوا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة **الزيت** حار طيب والأدخى وغلط من قال يابس الزيت بحسب نيوتة
فالمعتصر من النضيم اعدله واجوده ومن الفجر فيه برودة ويوسدة ومن الزيتون الاحمر متوسط بين الزيتين ومن
الاسود يسخن ويرطب باعتدال وينفع من السموم ويطلق البطن ويخرج الدود والعتيق ومنه اشد تسخيناً وتحليلاً
وما استخرج منه بالماء فهو اقل حرارة والطف وابلغ في النفع وجميع اصنافه ملينة للبشرة وتبطل الشد في حال الزيتون
المالح يمنع من تنفط حرق النار ويشد اللثة وورقه ينفع من الحجرة والفلة والقروح الوسخة والشرخ وينعم العرق ومما
اضاعف ما ذكرنا **زيت** ابو داود في سننه عن ابى بيشر المسلمين رضى الله عنهما قال دخل علينا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقد منا زيدا وتمرا وكان يحب الزبد والتمر الزبد حار طيب فيه منافع كثيرة منها الاضطراب والتحليل ويبرى
الاورام التي تكون الجانب الاذنين والحالبين واورام الفم وساثر الاورام التي تعرض في ابدان النساء والصبيان اذا
استعمل وحده واذا لعق منه نفع من نفث الدم الذي يكون من الرية وانضم الاورام العارضة فيها وهو ينال الطبيعة

والعصب والادواء الصلبة العارضة من المرقة السوداء والبلغم نافع من اليبس العارض في البدن واذا اطلق علم متبايناً
الطفل كان معيماً على نياتها وطلوعها وهو نافع من السعال العارض من البرد ويذهب اليبس والقوي والخشونة التي في اليد
ويولين الطبيعة ولكنه يسقط شهوة الطعام ويذهب بخامته الحلو كالعسل والتمر وجمع صلواته على سلم بين التمر
بينه من الحكمة اصلاح كل منهما بالآخر **زبيب** ترقي في حديثه ان لا يصحان أحدهما نعم الطعام الزبيب يطيب النكهة
ويذيب البلغم والثاني نعم الطعام الزبيب يذهب النصب ويشد العصب ويطفى الغضب ويصفي اللون ويطيب النكهة وهذا
ايضاً لا يهضم فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدنا جود الزبيب ما البرجسمة وسمن شحمه وكحه ورق قشوة ونزع
عجمه وصفر حبه وجرم الزبيب حار رطب في الاولي وحبه بارد يابس هو كالعنب المتخذ منه الحلو منه حار الحامض قابض
بارد ولا يبض اشد قبضاً من غيره واذا اكل لحمه وافق قسبة الربة ونفع من السعال وجع الكلى والمثانة ويقوى المعدة
ويولين البطن والحلو اللين اكثر غذاء من العنب واقل غذاء من التين اليابس وله قوة منضجة هاضمة قابضة محلاة باعتدال
وهو بالحمة يقوى المعدة والكبد الطحال نافع من وجع الحلق والصدر والربة والكلى المثانة واعلله ان يוכל بغير حبه وهو
يندى غداً صالحاً ولا يفسد كما يفعل التمر واذا اكل منه بجمه كان اكثر نفعاً للمعدة والكبد والطحال اذا الصق لحمه على الاظفار
المتهركة اسرع قلعها والحلومته وما لا عجز لنافع لاصحاب الرطوبة والبلغم وهو مخصص للكبد وينفعها بخاصيته وفيه
نفع للحفظ قال الزهرى من نصبات يحفظ الحديث فلياكل الزبيب كان المنصوب يذكر عز جارة عبد الله بن عباس عجمه داء
وكحه دواء **زنجبيل** قال تعالى **يُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَتْ مِنْ جُحْمًا زَنْجَبِيلًا** وذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي من
حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال هدى ملك الروم الرسول الله صلى الله عليه وسلم حبة زنجبيل فاطعم
كل انسان قطعة واطعمني قطعة الزنجبيل حار في الثانية رطب في الاولي مسخن معين على هضم الطعام يلين للبطن طيباً
معتدلاً نافع من سد الكبد العارضة عن البرد والرطوبة ومنظومة البصر الحادثة عن الرطوبة اكلاً والكتل الامعين
على الجماع وهو محلل للرياح الغليظة الحادثة في الامعاء والمعدة وبالجملة فهو صالح للكبد والمعدة الباردة في المزاج واذا
منه هم السكر وزن درهمين بالماء الحار اسهل فضولاً لزجة لعابية ويقع في المعجونات التي تحلل البلغم وتذيبه والمزى منه
حار يابس عظيم الجماع ويزيد في المنى ويسخن المعدة والكبد ويعين على الاستمرار وينشف البلغم الغالب على البدن ويزيد
في الحفظ ويوافق برد الكبد والمعدة ويزيل بلبتها الحادثة عن اكل لفاكحة ويطيب النكهة ويدفع به ضرر الاطعمة الغليظة
الباردة **حرف المسايين** سنا قد تقدم وقد سنا قد تقدم سنوت ايضاً وفي سبعة اقول احد هاته العسل الثاني انه رُبث
عكة السمون يخرج خطاط سوا على السمون الثالث انه حب يشبه الكمون وليس بكمون الرابع الكمون الكرواني الخامس
انه الشبث السادس انه التمر السابع انه الزايزان **سفرجل** روى ابن ماجة في سننه حديث اسمعيل بن محمد
الطلمي عن شعيب بن حبيب عن ابي سعيد عن عبد الملك الزبيري عن طلحة بن عبد الله رضي الله عنه قال دخلت
على النبي صلى الله عليه وسلم وبيده سفرجل فقال دونكها يا طلحة فانها تحمر القواد ورثاه النساء في طريق آخر وقال
ان بيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في جماعة من اصحابه وبيده سفرجل يقلبها فلما جلست اليه وحباها الى شوق قال

دونها ايا ذرفانها تشد القلب تطيب النفس تذهب بطحاء الصدر قد رمى في السفر جل احاديث اخر هذا مثلها ولا تصح و
 السفر جل يارد يابس ويختلف في ذلك باختلاف طعمه وكله بارد قابض جيد للمعدة والحلومته اقل برذاً ويبساً واميل الاعتدال
 والحامض شدد قبضاً ويبساً وبرذاً وكله يسكن العطش والقوى ويد البول ويعقل الطبع وينفع من قرحة الامعاء ونفث الدم و
 الهيضرة وينفع من الغثيان ويمنع من تصاعد الانجزة اذا استعمل بعد الطعام وحرارة اعصابه وورقه المغسولة كالوتياء في
 فعله وهو قبل الطعام يقبض بعد الايلين الطبع ويسرع بانحلال الثقل والاكتنا منه مضر بالعصب مولد للقولنج ويطفى المرارة
 الصفراء المتولدة في المعدة وان شوي كان اقل خشونته واخف واذا تور وسطه ونزع حبه وجعل فيه العسل وطين
 جرمه بالهجين واودع الرماح الحار نفع نفعاً حسناً واجود ما اكل مشروباً او مطبوخاً بالعسل حبه ينفع من خشونة الحلق وقصبة
 الرية وكثير من الامراض دهنه يمتع العرق ويقوى المعدة والمزني منه يقوى المعدة والكبد يشد القلب يطيب النفس
 ومعنى تجر الفواد تريحه وقيل تفتحها وتوسعه من جمام الماء وهو اتساعه واكثرته والطنخ للقلب مثل الغيم على السماء قال ابو عبيد
 الطخ انقل غشاها تقول ما في السماء طخاً او سحاب وظلة سواك في الصحيحين عنده صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق صلى امتي
 لامرهم بالسواك عند كل صلوة وفيها ان صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك وفي صحيح البخاري تعليقاً
 عنده صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للفم مرضاة للرب وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل بيته يدا بالسواك
 والا حاديث فيه كثيرة وهم عنه انه استاك عند موته وهم عنه انه قال كثرت عليكم في السواك واصلم ما اتخذ السواك من
 خشب الاراك ونحوه ولا ينبغي ان يؤخذ من شجرة مجهولة فيها كانت سماً وينبغي القصد في استعماله فان بالغ فيه فرما ذهب
 طلاوة الاسنان وصقلتها وهياها لقبول الانجزة المتصاعدة من المعدة والاسنان ومتى استعمل الاعتدال على الاسنان وقوى
 العمود اطلق اللسان ومنع الحفر في طيب النكهة ونقى الدماغ وشمى الطعام واجود ما استعمل مبلولاً بماء الورد
 ومن انفعه اصول الجوز قال صاحب التيسير زعموا انه اذا استاك به المستاك كل خاص من الايام نقر الراس وصغى الحواس
 واحدا لذهن وفي السواك عدة منافع يطيب الفم ويشد اللثة ويقطع البلغم ويجلو البصر ويذهب بالحفر ويصح المعدة ويهبط
 الصوت ويعين على هضم الطعام ويسهل مجاري الكلام وينشط القراءة والذكر والصلوة ويطرد النوم ويرضى الرب يحب الملاكمة
 ويكثر الحسنات ويستحب كل وقت ويتأكد عند الصلوة والوضوء والانتباه من النوم وتغيير رائحة الفم ويستحب للمفطر الصائم
 في كل وقت لعموم الاحاديث فيه والحاجة الصائت اليه ولانه مرضاة للرب مرضاته مطلوبة في الصوم اشد من طلبها في
 الفطر لانه مطهرة للفم والظهور للصائم من افضل اعماله وفي السنن عن عامر بن زبيبة رضي الله عنه قال آيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الا حصي يستاك وهو صائم وقال البخاري قال ابن عمر يستاك اول النهار اخره واجمع الناس على ان الصائم
 يتمضمض وجوبا واستحسانا والمضمضة ابلغ من السواك وليس لله غرض في التقرب اليه بالرائحة الكريمة ولا من جنس
 ما شرع التعبد به وانما ذكر طيب الخلوف عند الله يوم القيمة حثامته على الصوم لاحتمالها على بقاء الرائحة بل الصائم اجمع
 في السواك من المفطر وايضا فان رضوان الله اكبر من استطابته لخلوف فم الصائم وايضا فان محبته للسواك اعظم من محبته
 لبقاء خلوف فم الصائم وايضا فان السواك لا يمتنع طيب الخلوف الذي يزيله السواك عند الله يوم القيمة بل ياتي الصائم

يوم القيمة وخوف فيه اطيب من المسك علامة على صيامه ولو ازاله بالسواك كما ان البحر يحيا قرو القيمة ولون مخرج لون
الدم وريحه ريح المسك وهو ما مورب بالذئبة وايضا فان الخوف لا يزول بالسواك فان سببه قائم وهو خلو المعدة عن
الطعام وانما يزول اثره وهو المنعقد على الاسنان واللثة وايضا فان النبي صلى الله عليه وسلم علم امته ما يستحب لهم والصيام
ما يكره لهم ولم يجعل السواك من القسم المكروه وهو يعلم انه يفعلونه وقد حضيم عليه بالبلغ الفاظ العموم والشمول هو يشاهد
يستاك وهو صائر مرارا كثيرة يقوت الاحصاء ويعلم انهم يقتدون به ولم يقل لهم يوما من الدهر لا تستاكو ابدا الزوال وتأخير
البيان عن وقت الحاجة ممتنع والله اعلم **سمك** روى محمد بن جابر الطبري باسناد من حديث في صهيبي رفعه عليه السلام
البقر فانها شفاء وسمها دواء ونحو ما داء روى عن احمد بن الحسن الترمذي ثنا محمد بن موسى النسا وثنا دافع بن دغفل
السدوسي عن عبد الحميد بن صيفي بصهيبي عن جده ولا يثبت ما في هذا الاسناد والسمن حار رطب والاولى
وفيه جلا يسير ولطافة وتفشية للاورام الحادثة في الاذن وفي الارنبه واذا ذلك به موضع الاسنان نبت سورا واذا خلط مع عسل لوز مر حلا
جالنيوساته ابراه به الاورام الحادثة في الاذن وفي الارنبه واذا ذلك به موضع الاسنان نبت سورا واذا خلط مع عسل لوز مر حلا
ما في الصدر والريه والكيهوسات الغليظة اللزجة الا انه ضار بالمعدة سيما اذا كان صابجا بلغميا واما سمن البقر والعزفانه
اذا شرب مع العسل نفع من شرب السم القاتل ومن لدغ الحيات والعقارب وفي كتاب السنن عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه
قال لو يستشف الناس بشئ افضل من السمن **سمك** روى الامام احمد بن حنبل وابن ماجه في سننه من حديث عبد الله
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال حلت لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والحبال اصناف السمك كثيرة واجودها
ما لذ طعمه وطاب ريحه وتوسطه مقدار وكان رقيق القشر ولم يكن صلب اللحم ولا يابس وكان في ماء عذب حار على الحصى
ويغذي بالنبات الا الاقذار واصح ما كنهه ما كان في نهر جيد الماء وكان يايى الى الاماكن الصخرية ثم الرومية والمياه التجارية
العذبة التي لا قدر فيها والاحماة الكثيرة الاضطراب والتوجع المشفوة للشمس والرياح والسمك البحري فاضل محمود لطيف الطر
منه بارد رطب عسل ان هضامه ولد بلغما كثيرا الا البحري وما يجري مجراه فانه يولد خلطا محمورا وهو يخصب البدن ويزيد في
المنى ويصلح الامزاج الحارة واما الماء فاجوده ما كان قريبا العهد بالتم وهو حار يابس وكلما تقدم عمده ازاد حرا ويبيسه
والسلور منه كثيرة اللزجة ويسمى البحري واليهود لا تاكله واذا اكل طريا كان مليئا للبطن واذا لم يذوقه وعقروا كل صفي قصبه الية وهو
الصوت واذا ذوق ووضع من خارج اخرج السلا والفضول من عمق البدن من طهر ان له قوة جاذبة وماء ملح البحري الماء اذا
جلس فيه من كانت به قرحة الامعاء في ابتلاء العلة واقفه يجذب به المواد الى ظاهر البدن واذا احتقن به ابر من عرق
النساء واجوده ما في السمك ما قرب من مؤخرها والطري السمين منه يخصب البدن لحمه وودكه **الصمغ** من حديث جابر
ابن عبد الله رضي الله عنه قال بعثنا النبي صلى الله عليه وسلم في ثلث مائة راكب واميرنا ابو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ثلثينا
الساحل فاصابنا جوع شديد حتى اكلنا الخبط فالقى لنا البحر حوتا يقال لها عنبر فاكلنا منه نصف شهر اتمدنا بودكه حتى نابت
اجسامنا فاخذ ابو عبيدة ضلعا من اضلاعه وحمل جلا على بعيره ونصبه فرمته سلق روى الترمذي وابوداؤد
عن ام المنذر قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم معه علي رضي الله عنه ولنا دوايل معلقة قالت ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم

ياكل وعلمه ياكل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي فانك ناقة قالت فجلت لهم سلقا وشعيرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم
يا علي فاصب من هذا فانه اوفق لك قال الترمذي حديث حسن غريب السلق حار يابس في الاوز وقيل رطب فيها وقيل مركب
مهما وفيه برودة ملطفة وتحليل وتفتيم وفي الاسود منه قبض ونفع من داء الثعلب والكلف والحزاز والثاليل اذا طلى
بمائه ويقتل القمل ويطلى به القوبا مع العسل ويفتح سداد الكبد والطحال اسودة يعقل البطن ولا سيما مع العسل وهو اريد بان
والابيض يلين مع العسل ويحقن بمائه للاسهال وينفع من القولنج مع المري والتوابل وهو قليل الغذاء ردي الكيموس يحرق
الدم ويصلحه الخلد الخردل والاكثر منه يولد القبض والنفي **حرف الشين** شونيز هو اكلة السوداء وقد تقدم في
حرف الحاء **شايرو** روي الترمذي وابن ماجه فسننهما من حديث اسماء بنت عميس قالت قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم بماذا كنت تستمشين قالت بالشايرو قال حار يثار الشايرو شجر صغير وكبير كقامة الرجل وارحم له قضبان حمر
معدة ببياض وفي رأس قضبانها حمة من ورقه وله نور صفرا صفرا البياض يسقط ويخلفه مراد صغار فيها حب صغير
مثل البطم وقد روي احمر اللون ولها عروق عليها قشور حمر والمستعمل منه قشر عروقها ولبن قضبانها وهو حار يابس في الدرجة
الرابعة ويسهل السوداء والكيموسات الغليظة والماء الاصفر البلغم كبر مغث والاكثر منه يقتر ويذهب اذا استعمل
ان يتقع في اللبن الحليب يوما وليلة ويفيد عليه اللبن في اليوم مرتين او ثلاثا ويخرج ويحفف في الظل ويخلط معه الورد والكثير
ويشرب بهاء العسل وعصير العنب والشربة منه ما بين اربع دنانير الى دانقين على حسب القوة وقال حنين اما ابن الشايرو
فلاخريفه ولا اري شربه البتة فقد قتل به اطباء الطرقات كثيرا من الناس **شعير** روي ابن ماجه من حديث عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اخذ احدا من اهله الوعاء من الحساء من الشعير فصنع ثم امرهم فحسوا منه ثم يقول
انه ليرقوا واخرين ويسير في فواد السقيم كما تسرو احد لكن الوسخ بالماء عن وجهها ومعنى ريقه يشده ويقويه ويسير ويشف
وزيل قد تقدم ان هذا هو ماء الشعير المغل وهو اكثر غذاء من سويقه وهو نافع للسعال وخشونة الحلق صالح لقمع حدة
الفضول مدر للبول جالها في المعدة قاطع للعطش مطفئ للحرارة وفيه قوة يجلوها ويلطف ويحل وصفته انه يوخا من
الشعير الجيد الموضوض مقدار من الماء الصافي العذب خمسة امثاله ويلقى فوقه نظيف ويطن بنارمعدلة الى ان
يبقى منه خمسه ويصفى ويستعمل منه مقدار الحاجة **محل الشوي** قال الله تعالى في ضيافة خليله ابراهيم عليه السلام
لا ضيافة فما كذبت ان جاء بجعل حنيد والحنيد المشوي على الرصف وهي الحجارة المحماة وفي الترمذي عن اوسمة رضي الله
عنها انها قربت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنبا مشويا فاكل منه ثم قام الى الصلوة وما توشا قال الترمذي حديث صحيح و
فيه ايضا عن عبد الله بن الحارث قال كلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد وفيه ايضا عن مغيرة بن شعبه
قال ضفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فامر بحبب فشوى ثم اخذ الشفرة فجعل يحز بها منقلا فجاء بلان فذن
للصلوة فالتقى الشفرة فقال ماله تربيت يلالة انفع الشوي شوي لضان الحولى ثم العجل اللطيف السمين وهو حار رطب اليابسة
كثير التوليد السوداء وهو من اغذية الاقوياء والاصحاء والمرضى والمطبوخ انفع واخف على المعدة وارطب منذ
من المطحج اربعة المشوي في الشمس المشوي على البحر خير من المشوي باللهب وهو احنيد **شعير** ثبت في المسند

جاء

عن انسا ن يهوديا اذ صاف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم له خبز شعير واهالة سمحة والاهالة الشحم المذاب والالية و
 السخنة المتغيرة وثبت في الصحيح عن عبد الله بن مغفل قال ولي جراب من شحم يوم خيبر قال تزمته وقلت والله لا اعطى احد من شيئا
 فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك ولم يقل شيئا آجود الشحم ما كان من جواد مكتمل وهو حار طيب هو اقل طرية
 من السمن ولهذا لو اذيب الشحم والسمن كان الشحم اسرع جودا وهو ينفع من خشونة الحلق ويرخي ويعفن ويدفع ضرره باليون
 المملوح والزنجبيل وشحم المعرقبض الشحوم وشحم التيوس اشد تحليلا وينفع من قروح الامعاء وشحم الغزاقوى في ذلك
 ويحقق به السج والزهجر **الصاد صلوة** قال الله تعالى **وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا الْكَبِيرَةُ مِنَ الْأَعْمَالِ**
الْحَاشِعِينَ وقال **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ** وقال تعالى **وَأْمُرْهُمْ هَلِكًا بِالصَّلَاةِ وَ**
الصَّبْرِ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا عَلِيمًا وفي السنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حزبه امر فزع
 الصلوة وقد تقدم ذكر الاستشفاء بالصلوة من عامية الازواج قبل استحكامها **والصلوة** مجلبة للرزق حافظة
 للصحة دافعة للاذى مطردة للادوى مقوية للقلب مبيضة للوجه مفرجة للنفس مذهبية للكسل منشطة للجوارح
 ممددة للقوى شارحة للصدر مغذية للروح منورة للقلب حافظة للنعمة دافعة للنقمة جالبة للبركة مبعدة من
 الشيطان مقربة من الرحمن وبالجملة لها تاثير عجيب في حفظ صحة البدن والقلب قواها ودفع المواد الرديية عنها وما
 ابتلى رجلا ن بها همة اوداء او محنة او بلية الا وكان حظ المصلح منها اقل وعاقبته اسلم والصلوة تاثير عجيب في دفع شرور
 الدنيا ولا سيما اذا اعطيت حقها من التكميل ظاهرا وباطنا فما استندفعت شرور الدنيا والاخرة واستجلبت مصالحهما
 بمثل الصلوة وسر ذلك ان الصلوة صلة بالله عز وجل وعلى قدر صلة العبد بربه عز وجل يفتم عليه من اخيرات ابوابها
 ويقطع عنه من الشرور اسبابها ويفيض عليه مواد التوفيق من ربه عز وجل العافية والصحة والغنمة والغنى والراحة
 والنعيم والافراح والمسرات كلها محضرة لديه ومسارعة اليه **صبر** الصبر نصف الايمان فانه ماهية مركبة من
 صبر وشكر كما قال بعض اسلاف الايمان نصفان نصف صبر ونصف شكر قال تعالى **إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ**
الصبر من الايمان بمنزلة الراس من الجسد وهو ثلاثة انواع صبر على فرائض الله فلا يضيعها وصبر عن محارمه فلا يرتكبها
 وصبر على قضيته واقداره فلا يتخطها ومن استكمل هذه المراتب الثلاثة استكمل الصبر ووزة الدنيا والاخرة ونعيمها والقوى
 والظفر فيهما فلا يصل اليه احدا الا على جسر الصبر كما لا يصل احد الى الجنة الا على الصراط قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه خير
 عيشا دركناه بالصبر واذا تأملت الكمال لمكتسب في العالم رأيتها كلها منوطة بالصبر واذا تأملت النقصان الذي يذم حثا
 عليه ويدخل تحت قدرته رأيتة كل من عدم الصبر فالشجاعة والعفة والجود والايثار كله صبر ساعة فالصبر طلسم
 على كثر العلى من حل في الطلسم فانيكثرة والثرا سقام البدن والقلب نماينشا من عدم الصبر فما حفظت صحة
 القلوب الابدان والارواح بمثل الصبر فهو الفارق الاكبر والترياق الاعظم لم يكن فيه الامعية الله مع اهله فإتائه مع
 الصابرين ومحبتة لهم فإتائه محبة الصابرين ونصره لاهله فان النصر مع الصبر وانه خير لاهله واكثر صبرته هو خير
 للصابرين وانه سبب لفلاح **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** **صابر** من ابوداود في

حزبه

كاتب المراسيل من حديث قيس بن رافع القيسي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ذاق الامرين
من الشفاء الصبر والثقا وفي السنن لابي داود من حديث ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي ابوسلمة
وقد جعلت على صبرها فقال ما ذاقا يا ام سلمة فقلت انما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب قال انه يشب الوجه فلا تجعل عليه
الا بالليل ثمى عنه بالنهار الصبر كثير المنافع لاسيما الهندي منه يتقى الفضول الصفراوية التي في الدماغ واعصاب البصر و
اذا طلى على الجبهة والصدغ يدهن الورع نفع من الصلاح وينفع من قروح الانف والقرح ويسهل السوداء والماليخوليا والصبر
الفارسي يذكي العقل يبدل القواد وينقي الفضول الصفراوية والبلغمية من المعدة اذا شرب منه ملعقتان بماء ويرد الشهوة البالية
والفاسدة واذا شرب في البرد يخفف ان يسهره **ما صوم** الصوم جنة من اداء الروح والقلب البدن من افعاله يفوت الاحصاء له
فان عجز في حفظ الصحة واذا اذابة الفضولات وحبس النفس عن تناول موزياتها ولا سيما اذا كان باعتدال تصدق في افضل وقت
شره واحاجة البدن اليه طبعاً ثمران فيه من اراحة القوى والاعضاء ما يحفظ عليها قواها وفيه خاصية يقتضئ ان يكثر و
تفرجه للقلب عاجلاً واجلاً وهو انفع شئ لاصحاب الامزجة الباردة والرطبة وله تاثير عظيم في حفظ صحتهم وهو يدخل في الادوية
الروحانية والطبيعية واذا راعى الصائم فيه ما ينبغي مراعاته طبيعياً وشرعاً اعظم انتفاع قلبه وبدنه به وحبس عنه المواد الغريبة
الفاسدة التي هو مستعد لها وازال المواد الرديئة المحاصلة بحسب كماله ونقصاته ويحفظ الصائم مما ينبغي ان يتحفظ عنه وقياً
بمقصود الصوم وسرعة وعقلته الغائبة فان القصد منه امر اخر وراء ترك الطعام والشراب باعتبار ذلك الامر اختص من بين
الاعمال بانه لله سبحانه ولما كان وقاية وجنة بين العبد وبين ما يوذى قلبه وبدنه عاجلاً واجلاً قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ فاحده مقصود الصيام الجنة والوقاية وهي حمية عظيمة
النفع والمقصود الآخر اجتماع القلب والهم على الله تعالى في توفير قوى النفس على محابه وطاعته وقد تقدم الكلام في بعض اسرار الصوم
عند ذكر هديه صلى الله عليه وسلم فيه **حرف الصاد** ثبت في الصحيحين من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سئل عنه لما قدم اليه وامنتم منكم كما حرام هو فقال لا ولكن لو يكن بارض قومى فوجدنى اعاقه واكن بين يديه وعلى ما تدبه
وهو ينظر في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا حله ولا حرمه وهو حرام بايس بقوم مشهور
الجماع واذا دق ووضع على موضع الشوكه اجتذبه **ضقد** قال الامام احمد الضقد لا يحل في الداء ونهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن قتلها يريد الحديث الذي رواه في مسنده من حديث عثمان بن عبد الرحمن رضي الله عنه ان طبيباً اذ كرفضد
في دواء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقهاه عن قتلها قال صاحب القانون من اكل من دم الضقد او جرمه ورم بدنه
وكمد لونه وقذف المني حتى يموت ولذلك ترك الاطباء استعماله خوفاً من ضرره وهي نوعان مائتة وقرابية والترابية تقتل
اكلها **حرف الطاء** طيب ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال حبيب اليكم من دنياكم النساء والطيب جعلت قرة
عين في الصلوة وكان صلى الله عليه وسلم يكثر التطيب يشتم عليه الراحة الكريهة ويشق عليه والطيب غذاء للروح التي هي مطية
القوى القوي تتضاعف وتزيد بالطيب كما تزيد بالغذاء والشراب الدعة والسرور ومعاشره الاحبة وحدث الامور المحبوبة
وغيبة من تسر غيبته من ضده ويشقل على الروح مشاهدته كالثقل والبغضا فان معاشرتهم توهم القوى وتقبل الهم

والغرم هو للروح بمنزلة أمحي للبدن وبمنزلة الرائحة الكريهة ولهذا كان ما حبيب الله سبحانه الصحابة رضي الله عنهم
عن التخلق بهذا الخلق فمعاشرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لتأذيه بذلك فقال إذا دعيتكم فأدخلوا فإذا طعمتم فأنشروا
والاستانيسين يحكى في غيات ذلك وكان يؤذى النبي فيستحي منكم والله لا يستحي من الحي والمقصود ان الطيب كان من اجاب
الاشياء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وله تأثير وحفظ الصحة ودفع كثير من الالام واسبابها بسبب قوة الطبيعة به **طين**
ورد في احاديث موضوعه لا يصح منها شئ مثل حديث من اكل الطين فقد اعان على قتل نفسه ومثل حديث ياحمير لا تأكل
الطين فانه يعظم البطن ويصفر اللون ويذهب بها الوجه وكل حديث في الطين فانه لا يصح ولا اصله عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا انه روى مؤيد بن محمد بن عماري العروقي وهو يارد بابس قوى التجفيف ويمنع استطلاق البطن ويوجب نفث الدم وقوى
الفرط قال تعاطى طعم منضود قال اكثر المفسرين هو الموز والمنضود هو الذي قد نضد بعضه على بعض كالمشط وقيل الطم
الشيمر ذوالشوك نضد مكان كل شوكه ثمرة قد كان نضد بعضه الى بعض فهو مثل الموز وهذا القول اصح ويكون من
ذكر الموز من السلف اراد التمثيل لا التخصيص الله اعلم وهو حار طيب اجوده المستطيل الحلو ينفع من خشونة الصدر
الرية والسعال وقروح الكليتين والمثانة ويدير البول يزيد في المنى ويحرك الشهوة للجوارح ويلين البطن ويوكل قبل الطعام ويضرب
المعدة ويزيد في الصفراء والبلغم ودفع ضرره بالسكر والعسل **طلع** قال تعالى والفحل باسقات لها طلع نضيد وقال تع
وتمخل طلعها هضيم **طلع** الفحل ما يبدد من ثمرة في اول ظهوره وقشرة يسمى الكفري والنضيد المنضود الذي قد نضد
بعضه على بعض انما قال له نضيد ما دام في كفرة فاذا انقمت فليس بنضيد قاما الهضيم فهو المنضد بعضه الى بعض فهو
كا لنضيد ايضا وذلك يكون قبل تشقق الكفري عنه والطلع نوعان ذكر وانثى والتلقيح هو ان يؤخذ من الذكر وهو مثل دقيق
الحنطة فيجعل في الانثى وهو التاير فيكون ذلك بمنزلة اللقاح بين الذكر والانثى وقد روى مسلم في صحيحه عن طلحة بن عبيد الله
رضي الله عنه قال مرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في نخل فرأى قوما يلقيون فقال ما يصنع هؤلاء قالوا ياخذون من الذكر
فيجعلونه في الانثى قال ما اظن ذلك يعني شيا فبلغهم فتركوه فلم يصح فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما هو وطن فان كان يقين
شيا فاصنعوه فانما انا بشر مثلكم وان الظن يخطى يصيب لكن ما قلت لكم عن الله عز وجل ان الكذب على الله طلع الفحل ينفع
من الباه ويزيد في المباضة ودقيق طلعه اذا تحملت به المرأة قبل الجماع اعان على الحمل حانة بالغة وهو في البرودة واليبوسة
في الدرجة الثانية يقوى المعدة ويحفظها ويسكن شائرة الدم مع غلظة وبطو هضم ولا يحتمل الا اصحاب الامزجة الحار
ومن اكثر منه فانه ينبغي ان ياخذ عليه شيا من الجوارشات الحارة وهو يعقل الطبع ويقوى الاحشاء والجوارح مجرأة و
كذلك اليحم والبسر الاكثر منه يضرب المعدة والصدر ربما اورث القولنج واصلاحه بالسمن او بما تقدم **حرف العيز**
عنب العنب انبات من حديث حبيب بن زهير عن ابن عباس رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل
العنب خرطقالا بوجع العقيل لاصل لهذا الحديث قلت وفيه داود بن عبد الجبار بن يوسف الكوفي قال يحيى بن معين كان
يكذب يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يحب العنب العظيم وقد ذكر الله سبحانه العنب في ستة مواضع من كتابه
من جملة نعم التي نعمها لعباده فهذا الدار والجنة وهو من افضل الفواكه واكثرها منافع وهو يوكل رطبا ويابساً واخضر

ويأكلها وهو فاكهة مع الفواكه وقوت مع الاقوات وادام مع الادام ووداد مع الادوية وشراب مع الاشربة وطبعه طبع الحمات
 الحارة والرطوبة وجيدة الكبار المائي والابيض احمد من الاسود اذا ساوا في الحلاوة والمتروك بعد قطفه يومين او ثلثة
 احمد من المقطون في يومه فانه منقح مطلق للطن والمعلق حتى يضم قشره جيد للغذاء مقول للبدن وغذاء لكغذاء التين
 والزبيب اذا القى عجر العنكبان اكثر تليينا للطبيعة والاكثر منه مصدر للراس ودفن مضربه بالرومان المزوم منقحة العنب
 يسهل الطبع ويسمن ويغذ وجيدة غذاء حسنا وهو احد الفواكه الثلث التي هي ملوك الفاكهة هو والرطب والتين **عسل**
 قد تقدم ذكر منافعه قال ابن جرير قال الزهري عليك بالعسل فانه جيد للحفظ واجوده اصفاه وابيضه والينه حدة و
 اصدقه حلاوة وما يؤخذ من الجبال والشجره فضل علم ما يؤخذ من الحلاوة هو بحسب روع نخله **عجوة** في الصحيحين من حديث
 سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من تصيب بسهم تمرات عجوة لويضه ذلك اليوم رسم
 ولا يصح وفي سنن النسائي وابن ماجه من حديث جابر وابن سعيد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم العجوة من
 الجنة وهي شفاء من السم والكأمة من المن واثمها شفاء للعين وقد قيل ان هذا في العجوة المدينة وهي احد اصناف التمرا
 ومن انفع تمر الحجاز على الاطلاق وهو صنف كرميل ذو متين للجسم والقوة من الين التمر اطيبه والذرة وقد تقدم ذكر التمرا
 لطبعه ومنافعه في حزن الماء والكلام على قم العجوة للسم والسحر فلا حاجة لاعادته **عناب** تقدم في الصحيحين من حديث
 جابر قصة ابرعبيدة واكلهم من العنبر شهر وانهم تزودوا من كحمه وسائق المدينة وارسلوا منه الى النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو احد ما يدل على ان اباحة ما في البحر لا يختص بالسمك وعلى ان ميتته حلال واعترض على ذلك بان البحر
 القاه حيا ثم جرد عند الماء فان موته بسبب مفارقه للماء وهذا لا يصح فانهم انما وجدوه ميتا بالسائل
 ولو يشاهدوه قد خرج عنه حيا ثم جرد عن الماء وايضا لو كان حيا لما القاه البحر الساحله فانه من المعلوم ان البحر انما يقذف
 الساحله الميت من حيواناته لا الحي منها وايضا لو قد ارحال ما ذكره لو يجزان يكون شرط في الاباحة فانه لا يباح الشيء مع
 الشك في سبب اباحته ولهذا منع النبي صلى الله عليه وسلم من اكل الصيد اذا وجد الصائد غريقا في الماء للشك في سبب موته
 هل هو الاله ام الماء واما العنبر الذي هو احد انواع الطيب فهو من اغر انواعه بعد المسك واخطا من قدمه على المسك
 جعله بعضهم سيلا نوع الطيب قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المسك هو اطيب الطيب وسياتي ان شاء الله
 تعالى ذكر الخصائص والمنافع التي خص بها المسك حتى انه طيب الجنة والكشبان التي هي مقاعد الصديقين هناك من مسك
 لامن عنبر الذي غر هذا القائل انه لا يدخله التغير على طول الزمان فهو كالذهب وهذا لا يدل على انه افضل من المسك فانه
 بهذه الخاصية الواحدة لا يقاوم ما في المسك من الخواص وبعد فضرو به كثيرة والوانه مختلفة فمنه الابيض والاشهب و
 الاحمر والاصفر والاحضر والازرق والاسود وذوالالوان واجوده الاشهب ثم الازرق ثم الاصفر وارجأه الاسود وقد اختلف
 الناس في عنبره فقالت طائفة هونيات ينبت في قعر البحر فتبتلع بعض دوابه فاذا امتل من قذفته مرجعا فيقذفه البحر
 الى ساحله وقيل هل ينزل من السماء في جزائر البحر فتلقيه الامواج الى ساحل وقيل روث دابة بحرية يشبه البقرة وقيل بل هو
 جثاء من جثاء البحر اي زبد قال صاحب القانون هو فيما يظن ينبت من عين في البحر الذي يقال انه زبد البحر وروث دابة بعيدا

ومزاجه حار رابيس مقول للقلب الدماغ والحواس اعضاء البدن ناقص من الفاجح والقوة والامراض البغمية وواجام المعدة
 الباردة والرياح الغليظة ومن السلد اذا شرب او طلى به من خارج واذا تجره نفع من الزكام والصلام والشقيقة الباردة
عود الهندى نوعان **احدهما** يستعمل في الادوية وهو الكست ويقال له القسطوسياتي في حرف القاف
الثاني يستعمل في الطيب ويقال له الالوة وقد روى مسلم في صحيحه عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يستعمل الالوة غير
 مطراة وكافور يطرح معها ويقول هكذا كان يستعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه في صفة نعيم اهل الجنة مجمل
 الالوة والجمام جمع مجمر وهو ما يتجر من عود وغيره وهو انواع اجودها الهندى ثم الصين ثم القاري ثم المنلى واجوده الاسود
 والازرق الصلب الرزين الدسم واقله جودة ما خف وطفا على الماء ويقال انه شجر يقطع ويدفن في الارض سنة فتاكل الارض
 منه ما لا ينفع ويبقى عود الطيب لا تعمل فيه الارض شيئا ويتعفن منه قشرة وما الاطيب فيه وهو حار رابيس في الثانية يفتح
 السدد ويكسر الرياح ويذهب بفصل الرطوبة ويقوى الاحشاء والقلب يفرجه وينفع الدماغ ويقوى الحواس ويجبس البطن
 وينفع من سلس البول الحادث عن برد المثانة قال ابن سحون العود ضرب كثيرة يجمعها اسم الالوة ويستعمل من داخل وخارج و
 يتجره مفردا ومع غيره وفي الخاط الكافور به عند التجوير معنى طيب وهو اصل كل منهما بالآخر وفي التجير مراعات جوهر الهوى اصلا
 فانه احد الاشياء الستة الضرورية التي في صلاحها صلاح الابدان **عسل** قد روي فيه احاديث كلها باطلة على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يقل شيئا منها كحديث انه قدس فيه سبعون نبيا وحديث انه يرق القلب يفر الدمعة وانه
 مأكول الصالحين وارفعت شئ جاء فيه واصحه انه شهوة اليهود التي قدموها على المن والسلوى وهو قرن الثوم والبصل في الذر
 وطبعه طبع المؤمن بارديابيس وفيه قوتان متضادتان احداهما يعقل الطبيعة والاخرى يطلقها وقشرة حار رابيس الثالثة
 حريف مطلق للبطن وتروا في قشره ولهذا كان صحاحه انفع من مطونه واخف على المعدة واقل ضررا فان لبه يعلى الوضغ لبرود
 ويوسسته وهو مولد للسوداء ويضر بالماليخولياضرا ابيتا ويضر بالاعصاب البصر وهو غليظ الدم وينبغي ان يتجنبه اصحاب
 السوداء واكثرهم منه يولد لهم داء وردية كالوسواس والجذام وحصى الريم ويقلل ضرب السلق والاسفاناخ واكثر الدهن
 وارضى ما اكل بالمكسود ولتجنب خلط الحلاوة به فانه يورث سدة الكبدية وادمانه يظلم البصر لشدة تجفيفه ويعسر البول
 ويوجب الاسهال الباردة والرياح الغليظة واجوده الابيض السمين السريع النضاج واما ما يظنه الجهال انه كان سماط الخليل
 الذي يقدمه لاضياقه فكذب مفترى وانما حكى الله عنه الضيافة بالشوى وهو العجل الحنيد وذكر البيهقي عن اسحاق قال
 سئل ابن المبارك عن الحديث الذي جاء في العدى انه قدس على لسان سبعين نبيا فقال لا على لسان نبى احد انه لم يوف
 منكم من يجد لوكبه قالوا سلم بن سالم فقال نعم قال عنك وعنى ايضا **حرف القير** غيث مذكور في القرآن فعلة موضع
 وهو ليد الاسم على السموم والمستمى على الروح والبدن تلقي الاسماع بذكره والقلوب بورده وما اولا افضل المياه والطحفا
 وانفعها واعظمها بركة ولا سيما اذا كان من سحاب مرعد واجتمع في مستنقعات الجبال وهو اربط من سائر المياه لانه لم
 تطل مدته على الارض فمكتسب من بيوستها ولم يخالطه جوهر رابيس ولذلك يتغير ويتعفن سرعا للطافته وسرعة انفعالها
 وهل الغيث الربيع الطيف من الشتوى وبالعكس فيه قولان قال من زعم الغيث الشتوى حرارة الشمس تكون حينئذ اقل

الآله

فلا يجتذب من ماء البحر الطهه وأجوصات وهو خال من الانجزة الدخانية والغبائر الخاطلة للماء وكل هذا يوجب لطفه و
صفاه وخلوه من مخالط وقال من برح الرسمى الحرارة توجب تحلل الانجزة الغليظة وتوجب رقة الهوى ولطافته فيخفف بذلك الماء
وتقل اجزائه الارضية وتصادف وقت حياة النبات والاشجار طيب الهوى وذكر الشافعى رحمه الله عن انس بن مالك
رضي الله عنهما قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصابنا مطر فحسبنا من ذلك ما نرى من حديث عمه بن بريد وقد تقدم في هذا
في الاستسقاء ذكر استطرحة صلى الله عليه وسلم وتبركه بالغيث عند اهل مجيئه **حرف الفاء** فاتحة الكتاب وام القرآن و
السبع المثاني والشفاء التام والرداء النافع والرقية التامة ومقتام الغناء والفلاح وحافظة القوة ودافعة الهوى والغزو
الخوف والحرمان من عورت مقاديرها واعطائها حقها واحسن تنزيلها على دانه وعرف وجه الاستسقاء والتداوى بها و
السراذم الاجل كانت كذلك ولما وقع بعض الصابة على ذلك قربها اللديغ فبرء لوقته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وما ادراك
انها رقية ومن ساعدك التوفيق واعين بنور البصيرة حتى وقفت على اسرار هذه السورة وما اشتملت عليه من التوحيد ومعرفته الذات
والاسماء والصفات والاقوال اثبات الشرع والقدر المعاد وتجريد توحيد الربوبية والالهية وكال التوكل والتفويض الى من له
الامر كله وله الحمد كله وبيده الخيرات كله واليه يرجع الامر كله والافتقار اليه فطلب الهداية التي هي اصل سعادة الدارين وعلم ارتباط
معانيها بجلب مصائبها ودفع مفاسدها وان العاقبة المطلقة التامة والنعمة الكاملة منوطة بما موقوفة على التحقق بها
اغنته عن كثير من الادوية والرقى واستفقر بها من الخير ابوابه ودفع بها من الشر اسبابه وهذا امر يحتاج استحداث فطرة
اخرى وعقل اخر ايمان اخر وتالله لا تجد مقالة فاسدة ولا بدعة باطلة الا فاتحة الكتاب متضمنة لردها وابطالها باقرب
طرق واصحها واوضحها ولا تجد بايا من ابواب المعارف الالهية واعمال القلوب ادويةها من عللها واستقامها الا وفي فاتحة
الكتاب مفاتيحه وموضع الدلالة عليه لا منزلا من منازل السائرين الى رب العالمين الا وبلايته ونهايته فيها ولعمري ان
شانها الا عظم من ذلك وهي فوق ذلك وما تحقق عبد بها واعتم بها وعقل عن تكلم بها واتزلها شفاء تاما وعصمة بالغة و
نور مبيتا وفهمها وهم لوازمها كما ينبغي وقع في بدعة ولاشرك ولا اصابه مرض من امراض القلوب الا الما غير مستقر
هذا وانها المفتاح الاعظم لكنوز الارض كما انها المفتاح لكنوز الجنة ولكن ليس كل واحد يحسن الفهم بهذا المفتاح ولو ان
طلاب الكنوز وقفوا على سر هذه السورة وتحققوا بمعانيها وركبوا هذا المفتاح اسنانا واحسنوا الفهم به لوصلوا الى تناول
الكنوز من غير مساوق ولا ممانم ولو نقل هذا مجازفة ولا استعارة بل حقيقة ولكن الله تعالى حكمة بالغة في اخفاء هذا السر عن
نفوس اكثر العالمين كما الحكمة بالغة في اخفاء كنوز الارض عنهم والكنوز المحجوبة فلا تستخدم عليها ارواح خبيثة شيطانية نحو
بين الناس وبينها ولا تقهرها الا ارواح علوية شريفة غالبية لها بحالها الايمان معها منه اسلحة لا تقوم لها الشياطين واكثر نفوس
الناس ليس بهذه المثابة فلا تقاوم تلك الارواح ولا يقهرها ولا يان من سليمان شيئا فان من قتل قتيلا فله سلبه **فان عليه**
هي نور الجناد وهي من اطيب الرياحين وقد روى البيهقي في كتابه شعب الايمان من حديث عبد الله بن بريد عن ابي بصير رضي الله عنه
يرفعه سيد الرياحين في الدنيا والاخرة الفاعلية وروى فيه ايضا عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كان احب الى ابي بصير الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم الفاعلية والله اعلم بحال هذين الحديثين فلا نشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لا نعلم

صحته وهي معتدلة في الحر واليبس فيها بعض القبض واذا وضعت بين طي ثياب الصوف حفظتها من السوس ويدخل في مرادها القليم
والتمرد ودهنها يجعل الاعيا ويلين العصب **فضة** ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان غامه من فضة وفضة منه
وكانت قبيلة سيفه فضة ولو يصم عنه في المنعم من لباس الفضة والتحل بهاشي البتة كما صح عنه المنعم من الشرب وانيتها
وباب الآنية اضيق من باب اللباس والتحل لهذا يباح للنساء لباسا وطلاية ما يحرم عليهن استعماله آنية فلا يلزم من تحريم
الآنية تحريم اللباس الحلية وفي اللسان عنه واما الفضة فالعبوا بها لعبا فالمنعم يحتاج الى دليل يبينه امانا وجماع فان
ثبت احدهما والافنى القلب من تحريم ذلك على الرجال شي والنبى صلى الله عليه وسلم امسك بيده ذهابا والاخرى حرقا وقال
هذان حرام على ذكورا متى حل لانا شهر والفضة سر من اسرار الله في الارض وطلس الحاجات واحساب اهل الدنيا بينهم وبينها
مرموق بالعيون بينهم معظم في النفوس مصدر الحمالس لا تعلق دونه الابواب لا تمل بها الستة ولا معاشرته ولا يستقل
مكانه تشيرا لاصابع اليه وتعد الميون نطاقها عليه ان قال سمع قوله وان شفع قبلت شفاعته وان شهد زكيت شهادته
وان خطب فكفوه لا يعاب ان كان ذات شيبه بيضاء فهي اجل عليه من حلية الشباب هي من الادوية المفرحة النافعة من الهم
والغم والحزن وضعت القلب خفقانه وتدخل في المعاجين الكبار تجذب بخاصيتها ما يتولد في القلب من الاغلاط الفاسد
خصوصا اذا اضيفت الى العسل المصفى الزعفران ومزاجها الى اليبوسة والبرودة ويتولد عنها من الحرارة والرطوبة ما يتولد
واكبان التي عدها الله عز وجل لا وليا له يوم يلقونه اربع جنتان من ذهب وحببتان من فضة آنيتهما وحليتهما وما فيهما وقد
ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في العجم انه قال الذي يشرب في آنية الذهب والفضة انما يخرج جرمي بطنه نارجهم وصح عنه صلى الله
عليه وسلم انه قال لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تاكوا فيهما فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة فقيل لعله التحريم تضيق
النقود فانها اذا اتخذت اواني فانت الحكمة التي وضعت لاجلها من قيام مصاصح بنى ادم وقيل العلة الفخر والخيال وقيل العلة
كسر قلوب الفقراء والمساكين اذ اراها وعابونها وهذه العلة فيها ما فيها فان التعليل بتضييق النقود يمنع من التعليل بها و
جعلها سببا يك ونحوها مما ليس بآنية ولا نقد والفخر والخيال حرام باي شئ كان وكسر قلوب المساكين لا ضابط له فان قلوبهم
تكسر بالدور الواسعة والمخلائق المعجبة والمركب الفارحة والملابس الفاخرة والاطعمة اللذيذة وغير ذلك من المباحات
وكل هذه علة منتقضة اذ توجد العلة ويختلف معلولها فالصواب ان العلة والله اعلم ما يكتسب استعمالها القلب من الحياة
والحالة المنافية للعبودية منافاة ظاهرة ولهذا حل النبي صلى الله عليه وسلم بانها للكفار في الدنيا اذ ليس لهم نصيب من العبودية
التي يالونها بها في الآخرة فلا يصلح استعمالها لعبيد الله في الدنيا وانما يستعملها من خرج عن عبوديته ورضى بالدنيا واجلها
من الآخرة **حرف القاف** قران قال الله تعالى ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين واولهم ان من هم هنا لبيان
الجنس لا للتبويض وقال تعالى يا ايها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لهم في الصدور فالقران هو الشفاء التام من
جميع الادواء القلبية والبدنية واداء الدنيا والآخرة وما كل احد يوهل ولا يوفق للاستشفاء به واذا احسن العليل التداوي
به ووضع على حائه بصدق وایمان وقبول تام واعتقاد جازم واستشفاء شروطه لو يقاومه الداء ابدا وكيف يقاوم الادواء
كل امرئ رب الارض ساء الذي لو انزل على الجبال لصدعها او على الارض لقطعها فا من مرض من مرض الارض لقلوب الابدان الادوية

القرآن سبيل للدلالة على واثقه وسببه والحكمة منه لمن رزقه الله فومأ في كتابه وقد تقدم في اول كلامه على الطب بيان ان
القرآن العظيم الى اصوله ومجامعه التي هي حفظ الصحة والحكمة واستفراغ المودى والاستدلال بذلك على سائر افراد هذه
الانواع واما الادوية القلبية فانه يذكرها مفصلة ويذكر اسبابها ودوائها وعلاجها قال **أَوْ كَرِهَ كَيْفَ مِمَّا أَنَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ**
يُحَلِّي عَلَيْكَ مِنْ لَدُنْ رَحْمَتِنَا فَلا تَشْفَاةَ اللهُ وَلَمْ يَكْفِهْهُ اللهُ قَشًا في السنن من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل القثاء بالرطب رواه الترمذي وغيره القثاء بارد رطب في الدرجة الثانية مطع
محرارة المعدة الملتوية بعلى الفساد فيها نافع من وجع المثانة وراحتها تنفع من الغشى وبزره يدبر البول وورقه اذا اخذ
خاملاً نفع من عضه الكلب هو بطي الاطفال عن المعدة بوجه مضر ببعضها فينبغي ان يستعمل معه بما يصلحه ويكسر
برودته ودرطوبته كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكله بالرطب فاذا اكل بهرا من زبيب وعسل عدله **قسط و**
كست بمعنى واحد في الصحيحين من حديث انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم خيروا تداويتم به الحجامة و
القسط الجري وفي المسند من حديث ام قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم عليكم بهذا العود الهندي فان فيه سبعة اشفية
منها ذات الجنب القسط ضربان احدهما الابيض الذي يقال له الجري والاخر الهندي وهو اشدهما حرا والابيض الينها و
منافعها كثيرة جدا وهما حاران يابسان في الثالثة ينشقان البلغم قاطعان للزكام واذا شربا نفعوا من ضعف الكبد المعده
ومن بردها ومن حمى الدور والربيع وقطعا وجمع الجنب نفعاً من السموم واذا طربه الوجه معجوناً بالماء والعسل قلع الكلف قال
جالينوس ينفع من الكزاز ووجع الجنين ويقتل حب القرع وقد خفي على جمها لاطباء نفعه من وجع ذات الجنب فانكروا
ولو ظفر هذا الجاهل بهذا النقل عن جالينوس نزله منزلة النصر كيف وقد نص كثير من اطباء المتقدمين على ان القسط يصلح
للنوع الينقى من ذات الجنب كره الخطابي عن محمد بن ابيهم وقد تقدم ان طب الاطباء بالنسبة الى طب الانبياء اقل من نسبة طب
الطريقة والعجائز الى طب الاطباء وان بين ما يلقي بالوحى وبين ما يلقي بالتجربة والقياس من الفرق اعظم ما بين القدم والقرم ولوان
هو لاء الجبال وجدوا دواء منصوصاً عن بعض اليهود والنصارى والمشركين من الاطباء لتلقوه بالقبول والتسليم ولو يتوقفوا على
تجربته نعم نحن لا نكران للعادة تاثيراً في الانتفاع بالدواء وعدمه فمن اعتاد دواءً وغذاءً كان انفع له واوفى ممن لم يعتاد به بل ربما
لو يتنفع به من لو يعتاد وكلام فضلاء الاطباء وان كان مطلقاً فهو بحسب الامزجة والازمنة والاماكن والعوائد واذا كان
التقييد بذلك لا يقدح في كلامهم ومعارفهم فكيف يقدح في كلام الصادق المصدوق ولكن نفوس البشر مركبة على الجهل والظلم الا
من ايده الله بروح الايمان ونور بصيرته بنور الهدى **قصب السلجاء** في بعض الفاظ السنة الصحيحة في الحوض ما ولا
اعلى من السكر ولا اعرف السكر في الحديث الا في هذا الموضع والسكر حادث لم يترك فيه متقدمو الاطباء ولا كانوا يعرفونه ولا يصنفون
في الاشربة وانما يعرفون العسل يدخلونه في الادوية وقصب السكر حار رطب ينفع من السعال ويجلو الرطوبة والمثانة وقصبة
الرية وهو اشد تلييناً من السكر وفيه معونة على القي ويدير البول ويزيد في الباه قال عفان بن مسلم الصغار من مص قصب
السكر يلد طعامه لو نزل يومه اجتمع في سرد رانتهى هو ينفع من خشونة الصدر والحلق اذا شوى ويولد رياحاً دفعها بان يقشر
يفسل بها حار السكر رطب على الاصم وقيل بارد واجوده الابيض الشفاف والطبرزد وعتيقه الطن من جدلية واذا طعم

ونزعت غرخته سكن العطش والسعال هو يضر المعدة التي تتولد فيه الصفراء لاستحالة اليها ودفم ضره بيماء اللبوا والناخج
او الرومان اللقان وبعض الناس يفضل على العسل لقلته حرارة وتحويلته وهذا تحامل منه على العسل فان منافع العسل اضعاف
منافع السكر وقد جعل الله شفاء ودواء واداما وحلاوة واين ينفع السكر من منافع العسل من تقوية المعدة وتليين
الطبع واحلال البصر وجلاظته ودفم الخواثيق بالغرغرة واوراقه من القالب والقوة ومن جميع العلل الباردة التي تحرق
في جميع البدن من الرطوبات فيجذبها من قعر البدن ومن جميع البدن وحفظ صحته وتسمينه وتصفينه والزيادة في البياض
والتحليل والحلاوة وفتح فواة العروق وتنقية المعاء واحلال الرود ومنع القوم وغيره من العفن والادم النافع ومواقفة
من غلب عليه البلغم والمشائخ واهل الامزجة الباردة وبالجمل فلا شئ انفع منه للبدن وفي العلاج وحجر الادوية وحفظ
قواها وتقوية المعدة الى اضعاف هذه المنافع فاين للسكر مثل هذه المنافع والخصائص او قريب منها **كتاب الكافي**
الحق قال المروزي بلغنا باعبد الله اني سمعت فكتبت لي من احدى زعمه فيها بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله وبالله محمد رسول الله
يا ناركوني برؤا وسلمنا على ابراهيم وارادوا به كيلا فجعلناهم الاخشى اللهم تجبرائيل وميكائيل اسرافيل شفت صاحب
هذا الكتاب بجولك وقوتك وجبروتك اله احمى امين قال المروزي وقرأ على ابي عبد الله وانا اسمع ابو المنذر عمر بن محمد عن
يونس بن حبان قال سألت ابا جعفر محمد بن علي ان اعلق التعويذ فقال **الكتاب** كتاب الله او كلام عن نبى الله فعلقه
واستشيعت به ما استطعت قلت اكتب هذه من حتم الوهم باسم الله وبالله وحمد رسول الله الى اخره اى قال نعم وذكر احمد
عن عايضة رضوان الله عنها وغيرها انهم سئلوا في ذلك قال عبد الله بن يوسف فيه احمد بن حنبل قال احمد كان ابن مسعود يكره
كرهه شديدا جدا وقال احمد وقد سئل عن التماسه فعلق بعد نزول البلاء قال الرجوان لا يكون به باس قال الخلال حدثنا
عبد الله بن احمد قال رأيت ابي يكتب التعويذ للذي يفرع وللمه يولد قوم البلاء **كتاب** لعسر الولاة قال الخلال حدثني
عبد الله بن احمد قال رأيت ابي يكتب للمرأة اذا عسر عليها ولادتها في جوارها بيضا وشئ نظيف يكتب حديث ابن عباس رضي
الله عنهما لا اله الا الله احمى الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا
الا ساعة من نهار بلغ كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية او ضحاها قال الخلال انما انا ابو بكر المروزي ان ابا عبد الله جاءه
رجل فقال يا ابا عبد الله تكتب لامرأة قد عسر عليها ولدها منذ يومين فقال قل له هجى مجام واسم وزعفران ورأيت
يكتب لغير واحد ويذكر عن عكرمة عن ابن عباس قال مر عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم على بقرة قد اعترض ولدها
فربطها فقالت يا كمله الله ادع الله لى ان يخلصنى مما انا فيه فقال يا خالق النفس من النفس ويا مخلص النفس من
النفس ويا مخرج النفس من النفس خلصها قال فرمت ولدها فاذا هي قائمة تشمه قال فاذا عسر على المرأة ولدها
فاكتبه لها وكلما تقدم من الرقى فان كتابته نافعة ورخص جماعة من السلف في كتابة بعض القران وشربه وجعلوا ذلك
من الشفاء الذي جعل الله فيه **كتاب** اخر لذلك يكتب في ناء نظيف اذا السماء انشقت واذا نزل ثوبها وحقت واذا الارض
مردت واقت ما فيها وتخلت وتشرب منه الحامل ويرش على بطخ **كتاب** للرعاف كان شيخنا اسلام ابن تيمية
رحمه الله يكتب على جبينه وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي رغيض الماء وقولي الامم وسمعت يقول كتبها

تغير واحد قبرا فقال ولا يجوز كتابتها بدم الزعاف كما يفعلها الجرمال فان الدم نجس فلا يجوز ان يكتب به كلام الله تعالى **كتاب**
اخر له خرج موسى على السلام برداء فوجد شعيبا فشد به بردائه **يحو الله ما يشاء ويثبت ويعدك** او **الكتاب** كتاب اخر للفران
يكتب عليه **عاصا** في يوم نارا **فاخرقت بحول الله وقوته كتاب اخر له** عند اصفر الشمس يكتب عليه **يا ايها الذين**
امنوا تقوالله واموا برسوله **يؤتكم كفى لذين من رحمته** ويجعل لكم نورا **تمشون به ويعرفكم الله** **عفور** **رحيم** **كتاب**
اخر له المثلثة يكتب على ثلث ورقات لطاف بسم الله فرت بسم الله مرت بسم الله قلت وياخذ كل يوم ورقة ويجعلها في
لده ويبتلها بماء **كتاب اخر له** عرق النساء بسم الله الرحمن الرحيم اللهم رب كل شيء ومليك كل شيء وخالق كل شيء انت خلقتني
وانت خلقت النساء **وقلات سلطه على يا ذى ولا تسلطى عليه** يقطع واشفني شفاء لا يفاد سقما لاشافي الا انت **كتاب**
للعرق الضارب روى الترمذي في جامعه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم
من الحجى ومن الاوجاع كلها ان يقولوا بسم الله الكبير اعوذ بالله العظيم من شر عرق نعار ومن شر حر النار **كتاب** لوجع الضرس
يكتب على الخد الذي يلي الوجع بسم الله الرحمن الرحيم **قل هو الذي انشأكم وجعل لكم السمع والابصار والافئدة وليلاما تشرون**
وان شاء كتب **وكه ما سكن في الليل والنهار وهو السميع العليم** **كتاب** للخراج يكتب عليه **ويبسا لؤنك عين الجبال فقل بسمها**
ري نسفا قيدا رها قاعا صفع صفا لا ترى فيها عوجا ولا امنا كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الكماة منز
المن وماؤها شفاء للعين اخر جباه في الصحيحين قال بن الاعراب الكماة جمع واحدة كمء وهذا خلاف قياس العربية فان
ما بينه وبين واحدة التاء فالواحد منه بالتاء واذا حذف كان للجمع وهل هو جمع او اسم جمع على قولين مشهورين قالوا
ولو خرج عن هذا الا حرفان كماء وكوء وجنأة وجنء وقال غير بن الاعراب بل هي على القياس الكماة للواحد والكول الكثير
وقال غيرهما الكماة تكون واحدا وجمعا واحدا **وآخيه** اصحاب القول الاول بانهم قد جمعوا كمء اعلى **كمء** وقال الشاعر **ولقد جنيت**
كمءا وعسا قلابا ولقد نهيتك عن نبات الا وبرة وهذا يدل على ان كمء مفرد وكماء جمع والكماء تكون في الارض من غير
ان تزرع وتميت كماء لاستتارها ومنه كما الشهادة اذا استترها واخفاها والكماء مخفية تحت الارض لا ورق لها ولا
ساق ومادتها من جوهر رضى بخارى محقق في الارض نحو سطحها يحترق ببرد الشتاء وتنميه امطار الربيع فيتولد
يندفع نحو سطح الارض مقبدا ولذلك يقال لها جدي الارض تشبه باب الجدي في صورته ومادته لان مادته رطوبه
دموية فتندفع عند سحر الترع في الغالب ذابتيلاء استيلاء الحرارة ونماء القوة وهي مما يوجد في الربيع ويوكل نياو
مطبوخا وتسميها العرب نبات الرعد لانها تكثر بكثرته وتنقط عنها الارض وهي من اطعمة اهل البوادي وتكثر يارض
العرب اجودها ما كانت ارضها رمله قليلة الماء وهي صنان منها صنعت قتال يضرب لونه الى الحمرة يحدث لاجل الاختلاف
وهي باردة رطبة في الدرجة الثالثة حمية للمعدة بطية الهضم واذا ادمنت او رثت القولين والسكته والقائم ووجع المعدة
وعسر البول والرطوبة اقل ضررا من اليابسة ومن اكلها قليد فنها في الطين المرطبه ويصلقها بالماء والملم والصعتر و
ياكلها بالزيت والتوابل الحارة لان جوهرها رضى غليظ وعلاؤها ردى لكن فيها جوهر مائى لطيف يدل على خفتها والاكحال
بها تاف من ظلمة البصر والوصلا الحار **وقلا عترف فضلاء الاطباء بان ماءها يجلو العين** ومن ذكره المسيم **وصالح القلوب**

وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم الكفاية من المؤمن فيه قولنا **حدها** ان اللسان الذي نزل على نبي اسرائيل لو يكن هذا المحل
فقط بل شيا من كثرة من الله عليهم به من النيات الذي يؤخذ عفو من غير صنعة ولا علاج ولا حريف فان من مصد
بمعنى المفعول اي ممنون به فكل ما رزقه الله العبد عفواً بغير كسب منه ولا علاج فهو من رزقه تعالى لانه لو يشبه كسب
العبد لو يكن لا تعب العمل فهو من محض ان كانت ساؤنعمه منامنه على عبادة فخص منها ما لا كسبه فيه ولا حتم باسم
المن فانه من بلا واسطة العبد جعل قوته بالتيه الكفاية وهي تقوم مقام الخبز وجعل ادمهم السلوى وهو يقوم مقام الخبز
جعل طواهر الطل الذي ينزل على الاشجار يقوم له مقام المحلوى فكل عيشهم وقامل قوله صلى الله عليه وسلم الكفاية من المن الذي
انزل الله على نبي اسرائيل فجعلها من جملته وقرء من قرءه والترنجيبين الذي يسقط على الاشجار فروع من المن ثم غلب استعمال
المن عليه عرفاً مادناً **والقول الثاني** انه شبه الكفاية بالمن المنزل من السماء لانه يجمع من غير تعب ولا كلفة ولا زرع بل
ولا سقى فان قلت فان كان هذا شان الكفاية فما بال هذا الضرف فيها ومن اين اتاها ذلك فاعلم ان الله سبحانه اتقن كل شئ
صنعه واحسن كل شئ خلقه فهو عند مبدأ خلقه برى من الآفات والعلل تام المنفعة لما هيى وخلق وانما يعرض له الآفات
بعد ذلك بامور اخذ من مجاورته او متزاج واختلاط واسباب اخرى يقتضى فسادها فلو ترك على خلقته الاصلية من غير
تعلق اسباب لفساد به لو يفسد من له معرفة باحوال العالم وميدته يعرف ان جميع الفساد في جوه ونباته وحيوانه و
احوال اهل حادث بعد خلقه باسباب اقتضت حدوثه ولم تترك اعمال نبي ادم ومخالفتهم للرسول تحدث لهم من الفساد العام و
الخاص ما يجلب عليهم من الالام والامراض الاسقام والطواعين والقحوط والجذوب وشلب بركات الارض ثمارها ونباتها وسلب
متافعها او نقصانها امور متتابعة يتلو بعضها بعضاً فان لو يتسع عليك لهذا فالتفت بقوله تعالى **ظلم الفساد في البر والبحر بما**
كسبت ايدي الناس نزل هذه الآية على احوال العالم وطابق بين الواقع وبينها وان ترى كيف تحدث الآفات والعلل كل
وقت في الثمر والزرع والحيوان وكيف يحدث من تلك الآفات افات اخرى متلازمة بعضها اخذ بوقاي بعض كلما احد الناس
ظلماً وفجوراً حدث لهم زجر تبارك وتعالى من الآفات والعلل في اغذيتهم ونواكهم من هويتهم ومياهم وايدانهم ونظمهم و
صوهم واشكالهم واخلاقهم من النقص الآفات ما هو موجب اعمالهم وظلمهم وفجورهم ولقد كانت الحبوب من الحنطة وغيرها
اكثر ما هي اليوم كما كانت البركة فيها اعظم وقد روى الامام احمد باسناده انه وجد في خزائن بعض بني امية صق فيها
حنطة امثال نوى القرم مكتوب عليها هذا كان ينبت ايام العبد هذه القصة ذكرها في مسنده على اثر حديث رواه و
اكثر هذه الامراض الآفات العامة بقية صلاب عذبت به الامور السالفة ثم بقيت منها بقية مرصدة لمن بقيت
عليه بقية من اعمالهم حكماً قسطاً وقضاً عدلاً وقلنا شاعر النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا بقوله في الطاعون انه بقية
رجز وعذاب يسل على نبي اسرائيل كذلك ساط الله سبحانه وتعالى لهم على قوم سبع ليال ثمانية ايام ثم ابقى في العالم
منها بقية في تلك الايام وفي نظيرها عظة وعبرة وقد جعل الله سبحانه اعمال البر والفاجر مقتضيات لا يارها في هذا
العالم اقتضاء لا يدمنه فعمل نعم الايمان والزكوة والصدقة سبباً لمنع الغيث من السماء والقطر والحداب وجعل
ظلم المساكين والبغس في المكائيل الموازين وتعدى القوي على الضعيف سبباً لجور الملوك والولاة الذين لا يرحمون ان استرحوا

ولا يعطون ان استعطفوا وهو في الحقيقة اعمال الرعايا ظهرت في صور ولا تهم فان الله سبحانه بحكمته وعدله يظلم الناس
عالمهم في قولهم صوتها قنار في قنار بقطر وجذب وتاريخ بعد وتاريخ بولاية جارتين وتاريخ بامر ارض عامة وتاريخ بهموم
والامر ونحوه ونحوها نفوسهم لا ينفلكون عنها وتاريخ بمنعم بركات السماء والارض عنهم وتاريخ بتسليط الشياطين عليهم وتاريخهم
الى اسباب لعذاب اذا التحق عليهم الكلمة وليصير كل منهم الماخلق له والعاقلي سير بصيرته بين اقطار العالم في شاهدة و
ينظر مواضع عدل الله وحكمته وحينئذ يتبين له ان الرسل واتباعهم خاصة على سبيل النجاة وسائر الخلق على سبيل الهلاك
سائرهم الى دار البوار صارتون والله يالغ امره لا معقب حكمه ولا راد لامر الله وبالله التوفيق **فصل** وقوله صلى الله عليه وسلم
في الكساء مياؤها شفاء للعين فيه ثلاثة اقوال **احدها** ان ماءها يخلط في الادوية التي يعالج بها العين لانه يستعمل
وحده ذكره ابو عبد الله **الثاني** انه يستعمل بمحاذتها بعد شربها واستقطار ماؤها لان النار تطفئه وتنضجه وتذيب فضلاته
ورطوبته الموزية وتبقى المنافع **الثالث** ان المراد بمائها الماء الذي يحدث به من المطر وهو اول مطر ينزل بالارض
فيكون الاضافة اضافة اقتران لا اضافة جزء ذكره ابن الجوزي وهذا بعد الوجوه واضعفا وقيل ان استعمال ماؤها للتبريد
ما في العين فإؤها شفاء وان كان لغير ذلك فكيف مع غيره وقال الغافقي ماء الكساء اصل الادوية للعين اذا سخن به
الاشد الكحل به ويقوى اجفانها ويزيد الروح الباصر قوة وحدة ويدفع عنها نزول النوازل كما ثبت في الصحيحين من حديث
جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نجني الكباش فقال عليكم بالاسود منه فانه اطيبه
الكباش بفتحها كان الباء الموحدة المنخفضة والثاء المثلثة ثم الاراك وهو بارض الحجاز وطبعه حار يابس من منفعه كما نفع الاراك
يقوى المعدة ويجيد الهضم ويجلو البلغم وينفع من اوجاع الظهر وكثير من الادواء قال ابن جليل اذا شرب طيبه ادر البول فقل المثلثة
وقال ابن رضوان يقوى المعدة ويمسك الطبيعة **كثير** في البخاري في صحيحه عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال دخلنا
على اوسمة رضي الله عنها فاخرجت لنا شعرا من شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو مخضوب بالحناء والكتف وفي السنن
الاربعة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان احسن ما غير توبه الشيب الحناء والكتف وفي الصحيحين عن انس رضي الله عنده
ابا بكر رضي الله عنه اختضب بالحناء والكتف وفي سنن ابى داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال مر على النبي صلى الله عليه وسلم
رجل قد خضب بالحناء فقال ما احسن هذا فخر قد خضب بالحناء والكتف فقال هذا احسن من هذا فخر قد خضب
بالصفرة فقال هذا احسن من ذلك قال الغافقي الكتم نبت ينبت بالسهول ورقه قريب من ورق الزيتون يعلى فوق القامة
وله ثمرة حبة الغلغل في داخله لوى افاخره اسود واذا استخرجت عصارة ورقه وشرب منها قدر اوقية قياتيا شديدا
ينفع من عضة الكلب اصله اذا طهر بالماء كان منه ملادا ايكثبه وقال الكندي بزر الكتم اذا كحل به حلل الماء النازل
في العين وبراؤها وقد ظن بعض الناس ان الكتم هو الوسمة وهي ورق النيل وهذا وهم فان الوسمة غير الكتم قال صاحب الصحاح
الكتف بالتوك نبت يخلط بالوسمة يخضب به قيل الوسمة نبات له ورق طويل يضرب لونه الى الزرقه اكبر من ورق الخلاق ينسب
ورق اللوبيا اكبر منه يوقى به من الحجاز واليمن فان قيل قد ثبت في الصحيحين عن انس رضي الله عنه انه قال لو خضب النبي صلى الله
عليه وسلم قيل فلا جاب احمد بن حنبل عن هذا وقال قد شهد به غير انس رضي الله عنه على النبي صلى الله عليه وسلم ان خضب

وليس من شهد بمثله من لو يشهد فاحمد ثابت خضاب النبي صلى الله عليه وسلم ومعه جماعة من المحدثين ومالك نكرة فان قيل فقد ثبت في صحيح مسلم النهي عن الخضاب بالسواد في شأن ابي قحافة لما اتى به وراسه وكحيتته كالشغامة بياضاً اقل غير ولهذا بشئ وجنبوه السواد والكتف يسود الشعر فاجواب من وجهين **احدهما** ان النهي عن التسويد بالبحر فما اذا اضيفت الى الخشاء شئ اخر كالكتف ونحوه فلا بأس به فان الكتم والخشاء يجعل الشعر بين الاحمر والاسود بخلاف الوسمة فانه يجعل اسود فاحمد وهذا اصح الجوابين **الجواب الثاني** ان الخضاب بالسواد المنهى عنه خضاب لتدليس خضاب شعر الجار وقول المرأة الكبيرة تغر الزوج والسيد بذلك وخضاب الشيخ يغر المرأة بذلك فانه من الغش الخداح فاما اذا لم يتضمن تدليسا ولا خداعاً فقد صح عن الحسن والحسين رضي الله عنهما انهما كانا يخضبان بالسواد ذكر ذلك ابن جرير عنهما في كتاب تهذيب الاثر وذكره عن عثمان بن عفان وعبد الله بن جعفر وسعد بن ابى قاص وعقبة بن عامر والمغيرة بن شعبه وجرير بن عبد الله وعمرو بن العاص رضي الله عنهم اجمعين وحكاة عن جماعة من التابعين منهم عمرو بن عثمان وعلي بن عبد الله بن عباس و ابوسلمة بن عبد الرحمن وعبد الرحمن بن الاسود وموسى بن طلحة والزهرى وابو ياسمعيلى بن معد يكرب رضي الله عنهم اجمعين وحكاة ابن الجوزى عن محارب بن دثار ويزيد بن جرير وابى يوسف وابى اسحق وابى ليلى وزيد بن علافة وغيرهم بن جاسم ونافع بن جبيرة وعمرو بن على المقدمى والقاسم بن سلام رضي الله عنهم اجمعين **كرو** شجرة العنب هي الحبة وكبره تسميتها كرمها ما روى مسلم في صحيحه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقول احدكم للعنب كرم الكرم الرجل المسلم وفي رواية اما الكرم قلب المؤمن وفي اخرى لا تقولوا الكرم وقولوا العنب الحبة وفي هذا معنيان **احدهما** ان العرب كان تسمى شجرة العنب الكرم لكثرة منافعها واخيرها فذكره النبي صلى الله عليه وسلم تسميتها باسم يوم النفوس تلي محبتها وحبها ما يتخذ منها من المسكر وهو ام الخبائث فذكره ان يسمى اصله باحسن الاسماء واجمعها للخير **والثاني** انه من باب قوله ليس الشديد بالصرعة وليس المسكين بالطواف اى انك تسمون شجرة العنب كرم الكثرة منافعه وقلب المؤمن او الرجل المسلم اولى بهذا الاسم منه فان المؤمن بخير كله ونفع فهو من باب التنبيه والتعريف لما في قلب المؤمن من الخير الجود والايمان والنور الهدى والتقوى والصفات التي يستحق بها هذا الاسم اكثر من استحقات الحيلة به وبعد نقوة الحيلة بارة يابسة ووقها وعلقتها وعمر وشها مبردة في اخر الدرجة الاولى واذا دقت وضمد بها من الصلاح سكنته ومن الاورام الحارة والتهاب المعدة وعصارة قضبانها اذا شربت سكنت القيء وعقلت البطن وكذلك اذا مضعت قلوبها الرطوبة وعصارة ورقها ينفع من قروح الامعاء ونفت الدم وقية ووجع المعدة ومع شجرة الذي يحل على القضبان كالصمغ اذا شربت اخرجت الحصى واذا طمخ بها ابرأت القوي واخرجت المتقرح وغيرها وينبغي غسل العضو قبل استعمالها بالماء والنظف واذا تمسح بها مع الزيت حلقت الشعر وما قضبانها اذا تضمد به مع الخلد دهن الورد والسداب نفع من الورم العارض في الطحال وقوة دهن زهرة الكرم قابضة شبيهة بقوة دهن الورد ومنافعها كثيرة قريبة من منافع القزوة **كوكس** روى في حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من اكله ثم نام عليه نام نكته طيبة وبيامرنا من وجع الاضراس والاسنان وهذا باطل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن البستاني منه يطيب النكهة جداً

واذ علق اصله في الرقبة نفع من وجع الاسنان وهو ما يابس في قيل رطب فمقوس سد الكبد والطحال وورق رطب يابس ينعف
المعدة والكبد البارحة ويدير البول والطمث ويقتت الحصى وحبه اقوى في ذلك ويحب الياء وينفع من البخر قال الرازي
وينبغي ان يتجنبها كله اذا خيف من لدغ العقارب كرات فيه حديثنا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رطب يابس
موضوع من كل المكراث ثورنا وعليه نام امثا من رطب البواسير واعتزله الملك لنتن نكته حتى يصير وهو نوحان نبطي
وشامى فالنبطي البقل الذي يوضع على المائدة والشامى الذي له رفس وهو طريا بيس مصدع واذا طمخ واكل وشرب
ماؤه نفع من البواسير البارحة وان سحق بزرة وعجن بقطران ونجرت به الاضراس التي فيها الدود نثرها واخرجها
ويسكن الوجع العارض فيها واذا دخنت المقعدة ببزرة خفت البواسير هذا كله في المكراث النبطي وفيه مع ذلك فساد
الاسنان واللثة ويصدح ويرى حلا ماردة ويظلم البصر وينتن النكهة وفيه مدرار البول والطمث وتحريك الياء
وهو بطي الهضم **حرف الالم** قال الله تعالى **وَأَمَّا دَانَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَكَفَرُوا بِمَا يَشْتَرُونَ** وقال **وَكَمْ طَرِيقًا أَشْرَكُوا**
وفي سنن ابن ماجه من حديث ابى الدر اجعن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد طعام اهل الدنيا واهل الجنة اللحم
من حديث بريدة يرفعه خير الامور في الدنيا والاخرة اللحم في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم فضل عائشة على النساء
كفضل الثريد على سائر الطعام والثريد الخبز واللحم قال المشاعر **اذا ما اخبز تادمه بلحم** فذاك امامة الله الثريد
قال زهري اكل اللحم يزيد سبعين قوة وقال محمد بن واسم اللحم يزيد في البصر ويروي عن ابى طالب رضي الله عنه
كلوا اللحم فانه يفي اللون ويخفف البطن ويحسن الخلق وقال تاقم كان ابن عمارة كان رمضان لرعيته اللحم واذا سافر لم يفت
اللحم ويذكر عن علي رضي الله عنه من تركه اربعين ليلة ساعقله واما حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه ابو داود
مرفوعا لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنيع الاعاجم واتهشوه فمشا فانه اهني فامر في فردة الامام احمد بما صح عنه
صلى الله عليه وسلم من قطعه بالسكين في حديثين وقد تقدم ما واللحم اجناس كثيرة تختلف باختلاف اصوله وطبائعه فنذكر حكا كل
جنس طبعه ومنفعته ومضرته **حرف الضمان** حار في الثانية رطب في الاولى جيدة الكحول يولد اللحم القوي من جاد
هضمه يصلح لاصحاب الافرجة الباردة والمعتدلة ولاهل الرياضات التامة في المواضع والفصول الباردة نافع لاصحاب البرق
السوداء يقوى للذهن والحفظ وكحواطهم والعجيف ردي كذلك لحم النعاج واجودة لحم الذكر الاسود منه فانه اخف والذ
انفع والنخعي انفع واجود والاحمر من الحيوان السمين اخف واجود غذاء وانجد من المعز اقل تغذية وتطفو في المعدة افضل
الحوم ائذ بالاعظم لا يسن اخف اجود من الاليسر المقدم افضل من المشرف كان احب لشاة الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم مقدمها وكل ما علامته سوى اللواس كان اخف واجود مما سفل اعطى الفرزدق رجلا يشتري لحمها وقال لهخذ
المقدروا ياك والراس البطن فان الداء فيها وكح العتق جيد لذيد سريع الهضم خفيف وكح الذراع اخف اللحم والذراع
وابعد من الاذي اسرعها نفعها ما في الصحيحين انه كان يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكح الظهر كثير الغذاء يولد جما
حمودا في سنن ابن ماجه مرفوعا طبيب اللحم كح الظهر **فصل** لحم المعز قليل الحرارة يابس خلطه المتولد منه ليس ينفع
ونيس يجيد الهضم ولا محمود الغذاء وكح التيس ردي مطلقا شديد اليبس عسر الهضم ومولد الخياط السوداوى قال

أبجاء قال في فاضل من الأطباء يا أبا عثمان أياك وكبح المعرفانه يورث الغم ويحرك السوداء ويورث النسيان ويفسد الذمرو
هو والله يغيب الأولاد وقال بعض الأطباء ان المذموم منه المسن ولا سيما السنين ولا رجولة فيه لمن اعتاده وجالينوس
جعل الحوى منه من الاغذية المعتدلة المعتدلة للكيموس المحمود وانما ما نفع من ذكوره وقد روي النسائي في سننه عن النبي
صلى الله عليه وسلم احسنوا الى الماعز واميطوا عنها الاذى فانها من ذواب الجنة وفي ثبوت هذا الحديث نظر وحكم الأطباء
عليه بالمضغ حكوم جزئي ليس كلى عام وهو بحسب المعاد الضعيفة والامزجة الضعيفة التي لو اعتدلت واعتادت بالمأولات
اللطيفة وهو لاهل الرفاهية من اهل المدن وهو القليلون من الناس **حكم الحوى** قريب الى الاعتدال خاصة ما دام
رضيعا ولو يكن قريبا لعهد بالولادة وهو اسرع هضمًا لما فيه من قوة اللبن جليل للطبع موافق لاكثر الناس في اكثر الاحوال
وهو اللطيف من حوى والدم المتولد عنه معتدل **حكم البقر** بارد يابس عسر الانضام بطي الاغذية يولد دما سوداويًا
لا يصلح الا لاهل الكد والتعب المشديد يورث اذمانه الامراض السوداء كالبهق والجرب والقوى في الجذام وداء الفيل
والسوطان والوسواس وحى الربيع وكثير من الامراض وهذا من لو يعتدله او لو يدغم ضربة بالقليل والثوم والدارصيني و
الزنجبيل ونحوه وذكره اقل برودة وانما اقل يبسًا وحمى العجل لا سيما السمين من اعدال الاغذية واطيبها والذهاواها
وهو ما رطب اذا نهضم غذا غذاء قويًا **حكم الفرس** ثبت في الصحيحين عن اسماء رضي الله عنها قالت نحرنا فرسًا فاكلنا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اذن في حوم الخيل نهي عن حوم الحمار خراجة في الصحيحين
ولا يثبت عنه حديث المقلوبين معدري كبري رضي الله عنه انه نهي عنه قاله ابو داود وغيره من اهل الحديث
اقتارنه بالبغال والخمير في القرآن لا يدل على ان حكم حومها بوجه من الوجوه كما لا يدل على ان حكمها في اللحم في
الغنيمة حكم الفرس والله سبحانه يقرن في الذكوبين المتماثلات تارة وبين المختلفات وبين المتضادات وليس في قوله
لتركبوها ما يمتنع من اكلها كما ليس فيه ما يمتنع من غير الركوب من وجوه الانتفاع وانما نص على اجل منافعها وهي الركوب
الحديثان في حلها صحيحان لامعارض لهما بعد فحما حار يابس غليظ سوداوي مضر لا يصلح للابلان اللطيفة **حكم الحمار**
فرق ما بين الراضية واهل السنة كما انه احد الفرق بين اليهود واهل الاسلام واليهود والرافضة تذمه ولا تاكله و
قد علم بالاضطرار من دين الاسلام حله وطال ما اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه حضرا وسقرا وحمى الفصيل منه
من الذلحوم واطيبها وتولها غذاء وهو اعتاده بمائلة لحم الضان لا يضره البتة ولا يولد لهم داء وانما ذمه بعض الأطباء
بالنسبة الى اهل الرفاهية من اهل الحضرة الذين لو يعتادوه فان فيه حرارة ويبسًا وتوليدًا للسوداء وهو عسر الانضام
وفيه قوة غير محمود ولا جواهر النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء من اكله في حديثين صحيحين لامعارض لهما ولا يصح تأويلها
بفصل اليد لانه يخالف المأمور من الوضوء في كلامه صلى الله عليه وسلم ولتفرقة بينه وبين لحم الغنم في يربين الوضوء وتركها
وعدم الوضوء من حوم الابل ولو حمل الوضوء على غسل اليد فقط محل على ذلك في قوله من مس فرجه فليتوضأ وايضا فان اكلها قد
لا يباشر اكلها ببله بان يوضع في فيه فان كان وضوءه غسل يده فهو عبث وحمل لكلام الشارع على غير معهوده وعرقه ولا
يهم معارضته بحديث كان اخره من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسبتنا رعدة اوجه **الحمل**

الاكل

ان هذا عام والامر بالوضوء من غير الماء **الثاني** ان الجهة مختلفة فالامر بالوضوء منها اجبة كونها محرر ابل سواء كان نيا او مطبوخا او قيدا
ولا تاثير للناظر في الوضوء واما ترك الوضوء مما مست النار ففيه بيان ان من النار ليس بسبب للوضوء فاين احدهما من الاخر هذا
فيه اثبات سبب للوضوء وهو كونه محررا بل هذا فيه نفى لسبب الوضوء وهو كونه ممسوسا بالنار فلا تعارض بينهما **الثالث**
ان هذا ليس فيه حكاية لفظ عام عن صاحب المشرع وانما هو اخبار عن واقعة فعل في امرين احدهما متقدم على الاخر كما جاء
ذلك مبينا في نفس الحديث انه قرئوا الى النبي صلى الله عليه وسلم كما نكلت حضرت الصلوة فتوضأ فصلى ثم قرأ اليه فاكل ثم صلى
ولو يتوضأ فكان اخر الامر من منه ترك الوضوء مما مست النار هكذا جاء الحديث فاخصره الراوي لكان الاستدلال فاين هذا كما
يصلح لتشم الامر بالوضوء منه حتى لو كان لفظا عاما متاخرا مقابلا لوصف للنسخ ووجب تقديم الخاص عليه وهذا في غاية الظهور
كحل الضب تقدم الحديث في حله وكحل حار رابيس قوي شهوة **كحل الغزال** الغزال اصله الصيد احدهما كحل وهو
حار رابيس قليل معتدل جدا نافع للابدان المعتدلة الصحيحة وجيدة الخشفت **كحل الظبي** حار رابيس في الاولي مجفف
للبدن صالح للابدان الرطبة قال صاحب القانون وفضل كحل وحش كحل الظبي مع ميله الى السوداءية **كحل الارنب**
ثبت في الصحيحين عن انس بن مالك قال ان النبي صلى الله عليه وسلم ارثا فسعوا في طلبها فاخذوها فبعث ابو طلحة يوركها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقبله **كحل الارنب** معتدل الى الحرارة واليبوسة واطيبها ورکها واحدها اكل لحمها مشويا وهو يعقل البطن ويدبر البول فيقتل الحصى
اكل رفسها ينفع من الرعشة **كحل حمار الوحش** ثبت في الصحيحين من حديث ابي قتادة رضي الله عنه انه قال كانوا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض عمرة وانه صاد حمار وحش فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم باكله وكانوا يحرمون ولو يكن ابو قتادة
حرم ما في سنان ابن ماجه عن جابر قال قلنا نر من خيبر اخيل حمار الوحش لحمه حار رابيس كثير التغذية مولد اما غليظا سوداويا
الا ان شحمه نافع مع دهن القسط لوجع الضرس والرشح الغليظة المرخية للكلب وشحمه جيد للمكفط طاردا وبالجمل فكل حمار الوحش
كلها تولد اما غليظا سوداويا واحده الغزال بعد الارنب **كحل الاجنة** غير محمودة لاحتقان الدم فيها وليست بحرام
لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه ومنع اهل العراق من اكله الا ان يدركه حيا فيذكيه واولوا الحديث على ان المراد
به ان ذكاة تكذب ذكاة امه قالوا فهو حجة على التحريم وهذا فاسد فان اول الحديث انهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
يا رسول الله نذبح الشاة فنجد في بطنها جنينا اذناكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاة ذكاة امه وايضا فالقياس يقتضي حله
فانه ما دام حيا فهو جزء من اجزاء الام فلذكاة ذكاة جميع اجزائها وهذا هو الذي اشار اليه صاحب المشرع بقوله ذكاة
ذكاة امه كما يكون ذكاة ذكاة ساثر اجزائها ولو لم يات عنه السنة الصريحة باكله لكان القياس الصحيح يقتضي حله **كحل القيد**
في السنن من حديث بلال رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشاة ونحن مسافرون فقال اصلح لحمي فلم
انزل طعمه منه الى المدينة القديد انفع من المكسود ويقوى لابدان ويجلدت حكة ودفعة ضريرة بالابازر والباردة الرطبة ويحل
الامرجة الحرارة والمكسود حار رابيس مجفف جيدة من السمين الرطبي يضر بالقولنج ودفعة مضرة بطبحة باللبن والدهن ويحل
لنرج الحار الرطب **فصل في كحل الطير** قال الله تعالى **كحل الطير** ما كائشتم هون وفي مسند اللبازر وغيره من فوائده انك لتنظر الى
الطير في الجنة فلتشتميه فيمض مشموبا بين يديك ومنه حلال ومنه حرام فالحمراء والخضب والصقر والبازر والشاهين

ع
توضيح
في
الكتاب

وما يأكل الجيف كالنسر والرخر الملقق والعقوق والغراب لا يقم ولا سود الكبير وما نهي عن قله كالهدهد والصقور وما لم يقبله
 كالحلقة والغراب والحلال الصنوف كثيرة فمنها الدجاج ففي الصحيحين من حديث أبي موسى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اكل لحم الدجاج وهو حار رطب في الاولي خفيف على المعدة سريع الهضم جيد الخلط يزيد في الدماغ والمني ويصفي الصوت ويحسز
 الثنون ويقوى العقل ويولد ما جيداً وهو ماثل الى الرطوبة ويقال ان مداومة اكله يورث النقرس ولا يثبت ذلك في نحو الحديث
 اسخن من اجزاء اقل رطوبة والعتيق منه دواء ينفع القولنج والربو والرياح الغليظة اذا طبخ بماء القرموش والشبث وخصبها
 محمود الغذاء سريع الانضمام والفرار من سرعة الهضم مليئة للطبع والدم المتولد منها دم لطيف جداً **حجم الدراج** حار
 يابس في الثانية خفيف لطيف سريع الانضمام مولد للدم المعتدل والاكثر منه يحول البصر نحو الحجل والقجر ويولد الدم الجيد
 سريع الانضمام نحو الكاذب حار يابس في الغذاء اذا اعتيد وليس بكثير الفضول نحو البط حار رطب كثير الفضول عسر
 الانضمام غير موافق للمعدة **حجم الجبار** في السنن من حديث بريدة بن عبد الله بن عمر بن سفيانة عن ابيه عن جده رضي الله
 قال اكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو حباري وهو حار يابس عسر الانضمام نافع لاصحاب الرياضة والتعب نحو
 الكركي يابس خفيف في حرة ويرده خلاف يولد ما سوداوياً ويصلح لاصحاب الكلد والتعب ينبغي ان يترك بعد نومه يوماً او يومين
ثوب كل حجم العصافير والقنابر ترى النساء في سننه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ما من انسان يقتل عصفوراً فما نوقه بغير حقه الا ساله عز وجل قيل يا رسول الله وما حقه قال تذبجه فتأكله ولا تقطع
 ترميه وفي سننه ايضا عن عمر بن الشريد عن ابيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قتل عصفوراً عبثاً حج
 الى الله يقول يا رب ان فلاناً قتلني عبثاً ولو يقتلني لمنفعتي ونجته حار يابس عاقل للطبيعة يزيد في اداة ومرقه يلين الطبع
 وينفع المفاصل اذا اكلت ادمغتها بالزنجبيل والبصل هيحت شهوة الجماع وخالطها غير محمود **حجم الحوام** حار رطب حشيشه
 اقل رطوبة وقرانها رطب فاصية وما ربي في الدود ونافضه اخف نحو احمد غذاء ونحو ذكرها شفاء من الاسترخاء والحكة
 السكته والرعيشة وكذلك شمس رائحة تنفاسها اكل فراخها معين على النساء وهو جيد للكلبي يزيد في الدم وقد روي فيها
 حديث باطل الاصله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلاً اشكى اليه الوحدة فقال اتخذ زجاجاً من الحوام واجود من هذا
 الحديث انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يتبع حمامة فقال شيطاناً يتبع شيطانة وكان عثمان بن عفان رضي الله عنه في
 خطبته يامر بقتل الكلاب ذبح الحوام **حجم القطايا** يابس يولد السوداء ويحبس الطبع وهو من شر الغذاء الا انه ينفع
 من الاستسقاء نحو الثماني حار يابس ينفع المفاصل يضر بالكبد الحار ودفع مضرته باخل الكسفرة وينبغي ان يتجنب
 من نحو الطير ما كان في الاجام والمواضع العفنة ونحو الطير كلها اسرع انضماماً من المواشي واسرعها انضماماً واقلها
 غذاء وهي الرقاب **الاجفة** وادمغتها احمد من ادمغة المواشي **الحجر** في الصحيحين عن عبد الله بن ابي اوفى قال غرنا مع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات تأكل الحجر وفي المسند عنه احلت لنا ميتتان ودمان نحو الحجر والكبد والطحال
 يروي من نواعه موقوفاً عن ابن عمر رضي الله عنه وهو حار يابس قليل الغذاء وادامة اكله يورث العزال اذا تجز به نفع من تظير
 البول وعسر وخصوصاً النساء وتجنّب به طيبوا سائر وسامانه يشوى ويؤكل للسم العقرب وهو ضار لاصحاب الصرع في

حجم الدراج حار يابس في الثانية خفيف لطيف سريع الانضمام مولد للدم المعتدل والاكثر منه يحول البصر نحو الحجل والقجر ويولد الدم الجيد سريع الانضمام نحو الكاذب حار يابس في الغذاء اذا اعتيد وليس بكثير الفضول نحو البط حار رطب كثير الفضول عسر الانضمام غير موافق للمعدة

شبه

الخاطرة في اياحة ميتته بلا سبب قولان ولا خلاف في اياحة ميتته اذا مات بسبب الكلبس والتحريق ونحوه فانهم يروى على حله
 حومه مالك **فصل** ينبغي ان لا يلدوا واكل الحرفانه يورث الامراض الدموية والاملائية والحميات الحادة وقال عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه يا قوم واللحم فان له ضراوة كضراوة الخمر وان الله يبغض اهل المبيت اللحمي ذكره مالك في الموطا عنه وقال بقراط لا
 تجعلوا اجوافكم مقبرة للحيمان **فصل** ابن قال الله تعالى ذائق لگو في الانعام لعبرة نسيتكم مرة في بطونهم ومن بين قريش ذاق
 دم لبنا خالصا سائغا للشاربين وقال في الجنة فيقوا انهار من لبن لذي بقر طعمه وفي السنن مرفوعا من اطعمه الله طعاما
 فليقل اللهم بارك لنا فيه وارزقنا خيرا منه ومن سقاها الله لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فاني لا اعلم ما يجزي
 من الطعام والشراب الا اللبن واللبن وان كان بسيطا في الحسن الا انه مركب في اصل الخلقة تركيبا طبيعيا من جواهر ثلاثة الحمينية
 والسمنية والمائية فالحمينية باردة رطبة مغذية للبدن والسمنية معتدلة الحاررة والرطوبة ملائمة للبدن
 الانساني الصحيح كثيرة المنافع والمائية حاررة رطبة مطلقة للطبيعة مرطبة للبدن واللبن على الاطلاق ابرد واظلم من
 المعتدل وقيل قوته عند حلبه الحاررة والرطوبة وقيل معتدل في الحاررة والبرودة واجود ما يكون اللبن حين يحلب لا يزال
 ينقص جودته على مر الساعات فيكون حين يحلب اقل برودة واكثر رطوبة وانما مضى بالعكس ويختار اللبن بعد الولادة باربعين
 يوما واجوده ما اشتد بياضه وطاب ريحه ولذ طعمه وكان فيه حلاوة يسيرة ودسومة معتدلة واعتلال قوامه في
 الرقة والغلظ وحلب من حيوان فتي صحيح معتدل اللحم محمود المرع والمشرب وهو محمود يولد ما جيدا ويرطب البدن اليابس و
 يغذي وغذاء حسنا وينفع من الوبسواس والغم والامراض السوداء واذ اشرب مع العسل نقي القروح الباطنة من الاخلاط
 العفنة وشربه مع السكر يحسن اللون جدا والحليب يتلذذ حرا يجماع ويوافق الصدر والرية جيدا لصحاب السبل ردي
 للراس والمعدة والكبد والطحال والاكثر منه مضر بالاسنان واللثة ولذلك ينبغي ان يمتضمض بعدها بالماء وفي الصحيحين
 ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا ثود عاباء فتمضمض وقال ان له دسما وهو ردي للمؤمن واصحاب الصلح موزلا ما
 والراس الضعيف والمداومة عليه يحدث ظلمة البصر والغشاء ووجع المفاصل شدة الكبد النخ في المعدة والاششاء
 واصلاحه بالعسل الزنجبيل المنزعة ونحوه وهذا كله لمن لم يعتد له **ابن الضان** اغلظ الالبان وارطبها وزيه من الدسومة
 والزهومة ما ليس في لبن الماء عزو البقر يولد فضولا بلغميا ويحدث في الجمل بياضا اذا ادم من استعماله ولذلك ينبغي ان يشرب
 هذا اللبن بالماء ليكون ما نال للبدن منه اقل تسكينه للعطش اسرع وتبريده اكثر **ابن المعر** لطيف معتدل مطلق
 للبدن مرطب للبدن اليابس نافع من قروح الحلق والسعال اليابس ونفش الدم واللبن المطلق انفع المشروبات للبدن
 الانساني لما اجتمع فيه من التغذية والدموية ولاعتياد حال الطفولية وموافقته للفطرة الاصلية وفي الصحيحين ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى ليلة اسرى به بقدر من خمر وقد حرم من لبن فنظر اليهما ثم اخذ اللبن فقال جبرئيل عليه
 السلام الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهت عن الاخذ به لو اننا كنا نعلمه **ابن المعر** لطيف معتدل مطلق
 لهضمه وتنتفع به **ابن البقر** يغذي البدن ويخضبه ويطلق البطن باعتدال وهو من اعدل الالبان افضلها بين
 لبن الضان ولبن المعر في الرقة والغلظ والدم وفي السنن من حديث عبد الله بن مسعود رفعه عليك بالبان البقر فانها تقمر

من كل شجرة **لبن الابل** تقدم ذكره وذكر منافعه فلاحاجة لاعادته **ليمان** هو الكندر وقد ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم **بخير** و**ابوتكم** باللبان والصبر ولا يصح عنه ولكن يروي عن علي انه قال لرجل شكاه اليه النسيان عليك باللبان فانه يشجع القلب ويذهب بالنسيان ويذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما ان شربه مع السكر على الريق جيد للبول والنسيان ويذكر عن انس رضي الله عنه انه شكاه اليه رجل للنسيان فقال عليك بالكندر انقعه من الليل فاذا أصبحت فخذ منه شربة على الريق فانه جيد للنسيان ولهذا سيبغ طبيعى ظاهر فان النسيان اذا كان لسوء مزاج يارد رطب يغلب على الدم فلا يحفظ ما ينطبع فيه تففع فيه اللبان واما اذا كان النسيان لقلية شئ عارض يمكن نزوله سريعاً بالمطبات والفرق بينهما ان اليبوسى يتبعه سهر وحفظ الامور الماضية دون الحالية والوطونى بالعكس وقد يحدث النسيان اشياء بالخاصية كحجامة نقره القفا وادمان اكل لكسفرة الرطبة والتفاح الحامض وكثرة الهم والغم والنظر في الماء الواقف والبول فيه والنظر الى المصلوب الاكثر من قرأة الواح القيور المشى بين حملين مقطورين والقاء القمل بالحياة واكل سور الفار اكثر هذا معروف بالتجربة والمقصود ان اللبان مسخن في الدرجة الثانية ومجفف في الاولى وفيه قبض يسير وهو كثير المنافع قليل المضار فمن منافعه ان ينفع من قذت الدم ونزفه ووجع المعدة واستطلاق البطن ويهضم الطعام وينطر الرياح ويجلو قرح العين وينبت اللحم في سائر القروح ويقوى المعدة الضعيفة ويسخنها ويحفظ البلغم وينشف رطوبات الصدك ويجلو ظلمة البصر ويمنع القروح الخبيثة من الانتشار واذا مضغ وحده او مع الصعتر والفارسي جلب البلغم ونفع من اعتقان اللسان ويزيد في الدهن ويذكيه وان نجر به ماء نفع من الوباة وطيب رائحة الهوا **حرق الميم** ماء مادة الحيوان و سيد الشرايط احدا كان العالم بل كنهه الاصلى فان السموات خلقت من بخارة والارض من زبدته وقد جعل الله منه كل شئ حتى وقد اختلف فيه هل يغذوا وينفذ الغذاء فقط على قولين وقد تقدم ما ذكرنا القول الرابع ودليله وهو بان رطبه يقيم احمرته ويحفظ على البدن رطوباته ويرد عليه بدل ما تحلل منها ويرقق الغذاء وينفذ في العروق وتعتبر جودة الماء من عشرة طرق احدها من لونه بان يكون صافياً الثاني من رائحته بان لا يكون له رائحة البتة الثالث من طعمه بان يكون عذب الطعم حلوة كالنيل والفرات الرابع من وزنه بان يكون خفيفاً رقيق القوام الخامس من مجراه بان يكون طيباً المجرى المسلك السادس من منبعه بان يكون بعيد المنبع السابع من بروزه للشمس والريح بان لا يكون مخفياً تحت الارض فلا يتمكن الشمس والريح من قضايته الثامن من حركته بان يكون سريع المجرى والحركة التاسعة من كثرة يدغم الفضلات العظيمة له العاشر من مصبه بان يكون اخذاً من الشمال الى الجنوب ومن المغرب الى المشرق واذا اعتبرت هذه الارصاد لم تجد هابكها الا في الانهار الاربعة النيل والفرات وسيمون وجيمون وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **سبحان** و**جيمان** والنيل والفرات كلها من انهار الجنة وتعتبر خفة الماء من ثلثة اوجوه **احدها** سرعة قبوله للحر والبرد قال بقراط الماء الذي يسخن سريعاً ويبرد سريعاً اخف لمياه **الثاني** بللوات **الثالث** ان تبيل قطنان متساويين الوزن بمائتين مختلفين ثم يحفظا بالغا ثم توزنا فإيهما كانت اخف فإوهما كذلك والماء وان كان في الاصل بارحاً رطباً فان قوته تنتقل وتتغير لاسباب عارضة توجب انتقالها فان الماء المكشوف للشمس والمستور عن

الجبهات الاخرى يكون بارداً وفيه يبس مكتسب من ريح الشمال وكذلك الحكم على سائر الجهات الاخرى الماء الذي ينجم من
المعادن يكون على طبيعة ذلك المعدن ويؤثر في البدن تأثيره وآثاره العذب نافع للرضع الاصحاء والبارد منه انفعم والذ
ولا ينبغي شربه على الريق ولا عقيب الجوع ولا الالتباه من النوم ولا عقيب الحماق ولا عقيب اكل الفاكهة وقد تقدم وأما على الطعام
فلا بأس به اذا اضطر اليه بل يتعين ولا يكثر منه بل يمتدحه مضافاً انه لا يضر البتة بل يقوى المعدة وينهض الشهوة ويزيل
العطش في الماء الفاتر ينفع ويفعل ضد ما ذكرناه ويأمنه اجود من طرية وقد تقدم والبارد ينفع من داخل اكثر من نفعه من خارج
والحار بالعكس وينفع البارد من عفونة الدم وصعود الانجزة الى الراس ويدفع العفونات ويوافق الامزجة والاسنان والازمان
والامان الحارة ويضرك حالة تحتاج الى نضج وتحليل كالزكام والادرام والشديد البرودة منه يوذى الاسنان والادمان عليه
يجد انفعال الدم والنزلات ووجع الصدر والبارد والحار بافراط ضار ان للعصب اكثر الاعضاء لان احدهما محلل والاخر
مكتف والماء الحار يسكن لدم الاخلاط الحادة ويحلل وينضج ويخرج الفضول يربط ويسخن ويفسد الهضم شربه ويطفو
بالطعام الى اعلى المعدة ويرخيها ولا يسرع في تسكين العطش ويذبل البدن ويودي الى امراض حادة ويضرك اكثر الامراض
على انه صالح للشيوخ واصحاب الصرع والصداع البارد والروم انفع ما استعمل من خارج ولا يصح في المسخن بالشمس حديث
ولا اثر ولا كرهه احد من قدماء اطباء ولا عابوه والشديد السخونة يذيب شحم الكلى وقد تقدم الكلام على ماء الامطار
في حرف الغين **ماء الثلج والبرد** ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدعو في الاستفتاح وغيره اللهم
اغسلني من خطاياي بماء الثلج والبرد والتبريد له ونفسه كيفية حادة دخانية فمأوه كذلك وقد تقدم وجه الحكمة في طلب
الغسل من الخطايا يمانه لما يحتاج اليه القلب من التبريد والتصلب والتقوية ويستفاد من هذا اصل طلب الايدان و
القلوب معالجة ادوائها بضدها وماء البرد الطنف الذم من ماء الثلج واما ماء الجبل فهو الجليل فيجب اصله والثلج يكتسب
كيفية اجبال الارض التي يسقط عليها في اجودة والرداءة وينبغي تجنب شرب الماء المثلوج عقيب الحماق والجوع والريضة و
الطعام الحار لاصحاب السعال ووجع الصدر وضعف الكبد واصحاب الامزجة الباردة **ماء الابار والقناعات** مياه الابد
قليلة اللطافة وماء القناعات المدفونة تحت الارض ثقيل لان احدها محتقن لا يخلو عن تعفن الاخر محبوب عن الهواء وينبغي ان لا يشرب
على الفور حتى يبرد للهواء تاق عليه طيلة وارد اما كانت مجاربه من رصاص وكانت باردة معطلة ولا سيما اذا كانت تربتها ردية فهذا
الماء ذى وغيره **ماء زمزم** سيد المياها واشرفها واجلها قدر اوجها الى النفوس اغلاها ثمنا وانفسها عند الناس هو من
جبرئيل سقيا اسمعيل ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يذوق قناعات بين الكعبة واستارها اربعين ما بين
يوم وليلة وليس له طعام غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم انها طعام طعم وزاد غير مسلمو باسناداه وشفاء سقود في سنن ابن
ماجة من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شرب له وقد ضعف هذا الحديث
طائفة بعبد الله بن المؤمل روي عن محمد بن المنكدر بن ابي عبد الله بن المبارك انه لما حج اتى زمزم فقال اللهم ان
ابن ابى الموالى حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ماء زمزم لما شرب له فاني
اشربه لظم يوم القيمة وابن ابى الموالى ثقة فالحديث اذا حسن وقد صححه بعضهم وجعله بعضهم موضوعاً وكلا القولين فيه مجازفة

له اي شرب
يبرد في
الاسنان

وقد جربت انا وغيري من الاستشفاء بما من مزمر امور عجيبة واستشفيت به من عدة امراض فبرأت باذن الله شاهدت
من يتغذى به الايام ذوات العدة قريبا من نصف الشهر او اكثر ولا يجد جوعا ويطوف مع الناس كما هو واخبرني انه ربما بقي
عليه اربعين يوما وكان له قوة يجامع بها اهله ويصوم ويصوم مراتها ماء النيل احدنا ان الجنة اصله من وراء جبال
القمر في اقصى بلاد الحبشة من مطارة تجتمعت هنالك وسيول يمد بعضها فبسوقه الله تعالى الى ارض الجزر التي لا نبات
بها فيخرج به ذرعا تاكل منه الانعام والاناوم ولما كانت الارض التي يسوقه اليها ابلية اصلية ان امطرت مطر العادة لم ترو ولم
تتهيأ للنبات وان امطرت فوق العادة ضرت المساكن والساكن وعطلت المعاش والمصالح فامطر البلاد البعيدة ثور ساق تلك
الامطار الى هذه الارض في نهر عظيم وجعل سبحانه زيادته في اوقات معلومة على قدر ربي البلاد وكفايتها فاذا ارى البلاد و
عمها اذن سبحانه بتناقصه وهبوطه لتتم المصلحة بالتمكن من الزرع واجتمع في هذا الماء الامور العشرة التي تقدم ذكرها وكان
من الطن المياة واخفها واعذبها واحلاها ماء البحر ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في البحر هو الطهور ماؤه واحل
ميتته وقد جعله الله سبحانه ملكا اجابا مرزعا قائما ومصالحه من على وجه الارض من الادميين اليها ثور فانه دائر اكثر كثير
الحيوان وهو يموت فيه كثيرا وينتقل لو كان حلو الا نتن من اقامته وموت حيوانه فيه واجات وكان الهواء المحيط بالعالم يكتسب
منه ذلك وينتن ويحيف فيفسد العالم فاقضت حكمة الرب سبحانه وتعالى ان جعله كالملاحاة التي لو القى فيه جيف العالم
كلها وانثانه وامواته لم يغير شيئا ولا يتغير على ملكته من حين خلق والى ان يطوى الله العالم فهذا هو السبب الغائي موجب لموجبه
واما الفاعل على فكون ارضه سبخة ماحكة وتبعد فالاغتسال به نافع من افات عديدة في ظاهر الجسد وشربه مضر بلا خلة في خارج
فانه يطلق البطن فيخرج حكة وجربا ونفخا وعطشا ومن اضطر الى شربه فله طرق من العلاج يدفع به مضرته منها
ان يجعل في قدر ويجعل فوق القدر قصبات وعليها صوف جديد منقوش يوقد تحت القدر حتى يرتفع بخارها الى الصوف فاذا ذكر عصر
ولا يزال يفعل ذلك حتى يحتم له ما يزيد فيجعل في الصوف من البخار ما عذب ويبقى في القدر الزعاق ومنها ان يحفر على شاطئه حفرا
واسعة يرشم ماؤه اليها ثورا قريبا منها اخرى ترشم هي اليها ثور ثالثة الى ان يعذب الماء واذا الجأته الضربة الى شرب الماء
الكل فغالجه ان يلقي فيه نوى الشمس او قطعة من خشب الساج او جمر متلوهبا يطفئ فيه او طينا ارمينيا او سويق حنطة فان
كدرته ترسب الى اسفل مسك ثبت في صحيح مسلم عن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
اطيب اطيب المسك وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كانت اطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يحرم ويوم النحر قبل ان يطوف
بالبيت بطيب فيه مسك المسك ملك انواع الطيب اشرفها واطيبها وهو الذي يضرب به الامثال يشبه به غيره ولا يشبه
بغيره وهو كئيبان الجنة وهو حار يابس في الثانية يسر النفس يقويها ويقوى الاعضاء الباطنة جميعها شربا وشما والظاهر اذا
وضع عليها نافع للمشاغمة والمبرودين لاسيما من الشتاء جيد للغشي والخفقان وضعف القوة بانعاشه للحارة الغربية ويجلو
بياض العين وينشف رطوبتها ويفش الرياح منها ومن جميع الاعضاء ويبطل عمل السموم وينفع من نفث الافاعي ومنافعه
كثيرة جدا وهو اقوى المفحات **من نخوش** رديه حديث لا نعلم صحته عليك بالمرزنجوش فانه جيد للبخشام والخشام
الزكام وهو حار يابس ينفع شمه من الصلاح البارد والكائن عن البلغم والسوداء والزكام والرياح الغليظة ويفتح السدد

أحادثة في الرأس المنفوخين ويحلل أكثر الأورام الباردة فينفع من أكثر الأورام والأوجاع الباردة الوطبة وإذا سحق دلالط
واعان على التحليل إذا دق ورقه اليابس كمدبه اذهب آثار الدم العارض تحت العين وإذا ضمده مع الخل فمفع لسعة العقرب
ودهنه نافع لوجع الظهر والركبتين ويذهب بالاعياء ومن ادمن شمه لم ينزل في عينيه الماء وإذا استعطب بأمه مع دهن
الوزراء فتم سرد المنفوخين ونفع من الزحم العارضة فيها وفي الرأس **سليم** شى بن ماجة في سننه من حد يشا انس يرفعه سيد
ادامكو الملو وسيد الشى هو الذى يصلحه ويقوم عليه وغالبه لا دام انما يصلح بالماء في مسند البراز من فرغنا سيوشك ان
تكونوا في الناس كالمطعم في الطعام ولا يصلح الطعام الا بالماء وذكر البغوى في تفسيره عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما فروعان الله
انزل اربع بركات من السماء الى الارض الحديد النار الماء والماء الموقوت انشبه اليه يصلح اجسام الناس اطعمتهم ويصلح كل
شى يحتاجه حتى الذهب والفضة وذلك ان فيه قوة تزيد الذهب صفرة والفضة بياضا وفيه جلاء وتحليل اذا هاب للوطيا
الغليظة وتنشيف لها وتقوية للابدان ومنع من عفونها وفسادها ونفع من يحرب المتقرح واذا اكل به قلم الحجر الزائد من
العين ومحق الظفرة والاندراى ابلغ في ذلك ويمنع القرحة الخبيثة من الانتشار في مجد البراز واذا ادلك بطون اصحاب الاستسقا
نفعهم وينقى الاستسقا ويدفع عنها العفونة ويشد اللثة ويقويها ومنافعه كثيرة **حرف النون** نخل مذکور في القرآن في
غير موضع وفي الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال بيانا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتى بخمار نخلة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان من الشجر شجرة مثلها مثل الرجل المسلم لا يسقط ورقها اخبروني ما هي فوقع الناس في شجر البوادي فوقع في
نفسى انها النخلة فامرته ان اقول هي النخلة ثم نظرت فاذا انا اصغر القوم سنا فسكت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلة
قد ذكرت ذلك لعمري لان تكون قلتها احب الي من كذا وكذا ففى هذا الحديث القاء العالم المسائل على اصحابه وتميزهم واختبار
ما عندهم وفيه ضرب الامثال والتشبيه وفيه ما كان عليه الصحابة من احكامهم من كباثرهم واجلا ثهم وامساكلهم عن الكرام
بين ايديهم وفيه فرح الرجل باصابة ولده وتوفيقه للصواب فيه انه لا يكون للولد ان يحيب لها عرف محضرة ابيه وان لم يعرفه
الا بليس في ذلك اساءة ادب عليه وفيه ما تضمنه تشبيه المسلم بالنخلة وكثرة خيرها ودوام ظلها وطيب ثمرها وجوده
على الدوام وثمرها ياكل رطبيا ويابسنا ولبها ويا نغا وهو غذاء ودواء وقوت وحلوى وشراب فاكهة وجذوعها للبناء والالات
الوانى وتحت من خوصها الحصر والمقاتل الادانى والمراد وغير ذلك ومن ليقها الحبال الحشايها وغيرها ثمرها شتى نوبها علف
للابل ويدخل في الادوية والاكتمال ثوجال نباتها وحسن هيأتها وبهجة منظرها وحسن نضد ثمرها وصنعه وبهجة مسقر
للفوس عند ريته فريتها مذكرة لفاطرها وخالقها وبلدع صنعته وكما ل قدرته وقوام حكمته ولا شى انشبه بها من الرجل
مؤمن اذ هو خير كله ونفع ظاهر وباطن وهي الشجرة التى حن جذعها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فارقه شوقا الى قربه و
سما عكراه وهي التى نزلت تحتها من لهما ولدت عيسى قد ورد في حديث في اسناده نظر اكرموا عمتكم النخلة فانها خلقت من
طين الذى خلق منه آدم وقد اختلف الناس في تفضيلها على الحبة وبالعكس على قولين وقد قرن الله بينهما في كتابه في غير موضع
وما اقرب احدهما من صلحبه وان كان كل احدهما في محل سلطانة ومنبته والارض الذى تواقفه افضل وانفع **نرجس**
فيه حديث لا يصح عليكم بشم النرجس فان في القلب حبة النرجس وانما لا يقطعها الا شتم النرجس وهو حار يابس

في الثانية واصولها من القروح الفائرة الى العصب له قوة غسالة جالية جابذة واذا طبخ وشرب ماؤه او اكل مسلوقا يهيج النقي
وجذب الرطوبة من قعر المعدة واذا طبخ مع الكرسنة والعسل نقي او سبخ القروح وفجر الدريالات العسرة التنجيم وزهرة معتدل
الحارة لطيف ينفع الزكام الباردة وفيه تحليل قوي ويفتح سدد الدماغ والمنخرين وينفع من الصلح الرطب السوداوي ويصنع
الرؤس الحارة والمحرقة منه اذا شق قضميه صليبا وغيره صا مرضا عفا ومن اء من شمه في الشتاء امن من البرسا ومن
الصيف وينفع من اوجاع الرأس الكائنة من البلغم والمرق السوداء وفيه من العطرية ما يقوى القلب الدماغ وينفع من كثير
من امراضها وقال صاحب المنتيسير شمه يذهب بصرع الصبيان **نورقة** روى بن ماجه من حديث اوسمة رضى الله عنها
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اظلى بدأ بعورته فطالها بالنورقة وسائر جسده وقد ورد فيها عدة احاديث هذا مثلها وقد
قيل ان اول من عمل الحماق وصنعت له النورقة سليمان بن داود فاصلاها كل سن جزان وزرنيخ جز ونيخاطان بالما ويدر كان في
الشمس والحماق بقدر ما تنضج وتشد زرقة ثم يطلى به ويجلس ساعة ريثما يعمل ولا يمس بهاء ثم يغسل ويغلى كانها بالحناء
لا ذهابا لثرتها **نبيق** ذكر ابو نعيم في كتاب الطب النبوي مرفوعا ان ادم لما اهبط الى الارض كان اول شئ اكل من ثمارها النبيق وقد
ذكر النبي صلى الله عليه وسلم النبيق في الحديث المتفق على صحته انه رأى سدرقة المنتمى ليلة اسرك به واذا نبقها مثل قلال هجر
والنبق من ثمر السدر يعقل الطبيعة وينفع من الاسهال يزيد في المعدة ويسكن الصفراء ويغذي البدن ويشهي الطعام
ويولد بلغا وينفع الذي يرب الصفراوي وهو بطي الهضم وسويقه يقوى كحشاء وهو يصلح الامزجة الصفراوية وتدفع مضرتة
بالشهادة اختلف فيه هل هو رطب او يابس على قولين **الصحيح** ان رطبه يارح رطب يابسه يارح يابس **حرف الهاء** هذا
ورد فيها ثلثة احاديث لا تصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تثبت مثلها بل هي موضوعة احدها كوا الهندباء ولا تنقص
قانه ليس يوم من الايام الا وقطرات من اجنة تقطر عليه الثاني من اكل الهندباء ثم نام عليه لو نحل فيه سم ولا سم الحالت ما من
ورقة من ورق الهندباء الا وعليها قطرة من اجنة وبعد فهي مستحيلة المزاج منقلبة بانقلاب فصول السنة ففي الشتاء
باردة رطبة وفي الصيف حارة يابسة وفي الربيع واخره معتدلة وفي غالب احوالها تسيل الى البرودة واليبس وهو قابضة
مباردة تجيد للمعدة واذا طبخت واكلت نجحت البطن وخاصة البري منها فهو اجد للمعدة واشد قبضا وينفع من
ضعفها واذا ضمدها سكنت التهاب العارض في المعدة وتنفع من النقرس ومن اوجاع العين الحارة واذا ضمدها بورتها و
اصولها نفعت من لسع العقرب وهي تقوى المعدة وتفتح السدد العارضة في الكبد وتنفع من اوجاعها حارها وباردها و
تفتح سدد الطحال العروق والاعشاء وتنقي مجاري الكلى وانفعها للكبد امرها وماؤها المعتصر ينفع من اليرقان السدد في
سببها اذا خلط به ماء الرانز بانجم الرطب اذا دق ورقها ووضع على الاورام الحارة يرددها وطلوها ويجلو ما في المعدة ويطفى حرارة
الدم والصفراء ما اكلت غير مسولة لانها متى تسلت وانقضت فارتقاوتها وفيها مع ذلك قوة رباقية تنفع من جميع السموم
واذا اكلت بماؤها نفع من العشاء ويدخل رقتها في الترياق وينفع من لدغ العقرب يقاوي اكثر السموم واذا اعتصر ماؤها وصوب
عليه الزيت خلص من الادوية القتالة كلها واذا اعتصر اصلها وشرب ماؤه نفع من لسع الافاعي ولسع العقرب ولسع
الزنبور ولين اصلها ويجلو بياض العين **حرف الواو** ورس ذكر الترمذي في جامعه من حديث زيد بن ارقم عن النبي

صلى الله عليه وسلم انه كان يتبع الزيت والورس في ذات الجنب قال قتادة يدل به ويلد من ايجانب الذي يشتك به ورسى ابن ماجه
 في سننه من حديث زيد بن ارقم ايضا قال نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات الجنب ورسا وقسطا ونزيتا يلده
 وصح عن ام سلمة رضي الله عنها قالت كانت النفساء تقعد بعد نفاسها اربعين يوما وكانت احلانا تظلي الورس على وجهها من
 الكلف قال ابو حنيفة اللغوى الورس يزرع زرعاً وليس يبرى ولست اعرفه بغير ارض العرب لا من ارض العرب بغير بلاد
 اليمن وقوته في الحراة واليبوسة في اول الدرجة الثانية واجوده الاحمر اللين القليل النخاله ينفع من الكلف والحكة والبثور
 الكائنة في سطح البدن اذا طلى به وله قوة قابضة صابغة واذا شرب نفع من الوضرم مقدار الشربة منه وزنت درهم وهو
 في مزاجه ومنافعه قريب من منافع القسط البحرى واذا طخ به على الهمق والحكة والبثور والسففة نفع منها والثوب المصبوغ
 بالورس يقوى على الباه **وسمة** هي ورق النيل وهي تسود الشعر وقد تقدم قريباً ذكر الخلاف في جواز الصبغ بالسواد ومن فعله
حرف اليا يعقطين وهو الدباء والقرع واذا كان اليقطين اعرفانه في اللغة كل شجرة لا تقوم على ساق كالبطيخ و
 القثاء واخيار قال الله تعالى **وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ فَانْقَلَبَ** ما لا يقوم على ساق يسمى نجماً لا شجراً والشجر ماله
 ساق قاله اهل اللغة فكيف قال شجرة من يعقطين **فاجواب** ان الشجر اذا اطلق كان ماله ساق يقوم عليه اذا قيد بشئ يقيد
 به فالفرق بين المطلق والمقيد في الاسماء باب مهم عظيم النفع في الفهم ومراتب اللغة واليقطين المذكور في القران هونبات
 الدباء وثمره يسمى الدباء والقرع وشجرة اليقطين وقد ثبت في الصحيحين من حديث انس بن مالك ان خياطاً دعاه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال انس رضي الله عنه فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله خيراً
 من شعير ومراقية دباء وقد يد قال انس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى الصحفة فلما ازل
 احبل الدباء من ذلك اليوم وقال بو طالوت دخلت على انس بن مالك رضي الله عنه وهو ياكل القرع ويقول بالك من شجرة
 ما احبك الى يحيى رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك وفي الغيلانيات من حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي
 الله عنها ما قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة اذا طعمت قدامك فاكلت وافيها من الدباء فانها تسد قلب المحزون
اليقطين بارد رطب يغذو غذاء يسيراً وهو سرير الاخضرار لو يقصد قبل الوضغ تولد منه خلط محمود ومن
 خاصيته انه يتولد منه خلط محمود فحانس لما يصحبه فان اكل الخردل تولد منه خلط حريف وبالملح خلط مالح ومع القابض
 قابض وان طبخ بالسفرجل غذا البدن غذاء جيد وهو لطيف مائى يغذو غذاء رطباً بلغمياً وينفع المحرورين ولا يلائم
 المبرودين ومن الغار عليهم البلغم وماؤه يقطم العطش ويذهب الصداغ الحار اذا شرب او غسل به الرأس وهو
 صلين للبطن كيف استعمل ولا يتلاوى المحرورين بمثله ولا اعجل منه نفعاً ومن منافعه انه اذا طخ بجين وشوى
 في الفرن او التنور واستخرج ماؤه وشرب ببعض الاشربة اللطيفة سكن حرارة الحمى الملتبهة وقطم العطش وغذا
 غذاء حسناً واذا شرب بترنجبين وسفرجل مرتقى اسهل صفراء محضدة واذا طبخ القرع وشرب ماؤه بشئ من غسل
 وشئ من نظرون احد ربلغاً ومرق معلواً اذق وعلم منه ضماد على الياقوخ نفع من الاورام الحاركة في الدماغ واذا سحق
 جرحته وخلط ماؤها بدهن الزرد وقطر منها في الاذن نفعت من الاورام الحاركة وجرا دته نافعة من اورام العين الحاركة

ومن النقرس الحار هو شديد النقرس الاصحاب الامزجة الحارة والمجوسين ومتى صادف في المعدة خلطاً ردياً استحال الى طبيعته وفسد وولد في البدن خلطاً ردياً ودفع مضرة بالخلو المرة وبالجمل فهو من الطفت الاغذية واسرع بانفعالاً ويذكر عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكثر من اكله **فصل** وقد رأيت ان اختتم الكلام في هذا الباب بفصل مختصر عظيم النفع في المحاذير الوصايا الكلية النافعة ليعتم منفعة الكتاب رأيت لابن ماسويه فصلاً في كتاب المحاذير نقلته بلفظه **قال** من اكل البصل اربعين يوماً وكلف فلا يلو من الانفسه ومن اقتصد فاكل الحافا صابغق او جرب فلا يلو من الانفسه ومن جمع في معدته البيض السمك فاصابه فاجر ولقوة فلا يلو من الانفسه ومن دخل الحمام وهو ممتلي فاصابه فاجر فلا يلو من الانفسه ومن جمع في معدته اللبن والسمك فاصابه جذام او برص او نقرس فلا يلو من الانفسه ومن جمع في معدته اللبن والنبيد فاصابه برص او نقرس فلا يلو من الانفسه ومن احتم فلم يفتسل حتى وطى اهله فولدت مجنوناً او مجذولاً فلا يلو من الانفسه ومن اكل بيضاً مصلوقاً بارداً او امتلائته فاصابه ربه فلا يلو من الانفسه ومن جامع فلم يصبر حتى يفرغ فاصابه حصاة فلا يلو من الانفسه ومن نظر في المرأة ليلاً فاصابه لقوة او اصابه داء فلا يلو من الانفسه **فصل** وقال ابن ميثاق بن ميثاق اذ لم يجمع بين البيض السمك فانهما يورثان القولنج والبواسير ووجع الاضراس اذ امة اكل البيض يولد الكلف في الوجه اكل الملح والسمك المالح والاقتصاد بعد الحمام يولد اليهق والحجرب اذ امة اكل كلى الغنم يعقر المئانة الاغتسال بالماء البارد بعد اكل السمك الطري يولد الفالج وطل المرأة الحائض يولد الجذام الجحام من غير ان يهرق الماء عقبيه يولد الحصاء طول الملكث في المخرج يولد الداء الذي قال بقراط الاقلال من الضار خير من الاكثار من النافع وقال استديموا الصمة بترك الكاسل عن التعري بترك الامتلاء من الطعام والشراب وقال بعض الحكماء من اراد الصمة فليتجوذ الغذاء ولياكل على تقاء وليشرب على ظم وليقلل من شرب الماء ويتمد بعد الغدا ويمشي بعد العشاء ولا ينام حتى يعرض نفسه على الخلاء وليوذ دخول الحمام عقيب الامتلاء ومرة في الصيف خير من عشر الشتاء واكل القديد اليابس بالليل عين على الفناء ومجاعة العجائز تفرم اعمار الاحياء وتسقوا بدان الاصحاء ويروى هذا عن علي كرم الله وجهه ولا يصح عنه وانما بعضه من كلام الحارث بن كلثة طبيب العرب وكلام غيره وقال الحارث من سر البقاء والابقاء قليلاً كرا الغداء وليعمل العشاء وليخفف الرداء وليقل غشيان النساء وقال الحارث اربعة اشياء تهدم البدن اجماع على البطنة ودخول الحمام على الامتلاء واكل القديد اجماع العجوز ولما احتضر الحارث اجتمع اليه الناس فقالوا ما بنا من نتمى اليه من بعدك فقال لا تزوجوا من النساء الا شبابة ولا تاكوا من الفاكهة الا في وان فضجها ولا يتعاجن احدكم ما احتمل يد نل الداء وعليكم بتظيف المعدة في كل شهر فانها مذيبة للبلغم ملكة للرة منبثة للحم واذ اتغذى احدكم فليتم على تغذائه ساعة واذ تعشى فليمش اربعين خطوة وقال بعض الملوك لطبيبه لعك لا تبقى لي نصف لي صفة اخذها عنك فقال لا تكلم الا شابة ولا تاكل اللحم الا فتياً ولا تشرب الدواء الا من علة ولا تاكل الفاكهة الا في فضجها واجد مضغ الطعام واذ اكلت فمارا فلا باس ان تناه واذ اكلت ليلاً فلا تنو حتى تمشي لو خمسين خطوة ولا تاكلن حتى تجوع ولا تكثر من على اجماع ولا تحبس البول فخذ من الحمام قبل ان ياخذ منك ولا تاكلن طعاماً في معدتك طعاماً واياك ان تاكل ما يحجز اسنانك عن مضغه فتعجز معدتك

عن هضمه وعليك في كل سبوع بقية تبقى جسمك ونعم الكثر الدم في جسدك فلا تخرجه الا عند الحاجة اليه عليك
 بدخول الحما وفانه يخرج من الاطباق ما لا يصل الادوية الى اخرجاه وقال الشافعي رحمة الله تعالى اربعة تقوى للبدن اكل
 اللحم وشم الطيب كثرة الغسل من غير حمام ولبس الكتان واربعة توهن البدن كثرة الحمام وكثرة النوم وكثرة شرب الماء على
 الريق وكثرة اكل الحامض واربعة تقوى البصر اجلس تجاه الكعبة والحل عند النوم والنظر الى الخضره وتنظيف المجلس واربعة
 توهن البصر النظر الى القدر والى المصلوب والى فرج المرأة والقعود مستديرا القبلة واربعة تزيد في حمام اكل العصفور
 الاطراف الفستق والخروب واربعة تزيد العقل ترك الفضول من الكلام والنوم الكثرة والجملة والجملة والجملة والجملة
 يوزن البدن ويرى قلة قسرها وتزيد في الاحبة وتجمع المعاطة والضمير وضحك ذوى الجمال بالعقلاء وقال طبيب المملوك
 عليك بمخاض من حفظه فهو جديان لا يعتدل الا على الملوث لا تاكل طعاما حتى معدتك طعاما واياك ان تاكل طعاما يتعب
 اضراسك في مضغه فتعجز معدتك عن هضمه واياك وكثرة الحمام فانه يقتبس نور الحياة واياك وجماعة العجز فانه يورث
 موت الفجأة واياك والفصد الا عند الحاجة اليه وعليك بالقي في الصيف ومن جوامع كلمات ابقراط قوله كل كثير فهو معاد
 للطبيعة وقيل بجالينوس مالك لا تمرض فقال لا في لم اجمع بين طعامين رديين ولم ادخل طعاما على طعام ولم احبس المعدة
 طعاما تاذيت منه **فصل** اربعة اشياء تمرض الجسم الكلام الكثير والنوم الكثير والاكل الكثير والحمام الكثير فالكلام الكثير
 يقلل مخ الدماغ ويضعفه ويجعل الشيب والنوم الكثير يصفى الوجه ويعمي القلب ويهيج العين ويكسل عن العمل ويولد الرطوبة
 في البدن والاكل الكثير يفسد المعدة ويضعف الجسم ويولد الرياح الغليظة والادواء العسرة والحمام الكثير يولد البدن و
 يضعف القوى ويجفف رطوبات البدن ويورث العصب يورث السدد ويعمر ضربة جميع البدن ويخلص الدماغ لكثرة ما
 يتحلل منه به من الروح النفساني واصعاقه اكثر من اضعاف جميع المستفرغات ويستفرغ من جوهر الروح شيئا كثيرا وان
 ما يكون اذا صادف شهوة صادقة من صورة جميلة حديثة السن جلالا مع سن الشيبوية وحرارة المزاج ورطوبته
 وبعد العهد به وجملة القلب من الشواغل النفسانية ولو يفرط فيه ولو يقارنه ما ينبغي تركه معه من امتلاء مقراط وخواء
 واستفرغ او رياضة تامة او حر مقراط او برود مقراط فاذا راعى فيه هذه الامور العشرة انتفع به جدا واذا بها فقد حصل له من
 الضرر مجسديه وان فقدت كلها او اكثرها فهو الهلاك **المعجل** **فصل** الحمية المفرطة في الصحة كالتخليط في مرض الحمية المعتدلة
 نافعة وقال جالينوس لا صحابه اجتنبوا ثلثا وعليكم باربع ولا حاجة لكم الى طبيب اجتنبوا الغبار والدخان والنتن وعليكم
 بالدم الطيب والكحول والحمام ولا تاكلوا فوق شبعكم لا تتحللوا بالبادريج والريحان ولا تاكلوا الخبز عند المساء ولا يناموا به
 تركه على قفاه ولا ياكل من به نحو حامضا ولا يسرع المشي من اقتصد فانه يكون مخاطرة الموت ولا يتقيأ من تولمه
 عينه ولا تاكلوا في الصيف كثيرا ولا ينام صاحب الحمى الباردة في الشمس ولا تقربوا البارد نجس العتيق المبرز ومن شرب كل يوم
 في الشتاء قدحاً من ماء خمر من الاعلان من ذلك جسمه في الحما بقشور الرومان آمن من الجرب والحكة ومن اكل خمس
 سوسنات مع قليل مصطكي رومي وعود خام ومساك يبقى طول عمره لا يضعف معدته ولا تفسد ومن اكل بزير الطير من
 السكر نظف احصا من معدته وزالت عنه حرقة البول **فصل** اربعة تهدم البدن الهم والحزن والحجم والسحر

وأربعة تفرح النظر إلى الخضرة وإلى الماء الجاري والمحبوب والثمار وأربعة تظلم البصر المشي حافياً والتصميم والمسبوح والبيغض
والثقل والعدو وكثرة البكاء وكثرة النظر في الخط الدقيق وأربعة تقوى الجسم لبس الثوب المتاعم ودخول الحمام المعتدل في أكل
الطعام والحلو والدم وشتم الروائح الطيبة وأربعة تيبس الوجه وتذهب ماءه وبهجته وطلاقة الكذب الواقعة و
كثرة السؤال عن غير العلم وكثرة الفجر وأربعة تزيد في ماء الوجه وبهجته المرة والوفاء والكور والتقوى وأربعة تجلب البغضاء
والمقت لكبر والحسد والكذب الفيمة وأربعة تجلب الرزق قيام الليل وكثرة الاستغفار بالاسحار وتعاهد الصدقة والذكر
اول لتهاكأخرة وأربعة تمنع الرزق نوم الصبيحة وقلة الصلوة والكسل والحيانة وأربعة تضرب بالفهم والذهن ادمان
اكل الحامض والقواكه والنوم على القفا والهم والغم وأربعة تزيد في الفهم فراغ القلب قلة التمل من الطعام والشراب حسن
تدبير الغلاء بالاشياء المحلوة والدميمة واخراج الفضلات المثقلة للبدن وما يضر بالعقل دمان اكل البصل والباقلا
والزيتون والبادنجان وكثرة الحجاج والوحدة والافكار السكر وكثرة الضحك والغرق بعض اهل النظر قطعت في ثلث مجالس
فلما جد لذلك علة الا اني اكثر من اكل لبادنجان في احد تلك الايام ومن الزيتون في الآخر ومن الباقلا في الثالث **فصل**
قد اتينا على جملة نافعة من اجراء الطب العلي لعل الناظر فيها لا يظفر بكثير منها الا في هذا الكتاب اربياك قرب ما بيننا وبين الشريعة
وان الطب النبوي نسبة طب لبطا تعين اليه اقل من نسبة طب العجائز الى طبهم والامر فوق ما ذكرناه واعظم مما وصفتنا
يكثير ولكن فيما ذكرناه تنبيه باليسير على ما وراءه ومن لم يرتقه الله بصيرة على التفصيل فليعلم ما بين القوة المؤيدة
بالوحي من عند الله والعلوم التي رزقها الله الانبياء والعقول البصائر التي منحهم الله اياها وبين ما عند غيرهم ولعل قائل
ان يقول ما لهذا الرسول صلى الله عليه وسلم ما لهذا الباب ذكر قوى الادوية وقوانين العلاج وتدبير امر الصحة وهذا من تقدير
هذا القائل في فهم ما جاء به الرسول الله صلى الله عليه وسلم فان هذا واضعافه واضعاف الصعاقه من فهم بعض ما جاء به شدة
اليه ودلالته عليه حسن الفهم عن الله ورسوله من عمن الله به على من يشاء من عبادة فقد وجدنا اصول الطب الثلاثة
في القرآن وكيف تنكر ان تكون شريعة المبعوث بصالح الدنيا والاخرة مشتملة على صلاح الايدان كاشتها على صلاح
القلوب انها مرشدة الى حفظ صحتها ودفع افاتها بطرق كلية قد وكل تفصيلها الى العقل الصحيح والفرقة السليمة بطرق
القياس والتنبيه والايحاء كما هو في كثير من مسائل فروع الفقه ولا تكن ممن اذا جهل شيئاً عاده او رزق نعيده تظلمنا
من كتاب الله وسنة رسوله وفيها تاماً في التصوص ولو ازمها الاستغنى بذلك عن كل كلام سواه ولاستنبط جميع العلوم
الصحيحة من فمدر العلوم كلها على معرفة الله امره وخلقه وذلك مسلم الى الرسول صلوات الله عليهم وسلامته علم الخلق بالله امره وخلقه وكنهه فخلق
وامره وطب اتباعهم اصح وانفع من طب غيرهم وطب اتباع خاتمهم وسيدهم وامامهم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامته عليه
وعليه اكمل الطب واصح وانفعه ولا يعرف هذا الامز عرف طب الناس سواهم وطبهم ثور ازن بينهما فحينئذ يظهر له التفاوت
وهو اصح الامر عقولاً وفضلوا واعظم علموا وقرههم في كل شئ الى الحق لانهم خيرة الله في الامم كما رسولهم خيرة من الرسل والعلم الذي
وهيهم اياه والحكم والحكمة امر لا يلائم فيه غيرهم وقد روى الامام احمد في مسنده من حديث جابر بن حكيم عن ابيه عن جد له
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتم توفون سبعين امة اتوخيرها والكرمها على الله فظهر اثر تركز امرها على الله سبحانه

في علومهم وعقولهم واحلامهم ونظروهم وهو الذين عرضت عليهم علوم الامم قبلهم وعقولهم واعمالهم ودرجاتهم فازدادوا بذلك
علماً وحكماً وعقلاً الى ما افاض الله سبحانه عليهم من علمه وحلمه ولذلك كانت الطبيعة الدموية لهم والصفراوية لليهود والبلغية
لنصارى ولذلك غلب على النصارى البلادة وقلة الفهم والقطنة وغلب على اليهود الحزن والهمم والغمو والصغار وغلب على المسلمين
العقل والشجاعة والفهم والتحقيق والفرح والسرور وهذه اسرار حقائق انما يعرف مقدارها من حسن فهمه ولطف ذمته وغزير
علمه وعرف ما عند الناس بالله التوفيق **فصل** في هديه صلى الله عليه وسلم في قضيتة الاحكام وليس الغرض من ذلك ذكر
التشريع العام وان كانت اقصيته الخاصة تشريعاً عاماً وانما الغرض ذكر هديه في الاحكام الجزئية التي فصل بها بين اخصه و
كيف كان هديه في الحكم بين الناس وذكر مع ذلك قضايا من احكامه الكلية **فصل** ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من
حديث جابر بن حكيم عن ابيه عن جده انه عيسى قهمة قال احمد بن علي بن المديني هذا الاسناد صحيح وذكر ان زياد بن عدي عن النبي صلى الله
عليه وسلم في احكامه انه صلى الله عليه وسلم سجن رجلاً اعتق شركاً له في عبد فوجبه عليه استموا وعتقه حتى باع غنيمته **فصل**
في حكمه فبين قتل عبدة زوى لا وزاعى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رجلاً قتل عبدة متعمداً فجعله النبي صلى الله
عليه وسلم مائة جلد ونقاه سنة وامر ان يعتق رقبة ولو يقبله به وزوى الاما و احمد بن حنبل في صحيحه عن سمر بن جندب عن النبي صلى الله
عليه وسلم ان من قتل عبداً قتلناه فان هذا كان محفوظاً وقد سمعته من ابي الحسن كان قتله تعزيراً الى الامم بحسب ما
يراه من المصلحة وامر رجلاً بلانمة غريمه كما ذكر ابو داود عن النضر بن شميل عن الهرواس بن حبيب عن ابيه عن جده
رضي الله عنه قال تبت النبي صلى الله عليه وسلم بغريمي فقال لي الزمته فوالى يا اخا بنى سهم ما تريد ان تفعل باسيك وورد في
ابو عبيد رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم امر بقتل القاتل صبرا الصاب وقال ابو عبيد اي محبسه للموت حتى يموت وذكر عبد الرزاق
في مصنفه عن علي كرم الله وجهه يحبس الممسك في السجن حتى يموت **فصل** في حكمه في المحاربين حكمه بقطع ايديهم وارجلهم و
شمل اعينهم كما شملوا عين الراعي وتركهم حتى ماتوا جوعاً وعطشاً كما فعلوا بالراعي **فصل** في حكمه بين القاتل والى المقول ثبت
في صحيح مسلم عنه ان رجلاً ادعى على اخاه قاتل فاعترف فقال ذلك صاحبك فلما ولى قال ان قتله فهو مثله فرجع فقال
انما اخذته بامرك فقال صلى الله عليه وسلم اما تريد ان تبوا بشاك وانقر صاحبك فقال بلى فحلى سبيله وفي قوله فهو مثله قول **الراعي**
ان القاتل اذا قيد منه سقط با عليه فصار هو والمستفيد بمنزلة واحدة وهو لو يقبل انه بمنزلة قبل القتل انما قال ان
قتله فهو مثله وهذا يقتضى المماثلة بعد قتله فلا اشكال في الحديث وانما فيه التعريض الحق بترك القود والعفو **والثاني**
انه ان كان لو يرد قتل اخيه فقتله به فهو متعدي مثله اذ كان القاتل متعدياً باجباية والمقتص متعدياً بقتل من لو يتعمد القتل
ويدل على هذا التاويل ما روى الاما و احمد في مسنده من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قتل رجل على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فرجع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعه الى ولي المقول فقال القاتل يا رسول الله ما اردت قتله فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم للولى اما انه اذا كان صادقا فقتله دخلت النار فحلى سبيله وفي كتاب ابن حبيب في هذا الحديث زيادة
وهي قال النبي صلى الله عليه وسلم عمداً يخطئ قلب **فصل** في حكمه بالقود على من قتل جارية وانه يفعل به كما فعلت في
الصحيحين ان يهودياً رضى راس جارية بين محمد بن علي وضاخ لها اى حلى فاخذت اعترفت فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرد

راسه بين مجرمين وفي هذا الحديث دليل على قتل الرجل بالمرأة وعلى ان الجاني يفعل به كما فعل وان القتل غيلة لا يشترط فيه اذات
 الولي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد فعله الى اوليائها ولو يقبل ان شتمتم فاقتلوه وان شتمتم فاعفوا عنه بل قلتم حتما هذا مذهب
 مالك واختيار شيخ الاسلام ابن تيمية ومن قال انه فعل ذلك لنقض العهد لم يصح فان ناقض العهد لا يخرج راسه بالجماعة
 بل يقتل بالسيف **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن ضرب امرأة حاملا فطرحها في الصميخ بين امرأتين من هذيل
 سميت احداهما الاخرى فقتلتها وما في بطنها فقضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد او وليدة في الجنين وجعل حية
 المقتولة على عصابة القاتلة هكذا في الصميخ بين وفي النسائي فقضى في حملها بغرة وان يقتل بها كذا في النقال غلابة ايضا انه قتلها
 مكافئا والصحيح انه لم يقتلها لما تقدم وقد روى البخاري في صحيحه عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في
 جنين امرأة من بني كحيان بغرة عبد او وليدة ثوان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 ميراثها اليها وزوجها وان العقل على عصبها وفي هذا الحكم ان شبه العمد لا يوجب القود وان العاقلة تحمل الغرة تبعاً للدية وان العاقلة
 هو العصابة وان زوج القاتلة لا يدخل معهم وان اولادها ايضا ليسوا من العاقلة **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم بالقسامة
 فيمن لم يعرف قاتله ثبت في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم حكم بها بين الانصار واليهود وقال بحويصة ومحيصة وعبد الرحمن تحلفون
 وتستحقون دم صاحبكم وقال البخاري وتستحقون قاتلكم او صاحبكم فقالوا امر لم نشهده ولم نره فقال فتبارك يهودايمان خمسين
 فقالوا كيف نقبل ايمان قوم كفار فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده وفي لفظ يقسم خمسون منكروا على رجل منهم فيدفعون
 اليه واختلف لفظ الاحاديث الصحيحية في محل الدية ففي بعضها انه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وفي بعضها وداه من اهل
 الصدقة وفي سائر ابوابه صلى الله عليه وسلم القديته على اليهود لانه وجد بينهم وفي مصنف عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم
 بدأ بيهود فاوان يحلفوا فد القسامة على الانصار فاوان يحلفوا فحلفوا عقلة على يهود وفي سائر النسائي فجعل عقلة على اليهود واداهم
 ببعضها وقد تضمنت هذه الحكومة امورا متما الحكم بالقسامة وانها من دين الله وشرعه ومنها القتل بها القولة فيدفعون
 اليه وقوله في لفظ اخر وتستحقون دم صاحبكم فظاهر القرآن والستة القتل بايمان الزوج وايمان الاولياء في القسامة وهو من
 اهل المدينة واما اهل العراق فلا يفتلون في واحد منها واما احمد فيقتل في القسامة دون اللعان والشاخي رحمه الله عكسه وانما
 انه يبدا بايمان المدعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى ومنها ان اهل الذمة اذا منعوا حقا عليهم انتقض عهدهم
 لقوله صلى الله عليه وسلم امان تدره واما ان تاذنوا مجرب منها ان المدعى عليه اذا بعد عن مجلس الحكم كتب عليه ولو يشخصه و
 منها اجواز العمل بالحكم بكتاب القاضي ان لو يشهد عليه ومنها القضاء على الغائب ومنها انه لا يكتفى في القسامة باقل من خمسين اذا
 وجد او ثمة الحكم على اهل الذمة بحكم الاسلام وان لو يتجأمو اليها اذا كان الحكم بينهم وبين المسلمين ومنها وهو الذي اشكل على كثير
 من الناس اعطاء الدية من اهل الصدقة وقد ظن بعض ان ذلك من سيم الغاومين وهذا لا يصح فان غاروا اهل الذمة
 لا يعطى من الزكوة وظن بعضهم ان ذلك مما فضل من الصدقة عن اهلها فلا تمار ان يصر في المصالح وهذا اقرب من الاول
 واقرب منه انه صلى الله عليه وسلم وداه من عنده وافترض الدية من اهل الصدقة ويبدل عليه فوداه من عنده واقرب
 من هذا كله انه يقال لما تحملها النبي صلى الله عليه وسلم لاصلاح ذات البين بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغاروب

غرمه لاصلاح ذات البين وعمل هذا مراد من قال انه قضاهما من سبهم الغامرين وهو صلى الله عليه وسلم لو ياخذ من نفسه شيئاً فان الصدقة لا تخل به ولكن جرى عطاء الدية منها مجرى اعطائها من الغرم لاصلاح ذات البين والله اعلم فان قيل فكيف تصنعون بقوله فجعل عقله على اليهود فيقال هذا مجمل او يحفظ راويه كيفية جعله عليهم فانه صلى الله عليه وسلم لما كتب اليهم ان يدوا القتيل وياذوا بحرب كان هذا كالا لزام لهم بالدية ولكن الذي حفظ انه انكره وان يكونوا قتلوا وحلقوا على ذلك وان رسول الله صلى الله عليه وسلم ودا من عنده حفظوا زيادة على ذلك فهو اولى بالتقديم فان قيل فكيف تصنعون برواية النسائي انه قسمها على اليهود ودا عنهم ببعضها قيل هذا ليس محفوظاً قطعاً فان الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى اولياء القتيل بل لا بد من اقرار او بيعة او ايمان المدعين ولو وجد هاتين من ذلك وقد عرض النبي صلى الله عليه وسلم لايامان القسامة على المدعين فابوان يحلقوا فكيف يلزم لليهود بالدية بمجرد الدعوى **فصل** في حكمة صلى الله عليه وسلم في ربيعة فسقطوا في يد ربيعة فسقطوا ببعضهم ببعض فهاك ذكرا ما احمد والبخاري وغيرهما ان قوماً احتفروا بيدايا من فسقط فيها الاسد فسقط فيهما رجل فتعلق باخر والثالث والثالث بالراية فسقطوا جميعاً فماتوا فارتفع اولياءهم الى علي بن ابي طالب رضوا الله عنه فقال جمعوا من جفرا ليد من الناس قضى الاول بربع الدية لانه هلك فوقة والثاني بثلثها لانه هلك فوقة والثالث بنصفها لانه هلك فوقة واحداً الرابع بالدية تامة فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم العام القابل فقصوا عليه القصة فقال هو ما قضى بينكم هكذا سياق البخاري وسياق احمد نحو وقال نعم ابوان يتراضوا بقضاء على كرم الله وجهه فاتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند مقام ابراهيم عليه السلام فقصوا عليه القصة فاجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل الدية على قبائل الذين ائزدهم **فصل** في حكمة صلى الله عليه وسلم في تزويج امرأته ابيه رضي الله عنهما عن النسائي وغيرهما عن البراء رضي الله عنه قال لقيت خالي بابرقة ومعه الراية فقال ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأته ابيه ان قتله واخذ ماله وذكر ابن ابي خيثمة في تاريخه من حديث معاوية بن قرة عن ابيه عن جده رضي الله عنهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعته الى رجل عرس بامرأة ابيه فضرب عنقه وخمس ماله قال يحيى بن معين هذا حديث صحيح وفي سنن ابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقع على ذات محرم فاقتلوه وذكر ابن جوزي انه رفق الى الحجاج رجل اغتصب باخته على نفسه فقال حبسوه وسلبوا من ههنا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألو ابا عبد الله بن مطرف رضي الله عنه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تخطأ حرم المؤمن من خطوا وسطه بالسيف وقتلوا حرمه في رواية اسمعيل بن سعيد في رجل تزوج امرأته ابيه او بذلت محرم فقال يقتل ويدخل ماله في بيت المال وهذا القول هو الصحيح وهو مقتضى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المشافعي مالك وابو حنيفة حدة حد الزاني ثم قال ابو حنيفة ان وطئها بعد عذر فلا حد عليه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه احق واول **فصل** في حكمة صلى الله عليه وسلم بقتل من اتهم بامر ولد له فلهما ظهرت براءته امسك عنه روى ابن ابي خيثمة وابن السكن وغيرهما من حديث ثابت عن انس رضي الله عنه ان ابن عم امرية كان يتهم بها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب رضي الله عنه اذهب فان وجدته عند امرية فاضرب عنقه فاتاها على فاذهو في بركة يتبرد فيها فقال له على اخرج فتاولة يده فاخرجه فاذهو محبوب ليس له ذكر فكف عنه على كرم الله وجهه ثم اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انه محبوب ماله ذكر في لفظ اخرائه وجدته في نخلة يجتمع ثمره هو

ملفوف بخرقة فلما رأى المسيف ارتعد وسقط أخرقة فاذا هو محبوب لا ذكر له وقد اشكل هذا القضاء على كثير من الناس فطعن بعضهم في الحديث ولكن ليس في اسناده من يتعلق عليه تاوله بعضهم على انه صلى الله عليه وسلم يود حقيقة القتل انما الراد تخفيفه ليزجر عن مجيئه اليها قال وهذا كما قال سليمان للمراتين اللتين اختصمتا اليه في الولد على بالسكين حتى اشق الولد بينهما او لم يرد ان يفعل ذلك بل قصد استعلام الامر من هذا القول لذلك كان من تراجع الامة على ذلك **باب كالم يوم غير الحق ليتوسل به الى معرفة الحق** فاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعرف الصحابة براءة مارية وعلوانه اذا عاين السيف كشفت عن حقيقة حاله فجاد الامر كما قد رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم واحسن من هذا ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عليا رضي الله عنه بقتله تعزير الاقلامه وجرأته على خلوته باه وولده فلما تبين لعل حقيقة الحال انه يرى من الرية كف عن قتله واستغنى عن القتل بتبين الحال التعزير بالقتل ليس بلازم كما كان هو تابع للصحة دائر معها وجودا وادما **فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في القتل** يوجد بين قريتين ترى الامام احمد ابن ابي شيبة من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جد قتيل بن قريتين قام النبي صلى الله عليه وسلم فذرعهما بينهما فوجدنا في حدما اقرب فكا في نظر الى شارب رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقاء الى اقربها وفي مصنف عبد الرزاق قال عمر بن عبد العزيز قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا في القتل بين جدتين ظراني ديار قوم ان الايمان على المدعى عليهم فان تكوا احلفا مدعون واستحقوا فان نكل الفريقان كانت الدية نصفها على المدعى عليهم وبطل النصف اذا لم يحلفوا وقد نص الامام احمد في رواية امر زكري على القول بمثل رواية ابي سعيد فقال قلت لابي عبد الله القوم اذا اعطوا الشيء فتبينوا انه ظلم فيه قوم فقال ترد عليهم ان عرتا القوم قلت فان لم يعرفوا قال يعرف في ذلك موضع فقلت ما يشركه في ان يفرق على مساكين ذلك موضع فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل لدية على اهل المكان يعني القرية التي وجد فيها القتل فاراه قال كما ان عليهم الدية هكذا يفرق فيهم يعني اذا ظلم قوم منهم ولم يعرفوا فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد قضى بموجب هذا الحديث وجعل لدية على اهل المكان الذي وجد فيه القتل واجته به احمد وجعل هذا اصلا في تفرق المالك الذي ظلم فيه اهل ذلك المكان عليهم اذا لم يعرفوا باعيانهم واما الاثر الاخر فيرسل لا يقوم بمثله حجة ولو صح تعين القول بمثله لم يجز مخالفته ولا يخالف بابلد عاوى ولا باب القسامة فانه ليس فيهم لو شوا ظاهره وجب تقديم المدعى فقد علم المدعى عليهم في اليمين فاذا نكلوا قوى جانب المدعى من وجهين احدهما وجود القتل بين ظمرا بينهم والثاني نكلهم عن براءة ساحتهم باليمين وهذا يقوم مقام اللوث الظاهر فيحلف المدعون ويحقوقون فاذا نكل الفريقان كلاهما اورث ذلك شبهة مركبة من نكل كل احد منهما فلم ينضف ذلك سببا لا يجاب كمال لدية عليهم اذا لم يحلف غمرا وهم ولا اسقاطها عنهم بالكلية حيث لم يحلفوا فجعلت لدية نصفين ووجب نصفها على المدعى عليهم بثبوت الشبهة في حقهم بترك اليمين ولم تجب عليهم بكما لها لان خصومهم لم يحلفوا فلما كان اللوث متراكبا من يمين المدعين ونكلوا المدعى عليهم ولم يتوجه سقط ما يقابل ايمان المدعين وهو النصف ووجب ما يقابل نكل المدعى عليهم وهو النصف وهذا من احسن الاحكام واعدا لها وباللغة التوفيق **فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم بتاخير القصاص من الجرح** حتى ينزل ذكر عبد الرزاق في مصنفه وغيره من حديث عمر بن شعيب رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل طعن اخر يقرب في رجلاه فقال يا رسول الله اقد في فقال جرحك جرحك فابى الرجل الا ان يستقيد لا فاقاده النبي صلى الله عليه وسلم فافهم المستقيد منه وعرج المستقيد فقال عرجت وبرا صاحبه

فقال النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان لا تستقيد حتى يبرأ جرحك فعصيتني فابعدك الله وبطأ جرحك ثور امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان به جرح بعد الرجل لذي عرج ان لا يستقاد منه حتى يبرأ جرحه فاجرح على ما بلغ حتى يبرأ فما كان من سليل او عرج فلا تؤد فيه وهو عقل من استقاد جرحاً فاصيب المستقاد منه فعقل ما فضل من دية على جرح صاحبه له **قلت** الحديث في مسند الامام احمد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده متصل ان رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فجا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال قدني فقال حتى يبرأ ثور جاء اليه فقال قدني فاودة ثور جاء اليه فقال يا رسول الله عزت فقال قد غديتك فعصيتني فابعدك الله وبطأ جرحك ثور فني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه وفي سنن الدارقطني عن جابر بن جابر رضي الله عنه ان رجلاً جرح فارد ان يستقيد فني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستقاد من الجرح حتى يبرأ الجرح وقد تضمنت هذه الحكومة انه لا يجوز الاقتصار من الجرح حتى يستقر امره اما باندمال وبسرلية مستقرة وان سرية اجنبية مضمونة بالقود وجواز القصاص في الضربة بالعصا والقرن ونحوها ولا ناسخ لهذه الحكومة ولا معارض لها ولا ناسخ بها تعجيل القصاص قبل الاندمال لانفس القصاص فتامله وان المجني عليه ذاباد واقتص من الجاني ثورست اجنبية الى عضو من اعضائه او الى نفسه بعد القصاص فالسرية هدرانه يكتفي بالقصاص وحده دون تعزير الجاني وحسبه قال عطاء الجرح قصاص ليس للامور ان يضربه ويسجنه انها هو القصاص ما كان ريبك نسياناً ولو شاء الامر بالضرب والسجن قال مالك يقتص من سجن الآدمي ويغاقب بجرأته والجمهور يقولون القصاص يعني عن العقوبة الرائدة فهو كالحدا اقيم على الحد ولو تجتمع معاه الى عقوبة اخرى والمعاصي ثلاثة انواع نوع عليه حد مقدور لا يجمع بينه وبين التعزير وتوم كاحد فيه ولا كفارة فهذا يروح فيه بالتعزير وتوم غير كفارة واحد فيه كالوطي في الاحرام والصيام فهل يجمع بين الكفارة والتعزير على قولين للعلماء وهما وجهان لا يحكي احدهما القصاص بخروج احد فلا يجمع بينه وبين التعزير **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم بالقصاص في شهر السن في الصحيحين من حديث انسان ابنة النضر اخذت الربيع لطمت جارية فكسرت سننها فاختموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فامر بالقصاص فقال سام الربيع يا رسول الله يقتص من فلانة كالا لله لا يقتص منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله يا رب يوم كتب الله القصاص فقال لا والله لا يقتص منها ابداً فعفي القوم وقبلوا الدية فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسى على الله لا يبره **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن عض يد رجل فانزع يده من فيه فسقطت ثنية العاض يدها ثابت في الصحيحين ان رجلاً عض يد رجل فانزع يده من فيه فوقعت ثنياه فاختموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض احكامه كما يعرض الفحل لادية لك وقد تضمنت هذه الحكاية ان من خلع نفسه من يظالمه فتلقت نفس الظالم او شئ من اطرافه او ماله بذلك فهو هد غير مضمون **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم فيمن اطمع في بيت رجل بغير اذنه فخذفه بحصاة او عود ففقد عينه فلا شئ عليه ثبت في الصحيحين من حديث ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو ان اطعم عليك بغير اذن فخذفته بحصاة ففقدت عينه لم يكن عليك جناح وفي لفظ فيهما من اطمع في بيت قوم بغير اذنه ففقدوا عينه فلا دية له ولا قصاص فيهما ان رجلاً اطمع في حجره من حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بشقص فجعل يخله ليطعمه فذهب الى القول بهذه الحكومة والى التي قبلها فقها الحديث منهم الامام احمد والشافعي ولو قيل بها ايضاً صفة ومالك **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم ان احامل اذا قتلت عمداً لا تقتل حتى تضم

ما في بطنها وحتى يكفل ولدها ذكره ابن ماجه في سننه وقضى ان لا يقتل الوالد بالولد ذكره النسائي ومحمد وقضى ان المؤمن
 يكافا ما وهم ولا يقتل مومن بكافر وقضى ان من قتل ليقيل فاهله بين خيرتين اما ان يقتلوا او ياخذوا العقل وقضى ان في دية
 الاصابع من اليدين الرجلين في كل واحدة عشر من الابل وقضى في الاسنان في كل سن نجس من الابل انها كلها سواء وقضى في
 العين السادسة لمكانها اذا طمست بثلاث دية ما في اليد المشلا اذا قطعت بثلاث دية ما في السن السوداء اذا تزعت بثلاث ديتها
 وقضى في الانف اذا جرح كله بالدية كاملة واذا جرحت ارنبته بنصفها او في اليد بنصف الدية وقضى في المامومة بثلاث الدية
 وفي الكفاية بثلاثها وفي المنقلة بمحسة عشر من الابل وقضى في اللسان بالدية وفي الشفتين بالدية وفي البيضتين بالدية وفي
 الذكر بالدية وفي الصليب بالدية وفي العينين بالدية وفي احدى يديها بنصفها وفي الرجل الواحد بنصف الدية وفي اليد بنصف الدية
 وقضى ان الرجل يقتل بالمرأة وقضى ان دية الخطا على العاقلة مائة من الابل واختلفت الرواية عنه في اسنانها ففي السن الاربعة عنه
 من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لا تلتون بنت مخاض وتلتون بنت لبون وتلتون بنت حقا وعشر بن لبون ذكر قال الخطابي لا اعلم
 احدا من الفقهاء قال بهذا وفيها ايضا من حديث ابن مسعود انها خمس وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن
 مخاض وعشرون بنت حقا وعشرون جدة وقضى في العمد اذا رضوا بالدية تلتين حقة وتلتين جدة واربعين خلفه وما صولحوا
 عليه ولو لم يولد له احد ابو حنيفة الى القول بحديث ابن مسعود رضي الله عنه وجعل الشافعي مالك بدلا من مخاض بن لبون وليس في
 واحد من الحديثين وفرضها النبي صلى الله عليه وسلم على اهل الابل مائة وعلى اهل البقر مائة بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل ما في
 حلة وقال عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم جعلها ثمان مائة دينار او ثمانية آلاف درهم وذكر
 اهل السنن الاربعة من حديث عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر الفا وثبت
 عن عمرانه خطب فقال ان الابل قد غلت ففرضها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورك اثنا عشر الفا وعلى اهل البقر مائة بقرة و
 على اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحمل ما في حلة وترك دية اهل الذمة فلورفعها فيما رفع من الدية وقد روي اهل السنن الاربعة عنه
 صلى الله عليه وسلم دية المعاهد نصف دية احرار لفظ ابن ماجه وقضى ان عقل اهل الكتاب بين نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى
 واختلف الفقهاء في ذلك فقال مالك دية مسلم نصف دية المسلمين في الخطا والعمد فقال الشافعي رحمه الله ثلثها في الخطا والعمد وقال ابو حنيفة
 بل كدية المسلمين في الخطا والعمد وقال الامام احمد مثل دية المسلم في العمد عنه في الخطا ورايان احدهما نصف الدية وهي ظاهر ما ذهب
 والثاني ثلثها فان ذلك يطاهر حديث عمرو بن شعيب في اخذ الشافعي بان عمر جعل دية اربعة آلاف وهي ثلث دية المسلم واخذ احمد
 بحديث عمرو الا انه في العمد ضعف الدية عقوبة لاجل سقوط القصاص وهكذا عندنا من سقط عنه القصاص ضعفت عليه
 الدية عقوبة نصر عليه توقيفا واخذ ابو حنيفة بما هو اصله من جريان القصاص بينهما فتساوى ديةما وقضى صلى الله عليه وسلم
 لعقل المرأة مثل عقل الرجل الى الثلث من ديتها ذكره النسائي فتصير على النصف من دية وقضى بالدية على العاقلة وبانها
 الزوج وولد المرأة القاتلة وقضى في المكاتب انه اذا قتل يودي بقدر ما دى من كتابته دية احرار وما بقي فدية المملوك قلت يعني قيمته
 وقضى بهذا القضاء على بن ابي طالب ابوهيم النخعي وذكر رواية عن احمد قال عمرا ادى شط كتابته كان غريبا ولا يرجع رقيقا وقضى
 عبد الملك بن مروان وقال ابن مسعود اذا دى لثلث وقال عطاء اذا دى ثلثة ارباع الكتابة فهو غريب والمقصود ان هذا القضاء

النبوي لو جمع الامة على تركه ولو يعلم نسيه واما حديث المكاتب عبد ما بقي عليه فهو فلا معارضة بينه وبين هذا القضاء فانه
 في الورق بعد لا يحصل حريمه التامة الا بالاداء **فصل** في قضائه صلى الله عليه وسلم على من اقرب الزناء ثبت في صحيح البخاري في مسلمان
 سجد من اسلموا الى النبي صلى الله عليه وسلم فاعترفوا بالزناء فاعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه اربع مرات فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم فامر به فرجم في المصل فلما اذلقته الحجارة فرقا درك فرجيه حتى مات فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم خيرا وصلى عليه في لفظ لهما انه قال له احق ما بلغني عنك قال ما بلغني عنك عنى قال بلغني انك وقعت بجارية
 بنى فلان فقال نعم فشهد على نفسه اربع شهادات ثم دعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابك جنون قال لا قال احصنت قال نعم
 ثم امر به فرجم حتى لفظ لهما فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابك جنون قال لا قال احصنت
 قال نعم قال اذهبوا به فارجموه حتى لفظ للبخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلك قبلت او غمزت او نظرت قال لا يا رسول الله قال
 انكتهما لا يكنى قال نعم فعند ذلك امر بجمه وفي لفظ لا ي داود انه شهد على نفسه اربع مرات كل ذلك يعرض عنه فاقبل في الخامسة
 قال انكتهما قال نعم قال حتى خابك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يعيد الميل في المكحلة والوشا في البير قال نعم قال فتدري ما الزناء قال
 فهو اتيت منها حراما ما ياتي الرجل من امرأته حلالا قال فما تريد بهذا القول قال اريد ان تطهر في قال فامر به فرجم وفي السنن انه لما
 وجد مسلحا حجرا قال يا قوم ردوني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قومي قتلوني وغروني من نفسي واخبروني ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم غير قاتل في صحيح مسلم فجاءت الغامدية فقالت يا رسول الله اني قد زنت فطهر في وانتهر مردها فلما كان من الغد قا
 يا رسول الله لم تردني لعلك ان تردني كما رددت ما عزت فوالله اني محبلى قال ما الا ان فاذهب حتى تلدى فلما ولدت اتته بالصبي
 في خرقة قالت هذا قد ولدته قال اذهبوا فلرضعوه حتى تفتويه فلما فطمته اتته بالصبي في يده كسرة خبز فقالت هذا يا بنى الله قد
 فطمته وقد اكل الطعام فدفن الصبي الى رجل من المسلمين ثم امر بها فحفر لها الى صدرها وامر الناس فرجموها فاقبل خالد بن الوليد فحفر في
 راسها فانضج الدم الى جبهه فسيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلا لخالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها
 صاحب مكين لغفر له ثم امر بها فصلى عليها ودفنت في صحيح البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولو تحصن
 بنفى عام واقامة الحد عليه في الصحيحين ان رجلا قال له انشدك بالله الا قضيت بيننا بكتاب الله فقام خصمه وكان افقه منه
 فقال صدق اقص بيننا بكتاب الله وايدن لي فقال قل قال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فافتديت منه بمائة
 شاة وعادم واني سألت اهل العلم فاخبروني ان على بنى جلد مائة وتعزيب عام وان على امرأة هذا الرجل فقال الذي نفسي بيده
 لا قضين بيننا بكتاب الله المائة والحاد و ترد عليك وعلى نيك جلد مائة وتعزيب عام واغدا انيس على امرأة هذا فاسأ لها
 فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بالثيب بالثيب جلد مائة والرجم واليكرك باليكرك
 مائة وتعزيب عام فضمنت هذه الا قضية بجم الثيب انه لا يرجو حتى يقر اربع مرات وانه اذا اقر دون الاربعة لم يكن يتكلم نصا
 الا قبل بل للامام ان يعرض عنه ويعرض له بعد تكميل الاقرار وان اقر زائل العقل مجنون او سكر ملغى لا عبرة به وكذلك طلاقه
 وعنقه وايمانه ووصيته وجواز اقامة الحد في المصل هذا لا يناقض نهيته ان تقام الحد في المساجد ان احرم المحصن اذا نفي
 بجارية فحرة الرجوع كما لو نفي بجمرة وان الامام يستحق ان يعرض للقرئ لا يقر وانه يجب استفسار المقر في محل الاجمال لان اليد

والفم والعين لما كان استمتعا بها زنا استفسر عنه دفعا لاحتماله وان الامور له ان يصرح باسم الوطى الخاص به عند الحاجة اليه كالسؤال عن الفعل ان الحد لا يجب على جاهل بالتوحيد صلى الله عليه وسلم سألته عن حكم الزنا فقال تيت منها حرما ما ياتي الرجل من اهل حلاله وان الحد لا يقام على الحمل انما اذا اولدت الصبي مهلت حتى ترضعه وتقطعه وان المرأة تحفر لها دون الرجاء ان الامام لا يجب عليه ان يبتدى بالرجوع وانه لا يجوز سب اهل المعاصي اذا تابوا وانه يصلي على من قتل في حد الزنا وان المقر الاستتال في ثناء الحد فتر ترك ولو يتم عليه الحد فليل لانه رجوع وقيل لانه توبة قبل تكيل الحد فلا يقام عليه كما لو مات قبل المشروء فيه وهو اختيار شيخنا وان الرجل اذا اقترانه زنى بفلانة لم يقم عليه حد لقتل مع حد الزنا وان ما قبض من المال بالصحة الباطل باطل يجب ردّه وان الامور له ان ياكل له في استيفاء الحد ان الشيب لا يجزم عليه بين اهل الحد والرجوع لانه صلى الله عليه وسلم لم يجز ما عجز ولا الغامدية ولو يامر نيسان بجلد المرأة التي ارسله اليها وهذا قول الجمهور حديث عباد بن خديج قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما اهل الحد من اهل الزنا فان هذا كان في الاول الامر عند نزول حد الزنا ثم رجوع ما عجز والغامدية ولم يجزها وهذا كان بعد حديث عباد بن خديج واما حديث جابر في السنن ان رجلا زنى فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلد الحد ثم اقترانه محصن فامر به فرجم فقد قال جابر في الحديث نفسه انه لم يعلم احصانه فجلد ثم علم باحصانه فرجم وراه ابو داود وفيه ان الجهم بالعقوبة لا يسقط الحد اذا كان عالما بالتحريم فان ما عجز الرجل ان عقوبته القتل لم يسقط هذا الجهم الحد عنه وفيه انه يجوز للحاكم ان يحكم بالاقتران في مجلسه وان لم يسمعه معه شاهدان نصر عليه احمد فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل لاني فان اعترفت بحضرة شاهدين فارجمها وان الحكم اذا كان حقا محضاً الله لم يشترط الدنو به عند الحكم وان الحد اذا وجب على امرأة جاز الامران يبعث اليها من يقيم عليها ولا يحضرها وتوجه النسائي على ذلك صوت النساء عن مجلس الحكم وان الامام والحاكم والمفتي يجوز له الحلف على ان هذا حكم الله عز وجل اذا تحقق ذلك وتيقنه بالبرهان يجوز التوكيل في قامة الحد وفيه نظر فان هذا استنابة من النبي صلى الله عليه وسلم وتضمن تغريب امرأة كما يغرب الرجل لكن يغرب معها محرماً ان امكن والا فلا وقال مالك لا تغريب على النساء لانهن عورة **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم على اهل الكتاب في الحدود بحكم الاسلام ثبت في الصحيحين المساندان اليهود جازوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الله ان رجلاً منهم وامرأة زنيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجوع قالوا نفضمهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم ان فيها الرجوع فامر بالانجيل ففتشها فوضع احد يده على آية الرجوع فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يديك فرفع يده فاذا فيها آية الرجوع فقالوا صدق يا محمد ان فيها الرجوع فامر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما فتضمنت هذه الحكومة ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان وان الذمي يحصن الزميمة والى هذا ذهب احمد الشافعي ومن لم يقل بذلك اختلفوا في وجه هذا الحديث فقال مالك في غير الموطن لو يكن اليهود باهل ذمة والذي في صحيح البخاري انهم اهل ذمة ولا شك ان هذا كان بعد العهد الذي كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم ولم يكونوا اذ ذاك حراً كيف ذلك وقد تحاكموا اليه ورضوا بحكمه وفي بعض طرق الحديث انهم قالوا اذهبوا بنا الى هذا النبي فانه يبعث بالتحقيق وفي بعض طرقهم دعوة الى بيت الله صلى الله عليه وسلم فاتهم وحكومتهم فتم كانوا اهل عهد وصح بلائشك وقالت طائفة اخرى انها رجمها بحكم التوراة قالوا

وسياق القصة صريح في ذلك وهذا مما لا يجدي عليهم شيئاً البتة فإنه حكم بينهم بالحق المحض فيجلبتباعه بكل حال فماذا بعد الحق
 إلا الضلال فقلت طائفة ترجمها سياسة وهذا من أقوال بل جميعها بحكم الله الذي لا حكم سواه وتضمنت هذه الحكومة
 أن أهل الذمة إذا تحاكموا علينا لا يحكم بينهم إلا بحكم الإسلام وتضمنت قبول شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض لأن الزنايز
 لم يقر ولم يشهد عليهم المسلمون فانهم لم يحضروا زناهما كيف وفي السنن في هذه القصة فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالشهود فجاءوا الأربعة فشهدوا وانهم رأوا ذكره في فرجها مثل ميل في المملكة وفي بعض طرق هذا الحديث فجاء أربعة منهم في
 بعضها فقال لليهود ايتوني بأربعة منكم وتضمنت الأكتفاء بالرجوع وان لا يجمع بينه وبين الجدل قال ابن عباس الرجوع في كتاب لا يجوز
 عليه إلا غواص وهو قوله تعالى يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثير مما كنتم تخفون من الكتاب واستتب غير مودع
 قوله إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا وقال الزهري في حديثه فبلغنا ان هذه الآية
 نزلت فيهم انا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا وكان النبي صلى الله عليه وسلم منهم **فصل**
 قضائه صلى الله عليه وسلم في الرجل بنى بجارية امرأته في المسند السنن الأربعة من حديث قتادة عن حبيب بن سالم
 أن رجلاً يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة فقال لا تضين فيك
 بقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كانت احلتها لك جلدتك مائة جلدة وان لم تكن احلتها رجعتك بأجارة فوجدوا
 احلتها له فجلده مائة قال الترمذي في سننه هذا الحديث اضطراب سمعت محمداً يعني البخاري يقول لو يسمع قتادة من حبيب
 ابن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفطة وابو اليسر لو يسمعه ايضاً من حبيب بن سالم انما رواه عن خالد بن عرفطة
 وسألت محمداً عنه فقال انما اتق هذا الحديث وقال للنسائي هو مضطرب وقال ابو حاتم الرازي خالد بن عرفطة مجهول في المسند
 والسنن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن المحبق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية امرأته ان
 كان استكرها فمى حره وعليه لسيدتها مثلها وان كانت طارعتة ففيه وعليه لسيدتها مثلها فاختلف الناس في القول
 بهذا الحكم فاخذه احمد في ظاهر مذهبه فان الحديث حسن في خالد بن عرفطة قد روى عنه ثقتان حبيب بن سالم وابو اليسر
 ولو يعرف فيه قدره والجهالة ترتفع عنه برواية ثقتين والقياس قواعد الشريعة يقتضي القول بموجب هذه الحكومة فان احل
 الزوجة تشبهه واجب سقوط الحد ولا يسقط التعزير فكانت المائة تعزيراً فاذا لم يكن احلتها كان زنا لا تشبهه فيه ففيه الجزم
 فاي شيء في هذه الحكومة مما يخالف لقياس وأما حديث سلمة بن المحبق فان صح تعيين القول به لم يعدل عنه ولكن قال النسائي
 لا يصح هذا الحديث قال بوداؤد سمعت احمد بن حنبل يقول الذي رواه عن سلمة بن المحبق شيخ لا يعرف ولا يحدث عنه غير الحسن
 يعني قبيصة بن حريث وقال البخاري في التاريخ قبيصة بن حريث سمع سلمة بن المحبق في حديثه نظر وقال ابن المنذر لا يثبت خبر سلمة
 ابن المحبق وقال البيهقي وقبيصة بن حريث غير معروف وقال الخطابي هذا حديث منكر وقبيصة غير معروف والحجة لا تقوم
 بمثله وكان الحسن لا يبالي ان يروى حديث من سمع وطائفة اخرى قبلت الحديث ثم اختلفوا فيه فقالت طائفة هو منسوخ
 وكان هذا قبل نزول الحد وقالت طائفة بل ترجمه انه اذا استكرها فقد افسدها على سيدتها ولو لم يتبق من تصلم لها بحق
 بها العار هذه مثله معنوية فهي كالمثله الحسية او بلغ منها وهو قد تضمن امرين اتلفا على سيدتها والمثله المعنوية بما قلتموه

غرمتها السيد تهاو يعنى عليه وآمان طواعيته فقد افسد توا على سيد تهاو فيلزمه قيمتها بها ويلبها لان القيمة قـ
استحقت عليه بطواعيتها وارادتها خرجت عن شبهه امثلة قالوا ولا بعد في تنزيل الاتلاف المعنوي منزلة الاتلاف المحس
اذ كلاهما يحول بين المالك وبين الانتقام بملكه ولا يرب ان جارية الزوجة اذا اصارت موطوءة لزوجها فانها لا تبقى لسيد تهاو كما
كانت قبل الوطى فهذا الحكم من احسن الاحكام وهو موافق للقياس الاصولى بالجملة فالقول به مبنى على قبول الحديث ولا تضركثرة
المخالفين له ولو كانوا اضعاف مضاعفة **فصل** في حديثه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى في اللواط بشئ لان هذا لم يكن تعرفه
العرب لم يرفع اليه صلى الله عليه وسلم ولكن ثبت عنه انه قال قتلوا الفاعل والمفعول به رزاه اهل السنن الاربعة واسناده
صحيح وقال الترمذى حديث حسن حكوه ابو بكر الصديق وكتب به الى خالد بعد مشاورته الصحابة وكان على كرم الله وجهه
اشدهم في ذلك وقال ابن القصار شيخنا اجعت الصحابة على قتله وانما اختلفوا في كيفية قتله فقال ابو بكر الصديق يرمى
من شاهق وقال على كرم الله وجهه يهدم عليه صائط وقال ابن عباس رضي الله عنهما ايقتلان بالجملة فهذا اتفاق منهم على قتله
وان اختلفوا في كيفيةه وهذا موافق لحكمه صلى الله عليه وسلم فيمن وطى ذات محرم لان الوطى في الموضعين لا يباح للواطى مجال لهذا
جمع بينهما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما فانه يرى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من وجد تهوره بعمان عمل قوم لوط فاقتلوه
وروى ايضا عنه من روى عن علي بن ابي طالب في حديثه ايضا بالاسناد من اتى بهيمة فاقتلوه واقتلوها معه وهذا الحكم
على نفي حكم الشارح فان المحرمات كلها تغلظت تغلظت عقوبتها ووطى من لا يباح مجال اعظم مما من وطى من يباح في بعض الاحوال فيكون
حدة اغلظ وقد نص احمد في احد الروايتين عنه ان حكم من اتى بهيمة حكم اللواط سواء قتل بكل حال او يكون حده حد الزاني واختلف
السلف في ذلك فقال الحسن رضي الله عنه حده حد الزاني وقال بوسيلة رضي الله عنه يقتل بكل حال قال الشعبي النخعي يعزرو بديارخذ
الشافعي مالك وابو حنيفة واحمد في رواية فان ابن عباس رضي الله عنه اتى بذلك وهو راوي الحديث **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم
على من اقرب الزناء بامرأة معينة بمجال الزنى دون حد القذف ففي السنن من حديث سهل بن سعد ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم
فاقر عذله انه زنى بامرأة سماها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المرأة فسألها عن ذلك فانكرت ان تكون زنت فجلده الحد
وتركها فقضت هذه الحكومة امرين **احدهما** وجوب الحد على الرجل ان كذبت المرأة خلافا لابي حنيفة وابي يوسف انه
لا يحد الثاني انه لا يجب عليه حد القذف للمرأة **واما** ما رواه ابو داود في سننه من حديث ابن عباس رضي الله عنه ان رجلا
اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاقرانه زنى بامرأة اربع مرات فجلده مائة جلدة وكان يكره سألته البيهقي عن المرأة فقالت كذب والله
يا رسول الله فجلده لفرية ثمانين فقال للنساء هذا حديث منكر انتهى في اسناده القاسم بن قياض لا يروى لصغاني
تكلفه غير واحد قال ابن حبان بطل الاحتجاج به **فصل** في حكمه في الامة اذا نزلت وتخصم بالحد اما قوله تعالى في الاماء فاذا
أُحصن فان اتكن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب فهو نص في ان حدها بعد التزويج نصف حد المحرم
من اجلد ولما قبل التزويج فامر بجلدها في هذا الحد قوله **احدهما** انه الحد ولكن يختلف الحال قبل التزويج وبعده فان للسيدة
اقامته قبله واما بعده فلا يقيمها الا الامام **والقول الثاني** ان جلدها قبل الاحصان تعزير لا حد لا يبطل هذا ما رواه مسلم
في صحيحه من حديث ابى هريرة رضي الله عنه يرفعه اذ نزلت امة احدكم فليجلدها ولا يعيدها ثلث مرات فان عادت في الرابعة

فجلدها وليعمرها ولو بظفير وفي لفظ فليضربها بكتاب الله وفي صحيحه ايضاً من حديث علي كرم الله وجهه انه قال ايها الناس اقيموا على اركانكم احدها من احصن منهن ومن لم يحصن فان امة رسول الله صلى الله عليه وسلم نزلت فامرني ان اجلدها فاذا هي حديثه عهد بنفاس فخشيت ان اجلدها ان اقلتها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احسنت فان التعزير يدخل فيه لفظ احد في لسان الشارح كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله تعالى وقد ثبت التعزير بالزيادة على عشرة جنساً وقد راى في مواضع عديدة لو ثبتت نسخها ولو مجتمع الامة على خلافها وعلى كل حال فلا بد ان يخالف حالها بعد الاحصان حالها قبله والا لو يكن للتقيد فائدة فاما ان يقال قيل لاحصان احد عليهما والسنة الصحيحة تبطل ذلك واما اي يقال جلدها قبل الاحصان حل محرمة وبعده نصفه وهذا باطل قطعاً مخالف لقواعد الشرع واصوله واما ان يقال جلدها قبل الاحصان تعزير وبعده حل هذا اقوى واما ان يقال لا فراق بين الحالكين في اقامة الحد الا في قدرة وانه في احدي الحالكين للسيرة في الاخرى للامام وهذا اقرب ما يقال قد يقال ان تنصيبه على التنصيف بعد الاحصان لئلا يتوهم متوهم ان بالاحصان نزول التنصيف ويصير حلها حل محرمة كما ان اجلدها عن البكر يزال بالاحصان وانتقل الى الرجم فيبقى على التنصيف في كل حالتيها وهي الاحصان تنبيهاً على انه اذا اكتفى به فيها ففي مقبل الاحصان وفي اخرى الله اعلم وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه في ذلك ولو يحتمل اقامة الحد بان يؤخذ له مائة شمرخ فيضرب بها ضربة واحدة **فصل** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بحرق القدر لما اتزل الله سبحانه براءة زوجته من السماء فحرق رجلين وامرأة وهي احسان بن ثابت ومسطح بن اثانة قال ابو جعفر النعماني يقولون المرأة حمدة بنت محمش وحكموا فيمن بداح يته بالقتل لم يحض رجال من امرأة وقتل الصديق امرأة ارتدت بعد اسلامها يقال لها ام قرفة وحكموا في شارب الخمر يضربه بالحجر النعال غيره اربعين وتبعه ابو بكر رضي الله عنه على الاربعين وفي مصنف عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلده في الخمر ثمانين وقال بن عباس رضي الله عنه لم يوقت فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً وقال علي كرم الله وجهه جلده رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر اربعين واوب بكر اربعين وكملها عمر رضي الله عنه ثمانين وكل ستة وهم عنه صلى الله عليه وسلم انه امر بقتله في الرابعة او الخامسة واختلف الناس في ذلك فقيل هو منسوخ وناسخه لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وقيل هو محكوم ولا تعارض بين الخاص العام ولا سيما اذا لم يعلم تاخر العام وقيل ناسخه حديثه عبد الله بن جعفر فانه اتى به مراراً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلده ولو يقتل في قبيل قتله تعزيراً بحسب المصلحة فاذا اكثر منه ولو بينه احد استهان به فللامام قتله تعزيراً واحداً وقد صح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انه قال يتونى به في الرابعة فعلى ان قتله لكونه واحداً الامر بالقتل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم معاوية وابو هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وقبيصة بن ذؤيب رضي الله عنهم وحديث قبصة فيه دلالة على ان القتل ليس بجداً انه منسوخ فانه قال فيه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب فجداً ثواني به فجداً ثواني به فجداً ورفع القتل كانت رخصة رواه ابو داود فان قيل فما تصنعون بالحديث المتفق عليه عن علي كرم الله وجهه انه قال ما كنت لادى من اقامت علياً احد الا شارب الخمر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن فيه شيئاً انها هوشى قلنا نحن لفظ ابى داود لفظها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولو يسنه قيل المراد بذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه بقوله تقديراً لا يزداد عليه ولا ينقص كسائر الحدود والآفة على رضي الله عنه قد

شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضرب فيها أربعين وقوله انما هو شئ قلناه نحن يعني التقدير بثمانين بحال محمد بن عمرو بن
جمع الصحابة رضي الله عنهم واستشأهم قاسم بن ابي ابيان فامضها فوجدها على كرم الله وجهه في خلافة اربعين يقال هذا
احب الي من تامل الاحاديث رآها تدل على ان الاربعين حد الاربعة الزائدة عليها تعزير اتفاق الصحابة رضي الله عنهم
والقتل ما منسوخ واما انه الى راي الامام بحسب تلك الناس فيها واستمها منهم بحلها فان رأى قتل احد الذين الباقون
قله ذلك وقد حلق فيها ثم غرب وهذا من الاحكام المتعلقة بالايمة وبالله التوفيق **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم
في المسارق قطع سارقا في عجن قيمته ثلاثة دراهم وقضى انه لا يقطع اليد في اقل من ربع دينار وهم عنه انه قال قطعوا في ربع دينار
ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك ذكروه الامام احمد وقالت عائشة رضي الله عنها لو يكن تقطع يد السارق في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في ادنى من ثمن الجبن تروى وحقيقة وكان كل منهما اذا ثمن وصم عنه انه قال لعن الله السارق يسرق الجبل فتقطع
يده ويسرق البيضة فتقطع يده فقيل هذا جبل السفينة وبيضة الحديد وقيل بل كل جبل بيضة وقيل هو اخيرا بل هو
اي انه يسرق هذا فيكون سببا لقطع يده بتدرجه منه الى ما هو اكثر منه قال الاعمش كانوا يرون انه بيض الحديد الجبل
كاويرون انه منه ما يساوي دراهم وحكم في امرأة كانت تستعير المتاع وتقوم به بقطع يدها وقال محمد بهذه الحكمة لا معاقبة
لها وحكم صلى الله عليه وسلم باسقاط القطع عن المنتهب والمختلس والخائن والمراد بالخائن الخائن الوديعة واما جاحدا لعارية في
في اسم السارق شرعا لان النبي صلى الله عليه وسلم لما حكمه في ثمان المستعيرة الجاحدة قطعها وقال الذي نفس بيده لو ان فاطمة
بنت محمد سرت لقطع يدها فادخاله صلى الله عليه وسلم جاحدا لعارية في اسم السارق كادخاله سائر انواع المسكر في اسم الخمر
قتله وذلك تعريف الامة بمراد الله من كلامه واسقط صلى الله عليه وسلم القطع عن سارق التمر والكز وحكم انه من اصاب
منه شيئا بفمه وهو محتاج فلا شئ عليه ومن خرج منه شئ فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئا في جريته
وهو يذرة فعليه القطع اذ بلغ ثمن الجبن فهذا قضاءه الفصل في حكمه العدل في قضى في المشاة التي تؤخذ من مراتعها بثمانين
وضرب كالم اخذ من عطيه ففيه القطع اذ بلغ ثمن الجبن قضى بقطع سارق دراهم صفوان بن امية عليه السلام في المسيج وطراد
صفوان ان يهبه اياه او يبيعه منه فقال هلاكه ان قيل ان تاتي به وقطع سارقا سرق توسا كان في صفة النساء في المسيج ودل
القطع عن عبده من عبدا الخمس سرق من الخمس وقال حال الله سرق بعضه بعضا ردا ابن ملجاة ورفع اليه سارق فاعتر
ولم يوجد معه متاع فقال له اخالك سرت قال بلى فاعاد عليه مرتين او ثلثا فامر به فقطع ورفع اليه آخر فقال ما اخالك
سرق فقال بلى فقال ذهبوا به فاطعوه ثورا صموة ثرايتوني به فقطع ثراي به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له تب الى الله فتاب
تبت الى الله فقال تاب الله عليك وفي الترمذي انه قطع سارقا وعلق يده في عنقه قال حديث حسن **فصل** في حكمه صلى
الله عليه وسلم على من اتهم رجلا بسرقه روى بوداد عن اذهر بن عبد الله ان قوما سرق لهم متاعا فاتهموا ناسا من احكام
فاثوا النعمان بن بشير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم فبسوم ايا ما توخى سبيلهم فاووه فقال خليت سبيلهم بغير
ضرب ولا امتحان فقال ما شئتوا ان شئتوا ان اضروهم فان خرج متاعك فذاك والا اخذت من ظهوركم مثل الذي اخذت
من ظهورهم فقالوا هذا حكمك فقال حكم الله وحكم رسوله **فصل** قد تضمنت هذه القضية امورا احدها انه لا يقطع

في اقل من ثلثة دراهم او ربع دينار **الثاني** جواز لعن اصحاب الكفاثر با انواعهم دون اعيانهم كما لعن السارق ولعن اكل الربوا
وموكله ولعن مشارب الخمر وعاصرها ولعن من عمل عمل قوم لوط وهي عن لعن عبد الله بن حمار قد شرب الخمر ولا تعارض بين الامرين
فان الوصف الذي علق عليه اللعن مقتضى واما المعين فقد يقوم به بما يمتنع بحقوق اللعن يمين حسنات ما حية او توبة او
مصائب مكفرة او عفو من الله عنه فيلعن الانواع دون الاعيان **الثالث** الاشارة الى سبل الذرائع فانه اخبار ان سرق
احبل البيضة لا تدعه حتى تقطم يده **الرابع** قطع جاحل العارضة وهو سارق شرعا كما تقدم **الخامس** ان من سرق
ما لا تقط فيه ضوعف عليه الغرم وقد نص عليه الامام احمد فقال كل من سقط عنه القطع ضوعف عليه الغرم وقد تقدم
الحكم النبوي به في صورتين سرقة الثمار المعلقة والشاة من المرتبة **السادس** اجتماع التعزير مع الغرم وفي ذلك الجرمين
العقوبتين المالية وبدنية **السابع** اعتبار الحرز فان صلى الله عليه وسلم اسقط القطع عن سارق الثمر من الشيعة و
اوجبه على سارقه من الجرمين وعند ابي حنيفة ان هذا النقصان مالية لا سراج الفساد اليه وجعل هذا اصلا في كل ما
نقصت ماليته باسراع الفساد اليه وقول الجمهور انهم فان صلى الله عليه وسلم جعل له ثلثة احوال حالة لا شئ فيها وهو ما اذا
اكل منه بفيه وحالة يغرم مثليه ويضرب من غير قطع وهو اذا اخذ من شجرة واخرجه وحالة يقطم فيها وهو ما اذا
سرقه من بيذرة سواء كان قد انتهى جفافه او لم ينته فالعبارة للمكان والحرز لا لبيسه ودرطوبته ويدل عليه انه صلى الله
عليه وسلم اسقط القطع عن سارق الشاة من مرعاها ووجبه على سارقها من عطفا فان حرزها **الثامن** اثبات
العقوبات المالية وفيه عدة سنان ثابتة لا معارض لها وقد عمل بها خلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم
واكثر من عمل بها رضي الله عنه **التاسع** ان الانسان حرز لثيابه ولغرائبه الذي هو ناتج عليه اين كان سواء كان في المسجد
او في غيره **العاشر** المسبب حرز ما يعتاد وضعه فيه فان النبي صلى الله عليه وسلم قطع من سرق منه تروسا وعلى هذا في قطع
من سرق من حصيد وقاديله وبسطه وهو احد القولين في مذهبنا محمد في غيره ومن لم يقطعه قال له فيها حق فان لم يكن له
فيها حق قطع كالذي **الحادي عشر** ان المطالبة في المسروق شرط في القطع فلو وهبه اياه او باعه قبل رفعه الى الامام اسقط
عنه القطع كما صرح به النبي صلى الله عليه وسلم قال هلاكه ان قبل ان تاتي بي به **الثاني عشر** ان ذلك لا يسقط القطع
بعد رفعه الى الامام وكذلك كل حد بلغ الامم وثبت عنده لا يجوز اسقاطه وفي اللسان عنه اذا بلغت الحد والامام فلعن الله
الشافعي والمشقة **الثالث عشر** ان من سرق من شئ له فحق له يقطع **الرابع عشر** انه لا يقطع الابا الا قرارتين او
بشهادة شاهدين لان السارق اقرب عنده فقال ما اخالك سرت فقال بلى فقطعه حينئذ ولو يقطعه حقا عاد عليه مرتين
الخامس عشر التعريض للسارق بعدم الاقرار بالرجوع عنه وليس هذا حكم كل سارق بل من السارق من يقرب بالعقوبة
والتهديد كما سياتي ان شاء الله تعالى **السادس عشر** انه يجب على الامام حسمه بعد القطع لئلا يتلف في قوله
احسموه دليل على ان مؤنة الحسم ليست على السارق **السابع عشر** تعليق يد السارق في عنقه تكليلا له وبه ليرة
غيره **الثامن عشر** ضرب التهمة اذا ظهر منه اما رت التهمة وقد عاقب النبي صلى الله عليه وسلم في تمة وحبس تمة **التاسع عشر**
وجوب تجلية التهمة اذا لم يظهر عنده شئ مما اتهم ان المتهم اذا رضى بغير التهمة فان خرب ماله عند الامام هو مثل ضرب من تمة اجيب الى

ذلك وهذا كله مع امارات الريبة كما قضى به النعمان رضى الله عنه واخباره قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشر
ثبوت القصاص في الضربة بالسوط والعصا ونحوهما **فصل** في قدرى عنه ابوداود انه امر بقتل سارق فقالوا انما سارق فقال
اقطعوه ثوبى به ثانيا فامر بقتله فقالوا انما سارق فقال اقطعوه ثوبى به
اربعة فقال اقلوه فقالوا انما سارق فقال اقطعوه فاقى به في الخامسة فامر بقتله فقتلوه فاختل الناس في هذه الحكومة فالتسا
وغيره لا يصحون هذا الحديث قال النسائي هذا حديث منكروه مصعب بن ثابت ليس بالقوى غيره يحسنه فيقول هذا الحكم
خاص بذلك الرجل حلة لما علم رسول الله صلى الله عليه وسلم من المصلحة في قتل طائفة ثالثة بقتله وتقول به ان السارق
اذا سرق خمس مرات قتل في الخامسة ومن ذهب الى هذا المذهب ابوالمصعب من المالكية وفي هذه الحكومة الاثنيان على
اطراف السارق الاربعة وقدرى وعبدالرزاق في مصنفه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بعد سرق فاقى به اربع مرات فتركه
ثراقي به في الخامسة فقطم يده ثم في السادسة رجله ثم السابعة يده ثم الثامنة رجله واختلف الصحابة ومن بعدهم
هل يوتى به على طرفه كلها ام لا على قولين فقال النسائي ومالك واحمد في احدي روايتيه يوتى عليها كلها وقال ابوحنيفة واحمد
في رواية ثانية لا يقطع منه الا من يدرى رجل على هذا القول فهل المحذور تعطيل منفعة اجنس او ذهاب عضو من شوقه
وجمان يظهر انهما لو كان اقطع اليد اليمنى فقط او اقطع الرجل اليسرى فقط قلنا يوتى على طرفه لو يوتى ذلك وان قلنا لا
يوتى عليها قطعت رجله اليسرى في الصورة الاولى يده اليمنى في الثانية على العلتين وان كان اقطع اليد اليسرى مع الرجل
اليمنى لم يقطع على العلتين وان كان اقطع اليد اليسرى فقط لم يقطع يدها على العلتين فيه نظر فتأمل وهل تقطع رجل اليسرى
يبتنى على العلتين فان عللنا بذهاب منفعة اجنس قطعت رجله وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم يقطع وان كان
اقطع اليدين فقط وعللنا بذهاب منفعة اجنس قطعت رجله اليسرى وان عللنا بذهاب عضوين من شق لم يقطع هذا
خبر هذه القاعدة وقال صاحب المحرر فيه تقطع يمين يديه على الروايتين ورفق بيدهما وبين مسألة مقطوع اليد والذراع
يقال في الفرق انه اذا كان اقطع الرجلين فهو كالمقعد اذا قطعت احدي يديه انتقم بالآخرى في الاكل والشرب والوضوء والاستنجاء
وغيره واذا كان اقطع اليدين لم ينتقم الا برجليه فاذا ذهبت اهداهما لم يمكته الانتقام بالرجل الواحدة بل يدرى من الفرق ان
اليد الواحدة تنفع مع عدم منفعة المشي الرجل الواحدة لا تنفع مع عدم منفعة البطش **فصل** في قضائه صلى الله
عليه وسلم فيمن سبه من مسلم او ذمى او معاهد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه قضى باهلاذ او ولد الا على ما اتفاهم ولاها
على السب وقتل جماعة من اليهود على سبهم واذا آمن الناس يوم الفتح الا نفر ممن كان يوذيه ويهجوه وهو اربعة رجال و
مرتان وقال من لعيب بن الاشرف فانه قلد اذى لله ورسوله صلى الله عليه وسلم واهدر دمه ودم ابي رافع وقال ابو بكر الصديق
رضي الله عنه لابي بزرقة الاسلمي قلد اذى قتل من سبه ليست هذه لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قضاؤ
صلى الله عليه وسلم قضاء مخلقاته من بعدة رضى الله عنهم ولا مخالف لهم من الصحابة وقد اعادها الله من مخالفة هذا الحكم
وقدرى ابوداود في سننه عن علي كرم الله وجهه ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقم فيوا فحقها
حتى ماتت فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلمها وذكرا صاحب السيرة والمغازي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال هجت

امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقال من لي بها فقال رجل من قومها انا فنهض فقتلها فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تنتقم
 فيها عاتقك وفي ذلك بضعة عشر حديثا ما بين صحاح وحسان ومشاهير وهو اجماع الصحابة وقد ذكره كحرب في مسائله
 عن مجاهد قال اني سميت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتله ثم قال عمر رضي الله عنه من سب الله ورسوله او سب
 احدا من الانبياء فاقتلوه ثم قال مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما ايما مسلما سب الله ورسوله او سب احدا من الانبياء
 فقد كذب برسول الله صلى الله عليه وسلم وهي حرة تستتاب فان رجعت والقتل اياما معاهدا عند فسب الله او سب احدا
 من الانبياء او محرمه فقد نقض العهد فاقتلوه وذكر احمد عن ابن عمر رضي الله عنهما انه مر به راهبا فقيل له هذا ليس النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال ابن عمر لو سمعته لقتلته انا لعظم الذمة الاعلى ان لا يسبوا نبينا ولا نبينا ولا نبينا بذلك كثيرا
 وحكي غير واحد من الائمة الاجماع على قتله قال شيخنا وهو محمول على اجماع الصدر الاول من الصحابة والتابعين والمقصود
 انها هود كرحم النبي صلى الله عليه وسلم وقضائه فيمن سبه واما تركه صلى الله عليه وسلم قتل من قدح في عدله بقوله عدل
 فانك لم تعد في حكمه بقوله ان كان ابن عمك وفي قصده بقوله ان هذه قسمة ما اريد بها وجه الله او في خلوته بقوله
 يقولون انك تنهى عن الفحشاء والمنكر ولئن لم يكن الله اخراجه من مكة لكانت مكة حراما على الناس ولئن لم يكن الله
 حقه صلى الله عليه وسلم وايضا فان هذا كان في اول الامر حيث كان صلى الله عليه وسلم مأمورا بالعرف والصفح وايضا فان كان
 يعفو عن حقه لمصلحة التاليف وجمع الكلمة ولئلا ينفر الناس عنه ولئلا يتحدوا انه يقتل اصحابه وكل هذا يختص
 بحياته صلى الله عليه وسلم **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم** فمن ممة ثبت في الصحيحين ان يهودية سمته وشاة
 فاكل منها القمة ثورفظها واكل معه بشرين البراء ففعا عنها النبي صلى الله عليه وسلم ولو يباعها كذا في الصحيحين وعن ابي داود
 انه امر قتل اقليل انه عفى عنها فحقه فلما مات بشرين البراء قتلها به وفيه دليل على ان من قدم لغيره طعاما مسموما
 يعلوه دون اكله فمات به اقيده **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الساحر في الترمذي** عنه صلى الله عليه وسلم احد
 الساحر ضربه بالسيف وهو الصحيح انه موقوف على جناب بن عبد الله وصح عن عمر رضي الله عنه انه امر بقتله وصح عن
 حفصة رضي الله عنها انها قتلت مدبرة سحرها فانكر عليها عثمان اذ فعلته دون امره ورضي عن عائشة رضي الله عنها
 ايضا انها قتلت مدبرة سحرها ورضي عنها اذ فعلته دون امره ورضي عن عائشة رضي الله عنها
 سحرها من اليهود فاخذ بها الشافعي وابو حنيفة واما مالك واهل الشام فاقتلوه ولكن منصوص احمد ان ساحر اهل الذمة لا يقتل
 واحمد بان النبي صلى الله عليه وسلم لو يقتل البيد بالاصحاب اليهودي حين سحره ومن قال يقتل ساحر هو مجيب عن هذا بان لو يقتل عليه
 بيته وبانه خشى صلى الله عليه وسلم ان يثير على الناس شره اترك اخراج الساحر من البيد فكيف لو قتله **فصل في حكمه صلى**
 الله عليه وسلم في اول غنيمه كانت في الاسلام واول قتيل لما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن جحش معه
 سرية الى نخلة ترصد عمير القريني اعطاه كتابا فحتموا وامر ان لا يقرأه الا بعد يومين فقتلوا عمرو بن اخطم واسرا
 عثمان بن عبد الله والحكم بن كيسان وكان ذلك في الشهر الحرام فعنفهم المشركون ووقف رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنيمه
 والاسيرين حتى انزل الله سبحانه وتعالى **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَرَبَائِحِهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَرَسُولٌ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ**

وَأَقْرَبُهُ وَالْمَسِيحُ الْحَرَامُ وَأَخْرَجَ أَهْلَهُ مِنْهُ كَبْرَ عِنْدَ سَدِّهِ فَاخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِيرَ وَالْأَسِيرِينَ وَبَعَثَ عَلَيْهِ قَرِيشَ فِي فَلَاةٍ فَقَالَ لَأَحْتِي بِقَدَمِ صَاحِبِنَا يَعْنِي سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ وَعْتَبَةَ بْنَ غَزْوَانَ فَاثْنَانِ خَشَاكُمْ عَلَيْهِمَا فَاثْنَانِ تَقْتُلُوهُمَا نَقْتُلُ صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا قَدِمَا قَادَاهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِعَتَابِ أَحْكُمُ وَقَسِمِ الْغَنِيمَةَ وَذَكَرَ ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْغَنِيمَةَ وَوَدَى الْقَتِيلَ : أَعْرَفْتُ فِي السَّيْرِ خِلَافَ هَذَا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ مِنْ انْفِقَ اجَازَةُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْوَصِيَّةِ الْمُخْتَوِمَةِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَكَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِثَابُ بَنِي تَمِيمٍ فِي عَمْرِؤِ الصَّيْحِيِّينَ مَا حَقَّ مَرُّهُ شَيْءٌ يَوْصِي بِهِ بِبَيْتِ لَيْلَتَيْنِ الْأَوْصِيَّةِ مَكْتُوبَةٍ عِنْدَهُ وَفِيهَا أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي كِتَابِ الْأَمَامِ وَالْحَاكِمِ الْبَيْتَةَ وَلَا أَنْ يَقْرَأَهُ الْأَمَامُ وَالْحَاكِمُ عَلَى الْحَاكِمِ لِوَكْلِ هَذَا الْأَصْلِ لَمْ يَنْ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْفَعُ كِتَابَهُ مَعَ رَسُولِهِ وَيَسِيرُ هَا إِلَى مِنْ يَكْتُبُ إِلَيْهِ وَلَا يَقْرَأُهَا عَلَى حَامِلِهَا وَلَا يَقِيمُ عَلَيْهَا شَاهِدِينَ وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ هَدْيِهِ وَسُنَّتِهِ **فصل في حكمة صلى الله عليه وسلم** أَلِجَاسُوسٌ ثَبِتَ أَنْ حَاطَبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ لَمَّا جَسَّ عَلِيًّا سَأَلَهُ عُمَرُ ضَرْبَ تَنْقِذِهِ فَلَمْ يَكُنْهُ وَقَالَ مَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلِيًّا أَهْلَ بَدْرٍ فَقَالَ تَمِيمٌ مَا شِئْتُمْ فَقَدْ تَخَفْتُ ذِكْرَكُمْ وَقَدْ تَقَدَّمَ سَلْمُ الْمَسْأَلَةَ مَسْتَتِرًا وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ سُوَيْبٌ إِذَا كَاتَبَ كَالْمُسْلِمِ أَهْلَ الْحَرْبِ قَاتَلَهُ لَيْسَتْ تَبِيحُ مَالَهُ لَوْ رَثْتَهُ وَقَالَ شَيْبَانُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ يَجِدُ جَلْدًا رَاجِعًا وَيَطَالُ حَبْسُهُ وَيَنْفِي مِنْ مَوْضِعٍ يَقْرَبُ مِنَ الْكُفَّارِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ يَقْتُلُ وَلَا يَعْرِفُ لَهَا تَوْبَةٌ وَهُوَ كَالنَّزْدِيقِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ لَا تَرَى وَالْفَرِيقَانِ اجْتَمَعَا بِقِصَّةِ حَاطَبٍ قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ وَجْهِهِ اجْتِمَاعًا وَمُؤَافَقَةُ ابْنِ عَقِيلٍ مِنْ أَصْحَابِ حُرْمَانَ الْوَأَصْحَابِ **فصل في حكمه في الأسرى** ثَبِتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَسْرَى أَنَّهُ قَتَلَ بَعْضَهُمْ بِعَدْوِيَّةٍ مِنْ بَعْضِهِمْ بِمَالِكٍ بِأَسْرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَاسْتَرْقَ بَعْضَهُمْ وَلَكِنْ الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَرْقِ رَجُلًا بِالْغَائِبِ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ مِنَ الْأَسْرَى عَقِبَةَ ابْنِ أَبِي مَعْصُومٍ وَمَطْعَمَ بْنَ عَدِيِّ النَّضْرِيِّ الْحَارِثِيَّ وَقَتَلَ مِنْ يَهُودِ جَمَاعَةً مِنَ الْأَسْرَى كَثِيرِينَ وَفَادَى اسْرِي بَدْرًا بِمَالٍ بِأَرْبَعَةِ أَلْفٍ إِلَى رُبْعَةِ مِائَةٍ وَفَادَى بَعْضَهُمْ عَلَى تَعْلِيهِمْ جَمَاعَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْكُتَّابَةَ وَمِنْ تَلِي ابْنِ عَتَرَةَ الشَّاعِرِ يَوْمَ بَدْرٍ وَقَالَ فِي اسْرِي بَدْرٍ وَكَانَ الْمَطْعَمُ بْنُ عَدِيِّ حَيَاتِهِ كُلِّتِي فِي هَوْلَاءِ النَّتْنِي لِأَطْلَقْتُهُمْ لَهُ وَفَدَى رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَفَدَى رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَمْرَةٍ مِنَ السَّبْيِ اسْتَوْهَبَهَا مِنْ سُلَيْمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ وَمِنْ عَلِيٍّ شَامَةَ بِنِ اثْنَانَ أَطْلَقَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ جَمَاعَةً مِنْ قَرِيشَ نَكَانَ يَقَالُ لَهُ الْإِطْلَاقُ هَذَا أَحْكَامُ لَوْ يَنْسَخُ مِنْهُ شَيْءٌ بَلَّ يَخِيرُ الْأَمَامُ فِيهَا بِحَسَبِ الْمصلحةِ وَاسْتَرْقَى مِنْ أَهْلِ الْكُتَّابَةِ وَغَيْرِهِمْ فُسَبَّحًا يَا أُوطَاسُ بَنِي الْمَصْلُوقِ لَوْ يَكُونُ الْكُتَّابِيُّينَ وَإِنَّمَا كَانُوا عِبَادَةَ اثْنَانَ مِنَ الْعَرَبِ اسْتَرْقَى الصَّحَابَةَ مِنْ سَبْيِ بَنِي حَنِيْفَةَ وَكَانُوا كُتَّابِيْنَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خَيْرُ رَسُولٍ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَسْرَى بَيْنَ الْفِدَاءِ وَالْمَنْ الْقَتْلِ وَالْإِسْتِبَادَ يَفْعَلُ مَا شَاءَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا قَوْلَ سِوَاةٍ **فصل في حكمه في اليهود** بَعْدَ قَضَائِهِمْ أُولَ مَقْدَمِهِ الْمَدِينَةَ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو قَيْنِقَاءَ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَمِنْ عَلَيْهِمْ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو النَّضِيرِ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَأَجْلَاهُمْ ثُمَّ حَارَبَهُ بَنُو قُرَيْظَةَ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَقَتَلَهُمْ ثُمَّ حَارَبَهُ أَهْلُ خَيْبَرَ فَظَفَرُوا بِهِمْ وَأَقْرَهُمْ فِي رَضْخِيَّةٍ مِنْ أَسْأَاءِ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ وَمَا أَحْكَمَ سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بَلَّ تَقْتُلُ مَقَاتِلَهُمْ وَتَسْبِي ذُرَارِيَهُمْ وَتَغْنَمُ أَمْوَالَهُمْ أَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ هَذَا أَحْكَمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ نَوْقِ سَبْعِ سَنَوَاتٍ وَتَضَمَّنَ هَذَا أَحْكَمًا نَاقِضِي الْمَهْدِيِّينَ فَتَضَمَّنَ إِلَى نِسَابِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ إِذَا كَانَ نَقِضُهُمْ بِالْحَرْبِ تَعُودُونَ

اهل حرب هذاعين حكوا الله عز وجل **فصل في حكمة صلى الله عليه وسلم في فتح خيبر** حكمه يومئذ باقرار يهود فيها على شطل ما يخرج منها من ثمر ونزع وحكمه يقتل بنى بنى الحقيق لما نقضوا الصلح بينهم وبينه على ان لا تكثر اشياء من اموالهم فقتلوا وغلبوا وحكمه بعقوبة المتهم بتغيب المال حتى اقر به وقد تقدم ذلك مستوفى في غزاة خيبر وكانت لاهل احد بيتي خاصته لم يغيبها الا جابر بن عبد الله فقسم له رسول الله صلى الله عليه وسلم سهمه **فصل في حكمة صلى الله عليه وسلم في فتح مكة** حكمه بان من اغلق باباه او دخل دار ابي سفيان او دخل المسجد او وضع السلاح فهو امن وحكمه يقتل نفر ستة منهم مقير ابن ضبابه وابن خطل ومغنيتان كانتا يغنيان لهجائه وحكمه بان لا يجهر على جرحه ولا يتبع مدبره ولا يقتل سيرا ذكره ابو عبيد في الاموال وحكمه مخزاعة ان يبذلوا سيوفهم في بني بكر الى صلوة العصر ثم قال لهم يا معشر خزاعة ارفعوا ايديكم عن القتل **فصل في حكمة صلى الله عليه وسلم في قسمة الغنائم** حكمه صلى الله عليه وسلم ان للقاربين ثلثة اسهم وللراجل سهم هذا حكمه الثابت عنه في مغالبيه كلها وبه اخذ جمهور العلماء وحكمه ان السلب للقاتل اما حكمه باخراج الخمس فقال ابن اسحق كانت اخيل يوم بنى قريظة ستة وثلثين فرسا وكان اول في وقعت فيه السهمان واخرج منه الخمس مضت بالسنه وواقفه على ذلك القاضي اسمعيل بن اسحاق فقال اسمعيل واحسبان بعضهم قال ترك امر الخمس بعد ذلك ولو بات في ذلك من احد شي ما فيه بيان شاف وانما جاز ذكر الخمس يقينا في غنائم حنين وقال الواقدى اول خمس خمس في غزوة بني قينقاع بعد بدر شهر وثلثة ايام نزلوا على حكمة فصاحمهم على ان له اموالهم ولهم النساء والذرية وخمس اموالهم وقال عباد بن الصامت خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة استولت على العسكر والغنيمه فلما رجع الذين طلبوه قائلوا اننا انقل ونحن طلبنا العذر وقال الذين احدقوا برسول الله صلى الله عليه وسلم نحن احق به لانا احدقنا برسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ينال العذر غزته وقال الذين استولوا على العسكر هوننا نحن حويناها فانزل الله عز وجل **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْاَنْقَالِ قُلِ الْاَنْقَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ** فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بوزء قبل ان ينزل واسلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسته وقال القاضي اسمعيل انها قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال بني النضير بين المهاجرين ثلثة من الانصار سهيل بن حنيف ابى جانه و اكارث بن الصمة ان المهاجرين حين قدموا المدينة شاطروهم الانصار ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شتمتم قسمت اموال بني النضير بينكم وبينهم واقتمت على مواساتهم في ثماركم وان شتمتم اعطيناهم المهاجرين دونكم وقطعت عنهم ما كنتم تعطونهم من ثماركم فقالوا بل تعطينهم دوننا وتمسك ثمارنا فاعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم المهاجرين فاستغنوا بها اخذوا واستغنى الانصار بما رجع اليهم من ثمارهم وهو لاهل الثلثة من الانصار شكوا حاجة **فصل** وكان طلحة بن عبيد الله وسعيد بن زيد رضى الله عنهما بالشا طرو يشهدا بدر فاقسم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهميهما فقالا لا وجورنا يا رسول الله فقال وجور كما وذكرا بن هشام وابن حبيبان ابالبابة و اكارث بن حاطب وعاصم بن عدى خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فودهم وامر ابالبابة على المدينة وابن ام مكتوم على الصلوة واسهم لهم و اكارث بن الصمة كسر الر وحاء فضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم سهمه قال بن هشام وخوات ابن جبير ضرب له رسول الله صلى الله عليه وسلم سهمه ورجع خفيف

احمدان عثمان بن عفان رضي الله عنه تخلف على امرأته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب لرسول الله فقال اجري
يا رسول الله فقال واجرك فقال ابن حبيب هذا خاص للنبي صلى الله عليه وسلم واجمع المسلمون ان لا يقسموا لغائب قلت وقد قال
احمد مالك وجاعة من السلف والخلف ان الامام اذا بعث احدا في مصارع الجيش فله سهمه قال ابن حبيب لو يكن النبي
صلى الله عليه وسلم يسلم للنساء والصبيان والعبيد ولكن كان يحذوهم من الغنمة **فصل** عدل في قسمة الابل
والغنم كل عشرة منها بغير فهذا في التقويم وقسمة المال المشترك واما في الهدى فقد قال جابر بن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام واحد يبيد البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة فهذا في الحد يبيد واما في حجة الوداع فقال جابر ايضا امرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في ابل البقر كل سبعة من ابي بدنة وكلاهما في الصحيح وفي السنن من حديث ابن
عباس ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان علي بن ابي طالب قد قتل في ابي بكر في حجة الوداع فقال جابر ايضا امرنا
شيء في ذلك **فصل** في حكم النبي صلى الله عليه وسلم بالسلب للقاتل ولو نجسه ولو جعله من الخمس بل من اصل
الغنمة وهذا حكمه وقضاؤه قال البخاري في صحيحه السلب للقاتل انما هو من غير الخمس وحكمه به بشهادة الواحد وحكم
به بعد القتل فهذه اربعة احكام تضمنها حكم صلى الله عليه وسلم بالسلب من قتل قتلا وقال مالك واصحابه السلب لا يكون
الا من الخمس وحكمه حكم النفل قال مالك ولو بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك ولا فعله في غيره من جنين ولا
فعله ابو بكر ولا عمر رضي الله عنهما قال ابن المواز ولو يعط غير البراء بن مالك سلب قتيبه وخمسة قال صحابه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من شئ فانك لله خمسة فجعل اربعة اخماس لمن غنمها فلا يجوز ان يخذ شئ مما جعله الله لهم بالا حتم ايضا
فلو كانت هذه الآية انما هي في غير الاسلاب لم يوخز النبي صلى الله عليه وسلم حكمها الى جنين وقد نزلت في قسمة بدر ايضا
قال من قتل قتيلا فله سلبه بعد ان يرد القتل بعد ان يرد القتال لو كان امره متقد ما علمه ابو قتادة قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم واحدا كابر اصحابه هو لو يطلبه حتى يسمع منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لك ذابوا وايضا فاستبى صلى الله
عليه وسلم اعطاه اياك بشهادة واحد بلايين فلو كان من راس الغنمة لم يخرجه حق مغنم الابل يخرج به الاملاك من ابيات
او شاهدين يمين قالوا ايضا لو وجب للقاتل لو وجد بينة كان يوقفك للقطعة ولا يقسم وهذا اذا التمكن بينة يقسم فخرجه من معنى
الملك ودل على انه الى اجتهاد الامام يجعله من الخمس الذي يجعل في غيره هذا مجموع ما احتج به لهذا القول قال الاخرين قد قال
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله قبل جنين بستة اعوان فذكر البخاري في صحيحه ان معاذ بن عمرو بن الجموح ومعا
ابن عوف الانصاريين ضربا باجمل بن هشام بن عدي بن سيفين ما حتى قتلاه فانصر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبر
فقال ليما قتله فقال كل واحد منهما انا قتله فقال هل مسحتما سيفيكما قال لا فانظر الى سيفين فقال كلا كما قتله وسلبوا
ابن عمرو بن الجموح وهذا يدل على ان كون السلب للقاتل امر مقرر معلوم من اول الامر وانما تجدد يوم حثرت الاموال العامور
المناداة به لاشهيدته واما قول ابن المواز ابو بكر وعمر ليعفاه فجوابه من وجهين احدهما انه شهادة على النفي فلا تتم
الثاني انه يجوز ان يكون ترك المناداة بذلك على عهدهما اكتفاء بما تقر وثبت من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه حتى
لو صح عنهما ترك ذلك تركا صحيحا الاحتمال فيه لو تقدم على حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومه غير البراء بن مالك

سلب قتيله فقد اعطى السلب لسلمة بن الأكوع ولعاذ بن عمرو ولاي طلحة الانصار مما قتل عشرين يوم حنين فاخذ الاسلابهم
وهذه كلها واقعة صحيحة معظمتها في الصحيحين والشواهد على النفي لا تكاد تسلم من النقص اما قوله وخمسه فهو التام يحفظ به
اثرا لبيتة بل المحفوظ خلافه ففي سنن ابى داود وعنه الخالدان النبى صلى الله عليه وسلم لم يحسن لسلبك اما قوله تعالى **اعلموا انما**
غنمتم ممن شئنا فان الله متمسك بما عملتم بالسلب للقاتل خاص يجوز تخصيص عموم الكتاب السنة ونظايره معلومة
ولا يمكن دفعها وقوله لا يجعل شئ من الغنمة لغير اهلها بالاحتمال جوابه من وجهين **احدهما** انا لم نجعل السلب لغير الغنائم
الثاني انا لم جعلناه للقاتل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بالاحتمال ولو بوخر رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم الآية
الى يوم حنين كما ذكره قبل قد حكم بذلك يوم بدر ولا يمنع كونه قاله بعد القتال من استحقاقه بالقتل واما كون ابى قتادة لم
يطلبه حتى يسمع منادى النبى صلى الله عليه وسلم يقوؤه فلا يدل على انه لو يكن متقرا معلوما وانما سكت عنه ابو قتادة لانه
لو يكن ياخذ لا يجرد دعواه فلما شهد له به شاهدا اعطاه الصحيح انه يكتمى فهذا بالشاهد الواحد لا يحتاج الى شاهد
اخر ولا يمين كما جاءت به السنة الصحيحة الصحيحة التي لا معارض لها وقد تقدم هذا في موضعه واما قوله ان لو كان
للقاتل لوقف ولو يقسم كاللفظة فجوابه انه للغنائم وانما للقاتل حق التقديم فاذا لم يعط عين القاتل شارك فيه الغانمون
فانه حقرهم ولو يظن مستحق التقديم منهم فاشتركوا **فصل** في حكم صلى الله عليه وسلم فيما جازة المشركين من اموال
المسلمين ثم ظهر عليا لمسلمون او اسلم عليه المشركون في البجاري ان فرسا لابن عمر فذهب في اخذها العبد فظفر عليه المسلمون فزكوا
عليه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وابق له عبد فزكوا بالروم فظفر عليا لمسلمون فردة عليه خالد بن زمين ابى بكر ووسنن
ابى داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي رد عليه الغلام وفي المدونة والواضحة ان رجالا من المسلمين وجدوا
بعيرا له في المغانم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدته لم يقسم فخذ وان وجدته قد قسم فانت احق به بالتمن
ان اردته وصح عنه ان المهاجرين طلبوا منه دورهم يوم الفتح بمكة فلم يرد على احد اذ ربه وقيل له اين تنزل فدا من دارك
بمكة فقال هل ترك لنا عقيل من اهل مكة فاجابوا نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هاجر الى المدينة وثب عقيل على رءس النبي
صلى الله عليه وسلم بمكة فجاهده وجرى عليها فاسلم وهي في يده وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اسلم على شئ فهو ذر كان
عقيل وشره ابا طالب لم يرته على كرم الله وجهه لتقديم اسلامه صلى الله عليه وسلم ابوه ولو يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم وراثا
من عبد المطلب فان ابا عبد الله هلك واى عبد المطلب سعى فهو هلك عبد المطلب فورثه اولاده وهم اعمام النبى صلى الله
عليه وسلم وهلك اكثر اولاده ولو يعقبوا فجاز ابو طالب رابعه ثم مات فاستولى عليها عقيل دون على كرم الله وجهه لاختلاف الازد
ثم هاجر النبى صلى الله عليه وسلم فاستولى عقيل على داره فلذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من اهل مكة
المشركون يعمدون الى من هاجر من المسلمين وكفى بالمدينة فسيتولون على داره وعقارة فمضت السنة ان الكفار المهاجرين
اذا اسلموا لم يضموا ما اتفقوا على المسلمين من نفس ومال ولو يردوا عليهم اموالهم التي خصبوها عليهم بل من اسلم على شئ فهو
له هذا حكمه وقضاؤه صلى الله عليه وسلم **فصل** في حكم صلى الله عليه وسلم فيما كان يهدى اليه من اصحابه رضي الله عنهم
في دون اليه اطعام وغيره فيقبل منهم ويكافئهم في مواضعها وكانت الملوك وتهلوا اليه فيقبل هذا ياهم ويقسمها بين اصحابه

وياخذ منها لنفسه ما يختاره فيكون كالصفي الذي له من الغنم وفي صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى ثيابا
 حياج مززرة بالذهب فقسمها في ناس من اصحابه وعزل منها واحدا الخزمية بن نوفل فجاء ومعه المسول ابنة فقار على الباب
 فقال ادعه لي فسمع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فتلقا به فاستقبله وقال يا ابا المسور خبات هذا لك واهدي للمقول
 مارية ام ولد له وسارين اللتي وجهي احسان وبغلة مثجها وحمار اهدى له النجاشي هدية فقبلها منه وبعث اليه هدية
 عوضها واخذها له مات قبل ان تصل اليه وانها ترجع فكان الامر كما قال اهدى له فودة بن نفاثة الجذامي بغلة بيضاء ركبها
 يوم حنين ذكره مسلم وذكر البخاري ان ملك ايلة اهدى له بغلة بيضاء فكساها رسول الله صلى الله عليه وسلم برودة وكتب
 له بخرم اهدى له ابو سفيان هدية فقبلها وذكر ابو عبيد بن عامر بن مالك ملاحب لاسنم اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم
 فوساودة وقال انما لا تقبل هدية مشرك وكذلك قال ليعاض الجاشعي انما لا تقبل من المشركين يعني ردهم قال ابو عبيد انما قبل
 هدية ابى سفيان لانها كانت في صدقة الهدنة بينه وبين اهل مكة وكذلك المقوقس صاحب بسكندرية انما قبل هديته
 لانذ كور حاطب بن ابى بلتعنة رسول رسول اليه وقر بنبوتيه ولرؤسياه من اسلامه ولا يقبل صلى الله عليه وسلم هدية
 مشرك محارب قط **فصل** ما حكم هدايا الائمة بعده فقال سحنون من اصحاب مالك اذا اهدى ما يرزوم هدية المالك
 فلا يس يقبلها وتكون له خاصة وقال الاوزاعي يكون للمسلمين ويكافيه بمثلهما من بيت الملاح قال الامام احمد واصحابه اهداه
 الكفار للاموال ولا ميراثا كجيشن او قواده فهو غنيمة حكمها حكم الغنائم **فصل** في حكم صلى الله عليه وسلم في قسم الاموال التي
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسمها اثلثة الزكوة والغنائم التي قاما الزكوة والغنائم فقد تقدم حكمها وبين انه لو كان يستحب
 الاضمان الثمانية وانما كان ربا ووضعا في واحد اما حكمه في الغني فثبت في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم يقسم يوم حنين في الغني
 قلوبهم من الغني ولو سطا الكفار شيئا فاعتبوا عليه فقال لهم لا ترضون ان يذهب الناس بالشاة والبهائم وتظلقون برسول
 الله صلى الله عليه وسلم تقودوننا الى رجالكم فوانه لما تقبلون به خرا ما يقبلون به وقد تقدم ذكر القصة وفوائدها في
 والقصة هنان ان الله سبحانه اياح لرسوله من احكم في مال الغني ما لو يجه لغدير وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم اني اعطى
 اقواما وادع غديرهم والذى دع احبلى من الذي اعطى وفي الصحيح عنه اني اعطى اقواما اخاف ظلمهم وجزعهم اكل اقواما الى
 ما جعل لثقي قلوبهم من الغني واخبر منهم عمرو بن تغلب قال عمرو بن تغلب فلما احبنا الى بكلة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حمز بن عمرو وفي الصحيح ان عليا بعث اليه بذهبية من اليمن فقسمها ارباعا فاعطى الاقرع بن حابس اعطى زيد بن اخيل اعطى
 علقمة بن بلال وعيينة بن حصن فقام اليه رجل غائر العينين فاقبحة كك الحمية محلو الراس فقال ان هذه قسمة
 ما اريد بها وجه الله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم احدث في السنان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع
 سهوذي القرظ في بني هاشم وفي بني المطلب في ترك بن نوفل بن عبد شمس فانطلق جبير بن مطعم وعثمان بن عفان الى مكة
 يا رسول الله لا تنكر فضل بني هاشم لموضعهم منك فمال اخواننا بني عبد المطلب اعطيتهم وتركنا انما نحن وهو بمنزلة
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما بنو المطلب لا تفرق في جاهلية ولا اسلام انما نحن وهو قبي واحد وشيك بين اصحابه
 وذكر بعض الناس ان هذا الحكم خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وان سهوذي القرظ يصرف جده في بني عبد شمس في نوفل

اعطى
 اي يلبس
 اقواله
 بالرسول
 جعل
 انهم
 جميع

كجاءت في بني هاشم وبني المطلب قال لان عبد شمس هاشم والمطلب بنو اخوة وهو اولاد عبد مناف ويقال ان عبد شمس
وهاشم اولمان وآصواب استمر هذا الحكم النبوي ان سهم ذوى القرني لبني هاشم وبني المطلب حيث خصه رسول الله صلى
عليه وسلم به وقول هذا القائل ان هذا خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم فانه بين مواضع الخمس الذي جعله الله لذوى القرني فلا
تعدى به تلك المواضع ولا تقصر عنها ولكن لم يكن يقسمه بينهم على السواء بين اغنيا ثور وقرانهم ولا كان يقسمه قسمة
الميراث للذكر مثل حظ الانثيين بل كان يصرفه فيهم بحسب المصلحة والحاجة فاذا خرج منهم اعز بهم ويقضى منه عن غائهم
ويعطى منه فقيرهم كفايته وفي سنن ابى داود عن على بن ابي طالب رضخ الله عنه قال ولا فى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس
الخمسة فوضعت مواضعه حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيوة ابى بكر رضخ الله عنه وحيوة عمر رضخ الله عنه وقد
يستدل به على انه كان يصرف مواضع الخمسة ولا يقوى هذا الاستدلال اذ غاية ما فيه انه صرفه فى مواضع التوكل
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرى فيه ما لم يرد له الى سواها فبين تعميم الاصناف الخمسة به والذى يدل عليه هدى رسول
الله صلى الله عليه وسلم واحكامه انه كان يجعل مصارف الخمس كمصارف الزوة ولا يخرج بها عن الاصناف المذكورة لانه
يقسمه بينهم كقسمة الميراث ومن تأمل سيرته وهدية حق التأمل لم يشك فى ذلك وفى الصحيحين عن عمر بن الخطاب
رضى الله عنه قال كانت اموال بنى النضير مما افاء الله على رسوله مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب كانت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان ينفق على اهله نفقة سنة وفى لفظ نجيب لاهله قوت سنتهم ويجعل ما بقى فى الكراع والسلاح عدة
فى سبيل الله وفى السنن عن عوف بن مالك رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتاه الفى قسمة من
يومه فاعطى الاغنياء من اعطى العرب حفاضة تقضيل منه للاهل بحسب المصلحة والحاجة وان لم يكن زوجته من
ذوى القرني وقلنا خلف الفقهاء الفى هل كان ملكا لرسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف فيه كيف يشاء او لم يكن ملكا له على قولين
فى مذهبنا حمك وغيره والذى تدل عليه سنة وهدية انه كان يتصرف فيه بالامر فيضعه حيث امره الله ويقسمه على
من امر يقسمته عليهم فلم يكن يتصرف فيه تصرف المالك بشهوته واراادته ويعطى من احب ويمنع من احب انما كان يتغير
فيه تصرف العبد المأمور بيقدم امره به سيده ومولاة فيعطى من امر باعطائه ويمنع من امره بغيره وقد مر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بهذا فقال ذان الله انى لا اعطى احدًا ولا امنعه انما انا قاسم اضع حيث امرت فكان عطاؤه ومنعه وقسمته بغير الامر
فان الله سبحانه خيره بين ان يكون عبداً رسولاً وبين ان يكون ملكاً رسولاً فاختر ان يكون عبداً رسولاً والفرق بينهما
ان العبد الرسول لا يتصرف الا بالامر سيده ومرسله والملك الرسول له ان يعطى من يشاء ويمنع من يشاء كما قال تعالى
للملك الرسول سليمان هذا عطاؤنا فاقبضوا ما منكم من شئت او امسكوا ما منكم من شئت ولا تخاسبكم
وهذا المرتبة هى التى عرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فرغب عنها الى ما هو اعلى منها وهى رتبة العبودية المحضة التى تصرف
صاحبها فيها مقصور على امر السيد فى كل حقيق وجليل والمقصود ان تصرفه فى الفى هذه المثابة فهو ملك يخالف حكم غيره
من المالكين ولهذا كان ينفق من الفى الذى افاء الله عليه مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب على نفسه واهله نفقة
سنتهم ويجعل الباقي فى الكراع والسلاح عدة فى سبيل الله عز وجل وهذا النوع من الاموال هو القسم الذى يقع بعدة فيه

غنمت غنيمة بقوة جيش الاسلام كانت لهم وللخاص من الجيش ذبوقته غنمها وان ما صار في بيت المال من الفتي كان لخاصهم
 ودانهم وان كان سبب اخذها دانيهم فلهذا الاحكام وغيرها مستغادة من كماله الاربعة سنوات الله وسلامه **فصل**
 حكمه صلى الله عليه وسلم في الجزية ومقدارها لمن يقبل قد تقدم ان اول ما بعث الله عز وجل به نبيه صلى الله عليه وسلم للدعوة
 اليه بغير قتال ولا جزية فاقام على ذلك بضع عشرة سنة بمكة ثم اذن له في القتال لما هاجر من غير فرض له ثم امره بقتال من وثق
 والكف عن من لم يقاتره ثم اذن براءته سنة ثمان امره بقتال جميع من لم يسلم من العرب من قاتلوا وكف عن قاتليهم بالجزية
 وله ينقصه من عهد لا شيئاً امره ان يقبل من يبعثه ولو يامر باخذ الجزية من المشركين وحارب اليهود سرراً ولو امر باخذ الجزية
 منهم ثم امره بقتال اهل الكتاب كلهم حتى يسلموا ويعطوا الجزية فامتثل امره فقاتلهم فسلم بعضهم واعطى بعضهم الجزية واستمر
 بعضهم على محاربهه فاخذها صلى الله عليه وسلم من اهل نجران وايلة وهم من نصارى العرب من اهل حومة الجندل واكثرهم عرب
 واخذها من الجوس ومن اهل الكتاب باليمن وكانوا يهود ولو يخذها من مشركي العرب فقال احمد والشافعي رحمهما الله تعالى
 لا تؤخذ الا من الطوائف الثلث التي اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم وهو اليهود والنصارى والمجوس ومن عاهدوا فلا
 يقبل منهم الا الاسلام او القتل وقالت طائفة في الامر كلها فاخذوا الجزية قبلت منهم اهل الكتاب بين بانقران والمجوس السنة
 ومن عاهدوا ملحق بهم لان المجوس اهل شرك لا كتاب لهم فاخذها منهم دليل على اخذها من جميع المشركين وانما لو يخذها
 صلى الله عليه وسلم من عبدة الاوثان من العرب لانهم اسلموا كلهم قبل نزول اية الجزية فانها انما نزلت بعد تبوك وكان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد فرغ من قتال العرب واستوسقت كلها بالاسلام ولهذا لم يخذها من اليهود الذين حاربوه لانها
 لو تكن نزلت بعد فلما نزلت اخذها من نصارى العرب من المجوس ولو بقي حينئذ احد من عبدة الاوثان ولقبها منه كما
 قيل من عبدة الصليان والوثان والنيران ولا فرق ولا تأثير لتغليظ كفر بعض الطوائف على بعض ثم من سلم ان كفر عبدة الاوثان
 اغلظ من كفر المجوس في فرقي بين عبدة الاوثان والنيران بل كفر المجوس غلظ وعباد الاوثان كانوا يقرن بتوحيد الربوبية وانما
 لا خالق الا الله وانهم انما يعبدون اهلهم لتقربهم الى الله سبحانه وتعالى لم يكونوا يقرن بصانعين للعالمين اهلها خالق للحق والآخر
 للشرك اتقوله المجوس لم يكونوا يستحلون نكاح الامهات والبنات والاخوات وكانوا على بقايا من دين ابراهيم صلوات الله وسلامه
 عليه اما المجوس فلم يكونوا على كتاب صلا ولا اذوا يدين احد من الانبياء الا في عقائدهم ولا في شرائعهم ولا في الاثر الذي فيه ان كان
 لهم كتاب فرقم ورفعت شريعتهم لما وقع ملكهم على ابنته لايهم البتة ولو صح لم يكونوا بذلك من اهل الكتاب فان كتابهم فرقم و
 شريعتهم بطلت فلم يبقوا على شئ منى ومعلوم ان العرب كانوا على دين ابراهيم عليه السلام وكان له محف وشريعة وليس تغيير عبد
 الاوثان لدين ابراهيم وشريعته باعظم من تغيير المجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صح فانه لا يعرف منهم التمسك بشئ من شرائع
 الانبياء عليهم الصلوات والسلاخلاف العرب فكيف يجعل المجوس الذين دينهم اقيم الاديان احسن حالاً من مشركي العرب
 وهذا القول اصح في الدليل كما ترى وفرقت طائفة ثالثة بين العرب وغيرهم فقالوا اتخذوا من كل كافر الا مشركي العرب ذرابة
 فرقت بين قريش وغيرهم وهذا لا معنى له فان قريش الواسط فيهم كانوا يقاتلوا واخذ الجزية منها البتة وقد كتب النبي صلى
 الله عليه وسلم الى اهل حمير الى المنذر بن ساوى والى ملوك الطوائف يدعوهم الى الاسلام والجزية ولو يفرق بين عربى وغيره ولا ما

حكاه في قدرها فانه بعث معاذا الى اليمن وامر ان ياخذ من كل حال دينار او قيمته معا فوهي ثياب معدونة باليمن ثم زاد فيها
عشر جعلها اربعة دنانير على اهل الذهب اربعين درهما على اهل الورق في كل سنة فرسول الله صلى الله عليه وسلم علم على ضعف اهل
اليمن وشمر علم غناه اهل الشام وقوتهم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الهدنة وما ينقضها ثبت عند صلى الله عليه وسلم
انه صلح اهل مكة على وضع الحرب بينه وبينهم عشرين سنين دخل حلفاء وهو من بني بكر ومعهم حلفاؤهم من خزاعة معه
فعدت حلفاء قريش على حلفائه فغدر به وهو فرضيت قريش ولو تكرر فجعلهم بذلك ناقضين للمعاهدة استباح غنم وهم
من غير نيل عهد هو اليهود لانهم صاروا محاربين لنا قاضين لعهدك بوضاهم واقرارهم كحلفائهم على الغدر بحلفائه وانما حرمهم
في ذلك مباشرة وثبت عنه انه صلح اليهود وعاهدهم لما قدم المدينة فغدر به ونقضوا عهدها من كل ذلك يحاربهم
ويظفر بهم واخر ما صلح يهود خيبر على ان الارض ليعقرونها في عامين الا ما شاء وكان هذا الحكم منه فيهم حجة على جواز صلح
الامم لعدو ما شاء من المدة فيكون العقد جائزا له فسخه متى شاء وهذا هو الصواب هو موجب حكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم الذي لا نسخ له **فصل** وكان في صلحه لاهل مكة ان من احب ان يدخل في عهد محمد وعقده دخل من احب
ان يدخل في عهد قريش وعقده دخل وان من جاءهم من عنده لا يردونه اليه ومن جاءهم منهم ردة اليوم وان يدخل
العام القابل الى مكة فيخلونفاله ثلثا ولا يدخلها الا بجلبان السلاح وقد تقدم ذكر هذه القصة وقرها في موضعه **ذكر**
اقضية واحكامه في النكاح وتوابعه **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح البكر بزوجهما ابوها ثبت عنه في الصحيحين ان
خنساء بنت جندب زوجهما ابوها وهي كارهة وكانت ثيبا فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها وفي السنن من حديث
ابن عباس ان جارية بكرا انت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباهما زوجهما وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم
وهذه غير خنساء فمما قضيتان قضى في احداهما بتخيير الشيب في قضى في الاخرى بتخيير البكر وثبت عنه في الصحيح انه قال لا تنكح
البكر حتى تستاذن قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت وفي صحيح مسلم البكر تستاذن في نفسها واذنها صامتة
هذا الحكم لان تجبر البكر البالغ على النكاح ولا تزوج الا برضاها وهذا قول جمهور السلف ومذهبنا حنفية واحمد في احدى
الروايات عنه وهو القول الذي ندين الله به ولا نعتقد سواة وهو الموافق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر به ونهى موقفا
شريعته ومصالح امته اما موافقته حكمه فانه حكم بتخيير البكر الكارهة وليس اية هذا الحديث منسلة بعله فيه فان قد
رعى مسندا ومرسلان قلنا بقول الفقهاء ان الاتصال بزيادة ومن وصله مقدا على من ارسل فظاهر هذا تصرفهم
في غالب الاحاديث فبال هذا خرج عن حكم امثاله فان حكما بالارسال كقول كثير من الحديثين فوالمرسل قوي قد عضدته
الاثار الصحيحة الصريحة والقياس في قواعد الشرع كما سنذكر في تعين القول به واما موافقة هذا القول لامر فانه قال البكر
تستاذن وهذا امر مؤكدا لانه ورد بصيغة الخبر الدال على تحقق المخبر به وثبوتها وازومها والاصل في امره ان يكون للجواب
ما لم يقم اجماع على خلافه واما موافقته لنهي فلعله لا تنكح البكر حتى تستاذن فامر في حكمه بالتخيير وهذا ثابت الحكم بالبلغ
الطرق واما موافقته لقواعد شرعه فان البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف ابوها في قل شي من ملكها الا برضاها ولا
يجازها على اخرج اليسير منها بدون رضاها فكيف يجوز ان يزوجها ويخرج بعضها منها بغير رضاها الى من يريد هو وهي من

أوجه الناس فيه وهو من ابغض شئ إليها وقصه هذا فيكم الآية في غير رضاها إلى من يريد ويجعلها السيرة عنده كما قال
النبى صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عنان عند كوزى سرك ومعلومان اخرام مالها كله بغير رضاها اسهون عليهن من
تزوجها من لا تختار بغير رضاها ولقد ابطال من قال انها اذا عينت كفو اتحميه وعين ابوها كفوا فالعبارة بتعيينه ولو كان تعيضا
لواقيم مخالفة واما موافقته لمصالح الامة فلا يخفى مصلحة البنت في تزويجها من تختار وترضا وحصول مقاصد النكاح
لها به وحصول ضد ذلك من تبغضه وتنفر عنه فلولا رأت السنة الصريحة لهذا القول لكان انقياس الصحيح وقواعد الشريعة
لا تقتضى غير ربه والله التوفيق **فان قيل** فقد حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرق بين الشيبك البكر والاذن انكم لا تسمون
ولا تخطم البكر حتى تستاذن وقال لا يوافق بنفسها من وليها والبكر تستاذن بها ابوها فجعل الاوافق بنفسها من وليها فعلم ان
البكر اوافق بها من نفسها والاولى ان لا يكون لتخصيص الليم بذلك معنى ايضا فانه فرق بين ما في صفة الاذن فجعل اذن الشيب المنطوق
اذن البكر الصمت وهذا كما يدل على عدم اعتبار رضاها وانه لا اوافق لها مع ابوها **الجواب** انه ليس فذلك ما يدل على
جواز تزويجها بغير رضاها مع بلوغها وعقلها ورضاها وان يزوجه ابها با بغض اخلق اليها اذا كان كفوا والاحاديث التي احتجتم بها
صريحة في ابطال هذا القول ليس معكوا قوى من قوله لا يوافق بنفسها من وليها وهذا انما يدل بطريق المفهوم ومن انزح
ينازعونك في كونه حجة ولو سلم انه حجة فلا يجوز تقديمه على المنطوق الصريح وهذا ايضا انما يدل اذا قلت ان المفهوم عموما
والصواب انه لا عموم له اذ دلالة ترجع الى ان التخصيص بالمذكور لا بد له من فائدة وهي نفي الحكم عما عداه ومعلومان انقسام
ما عداه الى ثابت الحكم ومنتهيه فائدة وان ثبات حكم اخر للمسكوت عنه فائدة وان لو كان ضد حكم المنطوق وان تفصيل
فائدة كيف وهذا مفهوم مخالفة للقياس الصريح بل قياس اولى كما تقدم ويخالف النصوص المذكورة وقامل قوله صلى الله
عليه وسلم والبكر يستاذنها ابوها عقيب قوله الاوافق بنفسها من وليها فاطعنا التوهم هذا القول ان البكر تزوج بغير رضاها ولا
اذنها اوافق لها في نفسها البتة فوصل احدى الجملتين بالاخري دفعا لهذا التوهم ومن المعلوم انه لا يلزم من كون الشيب اوافق
بنفسها من وليها ان لا يكون للبكر في نفسها اوافق البتة وقد اختلف الفقهاء في مناط الاجبار على ستة اقوال أحدها ان يجبر
بالبكر وهو قول المشافعي ومالك واحمد في رواية الثاني انه يجبر بالصغر وهو قول ابن حنيفة واحمد في الرواية الثانية الثالث انه
يجبر بهما معا وهو الرواية الثالثة عن احمد الرابع انه يجبر بايهما وجده هو الرواية الرابعة عنه الخامس انه يجبر بالايلاد
فتجبر الشيب لبا لم يحكا القاضى اسمعيل بن الحسن البصرى قال هو خلاف الاجماع قال له وجه حسن من الفقهاء في البت
شعري ما هذا الوجه الاسود للظلم السواد من انه يجبر من يكون في عياله ولا يخفى عليك الراجح من هذه المذاهب **فصل**
وقضى صلى الله عليه وسلم بان اذن البكر الصمات واذن الشيب لكلام فان نظقت البكر بالاذن بالكلام فهو اذن قال ابن حزم لا يصحان
تزوج الا بالصمات وهذا هو الاثر بظاهريته **فصل** قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الميتة تستامر في نفسها ولا يتم
بعلا حاتم فدل ذلك على جواز حكم اليتيمة قبل البلوغ وهذا مذهب عايشة رضيت الله عنها وعليه يدل القرآن السنة وبه
قال احمد وابو حنيفة وغيرهما قال تعالى **يَسْتَفْتُونَكَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَاللَّهُ يُفْتِيكَ فِي مَهْمَةٍ وَمَا يُثَلِّ عَلَيْكَ فِي الْكِتَابِ فِي يَوْمِ الْمَسْأَلَةِ**
لَا تَوَدُّهُنَّ مَا كَتَبَ لهنَّ وَتَرْغَبُونَ ان تَسْكُنُوهُنَّ قالت عايشة رضيت الله عنها هي اليتيمة تكون في حجر وليها في غيب نكاحها ولا

يقسط لها سنة صداقها فهو اعن نكاح من الا ان يقسطوا من سنة صلحهن وفي السنن الاربعة عنه صلى الله عليه وسلم
 اليتيمة تستامر في نفسها فان همت بنهواذنها وان ابنت فلاجواز زواجها **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في النكاح بلا ولي
 في السنن عنه من حديث عائشة رضي الله عنها ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فانه نكاحها باطل فتكاحها باطل فتكاحها
 باطل فان اصابها فلها مهرها ما اصاب منها فان اشترى او افاض سلطان في من لا ولي له قال الترمذي حديث حسن في السنن الا
 انه لا نكاح الا بولي وفيها عنه لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها **فصل** وحكمون امرأة اذا
 تزوجها اوليان فهي للاول منيها وان الرجل اذا باع للرجلين فالبيع للاول منهما **فصل** في قضاءه في نكاح التفويض ثبت عندنا في
 في رجل تزوج امرأة ولو يفرض لها صداقا ولو يدخل بها حتى ماتت ان لها مهر نساءها لا وكسر لا شطط ولها الميراث وعليها العدة
 اربعة اشهر وعشرون يوما قال الترمذي عنه انه قال لو حبل اترضى ان ازوجك فلانة قال نعم وقال للمرأة اترضين ان ازوجك فلانا
 قالت نعم فزوج احداهما صاحبه فدخل بها الرجل ولو يفرض لها صداقا ولو يعطها شيئا فلما كان عند موته عوضها من صداقها
 سهمها بخير وقد تضمنت هذه الاحكام جواز النكاح من غير تسمية صداق وجواز الدخول قبل التسمية واستقرار مهر
 المثل بالموت وان لم يدخل بها وجوب عدة الوفاة بالموت وان لم يدخل بها الزوج وبهذا اخذ ابن مسعود وبقها ما علق و
 علماء الحديث من هو احمد والشافعي في احد قوليه وقال علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت رضي الله عنهما لا صداق لها وبه اخذ اهل
 المدينة ومالك والشافعي في قوله الاخر وتضمنت جواز تولى الرجل طرفي العقد كوكيل من الطرفين او ولي فيهما او ولي وكله الزوج او تزوج
 وكله الولي ويكفي ان يقول تزوجت فلانا فلا تارة مقتصر على ذلك وتزوجت فلانة اذا كان هو الزوج وهذا ظاهر من ذهبنا عن
 رواية ثانية لا يجوز ذلك الا للولي المحرم كمن تزوج امته او ابنته المحجورة بعبد المحجور ووجه هذه الرواية انه لا يعتبر رضي احد
 من الطرفين في مذهبه قول ثالث انه يجوز ذلك الا للزوج خاصة فانه لا يصح منه تولى الطرفين لتضاد احكام الطرفين فيه
فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم فيمن تزوج امرأة فوجدها في حبل الحمل في السنن والمصنف عن سعيد بن المسيب عن بصرة
 بن كشر قال تزوجت امرأة بكراتي كسرها فدخلت عليها فاذا هي حبل في فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو اصابك بما استحللت
 من فرجها والولد عبدك واذا ولدت فاجلدها وفرق بينهما وقد تضمن هذا الحديث نكاح الحامل من نساء وهو قول اهل السنة
 والامم احمد وجمهور الفقهاء وجوب المهر المسمى في النكاح الفاسد هذا هو الصحيح من الاقوال الثلاثة والثاني يجب المثل وهو
 قول الشافعي والثالث يجب اقل الامرين وتضمنت وجوب المهر بالحمل وان لم تقم بينة ولا اعتراف والحمل من اقوى البينات وهذا
 مذهب عن ابن الخطاب رضي الله عنه واهل المدينة واحمد في احدى الروايتين عنه واما حكمه يكون الولد عبدا للزوج فقد قيل انه
 لما كان ولدا لثلاثة ابا له وقد غرته من نفسها واغرم صداقها اخدمه ولدها وجعله له بمنزلة العبد لانه اربعة فانه انعقد
 مراتبها كحرة امه وهذا محتمل ويحتمل ان يكون ارقه عقوبة لامه على زناها واغرمها للزوج ويكون هذا خاصة بالنبي صلى الله
 عليه وسلم وبذلك الولد لا يتعدى الحكم الى غيره ويحتمل ان يكون هذا منسوخا وقد قيل انه كان في اول الاسلام يسترق امرء
 الدين وعليه حمل بيعة صلى الله عليه وسلم لست في دينه والله اعلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في الميراث في النكاح في
 الصحيحين عن ابن عمر ان حق الشيطان في نكاحها ما استحلتم به الفروج وفيها عنه لا تسأل المرأة طلاق اختها بالتستبرغ ما في

صحفتها فانما الهام اقدارها وفيها ما انه لم يشرط المراجعة في مصادرها في مسند احمد عنه لا يحل ان تنكح امرأة بطلاق آخر
 فتضمن هذا الحكم وجوب الوفاء بالشرط التي شرطت في العقد او تضمن تغيير الحكم لله ورسوله وقد اتفق على وجوب الوفاء بتجديد
 المهر او تأجيله والضمين والرهن به ونحو ذلك وعلى عدم الوفاء باشتراط ترك الوطى والانفاق وخلو عن المهر ونحو ذلك واختلف في
 شرط الإقامة في بلد الزوجة وشرط دار الزوجة وان لا يتسكن عليها ولا يتزوج عليها فاجاب احمد وغيره الوفاء به متى لو يف به
 قلها الفسخ عند احمد واختلف في اشتراط البكارة والنسب والجماع السلامة من العيوب التي لا يفسخ بها النكاح وهل يوثق بها
 في فسخه على ثلاثة اقوال ثالثها الفسخ عند عدم النسخ خاصة وتضمن حكمه صلى الله عليه وسلم بطلان اشتراط المرأة طلاق
 اختها وانه لا يجب الوفاء به فان قيل فما الفارق بين هذا وبين اشتراطها ان لا يتزوج عليها حتى صحتم هذا وبطلتم شرط طلاق
 الصرة قيل الفرق بينهما ان في اشتراط طلاق الزوجة من الاضرار بها وكسر قلبها وخراب بيتها وشماتة اعلانها ما ليس في اشتراط عدم
 نكاحها الكاظم غيرها وقد فرق النص بينهما فقياس احدهما على الاخر فاسد **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في نكاح الشغار و
 المحلل والمتعة ونكاح المحرم ونكاح الزانية اما الشغار فصح التسمية عنه من حديث ابن عمر بن هريرة رضي الله عنهما معاوية
 رضي الله عنه وفي صحيح مسلم عن ابن عمر فرغوا لا شغار في الاسلام وفي حديث ابن عمر والشغار ان يزوجه الرجل ابنته على ان
 يزوجه الاخر ابنته وليس بينهما صداق وفي حديث ابن هريرة رضي الله عنه والشغار ان يقول الرجل للرجل تزوجني ابنتك و
 تزوجك ابنتي تزوجني اختك تزوجك اختي وفي حديث معاوية رضي الله عنه ان العباس بن عبد الله بن عباس رضي الله
 عنهما انكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وانكح عبد الرحمن ابنته وكانا جعلوا صداقا فكتبه معاوية رضي الله عنه الى مروان بن
 بالتفريق بينهما وقال هذا الشغار الذي لم يشره رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف الفقهاء في ذلك فقال الامام احمد والشغار الباطل
 ان يزوجه وليته على ان يزوجه الاخر وليته ولا مهر بينهما على حديث ابن عمر رضي الله عنه فان ستموا مع ذلك مهر صح العقد
 بالمسمى عنده وقال اخزقي لا يصح ولو ستموا مهر على حديث معاوية رضي الله عنه وقال ابو البركات ابن تيمية وغيره من اصحاب
 احمد ان ستموا مهر او قالوا مع ذلك وبضع كل واحدة مهر الاخرى لم يصح وان لم يقولوا ذلك صح واختلف في علة النهي فقيل هي جعل كل
 من العقدين شرطا في الاخر وقيل العلة التشريك في البضع وجعل كل واحدة مهر للاخرى وهي لا تنتفع به فليرجع اليها المهر بل
 عاد المهر الى الولي وهو ملكه لبضع تزوجته فتمليكها لبضع موليته وهذا ظلم لكل واحدة من المرأتين واخلاق النكاحها عن
 مهر تنتفع به وهذا هو الموافق للغة العرب فانهم يقولون بلد شاغر من امير ودار شاغرة من اهلها اذا خلت وشغل الكل في ارفع
 رجليه واخلي مكانها فاذا ستموا مهرهم مع ذلك زال المحذور ولو سبق الا اشتراط كل واحد على الاخر شرطا لا يوثق في فساد العقد فهذا منصوص
 احمد ولما من فرق فقال ان قالوا مع التسمية ان بضع كل واحدة مهر للاخرى فسد لانها لو يرجع اليها مهرها وصار بعضه لغير
 المستحق وان لم يقولوا ذلك صح والذي صحى على اصله انه متى عقدت على ذلك وان لم يقولوا بالسنتهم انه لا يصح لان المقصود
 في العقود معتبرة والمشرط عرفا كالمشرط لفظا فيبطل العقد بشرط ذلك والتواطى عليه ونيتته فان سمي لكل واحدة مهر مثلها
 صح وبهذا يظهر حكمة النهي في اتفاق الاحاديث في هذا الباب **فصل** في ما نكح المحلل ففي الترمذي المسند من حديث
 ابن مسعود رضي الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وفي

المسند من حديث ابى هريرة رضى الله عنه فروى عن الله المحلل والمحلل له واسناده حسن فيه عن على رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله في سنن ابن ماجه من حديث عقيه بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الا خبركم بالتيسر المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل عن الله المحلل له فهو لاد الاربعة من
سادات الصحابة رضى الله عنهم وقد شهدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلغته اصحاب التحليل وهم المحلل والمحلل له وهذا
اما خبر عن الله فهو خبر صدق واماد عام فهو دعاء مستجاب قطعاً وهذا يفيد انه من الكبار الملعون فاعلها ولا فرق عند
اهل المدينة واهل الحديث وفقهاهم بين اشتراط ذلك بالقول وبالتواطى القصدان المقصود في العقود عندهم معتبرة
والاعمال بالنيات والشرط المتواطى على الذي خل عليه المتعاقدان كالمفوض عندهم والالفاظ لا تترادف فيها بل للدلالة على المعاني
فاذا ظهرت المعاني والمقاصد فلا عبرة بالالفاظ لانها وسائل قد تحققت عليها ترتيبها احكامها **فصل** واما احكام
المتعة فنثبت عندها انه احكامها عام الفتح وثبت عنده انه في عنونها عام الفتح واختلف هل هي عن ما يوم خير على قولين والصحيح ان
النهي عنها انما كان عام الفتح وان النهي يوم خير انما كان عن اجمال الاهلية وانما قال على لابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
هي يوم خير عن متعة النساء ونهى عن جملة الاهلية محجماً عليه في المسألتين فظن بعض الرواة ان التقييد بيوم خير يرجع
الى الفصلين فرواه بالمعنى ثم افرد بعضهم احداً الفصلين وقيداه بيوم خير وقد تقدم بيان المسألة في غزاة الفتح وظاهر كلام
ابن مسعود اياحتها فان في الصحيحين عنه كنانة فرم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس معناها نساء فقلنا يا رسول الله
الاستخصني فيها ناعن ذلك ثم رخص لنا بعد ان تنكح المرأة بالشوب الى اجل ثم قرأ عبد الله يا ايها الذين امنوا لا تحرموا طيبات
ما احل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين ولكن في الصحيحين عن على كرم الله وجهه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرم متعة النساء وهذا التحريم انما كان بعد الاباحة والا لزم منه النسخ مرتين ولو حجج به على ابن عباس رضي الله عنهما
ولكن النظر هل هو تحريم بيتات او تحريم مثل تحريم الميتة والدم وتحريم نكاح الامه فنيباح عند الضرورة وخوف العنت هذا هو
الذي كلفه ابن عباس وافتي مجملها للضرورة فلما توسع الناس فيها ولو يقتصر على موضع الضرورة امسك عن فتياها
ورجع عنها **فصل** واما نكاح المحرم فنثبت عنه في صحيح مسلم من رواية عثمان بن عفان رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح وَاخْتَلَفَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ تَزْوِجُ مَيْمُونَةَ حَلَالًا ام حَرَامًا فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَزْوِجُهَا
مَحْرَمًا وَقَالَ بُوْرَافِعُ تَزْوِجُهَا حَلَالًا وَكُنْتُ الْوَسْوَءَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ لَعْدَةٌ اَوْجَهَ اَحَدُهَا اَنَّهُ اِذَا كَانَ رَجُلًا بِالْقَاوِ
ابْنِ عَبَّاسٍ لَوْ كَانَ حَيْثُ كَانَ مِنْ بَلْعَمِ الْكَلْبِ لَكَانَ لَهُ نَحْوُ الْعَشْرِ سَنِينَ فَاَبُوْرَافِعُ اِذَا كَانَ اَحْفَظَ مِنْهُ التَّالِي اَنَّهُ كَانَ الرَّسُولُ
بَيْنَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَهَا وَعَلَى يَدَيْهِ اِدْرَاكُ الْحَدِيثِ فَهِيَ اَعْلَمُ مِنْهُ بِاَلْتَّشَاكِ وَقَدْ اَشَارَ بِنَفْسِهِ اِلَى هَذِهِ اِلْتِمَازًا
تَحْقِيقًا وَمَتَيْقِنًا لَوْ يَنْقَلِبُ عَنْ غَيْرِهِ بَلْ يَأْتِيهِ بِنَفْسِهِ التَّالِي اَن ابْنَ عَبَّاسٍ لَوْ كَانَ مَعَهُ فِي تِلْكَ الْعَمْرَةِ فَانَهَا كَانَتْ عَمْرَةً
الْقَضِيَّةَ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ اِذَا كَانَ مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ الَّذِينَ عَذَّبَهُمُ اللهُ مِنَ الْوُلْدَانِ وَاِنَّمَا سَمِعَ الْقَضِيَّةَ مِنْ غَيْرِ حُضْرًا
صَنَعَهَا الرَّابِع اَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ دَخَلَ مَكَّةَ بَدَأَ بِالطَّوَاتِ بِالْبَيْتِ تَوَسَّعَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْجَةِ وَحَلَقَ فَوَجَلَ وَمِنْ
المعلوواته لوي تزوج بها في طريقه ولا بدأ بالتزويج قبل الطوات بالببيت ولا تزوج في حال طواقة هذا من المعلوواته لوي يقع فصل

ابو رافع يقينا انما حاشى ان الصحابة رضوا الله عنهم غلطوا ابن عباس لم يغلطوا بالاراض السواد سران قول ابى رافع موافق لقرى
النبى صلى الله عليه وسلم عن نكاح المحرم وقول ابن عباس يخالفه وهو مستلزمو لاحد امرين اما النسخة واما التخصيص النبى
صلى الله عليه وسلم يجوز النكاح محرما وكلا الامرين مخالف للاصل ليس عليه دليل فلا يقبل السابع ان ابن اختها يزيد بن
الاحمر شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها حلالا فان كانت خالقا مخالفة لابن عباس فكونه مسلم **فصل**
اما نكاح الزانية فقد صرح الله سبحانه وتعالى بتجريمه في سورة النور اخبر ان من نكحها فهو اما زان او مشرك فانه اما ان يلتزم
حكمة سبحانه ويعتقل بجوبه عليه لولا فان لم يلتزمه ولم يعتقله فهو مشرك وان التزمه واعتقد بجوبه وخالفه فهو ان
تصرح بتجريمه فقال **الْحَرَامُ عَلَيْكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ** ان دعوى النسخة للآية بقوله **وَأَنْكَحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ** من اضعفت يقال
واضعفت منه حل النكاح على الزناة اذ يصير معنى الآية الزانى لا يزنى لا بزانية او مشركة والزانية لا يزنى بها الا ان او مشرك
وكلام الله ينبغى ان يسان عن مثل هذا وكذلك حمل الآية على امرأة بغية مشركة في غاية البعد عن لفظها وسياتهما كيف
وهو سبحانه انه انما اباح نكاح الحرث والاماء بشرط الاحصان وهو العفة فقال **فَأَنْكَحُوا مَتَّاتٍ بِأَذْنِ أَهْلِيهِنَّ وَأَتَاهُنَّ أَجْرَهُنَّ**
بِالْمَعْرُوفِ مَحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّحِنَاتٍ اخذ ان فانما اباح نكاحها في هذا الحال دون غيرها وليس هذا من باب
دلالة المفهوم فان الابطحاق في الاصل على التحريم فيقتصر في ابحاثها على ما درج به الشرع وما عداه فعلى اصل التحريم وايضا
فانه سبحانه قال **الْحَيْثُ كَانَ لِحْيَتَيْنِ وَالْحَيْثُ كَانَ لِحْيَتَيْنِ** والحبيثات الزواني وهذا يقتضى ان من تزوج بهن فهو حبيث
مثلهن وايضا من اقيم القبائح ان يكون الرجل زوج بغية وهو مستقر في نطر الخلق وهو عندم غاية المسببه وايضا
فان البغى لا يومن ان تفسد على الزوج فراشه وتعلق عليه اولاداً من غيره والتحريم ثبت بدون هذا وايضا فان النبى صلى
الله عليه وسلم فرقه بين الرجل وبين المرأة التي وجدها حبلية من الزناة وايضا فان مرثدين ابى مرثد الغنوى استاذت النبى صلى
الله عليه وسلم ان يتزوج عناق وكانت بغيا فقرأ عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم آية النور وقال لا تنكح **فصل** في حكمه
صلى الله عليه وسلم فبين اسم على اكثر من اربع نسوة او على اختين في الترمذى عن ابن عمر رضوا الله عنهما ان غيلان اسلم
وتحتة عشر نسوة فقال له النبى صلى الله عليه وسلم اخذ منهن اربعا وفي طريق اخرى وقارق سائرهن واسلم فيروز الليلى
وتحتة اختان فقال له النبى صلى الله عليه وسلم اختر ايتىهما شئت فتضمن هذا الحكم صحة نكاح الكفار انه له ان يختار من
شاء من السوابق والواحق لانه جعل الخيرة اليه هذا قول الجمهور يقال ابو حنيفة ان تزوج من في عقد واحد فسدت نكاح
اجمعي وان تزوج من مترعات ثبت نكاح الاربع وفسدت نكاح من بعدهن لا تخير **فصل** وحكم صلى الله عليه وسلم ان العبد
اذا تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر قال الترمذى حديث حسن **فصل** واستاذنه بنوهاشم بن المغيرة ان يزوجوا على
ابن ابى طالب صلى الله عنه ابنة ابى جهل فلم ياذن في ذلك وقال لان يزيد بن ابى طالب ان يطلق ابنتى وينكح ابنتى فانما
فاطمة بضعة منى يربنى ما اربها ويؤذنى ما اذاها في اخاف ان تفتن فاطمة في دينها وان نكحت احرم حلالا ولا حل حراما
ولكن والله لا يجتمع بنت رسول الله وبنت عدوانه في مكان واحدا ابداً وفي لفظ ذكرهم الغاشى عليه وقال حدثني
فصل قنى ووعدني فوفاني فتضمن هذا الحكم موثراً احدها ان الرجل اذا شرط لزوجته ان لا يتزوج عليها الزمه الوفاء بشرط

ومتى تزوج عليها قلها الفسح ووجه تضمن الحديث لذلك انه صلى الله عليه وسلم اخبر ان ذلك يوذى فاطمة رضي الله عنها و
يريبها وانه يوذيه صلى الله عليه وسلم ويريبه ومعلوم قطعانته صلى الله عليه وسلم فان زوجة فاطمة عليان لا يوذى ولا يريبها ولا يوذى باها صلى الله
عليه وسلم ولا يريبه وان لم يكن هذا مشروطا في صلب العقد فانه من المعلوم بالضرورة انه انما دخل عليه وفي ذكره صلى الله
عليه وسلم في الاخر وثناؤه عليه بانه حدثه فصدقه ووعده فوفاه تعريضا على رضي الله عنه وتخييرا له على الاتداء
به وهذا يشعر بانه قد جرى منه وعد له بانه لا يريبها ولا يوذى بها فحجبه على الوفاء له كما وفيه صفة الاخر فيؤخذ من هذان
المشروط عرفا كالمشروط لفظا وان عدمه يملك الفسح لمشاشرته فلو فرض من عادة قوتهم ولا يخرجون نساءهم من ديارهم ولا
يمكنون ازواجهم من ذلك البتة واستمرت عادتهم بذلك كان كالمشروط لفظا وهو مطر على قواعد اهل المدينة وقواعد احمد
ان الشرط العرفي كاللفظي سواء ولهذا وجبوا الاجرة على من فم ثوبه الى غسله وقصا ما وجد حجينه الى خيبر وطعمه الى طباخ
يعملون بالاجرة او دخل الحمام واستخدم من يغسله من عادته يغسل بالاجرة ونحو ذلك ولو بشرط لهم اجرة انه يلزمه اجرة
المثل وعلى هذا لو فرض ان المرأة من بيت لا يتزوج الرجل على نساءه ضرورة ولا يمكنه من ذلك وعادتهم مستمرة بذلك كان
كالمشروط لفظا وكذلك لو كانت ممن يعلم انه لا يمكن ادخال الضرع عليها عادة لشرفها وحسبها وجلالتها كان ترك التزوج
عليها كالمشروط لفظا سواء وعلى هذا فسيادة نساء العالمين وابنة سيد الدام جمعين احق النساء بهذا لشرط
على في صلب العقد كان تاكيدا لا تاسيسا وفي متع على من اجمع بين فاطمة وبين بنت ابي جهل حكمة بديعة وهي ان المرأة
مع تزوجها في درجته تبع له فان كانت في نفسها ذات درجة عالية وتزوجها كذلك كانت في درجة عالية بنفسها وتزوجها
وهذا شان فاطمة وعلى رضي الله عنها ولو لم يكن الله عز وجل يجعل ابنة ابي جهل مع فاطمة في درجة واحدة لا بنفسها ولا تبعها
وتبينها من الفرق ما بينهما فلو لم يكن كما جمعها على سيادة نساء العالمين مستحسنا لا شرعا ولا قدرا وقد اشار صلى الله عليه وسلم
الى هذا بقوله والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله في مكان واجلا بدلا فهذا اما ان يتناول درجة
الاخر بلفظه او اشارته **فصل** فيما حكم الله سبحانه بتحريمه من النساء على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم حرم الامهات
وهن كل من بينك وبينه ايلاد من جهة الامومة او الابوة كاهماته وامهات اياته واجلاده من جهة الرجال والنساء وان
علون وحرم البنات وهن كل من ينسب اليه بايلاد كبنات صلبه وبنات بناته وابنائهن وان سفلت حرم الاخوات من كل
جهة وحرم العمات وهن اخوات اياته وان علون من كل جهة واما عممة العم فان كان العم لاب فهي عممة ابيه وان كان لام فعمتها **جنبية**
منه فلا تدخل في العمات واما عممة الام فمخالة في عماته كما دخلت عممة ابيه وعماته وحرم الخالات وهن اخوات امهاته و
امهات اياته وان علون واما خالة العمه فان كانت العمه لاب فخالتها جنبية وان كانت لام فخالتها حرا ولا تخالفة واما عممة
الخالة فان كانت الخالة لام فعمتها جنبية وان كانت لاب فعمتها حرا ولا تخالفة لعمتها حرا ولا تخالفة لعمتها حرا ولا تخالفة لعمتها حرا
والاخذ من كل جهة وبناتها وان نزلت درجتهم وحرم الام من الرضاة فيدخل فيه امهاتها من قبل الاباء والامهات وان
علون واذا صار المرزعة امه صار صاحب اللبن وهو الزوج والسيدان كانت جارية اباة واباؤه واجلاده فنية بالموضع
صاحبة اللبن التي هو مودع فيها اللبن على كونه ابا بطريق الاول لان اللبن له وبوطيه تار وهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم

بتحريم اللبن الفحل فثبت بالنص ايمانه انتشار حرمة الرضاع الى امر المترضع واييه من الرضاعة وانه قد صار ابنا لها وصار ابوين
له فلزم من ذلك ان يكون خوتها واخواتها خالات له وعمات وابناؤها وبناتهما اخوات فنبه بقوله واخواتكم من الرضاعة
على انتشار حرمة الرضاع الى خوتها واخواتها كما انتشرت منهما الى اولادها فكما صار الاخوة واخوات المترضع فاخواتها وخالاتها
اخوات خالات له وعمات له والاول بطريق النص والاخر بتنبيهه كما ان الانتشار الى الام بطريق النص الى الاب بطريق تنبيهه
وهذه طريقة عجيبه مطردة في القرآن لا يقع عليها الاكل ثائن على عانيه ووجوه دلالة ومن هنا قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لكن الدلالة دلالتان خفية وجبية فجمعها للامة ليعلم البيان وينزل الالتباس
ويقع على الدلالة الجلية الظاهرة من قصر فهمه عن الخفية وحرمانها من النساء فدخل في ذلك امر المرأة وان علت من نسبه
او رضاع دخل بالمرأة ولو يدخل بها الصديق الاسم على هو لا كلهن وحرمانها باللاتي في حجبها لا زواج ودهن بنات نساءه
المدخول بهن فتناول بذلك بناتهن وبنات بناتهن فانه من داخلات في اسم الريائب وقيد التحريم بقيد
احدهما كونهم في حجبها لا زواج والثاني الدخول بامهاتهن فاذا لم يوجد الدخول لم يوجد التحريم وسواء حصلت الفرفة بموت
او طلاق هذا مقتضى النص ذهب يد بن ثابت ومن وافقه واحمد في رواية عنه الى ان موت الام في تحريم الرضاعة كالدخول
بها لا يمسك الصداق ويوجب العدة والتوارث فصارت الدخول الجمهورا وبذلك وقالوا الميتة غير مدخول بها فلا تحرم ابنتها والله
قيد التحريم بالدخول صرح بنفسه عند عدم الدخول اما كونها في حجره فلما كان الغالب لك ذكره لا تقيد التحريم به بل هو بمنزلة
قوله ولا تقننوا اولادكم خشية املاق وكما كان من شأن بنت المرأة ان تكون عندها في حجر الزوج وتوعدا جواز ان كانه قال
اللاتي من شأنهن ان يقعن في حجبهم كنف في حجبها فائدة شريفة وهي جواز جعلها في حجره وانه لا يجز عليه ابعادها عنه وتجذب كل
والسفر والخوة بها فاذا هذا الوصف عدم الامتناع من ذلك ولما خفي هذا على بعض اهل الظاهر شرط في تحريم الرضاعة ان تكون في
حجب الزوج وقيد تحريمها بالدخول بامها واطلق تحريم امر المرأة ولم يقيد بالدخول فقال جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم ان
الامر تحريمها بالعقد على البنت دخل بها ولو يدخل لاحتمال البنت الا بالدخول بالامر وقالوا البهرا ما ابهر الله وذهبت طائفة الى
ان قوله اللاتي دخلن بهن وصف لنساءكم الاولى الثانية وانه لا يحرم الام الا بالدخول بالبنت وهذا يرد لا نظير الكلام وحيلولة
المعطوف بين الصفة والموصوف وامتناع جعل الصفة للمضاف اليه دون المضاف الاصل البيان فاذا قلت مرت بنام
زيد العاقل فهو صفة للعلام لا زيد الا عند زوال اللبس كقولك مرت بعلام هذا الكاتبة وتبردا ايضا جعل صفة واحدة
لموصوفين مختلفي الحكم والتعلق والتعامل هذا لا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن وايضا فان الموصوف الذي على الصفة اولي بها
بحجراته واجاز حق بصحة ما لم تدع ضرورة الى نقلها عنه او تحطيرها اياه الى الابد فان قيل فمن اين ادخلتم مربيته التي هي بنت
جاريته التي دخل بها وليست من نساءه قلنا السرية قد تدخل في جملة نساءه كما دخلت في قوله نساءكم حرث لكم نساء
حرثكم اتي شتم ودخلت في قوله اهل لكم ليلة الصيام الرقت الى نساءكم ودخلت في قوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء
فان قيل فيلزم مكر على هذا ادخالها في قوله وامهات نساءكم فتحرم عليه امر جاريته قلنا نعم وكذلك نقول اذا وطئ امته حرمت
عليها امرها وبناتها فان قيل فانه قد ردت امره لا يشترط الدخول بالبنت في تحريمها فكيف نشترطونه هم هنا قلنا لتصير من

قال ميراث المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه احلتها آية وحرمتها آية وقال كما هو اخذ في رواية عنه لا قول هو حرام ولكن
نوعه فمن اصحابه من جعل القول به باباحه رواية عنه واصحح انه لم يحج به ولكن تادب مع الصحابة ان يطلق لفظ الحرام على امر
وقوف فيه عثمان بن عفان بل قال نهى عنه والذين حرموا تجريمه من حواية التحريم من وجوه **احدها** ان سائر ما ذكر فيها من
المحرمات عام في النكاح وملك اليمين فما بال هذا وحده حتى يخرج منها فان كانت آية الاباحة مقتضية لكل الجمع بالملك فلتكن
مقتضية لكل أو موطوءته بالملك لموطوءة ابويه وابنه بالملك اذ لا فرق بينهما البتة ولا يعلم بهذا قائل **الثاني** ان آية الاباحة
بملك اليمين مخصوصة قطعاً بصور عديدة لا يختلف فيها اثنان كما هو وابنته واخته وعمته وخالتهم من الرضاة بل في غيره
وعمتهم وخالتهم من النسب عند من لا يرى عتقهم بالملك كما لك والشافعي لو كان عمه وقوله او ما ملكت ايمانهم معارضاً
لعموم تحريمهن بالعقد الملك فهذا حكماً لاختين سواء **الثالث** ان حل الملك ليس فيه اكثر من بيان جهة الحل بسببه ولا
تعرض فيه لشروط الحل او لوانه آية التحريم فيها بيان موانع الحل من النسب والرضاع والصهر وغيرها فلا تعارض بينهما البتة ولا
كان كل موضع ذكر فيه شرط الحل موانع معارضاً للمقتضى الحل وهذا باطل قطعاً بل هو بيان لما سكت عنه دليل الحل من الشرط
والموانع **الرابع** انه لو جاز الجمع بين الاختين المملوكتين في الوطى جاز الجمع بين الام وابنتها المملوكتين فان نص التحريم شامل للصوت
شمولاً واحداً وان اباحة المملوكات ان عمت الاختين عمت الام وابنتها **الخامس** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فلا يجمع مائة في رحم اختين ولا ربيب ان جمع الماء كليل يكون بعقد النكاح يكون بملك اليمين والايمان يمتنع منه
فصل وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وهذا التحريم ما حرمه من تحريم الجمع بين
الاختين لكن بطريق خفي فما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم مغل ما حرمه الله ولكن هو مستنبط من دلالة الكتاب
وكان الصحابة رضي الله عنهم احرص شئ على استنباط احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن ومن الزور نفسه ذلك
وقرء بابيه ووجه قلبه اليه واعتنى به بقطر سليمة وقلبه في رأى السنة كلها تفصيلاً للقرآن وتبييناً للدلالة وبينا المراد الله
منه وهذا على مراتب العلم فمن خلف به فليحمد الله ومن فاتته فلا يلوم من الانفس وهمته وعجزه واستفيد من تحريم الجمع بين الاختين
وبين المرأة وعمتها وابنتها وخالتها ان كل امرأتين بينهما قرابة لو كان احدهما ذكراً حرم على الآخر فانه يحرم الجمع بينهما ولا يستثنى من
هذا صورة واحدة فان لو يكن بينهما قرابة لو حرموا جمع بينهما وهل يكره على قوانين هذا كما يجمع بين امرأة رجل ابنته من غير ان يستفيد
من عموم تحريمه سبحانه المحرمات المذكورة ان كل امرأة حرم نكاحها حرم ووطؤها بملك اليمين الا اماء اهل الكتاب فان نكاحهن حرام
عند اكثر من دوطين من بالملك جاز وسوى بوحيفة فاباح نكاحهن كما يباح وطهن بالملك والجمع هو احتواء عليه بان الله سبحانه
تعالى انما يباح نكاح الاماء بوصفها لايمان فقال تعالى ومن لا يستطع منكراً قولاً ان يتكلم المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايماناً كن من
فتياتكم المؤمنات والله اعلم بايمانكم وقال تعالى ولا تتكلموا بالشركات حتى يؤمنن خص ذلك بحرائر اهل الكتاب بقى الاماء على قضية
التحريم وقد فهم ابن عمر وغيره من الصحابة ادخال لكتابات في هذه الآية فقال لا اعلم شركاً اعظم من ان يقول ان المسيح الهها
قايضاً فالاصل في الاباح المحرمات وانما ابيح نكاح الاماء المؤمنات فمن عداهن على اصل التحريم وليس تحريمهن مستفاداً من
المفهوم واستفيد من سياق الآية ومدلولها ان كل امرأة حرمت بابتها الا العمرة والخالة وحليلة الابن وحليلة الاب

واما الزوجة وان كل الاقارب حراموا الا ارفع المذكورات في سورة الاحزاب عن بنات الاعمام والعمات وبنات الاخوال احوالات **فصل**
 ومباحرة النكاح المزوجات وهن المحصنات واستثنى من ذلك ملك اليمين فانشكل هذا الاستثناء على كثير من الناس
 فان الامة المزوجة يحرم وطئها على مالها فان محل الاستثناء فقالت طائفة هو منقطع اي لكن ما ملكت ايمانك فزهد هذا لفظاً
 ومعنى أما اللفظ فان الانقطاع انما يقع حيث يقع التقريخ وبإياه غير الايجاب من التقريخ النفي الاستفهام فليس موضع موضع الانقطاع
 واما المعنى فان المنقطع لا بد فيه من رابط بينه وبين المستثنى منه بحيث يخرج توهم دخوله فيه بوجه ما فانك اذا قلت مبلداً
 من احدل على انتفاء من بهكيد وابهر وامتعهم فاذا قلت الاحراس والاقافي ونحو ذلك انزلت توهم دخوله المستثنى في حكم المستثنى منه
 وابتين من هذا قوله تعالى لا يسمعون فيها القول الا استمعوا فاستثناء السلام ازال توهم نفي السماء العام فان عدم سماع القوي يجوز
 ان يكون لعدم سماع كلامه وان يكون مع سماع غيره وليس في تحريم نكاح المزوجة ما يوهم تحريم وطئ الاماء بملك اليمين حتى يخرج
 وقالت طائفة بل الاستثناء على بابه ومتى ملك الرجل الامة المزوجة كان ملكه طلاقاً وحله وطئها وهي مسألة بيع الامة
 هل يكون طلاقاً لها او لا فيه مذهبان للصحة فابن عباس رحمه الله طلاقاً ويحتمل له بالاية وغيره يابى ذلك ويقول كما يجامع الملك
 السابق للنكاح اللاحق اتفاقاً ولا يتفان كذلك الملك اللاحق لا ينافي في النكاح السابق قالوا وقد خير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بريرة لما بيعت ولو انفسم نكاحها لم يخيرها قالوا وهذا حجة على ابن عباس فانه راى الحديث والاخذ برواية الصحابي لا براهيه
 وقالت طائفة فالثالث ان كان المشتري امرأة لو يفسخ النكاح لانها لو ملك الاستمتاع بوضع الزوجة وان كان رجلاً انفسخ
 لانه ملك الاستمتاع به وملك اليمين اقوى من ملك النكاح وهذا الملك يبطل النكاح دون العكس قالوا وعلى هذا فلا اشكال
 في حديث بريرة وآجاب الاولون عن هذا بان المرأة وان لو ملكت الاستمتاع بوضع امرها ففي تلك المعاوضة عليه تزويجها واخذ
 مهرها وذلك كملك الرجل ان لو تستمت بالوضع وقالت فرقة اخرى الاية خاصة بالمسبيات فان المسبية اذا سببت حل
 وطئها السابقها بعد الاستبراء وان كانت مزوجة وهذا قول الشافعي واحداً الوجهين لا صحابي احمد وهو الصحيح كما روى مسلم في
 صحيحه عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً الى وطاس فلقى عدواً فقتلوه
 فظفر عليهم واصابوا اسبياً وكان ناساً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرجوا من خشيا نهن من اجل تزويجهم
 من المشركين فانزل الله عز وجل في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم اي فهن كحوال اذا انقضت عدتهن
 فتضمن هذا الحكم اباحة وطئ المسبية وان كان لها زوج من الكفار هذا يدل على انفساخ نكاحه ونزال عصمة بضع امراته
 وهذا هو الصواب لانه قد استولى على محل حقه وعلى رقبته زوجته وصار سابقاً لها حق بهامته فكيف تحرم بضعها عليه فهذا
 القول لا يعارضه نظر لا قياس الذين قالوا من صحابي احمد وغيرهم ان وطئها انما يباح اذا سببت وحدها قالوا لان الزوج
 يكون بقاؤه مجهولاً والمجهول كالمعدوم فيجوز وطئها بعد الاستبراء فان كان الزوج محجوراً وطئها مع بقائه فاورد عليهم ولو
 سببت وحدها لوتيقنا بقاء زوجها في ارا حرب فانهم يجوزون وطئها فاجابوا بما لا يجدى شيئاً قالوا الاصل كحاق الفرد بالاعم
 الاغلب فيقال لهو الاعم الاغلب بقاء الزوج المسببات اذا سببت منفردات وموتهم كلهم فادر رجل ان يقول اذا صارت رقبته
 زوجاً له ولو ملكه ملكاً السابق وبذلت العصمة عن سائر املاكه وعن رقبته فما الموجب لثبوت العصمة في فرج امراته خاصة

وقد صارت هي وهو املا كمال النساء في حل هذا القضاء النبوي على جواز وطى الاماء الوثنيات بملك اليمين فان سببا او طاهر
لو يكن كتابيات ولو يشترط رسول الله صلى الله عليه وسلم في طهرهن اسلامهن ولم يجعل الهانم منه الا الاستبراء فقط وقا
البيان عن وقت الحاجة ممتنع مع انه حديث واحد بالاسلام الذين يخفى عليهم حكم هذه المسألة وحصول الاسلام
جميع السبايا وكانوا عدة قالون بحيث لم يتخلف منهم عن الاسلام جارية واحدة مما يعلونه في غاية البعد فانهم لو يكرهون
على الاسلام ولو يكن لهم من البصيرة والوعية والمحبة في الاسلام ما يقتضى مبادرتهم اليه جميعا لتقتضى السنة وعمل الصحابة
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز وطى المملوكات على اي بين كن وهذا مذهب طائفة من غير هؤلاء صاحب المغنى فيه و
رحم ادلته وبالله التوفيق ومما يدل على عدم اشتراط اسلامهن ما روى الترمذي في جامعه عن عرياض بن سارية ان
النبى صلى الله عليه وسلم حرم وطى السبايا حتى يرضعن ما في بطونهن فجعل التحريم غاية واحدة وهي رضع الحمل لو كان متوقفا
على الاسلام كان بيانه اهدى من بيان الاستبراء في السنن والمسند عنه لا يحل لامرأ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقع على
امرأة من السبي حتى يستبرأ به لا يقبل حتى تسلم ولا يحد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمكن سبيا من السبايا حتى تحيض
ولو يقبل تسلم في السنن عنه انه قال في سبايا او طلس لا توطأ حامل حتى ترضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة واحدة ولو يقبل
وتسلم فلا يجي عنه اشتراط الاسلام المسبية في موضع واحد البتة **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الزوجين يسلم**
احدهما قبل الآخر قال ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب بنته على ابى العاص بن الربيع بالكلم الاول
ولو يحدث شيئا من اهل ابيوداد والترمذي في لفظ بعد ست سنين ولو يحدث نكاحا قال الترمذي ليس له سناد به اسر
ففي لفظه كان اسلامها قبل اسلامه بست سنين ولو يحدث شهادة ولا صلحا وقال ابن عباس اسلمت امرأة على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجت فجاء زوجها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني كنت اسلمت باسلامها فزوجت
رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الاخر زوجها على زوجها الاول في ابيوداد وقال ايضا ان رجلا جاء مسلما على عهد رسوله
الله صلى الله عليه وسلم فوجاهت امرته مسلمة بعدة فقال يا رسول الله انها اسلمت معي فزوجه عليا قال الترمذي حديث صحيح
قال الترمذي ان امر حكيم بنت امارث بن هشام اسلمت يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن ابي جهل من الاسلام حتى قدم اليم
فارتحلت او حكيه حتى قدمت عليه باليمن فدعته الى الاسلام فاسلم فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فلما قدم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبتت اليه فزوجهما عليه حتى بايعه فثبنا على نكاحهما اذك قال لو يبلغنا ان امرأة هاجرت الى الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم ونزوجهما كما فرقيم بلال الكفرا لفرقت هجرتها بينها وبينه الا ان يقدم تزوجهما بجرأ قبل ان ينقض عقد
ذكره مالك في الموطأ فتضمن هذا الحكم الزوجين اذا اسلما معا فما على نكاحهما ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الاسلام
هل وقع صحيحا ام لا ما لو يكن المبطل قائما كما اذا اسلما وقد نكحها وهي في عدة من غيرهما او تحريما مجمعا عليه ومؤبلا كما اذا كانت
محرما له بنسب او رضاع او كانت ممن لا يجوز له ايجم بينها وبين من معه كالاختين والجنس ما توقعهن فهذه ثلث صور
احكامها مختلفة فاذا اسلما وبينها وبينه محرمية من نسب او رضاع او غيرها كانت اخذت الزوجة او حتمتها او خالها او من غير
الجم بينها وبينها ففرق بينهما باجماع الامة لكن ان كان التحريم لاجل اجماع خيرين امساك ايتها اشعار وان كانت بنته من ذناه

فرق بينهما ايضاً عند الجمهور وان كان يعتقد ثبوت النسب بالزنا ففرق بينهما اتفاقاً وان اسلم احدهما وهي في عدة من مسلم متقدمة على عدة فرق بينهما اتفاقاً وان كانت العدة من كافرين اعتبر نادوام المفسد والاجماع عليه لم يفرق بينهما لان عدة الكافر لا تدوم ولا تتمم النكاح عنده من يبطل النكاح الكفار ويجعل حكمها حكم الزنا وان اسلم احدهما وهي حبل من زنا قبل العقد فقولان مبنيان على اعتبار قيام المفسد او كونه مجعاً عليه ان اسلم او قد عقداه بلا اول او بلا شهود او في عدة وقد انقضت او على اخت وقد ماتت او على خامسة كذلك اقر عليه كذلك ان قهر حزين حريمه واعتقاده نكاحاً ثم اسلم اقر عليه وتضمن ان احد الزوجين اذا اسلم قبل الآخر لينفسخ النكاح باسلامه فوقت الطهر بينهما ولو تفرق فانه لا يعرف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جدد نكاح زوجين سبق احدهما الاخر باسلامه تطول ولو نزل الصحابة يسلم الرجل قبل امرأته وامرأته قبله لم يعرف عن احدهم البتة فانه تلفظ باسلامه هو وامرأته وتسلو قافية حرفاً بحرف هذا مما لم يعلم انه لو يقع البتة وقد رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع وهو انما اسلم من احد نيبية وهي اسلمت من اول المبعثة فبين اسلامهما اكثر من ثمانية عشر سنة واما قوله في الحديث كان بين اسلامها واسلامه ست سنين وهم انما ارادوا هجرتها واسلامه فان قيل على ذلك فالعدة تنقضي في هذه المدة فكيف لو جدد نكاحها قبل تحريم المسلمات على المشركين انما نزل بعد صلح الحديبية لا قبل ذلك فلينفسخ النكاح في تلك المدة لعدم شرعية هذا الحكم فيعولها نزل تحريمهن على المشركين اسلم ابوالعاص فزدت عليه واما مراعات نزع العدة فلا دليل عليه من نصوص والاجماع وقد ذكر حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال في الزوجين الكافر من يسلم احدهما هو مالك ببضعها مادامت في دار هجرتهما وذكره كرسفان بن عيينة عن مطرف بن مطرف عن الشعبي عن علي كرم الله وجهه هو احق بهما لم يخرج من مصرها وذكر ابن ابي شيبة عن معتمر بن سليمان عن معمر بن الزهري ان اسلمت ولو يسلم زوجها فاما على نكاحهما الا ان يفرق بينهما اسلمت ولا يعرف اعتبار العدة في شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها ولا لا بل بان الاسلام وكان مجرد فرقة لو يكن فرقة رجعية بل بابتة فلا اثر للعدة في بقاء النكاح وانما اثرها في منع نكاحها للغير فلو كان الاسلام قد نجز الفرقة بينهما لو يكن احق بها في لعدة ولكن الذي حل عليه حكمه صلى الله عليه وسلم ان النكاح موقوف فان اسلمت قبل انقضاء عدتها فهي زوجته وان انقضت عدتها فلهان تنكح من شاءت وان احبت انتظره فان اسلمت كانت زوجته من غير حاجة الى تجديد نكاحه ولا تعلم ان احل جدد للاسلام نكاحه البتة بل كان الواقع احل امر من اما ان افرقها ونكاحها غيره واما بقاؤها عليه وان تاخر اسلامها واسلامه واما تغيير الفرقة او مراعات العدة فلا تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحدة منهما مع كثرة من اسلم في عهده من الرجال وانزاجهم وقرب اسلام احل الزوجين من الاخر بعدة منه ولو لا اقراره صلى الله عليه وسلم الزوجين على نكاحهما وان تاخر اسلام احدهما عن الاخر بعد صلح الحديبية ونزع من الفتح لقلنا بتجليل الفرقة بالاسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تمسكوا بهنم الكواقر وان الاسلام سبب للفرقة لكل كان سبباً للفرقة تعقبته الفرقة كالرضاع والخلع والطلاق وهذا الاختيار الخلال ابي بكر صاحبه وابن المنذر وابن حزم وهو منذ الحسن وطاوس وعكرمة وقتادة والحكم قال بن حزم وهو قول عمر بن الخطاب جابر بن عبد الله وابن عباس رضي الله عنهم ويقال حماد بن زيد والحكم بن عيينة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وعدي بن عدي الكندي والشعبي وغيرهم رضي الله عنهم قلت

وهو احد الروايتين عن احمد ولكن الذي انزل عليه قوله تعالى ولا تتسارعتنكم اليه فقولوا له انزل عليه السلام الكوافر وقوله لاهن رجل فهو ذلك الذي يكون له من غير وجه
الفرقة فروى مالك في موطنه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن امية وبين اسلام امرأته بنت الوليد بن المغيرة بن مخزوم
من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهده حنيناً والطائف وهو كافر فأسلم ولم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستقرت
عنده امرأته بذلك النكاح وقال ابن عبد البر وشهرته هذا الحديث أقوى من اسناده وقالت ابن شهاب اسلمت ام حكيم يوم الفتح
وهرب زوجها عكرمة حتى أتى اليمين فدعتاه الى الاسلام فاسلم وقدم فبايع النبي صلى الله عليه وسلم فبقيا على نكاحهما ومن المعلوم
يقينان اباسفيان بن حرب يخرج فاسلم عام الفتح قبل دخول النبي صلى الله عليه وسلم مكة ولو تسلم هذا امرأته حتى فتح رسول الله صلى
الله عليه وسلم مكة فبقيا على نكاحهما واسلم حكيم بن حزام قبل امرأته وخرج ابوسفيان بن حرب وعبدالله بن ابى امية عام الفتح فلقيا
النبي صلى الله عليه وسلم بالابواء فاسلم قبل منكوحية ما فبقيا على نكاحهما ولو يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين احد من اسلم وبين
امرأته وجواب من اجاب بتجديد نكاح من اسلم في غاية البطلان والقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم بلا علم اتفاق الزوجين بالتلفظ
بكلمة الاسلام على كحظة واحدة معلوم الانتفاء وبلى هذا القول مذهب من يقف الفرقة على انقضاء العدة مع ما فيه اذ فيه
انما لو كانت منقطعة ولو صحت لم يجر القول بغيرها قال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الرجل قبل
المرأة والمرأة قبل الرجل فايهما اسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته وان اسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما وقد تقدم قول الترمذي
في اول الفصل ما حكاه ابن حزم عن عمر بن ادريس من ابن حكاة والمعرف عنه خلافه فانه ثبت عنه من طريق حماد بن سلمة عن ايوب
وقتادة كلاهما عن ابن سيرين عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصرانيا اسلمت امرأته فخيرها عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان نشأت
فارقته وان شاعت اقامت عليه ومعلوم بالضرورة انه انما خيرها بين انتظاره الى ان يسلم فتكون زوجته كما هي او تفارقه وكذلك صح
عنه رضي الله عنه ان نصرانيا اسلمت امرأته فقال عمر ان اسلم في امرأته وان لو يسلم فرق بينهما فلو يسلم فرق بينهما وكذلك قال
لعباد بن النعمان التغلبي قد اسلمت امرأته اما ان تسلم ولا تزعتها منك فابي فترعها منه فهذه الاثار صريحة في خلاف ما
حكاه ابو محمد بن حزم عنه وهو حكاه وجعلها روايات أخر وانما تسلمك ابو محمد باثاره فيكون عمر بن عباس جابراً في قول ابن الرجل
وبين امرأته بالاسلام وهي ثارة محملة ليست بصريحة في تعجيل التفريق ولو صحت فقد صح عن عمر ما حكينا له وعن علي ما تقدم و
بل الله التوفيق **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في العزل** ثبت في الصحيحين عن ابى سعيد قال قال صدينا سبياً فكنا نعزل فسالنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال وانكولت ففعلون قالوا ثلثا ما من نسمة كائنة الى يوم القيمة الا وهي كائنة في السنن عندك رجلا
قال يا رسول الله ان لي جارية وانا اعزل عنها وانا اكره ان تحمل انا اريد ما يريد الرجال ان اليهود تحذرت ان العزل ابوودة الصغرى
قال كذبت اليهود لو اراد الله ان يخلق ما استطعت ان تصرفه وفي الصحيحين عن جابر قال كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم القرآن ينزل في صحيفه مسلم عنه كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
ينها في صحيفه مسلم ايضا عنه قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عندي جارية وانا اعزل عنها فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان ذلك لا يمنع شيئاً المراد الله قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله ان ابجارية التي كنت ذكرتها لك حملت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انا عبد الله ورسوله وفي الصحيحين مسلم ايضا عن اسامة بن زيد ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

يا رسول الله اني اعلم انما انزل الله رسوله صلى الله عليه وسلم لتفعل ذلك فقال الرجل اشفق على ولدها وقال علي وولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ضامرا لضرفا من الروم وفي مسند احمد بن اسنن بن ماجه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال فحي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعزل عن الحرة الاباذنها وقال ابو اذر سمعت ابا عبد الله ذكر حديث ابن طهية عن جعفر بن ربيعة عن الزهري عن المحر بن ابى هريرة عن ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعزل عن الحرة الاباذنها فقال ما انكروه فهذه الاحاديث صريحة في جواز العزل قد رويت الروضة في عشرة من الصحابة على سعد بن ابى وقاص ابى ايوب زيد بن ثابت جابر بن عباس في الحسن بن علي وخباب بن الارت وابي سعيد الخدري و ابن مسعود رضي الله عنهم قال ابن حزم ووجه الاباحة للعزل صححة عن جابر بن عباس وسعد بن ابى وقاص زيد بن ثابت و ابن مسعود وهذا هو الصحيح وحرمة جماعة منهم ابو محمد بن حزم وغيره وقررت طائفة بين ان تاذن له الحرة فديباح او لا تاذن فيحرم وان كانت زوجته امة ابى بها ذن سيدها ولو يبيع بدوت ذن وهذا متصوفا محمد من صحابه من قال لا يباح بحال اتمهم من قال يباح بكل حال اتمهم من قال يباح باذن الزوجة حرة كانت امة ولا يباح بدون اذنها حرة كانت او امة فمن اباحه مطلقا احتج بما ذكرنا من الاحاديث و بان حق المرأة في ذوق العسيلة لاني الاخوان من حرمة مطلقا احتج بما رواه مسلم في صححه من حديث عائشة عن جلاممة بنت وهب اذ عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فانا سرفسألوه عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الماوا الحنفى هي قوله تعالى اذا التوقدوا سئلت قالوا وهذا ناسخ لاخبار الاباحة فانه ناقل عن الاصل احاديث الاباحة على فوق البراءة الاصلية واحكام الشرع ناقلة عن البراءة الاصلية قالوا قول جابر كنا نعزل القران ينزل فلو كان شئ يفي عنه لم يزل فلو كان شئ يفي عنه لم يزل فلو كان شئ يفي عنه لم يزل عليه القران بقوله الموردة الصغرى في الاود كل حرام قالوا وقد فهم احسن البصر النبي من حديث ابى سعيد الخدري لما ذكر العزل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم الا تفعلوا ذاكم فانها هو القدر قال ابن عيون فحدثت به احسن فقال الله لكان هذا رجلا قالوا ولان في قطع النسل المطلوب من الكاح وسوء العشرة وقطم اللذة عند استدعاء الطبيعة لها قالوا ولها كان ابن عمر لا يعزل قال لو كنت ان احدا من ولدي يعزل لنكته وكان على كره الله وجهه يكره العزل كره شعبة عن عاصم عن زرعة عن صح عن ابن مسعود انه قال في العزل هو الموردة الصغرى صح عن ابى امامة انه سئل عنه قال ما كنت اري مسلما يفعل قال نافع عن ابن عمر انه ضرب عمر على العزل بعض ربه وقال يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب قال كان عمر وعثمان يتهميان عن العزل ليس في هذا ما يعارض احاديث الاباحة مع صراحتها اما حديث جلاممة بنت وهب فانه وان كان رواه مسلم فان الاحاديث الكثيرة على خلاف وقد قال ابو جاد وحدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا ابان حدثنا يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثنا ان رفاعة حدثته عن ابى سعيد الخدري رضي الله عنه ان رجلا قال يا رسول الله ان لي جاربة وانا اعزل عنها وانا اكره ان تحمل وانا اريد ما يريد الرجال ان اليهود يحدث ان العزل الموردة الصغرى قال كذبت اليهود لو اراوا الله ان تخلفه ما استطعت ان تصرفه وحسبك بهذا الاستأصحة فكلهم ثقافت حفاظا وقد اعلم بعضهم بان وضرب فانما خلت فيه على يحيى بن ابى كابر فقبل عنه عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله من هذه الطريق اخرجه الترمذي النسائي وقيل فيه عن ابى مطيع بن رفاعة وقيل عن ابى رفاعة وقيل عن ابى سلمة ان ابى هريرة وهذا لا يقدر في الحديث فان قد يكون عند يحيى بن محمد بن عبد الرحمن عن جابر عن عذبة عن ابن ثوبان

عن ابن سبلة عن ابى هريرة وعندنا عن ابى ثوبان عن رفاعة عن ابى سعيد ريبقى الاختلاف في اسم ابى رفاعة هل هو ابو رافع او ابن رفاعة
او ابو مطيم وهذا لا يضر مع العلم بحال رفاعة ولا ريبان احاديث جابر صحيحة صحيحة في جواز العزاق قد قال الشافعي ونحن نروي عن
عدد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم رخصوا في ذلك ولم يروا به باسًا قال البيهقي وقد روينا الرخصة فيه عن سعد بن ابى وقاص
وآبى يوب الانصاري زيد بن ثابت و ابن عباس وغيرهم وهو مذهب مالك الشافعي واهل الكوفة وجمهور اهل العمارة ولا يجيب عن
حديث جلالة بانه على طريق التزويه وضعفته طائفة وقالوا كيف يصح ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم كذاب اليهودي عن ذلك
ثم يخبر به كخبير هو هذا من المحال المبين ووردت عليه طائفة اخرى قالوا حديث تكذيبهم فيل يضر طاب حديث جلالة في الصحيح و
جمعت طائفة اخرى بين الحديثين وقالت ان اليهود كانت تقول ان العزل لا يكون معه حمل صلاحا فكذا هم رسول الله صلى الله عليه
و في ذلك ويدل عليه قول صلى الله عليه وسلم لو اراد الله ان يخلقها لما استطعت ان تصرفه وقوله انه الواد الخفي وان لو يمتع الحمل بالكلية
كترك الوطى فهو موثري في تقليده وقالت طائفة اخرى ان حديثان صحيحان ولكن حديث التحريم ناسخ وهذه طريقة ابى محمد بن حزم
قالوا لانه ناقص عن الاصل الاحكام كانت قبل الغزوة على الاباحة ودعوى هؤلاء يحتاج الى تاريخ محقق يبين تاخير احد الحديثين عن
الاخر انى لهم بقره قد اتفق عمر بن الخطاب رضي الله عنهما على انها لا تكون مودة حتى تمر عليها التمارت السبع فروي لقاضي ابو يعلى في نسخة
عن عمير بن رفاعة عن ابيه قال جلس الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في نفر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وتذكر العزل
فقالوا لابس به فقال رجل انهم يزعمون انها المودة الصغرى فقال على لا تكون مودة حتى تمر عليها التمارت السبع حتى تكون من
سلالة من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظام ثم تكون لحم ثم تكون خلقا اخر فقال عمر رضي الله عنه عند
اطال الله بقاءك بهذا الحجة من احبته على جواز الدعاء للرجل بطول لبقاءه واما من جوز باذن الحرة فقال للمرأة حق في الولد كما للرجل
حق فيه ولهذا كانت احق بحضانتها قالوا ولم يعتبروا اذن السرية فيه لانها لاحق لها في القسم ولهذا لا تطالبها بالفيقة ولو كان لها
حق في الوطى لطلب المولى منها بالفيقة قالوا وما زوجته الرقيقة فله ان يعزل عنها بغير اذنها صيانة لولده عن الروي ولكن يعتبر اذن
سيدها لان له حقا في الولد باعتبار اذنه في العزل كالحرة ولا بد البضع يحصل للسيد كما يحصل للحرة فكان اذنه في العزل
كاذن الحرة قال محمد بن زيار في رواية ابى طالب في الامة اذا نكحها يستاذن اهلها يعني في العزل لانهم يريدون الولد المرأة لها حق تريد الولد
وملك يمينته لا يستاذنها وقال في رواية صالح بن منصور وحبيل بن الحارث والفضل بن زياد والمرزى يعزل عن الحرة باذنها
والامة بغير اذنها يعني امته وقال في رواية ابن هانئ اذا عزل عنها نومه الولد قد يكون الولد مع العزاق قد قال بعض من قال ما ولد
الامن العزاق قال في رواية المرزى في العزل عن ام ولد ان شاء قال قلت لا يحل لك ليس لها ذلك **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في
الغيبلة وهي على المرضعة ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال لقد هممت ان افى عن الغيبلة حتى ذكرت ان الروم و فارس يصنعون ذلك فلا
يضر اولادهم حتى سنان بن اخ تودعته من حديث اسماء بنت زيد لا تقتلوا اولادكم سرا فوالذي نفسي بيده انه ليذكر الفارس فيدعوا
قال قلت ما يعنى قالت الغيبلة ياتي الرجل امرأته وهي ترضع ثلث اما الحديث الاول فهو حديث جلالة بنت رهب قد تضمن
امر من لكل منهما معارض فصدرة هو الذي تقدم لقد هممت ان افى عن الغيبلة وقد عارضه حديث اسماء وعجزه ثم سألوه عن العزاق
فقال ذلك الواد الخفي قد عارضه حديث ابى سعيد كذبت يهود وقد يقال ان قوله لا تقتلوا اولادكم سرا نهي عن يتسبالي

ذلك فانه شبه الغيل يقتل الولد ليس يقتل حقيقة والا كان من الكبار وكان قوين الا شراك بالله ولا ريب ان وطى المرضع
 مما تعوبه البلوى ويتعد على الرجل اصبر عن امراته مدة الرضاع ولو كان وطيه من حراما كان معلوما من الدين وكان بيان
 من اهم الامور لم يقله الامه وخير القرين ولا يصرح احد منهم بتجريمه فعلم ان حديث اسماء على وجه الارشاد والاحتياط للولد ان
 لا يعرضه لفساد اللبن باحل الطارى عليه لهذا كان عادة العرب ان يسترضعوا الاولادهم غير امهاتهم والمنعم منه غايته ان يكون
 من باب سد الذرائع التي قد يفضى الى الاضرار بالولد وقاعدة سد الذرائع اذا عارضه مصلحة راجحة قدمت عليه كما تقدم
 بيانه مرارا والله اعلم **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في قسم الابداء والدوام بين الزوجات ثبت في الصحيحين عن انس رضي الله
 عنه قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الشيب قام عندها سبعا وقسم واذا تزوج الشيب قام عندها ثلثا ثم قسم قال ابو قتادة بن
 لعلت ان انسارفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الذي قاله ابو قتادة قد جاء مصرحا بعن انس كما في الازار في مسنده من
 طريق ابوي السخيتي عن ابى قتادة عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبكر سبعا وللشيب ثلثا وروي في التور
 عن ابوي خالد الحذاء كلاهما عن ابى قتادة عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج البكر قام عندها سبعا واذا تزوج
 الشيب قام عندها ثلثا في صحيح مسلم ان ام سلمة لما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها اقام عندها ثلثا ثم
 قال انه ليس بك على هلك هو ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لئسا في لفظه لما اراد ان يخرج
 اخذت بثوبه فقال ان شئت نرتك وحاسيتك به للبكر سبعم وللشيب ثلث وفي السنن عن عائشة رضي الله عنها كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدك يقول اللهم ان هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك بعني للقلب في
 الصحيحين ان صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفر اقوم بين نسائه فايتم من خرج سهمها خرج بها معه وفي الصحيحين ان سودة
 وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوسودة وفي السنن عن عائشة
 رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكته عندنا وكان قل يوم الا وهو يطون
 علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مستيس حتى يبلغ الى التي هو فونيتها فيبيت عندها في صحيح مسلم نهن كن يجتمعن
 كل ليلة في بيت التي ياتها في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها في قوله وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا
 فلا جناح عليهما ان يصبلا انزلت في المرأة تكون عند الرجل فتطول صحبتها فيريد طلاقها فتقول لا تطلقني وامسكني وانت
 في حل من النفقة على القسم في ذلك قوله فلا جناح عليهما ان يصبلا ايتهما ما صلحا والصلح خير وقضى خليفته الراشد
 وابن عمه علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه اذا تزوج امرأة على الامه قسوا لامه ليلة وللحره ليلتين وقضاء خلفا وان يكون
 مساويا لقضاءه فهو قضاءه في وجوبه على الامه وقد احتج الامام احمد بهذا القضاء عن علي رضي الله عنه وضعفه ابو محمد
 بن حزم بالمنهال بن عمرو بن ابى ليلى لم يضع شيئا فانما هاتقتان حافظان جليلان ولم يزل الناس يجتجون بابن ابى ليلى على
 شئ ما في حفظه يتقى منه ما خالف فيه الاثبات وما تقدم به عن الناس الا فهو غير مدفوع عن الامانة والصدق فتمن
 هذا القضاء امور آتتها وجوب قسم الابداء وهو انه اذا تزوج بكر او على شيب قام عندها سبعا ثم سوي بينهما وان كانت ثيبا
 خيرها بين ان يقيم عندها سبعا ثم يقضيها للبراق ويدين ان يقيم عندها ثلثا ولا يحاسبها هذا قول الجمهور وخالف فيه اهل الكوفة**

وامام اهل الظاهر قالوا لاحق للمجديدة غير ما نستحقه التي عنده فيجب عليه التسوية بينهما ومتهما ان الشيب اذا اختارت
 السيم تضامن للبواقي واحتسب عليهم بالثلث ولو اختارت الثلث لم يحتسب عليهم بها وعلى هذا فمن سوهم بثلاث دون ما
 فوقها ففعل اكثر منها دخلت الثلث في الذي لم يساهم بحيث لو ترتبت عليه ثلثه على الجميع وهذا كما رخص النبي صلى الله عليه وسلم
 للمهاجر ان يقيم بعد قضاء نسكه ثلثا فلوا قاموا بداءه على الاقامة كلها ومتهما انه لا يجيب للتسوية بين النساء في المحبة فانه لا يملك
 وكانت عايشة مرضى الله عنها احب نسائه اليه اخذ من هذا انه لا تجب للتسوية بينهما في الوطى لانه موقوف على المحبة والميل
 وهي بيد مقلب القلوب في هذا تفصيل هو انه ان تركه لعدم الداعي اليه وعدم الانتشار فهو معذور وان تركه مع الداعي اليه
 ولكن داعيه الى الضرر اوى فهذا مما يدخل تحت قدرته ومملكه فان ادى الواجب عليه منه لم يبق لها حق ولو يلزمه التسوية
 وان ترك الواجب منه فلها المطالبة به ومتهما اذا اراد السفر لم يحزله ان يسافر باحد من الابقرة ومتهما انه لا يقضى للبواقي
 اذا قدم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يكن يقضى للبواقي وفي هذا ثلاثة مذاهب احدها انه لا يقضى سواء اقروا ولو يقرع
 وبه قال ابو حنيفة ومالك والثاني انه يقضى للبواقي اقروا ولو يقرع وهذا مذهب اهل الظاهر الثالث انه ان اقروا لم يقض
 ان لو يقرع قضى وهذا قول احمد والشافعي ومتهما ان للمرأة ان تهب ليلتها لضررتها فلا يجوز له جعلها لغير الموهوبة وان وهبتها
 للزوج فله جعلها لمن شاء منهن والفرق بينهما ان الليلة حق للمرأة فاذا سقطت ما جعلتها لضررتها تعينت لها واذا جعلتها
 للزوج جعلها لمن شاء من نسائه فاذا اتفق ان تكون ليلة الواهبة تلي ليلة الموهوبة تسم لها ليلتين متواليتين وان كانت
 لا يليها فهل له نقلها الى غيرها فيجعل الليلتين متجاورتين على قولين للفقهاء وهما في مذهب احمد والشافعي ومتهما ان الرجل
 له ان يدخل على نسائه كلهن في يوم واحد منهن ولكن لا يظأها في غير يومها ومتهما ان لنسائه كلهن ان يجتمعن في بيت حصة
 النوبة يتحدثن الى ان يجمع وقت النوم فتوب كل واحدة الى منزلها ومتهما ان الرجل اذا قضى وطرا من امرأته وكرهت ما نفسه او
 عجز عن حقوقها فله ان يطلقها وله ان يخيرها ان شاءت اقامت عنده ولاحق لها في القسم والوطى والنفقة او في بعض ذلك بحسب
 ما يصطحان عليها فاذ رضيت بذلك لزم وليس لها المطالبة به بعد الرضاء هذا موجب السنة ومقتضاها وهو الصواب
 الذي لا يسوغ غيره وقول من قال ان حقها يتجدد فلها الرجوع في ذلك متى شاءت فاسد فان هذا يخرج محرز المعاوضة وقد
 سماه الله تعالى صلحا فيلزم كما يلزم ما صاحه عليه من الحقوق والاموال لو مكنت من طلب حقها بعد ذلك كان فيه تاخير الضرر
 الى الحمل حالته ولو يكن صلحا بل كان من اقرب اسباب المعادات والشرعية منزهة عن ذلك ومن علامات المناق ان اذا وعد
 اخلف واذا عاهد غدر القضاء النبوي يرد هذا ومتهما ان الامة المزوجة على النصف من الحرية كما قضى به امير المؤمنين
 على كرم الله وجهه ولا يعرف له في الصحابة مخالف وهو قول جمهور الفقهاء الارباية عن مالك انهما سواء وبها قال اهل الظاهر وقول
 الجمهور هو الذي يقتضيه العدل فان الله سبحانه لم يسوي بين الحرية والامة لا في الطلاق ولا في العدة ولا في الحد ولا في الملك
 ولا في الميراث ولا في الحج ولا في مدة الكون عند الزوج ليلاد نهارا ولا في اصل النكاح بل جعل نكاحها بمنزلة الضرورة ولا في عدد
 المنكوحات فان العبد لا يتزوج اكثر من اثنتين هذا قول الجمهور روى الامام احمد باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 قال يتزوج العبد ثنتين ويطلق ثنتين وتعتد امرأته حيضتين واحتم به احمد بن حنبل ابو بكر عبد العزيز بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

قال لا يحل للعبد من النساء الا اثنتين وخرى الامام احمد باسناده عن محمد بن سيرين قال سأل عمر الناس كونه زوج العبد فقال
 عبد الرحمن ثنتين وطلاقة ثنتين فهذا عمر وعليه عبد الرحمن رضي الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة مع انتشار هذا
 القول ظهوره وموافقته للقياس **فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في تحريم وطى المرأة المحبلى من غير الواطى** ثبت في صحيح مسلم
 من حديث ابى الدرداء رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأة محجج على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها فقالوا نعم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العنة لعنا يدخل معه قبرة كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخرمه وهو لا يحل
 له قال ابو محمد بن حزم ولا يصح في تحريم وطى المحامل خبر غير هذا انتهى وقد روى اهل السنن من حديث ابى سعيد رضى الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبائك او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة وثى للترمذى وغيره من حديث
 شريف بن ثابت رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقى ماءه ولا غيره قال
 الترمذى حديث حسن فيه عن العرياض بن سارية رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطى السبائك حتى يضع من
 ماني بطونهن وقوله صلى الله عليه وسلم كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخرمه وهو لا يحل له كان شيخنا يقول في معناه كيف يجعله
 عبدا سورثا عنه يستخرمه استخرام العبيد هو ولده لئن وطيه نراد في خلقه قال الامام احمد الوطى يزيد في سمعه وبصره قال
 فومن اشترى جارية حاملا من غير فوطيها قبل وضعها فان الولد لا يلحق بالمشترى ولا يبيعه لكن يعتقه لانه قد شرك فيه
 لان الماء يزيد في الولد وقد روى عن ابى الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم امر امرأة محجج على باب فسطاط فقال لعله
 يريد ان يلم بها وقد روى الحديث معنى انه ان استلحقه وشركه في ميراثه لو يحل له لان ليس بولده وان اخذه مملوكا يستخرمه لو يحل له
 لانه قد شرك فيه لكون الماء يزيد في الولد في هذا دلالة ظاهرة على تحريم تكام المحامل سواء كان حملها من زوجه او سيدا وشبهه او
 زنا وهذا لا خلاف فيه الا فيما اذا كان الحمل من زنا ففي صحة العقد قولان أحدهما بطلانه وهو مذهب احمد مالك والشافى
 صحته وهو مذهب ابى حنيفة والشافى ثواختلفا فاتفق ابو حنيفة من الوطى حتى تنقضى العدة وكرهه الشافى قال اصحابه لا يحرر
فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم في الرجل يعتق امته ويجعل عتقها صداقا لها ثبتت عنده في الصحيحين انه اعتق صفيية وجعل عتقها
 صداقا قيل لانها ما صدقتها قال صدقتها نفسها وذهب الجواز ذلك على بن ابى طالب رضى الله عنه وفعل انس بن مالك رضي الله
 عنه وهو مذهب علم التابعين وسيدهم سعيد بن المسيب بن سلمة بن عبد الرحمن واحسن البصري والزهري احمد والشافى وعن
 احمد رواية اخرى انه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فان اذنت فعليها قيمتها وعنه رواية ثالثة انه يوكل رجلا بزوجها اياها و
 الصحيح هو القول الاول الموافق للسنة واقوال الصحابة والقياس فانه كان يملك رقبته او منفعتها فاذا ان ملكه عن رقبته او بقبول المنفعة
 بعقد النكاح فهو اولى بالجواز ما لو اعتقها واستثنى خدمتها وقد تقدم تقرير ذلك في غزاة خيبر **فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم**
 في صيغة النكاح الموقوف على الاجازة في السنن عن ابن عباس رضى الله عنهما ان جارية بكرا اتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباها
 زوجه وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقد نصر الامام احمد على القول بمقتضى هذا فقال في رواية صالح في صغير زوجه حمه
 قال ان رضى به في وقت من الاوقات جائز ان لو يرض فسخ ونقل عنه ابنه عبد الله اذا زوجت اليتيمة فاذا بلغت فلها الخيار وكذلك
 نقل ابن من سور عنه حكى له قول سفيان في يتيمة زوجت ودخل بها الزوج ثم حاضت عند الزوج بعد قال تخير فان اختارت نفسها

لوقوع التزوج وهي حق بنفسها وان قالت خاترت زوجي فليس هو زوجها على نكاحهما قال احمد جريد وقال في رواية حنبل في العبد
 اذا تزوج بغير اذن سيده فهو علم السيد بذلك فان شاء يطلق عليه لطلاق بيد السيد اذا اذن له في التزوج فالطلاق بيد العبد
 ومعنى قوله يطلق اي يطلق العقد يمنع تنفيذه واجازته هكذا اوله القاضي هو خلاص ظاهر النص هذا مذهب ابي حنيفة و
 مالك على تفصيل في مذهبه والقياس يقتضي صحة هذا القول ان اذنت اذا اجاز ان يتقدم القبول لايجاب جازك يتأخر عنه
 وايضا فانه كما يجوز وقفه على الفسخ يجوز وقفه على الاجازة كالوصية ولان المعتبر هو التراضي حصوله في ثانی الحال كحصوله في الاول
 ولان اثبات الخيار في عقد البيع هو وقف للعقد في الحقيقة على اجازة من له الخيار برده وبالله التوفيق **فصل في حكمه صلى الله**
عليه وسلم في الكفاءة في النكاح قال الله تعالى يا ايها الناس لا تأخذوا منكم من ذكرا حتى يجعلنا عليكم آياتا لعلكم تتقون
 عند الله انفسكم وقال تعالى انما المؤمنون اخوة وقال والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعضين وقال تعالى فاستجاب لهم
 ربهم اني لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر اؤ انثى بعضهم ممن بعض وقال صلى الله عليه وسلم لا تنزل لعربي على عجمي ولا لعجمي على
 عربي ولا لبييض على اسود ولا لاسود على ابيض ولا بالتقوى الناس من ادم وادم من تراب قال صلى الله عليه وسلم ان النبي فلان
 ليسوا لي باولياء ان اولياي المتقون حيث كانوا واين كانوا وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه
 فانكروه الا ففعلوه فكلن وثنته في الارض فسد كثير قالوا يا رسول الله وان كان فيه فقال اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكروه
 ثلث مرات وقال النبي صلى الله عليه وسلم لبيبي يا ضمة انكروا يا هندا وانكروا اليه وكان حجاجا وزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت
 حجش القرظية من زيد بن حارثة مولاة وزوج فاطمة بنت قيس القرظية من اسامة ابنة تزوج بلال بن رباح بلخت
 عبد الرحمن بن عوف وقد قال الله تعالى الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات وقال تعالى فانكروا ما كتاب لكم من النساء خالدا
 يقتضيه حكمه صلى الله عليه وسلم اعتبار الدين في الكفاءة اصلا ذلك لا تزوج مسلمة بكافر ولا عفيفة بفاجر ولو يعتبر القرآن
 والسنة في الكفاءة امر او امر ذلك فانه حرم على المسلمة نكاح الزاني الخبيث ولم يعتبر نسبا ولا صناعة ولا فناء ولا حرفة فلو
 للعبد القن نكاح الحرة النسبية الغنية اذا كان عفيفا مسلما وجوز لغير القرشيين نكاح القرشيات و لغير الهاشميين نكاح
 الهاشميات وللفقراء نكاح الموسرات وقد تنازع الفقهاء في وصف الكفاءة فقال مالك في ظاهر مذهبه انها الدين وفي رواية
 عنه انها ثلثة الدين والحرة والسلامة من العيوب قال ابو حنيفة هي النسب الدين وقال احمد في رواية عنه هي الدين و
 النسب خاصة وفي رواية اخرى هي خمسة الدين والنسب والحرة والصناعة والمال اذا اعتبر النسب فعنه فيه في ابي بكر
 ان العربي بعضهم لبعض كفاء الثانية ان قرظيا لا يكافهم الا قرشي بنو هاشم لا يكافهم الا هاشمي قال احمد الشافعي وهو يفرقها
 الدين والنسب والحرة والصناعة والسلامة من العيوب المنفرة ولهم في اليسار ثلثة اوجه اعتبارة فربما العاخرة واعتبارة
 في اهل المدن دون اهل البوادي في العجمي ليس عندهم كفو العربي ولا غير القرشي للقرشية ولا غير الهاشمي للهاشمية ولا غير
 المنتسبة الى العلماء المشهورين كقوامن كان منتسبا اليهم ولا العبد كفو الحرة ولا العتيق كفو الحرة الا حصل له امر
 من لوقى احد اباؤه كفو من لم يمسها رق ولا احد من اباؤها في تأثير قال الامهات وجهان ولا من به عيب مثبت للفسخ
 كفو للسليمة منه فان لم يثبت الفسخ وكان منفرا كالعجمي القطع وتشويهه الخلقة فوجهان واختار الروياني ان صاحبه

ليس بكفو ولا انجاء ولا حائك ولا حارس كفو البنت التاجر واخيا طوطومها كالمحرف لمينت للعالم ولا الفاسق كقول العقيدة في الحديث
 للسنية ولكن الكفاءة عند الجمهور هي حق المرأة والاولياء ثم اختلفوا فقال صحاب الشافعي هي من له ولاية في الحال وقال احمد في رواية
 حق جميع الاولياء اقربهم وبعيدهم فمن لو رض من مقله القوم وقال احمد في رواية ثالثة انها حق لله فلا يصح رضاهم بسقاطه ولكن
 على هذه الرواية لا تعتبر احرية ولا اليسار ولا الصناعة ولا النسب ما يعتبر بالدين فقط فانه لم يقل احمد ولا احد من العلماء ان
 نكاح الفقير للموسر باطل وان رضيت ولا يقول هو ولا احد ان نكاح الهاشمية لغير الهاشمي لا القرشية لغير القرشي باطل انما بينهما
 على هذا لان كثير من اصحابنا يحكون الخلاف في الكفاءة هل هي حق الله او الادمي ويطلقون مع قولهم ان الكفاءة هي انحصار المذكرة
 في هذا من التساهل عدم التحقيق ما فيه **فضل** في حكمه صلى الله عليه وسلم في ثبوت اختيار العتقة تحت العبد ثبت في صحيح
 والسنن ان بريوة كانت ابنت اهلها وجاءت يسأل النبي صلى الله عليه وسلم في كتابتها فقالت كذا فثقت ان احبها لك ان احبها لهم
 ويكون ولاك لي فعلت فذكرت ذلك لاهلها فابوا الا ان يكون الولد لهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اني اشتريها
 واشترط لي لهم الولد فانا الولد لمن اعتمق ثم خطب الناس فقال ما بال قوم يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط
 شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ان كان مائة شرط قضاء الله احق بشرط الله واثق وانما الولد لمن اعتمق ثم خيرها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بين ان تبقى على نكاح زوجها وبين ان تقسحها فاخترت نفسها فقال لها انه نزع جك وابو ولدك فقالت يا رسول الله صل
 بذلك لانها انما اشترطت فلا حاجة لي فيه وقال لها اخذ خيرا فان قوبك فلا خيرا لك وامرهم ان تعتد تصدق عليه بالجم فاكل
 منه النبي صلى الله عليه وسلم وقال هو عليها صدقة ولنا هدية وكان في قصة بريوة من الفقه جواز كتابة المرأة وجواز بيع المكاتب
 وان لم يجز سيدة وهذا مذهب احمد المشهور عنه وعليه اكثر نصوصه وقال في رواية ابى طالب لا يطأ مكاتبته الا ترى انه لا يقدر
 ان يبيعهما وهذا قال ابو حنيفة ومالك والشافعي رحمه الله والنبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اهلها علي بيعها ولو يسأل العجرت ام
 لا يجيها تستعين في كتابتها لا يستلزم عجزها وليس في بيع المكاتب عجز ومرفان بيعه لا يبطل كتابته فانه يبقى عند المشتري كما كان
 عند البائس ان ادى اليه عتق وان عجز عن الاداء فله ان يعيده الى الرق كما كان عند بائعه فلو لومات السنة بجواز بيعه لكان القياس
 يقتضيه وقد ادعى غير واحد الاجماع القديون على جواز بيع المكاتب قالوا لان قصه بريوة وردت بنقل الكافة ولو سبق بالمدينة من
 لو عجزت ذلك لانها صفة جرت بين ام المؤمنين وبين بعض الصحابة رضي الله عنهم وهو موالى بريوة ثم خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الناس في امر بيعها خطبة في غير وقت الخطبة ولا يكون شئ من هذا ثم كان من مشى زوجها خلفها باكيا في زقة المدينة ما نزل الامر
 شهرة عند النساء والصبيان قالوا فظم بيقينا انه اجماع من الصحابة ان لا يظن بصاحبك يخالف من سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مثل هذا الامر الظاهر المستفيض قالوا اذا لم يكن او يوجد ناعن احد من الصحابة رضي الله عنهم المنع من بيع المكاتب
 الا رواية شاذة عن ابن عباس لا يعرف لها اسناد واعتد من منعه بيعه بعد من احد هاتين بريوة كانت قد عجزت وهذا عدل وصحاح
 الشافعي والثاني ان البيوع ود على مال الكتابة لا على رقبته وهذا عدل صحاب مالك وهذان العدلان احوج الى ان يعتد بهما من احدهما
 ولا يهم واحد منهما اما الاول فلا ريب ان هذه القصة كانت بالمدينة وقد شهدها العباس وابنه عبد الله رضي الله عنهما وكانتا كفتا
 تسع سنين في كل سنة اوقية ثم لم تكن بعد اذت شيئا ولا خلافت ان العباس ابنتها ما سكنا المدينة بعد فتح مكة ولو عجزت

الذين صلى الله عليهم بعد ذلك الاعلامين وبعض الثالث نين العجز وحلول النجوم وايضا فان بريرة لم تقل عجزت ولا قالت لها
عائشة رضي الله عنها عجزت ولا اعترف اهلها بعجزها ولا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعجزها ولا وصغرها بل لا اخبر عنها
البيته فمن اين لك هذا العجز الذي تجرون عن اثباته وايضا فانها قالت لعائشة كاتبت اهل على التسمع اواق في كل سنة وقوية
وانا احب ان تعينيني لم تقل لو اودت لهم شيئا ولا مضت على نجوم عدة عجزت عن الاداء فيها لا قالت عجزت في اهل ايضا فانهم لم يحجروها
لعادت في الرق ولو تكن حينئذ لتسعى في كتابتها وتستعين بعائشة في امر قد بطل فان قيل الذي يدل على عجزها قول عائشة
ان احب اليك ان تشتريك واعتقك ويكون ذلك لي فعلت في قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة اشتريها فاعتقها وهذا
يدل على انشاء عتق من عائشة وعتق المكاتب بالا اءالا بالانشاء من السيد قيل هذا هو الذي اوجب لهم القول ببطلان
الكتابة قالوا ومن المعلوم انها لا تبطل الا بعجز المكاتب وتجزيرة نفسه وحينئذ فيعود في الرق فافاد ورد البيعة على رقيق لا على
مكاتب وجواب هذا ان ترتيب العتق على الشراء لا يدل على انشاءه فانه ترتيب المسبب على سببه ولا سيما فان عائشة لما ارادت
ان تعجل كتابتها بجملة واحدة كان هذا سببا في اعتاقها وقد قلتم انتم ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزى في ذلك الا ان يجزى
مكاتب عائشة فاعتقها ان هذا من ترتيب المسبب على سببه وانما بنفلس لشره يعتق على لا يحتاج الى انشاء عتق واما العذر
الثاني فانه اظهر سياق القصة يبطله فان ام المؤمنين اشتريتها فاعتقها وكان ولاؤها لها وهذا مما لا ريب فيه ولو تشتري
المالك كان تسع اواق منجزة فعدتها هو جملة واحدة ولو تعرض للمالك الذي في ذمتها ولا كان غرضها بوجه ما ولا كان لها
غرض في شراء الدرهم المؤجلة بعدد ما حاله وفي القصة جواز المعاملة بالنقود عدة اذا اختلف مقدارها وفيها انه لا يجوز لادم
من المتعاقدين ان يشترط على الآخر شرطا يخالف حكم الله وسوله وهذا معنى قوله ليس في كتاب الله اى ليس في حكم الله جواز
وليس المراد انه ليس في القرآن ذكره واباحته ويدل عليه في كتاب الله احق وشرط الله او ثوق وقد استدل به من صحح العقد الذي
شرط فيه شرط فاسد لو يبطل العقد به وهذا فيه تراخي وتفصيل نظر الصواب منه في تبين معنى الحديث فانه قد اشكل على
الناس قوله اشتري لهما الولاد فان الولاد لمن اعتق فاذا نفي هذا الاشتراط واخبر انه لا يفيد الشافعي طعن في هذه اللفظة
وقال هشام بن عروة انفرج بها وخالفه غيره فردها الشافعي رحمه الله ولو ثبتها ولكن اصحاب العمريين وغيرهم اخرجوا
ولو يطعنوا فيها ولو جعلها احد سوى الشافعي فيما نعلم او اختلفوا في معناها فقالت طائفة الا لا ليست على بابها بل هي معنى عاقلة
ان احسنتم احسنتم ولا نفسكم كقول ان اسألو فلها اى فعلها كما قال تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليه وحرث طائفة
هذا الاعتداء بخلافه لسياق القصة والموضوع المحرف وليس نظير الآية فانها قد فرقت بين ما للنفس وبين ما عليها بخلاف قوله
اشترط لهما وقالت طائفة بل لا امر على بابها ولكن في الكلام من تقديره اشتري لهما ولا تشتري لهما فان الاشتراط لا يفيد شيئا
لخالفته لكتاب الله ورد غيرهم هذا الاعتداء لاستلزامه اضمارا بل دليل عليه العلم به من نوع علم الغيب كقالت طائفة اخرى بل
هذا امر تهديد لا اياحة كقوله تعالى عملوا ما ارسلتموه وهذا في البطلان من جنس ما قبله واظهر فسلما فالعائشة وما للتهديد
هنا واين في المسياق ما يقتضى التهديد لهما نعم هو احق بالتهديد لا ام المؤمنين وقالت طائفة بل هو امر اباحة واذن وان يجوز
اشترط مثل هذا ويكون ولاء المكاتب للميا ثم قاله بعض الشافعية وهذا افسد من اجمعين وصحح الحديث يقتضى بطلان زوجه

وقالت طائفة انها اذن لها في الاشتراط لتكون وسيلة الى ظهور بطلان هذا الشرط وعم الخاص في العام به وتقر بحكمه على من شرطه في
وكان القوم قد علموا حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك فلم يقنعوا ودون ان يكون الولاد لهم فعاقبهم بان اذن لها عيشة في الاشتراط فخطب
الناس فاذن فيهم ببطلان هذا الشرط وتضمن احكامها من احكام الشيعة وهوان الشرط الباطل اذا شرط في العقد او بمن الوفاء بل ولا
الاذن في الاشتراط لما علم ذلك فان احديث تضمن فساد هذا الحكم وهو كون الولاد لغير المعتق واما بطلانه اذا شرط فاما استيفاد
من تصريح النبي صلى الله عليه وسلم ببطلانه بعد اشتراطه ولعل القوم اعتقدوا ان اشتراطه يفيد الوفاء به وان كان خلاف
مقتضى العقد المطلق فابطل النبي صلى الله عليه وسلم ان شرط كما بطله بدون الشرط فان قيل فاذا فات مقصود المشتراط ببطلان
الشرط فانه ما ان يسقط على القسوة اعطى من الاثر بقدر ما فات من عرضه والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقض بواحد من الامرين قيل هذا
انما ثبت اذا كان المشتراط جاهلا بفساد الشرط فاما اذا علم بطلانه ومخالفته حكم الله كان عاصيا انما باقلا منه على اشتراطه
فلا يفسخه ولا يرش هذا الظاهر لغيره في موالي بريرة والله اعلم **فصل** في قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاد لمن اعتق من العمور
ما يقتضى ثبوته لمن اعتق سائبة او في زكوة او كفارة او اعتق واجب هذا القول المشافعي ابو حنيفة واحمد رحمهم الله في احاديث الروايات
وقال في رواية الاخرى لاولاد علي قال في الثالثة يد ولا في علي عتق مثله ويحتمل بعمومه احمد من واقفه في ان المسلم اذا عتق
عبدا فمما اتومات العتيق ورثه بالولاء وهذا العمور اخص من قوله لا يرث المسلم الكافر فيخصه او يقيد به وقال المشافعي مالك
وابو حنيفة رحمهم الله لا يرثه بالولاء الا ان يموت للمسلم ولهم ان يقولوا ان عموم قوله الولاد لمن اعتق مخصوص بقوله لا يرث المسلم
الكافر **فصل** في القصة من الفقه تحيير الامامة لدرجة اذا اعتقت وزوجها عبد قالوا لا تختلف الرواية في زوج بريرة
هل كان عبدا وحر قال القاسم عن عايشة رضي الله عنها ان عبد ولو كان حرا لم يغيرها وقال عروة عنها ان حرا قال ابن عباس
كان عبدا السود يقال له غيث عبد النبي فلان كان في نظر اليه يطوف وراها في سلك المدينة وكل هذا في الصحيح وفي سنن داود
عنه رضي الله عنه كان عبدا لابي احمد فغيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها ان توبك فلا خيار لك وتي مسند احمد
عن عايشة رضي الله عنها ان بريرة كانت تحت عبد فلما اعتقتها قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اختاري فان شئت
ان تمكثي تحت هذا العبد ان شئت ان تفارقيه وقد روي في الصحيح انه كان حرا واحم الروايات واكثرها انه كان عبدا وهذا
اخبار رواه عن عايشة ثلثة الاسود وعروة والقاسم واما الاسود فلم يختلف عنه عن عايشة انه كان حرا واما عروة فنعته
حرايتان صحيحتان متعارضتان احدتهما انه كان حرا الثانية انه كان عبدا واما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان
احدهما انه كان حرا والثانية الشك قال داود بن مقاتل لم يختلف الرواية عن ابن عباس انه كان عبدا وانفق الفقهاء على
تحيير الامامة اذا اعتقت وزوجها عبد اختلفوا اذا كان حرا فقال المشافعي مالك واحمد رحمهم الله في احاديث الروايات عندهما
ابو حنيفة واحمد رحمهم الله في الرواية الثانية تحيير وليست الروايتان مبينتين على كون زوجها عبدا او حرا بل على تحقيق المناط في ثبات
الخيار لها وفيه ثلثة ما اخذ للفقهاء اشد هذا زال الكفاءة وهو المعبر عنه بقولهم كملت تحت ناقص الثاني ان عتقها اوجب للزوج
ملك طلاقه ثلثة عليها لو تكن مملوكة له بالعتد وهذا ما اخذ اصحاب ابو حنيفة وبنوا على اصلهم ان الطلاق معتبر بالنساء
لا بالرجال الثالث ملكها ففسحوا ونحن نبيز في هذه **المأخذ** لاذن هو كالمات تحت ناقص فاليرجع الى ان الكفاءة معتبرة

في الدوام كما هي معتادة في الابدان فاذا زالت حيلت المرأة كما تخير اذ ابان الزوج غير قبولها وهذا ضعيف من وجهين احدهما ان شرط النكاح لا يعتبر دوامها واستمرارها وكذلك توابعه المقارنة لعقده لا تستلزم ان تكون توابعه في الدوام فان رضيا الزوجية غير المجبوزة بشرط في الابدان دون الدوام وكذلك الولى الشاهدان وكذلك مانع الاحرام والعدوة والزنا عن من يمنع نكاح الزانية انما يمنع ابتداء العقد دون استدامته فلا يلزم من اشتراط الكفاءة ابتداء اشتراط استمرارها ودوامها الثاني انه لو زالت الكفاءة في ثناء النكاح بفسق الزوج او حدث عيب موجب للفسخ لم يثبت الخيار على ظاهر المذهب هو اختياره من مائة الاصحى كالمذهب مالك ثابت القاضى الخيار بالعيب احداثه ويلزمه اثباته بخواتم فستوى الزوج وقال الشافعى ان حدث بالزوج ثبت الخيار ان حدث بالزوج فعلى قولين **واما الماخذ الثاني** وهو ان عتقها او جب للزوج عليها ملك طلاقه ثالثة فخذ ضعيف جدا فانى مناسبة بين ثبوت طلاقه ثالثة وبين ثبوت الخيار لها وهل نصيب الشارح ملكا لطلاقه ثالثة سبب الملك الفسخ وما يتوه من انها كانت تبين منه باثنتين فصارت لا تبين الا بثلاث وهو زيادة امساك وحبس ما لا يقتضيه العقد فسد فانه يملك ان لا يفارقها البتة ويمسكها حتى يفرق الموت بينهما والنكاح عقد على مدة العرف فهو يملك استدامة امساكها وعتقها لا يسلبه هذا الملك فكيف يسلبه اياها ملكه عليها طلاقه ثالثة وهذا لو كان الطلاق معتبرا بالنساء فكيف العيب انه معتبر بمن هو بيده والى مشروع في جانبه **واما الماخذ الثالث** وهو ملكها نفسها فهو رجم الماخذ اقربها الى اصول الشرع وبعدها من التناقض فسر هذا الماخذ ان السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا رقبته او منافعها والعتق يقتضى تملك الرقبة والمنافع للعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فاذا ملكت رقبته او منافعها او من جملتها منافع البضع فلا يملك عليها الا باختيارها فخيرها الشارح بين ان تقيم مع زوجها وبين ان تفسخ نكاحه اذ قد ملكت منافع بضعها وقد جاعلني بعض طرق حديث بريرة رضيا الله عنها انها صلى الله عليه وسلم قال لها ملكت نفسك فاخترى ثاقب قال قيل فهذا ينتقض به الزوجها ثوبا فان المشتري قد ملك رقبته او بضعها او منافعها ولا تسلطونه على فسخ النكاح قلنا لا يرد هذا نقضا فان البائع نقل الى المشتري ما كان مملوكا له فصار المشتري خليفته وهو لها زوجها اخرج منفعة البضع عن ملكه الى الزوج ثم نقلها الى المشتري مسلوبة منفعة البضع فصار كما لو اجر عبده مدة ثوبه فان قيل فبيان هذا يستقيم لكونه فيما اذا باعها فملا قلتم ذلك اذا عتقها وانها ملكت نفسها مسلوبة لمنفعة البضع كما لو اجرها ثوبا عتقها لولا هذا ينتقض عليك هذا الماخذ قيل الفرق بينهما ان العتق في تملك العتق رقبته ومنافعه اقوى من البيع ولهذا ينفذ فيما لو يعتقه ويسرى في حصة الشريك بخلاف البيع فالعتق اسقاطا كان السيد يملكه من عتقه وجعله له محررا وذلك يقتضى اسقاط ملك نفسه ومنافعها كلها واذا كان العتق يسرى في ملك الغير المحض الذى لا حق له فيه البتة فكيف لا يسرى الى ملكه الذى تعلق به حق الزوج فاذا سرى الى نصيب الشريك الذى لا حق للعتق فيه فسر بانه الى ملك الذى تعلق به حق الزوج اولى اخرى فهذا محض العدل القياس الصحيح فان قيل فهذا فيه باطل حق الزوج من هذه المنفعة بخلاف الشريك فانه يرجع الى القيمة قيل الزوج قد استوفى المنفعة بالوطى فطريان ما يزيد واحصا لا يسقط له حقا كما لو طرما يفسده او يفسخه بوضام او حدث عيب او زوال كفاءة عن من يفسخ به فان قيل فما تقولون فيما رواه النسائي من حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد قال كان لعائشة فلام وجارية قالت فاخرجت ابن اعتمى فاذ كرت ذلك

رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بدئي بالطلاق قبل الجارية ونولات التخيير بمنع اذا كان الزوج حراً لو كان للمبلاء لا يعتق الغلام
فائدة فاذا بدأت به عتقت تحت حرج فلا يكون لها اختيار في سنن النسائي ايضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امته كانت
تحت عبد فعتقت في باختيارها الربطاً ما تزوج اقبل اما الحديث الاول فقال ابو جعفر العقيلي وقد رواه هذا خبر لا يعرف الا بعبد الله
ابن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف مع قال ابن حزم وهو خبر لا يصح ثم اوصح بربك فيه حجة لانه ليس فيه انهما كانا تزوجين بل قال
كان لها عبد جارية ثلوا كانا تزوجين لو يكن في امرها لولا ما يسقط خيار المعتقة تحت الحرج وليس في الخبر انه امرها
بالابتداء بالزوج لهذا المعنى بل الظاهر انه امرها بان تبدي بالذكر لفضل عتقه على الانثى وان عتق انثيين يقوم مقام عتق ذكر كما
والحديث الصحيح مبين لما للحديث الثاني فضعيف بانه من رواية حسن بن عمرو بن امية القمري وهو مجهول فاذا تقر هذا وظر
حكاية الشرع في ثبات اختيارها فقد روي الامام احمد باسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عتقت الامة في باختيارها الربطاً فان
شاءت فارتعت وان وطبها فلا خيار لها ولا تستطيع فراقه ويستفاد من هذا قضيتان **احد** ان خيارها على التراضي ولو تركه
من وطبها وهذا مذهب مالك ابى حنيفة واحمد للشافعي برضى الله عنهم ثلثة اقوال هذا احدها والثاني انه على الفور الثالث
انه الى ثلثة ايام **الثانية** انما اذا مكنته من نفسه او طبها يسقط خيارها وهذا اذا علمت بالعتق وثبوت اختيارها فلو جعلت مع الم
يسقط خيارها بالتكبير من الوطى وعن احمد رواية ثانية انها لا تعد بحملها بما ملك الفسخ بل اذا علمت بالعتق ومكنته من طبها
سقط خيارها ولو تعلم ان لها الفسخ والرواية الاولى اصح فان عتق الزوج قبل ان تختار قلنا انه لا خيار للمعتقة تحت حرج بل خيارها
لمساواة الزوج لو اوصول الكفاءة قبل الفسخ قال لشافعي في احد قولي وليس هو المنصور عند اصحابه لها الفسخ ليقدم ملك
اختيارها على العتق فلا يبطل في الاول قيس لزوان سبب الفسخ بالعتق وكالوزن المعيب في البيع والنكاح قبل الفسخ في كل الازوال الاعسار في زمن
ملك الزوج الفسخ به واذا قلنا العلة ملكها نفسها فلا اثر لذلك فان طلقها طلاقاً رجعيماً فعتقت في حدتها فاختارت الفسخ بطله
الرجعة وان اختارت المقام معها وسقط اختيارها للفسخ لان الرجعة كالزوجة وقال لشافعي في بعض اصحابها لا يسقط
خيارها اذا رضيت بالمقارودون الرجعة ولها ان تختار نفسها بعد الا رجوع ولا يصح اختيارها في زمن الطلاق فان الاختيار في زمن هو
فيه صائفة الى بينونة ممتدة فاذا رجعها صح حينئذ ان تختار وتقيم معها لانها صارت زوجة وعمل الاختيار عمل وتربا ثرة عليه
ونظير هذا اذا ارتد زوج الامة بعد الدخول ثم عتقت في زمن الردة فعلى القول الاول لها اختيار قبل اسلامه فان اختارته ثم اسلم سقط
ملكها للفسخ وعلى قول لشافعي لا يصح لها اختيار قبل اسلامه لان العقد صائر الى البطلان فاذا اسلم صح خيارها فان قيل فما تقولون اذا
طلقوا قبل ان يفسخ هل يقع الطلاق ولا قيل نعم يقع لانها تزوجت وقال بعض اصحاب احمد غيرهم وقف الطلاق فان فسخت تبين انه لو
يقع وان اختارت تزوجت تبين وقوعه فان قيل فما حكم المهر اذا اختارها الفسخ قيل اما ان تفسخ قبل الدخول وبعده فان فسخت بعد له
يسقط المهر وهو لسيدته سواء فسخت واقامت وان فسخت قبل ففسخ قولان هما راياتان عن احمد احدى ما لا مهر لان الفروقة من
بهما والثانية يجب نصفه ويكون نسيلها الا لو اتان قيل فما تقولون في المعتق نصفها هل لها اختيار فيه قولان وهما راياتان فان قلنا
لا خيار لها فتزوج مدبرة له لا يملك غيرها وقيمتها مائة يعتد على ما ستين مرراً ثموات عتقت ولو ملك الفسخ قبل الدخول لانها لو ملك
سقط المهر وان تصف فلخرج من الثلث فليرق بعضها فيمتنع الفسخ بخلاف ما اذا لم يملكها فانها يخرج من الثلث فيعتق جميعها

فصل في قوله صلى الله عليه وسلم لو ارجعته فقالت تامرني فقال لانما انا شافه فقالت لا حاجة لي فيه **فيه** ثلث قضايا احدها ان امره على الوجوب كما لا فرق بين امره وشفاعته ولا ريب ان امتثال شفاعته من اعظم المستحبات الثانية انه صلى الله عليه وسلم لو يرضى على بريرة ولو ينكر عليها اذ لم يقبل شفاعته لان الشفاعة في اسقاط المشغوع عنده حقه وذلك اليه ان شاء اسقطه وان شاء ابقاه فلذلك لا يجوز عصيان شفاعته صلى الله عليه وسلم ومخبر عصيان امره الثالثة ان اسم امرته في لسان الشارع قد يكون مع زوال عقد النكاح بالكلية فيكون ابتداء عقد زواج يكون مع تشبيهه فيكون امساكا وقد سمي سبحانه ابتداء النكاح المطلق ثلثا بهذا الزوج الثاني مراجعة فقال فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتولجا او ان طلقها الثاني فلا جناح عليهما وعلى الاول ان يتولجا كما استأنفا **فصل في اكله صلى الله عليه وسلم من اللحم الذي تصدق به على بريرة** وقال هو عليها صدقة ولنا هدية دليل على جواز اكل الغني وبنو هاشم كل من عجز عليه الصدقة مما يهديه اليه الفقير من الصدقة لاختلاف جهة الماكوك لانه قد بلغ محل ذلك يجوز له ان يشتريه منه بما له هذا اذا لم يكن صدقته نفسه فان كانت صدقته لو عجز بها ان يشتريها ولا يهبها ولا يقبلها هدية كما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر عن شراء صدقته وقال لا تشتريها ولا تأكلها **فصل في قضائه صلى الله عليه وسلم في الصداق بما قل وكثر وقضائه بصحة النكاح على ما مع الزوج من القرآن** ثبت في صحيح مسلم عن عائشة كان صداق النبي صلى الله عليه وسلم لزوجته ثنتي عشرة اوقية ونش ذلك خمس مائة وقال عمر لعلمت رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم شيئا من نسائه ولا انكم شيئا من بناته على اكثر من ثنتي عشرة اوقية قال الترمذي حديث حسن صحيح انتهى الاوقية اربعون درهما وفي صحيح البخاري من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رجل تزوج ولوغا ثم من حديد في سنان ابي داود من حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعطى في صداق من كفه سويقا او تمرا فقد استحل في الترمذي ان امرأة من بني فزارقة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رضيت من نفسك ومالك لنعلين قالت نعم فلجارتها قال الترمذي حديث صحيح وفي مسند الامام احمد من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان اعظم النكاح بركة ايسر مؤنة وفي الصحيحين ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت طويلا فقال رجل يا رسول الله تزوجنيها ان يكون لك بهل حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شئ تصدقوا يا اياه قال ما عندى الا ازارى هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك ان اعطيتوا ازارك جلست ولا ازارك فالتمس شيئا قال لا اجد شيئا قال فالتمس لزوجاتك من حديد فالتمس لو يجد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك شئ من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن وفي النساء ان اباطحة خطيبا مسلم فقالت الله يا اباطحة ما مثلك يرد ولكنك رجل كافروانا امرأة مسلمة ولا يحل لمان تزوجك فان تسلم فذاك مهرها لا اسالك غير فاسلم فكان ذاك مهرها قال ثابت فما سمعنا يا امرأة قط كانت اكرم مهر من ام مسلمة فدخلت به فولدت له فتضمن هذا الحديث ان الصداق لا يتقدرا قل ودان قبضة السويق وخاتم الحديد والنعلين يحيم تسميتها مهر او تحل بها الزوجة وتضمن ان المغالات في المهر مكرهة في النكاح وانها من قلة بركة وعسرة وتضمن ان المرأة اذا رزقت بعلم الزوج وحفظه للقران او بعضه من مهرها

جاء ذلك وكان ما يحصل لها من انتفاعها بالقران والعلم هو مصلحتها كما اذا جعل السيد عتقها صداقها وكان انتفاعها بحريتها ولو
ملكها الرقبتها ووصلاتها وهذا هو الذي اختاره ام سليم من انتفاعها باسلامها في طلبة وبذلها نفسها له ان اسلم وهذا هو
اليها من المال الذي يبذله الزوج فان الصداق شرع في الاصل حق المرأة تنتقم به فاذا رضيت بالعلم والدين واسلام الزوج قرينة
للقران كان هذا من افضل المهور وانفعها واجلها فما خفي العقد عن مهر وثين المحكوب بتقدير المهر بثلاثة دراهم او عشرة من النص
والقياس الى المحكوب بجملة كون المهر ما ذكرنا نصا وقياسا وليس هذا مستويا بين هذه المرأة وبين الموهوبة التي وهبت نفسها
للنبي صلى الله عليه وسلم وهي خالصة له من دون المؤمنين فان تلك وهبت نفسها هبة مجردة عن كل صلح بخلاف ما نحن فيه
فانه نكاح بولي صداق وان كان غير مالي فان المرأة جعلته عوضا عن المال بل يرجع اليها من نفقه ولو تهافتت في الزوج هبة
مجردة كهبة شئ من مالها بخلاف الموهوبة التي خص الله بها رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا مقتضى هذه الاحاديث وقد خالف
في بعضها من قال لا يكون للمصداق الا ما لا يكون منافعا اخره لاعلمه ولا تعليمه صداقا كقول ابن حنيفة واحمد في رواية عنه
ومن قال لا يكون اقل من ثلاثة دراهم كما في عشرة دراهم كابي حنيفة وفيه اقوال اخرى شاذة لا دليل عليها من كتاب لاسنة ولا اجماع
والقياس لا قول صاحب من ادعى في هذه الاحاديث التي ذكرناها اختصاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وانها منسوخة وان عمل اهل
المدينة على خلافه فدعوى لا يقوم عليها دليل في الاصل يردوا وقد زجر اهل المدينة من التابعين سعيد بن المسيب ابنته
علي بن مهين ولو ينكر عليا جديلا بذلك من مناقبه وفضائله وقد تزوج عبد الرحمن بن عوف على صداق خمسة دراهم
واقوه النبي صلى الله عليه وسلم ولا سبيل الى ثبات المقدار الا من جهة صاحب الشرع **فصل** في حكمه صلى الله عليه وسلم وخلفائه
في حد الزوجين مجد صاحبه برضا او جنونا او جذا ما او يكون الزوج عتيقا في مسند احمد من حديث يزيد بن كعب بن
عجرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخل عليها وضع ثوبه وقعد على الفراش
ابصر بالشحم باياضا فامرت عن الفراش ثم قال خدي عليك ثيابك ولو ياخذ ما اتاها شيئا او في الموطن عن عمرانه قال ايما امرأة
غرها رجل بها جنون او جذا او برص فلها المهر بما اصاب منها او صداق الرجل على من غره وفي لفظ اخر قضى عمر في البرص او الجذا
والجنونة اذا دخل بها فرق بينهما والصداق لها بمسئسها اياها وهو على ليهلوا في سنن ابي داود من حديث عكرمة عن
ابن عباس رضي الله عنهما طلق عبد يزيد بوركانة زوجته او ركانة وكلهم امرأة من مزينة فجماعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت
ما يغني عنى الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة اخذتها من راسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية فذكر
الحديث وفيه انه صلى الله عليه وسلم قال لطلقها ففعل قال راجع امرأتك او ركانة واخوته فقال اني طلقتهان ثلاثا يا رسول الله
قال قد علمت ارجعها وتلى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعدتهن ولا علة لهذا الحديث الا رواية ابن جرير له عن
بعض بني ابي رافع وهو مجهول لكن هو تابعي وابن جرير من الائمة الثقات العدل في اية العدل عن غيره لا تعدل له بالويل
فيه جرح ولو يكن الكذب ظاهرا في التابعين ولا سيما التابعين من اهل المدينة ولا سيما موالى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا سيما مثل هذه السنة التي اشتدت حاجة الناس اليها لا يظن بابن جرير انه حملها عن كذاب لا عن غير ثقة عندنا
ولم يبين حاله وجاء التفريق بالعنة عن عمر وعثمان وعبد الله بن مسعود وسمرة بن جندب معاوية بن ابي سفيان

وأحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم لكن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يزوجهم
سنة وعثمان ومعاوية وسمية رضي الله عنهم لم يزوجوه واحارث بن عبد الله رضي الله عنه اجله عشر اشهر وذكر سعيد
ابن منصور ثنا هشيم ناصب الله بن هون عن ابن سيرين ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث رجلا على بعض اسعابة
فتزوج امرأة وكان عقيما فقل له عمر اعلمتها انك عقيم قال لا قال فانطلق فاعلمها ثم خيرها واجل مجنون سنة فان افاق والا فرق
بينه وبين امراته فاختلط الفقهاء في ذلك فقال اود و ابن حزم ومن واقفهما لا يفسخ النكاح بعيب لينة وقال ابو حنيفة لا
يفسخ الا بالجب والعنة خاصة وقال المشافى ومالك يفسخ بالجنون والبرص والجذام والقرن والجب العنة خاصة وزاد الامام
احمد عليهم ان تكون المرأة فتقا منخرقة ما بين السيلين ولا صحابه في نخن الفرج والقوم وانخرق تجرى ابواب المتى في الفرج والقوم
السيالة فيه والبواسير والناصور والاستحاضة واستطلاق البول والنحو والنحصى هو قطع البيضة والسل هو غسل البيضتين
والوجوه هو رضها او كون احداهما خنثى مشكلا والعيب الذي يصاحبه مثله من العيوب السبعة والعيب ما حدث بعد
العقد وجهان وذهب بعض اصحاب الشافعي الى ح المرأة بكل عيب ترويه الجارية في البيع واكثره ولا يعرف هذا الوجه ولا مظنته ولا
من قاله ومن حكاه ابو عاصم العباداني في كتاب طبقات اصحاب الشافعي وهذا القول هو القياس وقول ابن حزم ومن افقه واما
الاقتصار على عيبين او ستة او سبعة او ثمانية دون ما هو اولي منها او مساو لها فلا وجه له فالعيب الحسن في الطهر كونها
مقطوعة اليدين او الرجلين او احدهما او كون الرجل كذلك من اعظم المنقرات والسكوت عنه من اجم التمليس والغش
وهو مناف للدين والاطلاق انما ينصرف الى السلامة فهو كالمشروط عرفا وقد قال امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
من تزوج امرأة وهي لا تولد له اخبرها انك عقيم وخيرها فماذا يقول رضي الله عنه في العيوب التي هذا عندها كمال لا تقصر
والقياس ان كل عيب ينفر الزوج الاخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الرجوة والمودة ويوجب اختياره هو اولي من البيع
كما ان الشروط المشروطة في النكاح اولي بالوفاء من شروط البيع وما الزواني ورسوله مغرور راقط ولا مغبور ابما عثر به وعين به
ومن تدبر مقاصد الشرع في مصداقه وموارده وعدله وحكمته وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا
القول قربه من قواعد الشريعة وقد روى يحيى بن سعيد الانصاري عن ابن المسيب رضي الله عنه قال قال عمر رضي الله عنهما
امرأة تزوجت وبها جنون او جذام او برص فدخل بها ثم اطعم على ذلك فلها مهرها بمسيسة اياها وعلى الولي الصداق بما دلس
كما عثره وذكر هذا ابن المسيب لم يسم من عمر من باب هذا بان البارز المخالف لاجماع اهل الحديث قاطبة قال الامام احمد انما
لو يقبل سعيد بن المسيب عن عمر من يقبل اية الاسلام فهو محبتون بقول سعيد بن المسيب قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
كيف بروايته عن عمر وكان عبد الله بن عمر يسأل الى سعيد يسأله عن قضايها عن عمر فيفتي بها ولو يطعن احد قط من اهل
عصره ولا من بعدهم من له في الاسلام قول معتبر في رواية سعيد بن المسيب عن عمر ولا عبرة بغيرهم وترى الشعبي عن علي
كروايته وجهه ايا امرأة تكوت وبها برص او جنون او جذام او قرن فزوجها باختياره لم يسها ان شاء مسك وان شاء طلق
وان مسها فلها المهر بها المستحل من فوجها وقال كيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمر
رضي الله عنهم قلل فان تزوجا برصا او عيا فدخل بها فلها الصداق ويرجع به علي من غيرها وهذا يدل على ان عمر رضي الله عنه

تبت العيوب المقتدمة على وجه الاختصاص في المحرورين ما عداهما وكذلك حكم قاضي الاسلام حقا الذي يضرب المثل بعمله
 ودينه وحكمة شريح رضي الله عنه قال عبد الرزاق عن عمر بن ابيوب عن ابن سيرين رضي الله عنه خاصه رجل المشرع فقال ان
 هولاء قوم نازوا بك احسن الناس فجاؤني بامرأة عمياء فقال شريح ان كان حذر بك عيب لم يجز يتمل هذا القضاء وقولان
 دلس لك بعيب كيف يقضى ان كل عيب لست به المرأة فلن زوج الوديعه وقيل لزهري رضي الله عنه يرد النكاح من كل اداء
 عضان موقوتة من فتاوى الصحابة والسلف علم انهم لم يخصوا الوديعه من عيب الاثرية رويت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان النساء الامن العيب
 الاربعة الحنون والجماد والبرص واللاء في الفرج وهذه الرواية لا نعلم لها اسنادا اكثر من اصبغ عن ابن وهب عن عمرو بن ابي
 الله عنهما وقد روي عن ابن عباس في ذلك باسناد متصل في كراهة سفيان عن عمر بن دينار عنه هذا كله اذا اطلق الزوج واما
 اذا اشترط السلامة وبشرط اجمال فيان شرطها اشارة السن فيان شرطها اشارة السن فيان شرطها اشارة السن فيان
 سوداء او بكر فيان شرطها اشارة السن فيان شرطها اشارة السن فيان شرطها اشارة السن فيان شرطها اشارة السن فيان
 وان كانت هي الغارقة سقط مهرها او رجع عليها به ان كانت قبضته ونفس على هذا احمد في احدى الروايتين عنه وهو اقسيمها
 واولاهما باصوله فيما كان لزوجه هو المشترط وقال صحابه اذا شرطت فيه حصة فبان بخلافها فلا خيار لها الا في شرط احرية
 اذا بان عيبا فلا خيار في شرط النسب اذ بان بخلافه وجهان والذي يقتضيه مذهبه وقواعده انه لا فرق بين اشتراطه
 واشترطها من ثبات الخيار لها اذا فاق ما اشترطته اولى لانها لا تتمك من المفارقة بالطلاق فاذا جازله الفسخ مع تمكنه من الفراق
 بغيره فلان يجوز لها الفسخ مع عدم تمكنها اولى اذ جازلها ان تفسخ اذا ظهر الزوج ذاصناعة دنية لا تشينه في دينه ولا في عرضه
 وانما يمنع كمال لذتها واستمتت عها به فاذا شرطته شيئا باجملا صحى فيان شىء مشوها عمى اطرش اخرس اسود فكيف تلزومه
 وتمنع من الفسخ هذا في غاية الامتناع والتناقض البعد عن القياس قواعد الشرع وبالله التوفيق وكيف يمكن اجدل الزوجين
 من الفسخ بقدر العدسة من البرص لا يمكن منه بما يجرب المستعمل المتمكن هو انما عداه من ذلك البرص ليسير وكذلك لا يجوز
 من انواع الداء العضان اذا كان نبي صلى الله عليه وسلم حر وعلى ابان كتمان عديب سلعتة وحر وعلى من علمه ان يكتمه من المشرك
 فكيف باعيوب نكاح روقول بنو حنيفة بن الفاحمة بن عتيق حين استشارته في النكاح معاوية رضي الله عنه او
 ابى جهم رضي الله عنه اما معاوية فصعلون لا مال له واما ابو جهم فولا يصنع عصاة عن عاتقه فعم ان بيان العيب في النكاح اولى
 واوجب فكيف يكون كتمانته وتدبيره ونقض حرامه به سبب الزومه وجعل العيب غلا لا زهرا في عتق صاحبه مع شدة
 نقرته منه ولا سيما مع شرط السلامة منه وشرط خرافة وهذا مما يعيننا ان تصرفات الشريعة وقواعدها وليكامها
 تباها والله اعلم وقد ذهب ابو عمر بن حزم الى ان الزوج اذا شرط السلامة من العيوب فجزى عيب كان فانكح من اصله
 غير منعقد لا خيار له فيه ولا اجازة ولا نفقة ولا ميراث قال ان التي ادخات عليه غير لتي تزوج ان السلامة غلا المعيبة
 بلا شك في الزوجها فلا تزوجية بينهما **فصل** في حكم النوى صلى الله عليه وسلم في خدمة المرأة لزوجها قال ابن حبيب في
 روضة حكر بنو حنيفة بن علي بن ابى طالب تزوجته فاطمة رضي الله عنها حين اشتكى اليها لخدمة فحكر على
 فاطمة باخذها لخدمة البيت فحكر على حرم الله وجهه بلخوضه في نكاحه فاطمة رضي الله عنها حين اشتكى اليها لخدمة فحكر على

الصحيبين والطير والفرش في كنف البيت واستقاء الماء وعمل المبيت كل في الصحيبين ان فاطمة رضوان الله عنهما اتت النبي صلى الله عليه وسلم
تشكوا اليه ما تلقى من يدها من الرحاء وتساءله خادما فلما تجردت ذكرت ذلك لعائشة رضي الله عنها فلما جاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم اعبرته قال على كرم الله وجهه فجاهدنا وقد اخذنا من اصحابنا فاذ هبنا نقوم فقال كانكما فجاهدنا ففقدت بيتنا حتى وجدت برد
قدميه على بطني فقال لا ادلكما على مله هو خير لكم امراسا لئلا تاذنوا فاذ هبنا نقوم فقال كانكما فجاهدنا ففقدت بيتنا حتى وجدت برد
وكبر الربيعا وثلاثين فهو خير لبيك من خادما فقال على كرم الله وجهه فما تركتها بعد قيل لا لبيدة صفين قال لا لبيدة صفين وصح عمر
نوا قالت كنت اخد من زبير خدما سببت كرهه وكان له فر من كنت اسوسه وكنت احش له واقوم عليه ودمع عنها انها كانت
تعلف نرسه وتسقى الماء وتخززالد ولو تعجن وتمقل النوى على راسها من ارض له على ثلثي فرسهم فاختلقت الفقهاء في ذلك فوجب
طائفة من سلفنا اختلف خدمته هاله في مصالح البيت قال ابو ثور عليهما ان تخدم نرجسها في كل شئ ومنعت طائفة وجوب خدمته
عليها في شئ ومن ههنا في ذلك بو حنيفة واسته انتمى واهل المظاهر قالوا لان عقد النكاح انما اقضى الاستمتاع والاستحواذ
لان المتناقم قالوا والا هاديف المذكورة انما تدل على التطوع ومكارم الاخلاق فاين الوجوب منها او اجتهاد من اوجب الخدمه به
هو المعروف عند من خاطبهوا الله سبحانه بكلامه واما ترفية المرأة وخدمته الزوج وكنسه ومطبخه وعجنه وغسيله في فرشه
وقيامه بخدمة البيت فمن المنكر والله تعالى يقول **لَهُنَّ مِمَّا كَسَبَتْ** اذى علمهن بالمعروف وقال الرجال **وَأْمُرُونَ عَلَى النِّسَاءِ** واذ الخدم
المرأة بل يكون هو الخادم لها فهي القوامه عليهما فان المهرة مقابلية البضع وكل من الزوجين يقضى طرزه من صاحبه فانما
اوجب الله سبحانه نفقتها وكسوتها ومسكنها في مقابلية استمتاعه بها وخدمتها وما جرب به عادة الزوج وايضا فان
العقود المطلقة انما تنزل على العرت والعرف خدمة المرأة وقيامها بمصالح البيت للاخلة وقولهم ان خدمة فاطمة راسماء
كانت تبارعا واحسانا يرد بان فاطمة رضي الله عنها كانت تشتكى من الخدمه فلم يقبل تعالى لخدمته عليها وانما هي عليك
وهو صلى الله عليه وسلم لم يخفى في الحكم احدا ولما رأى اسماء رضي الله عنها والعلف على اسماء والزير معه لم يقبل لخدمته عليها
وبن هذا ضلله بل تروى على استحواذها واقوسا تراصحا به على استخدام الزوجهم مع علمه بان منهن لكارهة والراضية هذا
امر لا يرب فيه ولا يصح التفرق بين شريفة ودنية وفقيرة وغنية فهذه اشرف نساء العالمين كانت تخدم زوجها وجاهت
الله عليه وسلم تشكوا اليه الخدمه فلم يشكها وقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح المرأة عانية فقال تقوا الله في النساء
فانهن عون عندك والعاني لاسير ومربية الاسير خدمه من هو تحت يده ولا يربيان النكاح نوع من الرق كما قال بعض السلف
النكاح رقيق فلينظر احدكم عند من يرق كريمة ولا يخفى على المنصف الراحم من المذهبين والاقوي من الدليلين حكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم بين الزوجين يقع الشقاق بينهما امرى بودا وفي سننه من حديث عائشة ان حبيبة بنت سهل كانت
عند ثابت بن قيس بن شماس فضرها فكسرها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فاصبح فدعا النبي صلى الله عليه وسلم ثابتا فقال اخذ
بعض ما لها وافرقتها فقال صلى ذلك يا رسول الله قال نعم قال فاني اصدقها حد يقين وهما بيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم
خذها وافرقتها ففعل قد حكم تعالى بين الزوجين يقع الشقاق بينهما بقول تعالى **فَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُوهَا كَمَا بَعْتُمْ أَهْلِيهِنَّ**
وَعَلَى مَنْ أَبْعَدَ مِنْهُمَا لِحَاقَاتِهِمَا فَهُوَ كَرِيمٌ الله كان عينا خيرا وقد اختلف السلف والمخلف في الحكمين هل هما

حاکمان بؤوكيلان على قولين أحدهما انهما وكيلان وهو قول ابى حنيفة والشافعى فى قول احمد فى رواية والثانى انهما حاکمان وهذا قول اهل المدينة ومالك واحمد فى الرواية الاخرى الشافعى فى القول الاخر وهذا هو الصحيح والعجب كل العجب من يقول هما وكيلان لا حکماً والله تعالى قد نصبهما حاکمين وجعل نصبهما الى غير الزوجين ولو كانا وكيلين لقال فليبعث وكيلاً من اهلها ولتبعث وكيلاً من اهلها وايضاً فلو كانا وكيلين لم يختصا بان يكونا من الاهل ايضاً فانه جعل الحكم اليهما فقال ان يريد اصالاً فوق الله بينهما او كيلا لا ارادة لهما انما يتصرفان بارادة موكليهما وايضاً فان الوكيل لا يسمى حکماً فى لغة القران ولا فى لسان الشارع ولا فى العرف العام ولا الخاص ايضاً فاحكمون له ولاية الحكم والالزام وليس للوكيل شئ من ذلك وايضاً فان الحكم يبلغ من حكمه لانه صفة مشبهة بام الفاعل الاله على الثبوت والاختلاف بين اهل العربية فى ذلك فاذا كان اسم الحكم لا يصدق على الوكيل المحض فكيفت باهوا بلغ منه ايضاً فانه سبحانه مخاطب بذلك غير الزوجين وكيف يصح ان يوكل عن الرجل والمرأة غيرهما وهذا يوجب ال التقدير الالية هكذا وان خفت شقاق بينهما فزمها ان يوكل او وكيلين وكيلاً من اهلها وكيلاً من اهلها لا معلوم بعد لفظ الية ومعناها عن هذا التقدير وانها لا تدل عليه بوجه بل هى دالة على خلافه وهذا جهاد الله واضمروا عيش عثمان بن عفان بن عباس معاوية رضى الله عنهما حکمين بين على بن ابى طالب وامرأة فاطمة بنت عتبة بن ربيعة رضى الله عنهما فقيل لهما ان رايتما ان تفرقا فرتما ورحم عن على بن ابى طالب رضى الله عنه انه قال للحکمين بين الزوجين عليكما ان رايتما ان تفرقا فرتما وان رايتما ان تجمعا فجمعا فهذا عثمان وعلى ابى جابر ومعاوية رضى الله عنهم جعلوا الحكم الى حکمين ولا يعرف لهم من الصحابة مخالف وانما يعرف اختلاف بين التابعين فمن بعدهم والله اعلم واذا قلنا انهما وكيلان فهل يجبر الزوجان على توكيل الزوج فى الفرة بعوض غيره وتوكيل الزوجة فى بدل العوض ولا يجبران على ريتين فان قلنا يجبران فلم يوكلوا جعل الحكم كذلك الى حکمين بغير رضا الزوجين وان قلنا انهما حاکمان لم يجبر الى رضا الزوجين وعلى هذا التزم ببتنى ما لو جاب الزوجان واحدهما فان قلنا انهما وكيلان لم ينقطع نظر حکمين وان قيل حكان انقطع نظرهما لعدم حكم على الغائب قيل بقي نظرهما على القولين لانهما يتصرفان بحظهما انهما كانا نظرين وان جاز الزوجان انقطع نظر حکمين ان قيل انهما وكيلان لانهما فروع الموكلين لم ينقطع ان قيل انهما حاکمان لان الحكم يلى على المجنون وقيل ينقطع ايضاً لانهما منصوبان عنهما فكانا انهما وكيلان ولا يرب انهما حاکمان فيهما شائبة الوكالة وكيلان منصوبان للحكم من العلماء من ربح جانب الحكم ومنهم من ربح جانب الوكالة ومنهم من اعتبر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما اعيد عليك خلق ولادين ولكنى اكره الكفر فى الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتودين عليه حديقته قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقبل الحديقة وطلقها تطليقة واحدة وفى سنن النسائى عن الربيع بنت معوذان ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يداهما جميعاً بنت عبد الله بن ابى قاتى اخوها يشكيه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرهم الىه فقال خذ الذى لها عليك وخذ سبيلها قال نعم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوجن حيضته واحدة وتلحق باهلها وفى سنن ابى داود عن ابن عباس ان امرأته ثابت بن قيس بن شماس اختلعت من زوجها فامرها النبى صلى الله عليه وسلم ان تعتد حيضته وفى سنن الدارقطنى فى هذه القصة فقال النبى صلى الله عليه وسلم اتودين عليه حديقته التى اعطاك فقالت نعم وزايدة فقال النبى صلى الله عليه وسلم اتودين

فلا تكن حديقته قالت نعم فاخذ ماله و دخل سبيلها فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال قد قبلت قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اللادقطنى اسناد صحيح فقص من هذا الحكم النبوى عدة احكام احدها جواز الخلع كامل عليه القرآن قال تعالى ولا يحل للنساء
تاخذوا منهن شيئا الا ان يثقن ان لا يعقبن احدود الله وان خفتم الا يعقبن احدود الله فلا جناح عليكم فيما افقدت به
ومنم الخلع طائفة شاذة من الناس خالفت النص والاجماع روى الاية دليل على جوازها مطلقا باذن السلطان وغيره ومنه مطا
بلون اذنه والائمة الاربعه والجمهور على خلافه روى الاية دليل على حصول البينونة به لانه سبحانه سماه فدية ولو كان رجعتا ك
قاله بعض الناس لم يحصل للمرأة الاقتداء من الزوج بما بذلته له ودل قوله سبحانه فلا جناح عليكم ما فيها افقدت به على جوازها بما
قول كثير وان له ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقد ذكر عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن محمد بن عقيل ان الربيع بن معوذ
ابن عفران حدثته انها اختلفت من زوجها بكل شئ تمكده فحضر في ذلك الى عثمان بن عفان فاجازها وامر ان ياخذ عقاص راسها
فما دونه وذكر ايضا عن ابن جريح عن موسى بن عقبة عن فافع ان ابن عمر رضى الله عنه جاءته مولاة لامرأته اختلفت من كل
شئ لها وكل ثوب لها حتى نقبتوا ورفعت الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرأته نشزت عن زوجها فقال خلعها ولو من قرطها
ذكره حماد بن سلية عن يونس عن كثير بن ابي كثير عنه وذكر عبد الرزاق عن معمر بن ليث عن الحكم بن صبيبة عن علي بن ابي طالب
رضى الله عنه لا ياخذ منها فوق ما اعطاها وقال طاووس لا يحل ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقال عطاء ان اخذت زيادة على
صداقها فزيادة مردودة اليها وقال الزهري لا يحل ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها وقال ميمون بن مهران ان من اخذ منها اكثر مما
اعطاها لم يسرح باحسان وقال الاوزاعي كانت القضاء لا تجوز ان ياخذ منها شيئا الا ما ساق اليها والذين جوزوه احتجوا بظاهر
القرآن و آثار الصحابة والذين منعهوا احتجوا بحديث ابي الزبير ان ثابت بن قيس بن شماس لما اراد خلع امرأته قال النبي صلى الله
عليه وسلم اما الزيادة فلا قال اللادقطنى سمعته من ابي الزبير غير احد اسناد صحيح قالوا الا تار من الصحابة مختلفة فمنهم من روى عنه
تحريم الزيادة ومنهم من روى عنه اياحتها ومنهم من روى عنه كراهتها كما ترى كيع عن ابي حنيفة عن عمار بن عمران الهمداني عن ابيه
عن علي رضى الله عنه انه كره ان ياخذ منها اكثر مما اعطاها والامام احمد اخذ بهذا القول نص على الكراهة وابوبكر من صحابي حرم
الزيادة وقال ترد عليها وقد ذكر عبد الرزاق عن ابن جريح قال قال لي عطاءت امرأة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
انى بغضت زوجى واحب فراقة قال فتودين عليه حديقته التى صدقت قالت نعم وزيادة من مالى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما الزيادة من مالك فلا ولكن الحديقة قالت نعم فقضى بذلك على الزوج وهذا وان كان مرسل فحديث ابي الزبير مقوله وقد رواه
ابن جريح عنهما **فصل** في تسميته صلى الله عليه وسلم الخلع فدية دليل على انه فيه معنى المعاوضة ولهذا اعتبر فيه رضا الزوجين
فاذا اتقانا الخلع ورد عليها ما اخذ منها او ارتجها في العدة فهل لهما ذلك متعنه الائمة الاربعه وغيرهم وقالوا قد بان منه
بنفس الخلع وذكر عبد الرزاق عن معمر بن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال في الختعة ان شاء ان يراجعها فليرد عليها ما
اخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها قال معمر وكان الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول اراجعها الا بخطبة ولقول
سعيد بن المسيب الزهري وجهه دقيق من الفقه لطيف الماخذ تتقاه قواعد الفقه واصوله بالقبول ولا تكار فيه غير ان
العمل على خلافه فان المرأة ما دامت في العدة فهي في حبسه وليحكم ما صرح بطلانها المخرج عند طائفة من العلماء فاذا اتقانا لا عقد

أحكم تراجمها إلى ما كان عليه بتواضعهم للمؤمنين قواعد الشرع ذلك وهو بخلاف ما بعد العدة فانها قد صارت منه اجنبية
محضة فهو غلط من الخطاب يدل على هذا ان له ان يتزوجها في عدة السنة بخلاف غيره **فصل** في امره صلى الله عليه وسلم
الختنة ان تعد بحيضة واحدة دليل على حكمين أحدهما انه لا يجب عليها ثلث حيض بل يكفيها حيضة وهذا كما انه صريح
السنة فهو مذهب الميرالمؤمنين عثمان بن عفان وعبدالله بن عمر بن الخطاب الربيع بنت معوذ وعمها رضى الله عنهما وهو
من كبار الصحابة رضى الله عنهم فهو كالأربعة من الصحابة لا يعرف لهم مخالفة منهم كما في رواية الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر
انه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء وهي تخير عبدالله بن عمر انها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه فجاء
عمرها إلى عثمان بن عفان فقال له ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم افتتقل فقال عثمان لتنتقل لاميرات بينهما ولا عد
عليها الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية ان يكون بها حمل فقال عبدالله بن عمر فعمان خيرنا واولنا وذهب لهذا
المذهب اسحق بن راهويه والامام احمد في رواية عنه اختارها شليم الاسلام ابن تيمية قال من نظر هذا القول هو مقتضى قواعد
الشريعة فان العدة اما جعلت ثلث حيض ليطول زمن الرجعة ويتردى الزوج ويمكن من الرجعة في مدة العدة فاذا لم تكن
عليها رجعة فالمقصود مجرد براءة رحمها من الحمل وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء قالوا ولا ينتقض هذا علينا بالطلاق ثلثا
فان باب الطلاق جعل حكم العدة فيه واحدا باثنته ورجعية قالوا وهذا دليل على ان الحكم فسخ وليس بطلاق وهو مذهب ابن
عباس وعثمان بن عمر والربيع وعمها ولا يصح عن صحابا انه طلاق البتة قروي الامام احمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان عن عمرو بن
طاوس عن ابن عباس رضوا الله عنهم انه قال الحكم تفرق وليس بطلاق وذكر عبد الرزاق عن سفيان عن عمرو بن طاوس عن ابن
ابن سعد سأل عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه ايحكم قال ابن عباس رضوا الله عنه نعم ذكر الله الطلاق
في اول الآية واخرها واخلم بين ذلك فان قيل كيف تقولون انه لا يخالف من ذكره من الصحابة وقد روى حماد بن سلمة عن هشام
ابن عروة عن ابيه عن جهمان بن اقربلدة الاسلمية كانت تحت عبدالله بن اسيد اختلعت منه فذرها فارتفع الى عثمان
ابن عفان رضوا الله عنه فجاز ذلك وقال هو احدة الا ان تكون سميت فهو على ما سميت وذكر ابن ابي شيبة ثنا علي بن هاشم عن
ابن ابي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا يكون تطليقة باثنته الا في فدية او ايلاء
وروى علي بن ابي طالب رضوا الله عنه فهو ثلاثه من اجلاء الصحابة رضوا الله عنهم قيل لا يصح هذا عن واحد منهم اما اثر عثمان
فقطع فيه الامام احمد البياهني وغيرهما قال شيخنا وكيف يصح عن عثمان وهو لا يرى فيه عدة وانما يرى الاستبراء فيه بحيضة
فلو كان عنده طلاقا لادرج فيه العدة وابن جهمان الراوي لهذه القصة عن عثمان لا تعرفه بالكثير من انه مولى الاسلاميين واما
اثر علي بن ابي طالب رضوا الله عنه فقال ابو محمد بن حزم في بياضه من طريق لا يصح عن علي فامثلها اثر ابن مسعود على سوا محفوظ ابن
ابن ابي ليلى ثم غايبته ان كان محفوظا ان يدل على ان الطلقة في الخلع تقم باثنته لان الحكم يكون طلاقا بانسوين الامر من فرق ظاهر والذم
يدل على انه ليس بطلاق ان الله سبحانه وتعالى ترتيب على الطلاق بعد الدخول الذي لو يستوف عددة ثلثة احكام كلها منتفية
عن الحكم أحدها ان الزوج احق بالرجعة فيه الثاني انه محسوب من الثلث فلا يحل بعد الاستيفاء العدة الا بعد زجر واثبات
الثالث ان العدة فيه ثلثة قرو وقد ثبت بالنص والاجماع انه لا رجعة في الخلع وتثبت بالسنة واقوال الصحابة ان العدة فيه

حيضة واحدة وثبت بالنص جوازها بعد طلقتين ودور ثالثة بعده وهذا ظاهر جدا في كونه ليس بطلاق فإنه سبحانه نقل
 إطلاق مرتان فأما سائر ما عرفت في أو سائر ما عرفت في أحسان ولا يحل كحران تأخذ وامرأته من سائر ما عرفت في أو سائر ما عرفت في
 اللغو فإن خفتان لا يفتان أحدهما لله فالجناح عليهم أجمعين فقلت بالطلاق المطلقه تطليقتين فإنه يتناولها وغيره ولا يجوز أن يعود
 الضمير إلى من لم يذكر ويحلى عنه المذكور بل ما ان يختص بالسابق ويتناولها غيره ثم قال فإن طلقها فلا يحل له من بعد وهذا يتناول من
 طلقت بعد فدية وطلقتين قطعا لأنها من المذكورة فلا يد من قولها تحت للفظ هذا فهو ترجمان القران الذي عاله رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان يعلم الله ما ويل القران وهي دعوة مستجابة بلا شك واذا كانت احكام الفدية غير احكام الطلاق دل على
 انها غير جنبه فهذا مقتضى النص والقياس وقول الصحابة تؤمن نظر الى حقائق العقود ومقاصدها دون الفاظها بعد ائتم
 فسماها بلفظ كان حتى بلفظ الطلاق وهذا احد الوجهين لاصحاب احمد وهو اختيار شيخنا قال هذا ظاهر كلام احمد وكلام ابن عباس
 واصحابه قال ابن جرير اخبرني عمرو بن دينار انه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول ان اجازة الما ليس بطلاق قال عبد الله بن
 احمد رأيت ابن كان يذهب الى قول ابن عباس قال عمرو عن طاووس عن ابن عباس ائتم تفريق وليس بطلاق وقال ابن جرير عن
 ابن طاووس كان ابي لا يرى الفداء و يخير بينهما ومن اعتبر الالفاظ ووقف معها واعتبرها في احكام العقود جعله بلفظ الطلاق
 طلاقا وتوعد الفقه واصوله تشبه هذه المرعى في العقود حقاقتها ومعناها لا صورها والفاظها وبالله التوفيق وما يدل على هذا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اثابت بن قيس بن بطلق امرأته في ائتم تطليقة ومع هذا امرها ان تعتد بحيضة وهذا صريح في انه في حرم
 ولو وقع بلفظ الطلاق وأيضا فإنه سبحانه علق عليه احكام الفدية بكونه فدية ومعلوم ان الفدية لا تقتصر بلفظ ولا يعين الله سبحانه
 لها اللفظ معين وطلاق الفداء مقيده لا يدخل تحت احكام الطلاق المطلق كما لا يدخل تحتها في ثبوت الرجعة والاعتداد بثلاثة
 قروم بالسنة الثابتة وبالله التوفيق **ذكر احكام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق** ذكر حكمة صلى الله عليه وسلم في طلاق المازل
 وزائل العقل المكره والتطليق في نفسه في السنن من حديث ابي هريرة رضي الله عنه ثلث جدهن جد وهزلهن جد النكاح
 والطلاق والرجعة وفيها عنه من حديث عائشة رضي الله عنها ان الله وضع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه
 وفيها عنه صلى الله عليه وسلم لا طلاق في غلاق وهم عنه انه قال للمقر بالزنا ابك جنون وثبت عنه انه امر به ان يستنكح
 وذكر البخاري في صحيحه عن علي كرم الله وجهه انه قال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه ان القلم رفيع عن ثلث عن المحزون حتى يفريق وعن الصبي
 حتى يدرك وعن الناثور حتى يستيقظ وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امتي ما احدثت به انفسها مما تكلوا
 او عمل به فضمنت هذه السنن ان ما لو ينطق به الانسان من طلاق او عتاق او يمين او نذر ونحو ذلك عفو غير لازم بالنية
 والقصد هذا قول الجمهور في المسألة قولان اخرا **احدهما** التوقف فيها قال عبد الرزاق عن معمر بن سيار بن سيرين
 عن طلق في نفسه فقال ليس قد علم الله ما في نفسك قال بلى قال فلا قول فيها شيئا والثاني وقوعه اذا جهر عليه و
 هذا رواية اشهر عن مالك وروى عن الزهري حجة هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وان من كفرني
 نفسه فهو كافر وقول تعالى ان تبدلوا في انفسكم كورا وخفوة يحاسبكم الله والله وان المصراع المعصية فاسق مواخذتان (يعلمها)
 وبيان اعمال للقلوب في الثواب العقاب في اعمال الجوارح وتكلمنا في بيان على الحب والبغض والموات والمعادات في الله وعلى التوكل والرضا والعزم

على الطاعة ويعاقب على الكبر والعجب والشك والنفاق ووطن السوء بالابراء ولا حجة في شيء من هذا على قوم الطلاق و
العناق مجرد النية من غير تلفظ ما حديث الاعمال بالنيات فهو حجة عليهم لانه اخبر فيه ان العمل مع النية هو المعيار بالنية
وجدها واما من اعتقدا الكفر بقلبه او شك فهو كافر زوال الايمان الذي هو عقد القلب مع الاقوال فاذا زال العقد اجازة وكان
نفسه واليه كفر فان الايمان امر مجرد ثابت قائم بالقلب فما يقوى بالقلب حصل ضده وهو الكفر وهذا كالعلم وان جهل اذا فقد
العلم حصل الجهل كذلك كل نقيضين زال احدهما خلفه الآخر اما الآية فليس فيها ان المحاسبة بما يخفيه العبد التزام باحكام
بالشرع وانما فيها محاسبته بما يبديه ويخفيه فهو مغفور له او معذب فاين هذا من وقوع الطلاق بالنية واما ان المصر
على المعصية فاسق مواخذ فهذا انما هو من عمل المعصية ثم اصر عليها فنهنا عمل تصليه العزم على معارضة فذا هو المصر
واما من عزم على المعصية ولم يعملها فهو بين امرين امان لا يكتب عليه واما ان يكتب له حسنة اذا تركها لله عز وجل واما التوبة
والعقاب على اعمال القلوب فحق والقران والسنة به ملوان ولكن وقوع الطلاق والعناق بالنية من غير تلفظ امر خارج عن الشرائع
والعقاب لا تلازم بين الامرين فان ما يعاقب عليه من اعمال القلوب هو معاص قلبية يستحق العقوبة عليها كما يستحق المعاص
البدنية اذ هي منافية لعبودية القلب فان الكبر والعجب والرياء ووطن السوء محرمان على القلب هي امور اختيارية يمكن اجتنابها
فيستحق العقوبة على فعلها وهي اسماء لعاني مسمياتها قائمة بالقلب اما العناق والطلاق فاسمان لمسميين قائمين باللسان
او ما تاب عنه من اشارة او كناية وليس اسامين لما في القلب مجردا عن النطق وتضمنت ان المكلف اذا هزل بالطلاق او التكلم
او الرجعة لزمه ما هزل به فدل ذلك على ان كلاهما اهازك معتبر وان لو عتير كلام النائم والناسي وزائل العقل المكره والفرق
بينهما ان اهازك قاصد للفظ غير مراد بحكمه وذلك ليس ليه فانها الى المكلف لاسبابها ما ترتب مسيبتها واحكامها فهو الى
الشاعر قصدا المكلف ولو يقصد العبرة بقصد لا للسبب اختيارا في حال عقله وتكليفه فاذا قصد مرتبة الشارح عليه
حكمه جده او هزك هذا بخلاف النائم والمبرسم والمجنون والسكران وزائل العقل فانهم ليس لهم قصد صحيح وليسوا مكلفين
فالفاظهم لغوي بمنزلة الفاظ الطفل الذي لا يعقل معناها ولا يقصد وسر المسألة الفرق بين من قصد اللفظ وهو عال بوجه
يرد حكمه وبين من لو يقصد اللفظ ولو يعلم معناه فالمراتب التي اعتبرها الشارح اربعة احدها ان يقصد الحكم ولا يتلفظ به
الثانية ان لا يقصد اللفظ ولا حكمه الثالثة ان يقصد اللفظ دون حكمه الرابعة ان يقصد اللفظ والحكم فالاوليان لغوي
الاخيران معتبران هذا الذي استفيد من مجموع نصوصه واحكامه وعلى هذا تكلام المكره كله لغوي وقد دل القران على
ان من اكره على التكلم بكلمة الكفر لا يكفر ومن اكره على الاسلام لا يصير به مسلما ودلت السنة على ان الله سبحانه تجاوز
عن المكره ولو اخذ به اكره عليه هذا يراد به كلامه قطعاً واما افعالها ففيها تفصيل فيما ايجبه من اياها اكره فهو متجاوز عنه
كالاكل في نهار رمضان العمل في الصلوة ولبس الخيط في الاحرام ونحو ذلك وما لا يباح بالاكراه فهو واخذ به كقتل المعصوم وقتل
ماله وما اختلف فيه كشراب الخمر والزنا والسرقة هل يحديه او لا فالاختلاف هل يباح ذلك بالاكراه او لا فمن الوجه حديه
ومن اباحه بالاكراه لو وجد وقتية قولان للعلماء وهما رايان عن احمد والفرق بين الاقوال الافعال في الاكراه ان الافعال اذا
لو ترتفع مفسدتها بل مفسدتها معها بخلاف الاقوال فانها يمكن العاؤها وجعلها بمنزلة اقوال النائم والمجنون فمفسدة

الفاعل الذي لا يباح بالاكراه ثابتة بخلاف مفسدة القوط نحوها نه شئت اذا كان قائله عالميا به محضاً له وقد مر في كيم عن ابن
ابى ليلى عن الحكم بن عتيبة عن حذيفة بن عبد الرحمن قال قالت امرأة لزوجها اسمي فسمها الطيبة فقالت ما قلت شيئا قال
فهايت ما اسميك بقالت سميت خلية طالق قال انت خلية طالق فانت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقالت ان زوجي طلقني فجاوز بها
فقص عليه القصة فوجع عمر رأسها وقال خذ بيدها وادعها فاسمها بهذا الحكم من امير المؤمنين بعدم الوقوع لما يقصد الزوج
اللفظ الذي يقع به الطلاق بل قصد لفظ الايريد به الطلاق فهو كما لو قال عمركمته او غلامه انها حرة و اراد انها ليست بفاجرة او كما
لامراته انت مسرحة او سرحتك و مراد به تسريح الشعر و نحو ذلك فهذا لا يقع عتقه ولا طلاقه بينه وبين الله تعالى وان كانت
قرينة او تصادقا في الحكم لوقوعه بفان قيل هل من اى الاقسام فانك جعلت المرتبة اربعة ومعلوم ان هذا ليس بكرة ولا زائل العقل ولا
هانك لا قصد حكم اللفظ قيل هذا متكلم باللفظ مراد به احد معنويه فلزم حكما ارادة بلفظ من مال يورده فلا يوردها لم
يرده باللفظ اذا كان صالحا لما اراده وقد استخلف النبي صلى الله عليه وسلم كانه لما طلق امراته البتة فقال ما اردت قال احد اقول
الله قال الله قال هو ما اردت فقبل منه نيته في اللفظ المحتمل وقد قال مالك اذا قال انت طالق البتة وهو يريد ان يحلف على شئ
فويده فترك اليمين فليست طالق لان يورده ان يطلقها بهذا المعنى اللين بن سعد الامام احمد حنبلان احمد في رواية عنه يقبل من ذلك
في الحكم وهذه المسألة لو اختلفت صور احداهما ان يرجع عن يمينه ولو يكن التخيير مرادة فهذا لا يطلق عليه احوال لا يكون حلفا
التانية ان يكون مقصود اليمين لا التخيير فيقول انت طالق ومقصود ان كملت زيدا الثالثة ان يكون مقصود اليمين من اول
كلامه فويرجع عن اليمين في اثناء الكلام ويجعل الطلاق منجزا فهذا لا يقع به لانه لو ينوبه الايقاع وانما توى به التعليق كان قصرا
عن وقوع المنجز فاذا توى التخيير بعد ذلك لو يكن قد ادى في التخيير بغير النية المحرمة وهذا قول اصحاب احمد قد قال تعالى لا يؤخذكم الله
بالغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم والغفوة عن احداهما ان يحلف على الشئ يظنه كما حلف عليه فيتبين بخلاف التانية
ان يجري اليمين على لسانه من غير قصد للحلف كالأول والله وبلا والله في اثناء كلامه وكلامها رفع الله المواخذة به لعدم قصد الحلف
الى عقد اليمين وحقيقتهما وهذا تشريع منه سبحانه لعباده ان لا يرتبوا الاحكام على الالفاظ التي لو قصد المتكلم بها حقائقها و
هذا غير الهالك حقيقة وحكما وقد ائق صحابه بعدم وقوع طلاق المكروه و اقراره فصيح عن عمر انه قال ليس الرجل يمين على نفسه اذا
اوجعته او ضربته او وثقتهم وهم عنه ان رجلا تدلى بحبل ليستار غسلا فانت امراته فقالت لا قطعن احبل او لتطلقني فاشد
الله فابت فطلقها فانا عمر فذكره ذلك فقال ارجع الى امرتك فان ذلك ليس بطلاق وكان على كراه الله وجهه لا يجيز طلاق المكروه
قال ثابت الاعرج سألت ابن عمر بن الزبير عن طلاق المكروه فقال لا جميعا ليس بشئ فان قيل فما تصنعون بما رواه الغار بن حميدة
عن صفوان بن عمرو الاحم عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجلا جلس امراته على صدره وجعلت تسكين على
حلقه وقالت لطلقني او لاذبحك فاشد لها فابت فطلقها ثلثا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فوالا قيلولة في الطلاق رواه
سعيد بن منصور في سننه وروى عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل طلاق جائز
الاطلاق المعتوه والمغلوب على عقله وروى سعيد بن منصور ثنا فرف بن فضالة حدثني عمر بن شراحيل المغافري ان امرأة تسلت
سيفا فوضعتها على بطن زوجها وقالت والله لا انفذك اذ اطلقني فطلقها ثلثا فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فامضى

طلاقها وقال علي بن محمد بن جازر الاطراق المعتوة قيل اما خبر الغار بن جبلة فقيه ثلث علل احدها ضعف صفوان بن عمرو قال الثابت
 ابن الغار بن جبلة والثالثة تعد ليس بقية الراوي عنه ومثل هذا لا يحتم به قال ابو محمد بن حرم وهذا خبر في غاية السقوط وما
 حديث ابن عباس كل الطلاق جائز فهو من رواية عطاء بن عجلان وضعفه مشهور وقد رمى بالكذب قال ابو محمد بن حرم وهذا
 الخبر مشر من الاول اما اثره في الصحيح عنه خلافه كما تقدم ولا يعلم معاصرو المعافى عمر و فرج بن فضالة فيه ضعف واما اثره على
 فالذي رواه عنه الناس انه كان لا يجيز طلاق المكره وروى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن مسلمة عن حميد عن الحسن بن علي
 بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان لا يجيز طلاق المكره فان صح عنه ما ذكره فهو عام مخصوص هذا **فصل** في ما طلاق السكران فقال
 تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فيجعل سبباً له ان يقول لسكران غير معتبر لانه لا يعلم ما
 يقول صح عنه صلى الله عليه وسلم انه امر المقرب الزناء ان يستنكح طبعته بقوله الذي يقربه او يلغى في صحيح البخاري في قصة حمزة لما عقر
 يعبري على فجاه النبي صلى الله عليه وسلم فوقف عليه يلوامه فصعد فيه النظر متوبه وهو سكران ثوقا هل انتوا لا عبيد لا بي
 فنكص النبي صلى الله عليه وسلم على عقبيه وهذا القول لو قاله غير سكران لكان رخصة وكفر ولو اخذ بذلك حمزة وحمم عن عثمان
 ابن عفان رضي الله عنه انه قال ليس لمجنون ولا سكران طلاق رواه ابن ابي شيبة عن وكيع عن ابي ذئب عن الزهري عن ابيان
 ابن عثمان عن ابيه وقال عطاء طلاق السكران لا يجوز وقال ابن طائس عن ابيه طلاق السكران لا يجوز وقال القاسم بن محمد لا يجوز
 طلاقه وحمم عن عمر بن عبد العزيز انه اتى بسكران طلق فاستحلقه بالله الذي لا اله الا هو لقد طلقها وهو لا يعقل فحلف فرد اليه
 امرأته وضره احد وهو مذهب يحيى بن سعيد الانصاري حميد بن عبد الرحمن وربيعة والليث بن سعد عبد الله بن
 الحسن السعدي بن راهويه وابي ثور الشافعي في احد قوليه واختاره المزني وغيره من الشافعية ومذهب احمد في احد الروايات
 عنه وهو التي استقر عليها مذهبه وصرح برجوعه اليها فقال في رواية الذي لا يامر بالطلاق انها في خصلة واحدة والذي يامر
 بالطلاق فقد اتى خصلة من حرمة عليه واحداً للغيره فهذا خير من هذا وان اتفق جميعا وقال في رواية الميموني قد كنت اقول
 ان طلاق السكران يجوز حتى تبينه فغلب علي انه لا يجوز طلاقه لانه لو اقول يلزمه ولو باع لم يجز بيعه وقال الزهري انما اجباية وما
 كان من غير ذلك فلا يلزمه قال ابو بكر عبد العزيز وبهذا اقول هو مذهب اهل الظاهر كلهم واختاره من احنفية ابو جعفر الطحاوي
 وابو الحسن الكرخي والذين اوقعوه لهم سبعة ماخذ احدها انه مكلف ولهذا يواخذ بجبايته والثاني ان ايقاع الطلاق
 عقوبة له والثالث ان ترتيب الطلاق على التطلق من باب ربط الاحكام باسبابها فلا يوثق فيه اسكروا والرابع ان الصحابة اقاموه
 مقام الصامح في كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر اذ اسكره هذا واذا هذا افتري وحدا المفترى ثمانون وانما شمس حديث لا يثبت
 في الطلاق وقد تقدم السادس حديث كل طلاق جائز الا طلاق المعتوة وقد تقدم والسادس ان الصحابة اوقعوا عليه الطلاق
 فرواه ابو عبيد عن عمر معاوية رضي الله عنهما ورواه غيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ابو عبيد ثمانية بن هارث
 عن خبير بن حازم عن الزبير بن الحارث عن ابي ببيد ان رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع الي عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 وشهد عليه اربع سنوة ففرق عمر بينهما قال حدثنا ابن ابي مريم عن ناجية بن بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن
 سعيد بن المسيب ان معاوية رضي الله عنه اجاز طلاق السكران فهذا مجموع ما احتجوا به وليس في شئ منه حجة اصلا

فأما المأخذ الأول وهو انه مكلف فباطل ذالاجماع منعقد على ان شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس مكلفا ايده
فلو كان مكلفا لوجب ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربها او غير العالو بانها حرمهم لا يقولون به واما خطابه فيجب حمل على
الذي يعقل الخطابي على الصاحي وانه نهي عن السكر اذا اراد الصلوة واما من لا يعقل فلا يومر ولا ينهاى فيما الزامه بجناياته فحمل انما
لا يحرفاق فقال عثمان التيمي لا يلزمه عقد ولا يبيم ولا حد الا حد الحرق فقط وهذا حد لو رايتين عن احمد انه كالمجنون في كل فعل يعتبر
للعقل والذين اعتبروا افعالهم دون احوالهم فلو ابقوا بقرقين احدهما ان اسقاط افعاله ذريعة الى تعطيل القصاص اذ كل من اراد قتل
غيره او الزناء او السرقة او الخراب سكر ونفل ذلك فيقام عليه احداذا التي جرما واحدا فاذا اتصاف جرمه بالسكر كيف يسقط
عنه هذا مما تبابه قواعد الشريعة واصولها وقال احمد متكررا على من قال ذلك وبعض من يرى طلاق المسكر ليس بجائز نعم ان مسكرا
لو جنى جناية واق حدا او ترك الصيا او الصلوة كان بمنزلة المبرس المجنون هذا كلام سواف والفرق الثاني ان الغاء احواله لا
يتضمن مفسدا لان القول المجرد من غير العاقل لا مفسد فيه بخلاف الافعال فان مفسدها لا يمكن الغائها اذا وقعت فالغاء افعاله
مخرجه من مفسد منتشر بخلاف قوله فان هم هذان الفرقان بطل الاحاق وان الرصحا كانت التسوية بين احواله افعاله متعينة
واما المأخذ الثاني وهو ان ايقام الطلاق به عقوبة ففي غاية الضعف فان احكامه كيفيه وقد حصل رضى الله سبحانه من هذه العقوبة
بالحكم لا حمدا لنا في الشريعة بالعقوبة بالطلاق والتفرقة بين الزوجين واما المأخذ الثالث ان ايقام الطلاق به من ربط
الاحكام بالاسباب ففي غاية الفساد والسقوط فان هذا يوجب ايقام الطلاق ممن سكرها او جاهلا بانها حرم وبالمجنون المبرس
بل بالناسوت فيقال هل ثبت لكون طلاق المسكران سبب حتى يربط احكامه وهل النزاع الا في ذلك واما المأخذ الرابع وهو ان
الصحابة جعلوه كالصاحي في قولهم اذا شرب سكر او اذا سكر هذا فهو خير لا يصح البيه قال ابو بصير بن حزم وهو خير مكدذب قد
نزه الله عليا وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما وفيه من المناقضة ما يدل على بطلانه فان فيه ايجابا محدا على من هذى
والهاذي لاحد عليه واما المأخذ الخامس هو حديث لا تبولة في الطلاق فمن لا يصوم لوصم لوجب حمل على طلاق مكلف يعقل
دون من لا يعقل له المأخذ السادس وهو ان المبرس المجنون المبرس المجنون المبرس المجنون وهو خير كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه فله
سواء لا يصوم لوصم كان في المكلف وجواب ثالث ان المسكران الذي لا يعقل اما معتوه واما لم يحو به وقد اذيت طائفة انه معتوه
وقالوا المعتوه في اللغة الذي لا عقل ولا يدري ما يتكلم به واما المأخذ السابع وهو ان الصحابة رضي الله عنهم اوقوا عليه لطلاق
فالصحابة مختلفون في ذلك فهم عن عثمان ما حكينا له عنه واما اثر ابن عباس رضي الله عنه فلا يصح عنه لانهم من طرفيين في
احدهما انما اجاب بن اسرطاة وفي الثانية ابراهيم بن ابي يحيى اما اثر عمر معاوية رضي الله عنهم فقد خالفهما عثمان بن عفان رضي الله عنهم
فصل ما طلاق الاعلاق فقد قال الامام احمد في رواية حنبل في حديث عائشة رضي الله عنها ما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
يقول طلاق ولا عتاق في غلاق يعني الغضب هذا نص احمد حكاه الاخلاق ابو بكر في الشافعي وزاد المسافر وهذا تفسير احمد وقال
ابو داود في سننه انه الغضب ترجم عليه باب الطلاق على غضب فسر ابو بصير وغيره يانه الاكراه وفسر غيره باب الجنون
وقيل هو نهي عن ايقام الطلقات الثلث دفعة واحدة فيعلق عليه الطلاق حتى لا يبقى منه شيء كعلق الرهن حكاه ابو بصير المبرس
قال شيخنا حقيقة الاخلاق ان يعلق على الرجل قلبه فلا يقصد الكلام ولا يعلم به كانه انعلق عليه تصددا و ارادته قلت قال

ابو العباس المبرد الغلق ضيق الصدوق في الصبر حتى لا يجد له محاصراً قال شيخنا في حديثه دخل في ذلك طلاق المكره والمجنون فمن
 قال عقله بذكره أو غصبي كل من لا تصدله ولا معرفة له بما قال الغصبي على ثلاثة أقسام أحدها ما ينزل العقل فلا يشعر صاحب
 بما قال هذا لا يقع طلاقاً بالاتزام الثاني ما يكون في مباديه بحيث لا يتمتع صاحبه من تصور ما يقول تصدله فهذا يقع طلاقه
 الثالث ان يستحكر ويشتد به فلا ينزل عقله بالكلية ولكن يحول بينه وبين نيته بحيث يتقدم على ما نوط منه اذا زال فهذا
 محل نظر وعدم الوقوع في هذه الاحمال قوى متوجه حكيم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطلاق قبل النكاح في السنن من حديث
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكح الا نكاحاً لا يملك ولا يملك له
 فيما لا يملك ولا يملك له فيما لا يملك قال الترمذي فهذا حديث حسن وهو احسن شيء في هذا الباب سالت محمد بن اسمعيل
 فقلت اي شيء اصح في الطلاق قبل النكاح فقال حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه لا يملك ولا يملك له
 نكاحاً الا فيما يملك وفي سنن ابن ماجه عن المسور بن مخرمة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق قبل النكاح
 ولا عتق قبل ملك وقال كيعب ثنا ابن ابي ذئب عن محمد بن المنكدر وعطاء بن ابي رباح كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه لا طلاق قبل
 النكاح وذكره عبد الزق عن ابن جرير قال سمعت عطاء يقول قال ابن عباس رضي الله عنه لا طلاق الا من بعد نكاح وقال ابن
 جرير بلغ ابن عباس ان ابن جرير يقول ان طلق ما لم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس خطا في هذا فان الله تعالى يقول اذا نكحت المرأة
 ما لم ينكحها لم ينكحها ولو نكحتها لم ينكحها ولو نكحتها لم ينكحها ولو نكحتها لم ينكحها ولو نكحتها لم ينكحها ولو نكحتها لم ينكحها
 فلانة فهي طالق فقال علي كرم الله وجهه ليس طلاق الا من بعد ملك وثبت عنه رضي الله عنه انه قال لا طلاق الا من بعد نكاح
 وان سماها هذا قول عايشة واليه ذهب الشافعي واهل السنة واصحابهم وداود واصحابه وجمهور اهل الحديث ومن صحح هذا
 القول ان القائل ان تزوجت فلانة فهي طالق مطلق الاجنبية وذلك محال فانها حين الطلاق المعلق اجنبية والمقترن هو نكاحها
 والنكاح لا يكون طلاقاً فعلم انها لو طلقت فانما يكون ذلك اسناداً الى الطلاق المتقدم معلقاً وهي ذاك اجنبية وتجدد الصفة
 لا يجعله مكمل بالطلاق عند وجودها فانه عند وجودها مختاراً للنكاح غير مرید للطلاق فلا يصح كما لو قال اجنبية ان دخلت الدكا
 فانت طالق قد خلت وهي تزوجت لو طلق بغير خلاف فان قيل فما الفرق بين تعليق الطلاق وتعليق العتق فانه لو قال ان ملكت فلانة
 فهو صحيح التعليق وعتق بالملك قيل في تعليق العتق قولان وهما ايمان عن احمد كما عناه ايمان في تعليق الطلاق وهي الصحيح من
 مذهبه الذي عليه اكثر نصوصه وعليه صحابه صححة تعليق العتق دون الطلاق والفرق بينهما ان العتق له قوة وسراية ولا يعتمد
 نفوذ الملك فانه ينفذ في ملك الغير ويصح ان يكون الملك سبباً لزوجته بالعتق عقلاً وشرعاً كما يزول ملكه بالعتق عن ذي رحمه
 المهر وبشرته وكما لو اشترى عبداً ليعتقه في كفارة او نذر او اشتراه بشرط العتق وكل هذا يشترع فيه جعل الملك سبباً للعتق
 فلانه قربة محبوبة لله تعالى فشرع الله سبحانه التوسل اليه بكل وسيلة مفضية الى محبوبة وليس كذلك الطلاق فانه
 بغيبض الى الله وهو بغيبض الحلال اليه ولو جعل ملك البضع بالنكاح سبباً لانزالته البتة وقرق ثاب ان تعليق العتق بالملك
 من باب نذر القرية الطاعات كقولها لئن اتاني الله من فضل لا تصدقن بكذا وكذا فاذا وجد الشرط لزمه ما علق به من الطاعة
 المقصودة فهذا لون وتعليق الطلاق على الملك لون اخر حكيم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحريم طلاق ما علق النفساء والوطوءة الموطوءة

ابن عمر عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال في رجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر لا يعتد بذلك ذكره ابو محمد بن حزم في المحلى بلسان
اليه وقال عبد الوتراق في مصنفه عن ابن جريح عن ابن طاووس عن ابيه انه كان لا يرى طلاق ما خالف وجهه الطلاق ووجده اعتد
وكان يقول وجه الطلاق ان يطلقها طاهراً من غير حجاب واذا استبان حملها وقال الخشني ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن
محمد بن ثناء بن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمرو انه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد به قال ابو محمد بن حزم
العجب من جرأة من ادعى الاجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله في اضاء الطلاق في الحيض وفي الطهر جامعها فيه كلمة
عن احمد بن الصوابية رضي الله عنه غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو احسن منها عن ابن عمر روايتين مناقضتين عن
عثمان بن زبير بن ثابت رضي الله عنهما احدهما ثريتها من طريق ابن هب عن ابن سمعان عن رجل اخبره ان عثمان بن عفان رضي الله
كان يقضي في المرأة التي يطلقها زوجها وهي حائض انها لا تعتد بحيضها ذلك وتعتد بعدها بثلاثة قروء قلت وابن سمعان هو
عبد الله بن زياد بن سمعان الكذاب قد رواه عن جمهور يعرفون قال ابو محمد والآخرى من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن
قيس بن سعد مولى ابي علقمة عن رجل سماه عن زيد بن ثابت انه قال من طلق امرأته وهي حائض يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث
حيض سوى تلك الحيضة وقال ابو محمد بن سعد يدعوى الاجماع ههنا ولو استخبرنا ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك
وذلك انه لا خلاف بين احد من اهل العلم قاطبة ومن جملة جميع المخالفين لنا في ذلك ان الطلاق في الحيض وفي طهر جامعها فيه
بدعة فاذا لاشت في هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجيز البدعة التي يقرون انها بدعة وضلالة اليس يحكموا المشاهدة
بجيز البدعة مخالفا لاجماع القائلين بانها بدعة قال ابو محمد حتى لو لم يبلغنا اختلف لكان القاطم على جميع اهل الاسلام بما
لا يقين عنده ولا بلغه عن جميعهم كاذبا على جميعهم قال المانعون من وقوع الطلاق المحرول انزال النكاح المتيقن الابقين مثله
من كتابي سنة اجماع متيقن فاذا وجدتموه واحدا من هذه الثلاثة رفعتنا حكم النكاح به ولا سبيل الى رفعه بغير ذلك
قالوا وكيف الادلة المتكاثرة تدل على عدم وقوعه فان هذا طلاق لو بشره الله تعالى البتة ولا اذن فيه فليس من شرعه فكيف
يقال بنفوذ وصحته قالوا وانما يقع من الطلاق ما ملكه الله تعالى للمطلق ولهذا لا يقع به الرابعة لانه لو ملكها اياه ومن المعلوم
انه لو ملكه الطلاق المحرول اذن له فيه فلا يقع قالوا ولو وكل كيان يطلق امرأته طلاقا جازا فلو طلق طلاقا حراما لوقع
لانه غير ما ذون له فيه فكيف كان اذن المخلوق معتبرا في صحة ايقاع الطلاق دون اذن الشارع ومن المعلوم ان المكلف انما يقتر
بالاذن فما لو اذن به الله وتوجهه لا يكون محلا للتصرف البتة قالوا وايضا فالشارع قد حرم على الزوج ان يطلق في حال الحيض او بعد الوطى
والطهر فلو حرم طلاقه لو يكن حرم الشارع معنى وكان حرم القاضي على من منعه التصرف اولى من حرم الشارع حيث يبطل التصرف بجملة قالوا
لهذا ابطالنا البيع وقت النداء يوم الجمعة لانه بيع حرم الشارع على بائعه هذا الوقت فلا يجوز تنفيذه وتصحيه قالوا ولانه
طلاق محرور منه عنه فالتمني يقتضي فساد المنهي عنه فلو صححناه لكان لا فرق بين المنهي عنه والمأذون فيه من جهة الصحة
والفساد قالوا وايضا فالشارع لما منى عنه وحرمه لانه يبغضه ولا يحب قوعه بل وقوعه مكروه اليه فحرمه لئلا يقع ما يبغضه
ويكرهه ونفي تحميمه في تنفيذه ضد هذا المقصود قالوا اذا كان النكاح المنهي عنه لا يقع لاجل النهي فما الفرق بينه وبين الطلاق
وكيف ابطال ما منى الله عنه من النكاح وصححه ما حرمه ونهى عنه من الطلاق والنهي يقتضي البطلان في الموضوعين قالوا وكيفيتنا

من زاد المعاد

من هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمنا الذي لا تخصيص فيه برد ما خالف امره وابطاله والغلوه كما في الصحيح حديث عائشة رضي الله عنها كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد وفي رواية من عمل بما ليس عليه امرنا فهو رد بهذا صرح من هذا الطلاق المحرم الذي ليس عليه امره صلى الله عليه وسلم مردود باطل فكيف يقال انه صحيح لازم نافذ فان هذا من الحكم يرد لا قاروا ايضا فانه طلاق لو بشره الله ابدا وكان مردودا باطلا كطلاق الاجنبية ولا ينفكوا الفرق بان الاجنبية ليست بالطلاق بخلاف الزوجة فان هذا الزوجة ليست محلا للطلاق المحرم ولا هو مما ملكه الشارع اياها قالوا وايضا فان الله سبحانه انا امر بالتسريح باحسان ولا اسوأ من التسريح الذي حرمه الله ورسوله وموجب عقدا لنكاح احدا من امانه انك بمعرفه وتسريح باحسان و التسريح المحرم ثالث غيرها فلا عبرة به البتة قالوا وقد قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطريقوهن بعد تزويجهن عن النبي صلى الله عليه وسلم المبين عن الله مراده من كلامه ان الطلاق المشروع الماذون فيه هو الطلاق في زمن الطهر الذي لو يجامع فيه او بعد استبانة الحمل ما عداها فليس بطلاق للعدو في حق المدخول بها فلا يكون طلاقا فكيف تحرم المرأة به قالوا قد قال تعالى نكحوا من اتى منكم منكم ما علموا انه امر بالطلاق الماذون فيه وهو الطلاق للعدو فاذل على ان ما عداه ليس من الطلاق فانه محصر الطلاق المشروع الماذون فيه الذي يملك بالرجعة في مرتين فلا يكون ما عداه طلاقا قالوا ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يقولون انهم لا طاقة لهم بالفتوى في الطلاق المحرم كما روى ابن وهب عن جرير بن حازم عن الامام ابن مسعود رضي الله عنه قال من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن خالف فانا لا نطق بخلافه ولو وقع طلاق الخالف لو يكن الاثناء به غير مطاق لهم ولو يكن للتفريق معنى اكان النوعان واقعين نافذين وقال ابن مسعود رضي الله عنه ايضا من اتى الامر في جمعة فقد بين له ولا فوائده ما ناطقة بكل ما تحدثون وقال بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم وقد سئل عن الطلاق الثلث بجمعة من طلق كما اختلف بين له ومن لبس تركناه وتلبيسه قالوا ويكفي من ذلك كله ما رواه ابو داود بالسند الصحيح الثابت حديثا احمد بن صالح ثنا عبد الوزق ثنا ابن جرير قال اخبرني ابو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن ايمان بن مولى عزة يسأل بن عمر قال ابو الزبير وان اسمع كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضا فقال طلق ابن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسد عمر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله فودها على ابو الزبير اشياء وقال اذا طهرت فليطلق او ليسك وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطريقوهن في قبل عدتهن قالوا وهذا سناد في غاية الصحة فان ابان زبير غير مدفوع عن حفظه الثقة وانما يخشى من تدليسها فاذا قال سمعت وحديثي نزل محذرة بالمدليس ونالت العلة المتوهمة واكثر اهل الحديث يحتجون به اذا قال عن ولو بصريح السماع ومسلم يصح ذلك من حديثه فاما اذا صرح بالسام فقد نزل الاشكال اصح الحديث وقامت الحجة قالوا ولا نعلم في خبر ابان زبير هذا ما يوجب رده وانما رده من رده استنبهنا انا اعتقادا انه خلاف الاحاديث الصحيحة ونحن نحكي كلام من رده ونبين انه ليس فيه ما يوجب الرد قال ابو داود والاحاديث كلها على خلاف ما قال ابو الزبير وقال الشافعي نافع اثبت عن ابن عمر عن ابان زبير والاثبت من احاديثه ولا يقال به اذا خالفه قال الخطابي حديث يونس بن جبير اثبت من هذا يعني قوله مرة فليراجع ما قوله رايت ان عمر واستحق قال فانه قال ابن عمر وهو هذا القول عنه احد غير ابان زبير وقد رواه عنه جماعة جملة فليقل ذلك احد منهم ابو الزبير ليس شجرة فيما خالفه ذمته فكيف يخالف من

أثبت منه وقال بعض أهل الحديث لم يرد أبو الزبير حديثاً أكثر من هذا فهذا جمل ما روي به خبر أبي الزبير وهو عندنا من لا يوجب
 ولا بطلانه أما قول أبي داود الأحاديث كلها على خلافه فليس في يديك سوى تقليد أبي داود وانتم لا ترضون ذلك وتزعمون أن الحجية
 من جانبك فدل عموماً التقليد والخبر ونالين في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي الزبير فدل فيها حديث واحد من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عليه تلك الطلقة وامرأة ان يعتد بها فان كان ذلك فنعمة والله هذا خلاف ما روي حديث أبي الزبير ولا
 تجدون إلى ذلك سبيلاً وغاية ما يابيديكم مرة فليراجعها أو الرجعة تستلزم وقوع الطلاق وقول ابن عمر قد سئل اعتد بثلث الطلقة
 فقال رأيت أن عجز واستحقاق وقول نافع أو من دونه فحسبت من طلاقها وليس في ذلك حرف واحد يدل على وقوعها ولا اعتداد
 بها ولا ريب في صحة هذه الألفاظ ولا مطعن فيها وإنما الشأن كل الشأن في معارضتها لقوله فردها على أبو زهيراً شيئاً أو تقدّمها عليه
 ومعارضتها لتلك الأدلة المتقدمة التي سبقناها وعدل الموازنة يظهر التفاوت وعدم المقاومة ونحن نذكر ما في كل كلمة منها
 أما قوله مرة فليراجعها فالرجعة قد وقعت في كلام الله وهو له على ثلاث معان **أحدها** ابتداء النكاح لقوله تعالى فإن طلقها
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا إن ظننا أن يقيم أحداً وداً لله ولا خلاف بين
 أحد من أهل العلم بالقرآن أن المطلق ظهر منها هو الزوج الثاني وإن التراجع بينهما وبين الزوج الأول ذلك نكاح مبتدئ **وثالثها**
 الود أحسب إلى الحالة التي كان عليها أو لا لقوله لا يزال النعمان بن بشير لما أنحل ابنه غلاماً خصه به دون ولده ربه فهذا زوج ما لو رجم
 نياهاهبة أجازة التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم جواراً واخيراً أنها لا تصح وانها خلاف العدل كما سياتي في تقريره إن شاء الله
 تعالى من هذا قوله لمن فرق بين جاربية وولدها في البيع فنهاه عن ذلك وذكر البيع وليس هذا الود مستلماً للصحة البيع فإنه
 بيع باطل بل هو زوج شيئاً إلى حالة اجتماعهما كما كانا وهكذا الأمر بمراجعة ابن عمر لأنه ارتجاع وزوج إلى حالة الاجتماع كما لا نقبل
 الطلاق وليس في ذلك ما يقتضي وقوع الطلاق في الحيض البتة وأما قوله رأيت أن عجز واستحقاق فبما سبحان الله ابن البيان
 في هذا اللفظين تلك الطلقة حسبها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الأحكام لا تؤخذ بمثل هذا ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد حسبها عليه واعتد عليه بها لو عدل عن الجواب بفعله وبشره إلى رأيت وكان ابن عمر رضي الله عنه أكره ما ليهما رأيت فكيف
 يعدل للسائل عن صريح السنة إلى لفظ رأيت الدلالة على نوع من الراي سببه عجز المطلق وحقه عن إيقاع الطلاق على الزوج
 الذي فن الله فيه هو الأظهر فيها هذه صفة أنه لا تعتد به وأنه ساقط من فعل فاعله لأنه ليس في دين الله تعالى حكم نافذ
 سببه العجز ونحن عن أمثال الأمر إلا أن يكون فعلاً لا يمكن رده بخلاف العقود المحرمة التي من عقدها على الوجه المحرم فقد عجز
 واستحقاق حينئذ فيقال هذا هل على الرمد منه على الصحة واللزوم فإنه عقد عاجز أصح على خلاف ما روي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باطل فهذا الراي والقياس يدل على بطلان طلاق من عجز واستحقاق منه على محنته واعتباره وأما قوله فحسبت من طلاقها ففعل
 مبنى لما لو يوسر فاعله فما ذمى فاعله ظهر وتبين هل في حسبانها زوجة أو لا وليس في حسابان الفاعل المحصول جليل البتة وسواء كان
 القائل فحسبت ابن عمر إنفاذاً من دونه ليس في بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها حتى تلزم الحجية به وتحم
 مخالفته فقد تبين أن سائر الأحاديث لا تخالف حديث أبي الزبير وإنه صريح في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها وسائر
 الأحاديث جمل لا يبين فيها قال لوقعون لقلنا رقيتم بها المانعون من قاصعها وبالطمة أكثر الطلاق المطلقين فإن غالبه طلاق بدعي

أثبت منه وقال بعض أهل الحديث لم يرد أبو الزبير حديثاً أكثر من هذا فهذا جمل ما روي به خبر أبي الزبير وهو عندنا من لا يوجب
 ولا بطلانه أما قول أبي داود الأحاديث كلها على خلافه فليس في يديك سوى تقليد أبي داود وانتم لا ترضون ذلك وتزعمون أن الحجية
 من جانبك فدل عموماً التقليد والخبر ونالين في الأحاديث الصحيحة ما يخالف حديث أبي الزبير فدل فيها حديث واحد من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عليه تلك الطلقة وامرأة ان يعتد بها فان كان ذلك فنعمة والله هذا خلاف ما روي حديث أبي الزبير ولا
 تجدون إلى ذلك سبيلاً وغاية ما يابيديكم مرة فليراجعها أو الرجعة تستلزم وقوع الطلاق وقول ابن عمر قد سئل اعتد بثلث الطلقة
 فقال رأيت أن عجز واستحقاق وقول نافع أو من دونه فحسبت من طلاقها وليس في ذلك حرف واحد يدل على وقوعها ولا اعتداد
 بها ولا ريب في صحة هذه الألفاظ ولا مطعن فيها وإنما الشأن كل الشأن في معارضتها لقوله فردها على أبو زهيراً شيئاً أو تقدّمها عليه
 ومعارضتها لتلك الأدلة المتقدمة التي سبقناها وعدل الموازنة يظهر التفاوت وعدم المقاومة ونحن نذكر ما في كل كلمة منها
 أما قوله مرة فليراجعها فالرجعة قد وقعت في كلام الله وهو له على ثلاث معان **أحدها** ابتداء النكاح لقوله تعالى فإن طلقها
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا إن ظننا أن يقيم أحداً وداً لله ولا خلاف بين
 أحد من أهل العلم بالقرآن أن المطلق ظهر منها هو الزوج الثاني وإن التراجع بينهما وبين الزوج الأول ذلك نكاح مبتدئ **وثالثها**
 الود أحسب إلى الحالة التي كان عليها أو لا لقوله لا يزال النعمان بن بشير لما أنحل ابنه غلاماً خصه به دون ولده ربه فهذا زوج ما لو رجم
 نياهاهبة أجازة التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم جواراً واخيراً أنها لا تصح وانها خلاف العدل كما سياتي في تقريره إن شاء الله
 تعالى من هذا قوله لمن فرق بين جاربية وولدها في البيع فنهاه عن ذلك وذكر البيع وليس هذا الود مستلماً للصحة البيع فإنه
 بيع باطل بل هو زوج شيئاً إلى حالة اجتماعهما كما كانا وهكذا الأمر بمراجعة ابن عمر لأنه ارتجاع وزوج إلى حالة الاجتماع كما لا نقبل
 الطلاق وليس في ذلك ما يقتضي وقوع الطلاق في الحيض البتة وأما قوله رأيت أن عجز واستحقاق فبما سبحان الله ابن البيان
 في هذا اللفظين تلك الطلقة حسبها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الأحكام لا تؤخذ بمثل هذا ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد حسبها عليه واعتد عليه بها لو عدل عن الجواب بفعله وبشره إلى رأيت وكان ابن عمر رضي الله عنه أكره ما ليهما رأيت فكيف
 يعدل للسائل عن صريح السنة إلى لفظ رأيت الدلالة على نوع من الراي سببه عجز المطلق وحقه عن إيقاع الطلاق على الزوج
 الذي فن الله فيه هو الأظهر فيها هذه صفة أنه لا تعتد به وأنه ساقط من فعل فاعله لأنه ليس في دين الله تعالى حكم نافذ
 سببه العجز ونحن عن أمثال الأمر إلا أن يكون فعلاً لا يمكن رده بخلاف العقود المحرمة التي من عقدها على الوجه المحرم فقد عجز
 واستحقاق حينئذ فيقال هذا هل على الرمد منه على الصحة واللزوم فإنه عقد عاجز أصح على خلاف ما روي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باطل فهذا الراي والقياس يدل على بطلان طلاق من عجز واستحقاق منه على محنته واعتباره وأما قوله فحسبت من طلاقها ففعل
 مبنى لما لو يوسر فاعله فما ذمى فاعله ظهر وتبين هل في حسبانها زوجة أو لا وليس في حسابان الفاعل المحصول جليل البتة وسواء كان
 القائل فحسبت ابن عمر إنفاذاً من دونه ليس في بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها حتى تلزم الحجية به وتحم
 مخالفته فقد تبين أن سائر الأحاديث لا تخالف حديث أبي الزبير وإنه صريح في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها وسائر
 الأحاديث جمل لا يبين فيها قال لوقعون لقلنا رقيتم بها المانعون من قاصعها وبالطمة أكثر الطلاق المطلقين فإن غالبه طلاق بدعي

وجاهر في خلاف الائمة ولو تخاشوا خلاف جمهورهم بشدة ثم بهذا القول الذي فني جمهور الصحابة ومن بعدهم بخلافه لقرآن السنن
تدل على بطلانه قال تعالى فان طلقتموهن ما كان لهن من بعد حتى يتكفروا بما غيرتوهن هذا يحل كل طلاق وكذلك قوله والمطلقات يتربصن
بأنفسهن من ثلثة قروء لغيره وكذا قوله تعالى الطلاق قرآن وقوله والمطلقات متاع وهذا مطلقه وهي عموماً لا يجوز تخصيصها
الانصوا واجماع قالوا وحديث ابن عمر دليل على وقوع الطلاق المحرم من وجوه أحدها الأمر بالمراجعة وهي لو شعت النكاح وانما
شعته وقوع الطلاق الثاني قول ابن عمر فراجعها وحسبت لها التغطية التي طلقها وكيف تظن يا ابن عمر انه يخالف رسول الله صلى الله
عليه وسلم بحسبها من طلاقها رسول الله صلى الله عليه وسلم لو رها شيئاً الثالث قول ابن عمر لما قيل له انما يحسب بتلك التغطية قال
امرأتان عجزوا واستحقوا عجزه وحققه لا يكون عذر له في عدم احتسابه بها الواجب ان ابن عمر قال ما يمنعني ان اعتد بها وهذا
الكار منه لعدم الاعتداد بها وهذا يبطل تلك اللفظة التي رهاها عنه ابو الزبير اذ كيف يقول ابن عمر ما يمنعني ان اعتد بها وهو
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رهاها عليه ولو رها شيئاً الخامس ان مذهب ابن عمر الاعتداد بالطلاق في الحيض هو صاحب
القصة واعلم الناس بها واشدهم اتباعا للسنن وتخرجوا من مخالفتها ما قالوا قد روي ابن وهب في جامعه حديث ابن ابي ثيبان نا
اخبرهم عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مرة فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر
ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد ذلك وان شاء طلق قبل ان يمس فتمتلك العدة التي امر الله ان تطلق لوج النساء وهو احد هذا
لفظ حديثه قالوا وروي عبد الرزاق عن ابن جريح قال امر رسولنا الى ناعم وهو يترجل في الرملة فذاهبا الى المدينة ونحن سمع
عطاء هل حسبت تطلقه عيدا لله بن عمر امرته حائضا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا وروي حماد بن زيد عن
عبد العزيز بن صهيب عن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من طلق في رملته او مناهة بدعتهم ورواه
عبد الباقي بن قانع ثنا اسمعيل بن امية الدراعي ثنا حماد قد كره قالوا وقد تقدم مذهب عثمان بن عفان وزيد بن ثابت في
قوتها بالوقوع قالوا وتحريمه لا يمنع ترتيب اثره وحكمه عليه كالظهار فانه منكر من القول ونزوه وهو محرر ولا يشك وترتيب اثره هو
تحريم الزوجة الى ان يكفر فهكذا الطلاق البدعي محرم وترتب عليه اثره الى ان تراجع ولا فرق بينهما قالوا وهذا ابن عمر يقول للطلق ثلثا
حرمت عليك حتى تكفروا جافرك وعصيت ربك فيما امرت به من طلاق امرأتك فاقم عليها لطلاق الذي عصى به المطلق ربه
عز وجل قالوا وكذلك القذف محرم وترتب عليه اثره من الحد ورج الشهادة وغيرها قالوا والفرق بين النكاح المحرم والطلاق المحرم
ان النكاح عقد يتضمن حل الزوجة وملك بضعها فلا يكون الا على الوجه المأذون فيه شرعا فان الابضاع في الاصل على التبرع
ولا يباح منها الا ما اباحه الشارع بخلاف الطلاق فانه اسقاط حكمه وازالة الملكة ذلك لا يتوقف على كون السبب المزيل مادونا
فيه شرعا كما ينزل ملكة عن العين بالانكاح المحرم وبالاقراء الكاذب بالتبرع المحرم وهبته لمن يعلم انه يستعين بها على المعاصي الاثام
قالوا والايان اصل العقود واجلها واشرفها ينزل بالكلام المحرم اذا كان كفرا فكيف لا ينزل عقد النكاح بالطلاق المحرم الذي وضع
لان الله قالوا ولو يكن معنى في المسألة الاطلاق الهائل فانه يقع مع تحريمه لانه لا يجعل له الهزل بايات الله وقد قال النبي صلى الله
عليه وسلم يا ابا القوام يتخذون آيات الله عز واطلقتك راجعتك طلقتك راجعتك فاذا وقع طلاق الهزل مع تحريمه فطلاق الجاد
اولى ان يقع مع تحريمه قالوا وروي في اخر بين النكاح المحرم والطلاق المحرم ان النكاح نعمة فلا تستباح بالمحرمان وازالة وخرج

البضع عن ملكة نفمة فيجوز ان يكون سببها محرماً قالوا وايضا فان الفرز جرحا لها والاحتياط يقتضي وقوع الطلاق وتجدد الرجعة او العقد قالوا وقد عهدي بالنكاح لا يدخل فيه الا بالتشديد والتأكيد من الاجماع والقبول والاشهادين ورضى الزوجية المعتبر رضاهما ويخرج منه بايسر شئ فلا يحتاج الى خروج منه الى شئ من ذلك بل يدخل فيه بالعزيمة ويخرج منه بالشيبة فان احدهما من الآخر حتى يقاس عليه قالوا ولو لو يكن بايدينا الا قول حملة الشرع كلهم قد يما وحدينا طلق امرأته وهي حائض الطلاق نوعان طلاق سنة وطلاق بدعة وقول ابن عباس رضي الله عنهما الطلاق على ربيعة ارجح وجهان حالان وجهان حرام فهذا الاطلاق وللتقسيم دليل على انه عندهم طلاق حقيقة وشمول اسم الطلاق له كشمول اسم الطلاق الاحلال لو كان لفظا مجردا لكان لفظا لغيره حقيقة ولا قيل طلق امرأته فان هذا اللفظان كان لفظا وكان وجوده كعدمه ومثل هذا لا يقال فيه طلق ولا يقسم لطلاق وهو غير واقع اليه والى الواقع فان الالفاظ اللاحية التي ليس لها معان ثابتة لا تكون هي معانيها تقسما من الحقيقة الثابتة لفظا فهذا اقضى ما تمسك به الموقعون وربما ادعى بعضهم الاجماع لعدم علمه بالنزاع قال المناعون من الوقوع الكلام معكرو في ثلث مقامات بما يستبين الحق في المسألة المقام الاول بطلان ما نزعتم من الاجماع وانه لا سبيل لكم الى اثباته البتة بل العلم بانتفاء معلوم المقام الثاني ان فتوى الجمهور بالقول لا يدل على صحته في قول الجمهور ليس بحجة المقام الثالث ان المقام ان الطلاق المحرم لا يدخل تحت نصوص الطلاق المطلقة التي ترتيب الشارع عليها احكام الطلاق فان ثبت لنا هذه المقامات الثلث كما اسعد بالصواب منكم في المسألة فنقول ما المقام الاول فقد تقدم من حكاية النزاع ما يعلم معه بطلان دعوى الاجماع كيف ولو لم يعلم ذلك لو يكن لسبيل الى اثبات الاجماع الذي تقوم به الحجة وتنقطع معه المعتبرة وتحرم معه المخالفة فان الاجماع الذي يوجب ذلك هو الاجماع القطعي المعلوم واما المقام الثاني وهو ان الجمهور على هذا القول فوجدنا في الادلة الشرعية ان قول الجمهور حجة مضافة الى كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته ومن تأمل مذاهب العلماء قديما وحديثا من على الصحابة رضي الله تعالى عنهم والى الان واستقرأ احوالهم وجدتهم مجمعين على تسوية خلاف الجمهور وجد لكل منهم اوقال عديدة انفرادها عن الجمهور ولا يستثنى من ذلك احد قط ولكن مستقل مسكتون من تثبت سميت موه من الائمة توثق بعوامالهم من الاقوال التي خالف فيها الجمهورا ولوتتبعنا ذلك ووردنا لطلال الكتاب به جلال نخيلكم على المكتبة المتضمنة لمذاهب العلماء واختلافهم ومن لمعرفة بمذاهبهم وطرائقهم ياخذنا جماعهم على ذلك من اختلافهم ولكن هذا في المسائل التي يسوغ فيها الاجتهاد ولا تدفعها السنة العجيبة الصريحة واما ما كان هذا سبيله فانهم كالمثقفين على تكاثر ورد له وهذا هو المعلوم من مذاهبهم في الموضوعين واما المقام الثالث وهو دعواكم دخول الطلاق المحرم تحت نصوص الطلاق وشمولها للتوطين الى اخر كلامكم فانسألكم ما تقولون فيمن ادعى دخول نواع البيع المحرم والنكاح المحرم تحت نصوص البيع والنكاح وقال شمول الاسم الصحيح من ذلك والفساد سواء بل كذلك سائر العقود المحرمة اذا ادعى دخولها تحت الفاظ العقود الشرعية وكذلك لالعبادات المحرمة المنهى عنها اذا ادعى دخولها تحت الفاظ الشرعية وحكم لها بالصحة لشمول الاسم لها هل يكون دعواها صحيحة او باطلة فان قلتم صحيحة ولا سبيل لكم الى ذلك كان قولنا معلوم الفساد بالضرورة من الدين وان قلتم دعواها باطلة تركت قولكم ورجعتم الى ما قلناه وان قلتم تقبل في موضع ونرد في موضع قيل لكم فقولوا لنا تفرقا صحيحا مطردا منعكسا معكوبه بوهان من الله بين ملى دخل من العقود المحرمة تحت الفاظ النصوص فثبت لكم

الصحة ويدين ما لا يدخل تحتها فنثبت له حكم البطلان وان عجز عن ذلك فاعلموا انه ليس بايديكم سوى الدعوى التي يحسن كل
احد ما قلتهوا ومقابلتها بما ثلها والاعتماد على من يحتم لقوله لا يقوله واذا كشفت الغطاء ما اقرتموه في هذه الطريق وجد غير
محل النزاع جعلتموه مقدمة في الدليل ذلك عين المصادرة على المطلوب فهل قمع النزاع الا في دخول الطلاق المحرم المنع عنه
تحت قوله المطلقات متاع وتحت قوله المطلقات يتربصن بانفسهم من ثلثة قروء وامثال ذلك وهل سلم لكم متاز عكوقط
ذلك حتى تجعلوه مقدمة لا دليلكوا لواءا وما استدلالكم بحديث ابن عمر فهو الى ان يكون حجة عليكم اقرب منه الى ان يكون حجة
لكم من وجوه احدها صريح قوله فردها على لويرها شيئا وقد تقدم بيان صحته قالوا فهذا الصريح الصحيح ليس بايديكم وما يقاومه
في الموضوعين بل جميع تلك الالفاظ اما صحيحة غير صريحة قولها صريحة غير صحيحة كما استقفون على الثاني ان قد صرح عن ابن عمر بسناد كالشمس
من رواية عبيد الله عن نافع عنه في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بذلك وقد تقدم الثالث انه لو كان صريحا
في الاعتدال به لما عدل به الى مجرد الراي قوله للسائل ارأيت الرابع ان الالفاظ قد اضطربت عن ابن عمر في ذلك اضطرابا شديدا
وكلها صحيحة عنه وهذا يدل على انه لو يكن عنده نص صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقوع تلك الطلقة والاعتداد
بها اذا تعارضت تلك الالفاظ نظرنا الى ما ذهب بن عمر فتواه وجدنا صريحا في عدم الوقوع وجدنا احد الالفاظ حديثه صريحا
في ذلك فقد اجتمع صريح روايته فتواه على عدم الاعتداد وخالف ذلك الفاظ جملة مضطربة كما تقدم بيانه واما قول ابن عمر
وما لا يعتد بها قوله ارأيت ان عجز واستحتم فغاية هذا ان يكون رواية صريحة عنه بالوقوع ويكون رواية اخرى كيف يقع
بالوقوع وهو يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ردها عليه ولو بعد عليه بها فليس هذا بأول حديث خالفه روايته ولا يعجز
من الاحاديث التي خالفها روايتها لسورة حسنة في تقديم رواية الصماني من بعده على روايته وقد روى ابن عباس حديث
بريرة وان بيع الامة ليس بطلاق اذ في بخلافه فان هذا للناس بروايته وتركوا روايته وهذا هو الصواب فان الرواية معصومة عن
معصوم والراي بخلافها كيف اصرح الروايتين عنه موافقة لما فرغ من عدم الوقوع على ان هذا فقها دقيقا انما يعرفه من
له غور على قول الصحابي ومذاهيمهم وفهمهم عن الله ورسوله واحتياطهم بالامامة وتوكلت تراه فرح باعتماد الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم
في ايقاع الطلاق الثلث جملة واما قوله في حديث ابن وهب عن ابن ابي ذئب في اخره وهي احدة فلعمري لو كانت هذه اللفظة
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قدمنا عليه هاشيا ولا صرفنا اليه جابا ولا هلة ولكن لاننا نرى ما قالها ابن وهب من عنده او
ابن ابي ذئب او نافع فلا يجوز ان يضاف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يتيقن انه من كلامه ويشهد به عليه وترتب عليه
الاحكام ويقال هذا من عند الله بالوهم والاحتمال الظاهر انها من قول من دون ابن عمر رضي الله عنه ومراد به ان ابن عمر اطلقها
طلقة واحدة ولو يكن منه ثلثاى طلق ابن عمر امرأته واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرهه واما حديث ابن جريح
عن عطاء عن نافع ان تطلقه عبد الله حسبت عليه فهذا غاية ان يكون من كلامه نافع ولا يكون من الذي حسبها هو عبد الله
نفسه او ابوه عمر او رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوهم والحسبان وكيف يعجز
صريح قوله ولو رها شيئا بهذا المجلد والله يشهد وكفى بالله شهيدا ولو تيقنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي حسبها
عليه لم نعد ذلك من عندنا بل هو الذي سواه واما حديث انس من طلق في بدعة الزمنا لا يدعه في حديث باطل على رسول الله صلى

صلى الله عليه وسلم ونحن نشهد انه حديث باطل عليه ولو يرويه احد من الثقات من اصحاب حماد بن زيد انما هو من حديث اسمعيل
ابن امية الدرامي الكذاب الذي تدبره وتعطله الراوي له عنه عبد الباقي بن قانع وقد منع عنه البرقاني وغيره وكان قد اختلف
في آخره وقال اللدائني عيسى بن كثير ارمثل هذا اذا تردد بحديث العجب ان حديثه حجة واما افتاء عثمان بن عفان وزيد بن ثابت بالوقوف
فلو صح فلك ولا يصح ابدا فلان اثر عثمان فيه كذاب عن مجهول لا يعرف عنه ولا حاله فانه من رواية بن سمعان عن رجل اثر زيد فيه
مجهول عن مجهول قيس بن سعد عن رجل سماه عن زيد فيا لله العجب ان هاتين الروايتين من رواية عبد الوهاب بن عبد الحميد
الثقفي عن عبد الله حافظ الامة عن نافع عن ابن عمر انه قال لا نعتد به ولو كان هذا الاثر من قبلكم لصلتوه وجلتوا واما قولكم
ان تحريمه لا يمنع ترتيب اثره عليه كالظهار فيقال ولا هذا قياس يدقه ما ذكرناه من النص ساوت تلك الادلة التي هي ارحم منه
توقال ثانيا هذا معارض بمثل سواء معارضة القلب بان يقال تحريمه يمنع ترتيب اثره عليه كالنكاح ويقال ثالثا ليس للظهار
جهتان جهة حل جهة حرمة بل كل حرام فانه منكوم من القوق زور ولا يمكن ان ينقسم الى حلال جائز وحرام باطل بل هو بمنزلة
القذف من الاجنبى الردة فاذا وجد لوجود الامع مفسدته فلا يتصور ان يقال منه حلال صحيح وحرام باطل بخلاف النكاح
والطلاق والبيع فالظهار نظير الانعالم المحرمة التي اذا وقعت قارنته مفسدتها فترتب عليها احكامها واحاق الطلاق بالنكاح
والبيع والاجارة والعقود المنقسمة الى حلال حرام وصحيح وباطل وانما قولكم ان النكاح عقد يملك به البضع والطلاق عقد
يخرج به فتم من اين لكم برهان من الله ورسوله والفرق بين العقدين في اعتبار حكم احدهما والا تراويه وتنفيذها والغاها
وابطاله واما انزال ملكه عن العين بالانكاح المحرم فذلك قد اوردت الجسد ولو سبق به نكاح ما تزنا الله بالاقرار الكاذب فابعد ابعد
فان صدقناه ظاهر في اقرارنا ملكه بالاقرار المصدق فيه وان كان كاذبا وما نزال الايمان بالكلام الذي هو كفر فقد تقدم
جوابه وانه ليس في الكفر حلال حرام واما طلاق الهزل فانما وقع لانه صادف عجزا وهو طرولوجا مع فيه فنفذ وقنه هزل بل اربعة
منه ان لا يترتب اثره عليه وذلك ليس لي يصل الى انشاؤه فهو قذافي بالسبب تام زارد ان لا يكون سببه فلو ينفعه ذلك
بخلاف من طلق في غير زرع من الطلاق فانه لو يات بالسبب الذي نصبه الله سبحانه مفضيا الى وقوع الطلاق وانما اتي بسبب
من عنده وجعله مفضيا الى حكمه وذلك ليس اليه واما قولكم ان النكاح نعمة فلا يكون سببه الاطاعة بخلاف الطلاق فان
من يلب زالة النعم فيوزان يكون سببه معصية فيقال قد يكون الطلاق من اكل النعم التي يفك بها المطلق العلق من عنقه والقيد
من حبله فليس كل طلاق نعمة بل من تمام نعمة الله على عباده اذ ملكهم من المفارقة بالطلاق اذا اراد احدهم استبدال زوج
مكان زوج او التخلص من لا يحبه او لا يلائمها فلور للمتعابين مثل النكاح ولا للمتباغضين مثل الطلاق فكيف يكون نعمة و
الله تعالى يقول لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ويقول يا ايها النبي اذ اطلقتم النساء فطلقوهن لعلن يهت
واما قولكم ان الفروج يحتملها فتم هكذا قلنا سواء فانما احتطنا بايقينا الزوجين على يقين النكاح حتى ياتي ما يزيله بيقين فاذا
اخطانا فخطونا في جهة واحدة وان اصبنا فاصوبنا في جهتين بجهة الزوج الاول وجهة الثاني وانتم تركبون امرين تحريم الفروج
على من كان حلالا ليعيقن واحلاله لغيره فان كان خطاء فهو خطاء من جهتين فتيين انا اولي بالاحتياط منكرو وقد قال
الامام احمد في رواية ابن طالع في طلاق السكران نظير هذا الاحتياط سواء فقال الذي لا يامر بالطلاق انما اتي خصلة واحدة والذي

يامر بالطلاق في خصلتين حرمها عليه واحلوا للغيره فهذا خير من هذا وما قولكم ان النكاح يدخل فيه بالعزيمة والاحتياط وغير
منه يادني شي قلنا ولكن لا يخرج منه الا بانصبيه الله سببا يخرج به منه واذا ن فيه وامامنا ينصيه المومن عند ويصعله
هو سببا للخروج منه فكل هذا منتهى اقدام الطائفتين في هذه المسألة الضيقة المعتركة الوعرة المسلك التي تجاذب اعنة
ادلتها الفرسان ويتصاودلدي صوتها شجاعة الشجعان وانما ينهنا على ما خذها وادلتها يعلم الغر الذي بصناعته من العلم
مزجاة ان هنا شيئا اخر وراء ما عند وانه اذا كان ممن قصر في العلم باعه فضعف خلفاء الدليل وتقاصر عن جناء ثماره ذراعه
فليعذر من شمر عن ساق عزمه وحام حول آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكليمها والتحاكوا بها بكل حمرة وان كان غير عاذا فلنازعه
في قصوره ورغبته عن هذا الشأن البعيد فليعذر منا زعه في رغبته عما ارتضاه لنفسه من محض التقليد لينظر من نفسه
ايما هو المعذر وراى لسعيين احق بان يكون هو السعي المشكور والله المستعان عليه التكلان وهو الموفق للصواب الفاتم لمن
ام بابيه طالبا لمرضاته من الخير كل بلب **فصل في حكمه صلى الله عليه وسلم** فمن طلق ثلثا بكله واحدة قد تقدم حديث محمود
ابن لبيد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر عن رجل طلق امرأته ثلث تطلقات جميعا فقام غضيبان ثم قال
اي لعب بكتاب الله وانابن اظهر كروا سنادا على شرط مسلم فان ابن وهب قد رواه عن محزمة بن بكير بن الاشج عن ابيه قال
سمعت محمود بن لبيد فذكره ومحزمة ثقة بلا شك وقد احتج مسلم في صحيحه بحديثه عن ابيه والذين اعلموا قالوا ليسمع منه
وانما هو كتاب قال ابو طالب سالت احمد بن حنبل عن محزمة بن بكير فقال وثقة ولو يسمع من ابيه انما هو كتاب محزمة فنظر فيه
شيء يقول بلغني عن سليمان بن يسار فهو من كتاب محزمة وقال ابو بكر بن ابي غيثة سمعت يحيى بن معين يقول محزمة
ابن بكير وقع اليه كتاب ابيه ولو يسمع وقال في رواية عباس الدوري هو ضعيف وحديثه عن ابيه كتاب ليسمع منه قال
ابوداود لو يسمع من ابيه الاحديثا واحل حديثا لورق قال سعيد بن ابي مرزم عن خاله موسى بن سلمة اتيت محزمة فقلت عد
ابوك قال لو ادرك ابي لكان هذه كتبه واجواب عن هذا من وجهين أحدهما ان كتاب ابيه كان عند لا محفوظا مضبوطا لافرق في
قيام الحجية بالحديث بين ما حدثه به او رواه في كتابه بل لاخذ عن النسخة احوط اذا اتيقن الراوي انها نسخة الشيخ بعينها و
هذا طريقة الصحابة والسلف قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث يكتبه الى الملوك وتقوم عليهم بها الحجية وكتب كتبه الى
عماله في بلاد الاسلام فعملوا بها واحتموا بها ودفن الصديق كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى انس بن مالك رضي الله عنهما فعمله
عملت به الامة وكذلك كتابه الى عمر بن حزم وكتابه في الصدقات الذي كان عند آل عمر ولو نزل السلف اختلف يحتجون بكتاب
بعضهم الى بعض يقول المكتوب اليه كتاب الى فلان ان فالانا اخبرنا ولو بطل الاحتجاج بالكتب لويبق بايدي الامة الا يستوي السير
فان الاعتماد انما هو على النسخة لا على الحفظ والحفظ وان النسخة لا تحون ولا يحفظ في زمن من من الا زمان المتقدمة ان احدا
من اهل العلم الاحتجاج بالكتاب قال لم يشأهني به الكاتب فلا قبله بل كلهم مجمعون على قبول الكتاب والعمل به اذا صح عنه ان كتابه
اجواب الثاني ان قول من قال لو يسمع من ابيه معارض بقول من قال سمع منه ومعه زيادة علم واثبات قال عبد الرحمن بن ابي حاتم
سئل ابي عن محزمة بن بكير فقال صالح الحديث قال قال ابن ابي ذئب حدثت في ظهر كتاب مالك سالت محزمة عما يحولت به عن
ابيه سمعها من ابيه فحلف في ورب البنية يعني المسجد سمعت من ابي قال علي بن المدني سمعت معن بن عيسى يقول محزمة

سمع من ابي بصير عن ابيه ربيعة اشياء من راي سليمان بن يسار قال على ولا اظن محرمة سمع من ابيه كتاب سليمان بن ابي بصير
 سنة النبي اليسير ولو اجاد احد المدينة يخبرني عن محرمة بن بكير انه كان يقول في شيء من حديثه سمعت ابي محرمة ثقة ابي
 بن بكير ان سألنا اخذ كتابه فنظر فيه واحتم به في موطنه وكان يقول حدثني محرمة وكان رجلا صالحا وقال ابو حاتم سمعت اسمعيل
 ابن ابي اذ ليس قلت هذا الذي يقول مالك بن انس حدثني الثقة من هو قال محرمة بن بكير وقيل لاحمد بن سلم المصرا كان محرمة
 من ثقات الرجال قال نعم وقال ابن عدى عن ابن وهب عن معن بن عيسى عن محرمة احاديث حسنة مستقيمة وارجمانه لا يكره
 به وفي صحيح مسلم قول ابن عمر يطلق ثلاثا حرمت عليك حتى تكلم بزجاج غيرك بعصيت بريك فيما امرك به من طلاق امرأتك وهذا
 تفسير منه للطلاق المأمور به وتفسير الصحابي حجة وقال الحاكوه عندنا مرفوع ومن تأمل القرآن حق التأمل تبين له ذلك عرف
 ان الطلاق المشرع بعد الدخول هو الطلاق الذي تملك به الرجعة ولو بشرع الله سبحانه ايقام الثلث جملة واحدة البتة قال تعالى
 الطَّلَاقُ حُرْمَانٌ وَلَا تَعْقِلُ الْعَرَبُ فِي لُغَتِهَا وَقَوْمَ الْمَرْتِنِ الْأَمْتَعَاتِيْنِ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَجَّحَ اللَّهُ دَبْرَكَ كُلِّ صَلْوَةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِيْنَ
 وَحَمْدُهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِيْنَ وَكَبْرُهُ أَرْبَعًا وَثَلَاثِيْنَ وَنَظَائِرُهُ فَإِنَّهُ لَا يَعْقِلُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا تَسْبِيْحًا وَتَكْبِيْرًا وَتَحْمِيْدًا مَتَوَالِيَةً يَتْلُو بَعْضُهُمْ بَعْضًا قَوْلًا
 سبحانه الله ثلثا وثلثين واحمد الله ثلثا وثلثين والله أكبر اربعاً وثلثين وهذا اللفظ كان ثلث مرات فقط وأصرح من هذا
 قوله سبحانه والَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَهَادَةٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحْسَنِهِمْ أَنْ يَرْمِيَهُمْ شَهَادَاتُ بِاللَّهِ فَوَقَالَ اشْهَد
 بالله اربع شهادات اني لمن الصادقين كانت مرة وكذلك قوله وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ اَرْبَعًا حَيْثُ شَهِدَتْ بِاللَّهِ إِنَّهُ مِنْ
 الْكَافِرِيْنَ فَلَوْ قَالَتْ اشْهَدْ بِاللَّهِ اَرْبَعًا شَهَادَاتٍ أَنَّهُ مِنْ الْكَاذِبِيْنَ كَانَتْ وَاحِدَةً وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى سَعْدًا لَكُمْ مَرَّتَيْنِ
 فهذا مرة بعد مرة ولا ينتقض هذا بقوله تعالى نُوْتِيَهَا جَرَاهًا مَرَّتَيْنِ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةٌ يَوْتُونَ اجْرَاهُ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّ الْمَرَّتَيْنِ
 هُنَا الضَّعْفَانِ هُمَا الْمَثَلَانِ هُمَا مَثَلَانِ فِي الْقَدْرِ يَقُولُ تَعَالَى يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَقَوْلُهُ فَاتَتْ أَكْهَابُ ضِعْفَيْنِ أَيْ ضَعْفَ مَا
 يعذب به غيرها وضعف ما كانت توتى ومن هذا قول نسى انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين او شقتين
 وفرقتين كما قال في اللفظ الاخر انشق القمر لفتين وهذا امر معلوم قطعاً انه انما انشق القمر مرة واحدة والفرق معلوم بين ما يكون
 مرتين في الزمان وبين ما يكون مثلين وجزأين ومرتين في امضا عفة فالثاني يتصور فيه اجتماع المرتين في اذن واحد والا لا يتصور
 فيه ذلك وتمايدل على ان الله لو بشرع الثلث جملة نه قال تعالَى وَالْمُطَلَّاقَاتُ يَرْتُدَّنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ مِنْ ثَلَاثَةِ قُرُوءٍ إِنْ قَالَ يَبُولُهُنَّ
 احق برد عن في ذلك فهذا يدل على ان كل طلاق بعد الدخول فالطلق احق فيه في الرجعة سوى الثالثة المذكورة بعد هذا وكذلك
 قوله تعالَى يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ هُنَّ أَعْلَى حَيْثُ أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ حُرٌّ مُعْتَرِفٌ وَمَعْرُوفٌ وَأَقْرَبُ حَيْثُ هُنَّ بِمَنْزِلِكُمْ
 فهذا هو الطلاق المشرع وقد ذكر الله سبحانه وتعالى اقسام الطلاق كلها في القرآن وذكر احكامها فذكر الطلاق قبل الدخول انه
 لا عدل فيه وذكر الطلقة الثالثة وانما تحرم الزوجة على المطلق حتى تكلم بزجاج غيره وذكر طلاق الفداء الذي هو الخطم وسماه فدية
 ولو يحسبه من الثلث كما تقدم وذكر الطلاق الرجعي الذي يطلق احق فيه بالرجعة وهو ما عدا هذه الاقسام الثلاثة وهذا احق
 احقر والثالث افعى وغيرهما اعلى انه ليس في الشرع طلقة واحدة بعد الدخول بغير عوض بائنة وانما اذا قال لها انت طالق طلقة بائنة
 كانت ربيعية ولو لغور وصفها بالبينونة فوانه لا يملك ايانتها الا بعوض واما ابو حنيفة فقال تبين بذلك لان الرجعة حق له وقد

استقطبوا الجمهور يقولون وان كانت الرجعة حقا لکن نفقة الرجعية وكسوتها حق عليه فلا يملك اسقاطه الا بختيارها
 وبذلها العوض وسواها ان تفتدى بنفسها منه بغير عوض في احد القولين وهو جواز الخلع بغير عوض اما اسقاط حقها
 من الكسوة والنفقة بغير سوالها ولا بذلها العوض في اقل النص والقياس قالوا وايضا فانه سبحانه شرع الطلاق على كل
 الوجوه وانفعها للرجل والمرأة فاذ هو كالتالي فليس بغير عدل في اقلها لغيره بل هو كالمساواة في كل اشياء ويراجعها وهذا وان كان فيه
 رفق بالرجل ففيه اضرار للمرأة فتسبح سبحانه ذلك بثلاث وقصر الزوج عليها وجعل ما حق بالرجعة ما لو تنقض عدتها
 فاذا استوفى العدة الذي ملكه حرمت عليه فكان في هذا رفق بالرجل اذ لو تحرم عليه باول طلاقه وبالمرة التي حوت لوجع اليد اكثر
 من ثلث فهذا شرعه وحكمته وحدوده التي جعلها لعباده فلو حرمت عليه باول طلاقه يطلقها كان خلاف شرعه وحكمته وهو
 لو يملك اي قاع الثلث جملة بل تمام ملك واحدة فالزائد عليها دون ما دون له فيه قالوا وهذا كما انه لو يملك ابنتها بطلقة واحدة
 اذ هو خلاف ما شرعه لو يملك ابنتها بثلث مجموعة اذ هو خلاف شرعه ونكته المسألة ان الله لو يجعل للامة طلاقا بانها تقطع
 في موضعين احدهما طلاق غير المدخول بها والثاني الطلقة الثالثة وما عداها من الطلاق فقد جعل للزوج فيه الرجعة هذا
 مقتضى الكتاب كما تقدم تقريره وهذا قول الجمهور منهم الامام احمد والشافعي واهل الظاهر قالوا لا يملك ابنتها بدون الثلث الا في
 الخلع ولا صحاب مالك ثلثة اقول فيما اذا قال انت طالق طلقة لا رجعة فيها واحدها انها ثلث قاله ابن الماجشون لانه قطع
 حقه من الرجعة وهي لا تقطع الا بثلث فجاءت الثلث ضرورة الثاني انها واحدة بائنة كما قال وهذا قول ابن القاسم لانه يملك ابنتها
 بطلقة بعوض فملكها بدونها واخلع عنده طلاق الثالث انها واحدة رجعية وهذا قول ابن وهب هو الذي يقتضيه الكتاب
 والسنة والقياس عليه الاكثر **فصل** اما المسألة الثانية وهي قوع الثلاث بكلمة واحدة فاختلف الناس فيها على
 اربعة مذاهب احدها انه يقع وهذا قول الائمة الاربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة رضي الله عنهم الثاني انها تقع
 بل ترد لانها بدعة محرمة والبدعة مردودة لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وهذا المذهب حكاة
 ابو محمد بن حزم وحكى للامام احمد فانكره وقال هو قول الرافضة الثالث انه يقع واحدة رجعية وهذا ثابت عن ابن عباس رضي الله
 عنهما ذكره ابو داود عنه قال الامام احمد وهذا مذهب ابن اسحق يقول مخالف السنة فيرد الى السنة انتهى وهو قول طاووس و
 عكرمة وهو اختيار شيخنا الاسلام ابن تيمية الرابع انه يفرق بين المدخول بها وغيره فانقع الثلث بالمدخول بها وتقع بغيرها
 واحدة وهذا قول جماعة من اصحاب ابن عباس هو مذهب اسحق بن راهويه فيما حكاة عنه محمد بن نصر المروزي في كتابه اختلاف
 العلماء قاما من لو وقع باجملة فاحتجوا بانها طلاق بدعة محرمة والبدعة مردودة وقد اعترف ابو محمد بن حزم بانها لو كانت بدعة
 محرمة لوجب ان ترد وتبطل لكنه اختار مذهب الشافعي ان جمع الثلث جائز غير محرمة وستاتي حجة هذا القول ما فيه واما من
 جعلها واحدة فاحتج بالنص والقياس قاما النص فيما رواه عمر بن حنبل عن ابن طاووس عن ابيه ان ابا الصهباء قال لابن عباس
 المتعلم ان الثلث كانت تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واى بكر وصدرا من امارة محمد قال نعم رواه مسلم في صحيحه
 وفي لفظ لم تعلم ان الثلث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واى بكر وصدرا من خلافة عمر ترد الى واحدة قال نعم وقال
 ابو داود حدثنا احمد بن صالح ثنا عبد الرزاق ان ابن جريح قال اخبرني بعض بني ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

عكرمة عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد بوركانة واخوته ام ركانة ونجم امرأة من مزينة فجمعت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يعني عني الا كما تعني هذه الشعرة للشعرة اخذتها من راسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية قد عا بوركانة واخوته ثم قال مجلسا له الاترون ان فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد فلانا منته كذلك قالوا نعم قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل ثم قال راجع امرأتك ام ركانة واخوته فقال في طلقها مثلثا يا رسول الله قال قد علمت راجعها وتلي يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعديتهن وقال الامام احمد حدثنا سعد بن ابراهيم قال ثنا ابى عن محمد بن اسحق قال حدثنا داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس رضى الله عنهما عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما قال طلق ركانة بن عبد يزيد اخو بنى المطلب امرأته ثلثا في مجلس احد فخرن عليها حزننا شديدا قال فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقتمها فقال طلقتمها ثلثا فقال في مجلس احد قال نعم قال فانما تلك واحدة فارجمها ان شئت قال فراجمها وكان ابن عباس يروى انما الطلاق عند كل طهر قالوا واما القياس فقد تقدم ان جمع الثلث محرم ببدعة موروثة لا نهال يست على امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا وساتوا تقدم في بيان التحريم على عدم وقوعها جملة قالوا ولو لم يكن معنا الا قوله تعالى شهادة احدى امرأتين بان الله وقوله ويذكرها العذلين تشتم هذا ربيع شهادت بالله قالوا وكذلك كل ما يعتبر به التكرار من حلف او اقرار بشهادة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم تحفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم فلو قالوا تحلف بالله خمسين يمينا ان فلانا قتله كانت يمينا واحدة قالوا وكذلك الاقرار بالزنا كما في الحديث ان بعض الصحابة قال لما عزان اقرت اربع جرات رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لا يعقل ان يكون الاربعة في جملة واحدة اما الذين فرقوا بين المدخول بها وخبرها فلهو محتمل ان احداهما امرأة ابوداؤد بل سناد صحيح عن طاووس بن رجلا يقال له ابو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال ما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر رضى الله عنه وصدرا من امرأة عمر فلما راي عمر الناس قد تناهبوا فيها قال اجيزوهن عليهم الحجة الثانية انها تبين لقوله انت طالق فيصادفها ذكرا الثلث وهي باق فيلغو ورأى هؤلاء ان الزام عمر بالثنت هو في حق المدخول بها وحديث ابو الصهباء في غير المدخول بها قالوا ففي هذا التقريب موافقة المنقول من الجاهلين وموافقة القياس قال بكل قول من هذه الاقوال جماعة من اهل الفتوى كما حكاها ابو محمد بن حزم وغلاة ولكن عدم الوقوع جملة هو مذهب الامامية وحكوه عن جماعة من اهل البيت قال الموقعون للثنت الكلام معكوفي مقامين احدهما تحريم جمع الثلث والثاني وقوعها جملة ولو كانت محرمة ونحن نتكلم معكوفي المقامين فاما الاول فقد قال الشافعي وابو ثور واحمد بن حنبل في احد الروايتين عنه وجماعة من اهل الظاهر ان جمع الثلث سنة واجتوا عليه بقوله تعالى فان طلقها فلا تقل له من بعد حتى تنكح غافرا ولو فرق بين ان تكون الثلث مجموعة او مفارقة ولا يجوز ان نفرق بين ما جمع الله بينه كما لا يجمع بين ما فرق الله بينه وقال تعالى فان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فليفرق وقال ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الاية ولو فرق وقال المطلقات متابع بالمعروف وقال يا ايها الذين امنوا اذا كنتم المومنات فتم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فليفرق قالوا وفي الصحيحين من حديث ابن هزيمة رضى الله عنه ان عويمر العجلي في طلاق امرأته ثلثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يامر بطلاقها قالوا وكان جمع الطلاق الثلث معصية لما اقر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخطوا لهما ان يكون قد رجع

وهي امرأة جرحين حرمت عليهما للعن فان كان الاول فالحجة منه ظاهرة وان كان الثاني فلا شك انه طلقها وهو يظنها امرأته
فلو كان حرماً لميته واله رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت قد حرمت عليه قالوا في صحيح البخاري من حديث القاسم بن محمد
عن عايشة ام المؤمنين رضيت الله عنها ان رجلاً طلق امرأته ثلثاً فزوجت فطلقت فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
اتحل لاولها الا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الاول فلم ينكر صلى الله عليه وسلم ذلك وهذا يدل على اباحة جمع الثلث وعلى
وقوعها اذ لو يقع لو يقع رجوعها الى الاول على ذوق الثاني عسيلتها قالوا في الصحيحين من حديث ابن سلمة بن عبد الرحمن ان فاطمة
بنت قيس اخبرته ان زوجها ابا حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلثاً ثم انطلق الى اليمن فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول
الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة ام المؤمنين رضيت الله عنها فقالتوا ان ابا حفص طلق امرأته ثلثاً فهل لها نفقة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها العدة وفي صحيح مسلم في هذه القصة قالت فاطمة فانيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال كوطقتك قلت ثلثاً فقال صدق ليس لك نفقة وفي لفظه قالت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلثاً وانى اخاف ان يقع علي في
لفظه عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المطلقة ثلثاً ليس لها سكنى ولا نفقة قالوا وقد روى عبد الرزاق في مصنفه عن يحيى
ابن العلاء عن عبد الله بن الوليد القرصاني عن ابراهيم بن عبد الله بن عباد بن الصامت عن داود عن عباد بن الصامت
قال طلق جدى امرأة اهل تظليقة فانطلقوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اتى الله
جداً ما نلت فله امة تسع مائة وسبعون وتسعون فعلا وزم انشاء الله عذبه وان شاء غفر له ورحمة بعضهم عن صدقة بن
ابى عمران عن ابراهيم بن عبد الله بن عباد بن الصامت عن ابيه عن جده قال طلق بعض اباى امرأته فانطلق بنوه الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله ان ابا ناطق امنا الفاهل له من محرم فقال ان ابا كولو يتق الله فيجعل له محرمات منه
يثلث على غير السنة وتسع مائة وسبعون وتسعون اثم في عنقه قالوا وروى محمد بن شاذان عن يعلى بن منصور عن شعيب
ابن زريق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر بن عبد الله عنهما انه طلق امرأته وهي حائض ثم اراد
ان يتبعها بطلقتين اخرتين عندا لقرئين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا بن عمر ما هكذا امرك الله اخطأ
السنة وذكر الحديث وفيه نقلت يا رسول الله لو كنت طلقها ثلثاً الا كان لى ان اراجعها قال لا كانت تبين وتكون معصية قالوا وقد
روى ابو داود في سننه عن نافع عن ابن عجيبر بن عبد يزيد بن ركانة ان ركانة ابن عبد يزيد طلق امرأته سميمة البتة فاخبر
النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما احدث الا واحدة فقال ركانة والله ما احدث الا واحدة
فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمرو الثالثة في زمن عثمان وفي جامع الترمذي عن عبد الله بن علي
ابن يزيد بن ركانة عن ابيه عن جده انه طلق امرأته البتة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما احدثت قال واحدة قال الله
قال الله قال هو على ما احدثت قال الترمذي لا تعرفه الا من هذا الوجه وسألت محمد بن عمار عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب وجه
الاستدلال بالحديث انه صلى الله عليه وسلم اطلقها بالبتة واحدة فدل على انه لو اراد بها الاكثرت وقع ما اراد وهو لو يفترق
احكام لم يخلفه قالوا وهذا اسم من حديث ابن جريح عن بعض بني رافع عن عكرمة عن ابن عباس انه طلقها ثلثاً قال ابو داود
كأنه ولد الرجل اهل اعلم به ان ركانة اتم اطلقها بالبتة قالوا ابن جريح انما رواه عن بعض بني رافع فان كان عبد الله فهو ثقة

معروف وان كان غيره من اخوته فجهول العدالة لا تقوم به حجة قالوا واما طريق الامام احمد ففيها بن اسحق الكلام فيه معروف
وقد حكى الخطابي ان الامام احمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها قالوا واصح ما معك حديث ابى الصهباء عن ابن عباس وقد
قال البيهقي هذا الحديث احد ما اختلف فيه البخاري ومسلم فخرج مسلم وتك البخاري واظنه تركه مخالفة لسائر الروايات عن ابن عباس
فوساق الروايات عنه بوقوع الثلث ثوقال فهذه رواية سعيد بن جبيرة وعطاء بن ابي رباح ومجاهد وعكرمة وعمر بن دينار ملك
ابن احوارث ومحمد بن اياس بن ابي بكر قال ورويناها عن معاوية بن ابي عياش الانصاري كلهم عن ابن عباس انه اجاز الثلث مضاً
وقال ابن المنذر فغير جاز ان يظن بابن عباس انه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثور يفيق بخلافه مو قال لشافعي فان كان معني
قول ابن عباس ان الثلث كانت تحسب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة يعني انه يامر النبي صلى الله عليه وسلم قالذي
يشبهه والله اعلم ان يكون ابن عباس قد علم انه كان شيئاً فتنسخه قال البيهقي رواية عكرمة عن ابن عباس فيها تأكيد لصحة هذا
التاويل يريد البيهقي ما رواه ابوداود والنسائي من حديث عكرمة في قوله تعالى المطلقات يترنصن بأنفسهن ثلثة قرؤ الاية
وذلك ان الرجل كان اذا طلق امرأته كان احق برجعتهما وان طلقها ثلثاً فتنسخه ذلك فقال المطلق مرتان قالوا فيحتمل ان الثلث كانت تجعل
واحدة من هذا الوقت بمعنى ان الزوج كان يتمكن من المراجعة بعدها كما يتمكن من المراجعة بعد الواحدة ثم نسخ ذلك وق ل
ابن جرير يمكن ان يكون ذلك ناجاه في نوع خاص من الطلاق الثلث وهو ان يفرق بين الالفاظ كان يقول انت طالق انت طالق انت
طالق وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد ابى بكر رضي الله عنه الناس على صدقهم وسلامتهم ولو يكن فيهم اخ في اخذ
فكانوا يصدقون نهاراً وادويه التاكيد لا يريدون به الثلث فلما ارى عمر رضي الله عنه في زمانه اموراً ظهرت واحوالاً تغيرت منع
من حمل اللفظ على التكرار الزمهم الثلث وقالت طائفة معنى الحديث ان الناس كانت عادتهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ايقاع الواحدة تريد بها حتى تنقضي عدتها تراعى والطلاق الثلث جملة فتتابعوا فيه ومعنى الحديث على هذا كان الطلاق
الذي يوقعه المطلق الا ان ثلثاً يوقعه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابى بكر واحدة فهو اخبار عن الواقع لا عن المشروع
وقالت طائفة ليس في الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي كان يجعل الثلث واحدة ولا انه علم بذلك واقرو
عليه ولا حجة الا فيما قاله او فعله او علم به فاقول عليه ولا يعلم صحة واحدة من هذه الامور في حديث ابى الصهباء قالوا واذا اختلفت
علينا الاحاديث نظرنا الى ما عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم اعلم بسنته فنظرنا فاذا الثابت عن عمر بن الخطاب
الذي لا يثبت عنه غيره ما رواه عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل ثنا زيد بن وهب انه رفع الى عمر بن الخطاب
رضي الله عنه رجل طلق امرأته الفان قال له عمر اطلقت امرأتك فقال نعم فاعلمت انك العيب فعلا عمر بالذوق وقال انما يكفيك من ذلك الثلث
وروى وكيع عن الامم بن حبيب بن ابي ثابت قال جاء رجل الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال في طلق امرأتك فقال له
علي كرم الله وجهه بانك منك بثلث واقسم ساؤهن بين نسائك وكرى وكيع ايضا عن جعفر بن برقان عن معاوية بن ابي يحيى
قال جاء رجل الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال طلق امرأتك فقال بثلث وكرى عبد الرزاق عن سفيان
الثوري عن عمرو بن مرة عن سعيد بن جبيرة قال قال رجل لابن عباس رضي الله عنهما طلق امرأتك فقال لابن عباس ثلث ثمها
عليك وبقيةها عليك ونزاً اتخذت آيات الله هزاد روى عبد الرزاق ايضا عن معمر بن الامم بن ابراهيم عن علقمة قال جاء

رجل الى ابن مسعود رضي الله عنه فقال في طلق امرأتى تسع وتسعين فقال له ابن مسعود ثلاث تبينها منك وسائرهن
عدوان وذكر ابو داود في سننه عن محمد بن ايسان ابن عباس رضي الله عنهما واما هجرته وصداق الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما
سئلوا عن نيكوي يطلقها زوجها قلتما فكلهم قال لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره قالوا فهو لا يصح يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تسمعون
قلاد وقعوا الثلث جملة ولو لو يكن منهم الا المحدث الملهوم وحده لكتفي فانه لا يظن به تغياير ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من
الطلاق الرجعي فيجعل مهرها وذلك يتضمن تحريم فرج المرأة على من لو حرم عليه ويا حاشية على من لا تحل له ولو فعل ذلك حرم لها
اقرب عليه الصحابة فضلا عن ان يوافقوه ولو كان عند ابن عباس حجة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الثلث واحدة
لو يخالفها ويفتي بغيرها موافقة لعمرو قد علم مخالفته له في العود بحجاب الاثنتين من الاخوة والاخوات وغير ذلك قالوا ونحن
في هذه المسألة تبع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بسنته وشرعه ولو كان مستقرا من شريعته ان الثلث
واحدة وقوفي والامر على ذلك لم يخف عليهم ويعلم من بعدهم ولو حرموا الصواب فيه ويوفق له من بعدهم يروى خبر الامامة و
فقيهها غير كون الثلث واحدة ومخالفة قال المانعون من وقوع الثلث التهاكوفي هذه المسألة وغيرها التي من اقسام الله سبحانه
وتعالى اصدق قسم ابراه ان الاثمن حتى نحكمه فيما شجب بيننا ونرضى بحكمه لا يلحقنا فيه حرج ونسلم تسليمنا الا الى غيره كأننا
من كان اللهم الا ان يجمع امته اجماعا متيقنا فيه لا يشك فيه على حكوه فو الحق الذي لا يجوز خلافة ويا ايها الله ان يجمع الامامة
على خلاف سنة ثابتة عنه ابدا ونحن قلاد وجدناك من الادلة ما ثبتت المسألة به بل بدونه ونحن نناظر كوفيا طعنتم به
في تلك الادلة وفيما عارضتمونا به على اننا لا نحكم على انفسنا الانصاع عن الله وانصا تابعا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماعا
متيقنا لا شك فيه وما عدا هذا فعرضه للنزاع وغايته ان يكون سائغ الاتباع لا لزمه فلتكن هذه المقدمة سلفا
لنا عندك وقد قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فقد تنازعنا نحن واثم في هذه المسألة فلا سبيل الى
رحها الى غير الله ورسوله البتة وسياتي اننا حق بالصحابة واسعد بهم فيها فنقول ما منعكم لتجريم جمع الثلث فلا ريب في المسألة
نزاع ولكن الادلة الدالة على التجريم حجة عليكم كما تكون القرآن دل على جواز اجماع فدعوى غير مقبولة بل باطلة وغاية ما تمسكتم
به اطلاق القرآن للفظ الطلاق وذلك لا يعم جائزه ومحرمه كما لا يدخل تحمه طلاق الحائض وطلاق الموطوءة في طهر او ما مثله في ذلك
الامثل من عارض السنة الصحيحة في تحريم الطلاق المحرم بهذه الاطلاقات سواء معلوم ان القرآن لو يدل على جواز كل طلاق
حتى تحلوه ما لا يطيقه وانما دل على احكام الطلاق والمبين عن الله عز وجل بين حلاله وحرامه ولا ريب اننا سعد بظاهر القرآن
كما بينا في صدر الاستدلال اننا سبحانه لو يشرع قط طلاقا باننا يغير عوض المدخول بها الا ان يكون آخر العدد وهذا كتاب الله
بيننا وبينكم غاية ما تمسكتم به الفاظ مطلقة قيدتها السنة وبينت شروطها واحكامها واما استدلالكم بان الملا عن طلق
امرأة ثلثا بحضور رسول الله صلى الله عليه وسلم فما اصح من حديث وما بعده من استدلالكم على جواز الطلاق الثلث بكلمة
واحدة في نكاح يقصد بقاؤه ودوامه او المستدل به ان كان ممن يقول ان الفرقة وقعت عقيد لعان الزوج وحده كما يقوله
الشافعي وعقيد لعانها وان لو يفرق احكاما كما يقوله احمد في حد الروايات عنه فالاستدلال به باطل لان الطلاق الثلث حينئذ
لغول يفيد شيئا وان كان ممن يوقف الفرقة على تفرق احكاما كما لو يصح الاستدلال به ايضا لان هذا النكاح لو يبق سبيل الى بقائه فاما

بل هو واجب الازالة وموبد التحريم فالطلاق الثلث موكد مقصود اللعان ومقر له فان غايته ان يحرمها عليه حتى تنكح تزوجا
غيره وفرقة اللعان تحرمها عليه على الابد ولا يلزم من نفوذ الطلاق في نكاح قد صار مستحق التحريم على التابيد نفوذه في
نكاح قاتمه طالوا ببقاء والدمام ولهذا وطلقها في هذا الحال هي حائض وانفساء او في طهر جامعها فيه لو يكن عاصيا لان هذا النكاح
مطلوب الازالة مؤبد التحريم ومن العجب انكوا متمسكون بقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الطلاق المذكور ولا يتمسكون بانكوا
وغضبه للطلاق الثلث من غير الملاعة وتسميته لعيا بكتاب الله كما تقدم فكريين هذا الاقرار وهذا الاكثار نحن محمد الله قائلين
بالامر من مقرون لما اتوه رسول الله صلى الله عليه وسلم منكرون لما انكوه رسول الله صلى الله عليه وسلم وما استدلالكم بحديث عائشة
ان رجلا طلق ثلثا فانزجت فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تحل للادول قال لا حتى يذوق العسيلة فهالما لاننا زكوة في غير
هو حجة على من اكتفى بغير عقد الثاني ولكن ابن في الحديث انه طلق الثلث بقول واحد بل الحديث حجة لنا فانه لا يقال فعل ذلك ثلثا
وقال ثلثا الا من فعل قال مرة بعد مرة وهذا هو المعقول في لغات الامم عربيه وعجم كما يقال قد ذه ثلثا وشتمه ثلثا وسلم عليه ثلثا
قالوا وما استدلالكم بحديث فاطمة بنت قيس فمن العجب العجيب انكوا الفتموه فيما هو صريح فيه لا يقبل تاويل الصيحي وهو سقوط
النفقة والكسوة للباثن مع صحته وصرحته وعدم ما يعارضه مقاوماله وتسلكتوه فيما هو محمل بل بيانه في نفس الحديث مما
يبطل تعلقكم به فان قوله طلقها ثلثا ليس بصريح في جميعها بل كما تقدم كيف في الصحيح في خبرها نفسه من رواية الزهري عن عبد الله
ابن عبد الله بن عتبة ان زوجها ارسل اليها بتطبيقه كانت بقيت لها من طلاقها في لفظ في الصحيح انه طلقها اخر ثلث تطليقا
وهو سند صحيح متصل مثل الشمس فكيف ساخ لكم تركه الى التمسك بلفظ محمل وهو ايضا حجة عليكم كما تقدم قالوا وما استدلالكم
بحديث عبادة بن الصامت الذي رواه عبد الرزاق في خبر في غاية السقوط لان في طريقه يحيى بن العلاء عن عبد الله بن الوليد
الوصافي عن ابراهيم بن عبد الله ضعيف عن هالك عن محمد بن محمد بن ابي الذي يدل على كذبه وبطلانه انه لو يعرف في شيء من الآثار
صحيحها ولا سقيمها ولا متصلها ولا منقطعها ان والد عبادة بن الصامت ادرك الاسلام فكيف يجده فهذا محال بلا شك واما
حديث عبد الله بن عمر فاصله صحيح بلا شك لكن هذه الزيادة والوصلة التي فيه نقلت يا رسول الله لوطلقها ثلثا اكانت تحل
لي انما جاءت من رواية شعيب بن زياد وهو النشامي وبعضه يقلبه فيقول زريق بن شعيب كيف ما كان فهو ضعيف ولو صح
لو يكن فيه حجة لان قوله لوطلقها ثلثا بمنزلة قوله لو سلمت ثلثا او توربت ثلثا او نحو مما لا يعقل جمعه واما حديث نافع بن عجلان الذي
رواه ابو داود ان ركائة طلق امرأته البتة فاحلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اراد الا واحدة فمن العجب ان يقدّم نافع بن عجلان المحمول
الذي لا يعرف حاله البتة ولا يدري من هو ولا ما هو علي بن جرير ومعه وعبد الله بن طاووس في قصة ابان الصمعياء وقد شهد
امام الحديث محمد بن اسمعيل البخاري بان فيه اضطرابا هكذا قال الترمذي في الجامع وذكره في موضع اخر انه مضطرب
فتارة يقول طلقها ثلثا وتارة يقول واحدة وتارة يقول البتة وقال الامام احمد وطرقه كلها ضعيفة وضعفه ايضا البخاري
حكاها المنذري عنه تركه يقدم هذا الحديث المضطرب المحمول رواية على حديث عبد الرزاق عن ابن جهميم بحمالة بعض
بتى بل رفع هذا واولاده تابعيون وان كان عتبة لله اشهر هو وليس فيهم مومة بالكذب قد روى عنه ابن جرير ومن يقبل رواية
المحمول ويقول رواية العدل عنه تعديل له فهذا حجة عنده فاما ان يضعفه ويقدم عليه رواية من هو مثل من بحمالة

ابو عبد

واشد فكلا فتاويه الامران يتساقط زمانهما هذين الجمهورين ويعدل الى غيرهما واذ فعلنا ذلك نظرنا في حديث سعد بن ابى حمزة ونازل
صحيح الاستناد وقد لا تعلقه تدليس محمد بن اسحق بقوله حدثني داود بن الحصين ولكن رواه ابو عثمانيد الله احا كوفي مستدركه
وقال سناد صحيح فوجدنا الحديث لا يعلقه احد وقد احتج احمد باسناد كافي وراضع قد صحح هو وغيره بهذا الاسناد بعينه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم رزىب على زوجه ابى لعاص بن الربيع بالنكاح الاول لو يحدث شيئا واما داود بن الحصين عن عكرمة فلم
ترك الائمة تحججه وقد احتجوا في حديث العرابيما شك فيه ولو يحرمه من يقدرها بخمسة اوسق او دونها مع كونها على خلاف الاقاد
التي نهي فيها عن بيع الرطب بالتمر فما ذنبه في هذا الحديث سوى رواية ما لا يقولون به وان قد حتم في تاركه ولعلكم فاعلون جاءكم لا
تقبل لكم بهن الساقتضيهما احتججه به انتم وائمة الحديث من رواية وارضى البخاري لادخال حديثه في صحيحه **فصل** واما تلك
المسالك الموعرة التي تسلكتموها في حديث ابن الصهباء فلا يصح شي منها اما المسالك الاول هو انفرد مسلم بروايته في اعراض البخاري عن فتاك
شكارة ظاهر عجزه عما رواه ما حذر ذلك الحديث في انفرد مسلم به تشيئة هرقمته يوت نعموا واحدا مثل هذا في كل حديث ينفرد به مسلم عن
البخاري هل قال البخاري قط ان كل حديث لم يدخله في كتابه فهو باس فيس محجة ووثق بعينه كوا حجة البخاري باعاديث خارج الصحيح
ليس لها ذكر في صحيحه وكو صح من حديث خارج عن صحيحه فانه انما يحالده سائر رويات له عن ابن عباس فلا ريب ان عن ابن عباس
في ايتين صحيحتين بلا شك احمد انهما توافق هذا الحديث والاخرى تخالفه فان اسقطنا روايته بروايته مسلم الحديث على انه
بمحمد الله سالوا لو اتفقت الروايات عنه على مخالفة فله اسوة امثاله وليس يبول حديث خالفه راويه من سأل كوهل الاخذ بما
رواه الصحيح كى عندك او بما رواه فان قلتم الاخذ بروايته وهو قول جمهور كونهم موراة لامة على هذا فكيفتمو ثمانية الجواب ان قلتم الاخذ
برايه امرينا كومن تناقضكما الاحيلة لك في دفعه ولا سيما عن ابن عباس نفسه فانه في حديثه يروى وتخيروا ولو يكن بيعها طلاقا
وراي بخلافه وان بيع الامة طلاقها فاخذت وواصبت بروايته وتركتم روايته فها لا فعلتم ذلك فيما نحن فيه وقلتم الرواية معصومة
وقول الصحيح غير معصوم مخالفة لما رواه لا يحتمل احتمالات عديدة من نسيان او تاويل واعتقاد معارض الاحم في ظنة اعتقاد
انه منسوخ او مخصوص او غير ذلك من الاحتمالات فكيف يسوخ ترك رواية مع قيام هذه الاحتمالات وهل هذا الاثر معلوم
لمظنون بل محمول قالوا وقد روى ابو هريرة رضوا الله عنه حديث التسبيح من ولو خالها ياتي بخلافه فاخذت بروايته وتركتم روايته
ولو تتبعنا ما اخذتم فيه برواية الصحيح دون فتواه لاطال قالوا واما دعوا كونهم الحديث في ثبوت من ثبوت معارضه فها من هذا
واما حديث عكرمة عن ابن عباس في نسخ المراجعة بعد الطلاق الثلث فلو صح لو يكن فيه حجة فانه فان فيه ان الرجل كان يطلق
امرأته ويراجعها بغير عد ففسخ ذلك وقصر على ثلث فيها تنقطع الرجعة فاين في ذلك الا لزام بالثلاث بقوله واحد فكيف يستمر المنسوخ
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدا من خلافة عمر رضوا الله عنه لا تعلم به الامة وهو من اهم الامور المتعلقة بحل
الفرج فكيف يقول عمران الناس قد استعملوا في شيء كانت له هوقية اناة وهل للامة اناة في المنسوخ بوجه ما توكلت معارض الحديث
الصحيح بهذا الذي فيه على بن الحسين بن واقد وضعفه معلوم واما حمل كوا حديث عمر بن مطلق انت طالق انت طالق
ومقصود التاكيد بما بعد الاول فسياق الحديث من اوله الى آخره يرد ان هذا الذي رواه الحديث عليه لا يتغير بوفاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يختلف على عهد ولا عهد خلفائه وهم جزا الى اخر الدهر ومن ينويه في قصد التاكيد لا يفرق بين من باجر

وصادق وكاذب بل يردده الى نيته وكذلك من لا يقبله في الحكم لا يقبله مطلقا برا كان او فاسقا او ايضا فان قوله ان الناس قد استجلبوا
وتابعوا في شئ كانت له فيه اناة فلو انا مضينا عليهم اخبار من عمر بن الناس قد استجلبوا ما جعلهم في فسحة منه وشرعه
متراخيا بعضه عن بعض رحمة بهور فقلوا اناة لهم لئلا يندم مطلق فيذهب حبيبية من يده من اول هله فيعز عليه
تدراكه فجعل له اناة ومهلة ويستعبه فيها ويرضيه ويرزول ما حدثه الغضب للداعي الى الفراق ويراجع كلاهما الذي علي المعروف
فاستجلبوا فيما جعل له فيه اناة ومهلة وادعوا بقوله واحد فرأى عمر رضي الله عنه انه يلزمهم ما التزموه عقوبة لهم فاذا علم المطلق
ان زوجته وسكنه تحمروا عليه من اول مرة بجمعه الثلث كمن عنها ورجع الى الطلاق المشروط بما دون فيه وكان هذا من تاذيب
عمر رضي الله عنه لوعيته لما اكثره من الطلاق الثلث كما سياتي مزيدا تقريرة عند الاعتذار عن عمر رضي الله عنه في ازماءه بالثلث
هذا وجه الحديث الذي لا وجه له غيره فابن هذا من تاويلكم المستكروه المستبعد الذي لا توافقها الفاظ الحديث بل ينو عنه
وبناقوه واما قول من قال ان معناه كان وقوع الطلاق الثلث الا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة فان حقيقة هذا
التاويل كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يطلقون واحدة وعلى عهد عمر صاروا يطلقون ثلثا والتاويل اذا وصل الى
هذا الحد كان من باب الالغاز والتحريف لا من باب بيان المراد كما يصح ذلك بوجه ما فان الناس ما زالوا يطلقون واحدة وثلثا وقد
طلق رجال نساء هم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا فمنهم من ردها الى واحدة كما في حديث عكرمة عن ابن عباس
ومنهم من انكره عليه غضدي جعله متلاعبا كتاب الله ولو يعرف ما حكوه عليهم فيهم من اقوة لتأكيد التحريم الذي وجبه اللعان
ومنهم من الزمه بالثلث لكون ما اتى به من الطلاق اخر الثلث فلا يصح ان يقال ان الناس ما زالوا يطلقون واحدة الى ابتداء خلافة
عمر فطلقوا ثلثا ولا يصح ان يقال انهم قد استجلبوا في شئ كانت فيه اناة فتمضيه عليه ولا يلائم هذا الكلام الفرق بين عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وبين عهد بوجه ما فان ما مضى منك على عهد بوجه وبعد عهد ثوان في بعض الفاظ الحديث الصحيحة الم تعلم
انه من طلق ثلثا جعلت واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي لفظ ما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلثا قبل
ان يدخل بها جعلها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدرا من خلافة عمر فقال ابن عباس بنى كان الرجل
اذا طلق امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها جعلها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابى بكر وصدرا من امارة عمر فلما ارى
الناس يعني عمر قد تابعوا فيها قال جيزه من عليهم هذا لفظ الحديث وهو باصح اسناد وهو لا يحتمل ما ذكره من التاويل بوجه ما
ولكن هذا كله عمل من جعل الادلة تبعا للمذهب فاعتقدوا استدراكا من جعل المذهب يتبع الدليل واستدلوا فاعتقدوا لو يمكنه
هذا العمل اما قول من قال ليس في الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان هو الذي يجعل ذلك ولا انه اعلم به واقوة عليه
فجوابه ان يقال سبحانك هذا عظيم ان عظيم ان يستمر هذا الجعل الاحرام المتضمن لتغيير شرع الله ودينه وابعاد الفرج لمن هو عليه
حرام وتحريمه على من هو عليه حلال على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه خيرا خلق وهو يفعلونه ولا يعلمونه ولا يعلمه
هو الوحي ينزل عليه وهو يقهر عليه فهب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان يعلم ان الله يعلم الله يعلم
فذلك لا يوحى الى رسوله ولا يعلم به توتوني في الله رسوله صلى الله عليه وسلم ولا امر على ذلك فيستمر هذا الضلال العظيم والخطا الملبين
عندكم مدة الخيانة الصديق كلها يعمل به ولا يغيره الى ان فارقتا الصديق الدنيا واستمر الخطا والضلالات المركب صدرا من

خلافه عمر حتى رأى بعد ذلك براهه ان يلزم الناس بالصواب فهل في الجملة بالصحة وما كانوا عليه في عهد نبينهم وخلقناهم قبح
من هذا فقلنا لو كان جعل الثلث واحدة خطأ محضاً لكان اسهون من هذا الخطأ الذي تركبتموه والتاويل الذي تالتموه وتوكلتم
المسألة بهيأتها لكان اقوى لثبوتها من هذه الأدلة والاجوبتها ولو اولى ليس التحاكي في هذه المسألة الى مقلد متعصب كاهياتهم
ولاستوحش من التفرغ اذا كان الصواب في جانبها وانما التحاكي فيها الى راسخ في العلم قد طال فيه باعه ورحب ببنيه ذراعه وفوق
بين الشهية والدليل تلقى الاحكام من نفس مشكوة الرسول عرف المراتب قام فيها بالواجب باشر قلبه اسرار الشريعة وحكمها الباطنة
وما تضمنته من المصالح الباطنة والظاهرة وخاص في مثل هذه المضائق كجها واستوفى من الجانبين بحجها والله المستعان وعليه
التمكان قالوا واما قولك اذا اختلفت علينا الاحاديث نظراً فيما عليه الصوابية رضى الله عنهم فنعلم والله حين يتركه الاسلام و
عصايبه الايمان فلا تظلم الا عواض بعدهم فان قلبى لا يرضى بغيره ولكن لا يليق بكم ان تدعونا الى شئ ونكون اول نافر عنه ومخالف
له فقد توفى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكثر من مائة الف عين كلهم قد رآه وسمع منه فهل يصح لكونه هؤلاء كلهم او عشرهم او
عشر عشرهم او عشرين عشرين القول بلزوم الثلث بغير واحد هذا ولو جهل كل اجماع لو تطبقوا نقله عن عشرين نفساً منهم
ايلا مع اختلاف عنهم في ذلك فقد صح عن ابن عباس القولان وصح عن مسعود القول باللزوم وصح عنه التوقف ولو كانوا كثر
بالصحة الذين كان الثلث على عهدهم واحدة لكانوا اضعاف من نقل عنه خلاف ذلك ونحن نكثركم بكل صحابي مات المراد
من خلافة عمر ويكفيها مقدمهم وخيرهم وفضلهم من كان معه من الصحابة على عهد بل لو شئنا نقلنا واصلنا لصدقنا ان هذا
كان اجماعاً قديماً لو اختلف فيه على عهد الصديق اثنان ولكن لو ينقض عصر الجمعين حتى حدث الاختلاف فلم يستقر الاجماع
لاول حتى صار الصحابي على قولين واستمر الخلاف بين الامة الى اليوم ثم نقول لو مخالف اجماع من تقدمه بل رأى الزامهم بالثلث
عقوبة لهم ما علموا انه حرام وتابوا فيه ولا ريب ان هذا سائر الامة ان يلزموا الناس ما ضيقوا به على انفسهم ولو يقبلوا فيه
رخصة الله عز وجل تسهيله ورخصته بل اختار الشدة والعسكريف بامير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكما
نظر الامة وقاديه لهم ولكن العقوبة تختلف باختلاف الازمنة والاشخاص التمكن من العلم بتجريب الفعل المعاقب عليه فخافه
وامير المؤمنين رضى الله عنهم لو يقل لهم ان هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما هو رأى راه مصلحة الامة يكفهم بها التسارع
الى ايقاع الثلث ولهذا قال فلوانا امضينا عليهم وفي لفظ اخر فاجروهم عليهم فلاترى ان هذا رأى منه راه للمصلحة لا اخبار
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما علم رضى الله عنه ان تلك الازمنة والرخصة نعمة من الله على المطلق ورحمة براحسان
اليه وانه قابلهما بفضله ولو يقبل رخصة الله وما جعله له من الازمنة عاقبه بان حال بيته وبينه ما الزمه ما التزمه من الشدة
والاستعجال وهذا موافق لقواعد الشريعة بل هو موافق حكمه الله في خلقه قد راو شرعاً فان الناس اذا تعدوا احد دة ولو يقفوا عند
ضيق عليهم ما جعله لمن اتقاه من المخرج وقد اشار الى هذا المعنى بعينه من قال من الصحابة رضى الله عنهم من المطلق ثلثنا
انك لو اتقت الله كجملتك محرجاً كما قاله ابن مسعود وابن عباس فهذا نظر امير المؤمنين رضى الله عنه ومن معه من الصحابة
لان الله رضى الله عنه غير احكام الله وجعل حلالها حراماً فهذا غاية التوفيق بين النصوص وفعل امير المؤمنين رضى الله عنه من
معه وانتم لو يمكنوا ذلك لا بالغاء احد الجانبين فهذا نهاية اقسام الفرقين في هذا المقام الضنك والمعارض المصعب والله التوفيق

حاصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في العبد يطلق زوجته تطليقتين ثم يعتق بعد ذلك هل تحل له بدون زوج وصا به رسول الله
اهل السنن من حديث ابي الحسن ولى بنى نوفل انه استفتى ابن عباس في ملك كان تحت ملكه فطلقها تطليقتين ثم عتقا
بعاد ذلك هل تصح له ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في لفظ قال ابن عباس بقية لك واحدة تصح
به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الامام احمد عن عبد الرزاق ان ابن المبارك قال لعمر بن ابي حسن هذا تحمل صحوة عظيمة انتهى
قال السندي وابو حسن هذا قد ذكر غير صلاحه وقد وثقه ابو زرعة وابو حاتم الرازيان غير ان الراوى عنه عمر بن معتب وقد
قال علي بن المديني هو منكر الحديث وقال النسائي ليس بالقوى واذا عتق العبد زوجته في جباله ملك تام الثلث وان عتق وقد طلقها
ثنتين ففيها اربعة اقول للمفهاء **احدها** انها لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره حرقة كانت امانة وهذا قول الشافعي واحمد في احدى
الروايتين بناء على ان الطلاق بالرجال وان العبد انما يملك طليقتين ولو كانت زوجته حرقة **والثاني** ان له ان يعقد عليها عقدا
مستأنفا من غير اشتراط زوج واصا به كما دل عليه حديث عمر بن معتب هذا وهذا احدى الروايتين عن احمد وهو قول ابن عباس
رضي الله عنهما واحدا الوجهين للشافعية ولهذا القول فقه دقيق فانها محرمة ما عليه التطليقتان لنقصه بالرق فاذا عتق
في العدة زال النقص وجلس ملك الثلث وانما التكلم باقية فملك عليها تام الثلث وله رجعتها وان عتق بعد انقضاء عدتها
بانته منه وحلت له بدون الزوج واصا به فليس يعيد في القياس **الثالث** ان المأثرة يتجملها في عدتها وان ينكحها بعد ما
يدون زوج واصا به ولو يعتق وهذا مذهب اهل الظاهر جميعهم فان عندهم ان العبد احر في الطلاق سواء ذكره كسفيان بن عيينة
عن عمرو بن دينار عن ابي عبد مولى ابن عباس عن ابن عباس رضي الله عنهما ان عبد الله طلق امرأته تطليقتين فامر ابن عباس
ان يرجمها فابى فقال ابن عباس هي لك فاستحلها بملك اليمين **والقول الرابع** ان زوجته ان كانت حرقة ملك عليها تمام الثلث و
ان كانت امة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وهذا قول ابي حنيفة وهذا موضع اختلف فيه السلف واختلف على اربعة اقول
احدها ان طلاق العبد احر سواء وهذا مذهب اهل الظاهر جميعهم حكاه عنهم ابو محمد بن حزم واحتجوا بعموم النصوص الواردة
في الطلاق واطلاقها وعدم تفرقة بين حر وعبد ولو جمع الامة على التفرقة فقد صح عن ابن عباس انه افتى غلامه برجعة زوجته
بعد طليقتين وكانت امة وفي هذا النقل عن ابن عباس نظر فان عبد الرزاق روى عن ابن جريح عن عمرو بن دينار ان ابا عبد الله
ابن عبد الله كان لابن عباس كانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبنتها فقال له ابن عباس لا طلاق لك فراجعها قال عبد الرزاق
حدثنا عمر بن سماك بن الفضل ان العبد سأل ابن عمر رضي الله عنهما اذ قال لا ترجع اليها وان ضرب راسك فخذ هذه الفتوى ان
طلاق العبد بيد سيده كما ان كاحه بيده كما روى عبد الرحمن بن مهدي عن الثوري عن عبد الكريم الجعفي عن عطاء عن
ابن عباس قال ليس طلاق العبد فوقه بشئ وذكر عبد الرزاق عن ابن جريح عن ابي الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول في الامة
والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق وهذا قول ابي الشعثاء وقال الشعبي اهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا الا باذن سيده فهذا
ما خلد ابن عباس لانه يرى ان طلاق العبد ثلثا اذا كانت تحت امة وما علم احد من الصحابة قال بذلك **القول الثاني** انه
اى الزوجان رفق كان الطلاق يسبب رقة اثنتين كما روى حماد بن سلمة عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال احر يطلق الامة تطليقتين وتعتد بحيضتين والعبد يطلق احرقة تطليقتين وتعتد ثلث حيض الى هذا ذهب عثمان بن

والقول الثالث ان الطلاق بالرجال فيملك

أحرثنا وان كانت زوجه امة والعبد ثنتين وان كانت زوجه حرة وهذا قول الشافعي مالك واحمد في ظاهر كلامه وهذا قول يزيد بن ثابت وعائشة وام سلمة ام المؤمنين وعثمان بن عفان وعبد الله ابن عباس وهذا مذهب القاسم وسالم وابي سلمة وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد وربيعه وابي الزناد وسليمان بن يسار وعمر بن شعيب ابن المسيب عطاء والقول الرابع ان الطلاق بالنساء كالعادة كما ترى شعبية عن اشعث بن سواد عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود السنة الطلاق والعادة بالنساء ورى عبد الرزاق عن محمد بن يحيى وغير واحد عن عيسى عن الشعبي عن ابي حنيفة قالوا الطلاق والعادة بالمراة هذا لفظه وهذا قول الحسن بن سيارين وقد ادعى ابراهيم والشعبي عكسها ومجاهد الثوري الحسن بن يحيى بن حنفية واصحابه فان قيل فما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة قيل قد قال ابو داود حدثنا محمد بن مسعود ثنا ابو عاصم عن ابن جريح عن مظاهر بن اسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة تطليقتان وتوردها حيضتان ورى ذكرى بن يحيى الساجي ثنا محمد بن اسمعيل بن سبرة الاحمسي ثنا عمر بن شبيب المسلي حدثنا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان وقال عبد الرزاق عن ابن جريح قال كتب الى عبد الله بن زياد ابن سمعان ان عبد الله بن جريح بن ابي جهم الانصاري اخبره عن نافع عن ام سلمة ام المؤمنين ان غلاما لها طلاق امرأته حرة تطليقتين فاستفتت ام سلمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وقد تقدم حديث عمر بن معتب عن ابن جريح عن ابن عباس رضى الله عنه ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذه الآثار الاربعة على غيرها ما الاول فقال ابو داود وهو حديث مجهول قال الترمذي حديث غريب لا يعرفه الا من حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى وقال ابو القاسم بن عساکر في طراجه بعد ذكر هذا الحديث روى اسامة بن زيد بن اسلم عن ابيه انه كان جالسا عند ابيه فأتاه رسول الاخير فاخبره انه سأل القاسم بن محمد رسالين عبد الله عن ذلك فقالا هذا وقال له ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمل بالمسلمون قال محافظ دل على ان الحديث المرفوع غير محفوظ وقال ابن عاصم النبيل ومظاهر بن اسلم ضعيف وقال يحيى بن معين ليس بشيء مع انه لا يعرف وقال ابو حاتم الرازي منكر الحديث وقال البيهقي لو كان ثابتا لقلنا به الا اننا لا ثبت حديثنا برواية من يجهل عدل الله واما الآثار ففيه عمرو بن شبيب الثاني المسلي ضعيف وفيه عطية وهو ضعيف ايضا واما الآثار الثالث ففيه ابن سمعان الكذاب عبد الله بن عبد الرحمن مجهول واما الآثار الرابع ففيه عمرو بن معتب قد تقدم الكلام فيه والذم في المسألة الآثار عن الصحابة رضى الله عنهم والقياس اما الآثار في متعارضه كما تقدم فليس بعضها اول من بعض بقى القياس في تجاذبه طرفان طرف المطلق وطرف المطلقة فمن راعى طرف المطلق قال هو الذي يملك الطلاق وهو بيده فينتصف برقه كما ينتصف نصابا لمنكوحات برقه ومن راعى طرف المطلقة قال الطلاق يقع عليها وتلزمها العدة والتحرير وتبعها انتصاف برقها كالعادة ومن نصف برق اى الزوجين كان راعى الاخرين واعمل التشبهين ومن كمله وجعله ثلثا ترى ان الآثار لو تثبت والمنقول عن الصحابة متعارض والقياس كذلك فلم يتعلق بشيء من ذلك وتمسك باطلاق النصوص الدالة على ان الطلاق الرجعي طلقتان ولو يفرق الله بين حر وعبد لا بين حرة وامة وما كان يربك نسبا فالواو والحكمة التي لا جعلها جعل الطلاق جمع ثنتان

ابن جريح بن ابي جهم الانصاري اخبره عن نافع عن ام سلمة ام المؤمنين ان غلاما لها طلاق امرأته حرة تطليقتين فاستفتت ام سلمة النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره وقد تقدم حديث عمر بن معتب عن ابن جريح عن ابن عباس رضى الله عنه ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذه الآثار الاربعة على غيرها ما الاول فقال ابو داود وهو حديث مجهول قال الترمذي حديث غريب لا يعرفه الا من حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر لا يعرف له في العلم غير هذا الحديث انتهى وقال ابو القاسم بن عساکر في طراجه بعد ذكر هذا الحديث روى اسامة بن زيد بن اسلم عن ابيه انه كان جالسا عند ابيه فأتاه رسول الاخير فاخبره انه سأل القاسم بن محمد رسالين عبد الله عن ذلك فقالا هذا وقال له ان هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمل بالمسلمون قال محافظ دل على ان الحديث المرفوع غير محفوظ وقال ابن عاصم النبيل ومظاهر بن اسلم ضعيف وقال يحيى بن معين ليس بشيء مع انه لا يعرف وقال ابو حاتم الرازي منكر الحديث وقال البيهقي لو كان ثابتا لقلنا به الا اننا لا ثبت حديثنا برواية من يجهل عدل الله واما الآثار ففيه عمرو بن شبيب الثاني المسلي ضعيف وفيه عطية وهو ضعيف ايضا واما الآثار الثالث ففيه ابن سمعان الكذاب عبد الله بن عبد الرحمن مجهول واما الآثار الرابع ففيه عمرو بن معتب قد تقدم الكلام فيه والذم في المسألة الآثار عن الصحابة رضى الله عنهم والقياس اما الآثار في متعارضه كما تقدم فليس بعضها اول من بعض بقى القياس في تجاذبه طرفان طرف المطلق وطرف المطلقة فمن راعى طرف المطلق قال هو الذي يملك الطلاق وهو بيده فينتصف برقه كما ينتصف نصابا لمنكوحات برقه ومن راعى طرف المطلقة قال الطلاق يقع عليها وتلزمها العدة والتحرير وتبعها انتصاف برقها كالعادة ومن نصف برق اى الزوجين كان راعى الاخرين واعمل التشبهين ومن كمله وجعله ثلثا ترى ان الآثار لو تثبت والمنقول عن الصحابة متعارض والقياس كذلك فلم يتعلق بشيء من ذلك وتمسك باطلاق النصوص الدالة على ان الطلاق الرجعي طلقتان ولو يفرق الله بين حر وعبد لا بين حرة وامة وما كان يربك نسبا فالواو والحكمة التي لا جعلها جعل الطلاق جمع ثنتان

في المحر العبد سواء قال بالود قد قال مالك ان لعن من يخطب رجلا كالحولان حاجته الى ذلك كحاجة المحر قال الشافعي احمد اجعل في الايلاء كالمحر
 الحولان خبر الزوجة في صورتين سواء قال ابو حنيفة ان طلاقه طلاق المحر سواء اذا كانت امرأتهما حرتان اسمها لا طلاق نصوص
 الطلاق وعمومها المحر والعبد قال احمد بن حنبل والناس معه صيامه في الكفارات كلها وصيام المحر سواء وحده في السرقة
 والشراب حد المحر سواء قالوا لو كانت هذه الاثار وبعضها ثابتا لما سبقتمونا اليه لا غلبتمونا عليه ولو اتفقت اثار الصحابة لرفعنا
 الى غيرهما فان الحق لا يعدو به وبالله التوفيق **حلم رسول الله صلى الله عليه وسلم** ان الطلاق بيد الزوج لا بيد غيلة قال الله تعالى
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ نِسَاءَكُمْ فَمَا تَلَغْنَ فَإِذَا تَلَغْنَ فَاجْزَيْنَ فَمَا سَبَلُوهُنَّ وَمِمَّا كَرِهَ اللَّهُ لِعِبَادِهِ تَمُرُّونَ
فَجَعَلَ الطلاق لمن نكح وكان له الامساك وهو الرجعة وروى بن ماجه في سننه من حديث ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
رجل نقال يا رسول الله سيدى زوجى امته وهو يريد ان يفرق بي بينى قال فصعد رسول الله صلى الله عليه وسلم المنبر فقال
يا ايها الناس ما بال احدكم يزوج عبدا امته ثم يريد ان يفرق بينهما انما الطلاق لمن اخذ بالساق وقد روى عبد الرزاق عن ابن جهم
عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقول طلاق العبد بيد سيده ان طلق جازوان فرق فرقى واحدة اذا كان له جميعا
فان كان العبد له والامة لغيرة طلق السيد ايضا ان شاء ورثى الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عنه ليس طلاق العبد
~~ولا وقتة يشترط في الزوجه الثلثين~~ **ابو حنيفة في ابو الزبير سمع جابرا يقول في الامة والعبد سيدهما يجمع بينهما ويفرق وقضاء**
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتبع وحديث ابن عباس رضي الله عنهما المتقدم وان كان في سناده ما فيه فالقران يعضد
 وعليه عمل الناس **حلم رسول الله صلى الله عليه وسلم** نيم طلق دون الثلث ثم اجمعها بعد زجر انها على بقية الطلاق ذكر ابن المبارك
 عن عثمان بن مقسوم انه اخبره انه سمع نبيه بن بنت وهب يحدث عن رجل من قومه عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في المرأة يطلقها زوجها دون الثلث ثم يجمعها بعد زجر انها على ما بقي من الطلاق وهذا
 الاثر وان كان فيه ضعف وجهه عليه كابر الصحابة كما ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن مالك وابن عيينة عن زهري عن ابن المسيب
 وحميد بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كلهم يقول سمعت ابا هريرة رضي الله عنه
 يقول سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول يا امرأة طلقها زوجها تطليقة او تطليقتين فوتركها حتى تكمل زجرا غير وفيموت عنها
 او يطلقها توثيكم ازوجها الاول فانها عنده على ما بقي من طلاقها وعن علي بن ابي طالب ابى بن كعب عمران بن حصين رضي الله عنهم
 مثل قال الامام احمد هذا قول الاكابرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بن مسعود وابن عمر بن عباس رضي الله عنهم تعود على
 الثلث قال ابن عباس رضي الله عنهما تكاح جديد وطلاق جديد ذهب الى القول الاول اهل الحديث فيهم احمد والشافعي ومالك وهذا
 الى الثاني ابو حنيفة هذا اذا اصابها الثاني فان لم يصحبها فرمى على ما بقي من طلاقها عند الجميع وقال الشافعي لا يسمع فيها اختلافا ولو ثبت
 الحديث كان فصل المزارع في المسألة ولو اتفقت اثار الصحابة لكانت فصلا ايضا واما نفقة المسألة فممتحنا ذب فان الزوج الثاني
 زاهدت اصابته الثلث واعادتها الى الاول يطلق جديد فمادونها واثار اصحاب القول الاول يقولون لما كانت اصابة الثاني شرطا
 في حل المطلقة ثلث الاول لو يكن يد من هدمها واعادتها على طلاق جديد اما من طلقت دون الثلث فلم تصادف اصابة
 الثاني فيها تحريمها زيلا ولا هي شرطي في الحل للاول فلم يهدم شيئا فوجودها كعدمها بالنسبة الى الاول احالها له فعادت على ما بقى كما

لو لو يصيبها فان اصابته لا اثر لها البتة ولا للاول نكاحه وطلاقه معلق بما يوجب ما لا تاثير لها فيه حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في المصلحة ثلثا لا تحل للاول حتى يطأها الزوج الثاني ثبت في الصحيحين عن عائشة رضيت الله عنها ان امرأة فرعاة القرظي جاءت الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان فرعاة طلقني فبیت طلاقي واني نكحت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرظي وان
 مامعه مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي ان ترجعي الى فرعاة لانه لا حق تذاق في عسيلة ويذوق عسيلة
 وفي سنن النسائي عن عائشة رضيت الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العسيلة ابجاء ولو يزوج فيها عن ابن عمر قال
 سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يطلق امرأته ثلثا في تزوجها الرجل يغلق الباب يرخي الستة فيطلقها قبل ان يدخل
 بها قال لا تحل للاول حتى يجامعها الاخر فتضمن هذا الحكم امرأته اخذها انه لا يقبل قول المرأة على الرجل انه لا يقدر على جماعها اثنان
 ان اصابة الزوج الثاني شرط في حلها للاول خلافا لمن اكتفى بمجرد العقد فان قوله مردود بالسنة التي لا هر لها الثالث انه لا يشترط
 الانزال بل يكفي مجرد الجماع الذي هو ذوق العسيلة الرابع انه صلى الله عليه وسلم لم يجعل مجرد العقد المقصود الذي هو نكاح مرغية كافي
 ولا اتصال الخلو به واغلاق الابواب ارخاء الستور حتى يتصل به الوطى وهذا يدل على انه لا يكفي مجرد عقد التحليل الذي لا عرض
 للزوج والزوجة فيه سوى صورة العقد واحلالها للاول بطريق لا ولي فانه اذا كان عقد الرغبة المقصود للردام غير كافي حتى يوجد
 فيه الوطى فكيف يكفي عقد تيسر مستعار ليحلها لارغبة له في مساکها وانما هو عارية كحمار الفرس المستعار لضارب حكم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تقيم بشاهدا واحدا على طلاق زوجها والزوج منكر ذكر ابن وضاح عن ابن ابي مريون عن عمرو بن ابي سلمة
 عن زهير بن محمد عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعت المرأة طلاق زوجها
 فجاءت على ذلك بشاهد واحد عدل استخلف زوجها فان حلف بطلاعه عن شهادته الشاهد ان كل فتكوله بمنزلة شاهدين اخر حاد
 طلاقه فتضمن هذا الحكم أربعة امورا **احدها** انه لا يكفي بشهادة الشاهد الواحد في الطلاق ولا مع يمين المرأة قال الامام احمد
 الشاهد واليمين انما يكون في الاموال خاصة لا تقع في حد ولا نكاح ولا طلاق ولا اعتاق ولا سرقة ولا قتل وقد نص في رواية خبيثة
 عنه على ان العياذ ادعى ان سيده اعترفه وان بشاهد حلف مع شاهده وصار حرا واختمه الحر في رتص احمد في شرحه بين
 في عباد دعي كل واحد منهما ان شريكه اعترف حقه منه وكانا معتبرين عدلين فللعبدان يخلف مع كل واحد منهما بما يديه من حرا
 ويخلف مع احد هما زيمير نصفه حرا لكن لا يعرف عنه ان الطلاق يثبت بشاهد يمين وقد دل حديث عمرو بن شعيب بهذه
 انه يثبت بشاهد وتكول الزوج وهو الصواب ان شاء الله تعالى فان حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لا يعرف من
 ائمة الاسلام الا من احتج به وبني عليه مذهبه ان خالفه في بعض المواضع وزهير بن محمد الراوي عن ابن جبر عن عمرو بن شعيب
 في الصحيحين وعمرو بن ابي سلمة هو بوخص انتمنسي محجبه في الصحيحين ايضا من احتج بحديث عمرو بن شعيب في المباح
الثاني ان الزوج يستخلف في دعوى الطلاق اذا لم يقيم للمرأة به بيينة لكن انما استخلفه مع قوة جانب له دعوى به بشاهدين
الثالث ان يحكم في الطلاق بشاهد وتكول المدعي عليه واحمد في حديثي الروايتين عنه يحكم بوقوعه بمجرد التكول من غير ان يقيم
 فاذا دعت المرأة على زوجها الطلاق واخلفناه لها في احدي الروايتين فنكح قضى عليه فاذا اقامت شاهدا واحدا ولو جعلت الزوج
 على عدم دعواها بالقضاء بالتكول عليه في هذه الصورة اقوى وظاهر الحديث انه لا يحكم على الزوج بالتكول الا اذا اقامت المرأة

شاهدا واحدا كما هو إحدى الروايتين عن مالك وانه لا يحكم عليه بمجرد دعواها مع نكوله لكن من يقضى عليه به يقول النكول ما
 اقرا من بيته وكلاهما يحكم به ولكن يتنقض هذا عليه بالنكول في دعوى لقصاص في حجاب بان النكول بدل استغنى به فيما
 يباح به بذل دعوى الاموال حقوقها دون النكاح وتوابعه **الرابع** ان النكول بمنزلة البيعة فلما اقامت شاهدا واحدا وهو شرط البيعة
 كان النكول قائما مقام تمامها ونحن نذكر مذهبنا في هذه المسألة فقال بالقاسم بن احزاب في تفريره واذ ادعت المرأة
 الطلاق على زوجها لم يحلف على دعواها فان اقامت على ذلك شاهدا واحدا لم تحلف مع شاهدها ولو ثبت الطلاق على زوجها وهذا
 الذي قاله لا يعلم فيه نزاع بين الامة الا ربعة قال ولكن يحلف لها زوجها فان حلف برى من دعواها اقلت هذا فيه قولان للفقهاء هما
 من ايتان عن الامام احمد احدى انهما انه يحلف لدعواها وهو مذهب مالك والى حنيفة والثانية لا يحلف فان قلنا لا يحلف فلا إشكال
 وان قلنا يحلف فنكحل عن اليمين فهل يقضى عليه بطلاق زوجته بالنكول فيه روايتان عن مالك احدى انهما انهما اطلق عليه بالشاهد
 والنكول عمال بهذا الحديث وهذا اختيارنا في هذه غاية القوة لان الشاهد والنكول سببان من جهتين مختلفتين فقوى
 جانب دعوى بهما فحكوله فهذا مقتضى الاثر والقياس والرواية الثانية عنده ان الزوج اذا نكل عن اليمين حسب فان طال حبسه
 تزلت واختلفت الرواية عن الامام احمد هل يقضى بالنكول في دعوى امرأة الطلاق على روايتين ولا اثر عنده لا اقامة الشاهد **الواحد**
 بل فاذا ادعت عليه الطلاق ففيه روايتان في استحلاله فان قلنا لا يستحلف لو يكن لدعواها اثر وان قلنا يستحلف فإني هل يحكم
 عليه بالطلاق فيه روايتان وسياق ان شاء الله تعالى الكلام في لقضاء بالنكول وهل هو اقرا وبدل وقائم مقام البيعة في موضعه
 من هذا الكتاب **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** في تخيير الزوجه بين المقام معه وبين مفارقتها من له ثبت في الصحيحين عن
 عائشة رضي الله عنها قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير الزوجه بداني فقال في ذكرك امر اقل عليك ان لا تعجلي حتى
 تستامري ابويك قالت رضي الله عنها وقد علم ان ابواي لو يكونا ليامرني بفراقه ثم قرأ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَلزَّوْجِ أَيْدٍ كُنْتُمْ تَرُدُّونَ
 الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا قَالَتِ الْمُنَافِقَاتُ لَأَمْسُجُنَّ فَسَاحٍ جَمِيلًا وَإِنْ كُنْتُمْ تُرَدُّونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَاللَّامِرَاتُ لَأُخْرَجَنَّ اللَّهُ عَنِ
 الْأَرْضِ مِمَّنْ كُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا** فقلت في هذا استامر ابواي فإني يريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت عائشة ثم فعل تزواج النبي
 صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلو يكن ذلك طلاقا قال ربعة وابن شهاب فاخترت واحدة منهن نفسها فذهبت وكانت
 البيعة قال ابن شهاب كانت بدوية قال عمرو بن شعيب هي ابنة الضمك العامرية رجعت الى اهلها وقال ابن حبيب قد كان دخل
 بها انتهى قيل لو يدخل بها وكانت تلتد بعد ذلك البعد تقول ان الشقية واختلاف الناس في هذا التخيير في موضعين أحدهما في
 أي شيء كان والثاني في حكمه فاما الاول فالذي عليه الجمهور انه كان بين المقام معه والفرق **تذكر** عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن
 ان الله تعالى لما خيره بين الدنيا والآخرة ولو تخيرهن في الطلاق وسياق القران وقول عائشة برد قوله ولا ريب انه سبحانه **خير**
 بين الله ورسوله والدار الآخرة وبين الحيوة الدنيا وزينتها وجعل موجب اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة المقام مع رسوله
 وموجب اختيارهن الدنيا وزينتها ان يمتعهن ويسرحهن سرا جميلا وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع واما اختلافهم في حكمه ففي
 موضعين أحدهما في حكم اختيار الزوج والثاني في حكم اختيار النفس فاما الاول فالذي عليه معظم اصحاب النبي ونسأوه كاهن **ومعظم**
 الامة ان من اختارت زوجها الرطلق ولا يكون التخيير مجردة طلاقا صح ذلك عن عمرو بن مسعود وابن عباس وعائشة قالت عائشة

خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فلو يكن طلاقاً عن ام سلمة وقريبة اختها لعبد الرحمن بن ابى بكر وصح عن علي بن زيد
ابن ثابت وجماعة من الصحابة انها اختارت زوجها من طلقة رجعية وهو قول الحسن بن اية عن احمد بن ابي حنيفة اسحق بن
منصور قال ان اختارت زوجها واحدة يملك الرجعة وان اختارت نفسها فثلث قال ابو بكر انفردهم هذا اسحق بن منصور والعمل على
ما رواه الجماعة قال صاحب المغنى وجه هذه الرواية ان التخيير كناية نوى به الطلاق فوقع بهما كسائر كناياتة وهذا هو الذى
صرحت عائشة واخو معهما بانكاره ووجه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اختارها ازواجه لم يقل نعم بل طلقة ولو يراجع من
وهى علم الامة بشان التخيير وقد صح عن عائشة رضى الله عنها انها قالت لو يكن ذلك طلاقاً فى لفظ لو بعد الاطلاق فى لفظ خيرنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان طلاقاً والذى يحظه من قال انها طلقة رجعية ان التخيير تملك ولا تملك المرأة نفسها الا وقد طلقت
فالتملك مستلزم لوقوع الطلاق وهذا مبنى على مقدمتين احداهما ان التخيير تملك والثانية ان التملك يستلزم وقوع الطلاق
وكلا المقدمتين ممنوعة فليس التخيير يملك ولو كان تملكاً يستلزم وقوع الطلاق قبل ايقاع من ملكه فان غاية امره ان تملكه
الزوجة كما كان الزوج يملكه فلا يقع بدون ايقاع من ملكه ولو صح ما ذكره كان بائناً لان الرجعة لا تملك بها نفسها ولا تختلف الفقهاء
فى التخيير هل هو تملك او وكيل وبعضه تملك وبعضه وكيل وهو تطبيق منجوز او غيلاً اثره البتة على مذاهب خمسة والتفرقة هو
مذهب احمد مالك فقال ابو الخطاب فى رسالته المسائل هو تملك يقف على القبول وقال صاحب المغنى فيه اذا قال امرئ بيدك او اختار
فقلت قبلت لوقوع شئ لان امرئ بيدك وكيل فقوله فى جوابه قبلت ينصرف الى قبول الوكالة فلا يقع شئ كما لو قال لاجنبية امرأته
بيدك فقلت قبلت وقوله اختارى فى معناه وكذلك ان قالت امرئ نص عليها احمد بن اية ابراهيم بن هانئ اذا قال لامرأته
امرئ بيدك فقلت قبلت ليس بشئ حتى يتبين قال اذا قال لامرأته اختارى فقلت قبلت نفسى واخترت نفسى كان ابين انتهى
وفرق مالك بين اختارى وبين امرئ بيدك فجعل امرئ بيدك تملك واختارى تخييراً لا تملك قال اصحابه وهو وكيل للشان فى لان
احدهما انه تملك وهو الصحيح عند اصحابه والثانى انه وكيل وهو القديوقالت الحنفية تملك وقال الحسن بن جماعة من الصحابة هو
تطبيق تقع به واحدة منجزة وله رجعتها وهى رواية ابن منصور عن احمد بن اية اهل الظاهر جماعة من الصحابة لا يقع به طلاق سواء
اختارت نفسها او اختارت زوجها والاثر للتخيير فى وقوع الطلاق ونحن نذكر ما اخذ هذه الاقوال على وجه الاشارة اليها قال اصحاب التملك
لما كان البضع يعود اليها بعد ما كان للزوج كان هذا حقيقة التملك قالوا وايضاً فان التوكيل يستلزم اهلية التوكيل لمباشرة ما وكله
فيه والمرأة ليست باهل ليقام الطلاق ولهذا لو وكل امرأة فى طلاق زوجته لم يصح فى احد القولين لانها لا تباشر الطلاق والذين صححوه
قالوا كما يصح ان يوكل رجل فى طلاق امرأته يصح ان يوكل امرأة فى طلاقها او وايضاً فان التوكيل لا يعقل معناه ههنا فان الوكيل هو الذى يصرف
موكله لان نفسه والمرأة ههنا انما تتصرف لنفسها وتحظها وهذا فيما تصرف الوكيل قال اصحاب التوكيل للفظ صاحب المغنى فوهم ان توكيل
لا يصح فان الطلاق لا يصح تملكه ولا تنقل عن الزوج وانما يتوب فيه غيره عنه فاذا استتاب غيره فيه كان توكيلاً لا غير قالوا لو كان
تملكاً كان مقتضاه انتقال ملك اليها فى بضعها وهو محال فانه لو خرج عنها لولها ولو طويت بشبهة كان المرء لها لا للزوج ولو ملك
البضع ملك عوضه من ملك منفعة عين كان عوض تلك المنفعة له قالوا وايضاً لو كان تملكاً كانت المرأة مالكة للطلاق وحسبنا
يجب ان لا يبقى الزوج مالاً مستحالة كون الشئ الواحد بجميع اجزائه ملكاً للمالكين فى زمن واحد الزوج مالك للطلاق بعد التخيير

فلا تكون هي مالكة له بخلاف ما نقله هو وكيل والمستنابة كان الزوج مالكا وهي ثابتة وكيلة عنه قالوا وايضا قال لها طلق
نفسك ثم حلف الأطلاق فطلقت نفسها حدث عدل على انها ثابتة عنه وانته هو المطلق قالوا وايضا فقوله كونه تملك اما ان تريد ان
به انه ملكها بنفسها او انه ملكها ان تطلق فان اردت الاول لم يمكن يقع الطلاق بمجرد قولها قبلت لانه انما ياتى بقضى خروج بعض
عن ملكه وانصل به القبول ان اردت الثاني فهو معنى التوكيل ان غيرت العبارة قال المفروقون بين بعض صورته وبعضهم اصحابك
اذا قال لها امرك بيدك او جعلت امرك اليك او ملكتك امرك فذلك تملك واذا قال لها اختارى فهو اختيارى وهو اختيارى بالفرق بينهما حقيقة
وحكما اما الحقيقة فلان اختارى لو تضمن اكثر من تخييرها لم يملكها بنفسها وانما خيرا بين امرين بخلاف قوله امرك بيدك فانه لا يملك
بيدها الا وهي مالكة واما الحكم فلانه اذا قال لها امرك بيدك وقال اردت به واحدة فالقول قوله مع يمينته واذا قال اختارى فطلقت
نفسها ثلثا وقعت ولو قال اردت واحدة الا ان تكون غير مدخول بها فالقول قوله في ارادته الواحدة قالوا لان التخيير يقتضى ان لها ان
تختار نفسها ولا يحصل لها ذلك الا بالبيونة فان كانت مدخولا بها لم تكن الا بالثلث وان لم تكن مدخولا بها بانت بالواحدة وهذا
بخلاف امرك بيدك فانه لا يقتضى تخييرها بين نفسها وبين زوجها بل تملكها امرها وهو اعم من تملكها الا بانه بثلت او واحدة
تنقضى بها عدتها فان اراد بها احد فتمليه قبل قوله وهذا بعينه يرد عليهم في اختارى فانه اعم من ان تختار البيونة بثلت او واحدة
وتنقضى بها عدتها بل امرك بيدك امرك في تملك الثلث من اختارى لانه مضاف ومضاف اليه في جميع امرك بخلاف اختارى
فانه مطلق لا عموم له فمن اين يستفاد منه الثلث وهذا منصوص لا امام احمد فانه قال في اختارى انه لا تملك به المرأة اكثر من طلقة
واحدة الا بنية الزوج ونص في امرك بيدك وطلاقك بيدك وملكك في الطلاق على انها تملك به الثلث وعنه رواية اخرى انها تملكها
الا بنية واما من جعله تطليقا مخيرا فقد تقدم وجه قوله وضعفه واما من جعله لغوا فهو ما خذنا احدنا من ان الطلاق يجعله
الله بيد النساء انما جعله بيد الرجال لا يتغير شرع الله باختيار العبد ليس له ان يختار نقل الطلاق الى من يجعل البيعة الطلاق البينة
قال ابو عبيد القاسم بن سلام حدثنا ابو بكر بن عياش حدثنا حبيب بن ابي ثابت ان رجلا قال لامرأة لما ان دخلت هذا العدل الى
هذا البيت فامر صاحبك بيدك فادخلته فوالت هي طالق فوقع ذلك الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاباها منه فمر ابعدها الله بن
مسعود فاخبروه فذهب بهم الى عمر فقال يا امير المؤمنين ان الله تبارك وتعالى جعل الرجال قوامين على النساء ولو جعل النساء قوامات
على الرجال فقال له عمر رضي الله عنه فماترى قال اراها امرأته قال وانا ارى ذلك فجعلها واحدة قلت يحتمل انه جعلها واحدة بقول
الزوج فامر صاحبك بيدك ويكون كناية في الطلاق ويحتمل انه جعلها واحدة بقول ضرتها هي طالق ولو جعل للضرة ابانتها لثلاث تكون
هي القوامة على الزوج فليس هذا دليل لما ذهب اليه هذه الفرقة بل هو حجة عليها وقال ابو عبيد ثنا عبد الغفار بن داود عن
بن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب ان رميثة الفارسية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن ابي بكر فملكها امرها فقالت انت طالق
ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان اخطات لا طلاق لها لان المرأة لا تطلق وهذا ايضا لا يدل لهذه الفرقة لانه انما يقع الطلاق الا فاقا
الى غير محله وهو الزوج وهو ليقول انما ملك طالق وهذا نظير ما رواه عبد الوزاري ثنا ابن جهم اخبرنا ابو الزبير ان مجاهدا اخبره ان
رجلا جاء الى ابن عباس رضي الله عنهما فقال ملكت امرأتى امرها فطلقتي ثلاثا فقال ابن عباس خطأ الله نودها الطلاق لك عليها و
ليس لها عليك طلاق قال لا ثم سالت ابا عبد الله عن الرجل يقول لامرأته امرك بيدك فقال قال عثمان بن عفان رضي الله عنهما القضاء

ما قضت قلت فان قالت قد طلقت نفسى ثلثا قال القضاء ما قضت قلت فان قالت قد طلقتك ثلثا قال للمرأة لا تطوقوا حنجره
ابن عباس رضي الله عنهما خطأ الله نوهها ورأى عن وكيع عن شعبة عن الحكم عن ابن عباس رضي الله عنه في رجل جعل
امرأته في يدها فقالت قد طلقتك ثلثا قال ابن عباس رضي الله عنه خطأ الله نوهها اذ اطلقت نفسها قال احمد وعنه
ابو مطرف قال خطأ الله نوهها ولكن رأى عبد الرزاق عن ابن جرير قال سألت عبد الله بن طاووس كيف كان ابوك يقول في رجل
ملك امرأته امرها اتملك ان تطلق نفسها ام لا قال كان يقول ليس لي النساء طلاق فقلت له فكيف كان يقول في رجل ملك رجلا
امرأته ايملك الرجل ان يطلقها قال لا فهذا صريح من مذهب طاووس ان لا يطلق الا الزوج وان تملك الزوجة امرها تقول كذلك
فوكيله غير في الطلاق وقال ابو محمد بن حزم وهذا قول ابن سليمان وجميع اصحابنا الحجة الثانية هو لاء ان الله سبحانه انما جعل امر
الطلاق الى الزوج دون النساء لانهن ناقصات عقل ودين والغالبي عليهن لفسادهن تذهب بهن الشهوة والميل الى الرجال كل
مذهب فلو جعل امر الطلاق اليهن لوبستهم للرجال معهم امر وكان في ذلك ضرر عظيم بالزواج من فاقضت حكمته ورحمته انه
لو جعل ايديهم شيئا من امر الفرق وجعله الى الازواج فلو جاز الازواج نفس ذلك اليهن لناقض حكمته ونظره للزواج قالوا
واحد لث انما يدل على التخيير فقط فان اخارت الله ورسوله والدار الاخرة كما وقع كمن ازواجه بحالهن وان اخارتن انفسهن متعهن
وظلن من هو بنفسه وهو السراح الجليل لان اختيارهن لا تقسم يكون هو نفس الطلاق وهذا في غاية الظهور كما ترى قال هو
والاثر عن الصحابة في ذلك مختلفة اختلافا شديدا فهم عن عمرو بن مسعود وزيد بن ثابت في رجل جعل امرأته بيدك فطلقت
نفسها ثلثا الماطلة واحدة رجعية وهم عن عثمان رضي الله عنه ان القضاء ما قضت درواه سعيد بن منصور عن ابن عمر وغيره
عن ابن الزبير وهم عن علي بن زيد جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انها ان اختارت نفسها واحدة بائنة وان اختارت زوجها واحدة
رجعية وهم عن بعض الصحابة انها ان اختارت نفسها ثلث بكل حال ترى عن ابن مسعود فيمن جعل امرأته بيدك فطلقتها
فليس بشئ قال ابو محمد بن حزم وقد نقصنا من رينا عنه من الصحابة انه يقع به الطلاق فلو لو يكون ابين من جهة عنه ومن لو
يعم عنه الاسبعة ثم اختلفوا وليس قول بعضهم اولى من قول بعض الا ترى شئ من هذا الا ما ريناها من طريق النساء في خبرنا نضرت في
ابن مضيئ بن سليمان بن حرب ثنا احمد بن زيد قال قلت لابي السخيتي اني هل عدت احلا قال في امرتك بيدك انما ثلثت غير احسرت قال لا انما
خفرا الا ما حدثني به قتادة عن كثير بن مولى بن سمرق سمعت عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلثت قال ابوب
قليت كثير مولى بن سمرق فسأله فلم يعرفه فوجعت الى قتادة فاخبرته فقال نسي قال ابو محمد بن كثير مولى بن سمرق مجهول وكان مشهورا
بالثقة واحفظ لما خافنا هذا الخبر وقد اوقفه بعض رواه على ابي هريرة انتهى وقال المروزي سألت ابا عبد الله ما تقول في امرأة
خبرت فاختارت نفسها قال فيها خمسة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انها واحدة ولها الرجعة حموا بن مسعود وابن
عمرو عايشة وذكر المروزي غير المروزي هو زيد بن ثابت قال ابو محمد بن حزم من خير امرأته فاختارت نفسها او اختارت الطلاق او اختارت
زوجه او لو تخارستيا فكل ذلك لا شئ وكان لك سواد ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليك لا شئ من ذلك حكرو لو كرت التخيير وكرت اختيار
الطلاق واختار نفسها الف مرة وكذلك ان ملكها نفسها وجعل امرها بيدها ولا فرق ولا حجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم
واذا الهيات في القرآن ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قول الرجل لامرأته امرتك بيدك او اختارني بوجوب ان يكون طلاقا وان لم تطلق

نفسها وان تختار طلاقا فلا يجوز ان يحرم على الرجل فرج اباحه الله تعالى له ورسوله صلى الله عليه وسلم ابا قال لو وجبها الله لارسوله
صلى الله عليه وسلم انتهى كلامه قالوا واضطر ابا قال الموقعين وتناقضها ومعارضتها بعضها لبعض يدل على فساد اصلها ولو كان الاصل
صحيح الاطروقت فروعها ولو تناقضت لم تختلف ونحن نشير الى طرف اختلافهم فاختلفوا هل يقع الطلاق بمجرد التخيير او لا يقع حتى تختار
نفسها على قولين تقدم حكايتهما ثم اختلف الذين لا يوقعون بمجرد قوله امرك بيدك هل يختص اختيارها بالمجلس ان يكون في يدها
ما يفيضه او يبطأها على قولين أحدهما انه يتقيد بالمجلس هذا قول ابى حنيفة والشافعي مالك في احدى الروايتين عنه الثاني انه
في يدها ابدا حتى يفيضه او يبطأها وهذا قول احمد وابن المنذر ابى ثور الرواية الثانية عن مالك ثم قال بعض اصحابه وذلك ما لو تطل حتى
يتبين انها تركته وذلك بان يتعدى شهرين ثم اختلفوا هل عليها ميم انها تركت ام لا على قولين ثم اختلفوا اذا رجعت الزوج فيما جعل
اليها فقال احمد والشافعي والاوزاعي والشعبي مجاهد عطاء ذلك ويطل خيارها وقال مالك ابو حنيفة والثوري الزهري ليس له
الرجوع وللشافعية خلاف مبني على انه توكيل فيملك الموكل الرجوع او تملك فلا يملك ثم قال بعض اصحاب التملك ولا يمتنع الرجوع وان
ولم تانه تملك لانه لو اتصل به القبول فجاز الرجوع فيه كالهبة والبيع واختلفوا فيما يلزم من اختيارها نفسها فقال احمد والشافعي
واحدة رجعية وهو قول ابن عمر بن مسعود وابن عباس اختارة ابو عبيد السمي وتحن على كره الله وجهه واحدة بائنة وهو قول
ابى حنيفة وعن زيد بن ثابت تلك وهو قول الليث وقال مالك ان كانت مدخولا بها فتثلث وان كانت غير مدخول بها قبل منه دعوى
الواحدة واختلفوا هل يفتقر قوله امرك بيدك الى نية ام لا فقال احمد والشافعي ابو حنيفة يفتقر الى نية وقال مالك لا يفتقر الى نية
واختلفوا هل يفتقر وقوع الطلاق الى نية المرأة اذا قالت اخارت نفسي او فسخت نكاحك فقال ابو حنيفة لا يفتقر وقوع الطلاق الى نيتها
اذا نوى الزوج وقال احمد والشافعي لا بد من نيتها اذا اختارت بالكناية ثم قال اصحاب مالك ان قالت اخارت نفسي او قبلت نفسي لزوم
الطلاق ولو قالت لم ارضه وان قالت قبلت امرى سئمت مما ارادت فان ارادت الطلاق كان طلاقا وان لم ترده لو كان طلاقا ثم قال مالك
اذا قال لها امرك بيدك وقال قصدت طلاقا واحدة فالقول قوله مع يمينه وان لم يكن له نية فلا مانع من ما شاء واذا قال اختارى
وقال ارضت واحدة فاخترت نفسها طلقت ثلاثا ولا يقبل قوله ثم ههنا فروج كثيرة مضطربة غاية الاضطراب لا دليل عليها من كتاب
ولا سنة ولا اجماع والزوجة زوجها حتى يقوم دليل على نزال عصمته عنها فالواو لا يجعل الله الى النساء شيئا من النكاح ولا من
الطلاق وانما جعل ذلك الى الرجال قد جعل الله سبحانه الرجال قوامين على النساء ان شاءوا امسكوا وان شاءوا اطلقوا ولا يجوز للرجل
ان يجعل المرأة قامة عليان شاعت امسكت وان شاءت طلقت قالوا لو اجمعت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء لو نتعد
اجماعهم لكن اختلفوا فطلبنا الحجة لا قولهم من غيرها فلم نجد الحجة تقوم الا على هذا القول ان كان من نرى عنه قدرى عند خلا
ايضا وقد بطل من ادعى الاجماع في ذلك فالترام ثابت بين الصباية والتابعين كما حكيناها والحجة لا تقوم بالخلاف فهذا ابن عباس
وعثمان بن عفان رضى الله عنهما قد قال ان تملك الرجل امرأته امرها ليس بشئ وابن مسعود يقول فيمن جعل امرأته بيد اخر
فظلقها ليس بشئ وطاوس يقول فيمن ملك امرأته امرها ليس الى النساء طلاق ويقول فيمن ملك رجلا امرأته ايملك الرجل ان
يطلقها قال لا قلت اما المنقول عن طاوس فصحيح صريح لا مطعن فيه سند او صراحة اما المنقول عن ابن مسعود فمختلف فنقل عنه
موافقه على زيد في الوقوع كما رواه ابن ابي ليلى عن الشعبي ان امرك بيدك واحداى سواء في قول على بن ابن مسعود وزيد ونقل عنه

فمن قال امرأته امرؤ فلانة بيدك ان ادخلت هذا العمد البيت ففعلت انها امرأته ولو يطلقها عليه واما المنقول عن ابن عباس وعثمان فانها هو فيما اذا اضافت المرأة الطلاق الى الزوج وقالت انت طالق واحمد وما لث يقولان ذلك مع قولهما بوقوع الطلاق اذا احتسبت نفسها او طلقت نفسها فلا يعرف عن احد من الصحابة الغناء التغيير والتعليك البيته الا هذه الرواية عن ابن مسعود وقد روى عنه خلافه والثابت عن الصحابة اعتبار ذلك وقوع الطلاق به وان اختلفوا فيما اتصلك به المرأة كما تقدم والقول بان ذلك لا اثر له لا يعرف عن احد من الصحابة البيته وانما هو ابو محمد في المنقول عن ابن عباس وعثمان ولكن هذا مذهب طاووس وقد نقل عن عطاء ما يدل على ذلك فروى عبد الرزاق عن ابن جريح قلت لعطاء رجل قال لامرأته امرئ بيدك يوما ويومين قال هذا ليس بشئ قلت فان سئل اليها رجلان امرها بيدها يوما او ساعة قال ما درى ما هذا ما اظن هذا شيئا قلت لعطاء امسكت عايشة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير قال عطاء لا بما عرضت عليهم يطلقها امرؤ ولو ملكها امرؤ ولا هيبه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما عدلتنا عن هذا القول لكن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم هم القدر وان اختلفوا في حكم التغيير ففي ضمن اختلافهم اتفقوا على اعتبار التغيير وعدم الغناء ولا مفسدة في ذلك والمفسدة التي ذكرتها في كون الطلاق بيد المرأة انما تكون ذلك لو كان بيد المرأة لا فاما اذا كان الزوج هو المستقل بما قد يكون المصلحة له وتفقوا في ان المرأة لا يصير حاله معها على بيته ان احبته واقامته معها وان كرهته فارقته فهذا صلح له ولو لم يكن في هذا ما يقتضي تغيير شرع الله وحكمه ولا فرق بين توكيل المرأة في طلاقها وتوكيل الاجنبى ولا معنى لمنع توكيل الاجنبى في الطلاق كما يحرم توكيله في النكاح والحكم وقد جعل الله سبحانه الحكيم النظر في حال الزوجان عند الشقاق ان رايا التفرق فرقا وان رايا اجمعهما ووافقا او فسح من غير الزوج اما برضاها ان قيل هما وكيلان او بغير رضاها ان قيل حكمان وقد جعل الله سبحانه الحكم ان يطلق على الزوج في مواضع بطريق النيابة عنه فاذا وكل الزوج من يطلق عنه او يحال له يكون في هذا تغيير بحكم الله ولا مخالفة لدينه فان الزوج هو الذي يطلق ما بنفسه او بوكيله وقد يكون اتونظر للرجل من نفسه اعلم بمصلحةه فيفوض اليه ما هو اعلم بوجه المصلحة فيه منه واذا جاز التوكيل في العتق والنكاح والحكم والاراء وسائر الحقوق من المطالبة بها واشتاتها واستيفانها والمخاصمة فيها فما الذي حرم التوكيل في الطلاق نعم الوكيل يقوم مقام المتوكل فيما يملكه من الطلاق وما لا يملكه وما يحل له منه وما يحرم عليه ففي حقيقة لو يطلق الا الزوج ما بنفسه او بوكيله **صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي بينه وبينه** تبارك وتعالى فمن حرم امته او زوجته او متاعه قال تعالى يا ايها النبي لو تحرموا ما احل الله لك فبئس ما احل الله وانك لا تعلم الله عفو ربه قد فرض الله لكوهالة ايما لك وثبت في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب عسلا في بيت ييمونة فاحالت عليه عايشة وحفصة حتى قال بن اعود له في لفظ وقد حلفت وفي سنن النسائي عن انس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له امه يطأها فلما نزل به عايشة رضي الله عنها وحفصة حتى حرمها فانزل الله عز وجل يا ايها النبي لو تحرم ما احل الله لك وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهو يمين يكفرها وقال نقذ كان لكوني رسول الله اسوة حسنة وفي جامع الترمذي عن عايشة رضي الله عنها قالت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه حرم فجعل الحرام حلالا وجعل في اليمين كفارة هكذا راها مسلم بن علقمة عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عايشة قد راها على بن مسهر وغيره عن الشعبي عن النبي صلى الله عليه وسلم من راها وهو اصح انتمى كلامه عيسى قولها جعل الحرام حلالا اي جعل الشئ الذي حرمه وهو العسل او

الجلدية حلالا بعد تحريمه لياها وقال لليث بن سعيد عن يزيد بن ابي حبيب عن عبد الله بن هبيرة عن قبيصة بن ذؤيب قال
 سألت يزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهم عن قال لامرأته انت على حرام فقالت كفاة يمين وقال عبد الرزاق عن ابن عيينة
 عن ابن ابي نعيم عن مجاهد عن ابن مسعود قال في التحريم يمين يكفرها قال ابن حزم وروى ذلك عن ابى بكر الصديق وعليشة امر
 المؤمنين رضي الله عنهم اقول الحجاب منهنال ثنا جرير بن حازم قال سألت نافع مولى ابن عمر رضي الله عنه عن احرام اطلاق هو
 قال لا اوليس قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريتيه فامر الله عز وجل ان يكفر عن يمينه ولو حرمها عليه وقال عبد الرزاق
 عن عمر بن يحيى بن ابي كثير واوبى السخيتي ان كلاهما عن عكرمة عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال هي يمين يعني التحريم وقال اسمعيل
 ابن اسحق ثنا المقدمي حدثنا حماد بن زيد عن محمد بن جويرية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال احرام يمين وفي صحيح البخاري عن سعيد
 ابن جبيران سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقولان حرام امرأته ليس بشئ لكن في رسول الله اسوة حسنة فقيل هذا رواية اخرى
 عن ابن عباس رضي الله عنهما وقيل انما اراد انه ليس بطلاق وفيه كفاة يمين وبهذا احتج بعض رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا
 الثاني ظاهر هذه المسألة فيها عشر من مذاهب الناس ونحن نذكرها ونذكرها ونذكرها ونذكرها ونذكرها ونذكرها ونذكرها ونذكرها
احدها ان التحريم لا يشي فيه الا في الزوجة ولا في غيرها لطلاق ولا ايلاع ولا يمين ولا ظاهر روى كبيع عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي
 عن مسروق ما ابالي حرمة امرأتى او قصعة من ثريد وذكر عبد الرزاق عن الثوري عن صالح بن مسلم عن الشعبي انه قال في
 تحريم المرأة طواهاون على من نعدى ذكر عن ابن جريح اخبرني عبد الكريوم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال ما ابالي حرمتها يعق امرأته
 او حرمت ماء الفرو قال قتادة سأل رجل حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ذلك فقال قال الله تعالى فاذا فرغت فانصب والى امرأتك
 فارغيت وانت رجل تلعب فاذهب ذالعب هذا قول اهل الظاهر **المذهب الثاني** ان التحريم في الزوجة طلاق قلت قال ابن جرير
 قاله على بن ابي طالب بن زيد بن ثابت وابن عمر وهو قول الحسن ومحمد بن عبد الرحمن بن ابي سبيد روى عن الحكم بن عيينة قلت التبت
 عن زيد بن ثابت وابن عمر رضي الله عنهما ما رآه هو من طريق الليث بن سعد عن يزيد بن ابي حبيب عن ابي هبيرة عن قبيصة
 انه سأل زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته انت على حرام فقالت كفاة يمين واليمين عنهما خلاف ذلك واما على كرم الله
 وجهه فقد روى ابو محمد من طريق يحيى القطان حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال يقول رجال في احرام هي حرام حتى تنكح
 زوجا غيره ولا والله ما اقال ذلك على كرم الله وجهه واما قال على ما انابنا محلي ولا يجرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فمأخر
 وما الحسن رضي الله عنه فقد روى ابو محمد من طريق قتادة عنه انه قال كل حلال على حرام فهو يمين ولعل ابا محمد غلط على زيد
 وابن عمر من مسألة الخلية والبرية والبتة فان احمد حكي عنهم انها قلت وقال هو عن علي بن عمر رضي الله عنهم صحيح فهو ابو محمد وحكا
 في انت على حرام وهو هو ظاهر كما نهم فرقوا بين التحريم فاقوا فيه ياته يمين وبين الخلية فاقوا فيه ياتلثت ولا اعلم احد قال انه ثلثت بكل
 حال **المذهب الثالث** انه ثلثت في حق المدخول بها لا يقبل منه غير ذلك وان كانت غير مدخول بها وقع ما اواه من واحد أو اثنين
 وثلثت فان اطلق فواحدة وان قال لواحد طلاق فان كان قد تقدم كلام يجوز صرفه القبول منه وان كان ابتداء لو يقبل ان حرام متبر
 او طعامه او متاعه فليس بشئ وهذا مذهب مالك **المذهب الرابع** انه ان نوى الطلاق كان طلاقا وان نوى يبدل الثلث فثلثت و
 ان نوى زوجها واحدة بائنة وان نوى يميناً فهو يمين فيها كفاة وان لم ينو شيئا فهو ايلاع فيه حكم ايلاع فان نوى الكذب صدق في

الفتيا ولو يكن شيئاً ويكون في القضاء ايلا حوان صادف غير الامة كالطعام وغيره فهو يمين فيه كفارة لها وهذا مذهب ابى حنيفة
المذهب الخامس انه نفي بالطلاق كان طلاقاً ويقع ما نواه فان اطلق وقعت واحدة وان نوى الظهار كان ظهراً وان نوى
اليمين كان يميناً وان نوى تحريم عينها من غير طلاق ولا ظهار فعليه كفارة يمين وان لو ينوش شيئاً ففيه قولان أحدهما لا يلزمه شيء والثاني يلزمه كفارة يمين وان
الثاني يلزمه كفارة يمين وان صادف جارية فتوى عتقها رقت العتق وان نوى تحريمها لم يلزمه بنفسه للفظ كفارة يمين وان نوى الظهار
منها ليصوم ولو يلزمه شيء وقيل بل يلزمه كفارة يمين وان لو ينوش شيئاً ففيه قولان أحدهما لا يلزمه شيء والثاني عليه كفارة يمين ان حثا
غير الزوجة والامة لو حرم ولا يلزمه شيء وهذا مذهب الشافعي **المذهب السادس** انه ظهراً بالطلاق فانه ولو ينوشه كان يميناً
بالنية الى الطلاق او اليمين فينصرف الى ما نواه هذا ظاهر مذهب أحمد وعنه رواية ثالثة انه باطلاقه يمين الا ان يصرفه بالنية الى
الظهار او الطلاق فينصرف الى ما نواه وعنه رواية ثالثة انه ظهراً لكل حال ولو نوى غيره فرفعه رواية رابعة حكاه ابو الحسين في فروع
انه طلاق بائن ولو وصله بقوله اعني به الطلاق فعنه فيه روايتان احدهما انه طلاق نكاحي وهذا هل يلزمه الثلث او واحدة على
روايتين والثانية انه ظهراً ايضاً كما لو قال انت على كذا مني اعني به الطلاق هذا تلخيص مذهب **المذهب السابع** انه ان نوى بثلاث
فثلث وان نوى به واحدة ففي واحدة بائنة وان نوى به يميناً ففي يمين وان لو ينوش شيئاً ففي ذبته لاشئ فيها وهذا مذهب سفيان
الثوري **المذهب الثامن** انه طلاق واحدة بائنة لكل حال وهذا مذهب حماد بن اسليم **المذهب**
التاسع ان نوى ثلثاً فنكح وان نوى واحدة ولو ينوش شيئاً او واحدة بائنة وهذا مذهب ابراهيم حكاة عنه ابو محمد بن خزيمة **المذهب**
العاشر انه طلاق رجعية حكاة ابن الصباغ وصاحبه ابو بكر الشاشي عن الرهري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **المذهب**
الحادي عشر ان حرمت عليه بذلك فقط ولو يذكره ولا يظهره ولو اطلاقاً ولا يميناً بل لزمه بوجوب تحريمه قال ابن حزم صح هذا عن
علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو رجال من الصحابة ليسمو او عن ابى هريرة وهم عن الحسن وخالد بن عمرو بن زيد وقمادة انهم
امروه بلحنتها فقط **المذهب الثاني عشر** التوقف في ذلك لا يحرمها المفقى على الاوجه ولا يحلها له كما رواه الشعبي عن علي كرم الله وجهه
انه قال ما اتى بها ولا يحرمها عليك ان شئت فتقدم وان شئت فتأخر **المذهب الثالث عشر** الفرق بين ان يوقع التحريم في احوال
معلقة تعلية ما مقصودا وبين ان يخرجها محرم اليمين فاول ظاهر لكل حال ولو نوى به الطلاق ولو وصله بقوله اعني به الطلاق والثاني
يمين يلزمه به كفارة يمين فاذا قال انت على حرام او اذا دخل رمضان فانت على حرام فظهاره اذا قال ان سافرت وان كلمت هذا وكلمت
فلاناً فامرأتى على حرام فيمين مكفرة وهذا اختيار شيخ الاسلام بن تيمية فهداه اصول المذاهب في هذه المسألة وتفرغ الي اكثر من
عشرين مذهباً **فصل** فاما من قال التبرؤ كله لغوا شئ فيه فاحتجوا بان طهنة سبحانه لو يجعل للعبد تحريماً لا تحليلاً لانا جعل له
تعاطى الاسباب التي تجل بها العين وتحرم كالطلاق والنكاح والبيع والعتق واما مجرد قوله حرمت كذا فهو على حرام فليس اليه قال تعالى
ولا تقولوا لما تصفون السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام ثم تفرغوا على الله الكذب قال تعالى يا ايها النبي لو حرم ما احل الله لك
فاذا كان سبحانه لو يجعل لوسوله ان يحرم ما احل الله له فكيف يجعل لغيره التحريم قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه
امر فهو رد وهذا التحريم كذلك فيكون رد اياً طلاقاً او لاقربين تحريم احوال التحليل احرام كما ان هذا الثاني لغوا اثره فلذلك الاول
قالوا لافرق بين قوله لاهراً انه انت على حرام وبين قوله لطعامه هو على حرام قالوا وقوله انت على حرام اما ان يريد به انشاء تحريمها

بوالاخبار عنها بانها حرام وانشاء تحريم محال فانه ليس ليه انما هو الى من احل الحلال حرم المحرام وشرع الاحكام وان اراد
 الاخبار فهو كذب فهو ما خبر كاذب وانشاء محال ككلامه الغوم من القول قالوا ونظرنا فيما سوى هذا القول فربناها او الامضطربة
 متعارضة يرد بعضها بعضا فلو تحريم الزوجة بشئ مما يغير يرهان من الله ورسوله فتكون قد اذرت كتبنا امرين تحريمها على الاول و
 احلالها لغيره والاصل بقاء النكاح حتى تجتمع الامة او ياتي بهلك من الله ورسوله على زوجة فبتعين القول به فهذا وجه هذا
 الفرق **فصل** واما من قال ان مثلت بكل حال ان ثبت هذا عنه فيحتمل له بان التحريم جعل كناية عن الطلاق و اعلى نواعه تحريم
 الثلث فيجعل على اعلى نواعه احتياط للابضاع وايضا فان اتينا التحريم بذلك وشككنا هل هو تحريم يزيد الكفاية كالظهار او يزيد عقد
 العقد كالتخلم او لا يزيد الا لزوج واصحابه كتحريم الثلث وهذا متيقن وما دونه مشكوك فيه فلا تحل بالشك قالوا وان العهبة افتوا
 في اخلية والبرية بانها الثلث قال احمد بن حنبل وعنه علي بن عمر صحيح ومعلوم انه غاية اخلية والبرية ان تصير الى التحريم فاذا صرح بالغاية فهي
 اول ما يكون ثلثا لان المحرم لا يسبق الى دهم تحريم امرأته بدون الثلث وكان هذا اللفظ صراحة عرفية في ايقام الثلث وايضا
 فالواحدة لا تحرم الا بعوضا وقبل الدخول وعند تقيد ما يكون بائنة عند من يراه فالتحريم بما مقيد فاذا اطلق التحريم لم يقيد
 انصرف الى التحريم المطلق الذي ثبت قبل الدخول او بعدة وبعوض غير ذلك وهو الثلث **فصل** واما من جعله ثلثا في حق المدخول
 بها واحدة بائنة في حق غيرها فحتمت ان المدخول بها لا تحرمها الا الثلث وغير المدخول بها تحرمها الواحدة فان ازيد عليه واليست
 من لوازم التحريم فاورد على هو كذا ان المدخول بها يملك الزوج ابانها واحدة بائنة فاجابوا بما لا يجدي عليهم شيئا وهو ان الابانة
 بالواحدة الموصوفة بانها بائنة ابانة مقيدة بخلاف التحريم فان الابانة به مطابقة ولا يكون ذلك الا بالثلث وهذا القدر لا يخلصهم
 من هذا الا اذا طعن ابانة التحريم اعظم تقيدا من قوله انت طالق طلقة بائنة فان غاية البائنة ان تحرم هو هذا وقد صرح بالتحريم فهو
 محل الابانة من قوله انت طالق طلقة بائنة **فصل** واما من جعلها واحدة بائنة في حق المدخول بها وغيرها بما خذ هذا القول
 انها لا تقيد عددا بوضعها وانما تقتضي بينونة تحصل بها التحريم وهو يملك ابانها بعد الدخول بها واحدة بدون عوض كما اذا قال
 انت طالق طلقة بائنة فان الرجعة حقه فاذا سقطت اسقطت ولانه اذا ملك ابانها بعوض ياخذ منها ما ملك الابانة بدون
 فانه محسن بتركه لان العوض مستحق له لاعليه فاذا سقطت و ابانها فله ذلك **فصل** واما من قال واحدة رجعية فاخذ
 ان التحريم يقيد مطلق انقطاع الملك وهو يصدق بالمتيقن به وهو الواحدة وما زاد عليها فلا تعرض في اللفظ فلا يسوغ اثباته
 بغير موجب فاذا امكن اعمال اللفظ في الواحدة فقد و بما وجبه فالزيادة عليه لا موجب لها قالوا لو هو الظاهر جدا على اصل من يجعل
 الرجعية محرمة وحينئذ فنقول التحريم اعم من تحريم رجعية او تحريم بائن فالدال على الاعم لا يدل على الاخص ان شئت قلت
 الاعمال ليستلزم الاخص وليس الاخص من لوازم الاعمال والاعمال لا ينتج الاخص **فصل** واما من قال يشأل عما اراد من ظهار
 او طلاق رجعي او تحريم او يمين فتكون ما اراد من ذلك فما خذ ان اللفظ يوضع ليقام الطلاق خاصة بل هو محتمل للطلاق و
 الظهار والايلاء فاذا صرفت الى بعضها بالنية فقد استعمل فيها هو صاخر له وصفه اليه بنيتها فيصير الى ما اراده ولا يتجاوز به
 ولا يقصر عنه وكذلك لو نوى عتق امته بذلك عتقت وكذلك لو نوى الايلاء من الزوجة طالعين من الامة لزمه ما نواه قالوا
 واما ما نوى تحريم عتق لزمه بنفس اللفظ كقوله يمين اتباعا لظاهر القرآن وحديث ابن عباس الذي رواه مسلم في صحيحه فاخرم

الرجل امرأته فهي يمين يكفرها وتلى لقد كان لكوني رسول الله أسوة حسنة وهذا يشبهه ما قاله مجاهد في الظهار انه يلزمه
بجود التكفير ككفارة الظهار هو في الحقيقة قول الشافعي فانه يوجب لكفارة اذا لم يطلق عقبيه على الفور والاولان اللفظي يحمل الاشياء
والاخبار فان اراد الاخيار فقد استعمله فيما هو صامح له فيقبل منه وان اراد الاستثناء سئل عن المسبب الذي حرمها به فان
قال اخرجت ثنتا وواحدة وانتين قبل مناصح الاحية اللفظه واقترانه بنيتها وان نوى الظهار كان كذلك لانه صرح بوجوب الظهار
لان قوله انت على ظهري موجب التحريم فاذا نوى ذلك بلفظ التحريم كان ظهرا وواحدة للطلاق بالنية لا يزيد على احتمالها للظهار بها
وان اراد تحريمها مطلقا فهو يمين مكفرة لانه استأجر منها بالتحريم فهو كاستئجارها من يمين **فصل** اما من قال انه ظهرا لا
ان ينوي به طلاقا فخذ قوله ان اللفظ موضوع للتحريم فهو منكر من القول زور فان العبد ليس اليه التحريم والتحليل وانما اليه
انشاء الاسباب التي يرتقي عليها ذلك فاذا حرم ما احل الله فقد قال لم تكروا الزور فيكون كقوله انت على ظهري بل هذا اولى
ان يكون ظهرا لانه اذا شبهه بما من يحرم عليه دل على التحريم بالزوم فاذا صرح بوجوبه ما فقد صرح بوجوب التشبيه في لفظ
الظهار فهو اولى ان يكون ظهرا راقا ولو انما جعلناه طلاقا بالنية وصرفناه اليه بها لانه يصح كناية في الطلاق فينصرف اليه بالنية
بجلاق طلاقه فانه ينصرف الى الظهار فاذا نوى به اليمين كان يمينا اذ من اصل الرباب هذا القول ان تحريم الطعام ونحوه يمين مكفرة
فاذا نوى تحريم الزوجة اليمين نوى ما يصح به اللفظ فقبل منه **فصل** اما من قال انه ظهرا ان نوى به الطلاق او وصل بقوله
اعنى به الطلاق فماخذ قوله ما ذكرنا من تقرير كونه ظهرا ولا يخرج عن كونه ظهرا بالنية الطلاق كما لو قال انت على ظهري نوى
به الطلاق او قال اعنى به الطلاق فانه لا يخرج بذلك عن الظهار فيصير طلاقا عند اكثرين الاعلى قول شاذ لا يلتفت اليه
لموافقته ما كان الامر عليه في الجاهلية من جعل الظهار طلاقا ونعم الاسلام لذلك وابطال عفاذا نوى به الطلاق فقد نوى
ما ابطله الله ورسوله مما كان عليه اهل الجاهلية عند اطلاق لفظ الظهار قد نوى ما لا يحتمل شرعا فلا تؤثر نيته في تغيير ما
استقر عليه حكم الله ان الذي حكمه بين عبادته ثوري حمد وصحة على اصله من التسوية بين ايقاع ذلك والحلف به
كالطلاق والعتاق وقرئ شيخ الاسلام بين البابين على اصله في التفريق بين الايقاع والحلف كما فرق الشافعي احمد من وافقهما
بين البابين في التذرية ان يحلف به فيكون يمينا مكفرة وبين ان يجزئه او يعلقه بشرط يقصد وقوعه فيكون تذرا لا يلزم الوفاء
كما سياتي تقريره في ذمة ان شاء الله تعالى قال فيلزمهم على هذا ان يفرقوا بين انشاء التحريم وبين الحلف به فيكون في الحلف
به حال فيلزمه كفارة يمين وفي تجزئه او تعليقه بشرط مقصود مظاهر يلزمه كفارة الظهار هذا مقتضى المنقول عن ابن عباس
رضوان الله عنهما فانه متى جعل ظهرا مرة يجعله يمينا فحينئذ **فصل** اما من قال انه يمين مكفرة بكل حال فماخذ قوله ان تحريم الاحلال
من الطعام والشراب للباس يمين يكفر بالنصر المعنى انما الصحابة فان الله سبحانه قال يا ايها النبي اخرجهم وما احل الله لك تبخرفهم
مرضات انفا حاك ذلك كفور جليل قد فرض الله لك حجة يابا كولا بلان يكون تحريم الاحلال ما خلا تحت هذا الفرض لان سبب
وتخصيص محل السبب من جملة العام متمتع قطعاً اذ هو المقصود بالبيان اولا فلا يخص بالاساليب المحكوم عن البيان وهو متمتع و
هذا استدلال في غاية القوة فسالت عنه شيخ الاسلام رحمه الله تعالى فقال نعم التحريم يمين كبرى في الزوجة كفارتها كفارة
الظهار ويمين صغرى فيما عداها كفارتها كفارة اليمين بالله قال وهذا معنى قول ابن عباس وغيره من الصحابة ومن بعدهم

ان التعميم يكثر فلهذا تحريم المذاهب في هذه المسألة نقلا وتقريرها استدلالا ولا يخفى على من اثار العلم والانصاف وجانب التعصب نصرته ما بقى عليه من الاقوال الواجحة من المرجوح وبالله المستعان **فصل** وقد تبين بما ذكرنا ان من حرم شيئا غير الزوجة من الطعام والشراب اللباس وامته لو حرم عليه بذلك وعليه كفارة يمين وفي هذا خلاف في ثلاثة مواضع احدها انه لا يحرم وهذا قول الجمهور وقال ابو حنيفة يحرم تحريما مقيدا لا تزيله الكفارة كما اذا ظاهر من امراته فانه لا يحل له وطئها حتى يكفر ولان الله سبحانه جعل الكفارة في ذلك تحلة وهي ما يوجب الحبل فدل على ثبوت التحريم قبلها لانه سبحانه قال لتنبه صلى الله عليه وسلم لو تحرم ما احل الله لك ولانه تحريم لما ابيح له فيحرر ويحرمة كما لو حرم زوجه ومنازعه يقولون انما سميت الكفارة تحلة من الحبل الذي هو ضد العقد لان الحبل الذي هو مقابل التحريم يحل اليمين بعد عقدها وما قوله لو تحرم ما احل الله لك فالمراد تحريم الامة والعسل من نفسه منه وذلك يسمى تحريما فهو تحريم بالقول لا اثبات للتحريم شرعا واما قياسه على تحريم الزوجة بالظهار او بقوله انت على حرام فلو صح هذا القياس لوجب تقدير التكفير على الحنث قياسا على الظهار اذ كان في معناه وعندهم لا يجوز التكفير الا بعد الحنث فعلى قولهم يلزم احدا منين ولا بد اما ان يفعل حراما وقد فرض الله تحلة اليمين فيلزم كون المحرم مفرضا ومن ضرورة المفروض لانه لا يصل الى التحلة الا بفعل المحلوف عليه اذ لا سبيل له الى فعله حلالا لانه لا يجوز تقدير الكفارة فيستفيد بها الحبل اقلامه عليه وهو حرام ممنه هذا ما قيل في المسألة من الجانبين وتبعد قلها غور فيها دقة وعمق فانه من حرم شيئا فهو بمنزلة من حلف بالله على تركه ومن حلف على تركه لم يجز له استكراه المحلوف به بفعله الا بالاتزام الكفارة فاذا التزمها جاز له الاقدام على فعل المحلوف عليه فلو عزم على ترك الكفارة فان الشارح لا يبيح له الاقدام على فعل ما حلف عليه وياذن له فيه واما ياذن له فيه ويبيحه اذا التزم ما فرض الله من الكفارة فيكون اذنه له فيه وابطاحته بعد امتناعه منه بالحلف والتحريم رخصة من الله له ونعمة منه عليه بسبب التزامه حكمه الذي فرض له من الكفارة فاذا التزمه بقي المنع الذي عقده على نفسه اصرا عليه فان الله انما رفع الاصارع من اتقاه والتزم حكمه وقد كانت اليمين في شرع من قبلنا يتعمم الوفاء بها ولا يجوز الحنث وتسمع الله على هذه الامة ويجوز لها الحنث بشرط الكفارة فاذا اليكفر لا قبل ولا بعد لو يوسع له في الحنث فهذا معنى قوله انه يحرم حتى يكفر وليس هذا من مفردات ابي حنيفة رحمه الله بل هو احد القولين في مذهبا حمداً ويصح ان هذا التحريم والحلف قد تعلق به متعان ممنه من نفسه لفعله ومنه من الشارح للحنث بدون الكفارة فلو لم يحرمه تحريمه او يمينه لو تكن لمنعه نفسه ولا لمنه الشارح له اذ بل كان غاية الامر ان الشارح او جيب ذمته بهذا المنع صدقة او عتقا او صوما لا يتوقف عليه حل المحلوف عليه ولا تحريمه البتة بل هو قبل المنع وبعدة على السواء من غير فرق فالذي يكون للكفارة اثر البتة لا في المنع منه ولا في الاذن وهذا لا يخفى فسادة واما الزامه بالاقدام عليه مع تحريمه حيث لا يجوز تقدير الكفارة فجوابه انه انما يجوز له الاقدام عند غرمه على التكفير فغرمه على التكفير ممنه من بقاء تحريمه عليه واما ما يكون التحريم ثابته اذا التزم الكفارة ومن التزامه لا يستقر التحريم **الفصل الثاني** ان يلزمه كفارة بالتحريم وهو بمنزلة اليمين وهذا قول من سمينا من الصحابة وقول قهما الراي الحديث الا الشافعي وما كافا فانه ما قاله الكفارة عليه بذلك والذين اوجبوا الكفارة اسعد بالنص من الذين اسقطوها فان الله سبحانه ذكر تحلة الايمان عقيب قوله لو تحرم ما احل الله لك وهذا صريح في ان تحريم الحلال قد فرض فيه

تحلة الايمان اما مختصا به واما شاملا له وتغيره فلا يجوز ان يخلى بسبب الكفارة المذكورة في السياق عن حكم الكفارة ويتعلق
بغيره وهذا ظاهر الامتناع وايضا فان المنع من فعله بالتحريم كالمنع منه باليمين بل اقوى فان اليمين ان تضمنت هناك حرمة
اسمها سبحانه فالتحريم تضمن هناك حرمة شرعية وامر فانه اذا شرع حلالا فحرمه المكلف كان تحريمه هناك حرمة ما شرعه
ونحن نقول لو تضمنت الكفارة في اليمين هناك حرمة الاسم ولا التحريم هناك حرمة الشرع كما يقوله من يقوله من الفقهاء وهو
تعديل فاسد جدا فان الكفارة اما جائز او اما واجب ومستحب ما جوز الله لاحلال البتة ان يترك حرمة اسمه وقد شرع لعبادة
الكفارة مع الكفارة واخبار النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا حلف على يمين وراى غيرها خيرا منها كفر عن يمينه وان الحلوف عليه
معلوم ان هناك حرمة اسمه تبارك وتعالى لو يجرى في شريعة قطوانا الكفارة كما سماها الله تعالى تحلة وهي تفعله من اجل في فعل
ما عقده اليمين ليس الا هذا العقد كما يكون باليمين يكون بالتحريم وظهر سر قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم
عقيد قوله **لَوْ تَحَرَّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ الْفَحْشَاءَ وَالْمُنْكَرَ لَأَكْثَرْتُمْ** الفصل الثالث انه لا فرق بين التحريم في غير الزوجة بين الامة وغيرها عند الجمهور الا
الشافعي حده فانه اوجب تحريم الامة خاصة كفارة اليمين اذا التحريم له تأثير في الابضاع عنده دون غيرها وايضا فان سبب
نزول الآية تحريم التجارة فلا يخرج محل السبب عن الحكم ويتعلق بغيره ومنها روى يقولون النص علق فرض تحلة اليمين تحريم
الحلال وهو اعم من تحريم الامة وغيرها فتجيب الكفارة حيث وجد سببها وقد تقدم تحريمه **حکم رسول الله صلى الله عليه وسلم**
في قول الرجل لامرأته احققي باهلك ثبت في صحيح البخارى ان ابنة ابون لما دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت
اعوذ بالله منك فقال لها عدت بعظيم احققي باهلك وثبت في الصحيحين ان كعب بن مالك رضى الله عنه لما اتاه رسول الله
صلى الله عليه وسلم يا امرأة ان يعتزل امرأته قال لها احققي باهلك فاختلف الناس في هذا فقالت طائفة ليس هذا بطلاق ولا
يقع به الطلاق نواه اوله يبول وهذا قول اهل الظاهر قالوا والنبي صلى الله عليه وسلم لو يكن عقد على ابنة ابون وانما يرسل اليها ليخطبها
قالوا ويدل على ذلك ما في صحيح البخارى من حديث حمزة بن ابي سفيان عن ابيه انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتى بكنية
فانزلت في بيت اميمة بنت النعمان بن شراحيل في نخج مع ادايتها فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هي في نفسك
فقالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فاهوى ليضع يدها عليها لتسكن فقالت اعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاد
ثم خرج فقال يا ابا اسيد اكسها رازقيتين واحقها باهلها وفي صحيح مسلم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم امرأة من العرب فامر ابا اسيد ان يرسل اليها فارسل اليها فقدمت فانزلت في اجرتي ساعدة فدخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عليها فلما اكلمها قالت اعوذ بالله منك قال قد اعزتك منى فقالوا لها انت منى منى هذا قالت قالوا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
جاء ليخطبك قالت انا كنت اشقى من ذلك قالوا وهذه كلها اخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد هي صريحة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يكن تزوجها بعد وانما دخل عليها ليخطبها وقال الجمهور منهم الآية الاربعة وغيرهم هذا من الفاظ
الطلاق اذا نوى به الطلاق وقد ثبت في صحيح البخارى ان ابانا اسمعيل بن ابراهيم طلق به امرأته لما قال لها ابراهيم تزويه فليغير
عتبة بابها فقال لها انت العتبة وقد امرني ان افارقك احققي باهلك وحديث عائشة كالصريح في انه صلى الله عليه وسلم كان
عقد عليها فانها قالت لما ادخلت عليه فهذا دخول الزوج يا هل ويؤيده قولها ودنا منها لما حديث ابى اسيد فتعاية ما فيه

ابطال ما كانوا عليه في الجاهلية وفي صدر الاسلام من كون الظهار طلاقا ولو صرح بنيته له فقال انت على كظم امرى عنى به الطلاق
لو يكن طلاقا فكان ظهارا وهذا لا اتفاق الا ما عيناه من خلاف شاذ وقد نص عليه اسماء الشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو تظاهر
يريد طلاقا كان ظهارا وطلق يريد ظهارا كان طلاقا هذا لفظه فلا يجوز ان ينسب الى مذهبه خلاف هذا ونص احمد على انه اذا قال
انت على كظم امرى عنى به الطلاق انه ظهار لا تطلق به وهذا لان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنسخ فلم يجز ان يعاد الحكم المنسوخ وايضا
ان اوس بن الصامت انما نوى به الطلاق على ما كان عليه واجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق وايضا فانه صرح في حكمه فلم يجز
جعله كناية في الحكم الذي ابطله الله عز وجل بشعره وقضاء الله احق وحكم الله اوجب من هان الظهار حرام لا يجوز الاقدام عليه لانه
كما اخبر الله عنه منكر من القول وزورا فكلاهما حرام والفرق بين جهة كون منكر او جهة كونه زورا ان قوله انت على كظم امرى يتضمن
اخيارا عنها كيد للشئ وانشاء حقها فهو يتضمن اخبارا وانشاء فهو غير زور وانشاء منكر فان الزور هو الباطل بخلاف الحق الثابت
والمكروه بخلاف المعروف وختم سبحانه الآية بقوله تعالى **وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ ذُو غَفْوَةٍ** وفيه اشعار بقيام سبب الاثر الذي لولا عفو الله و
مغفرته لا اخذ به ومنها ان الكفارة لا تجب بنفس لظهار وانما تجب بالعود وهذا قول الجمهور وروى الثوري عن ابن ابي نجيم عن طاووس
قال اذا تكلم بالظهار فقد لزمه وهذه رواية ابن ابي نجيم عنه وروى جرير عن ابن طاووس عن ابيه في قوله تعالى **تَوْبُهُ دُونَ مَا قَالُوا كَمَل**
جعلوا عليه كظم امره توبة فليطأها فتعوب رتبة وحكى الناس عن مجاهد انه تجب الكفارة بنفس الظهار حكاها ابن حزم عن التور
وعثمان البتي وهو لا يجوز يخف عليهم ان العود شرط في الكفارة ولكن العود عندهم هو العود الى ما كان عليه في الجاهلية من التظاهر
كقوله تعالى في جزاء الصيدين **مَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ** اى عاد الى الاصطياد بعد نزول تحريمه ولهذا قال عفا الله عما سلفوا او لان
الكفارة انما وجبت في مقابلة ما اكلم به من المنكر والزور هو الظهار دون الوطى والعزم عليه قالوا لان الله سبحانه لما حرم الظهار
ولم ينع عنه كان العود هو فعل المنهى عنه كما قال تعالى **عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنْكُمْ مَنْ يَرْجِعُ إِلَىٰ مَا كَانَ عَلَىٰ يَدَيْهِ مِنْ ظُلْمٍ فَإِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ** اي عدتوا الى الذنب عدنا الى العقوبة فالعود
هنا نفس فعل المنهى عنه قالوا لان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنقل حكمه من الطلاق الى الظهار رتب عليه التكفير وتحريم الزوجة
حتى يكفر هذا يقتضى ان يكون حكمه معتبرا بلفظه كالطلاق ونمازهم الجمهور في ذلك وقالوا ان العود امر امر مجرد لفظ الظهار ولا يصح
حمل الآية على العود اليه في الاسلام بثلاثة اوجه **احل** هان هذه الآية بيان حكم من يظهر في الاسلام ولهذا اتى فيها بلفظ
الفعل مستقبلا فقال يظهرون واذا كان هذا بيانا حكم ظهار الاسلام فهو عندكم نفس العود فكيف يقول بعدة توبه دون وان
معنى هذا العود غير الظهار عندكم **الثاني** انه لو كان العود ما ذكره وكان المضارع بمعنى ما مضى تقديره والذين ظاهروا من
تسائهم توعادوا في الاسلام لما وجبت الكفارة الا على من تظاهر في الجاهلية توعادوا في الاسلام فمن اين توجبوا على من ابتدأ
الظهار في الاسلام غير عائد فان هذا امرين ظاهرا سابق وعود اليه وذلك يبطل حكم الظهار لان بالكلية الا ان تجعلوا يظاهرون لفرقة
ويعودون لفرقة وتوقف المضارع نائبا عن لفظ الماضي ذلك مخالف للنظم ومخرج عن الفصاحة **الثالث** ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم امر اوس بن الصامت وسلمة بن صحز بالكفارة ولو يسألها أهل تظاهر في الجاهلية ام لا فان قلت ولو يسألها عن
العود الذي تجعلونه بشرط لو كان شرط السأله قيل اما من يجعل العود نفس الامساك بعد الظهار زمانا يمكن وقوع الطلاق فيه
فهذا جار على قوله وهو نفس مجرته ومن جعل العود هو الوطى والعزم قال سياق القصة بين في ان المظاهرين كان تصدم الوطى لانا

امسكوا له وسياتي تقرير ذلك ان شاء الله تعالى واما كون الظهار منكرا من القول زورا فتعوه كذلك ولكن الله عز وجل سما
 اوجب الكفارة في هذا المنكر والزور يامر به وبالعود كما ان حكم الايلا غنا يترتب عليه وعلى الوطى لا على احد هما **فصل** قال الجمهور
 لا تجب لكفارة الا بالعود بعد الظهار **قوله** اختلفوا في معنى العود هل هو اعادة لفظ الظهار بعينه او امره الال على قولين فقال اهل الظاهر
 بكونه هو اعادة لفظ الظهار لو جكوا هذا عن احد من السلف البتة وهو قول لوييسبقوا اليه وان كانت هذه الشكالة لا يكاد من
 من المذهب بخلو عنها قالوا ولو جيب الله سبحانه الكفارة الا بالظهار المعاد لا المبتلا قالوا والاستلال بالآية من وجوه احوالها
 ان العرب لا يعقل في لغاتها العود الى الشئ الا فعل مثله مرة ثانية قالوا وهذا كتاب الله وكلام رسوله وكلام العرب بيننا وبينكم قال
 تعالى **لَوْ رَدُّوا عَاذُوا بِمَا هُمْ عَاذُونَ** فهذا نظير الآية سواء في اذه عدى فعل العود باللام وهو انما فهو مرة ثانية بمثل ما اتوا به اوله وقال تعالى
وَإِنْ عُدُّوا عِدَّةَ نَأْيٍ ان كرتهم الذنب كرتنا العقوبة ومنه قوله تعالى **الَّذِينَ تَتَوَلَّوْنَ الْكَافِرِينَ هُمْ أُولَئِكَ يَكُونُ لَكُمْ عَاذًا وَمَا يَنْفَعُكُمْ فِيهَا شَيْءٌ**
 في سورة الظهار نفسها وهو يبين المراد من العود فيه فانه نظيره فعلا واردة والعهد قريب يذكره قالوا وايضا فالذي قالوه هو لفظ
 الظهار فالعود الى القول هو الاتيان به مرة ثانية لا تعقل العرب غير هذا قالوا وايضا ما عدنا تكرر اللفظ اما امسك واما معزم واما فعل
 وليس في احد منهما يقول فلا يكون الاتيان به عودا لفظا ولا معنى ولان العزم والوطى والامسك ليس ظهرا فيكون الاتيان به عودا
 الى الظهار قالوا ولو اريد بالعود الرجوع في الشئ الذي منع منه نفسه كما يقال عاد في هبة فقال ثم يعودون فيما قالوا كما في الحديث
 العائد في هبته كالعائد في قبه واحتمى ابو محمد بن حزم بحديث عائشة ان اوس بن الصامت كان به لم يكن اذا اشتد به لومه
 ظاهر من زوجته فانزل الله عز وجل فيه كفاية الظهار فقال هذا يقتضي التكرار لا بد قال لا يصح في الظهار الا هذا الخبر وحده قالوا
 واما تشنيعكم علينا بان هذا القول لم يقل به احد من الصحابة فافيدوا من قال من الصحابة ان العود هو الوطى والعزم والامسك
 او العود الى الظهار في الجاهلية ولو عن رجل واحد من الصحابة فلا تكون اسعد باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منا ابدا
فصل وانما عزمهم الجمهور في ذلك قالوا ليس معنى العود اعادة اللفظ الا ذلك لو كان هو العود لقال ثم يعيدون قالوا لانه يقال عاد
 كلامه بعينه واما عاد فانما هو في الافعال كما يقال عاد في فعله وفي هبته فهذا استعماله بغيره يقال عاد الى عمله والى رايته والى حاله
 والى احسانه واساؤه ونحو ذلك وعادله ايضا واما القول فانما يقال عادته كما قال ضمنا بن ثعلبة للنبي صلى الله عليه وسلم عاد على
 كلماتك وكما قال ابو سعيد اعداها على يارسول الله وهذا ليس بالازم فانه يقال عاد مقالته وعاد لمقالته وفي الحديث فعاد
 لمقالته بمعنى عادها سواء وافسد من هذرج من رح عليهم بان اعادة القول محال كاعادة امس قال لانه لا يتكلم اجتماع
 زمانين وهذا في غاية الفساد فان اعادة القول من جنس اعادة الفعل هي الاتيان بمثل الاول لا بعينه والعجب من متعصب
 يقول لا يعتد بخلاف الظاهرية ويبحث معهم هذه البحوث ويرد عليهم مثل هذا الرد وكذلك رح من رح عليهم بمثل العائد في هبته
 فانه ليس نظير الآية وانما نظيرها **الَّذِينَ تَتَوَلَّوْنَ الْكَافِرِينَ هُمْ أُولَئِكَ يَكُونُ لَكُمْ عَاذًا وَمَا يَنْفَعُكُمْ فِيهَا شَيْءٌ**
 آية الظهار فان عودهم لما هؤا عنه وهو رجوعهم الى نفس المنى عنه نعله هو النجوى ليس المراد به اعادة تلك النجوى بعينها بل
 رجوعهم الى المنى عنه وكذلك قوله تعالى في الظهار يعودون لما قالوا اي لقولهم فهو مصدر بمعنى مفعول هو خريم الزوجة بتشبيها
 بالخرمة فالعود الى المحرم هو العود اليه وهو فعله فهذا ماخذ من قال انه اوصى وكنته المسامحة ان يقول في معنى المقول المقول هو

قائلا

هذا
هذا

التحريم والعود له هو ان يعود اليه وهو استباحته عاندا اليه بعد تحريمه وهو جاز على قواعد اللغة والعربية واستعمالها
هالذي عليه جمهور السلف والخلف كما قال قتادة وطاوس والحسن والزهري ومالك وغيرهم ولا يعرف عن احد من السلف انه
فسر الآية باعادة اللفظ البتة لا من الصحابة ولا من التابعين ولا من بعدهم وهمنا امر خفي على من جعله اعادة اللفظ وهو ان
العود الى الفعل يستلزم مفارقة الحال التي هو عليها الآن وعوده الى الحال التي كان عليها اولا كما قال تعالى ولن عدو عدنا الا ترى ان
عوده مفارقة ما هو عليه من الاحسان وعودهم الى الاساءة وكقول الشاعر **عود** وان عاد لاحسان فالعود احمره والحال التي هو
عليها الآن التحريم بالظاهر التي كان عليها اباحة الوطى بالنكاح الموجب للحل فعود المظاهر عودا الى حل ما كان عليه قبل الظاهر ذلك هو
الموجب للكفارة فتامه فالعود يقتضي امر يعود اليه بعد مفارقتها وظهر الفرق بين العود في الهبة وبين العود لما قال المظاهر
فان الهبة بمعنى الموهوب هو عين يتضمن عودة فيه ادخاله في ملكه وتصرفه كما كان اولا بخلاف المظاهر فانه بالتحريم قد خرج عن
الزوجة وبالعود قد طلب الرجوع الى الحال التي كان عليها معها قبل التحريم فكان الا ليق ان يقال عاد كذلك يعني عاد اليه وفي الهبة عاد اليها
وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم اوس بن الصامت وسلمة بن صححر بكفارة الظاهر لو يتلفظ به مرتين فانهما لم يجزيا ذلك عن انفسهما
ولا اخبر به ازا جهما عتما ولا احد من الصحابة ولا سألهما النبي صلى الله عليه وسلم هل قلتما ذلك مرة او مرتين ومثل هذا لو كان مشطرا
لما اهل بيانه وستر المسألة ان العود يتضمن امرين امر يعود اليه وامر يعود عنه ولا بد منهما فالذي يعود عنه يتضمن نقضه بطلاله
والذي يعود اليه يتضمن ايتاره وارادته فعود المظاهر يقتضي نقض الظاهر ابطاله كما الذي يعود اليه يتضمن ايتاره وارادته وهذا
عين فهو السلف من الآية فبعضهم يقول ان العود هو الاصابة وبعضهم يقول لو طوى بعضهم يقول اللبس وبعضهم يقول العزم اما
قولك انما اوجب الكفارة في الظاهر المعاد ان اردت اعادة لفظه فدعوى محسب فمتموه وان اردت توبه الظاهر المعاد فيه لما قال
المظاهر لم يستلزم ذلك اعادة اللفظ الاول واما حديث عائشة مرضى الله عنها في ظمراوس بن الصامت فما صححه وما ابدل دلالة
على مذهبه **فصل** ثم الذين جعلوا العود امرا غير اعادة اللفظ اختلفوا فيه هل هو مجرد امساكها بعد الظاهر او امر غيره على قولين
فقال طائفة هو امساكها من غير ان يتسمع لقوله انت طاق فتى لو يصل الطلاق بالظاهر لزومه الكفارة وهو قول الشافعي قال من تزوج
وهو في المعنى قول مجاهد الثوري فان هذا النفس الواحد لا يخرج الظاهر عن كونه موجبا للكفارة نفى الحقيقة لو وجب الكفارة الا
لفظ الظاهر من قوله انت طاق لا تأثله في الحكم ايجابا ولا نفيا فتعلق الايجاب به ممتنع ولا تسمى تلك اللحظة والنفس بالعود من
الانفاس عودا لا في لغة العرب ولا في عرف الشرع واي شئ في هذا الجزء اليسير جدا من الزمان من معنى العود او حقيقةه قالوا وهذا
ليس باقوى من قول من قال هو اعادة اللفظ بعينه فان ذلك قول معقول فهم منه العود لغة وحقيقة واما هذا الجزء من الزمان
فلا يفهم من الانسان فيه العود البتة قالوا ونحن نطالبكم بما ظهريه من قال هذا القول قبل المشافعي قالوا والله سبحانه
اوجب الكفارة بالعود مجزوت بالدلالة على التراخي عن الظاهر فلا بد ان يكون بين العود وبين الظاهر مدة متراخية وهذا ممتنع عندكم
ومجرد انقضائه قوله انت على كظم امي صار عاندا لو يصل بقوله انت طاق فاين التراخي والمهلة بين العود والظاهر الشافعي رحمه الله
لو نقل هذا عن احد من الصحابة والتابعين وانما خبراته ولى المعاني بالآية فقال الذي عقلت مما سمعت في يهودون لما قالوا انه
اذ انت على مظاهر مدة بعد القول بالظاهر لم يجزها بالطلاق الذي حرم به وجبت عليه الكفارة كما هي ذميمة الى انه اذا استلزم

ما حرم على نفسه عاد لما قال مخالفة فاحل ما حرم ولا اعلم معنى اولابه من هذا انتهى **فصل** والذين جعلوه امر وراء الامساك
 اختلفوا فيه فقال مالك في احد الروايات الاربع عنه وابو عبيد هو العزم على الوطى وهذا قول القاضى بن يعلى واصحابه وانكروه الامام احمد
 وقال مالك يقول اذا جمع لزمته الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع اكان عليه كفارة الا ان يكون يذهب الى قول طاووس
 اذا تكلم بالظهار لزمه مثل الطلاق ثم اختلفت ارباب هذا القول فيما او مات احدهما او طلق بعد العزم وقيل الوطى هل يستقر عليه
 الكفارة فقال مالك وابو الخطاب يستقر الكفارة وقال القاضى وعامة اصحابه لا تستقر وعن مالك رواية ثانية انه العزم على
 الامساك وحده ورواية المتوطأ خلاف هذا كله انه العزم على الامساك والوطى معا وعنه رواية لاربعة انه الوطى نفسه وهذا
 قول ابى حنيفة والامام احمد وقد قال احمد في قوله تعالى **تَوْبُهُمْ** لَمَّا قَالُوا **اَلَا لَعْنَةُ الَّذِي اَرَادَ اَنْ يَغْشَى كُفْرًا** ليس هذا باختلاف
 رواية بل مذهبه الذى لا يعرف عنه غيره انه الوطى ويلزم اخراجهما قبله عند العزم عليه واحتمى ارباب هذا القول بان الله سبحانه
 قال في الكفارة من قبل ان يتماسا فوجب الكفارة بعد العود وقيل التماس وهذا صحيح فان العود غير التماس وانما يحرم قبل الكفارة
 لا يجوز كونه متقدما عليها قالوا لانه قصد بالظهار تحريمها والعزم على وطئها عود فيما قصدت قالوا لان الظاهر تحريمها فاذا اراد
 استباحتها فقد رجح في ذلك التحريم فكان عاقدا قال الذين جعلوه الوطى لارباب الوطى فعل ضد قوله كما تقدم متقربا والعاقد فيما هو
 عنه واليه وله هو فاعله لا مريدة كما قال تعالى **تَوْبُهُمْ** لَمَّا قَالُوا **اَلَا لَعْنَةُ الَّذِي اَرَادَ اَنْ يَغْشَى كُفْرًا** ولا يلزم ارباب هذا
 القول ما الزمهم به اصحاب العزم فان قولهم ان العود يتقدم التكفير والوطى متأخر عنه فانهم يقولون ان قوله تعالى **تَوْبُهُمْ** لَمَّا قَالُوا
 اى يريدون العود كما قال تعالى **فَاذْاَقَرَّتْ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاَنْدِهِ** وكقوله تعالى **اِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَرُءُوسَكُمْ** مما
 يطابق الفعل به على ارادته لوقوعها قالوا وهذا اول من تفسير العود بنفس اللفظة اول وبالامساك نفسا واحدا بعد الظهار
 ويتكرر لفظ الظهار وبالعزم المحرد لو طلق بعد فان هذه الاقوال كلها قد تبين ضعفها فاقرب الاقوال الى دلالة اللفظ قواعد
 الشرعية واقوال المفسرين هو هذا القول بان الله التوفيق **فصل** ومنها ان من عجز عن الكفارة لو تسقط عنه فان النبي صلى الله
 عليه وسلم اعان اوس بن الصامت بعرق من تمر واعانته امرأته بمثله فكفر وامر سلمة بن صحزبان ياخذ صدقة تومه فيكفر
 بها عن نفسه ووسقطت بالعجز لها امرها ياخرجهما بل تبقى في ذمته ديننا عليه وهذا قول الشافعى واحدا الروايتين عن احمد
 وذهب طائفة الى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بعجزه عنها وعن ابدانها وذهبت طائفة الى ان كفارة رمضان لا تبقى
 في ذمته بل تسقط وغيرها من الكفارات لا تسقط وهذا الذى صححه ابو البركات ابن تيمية واحتمى من اسقطها بانها الواجبات
 مع العجز لها صرفت اليه فان الرجل لا يكون مصرفا للكفارة كما لا يكون مصرفا لركاته وارباب القول الاول يقولون اذا عجز عنها وكفر
 الغير عنه جاز ان يصرفها اليه كما صرف النبي صلى الله عليه وسلم كفارة من جامع في رمضان اليه والى اهله وكما يباح لسلمة بن صحزبان
 ان ياكل هو واهله من كفارته القى اخرجها عنه من صدقة تومه وهذا مذهب احمد ورواية واحدة عنه في كفارة من وطئ اهل
 في رمضان وعنه في سائر الكفارات في ايمان والسنة تدل على انه اذا عسر الكفارة وكفر عنه غيره جازت كفارته اليه
 الى اهله فان قيل فهل يجوز له اذا كان فقيرا له عيال عليه زكاة يحتاج اليها ان يصرفها الى نفسه وعياله قيل لا يجوز ذلك لعدم
 الاخراج المستحق عليه ولكن للامام والسامحى ان يدفع زكاته اليه بعد قبضها منه في جميع الروايتين عن احمد فان قيل فهل له

ان يسقطها عنه قيل لانض عليه والفرق بينهما واضمحان قيل فاذا اذن السيد لعبده في التكفير بالعتق فهل له ان يعتق نفسه قيل اختلفت الرواية فيما اذن له بالتكفير بالمان هل له ان ينتقل عن الصيام اليه على روايتين احدهما انه ليس له ذلك و فرضه الصيام والثانية له الانتقال اليه لا يلزمه لان المنع بحق السيد وقد اذن فيه فاذا قلنا له ذلك فهل له العتق اختلفت الرواية فيه عن احمد فعنه في ذلك روايتان ووجه المنع انه ليس من اهل الولاية والعتق يعتمدا للولاية واختار ابو بكر وغيره ان له الاعتاق فعلى هذا من له عتق نفسه فيه قولان في مذهبه وجهه ان يجوز اطلاق الاذن ووجه المنع ان الاذن في الاعتاق ينصرف الى عتاق غيره كما لو اذن له في الصدقة انصرف الاذن الى الصدقة عن غيره **فصل** ومنها انه لا يجوز وطى المظاهر منها قبل الكفارة وقد اختلفت ههنا في موضعين احدهما هل له مباشر تجا دون انفرج قبل التكفير ام لا والثاني انه اذا كانت كفارته الاطعام فهل له الوطى قبله ام لا وفي المسألتين قولان للفقهاء وهما روايتان عن احمد وقولان للشافعي ووجه المنع الاستمتاع بغير الوطى ظاهر قوله تعالى من قبل ان يتامسا ولانه شبهها بمن يحرم وطئها ودواعيه ووجه الجواز ان التماس كناية عن الجماع ولا يلزم من تحريم الجماع تحريم غيره فان الحائض يحرم جماعها دون دواعيه والصائم يحرم منه الوطى دون دواعيه والمسيسة تحرم وطئها دون دواعيه وهذا قول ابى حنيفة واما المسألة الثانية وهي وطئها قبل التكفير اذا كان بالاطعام فوجهه الجواز ان الله سبحانه تيد التكفير يكون قبل المسيس في العتق والصيام واطلقه في الاطعام وكل منهما حكم فلو اراد التقيد في الاطعام للذكرة كما ذكر في العتق والصيام وهو سبحانه لو يقيد هذا بطلاق هذا عتبا بل لفائدة مقصودة ولا فائدة الاتقييد ما قيد به واطلاق ما اطلقه ووجه المنع استفادة حكمه ما اطلقه مما قيد به اما بياننا على الصحيح واما قياسا فقد التقي فيه الفارق بين الصورتين وهو سبحانه لا يترق بين المتماثلين وقد ذكر من قبل ان يتماسا مرتين فلو اعادنا ثالثا طال به الكلام ونبه بذكره مرتين على تكرر حكمه في الكفارات ولو ذكره في آخر الكلام مرة واحدة لادهم اختصاصه بالكفارة الاخيرة ولو ذكر في اول مرة لادهم اختصاصه بالاولى واعادته في كل كفارة تطويل وكان افضل الكلام وابلغه واوجزه ما وقع وايضا فانه نبه بالتكفير قبل المسيس بالصوم مع تطاول زمنه شدة الحاجة الى مسيس الزوجة على ان اشتراط تقدمه في الاطعام الذي لا يطول زمنه اولى **فصل** ومنها انه سبحانه امر بالصيام قبل المسيس ذلك يعبر المسيس ليلا ونهارا ولا خلاف بين الائمة في تحريم وطئها في زمن الصوم ليلا ونهارا واما اختلفوا هل يبطل التتابع به فيه قولان احدهما يبطل وهو قول مالك وابى حنيفة واحمك في ظاهر مذهبه والثاني لا يبطل وهو قول الشافعي واحمد في رواية اخرى عنه والذين ابطلوا التتابع معهم ظاهر القرآن فانه سبحانه امر بشهرين متتابعين قبل المسيس لو وجد ولان ذلك يتضمن النهي عن المسيس قبل اكمال الصيام وتحريمه وهو يوجب عدم الاعتداد بالصوم لانه عمل ليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون رد وسر المسألة انه سبحانه اوجب امرين احدهما تتابع الشهرين والثاني وقوع صياهما قبل التماس فلا يكون قلاق بما امر به الانجوع الامرين **فصل** ومنها انه سبحانه وتعالى اطلق اطعام المساكين ولو يقيد به بقدره لا تتابع وذلك يقتضى انه لو اطعمهم فقد هم وعشاهم من غير عليك حب وتمر جاز وكان ممثلا لامر الله وهذا قول الجمهور مالك وابى حنيفة واحمد في احدى الروايتين عنه وسواء اطعمهم جملة او متفرقين **فصل** ومنها انه لا بد من استيفاء عدد الستين فلو اطعم واحدا ستين يوما لم يجزه الا عن واحد هذا قول الجمهور مالك والشافعي واحمك في احدى الروايتين عنه والثانية ان الواجب طعام ستين مسكينا

ولو واحد هو ذهب ابي حنيفة والثالثة ان وجد غيره لوجز ولا جزء وهو ظاهر مذهبه وهي عم الاقوال **فصل**
 ومنها ان لا يجوز به دفع الكفارة الا الى المساكين ويذكر فيهم الفقراء كما يدرخ مسكين في لفظ الفقراء تدل الا على ذلك وهو
 اصحابنا وغيرهم يحكون في كل من ياخذ من الزكاة حاجته وهو اربعة الفقراء والمساكين وابن السبيين والغارم المستحقته والمكاتب
 وظاهر لقران اختصاصها بالمساكين فلا يتعداهم **فصل** ومنها ان الله سبحانه طلق الرقبة فمردا وبقيدها بالايان
 تركيدها في كفارة القتل بالايان واختلف الفقهاء في شرط الايمان في غير كفارة القتل على قولين فشرطه الشافعي ما لم يشهد
 في ظاهر مذهبه ولو بشرطه ابو حنيفة ولا اهل الظاهر الذين يبينوا شروط الايمان قائلوا لو كان شرط البيضة الله سبحانه كما
 بينه في كفارة القتل بل يطلق ما يطلقه ويقيد ما قيد به فيعمل بما يطلقه والمقيد ومردت كحنفية ان شرط الايمان زيادة على
 النص وهو نسخ القران لا ينسخه الا بالقران او خبر متواتر قال الاخرون واللفظ للشافعي بشرط الله سبحانه في رقية في لفظ
 مؤمنة كما شرط العدل في الشهادة واطلق الشهود في مواضع فاستدل لنا على ان ما يطلق على معنى ما شرطه على ان ما رده الله
 زكوات المسلمين على المسلمين لا على المشركين وقرض الله الصداقات فلم يجز الا لمؤمن وكرر ان عرض من الرقاب لا يجوز الا
 لمؤمن فاستدل الشافعي بان لسان العرب يقتضي حمل المطلق على المقيد اذا كان من جنسه فحمل عرف الشرع على مقتضى **فصل**
 وههنا امرين احدهما ان حمل المطلق على المقيد بيان لا قياس الثاني انه انما يحمل عليه بشرطين احدهما اتحاد الحكم والثاني ان لا
 يكون المطلق الا اصل احدهما ان كان بين اصلين مختلفين لم يحمل اطلاقه على احدهما الا بدليل يعينه قال الشافعي لو نذر رقبة
 مطلقة لوجز به الامؤمنة وهذا بناء على هذا الاصل ان النذر محمول على اجب الشرع وواجب العتق لا يتاذى الابعث المسلم
 وما يدل على هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن استغنى في عتق رقبة منذ وثق ايتى بها فاسأله ان الله فقالت في السماء
 فقال من انا قالت انت رسول الله فقال عتقها فانها مؤمنة قال الشافعي فلها وصفت الايمان امر يعقها انفق وهذا ظاهر جردان العتق
 المأمور به شرعا لا يجوز الا في رقبة مؤمنة والا لو يكن للتعليل بالايمان فائدة فان الاعوم متى كان علة للحكم كان الاخص عديم
 التأثير وايضا فان المقصود من عتاق المسلم تفرغه لعبادة ربه وتخليصه من عبودية المخلوق الى عبودية الخالق ولا ريب
 ان هذا امر مقصود للشارع محبوب له فلا يجوز العاقبة وكيف يستوى عند الله ورسوله تفرغ العبد لعبادته وحده وتفرغه
 لعبادة الصليب والشمس والقمر والنار وقد بين سبحانه اشتراط الايمان في كفارة القتل احال ما سكت عنه على بيانه كما بين
 اشتراط العدالة في المشاهدين ما اطلقه وسكت عنه على ما بينه وكذلك غالب مطلقات كلامه سبحانه ومقيداته
 لمن تأملها هي اكثر من ان يذكر قننها قوله تعالى في من امر بصدقة او معروف او اضلال بين الناس ومن يعمل ذك ابغداد
 مرسات الله وسوف نؤتيه اجر عظيم وفي موضع اخر بل موضع يعلق الاجر بنفس العمل كتفاء بالشوا ما ذكر في موضعه و
 كذلك قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وفي مواضع تعلق اجزء بنفس الاعمال الصالحة
 اكتفاء بما علم من شرط الايمان وهذا الغالب في مواضع الوعيد **فصل** ومنها ان الله سبحانه لم يقيد رقبته بل يكتف
 لرقية وفي هذا الثلاثة اقوال للناس وهي في ايات عن احمد ثانيها الاجزاء والتشهاد هو اصحها انه ان تكلمت امرية في رقبته اجزاء
 والا فلا فانه يصدق عليه انه حره رقية امرية **فصل** ومنها ان الكفارة لا تستند بوجوب

قبل التكفير ولا تصاعف بل هي بحالها ككفارة واحدة كما دل عليه حكوم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تقدم مقال الصلوات بن
دينا رسالت عشرة من الفقهاء عن المظاهر بحاج مع قبل ان يكفر فقالوا كفارة واحدة قال هو الحسن بن سيرين ومنسوق
وكبر وقتادة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة قال العاشر اذ اذنا هذا قول لا يمة الاربعة وعنه عن ابن عمر بن العاص رضي الله
عنهم ان عليه كفارتين وذكر سعيد بن منصور عن الحسن و ابراهيم في الذي يظاهر ثريباً هاتين ان يكفر عليه ثلث كفارات
ذكر عن الزهري وسعيد بن جبيرة وابي يوسف ان الكفارة يسقط ووجه هذا انه فوات وقتها ولو بقي له سبيل الى اخرجها
قبل المسيلين جواب هذان فوات وقت الاداء لا يسقط الواجب الذمة كالصلوة والصيام وسائر العبادات ووجه وجوب
الكثراتين ان احدهما للظهار الذي اقرن به العود والثانية للوطى المحرم كالوطى في رمضان فها ركوى المحرم ولا يعلم لا يجب الثلث
وجه لان يكون عقوبة على اقامه على الاحرام وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على خلاف هذه الاقوال الله اعلم **حكم**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الايلاء ثبت في صحيح البخاري عن انس قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساها وكانت نفقت
رجله فاقام في مشركه له تسعا وعشرين ليلة تونزل فقالوا يا رسول الله البت شهر فقال الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد قال
سبحانه **الَّذِينَ يُؤْتُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ نِكَاحًا رَبْعَةً شَهْرًا فَادَّوَأُوْنَ اِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** وان الله سميع عليم الايلاء
لفظة الامتناع باليمن وخصص في عرف المشرع بالامتناع باليمن من وطى الزوجة ولهذا عدى فعله باداة من تضمينها في يمتنعون
من نساها وهو احسن من اقامة من مقام على جعل سبحانه للاربع اربعة اشهر يمتنعون فيها من وطى نساها بالايلاء
فاذا مضت فاما ان يقضى امان يطلق وقد اشتم عن علي بن عباس رضي الله عنهما ان الايلاء انما يكون في حال الغض من الرضى
كما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم من نساها وظاهر القرآن مع الجمهور قد تناظر في هذه المسألة محمد بن سيرين ورجل اخر اخرج
على محمد بن علي كرم الله وجهه فاحتج عليه محمد بالاية نسكت وقد دلت الآية على احكام منها هذا وانما كان من حلف على ترك
الوطى اقل من اربعة اشهر لو كان مولى هذا قول الجمهور فيه قول مشاذا انه مؤق منها انه لا يثبت له حكم الايلاء حتى يحلف على اكثر من
اربعة اشهر فان كانت مدة الامتناع اربعة اشهر لم يثبت له حكم الايلاء لان الله جعل لهر مدة اربعة اشهر بعد انقضائها اما
ان يطلقوا امان يقواد هذا قول الجمهور منها حرم الشافعي ومالك وجعله ابو حنيفة مولى اربعة اشهر سواء وهذا بناء على
اصله ان المدة المضربة اجل لوقوع الطلاق بانقضائها لجمهور يجعلون المدة اجلا لاستحقاق المطالبة وهذا موضع اختلف فيه
السلف من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم فقال الشافعي ثنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن بشير قال
ادركت بضعة عشر رجلا من الصحابة كلهم وقت المولى يعني بعد اربعة اشهر روى سهل بن ابي صالح عن ابيه قال سألت ابي عن
رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المولى فقالوا ليس عليه بشئ حتى يمضي اربعة اشهر وهذا قول الجمهور من الصحابة
التابعين من بعدهم وقال عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم اذا مضت لاربعة اشهر لم يقضى فيها طلق منه مضمينها
وهذا قول جماعة من التابعين وقول ابو حنيفة واصحابه فعند هؤلاء يستحق المطالبة قبل مضي اربعة اشهر فان فادوا طلقت
بضميه ولو عند الجمهور لا يستحق المطالبة حتى يمضي اربعة اشهر فيثبت بذلك امان تقضى امان تطلق وان لم يقض اذ بايقاس
الطلاق اما باحد ما يحبس حتى تطلق قال الموقعون للطلاق بمضي مدة اية الايلاء يدل على ذلك من ثلثة اوجه **احكام**

ان نساها

ان عبد الله بن مسعود قرأ فان فا فافيهن فلان الله غفور رحيم فاضافة الفية الى المدة تدل على استحقاق الفية فيها و
هذه القراءة اما ان تجرى مجرى خبر الواحد فتوجب العمل ان لو توجب كونها من القران واما ان يكون قرانا نسج لفظه وبقي حكمه
لا يجوز فيها غير هذا البتة **الثاني** ان الله سبحانه جعل مدة الايلاء اربعة اشهر فلو كانت الفية بعد هذا الوقت على مدة النكح
ذلك غير جائز **الثالث** انه لو طيهما في مدة الايلاء وقعت الفية موقعها فدل على استحقاق الفية فيها قالوا ولان الله سبحانه
جعلهم تزوجوا بعبدة اشهر ثم قال فان فا وا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق وظاهر هذا ان هذا التقسيم في المدة التي لها فيها
التربص كما اذا قال لغريمه اصبر عليك بدني اربعة اشهر فان فيتي ولا حسبك لا يبرم من هذا الا ان فيتي في المدة ولا يبرم من ذلك فيتي به اهل الاكاث
مدة الصبر اكثر من اربعة اشهر وقراءة ابر مسعود صريحة في تفسير الفية بانها في المدة واقل مرتبها ان يكون تفسيرها قالوا ولا حاجة لغير
للمفرقة فعبقبة الفرقة كالعادة وكالاجل الذي ضرب لوقوع الطلاق كقولها اذا مضت اربعة اشهر فانت طالق قال الجمهور ولنا من ادوات
اية الايلاء عشرة **احدها** انه اضافة الايلاء الى الازواج وجعلها لهم ولو يجعلها عليهم في حين ان لا يستحق المطالبة فيها بل
بعدها كالاجل للدين ومن اوجب المطالبة فيها لو يكن عند اجلا لهم ولا يعقل كونها اجلا لهم ويستحق عليهم المطالبة فيها **الدليل**
الثاني قوله فان فا وا فان الله غفور رحيم فدلوا الفية بعد المدة بقاها لتعقيب هذا يقتضي ان يكون بعد المدة ونظيره قوله سبحانه
الطلاق مرتان فامسناك بمعرفتي او تسريحنا بحسبان وهذا بعد الطلاق قطعاً ان قيل فاء التعقيب وجيب ان يكون بعد الايلاء
لا بعد المدة قيل قد تقدم في الاية ذكر الايلاء ثم تلاه ذكر المدة ثم تعقبها ذكر الفية فاذا اوجبت الفاء التعقيب بعد ما تقدم ذكره
لوجوب ان يعود الى اجل المذكورين ووجوب عودها اليهما والى اقربهما **الدليل** الثالث قوله وان عزموا الطلاق وانما العزم ما عزم العازم متى
فعله كقوله تعالى ولا تعزوا عقدة الكناح حتى يبلغ الكتاب اجله فان قيل فترك الفية عزم على الطلاق قيل العزم هو ارادة جازمة
لفعل المعزوم وعليها وتركه وانتم توقعون الطلاق بمجرد مضي المدة وان لو يكن منه عزم لا على طي ولا على تركه بل لو عزم على الفية
ولو يجامع طلقته عليه بمضي المدة ولو يعزم الطلاق فكيف ما قدرتمه فالاية حجة عليكم **الدليل** الرابع ان الله سبحانه خيره في الاية بين
امر من الفية او الطلاق والتخير بين امرين لا يكون الا في حالة واحدة كالكفارات ولو كان في حالتين لكان ترتيباً لا تحييراً واذا تقررت
الفية عند كوفي نفس المدة وعزم الطلاق بلفظ المدة فلا يقع التخيير في حال واحد فان قيل هو مخير بين ان يقع في المدة وبين
ان يتك الفية فيكون عازماً للطلاق بمضي المدة **الدليل** الخامس ان الفية لا يكون عزمها للطلاق وانما يكون عزمها عند كواذ انقضت المدة
فلا يتأتى التخيير بين عزم الطلاق وبين الفية البتة فان بمضي المدة يقع الطلاق عند كواذ لا يمكنه الفية في المدة يمكن الفية
ولو حضر وقت عدم الطلاق الذي هو مضي المدة وحينئذ فهذا دليل خامس مستقل **الدليل** السادس ان التخيير بين
امر من يقتضي ان يكون فعلهما اليه ليصير منه اختياراً فعل كل منهما وتركه والا لبطل حكمه وخياره ومضى المدة ليس اليه **الدليل** السابع
ان سبحانه قال ان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم فاقضى ان يكون الطلاق قوله لا يسمى ليحسم ختم الاية بصفة السمع **الدليل** الثامن
الثامن انه لو قال لغريمه لك اجل اربعة اشهر فان فيتي قبلت منك وان لو فيتي حسبك كان مقتضاه ان اوفاه وحبس
بعد المدة لا فيها ولا يعقل المخاطب غير هذا فان قيل ما نحن فيه نظير قوله لك اختيار ثلثة ايام فان فسخت اببيع والارماك معلوم
ان الفسخ انما يقع في الثلثة لا بعد ذلك **الدليل** هذا من اقوى حججنا عليكم فان موجب العقد لزوم فمحلها اختيار في مدة ثلاثة ايام فاذا

انقضت ولو يقضى عاد العقد الى حكمه وهو اللزوم وهكذا الزوجة لها حق على الزوج في الوطى كما له حق عليها قال تعالى لهن مثل الذي عليهن بالمعروف فجعل له الشارع امتناع اربعة اشهر لاحق لهما فيهن فاذا انقضت المددة عادت على حقها بموجب العقد وهو المطالبة لا وقوع الطلاق وحينئذ فهذا دليل على عدم استقلال الدليل العاشر انه سبحانه جعل للمولين شيئاً وعليهم شيئاًين فالذي لهم توحيص المذكورة والذي عليهم ما القية واما الطلاق وعندكم ليس عليهم الا القية فقط واما الطلاق فليس عليهم الا القية وانما هو التي سبحانه عند انقضاء المددة فيحكم بطلاقها عند انقضاء المددة شاءوا وبى ومعلوم ان هذا ليس الى المولى ولا عليه وهو خلاف ظاهر النص قالوا ولا يهايمن بالله تعالى وتوجب الكفارة فلم يقع بها الطلاق كما ان الايمان ولا تخامد الاقوال الشرع لو يتقدمها الفرقة فلا يقع بها بينونة كاجل العنين ولانه لفظ لا يصح ان يقع به الطلاق المحجل فلو يقع به الموجل كالظاهر لان الايلاء كان طلاقاً في الجاهلية فنسخ كالمظاهر فلا يجوز ان يقع به الطلاق لانه استيفاء للحكم المنسوخ ولما كان عليه اهل الجاهلية قال الشافعي كانت العرب الجاهلية تختلف بثلاثة اشياء بالطلاق والظهار والايلاء فنقل الله سبحانه وتعالى الايلاء الى الجاهلية عما كانا عليه في الجاهلية من ايقام الفرقة على زوجة الى ما استقر عليه حكمها في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه هذا لفظه قالوا لان الطلاق انما يقع بالصرح والكناية وليس الايلاء واحداً منهما اذ لو كان صريحاً او وقع مجعلاً ان اطلقه او الى اجل مسمى ان قيل ولو كان كناية لوجع فيه الى نيته ولا يرد على هذا اللعان فان يوجب الفسخ دون الطلاق والقسم يقع بغير قواع الطلاق لا يقع الا بالقول قالوا لقراءة ابن مسعود فتايتها ان تدل على جواز القية في مدة الترخيص لا على استحقاق المطالبة بها في المددة وهذا حق لا شك به واما قولكم جواز القية في المددة دليل على استحقاقها فيها فهو باطل بالدين الموجل واما قولكم انه لو كانت القية بعد المددة لزدت على اربعة اشهر فليس يصح لان اربعة اشهر مدة لزمن الصبر الذي لا يستحق فيه المطالبة فيمجر وانقضت القية يستحق عليه الحق فلما ان تعجل المطالبة به ولو ان تنظره وهذا كما ان حقوق المعلقة بأجل معددة انما يستحق عند انقضائه اجاله لا يقال في ذلك يستلزم الزيادة على الاجل فكذلك اجل الايلاء سواء **فصل** في الاية على كل من حرم منه الايلاء باى يمين حلف فهو مولى حتى يبرأ اما ان يفي واما ان يطلق فكان في هذا حجة لما ذهب اليه من يقول من السلف واختلفت المولى باليمين بالطلاق لمان يفي واما ان يطلق ومن ائتمه الطلاق على كل حال لو يمكنه ادخال هذه اليمين في حكم الايلاء فانه اذا قال ان وطيتك الى سنة فانت طالق ثلثة فاذا مضت اربعة اشهر لا يقولون لمان ان يطأ واما ان يطلق بل يقولون لمان وطيتها طلقت وان لو طأها طلقنا عليك واكثر هو لا يمكنه من الايلاء لوقوع النكاح الذي هو جزء الوطى في اجنبية ولا جواب عن هذا الا ان يقال بانه غلام مولى وحينئذ فيقال فلا توقف عند مضى اربعة اشهر قولوا ان له ان يمتنع من وطية يمين الطلاق دائماً فان خسر يتعوله الاجل تثبت له حكم الايلاء من غير يمين وان جعلتموه مولى ولو تجوز خالفتم حكم الايلاء وموجب النص فما لبعضهم هو لا على منازعهم فان قيل فما حكم هذا المسألة وهي انما قال ان وطيتك فانت طالق ثلثة قلنا اختلف الفقهاء فيها هل يكون مولى ام لا على قولين وهما اريان عن اسمعيل بن ابي السباعي الجدي لان يكون مولى وهو مذموم في حنيفته ومالك وعلمى القولين هل يمكن من الايلاء فيه وجمان لاصحاب احمد والشافعية **احدهما** انه لا يمكن منه بل يحرم عليه لانها بايلاء تطلق عند مثلثا فيصير ما بعد الايلاء محرماً فيكون الايلاء محرماً وهذا كالصائر اذا اتيقن انه لو يوقى الى طلوع الفجر الاقرب الايلاء المذكور دون اخراجه حرم عليه الايلاء وان كان في زمن الاباحة

فلما كان بعد ذلك انا فقل ان الذي سألتك عنه قلابتليت به فانزل الله عز وجل هو لاد الايات في سورة النور الذين يزعمون
 انهم قتلوا من عليه ووعظوه وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها
 ثود عاها فوعظها اذ ذكرها واخبرها ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة قالت لا والذي بعثك بالحق انه كاذب فيدأ بالرجل فشهد
 اربع شهادت يا الله اية لمن الصادقين وانحاسنة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ثورثني بالمرأة فشهدت اربع شهادت
 يا الله اية لمن الكاذبين وانحاسنة ان غضب الله عليهم ان كان من الصادقين ثورثني بينهما في الصحيحين عنه قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم للمتلاعين حسابكما على الله احد كما كاذب لاسبيل لك عليها قال يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدق
 عليها فهو بما استحللت فرجها وان كنت كذبت عليها فهو يعد لك منها في لفظهما فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المتلاعين
 وقال الله ان احد كما كاذب فهل منكما تائب فيما عنه ان رجلا لعن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرق رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بينهما وحق الولد بامه في صحيح مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنهما في قصة المتلاعين فشهد الرجل بربع
 شهادت بالله انه لمن الصادقين ثورثني عن الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فذهبت لتلعن فقال لوارس رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما فابت فلعنت فلما ادبرت قال لعلها ان تجيى به اسود جعل الفجاعت به اسود جعل في صحيح مسلم من حديث
 انس بن مالك ان هلال بن امية قد فمراة بشريك بن سماعة وكان اخا البراء بن مالك لامة وكان اول رجلا لعن في الاسلام
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها ان جاءت به ابيض سبطا قصيرا العينين فهو لهلال بن امية وان جاءت به اكل دحم حمش
 الساقين فهو لشريك بن سماعة قال فانبتت انها جاءت به اكل اجعدا حمش الساقين وفي الصحيحين من حديث ابن عباس نحو
 هذه القصة فقال له رجل هي المرأة التي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لورجيت احدا بغير بيعة لوجمت هذه فقال ابن عباس
 لانك امرأة كانت تظهر في الاسلام السود ولا في داود في هذا الحديث ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضوان لا يدعى ولدها
 لادى لا يرمى لدها من ربهها ورمى لدها فعليه احد وقضوان لا بيت لها ولا قوت من اجل انها يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها
 تزوجها وفي القصة قال عكرمة فكان بعد ذلك امير على مصر وما يدعى لادى ذكر البخارى ان هلال بن امية قد فمراة عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم البيعة او حد في ظمرك فقال يا رسول الله اذا راى احدا على امر
 رجلا ينطلق يلتمس البيعة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعة والا حد في ظمرك فقال الرجل الذي بعثك بالحق اني لصادق
 ولي نزل الله ما يبرئ ظمري من الحد فاذل جبرئيل عليه السلام وانزل عليه والذين يزعمون انهم قتلوا ايات فانصرت النبي
 صلى الله عليه وسلم اليها فاجامه هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان احد كما كاذب فهل منكما تائب فشهدت فلما
 كانت عند الخامسة وقفوها قالوا انها موجهة قال ابن عباس رضي الله عنهما فتكأت ونكصت حتى ظننا انها ترجع ثورثت لا
 انضوي قومي ساثر اليوم فصنت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به اكل العينين سايعم الاليتين خدج الساقين
 فهو لشريك بن سماعة فجاءت به كذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب كان في لها شان وفي الصحيحين ان سعد
 ابن عباد قال يا رسول الله ما رأيت الرجل يجحد مع امرأته رجلا ايقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بل الذي
 اكومك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا لي ما يقول سيدك وفي لفظ اخر يا رسول الله ان وجدت مع امرأتي رجلا

امر عليه حتى اتى بأربعة شهادة قال نعم وفي نسخة الخروجر جارت مع اهل رجل الاله حتى اتى بأربعة شهادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعوقال كرا وان ذى بعثك بأحق نبيان كنت لا تجعله بالسيف تبس فقلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعوا الى ما يقول سيدكم انه لغيري انا اغير منه والله اغير مني وفي لفظ او رأيت مع امرأتى رجلا تضربته بالسيف غير مصنفه فقال النبي صلى الله عليه وسلم تعجبون من غيري سعد فوالله لانا اغير منه والله اغير مني من اجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا شتموا غير من الله ولا تشتموا احب اليه العذرة من الله من اجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ولا احدا حب اليه المدح من الله من اجل ذلك وعد الله الجنة **فصل** في استيفاد من هذا الحكم النبوي عدة احكام اولها ان اللعان صح من كل زوجين سواء كانا مسلمين او كافرين عدلين او فاسقين محدودين في قذف او غير محدودين او احدهما كذلك قال الامام احمد في رواية اسحق بن منصور صحيح الا رواه يلعنون احرم من الحرمة والامه اذا كانت نرجس والعبد من الحرمة والامه اذا كانت نرجس المسلم من اليهودية والنصرانية وهذا قول مالك والشافعي وقول سعيد بن المسيب الحسن بن الربيع وسليمان بن يسار ذهب اهل الراي والاوزاعي والثوري وجماعة الى ان اللعان لا يكون الا بين زوجين مسلمين عدلين حرين غير محدودين في قذف وهو مروي عن احمد وما خذ القولين ان اللعان يجمع وصفين اليمين والشهادة وقد سماه الله سبحانه وشهادته وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يميننا حديث يقول لولا الايمان لكان لي ولها شأن فمن غلب عليه حكموا الايمان قال يعقوب بن كل من يصح يمينه قالوا ولعمركم والله والذين يزعمون ازواجهم قالوا وقد سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم يميننا قالوا ولا انه مفتقر الى اسو الله والى ذكر القسم الموكث مما قالوا ولا انه يستوى فيها الذكر والانثى بخلاف الشهادة قالوا ولو كان شهادة لساكن لفظه بخلاف اليمين فانه قد يشترع فيها المنكر كما يمان القسمات قالوا لان حاجة الزوج التي لا تصح منه الشهادة الى اللعان ونفي الولد كحاجة من تصح شهادته سواء والامر الذي نزل به مما يدعى الى اللعان كالذي ينزل بالعدل الحد الشرعية لا تزعم خبر احد النوعين ويجعل له فرجا ومخرجها مما نزل به وتدفع النوع الاخر في الاصل الاخلال لا فرج له مما نزل به ولا يخرج بل يستغنى عن الايمان ويستعين فلا يجازر ان كل من يظلم بامر عظيم وان سكت سكت على مثله قد ضاقت عنه الرحمة التي وسعت من تصح شهادته وهذا بابا في الشريعة الواسعة اكنيفية السمحة قال الاخرون قال الله تعالى والذين يزعمون ازواجهم ولو لو يكن لهم شهادة الا انفسهم فشهدوا احد هم اربع شهادات بالله في الآية دليل من ثلثة اوجه احدها انه سبحانه استثنى انفسهم من الشهادة وهذا استثناء متصل قطعاه لهذا جاء مرفوعا والثاني انه صرح بان التعانهم شهادة فتراد سبحانه هذا بيانا فقال يد راعها العذبان فشهدوا اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والثالث انه جعله بدلا من الشهادة وقائما مقامها عند عدمها قالوا وقد روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا لعان بين ملوكين ولا كافرين ذكره ابو عمر بن عبد البر في التمهيد وذكر الدارقطني من حديثه ايضا عن ابيه عن جده مرفوعا اربعة ليس بينهم لعان ليس بين احمر والامه لعان وليس بين احمر والعبد لعان وليس بين المسلم واليهودية لعان ليس بين المسلم والنصرانية لعان وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن ابن شهاب قال من وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعن ابن اسيد ان لا لعان بين اربع ذكره معناه قالوا لان اللعان جعل بدل الشهادة وقائما مقامها عند عدمها فلا يصح الا من تصح منه وهذا في المرأة بلعان الزوج ونكولها تزيلا للعان من قوله اربعة شهود قالوا واما الحديث لولا ما مضى من الايمان لكان لي ولها

شأن فالمحفوظ فيه لولا ما مضى من كتاب الله هذا لفظ البخاري في صحيحه وما قوله لولا ما مضى من الايمان فمن اراد تعياد بين منسوخا
وقد تكلف فيه غير واحد قال يحيى بن معين ليس يشئ وقال علي بن ابي حمزة متروك قدرئ وقال النسائي ضعيف وقد استقرت
قاعدة الشريعة ان البيعة على المدعى اليمين على المدعى عليه والزوج ههنا مدعى قلعانه شهادة ولو كان يمينا لويشرع في جانب
قال الاولون اما تسميته شهادة فلقول الملتعن في يمينه اشهد بالله فسمى بذلك شهادة وان كان يمينا اعتبارا بلفظها قالوا
وكيف هو مصرح فيه بالقسم وجوابه وكذلك لو قال اشهد بالله انعقدت يمينه بذلك سواء نوى اليمين او اطلق والعرب تعد
ذلك يمينا في لغتها واستعمالها قال قيس **شعر** فاشهد عند الله اني احبها فلهذا لها عندى فمالي عندها ليا وفي
هذا حجة لمن قال ان قوله اشهد تنعقد به اليمين ولو لم يقل بالله كما هو احدى الروايتين عن احمد والثانية لا يكون يمينا
الا بالنية وهي قول الاكثرين كما ان قوله اشهد بالله يمين عند الاكثرين بطلقة قالوا واما استثناءه سبحانه انفسهم من الشهادة
فيقال ولا الا ههنا صفة بمعنى غير المعنى وليكن لهم شهاد غير انفسهم فان غيروا لا يتعاضدان الوصفية والاستثناء
فيستثنى بغير حمل على الادى وصف بالاحتمال على غير ويقال ثانيا ان انفسهم مستثنى من الشهادة ولكن يجوز ان يكون
منقطعا على لغة بني تميم فانهم يبدلون في اللفظ كما يبدل اهل الحجاز وهو في الاتصال ويقال ثالثا انما استثنى انفسهم من
الشهادة لانه نزله منزلة في قبول قوله وهو هذا قوى جدا على قول من يرجو المرأة بالتعان الزوج اذا نكحت وهو الصحيح كما ياتي تقريرا
ان شاء الله تعالى والصحيح ان لعانهم تحم الوصفين اليمين والشهادة فهو شهادة مؤكدة بالقسم والتكرار يمين مغلظة
بلفظ الشهادة والتكرار اقتضاء محال تاكيد الامر لهذا اعتبر فيه من التاكيد عشرة انواع احدها ذكر لفظ الشهادة الثاني ذكر
القسم باحدا اسماء الرب سبحانه واجمعها المعاني اسمائه المحسنى وهو اسم الله جل ثناؤه الثالث تاكيد الجواب بما يؤكد به المقسم عليه
من ان واللام وتاينها باسم الفاعل الذي هو صادق وكاذب يرون الفعل الذي هو صادق وكاذب الرابع تكرار ذلك اربع مرات الخامس
دعا ولا على نفسه في الخامسة بلعنة الله ان كان من الكاذبين السادس خبرا عن احدى الخامسة انها للوجبة لعذاب الله وان
عذاب الدنيا هو من عذاب الاخرة السابع جعل لعانه مقتضى حصول العذاب عليها وهو اما احدا واحبس وجعل لعانها ارضا
للعذاب عنها الثامن ان هذا اللعان يوجب للعذاب على احدهما ما في الدنيا وما في الاخرة التاسع التفريق بين المتلاعنين وخراب
بيتهما وكسرهما بالفرق العاشر تايد تلك الفرقة ودوام التحريم بينهما فلما كان شأن هذا اللعان هذا الشأن جعل يمينا مقرونا باليمين
وشهادة مقرونة باليمين وجعل الملتعن لقبول قوله كالشاهد فان نكحت المرأة مصنت شهادته وحدت وافادت شهادته
ويمينه شيان سقوط احدهما ووجوبه عليها وان التعتت المرأة وعارضت لعانه بلعان اخر منها فاول لعانه سقوط احدهما
دون وجوبه عليها فكان مقرونة ويمينا بالنسبة اليه دونها لانه ان كان يمينا محضة في لا يجرد حلفه وان كان شهادة
فلا يجرد حلفه شهادته عليها وحده فاذا انضم الى ذلك نكحها قوى جانب الشهادة واليمين في حقه بتاكيد ونكولها كان دليلا ظاهرا
على صدقة فاسقط احدهما ووجوبه عليها وهذا احسن ما يكون من الحكم ومن احسن من الله حكما القوم يوقنون وقد
ظهر بهذا انه يمين فيها معنى الشهادة وشهادة فيها معنى اليمين واما حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فاما اليمين كانت
لو كان صحيحا واصله الى عمرو ولكن في طريقه الى عمرو مالك ومفاوز قال ابو عمر بن عبد البر ليس دون عمرو بن شعيب من صحيحهم

وأما حديثه الآخر الذي رواه الدارقطني فعلى طريق الحديث عثمان بن عبد الرحمن الواقصي وهو متروك باجماعهم فالصريح به
 مقطوع وأما حديث عبد الرزاق فراسيل الزهري عندهم ضعيفة لا يحتج بها وعتاب بن اسيد كان عاملا للنبي صلى الله
 عليه وسلم على مكة ولو يكن بمكة يهودى ولا نصرانى البتة حتى يوصيه ان لا يلاعن بينهما قالوا واما اردك لقوله لولا ما مضى من
 الايمان لكان لى ولها شان وهو حديث رواه ابو داود فى سننه واسناده لا بأس به واما تعلق قوله على عباد بن منصور فكثر
 ما عيب عليه انه قد روي داعية الى القدر هذا لا يوجب رد حديثه ففي الصحيح الاحتجاج بحجاجة من القدرية و مرجية والشيعة
 ممن علم صدقه ولا تنافى بين قوله لولا ما مضى من كتاب الله تعالى ولولا ما مضى من الايمان فيحتاج الى ترجيح احد اللفظين
 وتقديره على الآخر بل الايمان المذكورة هي في كتاب الله وكتاب الله تعالى حكمة اذى حكومه بين المتلاعنين واراد صلى الله عليه وسلم
 لولا ما مضى من حكم الله الذى فصل بين المتلاعنين لكان لى ولها كتمان اخرقا واما قوله ان قاعدة الشريعة استقرت على
 ان الشهاداة في جانب المدعى واليمين في جانب المدعى عليه فجوابه من وجوه احدها ان الشريعة لو استقرت على هذا بل استقرت
 فى القسامة بان يبدى بايمان المدعيين وهذا لقوة جانبهم باللوث وقاعدة الشريعة ان الايمان يكون من جنبة اتوى المتدعيين
 فلما كان جانب المدعى عليه قويا بالبراءة الاصلية شرحت اليمين فى جانبه فلما قوى جانبه المدعى فى القسامة باللوث كانت اليمين
 فى جانبه وكذلك على الصحيح لما قوى جانبه بالنكول صارت اليمين فى جانبه فيقال له احلف واستحق وهذا من كمال حكمة الشرع و
 اقتضائه للمصالح بحسب الامكان ولو شرعت اليمين من جانب احد دائما لذهبت قوة الجانب للزوم هذا وحكمة الشارح انبأ
 ذلك فالذى جاء به هو غاية الحكمة والمصلحة واذا عرفت هذا فاجانب الزوج ههنا اقوى من جانبها فان المرأة تنكر زناها وتشبيهه
 والزواج ليس له غرض فى هتك حرمة وافساد فرشته ونسبة اهله الى الفجور بل ذلك اشوش عليه واكره شئ اليه فكان
 هذا لو تظاهر فاذا انضاف اليه نكول المرأة قوى الامر جدا فى قلب الناس خاصتهم عامهم فاستقل ذلك بشيوت حكوا وزنا عليها شرعا
 فحدث بلعانه ولكن لما لو يكن ايمانه بمنزلة الشهاداة الاربعة حقيقة كان لها ان يعارضها بايمان اخرى مثلها يدعى اجانبها
 اجد المذكور فى قوله تعالى وليستهم هل عدل بها طارفة من المؤمنين ولو كان لعانه بيعة حقيقة لما دفعت ايمانها عنه بيئيا
 وهذا يتضم بالفصل الثانى المستفاد من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ان المرأة اذا ولت عن فعل محرم حتى تقر
 او تلعن فيه فولان للفقهاء فقال الشافعى ومعاوية من السلف واخلف يحد وهو قول اهل الحجاز وقال احمد تجلس حتى تقر او تلعن
 وهو قول اهل العراق وعنه رواية ثانية لا تجلس فتخلى سبيلها قال اهل العراق ومن وافقهم لو كان لعان الرجل بيعة توجب حبل عليها
 لو تمك اسقاطه باللعان وتكذيب البيعة كما لو شهد عليها اربعة قالوا ولانه لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لو يجد بهذه التوبة
 فلما اتحد شهادته وحده اولى واخرى قالوا ولانه احد المتلاعنين فالواجب حله الاخر كما لو يوجب لعانها حله قالوا وقد قال
 النبى صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعى ولا يرب ان الزوج ههنا مدعى قالوا ولان موجب لعانه اسقاط الحد عن نفسه لا يجاب
 الحد عليها ولهذا قال النبى صلى الله عليه وسلم البيعة والا حد فى ظرك فان موجب قد فدا لزوج كوجب قد فدا الاجنبى هو الحد فاجل
 الله سبحانه له طريقا الى التخلص منه باللعان وجعل طريق اقامة الحد على المرأة احدا من اربعة شهود او اعتراف او حمل عند
 من يحد بالصحابة كعمر بن الخطاب رضى الله عنه ومن وافقه وقد قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه على من تبرر رسول الله صلى الله عليه وسلم

والوجوه واجب على كل من زامن الرجال والنساء ما كان محصناً إذا قامت بينة أو كان حبل أو الاعتراف أو كذا حتى كرم الله وجهه
فجعل طريق الحد ثلثة لم يجعل فيه اللعان قالوا وايضا نهذا لم يتحقق بزناها فلا يجب عليها الحد لان تحقق زناها ايمان يكون بلعان الزوج
وحده لانه لو تحقق به لم يسقط بلعانها اتحادا ولما وجب بعد ذلك حد على قاذفها ولا يجوز ان يتحقق بئلولها ايضا لان الحد لا يثبت
بالنكول فان احدى راي الشبهات فكيف يجب بالنكول فان النكول محتمل ان يكون لشدة خفها او لعقلة لسانها او لدهشتها في
ذلك المقام الفاضل مخزي او لغير ذلك من الاسباب فكيف يثبت الحد الذي اعتبر في بيعة من العدد ضعفا ما اعتبر في سائر
الحدود وفي اقراره اربع مرات بالسنة الصحيحة الصريحة واعتبر في كل من الاقرار البيعة ان يتضمن وصفا لفعل التصريح به
مبالغة في السرور وفعلا كتمت الحد اما بلغ الطرق واكدها وتوسلا الى اسقاط الحد ياد في شبهة فكيف يجوز ان يقضى فيه بالنكول
الذي هو في نفسه شبهة لا يقضى به في شئ من الحدود والعقوبات البتة ولا فيما عدا الاموال قالوا والشا في رحمه الله تعالى لا يرى
القضاء بالنكول في درهم فما دونه ولا في دني تعريف فكيف يقضى به في اعظم الامور وابعدها ثبوتا واسرها سقوطا ولا نقاها واقربا بلسانها
تورجعت لموجب عليها الحد فلما لا يجب مجرد امتناعها من اليمين على براءتها اولى واذا ظهر ان لا تأثير لواحد منهما في تحقق زناها لم يجوز
ان يقال بتحقيقه بهما لوجوب اليمين **احدهما** ان ما في كل واحد منهما من الشبهة لا يزول بضم احدهما الى الاخر كشهادة ما تضاف
فان احتمال نكولها لفرط حياؤها وهيبه ذلك المقام والوجوه وشدة انخف وعجزها عن النطق وعقلة لسانها لا يزول بلعان الزوج ولا
بنكولها **الثاني** ان ما لا يقضى فيه باليمين المفردة لا يقضى فيه باليمين مع النكول كسائر الحقوق قالوا وما قوله تعالى ويدأ عنها
العذاب ان تشهد فالعذاب ههنا يجوز ان يرايه الحد وان يرايه احبس العقوبة المطلوبة فلا يتعين ارادة الحد به فان الدال
على المطلق لا يدل على المقيد لا بدليل من خارج وادنى درجات ذلك الاحتمال فلا يثبت الحد مع قيامه وقد يرجح هذا بما تقدم من قول
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان الحد لما يكون بالبيعة والاعتراف والحبل ثم اختلف هؤلاء فيماذا يصنع بها اذا التوا عن فقال احمد اذا ثبت
المرة ان تلتعن بعد لعان الرجل اجبرتها عليه وهبت ان احكوا عليها بالرجوع لانها اقربت بلسانها لورجها اذا رجعت فكيف اذا
ابت اللعان وعنه رحمه الله تعالى رواية ثانية تخلى سبيلها اختارها ابو بكر لانها لا يجب عليها الحد فيجب تخلية سبيلها كما لو لم تحمل
فصل قال الموجهون للحد معلوم ان الله سبحانه وتعالى جعل اللعان الزوج بدلا عن الشهود وقائما مقامهم بل جعل
الازواج الملتصين شهداء كما تقدم وصرح بان لعانهم شهادة واضحة ذلك بقوله ويدأ عنها العذاب ان تشهد الاربع شهادات
بأن الله وهذا يدل على ان سبب العذاب الدنيوي قد وجد وان لا يدفعه عنها الا لعانها والعذاب المدفوع عنها بلعانها هو المذكور في
قوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وهذا عذاب الحد قطعاً فذكره مضافاً ومعرفاً بالام العهد فلا يجوز ان ينصرف الى عقوبة
لو ذكر في اللفظ ولا دل عليها لوجوبها من حبس وخيرة فكيف يخلى سبيلها ويدأ عنها العذاب بقول لعان وهل هذا الا مخالفة لظاهر
القران قالوا وقد جعل الله سبحانه لعان الزوج داراً كما لحد لعان عنه وجعل لعان الزوجة داراً بالعذاب حد الزنا عنها كما ان الزوج
اذا اذيرلا عن حد لعان فقد ذلك الزوجة اذا التوا عن يجب عليها الحد قالوا اما لو لم يكن لعان الزوج لو كان بيعة يوجب الحد عليها
لم تملك هي اسقاطه باللعان كشهادة الاجنبي فالجواب ان حكم اللعان حكم مستقل بنفسه غير مرود الى احكام الدعاوى والبيعات
بل هو اصل قائم بنفسه شرعه الذي شرع نظيره من الاحكام وفصل الذي فصل الحد الاحرام ولما كان لعان الزوج بدلا عن

فمعهود لا جرم نزل عن مرتبة البينة فلم يستقل وحده بحكم البينة وجعل للراة معارضته بلعان نظيرة وحينئذ فلا يظن ترجيح
احد اللعانين على الآخر لنا والله يعلم ان احدهما كاذب فلا وجه كمال المرأة بمجرد لعان الزوج فاذا مكنت من معارضته واتبانها لم يبر
ساحتها فلو يفعل ذلك عن ذلك عمل المقضى عمله وانضاح عليه قرينة قوية واكدته وهي نكول المرأة واعراضها عن ما يخصها من
العذاب يدركها قالوا واما لو كان لو شهد عليها مع ثلاثة غيره لو يجد بهذه الشهادة فكيف تجد بشهادته وحده فجوابه انها
لو تجد بشهادة مجردة واما حدثت مجموع لعانه خمس مرات ونكولها عن معارضته مع قدرتها عليها فقام من مجموع ذلك دليل
في غاية الظهور والقوة على صحة قوله والظن المستفاد منه قوي بكثير من الظن المستفاد من شهادة الشهود واما لو كان واحد
اللعانين فلا يوجب حدا الاخر كما لو وجب لعانها حده فجوابه ان لعانها انما شرع للدفع للايجاب كما قال تعالى وَيَذُرُّهَا الْعَذَابُ انْ
تَشْرَوْا لَعْنَةُ الْمُنْفِقِ ان لعانه مقتضى لا يجاب احد ولعانها قد ورد في الامور جيب قيا من احد اللعانين على الاخر جمع بين ما فرق الله
سبحان بينه مما هو باطل قالوا واما قول النبي صلى الله عليه وسلم البينة المدعى فسمعا وطاعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان لو
الزوج المذكور المكرر بينة وقد انضم اليها نكولها الحار جري قرارها عند قوم ومجرى بينة المدعين عند الاخرين وهذا من اقوال ابينا
ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له البينة والاحد في ظرك ولو يبطل الله سبحانه هذا واما نقله عند تجزئه عن بينة
منفصلة يسقط احد عنه يعجز عن اقامتها الى بينة يتمكن من اقامتها ولما كانت دونها في الرتبة اعتبر لها مقوم منفصل وهو
نكول المرأة عن دفعه ومعارضتها مع قدرتها وتمكنها قالوا واما لو كان موجب لعانه اسقاط احد عن نفسه لا يجاب احد عليها الى اخر
فان اردت ان من وجبه اسقاط احد عن نفسه فحق وان اردت ان سقوا احد عنه جميع وجبه ولا موجب له سواه فيا بطل قطعاً
فان وقوع الفرقة او وجوب التفريق والتحريم المؤبد والموقت ونفي الولد المصروح بنفيه او الملكة في نفيه باللعان ووجوب العذاب
على الزوجة اما عذابها كعذابها كحسب كل ذلك من موجب للعان فلا يصح ان يقال بما وجب سقوط احد القاذف عن الزوج فقط
قالوا واما قول كون الصحابة رضوا الله عنهم جعلوا حد الزنا باحد ثلثة اشياء اما البينة او الاعتراف او الحبل واللعان ليس منها
فجوابه ان منازعكم يقولون ان كان ايجاب احد عليها باللعان خلافاً لاقوال هؤلاء الصحابة رضوا الله عنهم فان اسقاط احد بالحبل يدخل
في خلافتهم واظهرها الذي سوخ لكو اسقاط حد وجوبه بالحبل وصريح مخالفتهم وحرم على منازعكم مخالفتهم في ايجاب احد بغير
هذه الثلثة مع انها عند منكو لثلاثة اوجه **احدها** انه لو يخالفوا صريح قولهم وانما هو مخالفة لمفهوم سكتوا عنه وهو مخالفة
لسكوتهم وانتم خالفتم صريح قولهم الثاني ان علامة ما خالفوه مفهوم قد خالفه صريح عن جماعة منهم بما يجاب احد فلو يخالفوا جميع
عليه الصحابة رضوا الله عنهم وانتم خالفتم منطوقاً لا يعلمون فيه مخالفة البينة وهو ايجاب احد بالحبل فلا يحفظ عن صحابي قطعية
عمرو على رضوا الله عنهم في ايجاب احد به **الثالث** انهم خالفوا هذا المفهوم لمنطوق تلك الادلة التي تقدمت ولم مفهوم قوله
ويذُرُّهَا الْعَذَابُ ان تشهد ولا ريب ان هذا المفهوم اقوى من مفهوم سقوط احد بقوله اذا كانت البينة او الحبل او الاعتراف
فهو ترك مفهومها هو اقوى منه واولى هذا وكان قد خالفوا الصحابة فكيف وقوله موافق لاقوال الصحابة رضوا الله عنهم فان اللعان
مع نكول المرأة من اقوى البيئات كما نقره قالوا واما لو نكولها ليقول يتحقق زناها الى اخره فجوابه ان اردت بالتحقق اليقين المقطوع به كما لم يحدث
فهذا لا يشترط في اقامة احد ولو كان هذا شرطاً لما اقتص احد بشهادة اربعة اذ شهادة فهو لا تجعل الزنا محققاً بهذا الاعتبار

يقولون بل قد فوجئنا منه على عرضها فكان موجب الحد كقذف الاجنبى لما كان فيها شبهة الدعوى عليها انما فوجئنا بحقه
وجنائته عليه ملك اسقاط ما وجبه القذف ومن الحد بلعانه فاذا اوبلا عن مع قدرته على اللعان ومكنته منه عمل يقتضى
القذف عمله واستقل بايجاب الحد اذا لامع ارض له وبالله التوفيق **فصل** ومنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان
يقضى بالوحي بما اراد الله لا بما اراد هو فانه صلى الله عليه وسلم ليقض بين المتلاعنين حتى جاءه الوحي ونزل بقران فقال لعومر
حينئذ قد نزل فيك وفي صاحبك فاذ هب فات بهما وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يسألني الله عز وجل عن سنة احد منها
فيك ولو امر بها وهذا في الاقضية والاحكام والسنن الكلية واما الامور الجزئية التي لا ترجع الى احكام كالنزول في منزل معين و
تأخير رجل معين ونحو ذلك مما هو متعلق المشاورة المأمور بها بقوله وشاورهم في الامر فتلك للراى فيها مدخل ومن هذا قوله
صلى الله عليه وسلم في شأن تلقيح النخل مما هو راى رايته فهداه القسوس شئ والاحكام والسنن الكلية شئ **فصل** ومنها ان
النبي صلى الله عليه وسلم امر بان ياتي بها فتلاعنا بحضرة في هذا المكان بيان ان اللعان انما يكون بحضرة الامام او نائبه وانه ليس لاحد
الرعية ان يلاعن بينيما لئلا يفسد له اقامة الحد بل هو الامام او نائبه **فصل** ومنها انه ليس المتلاعن الا بحضور جماعة من الناس
يشهدون فان ابن عباس بن عمر وسهل بن سعد حضروا مع حادثة اسنانهم فدل ذلك على انه حضر جمع كثير فان
الصبيان انما يحضرون مثل هذا الامر تبعاً للرجال قال سهل بن سعد فتلاعنا وانما مع الناس عند النبي صلى الله عليه وسلم
حكه هذا والله اعلم ان اللعان ينفي على التعليظ مبالغة في الردع والوجع وفعله في الجماعة ابلغ في ذلك **فصل** ومنها انهما يتلاعنا
قياما وفي قصة هلال بن امية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له قوم فاشهد اربع شهادات بالله وفي الصحيحين في قصة المرأة
ثولمت فشهدت ولانها اذا قام شاهدة احاضون فكان ابلغ في شهرته ووقع في النفوس فيه سراً اخر وهو ان الدعوة التي
تطلبها صابقتها افاضت المدعو عليه قائما يقذف فيه وهذا ما دعا خبيث على المشركين حين صليوه اخذ يوسفيان معاوية
رضوا الله عنه فاضحجه وكان يرون ان الرجل اذا طوى بالارض نزلت عنه الدعوة **فصل** ومنها البداءة بالرجل في اللعان كما
بدأ الله عز وجل برسوله به فلو بدأت هي لوجعته بلعانها عند الجمهور واعتدبه ابو حنيفة رقبته بلعانها سبحانه في الحد بذكر
المرأة فقال كرا بنية والراى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي اللعان بذكر الزوج وهذا في غاية المناسبة لان الزنا من المرأة
اقبح منه بالرجل لانها تزيد على هتك حق الله افساد فراش بعلها وتعلق نسبه من غيره عليه وفضيحة اهلها واقاربها واجباية
على محض حق الزوج وجنايته فيه واسقاط حرمة عند الناس وتغييره باسمك البسعي وغير ذلك من مفسدات زناها فكانت البداءة
بها في احكام واما اللعان فالزوج هو الذي قد فوجئها عرضها للعان وهتك عرضها ورماها بالعظيمة ونقضها عند قومها واهلها وهذا يجب
عليه احداً فلو يلاعن فكانت البداءة منه في اللعان اولى من البداءة بها **فصل** ومنها وعظ كل واحد من المتلاعنين عند
ارادة الشرع في اللعان في وعظ ويذكر ويقال له عذاب الدنيا هون من عذاب الاخرة فاذا كان عند الخامسة اعيد ذلك عليهم كما
صح في السنة بهذا وهذا **فصل** ومنها انه لا يقبل من الرجل اقل من خمس مرات ولا من المرأة ولا يقبل من ابداً لللعنة بالفضب
والايعاد والسخط ولا منها ابداً للفضب باللعنة والايعاد والسخط بل ياتي كل منهما بما قسم الله له من ذلك شرعاً وقد مر وهذا
اصح القولين في مذهبي محمد مالك وغيرهما ومنها انه لا يفتقران يزيد على الالفاظ المذكورة في القران والسنة رشيحاً بل لا يستحق

ذلك فارجح تأخير ان يقول شهد بالله الذي لا اله الا هو والغييب والشهادة الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية وهو ذلك بل يكفيه ان يقول شهد بالله اني لمن الصادقين وهي تقول شهد بالله انه لمن الكاذبين ولا يحتاج ان يقول فيما رسميتها به من الزنا وتقول هي انه من الكاذبين فيما رسمها لي به من الزنا ولا يشترط ان يقول اذ ادعا الروية رأيتها تزي كالمرور في المحل ولا اصل لذلك في كتاب الله ولا سنة رسول فان الله سبحانه يعلمه وحكمته كفا نأبما شره لنكوا امرنا به عن تكلف زيادة عليه قال صاحب الاقسام هو يحيى بن محمد بن هبيرة في فصاحه من الفقهاء من اشترط ان يزد بعد قوله من الصادقين فيما رسميتها به من الزنا واشترط في غيرها عن نفسه ان تقول فيما رسماني به من الزنا قال ولا اراه يحتاج اليه لان الله تعالى اتزل ذلك وبينه ولو يذكر هذا الاشارة وظاهر كلام احمد انه لا يشترط ذكر الزنا في اللعان فان اسحق بن منصور قال قلت لاحمد كيف يلاعن قال على ما في كتاب الله يقول اربع مرات اشهد بالله اني فيما رسميتها به من الصادقين ثم لو وقف عند الخامسة فيقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين والمرأة مثل ذلك ففنى هذا النضر انه لا يشترط ان يقول من الزنا ولا تقوله هي ولا يشترط ان يقول عند الخامسة فيما رسميتها به وتقول هي فيما رسماني به والذين اشترطوا ذلك سجتهم ان قالوا رب اني من الصادقين في شهادة التوحيد وغيرها من اخبار الصادق وتوت انه من الكاذبين في شأن آخر فاذا ذكر ما رسميت به من الزنا انتفى هذا التاويل قال الاخر من هب انها تزايدت فانها لا ينتفعان بنسبهما فان الظالم لا ينفعه تاويله ويمينه على نية خصمه ويمينه بما امر الله به اذا كان مجاهر فيها بالبطل والكذب وموجبه عليه اللعنة والفضيحة ما ذكره ولو يوهه فانه لا يوهه على من يعلم السر واخفى به مثل هذا **فصل** ومنها ان الحمل ينتفي بلعانه ولا يحتاج ان يقول وما هذا الحمل مني ولا يحتاج ان يقول وقد استبرأ لها هذا قول ابى بكر عبد العزيز من اصحابنا احمد وقول بعض اصحابك واهل الظاهر وقال المشافعي يحتاج الرجل الى ذكر الولد ولا يحتاج المرأة الى ذكره وقال الحرق وغيره يحتاجان الى ذكره وقال القاضى يشترط ان يقول هذا الولد من زنا فلان وليس هو مني وهو قول المشافعي وقول ابى بكر اصحاب الاقوال وعليه تدل السنة الثابتة فان قيل فقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأة وانتفى من ولده ففرق بينهما واوحى الولد بالمرأة وفي حديث سهل بن سعد وكانت حاملا فانكرحملها وقد حكم صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش وهذا وكانت قراشاله حال كونها حملا قال الولد فلا ينتفى عنه الا ينفيه قيل هذا موضع تفصيل لا يد منه وهو ان الحمل اذا كان سابقا على ما رسمها به وعلوها نزلت وهي حامل منه فالولد له قطعاً ولا ينتفى عنه بلعانه ولا يحل له ان ينفيه عنه في اللعان فانها لما علقت به كانت قراشاً وكان الحمل لاحقا به فزناها لا يزيل حكمه بوجه به وان لم يعلم حملها حال زناها الذي قد قذفها فيها فلها ينظر فيه فان جاءت به لاق من ستة اشهر من الزنا الذي رسمها به فالولد له ولا ينتفى عنه بلعانه وان ولده لاكثر من ستة اشهر من الزنا الذي رسمها به نظر فاما ان يكون استبرأؤها قبل زناها او يستبرأها فان استبرأها انتفى الولد عنه بمجرد اللعان سواء نفاه او لو ينفيه ولا يد من ذكره عند من يشترط ذكره وان لم يستبرأها فهمها امكن ان يكون الولد منه وان يكون من الزنا فان نفاه في اللعان انتفى واكحى به لانه امكن كونه منه ولو ينفيه فان قيل فالنبي صلى الله عليه وسلم قد حكم بعد اللعان ونفى الولد بانه ان جاء يشبه الزوج حيا الفراش فهو له ان جاء يشبه الذي رسمت به فهو له فما قولك في مثل هذه الواقعة اخا لعن امرأته وانتفى من ولدها فوجاه الولد يشبهه هل تلحقونه بالشبه عملاً بالقادة او تحكون بقطع نسب عنه عملاً بموجب لعنه قيل هذا محال

ضنك وموضع ضيق تحاك باعته اللعان المقضى لا تقطع النسب انتقام الولد وانه يدعى لامه ولا يدعى لآب الشهد
على ثبت نسبة من الزوج وانه ابته مع شهادته النبي صلى الله عليه وسلم بانها ان جاءت به على شبهه فالولد له وان
كذب عليها فهذا مضيق لا يخلص منه الا المستبصر البصير باحالة الشرع واسرار الا وكذب بجمعه وفرقه الذي سافر به
همته الى مطلق الاحكام والشكوة التي منها نظر الحلال والحرام والذي يظهر في هذا والله المستعان وعليه التكلان ان حكم اللعان قطع
حكم الشبه ووصارعه بنزلة اقرى الدليلين مع اضعفهما فلا عارة للمثبته بعد مضي حكم اللعان في تغيير احكامه والنبي صلى
الله عليه وسلم لو لم يغير من شأن الولد وشبهه ليتغير بذلك حكم اللعان وانما اخبر عنه يبين الصادق منهما من الكاذب ان
قد استوجب للعنة والغضب فهو اخبار عن امر قد مرى كوني يبين به الصادق من الكاذب بعد تقررا حكم الدين وان الله سبحانه
سيجعل في الولد دليلا على ذلك ويدل عليه انه صلى الله عليه وسلم قال ذلك بعد اتقان من الولد وقال ان جاءت به كذا وكذا فلا
امارة الا صدق عليه وان جاءت به كذا وكذا فلا راحة الكذب عليها فاجادت به على انعمت المكروه فعلم انه صدق عليها ولو عرض
لها ولو ينسب حكم اللعان في حكمها على حكم الزانية مع العلم بان صدق عليها وكذلك جاءت به على شبهة الزوج يعلم انه كذب عليها
ولا يغير ذلك حكم اللعان في هذا الزوج ويصح به الولد فليس قوله ان جاءت به كذا وكذا فهو هلال بن امية الحاقا له به في حكمه كيف وقد
نقاه باللعان واقطع نسبه به كما ان قوله وان جاءت به كذا وكذا فهو لذي رميت به ليس الحاقا به وجعله ابته وانما هو اخبار عن
الواقع وهذا كما لو حكموا بيات القسامة فظهر الله سبحانه آية تدل على كذب الحالفين لو ينقض حكمها بذلك وكذا لو حكموا بالبراء
من الدعوى يبين فواظروا الله سبحانه آية تدل على انها يمين فاجرة لو تبطل الحكم بذلك **فصل** ومنها ان الرجل اذا ذقت امراته
بالزنا رجل بعينه ثولا عنها سقط امره لهما ولا يجتأج الى ذكر الرجل في لعانه وان لو يلاع فعليه لكل واحد منهما كحد وهذا
موضع اختلاف فيه فقال ابو حنيفة ومالك يلاع للزوجة ويحد الاجنبي وقال المشافعي في حد قوله يجب عليه حد واحد يسقط
بحد الحد لهما بلعانه وهو قول احمد والقول الثاني للمشافعي انه يحد لكل واحد فان ذكر المقدوف في لعانه سقط الحد وان لو يحد
فعل قوله واحد كما يستأنف اللعان ويذكره فيه فان لو يذكرة حد له واثنان انه يسقط حده بلعانه كما يسقط حده بالزوجة
وقال بعض اصحاب حمل القذف للزوجة وحدها ولا يتعلق بغيرها حتى انطالية ولا الحد وقال بعض اصحاب المشافعي يجب لكل لهما
وهل يجب حد واحد او حدان على جميعين وقال بعض اصحاب لا يجب الا حد واحد ولو اذ خلافا بين الصحابة رضي الله عنهم
انه اذا لعن وذكر الاجنبي في لعانه يسقط عنه حكمه وان لو يذكرة فعلى قولين الصحيح عندهم انه لا يسقط والذين اسقطوا حكم
القذف الاجنبي باللعان محتمة وظاهرة وقوية جدا فانه صلى الله عليه وسلم لو يحد الزوج لشريك بن شهم او قد سماه صريحاً واجاب لاخرون
عن هذا يجوابين احدهما ان المقدوف كان يهودياً ولا يجب الحد بقذف الكافر الثاني انه لو يطالب به وحد القذف انما يقام بعد
المطالبة واجاب الاخرون عن هذين الجوابين وقالوا قول من قال انه يهودى باطل فانه شريك بن عبد الله وامه شهم وهو حليف الانصاري
وهو اخو البراء بن مالك لانه قال عبد العزيز بن بريرة في شرحه لاحكام عبد الحق قد اختلف اهل العلم في شريك بن شهم المقدوف
تحليله ان كان يهودياً وهو باطل والصحيح انه مشرك بن عبد الله حليف الانصاري هو اخو البراء بن مالك لانه واما الجواب الثاني فهو
ينقلب حجة عليه لانه لما استقر عنده انه لاحق له في هذا القذف لو يطالب به ولو يتعرض له ولا فكيف يسكت عن براءة عمر

بموجب كون
مساكين
الغنا والوفاء

وله طريق الى اظهارها بمجرد قاذفه والقوم كانوا اشد حمية وانفة من ذلك وقد تقدم ان اللعان اقيم مقام البينة للحاجة و
 جعل بدلا من الشهود الاربعة ولهذا كان الصحيح انه يوجب الحد عليها اذا نكحت فاذا كان بمنزلة الشهادة في احد الطرفين كما
 بمنزلة في الطرف الاخر ومن المحال ان تعد المرأة باللعان اذا نكحت ثم يحال القاذف حد القاذف وقد اقام البينة على صدق قوله و
 كذلك ان جعلناه يميناً قائماً كما درأت عنه احد من طرف الزوجة درأت عنه من طرف المقدوف ولا فرق لان به حاجة
 الى قذت الزاني لما افسد عليه من قرينه وربما يحتاج الى ذكره ليستدل بشبهه الولد على صدق قاذفه كما استدلال
 النبي صلى الله عليه وسلم على صدق هلال بشبهه الولد بشرى بن شحيم فوجيان يسقط حكمه قذفه ما سقط حكمه قولها
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم للزوج البينة والاحد في ظرك ولو يقر احدان هذا والمرأة لو تطالب بحال القاذف فان المطالبة
 شرط في اقامة احد الا في وجوبه وهذا جواب اخر عن قولهم ان شريكاً لو يطالب باحد فان المرأة ايضا لو تطالب به وقد قال له النبي صلى
 الله عليه وسلم البينة والاحد في ظرك فان قيل فما تقولون لو قذت اجنبية بالزنا برجل سماه فقال ذني بك فلان او زنييت بقيل
 لهمنا يجب عليه حدان لانه قاذف لكل واحد منهما ولو يات بما يسقط موجب قذفه فوجب عليه حكمه اذ ليس هنا بينة
 بالنسبة الى احدهما ولا ما يقوم مقامها **فصل** ومنها ان اذا اخنوا وهي حامل انتفى من حملها انتفى عنه ولو حجه الى ان يلاعن
 بعد وضعه كما دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة وهذا موضع اختلف فيه فقال بوحقيقة لا يلاعن لنفيه حتى تضع
 لاحتمال ان يكون رجا فتفسخ لا يكون للعان حينئذ معنى هذا هو الذي ذكره الحرق في مختصره فقال ان نفى الحمل في التعان لو
 ينتف حتى ينفيه عند وضعها له ويلاعن وتبعه الاحكام على ذلك وخالقهم ابو محمد المقدسي كما ياتي كلامه وقال حمويه اهل
 العلم لعان يلاعن في حال الحمل اعتماداً على قصة هلال بن امية فانها صحيحة صحيحة في اللعان حال الحمل نفى الولد في تلك الاحمال
 وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فلا اراه الا قد صدق عليها الحديث قال الشيخ في المغني وقال
 مالك والشافعي وجماعة من اهل الحجاز يصح نفى الحمل وينتفى عنه محتملين بجديث هلال وانه نفى حملها فنفاه عنه النبي صلى الله
 عليه وسلم واحقه بالامور لاختفاء انه كان حملاً ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم انظر واهاقان جاءت به كذا وكذا قال ولان الحمل مظنون بالان
 تدل عليه ولهذا ثبت للحامل حكم يخالف فيها الحامل من النفقة والنفقة في الصيام وترك اقامة الحد عليها لو تاخير القصاص عنها
 وغير ذلك مما يطول ذكره ويصح استلحاق الحمل فكان كالولد بعد وضعه قال وهذا القول هو الصحيح لموافقته ظواهر الاحاديث وما
 يخالف الحديث لا يعاب به كما نأما كان وقال ابو بكر بن عتيق بن الولد بنو ال فرأيت لا يحتاج الى ذكره في اللعان احتمالاً بظواهر الاحاديث حيث
 لو ينقل نفى الحمل لا تعرض لنفيه واما ما ذهب اليه حنيفة فانه لا يصح نفى الحمل واللعان عليه فان لا عنفها ملائمة بالولد
 عنده ولو يتمكن من نفيه اصلاً لان اللعان لا يكون الا بين الزوجين وهذه قد بان ببلعانها في حال حملها قال لما غون له هذا فيه
 الزامه ولولا ليس منه وسد باب الانتفاء من اولاد الزنا والله سبحانه قد جعل له الى ذلك طريقاً فلا يجوز سدّها قالوا وانما
 تعتبر الزوجية في الحال التي اختلف الزنا اليها فيها لان الولد الذي تاتي به يلحقه اذ الويفة فيحتاج الى نفيه وهذه كانت زوجته
 في تلك الاحمال فملك نفى ولدها وقال ابو يوسف ومحمد انه ان ينفي الحمل ما بين الولادة الى تمام اربعين ليلة منها وقال عبد الملك
 ابن الماجشون لا يلاعن نفى الحمل الا ان ينفيه ثانياً بعد الولادة وقال الشافعي اذا علم بالحمل فامكنه الحكم من اللعان فلولا عن

الحمل

لو يكن له ان ينفية بعد فان قيل فما تقولون لو استلحق بالحمل وقد فها بالزنا فقال هذا الولد مني وقد زنيته ما حكره
المسألة قيل قد اختلف الناس في هذه المسألة على ثلاثة اقوال احدها انه يحذر يلحق بها الولد ولا يمكن للعان والثاني زيدا
ويبقى الولد الثالث انه يلاعن القذف يلحقه الولد والثالثة روايات عن مالك المنصوص عن حملان لا يصح استلحاق الولد كما لا يصح
نفية قال ابو محمد ان استلحق بالحمل فمن قال لا يصح نفية قال لا يصح استلحاؤه وهو المنصوص عن احمد من اجاز نفية قال لا يصح استلحاؤه وهو هذا
الشافعي لانه محكوم بوجوده يدل على وجوب النفقة ووقت الميراث فصح الاقرار به كالمولود وان استلحقه لو تملك نفية بعد ذلك
كما لو استلحقه بعد الوضوع ومن قال لا يصح استلحاؤه قال لا يصح استلحاؤه للزومه بترك نفية كالمولود ولا يلزمه ذلك بالاجماع
وليس للمشبه اثر في الاحاق يدل على حديث الملاعنة وذلك مختص بما بعد الوضوع فاختص صحة الاحاق بفعل هذا والاستلحاؤه
ثونفاه بعد وضعه كان له ذلك فاما ان يسكت عنه فلو ينفية ولو يستلحقه لو يلزمه عند احد علمناه قوله لان تركه محتملا لانه
لا يتحقق وجوده الا ان يلاعنهما فان ايا حذيفة الزمه الولد على ما سلفنا **فصل** وقول ابن عباس ففرق رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولدها لابي لا يرمى ومن رماها ارمى ولدها فعليه الحد وقضى ان لا يثبت لها سكنى ولا قوت من
احل انهما يفتراقان من غير طلاق ولا متوفى عنها وقول سهل فكان ابنها كيد على امه ثم حرت السنة انه يرثها وتورث منه ما فرض
الله لها وقوله مضت السنة في متلاعنين ان يفرق بينهما قوله لا يجتمعان بلا وقال الزهري عن سهل بن سعد فرق رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينهما وقال لا يجتمعان ابدا وقول الزوج يا رسول الله مالي قال لا مال لك ان كنت صدقت عليها فهو باسئلت
من فرجه وان كنت كذبت عليها فهو بعد لك منها فقصت هذه الجملة عشرا احكام **الك** الاول التفرق بين المتلاعنين في ذلك
خمس مذهب احدها ان الفرقة تحصل بمجرد القذف وهو قول ابى عبيد بن الجهم خالفوه في ذلك ثم اختلفوا فقال جابر بن زيد وعثمان
الجبتي ومحمد بن ابى صفرة وطائفة من فقهاء البصرة لا يقيم بالعان فرقة البتة وقال ابن ابى صفرة للعان لا يقطع العصمة واحتجوا
بان النبي صلى الله عليه وسلم يكره لطلاق بعد اللعان بل هو ان شاء طلقها وانزله نفسه ان يمسه من قلا عاترف بانها
زنت وان يقوم عليه دليل كذب بامسائها فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فعله سنة ونازع هؤلاء جمهور العلماء وقواوا اللعان
يوجب الفرقة واختلفوا على ثلاثة مذاهب **احل** ها انها تقع بمجرد لعان الزوج وحده وان لو تلتعن المرأة وهذا القول
مما انفرد به الشافعي رحمه الله واحتج به بانها فرقة حاصلة بالقول فحصلت بقول الزوج وحده كما اطلاق المذهب **الثاني**
انها لا تحصل الا بلعانها جميعا فان تولعا نهما وقعت الفرقة ولا يعتبر تفرق احدها فهذا مذهب احمد في احد الروايتين عنه
اختارها ابو بكر وقول مالك واهل الظاهر واحتج لهذا القول بان الشرع اناورد بالتفرق بين المتلاعنين ولا يكونان متلاعنين
بلعان الزوج وحده وانما فرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما بعد تمام اللعان منهما فالقول بوقوع الفرقة قبليه مخالف للدلول
السنة وفعل النبي صلى الله عليه وسلم واحتجوا بان لفظ اللعان لا يقتضى فرقة فانه اما ايمان على زناها واما شهادة وكلاهما
لا يقتضى فرقة وانما ورد الشرع بالتفرق بينهما بعد تمام اللعان المصلى ظاهرة وهما ان الله سبحانه جعل بين الزوجين موقة
ورحمة وجعل كلامهما سكنا الاخر قد ذال هذا بالقذف واقامها مقام الخنزير العار والفضيحة فانه ان كان كاذبا فقد
فخصا كذبتا ورماها بالاداء العضال فكس راسها ورؤس قومها وهتكها على رؤس الاشهاد وان كانت كاذبة فقد افسدت

فراشه وعرضته للفضيحة والحزنى والعار يكونه تزوج بغى وتعليق ولد غيره عليه فلا يهرج بعد هذا بينهما من المودة والرحمة
والسكن ما هو مطلوب بالنكاح فكان من محاسن شريعة الاسلام التفرق بينهما والتحرير المؤبد على ما سنذكره ولا يترتب هذا
على بعض اللعان كما لا يترتب على بعض لعان الزوج قالوا ولا يفسخ يثبت بايمان متحالفين فلم يثبت بايمان احدهما كالفسخ لمتحالف
المتبايعين عند اختلاف المذهب الثالث ان الفرقه لا تحصل الا بتام لعانها وتفرق احكامها وهذا مذهب ابى حنيفه
واحد الروايتين عن احمد وهو ظاهر كلام الحزبي فانه قال متى تلاعنوا وتفرقا احكامهما وهذا مذهب ابى حنيفه
ابن عباس فحدثه ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وهذا يقتضى ان الفرقه لو يحصل قبله واحتموا بان عويمرا قال كذبت
عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقتها ثلثت قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا حجة من وجهين احدهما ان يقتضى
امكان امسكها والثاني وقوع الطلاق ولو حصلت الفرقه باللعان وحده لما ثبتت واحده من الامرين وفي حديث سهل بن سعد
انه طلقها ثلثا فانفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود قال الموقعون للفرقه بتمام اللعان بدون تفرق احكام اللعان معنى
يقضى التحريم المؤبد كما سنذكره فلم يقف على تفرق احكامها كالمسحوخ ترك التفرق
اذ كرهه الزوجان كالفرق بين العساق قالوا وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم محتمل موراثته اشد منها انشاء الفرقه والثاني
الاعلام بها والثالث التزامه بوجوبها من الفرقه المحسبه واما قوله كذبت عليها ان امسكتها في ذلك لا يدل على ان امسكها بعد اللعان
ما دون فيه شرعا بل هو بادرا الى فراقها وان كان الامر صارا الى ما يادرا اليه واما طلاقها ثلثا فما زاد الفرقه الواقعة الا تكيلا فانها حرمت
عليه تحريما مؤبدا فالطلاق تكيلا لهذا التحريم وكانه قال لا يحل لي بعدها واما انفاذ الطلاق عليه فتقرب لموجبه من التحريم فانها
اذا رجع له باللعان ابدا كان الطلاق الثلث تكيلا للتحريم الواقع باللعان فهذا معنى نفاذ قوله لا ينكحها عليه واقرب على التكرير وعلى وجوب
جعل هذا انفاذا من النبي صلى الله عليه وسلم وسهل له بحك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وقع طلاقك واما شاهد القصة
وعدم احكام النبي صلى الله عليه وسلم للطلاق فظن ذلك تنفيذا وهو صحيح بما ذكرنا من الاعتبار والله اعلم **فصل** احكام الثاني ان فرقته
اللعان فصح وليست بطلاق والى هذا ذهب الشافعي احمد ومن قال بقولهما واحتموا بانها فرقته توجب تحريما مؤبدا فكانت فسحا
كفرقة الرضاع واحتموا بان اللعان ليس صريحا في الطلاق ولا نوى الزوج به الطلاق فلا يقع به الطلاق قالوا ولو كان اللعان صريحا
في الطلاق او تكيلا فحينه لوقع بجر لعان الزوج ولو يتوقف على لعان المرأة قالوا ولا يهرج لو كان طلاقا فهو طلاق من مدخول بها بغير عرض
لونيوبه الثلث فكان يكون رجعيا قالوا وان الطلاق بيد الزوج ان شاء طلق وان شاء امسك وهذا للفسخ حاصل بالشرع وبغير
اختيار قالوا واذا ثبت بالسنة واقوال الصحابة ودلالة القران ان فرقته اعلم ليست بطلاق بل هي فسحة مع كونها باراضيهما فكيف
يكون فرقته اللعان طلاقا **فصل** احكام الثالث ان هذه الفرقه توجب تحريما مؤبدا لا يجتمعان بعدها ابدا قالوا ادعى ثلثا
الزيدى حدثنا الزهرى عن سهل بن سعد قد ذكر قصة المتلاعنين وقال ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال
لا يجتمعان ابدا وذكر البيهقي من حديث سعيد بن جبيرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتلاعنين اذا تفرقا لا يجتمعان
ابدا قال وروينا عن علي بن ابي طالب بن عباس رضى الله عنهم كلام مضى السنة في المتلاعنين ان لا يجتمعوا ابدا قال وروى عن عمر
بن الخطاب رضى الله عنه انه قال يفرق بينهما ولا يجتمعان ابدا والى هذا ذهب احمد الشافعي ومالك والثوري ابو عبيد ابو يوسف

عن احمد رواية اخرى انه ان الكذب نفسه حلت له وعاد فرشته مجاله وهي رواية شاذة شذبت بها حنبل عنه قال
 ابوكريلا نعلم احد اثارها غير ذاك قال صاحب المعنى وينبغي ان تحمل هذه على ما ذكروا في الفرق الحاكوم بينهما فاما مع تفریق الحاكوم
 بينهما فلا وجه ببقاها من كلامه مجاله قلت الرواية مطلقة ولا اثر لتفريق الحاكوم في دوام التحريم فان الفرق الواقعة بنفس اللعان
 اقوى من الفرق الحاصلة بتفريق الحاكوم فاذا كان الكذب نفسه موثرا في تلك الفرق القوية رافعا للتحريم الناشئ عنها فلان
 يوثق في الفرق التي هي دونها ويرفع تحريمها اولي وانما قلنا ان الفرق بنفس اللعان اقوى من الفرق بتفريق الحاكوم لان فرقة اللعان
 تستند الى حكم الله ورسوله سواء رضى الحاكوم والمتلاعنان التفريق او بوجه فهي فرقة من الشارح بغير رضى احد منهم ولا
 اختيارة بخلاف فرقة الحاكوم فانها يفرق باختياره وايضا فان اللعان يكون قد اقتضى بنفسه التفريق لقوته وسلطانه عليه
 بخلاف ما اذا توقف على تفريق الحاكوم فانها لو يقو بنفسه على اقتضاء الفرق ولا كان له سلطان عليها وهذه الرواية هي مذهب
 سعيد بن المسيب قال فان الكذب نفسه فهو خاطب من الخطاب مذهب ابى حنيفة ومحمد هذا على اصله اطرد لان
 فرقة اللعان عند الطلاق وقال سعيد بن جبير ان الكذب نفسه ردت اليه ما دامت في العدة والصحيح القول الاول الذي
 دل عليه السنة الصحيحة واقوال الصحابة رضى الله عنهم وهو الذي يقتضى حكمة اللعان ولا تقتضى سواه فان
 لعنة الله تعالى وغضب الله عليه قد حصل باحدهما لا محالة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم عند الخامسة انها الموجبة
 الى الموجبة لهذا الوعيد ونحن لا نعلم عين من حلت به يقينا ففرق بينهما خشية ان يكون هو الملعون الذي قد وجبت
 عليه لعنة الله وبأبها فاعلوا امرأة غير ملعونة وحكمة الشرع تاتي هذا كما ثبت ان يعلو الكافر المسلمة والزاني عفيفة فان قيل
 هذا يوجب ان لا يفرج غيرها لما ذكرتم بعينه قيل لا يوجب ذلك لاننا نتحقق انه هو الملعون وانما نتحقق ان احدهما كذلك
 وشككنا في عينه فاذا اجتمع الزمهما احد لا مني ولا بدلهما هذا واما مسأله ملعونة مغضوبا عليها قد وجب عليها غضب الله
 وبكارت به فاما اذا تزوجت بغيره او تزوج بغيرها او تحقق هذه المفسدة فيهما وايضا فان الفرق الحاصلة من اساحة كل واحد
 منهما الى صاحبه لا تزول بطلاق الرجل ان كان صادقا عليها فقد اشاع فاحشيتها وفضمها على رؤس الاشهاد واقامها مقام
 الخزي في حق عليها الخزي والغضب قطع نسب ولدها وان كان كاذبا فقد اضاها الى ذلك بهتها بهذه الفرية العظيمة واخر
 قلبها بها والمرأة وان كانت صادقة فقد اذنته على رؤس الاشهاد ووجب عليه لعنة الله وان كانت كاذبة فقد اذنت
 فراشها وخانتها في نفسها والزمتها العار والفضيحة وخرجته الى هذا المقام الخزي فحصل لكل واحد منهما من صاحبه من
 النفرة والوحشة وسوء الظن ما لا يكاد يلتمعه شملهما فاقتضت حكمة من شرعه كله حكمة ومصلحة وعدل في رحمة الختام
 الفرق بينهما وقع الصعبة المتمحضة مفسدة وايضا فانه اذا كان كاذبا عليها فلا ينبغي ان يسلط على مسألهما مع ما صنع من
 القبيح اليها وان كان صادقا فلا ينبغي ان يمسكها مع علمه بجالحها ويرضى لنفسه ان يكون زنجير لغيره فان قيل فما تقولون لو كانت امة
 ثم اشترىها هل يحل له وطئها بملك اليمين قلنا لا تحل له لانه تحريم موبد فحرمت على مشتريها كالرضاع ولان المطلق ثلثا اذا اشترى
 مطلقة لم يحل له قبل زوجه واصابه فمهما اولي لان هذا التحريم موبد وتحريم الطلاق غير موبد **فصل** الحاكوم الرابع الهال يسقط
 صلاحها بعد الدخول فلا يرجع به عليها فانه ان كان صادقا فقد استحل من فرجها عوض الصداق وان كان كاذبا فاولي الخزي

فان قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل المدخول هل يحكون عليه بنصف المهر او تقولون يسقط جملة بتقيل في ذلك قولان للعمل او هما روايتان
عن احمد ما خذما ان الفرقه اذا كانت بسبب بين الزوجين كلعا منهما او من احد من اجنبي كثر زواجها قبل المدخول هل يسقط
الصداق تغليبا كجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرقه او بنصفه تغليبا كجانبه وانه هو المشارك في سبب الاستقاط السيد
الذي باعه متسببا الى اسقاطه ببيعه اياها فهذا الاصل فيه قولان وكل فرقته جاءت من قبل الزوج نصف الصداق كطلاقه الا فسخه
لعيبها او فوات شرط شرطه فانه يسقط كله وان كان هو الذي فسخه لان سبب الفسخ منها وهي الحاملة له عليه ولو كانت الفرقه
باسلامه هل يسقط عنه او ينصفه على روايتين فوجه اسقاطه انه فعل الواجب عليه وهي المتنعية من فعل ما يجب عليها فهي
المتسببة الى اسقاطها كما بامتناعها من الاسلام ووجه التنصيف ان سبب الفسخ منتهى فان قيل فما تقولون في التحمل هل
ينصفه او يسقطه قيل ان قلنا موطن نصفه وان قلنا هو فسخه فقال صحابنا فيه وجهان احدهما كذلك تغليبا كجانبه والثاني
يسقطه لانه لو يستقل بسبب الفسخ وعندى انه ان كان مع اجنبي نصفه وجهها واحدا وان كان معها فقهه وجهان فان قيل
فما تقولون لو كانت الفرقه بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه او ينصفه قيل فيه وجهان احدهما يسقط لانه مستحق
مهرها تسببا الى اسقاطه ببيعهها والثاني ينصفه لان الزوج تسبب اليه بالشراء وكل فرقته جاءت من قبلها كردتها وارضاعها
من فسخ ارضاعه كما حرها وفسخها للاعتبار او غيبته فانه يسقط مهرها فان قيل ان المرأة اذا فسخت لعيب الزوج سقط مهرها
اذ الفرقه من جهتها وقلتم ان الزوج اذا فسخ لعيب المرأة سقط ايضا ولو جعلوا الفسخ من جهته فتنصفوه كما جعلتموه
لفسخ العيب من جهتها فاسقطتموه في الفرق قيل الفرق بينهما انه انما يدل المهر في مقابلة بضع سليم من العيوب فاذا الوبتبان
كذلك وفسخ عاد اليها كما خرج منها ولو يستوفه ولا شيئا منه فلا يلزمه شيء من الصداق كما انها اذا فسخت لعيب وتسلم اليه
المعقود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق عليه شيئا من الصداق **فصل الحكم الخامس** انها لا نفقة لها عليه ولا سكنى
كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه في المبتوتة التي لا رجعة لزوجها عليها كما سياتي بيان حكمه وان
موافق لكتاب الله لا تخالف له بل سقوط النفقة والسكنى للملاعة اولى من سقوطها للمبتوتة لان المبتوتة له سبيل الى
ان يتكلم في عدتها وهذه لا سبيل له الى تكلمها الا في العدة ولا بعدها فلا وجه اصلا لوجوب نفقتها وسكنائها وقد انقطعت
العصمة انقطاعا كليا فاقضية صلى الله عليه وسلم توافق بعضها بعضا وكلها يوافق كتاب الله والميزان الذي انزله ليقوم الناس
بالقسط وهو القياس الصحيح كما سنقر عندك ان شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعي لها السكنى وانكر
القاضي اسمعيل بن اسحق هذا القول انكارا شديدا وقوله من انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه
على ان كل مطلقه ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وانما يدل على ان هاتين الفرقتين قد يجيب معهما نفقة وسكنى وذلك اذا كانت
المرأة حاملا فلها ذلك في فرقة الطلاق اتفاقا وفي فرقة الموت ثلثة اقول **احدها** انه لا نفقة لها ولا سكنى كما لو كانت
حائلا وهذا مذهب ابى حنيفة واحمد في احدى روايتيه والشافعي في احد قوليه لزال سبب النفقة بالموت على وجهه لا
يرجى عوده فلو بقي لا نفقة قريب في مال الطفل اذا كان له مال كما فعل من يلزمه نفقته من اقربيه **والثاني** ان
لها النفقة والسكنى في تركته يقدم بها على الميراث وهي احدى الروايتين عن احمد لان لقطع العصمة بالموت لا يرث على

انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق اشد ولو ان تغسل المرأة نزعها بعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند احمد ومالك في احدى الروايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للتوفى عنها نزعها ولو في اخرى **الثالث** ان نهي السكني دون النفقة حاملا كانت او حاملا وكانت او حاملا لا وهذا قول مالك واحد قول الشافعي اجزاء بها مجرى الميتة في الصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر ادلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها ذلك المقصود ان قوله من اجل انها لا يفترقا عن غير طلاق ولا متوفى عنها نزعها انما يدل على ان المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما النفقة والبيت في الجملة فهذا ان كان هذا الكلام من كلام الصحابي والله اعلم انه مندرج من قول الزهري **فصل** الحكم السادس من نكاح نسبي الولد من جهة الاب لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولدا لغيره هذا هو الحق وهو قول الجمهور وهو اجل فوائدها للعان وشد بعض اهل العلم وقال المولود للفراش لا ينفيه اللعان البتة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان اولد للفراش انما ينفي اللعان الحمل فان لم يراه حتى لدت لا عن لاسقاط احد فقط ولا ينتفي ولد هامة وهذا مذهبي محمد بن حزم واهل البيت بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد لصاحب الفراش قال فصح ان كل من ولد على فراشه وولد فهو له الحديث نفاه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم او حيث يوقن بلا شك انه ليس له ولا ينفقه صلى الله عليه وسلم الا وهي حامل باللعان فقط فبقي ما عدى ذلك على كفاؤ التسقيط وكذلك قلنا ان صدقته في ان الحمل ليس منه فان تصدقها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول لا تكسب كل نفس الا على فوجبان اقرار الابوين لا يصدق على نفى الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفى الله سبحانه الولد اذا اكدت به الاهد والتعننت هي والزوج فقط فلا ينتفي في غير هذا الموضوع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقول احمد ابو حنيفة والصحيح صحة على الحمل وعلى الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالاقوال ثلثة لا تنافي بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما فان الفراش قد زال باللعان وانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش عند تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد حكومه اصحاب الفراش فهم هنا صاحب الفراش قد نفى الولد عنه فان قيل فما تقولون لولا عن مجرد نفى الولد مع قيام الفراش فقال لو تزوجت ولكن ليس هذا الولد ولدي قيل في ذلك قولان للشافعي وهما رايتان منصوبتان عن احمد احدهما انه لعان بينما ويلزمه الولد وهو اختيارنا في الثانية ان له ان يلاعن لنفى الولد فينتفي عنه بلعانه وحده وهو اختيارنا في البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فان قيل فماذا حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولد للفراش قلنا معاذ الله بل وافقنا احكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تاويلا فانما حكم بالولد للفراش حيث ادعاها صاحب الفراش فزحم دعواه بالفراش وجعله له وحكومته عن صاحب الفراش حيث نفاه عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعى لاب وافقنا الحكمين وقتنا بالاهرين ولو فرقت فترقا يارد احدا سمحا الاثر له في نفى الولد جملا ونفيه مولودا فان الشرعية لا تاتي على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحته البتة وانما رضى هذا من قل بضيبه من ذوق الفقه واسرار الشريعة ومعانيها وحكمها والله المستعان وبه التوفيق **فصل** الحكم السابع من نكاح الولد بامه عند انقطاع نسبه من جهة ابيه وهذا الحكم يفيد حكما اذا علم على الحاقه بهام ثبوت نسبه من الاب والاك ان عديم الفائدة فان خروج الولد منها امر محقق فلا بد في الحاقه من امر زاد عليه وعلى ما كان حاصله مع ثبوت النسب من الاب قلنا لا يختلف في ذلك

فإن قيل فما تقولون لو وقع اللعان قبل المدخول هل تحكمون عليه بنصفته المهر أو تقولون يسقط بجملة قيل في ذلك قولان للعمل وهو ما رواه إمامان
عن أحمد وأحمدان الفرقة إذا كانت بسبب بين الزوجين كما أنهما أو منهما أو من اجنبي كثرانها لزوجهما قبل المدخول هل يسقط
الصداق تغليبا كجانبها كما لو كانت مستقلة بسبب الفرقة أو بنصفه تغليبا كجانبه وإنه هو المشترك في سبب الإسقاط السيد
الذي يباعه متسبب إلى إسقاطه ببيعه أياها فهذا الأصل فيه قولان وكل فرق جاءت من قبل الزوج نصف الصداق كطلاقه أو فسخه
لعيوبها أو فوات شرط شرطه فإنه يسقط كله وإن كان هو الذي فسح لان سبب الفسخ منها وهي الحاملة له عليه ولو كانت الفرقة
بأسلامه هل يسقط عنه أو بنصفه على روايتين فوجه إسقاطه أنه فعل الواجب عليه وهي المتنتية من فعل ما يجب عليها فهي
المتسبية إلى إسقاطها كما يامتنعها من الإسلام ووجه التنصيف أن سبب الفسخ منتهه **فإن قيل** فما تقولون في الحكم هل
ينصفه أو يسقطه **قيل** إن قلنا هو طلاق نصفه وأن قلنا هو فسح فقال أصحابنا فيه وجهان أحدهما كذلك تغليبا كجانبه والثاني
يسقطه لأنه لو استقل بسبب الفسخ وعندى أنه ان كان مع اجنبي نصفه وجهها واحدا وإن كان معها فقهه وجهان **فإن قيل**
فما تقولون لو كانت الفرقة بشرائه لزوجته من سيدها هل يسقطه أو ينصفه قيل فيه وجهان أحدهما يسقط لأنه مستحق
مهرها تسببا إلى إسقاطه ببيعه أو الثاني ينصفه لان الزوج تسبب إليه بالشراء وكل فرق جاءت من قبلها كردتها أو رضاعها
من فسح رضاعه تكا حها وفسحها لا اعتبارا أو غيبته فإنه يسقط مهرها **فإن قيل** إن المرأة إذا فسخت لعيب الزوج سقط مهرها
إذا الفرقة من جهتها وقلت الزوج إذا فسح لعيب المرأة سقط أيضا ولو تجلو الفسخ من جهته فتنصفوه كما جعلتموه
لفسخها لعيب من جهتها فاسقطتموه في الفرق قيل الفرق بينهما أنه ما يدل المهر في مقابلة بضع سليم من العيوب فإذا الويتبين
كذلك وفسح عاد إليها كما خرج منها ولو يستوفه ولا شيئا منه فلا يلزمه شيء من الصداق كما أنها إذا فسخت لعيب أو تسلم إليه
المعقود عليه ولا شيئا منه فلا يستحق عليه شيئا من الصداق **فصل** الحكم الخامس أنها لا نفقة لها عليه ولا سكنى
كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا موافق لحكمه في المبتوتة التي لا رجعة لزوجها عليها كما سياتي بيان حكمه وإنه
موافق لكتاب الله لا يخالفه بل سقوط النفقة والسكنى للإعانة أولى من سقوطها للمبتوتة لأن المبتوتة له سبيل إلى
أن يتكلم في عدتها وهذه لا سبيل له إلى تكا حها لا في العدة ولا بعدها فلا وجه أصلا لوجوب نفقتها وسكنائها وقد انقطعت
العصمة انقطاعا كليا فاقضية صلى الله عليه وسلم توافق بعضها بعضا وكلها يوافق كتاب الله والميزان الذي أنزله ليقوم الناس
بالقسط وهو القياس الصحيح كما سنقر عنك إن شاء الله تعالى بالوقوف عليه عن قريب وقال مالك والشافعي لها السكنى وأكثر
القاضي سمعيل بن أسحق هذا القول انكارا شديدا وقوله من انهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها لا يدل مفهومه
على أن كل مطلقه ومتوفى عنها لها النفقة والسكنى وإنما يدل على أن هاتين الفرقتين قد يجيب معهما نفقة وسكنى وذلك إذا كانت
المرأة حاملةا فلها ذلك في فرقة الطلاق اتفاقا وفي فرقة الموت ثلثة أقوال **أحد** ها أنه لا نفقة لها ولا سكنى كما لو كانت
حائلا وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه والشافعي في أحد قوليه لزال سبب النفقة بالموت على وجهه لا
يرجى عوده فلو بقي لا نفقة قريب فهي في مال الطفل إذا كان له مال أو جعل من يلزمه نفقة من اقربيه **والثاني** أن
لها النفقة والسكنى في تركته يقدم بها على الميراث وهي إحدى الروايتين عن أحمد لان انقطاع العصمة بالموت لا يرد على

انقطاعها بالطلاق البائن بل انقطاعها بالطلاق اشد ولهذا تغسل المرأة بزوجه باعد موته عند جمهور العلماء حتى المطلقة الرجعية عند احمد ومالك في حد واحد وايتين عنه فاذا وجبت النفقة والسكنى للبائن الحامل فوجوبها للتوفى عنها زوجها ولو في اخرى **الثالث** ان بها السكنى دون النفقة حاملا كانت او حادلا وهذا قول مالك واحد قولي الشافعي جزم بها مجرى المبتوتة والصحة وليس هذا موضع بسط هذه المسائل وذكر ادلتها والتمييز بين راجحها ومرجوحها اذ انقصوا قول من اجل انها يفتراق عن غير طلاق ولا متوفى عنها بزوجه اذ يدل على ان المطلقة والمتوفى عنها قد يجب لهما النفقة والبيت في الجملة فهذا ان كان هذا الكلام من كلام الصحاب والله اعلم انه مندرج من قول الزهري **فصل** الحكم السادس من نقطاع نسبا لولد من جهة الاب لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان لا يدعى ولدها لاث هذا هو الحق وهو قول الجمهور هو اجل فوالد اللعان ويشذ بعض اهل العلم وقال المولود للفراش لا ينفيه اللعان البتة لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش واما ينفي اللعان الحمل فان لم يلاحظه حتى لارت لاعتن لا سقط احد فقط ولا ينفي ولد هامة وهذا مذهب ابي محمد بن حزم واهل حنيفة عليه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد لصاحب الفراش قال فصح ان كل من ولد على فراشه ولد فهو له لا حيث نفاه الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم او حيث يوقن بلا شك انه ليس له ولا ينفيه صلى الله عليه وسلم الا وهي حامل باللعان فقط فبقي ما عدى ذلك على كحاق النسب قال وكذلك قلنا ان صدقته في ان الحمل ليس منه فان تصدقها له لا ينفذت اليه لان الله تعالى يقول لا تكسب كل نفس الا عليها فوجب ان اقرار الابوين لا يصدق على نفى الولد فيكون كسبا على غيرههما او انما نفى الله سبحانه الولد اذا اذنت به الادر المعتنت هي والزوج فقط فلا ينفي في غير هذا الموضع انتهى كلامه وهذا ضد مذهب من يقول انه لا يصح اللعان على الحمل حتى تضع كما يقول احمد ابو حنيفة والصحيح صحة على الحمل وعلى الولد بعد وضعه كما قاله مالك والشافعي فالاقوال ثلثة لا تماق بين هذا الحكم وبين الحكم بكون الولد للفراش بوجه ما فان الفراش قد زال باللعان وانما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان الولد للفراش عند تعارض الفراش ودعوى الزاني فابطل دعوى الزاني للولد وحكوه اصحاب الفراش ثم هنا صاحب الفراش قد نفى الولد عنه فان قيل فما تقولون لولا عن الحجر نفى الولد مع قيام الفراش فقال لو تزنا ولكن ليس هذا الولد ولدى قيل في ذلك قولان للشافعي وهما اريتان منصوصتان عن احمد احداهما انه لعان بينهما ويلزمه الولد وهو اختيار الخري والثانية ان له ان يلاعن لنفى الولد فينتفى عنه بلعانه وحده وهو اختيار ابي البركات ابن تيمية وهي الصحيحة فان قيل فما نفى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الولد للفراش قلنا معاذ الله بل وافقنا احكامه حيث وقع غيرنا في خلاف بعضها تاويلنا فانما حكم بالولد للفراش حيث ادعاه صاحب الفراش فزج دعواه بالفراش وجعله له وحكوه بنفيه عن صاحب الفراش حيث نفاه عن نفسه وقطع نسبه منه وقضى ان لا يدعى لاب وافقنا الحكمين وقلنا بالآخرين ولو نفي ففرقا يارد احلا سمجلا لا اثر له في نفى الولد جلا ونفيه مولودا فان الشرعية لا تاتي على هذا الفرق الصوري الذي لا معنى تحمه البتة وانما رضى هذا من قل نصيبه من ذوق الفقه واسرار الشرعية ومعانيها وحكمها والله المستعان وبه التوفيق **فصل** الحكم السابع احقاق الولد بامه عند انقطاع نسبه من جهة ابيه وهذا الحكم يفيد حكما اذ لا على احقاه بهام ثبوت نسبه من الاب والا كان عديم الفائدة فان خروج الولد منها امر محقق فلا بد في الاحق من امر زائد عليه وعلى ما كان حاصله مع ثبوت النسب من الاب والاختلاف في ذلك

فقال طائفة افاد هذا الحاق قطع توهم نقطاع نسب لولد من الام كما انقطع من الاب وانه لا ينسب الى الاب الا الى الام فقطع
النبى صلى الله عليه وسلم هذا وهو الحق الولد بالام واذا هذا بايجابه المحد على من قد ذمه او قد فامه وهذا قول لشافعي ومالك
ابن حنيفة وكل من لا يرى ان امه وعصباتها عصبية له وقالت طائفة ثانية بل فادنا هذا الحاق فائدة زائدة وهي تحويل
النسب الذي كان الى ابيه الى امه وجعل امه قائمة مقام ابيه في ذلك في عصبته وعصباتها ايضا عصبته فاذامات حازت
ميراثه وهذا قول ابن مسعود ويروي عن علي كرم الله وجهه وهذا القول هو الصواب لما روى اهل السنن الاربعة من حديث وانما
ابن الاسقم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نحو المرأة ثلثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ورثاه الام
احمد زهير ليورث ابوداؤد في سنته من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جد لا رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه جعل ميراث ابن الملاعنة لامة لو رثها من غير اهلها وفي السنن ايضا من حديث مكحول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراث
ابن الملاعنة لامة وثمها من يورثها وهذا الاثار موافقة لمحض القياس فان النسب في الاصل للاب فاذا انقطع من جهة صار الام بان الولد في الاصل
لمعتق لا يفاذ اكان اب قريباً كان لمعتق الام فلو اعتق اب بعد هذا انجر الولد من جاني الام اليه رجوع الى اصله هو نظير ما اذا كذب الملاعن نفسه
استحق الولد رجوع النسب والتعصيب للامه وعصبته اليه في هذا الموضع لقياسه في حادثة الاثار هو مذهب الامامة وعلم عبد الله بن مسعود ومذهب
اما في اهل الارض في رثتها احمد بن حنبل اسحق بن راهويه وعليه يدان القران بالطف ايماء واحسنه فان الله سبحانه جعل عيسى من
ذرية ابراهيم واسطة مريمه وهي من صميم ذرية ابراهيم وسياتي مزيد تقرير لهذا عند ذكر اقصية النبي صلى الله عليه وسلم
واحكامه في الفرائض ان شكك الله تعالى فان قيل فما تصنعون بقوله في حديث سهل الذي رواه مسلم في صحيحه وقصة اللعان
في اخره فوجرت السنة ان يرث منها وترث منه ما فرض الله لها قيل تلقيناها بالقبول والتسليم والقول بموجبه وان امكن ان يكون
مندرجا من كلام ابن شهاب وهو الظاهر فان تعصيب الام لا يسقط ما فرض الله لها من ولدها في كتابه وغايتها ان تكون كالاب حيث
يجتمع لها الفرض والتعصيب في تاخذ فرضها ولا يدا فان فضل شئ اخذته بالتعصيب والا فالارث يفرضها فنحن قائلون بالاثار
كلها في هذا الباب بحمد الله وتوفيقه **فصل الحكم الثامن** انها لا ترمى ولا يرمى ولدها ومن رماها او رماها ولدها فعليه احد وهذا
لان لعانها نفى عنها تحقيق ما رهيت به فيجد اذ فيها وقاذف ولدها هذا الذي دللت عليه السنة الصحيحة الصريحة وهو قول
جمهور الامامة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى ان لو يكن هناك ولد نفى نسبه حدقا فاذها وان كان هناك ولد نفى نسبه لو وجد قاذفها
والحديث انما هو فيمن لها ولد نفاه الزوج والذي اوجب له هذا الفرق ان متى نفى نسبه لدها فقد حكم بزناها بالنسبة الى الولد
فاثر ذلك شبهة في سقوط حد القذف **فصل الحكم التاسع** ان هذه الاحكام بما ترتب على لعانها معا وبعد ان تور اللعانان فلا
يترتب شئ منها على لعان الزوج وحده وقد خرج ابو البركات ابن تيمية على المذهب انتفاء الولد بلعان الزوج وحده وهو يخرج
صحيح فان لعانها كما افاد سقوط الحد وعاد القذف عنه من غير اعتبار لعانها افاد سقوط النسب الفاسد عنه وان لو قال عن هي
بل بطريق الاولي فان تضرره بدخول النسب الفاسد عليه اعظم من تضرره بحمل القذف وحاجته الى نفيه عنه اشد من حاجته
الى دفع الحد فلعانه كما استقل بدفع الحد استقل بنفي الولد والله اعلم **فصل الحكم العاشر** وجوب النفقة والسكنى للمطقة و
المتوفى عنها اذا كانتا حاملين فانه قال من اجل انها يفتقان عن غير طلاق ولا متوفى عنها فاذا ذلك امرين احدهما سقوط نفقة البائن

وسكنها اذ التكن حاملا من الزوج الثاني وجوبها لو التوتى عنها فا كانتا حاملين من الزوج **فصل** وقوله صلى الله عليه وسلم ان جاءته امرأة بنت امية وان جاءت به كذا وكذا فهو لشريك بن قحطبان ارشاد منه صلى الله عليه وسلم الى اعتبار الحكم باللقافة وان للشبهة مدخلا في معرفة النسب والحاق الولد بمنزلة الشبه وان اليمين بالمدعى ان قوله لان الشبهة له لمعارضه اللعان الذي هو اقوى من الشبهة له كما تقدم **فصل** وقوله في الحديث وان رجلا وجد مع امراته رجلا يقتله فيقتلونه به دليل على ان من قتل رجلا في حارة وادعى انه وجد مع امراته امرته يقتل به ولا قبل قوله اذ لو قبل قوله لاهدت الدماء وكان كل من اراد قتل رجل دخله دارة وادعى انه وجد مع امراته ولكن هو منكم سألتك يجب التفرقة بينهما احداهما هل يسعه في ما بينه وبين الله تعالى ان يقتله ام لا والثانية هل يقبل قوله في ظاهر الحكم ام لا وهذا تفرقة يزول الاشكال فيما نقل عن الصحابة رضي الله عنهم في ذلك حتى جعلها بعض العلماء مسألة تراعى بين الصحابة وقال مذهب عمر رضي الله عنه انه لا يقتل به ومذهب علي كرم الله وجهه انه يقتل به والذي غرره ما رواه سعيد بن منصور في سننه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينا هو يوم ما يتعدى اذ جاءه رجل يغدو وفي يده سيف مطهيد ومروءة قوم يفتن فجاو حق جلس مع عمر فجاد الاخر فقالوا يا امير المؤمنين ان هذا قتل صاحبنا فقال له عمر اتقول فقال له يا امير المؤمنين اني ضربت فخذي امراتي فان كان بينهما احد فقد قتلته فقال عمر اتقولون فقالوا يا امير المؤمنين انه ضرب بالسيف فوقم في وسط الرجل فخذى المرأة فاخذ عمر رضي الله عنه سيفه فمزقه ثم دفعه اليه وقال ان عاد واعد فهذا ما نقل عن عمر رضي الله عنه واما على كرم الله وجهه فنسئل عمن وجد مع امراته رجلا فقتله فقال ان لربيات باربعة شهلاء فليعط برومته فظن ان هذا خلاف للبقول عن عمر فجعلها مسألة خلاف بين الصحابة وانت اذا تاملت حكمها لم تجد بينهما اختلا فان عمر رضي الله عنه انما اسقط عنه القود لما اعترف الولي بانه كان مع امراته وقد قال الصحابا واللفظ صاحب المعنى فان اعترف الولي بذلك فلا قصاص ولا دية له اذ عن عمر تساق القصة وكلامه يعطى انه لا فرق بين ان يكون محصنا وغير محصن وكذلك حكم عمر رضي الله عنه في هذا القتل وقوله ايضا فان عاد واعد ولو يفرق بين المحصن وغيره وهذا هو الصواب ان كان صاحب المستوعب قد قال وان وجد مع امراته رجلا يتال منها ما يوجب الرجوع فقتله وادعى انه قتل لاجل ذلك فعليه القصاص في ظاهر الحكم لان يأتي بينة بدعوى الا يلزمه القصاص قال في عدد البينة روايتان احدتهما شاهدان اختارها ابو بكر لان البينة على الوجود لا على الزنا والاخرى لا يقبل اقل من اربعة والصحاحان المهينة متى قامت بذلك واقرب الولي بسقط القصاص محصنا كان او غيره وعليه يدل كلام علي كرم الله وجهه فانه قال من وجد مع امراته رجلا فقتله ان لربيات باربعة شهلاء فليعط برومته وهذا لان هذا القتل ليس بمعد الزنا ولو كان حلالا كان بالسيف ولا اعتبر له شرط اقامة الحد وكيفية وانما هو عقوبة لمن تعدى عليه وهناك حريمه وافسد اهل ذلك فعل الزبير رضي الله عنه لما تخلف عن الجيش ومعه جاريتة له فاتاها رجلا فقالوا لا اعطنا شيئا فاعطاهم طعاما كان معه فقالوا نخل عن الجارية فضرهم بالسيف فقطعهم ابضرية واحدة وكذلك من اطلع في بيت قوم من نقيب دمشق في الباب بغير اذ هم فنظر حريمه او عورتا فله حذنه وطعنه في عيشه فان انقلعت عييه فلا ضمان عليهم وقال الملقا ابوعلي هذا ظاهر كلام احمد انهم يدعون له ولا ضمان عليهم من غير تفصيل **فصل** ابن حامد فقال يدفعه بالاسهل فالاسهل

قبيلاً يقولوا انصرفوا واذهبوا ولا تفعل بك قلت وليس في كلام احمد ولا في السنة الصحيحة ما يقتضي هذا التفصيل بل الاحاديث
 الصحيحة تدل على خلافه فان في الصحيحين عن انس ان رجلاً اطلع من حجر في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فقام اليه بمشقص
 او بمشاقص جعل تحبيره ليطعنه فاين الدرع بالاسهل هو صلى الله عليه وسلم يحمله او يختبئ له ويختفي ليطعنه وفي الصحيحين
 ايضاً من حديث سهل بن سعد ان رجلاً اطلع في حجره باب النبي صلى الله عليه وسلم وفي يد النبي صلى الله عليه وسلم مدرى يحك به
 راسه فلما راه قال لواعلم انك تنظر طعنت بها عينك انا جعل الاستيدان من اجل البصر وفيها ايضا عن ابى هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان امرأ اطلع عليك بغير اذن فخذته بحصاة ففقات عينه لو يكن عليك جناح وهما ايضاً
 من اطلع في بيت قوم بغير اذن ففقاتوا عينه فلا دية له ولا قصاص هذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وقال ليس هذا من باب
 دفع الصائل بل من باب عقوبة المتعدى المودى وعلى هذا فيجوز له فيما بينه وبين الله تعالى قتل من اعتدى على حريمه سواء كان
 محصناً او غير محصن معروفة بذلك او غير معروفة كما دل عليه كلام الاصحاب وفتاوى الصحابة وقد قال المشافعي وابو ثور يسعه
 قتله فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان الزاني محصناً جعله من باب الحد ووقال احمد واستحق يهدر دمه اذا جاء بشاهدين ولو
 يفصل بين المحصن وغيره واختلف قول مالك في هذه المسألة وقال ابن حبيب ان كان المقتول محصناً واقام الزوج البينة فلا
 نفي عليه ولا قتل به وقال ابن القاسم اذا قامت البينة فالمحصن وغير المحصن سواء ويهدر دمه واستحب ابن القاسم
 الدية في غير المحصن قائل قتل فما تقولون في الحديث المتفق على صحته عن ابى هريرة رضي الله عنه ان سعد بن عبادة رضي
 الله عنه قال يا رسول الله ارأيت الرجل يجرد مع امرأته رجلاً يقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقال سعد بن علي الذي
 بعثك بالحق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا الى ما يقول سيدك وفي اللفظ الاخر ان وجدت مع امرأتي رجلاً امهلها
 حقاً في امرها شهلاً قال نعم قال الذي بعثك بالحق ان كنت لا عاجله بالسيف قبل لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اسمعوا الى ما يقول سيدك انا اغير منه والله اغير مني قلنا انتقلنا بالقبول والتسليم والقول بموجبه واخر الحديث
 دليل على انه لو قتله لو قتل به لانه قال بل الذي اكرمك بالحق لو وجب عليه القصاص بقتله لما اقره على هذا الكلف ولما
 اتى على غيرته ولقال لو قتله قتلته به وحديث ابى هريرة صحيح في هذا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اتجبون من
 خيرة سعد فولدنا انا اغير منه والله اغير مني ولو ينكر عليه ونهيه عن قتله لان قوله صلى الله عليه وسلم حكومكم ولم يزلوا
 حكم عام للامة فلواذن له في قتله لكان ذلك حكماً منه بان دمه هدر في ظاهر الشرع وباطنه ووقعت المفسدة التي رآها الله
 بالقصاص وتلك الناس في قتل من يريدون قتله في دهرهم ويدعون انهم كانوا يريدونهم فسد الذريعة وحس المفسدة
 وصلح الدماء وفي ذلك دليل على انه لا يقبل قول القاتل ويقاد به في ظاهر الشرع فلما حلفت سعد لانه يقتله ولا ينتظر به الشهود
 عجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيرته واخبر انه ضيوع انه صلى الله عليه وسلم اغير منه والله اشد غيرته وهذا يحتمل من غير
 احد ما اقر به وسكوتة على ما حلف عليه سعد لانه جائز له فيما بينه وبين الله ونهيه عن قتله في ظاهر الشرع ولا يناقض اول الحديث
 واخره والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك كالمكروه على سعد فقال لا اسمعون ما يقول سيدك يعني انا انها عن قتله
 وهو يقول بل والذي اكرمك بالحق فواخبر عن احكامه على هذه المخالفة وانه شدة غيرته ثم قال لانا اغير منه والله اغير مني

وقد شرع اقامة الشهداء الاربعة مع شدة غيرته سبحانه في مقرونه بحكمة ومصليمة ورحمة واحسان فالتة سبحانه
مع شدة غيرته اعلو بمصلم عبادة وما شرعه لهم من اقامة الشهداء الاربعة دون المبادر الى القتل وانا اخير من سعد
وقد نهيت عن قتله وقد ير يد رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاخرين وهو الا ليق بكلامه وسيات القصة **فصل في حكمه**
صلى الله عليه وسلم في حوق النسب بالزوج اذا خالفون ولده لونه ثبت عنه في الصحيحين ان رجلا قال له ان امرأتى ولدت غلاما
اسود كانه يعرض بنفسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما لونها قال حم قال نعم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني اناها ذلك قال لعله يا رسول الله نزعها عرق فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله ان يكون نزع
عرق وفي هذا الحديث من الفقه ان الحلال يجب بالتعريض اذا كان على وجه السؤال والاستفتاء ومن اخذ منه انه لا يجب
بالتعريض ولو كان على وجه المقابحة والمشامة فقال بعد النجعة ورب تعريض اخم وارجع للقلب ابلغ في النكايمة من التصريح وبسط
الكلام وسياتقير وما ذكره من الاحتمال ويجعل الكلام قطعي الدلالة على المراد وفيه ان مجرد الريبة لا تسوخ اللعان ونفى الولد وفيه
ضرب الامثال والاشباة والنظائر في الاحكام ومن تراجم البخاري في صحيحه علم هذا الحديث باب من شبه اصلا معلوما باصله ميان
قد بين الله حكيمها ليقوم السائل مساق معه حديث ارايت لو كان على امك دين **فصل في حكمه** صلى الله عليه وسلم بالولد للفراش
وان الامة تكون فراشا وفيمن استلحق بعد موت ابيه ثبت في الصحيحين من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن ابى وقاص و
عبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ابن اخي عتبة بن ابى وقاص عهد الى انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن ز
هذا اخي يا رسول الله ولد على فراش ابى من ولده فتنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى شبا بينا بعتبة فقال هولك يا عبد
ابن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة فلو تره سودة قط فهذا الحكم النبوى اصل في ثبوت النسب بالفراش في
ان الامة تكون فراشا بالوطى وفي ان الشبه اذا عارض الفراش قدم عليه الفراش في ان احكام النسب تتبع من وجه
دون وجه وهو الذى يسميه بعض الفقهاء حكما بين حكيمين في ان القافة حق وانها من الشرع فاما ثبوت النسب بالفراش فجمعت
عليه الامة ونجحات ثبوت النسب اربعة الفراش والاستلحاق والبينة والقافة فالثلاثة الاول متفق عليها واتفق المسلمون على ان
الكتاب يثبت به الفراش واختلفوا في السرى فجعله جمهور الامة موجبا للفراش واحتجوا بصريح حديث عائشة الصحيح ان النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بالولد لزمعة وصرح بانه صاحب الفراش وجعل ذلك علة الحكم بالولد له فسبب الحكم ومحلها انها كان
في الامة فلا يجوز اخلافا لحديث منه وحمله على الحرمة التي لو تذكر البتة وانما كان الحكم في غيرها فان هذا يستلزم الغاء ما اعتبره الشارع
وعلق الحكم به صرحا وتعطيل محل الحكم الذى كان لاجله وفيه ثلوه لو يرد الحديث الصحيح فيه كان هو مقتضى الميزان الذى انزله الله تعالى
ليقوم الناس بالقسط وهو التسوية بين المتماثلين فان السرى فراش حسا وحقيقة وحكما كما ان الحرمة كذلك هو تراد لها تراديه
الزوجة من الاستمتاع والاستيلاء ولو نزل الناس قد يما وحدثا وغبون في السرى لاستيلاء هن واستقر اشهن والزوجة
انما سميت فراشا لتعلق هي والسرى فيه على حد سواء وقال ابو حنيفة لا يكون لامة فراشا بول ولده ولدته من السيد فلا يلحقه
الولد الا اذا استلحقه فيلحق حينئذ بالاستلحاق لا بالفراش فما ولدت بعد ذلك حكمه الا ان ينفقه فعندم وولد الامة لا يلحق السيد
الا ان يتقدمه ولد مستلحق ومعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم الحق الولد لزمعة واثبت نسبه منه ولو ثبتت قط ان هذه الامة

ولدت له قبل ذلك غيره ولا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ولا استفصل فيه قال مناز وهو ليس لهذا التفصيل اصل في كتاب ولا سنة ولا اثر عن صلحك لا تقتضيه قواعد الشرع واحواله قالت احنفية نحن لا نشكر كون الامة فراسا في الجملة ولكنه فراس ضعيف وهي غيره دون الحره فاعتبرنا ما يعتق به بان تقلد منه ولدا فاستلحقه فما ولد له بعد ذلك محق به الا ان ينفيه واما الولد الاول فلا يلحقه الا بالاستلحاق ولهذا قلنا انما اذا استلحق ولدا من امة ولو يلحقه ما بعده الا بالاستلحاق مستأنف بخلاف الزوجه والفرق بينه ما ان عقدا للنكاح انما يراد الوطى والاستفرش بخلاف ملك اليمين فان الوطى والاستفرش فيه تابع ولهذا يجوز وروده على من يحرم عليه وطيا بخلاف عقدا للنكاح قالوا والحديث لا حجة لك فيه لان وطى زمعة لم يثبت واما احقها النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الا لانها استلحقه فاحقها بالاستلحاق لا يفرش الاب قال الجمهور اذا كانت الامة موطوءة ففي فراس حقيقة وحكما واعتبارا لا بدتها السابقة في صيرورتها فراسا اعتبارا لا دليل على اعتبارها شرعا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يعتبره في فراس زمعة فاعتبارها تخكروا قولكون الامة لا تزداد بالوطى فالكلام في الامة الموصولة التي اتخذت سرية وفراسا وجعلت كالزوجة او احطى منها الا في امته التي هي اخته من الرضاخ ونحوها وقولكون وطى زمعة لم يثبت حتى يلحق به الولد ليس علينا جواب بل جوابه على من حكوا بلحقا بولد زمعة وقال لابنه هو اخوك وقولكونا احقها بالآخر لانه استلحقه باطل فان المستلحق ان لو يقر به جميع الورثة لو يلحق بالمقر لان يشهد منهم اثنتان انه ولد على فراس لم يثبت وعبد لو يكن جميع الورثة فان سودة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم اخته وهي بوقره ولو يستلحقه وحتى بو اقرت به مع اخيها عبد كان ثبوت النسب بالفراش لا بالاستلحاق فان النبي صلى الله عليه وسلم صرح عقيب حكمة بالحاق النسب بان الولد للفراش معلل لذلك منها على قضية كلية عامة تتناول هذه الواقعة وغيرها فاجاب هذا الاعتراض الباطل المحرم ان ثبوت كون الامة فراسا بالاقرار من الواطى او وراثته كانت في حقوق النسب فان النبي صلى الله عليه وسلم احقها به بقوله ابن وليدة ابى ولد على فراسه كيف وزمعة كان صهر النبي صلى الله عليه وسلم وابنته تحته فكيف لا يثبت عند الفراش الذي يلحق به النسب اما ما نقضتم به علينا انه اذا استلحق ولدا من امته ولو يلحقه ما بعده الا باقرار مستأنف في ذافيه قولان لا صحابا احمد هذا احداهما والثاني ان يلحقه وان لو يستأنف اقرارا ومن يرحم القول الاول قال قد يستلحقها السيد بعد الاولاد فيزول حكم الفراش بالاستبراء فلا يلحقه ما بعد الاول الا باقرار مستأنف ان وطيا كما لحاق في اول ولد من رحم الثاني قال قد ثبت كونها فراسا واولادها الاصل بقاء الفراش حتى ثبت ما يزيد اذ ليس هذا نظير قولكونه لا يلحقه الولد مع اعترافه بوطيا حتى يستلحقه وباطل من هذا الاعتراض قول بعضهم انه لو يلحقه به اخوانا جعلناه عبدا ولهذا اتى فيه بلام التمليك فقال هولك اى هولك ذلك وقوى هذا الاعتراض بان في بعض الفاظ الحديث هولك عبد وبانه امر سودة ان تحتجب منه وكونها لها امرها بالاحتجاب منه فدل على انه اجنبى منها قال وقوله الولد للفراش تنبيه على عدم محوق نسبه بزمعة اى لو يكن هذه الامة فراسا لانه الامة لا تكون فراسا والولد انما هو للفراش وعلى هذا صح امر احتجاب سودة منه قال ويكده ان في بعض طرق الحديث احتجبى منه فانه ليس لك يا خرفا واوصيتك فليت انما اسعد بالاحتجاب ويقضاه النبوى منكروا لجمهوره لان جمى الوطيس والتقت حلقتا البطان فنقول والله المستعان اما قولكونه لا يلحقه به اخا وانما جعل عبدا يرد لامرته محمد بن اسمعيل البخارى في صحيحه في هذا الحديث هولك هو اخوك يا عبد بن زمعة وليس الام التمليك وانما هي للاختصاص كقوله الولد للفراش فلما انقطعت قوله هولك عبدا ورواية باطلة لا تصح اصلا واما امره لسودة بالاحتجاب منه

فاما ان يكون على طريق الاحتياط والورع امكن الشبهة التي اورثها الشبهة البين بعنية وامان يكون مراعاة للشبهين واعمال الابدان بين
 فان الفرائض دليل حقوق النسب الشبهه بغير صاحبها دليل نفيه فاعمل امر الفرائض بالنسبة الى المدعى لقوته واعمل الشبهه بعينه
 بالنسبة الى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة وهذا من احسن الاحكام واثبتها واصحها ولا يمنع ثبوت النسب من وجوبه
 دون وجه فهذا الزاني يثبت النسب بينه وبين الولد في التحريم والبعضية دون الميراث وانفقة والولاية وغيرها وقد تخلف
 بعض احكام النسب عنه مما ثبوتها له لانهم وهذا كثير في الشريعة فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لانهم
 الشبهه بعنية وهل هذا الا محض الفقه وقد علم به لا معقوله ليس لك باخ لو صحت هذه اللفظة مع انها لا تصح وقد ضعفها
 اهل العلوم الحديث ولا ينال بصحتها مع قوله لعبد هو اخوك واذا اجتمعت اطراف كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقوت قوله هو اخوك
 بقوله الولد للفراش وللعاهر الحجر تبين لك بطلان ما ذكره من التاويل وان الحديث صريح في خلافة لا يحمله بوجه والله اعلم
 والعجب ان منازع عينا في هذه المسألة يجعلون الزوجة فراشا مجرد العقد وان كان بينها وبين الزوج بعد المشرقين ولا يجعلون
 ميرته التي يتكرر استقرائه لها ليلا ونهارا فراشا **فصل** واختلف الفقهاء فيما تصير به الزوجة فراشا على ثلاثة اقال احدها
 انه نفس العقد وان علم انه لو جتمع به ابل وولدتها عقيبه في المجلس هذا المذهب ابى حنيفة والثاني انه العقد مع امكن الوطى
 وهذا مذهب الشافعي واحمد والثالث انه العقد مع الدخول المحقق لا امكن المشكوك فيه وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية
 وقال ان احمد اشكر اليه في رواية حريه فانه نص في روايته فمن طلق قبيل البناء واتت امرأته بولد فانكره انه ينتفي عنه بغير اركان و
 هذا هو الصحيح المجزوم به والا فكيف تصير المرأة فراشا ولو يدخل بها الزوج ولو بين به مجرد امكن بعيد هل يعد اهل العرت و
 اللغة المرأة فراشا قبيل البناء بها وكيف تاتي الشرعية بالحاق نسب من لو بين بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها مجرد امكن ذلك و
 هذا لا امكن قد يقطع بانتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشا الا بدخول محقق وبالله التوفيق وهذا الذي نص عليه في رواية حريه هو
 الذي تقتضيه قواعد واصول مذهبه والله اعلم واختلفوا ايضا فيما تصير به الامه فراشا فاجمهور على انها لا تصير فراشا الا بالوطى
 وذهب بعض المتأخرين من المالكية ان الامه التي تشتري للوطى دون الخدمة كالمرفعة التي تفهم من قرأتها الاحوال فانما تتراد
 للتسرية فتصير فراشا بنفس الشراء والصحیح ان الامه والحرة لا تصيران فراشا الا بالدخول **فصل** فهذا احد الامور الاربعه التي ثبتت
 بها النسب هو الفرائض الثاني الاستلحاق وقد اتفق اهل العلوم على ان الاب ان يستلحق فاما الجد فان كان الاب موجودا لم يستلحق احد
 شيئا وان كان معدوما هو كل الورثة صح اقاربه وثبت سبب المقربة وان كان بعض الورثة موصدا قوة فكذلك والا لو ثبتت نسبه
 الا ان يكون احد الشاهدين فيه والحكي في الاخ كالحكي في الجد سواء والاصل في ذلك ان من حاز المال يثبت النسب باقراره واحدا
 كان او جماعة وهذا اصل مذهب احمد والشافعي لان الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله وادورد بعض الناس على هذا الاصل انه
 لو كان اجماع الورثة على الحاق النسب يثبت النسب للزم اذا اجتمعوا على نفي حمل من امة وطريها الميت ان يحلوا محله في نفي النسب
 كما حلوا محله في الحاقه وهذا لا يلزم لانا اعتبرنا جميع الورثة والحمل من الورثة فلو جيم الورثة على نفيه فان قيل فانتزاع اعتبار الوثية
 النسب اقرار جميع الورثة والمقره هنا هو عبد وسودة ليقربه وهي اخته والنبي صلى الله عليه وسلم اعلم احق به بعد الاستلحاق فغيبه
 دليل على استلحاق الاخ وثبوت النسب باقراره ودليل على ان استلحاق احد الاخوة كان قبيل سودة لو تكن منكورة فان عبدا

استلحقه واقربته سودة على استلحاقه واقربها وسكوتها على هذا الامر المتعدي حكمه اليها من خلوة بما هو قريبه اياها وصيرورتها
 اخا اي تصديق لاختيها عبد واقربها اقربه والالباء رت الى الاكاره التكذيب فخرى رضاها واقربها محجى تصديقها هذا ان كان
 لم يصدر منها تصديق صريح فالواقعة واقعة عين ومتى استلحق الاخ او الجلا وغيرهما مما نسب من واقربته مورثه وحققه
 يثبت نسبه ما لو يكن هناك وارث منازع فالاستلحاق مقتضى لثبوت النسب في منازعه خيرة من الورثة مانع من الثبوت فاذا
 وجد المقتضى لم يمنع مانع من اقتضائه ترتيب عليه حكمه ولكن لم يهنا امر اخر وهو ان اقرار من حاز الميراث واستلحقه هل هو اقرار
 خلافة عن الميت او اقرار بشهادة هذا فيه خلاف فذهب جمهور الشافعي نه اقرار خلافة ولا اشتراط علة المستلحق بل ولا اسلامه
 بل هو ذلك من الفاسق والدين وقالت المالكية هو اقرار بشهادة فتعين فيه اهلية الشهادة وحكى بن القصار عن مذهب مالك
 ان الورثة اذا اقرروا بالنسب محق وان لم يكونوا اعدا ولا المعروف من مذهب مالك خلافة **فصل الثالث** البيعة بان يشهد شاهدان
 بانه ابنه او انه ولد على فراشه من زوجته او امته واذا شهد بذلك اثنان من الورثة لوليتفت الى اكاره قيمته وثبت نسبه ولا يعرف
 في ذلك نزاع **فصل الرابع** القافة حكى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضائه باعتبار القافة والحاق النسب بها ثبت في الصحيحين
 من حديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا يبرق اسارير وجهه فقال لورثتي ان
 محرم الذي يحق نظر انقالي زيد بن حارثة واسامة بن زيد عليهما قطيفة قد غطت رؤسهما وابدت اقلامهما فقال ان هذه الاقدام
 بعضها من بعض فسر النبي صلى الله عليه وسلم بقول القافة لو كانت كما يقول المنازعون من امر الجاهلية كالكهانة ونحوها لما
 سرقها ولا اعجب لها ولا كانت بمنزلة الكهانة وقد حم عنه وعيد من صدق كاهنا قال الشافعي النبي صلى الله عليه وسلم اثبت
 علمها ولو يكره ولو كان خطأ لا كره لان في ذلك قلة المصنكات ونفى الانساب انتهى كيف النبي صلى الله عليه وسلم قد صرح في الحديث
 الصحيح المتقدم بصحتها واعتبارها فقال في ولد الملاحنة ان جاءت به كذا وكذا فهو له لاله وان جاءت به كذا وكذا فهو لشريك
 بن شحيم فلما جاءت به على الشبه الذي رسمت به قال ولا الايمان كان له لها شان وهل هذا الا اعتبار المشبه وهو عين القيافة
 فان القائف يتبع اثر الشبه وينظر الى من يتصل في حكمه له صاحب المشبه وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم الشبه وبين سببه ولهذا
 لما قالت له ام سلمة او تحتم المرأة فقال من يكون الشبه واخبرني الحديث الصحيح ان ماء الرجل اذا سبق ماء المرأة كان الشبه له واذا
 سبق ماؤها ما لا كان الشبه لها فهذا اعتبار منه للشبه شرعا وقد راوه هذا اقوى ما يكون من طرق الاحكام ان يتوارد عليه الخلق
 والامر الشرع والقدرة هذا تبعه خلفاؤه والاشدون في الحكم بالقافة قال سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن سعيد بن سليمان
 ابن يسار عن عمر في امرأة وطيبها رجلان في طهر فقال القائف قد اشتركا فيه جميعا فجعله بينهما قال الشعبي وعلى يقول هو ابنها وهما ابواه
 يوثانه ذكره سعيد ايضا روى الاثر بم استنادا عن سعيد بن المسيب في رجلين اشتركا في طهر امرأة فحلت فولدت غلاما يشبههما
 فوقع ذلك الى عمر بن الخطاب فدعا القافة فنظروا فقالوا انراه يشبههما فحقه بهما وجعله يرثهما ويثانه ولا يعرف قط في الصحابة
 من خالف عمر وعليا رضي الله عنهما في ذلك بل حكى عمر به في المدينة ومجسدة المهاجرين والانصار فلو يكره منهم منكر قالت الحنفية
 قد جلبتم علينا في القافة بالتحليل والرجل الحكم بالقيافة تعويل على مجرد الشبه والظن والتخمين ومعلوم ان الشبه يوجد من جانب الجانب
 وينتفى من الاقارب وذكره قصة اسامة وزيد ونسبهم قصة الذي ولدت امرأته غلاما اسود يخالف لونهما فلو يكنه النبي صلى الله عليه وسلم

من تقيده ولا جعل للشبهه ولا لعدمه اثر ولو كان للشبهه اثر لا يكفي به في ولد الملاعنة ولو حجج الى اللعان وكان ينتظر ولادته
 فيلحق بصاحب المشبهه وليستغنى بذلك عن اللعان بل كان لا يعم نفيه مع وجود الشبهه بالزوج وقد دلت السنة الصحيحة
 الصحيحة على تقيده عن الملاعن ولو كان الشبهه له فان النبي صلى الله عليه وسلم قال البصرها فان جاءت به كذلك فهو له لال بن امية
 وهذا قاله بعد اللعان ونفي النسب عنه فعلم انه لو جاء على الشبهه المذكور لو ثبت نسبه منه وانما كان مجيئه على شبهه دليل
 على كذبه لا على حوق الولد به قالوا واما قصه اسامة وزييد فلما نقون كانوا يطعنون في نسبه من زيد بخالفة لونه لون ابيه
 ولو كانوا يكتفون بالفراش وحكوا الله ورسوله في نه ابنته فلما شهد به القائف وافقت شهادته حكوا الله ورسوله فسر به النبي
 صلى الله عليه وسلم لوافقها حكمه وتكذيبها قول المناققين لانها ثبتت نسبه بها فين في هذا اثبات النسب بقول القائف قالوا
 هذا معنى الاحاديث التي ذكر فيها اعتبار المشبهه فانها انما اعتبر فيه الشبهه بنسب ثابت بغير القيافة ونحن لا نكر ذلك قالوا واما
 حكومهم على رضى الله عنهم فلما اختلف عمر وعلي رضي الله عنهما فروى عنه ما ذكره روى عنه ان القائف لما قال له قد اشتراك في قول
 الى يهما شئت فلم يعتبر قول القائف قالوا وكيف تقولون بالشبهه ولو اقر احد الورثة باخر وانكره الباقر والشبهه موجود لو ثبتت والنسب
 به وقتوان لو تنفق الورثة على الاقرار به لو ثبتت النسب قال هل الحديث من العجيلان ينكر علينا القول بالقافة ويجعلها من باب
 الحدس والتخمين من يلحق ولد المشرق بمن في اقصى المغرب مع القطم بانهما لو يتلا قاطرة عين ويلحق الولد باثنين مع القطع بانه ليس
 ابنا لاحدهما ونحن انما حكمنا الولد بقول القائف المستند الى المشبهه المعتبر شرعا وقد راى قواستنادا الى ظن غالب راي راجح واما سرة ظاهرة
 يقول من هو من اهل الخيرة فهو ولي بالقبول من قول المقومين وهن ينكر حتى كثير من الاحكام مستندا الى الامارات الظاهرة والظن
 الغالبة واما وجوب الشبهه بين الاجانب انتفاؤه بين الاقارب وان كان واقعا فهو من اندر شئ واقده والاحكام انما هي للغالب الكثير
 والتاخر في حكم المعلوم واما قصه من ولدت امرأته غلاما اسود فهو حجة عليك لانها دليل على ان العادة التي فطر الله عليها الناس
 اعتبار المشبهه وان خلافه يوجب ريبه وان في طباع الخلق انكار ذلك ولكن لما عارض ذلك دليل اقوى منه وهو الفراش كان الحكم
 للدليل القوي ولذلك نقول نحن سائر الناس ان الفراش الصحيح اذا كان قائما لا يعارض بقافة ولا شبهه لخالفة ظاهر المشبهه للدليل
 اقوى منه وهو الفراش غير مستنكر وانما المستنكر مخالف هذا الدليل الظاهر بغير شئ واما تقديم اللعان على المشبهه والغاء الشبهه
 مع وجوده فكذلك ايضا انما هو من تقديم اقوى الدليلين على اضعفهما وذلك لا يمنع العمل بالمشبهه مع عدم ما يعارضه كالبينة
 تقدم على البيد والبرادة الاصلية ويعمل بهما عند عدمهما واما ثبوت نسبه اسامة من زيد دون القيافة فنحن لو ثبتت نسبه
 بالقيافة والقيافة دليل اخر موافق للدليل الفراش فسرد النبي صلى الله عليه وسلم وفرجه بها واستبشرا لا لتعاضد ادلة النسب ونظامها
 الا لاثبات النسب بقول القائف وحده بل هو من باب الفرع بظهور اعلام الحق وادلهه وتاخرها ولو تصح القيافة دليل لو يفرح ولو ليس
 وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يفرح وييسر في تعاضدات عند اداة الحق ويخبر بها الصحابة رضي الله عنهم ويحييان يسمعونها من
 الخبير بها لان النفوس تزداد تصديقا بالحق اذا تعاضدت ادلةه وتسريه وتفرح وعلى هذا فطر الله عباده فهذا حكوا اتفقت عليه
 الفطرة والشرعة وبالله التوفيق واما ما روى عن عمر انه قال الى يهما شئت فلا يعرف صحته عن عمر ولو صح عنه كان قوله اعنه فان
 ما ذكرنا عنه في غاية الصحة مع ان قوله الى يهما شئت ليس بصريح في ابطال قول القائف ولو كان صريحا في ابطال قوله كان في مثل هذا

الموضع اذا احق به باثنين كما يقوله المشايخ من وافقه واما اذا اقولوا الورثة ياخر واكثره الباقيات فانما الوصية بنسبه لمجرد الاقوال
فاما اذا كان هناك شبهة يستند اليه القائل فانها لا يعتد بها الا بالباقيات ونحن لا نقصر العقاقير على ان يبقى مدبر ولا يعتد به بعد القائل
بل يكفي واحد على الصحيح بناء على انه خبر وعن احد رواية اخرى انه شهادة فالاب من اثنين ولفظ الشهادة بناء على شترائط اللفظ
فان قيل فالمنقول عن عمر انه احق به ابوين فما نقولون فيما اذا احقته العقاقير بابوين هل تحقونه بهما او لا تحقونه الا بواحد فاذا احقته
بابوين فهل يختص ذلك باثنين ام يلحق بهم وان كثروا وهل حكموا لاثنين في ذلك حكموا لابوين او ما اذا حكمها قائل هي مسائل فيها نزاع بين
اهل العلم فقال المشايخ من وافقه لا يلحق بابوين ولا يكون الرجل الاب واحد متى احقته العقاقير باثنين سقط قولها وقال الجمهور يلحق
باثنين ثم اختلفوا فنص احد في رواية مهمنا بن يحيى انه يلحق بثلاثة وقال صاحب المغني ومقتضى هذا انه يلحق بمن احقته العقاقير
به وان كثروا لانه اذا جاز الحاقه باثنين جاز الحاقه بالكثير من ذلك وهذا مذهبنا حنيقة لكنه لا يقول بالعاقبة في الحقيقة بالمدينين
ان كثروا وقال القاضي يجب ان لا يلحق بالكثير من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن وقال ابن حامد لا يلحق بالكثير من اثنين وهو قول ابي يوسف
فمن لم يلحق بالكثير من واحد قال قد جرى الله سبحانه عادته ان للولدا با واحدا وما واحدة ولذلك يقال فلان بن فلان وفلان
ابن فلانة فقط ووقيل فلان بن فلان وفلان كان ذلك منكرا وعد قد فاولها فلانما يقال يوم القيمة ابن فلان بن فلان وهذه عدل
فلان بن فلان ولو يجهل قط في الوجود نسبية ولد الى ابوين قط ومن احق به باثنين احق بقول عمر الرضا عليه السلام على ذلك وبيان
الولد قد ينعتد من ماء رجلين كما ينعتد من ماء الرجل والمرأة فوال ابو يوسف انما جاء الاثر بذلك فيقتصر عليه وقال القاضي
لا يتعدى به ثلثة لان احدا فمناص على الثلثة والاصل ان لا يلحق بالكثير من واحد وقد دل قول عمر على الحاقه باثنين مع انعقاد
من ماء الاوقد على مكان انعقاده من ماء ثلثة وما زاد على ذلك فمشكوك فيه قال المحققون له بالكثير من ثلثة اذا جاز تخليقه
من ماء رجلين وثلثة جاز تخليقه من ماء اربعة وخمسة ولا وجه لاقتصاره على ثلثة فقط بل ما ان يلحق بهم وان كثروا واما ان
لا يتعدى به واحد ولا قول سوى القولين والله اعلم فان قيل اذا اشتغل الوهر على ماء الرجل اراد الله ان يخلق منه الولد انقسم
عليه احكامها مواضع حتى لا يفسد فكيف يدخل عليه ماء اخر قيل لا يتم ان يصل الماء الثاني الى حيث وصل الاول فيقسم
عليه ما وهذا كما ان الولد ينعتد من ماء الابوين وقد سبق ماء الرجل ماء المرأة او بالعكس مع هذا فلا يتم وصول الماء الى الثاني
الى حيث وصل الاول وقد علم بالعادة ان احكامها اذا توابع وطبها جاء الولد عبيل الجسم ما لوبعارض ذلك مانع ولهذا هو المنع
الدواب اذا حملت ان لا تمكن الفحل ان ينزوا عليها بل تنفر منه كل النفر قال الامام احمد بن حنبل في سماع الولد وبصره وقد
شبهه النبي صلى الله عليه وسلم بسقى الزرع ومعلوم ان سقيه يزيد في ذاته والله اعلم فان قيل فقد دل الحديث على حكم استحقاق
الولد على ان الولد للفراش فما نقولون لو استلحق الزاني وللاقراش هناك يعارضه هل يلحقه نسبه ويثبت له احكام النسب
قيل هذه المسألة جلية اختلف اهل العلم فيها فكان استحقاق بن راهويه يذهب الى ان المولود من الزنا اذا لم يكن مولدا على
فراش يدعيه صاحبه وادعاء الزاني الحق به واول قول النبي صلى الله عليه وسلم الولد للفراش على انه حكوم بذلك عند تنازع
الزاني وصاحب الفراش كما تقدم وهذا مذهبنا الحسن البصري رحمه الله استحقاق باسناد في رجل زنى بامرأة فولدت ولدا فاعطى
ولدها فقال مجلد يوزمه الولد وهذا ذهب عن محمد بن الزبير وسليمان بن يسار كونهما انهما قالوا لا يمارس رجل ابى الى غلام يزعم انه

ابن له وانه ذ في بامه ولم يدع ذلك الغلام احد فهو ابنه واحتج سليمان بان عمر بن الخطاب كان يلبط اولاد الجاهلية بمن دعاهم
 في الاسلام وهذا للذهب كما ترى قوة ووضوحا وليس مع الجمهور اكثر من الولد للفرش وكان صاحب هذا اللذ هبلول قائل
 به والقياس الصحيح يقتضيه فان الاب احد الزانيين وهو اذا كان يلحق بلمه وينسب اليها وترثه ويرثها وثبت النسب بينه و
 بين اقارب امه مع كونها زنت به وقد وجد اولاد من ماء الزانيين وقد استتر كافيها وانفقا على اذنه ابنه ما فما المانع من حوقه
 بالاب ذ الويدعه غيره هذا محض القياس وقد قال جرير للغلام الذي زنت امه بالراسي من ابوك يا غلام قال فلان للراسي وهذا
 انطاق من الله لا يمكن فيه الكذب فان قيل فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المسألة حكوميل قدرى عنه فيها
 حديثان نحن نذكرهما **ذكر** رسول الله صلى الله عليه وسلم في استحقاق ولد الزنا وتورثه ذكر ابو داود في سننه من حديث
 ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مساعة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصيته ومن ادعا
 وللا من غير رشده فلا يرث ولا يورث مساعة الزنا وكان الاصمعي يجهلها في الاماء دون الحر اولا فمن يسهين لوالهين فيكتسبن
 لهم وكان عليهن خراب مقرر فابطل النبي صلى الله عليه وسلم المساعة في الاسلام ولو يلحق النسب بها عفا عما كان في الجاهلية
 منها ولحق النسب به وقال الجمهور يقال زنا الرجل وعمره فلان قد يكون بالحرمة والامة ويقال في الامة خاصة قد ساعاها ولو كان في
 اسناد هذا الحديث رجل مجهول فلا يقوم به حجة وروى ايضا في سننه من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جداه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قضى ان كل مستلحق استلحق بعلابيه الذي يدعى له ادعاه ورثته فقضى ان كل من كان من ماء امه يملكها او
 اصابها فقد لحق من استلحقه وليس له مما قسم قبله وما ادرك من ميراث ليقسم له نصيبه ولا يلحق اذا كان ابوه الذي يدعى له
 اكثره وان كان من امة لم يملكها او من حره عاها فانها لا يلحق ولا يرث وان كان الذي يدعى له هو ادعاه فهو ولد زنية من حره
 كان او امة وفي رواية هو ولد زنا لاهل امة من كافوا حره او امة وذلك فيما استلحق في اول الاسلام فما قسم من مال قبل الاسلام فقد
 مضى هذا لاهل الحديث في سنده مقال لانه من رواية محمد بن راشد المكحلي وكان قوم في الجاهلية لهم ماء بغليا فاذا ولدت امة
 احدهم وقد طيها غيره بالزنا فربا ادعاه سيدها وربا ادعاه الزاني واختصما في ذلك حتى قام الاسلام فحكم النبي صلى الله عليه وسلم
 بالولد للسيد لانه صاحب الفرش ونفاه عن الزاني فترجم هذا الحديث امور استهان المستلحق اذا استلحق بعلابيه الذي يدعى
 له ادعاه ورثته فان كان الولد من امة يملكها الواطي يوم اصابها فقد لحق بمن استلحقه يعني اذا كان الذي يستلحقه ورثته مالك
 الامة وصار ابنه من يومئذ وليس له مما قسم قبله من الميراث شي لان هذا تحديد حكمه بنسبه ومن يومئذ ثبت نسبه
 فلا يرجع بما قسم قبله من الميراث اذ لو كان حكم النبوة ثابتا وما ادرك من ميراث ليقسم له نصيبه منه لان الحكم ثبت قبل
 تسمية الميراث فيستحق منه نصيبه وهذا نظير من اسم على ميراث قبل تسمية تسوله في احد قول العلماء وهو احد الروايتين عن
 احمد وان اسم بعد قسم الميراث فلا تنقضه فثبت النسب ههنا بمنزلة الاسلام بالنسبة الى الميراث قوله ولا يلحق اذا كان ابوه الذي
 يدعى له اكثر هذيليين ان التنازع بين الورثة وان الصورة الاولى ان تستلحقه ورثة ابيه الذي كان يدعى له وهذه الصورة اذا استلحقه
 ورثته وابوه الذي يدعى له كان يتكرفانه لا يلحق لان الاصل الذي الورثة خلف عنه منكره فكيف يلحق به مع انكاره فهذا اذا كان
 امة يملكها او امة لولا ان كان من امة لم يملكها او من حره عاها فانها لا يلحق ولا يرث وان ادعاه الواطي وهو ولد زنية من امة كان

او من حرة وهذا حجة الجمهور على الصحيح ومن قال بقولهم ان لا يلحق بالزواني اذ اذاعه لا يرتفع وان ولد زنا لاهل امة من كاتورة كانت
 امة واما ما اقتصر من مال قبل الاسلام فقد مضى في الحديث يرد قول الصحيح ومن وافقه لكن فيه عهد بن راشد ونحن نختصم بجمهور
 فلا يعمل الحديث به فان ثبت هذا الحديث تعين القول لوجبه والمصير اليه والا فالقول قول الصحيح ومن معه وانما المستعان
 ذكر الحكم الذي حكم به علي بن ابي طالب رضوان الله عنه في الجملة للذين وقعوا على امرأة في طهر واحد وتنازروا الولد فاقروا بينهم فيه
 ثوبه النبي صلى الله عليه وسلم فضحك ولم يكره ذكر ابوداود والنسائي في سندهما من حديث عبد الله بن ابي ابي عن زيد بن ابي
 رضي الله عنه قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاؤ رجل من اهل اليمن فقال ان ثلثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا
 رضي الله عنه يختمون اليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين طيبا بالولد هذا فغلبا ثم قال لاثنين طيبا
 بالولد لهذا فغلبا ثم قال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغلبا فقال انتم شكاؤ متشاكسون اني مقرع بينكم فمن قرع فله الولد وعليه
 اصحابه ثلثة الدية فاقروا بينهم فجعلوا لقرع فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت اضراسه او واجده وفي اسناده يحيى
 ابن عبد الله الكندي الا حله ولا يحتج بحديثه لكن رواه ابوداود والنسائي باسناد كلهم ثقافتا الى عبد خير عن زيد
 ابن ارقم قال لي علي بن ابي طالب بثلاثة وهو باليمن وقعوا على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين اتقران له الا قال لا حتى سألهم جميعا
 فجعل كلهما سأل اثنين قال لا فاقروا بينهم فاقروا بالذي صارت عليه القرعة وجعل عليه ثلثة الدية قال قد ذكر ذلك للنبي
 صلى الله عليه وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وقد اعل هذا الحديث بانه روى عن عبد خير باسقاط زيد بن ارقم فيكون
 هو سلا قاله للنسائي وهذا صواب وهذا اعجب فان اسقاط زيد بن ارقم من هذا الحديث لا يجعله مرسلا فان عبد خير ادرك
 عليا وسمع منه وهو على صاحب القصة فزيد بن ارقم لا ذكره في السنن فمن اين يحيى الارسال ان يقال عبد خير لو شاهده
 ضحك النبي صلى الله عليه وسلم وعلى كان اذ ذاك كان باليمن وانما شاهد ضحك صلى الله عليه وسلم زيد بن ارقم او غيره من الصحابة
 عبد خير لو يدرك من شاهد ضحك فصار الحديث به مرسلا فيقال اذا صح السند عن عبد خير عن زيد بن ارقم متصلا
 فمن رحم الاتصال بكونه زيادة من الثقة فظاهر ومنهم من اية الاحفظ والاضبط وكان الترجيح من جانبه ولو كان علي قد
 اخبره بالقصة فعائتها ان تكون مرسلة وقد يقوى الحديث بروايته من طريق اخرى متصلا فاختلف الفقهاء في هذا الحكم فذا
 اليه الصحيح بن راهويه وقال هو السنة في دعوى الولد كان الشافعي يقر به في الفديروا ما الامام احمد فسئل عن هذا الحديث فم
 عليه حديث القافة وقال حديث القافة صاحب الي فمنا امران أحدهما دخول القرعة في النسب الثاني تغريم من خرجت له القرعة ثلثي
 دية قوله اصحابه واما القرعة فقد تستعمل عند فقتلان من سواها من بيعة اذ اقر او قافة وليس بجديد تعيين المستحق
 بالقرعة في هذا الحال اذ هي في غاية المقدر عليه من اسباب ترجيح الدعوى لها دون دعوى الاملاك المرسلة التي لا تثبت
 بقرينة ولا امانة فدخلوا في النسب الذي يثبت بمجرد المشبه الخفي المستند الى قول القائف اولى اخرى واما امر الدية فنشكل جدا
 فان حال ليس بموجب الدية وانما هو تقويت نفسه بخروج القرعة فيقال على كل واحد صلح يجعل الولد له فقد فوته كل واحد منهم
 عن صاحبه بطيه ولكن لو تحقق من كل له الولد منهم فلما خرجت القرعة لاحد منهم فمخوفا النسبه عن صاحبه فاجرى
 ذلك مجرى تلاق الولد ونزول الثلثة منزلة اب واحد فخصه المطلق منه ثلث الدية اذ قد عاد الولد في غير كل من صاحبه

بالاستفتاء والمخاصمة وفي هذا دليل على اعتبار المعاني والعلل وتأثيرها في الأحكام وما طمعت بها وان ذلك امر مستقر في الفطرة السليمة حتى فطر النساء وهذا الوصف الذي ادلت به المرأة وجعلته سببا لتعليق الحكم به وقد قرع النبي صلى الله عليه وسلم مرتب عليه اثره ولو كان باطلا لقال بل ترتيبه الحكم بحقيقته دليل على تأثيره فيه وانه سببه واستدل بالحديث على المقضاء على الغامق ان الاب لو يذكر له حضور في المخاصمة ولا دلالة فيه لانها واقعة عين فلن كان الاب حاضر فظاهر وان كان غائبا فالمرأة انما جاءت مستفتية افتتها النبي صلى الله عليه وسلم بمقتضى مسألتها والا فلا يقبل قولها على الزوج انه طلقها حتى يحكم لها بالولد بمجرد قولها **فصل** ودل الحديث على انه اذا فرق الابوان وبينهما ولد فالام احق به من الاب ما لو يقع بالام وما يمنع تقديمها او بالولد وصف يقتضى تخييره وهذا ما لا يعرف فيه نزاع وقد قضى به خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولو ينكر عليه منكر فلما ولي عمر قضى به مثله فروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمرو بن عثمان عمر فارقه فاجاء عمر قباه فوجد ابنته عاصم يلعب بفناء المسجد فاخذ بعضها فوضعه بين يديه على الدابة فادركته جدوة الغلام فنارعه اياه حتى اتيا ابا بكر الصديق رضي الله عنه فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال ابو بكر رضي الله عنه خل بينهما وبينه فارجعه عمر الكلام قال ابن عبد البر هذا حديث مشهور من وجوه منقطعة ومتصلة تلقاه اهل العلم بالقبول العمل وزوجة عمر ام ابنة عاصم هي جميلة ابنة عاصم بن ثابت بن ابي الاقلم لانصارى قال وفيه دليل على ان عمر كان مذهبه في ذلك خلاف مذهب ابي بكر ولكنه سلم للقضاء ممن له الحكم الا انما شرعان بعد في خلافته يقتضى به ويفتي ولو يخالف ابا بكر في شئ منه مادام الصبي صغيرا لا يميز ولا يخالف لهما من الصباية وذكر عبد الرزاق عن ابن جبير انه اخبره عن عطاء الخراساني عن ابن عباس قال طلق عمر بن الخطاب امرأته الانصارية ام ابنة عاصم ولقبها عملة محسرة وقد فطر ومشى فاخذ بيده لا يزرعه منها وانزعها اياها حتى اوجع الغلام وبكى وقال انا احق بابني منك فاختصما الى ابي بكر فقضى لهما به وقال رجبها وراثتها وحرها خيره منك حتى يشب تجتار لنفسه ومحسرسوق بين قباه والمدينة وذكر عن الثوري عن عاصم عن عكرمة قال خاصمت امرأة عمر الى ابي بكر رضي الله عنه وكان طلقها فقال ابو بكر رضي الله عنه الام اعطت والطف وارحم واحق ما خبرت اراثة هي احق بولدها ما لم يتزوج وذكر عن معمر قال سمعت الزهري يقول ان ابا بكر رضي الله عنه قضى على عمر رضي الله عنه في بنة معامه وقال امه احق به ما لم يتزوج فان قيل فقد اختلفت الرواية هل كانت المنازعة وقعت بينه وبين الام او لا وبينه وبين ابنة او وقعت مرة واحدة بينه وبين احداهما قيل في ذلك قوسلانها ان كانت من الام فواضح وان كانت من ابنة فقضاء الصديق رضي الله عنه لم يدل على ان الام اولى **فصل** في الولاية على الطفل فوعان نوع يقدم فيه الاب على الام ومن في جهتها وهي ولاية المالك النكاح ونوع تقدم فيه الام على الاب هي ولاية الحضانة والرضاع وقدم كل من الابوين فيها جعل له من ذلك تمام مصلحة الولد وتوقف مصلحته على من يلي ذلك من ابويه وتحصل به كفايته ولما كان النساء اعرف بالترية واقدرا عليها واصبروا وارتوا فافترغ لها لذلك قدمت الام فيها على الاب ولما كان الرجال اقوم بتحصيل مصلحة الولد والاحتياط في البضع قدم الاب فيها على الام فتقديم الام في الحضانة من محاسن الشريعة والاحتياط للاطفال والنظر لهم وتقديم الاب في ولاية المالك للتزوج كذلك اذا عرفت هذا فصل قدمت الام لكون جهتها مقدمة على جهة الابوة في الحضانة فتقدمت لاجل الامومة

او قدمت على الاب لكون النساء اقوم بمقاصد الحضانة والتربية من الذكور فيكون تقديمها للاجل الاثنية ففي هذا للناس قولان
 وهما قولان في مذهب احمد بن حنبل في تقديم نساء العصابة على اقارب الام وبالعكس كما في الام والاب والاخت من الاب والاخت
 من الام والخالة والعممة وخالة الام وخالة الاب من يدلى من الخالات والعمات باوم من يدلى منهن بكتاب خفيه من ايتان عن الامام احمد
 احدهما تقديم اقارب الام على اقارب الاب والثانية وهي احمد بن حنبل واختار شيخ الاسلام ابن تيمية تقديم اقارب الاب هذا هو الذي
 ذكره المحقق في مختصره فقال الاخت من الاب احق من الاخت من الام واحق من الخالة والخالة الاب احق من خالة الام وعلى هذا قدم الاب
 مقدمة على الام كما نص عليه احمد بن حنبل في احدى الروايتين عنه وعلى هذه الرواية فاقرب الاب من الرجال مقدمون على اقارب الام
 والاخر للاب احق من الاخر للام والعامل من احوال هؤلاء قلنا ان اقارب الام من الرجال مدخلا في الحضانة وفي ذلك وجهان في هذا
 احمد الشافعي احدهما انه لا حضانة الا لاجل من العصابة محرم والامراة وارثة او مدلية بعصابة او وارثه والثاني ان الام والحضانة
 والتفريع على هذا الوجه وهو قول ابى حنيفة وهذا يدل على رجحان جهة الابوة على جهة الامومة في الحضانة وان الام انما قدمت
 لكونها التي لا تتقدّم تحتها اذ لو كانت تحتها رجحان جهة الام على جهة الاب لما وليت رجحانها اتفاقا
 فكذلك النساء وما الفرق الموثر وايضا فان اصول الشرع وقواعد شاهدة بتقديم اقارب الاب في الميراث وولاية النكاح والولاية
 الموت وغير ذلك ولو يعهد في الشرع بتقديم قرابة الام على قرابة الاب في حكم الاحكام فمن قدمها في الحضانة فقد خرج عن
 موجب الدليل فالصواب لما اخذ الثاني وهو ان الام انما قدمت لان النساء ارفق بالطفل واخير بتربيته واصد على ذلك وعلى
 هذا فالجدة ام الاب ولي من ام الام والاخت للاب ولي من الاخت للام والعممة ولي من احوال كمانصر عليه احمد بن حنبل في احدى الروايتين
 وعلى هذا فيقدم ام الام على ابى الاب كما يقدم الام على الاب اذ انقر هذا الاصل فهو اصل مطرد منضبط لا يتناقض فروعه بل ان
 اتفقت القرابة والدرجة واحدة قدمت الانثى على الذكر فتقدم الاخت على الاخر والعممة على العمة والخالة على الخال والجدة على
 الجد اصله تقديم الام على الاب ان اختلفت القرابة قدمت قرابة الاب على قرابة الام فتقدم الاخت للاب على الاخت للام و
 العممة على الخالة وعممة الاب على خالته وهما جواز وهذا هو الاعتبار الصحيح والقياس المطرد وهذا هو الذي قضى به سيد قضاة الاسلام
 شرح كما ترى وكيع في مصنفه عن الحسن بن عتبة عن سعيد بن احارث قال اختصوم وخال الى شرع فقتضى به للعرف فقال
 الخال فانفق عليه من مالي فدفعه اليه شرحه ومن سلك غير هذا المسلك لم يجد بدا من التناقض مثله ان الثلثة وام احمد
 في احدى روايته يقدمون ام الام على ام الاب ثم قال للشافعي في ظاهر مذهبه وام احمد في المنصوص عنه تقدم الاخت للاب على
 الاخت للام فتروا القياس مطرد ابو حنيفة والمزني وابن شرح فقالوا تقدم الاخت للام على الاخت للاب قالوا لا يتعدى بالام
 والاخت للاب بالاب فلما قدمت الام على الاب قدم من يدلى بها على من يدلى به ولكن هذا استد تناقض من الاول لان اصحاب
 القول الاول جروا على القياس الاصول في تقديم قرابة الاب على قرابة الام وقالوا ذلك في ام الام وام الاب هو لا يتركوا القياس في المنصوب
 وقد مو القربة التي اخرها الشرع واخر القربة التي قدمها ولو يمكنه تقديمها في كل موضع فقد موها في موضع واخرها في غيره مع
 تساويها ومن ذلك يقدم الشافعي في احوال الخالة على العممة مع تقديم الاخت للاب على الاخت للام وطرد قياسه في تقديم
 الام على ام الاب فوجب تقديم الاخت للام والخالة على الاخت للاب العممة وكذلك من قدم من اصحاب احوال الخالة على العممة وقدم

الاخت للاب على الامخت للاخت كقول القاضى اصحابه وصاحب المعنى فقد تناقضوا فان قيل الحالة تدلى بالام والعمة تدلى بالاب فكما قدمت الام على الاب قدم من يدلى بها ويذيد لا بياناً كون المخالفة اما كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فالعمة بمنزلة الاب قيل قد بينا انه لو يقدم الام على الاب لقوة الامومة وتقدير هذه الجهة بل كونها التي فاذا وجد العمة وخالة فلمعنى الذى قدمت له الام موجود فيها اذ امتازت العمة بانها تدلى باقوى القرابتين وهى قرابة الاب النبي صلى الله عليه وسلم تقضى لابنة حمرة تخالفتها وقال الخالة ام حيث لو كان لها من احقر من اقرب الاب يساويها فى درجتها فان قيل فقد كان لها عمة وهى صفية بنت عبدالمطلب اخت حمرة وكانت اذ ذاك موجودة فى المدينة فانها هاجرت وشهدت اخنذق وقتلت رجلاً من اليهود كان يطيف بالحصى الذى هو فيه وهى اول امرأة قتلت رجلاً من المشركين وبقيت الى خلافة عمر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم الخالة عليها وهذا يدل على تقديره من جهة الام على من فى جهة الاب قيل نمايد هل اذا كانت صفية قد نازعت معهم وطلبت الحضانة فلو يقض لها بها بعد طلبها وقدم عليها الخالة هذا اذا كانت لو تمنع منها العجزة عنها فانها توفيت سنة عشرين عن ثلث وسبعين سنة فيكون لها وقت هذه الحكومة بضعا وخمسين سنة فيحتمل انها تركتها للعجزة عنها ولو طلبها مع قدرتها عليها والحضانة حتى للمرأة فاذا تركتها انتقلت الى غيرها وبالمجمل فانما يدل الحديث على تقدير المخالفة على العمة اذ ثبت ان صفية خاصمت فى ابنة اختها وطلبت كخالها فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخالة وهذا السبيل اليه **فصل** ومن ذلك ان ما كالمقدم ام الام على الاب قدم الخالته على الاب وامه واختلف اصحابه فى تقديره خالة الخالة على هؤلاء على وجهين فاحد الوجهين تقديره خالة الخالة على الاب نفسه وعلى امه وهذا فى غاية البعد فكيف يقدم قرابة الام وان بعدت على الاب نفسه وعلى قرابته مع ان الاب اقرب به اشفق على الطفل وارعى لمصلحة من قرابة الام فانه ليس اليم بحال لا ينسب اليه بل هو اجنبى منهم وانما نسبه وولادته الى اقرب ابيه وهم اولى به يعقون عنه وينفقون عليه عند الجهور ويتوارثون بالتعصيب ان بعدت القرابة بينهم بخلاف قرابة الام فانه لا يثبت فيها ذلك ولا وارث فيها الا فى مهااتها واول درجة من فروعها وهو ولدها فكيف يقدم هذه القرابة على الاب من فى حمته ولا سيما اذ قيل بتقديره خالة الخالة على الاب نفسه وعلى امه فهذا القول مما تآباه اصول الشريعة وقواعدها وهذا نظير احدى الروايتين عن احمد فى تقديره الاخت من الام والخالة على الاب هذا ايضا فى غاية البعد ومخالفة القياس حجة هذا القول ان كليهما تدليان بساكن المقدمة على الاب فيقدم عليه وهذا ليس بصحيح فان الام لها سائر الاب فى الدرجة وامتازت عليه بكونها قوم بالحضانة و اقدر عليها واصبر قدمت عليه وليس كذلك الاخت من الام والخالة مع الاب فانها لا يساويانه وليس احد اقرب الى ولده من كليهما يقدم عليه بنت امرأته واختها وهل جعل الله الشفقة فيما اكمل منه ثم اختلف اصحابنا فى من نصه هذا على ثلاثة اوجه احداهن انها تقدمها على الاب لانها تفتق على هذا تقدم النساء الحضانة على كل رجل فيقدم خالة الخالة وان حلت وبنت الاخت على الاب التالى ان الخالة والاخت للام لو تدلى بالاب هما من اهل الحضانة فيقدم نساء الحضانة على كل رجل الا على من ادين به فلا يقدم من عليه لانهم فروعه فعلى هذا الوجه لا يقدم ام الاب على الاب والاخت والعمة عليه وتقدم عليها الام والخالة والاخت للام وهذا ايضا ضعيف جدا ويستلزم تقدير قرابة الام البعيدة على الاب امه ومعلوم ان الاب اذا قدم على الاخت للاب فتقدمه على الاخت للام او لى لان الاخت للاب مقدمة عليها فكيف يقدم على الاب نفسه هذا تناقض بين الثالث تقديم نساء الام على

الاب امهاته وساير من في حتمه قالوا فعلى هذا فكل امرأة في درجة رجل تقدم عليه ويقدم من لولى بها على من اولى بالرجل فلما قدمت الام على الاب هي في درجته قدمت الاخت من الام على الاخت من الاب قدمت الخالة على العمه هذا تقدير ما ذكره ابو البركات ابن تيمية في محرره من تنزيل نص احمد على هذه المحامل الثلث وهو مخالف لعامة نصوصه في تقدير الاخت للاب على الاخت للام وعلى الخالة وتقدير خالة الاب على خالة الام وهو الذي لو يدكر الخرق في مختصره فغيره وهو الصحيح وخرجهما ابن عقيل على الروايتين في ام الام واو الاب لكن نصه ما ذكره الخرق وهذه الرواية التي حكاهما صاحب المحرر ضعيفة مرجوحة قالها للبعاءت فروعها ولوانها اضعف منها بخلاف سائر نصوصه في جادة مذهبه **فصل** وقد ضبط بعض اصحاب هذا الباب بضابط فقال كل عصبية فانه يتقدم على كل امرأة هي بعد منه وبتاخر عن هي اقرب منه واذا تساوى فعلى وجهين فعلى هذا الضابط يقدم الاب على امه وعلى ام الام ومن معها ويقدم الاخ على ابنته وعلى العمه والعو على عمه الاب ويقدم ام الاب على جد الاب في تقديرها على اب الاب جهان وفي تقدير الاخت للاب على الاخ للاب جهان وفي تقدير العمه على العوج جهان والاصواب تقديروا الاتى مع انتساوى كما قدمت الام على الاب لما استويا فلا وجه لتقديره والذكر على الاتى مع مساواته وامتيازها بقوة اسباب الحضانه والتربية فيها فاختلفت في بنات الاخوة والاختوات هل يقدم من على الخالات والعمات او يقدم من الخالات والعمات عليهن على وجهين ما خذ هما ان الخالة والعمه تدليان باخوة الام والاب وبنات الاخوة والاختوات يدلان ببينونة الاب فمن قدم بنات الاخوة راعى قوة النبوة على الاخوة وليس ذلك بجيد بل الصواب تقدير العمه والخالة لوجهين **احدهما** انها اقرب الى الطفل من بنات اخيه فان العمه اخت ابيه وابنة الاخ ابنة ابن ابيه وكذلك الخالة اخت امه وبنات الاخت من الام والاب بنت بنت امه او ابيه ولا ريب ان العمه والخالة اقرب اليه من هذه القرابة **الثاني** ان صاحب هذا القول ان طرد اصله لزمه ما لا قبل له به من تقدير بنت بنت الاخت وان تولت على هذه الخالة التي هي هو هذا فاستد من القول ان خص ذلك ببنت لاخت دون من اسفل منها تناقض آخر اختلف اصحاب حمل ايضا في الجهد والاخت للاب ايها اولى فالذهب ان الجدل اولى منها وحكى القاضي في المجرود وجهها انها اولى منها وهذا يجي على احد التاويلات التي توول عليها اصحابي نص احمد وقد تقدمت **فصل** وما تبين صحة الاصل المتقدم انه هو قالوا اذا عدم الام هكت ومن في حتمهن انتقلت الحضانه الى العصبية فاقرب فالاقرب منهم كما في الميراث فهذا جار على القياس فيقال له هو فاعلم ان عميت هذا في جنس القرابة فقرة القرابة القوية الواحمة على الضعيفة المرجوحة كما فعلت في العصبية وايضا فان الصحيح في الاخوات عند كونه يقدم من من كانت لاوين فمن كانت لاب ثمن كانت لامه هذا صحيح موافق للاصول والقياس لكن اذا ضربه هذا اذ قولهم بتقدير قرابة الام على قرابة الاب جاء التناقض وتلك الفرق والمشكلة المتناقضة وايضا فقد قالوا بتقدير امهات الاب الجد على الخالات والاختوات للام وهو الصواب الموافق لاصول الشرع لكنه يناقض لتقدير امهات الام على امهات الاب يناقض تقديرها على الخالات والاختوات للام على الاب كما هو احد الروايتين عن احمد القول القديول للشافعي ولا ريب ان القول به اطرد للاصل لكنه في غاية البعد من قياس اصول كما تقدم ويلزمهم من طرد ايضا تقدير من كان من الاخوات لام على من كان منهن لاب قال الترمذ ابو حنيفة والمزني وابن شريح ويلزمهم من طرد ايضا تقدير بنت خالة على الاخت للاب وقد التزمه فروعه ورواية عن ابى حنيفة ولكن ابو يوسف استثنى ذلك فقدم الاخت للاب كقول الجمهور قوله عن ابى حنيفة ويلزمهم ايضا من طرد تقدير الخالة والاخت للام على اجد ام الاب هذا

في ضية البعد والوهن وقد التزمه زفر من مثل هذا من القائل التي حذر منها ابو حنيفة رحمه الله لا يصحبة وقال لا تأخذوا
 القائل زفر وانما ان اخذ قوله تانس زفر مستورا لجلالك حللتوا احرام **فصل** وقد رام بعض الاصحاب ضبط هذا الباب بضابط
 زفر وانما يتخلص به من المتناقض فقال لا اعتبار في الحضانة بالولادة المتحققة وهي الامومة ثم الولادة الظاهرة وهي الابوة ثم
 الميراث قال ولذلك تقدم الاخت من الاب على الاخت من الام وعلى الخالة لانها اقوى ارتباطا منها قال ثم الادلان تقدم الخالة على العممة
 لان الخالة تدلى بالام والعممة تدلى بالاب فذكر اربع اسباب للحضانة مرتبة الامومة ثم بعدها الابوة ثم بعدها الميراث ثم الادلان
 وهذه طريقة صاحب المستوعب ما زادته هذه الطريقة الاتناظا وبعدا عن قواعد الشرع وهي من افسد الطرق وانما تبين
 فسادهما بلوازهما الباطلة فانه ان اراد تقديم الامومة على الابوة تقديرا او من في جهتها على الاب من في جهته كانت تلك الادلان
 الباطلة المتقدمة من تقديروا الاخت للاخوان بنت الخالة على الاب وامه وتقديروا الخالة على العممة وتقديروا خالة الام على الاب امه
 تقديروا بنات الاخت من الام على ام الاب وهذا مع مخالفة للنصوص امامه فهو مخالف لاصول الشرع وقواعد الادلان اراد ان الام
 نفسها تقدم على الاب فهذا حق لكن الشان في مناط هذا التقديروا هل هو لكون الام ومن في جهتها يقدم على الاب من في جهته
 او لكونها انثى في درجة ذكروا وكل انثى كانت في درجة ذكروا قدمت عليه مع تقديروا قرابة الاب على قرابة الام وهذا هو الصواب كما
 تقدم وكذلك قوله ثم الميراث ان ارجبه ان المقدم في الميراث مقدم في الحضانة فصحيح وطوره تقديروا قرابة الاب على قرابة الام لانها
 مقدمة عليها في الميراث فتقدم الاخت على العممة والخالة وقوله وكذلك تقدم الاخت للاخت على الام والخالة لانها اقوى ارتباطا
 منها فيقال لو يكن تقديروا لاجل الارث وقوته ولو كان لاجل ذلك لكان العصبيات احق بالحضانة من النساء فيكون العواولي
 من الخالة والعممة وهذا باطل **فصل** وقد ضبط الشيخ في المعنى هذا الباب بضابط اخر فقال **فصل** في بيان الاول فالاول من
 اهل الحضانة عند اجتماع الرجال والنساء واولى الكل بها الام ثم امهاتها وان علون يقدم منهن الاقرب فالاقرب لانهن نساء واولاد
 متحققة فمن في معنى الام وعن احمد ان ام الاب امهاتها يقدم من على ام الام فعلى هذا الرواية يكون الاب والابا بالتقديروا لانهم يدين
 به فيكون الاب بعد الام ثم امهاته والاولى هي المشهورة عند اصحابنا فان المقدم الام ثم امهاتها ثم الاب ثم امهاته ثم امهاتها ثم
 جلالا ثم امهاته وان كن غير وراث لانهم يدين بعصبة من اهل الحضانة بخلاف ام اب الام وحقى عن احمد رواية اخرى
 ان الاخت من الام والخالة احق من الاب فتكون الاخت من الابوين احق منه ومنهما ومن جميع العصبيات والاولى هي المشهورة
 من المذهب فان انقرض الاباء والامهات انتقلت الحضانة الى الاخوات تقدم الاخت من الابوين ثم الاخت من الاب ثم
 الاخت من الام وتقدم الاخت على الاخ لانها امرأة من اهل الحضانة فقدمت على من في درجتها من الرجال كالام وتقدم
 على الاب ام الاب على اب الاب وكل جدة في درجة جديقدم عليه لانها تلي الحضانة بنفسها والرجل لا يليها بنفسه وفيه
 وجه اخر انه يقدم عليها لانه عصبية بنفسه والاولى وفي تقديروا الاخت من الابوين او من الاب على الجد وجماعات
 واذا لو تكن اخت فالاخ للابوين او لى ثم الاخ للاب ثم ابناهما ولا حضانة للاخ من الام لما ذكرنا فاذا عد مواصارت الحضانة
 للخالات على العيصم وتتيبهن فيها كترتيب الاخوات ولا حضانة للاخوال فاذا عد مواصارت للمعات ويقدم من على الاعمام
 كتقديم الاخوات على الاخوة ثم للبعو للابوين ثم للعم للاب ولا حضانة للعم من ام ثم ابناهما ثم الى خالات الاب على قول اخر في

وعلى القول الآخر إلى خالات الأم ثم إلى عمات الأب ولا حضنة لعمات الأم لأن اجتماع شخصات و
الأثر من أهل الحضنة في درجة قدم المستحق منهم بالقرعة انتهى كلامه وهذا خير مما قبله من الضوابط ولكن به تقديرا أو لا وان علت
على الأب أمهاته فان طرد تقدير من في جهة الأم على من في جهة الأب جاءت الوازم الباطلة وهو يبرده وان قدم بعض من في جهة الأب
على بعض من في جهة الأم كما فعل طوب بالمفروق ونباط التقديرو وفيه اثبات الحضنة فلاخت من الأم دون الأخ من الأم وهو في ذمها
ومساو لها من كل وجه بان كان ذلك لاوتشها وهو ذوات تقض رجال العصبية كلهم وان كان ذلك لكونه ليس من العصبية والحضنة
لا يكون لرجل ان يكون من العصبية فان قيل فكيف جعلتموها للنساء ذوى الارحام مع مساوات قرابتهن لقربتهن من في درجتهم
من الذكور من وجه زمان تعتبر والاؤنة فلا تجعلوها للكبرياء والميراث تجعلونها للغير وارثا والقربية فلا تمنعوا منها الاخر من الأم
والخال ابا الأو والتعصيب فلا تعطوها للغير عصبية فان قلت ترقى قسم اخر وهو قولنا وهو اعتبار التعصيب في الذكور والقربية في النساء قيل
هو مخالف لباب لولايات وباب ميراث والحضنة ولاية على الطفل فان سلمكم بها مسلك الولايات فخصوها بالاب اجد وسلمكم
بها مسلك الميراث فلا تعطوها للغير وارثا وكلاهما خلاف قولك وقول الناس جميعين وفي كلامه ايضا تقدير ابين الاخر وانزل حجة
على الخاتمة التي هي ام وهو في غاية البعد وهو الاصحاب نما جعلوا اولاد الاخوة بعد اب لاب العمات وهو الصحيح فان الخاتمة اخت الأم
بها تدلى والأم مقدمة على الاب ابن الاخر انما تدلى بالاخر الذي يدلى بالاب فكيف يقدم على الخاتمة وكذا العمه اخت الاب شقيقته
فكيف يقدم ابن ابنه عليها وقد ضبط هذا الباب شيخنا شيخنا شيخنا الاسلام بن تيمية بضابط اخر فقال اقرب ما يضبط به باب الحضنة
ان يقال لما كانت الحضنة ولاية يعتمد الشفقة والتربية والملاطفة كان احق الناس بها اقربهم بهذه الصفات وهو اقرب
يقدم منهم اقرب هو اليه واقربهم بصفات الحضنة فان اجتمع منهم اثنتان فصاعدا فان استوت درجتهن قدم الاقرب على الذكر فتقدم
الاخر على الاب اجد والخاتمة على الخال والعمه على العم والاخت على الاخر فان كانا ذكرا وانثيين قدم احدهما بالقرعة يعنى مع
استواء درجتهما وان اختلفت درجتهما من الطفل فان كانوا من جهة واحدة قدموا الاقرب اليه فيقدم الاخت على بنتها
والخاله على خاتمة الابوين وخاتمة الابوين على خاتمة اجد اجد اجد والجد ابو الأم على الاخر للام هذا هو الصحيح لان جهة الابوة والامومة في
الحضنة اقوى من جهة الاخوة فيها وقيل هل يقدم الاخر للام لانه اقوى من اب الأم في الميراث والوجهان في مذهب احمد وفيه
وجه ثالث لا حضنة للاخر من الام بحال لانه ليس من العصبية ولا من نساء الحضنة وكذلك الخال ايضا فان صاحب هذا
الوجه يقول لا حضنة له ولا تزاع ان ابا الام وامهاته اولى من الخال وان كانوا من جهتين كقربية الام وقربية الاب مثل العمه و
الخاتمة والاخت للاب الاخت للام وام الاب ام الام وخاتمة الاب وخاتمة الام قدم من في جهة الاب ذلك كله على حدى الروايتين
فيه هذا كله اذا استوت درجتهن او كانت جهة الاب اقرب الى الطفل واما اذا كانت جهة الام اقرب في قرابة الاب بعد كام الام وام
اب الام وخاتمة الطفل وعمه ابيه فقد تقابل الترجيحان ولكن يقدم الاقرب الى الطفل لقوة شفقتة وحسنة على شفقة الأ
ومن قدم قرابة الاب فانما يقدمها مع مساوات قرابة الام لها فاما اذا كانت بعد منها قدمت قرابة الام القربية والاخر من
تقدير القرابة البعيدة لوازيم باطلة لا يقول بها احد فهذا الضابط يمكن حصر جميع مسائل هذا الباب بحريها على القياس
الشرعي واطرها موافقتها لاصول الشرع فإى مسألة وردت عليك امكن اخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى

الدليل مع سلامته من التناقض مناقضة قياس الاصول بالله التوفيق **فصل** وقوله انت احق به ما لو تنكح في دليل
على ان الحضانة حق للام وقد اختلف الفقهاء هل هي حق للحاضن او عليه على قولين في مذهب احمد مالك وسببنا في ذلك ان
له الحضانة ان يسقطها فيزل عنها على قولين وانه لا يجب عليه خدمة الولد الايام حضانته الا باجرة لان قلنا احق له وان قلنا
احق عليه رجب خدمته مجاناً وان كان احاضن فقلا قوله الاجرة على القولين واذا وهبت الحاضنة للاب قلنا احق لها تزمت
الهبة ولو رجع فبجنا وان قلنا احق عليها فلها العود الى طلبها والفرق بين هذه المسألة وبين ما لو ثبتت بعد الهبة الشفعة
قبل البيع حيث لا يلزم في احد القولين ان الهبة في الحضانة قد وجد سببها فصارت بمنزلة ما قد وجد كذلك اذا وهبت المرأة
نفقة الزوجما شمر الزمت الهبة ولو يرجع فيها هذا كله كلام اصحاب مالك وتفرغهم بالصحيح ان الحضانة حق لها وعليها اذا احتاج
الطفل اليها ولو وجد غيرها وان اتفقت هي وولي الطفل على نقلها اليه جاز والمقصود ان قوله صلى الله عليه وسلم انت احق به ليلا
على ان الحضانة حق لها **فصل** وقوله ما لو تنكح اختلف فيه هل هو تعليل وتوقيت على قولين بيتي عليه ما لو تزوجت و
سقطت حضانتها ثم طلقت فهل تعود الحضانة فان قيل للفظ تعليل عاد الحضانة بالطلاق لان الحكم اذا ثبت بعلة زال
بزوالها وعلة سقوط الحضانة التزويج فان طلقت زالت العلة فزال حكمها وهذا قول الاكثرين منهم الشافعي و احمد ابو حنيفة رحمهم الله
ثم اختلفوا فيما اذا كان الطلاق رجعياً هل يعود حقها بمجرد اوجدها او يتوقف عودها على نقضاء العدة على قولين وهما في مذهب احمد
والشافعي ومالك احدهما يعود بمجرد وهو ظاهر مذهب الشافعي والثاني لا يعود حتى تنقضى العدة وهو قول ابو حنيفة والمرني
وهذا كما تفرغ على ان قوله ما لو تنكح تعليل وهو قول الاكثرين وقال مالك في المشهور من مذهبه اذا تزوجت ودخل بها بعد
حقها من الحضانة وان طلقت قال بعض اصحابه وهذا بناء على ان قوله ما لو تنكح للتوقيت اي حقتك من الحضانة موقت الى
حين نكاحك فاذا نكحت انقضت وقت الحضانة فالعود بعد نقضاء وقتها كما لو انقضت وقتها ببلوغ الطفل استغناؤه عنها
وقال بعض اصحابه يعود حقها اذا فارقها زوجها كقول الجمهور هو قول المغيرة وابن ابي حازم قالوا لان المقضى كحقها من الحضانة
هو وقتها الخاصة وانما عارضها مانع النكاح ما يوجب من اضاءة الطفل اشتغالها بحقوق الزوج الاجنبى منه عن منصبها
ولما فيه من تغذيته وتربيته في نعمة غير اقاربه وعليه في ذلك منه وفضاضة فاذا انقطع النكاح بهوت او فرقة زال المانع و
المقضى قائم قريب عليها اثره وهكذا كل من قام به من اهل الحضانة مانع منها كغفر ورق او فسق او بدو فانه لا حضانة له فان
زال المانع عاد حقهم من الحضانة فمكذ النكاح والفرقة واما النزاع في عود الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي او بوقفه على نقضاء العدة
فماخذ كون الرجعية زوجة في عامة الاحكام فانه يشبه بين التوارث والنفقة ويصح منها الظاهر الايلاء ويحرم ان ياخذ عليها
اختها او عمتها او خالتها او اربابا سواها وهي زوجة فمن راعى ذلك لو تعدلها الحضانة بمجرد الطلاق الرجعي حتى تنقضى العدة فبين
حينئذ ومن اعاد الحضانة بمجرد الطلاق قال قد عرلها عن فرلشها ولو يبق لها عليه قسور ولا لها به شغل العلة التي سقطت
الحضانة لاجلها قد زالت بالطلاق وهذا هو الذي رجحه الشيخ في المغنى وهو ظاهر كلام ائمتنا في انه قال اذا اخذ اولد من الاو
اذا تزوجت ثم طلقت رجعت على حقها من كفالة **فصل** وقوله ما لو تنكح اختلف فيه هل المراد به مجرد العقلا والعقل مع
الدينول في ذلك وجهان احدهما ان مجرد العقد تزول حضانتها وهو قول الشافعي وابي حنيفة لانه بالعقد يملك الزوج منافع

لا استمتع بها ويملك نفعها من حضانة الولد والثاني انه لا يزول الا بالدخول هو قول مالك فان بالدخول يتحقق اشتغالها عن الحضانة
 والحديث يختم الامرين ولا يشبه سقوط حضانتها بالعقد لانها حينئذ صارت في مظنة الاشتغال عن الولد التي لا يدخلها
 حيثئذ في سببها وهذا قول الجمهور **فصل** واختلفت للناس في سقوط الحضانة بالنكاح على اربعة اقوال **الاول** انها تسقطها به
 مطلقا سواء كان المحضون ذكرا وانثى وهذا مذهب المشافعي ومالك وابي حنيفة واحمد في المشهور عنه قال ابن المنذر ارجع على
 هذا كل من احفظ عنه من اهل العلم قضي به شرح **والقول الثاني** انها لا تسقط بالتزويج بحال لا فرق في الحضانة بين الايم
 وذوات البعل حتى هذا المذهب عن الحسن البصري وهو قول ابي محمد بن حزم **والقول الثالث** ان الطفل ان كان بنتا
 لو سقطت الحضانة بنكاح امها وان كانت ذكرا سقطت وهذا احدي الروايتين عن احمد بن حنبل نص عليه في رواية محمد بن يحيى الشامي
 فقال اذا تزوجت الام وابنها صغيرا اخذ منها قيل له واجارية مثل الصبي قال لا اجارية تكون مع امها الى سبع سنين وعلى هذه
 الرواية فهل يكون عندها الى سبع سنين او الى ان يبلغ على روايتين قال ابن ابي موسى وعن احمد بن الامام حجة بحضانة البنت وان
 تزوجت الى ان تبلغ **والقول الرابع** انها اذا تزوجت بنسب من الطفل لو تسقط حضانتها او اختلف اصحاب هذا القول على
 ثلاثة اقوال احدها ان المشروط ان يكون الزوج نسبيا للطفل فقط وهذا قول اصحاب احمد الثاني انه يشترط ان يكون مع ذلك
 ذارح محرور وهو قول اصحاب ابي حنيفة رحمه الله الثالث انه يشترط ان يكون بين الزوج وبين الطفل ايلاد اما بان يكون جد للطفل
 وهذا قول مالك وبعض اصحاب احمد فهذه تحريم المذاهب في هذه المسألة فاما حجة من اسقط الحضانة بالتزويج مطلقا قلت في
 انها حديث عمرو بن شعيب المتقدم ذكره الثانية اتفاق الصحابة على ذلك وقد تقدم قول الصدوق لعمر بن ابي حفصه ماله تزويج وموافقة
 عمر له على ذلك ولا يخالف لهما من الصحابة البتة وقضى به شرح والقضاة بعده الى اليوم في سائر الاقطار الا مصر التي لا تزال
 عبد الرزاق انا ابن جرير انا ابو الزبير عن رجل صالح من اهل المدينة عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال كانت امرأة من الانصار تحت رجل
 من الانصار فقتل عنها يوم احد له منها ولد فخطبها عمو له وولدها ورجل اخر الى بيها فانكحها فاجابت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انكحني
 ابي رجلا لا يريد له وترك عم وولدي فاخذ مني ولدي فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها فقال انت الذي لانكاحك اذهبى فانكحى عم
 ولدك فليكن اخذ الولد مما لها تزوجت بل كتمها وولد يتقى لها الحضانة ففيه دليل على سقوط الحضانة بالنكاح وبقاؤها اذا تزوجت
 بنسب من الطفل اعترض ابو محمد بن حزم على هذا الاستدلال بان حديث عمرو بن شعيب صحيحة وحديث ابي سلمة هذا مرسل وفيه
 جهول الاعتراضان ضعيفان فقد بينا احتجاج ائمة بمرفوع في تصحيحهم حديثه وانما تعارض معاني الاحتجاج برجل قول بن حزم وقول البخاري
 واحمد بن ابني والمديني والحميدي والاسمعي بن راهويه وامثالهم ولتفت الى سواهم اما حديث ابي سلمة هذا فان اباسلمة من كبار
 التابعين وقد حكى القصة عن الانصار بقرينة لا يترك لقاءها فلا يتحقق ارساله او تحقق فرسل جيلده شواهد مرفوعة وموقوفة و
 ليس الاعتماد عليه وحده وعنى بالجهول الرجل الصالح الذي شهد له ابو الزبير بالصالح ولا يسيان هذا الشهادة لا يعرفه ولكن
 الجهول اذا عدله الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته وان كان واحدا على اصح القولين فان التعديل من باب الاخبار الحكم لا من باب
 الشهادة ولا سيما التعديل في الرواية فانه يكتفى فيه بالواحد لا يزيد على الصلصا بالرواية هذا مع ان احاد القولين ان مجرد رواية
 العدل عن غيره تعديل له وان لم يصرح بالتعديل كما هو احاد الروايتين عن احمد بن ابي حنبل اذا جرى عنه موصرح بتعديل خريج عن ابي حنبل

التي تزوجها رايته لاسيما اذا وليك معروفا بالرواية عن الضعفاء وستمين وابوالزبير وان كان فيه تدليس فليس مخرفا بل
 عن اثنين والضعفاء بل تدليسه من جنس تدليس السلف لو كانوا يدلسون عنهم ولا يجوز وانما كثر هذا النوع من التدليس
 في المتأخرين واحتمى ابو محمد على قوله بما رواه من طريق البخاري عن عبد العزيز بن صهيب عن انس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المدينة ولم يلبس له خادم فاخذوا طلحة بيدي وانطلقوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان انسا غلام كيس فليخدمك
 قال خدمته في السفر واخصر ذكرنا بخبر قال ابو محمد فهذا انس في حضرة امه ولها تزوج وهو ابو طلحة بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا
 لا احتياج في غاية السقوط والخبر في غاية الصحة فان احل من اثاره ابنه لولده امه فله في ذلك ما يشاء من اثاره امه وهو طفل صغير
 لو اشغرت ولو ياكل حلا ولا ويشرب وحده او يميز وامه مزوجة فحكيه لامه وانما الاستدلال بهذه المقدمات كلها والنبي صلى الله
 عليه وسلم لو مات في المدينة كان لانس من العمر عشرين سنين فكان عندما ماتت اباطيها لو كانت احل من اثاره ابنه لولده امه فله في ذلك ما يشاء من اثاره امه
 ويقول قد تزوجت فلاحضانه لك وانا اطلب نزعك منك ولا ريب انه لا يجوز على المرأة المراجعة حضانه ابنتها اذا تزوجت هي وان زجر
 وقارب لطفل على ذلك ولا ريب انه لا يجب بل لا يجوز للحاكم ان يفرق بين الام وولدها اذا تزوجت من غير ان يخصمها من له الحضانه
 ويطلب نزع الولد فالاحتجاج بهذه القصة ابعد للاحتجاج واردة ونظير هذا الاحتجاج بهم بان ام سلمة اذا تزوجت برسول الله
 صلى الله عليه وسلم وتسقط كفالتهما لا يتهايل استمرت حضانهها فيا عجبا من الذي نازع ام سلمة في ولدها ورغب عن ان يكون في حجر النبي
 صلى الله عليه وسلم واحتمى لهذا القول ايضا بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة خالتها وهي مزوجة كجعفر والريبان للناس
 في قصة ابنة حمزة ثلث ما خد احداهان النكاح لا يسقط الحضانه الثاني ان المحضونه اذا كانت بنتا فنكاح امها لا يسقط حضنتها
 ويسقطها اذا كان ذكر الثالث ان الزوج اذا كان نسيبا من الطفل او يسقط حضانتها والاسقطت فالاحتجاج بالقصة على النكاح
 لا يسقط الحضانه مطلقا لا يتم ابعلا بطل ذينك الاحتمالين الآخرين **فصل وقضاؤه** صلى الله عليه وسلم بالولد لامه وقوله
 انت احق به ما لو تكفى لا يستفاد منه عموم القضاء لكل ام للام حتى يقضى به للام وان كانت كافرة او رقيقة او فاسقة او مسافرة فلا يجوز
 الاحتجاج به على ذلك ولا نقيه فاذا دل دليل منفصل على اعتبار الاسلام والحرية والديانة والاقامة لو كان ذلك تخصيصا ولا مخالفة
 لظاهر الحديث وقد اشترط في الحاضر ستة شروط اتفقا هما في الدين فلا حضانه لكافر على رسول محمد بن احمد هما ان الحاضن جريص على
 تربية الطفل على دينه وان ينشأ عليه ويترأ عليه فيصعب بعد كبره وعقله انتقاله عنه وقد يعيره عن فطره الله التي فطر عليها
 عياده فلا يرجعها ابدا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لو ولد على الفطرة فابواه يهودانه وينصرانه ويجسانه فلا يومن قويا الحاضن
 وتتميره للطفل **مسئلان قيل** الحديث انما جاء في الابوين خاصة قيل الحديث خرج مخرج الغالب اذا الغالب المعتاد نشو
 الطفل بين ابويه فان فقد الابوان او احدهما قام الولد على الطفل من اقاربه مقامهما الوجه الثاني ان الله سبحانه قطع الموالات بين
 المسلمين والكفار جعل المسلمين بعضهم اولياء بعض الكفار بعضهم اولياء بعض الحضانه اقوى سباب الموالات التي قطعها
 الله بين الفريقين وقال اهل الراي ابن القاسم وابو ثور ثبتت الحضانه لها مع كفرها واسلام الولد واحتمى بما ترى للنسائي في سننه
 من حديث عبد الحميد بن جعفر عن ابيه عن جده رافع بن سنان انه اسلموا بنت امه فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت بلقي
 وهي فطيمه ومشبهه وقال رافع ابنتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم فاعدا نحية وقال لها تعدي نحية وقال لها ما دعوهما فالتا نحية

الى امه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدنا هذا فمالت الى ابيها فاخذها قالوا لان الحضانة امران الرضاع وخدمة الطفل
وكلاهما يجوز من الكافرة قال الآخرون هذا الحديث من رواية عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن احمو من رافع بن سنان الا ان
الادوية وقد ضعفه امام العلقم بن يحيى بن سعيد القطان وكان سفيان الثوري يميل عليه وضعف بن المنذر بن محمد بن ابي
غايه وقد اضطرب في القصة فروى ان المخير كان بنتا وروى انه كان ابنا وقال الشيخ في المغني انما الحديث فقدر على غير هذا الوجه
ولا يشبهه اهل النقل في اسناده مقال قال ابن المنذر ثم ان الحديث قد يحتج به على صحة مذهبه من اشتراط الاسلام فان الصبية
لمالمالت الى امها عد النبي صلى الله عليه وسلم لها بالهداية فالتالى اليها وهذا يدل على ان كونها مع الكافر خلاف هدى الله الذي المراد
من عبادة ولو استقر جعلها مع امها لكان فيه حجة بل ابطه الله سبحانه بدعوة رسوله ومن العجب انهم يقولون لاحضانة للفاسق
فاى فسق اكبر من الكفر واين الضر المتوقع من الفاسق بنشؤ الطفل على طريقته الى الضر المتوقع من الكافر مع ان الصواب ان لا يشترط
العدالة في الحاضن قطعاً وان شرطها اصحاب ائمة الشافعي وغيرهم اشتراطها في غاية البعد ولو اشتراط في الحاضن العدالة لكان
اطفال العالم ولعظمت المشقة على الامة واشتد العنت ولو نزل من حين قام الاسلام الى ان تقوم الساعة اطفال الفساق بينهم
لا يتعرض لها احد في الدنيا مع كونهم الاكثرين ومتى وقع في الاسلام انتزاع الطفل من ابويه او احدهما بفسقه وهذا في المخرج العسر
استمرار العمل في المتصل في ساير الامصار الا عصار على خلافه بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح فانه اذا وقع في الامصار
والاعصار القرى والبوادي مع ان اكثر اوليا الذين يكون ذلك فساق ولو نزل الفسق في الناس لو يمتنع النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد
من الصحابة فاسقاً في تربية ابنه وحضانته له ولا من تزويجه موليته والعادة شاهدة بان الرجل لو كان من الفساق فانه يحتاج
لايتم ولا يضيعها ويحرم على الخير لها بجملة وان قدر خلاف ذلك فهو قليل بالنسبة الى المعتاد والشرايع يكتفى في ذلك على الباعث
الطبيعي لو كان الفاسق مسلوباً احضانة وولاية النكاح لكان بيان هذا للامة من امور الامور اعتناء الامة بنقله وتواضع العمل
به مقدماً على كثير مما نقلوه وتواضعوا العمل به فكيف يجوز عليهم تضييعه واتصال العمل بخلافه ولو كان الفسق ينافي الحضانة لكان
من زنا وشرب واتى كبيرة فرق بينه وبين اولاده الصغار التمس لهم غيره والله اعلم نعم العقل مشروط في الحضانة فلا حضانة
لجنون ولا معتوه ولا طفل ان هو لا يحتاجون الى من يحضنهم ويكفلهم فكيف يكونون كالفلين لغيرهم واما اشتراط الحرية فانه يتنهد
عليه دليل يركن القديلية وقد اشتراطها اصحاب الامة الثلاثة وقال مالك في حره وولد من امه ان الام احق به الا ان تباع فينتقل
فيكون الاب احق بها وهذا هو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تولد ولد له من ولدته عن ولدها وقال من فرق بين الوالدة وولدها فرق الله
بينه وبين احبته يوم القيامة وقد قالوا لا يجوز التفرق في البيع بين الام وولدها الصغير فكيف يفرقون بينهما في الحضانة وعموم الاحاد
يمنع من التفرق مطلقاً في الحضانة والبيع واستدلالهم بكون منافعها مملوكة للسيد فهي مستغرقة في خدمته فلا تفرغ حضانة
الولد ممنوع بل حتى الحضانة بها يقدم به في اوقات حاجة الولد على حق السيد كما في البيع سواد واما اشتراط خلوها من النكاح
فقد تقدم وهنئنا مسألة ينبغي التنبيه عليها وهي ان اذا سقطنا حقها من الحضانة بالنكاح ونقلناها الى غيرها فاتفق انه
لو كان له سواها لم يسقط حقها من الحضانة وهي احق به من الاجنبي الذي يدفعه القاضى اليه وتربيته عليه في مجرمه ورايه
اصح له من تربيته في بيت اجنبي محض لا قرابة بينهما توجب شفقتة ورحمته وحنونه ومن المحال ان تاتي الشريعة بدفع

مفسده بمفسده اعظم منها بكثير والنبي صلى الله عليه وسلم لو عجز حكما عما اكلها ان كل امرأة تزوجت سقطت حضانتها
 في جميع الاحوال حتى يكون اثبات احضانة الام في هذه الحالة مخالفة للنص اما اتحاد الدارقان كان سفرا حدهما الحاجة فوجود
 والاخر مقيد وهو احق لان السفر بالولد المطلق لا سيما اذا كان ضيق الضرر به وتضييع له هكذا ظنوه ولو يستثنوا سفرهما من غيره
 وان كان احدهما منتقلا عن بلده الاخر للاقامة والبلد طريقه مخوفان او احدهما بالمقبول احق وان كان هو وطريقه امنيته ففيه
 قولان وهما روايتان عن احمد بن محمد ان احضانة الاب لا يمكن من تربية الولد وتاديبه وتعليمه وهو قول مالك والشافعي وتضى به شريح
 والثانية ان الام احق وفيها قول ثالث ان كان المنقول هو الاب فالام احق به وان كان الام فان انتقلت الى البلد الذي كان فيه اصل النكاح
 فهي احق به وان انتقلت الى غيره فالاب احق وهذا قول الحنفية وكذا عن ابى حنيفة رحمه الله رواية اخرى وان كان نقلها من بلد الى
 قرية فالاب احق وان كان من بلد الى بلد فهي احق وهذه اقوال كلها كما ترى لا يقوم عليها دليل يسكن القلب اليه فالصواب بالنظر والاحتياط
 للطفل في الاصل له والافضل للاقامة والنقل معا كما كان انفع له واصون واحفظ لرضي ولا تاثير للاقامة ولا نقلة هذا كله ما لو ورد احدهما
 بالنقلة مضارة الاخر وانزاع الولد منه فان اراد ذلك او حجب اليه والله الموفق **فصل** وقوله انت احق به ما لو تنكح قبل فيه
 اضمار تقديره ما لو تنكح ويدخل بك الزوج ويجوز ان يكون سقوط احضانة وهذا تعسف بعيد لا يشعر به اللفظ ولا يدل عليه بوجه
 ولا هو في كماله الانتفاء التي تتوقف صحة المعنى عليها والادخول اخر في قوله تنكح عند من اعتبره فهو كقولها حتى تنكح زوجا غيره ومن لو
 يعتبره فالمراد بالنكاح عند العقد املحوم كما هو بسقوط احضانة فلذلك انما يجتزأ اليه عند التنازع والخصومة بين المتنازعين
 فيكون منقولا كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وقع سقوط احضانة على حكمه بل قد حكم هو
 بسقوطها حكمه بالحكام بعده او لو حكمه بالذي دل عليه هذا الحكم النبوي ان الام احق بالطفل ما لو يوجد منها النكاح فاذا انكحت
 زال ذلك الاستحقاق وانتقل الحق الى غيرها فاما اذا طلبه من له الحق وجب على خصمه ان يبذله له فان امتنع اجبره بالحكم عليه
 وان اسقط حقه او لو طالب به بقى على ما كان عليه ولا فلهذا قاعدة عامة مستفادة من غير هذا الحديث **فصل** وقد
 احتج به من لا يرى التخيير بين الابوين بظاهر هذا الحديث ووجه الاستدلال انه قال انت احق به ولو خير الطفل لو يكن هي احق به
 الا اذا اختارها كما ان الاب لا يكون احق به الا اذا اختاره فان قدر انت احق به ان اختارك قد ذكرك في جانبك والنبى صلى الله
 عليه وسلم جعلها احق به مطلقا عند المنازعة وهذا مذهب ابى حنيفة رحمه الله ومالك ونحن نذكر هذه المسألة وما ذهب
 الناس فيها ولا احتجاجا لاقوالهم ونعم ما وافق حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ذكر قول ابى بكر الصديق رضي الله عنه عبد الله
 عن ابن جريح عن عطاء الخراساني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه امرأته فذكر ان اولها المتقدم وقال
 فيه رجمها واولها غيرها خير له منك حتى يشرب يختار لنفسه فحكوه لامة حين لو يكن له تميز الى ان يشرب يدين ويخير حينئذ ذكر
 قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الشافعي حدثنا ابن عيينة عن يزيد بن يزيد بن جابر عن اسمعيل بن عبد الله بن ابي المهاجر
 عن عبد الرحمن بن غنوان عن عمرو بن الخطاب خير غلاما بين ابية وامه وقال عبد الرزاق انا ابن جريح عن عبد الله بن عبيد بن عمير
 قال خير رضي الله عنه غلاما بين ابية وامه فاخترامه فانطلقت به وذكر عبد الرزاق ايضا عن عمر بن ابي عن اسمعيل بن
 عبد الله بن عبيد بن غنوان قال اخبرني عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه في غلام فقال هو مع امه حتى يعرب عنه لسانه ليخبر

وذكر سعيد بن منصور عن هشيم بن خالد عن الوليد بن مسلم قال اختصموا الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في يمين فخيروه
فاختاروه على عمه فقال عمر ان لطف امك خير من خصيتك ذكر قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لشيء نفعي رحمه الله تعالى
ابننا ابن عيينة عن يونس بن عبد الله الجرمي عن عمار بن الجرمي قال خيرني على كرم الله وجهه بين امي وعمي فقال لا خير لي اصغر مني
وهذا ايضا اذا بلغ مبلغ هذا فخيرته قال الشافعي قال براهيم بن يونس عن عمار بن الجرمي عن علي كرم الله وجهه مثل ما قال في الحديث وكنت
ابن سبع سنين او ثمان سنين قال يحيى القطان حدثنا يونس بن عبد الله الجرمي حدثني عثمان بن ربيعة انه خاصم فيه امه
وعه الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال خيرني على ثلثا كهن اختار امي ومعى اخي صغير فقال علي كرم الله وجهه هذا اذا بلغ مبلغ
هذا خير ذكر قول ابى هريرة رضي الله عنه قال ابو خيثمة زهير بن حرب ثنا سفيان بن عيينة عن زباید بن سعلد عن هلال بن ابي ميمون
قال سمعت ابا هريرة خير فلان ابين ابيه وامه وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خير فلان ابين ابيه وامه فلهذا ما اطقت به
عن الصحابة واما الائمة فقال حرب بن اسمعيل سألت اسحق بن راوية الى متى يكون الصبي الصبية مع الام اذا اطلقت قال
احيان يكون مع الام الى سبع سنين ثم يخير قلت له ترى التخير قال شديدا قلت فاقول من سبع سنين لا يخير قال قد قال
بعضهم الى خمس انا احب الى سبع فاما مذهب الاما احمد فاما ان يكون الطفل ذكرا وانثى فان كان ذكرا فانه ان يكون ابن سبع
او دونها فان كان له دون السبع فامه احق بمصانته من غير تخير وان كان له سبع ففيه ثلث روايات اشد ما هي الصحيحة
المشهور من مذهبها انه يخير وهي اختيار الصحابة فان لو خيرا واحدا منهما اقرع بينهما وكان لمن قرع واذا اختارا احدهما اقرع واذا ختما
الاخر نقل اليه وهكذا ابدا والثانية ان الاب احق به من غير تخير والثالثة ان الام احق به كما قبل السبع واما اذا كان انثى فان كان
لها دون سبع سنين فاما احق بها غير تخير وان بلغت سبعا فالشهور من مذهبها ان الام احق بها الى تسع سنين فاذا بلغت
تسعا فالاب احق من غير تخير وعنده رواية ثالثة ان الام احق بها حتى تبلغ ولو تزوجت الام وعنده رواية رابعة انها تخير بعد السبع
كالغلام نصر عليها واكثر اصحابه انهم حلكوا ذلك ونهاى في المذهب هذا التخصيص مذهبه وتحريره وقال الشافعي الام احق بالطفل
ذكر ان كان وانثى الى ان يبلغا سبع سنين فاذا بلغا سبع سنين فاذا بلغا سبع سنين فاذا بلغا سبع سنين فاذا بلغا سبع سنين فاذا بلغا سبع سنين
وقال مالك وابو حنيفة لا يخير بحال فوختلفا فقال ابو حنيفة الام احق بالجارية حتى تبلغ وبالغلام حتى ياكل حلة ويشرب وحده
ويلبس حلة فويكونان عند الاب من سوى الابوين احق بهما حتى يستغنيا ولا يعتبر البلوغ وقال مالك الام احق بالولد ذكر ان كان وانثى
حتى يغير هذه رواية ابن وهب بن زبير بن القاسم حتى تبلغ ولا يخير بحال قال الليث بن سعد الام احق بالابن حتى يبلغ ثمان سنين بالبيت
حتى تبلغ ثمانية احق بهما بعد ذلك وقال الحسن بن حي الام اولى بالبيت حتى تلعب ثدياها وبالغلام حتى ينقع فيخيران بعد ذلك
بين ابويهما الذكر والانثى سواء قال الخيرون في الغلام دون الجارية قد ثبت التخير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الغلام من مثله
ابى هريرة وثبتت عن خلفائه الراشدين وابى هريرة ولا يعرفون لهم مخالف لهم في الصحابة البتة ولا اكره منكره او هذا غاية العدل
الممكن فان الاما فاقدمت في حال الصغر كحكمة الولد الى التربية واحمل الرضاع والملازمة التي لا تهايا لغير النساء والا فالام احدا لا يوجب
فكيف تقدم عليه فاذا بلغ الغلام حلا يعرب عن نفسه ويستغنى عن الحمل او وضع وما تعاناه النساء تساوى الابوان وزال
السبب الموجب لتقدير الام والابوان متساويان فيه فلا يقدم احدهما الا بترحم والمزحم اما من خارج وهو القرعة واما من جهة

الولد وهو اختيار وقدمنا السنة بهذا وهذا وقدمنا حديثا في هرة فاعتبرناهما جميعا ولو ندرنا فاحدهما بالآخر وقد مننا ما
للنبي صلى الله عليه وسلم واخرنا ما اخره فقدم التخيير لان القرعة انما تصير اليها اذا تساوت الحقوق من كل وجه ولو سبق من غير سواها
وهكذا فعلنا كما اخرنا ما قدمنا احدهما بالاختيار فان لو ندرنا واختارها جميعا عدنا الى القرعة فهذا ولو لم يكن فيه موافقة السنة لكان
من احسن الاحكام واعدها واقطعها للزاع بتراضى المتنازعين وفيه وجه اخر في مذهب احمد والشافعي انه اذا لو ندرنا واحدا
منها كان للاول بالقرعة لان الحضنة كانت لها وانما ينقله عنها باختياره فاذا لو ندرنا بقي عندها على ما كان **فان قيل** فقد
قدمت التخيير على القرعة والحديث فيه تقديم القرعة او لا التخيير وهذا اولي لان القرعة طريق شرعي للتقديم عند تساوي
المستحقين وقد تساوى الابوان فالقياس تقديم واحد منهما بالقرعة فان ابي القرعة لو سبق الاختيار الصبي فيرجح به فاما بالاصحاب
احمد والشافعي قد مو التخيير على القرعة **قيل** انما قدم التخيير لان اتفاق الفاظ الحديث عليه وعمل الخلفاء الراشدين به واما القرعة
فبعض الرواة ذكرها في الحديث وبعضهم لو يذكروها وانما كانت في بعض طرق ابي هرة وحده فقد التخيير عليها فاذا تعذر القضاء
بالتخيير تعينت القرعة طريقا للترجيح اذ لو سبق سواها تو قال الخيرون للغلام والجارية ترى النسائي في سننه والامام احمد في مسنده
من حديث راض بن سنان انه تنازع وهو وام في ابنتها وان النبي صلى الله عليه وسلم اقعدت ناحية واقعد المرأة ناحية واقعد الصبية
بينهما وقال دعوهما فالتالي امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدنا لما اتى ابهما فاخذها قالوا ولو يرد هذا الحديث لكان
حديث ابي هرة والاثر المتقدمه سجة في تخيير الاتى لان كون الطفل ذكرا لا تاثير له في الحكم بل هي كالذكر في قوله صلى الله عليه وسلم
من وجد متاعه عند رجل قد افلس في قوله من اعتق شركه في عبد بل حديث الحضنة اولي بعدم اشتراط الذكر فيه لان
لفظ الصبي ليس من كلام الشارع انما الصحابي حكى القصة وانها كانت في صبي فاذا انقهر المناط تبين انه لا تاثير لكونه ذكرا **قالت**
الحنابلة الكلام معكوفي مقامين احدهما استدلالا كوجديت لرفع والثاني الغاء كوصف الذكرية في احاديث التخيير فاما الاول
فالحديث قد ضعفه ابن المنذر وغيره وضعف يحيى بن سعيد الثوري عبد الحميد بن جعفر وايضا فقد اختلف فيه على قولين
احدهما ان الخيرون كان بنتا وروى انه كان ابنا فقال عبد الرزاق اناسفيا ن عن عثمان التيمي عن عبد الحميد بن سلمة عن ابيه
عن جد له ان ابويه اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم واحدهما مسلول والاخره فرتوجه الى الكافر فقال النبي صلى الله عليه وسلم
اللهم اهده فتوجه الى المسلم فقضى له به قال ابو الفرج بن الجوزي ورواية من ترى انه كان غلاما اصحها قالوا ولو سلم لكونه كان
انثى فانتوا تقولون به فان فيه ان احدهما كان مسلما والاخره كافر فكيف تحتجون بما لا تقولون به قالوا وايضا فلو كان مسلما ففي
الحديث ان الطفل كان فطيم او هذا قطع ادون السبع والظاهر انه دون الخمس انتوا لا تخيرون من له دون السبع فظن انه لا يمكن
الاستدلال بحديث لرفع هذا على كل تقدير فيقضى للمقام الثاني وهو الغاء ووصف الذكرية في احاديث التخيير غير فتقول ان
من الاحكام ما يلغى فيها ووصف الذكرية او وصف الاوثية قطع او منخما ما لا يلغى فيه بل يعتبر فيه اما هذا واما هذا فيلغى الوصف
في كل حكوتعلق بانواع الانساني المشترك بين الافراد ويعتبر ووصف الذكرية في كل موضع كان له تاثير فيه كالشهادة والميراث
والولاية في النكاح وتعتبر ووصف الاوثية في كل موضع تختص بالاناث او يقدر من فيه على الذكر كالحضنة اذا استوفى الدرجة
الذكرى ولا تسمى قد تمت الا تسمى بقى المنظر فيما نحن فيه من شأن التخيير هل لوصف الذكرية تاثير في ذلك فيلحق بالقسم الذي يعتبر فيه

اولا فتخير له فليحق بالقسم الذي يلحق فيه ولا سبيل الى جعلها من القسم الملقى فيه ووصفها المذكورة لان التخيير ههنا تخيير شهوة ولا
تخيير في مصلحة ولهذا اذا اختار غير من اختار اوله لا نقل اليه فلو خيرت البنت افضو لك الى ان يكون عند الاب قارة وعند الام
اخرى فانها كالمشاعرة الانتقال جيبت اليه وذلك عكس ما شرع للاثبات من لزوم البيوت عدم البروز وزوم الحذر الاستتار
فلا يلحق بها ان تمكن من خلاف ذلك واذا كان هذا الوصف معتبرا لقدمه الشرع بالاعتبار لم يكن الغلبة قالوا وايضا فان ذلك
يفضو الى ان لا يبقى الاب موكلا بحفظ اوله الام لتعلقها به ما وقد عرفنا بالعادة انما يتكوب للناس على حفظه ويتكولون فيه قولي
ضايح ومن الامثال السائرة لا يصلح القدر بين طبأخين قالوا وايضا بالعادة شاهد بان اختيار احداهما يضعف غيبة الاخرى فيه
بالاحسان اليه وصيانه فاذا اختار احداهما فنقل الى الاخر ليويا احداهما تاو الرغبة وحفظه والاحسان اليه فان قلم هذا
بعينه موجود في الصبي لو يمنع ذلك تخيرة قلنا صدقتم ولكن عارضه كون القلوب مجبولة على حب البنين واختيارهم على البنات فاذا
اجتمع نقص الرغبة ونقص الاثارة وكرهية البنات في الغالب ضاعا عن الطفلة وصارت الى فساد يعسر تلاقيه والواقع شاهد بهذا
والفقه تاذيل المشرع على الواقع وسر الفرقان البنات تحتاج من الحفظ والصيانة فوق ما يحتاج اليه الصبي لهذا شرع في حق الام
من المستر والحفوة الا يشرع مثله للذكر في اللباس ارجاء الدليل شيرا والاكثر وجمع نفسها في الكوم والسجود دون التجاني لا ترفع صوتها
بقراءة ولا يوصل في الطواف لا يتجرد في الاحرام عن الخيط ولا تكشف راسها الا تسافر وحدها هذا كله مع كبرها ومعرفتها فكيف اذا كانت
في سن الصغر وضعت عقل الذي يتقبل فيه الاختراع والاربعين ترددها بين الابوين مما يعود على المقصود بالابطال ويحل به
او ينقصه لا غالا تستقر في مكان معين فكان الاصل لها ان يجعل عند الام ابوين من غير تخيير كما قاله اجماع سور الكاف ابو حنيفة
واسحق فتخييرها ليس منصوصا على كراهية في معنى فليحق به ثم هل حصل الاجتهاد في تعيين احد الابوين لمقامها عندنا وايضا
اصلها انما لك ابو حنيفة واحمد في احدى الروايتين عنه عينو الام وهو الصحيح ليلوا احمد في المشهور عنه واختياره اعمامة اصحابه
عينوا الا قبل من حج الام وقد جرت العادة بان الاب يتصرف في المعاش والخروج ولقاء الناس الام في حذرهما مقصورة في بيتها فالبنات
عندها اصون احفظ بالمشافع عينها عليه دائما بخلاف الابنانه في غالب الاوقات غائب عن البنت او في مظنة ذلك فجعلها عند
امها اصون لها واحفظ قالوا وكل مفسدة يهر من وجودها عند الام فانها يعرض او اكثر منها عند الابنانه اذا تركها في البيت وحدها
لوان من عليها وان تركت عند ام مرتبة او غيرها فالام انتفق عليها واصون لها من الاجنبية قالوا وايضا في محتاجة الى تعليمها يصلح
للنساء من الغزل القيلوم مصالح البيت هذا انما يقو به النساء لا الرجال فهي حوج الى ما تعلمها ما يصلح للمرأة وفي دفعها
الى ابها تعطيل هذه المصلحة واسلامها الى امرأة اجنبية تعلمها ذلك وترديد هابين الام وبينه وفي ذلك تمرين لها على البروز
والخروج فمصلحة البنت الام والابن تكون عند امها وهذا القول هو الذي لا يختار سواه قال من حج الاب الرجل غير على
البنات من نساء فلا تستوى غيرة الرجل على ابنته وغيره الام ابدا وكم من ام تسمع ابنتها على ما تقول ويجعلها على ذلك نصف
عقلها وسرعة انخلاعها لوضعها على غيرة في طبعها بخلاف الابنانه الذي جعل الشارع تزويجها الى ابها دون امها
ولو جعل الامها ولاية على بضعها البتة ولا على ما لها فكان من محاسن الشريعة ان يكون عند امها ما دامت محتاجة الى الحضنة و
التربية فاذا بلغت حدا يشتهى فيه ويصلح للرجال فمن محاسن الشريعة ان يكون عند من هو غير عليها او حرص على مصلحتها

واصون لها من الامور **قالوا** ونحن نرى في طبيعة الاب غير من الرجال من الغيرة ولو مع فسقه وفجوره ما جعله على
 قتل ابنته واخته وموليتها اذا ارى من غير ما يريد له شدة الغيرة ونرى في طبيعة النساء من الانحلال والانحلال ضد
 ذلك **قالوا** وهذا هو الغالب على النوعين ولا عبرة بما خرج عن الغالب على ان اذا قدمنا احلا الابوين فلا بد ان نراعي صيغ
 وحفظه للطفل لهذا قال مالك الليث اذا التكن الام في موضع حرز وتحصين او كانت غير مرضية فلا ياب اخلا البنت
 منها وكذلك الاما وحمدا في الرواية المشهورة عنه فانه يعتبر قدره على الحفظ والصيانة فان كان مهمل لذلك وعاجزا
 عنه او غير مرضى او ذا ديانة والام بخلافه فهي احق بالبنت بالاربعين من قدامنا بتخيير او قرعة او بنفسه فانما نقدره
 اذا حصلت به مصلحة الولد لو كانت الام اصون من الاب اغير منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار الصبي في
 هذه الحالة فانه ضعيف العقل يوثق البطالة واللعبة اذا التكن من يساعده على ذلك لو ليتفت الى اختياره وكان عند
 من هو انفع له واخبر ولا يحتمل الشريعة غير هذا والنبي صلى الله عليه وسلم قال هو بالصلوة لسبع واضروه على تركها
 لعشر وقرابينهم في المضاجع والله تعالى يقول يا ايها الذين امنوا قوا انفسكم واهليكم ذنوبا وقرودها الناس وانجارا
قال الحسن علموه وادبوهم وفقهوه فانما كانت الام تتركه في ملكك تعلمه القران الصبي يوثق العرب معاشرته اقوانه وابوه
 يمكنه من ذلك فانها احق به فلا تخيير ولا قرعة وكذلك العكس متى اخل احلا الابوين بامر الله ورسوله في الصبي عطاه
 والاخر مرعاه فهو احق واولى به وسمعت شيخنا رحمه الله يقول تنازع ابوان صبييا عند بعض الحكم في خيرة بينهما فاختلفا
 اباه فقال له امامه اسأله لاي شئ يختار الاك فساله فقال هي تبعثني كل يوم للكتاب لفقير يضربني وابي يتركني للعب مع الصبيان
 فقبض به الام **قال** انت احق به **قال** شيخنا واذا ترك احلا الابوين تعليم الصبي امره الذي وجبه الله عليه فهو اعين ولا ولاية
 له عليه بل كل من لو يقرب بالواجب ولا يته فلا ولاية له بل ما ان يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب ما ان يضم اليه
 من يقوم معه بالواجب المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الامكان **قال** شيخنا وليس هذا احق من جنس الميراث الذي
 يحصل بالرحم والنكاح والولاد سواء كان الوارث فاسقا او صالحا بل هذا من جنس الولاية التي لا بد فيها من القدر على
 الواجب لعولوبه وفعله بحسب الامكان **قال** فلو قدر ان الاب تزوج امرأة لا تراعي مصلحة ابنته ولا تقوم بها وامها اتوم بمصلحتها
 من تلك الضررة فالحضانة هذا لام قطعاً **قال** فما ينبغي ان يعلم ان الشارع ليس عنه نص عام في تقديروا احلا الابوين
 مطلقا ولا تخيير الولدين الابوين مطلقا والعلماء متفقون على انه لا يتعين احدهما مطلقا بل يقدم ذو العداوة والتفريط
 على ابر العادل المحسن والله اعلم **قالت** الحنفية والمالكية الكلام معكم في مقامين احدهما بيان الدليل الدال على
 بطلان التخيير والثاني بيان عدم الدلالة في الاحاديث التي استدلت بها على التخيير فاما الاول فيدل عليه قوله صلى
 الله عليه وسلم انت احق به ولو تخيره واما المقام الثاني فما روي من احاديث التخيير مطلقا لا تقييد فيها وانما يقولون
 بها على اطلاق بل قيدتم التخيير بالسبع فما توتوها وليس في شئ من الاحاديث ما يدل على ذلك ونحن نقول لخاصة الغلاة
 اختياره معتبر خبير بين ابويه وانما يعتبر اختياره اذا اعتبر قوله وفك بعد البلوغ وليس تقييد كوقت التخيير بالسبع على
 من تقييد نأب بالبلوغ بل الترجيح من جانبنا لانه حينئذ يعتبر قوله ويدل عليه قوله وقد سقاني من بيارني عن النبي صلى

على ميل من المدينة وغير البالغ لا يتأق منه عادة ان يحل الماء من هذه المسافة ويسقى من البير مسلماً انه ليس بالحديث
ما يدل على البلوغ فليس فيه ما ينفيه والواقعة واقعة عين وليس عن الشارح نص عام في تخيير من هودون البلوغ حتى
يجب المصير اليه مسلماً ان فيه ما ينفى البلوغ فمن اين فيه ما يقتضي التقييد بسبع كما قلنا **قلت** الشافعية واختار
ومن قال بالتخير لا يتأق لكون الاحتياج بقوله صلى الله عليه وسلم انت حق به ما لو تنكح بوجه من الوجوه فان منكون يقول
اذا استغنى بنفسه واكل بنفسه وشرب بنفسه فالأحق به بغير تخيير منكون يقول انما اثره فأكبره **فقول** النبي
صلى الله عليه وسلم قد حكم لها به ما لو تنكح ولو يفرق بين ان تنكح قبل بلوغ الصبي السن الذي يكون عندك او بعد ها وحينئذ
فالجواب يكون مشتركاً بيننا وبينك ونحرفه على سواء فما اجبت به ايجاب به منازعوكم سواء فان اضمرتم اضمر واوازي قبل تو
قيد واوان خصصتم خصصوا وان تبين هذا فتقول الحديث اقتضوا من احد هما الا حق لها في الولد بعد النكاح **الثاني**
انها احق به ما لو تنكح وكونها احق به له حالتان احد هما ان يكون الولد صغيراً لو يميز ففي احوبه مطلقاً من غير تخيير **الثاني** ان يبلغ
سن التمييز ففي احق به ايضاً ولكن هذه الاولوية مشروطة بشروط واحكام اذا علق بشرط صدق الطلاق اعتماداً على تقدير
الشرط وحينئذ ففي احق به بشرط اختيار لها وغاية هذا انه تقييد المطلق بالأدلة الدالة على تخييره ولو حمل على الطلاق و
ليس ممكن البتة لاستلزام ذلك بطلان حديث التخيير وايضاً فاذا اكدت قيد تسوية بانها احق به اذا كانت مقيدة وكانت حرة
ورشيدة وغير ذلك من القيود التي ذكرتها في الاحاديث البتة فتقيدها بالاختيار التي دلت عليه السنة واتفق عليه
الصحابة اولى واما حملك واحاديث التخيير على ما بعد البلوغ فلا يصح خمسة اوجه **احدها** ان لفظ الحديث انه خير
غلاماً بين ابويه وحقيقة الغلام من لو يبلغ فحله على البالغ اخرج له عن حقيقته الى مجازة بغير موجب لا قوية صارفة
الثاني ان البالغ لا حضادة عليه فكيف يصح ان يخير بين ابوين سنة بين ابويه هذا من المستنع شرعاً وعادة فلا يجوز
حمل الحديث عليه **الثالث** انه لو يفهم احد من السامعين انه متنازع عواني رجل كبير بالغ عاقل وانه خير بين ابويه ولا
يسبق الى هذا فهم احلال البتة ولو فرض تخييره لكان بين ثلثة اشياء الابوين الا نفراد بنفسه **الرابع** انه لا يعقل في العادة
ولا العرف ولا الشرع ان تنازع الابوان في رجل كبير بالغ عاقل كما لا يعقل في الشرع تخيير من هذه حاله بين ابوي **الخامس**
ان في بعض الفاظ الحديث ان الولد كان صغيراً لو يبلغ ذكره النساءى وهو حديث رافع بن سنان فيه فجاء ابن لها صغيراً لو
يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم لاب ههنا ولام ههنا فخيرها وما قولك ان يبراني عنبة على ميل من المدينة فجوابه لمطالبتك
اقول بصحة هذا الحديث ومن ذكره وثانياً بان مسكن هذه المرأة كانت بعيداً من هذه البيرو وثالثها ان من له نحو العشر
السنين لا يمكنه ان يستقى من البير المذكورة عادة وكل هذا مما لا سبيل اليه فان العرب اهل البوادي ويستقى اولادهم
الصغار من ابارهم بعد من ذلك واما تقييدها له بالسبع فالرسيان الحديث لا يقتضي ذلك ولا هو امر محتم عليه فان الخبيرين
قوان **احدها** انه يخبر بخمسين حكاة اسحق بن راهويه ذكره عنه حرب في مسأله ويحتمل قوله بان الخمس السن
يصح فيها سماع الصبي فيمكن ان يعقل فيها وقد قال محمد بن لبيد عقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة مجها في في وانا
ابن خمس سنين **القول الثاني** انه انما يخير لسبع وهو قول الشافعي **احد** **اسحق** واحتمل هذا القول ان التخيير يستدعي

التمييز والفهم ولا ضابطه في الاطفال قضيب بمظنة وهي السبع فانها اول سن التمييز ولهذا جعلها النبي صلى الله عليه وسلم
حلالا للوقت الذي يومر فيه بالصلوة وقولك ان الاحاديث وقايع اعيان فنعم هي كذلك ولكن يستتم حملها على تخيير الرجا
البالغين كما تقدم وفي بعضها لفظ غلام وفي بعضها لفظ صغير لو يبلغ ويالله التوفيق **فصل** فيما قصه بنت حمزة و
اختصاصه على زيد وجعفر رضي الله عنهما فيهما او حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بها لجعفر فان هذه الحكومة كانت عقيب
فراخه من عمرة القضاء فانهم لما خرجوا من مكة تبعتهم ابنة حمزة تنادي يا عويبا عوم فاخذ على كره الله وجهه بيدها ثم
تنازع فيها هو وجعفر وزيد وذكر كل واحد من الثلاثة ترجيحاً فذكر زيد انها ابنة اخيه للمواخاة التي عقد لها رسول الله صلى
الله عليه وسلم بينه وبين حمزة وذكر علي كونه ابنة عمه وذكر جعفر مرجح القرابة وكون خالتهما عنده فتكون عندهما
فاعتبر النبي صلى الله عليه وسلم مرجح جعفر دون مرجح الاخرين فحكاه وجبر كل واحد منهم وطيب قلبه بما هو احب اليه
اخذاً لبنت فاما مرجح المواخاة فليس بمقتض للحضانة ولكن زيد كان مخي حمزة وكان الاخاء حينئذ يشب به التوافق
ظن زيد لانه احق به لذلك اما مرجح القرابة فهما اوهى بنوة العم فهل يستحق بها الحضانة على قولين **احدهما** يستحق
بها وهو منصوص الشافعي وقول مالك واحمد وغيرهم لانه عصبة قوله ولاية بالقرابة فقدم على الاجانب كما قدم عليهم
في الميراث وولاية النكاح وولاية الموت ورسول الله صلى الله عليه وسلم لو يتك على جعفر وعلى دعاءها حضانتها ولو لو يكن
لها ذلك لا تترك عليهم الدعوة الباطلة فانها دعوى ما ليس لها وهو لا يقر على باطل **القول الثاني** انه لا حضانة لاحد
من الرجال سوى الاباء والاجداد وهذا قول بعض اصحاب الشافعي وهو مخالفت لنصه وللدليل فعلى قول الجمهور هو الصواب
ان كان الطفل انثى وكان ابن العم محرماً لها برضاع او نحوه كان له حضانتها وان جارزيت السبع وان لو يكن محرماً فلا حضانتها
صغيرة حتى تبلغ سبعاً لا يبقى له حضانتها بل تسلم الى محرماً او امرأة ثقة وقال ابو البركات في محرمة لا حضانة له ما لم يكن
محرماً برضاع او نحوه **فان قيل** مع الحكمة بالحضانة من النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة هل رجع للخالة او لجعفر
قيل هذا ما اختلف فيه على قولين منشورهما اختلافاً للفاظ الحديث في ذلك ففي صحيح البخاري من حديث البراء بن قبيس
النبي صلى الله عليه وسلم خالتهما وعند ابى داود من حديث رافع بن عجير عن ابيه عن علي كره الله وجهه في هذه
القصة واما الجارية فاقضى بها لجعفر تكون مع خالتهما واما الخالتهما فوساقة من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى وقال
قضى بها لجعفر لان خالتهما عنده فوساقة من طريق اسرائيل عن ابي اسحق عن هاني بن هاني وهبيرة بن مرير وقال قضى
بها النبي صلى الله عليه وسلم خالتهما وقال الخالة بمنزلة الام واستشكل كثير من الفقهاء هذا وهذا فان القضاء كان
لجعفر فليس محرماً لها وهو على رضا الله عنهما في القرابة سواء منها وان كان للخالة فمخى من زوجة والحضانة اذا تزوجت
سقطت حضانتها كما ضاق هذا على ابن حزم طعن في القصة بجميع طرقها وقال ما حديث البخاري فمن رواية اسرائيل
وهو ضعيف واما حديث هاني وهبيرة فيجوز ان يكون في ما حديث ابن ابي ليلى في سنن ابو ذر الوري عنه هو مسلم بن سالم
البحرني ليس بالمعروف واما حديث رافع بن عجير فهو وابوه مجهولون لا حجة في مجهول قال الاهد الخبير بكل وجه حجة على
الحنفية والمالكية والشافعية لان خالتهما كانت مزوجة بجعفر وهو اجل شاب في فريش ليس هو ذا رحم محرر من

بنت حمزة قال نحن لا نكر قضاءها لاجل خالتها لانك احفظ لها قلت وهذا من تهويل وجه الله واقلها
على تضعيف ما اتفقت الناس على صحته فخالفهم وحده فان هذه القصة شهرتها في الصحاح السنن والمسائيد السير
والتوايح يعني عن اسنادها فكيف قلنا تفق عليها صاحب الصحيح ولو يحفظ عن احد قبله الطعن فيها البته وقوله اسرأب ضعيف
فالذي خر في ذلك تضعيف على بن المديني له ولكن ابي ذلك سائر اهل الحديث واحتجوا به وثقوه وثبتوه قال احمد ثقة
وتعجب من حفظه وقال ابو حاتم هو من اتفق اصحاب ابي اسحق ولاسيما وقد روى هذا الحديث عن ابي اسحق وكان يحفظه
كما يحفظ السورة من القرآن روى له اجماعة كلهم محققين به واما قوله ان هانيا وهبيارة مجهولان فنعم مجهولان عندنا
عند اهل السنن وثقهما الحفاظ فقال لسانى هانى بن هانى ليس به بأس هبيارة روى له اهل السنن الاربعة وقد وثق واما
قوله حديث ابن ابي ليلى ابو فروة الواوى عنه مسلم بن مسلم الجهمى ليس بالمعروف فالتعليان باطلان فان عبد الرحمن بن
ابى ليلى روى عن على كرم الله وجهه غير حديث وعن عمر ومعاذ رضى الله عنهما والذي غرابا محمد بن ابادا وداود قال حدثنا
محمد بن عيسى ثنا سفيان عن ابى فروة عن عبد الرحمن بن ابى ليلى بهذا الخبر ووطن ابو محمد ان عبد الرحمن لم يذكروا
في الرواية فوما بالارسال وذلك من جهة فان ابن ابي ليلى روى القصة عن على كرم الله وجهه فاقتصر بعدا واذ ذكره
الاحتجاج واحال على العلل المشهور برواية عبد الرحمن بن ابى ليلى عن على كرم الله وجهه وهذه القصة قد رواها على وسمعا
منه اصحابه هانى بن هانى وهبيارة بن مهران وعجيب بن عبد زيد عبد الرحمن بن ابى ليلى قد كوا بودا وحديثا الثلثة الاولين
لسياق قولها ابتماها وانشأ الى حديث ابن ابي ليلى لانه لويته وذاكر السند منه اليه فبطل الارسال فورايت ابا بكر الامام اعلم
قد روى هذا الحديث في مسند على مصروفا فيه بالانصاف فقال اخبرنا الهيثم بن حلف ثنا عثمان بن سعيد المقرئ ثنا
يوسف بن صدى ثنا سفيان عن ابى فروة عن عبد الرحمن بن ابى ليلى عن على كرم الله وجهه انه اختصر هو وجعفر وزيد
وذكر الحديث واما قوله ان ابى فروة ليس بالمعروف فقد عرفه سفيان بن عيينة وغيره وخرجه في الصحيحين واما رمية
نافع بن عجيبر واياه باجماله فنعم لا يعرف حالهما وليسا من المشهورين بنقل العلم وان كان نافع اشهر من ابيه لرواية
ثقتين عنه محمد بن ابراهيم التميمى عبد الله بن على فليس الاعتماد على روايتهما وبالله التوفيق ثبت صحة الحديث واما
الجواب عن استشكلان من استشكله فنقول بالله التوفيق لا اشكال سواء كان القضاء لجعفر او للمخالة فان ابنة العواذا
لو يكن لها قرابة سوى ابن عمها جازان تجعل مع امرأته في بيته بل يتعين ذلك وهو اولى من الاجنبى لاسيما ان كان ابن العم
مبدون في المدينة والعفة والصيانة فانه في هذه الاحال ولى من الاجانب بالارباب **فان قيل** فالنبي صلى الله عليه وسلم
كان ابن عمها وكان محمها لانه كان اخاه من الرضاة فهلا اخذها هو قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في
شغل شاغل يا عبا برسالة وتبليغ الوحي والدعوة الى الله وجهاد اعداء الله عن فراغه للحضانة فلو اخذها لادفعها الى
بعض نسائه فخالها منس بها رجما واقرب ايضا فان المرأة من نسائه لو تكن تجيئها النوبة الى بعد تسع ليال فان ابرت
الصبية معه حيث دار كان مشقة عليها وكان فيه من بروزها وظهورها كل وقت مما لا يخفى وان جلست في بيت احد
كانت لها الحضانة وهي اجنبية هذا اذا كان القضاء لجعفر وان كان للمخالة وهو الصحيح وعليه يدل الحديث الصحيح الصحيح

فلا شك لوجوه **احدها** ان تكام الحاضنة لا يسقط حضانة البنت كما هو احدى الروايتين عن احمد احدى قولى العلماء وحجة هذا القول الحديث وقد تقدم سر الفرق بين الذكر والانشى **الثانى** ان تكامها قريبا من الطفل لا يسقط حضانتها وجعفر بن عمها **الثالث** ان الزوج اذا رضى بالحضانة واثرؤن الطفل عنده في حجره لو تسقط الحضانة هذا هو الصحيح وهو مبنى على اصله وان سقطت الحضانة بالتكاه هو مراعاة لحق الزوج فانه ينتقص عليه الاستمتاع المطلوب من المرأة لحضانتها ولد غيره ويتكدر عليه عيشه مع المرأة ولا يؤمن ان يحصل بينهما خلاف المودة والرحمة ولهذا كان للزوج ان يمنعها من هذا مع اشتغالها هي بحقوق الزوج فتضيع مصلحة الطفل فاذا اثر الزوج ذلك وطلبه حرم عليه نزلت المفسدة التي اجلها سقطت الحضانة والمقتضى ان يترتب عليه اثره يرضى ان سقطت الحضانة بالتكاه ليست حقا لله انما هي حق للزوج وللطفل واقاربه فاذا رضى من له الحق جاز فالاشكال على كل تقدير وظهر ان هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من احسن الاحكام واوضحها واشدها موافقة للمصلحة والحكمة والرحمة والعدل بانته التوفيق فهذه ثلثة مدارك في الحديث للفقهاء **احدها** ان تكام الحاضنة لا يسقط حضانتها كما قال الحسن البصرى قضيه يحيى بن حمزة وهو مذهب ابى محمد بن حزم **والثانى** ان تكامها لا يسقط حضانة البنت ويسقط حضانة الابن كما قاله احمد **والثالث** ان تكامها لقربى الطفل لا يسقط حضانتها وتكاهم الاجنبى يسقطها كما هو المشهور من مذهب احمد وفيه مدرك لرابع لمحمد بن جرير الطبرى وهو ان الحاضنة اذا كانت اما والمنازع لها الاب سقطت حضانتها بالتزويج وان كانت خالة او غيرها من نساء الحضانة لو تسقط حضانتها بالتزويج وكذلك ان كانت اما والمنازع لها غير الاب من اقارب الطفل لو تسقط حضانتها **ومخبر** نذكر كلامه وماله وعليه فيه قال فى تهذيب الاثار بعد ذكر حديث ابنة حمزة فيه الدلالة الواضحة على ان قيو الصبية الصغيرة والطفل الصغير من كان قرابتهما من قبل امها قهما من النساء حتى بحضانتهم من عصابتهم من قبل الاب ان كن ذوات ازواج غير الالبا الذي هما من ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بابنة حمزة الخالقا فى الحضانة وقد تنازع فيها ابنا عمها على جعفر رضى الله عنهما ومولاها واخوابها الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخيه وبينه وبينه وخالتها يومئذ لها زوج غير ابيها وذلك بعد مقتل حمزة وكان معلوما بذلك صحة قول من قال احق لعصبة الصغير والصغيرة من قبل الاب في حضانتها ما لو تبلغ حدا لا يختار بل قرابتهما من النساء من قبل امها احق وان كن ذوات ازواج **فان قال** ان كان لامر في ذلك عندك على ما وصفت من ان ام الصغير والصغيرة وقرابتهما من النساء من قبل امها قهما احق بحضانتهم وان كن ذوات ازواج من قرابتهما من قبل الاب من الرجال الذين هم عصبتهم فالحاصل ان الام ذات الزوج كذلك مع والدهما الاذى والابعد كما كانت الخالة احق بهما وان كان لها زوج غير ابيها والافنا الفرق قيل الفرق بينهما واضحه وذلك لقيام الحجية بالنقل المستفيض رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الام احق بحضانة الاطفال اذا بان من والدهما لو تكلم زوجا غيره ولو يخالف في ذلك من يجوز الاعتراض به على الحجية فيما يعلمه قد جرى في ذلك خبر وان كان في مسنده نظر فان النقل الذي صفت امره دال على صحته ان كان اهل السند فمساق حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن ابي انت احق به ما لو تكلم من طريق المثني بن الصباح عنه **ثورة** اما اذا تنازعها فيه عصبة ابيه فضحة اخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم

الذي ذكرناه جعل الخالة ذات الزوج غير ابية للصبية احق بها من بنى عمها وهو عصبتها فكانت الام احق بان يكون اولى
منهم وان كان لها زوج غير ابية لان النبي صلى الله عليه وسلم انما جعل الخالة اولى منهم لقرابتها من الام وان كان فيك كالذي
وصفنا تبين ان القول الذي قلنا في المسألتين اصل احدهما من جهة النقل المستفيض الاخرى من جهة نقل الاحاد العلة
وان كان كذلك فغير جائز رد حكم احدهما الى حكم الاخرى اذ القياس انما يجوز استعماله فيما لا ينص فيه من الاحكام فاما ما فيه
نص من كتاب الله وخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا حظ فيه للقياس **قال** قائل زعمت انك انما ابطلت
حق الام من الحضانة اذ انكحت زوجها غير ابية الدائم وجعلت الاب اولى بحضانتها من النقل المستفيض فكيف يكون ذلك
كما قلت قد علمت ان الحسن البصري رحمه الله كان يقول المرأة احق بولدها وان تزوجت قضى بذلك يحيى بن حمزة **قيل**
ان النقل المستفيض الذي تلزم به الحجة في الدين عندنا ليس صفة ان لا يكون له مخالف لكن صفة ان ينقله قولا و
عمل من علماء الامة من ينتهي عنه اسباب الكذب الخطاء وقد نقل من صفة ذلك من علماء الامة ان المرأة اذا انكحت يعد
بينوتها من زوجها غير ابية ان الاب اولى بحضانة ابنتها منها فكان ذلك حجة لازمة غير جائز الاعتراض عليها بل اولى هو قول
من يجوز عليه الغلط في قوله انتهى كلامه **ذكر** ما في هذا الكلام من مقبول مردود فاما قوله ان فيه الدلالة على قرابة
الطفل من قبل امهاته من النساء احق بحضانتها من عصباته من قبل الاب ان كن ذوات ازواج فلا دالة فيه على ذلك البتة
بل حلالا لفظ الحديث صريح في خلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم واما الابنة فاني قضى بما يحققر اما اللفظ الاخر فقضى بها
مخاتمتها وقال هي اول ما اللفظ الذي احتج به ابو جعفر لا يدل على ان قرابة الام مطلقا احق من قرابة الاب بل قرار النبي صلى الله عليه
وسلم عليا وجعفر رضي الله عنهما على عوى الحضانة يدل على ان قرابة الاب مدخل فيها وانما قدم الخالة لكونها انثى من اهل
الحضانة فتقدمها على قرابة الاب كتقدم الام على الاب الحديث ليس فيه لفظ عام يدل على ما ادعاه من ان من كان من قرابة
الام احق بالحضانة من العصبية من قبل الاب حتى يكون بنت الاخت للاخر احق من العم وبنت الخالة احق من العم والعمه فان
في الحديث دالة على هذا فضلا عن ان تكون واضحة قوله وكان معلوما بذلك صحة قول من قال لاحق اعصبة الصغبر و
الصغيرة من قبل الاب في حضانتها ما لو يبلغ حد الاختيار يعني في اختيار بين قرابة ابيه وامه فيقال ليس ذلك معلوما من الحديث
ولا مطوتوا وانما دل الحديث على ان ابن العم المزوج بالخالة اولى من ابن العم الذي ليس تحته خالة الطفل يبقى تحقيق المناط
هل كانت جهة التعصيب مقتضية للحضانة فاستوت في شخصين فرجح احدهما بكون خالة الطفل عنده وهي من اهل
الحضانة كما فهمه طائفة من الحديث وان قرابة الام وهي الخالة اولى بحضانة الطفل من عصبية الاب لو يسقط حضانتها
بالترتيب اما لكون الزوج لا يسقط الحضانة مطلقا كقول الحسن من وافقه واما لكون المحضونة بنتا كما قاله احمد في زيارته واما
لكون الزوج قرابة الطفل المشهور من مذهب حماد واما لكون الحضنة غير ام فانزاعها الاب كما قاله ابو جعفر فهذه اربعة
مدارك ولكن المدرك الذي خالف ابو جعفر ضعيف جدا فان المعنى الذي اسقط حضانة الاب بتزويجها هو بعينه موجود
في سائر نساء الحضانة والخالة غايةا ان تقوم مقام الام وتشبه بها فلا يكون اقوى منها وكذلك سائر قرابة الام والنبي صلى الله
عليه وسلم يحكم حكما عاما ان سائر اقارب الام من كن لا يسقط حضانتهم بالترتيب وانما حكمنا معينا الخالة ابنة حمزة بالحضانة

مع كونها مروجة بقربة من الطفل والطفل ابه **واما الفرق الذي فرق به بين الام وغيرها بالنقل المستفيض الى اخره فيريده**
 الاجماع الذي لا ينقضه عنده مخالفة الواحد الاثنين وهذا اصل تفريده ونازعه فيه الناس اما حكاية علي بن ابي طالب وعمر بن شعيب
 بانه واه قبي على ما وصل اليه من طريقه فان فيه المثني بن الصباح وهو ضعيف وماتروك لكن الحديث قد رواه الاثر عن
 عمر بن شعيب عن ابيه عن علي بن ابي طالب ورواه ابو داود في سننه **فصل** في الحديث مسلك خامس هو ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قضى بها الخاتما وان كانت ذات زوج لان البنت تحرم على الزوج تحريم الجمع بين المرأة وخالتها وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم على
 هذا بعينه في حديث داود بن الحصري عن عكرمة عن ابن عباس فذكر الحديث بطوله قال فيه انت يا جعفر اولي بها **فصل**
 خالها ولا يشكر المرأة على عتمها ولا على خالها وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص يقتضي ان كون الخاضع في حرم تحريم علي البنت
 على التابيد حتى يعترض به على هذا المسلك بل هذا مما لا تايده قواعد الفقه اصول الشريعة فان الخاتمة مادامت في عصمة الخاضع
 فبنت اختمها محرم عليه فاذا فارقتها فهي مع خالها فلا محذور في ذلك اصلا ولا يريان القول بهذا خيرا واصلح للبنت من رفعها
 الى الحاكمين نعمها الى اجنبى تكون عنده اذا حاكم غير متصدا للخصانة بنفسه فلن يشك احدا ناهيا كرهه النبي صلى الله عليه وسلم
 في هذه الواقعة هو عين المصلحة والحكمة والعدل غاية الاحتياط للبنت النظر بها وان كل مخالفة لا ينقذ عن جور وفساد
 لانها في الشريعة فالاشكال في حكمة صلى الله عليه وسلم والاشكال كل الاشكال في ما خالفه والله المستعان عليه التكاليف
ذكر حكمة صلى الله عليه وسلم في النفقة على الزوجات انه لم يقدرها ولا ورد عنه ما يدل على تقديرها وانما رد الاثر واجرها الى الآخر
 ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال في خطبة حجة الوداع بحضرة الجعم العظيم قاله ببيعة وثمانين يوما واتقوا الله في النساء
 فانكم اخذتموهن وامانة الله واستحلتم فرجهن بكلمة الله ولهن عليكم نكحهن كسوتهن بالمعروف وثبت عنه صلى الله
 عليه وسلم في الصحيحين ان هذا امرأة ابى سفيان قالت له ان ابى سفيان رجل شحيح لیسین يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي
 الا ما اخذت منه وهو لا يعول فقال خذي ما يكفينك وولدي بالمعروف وفي سنن ابى داود من حديث حكيم بن معاوية عن ابيه
 رضى الله عنه قال ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ما تقول في نساءنا قال اطعموهن مما تأكلون اكسووهن
 مما تلبسون لا تضربوهن ولا تقبحوهن هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وسلم مطابق بكتاب الله عز وجل حيث يقول تعالى
 والاولاد يرضعن اولاكهن حوايين كاملين لمن اراد ان ينزل الرضاعة وعلى المولود له رنثهن وكسوتهن بالمعروف والنبي صلى
 الله عليه وسلم جعل نفقة المرأة مثل نفقة الخادم وسوى بينهما في عدم التقدير وورد هذا الى المعروف فقال للملوك طعامه
 وكسوته بالمعروف فجعل نفقتهم ابالمعروف ولا يريان نفقة الخادم وغير مقدرة ولو يقل احد بتقديرها وصح عنه في الرقيق انه
 قال اطعموهم مما تأكلون اللبسوهم مما تلبسون رواه مسلم كما قال في الزوجة سواد وصح عن ابى هريرة انه قال امرأتك تقول ما ان تطعمني
 واما ان تطلقني يقول العبد اطعمني واستعملني ويقول الابن اطعمني الى من تدعى فجعل نفقة الزوجة والرقيق والولد كطعام الاطعام
 لا التملك ثم الى النساء في هذا من فوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم كما سياتى وقال تعالى من اوسطها تطعمون اهليكم وكسوتهم وهم
 عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال الخبز والزيت وصح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه الخبز والسمن والخبز والتمر من افضل
 ما تطعمون الخبز والحمر ففسر الصحابة رضوا الله عنهم طعام الاهل الخبز مع غيره من الادوية والله وسوله ذكر الاتفاق مطلقا

من غير تحديد ولا تقدير ولا تعيين فوجب رده الى العرت ولو يرد به النبي صلى الله عليه وسلم فكيف وهو الذي مرد ذلك الى العرت
وارشاد الامامة اليه من المعلوم ان اهل العرت انما يتعارفون بينهم في الاتفاق على اهلهم حتى من يوجب للتقدير الخبز والادوية
دون الحب والنبي صلى الله عليه وسلم واصحابه انما كانوا ينفقون على زواجهم كذلك دون تملك الحب في تقديره ولا نفقة
واجبة بالشرح فلم يقدر بالحب كنفقة الرقيق فلو كانت مقدرة لاهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ان تاخذ المقدر لها شرعا
ولما امرها ان تاخذ ما يكفيها من غير تقدير وورد الاجتهاد في ذلك اليها ومن المعلوم ان قدر كفايتها لا تنحصر في مدين ولا في
مطرين بحيث لا يزيد عليها ولا ينقص لفظه لو يدع على ذلك بوجه ولا ايماء ولا اشارت وايجاب مدين او طرين خبز اقل يكون اقل
من كفايتها فيكون تركا للمعروف وايجاب قدر الكفاية مما ياكل الرجل ولده ورفيقه وان كان اقل من ملا ومن طرل خبز انفاق
بالمعروف فكيف هذا الواجب بالكتاب والسنة ولان الحب يحتاج الى طحنه وخبزه وتوايع ذلك فان اخرج ذلك من ما لها لو يحصل
الكفاية بنفقة الزوج وان فرض عليه ذلك لها من ماله كان الواجب حيا ودراهم ولو طلبت مكان الخبز دراهم او حيا او دقيقا
او غيره لم يلزمه بذلك ولو عرض عليها ذلك ايضا لم يلزمها قبوله لان ذلك معاوضة فلا يجبر احدهما على الاخر ويجوز تراضيها بما انفق
عليه **والذين** قدروا النفقة اختلفوا منهم من قدرها بالحب وهو الشافعي فقال نفقة الفقير مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم
لان اقل ما يدفع في الكفارة الى الواحد مد والله سبحانه اعتبر الكفارة بالنفقة على اهل نفاق كفارته اطعام عشرة مساكين
من اوسط ما تطعمون اهليا وكسوتهم وقال علي الموسر لان اكثر ما اوجب الله سبحانه للواحد مدين في كفارة الاذية على المتوسط
مد ونصف نصف نفقة الموسر نصف نفقة الفقير وقال القاضي بولي على مقدار لا يختلف في القلة والكثرة والواجب طرل
من الخبز في كل يوم في حق الموسر العسر اعتبارا بالكفارات انما يختلفان في صفة وجوده لان الموسر والمعسر سواء في قدر الماكول
وما تقوم به البينة وانما يختلفان في جودته فذلك للنفقة الواجبة واجمهور قالوا لا يحفظ عن احد من الصحابة قط تقدير النفقة
لابد لا يطرل المحض عنهم بل الذي اتصل به العمل في كل عصر ومصر اذ كانوا قالوا ومن الذي سلم لكون التقدير بالمد والطرل في الكفارة
والذي اعليه القران والسنة ان الواجب في الكفارة الاطعام فقط لا التملك قال تعالى في كفارة اليمين فاطعام عشرة مساكين من
اوسط ما تطعمون اهليا كقولهم في كفارة الظهار فمن لو يستطعم فاطعام سبعمائة مسكينا وقال في فدية الاذى فدية من صيام
او صدقة او نسك وليس في القران في اطعام الكفارات غير هذا وليس في موضع واحد فيها تقدير ذلك بمد لا طرل نعم عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال من طرل في شهر رمضان اطعم سبعمائة مسكينا وكذلك قال للمظاهر ولم يجد بمد لا طرل الذي دل
عليه القران السنة ان الواجب في الكفارات والنفقات هو الاطعام لا التملك وهذا هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم قال ابو بكر
ابي شعبة ثنا ابو خالد عن جابر عن ابي اسحق عن الحارث عن علي يغديهم ويغديهم خبز او سمنا وقال ابن ابي شعبة ثنا يحيى بن يعلى عن
علي كرم الله وجهه يقول في اطعام المساكين في كفارة اليمين يغديهم ويغديهم خبز او سمنا وقال ابن ابي شعبة ثنا يحيى بن يعلى عن
ليث قال كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول من اوسط ما تطعمون اهليا قال الخبز والسمن والخبز والزيت والخبز واللحم
وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اوسط ما يطعم الرجل اهله الخبز واللبن والخبز والزيت والخبز والسمن من افضل ما يطعم الرجل اهله الخبز
واللحم وقال يزيد بن زريع ثنا يونس عن محمد بن سيرين ان الاشعري رضي الله عنه كفر عن يمين له مرة فامر بجيرا او جيرا يطعم

عنه عشرة مساكين خبزاً وكما أمر لهم ثوب معقلاً وظهراً في وقال ابن أبي شيبة حدثنا يحيى بن اسحق ثنا يحيى بن ايوب عن
 حميد بن انسا رضي الله عنه مرض قبل ان يموت فلو يستطعم ان يصوم وكان جمع ثلثين مسكيناً فيطعمهم خبزاً وكما اكله واحدة
واما التابعون فثبت ذلك عن الاسود بن يزيد بن ابي نزيه وعبيدة ومحمد بن سيرين الحسن البصري وسعيد بن جبير
 وشريح وجابر بن زيد وطائوس الشعبي ابن بريدة والضحك والقاسم وسالو محمد بن ابراهيم ومحمد بن كعب قتادة وابراهيم
 النخعي والاسانيد عنهم بذلك في حكام القرآن لاسماعيل بن اسحق منهم من يقول يغدي للمساكين يعشيه ثم منهم من يقول
 اكله واحدة ومنهم من يقول خبزاً وكما خبزاً ومنهم من يقول خبزاً وسمناً وهذا مذهب اهل المدينة واهل العراق واحمد في احد الروايات
 عنه والرواية الاخرى ان اطعام الكفارة مقدار دون نفقة الزوجات فالاقوال ثلثة التقدير فيها كقول الشافعي وحده وعد
 التقدير فيها ما كقول مالك وابي حنيفة واحمد في احدى الروايتين والتقدير في الكفارة دون النفقة كالرواية الاخرى عنه
 قال من نصر هذا القول لفرق بين النفقة والكفارة ان الكفارة لا يختلف باليسار والاعسار لاهي مقدرة بالكفاية ولا اوجها
 الشارع بالمعروف كنفقة الزوجة والخدم والاطعام فيها حق لله تعالى لا لادمي معين فيرضى بالعرض عنه ولهذا واخرج
 القيمة لو تجزأه ويرى للتقدير فيها عن الصحابة فقال القاضي اسمعيل ثنا حجاج بن المنهال حدثنا ابو عوانة عن منصور بن
 ابى وائل عن ينسار بن نمير قال قال عمران ناسياً يا توفى يسأوني فاحلف اني لا اعطيهم تويد لئلا اعطيهم فاذا امرت ان تكفر فطعم
 عنى عشرة مساكين لكل مسكين صاعاً من تمر او شعير او نصف صاع من بر حدثنا حجاج بن المنهال سليمان بن حرب قال
 حدثنا حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن يحيى بن عباد بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال يروى ان اذ حلفت فحنت فاطم
 عنى ليميني خمسة اصواع عشرة مساكين قال ابن ابي شيبة ثنا وكيع عن ابن ابي ليلى عن عمر بن ابي مرة عن عبد الله بن سلمة عن
 على كرم الله وجهه قال كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاعاً ثنا عبد الرحيم ابو خالد الاحمر عن حجاج بن
 قوط عن جدته عن عايشة رضي الله عنها قالت ان اطعم نصف صاعاً من بر او صاعاً من تمر كفارة اليمين قال اسمعيل ثنا مسلم
 ابن ابراهيم ثنا هشام بن ابراهيم رضي الله عنه حدثنا يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن زيد بن ثابت قال حذى في كفارة اليمين لكل مسكين
 مد حنطة ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ايوب بن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه كان اذا ذكر اليمين اعتق واذا الريد كرها
 اطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد مد وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما في كفارة اليمين مد معه ادمه **واما** التابعون
 فثبت ذلك عن سعيد بن المسيب سعيد بن جبير ومجاهد قال كل طعام ذكر في القرآن للمساكين فهو نصف صاع وانه يقول
 في كفارة الايمان كل ما ملان لكل مسكين قال حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ادركت الناس وهم يعطون كفارة
 اليمين مد بالمد الا ان قال القاسم وسالو وابوسلمة مد مد من برو قال عطاء فرقاً بين عشرة ومرة قال مد مد قالوا وقد ثبت في
 الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كعب بن عجرة في كفارة فدية الاذى اطعم ستة مساكين نصف صاع نصف صاع
 طعاماً لكل مسكين فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدية الاذى فجعلنا تقديراً لها اصلها وعد بينها الى سائر الكفارات ثم قال
 من قد اطعم الزوجة ثمرات النفقات الكفارات قد اشتركا في الوجوب فاعتدنا اطعام النفقة باطعام الكفارة وراينا الله سبحانه
 قد قال في حق جزاء الصيد وكفارة طعام مساكين اجتمعت الامة ان الطعام مقدورها ولهذا وعد اطعام مساكين عن كل مد يوماً

كما اتفق به ابن عباس رضي الله عنهما بعدة فهذا ما احتج به هذه الطائفة على تقدير طعام الكفارة قال الاخرزون لاجحة في
احد روايات الله ورسوله اجماع الامة وقدمنا تعالى ان نرد ما تنازعنا فيه اليه الى رسوله ذلك خير لنا حالا وعاقبة وراينا الله
سبحانه انما قال في الكفارة فاطعام عشرة مساكين اطعام ستين مسكينا فعلق الامر بالمصد الذي هو الاطعام ولو وجدنا
جنس الطعام ولا قدر واحد لنا جنس المطعمين قدرهم فاطلق الطعام وقيد المطعمين راينا سبحانه حيث ذكر طعام المسكين
في كتابه فانما المراد به الاطعام المعروف المتعارف كقوله تعالى وما آدرى بك ما العقبه قال رقيب او اطعام في يوم ذي مسغبة
يئسما وقال وليطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيمما واسيرا وكان من المعلوم يقينا انهم لو غدا هم وعشوهوا واطعموهم
ومحوا وخبروا ومفرا ونحوه كانوا مدينين داخلين فيمن اتى عليهم وهو سبحانه عدل عن الطعام الذي هو اسهل ما اكل من الاطعام
الذي هو مصدر صريح وهذا لضعفه انه اذا اطعم المساكين لم يملكهم فقلا مثل ما امر به وصح في كل لغة وعرفنا انه اطعمهم قالوا
وفي اي لغة لا يصدق لفظ الاطعام الا بالتمليك وانما قال انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اطعم الصحابة في وليمة
زبيب خبز او لحم كان قلاتخذ طعاما ودعا هو اليه على عادة الولاة وكذلك قوله في وليمة صفية اطعمهم حيسا وهذا ظهر من
ان نذكر شواهدا قالوا وقد نرد ذلك ايضا كما وبينا بقوله من اوسط ما اطعمون اهليكم ومعلوم يقينا ان الرجل انما يطعم اهله
الخبز واللحم والمرق واللبن ونحو ذلك فاذا اطعم المساكين من ذلك فقلا اطعمهم من اوسط ما يطعم اهله بل انك ولهذا اتفق الصحابة
رضي الله عنهم في طعام الاهل على انه غير مقدر كما تقدم والله سبحانه جعل اصلا لطعام الكفارة قد لبطرق الاولى على ان طعام
الكفارة غير مقدر اما من قدر طعام الاهل فانما اخذ من تقدير طعام الكفارة فيقال هذا خلاف مقتضى النص فان الله
اطلق طعام الاهل جعل اصلا لطعام الكفارة فعملوا ان طعام الكفارة لا يتقدر كما لا يتقدر اصله ولا يعرف عن صحابي لبنة تقدر
طعام الزوجة مع عموم هذه الواقعة في كل وقت قالوا فاما الفرق التي ذكرتها فليس فيها ما يستلزم تقدير طعام الكفارة وصلاها
خمس فروعها لا تختلف باليسار الاعسار انها لا يتقدر بالكفاية ولا اوجها الشارع بالمعروف ولا يجوز اخراج العوض
عنها وهي حق لله لا تستقطب بالاستقاط بخلاف نفقة الزوجة فيقال نعم لانك في صحة هذه الفرق ولكن من اين يستلزم وجوب
تقديرها بل مدين بل هي طعام واجب من جنس ما يطعم اهله مع ثبوت هذه الاحكام لا يدل على تقديرها بوجه **واما ما**
ذكرت عن الصحابة من تقديرها فاجوابه من وجهين **احدهما** اننا قد ذكرنا عن جماعة منهم علي وانش ابو موسى
وابن مسعود رضي الله عنهم انهم قالوا يجزى ان يعذبهم ويعشيهم **الثاني** ان من روى عنهم المد والمدان فليرد ذلك
ذلك تقديرا وتحليلا بل تمثيلا فان منهم من روى عنه المد روى عنه مدان روى عنه موك وروى عنه جواز التغذية
والتعشية وروى عنه اكله روى عنه رغيف او رغيفين فان كان هذا اختلافا لاجحة فيه وان كان بحسب حال المستفتي
وحسب حال الخالف والمكفر فظاهر ان كان ذلك على سبيل التمثيل فكذلك فعلى كل تقدير لاجحة فيه على المتقدين قالوا ولما
الاطعام في فدية الاذى فليس من هذا الباب فان الله سبحانه قال ففدية من صيام او صدقة أو نسك فان الله سبحانه
اطلق هذه الثلاثة ولو يقيدها وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم تقيد الصيام بثلاثة ايام وتقيد النسك بذبح شاة و
تقيد الاطعام بستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ولو يقل سبحانه في فدية الاذى فاطعام ستة مساكين لكل مسكين

صدقة مطلقة وصوماً مطلقاً وقعدة النبي صلى الله عليه وسلم بالفرق والثلاثة الأيام والشاة وأما جزاء الصيد
فأذنه من غير هذا الباقين المخرج إنما يخرج قيمة الصيد من الطعام وهو يختلف بالثقل والكمية فإنها تبدل متلف لا ينظر فيها إلى
عدد المساكين التي ينظر فيها إلى مبلغ الطعام فيطعم المساكين على ما يرى من طعامهم وتفصيل بعضهم على بعض فتقدير الطعام
فيها على حسب المتلف هو يقل ويكثر وليس ما يعطاه كل مسكين مقدراً لأن التقدير بأحب يستلزم أمراً بطلان البطلان فإنه
إذا كان الواجب لها عليه شرعاً أحب للثرائس إنما يطعم أهله الخبز فإن جعلت هذا معاوضة كان مراً بطلان البطلان لو جعلت
معاوضة فأحب ثابت لها في ماله ولو تعصم عنه فلم يبرأ ذمته منه إلا بسقاطها أو إقرارها فإذا تبريه طالبت به بأحب بدلت طوبى
مع إنفاقه عليها كل يوم حاجتها من الخبز والادام وإن ماتت أحدهما كان أحب حينئذ أو عليه ويخذه من التركة مع سعة الانفاق
عليها كل يوم ومعلوم أن الشريعة الكاملة المشتقة على العدل الحكمة والمصلحة تأتي ذلك كل الأجر وتدفعه كل الدفع كما يدفع
العقل والعرف ولا يمكن أن يقال أن النفقة التي في ذمته يسقط بالذي له عليها من الخبز والادام لو جهن أحدهما أنه لو بيعه أياها
ولا أقرضا أياها حتى يثبت في ذمته بل هو معه فيه على حكم الضيف لا تمتاع المعاوضة عن أحب بذلك شرعاً ولو قدر ثبوته في
ذمتها لما أمكنت المقاصة باختلاف الدينين جنساً والمقاصة يعتمد اتفاقاً كما هذا وإن قيل بأحد الوجهين أنه لا يجوز المعاوضة
عن النفقة مطلقاً لا بدراً ولا غيرها لأنه معاوضة عما لا يستقر ولو يجب فيها إنما يجب شيئاً فشيئاً فإنه لا تحرم المعاوضة عليها
حتى يستقر مضي الزمان فيعوض عنها كما يعوض عما هو مستقر في الذمة من الديون لما لو يجب بعض أحب الشافعي من هذا
الاشكال مخلصاً قال الصحيح أنها إذا اكلت سقطت نفقة قال الرافعي في محرره أولى الوجهين السقوط وحججه النواوي بجواب الناصر
عليه في كل عصر ومصر وكتفاء الزوجة وقال الرافعي في الشرح الكبير وأكاد وسط فيه وجهات أقسمها أنها لا تسقط لأنه لو بقى الواجب
وتطوع به ليس بجواب حوايان هذين الوجهين في الوشيدة التي اذن لها قيمتها فإن لو اذن لها لو يسقط ذمها واحداً **فصل**
وفي حديث هند دليل على جواز قول الرجل في غريمه ما فيه من العيوب عند شكواه وإن لك ليس بغيبية وتظير ذلك قول الآخر في
خصمه يا رسول الله أنه فاجر لا يبالى ما حلف عليه وفيه دليل على تفرد الأب بنفقة أولاده ولا يشتركه فيها الأم وهذا إجماع من
العلماء إلا قول شاذ لا يفتت اليه ان على الأم من النفقة بقدر ميراثها وزعموا أحب هذا القول أنه طرد القياس على كل من له ذكر في
في درجة واحدة وهما امرأتان فان النفقة عليهما كما لو كان له آخر واخت أو أم وجد وابن بنت فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما فذلك
أب الأم والصبي انفرد العصبية بالنفقة وهذا كله كما ينفر بها الأب ون الأم بالانفاق وهذا هو مقتضى قواعد الشرع فان
العصبية تنفرد بحمل العقل وولاية النكاح وولاية الموت والميراث بالولادة وقد نص الشافعي على أنه إذا اجتمع أم وجد وابن بنت فالنفقة
على الجد حده وهو أحد الروايات عن أحمد وهي الصحيحة في الدليل كذلك ان اجتمع ابن بنت وأم وابن بنت ابن قال الشافعي النفقة
في هذه المسائل الثلث على الابن لأنه العصبية وهي إحدى الروايات عن أحمد والثانية أنها على قدر الميراث في المسائل الثلث
وقال أبو حنيفة رحمه الله النفقة في مسألة الابن والبنت عليهما نصفان لتساويهما في القرب في مسألة بنت ابن النفقة
على البنت لأنها أقرب في مسألة أم وبنت على الأم الربع والباقي على البنت هو قول أحمد وقال الشافعي تنفرد بها البنت لأنها تكون
عصبية مع أخيها والصحيح انفرد العصبية بالانفاق لأنها لو ارثت المطلق فيه دليل على أن نفقة الزوجة والأقارب مقدرة بالكفاية

وان ذلك بالمعروف وان من له النفقة ان يأخذها بنفسه اذا منعه اياها من هي عليه وقد اختلفوا على جواز الحكم على الغائب ولا دليل فيه لان اباسفيان كان حاضرا في البلد لو يكن مسافرا والنبي صلى الله عليه وسلم لو يسألها البينة ولا يعطى المدعى مجرد دعواه وانما كان هذا فتوى منه صلى الله عليه وسلم فقد اختلفوا عليه على مسألة الظفر وان الانسان ان يأخذ من مال غريبه اذا ظفره بقدر حقه الذي يحرمه اياها ولا يدل بثلاثة اوجه لحد هان سبب الحق فهنا ظاهر هو الزوجية فلا يكون الاخذ خيانة في الظاهر فلا يتناول قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا امانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك ولهذا نص احمد على المسألتين مفرقا بينهما فنعم من اخذ في مسألة الظفر وجوز للزوجة الاخذ وعمل بكل الحدِيثين الثاني انه يشق على الزوجة ان ترفعها الى الحكم فيلزمه بالانفاق والفرق وفي ذلك مضرة عليها مع تمكنها من اخذ حقه الثالث ان حقهما يتجدد كل يوم فليس هو حقا واحلا مستقرا يمكن ان يستدين عليه او يرفعه الى الحكم بخلاف حق الدين **فصل** وقد اختلف بقصة هند هذه على ان نفقة الزوجة يسقط بمضى الزمان لانه لو يمكنها من اخذ ما مضى لها من قدر الكفاية مع طولها انه لا يعطىها ما يكفيها ولا دليل فيها لانها لو تدعيه ولا طلبته وانما استفتته هل يأخذ في المستقبل ما يكفيها فافتاها بذلك وبعد فقلا اختلف الناس في نفقة الزوجات والاقارب هل يسقطان بمضى الزمان كلاهما او لا يسقطان او يسقط نفقة الاقارب دون الزوجات على ثلثة اقوال **احدها** انها يسقطان بمضى الزمان وهذا مذهب ابي حنيفة واحمد والروايتين عن احمد **والثاني** انها لا يسقطان اذا كان القريب طفلا وهذا وجه للشافعية **والثالث** يسقط نفقة القريب دون نفقة الزوجة وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي واحمد وما لك ثم الذين اسقطوها بمضى الزمان منهم من قال اذا كان الحكم قد فرضها لم يسقط وهذا قول بعض الشافعية والحنابلة ومنهم من قال لا يؤثر فرض الحكم في وجوبها شيئا اذا سقطت بمضى الزمان والذي ذكره ابو البركات في محرره الفرق بين نفقة الزوجة ونفقة القريب في ذلك فقال اذا غاب مدة ولو ينفق لزمه نفقة الماضي عنه لا يلزمه الا ان يكون الحكم قد فرضها واما نفقة اقاربه فلا يلزمه لما مضى ان فرضت الا ان يستلان عليه باذن الحكم وهذا هو الصواب انه لا تأثير لفرض الحكم في وجوب نفقة القريب لما مضى من الزمان نقلا وتوجيها **اما** النقل فانه لا يعرف عن احمد ولا عن قدماء اصحابه استقرار نفقة القريب بمضى الزمان اذا فرضها الحكم ولا عن الشافعي وقدماء اصحابه المحققين لمذهبهم كصاحب المهذب والحائري الشامل النهاية والتهذيب البيان في الذخائر وليس هذه الكتب الا السقوط بدون استثناء فرضها انما يوجد استقرارها اذا فرضها الحكم في الوسيط والوجيز وترى شرح الرافعي في فروعها وقد صرح نصر المقدسي في تهذيبه والمحاملي في العدة ومحمد بن عثمان في التمهيد النبذ في المعتمل بانها لا يستقر ولو فرضها القاضي علوا السقوط بانها تجب على وجه المواساة لاحياء النفس لهذا لا يجب مع يسار المتفق عليه وهذا التعليل يوجب سقوطها فرضت ولو فرض قال ابو المعالي ومما يدل على ذلك ان نفقة القريب امتاع لا تملك ما لا يجب فيه التملك انتهى الى الكفاية واستعمال مصدرة دينافي الذمة واستبعد لهذا التعليل قول من يقول ان نفقة الصغير يستقر بمضى الزمان في الغرم في تضعيفه من جهة ان ايجاب الكفاية مع ايجاب عوض ما مضى متناقض ثم اعترض عن تقديرها في صورة الحمل على الاصح اذا قلنا ان النفقة له بان الحمل مستحقة لها او منتزعة بها في كنفقة الزوجة قال لهذا قلنا يتقدر ثم قال هذا في الحمل والولد الصغير ما نفقة غيرها فلا يصير

دينياً أصلاً انتهى هذا الذي قاله هؤلاء هو الصواب فإن في تصور فرض الحكم نظر لأنه إما أن يتقد سقوطها بمضى الزمان أو لا
فإن كان يعتقد أنه لو يسع له الحكم بخلافه والزام ما يعتقلانه غير لازم وإن كان لا يعتقد سقوطها مع أنه لا يعرف به قائل
لا في الفضل الصغير على وجه لا صحاب الشافعي فإما أن يعين بالفرض الإيجاب وإثبات الواجب وتقديره أو أمراً رباعاً فإن أراد
به الإيجاب فهو تحصيل الحاصل ولا أثر لفرضه وكذلك إن أراد به إثبات الواجب ففرضه وعدمه سيان إن أراد به تقدير
الواجب في التقدير أي يؤثر في صفة الواجب من الزيادة والنقصان لا في سقوطه ولا ثبوته فلا أثر لفرضه في الواجب المبتة هذا
مع ما في التقدير من مصادمة الأدلة التي تقدمت على أن الواجب النفقة بالمعروف فيطعمهم مما يأكل ويكسوهوم مما يلبس
وإن أراد به أمر رابع فالإجماع من بيانه لينظر فيه **فإن قيل** الأمر الرابع المراد هو عدم السقوط بمضى الزمان فهذا هو محل الحكم
وهو الذي أثر فيه حكم الحكم وتعلق به قيل فكيف يمكن أن يعتقل السقوط ثم يلزم ويقضى بخلافه وإن اعتقد عدم السقوط
بخلاف الإجماع ومعلوم أن حكم الحكم لا يزال حكم الشيء عن صفته فإذا كانت صفة هذا الواجب سقوطه بمضى الزمان شرعاً
لو يراه حكم الحكم عن صفته **فإن قيل** يبقى قسم آخر وهو أن يعتقل الحكم السقوط بمضى الزمان ما لو يفرض فإن فرضت
استقرت فهو حكم واستقرارها لأجل الفرض لا ينقص مضي الزمان قيل هذا لا يجدي شيئاً فإنه إذا اعتقد سقوطها بمضى
الزمان إن هذا هو الحق والشرع لو يجزله أن يلزم بما يعتقد سقوطه وعدم ثبوته وما هذا إلا بمثابة ما لو ترفع إليه مضطر
وصاحب طعام غير مضطر فقضى به للمضطر بعوضه فلو يتفق أخذه حتى زال الاضطرار لم يعط صاحبه العوض أنه يلزمه
بالعوض يلزم صاحب الطعام بذلك والقريب يستحق النفقة لأحياً محجته فإذا مضى زمن الوجوب حصل مقصود الشارع من
أحياؤه فلا فائدة في الوجوب بها فإن من سبيل لأحياؤه وسيلته مع حصول المقصود والاستغناء عن السبب بسبب آخر
فإن قيل فهذا لا ينتقض عليه نفقة الزوجة فإنها تستقر بمضى الزمان ولو تفرض مع حصوله هذا المعنى الذي ذكرتموه
بعينه قيل المنتقض لا بد أن يكون معلوم الحكم بالنص والاجماع وسقوط نفقة الزوجة بمضى الزمان مسألة نزاع فابوحيفة
واحمد في رواية يسقطانها والشافعي وأحمد في رواية الأخرى لا يسقطانها والذين لا يسقطونها فروا بيننا وبين نفقة القرية
يفرق أحدها أن نفقة القريب صلة الثاني أن نفقة الزوجة تجب مع اليسار الأحكام بخلاف نفقة القريب لثالث أن
نفقة الزوجة تجب مع استغنائها بما لها ونفقة القريب لا تجب إلا مع عسارها وحاجته الرابع أن الصحابة رضوا بالله عنهم
أوجبوا للزوجة نفقة ما مضى لا يعرف من أحد منهم قط أنه أوجب للقريب نفقة ما مضى فصريح عن عمر رضي الله عنه أنه
كتب إلى امرأته الأجناد في رجال غابوا عن نسائها هم يان ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما مضى لم يخالف عمر رضي
الله عنه في ذلك منهم مخالف قال ابن المنذر رحمه الله هذه نفقة وجبت بالكتاب السنة والاجماع ولا يزول ما وجب بهذه
الحجج إلا بشياً **قال** المسقطون قد شكك هذا في النبي صلى الله عليه وسلم إن أباسفيان لا يعطيها كفايتها فإبام لها أن تأخذ
في المستقبل قدر الكفاية ولو يجوز لها أخذ ما مضى قولا كونها نفقة معاوضة فالمعاوضة إنما هي بالصدق وإنما النفقة لكونها
في حبسه فهي عانية عنده كالأسير فهي من جملة عياله نفقتها مواساة والأكمل من الزوجين يحصل له من الاستمتاع مثل
ما يحصل للآخر وقد عاوضها على المهر فإذا استغنت عن نفقة ما مضى فلا وجه للزام الزوج به والنبي صلى الله عليه وسلم جعل

نفقة الزوجة كنفقة القريب بالمعروف وكنفقة الوديق فالانواع الثلاثة انما وجبت بالمعروف مواساة لاحياء نفس من هو في ملكه حسبه ومن بينه وبينه رحم وقربة فاذا استغنى عنها بضمن الزمان فلا وجه لزام الزوج بها وای معروف في الزام نفقة ما مضى حسبه على ذلك التضييق عليه تعديبه بطول أحسن تعريف الزوجة لقضاء او طارها من الدخول المحرم وعشرة الاخذان بانقطاع نزعها وغيبة نظره عليها كما هو الواقع في ذلك من الفساد المنتشرا لا يعلمه الا الله حتى ان الفروج لتعجز الى الله من حبس حماقتها ومن لصونها عنها ولشبهها في وطورها ومعاذ الله ان ياتي شرع الله بهذا الفساد الذي قد استطار شركه واستعرت ناره وانما امر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الانزواج اذا طلقوا ان يبعثوا بنفقة ما مضى لو يامر هو اذا قدموا ان يعرضوا نفقة ما مضى لا يعرف ذلك عن صحابي البتة ولا يلزم من الالزام بالنفقة الماضية بعد الاطلاق وانقطاعها بالكلية الالزام بها اذا عاد الزوج الى النفقة والاقامة واستقبال الزوجة بكل ما يحتاج اليه فاعتبار احدهما بالآخر غير صحيح ونفقة الزوجة يجب يومها يوم في كنفقة القريب ما مضى فقد استغنت عنه بعض وقته فلا وجه لزام الزوج به وذلك منشأ العداوة والبغضاء بين الزوجين هو ضد ما جعله الله بينهما من المودة والرحمة وهذا القول هو الصحيح المختار الذي لا يقتضي الشريعة غيره وقد صرح اصحاب الشافعي بان كسوة الزوجة وسكنها يسقطان بعض الزمان اذا قيل انها امتاع لا تمليك فان لم يلم في ذلك وجهان **فصل** ما فرض الدرهم فلا اصل له في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولا عن احد من الصحابة رضي الله عنهم البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه احد من الائمة الاربعة ولا غيرهم من ائمة الاسلام وهذه كتب الآثار السنن وكلام الائمة بين اظهرنا فاجد وانما من ذكر منهم فرض الدرهم والله سبحانه اوجب نفقة الاقارب الزوجات والديق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدرهم بل المعروف الذي نص عليه صاحب الشرع ان يطعمهم مما ياكل يكسومهم مما يلبس لبس المعروف سوى هذا وفرض الدرهم على المنفق من المنكر وليست الدرهم من الواجب له عوضه ولا يصح الاعتراض عما لو يستقر ولو يملك فان نفقة الاقارب الزوجات انما تجب يوما فيوما ولو كانت مستقرة لو تصح المعاوضة عنها بغير رضی الزوج والقريب فان الدرهم يجعل عوضا عن الواجب الاصل وهو ما البر عند الشافعي والطعام المعتاد عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدرهم من غير رضاه ولا اجبا صاحب الشرع له على ذلك فهذا مخالف لقواعد الشرع وخصوص الائمة ومصالح العباد ولكن ان اتفق المنفق والمنفق عليه على ذلك جائز باتفاقهما هذا مع انه في جواز الاعتراض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزع معروف فمذهب الشافعي وغيره فقيل الاعتراض لان نفقتها طعام ثبت في الذمة عوضا فلا يعتاض عنه قبل القبض كالمسلوبه وعلى هذا فلا يجوز الاعتراض لا بدرهم ولا ثياب ولا شئ البتة وقيل يعتاض بغير اخبز والديق فان الاعتراض بهما اربابا هذا اذا كان الاعتراض عن الماضي فان كان عن المستقبل لو يصح عندهم وحجوا واحدا لانها يصدره السقوط فلا يعلم استقرارها **ذكر** ما روي من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في تسكين المرأة من فراق زوجها اذا عسر نفقتها روي البخاري في صحيحه من حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة ما ترك غنى وفي لفظ ما كان عن ظم غنى واليد العليا خير من اليد السفلى ابدأ بمن تقول تقول المرأة امان ان تطعمني واما ان تطلقني يقول العبد اطعمني واستعملني ويقول الولد اطعمني الى من تدعني قالوا يا ابا هريرة سمعت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا من كيس ابى هريرة وذكر

النسائي هذا الحديث في كتابه فقال فيه وايدأمن تقول فقبل من احول يا رسول الله قال امرأتك تقول اطمني و
الاقارقي خادمك يقول اطمني واستمعي ولدك يقول اطمني الى من تركني وهذا في جميع نسخ كتاب النسائي هكذا وهو عنده من
حديث سعيد بن ايوب عن محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه سعيد بن محمد ثقتان قال
الدارقطني ثنا ابو بكر الشافعي ثنا محمد بن بشر بن مطر ثنا شيبان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن ابي صالح عن ابي هريرة
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة تقول لزوجها اطمني او طقتي الحديث وقال الدارقطني ثنا عثمان بن احمد بن
السماك وعبد الباقى بن قانع وسميع بن علي قالوا اخبرنا احمد بن علي الحرانثي اسحق بن ابراهيم الباقى وحديثنا اسحق بن منصور
حدثنا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما وبهذا الاسناد
الى حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال سعيد بن
منصور في سنة ثمان سفيان عن ابي الزبير قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته ايفرق بينهما قال نعم
قلت سنة قال سنة وهذا ينصرف الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فغايته ان يكون عن ابراهيم بن سعيد بن المسيب و
اختلفت الفقهاء في حكم هذه المسألة على اقول **احدها** انه يجبر على ان ينفق او يطلق ترى سفيان عن يحيى بن سعيد
الانصاري عن ابن المسيب قال ذوالرجل ما ينفق على امرأته اجبر على طلاقها **الثاني** انها يطلقها عليه الجأ وهذا قول
مالك لكنه قال يوجب في عدم النفقة شهر او نحوه فان انقضى الاجل هي حائض اخر حتى تطهر وفي الصداق عامين ثم يطلقها عليه
الحاكم طلبة رجعية فان ايسر في العدة فله الرجوع وانما الشافعي قولان أحدهما ان الزوجة تخير ان شاءت اقامت معه تبقى
نفقة المعسر يتا لها في ذمته قال اصحابه هذا اذا امكنه من نفسها وان لم يمكنه سقطت من نفقتها وان شاءت فسخت الله
والقول الثاني ليس لها ان تفسخ لكن يقع الزوج يده عنها المكتسب والمذهب انها تملك الفسخ قالوا وهل هو طلاق او فسخ فبيده
احدهما انه طلاق فاليد من الرفع الى القاضي حتى يلزمه ان يطلقها او ينفق فان اطلق الحاكم عليه طلبة رجعية فان ايسر فله الرجوع
عليه ثانية فان رجعت طلق عليه ثلثة **والثاني** انه فسخ فاليد من الرفع الى القاضي حتى يلزمه ان يطلقها او ينفق فان اطلق الحاكم عليه طلبة رجعية فان ايسر فله الرجوع
اختارت الفسخ ملكه لان النفقة يتجدد وجوبها كل يوم وهل تملك الفسخ في الحال ولا تملكه الا بعد مضي ثلثة ايام فيه قولان
الصحيح عندهم الثاني قالوا فلو وجد في اليوم الثالث نفقتها وتعذر عليه نفقة اليوم الرابع فهل تجب استيناف هذا الاموال
فيه وجهان قال حماد بن ابي سليمان يوجب سنة ثم يفسخ قياسا على العنين قال عمر بن عبد العزيز يضرب له شهر او شهران قال مالك
الشهر ونحوه وعن احمد بن ابيان احدهما هو ظاهر مذهبه ان المرأة تخير بين المقام معه وبين الفسخ فان اختارت الفسخ
رفعت الى الحاكم فخير الحاكم بين ان يفسخ عليه او يجبره على الطلاق او ياذن لها في الفسخ فان فسخت او اذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق
ولا رجعة له ان ايسر في العدة وان اجبره على الطلاق فطلق رجعيًا فله الرجوع فان رجعتا فان رجعتا وهو معسر او امتنع من الاتفاق عليها
فطلبت الفسخ فسخت عليه ثانيا وثالثا وان رضيت بالمقام معه مع عسره ثم بدلها الفسخ او تزوجته عاملة بعسره او اختارت
الفسخ فلها ذلك قال القاضي ظاهر كلام احمد انه ليس لها الفسخ في الموضعين يبطل خيارها وهو قول مالك لانها رضيت بعيبه
ودخلت في العقد عاملة به فلو تملك الفسخ كما لو تزوجت عنيًا عاملة بعنته وقالت بعد العقد قد رضيت به عنيًا وهذا الذي

قاله القاضي هو مقتضى المذهب الحجة والذين قالوا لها الفسخ وان رضيت بالمقام قالوا حقا امتجد كل يوم فيتجدد لها الفسخ
 يتجدد حقا قالوا وان رضاهما يتضمن اسقاط حقا فيما لم يجبه من الزمان فلم يسقط كاسقاط الشفعة قبل البيع قالوا وكذلك
 لو اسقطت النفقة المستقبلية لو يسقط وكذلك لو اسقطتها قبل العقد جمة ورضيت بلا نفقة وكذلك لو اسقطت المهر قبله
 لو يسقط واذا لو يسقط وجوباً لو يسقط الفسخ الثابت به والذين قالوا بالسقوط اجابوا عن ذلك بان حقا في الجماع يتجدد مع هذا
 اذا اسقطت حقا من الفسخ بالعنة سقط ولو تمك الرجوع فيه قالوا وقياسك وذلك على اسقاط نفقة ما قياس على اصل غير متفق
 عليه ولا ثابت بالدليل بل الدليل يدل على سقوط الشفعة باسقاطها قبل البيع كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يجل
 لعان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باعه ولو يؤذنه فهو احق بالبيع وهذا صريح في انه اذا اسقطها قبل البيع لم يملك طلبها
 بعده وحينئذ فيجعل هذا اصلا لسقوط حقا من النفقة بالاسقاط ونقول خيار لدفع الضرر فسقط باسقاطه قبل ثبوته
 كالشفعة ثوبت مقتضى هذا بالعين الموجرة فان المستاجر اذا دخل عليه او علوه ثوابت ترك الفسخ لو يكن له الفسخ
 بعد هذا وتجرح حقه بالانتفاع كل وقت كتحجر حق المرأة من النفقة سواء ولا فرق واما قوله لو اسقطها قبل النكاح او اسقط
 المهر قبله لو يسقط فليس اسقاط الحق قبل انعقاد سببه بالكلية كاسقاطه بعد انعقاد سببه هذا ان كان في المسألة اجماع
 وان كان فيها خلاف فلا فرق بين الاسقاطين سوياً بين الحكمين ان كان بينهما فرق امتنع القياس عنه رواية اخرى ليس لها
 الفسخ وهذا قول ابن حنيفة وصاحبيه على هذا لا يلزمها تكييفه من الاستمتاع لانه لو يسقطها ليعا عوضه فلو يلزمها تسليمه كما
 لو اعسر المشتري بمن المبيع لو يجب تسليمه اليه عليه تخلية سببها لتكتسب لها ويحصل لها ما تنفقه على نفسها لان في حياها
 بغير نفقة اضربها **فان قيل** لو كانت موسرة فهلا يملك حبسها قيل قد قالوا ايضا لا يملك حبسها لانه انما يملك اذا كانها
 المؤنة واغناها عما لا بد لها منه من النفقة والكسوة والحاجته الى الاستمتاع الواجب له عليها فاذا اتفتى هذا وهذا لم يملك
 حياها وهذا قول جماعة من السلف اختلف ذكر عبد الرزاق عن ابن جرير قال سألت عطاء عن لا يجرد ما يصلح امرأته من النفقة
 قال ليس لها الا ما وجدت ليس لها ان يطلقها وترى حماد بن سلمة عن جماعة عن الحسن البصري انه قال في الرجل يعجز عن امرأته
 قال تواسيه وتتق الله وتصبر وينفق عليها ما استطاع وذكر عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على
 امرأته ايفرق بينهما قال تستاني به ولا يفرق بينهما وتلا لا يكلف الله نفساً الا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا قال معمر
 بلغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء وذكر عبد الرزاق عن سفیان الثوري في المرأة بعسر زوجها انفقها قال هي امرأة
 ابتليت فلتصبر ولا تأخذ بقول من فرق بينهما قلت عن عمر بن عبد العزيز ثلث روايات هذا احدها والثانية روى بن هب عن
 عبد الرحمن بن ابى الزناد عن ابيه قال شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شككت اليه انه لا ينفق عليها اضربها اجلاً
 شهراً او شهريين فان لو ينفق عليها الى ذلك الاجل فرقوا بينه وبينها والثالثة ذكر ابن هب عن ابن هب عن محمد بن عبد الرحمن
 ان رجلاً شكك الى عمر بن عبد العزيز بانه انكر ابنه رجلاً لا ينفق عليها فارسل الى الزوج فاني فقال انكفى وهو يعلم انه ليس لي شئ
 فقال عمر انكفى وانت تعرفه قال فما الذي اصنع اذهب باهلك والقول بعدم التفريق مذهب اهل الظاهر كلهم وقد تناظر فيها مالك
 وغيره فقال مالك ادركت الناس يقولون اذا لو ينفق الرجل على امرأته يفرق بينهما فقيل له قد كانت الصحابة رضوا بالله عنهم ليس

ويحتاجون فقال مالك ليس للناس اليوم كذلك إنما تزوجته رجاء ومعنى كلامه ان نساء الصحابة رضين الله عنهم يكن يردن الدار
 الآخرة وما عند الله لو يكن مراد من الدنيا فالوكن بيالين بعسر زواجهن لان زواجهن كانوا كذلك واما النساء اليوم فانما يتزوجن رجاء
 دنيا الا زواجهن ونفقتهن وكسوتهن فالمرأة انما تدخل اليوم على رجاء الدنيا فصار هذا المعروف كالمشروط في العقد كان عرت الصحابة رضين
 الله عنهم ونسأتهن كالمشروط في العقد الشرط العرفي في اصل مذهبهم كاللفظي انما أنكروا مالك كلامه هذا من لغيره في فهم غوبه وفي السنة
 مذهب اخر هو ان الزوج اذا عسر بالنفقة حبس حتى يجد ما ينفقه وهذا مذهب حكاة الناس عن ابن حزم وصاحب المغني وغيرهما
 عن عبيد بن ابي الحسن العنبري قاضي البصرة وبالله العجيب لا شيء يسجن ويجرم عليه من عذاب السجن عذاب الفقر وعذاب البعد
 عن اهل سبجائك هذا جهتان عظيمتان اظن من شورا راحة العلو يقول هذا في المسألة مذهب اخر هو ان المرأة تكلف لانفاق
 عليه اذا كان عاجز عن نفقة نفسه وهذا مذهب ابى محمد بن حزم وهو خير بلا شك من مذهب العنبري قال في المحلى فان عجز الزوج
 عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه لا ترجع بشئ من ذلك ان ايسر به ان ذلك قول الله عز وجل وعلى المولى ذكرا نفقته
 وكسوتهن بالمعروف لا تضار والدة يولدها ولا مولود له يولد به وعلى الارب مثل ذلك فالزوجة وارثة فعليه النفقة بنص
 القرآن **ويا عجباً لابي محمد** لو تبين سياق الآية لتبين له منها خلاف ما فهمه فان الله سبحانه قال وعلى المولى له رزقهن و
 كسوتهن بالمعروف وهذا ضمير الزوجات بلا شك ثم قال على الوارث مثل ذلك فجعل سبحانه على الوارث المولى له او وارث الوالد من
 رزق والوالدات وكسوتهن بالمعروف مثل ما على المعروف فابن في الآية نفقة على غير الزوجات حتى يحل عمومها كما ذهب اليه واجتمعت
 من لو يرالفهم بالاعسار بقوله تعالى لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا
 لَّا مَآءَاتًا هَا قَالُوا اذ لو يكلفه الله النفقة في هذه الحال فقد ترك ما لا يجبر عليه لو ياتوا بتركه فلا يكون سبباً للتفرقة بينه وبين حبه
 وتسكنه وتغذيه بذلك قالوا قد روي مسلم في صحيحه من حديث ابى الزبير عن جابر دخل ابو بكر وعمر رضين الله عنهما على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فجالسا حوله نساؤه واجامسا كتافهما فقال ابو بكر يا رسول الله اورأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقلت
 اليها فوجان عنقها فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من حولي كما ترى يسألني النفقة فقام ابو بكر رضين الله عنه العائمة
 رضين الله عنها يجامعها وقام عمر بن الخطاب حفاضة مجامعها كلاهما يقول تسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عندنا فقلن
 والله لانسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ابداً ما ليس عندنا ثم اعترهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذكروا الحديث قالوا
 هذا ابو بكر وعمر رضين الله عنهما ابنتهما ما يحضرن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ سألنا لا نفقة لا يجرها من المحال ان يضربا طالبتين للحق
 ويقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فدلى على انه لاحق لهما فيما طلبتا به من النفقة في حال الاعسار اذا كان طلبهما لها
 باطلا فكيف تمكن المرأة من فسخ النكاح بعدم ما ليس لها طلبه ولا يحل لها وقد امر الله سبحانه صاحب الدين ان ينظر المعسر الى
 الميسرة وغاية النفقة ان تكون دنيا والمرأة ما مورت بانظار الزوج الى الميسرة بنص القرآن هذا ان قيل ثبتت في ذمة الزوج و
 ان قيل تسقط بمضو ازمان قال فتسقط ابعدوا بعدوا قالوا فان الله تعالى وجب على صاحب الحق الصبر على المعسر ونذبه الى الصداقة بتوك
 حقه وما عدا هذين الامرين فموجب له ونحن نقول لهذه المرأة كما قال الله تعالى لها سواء بسواء اما ان تنظره الى الميسرة واما
 ان تصدق ولا حق لك فيما عدا هذين الامرين قالوا واذ في الصحابة المعسر والموسر وكان معسر هو اصعاف واصعاف موسر هو

فما مكن النبي صلى الله عليه وسلم قط امرأة واحدة من الفسح بأعسار زوجها ولا اعلمها ان الفسح حق لها فان شاعت صبرت اشياء فسخت هو شرع الاحكام عن الله تعالى بأمره فبيان الازواج ترك حقهن انما كان فيهن امرأة واحدة تطالبت محبتها وهو لا نسأله صلى الله عليه وسلم خير نسأله العالمين يطالبينه بالنفقة حتى غضبته وحلفان لا يدخل عليهن شهر من شدة موجده عليهن فلو كان من المستقر في شرعه ان المرأة تملك الفسح بأعسار زوجها الرفع اليه ذلك لو من امرأة واحدة وقد رفع اليه ما ضررت به دون ضرورة فقد النفقة من نقلا النكاح وقالت له امرأة رفاعة اني نكحت بعد رفاعة عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هذه الثوب تريد ان يفرق بينه وبينها ومن المعلوم ان هذا كان فيهم في غاية الندرة بالنسبة الى الاعسار فطالبت منه امرأة واحدة ان يفرق بينه وبينها بالاعسار قالوا وقد جعل الله الفقر والغنى مطيتين للعباد فيفتقر الرجل الوقت يستغنى الوقت فلو كان من افتقر فسخت عليه امراته لعموم البلاد وتفاقم الشر وفسخت النكحة اكثر العالو لو كان الفرق بين اكثر النساء فمن الذي لو تصبه عسرة ويعوز النفقة احيانا قالوا ولو تعذر من المرأة الاستمتاع بمرض متطاوع اعسرت باجماع لو يمكن الزوج من فسح النكاح بل يوجبون عليه النفقة كاملة مع اعسار زوجته بالوطى فكيف يمكنونها من الفسح باعسارها عن النفقة التي غايتها ان يكون عوضا عن الاستمتاع قالوا واما حديث ابى هريرة فقد صرح فيه بان قوله امرأتك تقول انفق علي ولا اطلقني من كيسه لا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في الصحيح عنه ورواه عنه سعيد بن ابى سعيد قال فيقول ابو هريرة اذا حدث بهذا الحديث امرأتك تقول فذكر الزيادة واما حديث حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن ابى صالح عن ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله فاشكر الى حديث يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امراته قال يفرق بينهما في حديث منكرو لا يحتمل ان يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم اصلا واحسن احواله ان يكون عن ابى هريرة موقوفا والظاهر انه روى بالمعنى المراد قول ابى هريرة امرأتك تقول اطعمني او اطلقني واما ان يكون عند ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا سمعه ابو هريرة ولا حديث به كيف و ابو هريرة لا يستجيزان يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم امرأتك تقول اطعمني او اطلقني ويقول هذا من كيس ابى هريرة لتلايته هو نسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم والذي يقتضيه اصول الشريعة وقواعد هاتي هذه المسألة ان الرجل اذا غر المرأة بانه ذو مال فتزوجته على ذلك فظهم عدما لاشئ له او كان ذاما لترك الانفاق على امراته ولو تفقد على ذلك كفايتها من ماله بنفسها ولا بالحكم ان لها الفسح وان تزوجته عاملة بعسرتة او كان موسترا مواصباته جائحة احتاجت ماله فلا فسح لها في ذلك ولو تزول الناس تصيبهم الفاقة بعد اليسار لو تزفهم انرا اجهم الى الحكم لو ليفر قوا بينهم بينهم بالله التوفيق وقد قال جمهور الفقهاء لا يثبت لها الفسح بالاعسار بالصداق وهذا قول ابى حنيفة واصحابه وهو الصحيح من مذهبنا كما اختار عامة اصحابه هو قول كثير من اصحاب الشافعي فصل الشيخ ابواسحق وابوعلى بن ابى هريرة فقالا ان كان قبل الدخول ثبت به الفسح وبعد لا يثبت هو احد الوجوه من مذهبنا محمد هذا مع انه عوض محض هو الحق ان يوفى من ثمن المبيع كما دل عليه النص كما تقر في عدم الفسح به فمثل به في النفقة واولى فان قيل في الاعسار بالنفقة من الضر اللاحق بالزوج ما ليس في الاعسار بالصداق فان البينة تقوم بدونه بخلاف النفقة قيل البينة قد تقوم بدون نفقته بان ينفق من ماله او ينفق عليها ذوقا يتواوتا كل من غر لها وبالجمل فتعيش بما تعيش به من العدة ويقدر لمن عسرة الزوج كل عدة تزوال الذين

يجوزون لها الفسخ يقولون لها ان تفسخ ولو كان معها القنطرة المقطرة من الذهب الفضة اذا عجز الزوج عن نفقتها ويازام
هذا القول قول منجنيق العرب ابى محمد بن حزم انه يجب عليهما ان يتفق عليه في هذه الحال فتعطيها ما لها وتمكته من نفسها ومن
العجب قول العنبري بانه يجب اذا تاملت اصول الشريعة وقواعدها وما اشتملت من المصالح ودرج المفاسد ودفع اعلی المفاسد
باحتمال دنائها وتوفيت اذ في المصلحتين لتحصيل اعلاهما تبينك القول اللاحق من هذا الاقوال والله التوفيق **فصل** في حكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم الموافق لكتاب الله انه لا نفقة للبتوة ولا سكنى روى مسلوب في صحيحه عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها بالبتة
وهو غائب فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبعثه فخطته فقال الله مالك علينا من شئ فجات رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له وقال
فقال ليس لك عليه نفقة فامرها ان تعتد في بيت ام شريك ثم قال تلك امرأة يغشاها اصحابي فاعتدى عندنا ام مكتوم فانه رجل اعشى
تضعين ثيابك فاذا حلت فاذا نيتي قالت فلما حلت فذكرت لمان معاوية بن ابي سفيان ابا جهم خطبا في فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
اما ابوجهم فلا يضمن عصاه عن عاتقه واما معاوية فصعلوك لا مال له انكحى اسامة بن زيد فذكره ثم قال انكحى اسامة بن زيد فذكره
فجعل الله فيه خيرا واعتبطت به وفي صحيحه ايضا عنها انها طلقها بزوجه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان انفق عليها نفقة
دونا فلما رأت ذلك قالت والله لا علم من ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كانت لي نفقة اخذت الذي يصلحني وان لو يكن لنفقة
لو اخذ منه شيئا لذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى وفي صحيحه ايضا عنها ان ابا حفص بن المغيرة
المخزومي طلقها اثنتا عشرة اطلاقا الى اليمن فقال لها اهل ليس لك علينا نفقة فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم في بيت يمونة فقالوا ان ابا حفص طلق امرأته اثنتا عشر اطلاقا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها
العداة وارسل اليها ان لا تسبقيني بنفسك وامرها ان تنتقل الى ام شريك ثم ارسل اليها ان ام شريك ياتيها المهاجرون الاولون فانطلق
الى ابن ام مكتوم فانك اذا وضعت فخارك لوريك فانطلقت اليه فلما انقضت عدتها انكحى رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة بن زيد
بن حارثة وفي صحيحه ايضا عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان ابا عمرو بن حفص بن المغيرة خرج مع علي بن ابي طالب رضي الله
عنه فارسل الى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقه كانت بقيت من تطليقها وامر لها الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة بنفقة
فقال لها والله مالك نفقة الا ان تكوني حاملا فانت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له قولها فقال لا نفقة لك فاستاذنته فاستأذن
فاذن لها فقالت ابن يا رسول الله قال لي ابن ام مكتوم وكان اعشى تضع ثيابها عندك ولا يراها فلما مضت عدتها انكحى النبي صلى الله عليه
وسلم اسامة بن زيد فارسل اليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث فحذته به فقال مروان لو نسيم هذا الحديث الا من
امرأة سناخذ بالعصمة التي نجدنا الناس عليها فقالت فاطمة رضوان الله عنها حين بلغها قول مروان بيني وبينك القرآن قال الله عز وجل
ولا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مثبتة الى قوله لا تكرر لي لعل الله يخرجك بعد ذلك امرأ قالت هذا
لم يكن له ملجعة فأتى امرئ فحدثك فكيف تقولون لا نفقة لها اذ لو تكن حاملا فعلت محبسوها وروى ابو داود في هذا الحديث
باسناد مسلوب عقيب قول عياش بن ابي ربيعة والحارث بن هشام لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
لا نفقة لك الا ان تكوني حاملا وفي صحيحه ايضا عن الشعبي قال دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليها فقالت طلقها بزوجه بالبتة فحاصمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السكنى والنفقة قالت فلو جعل لي سكنى ولا نفقة وامرني

ان اعتد عند ابن ام مكتوم وفي صحيحه عن ابي بكر بن ابي الجمهم العدي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول طلقها تزوجها ثلث فاجعل لها رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلقت فاذا نيتي فاذا نيتي فخطبها معاوية و اوجهم واسلمة بن زيد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما معاوية فزجل قريلا مال الله اما اوجهم فزجل ضرب للنساء ولكن اسامة بن زيد فقالت بيلا هكذا اسلمة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك فزوجته فاغضبته به وفي صحيحه ايضا عنها قالت ارسل الى زعيبي ابو عمرو بن حفص بن المغيرة عياش بن ابي ربيعة بطلاقي فارسل معي خمسة اصم عمرو خمسة اصم شعير فقلت مالي نفقة الا هذا ولا اعتد في منزل كما قال لا تشددت على ثماثي اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كوطقتك قلت ثلثا قال صدق ليس لك نفقة ولكن عددي في بيت ابن عمك ابن مكتوم فانه ضرب البصر تضعين ثوبك عندك فاذا انقضت عدتك فاذا نيتي وروى النسائي في سننه هذا الحديث بطرقه والفاظه وفي بعضها باسناد صحيح لا يطعن فيه فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان زوجها عليها الرجعة ورواه الدارقطني وقال فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت فلو يجعل لي سكنى ولا نفقة وانما السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة وروى النسائي ايضا هذا اللفظ واسنادهما صحيح ذكر موافقة هذا الحكم لكتاب الله عز وجل قال الله تعالى يا ايها النبي كذا اطلقت النساء فطلقوهن لعل يهين واحصوا العدة وانفقوا الله بركه لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بقاضية مبيتة وتلك حدة الله ومن يتعد حد ودان الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يجزئ بعد ذلك امر فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم واقبلوا الشهاده لله الى قوله قد جعل الله لكل شئ قدرا فامر الله سبحانه الزوج الذين لهم عند بلوغ الاجل الامسك والتسريح بان لا يخرجوا من بيوتهم امرنا واجرهم ان لا يخرجن فدل على جواز اخراج من ليس لزوجها امسكها بعد الطلاق فانه سبحانه ذكره لولا المطلقات احكاما متلازمة لا ينفك بعضها عن بعضها ان الزوج لا يخرجوهن من بيوتهن والثاني انهن لا يخرجن من بيوت ازواجهن والثالث ان لا تزواجهن امسكهن بالمعروف قبل انقضاء الاجل وترك الامسك فيسرحوهن باحسان والرابع اشهاد ذوى عدل هو اشهاد على الرجعة اما وجوبا واما استحبابا وانشأ سبحانه الى حكمه ذلك وانه في الرجعات خاصة بقوله لا تدري لعل الله يجزئ بعد ذلك امر الذي يزوجي احداثها هو المرجعة هكذا قال السلف من بعدهم قال ابن ابي شيبة حدثنا ابو معاوية عن داود الاودي عن الشعبي لا تدري لعل الله يجزئ بعد ذلك امر قال لعلك تندم فيكون لك سبيل الى الرجعة وقال الضحاك لعل الله يجزئ بعد ذلك امر قال لعله ان يرابعها في العداو قاله عطاء وقتادة واحسن قد تقدم قول فاطمة بنت قيس اي امر يجزئ بعد الثلث فهذا يدل على ان الطلاق المذكور هو الرجعة الذي ثبتت فيه هذه الاحكام وان حكمه احكام الحكمين ارجو الراحمين اقتضته لعل الزوج ان يندم ويذول الشر الذي تزغاه الشيطان بينهما فنتبها بنفسه فراجعها كما قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه لوان الناس اخذوا بامر الله في الطلاق ما نتبهر رجل نفسه امرأة يطلقها ابدا ثم ذكر سبحانه الامهاسكان هو الامسك فقلت فقال امسكوهن من حيث سكتن من ووجدكم فالضمان كلها متخذ مفسرها واحكامها كلها متلازمة وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة اذا كان زوجها عليها نفقة مستفاد من كتاب الله عز وجل ومفسر له وبينا المراد المتكلم به منه فقد تبين اتحاد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكتبا لله عز وجل والميزان الصحيح العادل معهما ايضا لا يخالفهما فان النفقة انما تكون للزوجة فاذا بان من صارت اجنبية حكمها
حكم سائر الاجنبيات ولو يبيح الا محرجا اعتادها منه وذلك لا يوجب لها نفقة كالملوطة وبشبهة اوزنا وان النفقة انما تجوز بمقابلة
التمك من الاستمتاع وهذا لا يمكن استمتاعه بها بعد بينوتها لان النفقة لو وجبت لها عليه لاجل عدتها لو جبت للموت في غيرها من مال
ولا فرق بينهما البتة فان كل احد منهما قد بان عنه وهي معتدة منه قد تعذر منهما الاستمتاع ولاها ولو وجبت لها السكنى لو جبت لها
النفقة كما يقوله من يوجبها فاما ان يجب لها السكنى دون النفقة فالنص القياس يدفعه وهذا قول عبد الله بن عباس اصحابه جابر
ابن عبد الله وفاطمة بنت قيس احدي فقهاء نسائه الصحابة وكانت فاطمة تناظر عليه به يقول احمد بن حنبل واصحابه اسحق بن راهويه و
اصحابه وداود بن علي اصحابه سائر اهل الحديث وللقه بأبي هذه المسألة ثلثة اقوال هي ثلث روايات عن احمد اهداها هذا والثاني ان
لها النفقة والسكنى وهو قول عمر بن الخطاب ابن مسعود وبقائها الكوفة رضي الله عنهم والثالث ان لها السكنى دون النفقة وهذا مذهب
اهل المدينة وبه يقول مالك والشافعي **ذكر المطاع** عن القطن بها على حديث فاطمة بنت قيس قديما وحديثا قالوا لها طعن امير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضي الله عنه فروى مسلم في صحيحه عن ابي اسحق قال كنت مع الاسود بن يزيد جالساق السجود الاعظم ومعنى الشعبي فحدث
الشعبي بجديت فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجعل لها سكنى لان نفقة تؤخذ الاسود كفا من حصي فخصه به فقال
ويك تحارت به مثل هذا قال عمر رضي الله عنه لا تترك كتابا لله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم لعل امرأه لا يدري احفظت ام نسيت لها
السكنى والنفقة قال الله عز وجل لا يخرجوهن من بيوتهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة قالوا فهذا عمر بن الخطاب سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم لانها النفقة والسكنى ولا ريب ان هذا من فروع فان الصحابي اذا قال من السنة كذا كان مرفوعا فكيف اذا قال من سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اذا قال القائل عمر بن الخطاب اذا تعارضت رواية عمر بن زيارة فاطمة فرواية عمر بن الاسود لاسيما ومعاها ظاهر القرآن
كما سند ذكره وقال سعيد بن منصور حدثنا ابو معاوية ثنا الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر بن الخطاب اذا ذكر عند حديث فاطمة
بنت قيس قال ما كنا نغير في ديننا بشهادة امرأة **ذكر** طعن عائشة رضي الله عنها في خبر فاطمة بنت قيس في الصحيحين من حديث هشام
ابن عروة عن ابيه قال تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها فاخرجها من عند فاعاد بك عليه عروة فقالوا
ان فاطمة قد خرجت قال عروة فانيت عائشة فاخبرتها بذلك فقالت ما بفاطمة بنت قيس خيلا تذكر هذا الحديث وقال البخاري فاسقها
عبد الرحمن فارسلت عائشة الى مروان وهو امير المدينة اتق الله واردها الى بيتها قال مروان ان عبد الرحمن بن الحكم غلبني قال وما
بلغك شان فاطمة بنت قيس قلت لا يعرفك ان تذكر حديث فاطمة فقال مروان ان كان بك شرف فسبك ما بين هذين من الشر ومعه كلام
ان كان خرج فاطمة لما يقال من شركان في لسانها فكيفك ما بين يحيى بن سعيد بن العاص وبين امرأته من الشر في الصحيحين عن عروة
انه قال لعائشة رضي الله عنها الوترى الى فلانة بنت الحكم لطمها بزوجها البتة فخرجت فقالت بشس ما صنعت فقلت لم تسمعي الى قول
فاطمة فقالت اما انه لا خير لها في ذلك وفي حديث لقاسم عن عائشة رضي الله عنها معنى قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيح البخاري
عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لفاطمة الاتقي الله تعني في قولها لا سكنى لها ولا نفقة وفي صحيحه ايضا عن عائشة رضي الله عنها قالت ان
فاطمة كانت في مكان وحش فحيف على ناحيتها فلذلك اخص النبي صلى الله عليه وسلم لها وقال عبد الرزاق عن ابن ابي شيبة اخبرني ابن
ابن شهاب عن عروة ان عائشة رضي الله عنها انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس تعني انتقال المطلقة ثلثا وذكر الواقفي اممعايل انها نصرت على

عنه

حدثني ابي عن هارون عن محمد بن اسحق قال احسبه عن محمد بن ابراهيم ان عايشة رضي الله عنها قالت لفاطمة بنت قيس انما
اخرجك هذا للسكن **ذكر** طعن اسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن حبه على حديث فاطمة روى عبد الله بن
صالح كاتب الليث قال حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن مهران عن ابى سلمة بن عبد الرحمن قال كان محمد بن اسامة بن زيد
يقول كان اسامة اذا ذكرت فاطمة شيئا من ذلك يعنى من اتقأها في عدتها ماها ما في يده **ذكر** طعن مهران على حديث فاطمة روى
مسلم في صحيحه من حديث الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة حديث فاطمة هذا انه حدث به مهران فقال مهران لو نسمع هذا
الامن امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا للناس عليها **ذكر** طعن سعيد بن المسيب روى ابو داود في سننه من حديث ميمون بن
مهران قال قدمت المدينة فدفعت الى سعيد بن المسيب فقلت فاطمة بنت قيس طلقته فخرجت من بيتها فقال سعيد تلك امرأة
فتمت للناس انها كانت امرأة لينة فوضعت على يدي ابن ام مكتوم **ذكر** طعن سليمان بن يسار روى ابو داود في سننه ايضا قال في
خروج فاطمة انها كان من سوء الخلق **ذكر** طعن الاسود بن يزيد تقدم حديث مسلمان الشعبي حديث فاطمة فاخذ الاسود
كفا من حصا فحصبه وقال ذلك تحارت مثل هذا وقال النسائي ويليك لو تقفي بمثل هذا قال عمر لها ان جئت بشاهدين يشهدان
انها سمعاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم والا لوترك كتابي روى القول امرأة **ذكر** طعن ابى سلمة بن عبد الرحمن قال الليث حدثني عقيل
عن ابى شهاب قال اخبرني ابوسيلة بن عبد الرحمن فذكر حديث فاطمة ثم قال فانكوالناس عليها ما كانت تحارث من خروجي اقبل ان تحالوا
وقد عارض رواية فاطمة صريح رواية عمر بن الخطاب النفقة والسكن فوى حماد بن سيلة عن حماد بن ابى سليمان انه اخبر ابراهيم النخعي بحديث
الشعبي عن فاطمة بنت قيس فقال له ابراهيم ان عمر اخبر يقولها فقال لسنا بترك اية من كتاب الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم لقول امرأة
لعلها اوهمت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لها السكنى والنفقة ذكوة ابو محمد في المحل فهذا نص صحيح يجب تقديمه على حديث
فاطمة بحلالة راويه وترك انكار الصحابة عليه موافقه لكتاب الله **ذكر** الاجوبة عن هذا الموضع وبين بطلانها واصلاها
اروية احدها ان راوية امرأة ثورات بشاهدين يتابعانها على حديثها الثاني ان روايتها تضمنت مخالفة القرآن الثالث ان خروجها
من المنزل لو كان لا يلاحق لها في السكن بل اذاها اهل زوجها بلسانها الرابع معارضة روايتها برواية عمر بن الخطاب مير المؤمنين و
تحن نبين ما في كل واحد من هذه الامور الاربعة بحول الله وقوته هذا مع ان في بعضها من الاقطاع وفي بعضها من الضعف وفي بعضها
من البطلان ما سننبه عليه بعضها صحيح عن نسب اليه بلا شك **فاما** الطعن الاول وهو كون الراوى امرأة فطعن باطل لا شك
والعلماء قاطبة على خلافه والمخبر بهذا من اتباع الائمة او مبطل له مخالف له فالقول لا يختلفون في ان السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ
عن الرجل هذا وكومن سنة تلقاها الائمة بالقبول عن امرأة من الصحابة وهذه مسانيد نساء الصحابة يلبس للناس لا تشاء ان ترى
فيها سنة تفردت بها امرأة ممن لا رايها فاذنب فاطمة بنت قيس ونساء العالمين قلنا هذا للناس بحديث فريفة بنت مالك بن
سنان اخذ ابى سعيد في اعتداد المتوفى عنها في بيت زوجه او ليست فاطمة بدونها علما وجمالا وثقة وامانة بل هي فقهها بلا شك فان
فريفة لا تعرف الا في هذا الخبر وما شجرة فاطمة ودعاؤها من نازعها من الصحابة الى كتاب الله ومناظرتها على ذلك فظهر مشهوره كانت
لسعد بن هذال المناظرة ممن خالفوا كما مضى تقريبا وقل كان الصحابة رضي الله عنهم يختلفون في الشيء فآروى لها احد على مهابت المؤمنين
عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فآخذون به يرجعون اليه ويتركون ما عندهم لعلوا فما فضل فاطمة بنت قيس يكونهن ازواجه رسول الله

صلى الله عليه وسلم والا فبني من المهاجرات الاول قد رضيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بحبة في ابن حبه اسامة بن زيد وكان الذي
خطبها له واذا شئت ان تعرف مقدار حفظها وعلما فاعرفه من حديث الرجال الطويل الذي حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم على
المنبر فوعته فاطمة وحفظته وادته كما سمعته ولم ينكره عليا احد من طولاه وغرايته فكيف بقصة جرت لها وهي سببها وهاهنا سمعت في ما
حكوهها بكلمتين في النفقة والسكنى والعادة وتوجب حفظ مثل هذا وذكره واحتمال النسيان فيه امر مشترك بين ما وبين من انكر عليا
فما امر رضي الله عنه قد نسي في ذكره علي بن ياسر امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما بالتيمن من الجناية فلو يذكره غيره واما علي
ان الجنب لا يصلح حتى يجالها ونسي رضي الله عنه قوله تعالى ان اردتم استبدال زوجكم مكان زوجه وان كنتم اعداء فاعرفوا ان
منه شيئا حتى ذكره به امرأة فرجها الى قولها ونسي قوله انك ميت وانتم موتون حتى ذكره فان كان جواز النسيان على الراوي يوجب سقوط
روايته سقطت رواية عمر التي عارضتها بخبر فاطمة وان كان لا توجب سقوط روايته بطلت المعارضة بذلك فهي باطلة على التقديرين
ولوردت السنن بمثل هذا لوثيق بايدي الامة منها الا اليسير فكيف يعارض خبر فاطمة ويطعن فيه بمثل هذا من يرى قبول خبر الواحد
العدل لا يشترط للرواية نصا يا وعمر رضي الله عنه اصابه في مثل هذا ما اصابه في خبر ابي موسى في الاستيلاء حين شهد له ابو سعيد
ورد خبر المغيرة بن شعبه في ملاح امرأة حتى شهد له محمد بن سلمة وهذا كان تنبئاً منه رضي الله عنه حتى لا يكيل للناس الصغيب والنال
في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والافق قبل خبر الضحاک بن سفيان الكلابي حله وهو اعرابي قبل لعائشة عدة اخبار
تفردت بها وبأبجها فلا يقول احد انه لا يقبل قول الراوي الثقة العدل حتى يشهد له شاهدان لا سيما ان كان من الصحابة رضي الله عنهم
اجمعين **فصل** اما المطعن الثاني وهو ان روايتها مخالفة للقران فيجب بجوابين محل ومفصل اما المحل فتقول لو كانت مخالفة كما ذكره
لكانت مخالفة لعمومه فيكون تخصيصاً للعام فحكم تخصيص قوله **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي ذِكْرِ الْوَالِدِ وَالْآلِ وَالْأَقْرَبِ وَالْقَاتِلِ** تخصيص قوله
وَأَهْلِ الْكُفْرِ مَا رَأَىٰ ذِكْرُهُمْ يَسْرِ إِلَىٰ الْأُحْصَانِ بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها ونظائر فان القران لو يخص البائن بانها لا تخبر بانها
تسكن من حيث يسكن زوجها بل ما ان يعمرها ويعمر الرجعية واما ان يخص الرجعية فان عم النوعين فالحديث مخصص لعمومه وان خص
الرجعيات هو الصواب للسياق الذي من تدبره وقامله قطع بانه في الرجعيات من عدة اوجه فالشرع الذي افاض الحديث ليس مخالفاً لكتاب
بل موافق له ولو ذكرنا المؤمنين رضي الله عنه ذلك لكان اول لجمع اليان الرجل كما يدل عن النور هل عن ثلاثة سياقات ما يقترن بها يتبين
المراد منه وكثيرا ما يدل عن قول الواقعة المعينة تحت النص العام وان دل عليه تحتها فهذا كثير جدا والتفتن له من الفهم الذي يوتى الله
من يشاء من عبادي ولقد كان ايد المؤمنين عمر رضي الله عنه من ذلك بالمنزلة التي لا يجمل ولا تسوقها عبارة غير ان النسيان الذي هو عرضة
الانسان فاننا الفاضل العالم من اذا ذكره ورجع في حديث فاطمة رضي الله عنها مع كتاب الله على ثلاثة اطباق لا يخرج عن احد منها اما ان يكون
تخصيصاً عاماً الثاني ان يكون بياناً لالموتى بل سكت عنه الثالث ان يكون بياناً لما اريد به وموافقاً لارشاد الاله سياقة وتقليل
وتبنيها وهذا هو الصواب في هاتين موافق لاهل مخالفة هكذا ينبغي قطعاً ومعاذ الله ان يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يخالف كتاب الله
او يعارضه قد انكر الامام احمد هذا عن قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في كتاب الله ايحيا بالسكنى والنفقة المطلقة ثلاثا وانكوته قبل الفقيرة
الفاضة فاطمة وقالت بيني وبينك كتاب الله قال الله تعالى لا يدري هل الله يحدث بعد ذلك امر او اي امر يحدث بعد الثالث وقد تقدم
قوله **إِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْ جَاهِهِ فَأَسْئَلُوهُنَّ** يشهد بان الايات كلها في الرجعيات **واما** المطعن الثالث وهو ان زوجها لو يكن الاخص من

اويامله اوياسفر معه وان لك ليس بغيبية واحتجوا به على جواز نكاح القرشية من غير القرشي واحتجوا به على وقوع الطلاق في حال غيبة
احد الزوجين عن الآخر وانه لا يشترط حضوره ومواجهته به واحتجوا به على جواز التعريض بخطبة المعتدة الباتن كانت هذه الاحكام
كلها حاصلة بديكة رايها وصدق حديثها فاستند بظنها الامة منها وعملت بها فما بال رايها ترد في حكم واحد من احكام هذا الحديث
وتقبل فيما علاه فان كانت حفظته قيلت في جميعه وان لو يكن حفظته وجبان لا يقبل في شئ من احكامه وبالله التوفيق **فان قيل**
يقول عليك شئ واحد هو ان قوله سبحانه **اسكنوه من حيث سلكتم** من جدكم انما هو في البواش لا في الرجديات بدليل قوله عقيب **ولا
تصاوتوهن لتضيقتوا عليهن وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن منهن فدان الباتن اذ لو كانت رجعية لما قيد النفقة**
عليها بالحمل لو كان عليه التأخير فانها تستحقها حالها كانت وحاملها والظاهر ان الضمير في اسكنوهن هو والضمير في قوله وان كن اولات حمل
فانفقوا عليهن واحد **فاجواب** ان مورد هذا السؤال ما ان يكون من الموجبين النفقة والسكنى او من يوجب السكنى دون النفقة
فان كان الاول اذ لاية على زوجه حجة عليه لانه سبحانه شرط في ايجاب النفقة عليهم لكونهن حوامل والحكم المعلق على الشرط ينفي عند انتفاء
فدل على ان الباتن الحامل لانفقة لها **فان قيل** هذه دلالة على المفهوم ولا يقول بما قيل ليس لك من دلالة المفهوم بل من انتفاء
الحكم عند انتفاء شرطه فلو بقي الحكم بعد انتفائه لم يكن شرطا وان كان ممن يوجب السكنى وحدها فيقال له ليس في الآية ضمير واحد يخص
الباتن بل ضمائرهما وان نوع يخص الرجعية قطعاً كقوله فاذا بلغن اجلهن فامسكنوهن بمعرفة او فارقوهن بمعرفة ونوع محتمل ان يكون
للباتن ان يكون للرجعية وان يكون لهما وهو قوله ولا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن قوله واسكنوهن من حيث سلكتم من جدكم
فحمله على الرجعية هو المتعين لتعدد الضمائر ومفسرها فلو حمل على غيرها لم يخلو من اختلاف الضمائر ومفسرها وهو خلاص الاصل والحمل على الاصل يولي
فان قيل من الفائدة في تخصيص نفقة الرجعية بكونها حاملة لا قيل ليس في الآية ما يقتضيه لانه لانفقة للرجعية الحامل بل الرجعية ونوعاً
قد بين الله حكمها في كتابه حائل فلها النفقة بعد الزوجية اذ حكمها حكم الازواج وحاملها لها النفقة بهذه الآية الى ان تضع حملها فيصير
النفقة بعد الوضع نفقة قريب لانفقة قريب في حاله حالها قبل الوضع حالها بعد لان الزوج ينفق عليها وحاملها اذا كانت حاملاً فاذا وضعت صارت
نفقة على من تجب عليه نفقة لطفها ويكون حالها في حال حملها كذلك بحيث تجب نفقة على من تجب عليه النفقة لطفها في حال حملها جزء من اجزائها فاذا انفصل
كان حكمها حكمها وانتقلت النفقة من حكم الحمل فانه في التقييد **سأستأط الله اعلم بما اراد من كلامه ذكر** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الموثق بكتاب
الله تعالى من جوب النفقة للاقرب روى ابوداؤد في سننه عن كليب بن منقفة عن جده انه سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
من ابوالامك اباك واخاك وواك ومولاك الذي يلي ذاك حتى واجب رحم موصولة وروى النسائي عن طارق المخزومي قال قدمت
المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخاطب الناس هو يقول يا معلى العلياً وابدأ بمن تعول امك واباك واخاك
واخاك ثم ادناك في الصحيحين عن ابى هريرة قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من احق الناس
بجسدي مما يوقل امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك قال ثم من قال امك
قال قلت يا رسول الله من ابوالامك قلت ثمن قال امك قلت ثمن قال امك قلت ثمن قال امك قلت ثمن قال امك قلت ثمن قال امك قلت ثمن
لهند خذي ما يكفينك وولديك بالبر وروى في سنن ابى داؤد من حديث عمر بن شعبة عن ابى عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال ان الطيب على اكثر من كسبه وان اولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً مريئاً ولو اياهم ايضا من حديث عائشة رضوا الله عنهم فوعت

وروي النسائي من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك فتصدق على ما فان فضل شئ فلاهلك
فان فضل عن اهلك شئ فلزدي قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك فهذا هو هذا كله تفسير لقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا
به شئاً وبأولاد الذين احساناً وبذى القرنى وقوله تعالى وات ذى القرنى حقه فجعل سبحانه حق ذى القرنى على حق اولادهم كما جعله
النبى صلى الله عليه وسلم سوا عيسوا واخبر سبحانه ان لذي القربا حقاً على قرابته وامر باتباعه اياً كان لو كان حق النفقة فلا تكسر
اى حق هو وامر تعالى بالاحسان الى ذى القرنى من اعظم الاساءة ان يراه يموت جوعاً وعراً وهو قادر على سد خلته ستر حوزته ولا
يطعمه لقمه ولا يستأجره عورة الايمان يقرضه ذلك في خدمته وهذا الحكم من النبى صلى الله عليه وسلم مطابق لكتاب الله تعالى حيث يقول
واولادك يرضعون اولا ذهين حولين كما ملين لمن اراد ان يتبر الرضا عة وعلى المولود له الرزق فمن رزقتهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلفن نفس
الا تسعها الا تضاروا والدة يولدها ولا مولود له يولد بها وعلى الوارث مثل ذلك فواجب سبحانه وتعالى على الوارث مثل ما وجب على المولود
وبمثل هذا الحكم امر المومنين عمر بن الخطاب رضوا الله عنه فروى سفیان بن عيينة عن ابيه جرير بن عمر بن زبدي عن سعيد بن
المسيب ان عمر رضوا الله عنه حبس عصبة صبي على ان ينفقوا عليه الرجال من النساء وقال عبد الرزاق ابنا بن جرير اخبرني عمر
بن شبيب ان ابن المسيب اخبره ان عمر بن الخطاب قال اني كنت في بيتي فقلت لولدي اني اريد ان ابيعك فقلت لولدي اني اريد ان ابيعك فقلت لولدي
وقوهم بالنفقة عليه كهيأة العقل قال ابن المديني قوله لولدي اني اريد ان ابيعك فقلت لولدي اني اريد ان ابيعك فقلت لولدي
سعيد بن المسيب قال جاء علي بن ابي طالب اليه فقلت لولدي اني اريد ان ابيعك فقلت لولدي اني اريد ان ابيعك فقلت لولدي
ايضا يزيد بن ثابت قال ابن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن حسن بن مطرف عن اسمعيل بن الحسن عن يزيد بن ثابت
قال اذا كان ام وعم فعلى الام بقدر ميراثها وعلى العم بقدر ميراثه ولا يعرف لعمر يزيد مخالفت في الصحابة البتة وقال ابن جرير قلت لعطاء
وعلى الوارث مثل ذلك قال علي بن ابي طالب ان ينفقوا عليه كما يرون فقلت له ايحسب ان ينفقوا عليه كما يرون فقلت له ايحسب ان ينفقوا عليه
وقال الحسن بن علي الوارث مثل ذلك قال علي بن ابي طالب ان ينفقوا عليه كما يرون فقلت له ايحسب ان ينفقوا عليه كما يرون فقلت له
والضحاك بن زيد بن اسلم وشريح القاضي قبيصة بن ذؤيب عبد الله بن عتبة بن مسعود وابراهيم النخعي والشعبي واصحاب ابن
مسعود ومن بعدهم سفیان الثوري عبد الرزاق وابو حنيفة واصحابه ومن بعدهم الامام احمد واسحق وداود واصحابهم وقد
اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على عدة اقوال **احدها** انه لا يجبر احد على نفقة احد من اقاربه وانما ذلك بروصلة
وهذا مذهب يرمى الى الشعبي قال عبد بن حميد الكشي ثنا قبيصة عن سفیان الثوري عن اشعيب عن الشعبي قال ما رأيت احد
اجبر احد على احد يعني على نفقته وفي ثبات هذا المذهب بهذا الكلام نظر الشعبي ائفقه من هذا والظاهر انه اراد ان الناس كانوا
اتقى الله من ان يحتاج الغيران يجبروا كما هو على الاتفاق على تربيته المحتاج فكان الناس يكتفون بما يجازيهم عن ايجاب الحاكم
اجبار المذهب **الثاني** انه يجب عليه النفقة على ابيه الا ذى امة التي ولدتها خاصة فهذان لا بان يجبر المذكور الا ذى من
الولد على النفقة عليهما اذا كانا فقيرين فاما نفقة الاولاد فالرجل يجبر على نفقة ابنته الا ذى حتى يبلغ فقط وعلى نفقة بنته الدنيا
حتى تزوج ولا يجبر على نفقة ابن ابنته ولا بنت ابنته وان سفلت ولا تجبر الام على نفقة ابنتها وابنتها ولو كانت في غاية الكسوة والافقر في
النفق ولا تجبر على احد النفقة على ابن ابنته ولا اخوة ولا اخوات ولا عم ولا عمات ولا اخوة ولا اخوات ولا احد من اقارب ابنته سوا من ذكرنا

وتجيب النفقة مع اتحاد الدين واختلافه حيث وجبت وهذا مذاهب مالك وهو اذيق المذاهب في النفقات
المذهب الثالث انه تجب نفقة عموى النسب خاصة دون من عداهم مع اتفاق الدين يسائر المنفق وقدرته وحاجة المنفق
 عليه عجزه عن الكسب بغير اوجنوز او زمانه ان كان من العمود الاسفل ان كان من العمود الاعلى فهل يشترط عجزه عن الكسب على
 قولين منهم من طرح القولين ايضاً في العمود الاسفل اذا بلغ الولد صحيحاً سقطت نفقته ذكر اكان او انثى وهذا مذهب المشافعي وهو اوج
 من مذهب مالك **المذهب الرابع** ان النفقة تجب على كل ذي رحم محرم لذى رحمه فان من الاولاد واولادهم والاباء والاجداد ووجبت
 نفقته مع اتحاد الدين واختلافه وان كان من غيرهم ولو تجب الامم اتحاد الدين فلا تجب على المسلمون ينفق على ذي رحمه الكافر فاما
 تجب النفقة بشرط قدرة المنفق وحاجة المنفق عليه فان كان صغيراً اعتير فقراً فقط وان كان كبيراً فان كان انثى فذلك وان كان
 ذكراً فلا بد مع فقره من عاها او زمانه فان كان صحيحاً بصيراً او تجب نفقته وهي مرتبة عنده على الميراث الا في نفقة الولد فاذا اعلى ابيه
 خاصة على المشهور من مذهبه وروى عن الحسن بن زياد اللؤلؤي انها على ابيه بقدر حياها ثم ما طرد للقياس في هذا المذهب حنيفة
 وهو اوسع من مذهب المشافعي **المذهب الخامس** ان القريبان كان من عموى النسب تجبت نفقته مطلقاً سواء كان
 وارثاً او غير وارث وهل يشترط اتحاد الدين بينهما على رأيين وعنه رواية اخرى انه لا تجب نفقته الا بشرط ان يرثه بقرض او تعصيب
 كسائر الكفار ان كان من غير عموى النسب تجبت نفقته بشرط ان يكون بينه وبينهم توارث وهل يشترط ان يكون التوارث من الجاهلين
 او يكتفي ان يكون من احداهما على رأيين هل يشترط ثبوت التوارث في الحال او ان يكون من اهل الميراث في الجملة على رأيين فان كان
 الاقارب من ذوي الارحام الذين لا يرثون فلا نفقة لهم على المنصوص عنه وخرج بعض اصحابه بوجوبها عليهم من مذهبه من توارثهم
 ولا بد عنده من اتحاد الدين بين المنفق والمنفق عليه حيث وجبت النفقة الا في عموى النسب في احدى الروايتين فان كان الميراث
 بغير القرابة كالاولاد وجبت النفقة به في ظاهر مذهبه على الوارث دون المورث واذا الزمته نفقة رجل زومته نفقة زوجته في
 ظاهر مذهبه عنده لا لزومه وعنه يلزومه في عموى النسب خاصة دون ما عداهم وعنه يلزومه لزوجة الاب خاصة ويلزومه اعفان
 عموى نسبه بتزويجه او تسلا اذا طلبوا ذلك قال القاضي ابو يعلى كذلك يجزى في كل من زومته نفقته ابن اخ او عموا غيرهم يلزومه
 اعفان لان احمد رحمه الله قلن في العبد يلزومه ان يزوجه اذا طلب لك والاييم عليه اذا زومه اعفان رجل زومه نفقة زوجته
 لانه لا يمكن من الاعفان الا بذلك وهذا غير المسألة المتقدمة وهو وجوب الاتفاق على زوجة المنفق عليه لهذه ما اخذ مالك
 ما اخذ هذا مذهب الامام احمد وهو اوسع من مذهبي حنيفة وان كان مذهبي حنيفة رحمه الله اوسع منه من جهة اخرى
 حيث يجزى النفقة على ذوى الارحام هو الصحيح في الدليل هو الذي يقضيه اصول الجمل خصوصه قواعد الشرع وصله الرحم التي امر الله
 ان توصل وخرم ائجته على كل قاطم رحم فالنفقة تستحق بشاؤين بالميراث بكتاب الله وبالرحم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد تقدم ان عمر بن الخطاب رضوا الله عنه حبس عصابة صبي ان ينفقوا عليه كانوا بنى عمه وتقدم قول زيد بن ثابت اذا كان عم وام
 فعلى العمى بقدر ميراثه وعلى الام بقدر ميراثها فانه لا يخالف لهما من الصحابة البتة وهو قول جمهور السلف وعليه يدل قوله تعالى وان
 ذا القربى حقه وقوله تعالى وبالوالدين احساناً نؤذي القربى وقد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم العطية للاقارب صرح بانسابهم
 فقال لعنتك واخاك ثم ادناك فادناك حق ووجب رحم موصول **فان قيل** المراد بذلك البر والصلة فيون الوجوب قيل يرد هذا انه

سبحانه امر به وسماحاً وحقوقاً وضافه اليه بقوله حقه واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بان حقه وانته واجب بعض هذا ينادى على الوجوب
عازقان قيل المراد بحقه ترك طبيعته فالجواب من **تحريم احدهما** ان يقال فاي قطيعة اعظم من ان يراه يتلظج جوعاً
وعطشاً ويأذي غاية الاذى بالحرق والبرد ولا يطعمه لقمته ولا يسقيه جرعة ولا يلبسوه ما يستر عورته ويقيه الحرق والبرد ويسكنه
تحت سقف يظله هذا هو اخوة وابن امه وابيه او عمه وصنو ابيه او خالته التي هي امه وانما تجب عليه من ذلك ما تجب له للاجنبي
البعيد بان يعارضه على ذلك في الذمة الى ان يوسر ثم يسترجع به عليه هلامه كونه في غاية اليسار والمجدة وسعة الاموال فان
لو تكن هذه قطيعة فانا لا ندري ما هي القطيعة المحرمة والصلة التي امر الله بها وحرم الجنة على قاطعها **الوجه الثاني** ان يقال
فما هذه الصلة الواجبة التي تادب عليها النصوص بالعتق في ايجابها ودمت قاطعها فاي قدر ان ذمها على حق الاجنبي حتى تعقله
القلوب تخبره الالسنه وتعمل بالجوارح هو السلام عليها ذالقية عيادته اذا مر من تسميته اذا عطش اجابته اذا دعاه وانكرو
لا توجبون شيئاً من ذلك الا ما تجب نظيره للاجنبي على الاجنبي ان كانت هذه الصلة ترك ضربه وسببه واذاه والازراء به ونحو
ذلك فهذا حق تجب لكل مسلم على كل مسلم بل للذي البعيد على المسلم فما خصوصية صلة الرحم الواجبة ولهذا كان بعض فضلاء المتأخرين
يقولون عتاني ان اعرف صلة الرحم الواجبة ولما اوردوا الناس هذا على اصحابك وقالوا لهم ما معنى صلة الرحم عندكم كصفت بعضهم
صلة الرحم كما يكثر واستوعب فيه من الاثار المرفوعة والموقوفة وذكر جنس الصلة وازاها واقسامها ومع هذا فلم يتخلص من
هذا الا لزام فان الصلة معروفة يعرفها الخاص العام والاثار فيها اشهر من العلو ولكن ما الصلة التي تختص بها الرحم تجب له لرحمه
ولا يشترك فيها اجنبي فلا يمكن ان تعينوا وجوب شيء الا وكانت للنفقة او وجب منه ولا يمكن ان تذكر ما سقط او وجب النفقة الا وكان
ما عداها اولى بالسقوط منه النبي صلى الله عليه وسلم قد قرن حق الاخ والاخت بالاب الام فقال مك وبابك واختك واخاك ثم ادناك
فادناك فالذي نسبه هذا وما الذي جعل اوله للوجوب اخراً للاستحياء اذا عرف هذا فليس من بر الوالدين ان يدع الرجل اباه يكنس
الكنيف يكاري على الكبر ويوقد في تون اسحام ويحمل للناس على رأسه ما يتفوت باجرته وهو في غاية الغنى واليسار وسعت ذات اليد
ليس من بر امه ان يدعها تخلم الناس تغسل ثيابهم تسقي لهم الماء ونحو ذلك ولا يصونها بما ينفعه عنها ويقول الابوان مكسباً
صحیحان ليسا بزمنين لا اسمين فيا الله العجب ابن شرط الله ورسوله في بر الوالدين وصلة الرحم ان يكون احدهم زناً او اعرج وليست
صلة الرحم لا بر الوالدين في حق الله والاعتداء به التوفيق **ذكر** حاكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضاعة وما يحرم بها وما لا يحرم
وحكمه في القدر المحرم منها وحكمه في رضاع الكبير هل له تاثير ام لا ثبت في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال ان الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وثبت فيها من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد على بنت حرة
فقال انها لا تحل لي انها ابنة اخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ثبت فيها انه قال لعائشة ايذن لي ان ارضع
ابا القيس فانعمك وكانت امرأته ارضعت عائشة وبهذا اجاب ابن عباس لما سئل عن رجل له جارتان ارضعت مملكتها جارية و
الاخرى غلاماً ما يحل للغلام ان يتزوج الجارية قال لا للقاهر واحل ثبت في صحيح مسلم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
المصاة ولا المصتان في ثرية لا تحرم الاملاجة والاملاجاتان في لفظه ان رجلاً قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا
ثبت في صحيحه ايضاً عن عائشة قالت كان فيما نزل من القران عشر رضعات معلومت يحرم من ثمنهن ثمن معلومت فتوفى رسول الله

صلى الله عليه وسلم وهي فيما يقرأ من القرآن وثبت في الصحيحين من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما الرضاعة من الجماعة
وثبت في جامع الترمذي من حديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان
قبيل الفطام وقال الترمذي حديث صحيح في سنن الدارقطني بإسناد صحيح عن ابن عباس يرفعه لا رضاع إلا ما كان في الحولين في سنين أو
من حديث ابن مسعود يرفعه لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت المحر والعضو وثبت في صحيح مسلم عن عائشة قالت جاءت سحابة بنت
سهيل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنى رى في وجهي حديث من دخل وهو حليفة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعي
تحرمين عليه في رواية له عنها قالت جاءت سحابة بنت سهيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنى رى وجهي أو حديث
من دخول سألوه وهو حليفة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه فقالت كيف ارضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقال قد علمت أنه كبير وفي لفظ لمسلم أن أم سلمة قالت لعائشة أنه يدخل عليك الغلام الأيقع الذي أحب أن يدخل على فقالت عائشة
أمأ لك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة أن امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله إن سألما يدخل على وهو رجل في نفس حذيفة
منه شئ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه حتى يدخل عليك سألما في سننه سياقة تامة مطولة فرواه من حديث
الزهري عن عروة عن عائشة وأم سلمة أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس كان يبنى سألما وانكحه ابنة أخيه هند بنت
الوليد بن عتبة وهو مولد لأميرة من الأنصار كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيداً وكان من تبني رجلاً في الجاهلية دعاة الناس
إليه ورث ميراثه حتى أنزل الله تعالى في ذلك آية **لَا يَأْتِيهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَوْ تَعْلَمُونَ أَبَاءَكُمْ فَأَخْوَأَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَا يَنْهَى** والى أبائهم
فمن لم يعلم أبائهم ولا أخوانهم في الدين فجاءت سحابة بنت سهيل بن عمرو بن القرشي فولد لها من رجل امرأة أبي حذيفة فقالت يا رسول الله
إنما ترى سألما ولداً وكان يأوى معي ومع أبي حذيفة في بيت واحد يراني فضلاً وقد أنزل الله تعالى فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعيه فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة ناهية عن
أخواتها وبناها أخواتها أن يرضعن من أحبت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وأبنت ذلك ثم سلمة
وسائرهن وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحد ابتك الرضاعة من الناس حتى يرضعن في المهد قلن لعائشة والله ما ندس
لعلها كانت رخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لسألما دون الناس فضمنت هذه السنة الثابتة أحكاماً عديدة بعض متفق عليه
بين الأمة وفي بعضها نزاع **الحكم الأول** قوله صلى الله عليه وسلم الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة وهذا الحكم متفق عليه بين
الأمة حتى صدر من قال أن الزيادة على النص تشبهه والقرآن لا يثبت بالسنة فإنه اضطر إلى قبول هذا الحكم وإن كان زائداً على ما في القرآن
سواء سماه نسفاً أو ليسه كما اضطر إلى تحريم بين المرأة وعمتها وبيتها وبين خالتها مع أنه زيادة على نص القرآن ذكرها هذا مع
حديث أبي القعيس في تحريم لبن الفحل على أن المرضعة والزوج صاحب اللبن قد صاروا بين للطفل صار الطفل زائداً لما فانتشرت
أحرمة من هذه الجهات الثلاثة فالولد إذا ولد لها أو ولد لها أو ولد لكل واحد من المرضعة والزوج من الإجراء ومن غير ذلك
وأخواته من الجهات الثلاث فالولد إذا ولد لها من الأخر أخواته وأخواته لآبيه وأمه وأولاد الزوج من غيرهن أخواته وأخواته من آبيه و
أولاد المرضعة من غيرهن أخواته وأخواته لآمه وصار أباً وأمه جداته وجدادته وصار أخوة المرأة وأخواتها أخواله وأخواته
صاحب اللبن أخواته أعمامه وعماته فحرمه الرضاعة تنتشر من هذه الجهات الثلاث فقط ولا يتعدى التحريم إلى غير المرتضعة من هو في

من اخوته واخوانه فيباح لاحيه نكاح من ارضعت اخاه وبناتها وامها وتها ويباح لاخته نكاح صاحب اللبن اياه وبنيه وكذلك لا يشر الى من فوقة من ابائه وامهاته ومن في درجته من اعمامه وعمانه واخواله خالاته فلا يحرى المرضع من النسب جلاد ان يتكوا ام الطفل من الرضاع وامهاتها واخواتها وبناتها وان يتكوا امهات صاحب اللبن واخوانه وبناته اذ نظير هذا من النسب حلال فلا حر من الابان يتزوج اخت اخيه من الام والاح من الام ان يتكوا اخيه من الاب كذلك يتكوا الرجل ام ابنته من النسب اختها واما امها وبناتها فانها حرمات بالمصاهرة وهل يحرم نظير المصاهرة بالرضاع فيحرم عليه ام امرأته من الرضاع وبناتها من الرضاعة وامرأة ابنته من الرضاعة او يحرم الجمع بين الاختين من الرضاعة او بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها من الرضاعة فحرمت لائمة الاربعة واتباعهم وتوقف فيه شيخنا وقال ان كان قد قال احد بعدم التحريم فهو اقوى **قال** المحرمون تحريم هذا يدخل في قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فجرى الرضاعة مجرى النسب ثبت تزويك للرضاعة وبنى الرضاعة منزلة ولد النسب ابيه فما ثبت للنسب من التحريم ثبت للرضاعة فاذا حرمت امرأة الابن ام المرأة وابنتها من النسب حرم من بالرضاعة واذا حرم الجمع بين اختي النسب حرم بين اختي الرضاعة هذا تقدير احتياجهم على التحريم **قال** شيخ الاسلام الله سبحانه حرم سبعا بالنسب سبعا بالنصهم كذا قال ابن عباس قال معلوم ان تحريم الرضاعة لا يسمى صهرا وانما يحرم منه ما يحرم من النسب النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب لو نقل ما يحرم بالمصاهرة ولا ذكر الله سبحانه في كتابه كما ذكر تحريم الصهر ولا ذكر تحريم الجمع في الرضاع كما ذكره في النسب الصهر قسم النسب شقيقة قال الله تعالى الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فاعلاقة بين الناس بالنسب والصهر هما سببا التحريم والرضاع فرع على النسب ولا تعقل المصاهرة الابن الانسان الله تعالى انه احرم الجمع بين الاختين بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لانيقضي الى طبيعة الرحم المحرمة ومعلوم ان الاختين من الرضاع ليس بينهما رجم محرمة في غير النكاح ولا يرب على ما بينهما من اشوة الرضاع حكم واحد قط غير تحريم احدهما على الاخر فلا يعتق عليه بانك ولا يرثه ولا يستحق النفقة عليه لا يثبت له عليه لاية النكاح لا الموت لا يعقل عنه ولا يدخل في الوصية والتوقف على قاربه وذوي رحمه ولا يحرم التفريق بين الام وولدها الصغير من الرضاعة ويجرد من النسب التفريق بينهما في الملك كما يحرم بينهما في النكاح سواء ولو كان مذات شيئا من المحرمات بالرضاع لم يعتق عليه بالملك اذا حرمت على الرجل امه وبناته واخوته فحتمت خالته من الرضاعة لم يلزم ان يحرم عليه ام امرأته التي ارضعت امرأته فانه لا نسب بينه وبينها ولا مصاهرة ولا رضاع والرضاعة اذا جعلت كالنسب في حكمه لا يلزم ان يكون مثله في كل حكم بل ما اترق فيه من الاحكام اضعافا اجتماعية منها وقد ثبت جواز الجمع بين الملتين بينهما مصاهرة محرمة كما جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على ابنته من غيرها وان كان بينهما تحريم يمنع جواز نكاح احدهما الاخر لو كان ذكر فهذا نظير الاختين من الرضاعة سواء اعلان سبب تحريم النكاح بينهما في انفسهما ليس بينهما وبين الاجنبي منهما الذي لا رضاع بينهما وبينهما ولا صهر وهذا مذهب الائمة الاربعة وغيرهم واحتمر احمد بان عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة على ابنته ولو ينكر ذلك طاعة قال البخاري في جمع الحسن بن علي بن بنى عوفى ليلة وجمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على ابنته وقال ابن شبرمة لا يأس به وكرهه الحسن مرة ثوقا لا يأس به وكرهه جابر بن زيد للقطعية وليس فيه تحريم لقوله عز وجل **احل لكم** اؤز **الذ** لهذا كلام البخاري وبالجملة فثبتت احكام النسب من وجه لا يستلزم ثبوتها من كل وجه او من وجه اخر فهو لا يفسد النبي صلى الله عليه وسلم انما

المؤمنين في التحريم والحرمه فقط لا في المحرمية فليس لاحد ان يتجلبوه بهن ولا ينظر اليهن بل قدامهن الله بالاحتجاب عن حرم عليه كما نحن
من غير اقرار بهن من بينهن بينه رضاع فقال تعالى واذا سألتموهن متاعاً فاسألهن من وراء حجاب فهذا الحكم لا يتعدى الى
اقرارهن البتة فليس بناتهن اخوات المؤمنين يحرم من علي رجالهم ولا بنوهن اخوة لهم يحرم عليهم بناتهن ولا اخواتهن اخواتهن خالات
واخواتهن من حلال للمسلمين باتفاق المسلمين وقد كانت ام الفضل اخت ميمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت العباس
وكانت اسماء بنت ابى بكر اخت عايشة تحت الزبير وكانت ام عايشة تحت ابى بكر ام حفصة تحت عمر وليس للرجل ان يتزوج ام
امه وقد تزوج عبد الله بن عمرو خوته واولاد ابى بكر واولاد ابى سفيان من المؤمنات لو كانوا اخوات لهن لم يحزن ان يتكوهن فلو تشر
الحرمه من امهات المؤمنين الى اقرار بهن الا ان من ثبوت حكم من احكام النسب بين الامهات وبينهن ثبوت خيره من الاحكام وما
يدل على ذلك ايضا قوله تعالى في المحرمات وحالا كل لبناتكم الذين من اصداككم ومعلوم ان لفظ الابن اذا اطلق لو يدخل فيه ابن الرضاع
فكيف اذا قيد بكونه ابن صلب قصداً فخرج ابن التتبي بهذا لا يمنع اخراج ابن الرضاع ويوجب قوله وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى
الله عليه وسلم امر سها بنت سهيل ان ترضع سالما مولى ابن حذيفة ليصير محرماً لها فارضعت له بلبن ابى حذيفة وزوجها وصار ابنها محرماً
بنص رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء كان هذا الحكم مختصاً بسالما او عاماً كما قالته ام المؤمنين عايشة فبقى سالما محرماً لها كالمحرمة
ارضعت له وصارت امه ولو يصير محرماً لها لكونها امرأة ابيه من الرضاعة فان هذا لا تأثير فيه لرضاعة سهلة له بل لو ارضعت جارية
له او امرأة اخرى صارت سهلة امرأة ابيه وانما التأثير لكونه ولدها انفسها وقد علل بهذا في الحديث نفسها لفظه فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ارضعوه فارضعتهم خمس رضعات وكان بمنزلة ولدها من الرضاعة ولا يمكن عوى الاجماع في هذه المسألة ومن ادعاها
فهو كاذب فان سعيد بن المسيب ابا سلمة بن عبد الرحمن بن سليمان بن يسار وعطاء بن يسار ابا قلابة لو كانوا اثبتون التحريم بلبن الفحل
وهو مروى عن الزبير وجماعة من الصحابة كما سياتى انشاء الله تعالى كانوا يرون التحريم انما هو من قبل الامهات فقط فهو لا اذا ارضعوا
لمرضع من لبن الفحل لئلا يجرى ما عليه امرته ولا على الرضيع امرأة الفحل بطريق الاولى فعلى قول هؤلاء فلا يجرى على المرأة ان تزوج
من الرضاعة ولا ابنه من الرضاعة **فان قيل** هو كالمشبهة النبوة بين المرتضع بين الفحل فلو ثبتت المصاهرة لانها فرع ثبوت نبوة
الرضاع فاذا الوثبت له لو ثبتت فرعها واما من اثبت نبوة الرضاع من جهة الفحل كما دل عليه السنة الصحيحة الصريحة وقال به
جمهور اهل الاسلام فانه ثبتت المصاهرة بهذه النبوة فعمل قال احد من خبي الى التحريم بلبن الفحل ان زوجة ابيه وامه من الرضاعة
لا يحرم **قيل** المتصون في تحريم هذه تراخا وانه ليس مجمعا عليه في بقى النظر في ما اخذه هل هو الغاء بلبن الفحل اذ لا تأثير له او الغاء
المصاهرة من جهة الرضاعة وانه لا تأثير لها وانما التأثير لمصاهرة النسب لا يشك ان الماخذ الاول باطل لثبوت السنة الصحيحة بالتحريم
بلبن الفحل وقد بينا انه لا يلزم من القول بالتحريم به اثبات المصاهرة به الا بالقياس وقد تقدم ان الفارق بين الاصل والفرع اضعاف
اضعاف اضعاف وانما لا يلزم من ثبوت حكم من احكام النسب ثبوت حكم اخر ويدل على هذا ايضا انه سبحانه لو جعل ام الرضاع واجب
الرضاعة حاخلة تحت امهاتنا واخواننا فانه سبحانه قال حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ اُمَّهَاتُكُمْ وَاَخْوَانُكُمْ وَقَالَ اُمُّهُمَا تَنْكُرُ اللّٰتِ اَرْضِعْنَكُمْ وَاَخْوَانَكُمْ
مِنَ الرِّضَاعَةِ فدل على ان لفظ امهاتنا عند الاطلاق انما يراد به الام من النسب واذا ثبت هذا فقوله تعالى وَاُمُّهُمَا تَنْسَاءُ كَمَثَلِ قَوْلِهِ
وَاُمَّهَاتُكُمْ انما هن امهات نسائنا من النسب لا يتناول امهاتهن من الرضاعة ولو اراد التحريم لقال امهاتهن اللاتي ارضعنهن

وهذا على اصل من يقول الزيادة على النص نسخ الزوم قالوا هو لا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلوا ائمة بسنته وكافوا ايوت
التحرير به فصح عن ابي عبيدة بن عبد الله بن زرعقة ان امه زينب بنت ام سلمة ام المؤمنين ارضعتها اسما بنت ابي بكر الصديق
امرأة الزبير بن العوام قالت زينب كان الزبير يدخل علي انا امتشط فياخذ يقرب من قرون راسي يقول اقبل علي فحدثني امرى انه ابي ما
ولد منه اخوتي ثوان عبد الله بن الزبير ارسل الي محطاب ام كلثوم ابنتي علي حمزة بن الزبير وكان حمزة للكلبية فقالت لوسولة هل
تحل لهما ما هي ابنة اخته فقال عبد الله انما اردت بهذا الممنوع قبلك اما اولدت اسما فم اخوتك وما كان من غير اسما فليسوا
باخوة فارسلني فسئلت عن هذا فارسلت فسألت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فقالوا لها ان الرضاة من قبل الرجل لا
تحرم شيئا فانكم اياها فلم تزل عندك حتى هلك عنها ما قالوا ولو ينكر ذلك الصحابة رضوا الله عنهم قالوا ومن المعلوم ان الرضاة من جهة
المرأة لا من الرجل **قال** الجمهور ليس فيما ذكرتم ما يعارض السنة الصحيحة الصريحة فالجمهور العدل عنها أما القرآن فانه بين امرين
اما ان يتناول الاخت من الاب من الرضاة فيكون الاعلى تحريمها واما ان لا يتناول لها فيكون ساكتا عنها فيكون تحريم السنة لها تحريما
مبتدئا ومخصصا لموقوله اهل الكواثر ذلكم والظاهر يتناول لفظ الاخت لها فانه سبحانه عمولا لفظ الاخوات من الرضاة فدخل فيه كل
من اطلق عليها اخته ولا يجوز ان يقال ان اخته من ابيه من الرضاة ليست اختاه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة ايدني
لا فم فانه عمت فانثب العمومة بينهما وبينه بلين الفحل حلة فاذا ثبت العمومة بين المرتضعة وبين اخي صاحب اللبن فثبتت الاخوة
بينها وبين ابنه بطريق الادنى ومثله فالسنة بينت مراد الكتاب لانها خالفته وغايتها ان يكون اثبت تحريمها مسكت عند تخصيص
ماله بعمومه واما قولكم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرون التحريم بذلك فدعوى باطلة على جميع الصحابة فقد صح عن
علي كرم الله وجهه اثبات التحريم به وذكر البخاري في صحيحه ان ابن عباس مرسل عن رجل كنت له امرأتان ارضعتا احدا ما جارية و
الاخرى غلاما ايجل ان يكفها فقال ابن عباس لا للقاح واحد هذا الاثر الذي استدللت به صحح عن الزبير انه كان يعتقد زينا بنته
بتلك الرضاة وهذه عائشة ام المؤمنين كانت تفقن ابن الفحل بنشر الحرة فالويقي بايديكم اعبدا لله بن الزبير وابن يقم من
هو لا واما الذين سألتم فافتوا بأكل فجمهورون غير مسميين لم يقل الراوي فسألت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون
بل اعلمها ارسلت فسألت من لو بلغه السنة الصحيحة منهم فافتوا بما افتاها به عبد الله بن الزبير ولو يكن الصحابة اذ ذاك متوافرون
بالمدينة بل كان معظمهم اكابرهم بالشام والعراق ومصر واما قولكم ان الرضاة انما هي من جهة الام فما تجواب ان يقال نعم اللبن للاب
الذي شاربو طيبة الام وعائله وبالله التوفيق **فان قيل** فهل تثبت ثبوت صاحب اللبن لو تثبت امومة المرضعة او ثبوت ذوق
على ثبوت امومة المرضعة قيل هذا الاصل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان في مذهب احمد والشافعي وعليه مسألة من الاربع زوجات
فارضعن طفلة كل واحدة منهن رضعتين فانهن لا يصرن اما الهالان كل واحدة منهن لو وضعها خمس رضعات هل يصير لزوج
ابا للطفلة فيه وجهان احدهما لا يصير ابا كما لو صهر المرضعات امهات الثاني وهو الاصح يصير ابا لكون الولد ارضع من لبنه خمس
رضعات فلبن الفحل اصل بنفسه غير متفرع على امومة المرضعة فان الابوة انما تثبت بمحصول الارضاة من لبنه لا لكون المرضعة
امه ولا يوجب هذا على اصل ابي حنيفة رحمه الله مثلك فان عندنا قليل الرضاة وكثيرة محريم فالزوجات الاربع امهات للرضع فاذا
قلنا بثبوت الابوة وهو الصحيح حرمت المرضعات على الطفل لانه ربيهن من موطوءات ابيه فهو ابن بعلهن ان قلنا لا تثبت الابوة بغير

عليه بهذا الرضاع وعلى هذه المسألة ما لو كان لرجل خمس بنات فأرضعن طفلاً كل واحدة رضعة لو برهن امهات له هل يصير
الرجل جلاله واولاده الذين هم اخوة المرضعات اخواله خالات على جهين أحدهما يصير جداً واخوه من خالائه قد كمل للرضع
خمس رضعات من لبن بناته فصار جداً كما لو كان المرثع بنتاً واحدة واذا صار جداً كان اولاده الذين هم اخوة البنات اخوالاً وخالاتاً
لانهم اخوة من كمل له منهم خمس رضعات فزادوا بالنسبة اليه منزلة ام واحدة والاخر لا يصير جداً ولا اخواتهن خالات لان كونه
جداً فرع على كون ابنته اما لو كان اخوها فرعاً على كون اخته اما لو ثبت لاصل فلا يثبت فرعه وهذا الوجه اصح في هذه المسألة
بجلائل التي قبلها فان ثبوت الابوة فيها لا تستلزم ثبوت الامومة على الصحيح والفرق بينهما ان الفرعية متحققة في هذه المسألة بين
المرضعات ابوهن فانهم بناته واللبن ليس له فالتهريب هنا بين المرضعة وابنها فاذا لم يكن له لو كان ابوها جداً بخلاف ذلك فان التهريب
بين المرثع وبين صاحب اللبن فسواء ثبت امومة المرضعة او لا فعلى هذا اذا قلنا يصير اخوه من خالائه لو كان كل واحد ممن
خالاه فيه وجهاً أحدهما لا يكون خالة لانه لم يرضع من لبن اخواتها خمس رضعات فلا يثبت له الخوة والثاني ثبت لانه قد كمل
من اللبن المحرم خمس رضعات وكان ما يرضع منها ومن اخواتها مثبته للخوة ولا يثبت امومة واحدة ممنهون اذ لو يرضع منها
خمس رضعات لا يستبعد ثبوت خوة بلا امومة كما ثبت في لبن الفحل ابوة بلا امومة وهذا ضعيف والفرق بينهما ان الخوة فرع
محصص على الامومة فاذا الوثبت لاصل فكيف يثبت فرعه بخلاف الابوة والامومة فانها اصلان لا يلزم من انتفاء احدهما انتفاء
الاخر وعلى هذا المسألة ما لو كان لرجل ام واخت ابنة وزوجة ابن فأرضعن طفلة كل واحدة ممنهون رضعة لو تصروا احداً ممن
امهات هل تحرم على الرجل على جهين جميعاً ما تقدم والتهريب ههنا بعيد فان هذا اللبن الذي كمل للطفل لا يجعل الرجل اباً له ولا جداً
ولا اخاً ولا خالاً ولا خالة والله اعلم **فصل** وقد دل التهريب بلبن الفحل على تحريم المخلوقة من ماء الزاني دلالة الاولى والاخرى لانه اذا
حرم عليه يتكبر من قد تغذت بلبن ناربطينه فكيف يحل له ان يتكبر من قد خلق من نفس مائه بوطيه وكيف يحرم الشارع بناته من
الرضاع لما فيها من لبن كان على الرجل سبباً فيه فيسببه له كما حرم من خلقت من نفس طيه فغاية هذا من المستحيل فان البعضية
التي بيننا وبين المخلوقة من مائه اكمل اتوم من البعضية التي بينه وبين من تغذت بلبنه فان ثبت الرضاع فيها جرد ماء من
البعضية والمخلوقة من مائه كما سبب المخلوقة من مائه فنصفها او اكثرها بعضها قطعاً والشطر الاخر للام وهذا قول جمهور المسلمين لا يعرف
في الصحابة من ابا حماد بن ابي اسحق الامام احمد بن حنبل على ان من تزوجها قتل بالسيف محصناً كان او غيره واذا كانت بنته من الرضاعة بنتاً في
حكمين فقط الحرمية والمحرمية وتختلف سائر احكام البنات عنها او تخرجها عن التهريب ويوجب حملها فكذلك ابنته من الزنا يكون بنتاً في
التهريب وتختلف احكام البنات عنها لا يوجب حملها والله سبحانه خاطب العرب بما تعقله في لغاتها ولفظ البنات لفظ لغوي لو يتقوله الشارع
عن موضعه الاصل كلفظ الصلوة والايمان ونحوهما فيحمل على موضعه اللغوي حتى يثبت نقل الشارع له عنه الى غيره فلفظ
البنات كلفظ الاخر والعلم والام والخال لفاظ باقية على موضوعاتها اللغوية وقد ثبت في الصحيح ان الله تعالى انطق ابن الزاني بقوله
ابن فلان الراعي وهذا الانطاق لا يحتمل واجمعت الامة على تحريمه عليه خلقه من مائه كما هو ماء الزاني خلق واحد اثم هاهنا
سواء وكونه بعضاً له مثل كونه بعضاً لها وانقطاع الارث بين الزاني وابنته لا يوجب جواز نكاحها اتم من العجب كيف يحرم صاحب هذا
القول ان يسمي الانسان بيده ويقول هو نكاح لبيد لا ويجوز للانسان ان يتكبر بعضه ثم يجوز له ان يستقرش بعضه الذي خلقه الله

من مائه واخرجه من صلبه كما يستفرش الاجنبية **فصل** والحكم الثالث انه لا يحرم المصصة والمصتان كما نص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يحرم الا خمس رضعات هذا موضع اختلف فيه العلماء فان ثبتت طائفة من السلف اختلف التحريم بقليل الرضاع وكثيرا وهذا يروي عن علي بن عيسى هو قول سعيد بن المسيب الحسن الزهري قتادة والحكم وحادوا ولا نزاع في الثوري وهو مذاهب لك وابي حنيفة وزعم الليث بن سعد ان المسلمين اجمعوا على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يغير به الصائم وهذا رواية عن الامام احمد وقالت طائفة اخرى لا يثبت التحريم باقل من ثلث رضعات هذا قول ابى ثور وابي عبيد بن المنذر وداود ابن علي هو رواية ثانية عن احمد وقالت طائفة اخرى لا يثبت باقل من خمس رضعات وهذا قول عبد الله بن مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاوسق هولعدى والوليات الثلث عن عايشة والرواية الثانية عنها انه لا يحرم اقل من سبع والثالث لا يحرم اقل من عشر والقول بالخمس مذاهب للشافعي احمد في ظاهر مذهبه وهو قول ابن حزم وخالف داود في هذه المسألة فتحة الاولين ان سبحا على التحريم باسم الرضاعة فحيث وجد اسمها وجد حكمها والنبى صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب هذا موافق لاجلالات القرآن ثبت في الصحيحين من عقبه بن الحارث انه تزوج ام يحيى بنت ابى اهاب فجمعت امة سوداء فقالت قد ارضعتكما اذكروا النبى صلى الله عليه وسلم فقال كيف وقد تزوجت ان قلا رضعتكما ولم تسأل عن عدد الرضاع قالوا لانه فعل يتعلق به التحريم فاستوى قوله وكثيرا كما هو الواجب له قالوا ولان انتشار العظم انبات اللحم يحصل بقليله كثيرا قالوا لان اصحاب العدة قد اختلفوا في الرضعة وحققتها واضطربت اشلا الاضطراب ما كان هكذا يجعله الشارع نصبا بالعدم مضبطة العلم به **قال** اصحاب الثلث قد ثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لا تحرم المصصة والمصتان عن ام الفضل بنت الحارث قالت قل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم الاملاجة والاملاجات في حديث اخر ان رجلا قال يا رسول الله هل يخرم الرضعة الواحدة قال لا وهذه احاديث صحيحة صريحة رهاه مسلم في صحيحه فلا يجوز العادل عنها فان ثبتنا التحريم بالثلث لعموم الآية ونفيما التحريم بما دونها بصرح السنة قالوا ولان ما يعتبر فيه العدد والتكرار يعتبر فيه الثلث قالوا ولا نقول مراتب الجوع ولا عتيرها للشارع في مواضع كثيرة جدا **قال** اصحاب الخمس الصحيحة لما تقدم في اول الفصل من ان الاحاديث الصحيحة وقد اخبرت عايشة مرضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي ولا امر على ذلك قالوا ويكفي في هذا قول النبى صلى الله عليه وسلم لسهلة بنت سهيل ارضعي سائما خمس رضعات تحرمي عليه قالوا واما اعلم الامة بحكم هذه المسألة هي نساء النبى صلى الله عليه وسلم وكانت عايشة اذا ارادت ان تدخل عليها احل امرت احدى بنات اخواتها فارضعته خمس رضعات قالوا ونفى التحريم بالرضعة والرضعتين صريح في عدم تعليق التحريم بقليل الرضاع وكثيره وهي ثلثة احاديث صحيحة صريحة بعضها خرج جوابا للسائل بعضها تاسيس حكم مبتدأ قالوا واذا اعلقنا التحريم بالخمس لو تكن قد خالفنا شيئا من النصوص التي استدل للتحريم وانما نكون قد قيدنا مطلقا بالخمس تقييدا لمطلق بيان لا نسخ ولا تخصيص اما من علق التحريم بالقليل والكثير فانه يخالف احاديث نفى التحريم بالرضعة والرضعتين اما صاحب الثلث فانه وان لو يخالفها فهو مخالف لاحاديث الخمس قال من لو يقيد بالخمس حديث الخمس لم يتقله عايشة نقل الاخبار في حجة به وانما نقلته نقل القرآن والقران انما يثبت بالتواتر الامة لم تنقل ذلك قرانا فلا يكون قرانا واذا التكن قرانا ولا خبرا من غير اثبات الحكم به **قال** اصحاب الخمس الكلام في ما نقل من القرآن احادا في فصلين احدهما كونه من القرآن والثاني وجوب العمل به ولا يربيهما حكمان متغايران فان الاول يوجب انعقاد الصلوة به وتحريمه

على الحديث وقراءته على الجنب غير ذلك من احكام القران فاذا انتفت هذه الاحكام لعدم التواتر ولو يلزم انتقال العمل به فان يكنى فيه الظن قد اجمعت كل واحد من الاربعة به في موضع فاجتبه الشافعي واحمد في هذا الموضوع واجتبه ابو حنيفة في وجوب التتابع في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود فصيام ثلثة ايام متتابعات فاجتبه مالك الصحابة قبله في فرض الواحد من اللام انه السادس بقراءة ابى وان كان رجل يوترث كلاله او امرأة وكاله او اخت فكل واحد منهما الشدس فالتاس كلهم اجتمعوا على القراءة ولا مستند للاجماع سواها قالوا واما قولكم اما ان يكون نقله قرانا او خيرا قلنا بل قرانا صرحوا قولك وكان يجب نقله متواترا قلنا حتى اذا نسخ لفظه او بقى اما الاول فمنوع والثاني مسلم وغاية الامرانه قران نسخ لفظه بقى حكمه فيكون له حكم قوله الشيخ وايشة اذا زنيا فارجمهما الكفى بنقله احاد او حكمه ثابت وهذا مما لا جواب عنه وفي المسألة مذهبنا اخر ان ضعيفان احدهما ان التحريم لا يثبت باقل من سبع كما استدل طاووس عن قول من يقول لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات فقال قد كان ذلك ثم حدث بعد ذلك امر جاء بالتحريم للمرأة الواحدة تحريم وهذا المذهب دليل عليه **الثاني** التحريم انما يثبت بعشر رضعات هذا يروى عن حفصة وعائشة رضى الله عنهما وفيها مذهب اخر وهو الفرق بين ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن قال طاووس كان لازواج النبي صلى الله عليه وسلم رضعات محرمان لسائر الناس رضعات معلومات فترك ذكر ذلك بعد قد تبين **العجم** من هذه الاقوال بالله التوفيق

فصل في ما حرم الرضعة التي تنفصل من اختها واما احدها قيل الرضعة فعلة من الرضاع ففي مرة منه بلا شك كضربة وجلسة واكله ثمنى التقوى الشدى فامتنع منه تركه باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة لان الشرع ورد بذلك مطلقا فحمل على العرف والعرف هذا والقطع العارض لتنفس واستراحة يسيرة او شئ يلهمه ثم يعود عن قريب لا يخرج به عن كونه رضعة واحدة كما ان الاكل اذا قطع اكلته بذلك ثم عاد عن قريب لو يكن في لك اكلتين بل واحدة هذا مذهب الشافعي ولهم فيما اذا قطعت المرضعة عليه ثم عادته وجمان **احدهما** انها رضعة واحدة ولو قطعته مرارا حتى يقطع باختياره قالوا لان الاختيار يفعل لا يفعل المرضعة ولهذا لو ارضع منها وهي نائمة حسب رضعة فلا تقطع عليه لو يعيد به كما لو شرع في اكله واحدة امر بها الطبيب فيجاء شخص فقطعها عليها ثم عاد فانها اكلت واحدة والوجه **الثاني** انها رضعة اخرى لان الرضاع يصح من المرضعة ولهذا لو ارضعها وهو نائم احتسب رضعة ولهم فيما اذا انتقل من ثدى الى ثدى غيرها وجمان **احدهما** لا يعتد باحد منهما لان انتقال الرضعة الى الاخرى قبل تمام الرضعة فلو تتم الرضعة من احدهما ولهذا وانقل من ثدى المرأة الى ثديها الاخرى كانت رضعة واحدة والوجه انه يحسب من كل واحد منهما رضعة لانه ارضع وقطعه باختياره من شخصين اما مذهب الامام احمد فقال صاحب المغناني اذا قطع قطعا بيننا باختياره كان ذلك رضعة فان عاد كان رضعة اخرى فاما ان قطع لضيق نفس او للاقتتال من ثدى الى ثدى او شئ يلهمه او قطعت عليه المرضعة نظرنا فان لو يعيد قريباً ففى رضعة وان عاد في حال فففيه وجمان احدهما ان الاولى رضعة فان عاد ففي رضعة اخرى قال هذا اختيار ابي بكر وظاهر كلام احمد في رواية حنبل فان قال ما ترى الصبي يرضع من الثدي فاذا ادركه النفس اسك عن الثدي ليتنفس او ليستريح فاذا فعل ذلك ففي رضعة قال الشيخ ذلك لان الاولى رضعة لو يعيد فكانت رضعة وان عاد كما لو قطع باختياره والوجه الاخرى ان جميع ذلك رضعة وهو مذهب الشافعي الا فيما اذا قطعت عليه المرضعة ففيه وجهان لانه لو اكلت اليوم الاكلة واحدة فاستلام الاكل رضعا وانقطع لشرب ماء او انتقال من لون الى لون او انتظار لها

يحمل اليه من الطعام لو بعد الاكله واحدا قال الوجوه رخصة فكذا هذا قلت كلام احمد محتمل امرين أحدهما ما ذكره الشيخ ويكون قوله في رخصة عائدا الى الرخصة الثانية الثانية ان يكون المجموع رخصة فيكون قوله في رخصة عائدا الى الاول الثاني وهذا ظاهر محتمل لان استدلال بقطعة التنفس والاستراحة على كونها رخصة واحدا ومعلوم ان هذا الاستدلال اليبقى يكون الثانية مع الاول احدهما من كون الثانية رخصة مستقلة فتأمل اما قياس الشيخ له على تسير السعوط والوجوه فالفرق بينهما ان ذلك مستقل ليس تابعا للرخصة قبله لانه من تمامها فيقال رخصة بخلاف مسألتنا فان الثانية تابعة للاولى هي من تمامها فافتراق **فصل** واحكام الوابع ان الرضاع الذي يتعلق به

الخبر مما كان قبل الفطام في زمن الارضاع المعتاد وقد اختلف الفقهاء في ذلك فقال الشافعي واحمد وابو يوسف وعمر هو ما كان في الحولين ولا يحرم ما كان بعد ما هو محذور عن عمرو بن مسعود وابي هريرة وابن عباس بن عمرو بن زكريا عن سعيد بن المسيب الشعبي بن شبرمة هو قول سفيان السخري وابي عبيد بن حزم وابن المنذر داود وجمهور اصحابه قالت طائفة الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ولو يجرزه برمجع ذلك عن ام سلمة وابن عباس روى عن علي كرم الله وجهه اوصى به وهو قول الزهري الحسن بن قنادة وعكرمة والاوزاعي قال الاوزاعي ان فطم وله عام واحدا استمر فطامه فترضع في الحولين لو يجرم هذا الرضاع شيئا فان تمادى رضاعه ولو يقطر فانه ما كان في الحولين يجرم وما كان بعد ما كان لا يجرم ان تمادى الرضاع وقالت طائفة الرضاع المحرم ما كان في الصغير ولو يوقته هو لاد بوقت روى هذا عن ابن عمرو بن المسيب

ان ارج النبي صلى الله عليه وسلم فاعيشة رضي الله عنها وقال ابو حنيفة وزفر ثلثون شهرا وعن ابو حنيفة رواية اخرى كقول ابى يوسف ومحمد وقال مالك في المشهور من مذهبه يحرم في الحولين ما قاربها ولا حرمة له بعد ذلك ثم روى عنه اعتبار ايام يسيرة وروى عنه شهران روى شهر ونحوه وروى عنه الوليد بن مسلم وغيره ان كان ما بعد الحولين من رضاع بشهر او شهرين او ثلاثة اشهر فانه عندى من الحولين هذا هو المشهور عند كثير من اصحابه والذي رواه عنه اصحاب الموطا وكان يقرأ عليه الى ان مات قوله فيه وما كان من الرضاع بعد الحولين فان قليله وكثيره لا يحرم شيئا انما هو بمنزلة الماء هذا للفظه قال ذافصل الصبي قبل الحولين استغنى بالفطام عن الرضاع فما ارتضع بعد ذلك لو يكن للرضاع حرمة وقال الحسن بن صالح بن سلمة ابن ابي ذؤيب جماعة من اهل الكوفة مدة الرضاع المحرم ثلث سنين فما زاد عليها لو يجرم وقال عمرو بن عبد العزيز بن مدينه الى سبع سنين كان يزيد بن هارون يحكيه عنه كما المتحجب من قوله روى عنه خلاف هذا وحكى عن ربيعة ان مدته حولان اثنا عشر يوما وقالت طائفة من السلف ان خلف يجرم رضاع الكبير ولو اناه شيخ فروى مالك عن ابن شهاب انه سئل عن رضاع الكبير فقال خبرني عروة بن الزبير يحدث امر رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته بنت سميل برضاعها سالوا ففطمت وكانت نزل ابنا لها قال عروة فاخذت بذلك عايشة ام المؤمنين فيمن كانت تحب ان يدخل عليها من الرجال فكانت تامر ختها ام كلثوم

ببنات اخيها يرضعن من احببت ان يدخل عليها من الرجال قال عبد الرزاق ثنا ابن جريج قال سمعت عطاء بن ابي رباح وسيله رجل فقال سقتني امرأتى لبنها بعد ما كنت رجلا كبيرا فانكمها قال عطاء لانكمها اقلعت له ذلك رايت قال نعم كانت عايشة تامر بذلك بنات اخيها هذا قول ثابت عن عايشة ويروى عن علي كرم الله وجهه وعروة بن الزبير وعطاء بن ابي رباح هو قول الليث بن سعد ابى محمد بن حزم قال رضاع الكبير ولو اناه شيخ يجرم كما يجرم رضاع الصغير ولا فرق فلهذا مذاهب الناس في هذه المسألة **ولنذكر**

مناظرة اصحاب الحولين القائلين برضاع الكبير فانها طرفان وسائر الاقوال متقاربة **قال** اصحاب الحولين قال الله تعالى والاولاد ان يرضعن من لبنهن حولين كاملين لم ينزلن الرضاعة قالوا فجعل تمام الرضاعة حولين فدل على انه لا حاكم لما بعد ما لا يتعلق بالتحريم

مناظرة اصحاب الحولين القائلين برضاع الكبير فانها طرفان وسائر الاقوال متقاربة **قال** اصحاب الحولين قال الله تعالى والاولاد ان يرضعن من لبنهن حولين كاملين لم ينزلن الرضاعة قالوا فجعل تمام الرضاعة حولين فدل على انه لا حاكم لما بعد ما لا يتعلق بالتحريم

مناظرة اصحاب الحولين القائلين برضاع الكبير فانها طرفان وسائر الاقوال متقاربة **قال** اصحاب الحولين قال الله تعالى والاولاد ان يرضعن من لبنهن حولين كاملين لم ينزلن الرضاعة قالوا فجعل تمام الرضاعة حولين فدل على انه لا حاكم لما بعد ما لا يتعلق بالتحريم

مناظرة اصحاب الحولين القائلين برضاع الكبير فانها طرفان وسائر الاقوال متقاربة **قال** اصحاب الحولين قال الله تعالى والاولاد ان يرضعن من لبنهن حولين كاملين لم ينزلن الرضاعة قالوا فجعل تمام الرضاعة حولين فدل على انه لا حاكم لما بعد ما لا يتعلق بالتحريم

مناظرة اصحاب الحولين القائلين برضاع الكبير فانها طرفان وسائر الاقوال متقاربة **قال** اصحاب الحولين قال الله تعالى والاولاد ان يرضعن من لبنهن حولين كاملين لم ينزلن الرضاعة قالوا فجعل تمام الرضاعة حولين فدل على انه لا حاكم لما بعد ما لا يتعلق بالتحريم

قالوا وهذه المدة هي مدة الجماعة التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقصر الرضاعة المحرمة عليها قالوا وهذه مدة الثدي الذي قال فيها الارضاع الاما كان في الثدي اي في زمن الثدي هذه لغة معروفة العرب فان مات في الثدي اي في زمن الرضاعة قبل الفطام ومنها الحديث المشهور ان ابراهيم مات في الثدي ان له مرضعا في الجنة تتعرضه يعني ابراهيم ابنه صلوات الله وسلامه عليه قالوا كذلك بقوله الارضاع الاما فتى الامعاء وكان في الثدي قبل الفطام فهذه ثلاثة اوصاف الرضاعة المحرمة معلوم ان رضاع الشيخ الكبير عار من هذه الثلاثة قالوا وصرح من هذا حديث ابن عباس لارضاع الاما كان في الحولين قالوا واكد ايضا حديث ابن مسعود ولا يحرم من الرضاع الاما انبت اللحم واشترط عظم رضاع الكبير لا ينبت لحم ولا ينشتر عظم قالوا ولو كان رضاع الكبير محرما لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة وتغير وجهي في كره دخول اخيها من الرضاعة عليهما امرأة كبيرة لو قال انظر من حولك فلحرم رضاع الكبير لو يكن فرق بينه وبين الصغير ولما كره ذلك قال انظر من اخوانك ثم قال فاما الرضاعة من الجماعة فتوحت هذا من المعنى خشية ان يكون قال رضع في غير زمن الرضاعة وهو زمن الجماعة فلا تشر الحرة فلا يكون اخا قالوا اما حديث سهل في رضاع سألوه هذا كان في اول الهجرة لان قصته نزلت عقيب قوله تعالى **دَعُوهُمْ دُعْوَهُمْ لَا يَأْتِجُكُمْ** وهي نزلت في اول الهجرة واما احاديث اشتراط الصغر وان يكون في الثدي قبل الفطام فهي في رواية ابن عباس ابى هريرة وابن عباس انما قدم المدينة قبل الفتح وابهريرة انما سلم عام فتح خيبر بلا شك كالاها قدم المدينة بعد قصة سألوه في رضاعه من امرأة ابى حذيفة **قال المشبوتون** للتحريم رضاع الشيخ وقد عن النبي صلى الله عليه وسلم صحة لا يمتري فيها احد انه امر سهلة بنت سهيل ان ترضع سألها مولاي ابى حذيفة وكان كبيرا ذا حية فقال ارضعيه تحرمي عليه ثم سألوا الحديث وطرقه والفاظه وهي صحيحة صريحة بلا شك ثم قالوا فهذه الاخبار ترفع الاشكال تبين مراد الله عز وجل في الآيات المذكورة الا ان الرضاعة التي تتم بتمام الحولين او بتراضى الابوين قبل الحولين اذا رأيا في ذلك صلاحها للرضيع انما هي الموجبة للنفقة على المرأة المرضعة والتي يجبر عليها الابوان احباما كرها ولقد كان في الآية كفاية من هذا لانه تعالى قال **الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْزِلَهُنَّ** وعلى المولود له **رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ** فامر الله تعالى بالوالدات بارضاع المولود عامين ليس في هذا تحريم للرضاعة بعد ذلك ولان التحريم ينقطع بتمام الحولين كان قوله تعالى **أَمْهَاتَكُمُ اللَّائِي أُؤْتِعْنَكُمْ وَأَخْوَانَكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ** ولو قيل في حولين لافي وقت دون وقت نزلت على الآيات الاخرى عموما لا يجوز تخصيصه الا بتخصيص له لا نظره لا محقق لا يبين فيه كانت هذه الآثار يعني التي فيها التحريم رضاع الكبير قد جاءت مجي القوات واهانساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهلة بنت سهيل هي من المهاجرات زينب بنت ام سلمة وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم وراها من التابعين القاسم بن محمد وعروة ابن الزبير وحديد بن قافم وراها عن هؤلاء الزهري ابن ابى مليكة وعبد الرحمن بن القاسم يحيى بن سعيد الانصاري ربيعة ثور واه عن هؤلاء ابوبالغختيان وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة ومالك ابن جهم وشعيب بن يوسف وجعفر بن ربيعة ومحمد وسلمان ابن بلال وغيرهم ثم رواها عن هؤلاء اجم الغفيرة والعد الكثير في نقل كافة لا يختلف مخالف لا المؤلف في صحة ما ذكره من الاعتراض لا قول القائل كان ذلك خاصا بسالوا كما قال بعض زواجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن تبعه في ذلك فيعلم من تعلق بهذا انه ظن من ظن في ذلك متميز عن غيره فمن هكذا في الحديث ان من ظن ما نزل هذا الا خاصا بسالوا وما ندرى لعلمه رخص لسالوا فاذا هو ظن بلا شك فان النظر لا يعارض به السنن البتة قال الله تعالى **إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا** وشتان بين احتجاج ام سلمة رضي الله عنها بظنها وبين احتجاج عائشة رضي الله عنها

بالسنة الثابتة ولولها لما قالت لها عيشة امالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة سلمت ام سلمة ولدت وتلقى بحرفه وهذا ما
 منها الى مذهب عيشة ولما انقطع في يدها قالوا قول هامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم كيف ارضعه وهو رجل كبير بيان حكمه بعد ذلك
 المذكور قالوا ويعلم يقيناً انه لو كان ذلك خاصاً بالقطعة النبي صلى الله عليه وسلم لا يحق نض على انه ليس لا كما بينت في برده بين يدي ان جده
 تجزئ عنه فلا تجزئ عن احد بعدة واين يقع ذبح جذعة اضحية من هذا الحكم العظيم المتعلق به حل الفرج وتحريمه وثبوت المحرمية والخلوة
 بالمرأة والسفر بغير علم وقطعان هذا الى بيان التخصيص لو كان خاصاً قالوا وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الرضاة من الجماعة حجة لنا
 لان شرب الكبير لابن يورث في دفع مجاعته قطعاً كما يورث في الصغير قريباً منه **فان قلتم** فافائدة ذكره اذا كان الكبير والصغير في سواء
قلنا فافادته ابطال تعلق التحريم بالقطعة من اللبن والمصصة الواحدة التي لا تقف من جوع ولا شربت لحم ولا تشتر عظاماً قالوا وقوله صلى الله
 عليه وسلم انما الرضاة اما كان في الحولين كان في الثدي قبل الفطام ليس بالبلغ من قوله صلى الله عليه وسلم لا يبارا الا في النسبة وانما الرضاة بالنسبة
 ولو يمتنع ذلك ثبوتها بالفضل لا دلالة الدلالة عليه فكذلك هذا فاعديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه الثابتة كلها حق يحتاجها
 ولا تصرف بعضها ببعض لانها من بعضها بعض بل تستعمل كل منها على وجهه قالوا وما يدل على ذلك ان عيشة ام المؤمنين رضيت الله عنها وافقه
 نساء الامة هي التي رثت هذا وهذا هي التي رثت انما الرضاة من الجماعة عرفت حديث سحابة واخذت به فلو كان عند هك حديث انما الرضاة
 من الجماعة مخالفاً لحديث هامة لما ذهبت اليه تركت حديثاً واحداً به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغير وجهه وكرة الرجل الذي رآه
 عندها وقالت هو اخي والواقد صححها انها كانت تدخل عليها الكبير اذا ارضعته في حال كبره اخذت من اخواتها الرضاة المحرم ونحن نشهد
 بشهادة الله ونقطع قطعاً تلقاه به يوم القيمة يوم تلقاه ان ام المؤمنين لو تكن ابيهم سائر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيث ينتهك من العمل
 له انتهاك لو يكن الله عز وجل الجبرم ذلك على يد الصديقة بنت الصديق المبرات من فوق سبع سموات قد عصم الله سبحانه ذلك الجناح الكريم
 والحكي المنيع والشرف الرفيع اتوا عصمة وصانها اعظم صيانة وقول صيانة حمايته والكذب عنه بنفسه وحيه وكلامه قالوا فنحن نؤمن ونقطع
 ونثبت الشهادة لله بان فعل عيشة هو الحق وان رضاع الكبير يقطع به من التحريم المحرمية ما يقع رضاع الصغير ويكفيها انما افقه نساء الامة
 على الاطلاق وقد كانت تناظر في ذلك نساء اولاد صلى الله عليه وسلم ولا يخفى بقولهن ما احدثنا داخل علينا بتلك الرضاة ويكفيها من ذلك
 انه مذهب ابن عم نبيها واعلم اهل الارض على الاطلاق حين كان خليفة ومذهب الليث بن سعد الذي شهد المشافعي بانه كان افقه من
 مالك الا انه ضيعه اصحابه ومذهب عطاء بن ابي رباح ذكره عبدالرزاق عن ابن جرير عنه وذكره مالك عن الزهري انه سئل عن رضاع الكبير
 فاجاب بحديث سحابة بنت سمير في قصة سالوا مولاي في حديثه وقال عبدالرزاق اخبرني بن جرير قال اخبرني عبدالكريم بن سالم بن
 ابي جعد ولى الاشجعي اخبره انه سال علي بن ابي طالب رضي الله عنه فقال حدث ان اترو جبراً آية قد سقتني من لبنها وانا كبير تداويت فقال
 علي كرم الله وجهه لا تشكها ونهاه عنها فهو لا دلسل في هذه المسألة وتلك خصوصاً كالشمس حية وصلوة قالوا واصرح احاديثك حديث
 ام سلمة ترفعه لا يجرم من الرضاة الامعاء في الثدي كان قبل الفطام فما اصرحه لو كان سليماً من العلة لكن هذا حديث منقطع لانه من
 رواية عاتمة بنت سلم عن ام سلمة ولو تسمع منها شيئاً لا تها كانت اسن من زوجها هشام باثني عشر عاماً فكان مولداً في سنة ستين مولد
 فاطمة في سنة ثمان اربعين فماتت ام سلمة سنة تسع وخمسين فاطمة صغيرة لو تبلغها فكيف يحفظ عنها لو تسمع من خالة ابيها شيئاً
 في حجها كما

في حجها كما
 في حجها كما
 في حجها كما

المحرم بخمسة وعشرين شهرا وستة وعشرين شهرا وسبعة وعشرين شهرا وثلاثين شهرا من تلك الاقوال التي لا دليل عليها من كتاب الله ولا سنة رسوله لا قول احد من الصحابة تبين الفصل ما بين القولين قد امتنعتي قدام الطائفتين في هذه المسألة ولعل الواقف عليها لو يكن يخطر ان هذا القول يقتضي قوله الى هذا الحد انه ليس في يدي صحابه قدرا على تقريره وتصحيحه فاجلس بها العالم المنصف مجلس الحكماء بين هذين المتنازعين افضل بينهما بالحجة والبيان لا بالتقليد قال فلان واختلف القائلون بأحوالين في حديث سملة هذا على ثلاثة مسالك احدها انها منسوخة وهذا مسلك كثير منهم ولو ايقوا على النسخة حجة سوى الدعوى انهم لا يمكنهم ثبات التاريخ المعلوم التأخير بينه وبين تلك الاحاديث ولو قلب أصحاب هذا القول عليهم الدعوى ادعوا نسخ تلك الاحاديث بحديث سملة لكانت نظير دعواهم واما قولهم انها كانت في اول الهجرة وحيز نزول قوله تعالى ادعواهم لآياتهم ورواية ابن عباس ابى هريرة بعد ذلك فجوهر **احدها** انها لو بصحاح باسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم بل ليرسم منه ابن عباس لادون العشرين حديثا وسأثرها عن الصحابة رضوا الله عنهم **الثاني** ان نساء النبي صلى الله عليه وسلم لو تحجج احد منهم بل لا غيرهن على عيشة بذلك بل سلكن في الحديث بتخصيصه بسالو وعدم الحاق غيره به **الثالث** ان عايشة رضوا الله عنها نفسها روت هذا وهذا فلو كان حديث سملة منسوخا لكانت عايشة قد اخذت به تركت النسخة او حقا عليها فقد مع كونها هي الراوية له وكلامه امتنع او في غاية البعد **الرابع** ان عايشة رضوا الله عنها ابتليت بالمسألة وكانت تعمل بها وتناظر عليها وتدعو اليها صاحبا تها فلما اها امر بها اعتناء فكيف يكون هذا حكما منسوخا قد بطل كونه ومن الدين جملة ويخفى عليها اذ ذلك ويخفى على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلا تذكر لها واحدة منهن المسالك الثاني انه مخصوص بسالو دون من عداه وهذا مسلك ام سلمة ومن معها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم ومن تبعهن وهذا المسلك اقوى مما قبله فان اصحابه قالوا ما تبين اختصاصه بسالو ان سملة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحجج ابى يقتضي انه لا يحل للمرأة ان تبدي زينة ما امكن في آية وسعى فيها ولا يخص من عموم من عداهم احدا لا دليل قالوا والمرأة اذا ارضعت اجنبيا اقتلادت زينة ما له فلا يجوز ذلك تمسكا بعموم الآية فعلنا ان ابداء سملة زينة ما لسالو خاص به قالوا واذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا من الامة بما رواه شيا اوهاه عن شئ وليس في الشريعة ما يعارض ثبت ذلك في حق غيره من الامة ما لو ينص على تخصيصه واما اذا امر الناس بما روي عنهم عن شئ او امر واحدا من الامة بخلاف ما امر به الناس او اطلق لهم ما فهم عنه فان لك يكون خاصا به وحده ولا نقول في هذا الموضوع ان امر الواحد للجميع باحتة للواحد لا باحة للجميع لان ذلك يودي الى اسقاط الامر الاول الذي الاول بل نقول انه خاص بذلك الواحد المتفق النصوص وتالف ولا يعارض بعضها بعضا تحرم الله في كتابه ان تبدي المرأة زينة ما غيرها محرما وياجر رسول الله صلى الله عليه وسلم سملة ان تبدي زينة ما لسالو وهو غير محرم عند ابداء الزينة قطعا فيكون ذلك رخصة خاصة بسالو مستثناة من عموم التحريم لا نقول ان حكمها عام فيبطل حكم الآية المحرمة قالوا ويتعين هذا المسلك لان اول من نسلكه نبينا احد مسلمين لا بد منها اما نسخ هذا الحديث بالاحاديث الدالة على اعتبار الصغر في التحريم واما نسخها بالاسبيل الى احد من الامم لعدم العلم بالتاريخ ولعدم تحقق المعارضة ولا مكان العمل بالاحاديث كلها فان اذا حملنا حديث سملة على الرخصة الخاصة والاحاديث الاخرى على عمومها فيقال انما يتعارض لو ينسخ بعضها بعضا وعمل جميعها قالوا واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بين ان الرضا انما يكون في احوال انما يكون في الثلث انما يكون قبل الفطام كان في ذلك ما يدل على ان حديث سملة على الخصوص سواء تقدم او تاخر فلا يخصص بيان ان خصوص قوله هذا الحديث حتى يتعين طريقا قالوا واما تفسير حديث واما الرضا من الجملة فاذا

ففي غاية البعد من اللفظ ولا يتبادر اليه افهام المخاطبين بل القول في معناهما قاله ابو عبيد الناسق ابو عبيد قوما غا الرضاة من الجماعة
يقولان الذي اذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن انما هو الصبي الرضيع فلما الذي يشبعه من جوعه الطعام فان رضاعه ليس
برضاع ومعنى الحديث انما الرضاع في الحولين قبل الفطام هذا تفسير ابن عبيد الناسق هو الذي يتبادر فحده من الحديث الى الاذنان حتى لو احتل
الحديث التفسير على السواء لكان هذا المعنى ولي به مساعدة سائر الاحاديث لهذا المعنى كشرحها ايضا حقا وما يبين ان غير هذا
التفسير خطأ وانه لا يحتمل ان يرد به رخصة الكبيران لفظه الجماعة انما تدل على رضاعة الصغير في ثبت رضاعة الجماعة وتنفى
غيرها معلوم يقينا انه انما المراد جماعة اللبن لا جماعة الخبز واللحم فهذا لا يحظر بالمتكولو لا السامع فلو جعلنا حكما عامما ليرى لنا ابي
ويثبت سياق قوله لما راى الرجل الكبير فقال انما الرضاة من الجماعة يبين المراد وانه انما تحرم رضاعة من يجوز الى ابن المرأة والسياق
ينزل اللفظ منزلة الصريح فتغير وجهه الكريم صلوات الله وسلامه عليه كراهته لذلك الرجل قوله انظر من اخوانك انما
هو التحفظ للرضاعة وانها لا تحرم كل وقت وانما تحرم وقتا وتكون ولا يفهم احد من هذا انما الرضاة ما كان عدها خمسة فيغير عن
هذا المعنى بقوله من الجماعة وهذا ضد البيان الذي كان عليه صلى الله عليه وسلم وتكون الرضاة تطرد أجوع عن الكبير كما تطرد أجوع
عن الصغير كما لا يهمل فانه لا يعهد في حجية تطيشبعه رضاع المرأة ويترد عنه أجوع بخلاف الصغير فانه ليس له ما يقوم مقام اللبن
فهو يترد عنه أجوع فالكبير ليس في جماعة اللبن اصلوا الذي يوضح هذا انه صلى الله عليه وسلم لو يرد حقيقة الجماعة وانما اراد مظهرها
وزمنها ولا شك انه الصغيران ابنتهم الا الظاهرية وانما اراد حقيقة الرضاة لانها لا تحرم رضاع الكبير الا اذا رضع وهو جاثم فلوا رضع وهو
شبان لو يورث شيئا واما حديث الست المصون والحمة العظيمة والحى المنيع فرضى الله عن ام المؤمنين فانها وان رأت ان هذا الرضاع
يشبه المحرمية فسائر الزواج النبي صلى الله عليه وسلم تخالفها في ذلك ولا يورث في قول هذا الست المصون الحى الوفيع بهذه الرضاة فمستل
اجتهاد واحد الحزين ما جور اجراء واحدا والاخر ما جور اجراء واسعدهما بالاجرين من اصاب حكم الله في هذه الواقعة فكل من
المدخل للمستلم المصون بهذه الرضاة والممانع من الدخول فانوا بالاجر محتمل في رضعات الله طاعة رسوله وتنفيذ حكمه لها اسوة
بالنبيين الكريمين اللذين اشوق الله عليهما ايا حكمه والحكم وخصنهم الحكومة اعداهما **فصل** واحدهما كحديث ام سلمة فتعسف بخدم
فلا يلزم انقطاع الحديث من اجل ان فاطمة بنت المنذر لقيت ام سلمة صغيرة فقد يعقل الصغير حالها اشياء ويحفظها وقد عقل محمود
ابن الربيع الحجة وهو ابن سبع سنين يعقل اصغر منه وقد قلتم ان فاطمة كانت تحت وفاة ام سلمة بنت احدى عشر سنة وهذا من
جيد لا سيما المرأة فانها تصلح فيه للزواج فمن هي في حال الزواج كيف يقال انما لا تعقل ما تسمع ولا تدري ما تحدث به هذا هو الباطل الذي
لا ترد به السنن مع ان ام سلمة كانت مصادقة لجدتها اسماء وكانت دارهما واحدة فنشأت فاطمة هذا في حجر جدتها اسماء مع
خاله ابيها عايشة رضى الله عنها وام سلمة وماتت عايشة رضى الله عنها سنة سبع وخمسين قبل سنة ثمان وخمسين وقد تمكن معلم
فاطمة منها واما جدتها اسماء فماتت سنة ثلث وسبعين فاطمة اذا كان بنت خمس وعشرين سنة فلذلك كثر سماعها منها وقد لقيت
ام سلمة بمثل الحديث الذي روتة سواء فقال ابو عبيد ثنا ابو معاوية عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن
ام سلمة انها سئلت ما يحرم من الرضاة فقالت ما كان في الثدي قبل الفطام فروت الحديث وافقت بوجوبه في ابي به عمر بن الخطاب
رضي الله عنه كما رواه الدارقطني من حديث سفيان بن عبد الله بن يار عن ابن عباس قال سمعت عمر يقول لا رضاع الا في الحولين الصغير

وافق به ابنته عبد الله رضي الله عنه فقال لك عن فاضل عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يقول رضاعة الالمن ارضع في الصغير لرضاعا
لكبير وافق به ابن عباس رضي الله عنهما فقال ابو عبيد حدثنا عبد الرحمن بن سفيان الثوري عن عاصم الاحول عن حكومة عن ابن عباس رضي
الله عنهما قال رضاع بعد فطام وتناظر في هذه المسألة عبد الله بن مسعود وابو موسى افاق ابن مسعود بان لا يحرم الا في الصغير فريم
اليه ابو موسى فذكر الدارقطني ان ابن مسعود قال ابى موسى انت تفتى بكذا وكذا وقد قل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا رضاع الا ما شدد
العظم وانبت للحو قد روى ابو داود حدثنا محمد بن سليمان الانباري ثنا وكيع ثنا سليمان بن المغيرة عن ابن موسى الهالقي عن ابيه عن
ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع الا ما انبت للحو وانشر العظم توافقي بذلك كما ذكره
عبد الرزاق عن الثوري ثنا ابو بكر بن عياش عن ابن مسعود عن ابن عباس عن ابي موسى قال ان امرأتين تزوجتا رجلين ففحصت
قد دخل حلقى شئ سبقني فشده عليه ابو موسى فاق عبد الله بن مسعود فقال سألت ابا عبد الله عن رجل قال نعم يا موسى فشده على فاق ابا موسى
فقال رضيم هذا فقال ابو موسى لسا لوني ما دام هذا الحبر بين اعظم كرهه فرائته وفتواه واما علي بن ابي طالب الكرم الله وجهه فذكر عبد الرزاق
عن الثوري عن حبيب بن ابي عمير عن البراء بن سيرة عن علي كرم الله وجهه لا رضاع بعد الفصال هذا بخلاف رواية عبد الكريه عن سالم
ابن ابي نجر عن عبد الله بن حبيب بن ابي عمير عن عبد الكرم اقول منه **فصل** المسالك لثالث ان حديث سحلة ليس بنسوخ ولا تحصيل
ولا عام في حق كل احد انما هو خصه للحاجة لمن لا يستغنى عن غولته على المرأة ويشق احتياجها عنه كحال سالم مع امرأة ابن حذيفة
فشل هذا الكبير اذا رضعته للحاجة اثر رضاعه واما من علاه فلا يؤثر الا رضاع الصغير وهذا مسلك بشيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله
والاحاديث النافية للرضاع في الكبير اما مطلقة فتعقد بحديث سحلة او عامة في الاحوال فخص هذه الاحال من عمومها وهذا هو من
النسخ ودعوى التخصيص لشخص بعينه واقرب الى العلم بجميع الاحاديث من اجابدين قواعد الشرع عيشه ولله والله الموفق **ذكر**
صلى الله عليه وسلم في العدة هذا الباب قد تولى سبحانه بيانه في كتابه اتوبيان واضحه واجمه بحيث لا تشذ عنه معتادة قد كرر اربعة
انواع من العدة وهي جملة انواعها **النوع الاول** عدة الحامل بوضع الحمل مطلقا بائنة كانت ورجعية مقارنة في الحيوان وتو
عنا فقال اولات الاحمال اجلوهن ان يقضن حملهن وهذا فيه عموم من ثلث جهات **احد** عموم المخبر عنه هو اولات الاحمال فانه
يتناول جميع من **الثاني** عموم الاجل فانه اضافة اليهن اضافة اسم الجهر الى المعرفة يعم فجمع اجمع اجلوهن فلو كان لبعضهن
اجل غير لو يكن جميع اجلوهن **الثالث** ان المبتلا والخبر معرفتين اما المبتلا فظاهر واما الخبر وهو قوله تعالى ان يقضن حملهن
ففي تاويل صدره مضاف الى اجلوهن فجمع حملهن المبتلا والخبر اذا كانا معرفتين اقضى لك حصص في الاول قوله يا ايها الناس انتم
الفرق اني الله والله هو الغني المحيى بهذا الخبر جمهور الصحابة على ان الحامل المتوفى عنها عدتها ورضعها ولو وضعت الزوج على
المغتسل كما افق به النبي صلى الله عليه وسلم لسبعية الاسلامية وكان هذا الحكم والفتوى منه مشتقا من كتاب الله مطابقا **فصل**
النوع الثاني عدة المطلقة التي تحيض وهي ثلثة قرو كما قال الله تعالى المطلقات يترقبن وانفسهن ثلثة قرو **النوع الثالث**
عدة التي لا تحيض لها وهي نوعان صغيرة لا تحيض كبيرة قد نبتت من الحيض فبين سبحانه عدة النوعين بقوله واللاتي يترقبن
من الحيضين من نيسا لكون ان يترقبوا ثلثة اشهر واللاتي لا تحيضن اي عدتهن كذلك **النوع الرابع** المتوفى عنها
زوجها فبين عدتها بقوله سبحانه واللاتي يترقبون وصاروا يترقبون اربعة اشهر **النوع الخامس** عدتها يتناول

المدن خولها وغيرها والصغيرة والكبيرة ولا يدخل فيه الحامل لأنها خرجت بقوله اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن فحامل وضع حملهن
 جميع اجلهن حصراً فيه بخلاف قوله في المتوفى عنهن يترصدن فإنه فعل مطلق لا عموم له ايضاً فان قوله اجلهن ان يضعن حملهن متأخر في
 النزول عن قوله يترصدن ايضاً فان قوله يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً في غير الحامل بالاتفاق فانها لو تمارى حملها فوق ذلك ترصدنه
 فهو ما مخصوص اتفاقاً وقوله اجلهن ان يضعن حملهن غير مخصوص بالاتفاق هذا ولو كانت السنة الصحيحة بذلك وقعت الحوالة على القرآن
 فكيف السنة الصحيحة موافقة لذلك مقدره له فهذا اصول العدة في كتاب الله مفصلة مبينة ولكن اختلف في فهم المراد من القرآن كالات
 في مواضع من ذلك قد دللت السنة بحمد الله على مراد الله منها ونحن نذكرها ونذكرها في المعاني واشبهها بما ودلالة السنة عليها فمن ذلك اختلف
 السلف في المتوفى عنها اذا كانت حاملاً فقال علي بن عباس جماعة من الصحابة ابعدا الاجلين من وضع الحمل او اربعة اشهر وعشراً وهذا احد
 القولين في مذهبه ذلك اختلفوا يخون قال الامام احمد في رواية ابن ابي طالب عنه علي بن ابي طالب ابن عباس رضي الله عنهما يقولان في المعتدة الحامل
 بعلا الاجلين كل ابن مسعود يقول من شاء ياهلته ان سورة النساء القصص نزلت بعد حديث سبيعة يقضى بينهم اذا وضعت فقد حلت في مسو
 يتكول القرآن اجلهن ان يضعن حملهن هي في المتوفى عنها المطلقة مثلها اذا وضعت فقد حلت انقضت عدتها ولا تقضى عدة الحامل انما سقطت
 حتى يتبين خلقه فانها بان له يلا درجل عتقت به الامة وتتقضى به العدة واذا ولدت ولداً وليس في بطنها اثر لوت تقضى العدة حتى تلد الاخر
 كالاتيت عن منزلها الذي يصيب فيه نزعها اربعة اشهر وعشراً اذا التكن حاملاً والعدة من يوم يموت ويطلق هذا كلام احمد وقد تناظر في هذه
 المسألة ابن عباس ابو هريرة رضي الله عنهما فقال ابو هريرة عدتها وضعت الحمل قال ابن عباس عدتها اقصى الاجلين فحكما ام سلمة حكمت
 لابن هريرة واحتجت بحديث سبيعة وقد قيل ان ابن عباس رضي الله عنه رجع وقال جمهور الصحابة الثابتين من بعدهم والائمة الاربعة
 ان عدتها وضعت الحمل وكان الزوج في مفترسه فوضعت حلت قال الصحابة الاجلين هذه قد تناولوا عمومها ان قالوا من خولها في كليهما فالاجز
 من عدتها ثابتين حتى تاتي باقصى الاجلين قالوا ولا يمكن تخصيص عموم احدهما بخصوص الاخرى لان كل اية منهما عامة من جهة خاصة من جهة
 قالوا اذا لم يكن صول بعض الصور في عموم الايتين يعني عمال العموم في مقتضاه فاذا اعتدت اقصر الاجلين في خالدها في اقصاهما واجمهور اجلها
 عن هذا بثلاثة اجوبة **احدها** ان صريح السنة يدل على اعتبار الحمل فقط كما في الصحيحين ان سبيعة الاسلمية توفى عنها نزعها وهي
 حبل فوضعت فارادت ان تكلم فقال لها ابو السائب انت بأكحة حق تعتدي واخر الاجلين فسالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال كذب والسائل
 قال حلت فافهم من شئت **الثاني** ان قوله اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن نزلت بعد قوله والذين يتوفون منك ويذرون من وراءهم
 يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً وهذا جواب عبد الله بن مسعود كما في صحيح البخاري عنها يجعلون عليها التعليل ولا يجعلون لها الرخصة
 اشهد انزلت سورة النساء القصص بعد الطوى اولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن هذا الجواب يحتاج الى تقرير فان ظاهرة ان اية الطلاق
 مقدمة على اية البقرة لتاخرها عنها فكانت ناسخة لها ولكن النسخ عند الصحابة والسلف اعلم منه عند المتأخرين فانهم يريدون به ثلث معان
 احدها رفع الحكم الثابت بخطاب الثاني رفع دلالة الظاهر ما بتخصيصه اما بتقييد هو اعلم مما قبله الثالث بيان المراد باللفظ الذي بيانه من خارج
 وهذا من المعينين الاولين فان مسعوداً شار بتأخير نزول سورة الطلاق الى ان اية الاعتداد بوضع الحمل ناسخة لاية البقرة ان كان عمومهما مراداً
 او مخصوصة ان لو كان عمومهما مراداً او مبينة للمراد منها او مقيدة لاطلاقها وعلى التقديرات الثلث فبتعيين تقديمها على عموم تلك الاطلاق واهلا
 من كمال فقهاء رضي الله عنهم في سؤخه في العلم ما يبين ان اصول الفقه التي هي اصول الفقه تتجبد للقوم وطبيعة لا يتكلمون بها كما ان العربية

ابن رشد عن محمد بن أبي كيران عباد بن الصامة قال لا يتبين حتى تستنزل من الحيضة الثالثة وتغسل الوضوء فقولوا بضعمة من الحيضة
 وهو قول سعيد بن المسيب وسفيان الثوري اسحق بن راهويه قال شريك له الرحمة بين غسلة في الغسل عشرين سنة وهذا أحد الروايات عن الامام
احمد والثاني انما تستنزل من الحيضة الثالثة ولا تغتسل على الغسل هذا قول سعيد بن جبير ولا تراعى الشافعي في قولنا
 حيث كان يقول الاقراء الحيض هو واحد في الروايات عن الامام احمد اختارها ابو الخطاب **الثالث** انما في عدتها بعد انقطاع الدم ولو جاز
 رجعتا حتى يمضي عليهما وقت الصلاة التي طهرت في وقتها وهذا قول الثوري في الرواية الثالثة عن احمد حكاه ابو بكر بن عمار هو قول ابى حنيفة لكن انما انقطع
 الدم لا قبل الحيض ان انقطع الدم ولا كثرة انقضت العدة عنها بمجرد انقطاعه واما من قال انما الاطراف اختلفوا في موضعين **احدهما** هل
 يشترط كون الطهر مسبوقا بدم قبله ولا يشترط ذلك على قولين لوجه واحد وهو ان في مذهب الشافعي واحدا واحدا ما يحتسب لانه طهر بوجه الحيض
 فكان قراؤها لو كان قبله حيض الثاني لا يحتسب في مذهب الشافعي في تجديد لانها لا تسمى من ذوات الاقراء الا اذا مرت الدم **الموضع**
الثاني هل تنقض العدة بالطعن في الحيضة الثالثة حتى تحيض ما وليه على جميع الاحوال احمد وهو قولان منصوصان للشافعي ولا يخفى
 وجه ثالثان حاضرت للعادة فانقضت العدة بالطعن في الحيضة وان حاضرت لغير العادة بان كانت عادتها ترى الدم في طاهر الشهر فراه في
 اوله لو تنقض حتى يمضي عليهما يوم وليه تراخى فواهل يكون هذا الدم محسوبا من العدة على جميع الظواهر انه في حيضه في وقتها فلهذا قلنا
 ما ذهبنا في الاقراء قال من فصل في الحيض الدليل على رجوع احداهما ان قوله تعالى *يُرْجَعْنَ* بانفسهن *ثُمَّ* قَوْلُهُ *اِذَا مَا* ان يراد به الاطراف فقط او
 الحيض فقط ومجموعهما والثالث محال لجماعا حتى عند من يحل اللفظ المشترك على معنييه وانما تعين حمله على احدهما فاحيض في ليه لرجوع احدها
 انما لو كانت الاطراف المتعددة بما يكينها اقراء لم تحط من الثالث وتوافق الثالث على هذا مجاز بعيد لانه في العدة المخصوص **فان قلتم**
 بعض الظاهر المطلق عندنا او كامل قبل جوابه من ثلثة اوجه **احدها** ان هذا يختلف فيه كما تقدم فلم يجزم الامة على ان بعض القراء قد قط
 فدعوى هذا يفتقر الى دليل **الثاني** ان هذا دعوى مذهبية اوجب حمل الآية عليهم الزام كون الاقراء الاطراف والرجوع الى المذهبية لا يفسر بها
 القرآن يحل عليها اللغة ولا يعقل في اللغة قطان اللحظة من الطهر تسمى قراء كاملا ولا اجتمعت الامة على ذلك فدعوا ولا يثبت نقلها ولا جماعا و
 انما هو مجرد اجراء لا يبرهان كحل شي والوضع شي اخرنا ما يفيد ثبوت الوضع لغة او شرعا **الثالث** ان القراء اما ان يكون اسما لمجموع
 الطهر كما يكون اسما لمجموع الحيضة او لبعضه او مشتركين الامر من اشتراكا لفظيا او اشتراكا معنويا او الاقسام الثلثة باطلة فتعين الاول
 بطلان وضعه لبعض الظواهر انه يلزم ان يكون الطهر الواحد عدة اقراء ويكون استعمال اللفظ القرو فيه مجازا واما بطلان الاشتراك المعنوي فم
 وجهين احدهما انه يلزم ان يصدق على الطهر الواحد انه عدة اقراء حقيقة والثاني ان نظيره وهو الحيض لا يسمى جزءا قروا اتفاقا ووضع
 لها لغة لا يختلف وهذا لا يخفاه **فان قيل** يختار من هذه الاقسام ان يكون مشتركين كل جزءه اشتراكا لفظيا وحمل المشترك
 على معنييه فانه احفظ و به يحصل البراءة بيقين قيل الجواب من وجهين احدهما انه لا يعبر اشتراكه كما تقدم الثاني انه لو حمل اشتراكا لفظيا
 حمله على مجموع معنييه اما على قول من لا يجوز حمل المشترك على معنييه فظاهر واما من يجوز حمله عليه فانما يجوز حمله على الدليل على الرقعا
 معاذة الويلك للدليل مقنونه حتى يقوم الدليل على ارادة احدهما او ارادة كليهما وكل المتأخرين من الشافعي والقاضي ابى بكر انما اذا تجرد عن القران
 وجب حمله على معنييه كالاسم العام لانه احوط ان ليس احدهما اول به من الاخر ولا سبيل الى معنى بالشوق قطيل غير ممكن فيتم تأخير اليك
 عن وقت الحكمة فلذا جاء وقت العمل ليرتد بين احدهما هو المقصود بعينه علم ان الحقيقة غير مرادة اذ لو ارادت لثبتت فتعين الجواب عن

الطهر هو من الأضداد وقال أبو عبيد الأقران الحيض ثم قال الأقران الأظها ثم قال لكسائي والقراءات المرأة إذا أحضت قلل بن فاحر من القراءات أوقات
يكون الطهر مرة وللحيض مرة والواحد ثم يقال القراء وهو الطهر ثم قال قوم يذهبون إلى أن القراء الحيض فكل قول من جملة مشتركا بين أوقات الطهر الحيض
وقول من جملة أوقات الطهر قول من جملة أوقات الحيض فإنه لم يختر واحد منهما بل جملة الأوقات مما قال أوقات المرأة إذا خرجت من الحيض إلى
الطهر من الطهر أو الحيض ما لا يدل على أنه لا بد من سمي الحيض في حقيقته ويخصه من من قال أوقات الطهر تسمى قراءا فإنا نريد أوقات الطهر التي يجوز فيها
الدم والأصغيرة والأيسة لا يقال إن من طهرها أوقات وكلاهما من فوات الأقران باتفاق أهل اللغة الدليل الثاني أن لفظ القراء لم يستعمل في كلام الشارع
الحيض أو محي عنه في موضع واحد استعماله للطهر فحل في الآية على العمود المعروف من خطاب الشارع أولى بل متعين فإنه صلى الله عليه وسلم
قال المستحاضة دع الصلوة أيام أقرانك وهو صلى الله عليه وسلم هو المعبر عن الله تعالى بلغة قوله نزل القرآن فاذا ورد المشترك في كلامه
على ما معنييه فجب جملة في سائر كلامه عليه ما ذكره ثبت مرادة الأقران في شئ من كلامه البتة ويصير هو لغة القرآن التي خطبنا بها وإن له
معنى آخر في كلام غيره ويصير هذا المعنى الحقيقية الشرعية في تخصيص المشترك بأحد معنييه كما يخص المتواطى بأحد أفرادها بل هذا أولى
لأن أغلب أسباب الاشتراك تسمية أحد القبيلتين الشئ باسم تسمية الأخرى بذلك الاسم سمي آخر ثم تتسع الاستعمالات بل قال المبرد وغيره
لا يقع الاشتراك في اللغة إلا بهذا الوجه خاصة والواضع لوضع لفظا مشتركا البتة فاذا ثبت استعمال الشارع لفظ القراء في الحيض علم أن
هذا لغة فيعين جملة عليها في كلمة ويظهر ذلك ما في سياق الآية من قوله ولا جهل لهن أن يكنن ما خلق الله في رحمهن وهذا هو الحيض
وأما عند عامة المفسرين والمخوف في الرحم ما هو الحيض والوجودي لهذا قال السلف الخلف هو الحمل الحيض قال بعضهم الحمل وبعضهم الحيض
ولو يقال أحد قط أنه الطهر لهذا لو ينقله من عنى بجمع أقوال أهل التفسير كابن جرير وغيره وأيضا قد قال سبحانه واللاتي يبيسن من الحيض من
نساءك لو أن ربكم يقولن ثلثة أشهر واللاتي لا يحيضن فجل كل شهر بأثره حيضة وحلقوا حكموا بعدم الحيض لا بعدم الطهر من الحيض وأيضا
فحديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم طلاقا لامة تطليقتان عدتها حيضتان ثم أبو داود وابن ماجه والترمذي قال غريب
لا تعرفه إلا من حديث مظاهر بن اسلم ومظاهر يعرف له في العلم غير هذا الحديث وفي لفظ الدارقطني فيه طلاق العبدتنتان ثم روى ابن ماجه من
حديث عطية العوفي عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طلاق اامة اثنتان عدتها حيضتان أيضا قال ابن ماجه
في سنته حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت امرت بريرة ان تعتد
ثلث حيض وفي المسند عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة فاغتسلت نفسها وامرأان تعتد عدة أحرقة وقد نسى
عدة أحرقة بثلاث حيض في حديث عائشة **قال قيل** فذهب عائشة رضي الله عنها أن الأقران الأظها أقبل ليس هذا بأول حديث خالفه
فاخذ بروايته دون رايه وأيضا ففي حديث الربيع بنت معوذان النبي صلى الله عليه وسلم ما رواه ثابت بن قيس بن شماس لما اختلفت من
زوجها أن تزوج بحيضة واحدة وتلحق بأهلها ثم قال النسائي وفي سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس اختلفت
من زوجها فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تعتد بحيضة وفي الترمذي ان الربيع بنت معوذت اختلفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم وامرته ان يعتد بحيضة قال الترمذي حديث الربيع الصحيح انها امرت ان تعتد بحيضة وأيضا فان الاستبراء
هو عدة الأمة وقد ثبت عن ابن سعيان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مسألتها أو طاس لا توطنها حتى تضعم ولا غير ذلك مما حمل على صحيحه
ثم أبو داود **قال قيل** لا تسلمن استبراء الأمة بأحيضة وانما هو الطهر الذي هو قبل الحيضة كذلك قال أبو عبد الله قال في

ان استبراء الامة حيضة باجماع ليس كما ظنوا بل جاز لها عندنا ان تنكح اذا دخلت في الحيضة واستيقنت ان دمها دم حيض كذلك قال السمعيل
ابن اسحق ليحيى بن الكثر حين ادخل عليه في مناظرته ايا لا **قلنا** ما يرد لا قوله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا
بحيضة وايضا فالقصور حاله صلى من العدة انما هو استبراء الرحم ان كان لها فواندا اخر ولتشر الحرة المنكوحه وخطرها جعل العلم الدلال على براءة
رحمها ثلثة اقراء فلو كان القراء هو الطهر لم تحصل القراء الا لانه فانه لو جامعها في الطهر ثم طلقها ثم طلقها ثم طلقها ثم طلقها ثم طلقها ثم طلقها
من يقول الاقراء الاطهر معلوم ان هذا يدل على شئ وانما الذي يدل على البراءة الحيض الحاصل بعد الطلاق ولو طلقها في طهر لم يصيبها فيه
فانما يعلمها براءة الرحم بالحيض الموجود قبل الطلاق والعدة لا يكون قبل الطلاق لانها حكمه الحكم لا يسبق سببه فاذا كان الطهر الموجود بعد
الطلاق لا دلالة له على البراءة اصلا لمجرد دخاله في العدة الا على براءة الرحم كان مثل كمثل شاهد غير مقبول لا يجوز تعليق الحكم بشهادة
شاهد الا شاهدته له ويصح ان العدة في المنكوحات كاستبراء في المملوكات قد ثبت بصرح السنة ان الاستبراء بالحيض لا بالطهر فكذلك العدة
اذا فرقت بينهما لا يتعد العدة والاكتفاء بالاستبراء بقراء واحد هذا لا يوجب اختلافهما في حقيقة القراء وانما يختلفان في القدر المعتبر منها
ولهذا قال الشافعي رحمه الله تعالى في اصح القولين عنه ان استبراء الامة يكون بالحيض فرقت اصحابه بين الباث بان العدة وجبت قضاء
مخ الزوج فاخصت بازمان حقه هي ان الطهر وبانها تنكح فيعلم معها البراءة بتوسط الحيض بخلاف الاستبراء فانه لا تنكح والمقصود منه مجرد
البراءة فاكتفى فيه بحيضة وقال في القول الاخر تستبراء بطهر طرد الاصله في العدة وعلى هذا قل تحتسب ببعض الطهر على جميع اصحابه فاذا احتسبت
به فلا بد من ضم حيضة كاملة اليه فاذا طعت في الطهر الثاني حلت ان تحتسب به فلا بد من ضم طهر كامل اليه لا تحتسب ببعض الطهر عندة قراء اولاً
واحداً والمقصود ان العدة الاستبراء حيضة لا طهر وهذا الاستبراء في حق الامة كالعادة في حق الحرة قالوا بل الاعتداد في حق الحرة
بالحيض اولى من الامة من جميع **احدهما** ان الاحتياط في حقها ثابت بتكرير القراء تلك استبراءات فكل ما ينبغي ان يكون الاعتداد في حقها بالحيض
الذي هو احوط من الطهر فانها لا تحتسب ببقية الحيضة قراء وتحتسب ببقية الطهر قراء **الثاني** ان استبراء الامة فرع على عدة الحرة
وهي الثابتة بنص القراء الاستبراء انما ثبت بالسنة فاذا كان قد احتاط له الشارع بان جعله بالحيض فاستبراء الحرة اولى فعدة الحرة استبراء
لها واستبراء الامة عدة لها وايضا فالادلة والعلامات اكدت والغايات انما يحصل الامور الظاهرة المتميزة عن غيرها والطهر هو الامر الاصل
ولها الحق كان مستمر مستحسباً لو كان له حكم يفرد به في الشريعة وانما الامر المتميز هو الحيض فان المرأة اذا حاضت تغيرت احكامها من بلوغها
وتحريم العبادات عليها من الصلوة والصوم والطواف واللبث في المسجد وغير ذلك من الاحكام ثم اذا انقطع الدم وغسلت فلم يتغير احكامها بتجدد
الطهر لكن نزوال المغيرة الذي هو الحيض فانها تعود بعد الطهر الى ما كانت عليه قبل الحيض من غير ان تجدد لها الطهر حكماً والقراء امر غير احكام
المرأة وهذا التغيير انما يحصل بالحيض ون الطهر فهذا الوجه دال على فساد قول من يحتسب بالطهر الذي قبل الحيضة قراء ايما اذا اطلقت قبل ان
تحيض ثم حاضت فان من اعتد بهذا الطهر قراء جعل شيئاً ليس حكمه في الشريعة قراء من الاقراء وهذا فاسد **فصل** قال من جعل الاقراء الاطهر
الكلام معك في مقامين احدهما بيان الدليل الدال على انها الاطهر **الثاني** في الجواب عن ادلتك **اما** المقام الاول فقوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم
النساء فطلقوهن لغير ذنوبهن ووجه الاستدلال به ان اللام هي لام الوقت اي فطلقوهن في حالتهن كما في قوله تعالى وتضع الموازين القسط
ليوم القيمة اي في يوم القيمة وقوله اقيم الصلوة لادلوك الشمس اي وقت الدلوك تقول العرب جئتك لثلاث بقين من الشراي في ثلاث بقين
سنة قد فرغ النبي صلى الله عليه وسلم هذه الآية بهذا التفسير ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنه انه لما طلق امرأته وهي حائض امره النبي

صلى الله عليه وسلم ان يواجها او يطلتها وهي طاهرة قيل ان يسها او قال فتك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء حين ينقض عليهن من العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء هي الطهر التي بعد الحيضة ولو كان القرم هو الحيض كان قد طلقها قبل العدة لا العدة وكان ذلك تطويلا لاجلها وهو غير جائز كما وطلتها في الحيض قال الشافعي قال الله تعالى المطلقات يترتبن بانفسهن ثلثة قروء فالاقراء عندنا والله اعلم الاطهار

فان قال قاتل ما دل على انها الاطهار قال غيركم احيض قيل له دلالتان احداهما الكتاب الذي دل عليه السنة والاخر واللسان فان قال وما الكتاب قيل قال الله تبارك وتعالى اذ اطلقتم النساء فطلقوهن بعد ثلثين واخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضوا الله عنه انه طلق امرأته وهي حائض في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فليراجعها فلو لم يسكها حتى تطهرت فحيض فطهرت فوان شاء امسك ان شاء طلق بعد قليل ان يسها فتك العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء اخبرنا مسلم وسعيد ابن سالم عن ابن جريج عن ابي الزبير ان سمع ابن عمر يذكر طلاق امرأته حائضا فقال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا طهرت فلتطلق او تسك وتلى النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد ثلثين او في قبل عدتهن قال الشافعي انا شككت فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل ثبوت ان العدة الطهر دون احيض فقرأ فطلقوهن لقبيل عدتهن هو ان يطلقها طاهرا لانها حينئذ تستقبل عدتها ولو طلقت حائضا لم يكن مستقبل عدتها الا بعد احيض **فان قال** فما اللسان قيل القرا اسم وضع لعنف فلما كان احيض ما يوضيه الرحم فيخرج و الطهرها ما يجتنب في الخمر كان معروفا من لسان العرب ان القرم واحبس تقول العرب هو يقر في الماء في حوضه في سقائه وتقول العرب يقر في الطعام في شدقه يعني يجيسه في شدقه وتقول العرب اذ احبس الرجل الشئ قرأه يعني جباة قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تفرق في صحافه ابي تحبب صحافه قال الشافعي اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها انتقلت حفصة بنت عبد الرحمن حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكرت ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة وقد حاولها في ذلك ناسي قالوا ان الله تعالى يقول ثلثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء الاقراء الاطهار اخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما ذكرت احدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يزيد الذي قالت عائشة رضي الله عنها قال الشافعي واخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة اذا طعت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه واخبرنا مالك عن نافع عن زبير بن اسلم عن سليمان بن يسار ان الاوصياء بن حكيم حاك بالشام حين دخلت امرأته في الحيضة الثالثة وقد كان طلقها فقلت معاوية رضي الله عنه الى زيد بن ثابت يسأل عنك فيك فكتبت اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منها برئ منها ولا تورثه ولا يرثها واخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت قال اذا طلعت المرأة في الحيضة الثالثة فقد برئت قال في حديث سعيد بن ابي عروة عن رجل عن سليمان بن يسار ان عثمان بن عفان بن عمر رضي الله عنهما قال اذا دخلت في الحيضة الثالثة ولا رجعة له عليها واخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه لا تورثه ولا يرثها واخبرنا مالك انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالون بن عبد الله ابي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار ان ابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه لا ميراث بينهما انما غير الشافعي عن مالك ولا رجعة له عليها قال مالك ذلك الامر الذي ادرت عليه هل العلم ببلدنا قال الشافعي ولا يعلن ان يكون الاقراء الاطهار كما قالت عائشة والنساء بهذا احلم لانهم من لا في الرجال واحيض فلما جاءه بثلث حيض حملت ولا يخجل في كتاب الله للفصل عن ولستم تقولون بواحد من القوانين يعني ان الذين انها للحيض قالوا هو احق برجعتهما حتى يتعسل من الحيضة الثالثة كما قاله صلى الله عليه وسلم

لا يقال للثاق اذا كان فيها طيب ولا في غير العلم لا يقال الا لما له منفذ الا فهو سرب والعري لا يقال للثاق الا اذا كان مصبوا ولا فهو قشر
 واتخذ لا يقال لما اشتمل على المرأة والافهوسه والحنج لا يقال للعصاة الا اذا كان محنية الرأس لا فهو عصي الركية لا يقال على البير لا بشر كون
 الما فيه كوالا في بيرو والوقود لا يقال للحط الا اذا كان النار فيه والافهوسه لا يقال للثاق تسمى الا بشروط ذواته والافهوسه لا يقال للرسالة
 مغلفة الا اذا حلت من بلد الى بلد الا في رسالة ولا يقال للارض قراح الا اذا هبت للزراعة ولا يقال لهرب العبد باق الا اذا كان هربه من غير
 خوف ولا جوع ولا جهل الا فهو هروب الرقيق لا يقال له رضاب الا اذا كان في الفم فاذا افارقه فهو بصاق والشجاع لا يقال كمي الا اذا كان شاكي السلاح
 والافهوسه لا تسمى بطلا وان احدهما لانه تبطل شجاعته قرنه وضربه وطعنه الثاني لانه تبطل شجاعة الشجعان عند فعله على الاول فهو فعل
 بمعنى فاعل على الثاني فعل بمعنى مفعول هو قياس اللغة والبعير لا يقال له راوية الا بشرط حمله للماء والطبق لا يسمى مدي الا بشرط كون عليه هذبة
 والمرأة لا تسمى طعينة الا بشرط كونها في طودج هذا في الاصل الا فقد تسمى المرأة طعينة وان لو تكن في هودج منه في الحديث فرت ظعن
 فخرير والدلو لا يقال له سجيل الا ما دام فيه ماء ولا يقال لها ذوب الا اذا امتلأت به والسرب لا يقال نعش الا اذا كان عليه صميت والعضو لا يقال
 عرق الا اذا اشتمل عليه اللحم والخيوط الذي يسمى سبطا الا اذا كان فيه حرز ولا يقال للحبل قرز الا اذا قرنيه اثنان فصاعدا والقوم لا يسمى زفقه الا اذا كان
 انضمامي مجلس واحد سيرا واحدا فاذا تفرقوا نزل هذا الاسم لو نزل عنهم اسم الرقيق وانحجرة لا يسمى رضفا الا اذا حمت بالشمس اربال النار والشمس
 لا يقال لها غزالة الاحتلال ارتفاع النهار والتوب لا يسمى مطر فالاذان كان في طرفه علمان المجلس لا يقال النادى الا اذا كان اهل فيه والمرأة لا يقال
 لها حائق الا اذا كانت في بيتا بويها ولا يسمى الماء الملح اجاجا الا اذا كانت مع ملوحته مرا ولا يقال للسيرا اطاع الا اذا كان معه حوق لا يقال
 للقرس محجل الا اذا كان البياض في قائمها كهاواكثرها وهذا باب طويل لو تفصينا ذلك لا يقال للمطر قرد الا اذا كان قبله دم ويعد دم فاين
 في هذا ما يدل على انه حيض **قالوا** او اما قوله انه لو يحيى في كلام الشارع الا الحيض فحقن منه مجيئه في كلام الشارع للحيض لينة فضلا
 عن احصائه قال الاستحانة دع الصلوة ايام اقرائك فقد اجاب الشافعي عنه في كتاب حرمة ما فيه شفاء وهذا لفظه قال زعم ابن
 ابن اسمعيل بن علي ان الاقراد احيض واحترج مجديث سفيان عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 في امرأة استحضت تدع الصلوة ايام اقرائها قال الشافعي وما حدث بهذا سفيان قطا نانا قال سفيان عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تدع الصلوة عدد الليالي الايام التي كانت تحيضهن او قال ايام اقرائها الشافعي عن ايوب بن ندي قال هذا
 او هذا فجعله حديثا على ناحيه ما يريد فليس هذا بصدق وقد اخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال للنظر عدد الليالي الايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها ثم تدع الصلوة ثم تغتسل وليصل ونافع عن سليمان
 ابن ايوب يقول مثل احد معني ايوب للذين رآهما انتهى كلامه **قالوا** او اما الاستلال بقوله تعالى ولا يحجل لهن ان يكلمن ما خلق الله في
 ارحامهن وانه احيض او محبل او كلاهما فلا ريب ان احيض اخل في ذلك لكن تحرير كانه لا يدل على ان القرء المذكورة في الآية هي احيض
 فانها اذا كانت الاطراف فانها تنقضي بالطمع في احيضة الرابعة او الثالثة فاذا المراد كتمان انقضاء العدة لاجل النفقة او غيرها قالت الواض
 فتتقضي عدتي وهي كاذبة وقد حاضت انقضت عدتها فحينئذ يكون دلالة الآية على ان القرء الاطراف اظهر ونحن نقنع بان اتفاق الالة
 بهو ان ابنت الاستلال فهو من جانبنا اظهر فان اكثر المفسرين **قالوا** احيض والولادة فاذا كانت العدة تنقضي بظهور الولادة فهذا تنقضي
 بظهور احيض تسوية بينه ما في بيان المرأة على كل واحد منهما واما الاستلال لبقوله تعالى واللاتي يبسن من احيض من نساءك لانه

الفرق بينهما ما تقدم ان العدة وجبت قضاء الحق الزوج فاخصت بزمن حقا وهو الطهر بانها تتكرر فيعلم منها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء **قولك** لو كانت الاقراء الاطهار تحصل بالقرود الاو لا لانه لو جامعها او طلقها فيه حسبت بقية قره او معلوم قطعا ان هذا الطهر لا يدل على شئ فجوابه انها اذا طهرت بعد طهرين كاملين صححت لانه بانضمامها اليها ولو كان الحيض والعلامات الاداة ايضا تحصل بالامور الظاهرة الى اخره جوابه ان الطهر اذ الحوشه دمان كان كذلك اذ الوكيل بدم ولا بعد الدم فهذا لا يستد به البيت وقالوا ويزيد ما ذمنا اليه قوة ان القرود هو مجمع وزمان الطهر اولى به فانه حينئذ يجتمع الحيض انما يخرج بعد جمعه قالوا وادخال الطاهر في ثلاثة قرود يدل على ان القرود هو الطهر ولو كان للحيض كان بغير تام لان واحد احيضة **فيها** ما احتج به الرب هذا القول استدلالا وجوابا وهذا موضع لا يمكن فيه التوسط بين الفريقين اذ لا توسط بين القولين فالابن من التحريم الى احد الفئتين ونحن متخيرون في هذه المسئلة الى كابر الصحابة وقالون يقولون ان القرود احيض قد تقدم الاستدلال على صحة هذا القول فنجيب على عارض به الرب بالقول الاخر ليعتبر ما ترجمناه وبالله التوفيق فنقول ما استدلالكم بقوله تعالى **فَطَلِقُوهُنَّ** بعد تهنين فهو وان يكون حجة عليكم اقرب منه الى ان يكون حجة لكون المراد طلاقها قبل العدة ضرورة اذ لا يمكن حمل الآية على الطلاق في العدة فان هذا مع تضمنه يكون اللام للظرفية بمعنى في تلك معنى ذلك لا يمكن ايقام الطلاق في العدة فانه سببها والسبب يتقدم احكاما واذ تقر ذلك فمن قال الاقراء احيض فقد عمى بالآية وطلق قبل العدة **فان قلتم** ومن قال انما الاطهار العدة تتبع الطلاق فقد طلق قبل العدة قلنا فبطل احتجاجكم حينئذ وصرح ان المراد الطلاق قبل العدة لا فيها وكلا الامرين يصح ان ياد بالآية لكن ارادة احيض ارجح وبيانه ان العدة فعله ما تعدى بمعنى معددة لانها تعد وتخص كقوله **واحصوا العدة** والطهر الذي قبل احيضة مما يعد يخصى فهو من العدة وليس لكلام فيه وانما الكلام في امر اخر هو دخول في مسمى القرود الثلاثة المذكورة في الآية ام لا فلو كان النص فطلقوهن لقرتهن لكان فيه تعلق فهنا امر ان قوله تعالى **يَتَرَبَّصْنَ** بانفسهن **ثلاثة** قرود **والتاني** قوله فطلقوهن بعد تهنين لا يرب بين القائل افعل كذا الثلث بقين من الشهر انما يكون المأمور مستلذا اذ فعله قبل محي الثلث وكذلك اذا كان فعله لثلاث مضين من الشهر انما يصدق اذ فعله بعد مضى لثلاث وهو بخلاف حرف النطف الذي هو في فانها اذا قال فعله في ثلث بقين كان الفعل واقعا في نفس الثلث وظهرنا كلمة حسنة وهي انهم يقولون فعلته لثلاث ليال خلون او يقين من الشهر فعلته في الثاني والثالث من الشهر في ثانية او ثالثة فتى ارادوا مضى الزمان واستقباله اتوا باللام ومتى ارادوا وقوع الفعل فيها اتوا بضم وشر ذلك انهم اذا ارادوا مضى زمن الفعل واستقباله اتوا بالعلامة الدالة على اختصاص لعد الذي يلفظون به بما مضى او بما يستقبل اذ المراد وقوع الفعل في ذلك الزمان اتوا بالاداة المعينة وحمل ما لا في هذا خير من قول كثير من النحاة ان اللام يكون بمعنى قبل في قولهم كتبت لثلاث بقين قوله فطلقوهن بعد تهنين بمعنى بعد كقولهم لثلاث خلون بمعنى في كقوله تعالى **نَضَعُ الْمَوَازِينَ** **الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ** وقوله فكيف اذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه والتحقيق ان اللام على ما بها للاختصاص من لوقت المذكور كما انهم جعلوا العمل للزمان المذكور تسامحا لاختصاصه به نكاهه فتعلمه وفرق اخر هو انك اذا اتيت باللام لو يكن الزمان المذكور بعيدا الاما ضيا او منتظرا ومتى اتيت بمعنى لو يكن الزمان الجور بها الاما قارنا للفعل اذا تقر هذا من قواعد العربية فقوله تعالى **فَطَلِقُوهُنَّ** بعد تهنين مضاه لاستقبال عدتهن لانها اذا كانت العدة التي يطلق لها النساء مستقبلية بعد الطلاق فالمستقبل بعد ما وانما هو احيض فان الطاهر لا مستقبل الطهر اذ هي فيه وانما مستقبل احيض بعد حالها التي هي في هذا المعرف لغة وعقلا وعرفا فانه لا يقال لمن هو في عافية هو

مستقبل العاقبة ولا من هو في من هو مستقبل الامن ولا من هو في قبض مغله واحرازه هو مستقبل المفلح انما المعهود لغة وعرفان
يستقبل الشيء من هو على حال ضده وهذا اظهر من ان يكثر شواهد فان قيل فيلزم من هذا ان يكون من طلق في الحيض مطلقا للعدا
عند من يقول اقراء الاطهار لانها تستقبل طهرها بعد طهرها التي هي في وقتنا نعم يلزم ذلك فانه لو كان اول العدة التي يطلق لها المرأة هو
الطهر لكان اذا طلقها في اثناء الحيض مطلقا للعدة لانها تستقبل الطهر بعد ذلك الطلاق **فان قيل** اللام بمعنى في والمعنى فطلقوه
في عدتها هذا انما يمكن اذا طلقها في الطهر بخلاف ما اذا طلقها في الحيض قيل الجواب من وجهين احدهما ان الاصل عدم الاشتراك في الحروف و
الاصل في كل حرف بمعناه فلا دعوى خلاف ذلك مردودة بالاصل الثاني انه يلزم منه ان يكون بعض العدة طرفا من الطلاق فيكون
الطلاق واقعا في من العدة ضرورة صحة الظرفية كما اذا حلت فعلته في يوم الخميس بل الغالب الاستعمال من هذا ان يكون بعض الظرف
سابقا على الفعل لا في استناع هذا فان العدة تتبع الطلاق ولا يقارن ولا يقدم عليه قالوا ولو سلمنا ان اللام بمعنى في مساحل على
ذلك قراءة ابن عمر وغيره فطلقوه من قبل عدتها فانه لا يلزم من ذلك ان يكون القرد هو الطهر فان القرد حينئذ يكون هو الحيض هو المعد
والحسب وما قبل من الطهر يدخل في حكمه تبعاً وضمنا لو **احدهما** ان من ضرورة الحيض ان يتقدمه طهر فاذا قيل قد مضى ثلث حيض
في اثناء الطهر كان ذلك الطهر من مدة التريض كما لو قيل لرجل قمه هنا ثلثة ايام وهو في ثناء ليلة فانه يدخل بقية تلك الليلة في اليوم الذي
يليه كما يدخل ليلة اليومين الاخرين في يومها ولو قيل اني انما اقم ثلث ليال دخل تمام ذلك النهار تبعاً لليلة التي تليها **الثاني** ان الحيض
انما يتم بجماع الدم في الرحم قبل فكان الطهر مقدمة وسبب لوجود الحيض فاذا حلق الحكم بالحيض فمن لوازمه ما لا يوجد الحيض الا بوجوده
وبهذا يظهر ان هذا بلغ من الايام والليالي فان الليل والنهار متلازمان ليس احدهما سببا لوجود الاخر وهذا الطهر سببا لاجتماع الدم
في الرحم فقوله سبحانه تعالى بعدتهن اى لاستقبال العدة التي يتربصها وهي يتربص ثلث حيض لا طهر التي قبلها فاذا طلقت في ثناء الطهر
فقد طلقت في الوقت الذي يستقبل فيه العدة المحسوبة وذلك لعدتها هي الحيض بما قبلها من الاطهار بخلاف ما لو طلقت في اثناء
حيضه فانها لو طلقت لعدتها تحسبها لان بقية ذلك الحيض ليس هي العدة التي تعتد بها المرأة اصلا ولا تبعاً لاصح انما تسمى عدتها لانها
تحبس فيها عن الاجراء اعرف هذا القول ونصع الموازين القسط اليوم القسط يجوز ان يكون لام التعليل اى لاجل يوم القيمة وقد قيل ان
القسط منصوب على انه مفعول اى نضعها لاجل القسط ولا استوفى شرط نصبه واما قوله تعالى اقم الصلوة للدوائر الشمس فليست
اللام بمعنى في قطع بل قيل انما لام التعليل لاجل لون الشمس قيل انما بمعنى بعد فانه ليس المراد اقامتها وقت الدلوك سواء قسر بالزوال
او الغروب انما يومها بالصلوة بعد ويستعمل حمل آية العدة على ذلك وهذا يستعمل حمل آية العدة حلية ذبيح المعنى فطلقوه بعد عدتها
فليريق الا ان يكون المعنى فطلقوهن لاستقبال عدتهن معلوم انما اذا طلقت طهرها استقبلت العدة بالحيض لو كانت الاقراء الاطهار
كانت السنة ان تطلق حائضا لتستقبل العدة بالاطهار فبين النبي صلى الله عليه وسلم ان العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء هي ان
تطلق طهرها لتستقبل عدتها بعد الطلاق **فان قيل** فاذ جعلنا الاقراء الاطهار استقبلت عدتها بعد الطلاق بلا فصل ومن
جعلها الحيض لم تستقبلها على قوله حتى تنقضي الطهر قيل كلام الرب تبارك وتعالى لا يدان حمل على فائدة مستقلة وحمل الآية على معنى
فطلقوهن طلاقا تكون العدة بعدة لا فائدة فيه هذا بخلاف ما اذا كان المعنى فطلقوهن طلاقا يستقبلن فيه العدة لاستقبال
فيه طهر الاعتد به فانها اذا طلقت حائضا استقبلت طهر الاعتد به فلم تطلق لاستقبال العدة ويوضحه قراءة من قرأ فطلقوهن

في قبل عدتها قبل العدة هو الوقت الذي يكون بين يدي العدة تستقبل به كقبل الحائض بوضعه انه لو اريد ما ذكره لقل في اول عدتها من فالفرق بين قبل الشيء واوله واما قولك لو كانت القروم هي الحيضة كان قد طلقها قبل العدة قلنا اجلك هذا هو الواجب عقلا وشرعا فان العدة لا يفتقر الطلاق ولا تسبقه بل يجب تأخرها عنه قولك وكان لك تطويلا عليها كما لو طلقها في الحيض قبل هذا مبني على ان العدة في تحريم طلاق الحائض خشية التطويل عليها وكثير من الفقهاء لا يرضون هذا التعليل فيفسدونه بانها لو وضعت بالطلاق فيه واختارت التطويل لم يجز له ولو كان ذلك لاجل التطويل لا يجز له بوضاها كما يباح اسقاط الرجعة الذي هو حق المطلق بقواضيهما باسقاطها بالعوض اتفاقا وبدونه في احد القولين هذا مذهب ابى حنيفة واحدى الرايتين عن احمد ومالك ويقولون انما حرمت طلاقها في الحيض لانه طلقها في وقت غيبته عنها ولو سلمنا ان التحريم لاجل التطويل عليها فالنتيجة ان المصرا ينطلقها ايضا فتنتظر مضي الحيضة والظهر الذي يليها ثم يأخذ في العدة فلا يكون مستقبله لعدتها بالطلاق واما اذا طلقت طاهرا فاما تستقبل العدة عقب انقضاء الطهر فلا تحقق التطويل قولك ان القروم مشتق من اجمع وانما اجمع الحيض في زمن الطهر عنه ثلثة اجوبة احداهان هذا ممنوع والذي هو مشتق من اجمع انما هو من نبات اليباء من المعتل من قري يقرى كقضى القروم من المهموز من نبات الهمز من قرأ يقرأ كقروم واما اصلان مختلفان فانهم يقولون قريت الماء في الحوض اقربه اى جمعته ومنه سميت القرية ومنه قرية الغل للبيت الذي تحتم فيه لانه يقربها اى يضمها بجمعها **واما** المهموز فانه من الظهور واخرجه على وجه التوقيت التحديد منه قرأت القرآن لان قاربه يظهر ويخرجه مقدر احد ما لا يزيد ولا ينقص يدل عليه قوله **ان عليا جمة** وقراءته ففرق بين اجمع والقرآن لو كانا واحدا كان تكريرا محضا ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما فاذا قرأنا فأتبع قراءته فاذا بيناه فوجعل قراءته نفسا ظاهرا وبيناها كالحائض عموما عبيدة ان القرآن مشتق من اجمع ومنه قولهم ما قرأت هذه الناقة سلاقط وما قرأه جنينا هو من هذا البابى ما ولدته واخرجته واظهرته ومنفلا يقرى يقرى عليك السلام هو من الظهور والبيان منه قولهم قرأت المرأة حيضة او حيضتين اى حاضتها لان الحيض ظهورا كما كانتا كظهور الجنين منه قرأ القرآن وقر الوجر وهو الوقت الذي يظهر المطر والريح فانها يظهران في وقت مخصوص قد ذكر هذا الاشتقاق المصنفون في كتب الاشتقاق ذكره ابو عمرو وغيره ولا ريب ان هذا المعنى في الحيض اظهر منه في الطهر قولك ان عايشة رضي الله عنها قالت القران لها والنساء اعلم بهذا من الرجال فاجواب ان يقال من جعل النساء اعلم بقران الله من كتابه انهم لمعناه من ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب علي بن ابى طالب عبد الله بن مسعود وابى الدرداء وكابوا صحابى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل ذلك في شأنهن لا يدل على انهن اعلم به من الرجال الا كانت كل اية نزلت في النساء تكون النساء اعلم بهما من الرجال تجيب على الرجال تقليد من في معناها وحكمها فينكر اعلم من الرجال باية الرضا واية الحيض وتحريم وطى الحائض اية علة المتوفى عنها واية الحمل الفصل مدها واية تحريم ابداء الزينة الامور كزنها وغير ذلك من الايات التي تتعلق بهن في شأنهن نزلت تجيب على الرجال تقليد من في حكم هذه الايات معناها وهذا لا سبيل اليه البتة وكيف مدار العلم بالوحى على الفهم والمعرفة ووفو العقل والرجال احق بهذا من النساء وافر نصيبا من بدل لا يكاد يختلف الرجال النساء في مسألة الاداء والصواب في جانب الرجال كيف يقال اذا اختلفت عايشة وعمر بن الخطاب علي بن ابى طالب عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم في مسألة ان الاخذ بقول عايشة اولى هل الاولى الا قول فيه خليفتان لم يشك ان كان الصديق معها كما حكى عنه فذلك القول مما لا يعدو الصواب البتة فان النقل عن عمرو على رضي الله عنهما ثابت اما عن الصديق رضي

غريبة وكيفينا قول جماعة من الصحابة فيهم مثل عمرو بن مسعود وابي الدرداء وابي موسى رضي الله عنهم فكيف تقدم قول المؤمنين رضي الله
عنها ورفها على مثال هؤلاء فيقال فهذه عائشة رضي الله عنها ترى رضاع الكبير ينسز الحومة وينسب المحرمية ومعها جماعة من
الصحابة رضي الله عنهم وقد خالفها غيرهما من الصحابة وهي روت حديث التخيرو به فملا قلم النساء اعلم بهذا من الرجال تزحم قولها
على قول من خالفها وتقول لصحابك وهذه عائشة لا ترى التخيرو الا بخمس ضعات معها جماعة من الصحابة وروت فيه حديثين
فملا قلم النساء اعلم بهذا من الرجال قد تم قولها على قول من خالفها **فان قلم** هذا حكوي تعدى الى الرجال فيستوى النساء معهم
فيه قيل يتعدى حكم العدة مثله الى الرجال فيجيبان يستوى النساء معهم في هذه الاقضية ثم يرجع قول الرجال في هذه المسألة بان
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد لواحد من هذا الحرب بان الله ضرب الحق على سانه قلبه قد وافق ربه تبارك تعالى في عدة مواضع
قال فيها قول فانزل القرآن بمثل ما قال اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم فضل انائه في النوم واوله بالعلم وشهد له بالانه حدث ملهم فاذا
لو يكن بدل من التقليد فتقليد اولي ان كانت الحجة هي التي تفصل بين المتنازعين فتكلمها هو الواجب **قولكم** ان من قال ان الاقراء
الحيض لا يقولون بقول علي ابن مسعود ولا يقول عائشة رضي الله عنها فان عليا رضي الله عنه يقول هو الحق برجعتهما ما لم تغتسل انتم
لا تقولون بواحد من القولين فهذا غاية ان كان تناقضا فمن لا يقول بذلك كاصحاب بي حنيفة فتلك شكلا ظاهرا حارها عن
يقول بقول علي كرم الله وجهه وهو الامام احمد واصحابه كما تقدم حكاية ذلك فان العدة تبقى عند الايمان تغتسل كما قاله على
كرم الله وجهه ومن وافقه ونحن نعتذر عن يقول الاقراء الحيض في ذلك ولا نقول هو الحق بهما لتغسل فانه وافق من يقولوا الاقراء
الحيض في ذلك وخالفه في توقف انقضاءها على الغسل العارض وجب له مخالفة كما يفعله سائر الفقهاء ولو ذهبنا فقدمنا نص في
هذا النص بعينه لطال فان كان هذا المعارض صحيحا لو يكن تناقضا منهم وان لو يكن صحيحا لو يكن ضعفت قولهم في احدى المسألتين عند
بما نك لهم من موافقتهم لهم في المسألة الاخرى فان موافقته اكابر الصحابة وفيهم من فيهم من خلفاء الراشدين في معظم قولهم خيرو
اولي من مخالفتهم في قولهم جميعا الغائه بحيث لا يعتبر البتة قالوا ولو تخالفناهم من توقف انقضاءها على الغسل بل قلنا لا تنقض
حق تغتسل او يمضي عليه وقت صلوة فوافقناهم في قولهم بالغسل وزدنا عليهم انقضاءها بوضو وقت الصلوة لانها صارت في حكم
الطاهرات بدليل استقرار الصلوة في ذمتها فان المخالفة الصريحة للخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم قولكم لا نجد في كتاب الله للغسل معنى
فيقال كليل الله تعالى لو تعرض للغسل ينبغي لا اثبات انما علق احكام البيوتة بانقضاء الاجل **قول** اختلف السلف اختلف فيما ينقض به
الاجل فقيل بانقطاع الحيض وقيل بالغسل منه قيل بالغسل الرضوي صلوة وانقطاعه لاكثره وقيل بالاطعن في الحيضة الثالثة وحجة من وقفه
على الغسل قضاء الخلفاء الراشدين قال الامام احمد وعمر وعلي ابن مسعود رضي الله عنهم يقولون حتى تغتسل من الحيضة الثالثة قالوا
وهم اعلم بكتاب الله حاد ما انزل الله على رسوله قد روى هذا المذهب عن ابى بكر الصديق وعثمان بن عفان وابى موسى عبادة و
ابى الدرداء رضي الله عنهم كما لا صاحب المعنى غيره عنهم ومن ههنا قيل ان مذهب الصديق رضي الله عنه ومن فركومعه ان الاقراء
الحيض قالوا وهذا القول له حظ وافر من الفقه فان المرأة اذا انقطع حيضها صارت في حكم الطاهرات من جهة في حكم الحيض من اوجه و
الوجوه التي هي فيها في حكم الحيض اكثر من الوجوه التي هي فيها في حكم الطاهرات فانما في حكم الطاهرات في صحة الصيام ووجوب الصلوة وفي
حكم الحيض في تحريم قراءة القرآن عند من حرمة على الحائض واللبث في المسجد والطواف بالبيت وتخيروا والوجه تخيروا الطلاق في احدى القولين

فاحتاطوا خلفاً للراشدان واکابر الصحابة للتكاسر ولو يخرجوا منه بعد ثبوتها الا بيقين لا ريب فيه وهو ثبوت حكم الظاهر في حقها
من كل وجه انزاله لليقين بيقين مثله اذ ليس جعلها حائضاً في تلك الاحكام اولى من جعلها حائضاً في بقا الزوجية وثبوت الرجعة
وهذا من ادق الفقه والطفه ما اذا قالوا وما قول الاعشى لما ضاع فيها من قروء نسائكم بغايته استعمال القروء في الطهر ونحن لا ننكح
قولكون الطهر اسبق من الحيض فكان اولى بالاسم فترجمه ظريف جداً فمن اين يكون اولى بالاسم اذا كان سابقاً في الوجود ثم ذلك السابق
لا يسمى قروءاً ما لم يسبقه دم عند جمهور من يقول الاقراء الاطهار وهل يقال في كل لفظ مشترك ان اسبق معانيه الى الوجود احق به
فيكون عسعن من قوله والليل اذا عسعس اولى بكونه لا قبيل الليل لسبقه في الوجود فان الظلام سابق على الضياء **واما** قولكون
النبى صلى الله عليه وسلم القروء بالاطهار فلعمري لو كان الامر كذلك لما سبقتمونا الى القول بانها الاطهار لبادرنا الى هذا القول اعتقاداً
وعملوا وهل المعول الا على تفسيره وبيانه من تعويل سليمان واقتم بأرضنا ولو تدبرنا في اللقائم اطرف فقد بينا من صريح كلامه معناه
ما يدل على تفسيره للقروء بالحيز في ذلك كفاية **فصل** في الاجابة عن اعتراضك على دللتنا وكرك في الاعتراض على الاستدلال بقوله
ثلاثة قروء وان يقتضى ان يكون كواى بقية الطهر قروء كامل فهذا ترجحة المذهب للبيان في كونه قروء في لسان الشارع اوفى اللغة تكليف
تستلون علينا بالمدح مع منازحة غير كونه فيه من يقول الاقراء الاطهار كما تقدم ولكن اوجدنا في لسان الشارع اوفى لغة القروء
ان اللحظة من الطهر تسمى قروءاً كاملاً وغاية ما عندكم ان بعض من قال القروء الاطهار لا كلهم يقولون بقية القروء المطلق فيه قروء وكان
ما ذكروه هذا الحيز من الطهر بعض طهر بل ريب فاذا كان مسمى القروء في الآية هو الطهر وجبان يكون هذا بعض قروء بيقين اويكون
القروء مشتركاً بين الجمع البعض قد تقدم ابطال ذلك وانه لو يقبل به احد قولكون العرب توقع اسم الجمع على اثنين بعض الثالث
جوابه من جوه **احدها** ان هذا ان وقع فاما يقع في اسماء الجمع التي هي ظواهر في مسماها او اما صيغة العدة التي هي نصوب في مسماها
فكلوا لما يرد صيغة العدة المسبوقة بمسماها كقوله ان عدة الشهر عدى الله اثني عشر شهراً في كتاب الله وقوله وكتبوا في
كفرهم ثلث مائة دينار وازدادوا تسعة وقوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة وقوله سحرها
عليهم سبع كيال وثمانية ايام حسوما ونظائر مما لا يرد به في موضع واحد من مسماها من العدة وقوله ثلثة قروء اسم عدل ليس
بصيغة جمع فلا يجر احاقه باسمه معلومات او يهين احداهما ان اسم العدة نص في مسماها لا يقبل التخصيص المنفصل بخلاف الاسم العام
فانه يقبل التخصيص المنفصل فلا يلزم التوسع في الاسم الظاهر التوسع في اسم الذي هو نص فيما يتناوله الثاني اسم الجمع يصح استعماله في اثنين
فقط مجازاً عند الاكثريين حقيقة عند بعضهم فصحة استعماله في اثنين وبعض الثالث اولى بخلاف الثلثة ولهذا لما قال الله تعالى ان كان
له اخوة فلا هم السدس حمل الجمع على اخوين ولما قال فشهادة احدكم اربع شهادات لو حملها احد على مادون الاربع **الجواب الثاني**
انه وان صح استعمال الجمع في اثنين بعض الثالث الا انه مجازاً وحقيقة ان يكون المعنى على قولنا اذا اراد اللفظين حقيقة ومجازاً
فالحقيقة اولى به **الجواب الثالث** انه انما جاء استعمال الجمع في اثنين بعض الثالث في اسماء الايام والشهور والاعوام خاصة لان التام
انما يكون في ثمانية هذه الازمنة فتارة يدخلون السنة الناقصة في التام وتارة لا يدخلونها وكذلك الايام وقد توسعوا في ذلك ما لو
يتوسعوا في غيره فاطلقوا الليالي المراد الايام معها تارة وبدونها اخرى بالعكس **الجواب الرابع** ان هذا هو القوزجاء في جمع قلة وهو
قوله انجر اشهر معلومات قوله ثلثة قروء جمع كثره وكان من الممكن ان يقال ثلثة اقراء اذ هو الاغلب على الكلام بل هو حقيقة عند اكثر النحاة

فالعديل عن صبغة القلة الى صبغة الكثرة لا بد له من فائدة ولفي التميز في هذا الجهر يصح ان يكون فائدة ولا يظهر غيرهما فوجب
اعتبارهما **أجواب الخامس** بان الجهر انما يطلق على اثنين بعض الثلثة فيما يقبل التبعض وهو اليوم والشهر والعام ونحو ذلك دون
ما لا يقبله أحيض والطمه لا يتبعضان لهذا جعلت حلة الامة ذوات الاقراء قرآن كاملين بالاتفاق ولو امكن تنصيف القراء لجعلت
قرءا ونصفا هذا مع قيام المقتضى للتبعض فان لا يجوز التبعض مع قيام المقتضى للتكبير اولى قسر المسألة ان القراء ليس لبعضهم حكم
في المشرع **أجواب السادس** انه سبحانه قال **والأنثى والصغيرة** فعلا من ثلثة اشهر ثم اتفقت الامة على انها ثلثة كامل وهي
بدل على أحيض فتكبير المبدل اولى ولو كان اهل اللغة يصرون بان له مسميين أحيض الطمه لا تنازعوا في كون حمله على أحيض اولى للوجوه
التي ذكرناها والمشارك اذا اتقتن به قرآن ترجم احد معانية جبال محل الراجح ولو كان الطمه الذي لم يسبقه دم قرء على الاصح هذا ترجم
وتفسير اللفظ بالمذهب الا فلا يعرف في لغة العرب قط ان طهنت اربع سنين يسمى قرءا ولا تسمى من ذوات الاقراء لالفة ولا عرفا ولا شرعا
فتثبت ان الدم داخل في سمي القراء ولا يكون قرء الا مع وجوده ولو كان الدم بشرط التسمية كالأسى القلم وغيرهما من الالفاظ المذكورة
بنظر فاسدان مسمى تلك الالفاظ حقيقة واحدة بشرطه وشرطه والقراء مشترك بين الطمه وأحيض يقال على كل منهما فأحيض
مسماه حقيقة لانه شرط في استعماله في احد مسميه فافتراقا ولو كرهوا في لسان الشارع للحيض قلنا قد بينا مجيئه في كلامه للحيض
بل لو جئ في كلامه للطمه البتة في موضع واحد قد تقدم ان سفیان بن عيينة فرى عن ايوب عن سليمان بن يسار عن ام سلمة
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستحاضة تدح الصلوة ايام قرأتها **قول** ان الشافعي قال ما حدث به لسفيان قط جوابه ان المشافعي
لو سمع سفيان يحدث فقال بوجوب سماعه من سفيان او عنه من قوله لتتخذ الميالي ايام التي كانت تحيضهن من الشهر
وقد سمعه من سفيان من لا يستتاب بحفظه صدقه وعلالته وثبت في لسان من حديث فاطمة بنت ابى حبيش انها سألت رسول
الله صلى الله عليه وسلم فشككت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق فانظري فاذا جاء قرءوك فلا تصلي اذ امر
قرءك فتطهري ثم تصلي صليين القرء الى القرء واه ابو داود وبأسنا وصحيح فذكر فيه لفظ القرء اربع مرات في كل ذلك ويولدها أحيض لا الطمه
كذلك اسناد الذي قبله قد صحى جماعة من الحفاظ واما حديث سفيان الذي قال فيه لتتخذ الميالي ايام التي كانت تحيضهن
من الشهر فلا يعارض بينه وبين اللفظ الذي احتجنا به بوجه ما حق تطلب ترجم احد ما على الآخر بل احد اللفظين يجري من الآخر مجرى
التفسير والبيان هذا يدل على ان القراء اسم لتلك الميالي والايام فانه ان كانا جميعا لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر
فظاهر ان كان قد روى بالمعنى فلولان معنى احد اللفظين معنى الآخر لغة وشرعا لوجه الراوى ان يبدل لفظ رسول الله صلى الله عليه
وسلم بما لا يقوم مقامه او لا يسوغ له ان يبدل اللفظ باوافق مذهبه ولا يكون مراد اللفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسيما والراوى
لذلك من لا يذم عن الامة والصدق والورع وهو ابو الرب السخيتي انى هو اجل من خافه واعلم وقد روى عثمان بن سعيد القرشي حديثنا
ابن ابى مليكة قال جاءت خالتي فاطمة بنت ابى حبيش الى عايشة رضى الله عنها فقالت انى خافن ان اتقر في النار اذ الصلوة السنه السنه
قالت انتظري حتى يحى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجماد فقالت عايشة هذه فاطمة تقول كذا وكذا قال قولى لها فلتدح الصلوة في كل
شهر ايام قرءها قال ابحا كرهنا حديث صحيح عثمان بن سعيد الكاتب بصري ثقة عن رباح بن عبد الله بن جهم حديثه قال البيهقي وتكلم فيه غير
واحد فيما نزلنا به انما ابحا ابن ابرطاة على بن ابى مليكة عن عايشة رضى الله عنها فى المسائل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

عنه حسن وهو لا يقبل عند أهل الظاهر لا يصح تطويق معكرو احد من السلف الا راى ابن سيرين وحده المعلق على عدم سنة متبعة ولا
 ان سنة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك متبعة ولا يخالفه في ذلك احد من الصحابة رضي الله عنهم والله اعلم **فان قيل** يفتقدون
 اجماع الصحابة وجماعة الامامة وقد صح عن عمر بن الخطاب ان عدل الامامة التي لو تبلغ ثلثة اشهر وصحة ذلك عن عمر بن عبد العزيز ومجاهد الحنظلي
 وربيعة والليث بن سعيد والزهرى ويكرهون الاشهر وما لك واصحابهم واحمد بن حنبل في احدى الروايات عنه ومعلوم ان الاشهر في حوالا نسبة
 والصغيرة يدل عن الاقراء الثلث فدل على ان يدلها في حقا ثلثة **فاجواب** ان القائلين بهذا هم بانفسهم القائلون ان عدتها حيفستان
 وقد افتوا بهذا وهذا لهم في الاعتداد بالاشهر ثلثة اقوال هي للشافعي وهي ثلث روايات عن احمد فالكثير الروايات عنه انها اشهران وراعيه
 جماعة من اصحابه وهذا احدى الروايتين عن عمر بن الخطاب كرها الاثرم وخياره عنه وتوجه هذا القول ان عدتها بالاقراء حيفستان فجعل كل
 شهر كان حيفستان والقول الثاني ان عدتها اشهر ونصف تقالوا عنه الاثرم الميموني وهذا قول علي بن ابي طالب ابن عمر وابن المسيب بن حنيفة
 والشافعي في احدى اقواله وحجة ان التنصيف في الاشهر يمكن فتصفت بخلاف القرد ونظير هذا ان المحرم اذا وجب عليه في جزاء الصيد
 نصف ما خرج به فان ارحا الصيام مكانه لو يجز الاصوم يوم كامل والقول الثالث ان عدتها ثلثة اشهر كواصل هو احدى الروايتين عن عمر
 رضي الله عنه وقول ثالث للشافعي وهو فيمن ذكره توه والفرق عند هؤلاء بين اعتدادها بالاقراء وبين اعتدادها بالشهور ان الاحتياك
 بالشهور للعلم بمرادها وهو لا يحصل بدون ثلثة اشهر في حق الحرة والامة جميعا لان الحمل يكون نطفة اربعين يوما وثلاثة اربعين ثمر
 مضفة اربعين وهو الطور الثالث الذي يمكن ان يظهر فيه الحمل وهو بالنسبة الى الحرة والامة سواء بخلاف الاقراء فان الحيفستان الواحدة علم
 ظاهر على الاستبراء وهذا الكفى بها في حق المملوكة فاذا زوجت فقد اخذت شيها من امرائها وصارت اشرف من ملك اليمين فجعلت عدتها
 بين العديتين **قال الشيخ** في المعنى ومن رد هذا القول قال هو مخالف لاجماع الصحابة لانهم اختلفوا على القولين الاولين متى اختلفوا على
 قولين لو يجز اخلات قول ثالث لانه يفضى الى تخطيتم وخروج الحق عن قول جميعهم قلت وليس في هذا حالات قول ثالث بل هو احدى
 الروايتين عن عمر ذكرها ابن هب غيره وقال به من التابعين من ذكرناهم وغيرهم **فصل** واما عدلة الاثنته والى لو تحض فقلنا بينها
 سبحانه في كتابه فقال **اللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتيتم فعدتوهن ثلثة اشهر** اللاتي لو يحضن وقد اضطرب الناس في حد
 الاياس اضطرابا شديدا فقدم من حله ثلثين سنة وقال الاحتياك المرأة بعد ثلثين سنة وهذا قول الشافعي ورواية عن احمد وجمهور ارباب
 هذا القول بقول عائشة رضي الله عنها اذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الاحتياك حلا طائفة بستين سنة وقالوا الاحتياك
 بعد الستين هذه رواية ثانية عن احمد عنه رواية ثالثة الفرق بين نساء العرب وغيرهم فحله ستون في نساء العرب خمسون في نساء
 العجم عنه رواية رابعة ان ما بين الخمسين الستين مشكوك فيه تصوم وتصلح تقضى الصوم المفروض هذه اختيار الحنظلي وعنه
 رواية خامسة ان الدم ان عاد بعد الخمسين نكرو فهو حيفستان الاقلاء واما الشافعي فلا تص له في تقديرا الاياس بدلة وله قولان بعد احكامها
 انه يعرف بياس قاربها والثاني انه يعتبر بياس جميع النساء فعلى القول الاول هل المعتبر جميع قاربها ونساء عصباتها ونساء بلدانها خاصة
 فيه ثلثة اوجه ثواب قيل يعتبر بالاقارب فاختلفت عادتهن هل يعتبر باقل عاده منهن او باكثرهن او باقصر امرأة في العالم عادة على
 ثلثة اوجه والقول الثاني للشافعي ان المعتبر جميع النساء ثم اختلف اصحابه هل لذلك حد ام لا على جميع احوالهم اليس له حد هو
 ظاهر نصه والثاني له حد فاختلقت عليه على جميع احوالها **احكامها** انه ستون سنة قالها ابو العباس بن القاسم والشيخ ابو حنبل **الثاني**

اثنتان وستون قال الشيخ ابو اسحق في المهدب ابن الصباغ في الشامل اما اصحاب ابى حنيفة ^{بنيها في يوم ١٢} واما اصحاب مالك فلم يجدوا سن
الاياس بجلد البنت وقال اخرون منهم شيخ الاسلام ابن تيمية الياس مختلف باختلاف حد النساء وليس له حد يتفق عليه للنساء والمراد بالاية
ان اياس كل امرأة من نفسها لان الياس ضد الرجاء فاذا كانت المرأة قد يئست من احيض لم توجه فهي ائسة وان كان لها اربعون
او نحوها وغيرها لا تنس منه وان كان لها خمسون وقد ذكر الزبير بن بكار ان بعضهم قال تلد الخمسين سنة الاعرابية ولا تلد لستين
سنة الاقرشية وقال ان هند بنت ابى عبيد بن عبيد الله بن ربيعة ولدت موسى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن ابي طالب
رضي الله عنهم ولها ستون سنة وقد سمع عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة طلقت فحاضت حيضة او حيضتين ثم يرتفع جيفها
لا تدري ما رفعه انها ترضع تسعة اشهر فان استبان بها حمل الا اعتدت ثلثة اشهر وقد وافقه الاكثر على ما ذهبوا اليه من انها تلد واحد
والشافعي في القدر يوافقوا ترضع غالب مدة الحمل ثم تعتد مدة الايسة ثم تحل الاثر واحد لو كانت بنت ثلثين سنة او اربعين وهذا
يقضه ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن وافقه من السلف اختلف يكون المرأة ائسة عند اتمام قبل الخمسين قبل الاربعين وان الياس
عندهم ليس قبا محمدا للنساء بل مثل هذه تكون ائسة وان كانت بنت ثلثين وغيرها لا تكون ائسة وان بلغت خمسين واذا كانوا
فيمن ارتفع جيفها ولا تدري ما رفعه جعلوها ائسة بعد تسعة اشهر فالتى تدركها ما رفعه اما بداه يعلم انه لا يعود معه فاما بعادة مستقر
لها من اهلها واقاربها او ان تكون ائسة وان لو تبلغ الخمسين هذا بخلاف ما اذا ارتفع لم يرض او رضاع او حمل فان هذه ليست ائسة
فان ذلك يزول فالمراتب ثلثة احد هان ترفع الياس معلوم متيقن بان تنقطع كما بعد عام وتكرار نقطاعه احوام امتتابعة ثم يطلق بعد
ذلك فعدة ترضع ثلثة اشهر بنص القرآن سواء كانت بنت اربعين او اقل واكثر وهي اولى بالترخيص بثلثة اشهر من التي حكم فيها الصكابة
واجمهور بترخيصها تسعة اشهر ثم ثلثة فان تلك كانت تحيض وطلقت وهي حائض ثم ارتفع جيفها بعد طلاقها لا تدري ما رفعه فاذا حكم
فيها بحكم الاثبات بعد انقضاء غالب مدة الحمل فكيف بهذا ولهذا قال القاضي اسمعيل في احكام القرآن اذا كان الله سبحانه قد ذكر
الياس من الريبة فقال تعالى **اللاتي يئسن من الحيض من نساءكم ان ربيم بعد ثلثة اشهر توجهن** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لفظه وافق
اظاهر القرآن لانه قال **وايها امرأة طلقت فحاضت حيضة او حيضتين ثم ارتفعت جيفها لا تدري ما رفعها فانها تنتظر تسعة اشهر ثم تعتد**
ثلثة اشهر فلما كانت لا تدري ما الذي رفعه الحيضة كان موضع الترتيب فحكم فيها بهذا الحكم وكان اتباع ذلك الزم وادوى من قول من يقول ان
الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين فتوقف حيضها وهي شابة انها تبقى ثلثين سنة معتدة وان جاءت بولد الاكثر من ستين لم يلزمه
فخالف ما كان من اجماع المسلمين الذي مضوا لانه كانوا مجمعين على ان الولد يلحق بالابا دامت المرأة فعدتها فكيف يجوز ان **يقول** قائل
ان الرجل يطلق امرأته تطليقة او تطليقتين ويكون بينهما وبين زوجها احكام الزوجات ما دامت في عدتها من الموارثة وغيرها فان جاء
بولد ولو لم يلقه وظاهر عدلة الطلاق انها جعلت من الدخول الذي يكون منه الولد فكيف يكون المرأة معتدة والولد لا يلزم **قلت** هذا
الزام منه لابي حنيفة فان عدلة اقصر مدة الحمل سنتان والمراتب في اثنا عشر عدتها لانه في عدتها حتى تبلغ سن الياس فتعتد به وهو
يلزم الشافعي في قوله **اجل يد سواء** الا ان مدة الحمل عند الاربع سنين فاذا جاءت به بعد حكم الحقيقة وهي في عدتها منه قال القاضي اسمعيل
والياس يكون بعضه اكثر من بعضي كذلك القنوط وكذلك الرجاء وكذلك الظن مثل هذا يتسم الكلام فيه فاذا قيل منه شيء انزل على
قد وان يظهر من المعنى فيه فمن ذلك ان الانسان يقول قد يئست من مرضي فلان الاغلب عندك انه لا يبرأ ويئست من غائبى اذا كان

الاغلب عندنا انه لا يقام ولو قال اذ مات غائبه او مات مريضه قد ينسب منه لكان الكلام عند الناس على غير وجهه الا ان يتبين معنى ما
 قصده في كلامه مثل ان يقول كنت وجلائي مرضه مخافتان يموت فلما مات وقع اليأس فتنصرت الكلام على هذا وما اشبهه الا ان اكثر
 من يلقظ باليأس نياكون فيما هو الاغلب عند اليأس انه لا يكون ليس احد من الناس الطامع يعلم يقينا ان ذلك لشي يكون او لا يكون قال
 تعلق والقواعد من النساء اللاتي لا يزوجن نكاحا فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن غير متبرجات بزينة والرجاء ضد اليأس
 والقاعد من النساء قد يمكن ان تزوج غير ان الاغلب عند اليأس فيها ان الزواجر لا يزوجون فيها وقال الله تعالى وهو الذي يبرز الغيث
 من بعد ما قنطوا والقنوط شبه اليأس ليس يعلمون يقينا ان المطر لا يكون ولكن اليأس ظهر حين تطاول بطاؤه وقال الله تعالى
 حتى اذا استيئس الرسل وظنوا انه قد كذبوا جاءهم نصرنا فاما ذكر ان الوصل هم الذين استيئسوا كان فيه دليل على انهم دخلوا في
 يأس من غير يقين استيقنوه لان اليقين في ذلك انما اتاهم من عند الله كما قال في قصة نوح واوحى الي فوج انه لن يؤمن من قومك
 الا من قلنا من قلنا فليس يمتنع بها كانوا يفعلون وقال الله تعالى في قصة اخوة يوسف فلما استيئسوا منه خلاصوا نجيا نزل المظالم على
 ان يأسهم ليس يقين وقد ثنا ابن ابي اويس ثنا مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضوا الله عنه كان يقول في
 خطبة تعلمن ايها الناس ان الطمع فقر وان اليأس غنى وان المراد اليأس عن شئ استغنى عنه فعمل عمر اليأس بآراء الطمع سمعت احمد
 ابن المعدل ينشد شعر الرجل من القدماء يصف ناقه صفراء من تلذ بن العباس في ضربها كالضبي في الكناشخ تدران يسمع
 بالاياس وقال النفس بين طعم يأس فعمل الطمع بآراء اليأس حدثنا سليمان بن حرب حدثنا جرير بن حازم عن الاعمش عن سلام بن
 شرحبيل قال سمع حية بن خالد رسول بن خالد انما اتيا النبي صلى الله عليه وسلم قال احلنا شيئا تو قال اتياسا من اخيرا ما قررت رفسكما فان
 كل عبد يولد احمر ليس عليه قشرة ثور نزره الله ويعطيه حدثنا علي بن عبد الله ثنا ابن عيينة قال قال هشام بن عبد الملك لابن حازم ابا حازم وما
 مالك قال خير ما لا تقى بالله ويأسى مما في ايدي الناس قال هذا اكثر من ان يحصى انتهى **قال** شيخنا وليس للنساء في ذلك عادة مستمرة
 بل فيهن من لا تحيض ان بلغت فيهن من تحيض حيا يسيرا يتبعها بعد ما بين اقراتها حتى تحيض في السنة مرة ولهذا اتفق العلماء على ان
 اكثر الطهرين احيضتين لاحد الله غالب للنساء يحضن كل شهر مرة ويحضن ربع الشهر ويكون طهرهن ثلثة ارباعه ومنهن من طهرهن الشهر
 المتعددة لقله رطوبتها ومنهن من يسرع اليها الجفاف فتقطع حيضها وتيأس منه وان كان لها دون الخمسين بل الاربعين ومنهن
 من لا يسرع اليها الجفاف فجلوز الخمسين هي تحيض قال ليس في الكتاب لا السنة تحديدا لليأس وقت ولو كان المراد بالأس من الحيض
 من لها خمسون سنة وستون سنة او غير ذلك لقليل اللاتي يبلغن من السن كذا وكذا ولو يقل يئسن ايضا فقد ثبت عن الصحابة
 رضي الله عنهم انهم جعلوا من يرتفع حيضها قبل ذلك باسنة كما تقدم والوجود مختلف في وقت يأسهن غير متفق وايضا فانه سبحانه
 قال اللاتي يئسن لو كان في وقت محدد لكانت المرأة وغيرها سواها في معرفة يأسهن هو سبحانه قد خص النساء بانهن اللاتي يئسن كما
 خصهن بقوله اللاتي لو يحضن فالتى تحيض هي التي تيأس وهذا بخلاف الارثيب فانه سبحانه قال ان ارثيبم ولم يقل ان ارثيبم اي ان ارثيبم في
 حكمهن وشكلم فيه هذا لاهذا الذي عليه جماعة اهل التفسير كما روى ابن ابي حاتم في تفسيره من حديث جرير وموسى بن ابي عاصم المفضل
 عن مطرف بن ظريف عن عمر بن سالم عن ابي بن كعب قال قلت يا رسول الله ان ناسا بالمدينة يقولون في عد النساء ما يريد كل الله في القران
 الصغار والكبار اولات الاحمال فانزل الله سبحانه في هذه السورة واللاتي يئسن من الحيض من نساكن ان ارثيبم تعد ثلثة اشهر

اذ بلغت اجلاها وهو انقضاء ثلثة قروء بانقطاع الدم فاما ان يسكها قبل ان يغتسل فتغتسل عندئذ واما ان يسرها فتغتسل وتكبر من شامت و
 بهذا يعرف قدر فروع الصحابة رضوا الله عنهم ان من بعد هرا نما يكون غاية اجتماعه ان يفهم ما فهموه ويعرف ما قالوه **فان قيل** فاذا كان لسان
 ويحتمل اني جميع هذه المدة ما لولا تسلسل فلم قيد التحيير بلوغ الاجل قيل ليبين انها في مدة العدة كانت ما تبصه لاجل حق الزوج والترص
 الانتظار كانت منتظرة هل يسكها او يسرها وهذا التحيير ثابت له من اول المدة الى اخرها كما اخبر المولى بين الفية وعدم الطلاق وهنا
 لما خيرة عند بلوغ الاجل كان تحييرة قبله اولى اخرى لكن التسريح باحسان انما يمكن اذ بلغت الاجل وقيل ذلك هي في العدة **وقد قيل**
 ان تسريحها باحسان موثوقها حين تنقضي العدة ولكن ظاهر القرآن يدل على خلاف ذلك فانه سبحانه جعل التسريح باحسان عند بلوغ الاجل
 ومعلوم ان هذا التركيب ثابت من اول المدة فالصواب ان التسريح باحسانها الى اهلها بعد بلوغ الاجل رفع يده عنها فانه كان يملك حبسها
 مدة العدة فاذا بلغت اجلاها فيئذ ان امسكها كان له حبه وان لم يمسكها كان عليه ان يسرها باحسان يدل على هذا قوله تعالى
 في المطلقة قبل المسيس **فوالا كزعمهم من يدين عداة تعتد وثلاثة يعوهن وسر حوهن سر حاهم لاد فامر بالسرح الجميل** لاعداء تعلم ان
 تخلية سبيلها وارسالها كما يقال سرح الماء والناقة اذا ملكتها من الذهاب بهذا الطلاق والسرح يكون قد توطنها او تخلتها وقيل
 ذلك لو كان الاطلاق تاما وقيل ذلك ان له ان يسكها وان يسرها وكان مع كونه مطلقا قد جعل بها حق من غيره مدة الترتيب جعل
 الترتيب ثلثة قروء لاجل فيريد هذا اشيا **احدها** ان الشارع جعل عدة المختلعة حيضة كما ثبت به السنة واقربه عثمان بن عفان
 وابن عباس بن عمر رضي الله عنهم حكاه ابن جعفر النخاسي ناسخه ومنسوخه اجماع الصحابة وهو مذهب السخري واحمد بن حنبل في صحيح
 الروايتين عنه دليل كما سياتي دليل لمسألة عن قريب ان شاء الله تعالى فلما لو كان على المختلعة رجعة لو كان عليها عدة بل استبراء الحيضة
 لانها لما اقتدت منه بانت ملكت نفسها فلذلك احق باسمها كما هو الاصل في التطويل لعدة عليها بل المقصود العلم ببراءة زوجها فيكفي مجرد الاستبراء
الثاني ان المهاجرة من الحرب قد جاءت السنة بانها تستبرئ بحيضة ثم تزوج كما سياتي **الثالث** ان الله سبحانه
 لم يشرع لها طلاقا تابعا للدخول الا الثالثة وكل طلاق في القرآن سواها فوجعي هو سبحانه انما ذكر القروء الثلثة في هذا الطلاق الذي
 شرعه لهذه الحكمة ولما الفتدية فليس اقتلاؤها طلاقا بل خلع غير محسوب من الثلث والمشروع فيه حيضة **فان قيل** اني ينتقض
 عليك بصورتين **احدهما** من استوفت عده طلاقا فانها تعتد ثلثة قروء ولا يمكن زوجه من رجعتها **الثانية** بالخيرة
 اذا اعتقت تحت حر او عبد فان عدتها ثلثة قروء بالسنة كما في السنن من حديث عائشة رضي الله عنها امرت بريرة ان تعتد عدتها
 وفي سنن ابن ماجه امرت ان تعتد ثلث حيض لا رجعة لزوجهما عليها فاجواب ان الطلاق المحرم للزوجة لو عجز فيه الترتيب لاجل رجعة الزوج
 بل جعل حريم النكاح عقوبة للزوج بتطويل مدة تحريمها عليه فانه لو سوغ لها ان تزوج بعد مجرد الاستبراء بحيضة امكن ان يزوجها
 الثاني ويطلقها بسرعة اما على قصد التحليل او بدنه فكان تيسير عودها الى المطلق والشارع حرمها عليه بعد الثالثة عقوبة له لان
 الطلاق بعض الحلال الى الله انما اباح منه قد ابحا منه وهو الثلث وحرم المرأة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره وكان من تمام الحكمة
 انها لا تنكح حتى تترتب ثلثة قروء وهذا لا ضرر عليها به فانها في كل مرة من الطلاق لا تنكح حتى تترتب ثلثة قروء فكان الترتيب هناك نظرا في مصلحة
 لها لو وقع الثلث المحرم وهذا الترتيب بالثلث من تمام عقوبته فانه عوقب بثلثة اشياء ان حرمت عليه عبودية وجعل تربصها ثلثة قروء
 ولو عجز ان تعود اليه حتى يخطب بها غيره لا خطوة الزوج الراغب بزوجه المرغوب فيها وفي كل من ذلك عقوبة مولدة على ايقاع التبغيض الى الله

المكروه له فاذا علم بعد الثالثة لا تحل له الا بعد تربيص تزوج بزوجه اخرى ان الامر يدرك ذلك الزوج ولا بد ان تدرك عسيده في يد تربيصتها
علمان المقصود ان يباين مخالفا ليواليه الاختيار لا باختياها ومعلوم ان الزوج الثاني اذا كان قد فخر نكاح غيبته وهو النكاح الذي شرعه
الله لعباده وجعله سببا لمصالحهم في المعاش والمعاد وسببا لحصول الرحمة والوداد فانه لا يطلقها الا لاجل الاول بل يسلك امراته فلا يصير
لاحد من الناس ختيا في عودها اليه فاذا اتفق: ان الثاني لها بموت او طلاق كما يفترق الزوجان اللذان هما زوجان ابين للمطلق الاول كما
كما يباح للرجل نكاح مطلقه الرجل ابتداء وهذا امر لم يحرمه الله سبحانه في الشريعة الكاملة المهمة على جميع الشرائع بخلاف الشريعتين
قبلنا فانه في شريعة التوراة قد قيل انها متى تزوجت بزوجه اخرى تحل للاول بدو في شريعة الانجيل قد قيل انه ليس له ان يطلقها البتة
فجاءت هذه الشريعة الكاملة الفاضلة على اكل الوجوه واحسنه واصحها الخايغ ولهذا لما كان التحايل مباحا للشرائع كلها والعقل
والفطرة ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن المحلل والمحلل له ولعنه صلى الله عليه وسلم لهما ما اخبر عن الله تعالى بوقوع لعنته عليهما او
دعاء عليهما باللعنة وهذا يدل على تحريمه وانه من الكياتر والمقصود ان ايجاب اقرء التثنية في هذا الطلاق من تمام تأكيد تحريمها على
الاول على انه ليس في المسألة اجماع: ذهب ابن المبان القرضي صاحب الايجاز وغيره الى ان المطلقة تملكها غير الاستبراء بحضة فذكره
عنه حسين بن القاسم بن يعلى فقال مسألة اذا طلق الرجل امرأته ثلثا بعد الدخول فعدتها ثلثة اقرء ان كانت من فوات الاقرء وقال
ابن المبان عليها الاستبراء بحضة ليلنا قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء ولو وقع شيخ الاسلام على هذا القول
علق تسويغه على ثبوت اختلف فقال ان كان فيه نزاع كان القول بانها ليس عليها ولا على المعتقة المحيرة الا الاستبراء قولنا متوجه اقول
ولا نرم هذا القول ان الآسفة لا تحتاج الى عدلة بعد الطلقة الثالثة قال هذا لا يعلم احد قال قد ذكر اختلف ابو احسين فقال مسألة اذا
طلق الرجل زوجته ثلثا وكانت من الحيض لصغرها وهرم فعدتها ثلثة اشهر بخلاف ابين المبان ان لا عدلة عليها ليلنا قوله تعالى اللاتي
يأتسن من الحيض من نساكنوا ان يتيم فعدتهن ثلثة اشهر اللاتي لو محض **قال شيخنا** واذا مضت السنة بان على هذه ثلثة اقرء
بشيخنا ولو لم يوجع عليها فكيف اذا كان مع السنة اجماع قال قوله صلى الله عليه وسلم لو نكحتم بنت قيس عدت في قدام منته العلماء
انها تعد ثلثة قروء فان مع الاستبراء فلا تسمى عدلة قلت كافي حديث ابى سعيد في سبأ او طامس انه فسره قوله تعالى الحصانات من النساء
بالسبأ او قال اي فيهن كوحلال اذا انقضت عدتهن فجعل الاستبراء عدلة قال فاما حديث عائشة امرت بريرة ان تعد ثلث حيض
فحديث منكوفان مذهبا عايشة ان الاقرء الاطهار **قلت** من جعل ان عدلة المختلعة حيضة فبطريق الاولى يكون عدلة الفسوخ
كلها عند حيضة لان اخلع الذي هو شقيق الطلاق وان شابه به لا يجزئ في الاعتدال عند ثلثة قروء الفسخ اول احري من وجوه
احدها ان كثيرا من الفقهاء يجعل اخلع طلاقا ينقص به عدلة بخلاف الفسخ لوضاع ونحوه الثاني ان ابان تور من واقعه يقولون الزوج
اذا رد العوض رضيت المرأة برده وراجعها فلها ما ذاك بخلاف الفسخ الثالث ان اخلع يمكن فيه الرجوع للمرأة الى زوجها في عدتها
بعقد جديد بخلاف الفسخ لوضاع او عدلة او محرمية حيث لا يمكن عودها اليه فهذه بطريق الاولى يكفيها استبراء بحضة ويكون
المقصود مجرد العلي براءة رحمها كالمسبية والمهاجرة والمختلعة والزانية على اصح القولين فيها ما دللواهما ايتان عن احمد **فصل** وما
يبين الفرق بين عدلة الرجعية والبائن ان عدلة الرجعية لاجل الزوج للمرأة فيها النفقة والسكنى باتفاق المسلمين لكن سكنها هل
هو سكنى الزوجة فيجوز له ان ينقلها المطلق حيث شاء ام يتعين عليها المنزل فلا يخرجها الاخرج فيه قولان هذا الثاني هو المنصوص

عن أحمد بن حنيفة وعليه يدل القرآن الاول قول الشافعي وهو قول بعض اصحاب احمد والصواب ما جاء به القرآن فان سكنى الرجعية من جنس
سكنى المتوفى عنها ولو تراضيا بان تقالها الوجيز كما ان العدة فيها كذلك بخلاف البائن فانها لا سكنى لها ولا عليها فالزوج له ان يخرجها وطهرها ان تخبر
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس لا نفقة لك لا سكنى **فاما** الرجعة فقول من هو حق للزوج يملك اسقاطها بان يطلقها واحدة
بأثثة او هي حق لله فلا يملك اسقاطها ولو قال انت طالق طلقت بأثثة وقعت رجعية ام هي حق لهما فان تراضيا بالخلع بلا عوض وقع طلاقا
بأثثة ولا رجعة فيه فيه ثلاثة اقوال فالاول مذهبي حنيفة واحد الروايات عن احمد والثاني مذهب الشافعي والرواية الثانية من احمد
والثالث مذهب مالك والرواية الثالثة عن احمد والاصوبان الرجعي. حق الله تعالى ليس لهما ان يتفقا على اسقاطها او يسئل ان يطلقها طلقة
بأثثة ولو رضيت الزوجة كما انه ليس لهما ان يتراضيا بفسخ النكاح بلا عوض بالاتفاق **فان قيل** فكيف يجوز الخلع بغير عوض في احد
القولين في مذهب مالك احمد وهل هذا الاتفاق من الزوجين على فسخ النكاح بغير عوض قيل نعم يجوز احمد في احد الروايتين الخلع بلا عوض
اذا كان طلاقا فاما اذا كان فسخا فلا يجوز بالاتفاق قاله شيخنا رحمه الله تعالى قالوا ولو جاز هذا الجازان يتفقا على ان يبيتها مرة بعد مرة من غير
ان ينقص عدل الطلاق ويكون الامم اليهما اذا اراد ان يجعل الفرقة بين الثلث جعلها وان اراد ان يجعلها من الثلث ويلزم من هذا اذا قالت
فادني بطلاق ان يبينها بطلاق ويكون مخيرا اذا سألته ان شاء يجعله رجعيا وان شاء ان يجعله بأثثة وهذا مستنع فان مضمونه انه يخيرة
ان شاء ان يحرمها بعد المرة الثالثة وان شاء لو حرمها او يمتنع ان يخير الرجل بين ان يجعل الشئ حلالا وان يجعله حراما ولكن انما يخير بين امرين
مباحين له ان يباشر سببا لمحل اسباب التحريم وليس له ان شاء نفس التحليل والتحريم الله سبحانه انما شرع له الطلاق واحدا بعد احدا
ولو يشرع له ايقاعه مرة واحدة لئلا يتدم وتزول نزغة الشيطان التي حملته على الطلاق فيتبتغ نفسه المرأة فلا يجعلها سبيلا فلو ملكه
الشارع ان يطلقها طلقة بأثثة ابتداء كان هذا المحذور ربعينه موجودا والشريعة المشتملة على مصالح العباد تاتي ذلك فانه يبقى الامر
بيدها ان شامت رجعة ان شاءت فلا والله سبحانه جعل الطلاق بيلا الزوج لا بيلا المرأة رحمة منه واحسانا ومراعاة لمصلحة الزوجين
لانه ان يملكها امرها باختيار فينيرها بين القيام معه وفراقها واما ان يخرج الامر عن يدا الزوج بالكلية اليها فهذا لا يمكن فليس له ان يسقط حقه
من الرجعة ولا يملك ذلك فان الشارع انما يملك العبد ما ينفعه ملكه لا يتضر به ولهذا لو يملكه اكثر من ذلك ولا ملكه جميع الثلث ولا
ملكه الطلاق في زمن الحيض الطهر الواقع فيه لا ملكه نكاح اكثر من اربع ولا ملك المرأة الطلاق وقد نفى سبحانه الرجال ولا توثقوا الشفهاء
اموالكم التي جعل الله لكم قواما فكيف يجعلون امر الابصار اليقين الطلاق والرجعة وكما لا يكون الطلاق بيدها لا يكون الرجعة بيدها فان
شامت رجعة من شدت ولا تنبقي الرجعة موقوفة على اختيارها واذا كان لا يملك الطلاق البائن فلا يملك الطلاق المحرم ابتداء اولى اخرى ان
الندم في الطلاق المحرم اقوى منه في البائن فمن قال انه لا يملك الابانة ولو اتى بها لوتين كما هو قول فقهاء احدث لزمه ان يقول انه لا يملك
الثلث المحرم ابتداء بطريق الاولى اخرى ان له رجعتها وان وقعها كان له رجعتها وان قالت طالق واحدة بأثثة فاذا كان لا يملك
اسقاط الرجعة فكيف يملك اثبات التحريم الذي يعود بعدة الا بزوج اصابه **فان قيل** فلان هذا انه لا يملكه ولو بعد اثنتين قيل ليس
ذلك بل لزم فان الله سبحانه ملكه الطلاق على وجه معين هو ان يطلق واحدة ويكون احق برجعتها مما لو تنقض عدتها فان شاء طلق
الثانية كذلك يبقى له احدا واخباره ان او وقعها حرمت عليه لا يعود اليه لان يتزوج غيره ويصيبها ويقارنها هذا هو الذي ملكه اياه
لو يملكه ان يحرمها ابتداء تحريمها تاما من غير تقدم تطليقتين بان الله التوفيق **فصل** قل ذكرنا لكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في

المختلفة انها تعد بحضرة وان هذا مذهب عثمان بن عفان وابن عباس و اسحق بن راهويه واحمد بن حنبل في احدى الروايتين عنه اخبرنا
 شيخنا ونحن نذكر الاحاديث بذلك باسنادها قال النسائي في سننه الكبير باب عدة المختلعة اخبرني ابو علي محمد بن يحيى المزني ثنا اذ ان
 ابن عثمان ابو عبدان ثنا ابى ثنا على بن المبارك عن يحيى بن ابى كثير قال اخبرني محمد بن عبد الرحمن ان ربيع بنت معوذ بن عفر اخبرته ان ثابت
 ابن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسر يدها وهي جميلة بنت عبد الله بن ابى فجاج اخوها يشكها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ثابت فقال خذي لذي لها عليك واخل سبيلها فقال نعم فارها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تزوج
 حيضة واحدة وتلحق باهلها اخبرنا عبد الله بن سعد بن ابراهيم بن سعد قال حدثني عمى قال نا ابى عن ابن اسحق قال حدثني عباد بن ابي
 ابن عباد بن الصامت عن ربيع بنت معوذ قال قلت لها حدثيني حديثك قالت اختلعت من زوجي ثوبت عثمان فسالت ما اذا على من العدة
 قال اعدت عليك الا ان يكون حديث عهد بك فكلت حتى تحيضين حيضة قالت وانما نتبع في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في مريو العالية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه ورزى عكوة عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة رواه ابو واو د عن محمد بن عبد الرحيم البراز عن علي بن يحيى المقطام عن هشام بن يوسف عن معمر
 بن عمرو بن مسلم عن عكرمة ورواه الترمذي عن محمد بن عبد الرحيم بهذا السند بعينه وقال حديث حسن غريب هذا كما انه موجب السنة
 وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم موافق لا قول الصحابة فهو مقتضى القياس فانه استبراء لمجرد العلم ببراءة الرحم فلفت فيه حيضة
 كالمسبية والامة المشتركة والحرة والمهاجرة والزانية اذا ارادت ان تنكح وقد تقدم ان الشارح من تمام حكمته جعل عدة الوجعية
 ثلاثة قروء لمصلحة المطلق والمرأة ليطول زمان الرجعة وقد تقدم النقص على هذه الحكمة وواجاب عنه **ذكر** حكوم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم باعدا المتوفى عنها في منزلها الذي توفي زوجها وهي فيه انه غير مخالف حكمه بخروج المبتوتة واحتملها حيث شامت ثبت في
 السنن عن زينب بنت كعب بن حجر عن الفريرة بنت مالك اخت ابى سعيد الخدري انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسأ
 ان تزوجها الى اهلها في بني خديجة فان زوجها خرج في طلب عبد الله ابوقحى اذا كانوا بطرف العد وحكمهم فقتلوه فسالت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اني ارجع الى اهل فانه لو تزكيت في مسكن يملكه لانفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فخرجت حتى اذا كنت في الحجر اوفى المسجد
 دعاني وامرني فادعيت له فقال كيف قلت فردت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت فقال ما كفي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله
 قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشرا قالت فلما كان عثمان ارسل الى فسألتني عن ذلك فاخبرته فقضى به واتبعه قال الترمذي هذا
 حديث حسن صحيح قال ابو عمرو بن عبد البر هذا حديث مشهور معروف عند علماء الحجاز والعراق وقال ابو محمد بن حزم هذا الحديث لا
 يثبت فان زينب هذه مجهولة ولو روي حديثها غير سعيد بن اسحق بن كعب هو غير مشهور بل العدة مالك غيره يقول فيه اسحق
 ابن سعد سفيان فقول سعيد ما قاله ابو محمد بن يحيى فاحديث حديث صحيح مشهور في الحجاز والعراق وادخله مالك في موطئه واخرجه
 وبنى عليه مذهبها واما قوله ان زينب بنت كعب مجهولة فنعم مجهولة عندنا فكان ما اذا وزينب هذه من التابعات هي امرأة ابو سعيد
 ورزى عنها سعد بن اسحق بن كعب ليس سعيد قد فحواها بن حبان في كتابا الثقات الذي غرابا محمد قول علي بن المديني لو روي عن غير
 سعد بن اسحق وقد روي في مسند الامام احمد ثنا يعقوب ثنا ابى عن ابن اسحق حدثني عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر بن حريم عن سليمان
 ابن محمد بن كعب بن حجر عن عمته زينب بنت كعب بن حجر وكانت عند ابى سعيد الخدري عن ابو سعيد قال شتكي الناس عليا رضي الله عنه

ابن خزيمة فاحمد الاعرابي عن مجاهد قال كان عمرو عثمان يرحل من حجابك معمرات من الحففة وذى الحليفة وذكر عبد الرزاق عن معمر عن
 ايوب عن يوسف بن ناهك عن امه مسيكة ان امرأة متوفى عنها زارت اهلها في حد فحاض بها المطلق فاقوا عثمان فقال اهلها الى بيتها حتى تطلق
 وتكون ايضا عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان كانت له ابنة تعتد من فوات زوجها وكانت تاتيهم بالتمهات فتحدث اليهم فاذا كان الليل
 امرها ان ترجع الى بيتها او قال ابن ابي شيبة حدثنا وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير عن ابي ثوبان ان عمر بن الخطاب قال ان
 تاتي اهلها بياض يومها وان زيد بن ثابت يرضع لولا الا في بياض يومها او ليلها وذكر عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن منصور بن المعتمر عن
 ابراهيم التيمي عن علقمة قال سأل ابن مسعود نساء من همدان في اليمن ازواجهن فقلن اننا نسوت وحش فقال ابن مسعود فجمعتم بالخير
 ترجيح كل امرأة منهن الى بيتها بالليل وذكر ابي بصير بن المنهال حدثنا ابو عوانة عن منصور بن ابراهيم ان امرأة بعثت الى ام سلمة ام المؤمنين
 ان ابي مرثد انا في حد انا تيه امريه قالت نعم ابيتي احد طرفي الليل في بيتك وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم ابنا اسمعيل بن ابي خازم
 عن اشعري انه سئل عن المتوفى عنها اخرج في حدتها فقال كان اكثر اصحابها بن مسعود اشده شئ في ذلك يقولون لا يخرج كان الشير يعني علي بن
 ابي طالب رضي الله عنه يرسلها وقال حماد بن سلمة اخبرنا هشام بن عروة ان اباة قال للمتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الا ان ينشئ اهلها فتشوى
 معهم قال سعيد بن منصور ثنا هشيم انا يحيى بن سعيد هو الانصارى ان القاسم بن محمد بن سالم بن عبد الله بن سعيد بن المسيب قالوا في المتوفى
 عنها الا تبرح حتى يتقضى حد تلودها ايضا عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء وجابر كلاهما قال في المتوفى عنها الا تخرج وذكر وكيع عن احمر
 بن صالح عن المغيرة عن ابراهيم في المتوفى عنها الا يأس ان يخرج بالنهار ولا يبيت عن بيتها وذكر حماد بن زيد عن ايوب السخيتي عن محمد بن زياد بن
 ان امرأة توفيت عنها زوجها وهي مريضة فنقلها اهلها فوساوا فكلوا من اهلها ان ترد الى بيت زوجها قال ابن سيرين فرددناها في تطوع وهذا قول
 الامام احمد ومالك والشافعي وابي حنيفة واصحابهم والاوزاعي ابي عبيد اسحق قال ابو عمر بن عبد البر وبه تقول جماعة فقهاء الامصار بانيها
 والشام والعراق ومصر وشجوة هو لا حديث الفرقة بنت مالك قد تلاقا عثمان بن عفان بالقبول قضى به بمصر الجرين والاصناف وعلقها
 اهل المدينة والجزيرة والشام والعراق ومصر بالقبول لم يعلم ان احاد منهم طعن فيه ولا في رواية وهذا مالك مع تحريمه وتشديده في الرواية قوله
 للسائل له عن رجل ثقة هو فقال لو كان ثقة لبيتته في كتيبي فلا دخله في موطنه في بنى عليه مذهبه قالوا ونحن لا نذكر التراجع بين السلف في
 المسألة ولكن السنة يفصل بين المتأخرين قال ابو عمر بن عبد البر ما السنة وثابتة بحمد الله اما الاجماع يستغنى عنه مع الاستحسان
 الاختلاف فانزل في مسألة كانت الحجة في قول من افقده السنة وقال عبد الرزاق اخبرنا معمر بن الزهري قال اخبرنا المترخص في المتوفى عنها
 بقول عائشة واخذ اهل العلم بقول ابن عمر **فان قيل** فهل ملازمة المنزل حق عليها او حق لها قيل بل هو حق عليها اذا تركه لها الوثقة و
 لو كره عليها فيه فتركون المسكن لها فلو حو لها الوارث او طلبوا منها الاجرة لويلزها السكن جاز لها التحول ثم اختلف اصحاب هذا القول
 هل لها ان تتحول حيث شاعت او ويلزها التحول الى اقرب المساكن الى مسكن الوفاة على القولين فان خلفت هدماء او غرقا او عدا او خوف ذلك او
 حو لها صاحب المنزل لكونه مكره ترجيح فيها او باجرا اقتضت مدتها او منعهما السكنى تعديا او امتنع من اجارته او طلب به اكثر من
 اجر المثل او لم تجدهم فكثر به او لم يقبل الا من مالها فلها ان تنتقل لانها حال عدو لا يلزمها بذلك اجر السكنى انما الواجب عليها فعل السكنى لا تحصيل
 السكنى فان تعدت السكنى سقطت هل قول اصحابنا والشافعي **فان قيل** فهل الاسكان حق على الوثقة تقدم الزوجة به على الغريم
 او على الميراث او لاحق لها في التركة سوى الميراث قيل هذا موضع اختلف فيه فقال الامام احمد ان كانت حائلا فلا سكنى لها في التركة وكذا عليها

ملازمة المنزل اذ يدل لها كما تقدم وان كانت حاملا ففيه روايتان أحدهما ان أحكم كذلك والثاني ان لها السكنى حتى تثبت في المال تقدم
 به على الورثة والغرماء ويكون من راس المال ولا تباع الدار في دينه ببيعها بمنعها سكنها حتى تنقضي عدتها وان تعد ذلك فعل الوارث ان
 يكرهى لها مسكنها من مال الميت فان لم يفعل اجبره أحكامه وليس لها ان تستقل عنه الا بشرط وان اتفق الوارث والمرأة على نقلها عنه لو حيز
 لانه يتعلق بهذه السكنى حق الله تعالى فلو حيز اتفقا على بطلانها بخلاف سكنى النكاح فانها حق للزوجين والصحيح المنصوص ان سكنى الرجعية
 كذلك لا يجوز اتفقا على بطلانها هذا مقتضى نص الآية وهو منصوص احمد وعنه رواية ثالثة ان المتوفى عنها السكنى بكل حال حاملا كانت او
 حائلا فصارت مذهب تلك روايات وجوبها للحامل والحائل واستقاطها في حقها ووجوبها للمحمل دون الحائل هذا تحصيل مذهب احمد وسكنى
 المتوفى عنها **واما** مذهب مالك فلما السكنى حاملا كانت او حائلا لا واجب لسكنى عليها مائة العدة قال ابو عمر فاذا كان المسكن بكر اقال
 مالك هي حق بسكنها من الورثة والغرماء وهو من راس مال المتوفى لان يكون فيه عقد لزومها واراد اهل المسكن اخراجها واذا كان المسكن
 لزومها او يبيع في دينه حتى تنقضي عدتها انتهى كلامه في غير ذلك من اصحاب مالك هي حق بالسكنى من الورثة والغرماء فاذا كان الملك للميت او
 كان قدامى كراهه وان لو كان قدامى ففي التهذيب سكنى لها في مال الميت ان كان موسرا وروى عن محمد بن مالك الكوفي لازم للميت مائة لا يكون
 الزوجة احق به في حصص الورثة في السكنى وللورثة اخراجها الا ان تحبان تسكن في حصتها وتودى كذا حقه **واما** مذهب الشافعي فان
 لعق في سكنى المتوفى عنها قولين أحدهما انها السكنى حاملا كانت او حائلا والثاني لا سكنى لها حاملا كانت او حائلا ويجب عنده ملازمة المسكن
 في العدة بان كانت عنده او متوفى عنها وملازمة البائن للمنزل كذا من ملازمة المتوفى عنها فانه يجوز للمتوفى عنها الخروج نهارا القضاء حواشيها
 ولا يجوز ذلك في البائن في احد قوليه هذا القدر لا يوجب في الرجعية بل يستحب **واما** احمد فعنده ملازمة المتوفى عنها اكد من الرجعية
 ولا يوجب في البائن او يرد اصحاب الشافعي على نفسه بوجوب ملازمة المنزل على المتوفى عنها مع نصه في احد القولين ولانه لا سكنى لها سوا
 وقالوا كيف يجتمع النصان اجابوا بجوابين **احدهما** انه لا تجب عليها ملازمة المسكن على ذلك القول لكن لو ازم الوارث اجرة المسكن حيث علمها
 الملازمة حينئذ واطلق اكثر اصحابه اجواب هكذا **والثاني** ان ملازمة المنزل اجبة عليها لو كان السكنى حيا في نفسه وان تطلب
 بالاجرة او يخرجها الوارث او المالك فيسقط حينئذ **واما** اصحاب ابن حنيفة فقالوا لا يجوز المطلقة الرجعية ولا البائن الخروج من
 بيتها ليلا ولا نهارا واما المتوفى عنها فيخرج نهارا وبعض الليل ولكن لا تنبت الا في منزلها قالوا والفرق ان المطلقة تنقضيها في مال زوجها فلا
 يجوز لها الخروج كالزوجة بخلاف المتوفى عنها فانها لا تنقضيها فلا بد ان تخرج بالنهار لاصلاح حالها قالوا وعليها ان تعتد في المنزل الذي يضاف
 اليها بالسكنى حال وقوع الفرقة قالوا فان كان نصيبها من المبيت لا يكفيها او اخرجها الورثة من نصيبهم انتقلت لان هذا عدتها ولو الكون في
 بيتها عبادة والعبادة تسقط بالعدر قالوا فان عجزت عن كراء البيت الذي هي فيه لكثرة فلها ان تستقل الى بيتا قل كراءه وهذا من
 كلامهم يدل على ان اجرة المسكن عليها وانما يسقط السكنى عنها بمجرد اجرة ولو هذا صرحوا بانها تسكن من التركة ان كفها وهذا لا يملك
 سكنى عندم للمتوفى عنها مالا كانت او حائلا وانما عليها ان تلتزم مسكنها الذي توفي زوجها وهي فيه ليلا ونهارا فان بدله لها الورثة والا
 كانت الاجرة عليها فهذا مذهب لنا في هذه المسألة وما خذنا خلاف فيها وبالله التوفيق **ولقد** صاحب فرقة بنت مالك في
 هذا الحديث نظير ما صاحب فرقة بنت قيس في حديثها فقال بعض المتأخرين في هذه المسألة لان ذلك كتاب بن القول امرأة فان الله سبحانه
 انما امرها بالاعتداد اربعة اشهر وعشرا ولو امرها بالمنزل لكانت عايشة ام المؤمنين وجوب المنزل افتت للمتوفى عنها بالاعتداد حديث

شاعت كما انكرت حديث فاطمة بنت قيس ووجبت السكنى المطلقة وقال بعض من تازع في حديث الفرعية قد قتل من الصحابة رضی الله عنهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كثير يوم احد يوم بيرونة ويوم ثونة وغيرها واعتلوا بزعمهم فلو كان كل امرأة منهم بلا حرم منزلها زمن العدة لكان ذلك من اظهر الاشياء او ابينها بحيث لا يخفى على من هو دون ابن عباس عايشة فكيف خفي هذا عليهما وعلى غيره من الصحابة الذي حكى اقول هو مع استمرار العمل به استمر امر متبايعا هذا من ابعدا الاشياء فلو كانت السنة جارية بذلك لو تات الفرعية بيننا اذ نه صلى الله عليه وسلم ان تلحق باهلها ما اذن لها في ذلك ثم امر بردها بعد ذهابها وادامها بان تكثرت في بيتها فلو كان ذلك امر مستقرا ثابتا لكان قد نسخ باذنه لها في الحاق باهلها او نسخ ذلك الاذن بامر لها بالملك في بيتها فيفرض في تغيير الحكم مرتين هذا لا عهد لنا به في الشريعة في موضع متيقن **قال** الآخرون ليس في هذا ما يوجب هذه السنة الصحيحة الصريحة التي تلقاها امير المؤمنين عثمان بن عفان اكار الصحابة بالقبول فنها عثمان حكم بها ولو كنا لا نقبل رواية النساء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذهبت سنن كثيرة من سنن الاسلام لان قولها عنه الا النساء وهذا كتاب الله ليس فيه جوب لا اعتدال في منزل حتى تكون السنة مخالفة له بل غاية ان تكون بياناً حكمه سكنت عنه الكتاب مثل هذا لا ترد به السنن هذا الذي حدث منه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه ان تترك السنة اذا لم يكن نظير حكمها في الكتاب **واما** تترك ام المؤمنين رضی الله عنهما حديث الفرعية فلعله لم يبلغها او لوبغها فلعلها تناولته ولو تناوله فلعله قام عندها معارض له بكل حال فالقائلون به في تركها لتركها هذا الحديث اعد من التاركين له لترك الام المؤمنين له قبين التركين فرق عظيم **واما** من قتل مع النبي صلى الله عليه وسلم من مات في حياته فلم يات قطان نساء هم كن تعتدن حيث شئن لم يات عنهن ما يخالف حكم حديث فرعية البتة فلا يجوز ترك السنة الثابتة لامر لا يعلم كيف كان لو علم انهن كن يعتدن حيث شئن لم يات عنهن ما يخالف حكم حديث فرعية فلعله قبل استقر هذا وثبوتها حيث كان الاصل براءة الذمة وعدم الوجوب قد ذكر عبد الزل عن ابن جريح عن عبد الله بن كثير قال قال مجاهد قتل رجال يوم احد فجاء نساؤهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلن انا نسوة حشر يا رسول الله بالليل فنبيت عندنا حتى اذا اصبحنا تبدا نافي بيوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحدثن عن احدكم ما لم يكن فاذا ارجعن النوم فلتؤنب كل امرأة الى بيته وهذا وان كان مرسلا فانظروا ان مجاهدا ان كان يكون سمعه من تابعي ثقة او من صحاب التابعين لو يكن الكذب معروفا فيهم ثم ثانی القرون المفضلة وقد شاهدوا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذوا العلم عنهم وهم خير الامة بعدهم فلا يظن بهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الرواية عن الكذابين لاسيما العالم منهم اذا حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرواية وحرم عليه حديث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم امره في بعد كل البعد ان يقدم على ذلك مع كون الوساطة بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبا او مجھولا وهذا بخلاف مراسيل من بعدهم فكل ما خسر القرون سواء الظن بالمراسيل لو يشهد بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبأجملة فليس الاعتقاد على هذا المرسل حلالا وبالله التوفيق **ذكر** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في احوال المعتدة نفيها واتباتا ثبتت في الصحيحين عن حميد بن نافع عن زينب بنت ابي سلمة انها اخبرته هذه الاحاديث الثلاثة قالت زينب خات على ام حبيبة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي ابوها ابو سفيان فدعت ام حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق او غيره فدهنت به جارية ثم مست بعارضيهما وقالت الله مالي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على المنبر لا تحل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحل على ميت فوق ثلث الاعلى نروج

ولا خلاف ان موت ابي سلمة كان قبل موت جعفر رضي الله عنهما واما جليل الناس عن ذلك بان هذا حديث منقطع فان عبد الله بن شداد
ابن الهادي لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه فكيف يقدم حديثه على الاحاديث الصحيحة المسندة التي لا مطعن فيها وفي
الحديث الثاني الحجاج بن ارمطاط ولا يعارض بحديثه حديث الاميمة الاثبات الذين هم فرسان الحديث **فصل** الحكم الثاني ان الاحاديث
للعدة بالشهور اما المحامل فاذا انقضت حملها سقط وجوب الاحلاد عنها اتفاقا فان لها ان تزوج وتقبل وتطيب لزوجه وتزين له ما شاء
فان قيل فاذا ازدت مدة الحمل على اربعة اشهر وعشرون فهل يسقط وجوب الاحلاد ام يستمر الى حين الوضع قيل بل يستمر الاحلاد الى حين
الوضع فانه من توابع العدة ولهذا قيد بملتها وهو حاكم من احكام العدة وواجب من اجاباتها فكان معها وجودها وعلما **فصل** الحكم
الثالث ان الاحلاد تستوي فيه جميع الزوجات المسلمة والكافرة والمحرة والامة والصغيرة والكبيرة وهذا قول الجمهور واحمد الشافعي
ومالك الا ان اشهب بن نافع قال لا احلاد على الذمية ورواه اشهب عن مالك وهو قول ابو حنيفة ولا احلاد عندنا على الصغيرة واجتبر
ارباب هذا القول بان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الاحلاد من احكام من ومن بالله اليوم الاخر فلا تدخل فيه الكافرة ولا غيرها مكلفة
ياحكام الفروع قالوا واعدت له عن اللفظ العام المطلق الى الخاص المقيد بالايمان يقتضي ان هذا من احكام الايمان وازمة واجباته فكانه
قال من التزم الايمان فهذا من شرائعه واجباته والتحقيق ان نفى حل الفعل عن المؤمنين لا يقتضي نفى حكمه عن الكفار لاثبات محلها
ايضا وانما يقتضون من التزم الايمان وشرائعه فهذا لا يحل يجب على كل حال ان يلزم الايمان وشرائعه ولكن لا يلزم الشارع شرع الايمان
الابعد خوله فيه هذا كما قيل لا يحل لمؤمن ان يترك الصلوة والحج والزكاة فهذا لا يدل على ان ذلك حل للكافر وهذا كما قال في لباس
الذبيحة لا ينبغي هذا للمؤمنين فلا يدل انه ينبغي لغيرهم وكذا قوله لا ينبغي للمؤمن ان يكون لعانا وسر المسألة ان شرائع الاحلاد الحرام الايجاب
انما شرعت لمن التزم اصل الايمان من لو يلتزمه على بينه وبينه فانه يحل بينه وبين شرائع الدين الذي التزمه كما حل بينه وبين
اصله ما لو تحاكم الدنيا وهذه القاعدة متفق عليها بين العلماء ولكن عند الذين اوجبوا الاحلاد على الذمية انه يتعلق به حق الزوج المسلم
وكان في الزمها به كاصل العدة ولهذا لا يلزمونها به في عدتها من الذمى لا يتعرض لها فيها نصا وهذا كعقودهم مع المسلمين فانهم يلزمون
فيها باحكام الاسلام وان لو تعرض لعقودهم مع بعضهم بعضا ومن يباينهم في ذلك يقولون الاحلاد حق لله تعالى لهذا وانفتحت هي
والموتى والاولياء على سقوطه بان اوصاها بتركه لو يسقط ولزمها الاتيان به فهو جار مجرى العبادات ليست الذمية من اهلها فهذا
سر المسألة **فصل** الحكم الرابع ان الاحلاد لا يجب على الامة ولا ام اولاد اذ مات سيدهما لانهما ليسا بزوجة قال ابن المنذر لا
اعلم بخالفون ذلك **فان قيل** فهل لهما ان تحلان ثلثة ايام قيل نعم لها ذلك فان النفل ما حرم الاحلاد فوق الثلث على غير الزوج
وواجبه اربعة اشهر وعشرا على الزوج فدخلت الامة وام الولد فيمن يحل له الاحلاد لا فيمن يحرم عليهم لا فيمن يجب **فان قيل** فهل يجب
على المعتدة من طلاق او طي شبهة او زنا او استبراء احلاد **قلنا** هذا هو الحكم الخامس الذي دللت عليه السنة انه لا احلاد على احدة
من هؤلاء لان السنة اثبتت ونفت فخصت بالاحلاد الواجب الزوجات باجائز غيرهن على الاموات خاصة وما عداهن فهو داخل في حكم
التحريم على الاموات فمن اين لكونه في الاحلاد على المطلقة الباتن قد قال سعيد بن المسيب ابو عبيد بن ثور ابو حنيفة واصحابه و
الامام احمد في حديثي الروايتين عنه اختارها انخرق ان الباتن يجب عليها الاحلاد وهذا محض القياس لا ينافي معتدا بان من نكح ظنومها
الاحلاد كما المتوفى عنها لانها اشتركت في العدة واختلفا في سببها ولان العدة تحرم النكاح فحرمت دعاوية قالوا ولا يربطان الاحلاد معقول

المعنى وهو ان اظهر الزينة والطيب والحل ما يدعو المرأة الى الرجال يدعو الرجال اليها فلا تؤمن ان تكذب في انقضاء عدتها استعمل
 لذلك صنعت من دواعي ذلك في سنت اليه الذرية وهذا مع ان الكذب في عدة الوفاة يتعدى غالباً بظهور موت الزوج وكون العدة ايها المأخذ
 بخلاف عدة الطلاق فانها بالاقراء وهي تعلم الا من جرمها فكان الاحتياط لها اولى قيل قلنا تكذبا الله سبحانه وتعالى قل من حرم زينة الله التي
 اخرج لعباده والطيبات من الزنق وهذا يدل على انه لا يجوز ان يحرم من الزينة الا ما حرمه الله ورسوله والله سبحانه قد حرم
 على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم زينة الاحلاد على المتوفى عنها مدة العدة وابع رسول الله الاحلاد بتركها على غير الزوج فلا يجوز
 تحريم غير ما حرمه بل هو على اصل الاباحة وليس الاحلاد من لوازم العدة ولا توابعها ولهذا لا يجب على الموطوءة بشبهة ولا المزني بها
 ولا المستبراة ولا الرجعية اتفاقاً وهذا القياس اولى من قياسها على المتوفى عنها المالكين العدين من الفروق قدر اوسبياً وحكماً فانما
 عدة الاقراء بالاقراء اولى من احاق عدة الاقراء بعبدة الوفاة وليس المقصود من الاحلاد على الزوج الميت لجرم ما ذكره من طلب الاستبراء
 فان العدة فيه لو تكن لجرم العلو ببراءة الزوج ولهذا يجب قبل الدخول انما هو من تعظيم هذا العقد اظها خطرته وشرقه وانه عند الله
 يمكن فجعلت العدة حرماً لئلا يجعل الاحلاد من تمام هذا المقصود وتاكيداً ومزيداً لاعتنا به حتى جعلت الزوجة اولى بفعله على زوجها من
 ايها وابنها واخيها وساير اقاربها وهذا من تعظيم هذا العقد وتشريفه وتاكيد الفرق بينه وبين السامح من جميع احكامه ولهذا شرع
 في تبدل نكاحه واثباته والشهاد عليه الضرب بالدف لتحقيق المضادة بينه وبين السفاح وشرع في اخره وانتهائه من العدة والاحلاد
 يشترع في غيره **فصل الحكم السادس** في خصال التي تجتنبها الحادة وهي التي دل عليها النص ون الاراء والاقوال التي لا دليل عليها وهي
 اربعة احدها الطيب بقوله في الحديث الصحيح لا تس طيباً ولا خالاف في تحريمه عند من اوجب الاحلاد وبهذا لما خرجت ام حبيبة
 من احلادها على ايها ابي سفيان عت بطيب فدعت منه جارية ثم مست بعارضتها ثم ذكرت الحديث ويدخل في الطيب المسك
 والعنبر والكافور والند الغالية والزباد والزبرة والبخور والادهان الطيبة كدهن البان الورد والبسجم والياسمين والمياه المعتصرة
 من الادهان الطيبة كماء الورد وماء القرنفل وماء زهر النارج فها كل طيب لا يدخل فيه الزيت ولا الشيرج ولا السمك لا تتم من ادائها
 بشئ من ذلك **فصل الحكم السابع** هي ثلاثة انواع احدها الزينة في بدنها فيحرم عليها الخضاب النقش والتطريف والحمر والاسفيد
 فان النبي صلى الله عليه وسلم نص على الخضاب منبهاه على هذه الافواع التي هي اكثر زينة منه اعظم فتنه واشده مضادة لمقصود
 الاحلاد ومنها الكحل والنوى عنه ثابت بالنص الصحيح ثم قال طائفة من اهل العلوم من السلف اختلف منهم ابو محمد بن حزم لا تتحل ولو
 ذهبت عينها لا يلا ولا تها راويها عد قولهم حديث ام سلمة المتفق عليه ان امرأة توفى عنها زوجها فحوا على عينها فاتوا النبي صلى الله عليه
 وسلم فاستاذنوه في الكحل فما اذن فيه بل قال امرتين او ثلاثاً ثم ذكر قولهم انوا يفعلونه في اهلها من الاحلاد والبليغ سنة ويصبرون على ذلك الا
 تصبرين اربعة اشهر وعشرا لاريان الكحل من ابغ الزينة فهو كالطيب واشده منه وقال بعض الشافعية للسواء ان تتحل هذا لقول
 مخالف للنص والمعنى واحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفرق بين السود والبيض كما لا تفرق بين الطوال والقصار ومثل هذا القياس
 فالرأى الفاسد الذي اشتد عليه السلف ذم هو اياه **واما جمهور العلماء** كمالك واحمد وابي حنيفة والشافعي اصحابهم هم والله
 فقالوا ان اضطرت الى الكحل الاشد تداويا لا زينة فلها ان تتحل به لا يلا وتسمى نهاراً وتجوز حديث ام سلمة المتقدم فانها قالت في كحل
 الجلاء لا تتحل الا لما لا بد منه تشدد عليك فتكحلين بالليل وتغتسلينه بالنهار ومن جتهد حديث ام سلمة الاخران رسول الله صلى الله

عليه سلم دخل عليها وقد جعلت عليها صبرا فقال ما هذا يا ام سلمة فقلت صبرا رسول الله ليس فيه طيب فقال انه يشيب اوجه فقال اجعلها
الابا لليل تنزع به بالفخار وما حديث واحد فرقه الوواة وادخل الكحل القدر منه في موطنه بلا غاوذ كروم في التمهيد لا طرا يشد بعضهم
بعضه يكفي احتياج ملك به ادخله اهل السين في كتبهم واحتم به الائمة واكل حرجاته ان يكون حسنا ولكن حدثها هذا مخالف في الظاهر شيئا
المسند المتفق عليه فانه يدل على ان المتوفى عنها الكحل محال فان النبوي صلى الله عليه وسلم لو ياذن للمشتكية عينها في الكحل لا يلاذ ولا يمارا
من فخره ولا غيرها وقال امرتين او ثلثا ولو يقل الا ان تضطر وقد ذكر مالك عن نافع عن صفية ابنة عبيد انهما اشكت عينها وهي حاد على زوجها
عبد الله بن عمر فلم يكتحل حتى كادت عينها ترمص قال ابو عمرو هذا عندى ان كان ظاهرا مخالفا لحدِيثها الاخر لما فيه من باحة بالليل وقوله
واحد يشي الاخر امرتين او ثلثا على الاطلاق ان ترتيب الحديث والله اعلم على ايدى الشكاية التي قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبولن الله
اعلم مما صلبا لا بد لها فيه من الكحل فلذلك فها هو لو كانت محتاجة مضطرة تخاف ذهاب بصرها لا باس لها ذلك كما فصل التي قال لها افعليه
بالليل واسمعي بالنهار والتطريش هذا التاويل ان الضرورات تنقل المحظورات الى حاله المباح في الاصول لهذا جعل مالك فتوى ام سلمة في
تفسير الحديث المسند في الكحل ان ام سلمة تزنته وما كانت لتخالفه اذا هم عندها وهي علم بتاويله ومخرجه النظر يشهد لذلك لان المضطر
الى شئ لا يحكوه بحكم المرفه للمؤمن بالنسبة لغيره ام والتداوى من الزينة في شئ وانما هي كحادثة عن الزينة لا عن التداوى وام سلمة اعلم بما روت
مع صحته في النظر وعليه اهل الفقه وبه قال مالك والشافعي واكثر الفقهاء وقد ذكر مالك في موطنه انه بلغه عن سائر عبد الله بن سليمان بن
يسار انها كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها انها انا خشيت على بصرها من يرمد بعينها واشكوى اصابتها انها تكحل وتداوى بالكحل وان كان
فيه طيب قال ابو عمرو ان الفصل في التداوى الى التطيب والاهمال بالنيات **وقال الشافعي** الصبر يصفر فليكون زينة وليس بطيب هو كل الجلام
فاذنت ام سلمة للمرأة بالليل حيث لا ترى مسويه بالنهار حيث ترى كذلك ما شبهه وقال ابو محمد بن قدامة في المغني انما تمنع احادة من الكحل
بالامثلة لا يحصل به الزينة فاما الكحل بالتوتيا والعزرون ونحوها فلا بأس به لانه لا زينة فيه بل يقم العين يزيدا ما قال لا تتم من جعل الصبر
على غير وجهها من بدنها لانها ما تمنع منه في الوجه لانه يصفر لا فيشبهه اخضا فلها ذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم انه يشيب الوجه قال
ولا تمنع من تعقيم الاظفار وتنف الابط وعلق الشعر المتدلي بل حلقه ولا من الاغتسال بالسدرة الا مشا طبه كحديث ام سلمة ولا يبراد
للتطيب لا للتطيب قال ابراهيم بن هانق النيسابوري في مسائله قيل لابي عبد الله المتوفى عنها الكحل بالاذن الا لا ولكن ان امرأت الكحل بالصبر
اذا خافت على عينها واشتكت شكوى شديدة **فصل** النوع الثاني زينة الثياب فيجوز عليها ما نهاها عنه النبي صلى الله عليه وسلم وما هو
اولى بالمنع منه وما هو مثله قد مر عنه انه قال لا تلبس ثوبا مصبوغا وهذا يعنى المعصفر والمزغفر وسائر المصبوغ بالاحمر والاصفر والاصفر
والانزق الصافي وكل ما يصبغ للتحسين التزين وفي اللفظ الاخر ولا تلبس المعصفر من الثياب لا المشق وهم هنا نوعان **احدهما** ما ذون
فيه هو ما ينسج من الثياب على وجهه لو يدخل فيه صبغ من خز او قز او قطن او كتان او صوف او وبر او شعر او صبغ غزله ونسج مع غيره
كالبر **والثاني** ما لا يراد بصبغه الزينة مثل السواد وما صبغ لتقويم او لينة الوسخ فهذا لا يمنع منه قال الشافعي رحمه الله في
الثياب زينتان احدهما جمال الثياب على اللابسين السترة للعودة فالثياب زينة لمن يلبسها وانما هي كحادثة عن زينة بدنها ولم تنه
عن صبغها فلا بأس ان تلبس كل ثوب من البياض لان البياض ليس من ثيابا وكذلك الصوف والوبر وكل ما ينسج على وجهه ولو يدخل عليه صبغ من
خز او غيره وكذلك كل صبغ لو يرد به التزين بل السواد وما صبغ لتقويم او لينة الوسخ عنه فاما ما كان من زينة او شئ في ثوبه او غيره فلا

وابوها ثقة وقال عبد الله بن احمد بن حنبل عن يحيى بن معين لا بأس به وكذلك قال العجلي قال ابو حاتم صدوق حسن الحديث و
قال عثمان بن سعيد الدارمي كان ثقة في الحديث ثور تزل الائمة يشهد من حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه وقال ابو داود ثقة وقال اسحق
ابن راهويه كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع كما كان بخراسان اكثر حديثا منه وهو ثقة ورثى له الجماعة وقال يحيى بن اكرم القاضي
كان من انبل من حديث بخراسان العراق والحجاز و او تقم و او سعم علماء وقال المسعودي سمعت مالك بن سليمان يقول مات ابراهيم بن طهمان
سنة ثمان مائة ومائة بركة ولو خلفت مثله فداقتي الصحابة رضي الله عنهم بها ومطابق لهذه التصوي كاشفت عن معناها ومقصودها
فصح عن ابن عمر انه قال لا تكحل ولا تطيب ولا تحتضب ولا تلبس المعصفر ولا ثوبا مصبوغا الا برأ ولا تتزين بحلي لا تلبس شيئا يزيد به الزينة ولا
تكحل بكحل يزيد به الزينة الا اذا اشتكى عينها و صح عنه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
لا تلبس المتوفى عنها طيبا ولا تحتضب ولا تكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب تجلب به صح عن ام عطية لا تلبس الثياب المصبغة
ولا العصب لا تلبس طيبا الا في الطيب لا تقسطوا ولا تطفروا ولا تكحل بكحل الزينة و صح عن ابن عباس انه قال تجتنب الطيب الزينة و صح عن
ام سلمة رضي الله عنها لا تلبس من الثياب المصبوغة شيئا ولا تكحل ولا تلبس حليا ولا تحتضب ولا تطيب قالت عايشة ام المؤمنين رضي الله عنها
لا تلبس معصفر ولا تقرب طيبا ولا تكحل ولا تلبس حليا وتلبس ان شاء الله ثياب العصب **فصل** اما النقاب فقال اخري في مختصره تجتنب
الزوجة المتوفى عنها زوجها الطيب الزينة والبيوتة في غير منزلها والحل بالاشد والنقاب لم اجل هذا ايضا عن احمد وقد قال اسحق بن هانئ
في مسأله سألت ابا عبد الله عن المرأة تنتقب في عدتها او تدهن في عدتها قل لا بأس به وانما كره المتوفى عنها زوجها ان تتزين لكن
قد قال ابو داود في مسأله عن احمد المتوفى عنها زوجها المطلقة ثلثا والمحرمه تجتنب الطيب الزينة فجعل المتوفى عنها بمنزلة المحرمه فيها
تجتنبه فظاهر هذا انما تجتنبان النقاب فعمل بالقاسم اخذ من نصه هذا فان الله اعلم وبهذا علله ابو محمد في المعنى فقال فصل الثالث فيما
تجتنبه أحكام النقاب في معنى معناه مثل البرقع ونحوه لان المعتدلة مشبهة بالمحرمه والمحرمه تمتنع منك واذا احتاجت الى ستر
وجها سدل عليه كلفعل المحرمه **فصل** فان قيل فما تقولون في الثوب اذا صبغ غزله ثم سجره هل له لبسه قيل فيه جهان هما احتمالان
في المعنى أحدهما يحرم لبسه لانه احسن ارفع ولانه مصبوغ للحسن فاشبه ما صبغ بعد نسجه والثاني لا يحرم لقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حديث ام سلمة الا ثوب عصب هو ما صبغ غزله قبل نسجه ذكره القاضي قال الشيخ والاول صح واما العصب فصح انه نبت
يصبغ به الثياب قال السهيلي الورس والعصب نبتان باليمن لا نبتان الاية فان جعل النبي صلى الله عليه وسلم للحادة في لبس ما يصبغ بالعصب
لان في معنى ما يصبغ لغير التحسين كالاحمر والاصفر والمعنى لتجوز لبسه مع حصول الزينة بصبغه كحصولها بما يصبغ بعد نسجه والله اعلم **حكم**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاستبراء ثبت في صحيح مسلم من حديث ابى سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم حنين بعث جيشا الى واطس فلقي عدوا فقاتلهم فظفر واعليه ثم صابوا وسابيا فكان ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يخرجون من غشيانهم من اجل ازواجهم من المشركين فاقول الله عز وجل في ذلك والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما ذكر اي فهن
لكم حلال اذا انقضت عدتهن في صحيحه ايضا من حديث ابى الدرداء رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم يامر امة تتجمل على باب
فسطاط فقال لعلمان يلربها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان العناء لعناء يدخل معه قبورة كيف يورث وهو لا
له كيف يستخدمه هو لا يحل له في الترمذي من حديث عراب بن مسارية ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطى المسبيا اعني يضعن

ما في بطونهم في المسند سنن ابي داود من حديث ابي سعيد الخدري رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأيا واطاسك توطأ
حامل حتى تضعم ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة وفي الترمذي من حديث زريق بن ثابت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه ولا غيره قال الترمذي حديث حسن في لابي داود من حديثه ايضا لا يحل الاثمن يوم من بان الله اليوم
الاخر ان يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها ولا حمل من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح امرأة ثيبا من السبأيا حتى تحيض **ذكر**
البخاري في صحيحه عن ابن عمر اذا وهبت الوليدة التي توطأ اوسيعت او عتقت فلتستبرأ بحيضة ولا تستبرأ في العذر اذ ذكره عبد الرزاق عن
محم عن طاوس ارسى رسول الله صلى الله عليه وسلم ناديا في بعض مغازبه لا يقعن رجل على حامل ولا حامل حتى تحيض ذكره سفيان الثوري
عن كريب عن الشعبي قال اصاب المسلمون سبأيا يوم اوطاس فرمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يقعوا على حامل حتى تضعم ولا حامل حتى تحيض
فصل فقمت هذه السنن احكاما عديدة **احكامها** انه لا يجوز وطئ المسبية حتى يعلم براءة جرمها فان كانت حاملا فيوضع لها
وان كانت حائلا فبان تحيض حيضة فان لم يكن من فوات الحيض فلا نص فيها واختلف فيها وفي البكر وفي التي يعلم براءة جرمها بان حاضت عند
البائنة ثوباعها عقيبا كحيض اوطاسها او غيرها عن ملكه او كانت عند امرأة وهي مصونة وانتقلت عنها الى رجل فوجب الشافعي ابو حنيفة
واسم جرمه والله الاستبراء في ذلك كله اخذ بالعموم الاحاديث واعتبار بالعدا حيث تجب مع العلم ببراءة الزوج واحتجاجا بآثار الصحابة كما
ذكره عبد الرزاق ثنا ابن جرمج قال قال عطاء تداول ثلثة من التجار جارية فولدت فدعا عمر بن الخطاب لقاها فاحقوا ولدها باحدهم فقال عمر رضي
الله عنه من اباع جارية قد بلغت الحيض فليترص بها حتى تحيض فان كانت لو تحض فليترص بها خساوا واربعة ليلا قالوا وقد اوجب الله
العدا على من يثبت من الحيض وعلى من لو تبلغ سن الحيض وجعلها ثلثة اشهر والاستبراء على الامة فيجب على الأنثى ومن لو تبلغ سن الحيض
وقال اخبرني المقصود من الاستبراء العلم ببراءة الرحم حيث يتيقن المالك ببراءة رجوالامة فله وطئها والاستبراء عليه كما رواه
عبد الرزاق عن محمد بن ابي عن نافع عن ابن عمر قال اذا كانت الامة عذرا لم يستبرأ ان شاء وذكره البخاري في صحيحه عنه وذكره
ابن سمية ثنا علي بن زيد عن ابي بن عبد الله الخمي عن ابن عمر قال وقعت في سهي جارية يوم حلولة كان عنقها ابريق فضة قال ابن عمر فما
ملكك نفس ان جعلت اقبلها والناس ينظرون مذهب مالك الى هذا يرجع وهناك قاعدة وفردعها اطلاق ابو عبد الله المازني وقد عقله
قاعدة لباب الاستبراء فنذكرها بلفظها **والقول** الجامع في ذلك ان كل امة من عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من قلب على
الظن كونها حاملا او شك في حملها او تردد فيه فالاستبراء لازم فيها لكل من قلب الظن ببراءة جرمها لكنه مع الظن الغالب يجوز حصوله فان
المذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه ثور خرج على ذلك القروم المختلفة فيها كاستبراء الصغيرة التي تطبق الوطئ الأنثى و
فيه روايتان عن مالك قال صاحب الجواهر يجب في الصغيرة اذا كانت من قارب سن الحمل كبنث ثلث عشرة او اربع عشرة وفي ايجاب الاستبراء
اذا كانت ممن تطبق الوطئ لا يحل مثلها كبنث تسع وعشر روايتان اثبتته في رواية ابن القاسم ونفاة في رواية ابن عبد الحكم وان كانت ممن
لا يطبق الوطئ فلا تستبرأ فيها قال ويجب الاستبراء فيمن جاوزت سن الحيض لو تبلغ سن اليأسه مثل ابنة الاربعة والخمسين
واما التي وقعت عن الحيض يثبت عنه فهل يجب فيها الاستبراء ولا يجب روايتان لابن القاسم ابن عبد الحكم قال لما زني ووجهه استبراء
الصغيرة التي تطبق الوطئ والأنثى انه يمكن فيها الحمل على الذكر او محمية الذرية لثلاثه في مواضع الامكان ان لا يمكن قال ومن
ذلك استبراء الامة خوفا ان تكون زنت وهو المعبر عنها بالاستبراء لسوء الظن فيه قولان والنفي لا شهيد قال ومن ذلك استبراء الامة

الرحسين فيقولان الغالب عدم وطى السكدة لهن ان كان يقعر في النادر من ذلك استبراء من باحتمال محبوبك امرأة او زوجة ففتى بجوبه
روايان عن مالك من ذلك استبراء المكاتبه اذا كانت تنصرف ثم عجزت فرجعت الى سيدها فابن القاسم ثبتت الاستبراء واشبه بينفتي بموت
ذلك استبراء المبركة قال ابو الحسن اللخمي هو مستحب على وجه الاحتياط غير واجب قال غيره من اصحابنا انك هو واجب من ذلك اذا استبراء البائنة
الامة وعلو المشتري انه قد استبراءها فانه عجزى استبراء البائنة عن استبراء المشتري ومن ذلك اذا ودعه امة فحاضت عند
المودع حيضة ثم استبراءها او سخره الى استبراء ثانيا اجزأت تلك الحيضة عن استبراءها وهذا بشرط ان لا تخبره ولا يكون سيدها يدخل
عليها ومن ذلك ان يستبرأها من زوجها او ولد له صغير في عياله قد حاضت عند البائنة فابن القاسم يقول ان كانت لا تخبره اجزأه ذلك
واشبه يقول ان كان مع المشتري في دار وهو الذي عنها والناظر في امرها اجزأه ذلك سواء كانت تخبره او لا تخبره من ذلك ان كان سيدا لامة
غائبا فحين قدم استبراءها منه رجل قبل ان تخبره او خرجت وهي حائض فاشترها قبل ان تعلم فلا استبراء عليها من ذلك اذا بيعت وهي
حائض في اول حيضها فالشهور من مذهبنا ان ذلك يكون استبراء لها لا يحتاج الى حيضة حسانفة ومن ذلك الشريك يشتري نصيب
شريكه من الجارية وهي تحت يد المشتري منه ولو كان حاضرا فلا استبراء عليه هذه الفروع كلها عن مذهبنا تنبنيك عن ما خلا في
الاستبراء وانما يجب حيث لا يصلح ولا يظن براءة الرجوفان علمت لو ظنت فلا استبراء وقال ابو العباس بن شريح والعباس بن تيمية انه
لا يجب استبراء اولئك كما صح عن ابن عمر رضی الله عنهما بقولهم نقول ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص عام في وجوب استبراء كل من يجرد
له عليها ملك على اى حاله كانت انما هي عن طي السبايا حتى تضع حواملهن ويحضن حوائلهن **فان قيل** نعمومه يقتضى تحريمه على ابكار
قبل الاستبراء كما يتم على النبي **قيل** نعم وقايتة انه عموم او اطلاق ظهر القصد منه فيخصه بيقيد عند التقاء موجبا للاستبراء ويحصل ايضا
بغيره قول الله عليه وسلم في حديثه في يفر من كان يؤمن بالله اليوم الاخر فلا جناح عليكم ان تنكحوا نسبا حتى تحيضن ويحصل ايضا بمذهب
الصحابي لا يعلمه مخالفوه في صحيح البخاري من حديث بريدة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا رضي الله عنه الى خالد بن الوليد
ليقبض الحسن فاصطفى علي منها ممية فاصبر ولا تغتسل فقلت لخالد ما ترى الى هذا وفي رواية فقال خالد لبريدة الا ترى ما صنع هذا
قال بريدة وكنت ابغض عليا رضي الله عنه فلما قدمنا الى النبي صلى الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال يا بريدة اتبغض عليا قلت نعم قال
تبغضه فان له في الخمس اكثر من ذلك فهذه الجارية اما ان يكون بكر او يري على كره والله وجهه وجوب استبراءها واما ان تكون في اخر
حيضة فاكفى باحيضة قبل تملكها لها ويكفي حال فلا بد ان يكون تحقق براءة رحمها بحيث اغناه عن الاستبراء فاذا تأملت قول النبي
صلى الله عليه وسلم حتى التامل جدت قوله لاوطأ ما مل حتى تضع ولا غير ذلك حمل حتى تحيض ظهر لك منه ان المراد بغير ذلك الحمل
من يجوز ان تكون حاملا وان لا يكون فيمسك عن طيها مخالفة الحمل لانه لا علم له بما شتم عليه رحمها وهذا قاله في المسبيات لعدم علم
السباي بحالهن وعلى هذا فكل من ملك امة لا يعلم حالها قبل الملك هل شتمل رحمها على حمل ام لا ويطأها حتى يستبرأها بحيضة هذا
امر معقول ليس بتعبد قمض لا معنى له فلا معنى لاستبراء العذراء والصغيرة التي لا يحمل مثلها والتي اشترها من امرأته وهي في بيتها
لا تخبر اصلا ونحوها ممن يعلم براءة رحمها فذلك اذا نزلت المرأة واودت ان تزوج استبراءها بحيضة ثم تزوجت وكذلك اذا نزلت
وهي مزوجة امسك عنها زوجها حتى تحيض حيضة وكذلك ام الولد اذا مات عنها سيدها اعتدت بحيضة قال عبد الله بن احمد
سالت ابني كعدة ام الولد اذا توفي عنها مولاه او اعتمها قال عدتها بحيضة وانما هي امة في كل احوالها وان جنت فعلى سيدها قيمتها

وان جنى عليها فاعلى الجاني ما نقص من قيمتها وان ماتت فما تركت من شئ فليسيدها وان اصابته حلا فحلامته وان تزوجها سيدها فما ولدت ثم
 بمنزلتها يعتقدون بعقدها ويوقون برقبها **وقد** اختلف الناس في عدتها فقال بعض الناس اربعة اشهر وعشرا فهذه اربعة اشهر وعشرا وهذه عدلة
 امة خرجت من الرق الى الحرية فيلزم من قال اربعة اشهر وعشرا ان يورثها وان يجعل حكمها احكام احررة لانه قد اقامها في العدة مقام احررة وقال
 بعض الناس عدتها ثلث حيض هذا قول ابي اسير له وجهان اما تعد ثلث حيض المطلقة وليست هي بطلقة ولا حررة وانما ذكر الله العدة فقال
والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يؤمنن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وليست ام الولد بحرة ولا زوجة فتعد باربعة اشهر
 وعشرا قال **المطلقات يؤمنن بانفسهن ثلثة** فربما هي امة خرجت من الرق الى الحرية وهذا لفظ احمد وكذلك قال في رواية صالح تعد
 ام الولد اذا توفي عنها مولاها او اعتقها حيضة وانما هي امة في كل احوالها وقال في رواية محمد بن العباس عدلة ام الولد اربعة اشهر وعشرا اذا توفي
 عنها **سيدا** **وقال** الشيخ في المعنى حكى ابو الخطاب رواية ثالثة عن احمد انها تعد بشهرين خمسة ايام قال لو اجد هذه الرواية عن احمد
 في كتابه لم لا اظنها صحيحة عن احمد وروى ذلك عن عطاء وطاوس قتادة لانها حين الموت امة فكانت عدتها امة كالموت كالموت
 عن زوجته امة فعدت بعد موته فليست هذه رواية اسحق بن منصور عن احمد قال ابو بكر عبد العزيز في زاد المسافر باب القول في
 عدلة ام الولد من الطلاق والوفاة قال ابو عبد الله في رواية ابن القاسم اذ ماتت السيدة هي عند زوج فلا حدة عليها كيف تعدت هي مع زوجها
 وقال في رواية ميمنا اذا اعتق ام الولد فلا تزوج حتى تخرج من عدتها وقال في رواية اسحق بن منصور عدلة ام الولد عدلة امة في الوفاة
 والطلاق والفرقة انتهى كلامه وحجة من قال عدتها اربعة اشهر وعشرا ما رواه ابو داود عن عمرو بن العاص رضي الله عنهم انه قال انفسد
 علينا سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم عدلة ام الولد اذا توفي عنها سيدها اربعة اشهر وعشرا وهذا قول السعديين محمد بن سيرين و
 مجاهد وعمر بن عبد العزيز وخلاس بن عمرو والزهرى والاوزاعي اسحق قالوا لا يحرر عدتها اربعة اشهر وعشرا كالأزواج
 احررة وقال عطلمو النخعي والثوري ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعد ثلث حيض وحكى عن علي بن مسعود رضي الله عنه ما قالوا انها
 لا يبدلها من عدلة وليست زوجة فيدخل في اية الازواج المتوفى عنهم لامة فتدخل في نصوص استبراء الاماء بحضنة فهي اشبه شئ
 بالمطلقة فتعد بثلاثة اقراء والصواب من هذه الاقوال انها تستبرأ بحضنة وهو قول عثمان بن عفان عائشة وعبد الله بن عمرو واحسن
 الشعبي القاسم بن محمد ابى قلابة ومكحول ومالك والشافعي واحمد بن حنبل في اشهر الروايات عنه قول ابى عبيد ابى ثور ابن المنذر فان
 هذا انما هو مجرد الاستبراء لئلا يملك عن الرقبة فكان حيضة واحدة في حق من تحيض كسائر استبراء المعتقات والملوكات والمسبيات
واما حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه فقال ابن المنذر ضعف احمد وابو عبيد حديث عمرو بن العاص قال محمد بن موسى سألت
 ابا عبد الله عن حديث عمرو بن العاص فقال لا يصح وقال الميموني رايت ابا عبد الله تعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال ابن سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا وقال اربعة اشهر وعشرا انما هي عدلة احررة من النكاح وانما هي امة خرجت من الرق الى الحرية
 ويلزم من قال بهذا ان يورثها وليس لمن قال تعد ثلث حيض وجهان اما تعد بذلك المطلقة انتهى كلامه **وقال** السندي في اسناد
 حديث عمرو بن مطر بن طهمان بورجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد واخبرنا شيخنا ابو الجحيم الحافظ في كتاب التهذيب قال ابو طالب سألت
 احمد بن حنبل سألت ابى عن مطر الوراق قال كان محمى بن سعيد يضعف حديثه عن عطاء وقال عبد الله بن احمد بن حنبل سألت ابى
 عن مطر الوراق قال كان محمى بن سعيد يشبه حديث مطر الوراق بابن ابي ليلى في سوء الحفظ قال عبد الله فسألت ابى عنه فقال ما اقرب به

قال
 الدارقطني
 لا يسيروا
 زينب
 مع
 ابن السائب
 في
 حديثه

الاستبراء على ما دلالة فيه عليه دون ما يدل عليه وبنائهم على هذا على ان الاقراء هي الاطهار بناء على الخلاف للخلاف وليس حجة ولا شبهة ثلثه وليكن بناء هذا على ذلك حتى خالفوا فجعلوا الطهر الذي طلقها فيه قروء او ويجعلوا طهر المستبراءة التي تجرد عليها الملك فيه او مات سيدها فيه قروءا وحتى خالفوا الحديث ايضا كما تبين حتى خالفوا المعنى كما بيناه ولو يكن هذا البناء الابدع هذه الا انواع الثلاثة من المخالفة وخاية ما قالوا ان بعض الحيضة المقترن بالطهر يدل على البراءة فيقال لهم فكيف يكون الاعتماد حينئذ على بعض الحيضة وليس ذلك قروءا عند احد **فان قالوا** هو اعتماد على بعض حيضة وطهر قلنا هذا قول ثالث في سمي القروء ولا يعرف وهو ان تكون حقيقة مركبة من حيض وطهر فان قالوا بل هو اسم للطهر بشرط الحيض فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط قلنا هذا انما يمكن لو علق الشارع الاستبراء بقروء فاما مع تصريحه على التعليق بحيضة فلا **فصل** الحكم الثالث انه لا يحصل ببعض حيضة في يدى المشتري الكفى بها قال صاحب الجواهر فان بيعت الامة في اخر ايام حيضها لو يكن ما بقي من ايام حيضها استبراء لها من غير خلاف ان بيعت في اول المشهور من المذهب ان ذلك يكون استبراء لها وقد احتج من نازعها بالكراهة الله تعالى بهذا الحديث فانه علق محل الحيضة فلا بد من تمامها ولا دليل فيه على بطلان قوله فانه لا بد من الحيضة بالاتفاق ولكن النزاع في امر اخر وهو انه هل يشترط ان يكون جميع الحيضة وهي في ملكه او يكفي ان يكون معظمها في ملكه فهذا لا ينفيه الحديث ولا يشبهه ولكن لما نزعنا على انه لا يكفي ان يكون بعضها في ملك المشتري بعضها في ملك البائع اذا كان اكثرها عند البائع علم ان الحيضة المعتبرة ان تكون هي عند المشتري لهذا لو حاضت عند البائع لو يكن ذلك في الاستبراء ومن قال بقول مالك يجب عن هذا بانها اذا حاضت قبل البيع وهي مودعة عند المشتري شر باعها عقيب الحيضة ولو تخرج من بيته الكفى بتلك الحيضة ولو يجب على المشتري استبراء فان هذا احد القولين في مذهب مالك كما تقدم فهو يجوز ان يكون الاستبراء واقعا قبل البيع في صور منها هذه ومنها اذا وضعت للاستبراء عند ثالث فلست يراها ثم بيعت بعدها قال في الجواهر ولا يجوز الاستبراء قبل البيع الا في حالات منها ان يكون تحت يده للاستبراء او بالوديعة فتحيض عند ثريتها حينئذ او بعد ايام وهي لا يخرج ولا يدخل عليها سيدها ومنها ان يشتريها من هو ساكن معه من زوجته او ولده صغير في عياله وقد حاضت فابن القاسم يقول ان كانت لا تخرج اجزاه ذلك قال الشهبان كانت معه في دار هو الذاب عنها والناظر في امرها فهو استبراء سواء كانت تخرج او لا تخرج ومنها اذا كان سيدها غائبا فحين قدم استبراءها قبل ان تخرج او خرجت وهي حائض فاشترها منه قيل ان تطهر ومنها الشريك يشتري نصيب شركه من الجارية وهي تحت يد المشتري فما وقد حاضت في يده وقد تقدمت هذه المسائل فلهذا وما في معناها تضمنت الاستبراء قبل البيع والكفى به مالك عن الاستبراء فان قيل فكيف يجتمع قوله هذا وقوله ان الحيضة اذا وجد معظمها عند البائع لو يكن استبراء قيل لا تناقض بينهما وهذه لها موضع يحتاج فيه المشتري الى استبراء مستقبل لا يجزى الا حيضة لو وجد معظمها عند البائع وكل استبراء لا يحتاج فيه الى استبراء مستقبل لا يحتاج فيه الى حيضة ولا بعضها ولا اعتبار بالاستبراء قبل البيع كهذه الصور ونحوها **فصل** الحكم الرابع انها اذا كانت حاملا فاستبراءها موضع محل هذا كما انه حكم النص وهو مجمع عليه بين الامة **فصل** الحكم الخامس انه لا يجوز وطئها قبل وضع حملها اي حمل كان يلحق بالواطي كحمل الزوجة والمملوكة والموطوءة بشبهة او لا يلحق كحمل الزانية فلا يحل على حامل من غير الواطي البتة كما صرح به النص كذلك قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمسق ماءه زرع غيره وهذا يجر الزرع الطيب والخبيث ولان صيانة ماء الواطي عن الماء الخبيث حتى لا يختلط

به اول من صيانتها عن الماء الطيب لان حمل الزاني وان كان لاحرمته له ولا لمانته فحمل هذا الواطى ما واه محترم فلا يجوز له خلطه بغيره
ولان هذا مخالف لسنة الله في تمييز الخبيث من الطيب وتخليصه منه احاق كل قسم بحائسه في مشاكلة الذي يقتضى منه العجب
تجوز من جوز من الفقهاء الاربعة العقد على الزانية قبل استبرائها ووطيها عقيب للعقد تكون الليلة عند الزاني وقد علقته منه
والليلة التي تليها فراش الزوج ومن تامل كمال هذه الشريعة علم انها تاتي في الاشكال كل الايام وتمتع منه كل المنعم ومن محاسن هذا
الامام احمد قدس الله روحه ان حرر كاحها بالكلية حتى تتوب وتقع عنها اسم الزانية والبيغى والفاجرة فهو رحمه الله لا يجوز ان يكون
الرجل زوج بيغى ومنازعه يجوز ان ذلك هو اسعد منهم في هذه المسئلة بالادلة نصا كلها من النصوص الاثار والمعاني والقياس
والمصلحة والحكمة وتحرير راحة المسلمون قبيحا والناس اذا بالعواني سب الرجل صرحوا له بالزنا والقاف فكيف تجوز الشريعة مثل هذا
مع ما فيه من تعرضه لانساف فرشته وتعليق اولاد غيره عليه ومعرضه الى اسم المذموم عند جميع الامم وقياس قول من جوز العقد
على الزانية ووطيها قبل استبرائها حتى لو كانت حاملا بان لا يوجب استبراء الامة اذا كانت حاملا من الزنا بل يبطأ ما عقيب ملكها
وهو مخالف لصريح السنة فان اوجب استبراله فانقض قول يجوز وطى الزانية قبل استبرائها وان اوجب استبرائها خالف النصوص
ولا ينفعه الفرق بينهما بان الزوج لا استبراء عليه بخلاف السيد فان الزوج انما يوجب عليه الاستبراء لانه لو يعتقد على معتد
ولا حامل من غير بخلاف السيد فان الشارح انما حرر الوطى بل العقد في العدة خشية امكان الحمل فيكون واطيا حاملا من غيره
وساقياما لا لزوم غيره مع احتمال ان لا يكون كذلك فكيف اذا تحقق حملها وغاية ما يقال ان للزانية ليس لاحقا بالواطى الاول فان
الولد للفراش وهذا لا يجوز اذ لانه على خلط مائه ونسبه بغيره وان لم يلحق بالواطى الاول فصيانة مائه ونسبه عن نسبه يلحق
بواضعه لصيانتها عن نسبت يلحق به المقصود ان الشرع حرر وطى الامة احامل حتى تضع سواء كان حملها محرما او غير محرر وقد فرق
النبى صلى الله عليه وسلم بين الرجل والمرأة التي تزوج بها فوجدها حبلي جلد لها الحرد وقضى لها بالصداق وهذا صريح في بطلان
العقد على الحامل من الزنا وصح عنه انه من يلمرأة محرر على باب فسطاط فقال لعل سيدها يريد ان يلمرها قالوا نعم قال لقد هممت ان
العهة لعنا يدخل معه قارة كيف يستخدمه وهو لا يحل له كيف يورثه وهو لا يحل له فيجعل سبب همه بلعنه طيه الامة الحامل
ولو يستفصل عن حملها هل هو لاحق بالواطى ام غير لاحق به قوله كيف يستخدمه وهو لا يحل له اى كيف يجعله عبد الله يستخونه
وذلك لا يحل فان ما هذا الواطى يزيد في خلق الحمل فيكون بعضه منه قال الامام احمد يزيد طوارة في سمعه وبصره وقوله كيف يورثه
وهو لا يحل له سمعت شيخ الاسلام ابن تيمية يقول فيه اى كيف يجعله تركة مورثة منه فانه يعتقد عبد الله فيجعله تركة يورث عنه
ولا يحل له ذلك لان ما زاد في خلقه فقيه جزء منه وقال غيره المعنى كيف يورثه على انه ابنه ولا يحل له ذلك لان الحمل من غيره
وهو يوطيه يريد ان يجعله منه فيورثه ماله وهذا يرده اول الحديث وهو قوله كيف يستعبده اى كيف يجعله عبدا وهو انسا
يدل على المعنى الاول على القولين فهو صريح في تحريم وطى الحامل من غيره سواء كان الحمل من نساء او من غيره وان فاعل ذلك جدير
باللعن بل قد صرح جماعة من الفقهاء من اصحاب احمد وغيرهم بان الرجل اذا ملك زوجته الامة لوطيا ما حتى يستبرئها
خشية ان يكون حاملا منه في صلب النكاح فيكون على ذلك الاولاد لوالى الامة بخلاف ما علقته به في ملكه فانه لا اولاد عليه
وهذا كله احتياط اولاد بل هو صريح في تحريمه ولا اولاد عليه او عليه ولا فكيف اذا كانت حاملا من غيره **فصل في حكم الاستبراء**

استنبط من قوله لا توطن حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبقي بحیضة ان احامل لا تحيض ان ما تراه من الدم يكون دم فساد بمنزلة
الاستحاضة تصوم وتصلی تطوف بالبيت تقرأ القرآن وهذه مسألة اختلف فيها الفقهاء فمن عطاء والحسن وعكرمة ومكحول جابر
ابن يزيد محمد بن المنذر الشعبي النخعي والحكم وحامد والزهرى ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله الاوزاعي ابو عبيد ابو ثور ابن المنذر الامام
احمد في المشهور من مذهبه والشافعي في احد قوليه يعني الى انه ليس دم حيض قال قتادة وربيعة ومالك والليث بن سعد عبد الله بن
ابن مهدى بن يحيى بن اهوويه انه دم حيض وقد ذكر البيهقي في سننه وقال يحيى بن اهوويه قال ابو احمد بن حنبل في قوله في الحمل ترى الدم فقلت
ويحيى بن خمر عطاء عن عايشة رضي الله عنها قال قال محمد بن حنبل بن ابي نعيم بن حبان لم يدين خرام علقمة مولاة عائشة رضي الله عنها فانه يحرم
يحيى بن جهم في قوله ان هو كالمصبر من الجنان ثم الحامل دم حيض ومولده من غير دم حيض عن ابن ابي شيبة عن ابي عبد الله هو ما روينا من طريق
البيهقي اخبرنا الحكم بن ابي بكر بن اسحق ثنا احمد بن ابراهيم بن ملحان ثنا ابو بكر بن ابي شيبة عن ابي عبد الله عن ام علقمة مولاة عائشة رضي
الله عنها ان عائشة رضي الله عنها سئلت عن احامل ترى الدم فقالت لا تصلي قال البيهقي وروينا عن انس بن مالك وروينا عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه مليل على ذلك وروينا عن عائشة رضي الله عنها انها اشهدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ابى كثير الهذلي
ومباراه من كل غير حيضه وفساد مرضعة وداغ مغيل قال في هذا دليل على ابتداء الحمل في حال الحيض حيث لو ينكر الشعر قال وروينا
عن مطر عن عطاء عن عائشة انها قالت احبب لي لا تحيض اذ رأت الدم صلت قال كان يحيى القطان ينكر هذه الرواية ويضعف رواية
ابن ابي ليلى مطر عن عطاء قال وروى محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عطاء عن عائشة نحو رواية مطر فان كانت محفوظة فينبغي
ان تكون عائشة كانت تراها لا تحيض وكانت تراها تحيض فوجبت الى ما رواه المدنيون **قال** العائنون من كون دم احامل دم حيض
قد قسم النبي صلى الله عليه وسلم الاماء قسمين حامل وجعل عدتها وضع الحمل وحائلا فجعل عدتها حيضة وكانت الحيضة علما على براءة
رحمها فلو كان الحيض مجامع الحمل لما كانت الحيضة علما على عدمه قالوا ولذلك جعل عدتها المطلقة ثلثة اقرء ليكون دليلا على عدم
حملها فلو جامع الحمل الحيض لو يكن دليلا على عدمه قالوا وقد ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن الخطاب حين طلق
ابنه امرأته وهي حائض مرة فليراجعها ولو لم يسكها حتى تطهر فتحيض فتطهر ثم ان شاء امسكها بعد ان شاء طلق قبل ان يبس فتلك العددة
التي امر الله ان تطلق لها النساء ووجه الاستدلال به ان طلاق احامل ليس ببدعة في زمن الدم وغيره اجماعا فلو كانت تحيض
لكان طلاقها فية في طهرها بعد المسيس بدعة عملا بعموم الخبر قالوا وروى مسلو في صحيح من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في قوله
طاهر او حامل وهذا يدل على ما تراه من الدم لا يكون حيضا فانه جعل الطلاق في وقتها نظير الطلاق في وقت الطهر سواء فلو كان ما تراه
حيضا لكان لها ان حالة طهر وحالة حيض او يحجر طلاقها في حال حيضها فانه يكون بدعة قالوا وقد روى احمد في سننه من حديث
ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لاحمل الاحلان يبسقي ماءه نزرع غيره ولا يقع على امه حتى تحيض ويتبين حملها فجعل وجود الحمل
علما على براءة الرحم من الحمل قالوا وقد روى عن علي كرم الله وجهه انه قال ان الله رفع الحيض عن احبلى وجعل الدم مما تعين الاحرام وقال
ابن عباس رضي الله عنه ان الله رفع الحيض عن احبلى وجعل الدم نزهة فالولد واما ابو حفص بن شاهين قال وروى الاثرم والدارقطني
بسنادهما عن عائشة في احامل ترى الدم فقالت احامل لا تحيض وتغتسل وتصلى وتقولوا وتغتسل بطريق النداب لكونها مستحاضة قالوا
ولا يعرفون عن غيرهم خلافه لكن عائشة رضي الله عنها قد ثبتت عنها انها قالت احامل لا تحيض وهذا المحمول على ما تراه قويا من الولادة بالحيض

وتحريمها لانه نفاس جميعا بين قوليهما قالوا ولانه دم لا تنقضي به العادة فليركن حيضا كاستحاضة وحديث عائشة رضي الله عنها يدل
على ان الحيض قد تحيل ونحوه فنقول بذلك بقطع حيضها وبرفعه قالوا لان الله سبحانه اجري العادة بانقلاب دم الطمث لبناء غذاء للولد
فانحارج وقت الحمل يكون غيره فهو دم فساد **قال** المحيضون النزاع ان الحامل قد ترى الدم على عادتها لاسيما في اول حملها واما النزاع في
حكم هذا الدم لاني وجوده وقد كان حوضا قبل الحمل بالاتفاق فنحن نستصحب حكمه حتى ياتي ما يرفعه يبين قالوا والحكم اذا ثبت في محل
فالاصل بقاءه حتى ياتي ما يرفعه فالاول المستصحب حكم الاجماع في محل النزاع والثاني استحباب حكم الثابت في المحل حتى يتحقق ما يرفعه
والفرق بينيهما ظاهر والواقع قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيض فانه اسوي يعرف وهذا اسوي يعرف فكان حوضا قالوا وقد
قال النبي صلى الله عليه وسلم ليست احدكن اذا حاضت لتصل وتصل وحيض المرأة خروجه دمها في اوقات معلومة من الشهر لغة
وشرط وهذا كذلك لغة والاصل في الاسماء تقريها لا تغييرها قالوا لان الدم انحارج من الفرج الذي رتب الله عليه الاحكام فسمي حيض
واستحاضة ولو جعل لهما ثانيا وهذا ليس باستحاضة فان الاستحاضة الدم المطبق والزائد على اكثر الحيض وانحارج عن العادة وهذا
ليس احد منها فبطل ان يكون استحاضة فهو حيض قالوا ولا يمكنهم اثبت قسم ثالث في هذا المحل وجعله دم فساد فان هذا لا يثبت الا
بنيان واجماع او دليل يجب لمصير الية هو متفق قالوا وقد روي النبي صلى الله عليه وسلم المستحاضة الى قدر عادتها وقال اجلسي قدر الاياك
التي كنت تحيضين فدل على ان عادة النساء معتبرة في وصف الدم وحكمه فاذا اجري دم الحامل على عادتها للعتادة ووقتها من غير
زيادة ولا نقصان لا انتقال حلت عادتها على انه حيض ويجب تحكيم عادتها وتقديمها على الفساد انحارج عن العادة قالوا واعلم الامة
بهذه المسألة نساء النبي صلى الله عليه وسلم واعلم من عايشته وقد صح عن عائشة رضي الله عنها من رواية اهل المدينة انها اتصلى وقد
شهد له الامام احمد بن محمد بن عمار من الرواية الاخرى عنها وكذلك رجع اليه اسحق واخبرانه قول احمد بن حنبل قالوا ولا يعرف صحة الامة
بخلاف ذلك ممن ذكره من الصحابة رضي الله عنهم ولو صح في مسألة نزاع بين الصحابة ولا دليل يفصل قالوا لان عدم جماعة
الحيض للمحل ما ان يعلم بالحسن او بالشرع وكلاهما منتف اما الاول فظاهر واما الثاني فليس عن صاحب الشرع ما يدل على انها لا يجتمعان
واما اولكونه جعله دليلا على براءة الرحم من الحمل في العدة والاستبراء قلنا جعل دليلا ظاهرا او قطعيا الاول صحيح والثاني
باطل فانه لو كان دليلا قطعيا لما تخلف عنه مدلوله وكانت اول مدة الحمل من حين انقطاع الحيض هذا لو يقبل احد بل اول المدة
من حين الوطى لو حاضت بعد عدة حيض فلو وطئها فوجبات بولد لاكثر من ستة اشهر من حين الوطى لاقل منها من حين انقطاع
الحيض بحقه النسب اتفاقا فعلم انه امانة ظاهرة وقد يتخلف عنها بعد ولولها تخلف المطر عن الغيم الوطى بهذا يخرج اجواب عما استدل للتم
به من السنة فانها تفتقر الى حكمها صارتون هي الحكم بين المتنازعين النبي صلى الله عليه وسلم قسم النساء الى قسمين حاصل
فعدتها وضع حملها وحاصل فعدتها بالحيض ونحوه فانلون بموجب هذا غير متنازعين فيه ولكن اين ما فيه ما يدل على ان ما رواه
من الدم على عادتها تصوم معه فيصلي هذا امر اخر لا تعرض للحديث به وهذا يقول القائلون بان دمها دم حيض هذه العبارة بعينها
ولا يعد هذا تناقضا ولا خلافا في العبارة قالوا وهكذا قوله في شان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما انما هي
اباحة الطلاق اذا كانت حائلا بشرطين الطهر وعدم السيس فابن في هذا التعرض حكم الدم الذي رواه على حملها وقول كون الحامل
لو كانت تحيض لكان طلاقها في زمن الدم بدعة وقد اتفق الناس على ان طلاق الحامل ليس بدعة وان راعت الدم قلنا ان النبي

صلى الله عليه وسلم قسم احوال المرأة التي يريد طلاقها الى حال حمل حال خلوع عنه جوز طلاق الحامل مطلقا من غير استثناء وما ما خذرات
 الحمل فانما ابا حرم طلاقها بالشروط المذكورين ليس في هذا ما يدل على ان الحامل دم فساد بل على ان الحامل تخالف غيرها في الطلاق وان
 غيرها انما تطلق طاهر غير مصابة ولا يشترط في الحامل شي من هذا بل يطلق عقيبا لاصابة وتطلق وان رأت الدم فكما لا تحرم طلاقها عقيبا
 اصابتها لا تحرم حال حيضها وهذا الذي تقتضيه حكمة الشارع في وقت الطلاق اذنا ومنعافان المرأة متى استبان حملها كان المطلق على
 بصيرة من امره ولو برضاه من اللدم ما يعرض له من بعد الجماع ولا يشترط بحملها فليس يمنع منه نظير ما اذنت فيه لاشترعا ولا واقعا ولا قريبا
 ولا سيما من علل المنع من الطلاق في الحيض تطويل العدة فهذا لا اثر له في الحامل قالوا واما قولك انه لو كان حيضا لا تقضت به العدة فهذا
 لا يلزم لان الله سبحانه جعل عدة الحامل عدة الحامل بالاقراء ولا يمكن انقضاء عدة الحامل بالاقراء لان قضاء ذلك الى ان يملكها
 الثاني ويتزوجها وهي حامل من غيره فيسقى زوجه ماء غيره قالوا واذ كنتم مسلمة لئان الحائض قد تحيل حملها على ذلك حديث عائشة رضي
 الله عنها ولا يمكن منع ذلك لشهادة احسن به فقد اعطيت من الحيض الحمل بجموع فبطل استلزامه لان مداره على ان الحيض
 لا يجتمع الحامل فان قلم نحن انما جوزنا ورود الحمل على الحيض كالاتي عكسه هو ورود الحيض على الحمل وبينهما فرق قيل اذا كانا متناهيين
 لا يجتمعان فاي فرق بين ورود هذا على هذا وعكسه اما قولك ان الله سبحانه اجري العادة بانقلاب دم الطمث لبنا يتغذى به الولد لهذا
 لا تحيض المرضع قلنا وهذا من البر حجتنا عليكم فان هذا الانقلاب التغذية باللبن انما يستحكم بعد الوضوء من سلطان اللبن انقضاء
 الولد وقد اجري الله العادة بان المرضع لا تحيض ومع هذا فلورأت دما في وقت حادتها كحرم الحيض بالانقضاء لان يحكوه بحكم
 الحيض في الحال التي لو استحكم فيها انقلابه ولا تغذى الطفل به اولى اخرى قال هيبان هذا كما تقولون فان هذا انما يكون عند احتياج
 الطفل الى التغذية باللبن هذا بعد ان ينفخ فيه الروح فاما قبل ذلك فانه لا يتقلب لبنا لعدم حاجة الحمل اليه ايضا فانه لا يستحيل كراه
 لبنا بل يستحيل بعضه ويخرج الباقي وهذا القول هو الواجب كما اراه نقله اولادنا والله المستعان فان قيل فهل تستعون من الاستمعاء
 بالمشترط بغير الوطى في الموضوع الذي يجزبه الاستبراء قيل اما اذا كانت صغيرة لا توطأ مثلها فهذه لا تحرم قبلتها ولا مباشرتها وهذا
 منصوص احد في احدى الروايتين عنه اختارها ابو محمد المقدسي وشيخنا وغيرهم فانه قال ان كانت صغيرة باي شيء تستبرأ اذا كانت صغيرة
 وقال في رواية اخرى تستبرأ بحضة ان كانت تحيض والاثلثة اشهر ان كانت ممن وطأ وتحبل قال ابو محمد فظاهر هذا انه لا يجب استبرؤها
 ولا تحريم مباشرتها وهذا اختيار ابن موسى قول مالك وهو الصحيح لان سبب الاباحة متحقق وليس عليه تحريمها دليل فانه لا يضر فيها ولا معنى
 نضر فان تحريمها مباشرة الكبيرة انما كان لكونه داعيا الى الوطى المحرم او خشية ان يكون ام ولدا لغيرة ولا يتوهم هذا في هذه فوجب العمل بمقتضى
 الاباحة انتهى كلامه **فصل** وان كانت ممن يوطأ مثلها فان كانت بكر او قلنا لا يجب استبرؤها فظاهر ان قلنا لا يجب استبرؤها وانما قلنا
 تحريم قبلتها ومباشرتها وعندنا انه لا يحرم ولو قلنا بوجوب استبرائها لانه لا يلزم من تحريم الوطى تحريم ودواعيه كافي حق الصائر ولا سيما وهم
 انما حرموا تحريم مباشرتها لانها قد تكون حاملا فيكون مستمعا بامه الغيرة هكذا عللوا تحريمها مباشرة وقالوا لولا هذا لا يحرم الاستمعاء بالمسبية في غير الوطى بل
 الاستبراء في احدى الروايتين لانها لا يتوهم فيها انفساخ الملك لانه قد استقر بالسبب فلو يبق لمنع الاستمعاء بالقبلة وغيرها من البكر معنى
 وان كان ثيبا فقال اصحابنا في الشافعي وغيره يحرم الاستمعاء بها قبل الاستبراء قالوا لانه استبراء يحرم الوطى فيحرم الاستمعاء كالعدة وانه
 لا يامن كونها حاملا فيكون ام ولد البعير باطل فيكون مستمعا بام ولد غيره قالوا وهذا فارق ووطى تحريم الحائض الصائر وقال الحسن البصري

لا يحرم من المشتريات الاخرجه ولو كان يستمتع منها بما شاع او يطا لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما منع من الوطئ قبل الاستبراء لم يمنع من
دونه ولا يلزم من تحريم الوطئ تحريم ما دونه كالحائض الصائمة وقد قيل ابن عمر جارتيه من السبي حين وقعت في سهمه قبل استبراءها ولم
نصر هذا القول ان يقول الفرق بين المشتراة والمعتقة ان المعتدة قد صارت اجنبية منه فلا يحل وطئها ولا دواعي عنه بخلاف الملوكة
فان طئها انما يحرم قبل الاستبراء خشية اختلاط ما نهى به ما غيره وهذا لا يوجب تحريم الدواعي فهي اشبه بالحائض الصائمة ونظير
هذا انه لو زنت امرأته او جارتيه حرم عليه وطئها قبل الاستبراء ولا يحرم دواعيه وكذلك المسبية كما سياتي في الكفر ما يتوهم كونها حاملة
من سيدها فينفصحه البيوع فهذا بناء على تحريم بيع امهات الاولاد على علاته ولا يلزم القائل به لانه لما استمتع بها كانت ملكه ظاهر
ذلك يكفي في جواز الاستمتاع كما يخلو بابها ويحدها وينظر اليها ما لا يباح من الاجنبية وما كان جوابك عن هذه الامور فهو اجواب عن
القبلة والاستمتاع ولا يعلم في جواز هذا تزاع فان المشتري لا يمنع من قبض امته وحوزها الى بيته وان كان حده قبل الاستبراء ولا يوجب
عليها ان تسترو وجهها منه ولا يحرم عليه النظر اليها واخوة بها والاكل معها واستخراها والانتفاع بما فيها وان لم يجز له ذلك في ملك
الغير **فصل** وان كانت مسبية ففي جواز الاستمتاع بغير الوطئ قولان للفقهاء وهما روايتان عن احمد **احدهما** انه كغير المسبية
فيجوز الاستمتاع منها بما دون الفرج وهو ظاهر كلام اخضرى لانه قال من ملك امه او صبيا ولو قبلاها حتى يستبرأ بها بعد تمام ملكه لها
والثانية لا يحرم وهو قول ابن عمر والفرق بينها وبين الملوكة بغير السبي ان المسبية لا يتوهم فيها كونها امه والليل هي مملوكة له على كل حال
بخلاف غيرها كما تقدم والله اعلم **فان قيل** فلو كان قبض قبل فيه قولان هما وجهان
في مذهب احمد احدهما من حين البيوع لان الملك ينتقل به والثاني من حين القبض لان القصد معرفة براءة الرحم من ماء الباتر وخيرة
ولا يحصل ذلك مع كونها في يده وهذا على اصل الشافعي واحمد اما على اصل مالك فيكفي عند الاستبراء قبل البيوع في المواضع التي تقدمت
فان قيل فان كان في البيوع خيرا فمتى يكون ابتداء مدة الاستبراء قيل هذا يفتى على الخلاف في انتقال الملك في مدة الخيار فمن قال ينتقل
فابتداء المدة عند من حين البيوع من قال لا ينتقل فابتداءها عند من حين انقطاع الخيار **فان قيل** ما تقولون لو كان الخيار خيار
عيب قيل ابتداء المدة من حين البيوع ولا واحدا لان خيار العيب لا يمنع نقل ملك بغير خلاف والله اعلم **فصل** فان قيل قد دلت
السنة على استبراء الحامل بوضع الحمل على استبراء الحائل فكيف سكتت عن استبراء الانثى والتي لو تحضت ولو تسكتت عنها في العدة
قيل لو تسكتت عنها فحمل الله بل يتيم ما بطرق الايام والنتية فان الله سبحانه جعل عدة الحرة ثلثة قروء تجعل عدة الانثى والتي لو تحضت
ثلثة اشهر فعلم انه سبحانه جعل في مقابلة كل قرء شهر ولهذا جرى سبحانه عادته في ما نهى ان المرأة تحيض في كل شهر حيضة وثبتت السنة
ان استبراء الامه الحائض حيضة فيكون الشهر قائما مقام الحيضة وهذا احد الروايات عن احمد واحمد قول الشافعي وعن احمد رواية ثانية
انها تستبرأ بثلثة اشهر هي المشهورة عنه وهو احد قول الشافعي ووجه هذا القول ما احتج به احمد في رواية احمد بن القاسم فانه قال قلت
لابي عبد الله كيف جعلت ثلثة اشهر كان حيضة وانما جعل الله سبحانه في القران مكان كل حيضة شهر فقال احمد انما قلنا ثلثة اشهر لاجل
الحمل فانه لا يتبين في اقل من ذلك فان عمر بن عبد العزيز سأل عن ذلك وجمعه اهل العلم والقوابل فاخبروا ان الحمل لا يتبين في اقل من ثلثة
اشهر فاعجب به ذلك ثم قال لا تستمع قول ابن مسعود ان النطفة اربعين يوما علقه ثورا بربعين يوما مضغفة بعد ذلك فاذا خرجت الثمانون
صارت بعداء مضغفة وهي ثم فلبين حينئذ قال ابن القاسم قال لي هذا معروف عند النساء فاما شهر فلا معنى فيه انتهى كلامه عند رواية

ثلاثة انما استبرأ بشهر ونصف فانه قال في رواية حنبل قال عطاء ان كانت لا تحيض فحسنة واربعين يوما قال حنبل قال عمي لاذك ذهب لان
عدة المطلقة الأشة كذلك انتهى كلامه ووجه هذا القول انها وطلقت هي أشة اعتدت بشهر ونصف فلان تستبرأ في الأمة بهذا القدر
اولى عن احمد رواية رابعة انها تستبرأ بشهرين حكاه القاضي عنه واستشكلها كثير من اصحابه حتى قال صاحب المغني ولو اراد ذلك وجها
قال لو كان استبرأ ما بشهرين لكان استبرأ ذات القروء بقراين ولو علم به قالوا ووجه هذه الرواية انها اعتبرت بالمطلقة ولو طلقت هي امة
كانت عدتها شهرين هذا هو المشهور عن احمد واحتج فيه بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الصواب لان الأشة ثلاثة مقام القروء وعدة ذات القروء
قران قبلها شهران وانما صرنا الى استبرأ ذات القروء بحضة لانها علم ظاهر على براءتها من الحمل ولا يحصل ذلك بشهر واحد فلا بد من مدة
تظهر فيها براءتها وهي ما شهران او ثلاثة كانت الشهران اولى لانها جعلت علما على البراءة في حق المطلقة ففي حق المستبرأة اولى فهذا وجه
هذه الرواية وبعد فالراجح من الدليل الاكتفاء بشهر واحد هو الذي دل عليه ايماء النص بتبنيها وفي جعل مدة استبرائها ثلاثة اشهر
تسوية بينها وبين محررة وجعلها بشهرين تسوية بينها وبين المطلقة فكان اولى المدد بها شهر فانها البديل التام والشارع قد اعتبر في نظير
هذا البديل في نظير الأمة وهي محررة واعتبره الصحابة في الأمة المطلقة فعمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال عدتها حيضتان
فان لو تكن تحيض فشهران احتجبه احمد وقد نص احمد في شهر الروايات عنه على انها اذا ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت بعشرة اشهر تسعة
للحمل وشهر مكان الحيضة وعنه رواية ثانية تعتد بسنة هذه طريقة الشيخ ابي محمد قال احمد ههنا جعل مكان الحيضة شهر لان اعتبار
تكرارها في الأشة ليعلم ببراءتها من الحمل وقد علم ببراءتها من ههنا بمعنى غالب مدته فجعل الشهر مكان الحيضة على وفق القياس هذا هو الذي
ذكره اخري مفرقا بين الأشة وبين من ارتفع حيضها فقال ان كانت موبسة في ثلاثة اشهر وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه اعتدت
بتسعة اشهر للحمل وشهر مكان الحيضة واما الشيخ ابو البركات فجعل الخلاف في الذي ارتفع حيضها كاخلاف في الأشة وجعل فيها الروايات
الاربع بعد غالب مدة الحمل تسوية بينها وبين الأشة فقال في محررة والأشة والصغيرة بمعنى شهر وعنه بمعنى ثلاثة اشهر وعنه شهرين
وعنه شهر ونصف وان ارتفع حيضها لا تدري ما رفعه فبذلك تسعة اشهر وطريقة اخري والشيخ ابي محمد اصح وهذا الذي اخترناه من
الاكتفاء بشهر هو الذي مال اليه الشيخ في المغني فانه قال وجه استبرائها بشهران الله جعل الشهر مكان الحيضة وكذلك اختلفت الشعوب باختلاف
الحيضات فكانت عدة محررة الأشة ثلاثة اشهر مكان الأشة قروء وعدة الأمة شهرين مكان القرأين للأمة المستبرأة التي ارتفع حيضها عشر
اشهر تسعة للحمل وشهر مكان الحيضة فيجب ان يكون مكان الحيضة هنا شهر كما في حق من ارتفع حيضها قال **فان قيل** فقد وجدته ما دل
على البراءة وهو توبص تسعة اشهر **قلت** او ههنا ما يدل على البراءة وهو الاياس فاستويا **ذكر** احكامه صلى الله عليه وسلم في البيوع ذكر
حكمه فيما يحرم بيعه ثبت في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله ورسوله حرم
بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقليل يا رسول الله ارايت شحوم اميية فانها تطلق بها السفن تدهن بها الجلود وتستقيم بها الناس
فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود ان الله لما حرم عليهم الشحوم جعلوه ثوبا عودا فاكلوا ثمنه وفيها
ايضا عن ابن عباس قال بلغ عمر بن سمرق باع خمر فقال قاتل الله سمرق الويعلون رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعن الله اليهود حرمت
عليهم الشحوم فجعلوها قبا عودا هذا من مسند عمر وقد رواه البيهقي والحاكم في صحيحه فجعلوا من مسند ابن عباس فيه زيادة ولفظه عن
ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد يعني الحرام ففرع بصبر الى السماء فتبسم فقال لعن الله اليهود لعن الله اليهود لعن الله اليهود

ان الله عز وجل حرم عليهم الشحوم فباعوها واكلوها اثمها فان الله اذا حرم على قوم اكل شئ حرم عليهم ثمنه واسناده صحيح قال البيهقي رواه عن ابن عبدان عن الصغار عن اسمعيل القاضي ثنا ابن منهال ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد الخزاز عن بركة بن الوليد عن ابن عباس في الصحيحين من حديث ابو هريرة رضي الله عنه نحوه دون قوله ان الله اذا حرم اكل شئ حرم ثمنه فاشتملت هذه الكلمات اجماعا على تحريم ثلثة اجناس مشارب تفسد العقول مطاعون تفسد الطبايع وتغذي غدا خبيثا واعيان تفسد الاديان تدعو الى الفتنة والشرك فصان بالتحريم النوع الاول العقول مما يزيد لها ويفسدها وبالثاني القلوب مما يفسدها من صولها للغذاء الخبيث اليها والغاذي شبيهه بالمغتذي بالثالث الاديان عما وضع لافسادها فاقصم هذا التحريم صيانة العقول القلوب الاديان ولكن الشان في معرفة حدود كلامه صلوات الله عليه ما يدخر فيه وما لا يدخر فيه لتستبين عموم كلامه وجمعها وتناولها بجميع الانواع التي تشملها عموم كلامه تاويلها بجميع الانواع التي تشملها عموم لفظه ومعناه وهذا خاصة الفرم عن الله رسول الله التي تفاوتت فيه العلماء ويؤتيه الله من يشاء **فاما** تحريم بيع الخمر فيدخل فيه تحريم بيع كل مسكروا كان او جامدا عصيرا او مطبوخا فيدخل فيه عصير العنب وتمر الزبيب والتمر والذرة والشعير والبر والعلس والحنطة واللينة الملعونة لقمة الفسق والقلب التي تحرك القلب الساكن الى اخبث الاماكن فان هذا كله حرم بخص رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيح الصريح الذي لا مطعن في سند ولا اجمال فثمنه اذ حرم عنه قول كل مسكر حرم وصرح عن صحابه رضي الله عنهم الذين هم اعلم الامة بخطابه ومراده ان الخمر ما خامر العقل فدخل هذه الانواع تحت اسم الخمر كدخول جميع انواع الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب تحت قوله لا تبيعن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والزبيب بالزبيب لامثلا بمثل فكما لا يجوز اخراجه صنف من هذا الاصناف عن تناول اسمه له فهكذا لا يجوز اخراجه صنف من اصناف المسكر عن اسم الخمر فانه يتضمن محذورين احدهما ان يخرج من كلامه ما قصد دخوله في الثاني ان يشرع لذلك النوع الذي خرج حكمه فيكون تغيير الالفاظ الشارحة ومعانيه فانه اذا سمي ذلك النوع بغير الاسم الذي سواه به بالمشارة اذال عنه حكمه ذلك المسمى واعطاه حكما اخر ولما علم النبي صلى الله عليه وسلم ان من امتته من بيتي بهذا كما قال ليشربن ناس من امتي الخمر يسروها بغير اسمي اقضى قضية كلية عامة لا يتطرق اليها اجمال الاحتمال بل هي شافية كافية فقال كل مسكر حرم هذا ولوان ابا عبدة واخيل واضربوا من امة اللغة ذكر وهذه الكلمة هكذا القاوا قد نص يمة اللغة على ان كل مسكر حرم وقوله حجة وسيأتي ان شاء الله تعالى عند ذكره في الاطعمة والاشربة مزيد تقرير لهذا وانته لو يتناول لفظه لكن القياس الصريح الذي استوى فيه الاصل والفرع من كل وجه كما بالتسوية بين انواع المسكر في تحريم البيع والشرب فالترقيق بين نوع ونوع تفرقيق بين متماثلين من جميع الوجوه **فصل** اما تحريم بيع الميتة فيدخل فيه كما يسمى ميتة سواء ماتت حتف انفه او ذكى ذكاة لا تقيد حله يدخل فيه ابعاضها ايضا ولهذا استشكل الصحابة رضي الله عنهم تحريم بيع الشحوم ما هو فيه من المنفعة فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم انه حرام وان كان فيه ما ذكره من المنفعة وهذا موضع اختلاف الناس فيه لاختلافهم في فهم مراده صلى الله عليه وسلم هو ان قوله لا هو حرام هل هو عائد الى البيع او عائد الى الاتعال التي سألوا عنها فقال شيخنا هو راجع الى البيع فانه صلى الله عليه وسلم لما اخبرهم ان الله حرم بيع الميتة قالوا ان في شحومها من المنافع كذا وكذا يعنون فهل ذلك مسوخ لبيعها فقال لا هو حرام قلت كانوا يطلبون تخصيص الشحوم من جملة الميتة باجوازها لطلب العباس تخصيصه لادخر من جملة تحريميات الحرام باجواز فلما يجب هو الى ذلك فقال لا هو حرام وقال غيره من اصحابنا حرم عائد الى الاتعال المسؤل عنها وقال هو حرام ولو يقبل هي لانه اراد المذكور جميعه ويرحم قولهم عود الضمير الى قرب مذكور ويحجى من جهة المعنى ان اباحة هذا الاشياء ذريعة الى اقتناء الشحوم وبيعها ويحجى ايضا ان في

بعض لفظ الحديث فقال لاهي حرام وهذا الضمير اما ان يرجع الى الشحوم واما الى هذه الافعال على التقديرين فهو حجة على تحريم الافعال التي سأوا عنها ويرجى ايضا قوله في حديث ابي هريرة رضي الله عنه في الفارقة التي وقعت في السمن ان كان جامداً فالقوها وما حولها وكلوه وان كان مائعا فلا تقربوه وفي الانتفاع به في الاستصباح وغيره قرآن له ومن تحم الاول يقول ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نأحر من الميتة اكلها وهذا صريح في انه لا يحرم الانتفاع بها في غير الاكل كالوقيد سد البيوت ونحوها قالوا واخذت انما يحرم ملابسة ياطنا ونظائر الكاوك اللبس اما الانتفاع به من غير ملابسة فلا يبيح شي محرم قالوا ومن تأمل سياق حديث جابر علم ان السؤال لما كان منهم عن البيوع وانهم طلبوا منه ان يرضع لهم في بيع الشحوم لما فيها من المنافع فابى عليهم وقال هو حرام فانهم لوسالوه عن حكم هذه الافعال قالوا ارأيت شحوم الميتة هل يجوز ان تستصحب بها الناس تدمن بها الجلود ولو يقولوا فانه يفعل بها كذا وكذا فان هذا اخبار منهم لا سوال لهم يجزى بذلك عقيب تحريم هذه الافعال عليهم ليكون قوله لاهي حرام صريح في تحريمها وانما اخباره بانه عقيب تحريم بيع الميتة فكانهم طلبوا منه ان يرضع لهم في بيع الشحوم في هذا المنافع التي ذكرها فلو يفعل نهاية الامر ان الحديث يحتمل الامرين فلا يحرم ما لو يعلم ان الله ورسوله حرمه قالوا وقد ثبت عنه انه نهى عن الاستسقاء من اياك ثم ودوا باجر لهم ان يطعموا ما عجنوا منه من تلك الاياك للبهائم قالوا وعلم ان ايقاد النجاسة والاستصباح بها انتفاع خل عن المفسدة وعن ملابستها ياطنا وظاهرا فهو نفع محض لا مفسدة فيه وما كان هكذا فالشريعة لا تحرمه فان الشريعة انما تحرم المفسدات الخالصة او الواجحة وطرقها واسبابها الموصلة اليها قالوا وقد اجاز احمد في احدى الروايتين الاستصباح بشحوم الميتة اذا خالطت دهنها ظاهر فانه في اكثر الروايات يجوز الاستصباح بالزيت النجس وطى السفن به وهو اختيار طائفة من اصحابه منهم الشيخ ابو محمد وغيره واجتبه ابن عمر ان يستصحب به في رواية ابنه صالح وعبد الله لا يجزى بيوع النجس ويستصحب به اذ الويسوسه لانه نجس هذايم النجس والمتنجس لو قدر انهما اراد به المتنجس فهو صريح في القوا يجوز الاستصباح بها خالطه نجاسة ميتة او غيرها وهذا مذهب الشافعي واي فرق بين الاستصباح بشحوم الميتة اذا كان مفردا وبين الاستصباح بها اذا خالطه دهنها ظاهر فنجسه فان قيل ان كان مفردا فهو نجس العين واذا خالطه غير نجس به فامكن تطهيره بالفسل فصاحا لثوب النجس لهذا يجوز بيع الدهن المتنجس على احدى القولين دون دهن الميتة قيل لا يرب ان هذا هو الفرق الذي عول عليه المفرقون بينهما ولكنه ضعيف لوجوبه بين **احدهما** انه لا يعرف عن الامام احمد ولا عن الشافعي البتة غسل الدهن النجس ليس عنهم في ذلك كلمة واحدة وانما ذلك من فتوى المنتسبين وقد روى عن مالك انه يظهر بالغسل هذه الآية ابن نافع وابن القاسم عنه **الثاني** ان هذا الفرق وان تاق لاصحابه في الزيت والشيرج ونحوهما فلا ياتي له في جميع الادهان فان منها ما لا يمكن غسله احمد والشافعي قد اطلقا القول بجواز الاستصباح بالدهن النجس من غير تفرق وايضا فان هذا الفرق لا يقيد في دفع كونه مستعملا للنجس والنجاسة سواء كانت عينية او طارئة فانه ان حرم الاستصباح لما فيه من استعمال نجس فلا فرق وان حرم لاجل دخان النجاسة فلا فرق وان حرم لكون الاستصباح به ذريعة الى اقتنائه فلا فرق فالفرق بين المذهبين في جواز الاستصباح بهذا وهذا لا معنى له وايضا فقد جوز جمهور العلماء الانتفاع بالسرقة النجس في عمارة الارض للزرع والقرو البقل من نجاسة عينه وملابسة المستعمل له اكثر من ملابسة الموقد نظير اثره في البقول الزرع والقار فوق ظهور اثر الوقيد احالة النار او من احالة الارض والهواء والشمس للسرقة فان كان التحريم لاجل دخان النجاسة فمن سلم ان دخان النجاسة نجس وبأى كتاب ما يثبت ذلك وتغالب النجاسة الى الدخان او من انقلاب عين السرقة والملا النجس مما وزعها وهذا امر لا يشك في

بل معلوم بالحس المشاهدة حتى جوز بعض اصحاب مالك وابي حنيفة رحمه الله بيعه فقال ابن الماجشون لابي اس بيع العذرة لان ذلك
من منافع الناس قال ابن القاسم لابي اس بيع الزبل المشتري حذ فيه
من الباتع يعني في شترائه وقال ابن عبد الحكم لو بعد الله احداهما او هما سيان في لا تقولت وهذا هو الصواب ان بيع ذلك حرام ان
جانا الانتفاع به هو المقصود انه لا يلزم من تحريم بيع الميتة تحريم الانتفاع بها في غير ما حرم الله ورسوله منها كالوقيد اطعام الصقور
والبزة وقد نعتك على جواز الاستصباح بالزيت النجس في غير المساجد على جواز عمل الصابون منه ينبغي ان يعلم ان باب الانتفاع
اوسع من باب البيع فليس كل ما حرم بيعه حرم الانتفاع به بل لا يلزم بينهما ما لا يؤخذ تحريم الانتفاع من تحريم البيع **فصل** يدخل
في تحريم بيع الميتة بيع جميع اجزائها التي يحلها الحيوة وتفارقها بالموت كاللحم والشحم والعصب والوبر والصوف فلا يدخل في ذلك
لانه ليس ميتة ولا تحل له الحيوة وكذلك فان جمهور اهل العلم ان شعور الميتة واصوافها واورها طاهرة اذا كانت من حيوان طاهر
هذا مذهب مالك ابي حنيفة واحمد بن حنبل والليث والاوزاعي والثوري داود وابن المنذر المزني ومن التابعين الحسن بن سيرين
 واصحاب عبد الله بن مسعود وانفرد الشافعي بالقول بنجاستها واحتملها بان اسم الميتة يتناولها كما يتناول سائر اجزائها بدليل اكثر
والنظر اما الاثر ففي الكامل ابن عدي من حديث ابن عمر في فعه اذ فنوا الاظفار والدم والشعر فانها ميتة واما النظر فانه متصل بالحيوان فيمو
بنائه فينجس بالموت كسائر اعضائه وبانه شعر ثابت في محل نجس فكان نجسا كشر اخذ في هذا لان ارتباطه باصله خلقة يقتضي ان
يثبت له حكمه تبعاً فانه محسوب منه عرفا والشارع اجري الاحكام فيه على ذلك فاوجب غسله في الطهارة وواجب اجزاء باخذه من
الصيد كالاعضاء والحقه بالمرأة في النكاح والطلاق حلا وحرمة وكذلك ههنا وبك الشارح له شرف الى اصلاح الاموال حفظها او
صيانتها وعدم اضاعتها وقد قال له في شاة ميمونة هلا اخذتوها باها فاذ بغمولا فانفعتم به ولو كان الشعر طاهرا لكان ارشادهم الى اخذ
اولى لانه اقل كلفة واسهل تناولا قال المطهرون للشعور قال الله تعالى **وَمِنْ اَصْوَابِهَا اَوْابِهَا** واشعارها **اَنَا نَا وَمَا عَالِي حِينَ** وهذا
يعم احياءها وامواتها في مسند احمد عن عبد الزراق عن معمر بن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس قال من
النبى صلى الله عليه وسلم بشاة ميمونة ميتة فقال لا انتفعتم باها باها قالوا وكيف دعي ميتة قال ما حرم محمد هذا ظاهر جدا في باحة ما سوك
اللحم والشحم والكبد والطحال الالية كلها ما اخلة في اللحم كما دخلت في تحريم لحم اخذ في ولا ينتقض هذا لعظم القرن والظفر والحافر والصحى
طهارة ذلك كما استقر له عقيب هذه المسألة قالوا لانه لو اخذ في حال الحيوة لكان طاهرا فلا ينجس بالموت كالبيض عكسه الاعضاء قالوا
ولانه لما لم ينجس بحزته في حال حيوة الحيوان بالاجماع دل على انه ليس جزءا من الحيوان وانه لا يروى فيه لان النبى صلى الله عليه وسلم
قال ما ابلين من حى فهو ميتة ثم اهل السنن لانه لو يتا لم ياكله ولا ينجس بميتة وذلك دليل عدم الحيوة فيه واما الناء فلا يدل
على الحيوة والحيوانية التي ينجس الحيوان بفارقتها فان مجرد الناء لودل على الحيوة ونجس المحل بفارقتها هذه الحيوة للنجس الزم عبيسه
لمفارقة حياة الفود الاغتذاء له قالوا فاحيوة نوعان حيوة حركية وحيوة نمو واخذنا فالاولى هي التي توفى فقد هان في طهارة الحى دون
الثانية قالوا واللحم انما ينجس لا حثقان الرطوبات والفضلات الخبيثة فيه والشعور لا صواف برة من ذلك ولا ينتقض بالعظام والاطفا
لماسند كره قالوا والاصل في الاعيان الطهارة وانما يطرأ عليها النجس باستحالتها كالرجيع المستحيل عن الغذاء وكالغز المستحيل
عن العصيرة واشباهها والشعور في حال استعمالها كانت طاهرة ثم لو عرض لها ما يوجب نجاستها بخلاف اعضاء الحيوان فانها

عرض لها ما يقتضى نجاستها وهو احتقان الفضلات الخبيثة قالوا وما حديث عبد الله بن عمر في إسنادة عبد الله بن عبد الرحمن
ابن ابي داود قال ابو حاتم الرازي حادثة منكرة ليس محله عندى الصدق وقال علي بن الحسين بن ابي سعيد لا يساوى فلسا يحدث
يا حديث كذا ما حديث الشاة الميتة وقوله الا انتفعتم باهابها ولو تعرض للشعر فعنه ثلاثة اجوبة **احد** هانه اطلق
الانتفاع بالاهاب لو باهرهم بازالة ما عليه من الشعر مع انه لا بد فيه من شعر وهو صلى الله عليه وسلم لو يقيد الاهاب المنتفع به بوجه
دون وجه فدل على ان الانتفاع به فرد او غيره مما لا يحل من الشعر **والثاني** فانه صلى الله عليه وسلم لو قدر شد هم الى الانتفاع
بالشعر في الحديث نفسه حيث يقول ناهي من الميتة اكلها او نجسها **والثالث** ان الشعر ليس من الميتة ليتعرض له في
الحديث لا يحل الموت وتعليقهم بالتبعية يبطل مجاز الميتة اذا دبر وغسله شعره فانه يطهر دون الشعر عندهم وتسلطهم بغسله في
الطهارة يبطل بالجبيرة وتسلطهم بضمائه من الصيد يبطل بالبيض وبالحمل واما في النكاح فانه يتبع الجملة لاتصاله بزوال الجملة
بانفصاله عنها وههنا لو فارق الجملة بعد ان تبعتها في النكاح لم يبقا رقه فيه عند دم فعله الفرق **فصل** فان قيل فهل يدخل في تحريم
بيعهما تحريم بيع عظامها وقرنها وجلدها بعد الدباغ لشمول اسم الميتة لذلك قيل الذي يحرم بيعه منها هو الذي يحرم اكله استعماله
كما اشار اليه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ان الله تعالى اذا حرم شيئا حرم ثمنه وفي اللفظ الاخر اذا حرم اكل شي حرم ثمنه فنبه على
ان الذي يحرم بيعه يحرم اكله واما الجلود اذا دبر فقد صار عينا طاهرة ينتفع به في اللبس والفرش وسائر وجوه الاستعمال فلا يمتنع بيعها
بيعه وقد نص المشافعي في كتابه القديراته لا يجوز بيعه واختلف اصحابه فقال للقفال لا يتبعه هذا لا يتبعه بقوله يوافق ما كافي انه يطهر
ظاهرة دون باطنه وقال بعضهم لا يجوز بيعه وان ظهر ظاهره وباطنه على قوله اجد يد فانه جزء من الميتة حقيقة فلا يجوز بيعه
كعظمها ونحوها وقال بعضهم يجوز بيعه بعد الدبغ لانه عين طاهرة ينتفع بها فجاز بيعها كالمذكي وقال بعضهم بل هذا يمتنع على ان الدبغ
اذالة واحالة **فان قلنا** احالة جائز بيعه لانه قد استحل من كونه جزء ميتة الى عين اخرى ان قلنا اذالة لو حرم بيعه لان وصف
الميتة هو المحرم لبيعه وذلك باق لو استحل وبنوا على ان هذا اختلف جواز اكله ولهم فيه ثلاثة اوجه اكله مطلقا وتحريمه مطلقا
التفصيل بين جلد الماكول وغير الماكول فاصحاب الوجه الاول غلبوا حكم الاحالة واصحاب الوجه الثاني غلبوا حكم الازالة واصحاب الوجه
الثالث اجر الدباغ جبري للذكاة فابا حوايها ما يباح اكله بالذكاة اذا ذكي دون غيره والقول بجواز اكله باطل مخالف لصريح السنة
ولهذا لو تمكن قائل القول به الا بعد منته كون اجد بعد الدبغ ميتة وهذا منه باطل فانه جلد ميتة حقيقة وحسا وحكما
ولو عيادت له حيوة بالدبغ ترفع عنه اسم الميتة وكون الدبغ احالة باطل حسا فان اجد لو استحل ذاته واجزاؤه وحقيقته
بالدباغ فدعوى ان الدباغ احالة عن حقيقة اخرى كما تحيل النار على الخطيب الى الرماد والملاحة ما يلقي فيها من
الميتات الى البحر دعوى باطلة **واما** اصحاب مالك في المدونة لابن القاسم المنع من بيعها وان دبغت وهو الذي ذكره صاحب
التهدية قال ثانيا في هذا هو مقتضى القول بانها لا تطهر بالدباغ قال اما اذا فرغنا على انها تطهر بالدباغ طهارة كاملة فانما يجوز
بيعها لا باحة جملة منافعها **قلت** عن مالك في طهارة اجد المدبوغ رايان احد ما تطهر ظاهره وباطنه وبما قال ذهب
وعلى هذه الرواية يجوز اصحاب بيعه والثانية وهي اشهر الروايتين عنه انه يطهر طهارة مخصوصة يجوز معها استعماله
في ليايبه كمن في الماء وحده دون سائر المائعات قال اصحابه وعلى هذا الرواية لا يجوز بيعه ولا الصلوة فيه ولا الصلوة

عليه ما ذهب الامام احمد فانه لا يصح عنده بيع جلد الميتة قبل دبعه وعنه في جواز بيعه بعد الدبغ روايتان هكذا اطلقها
 الاصحاب فما عندي مبنيتان على اختلاف الرواية عنه في طهارته بعد الدباغ وما بيع الدهن النجس فيه ثلثة اوجه في هذه
 احداهما انه لا يجوز بيعه والثاني انه يجوز بيعه لكافر يعلم نجاسته وهو المنصوص عنه **قلت** والمراد يعلم النجاسة العلم بالسبب
 المنجس لا اعتقاد الكافر نجاسته والثالث يجوز بيعه لكافر مسلم فخرج هذا الوجه من جواز ايقاد لا وخرج ايضا من طهارته بالنقل
 فيكون كالشوب النجس فخرج بعض اصحابه وجهها ببيع السرجين النجس عقيد من بيع الزيت النجس له وهو فخر صحيح واما اصحاب حنفية
 فحوزوا ببيع السرجين النجس اذا كان تبعا لغيره ومنعوه اذا كان مفردا **فصل** واما عظمها فمن لونها نجسه بالموت كابي حنيفة وبعض
 اصحاب احمد واختيار ابن وهب من اصحاب مالك فيجوز بيعه عندهم وان اختلف ماخذ الطهارة فاصحاب ابي حنيفة رجعهم
 الله قالوا لا يدخل في الميتة ولا يتناولها اسمها ومنعوا كون الودليل حياة قالوا وانما يروى ما جازته من الحولا ذات العظم
 حملوا قوله تعالى قال من تحتي العظام وهي رميم على حذف مضاف اي اصحابها وغيرهم ضعف هذا لما سئل جدا وقال العظم يروى
 حسا والمه اشد من اللحم ولا يصح حمل الآية على حذف مضاف لوجهين احدهما ان تقديرها لا دليل عليه فلا سبيل للميتة الثاني
 ان هذا التقدير يستلزم الاضراب عن جواب سوال السائل الذي استشكل حيوة العظام فان ابي بن خلف اخذ عظام بالياتر
 جاء به الى النبي صلى الله عليه وسلم ففقهه في يده فقال يا محمد ترى الله يحيى هذا بعد ما عرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 نعم ويبعثك ويدخلك النار فماخذ الطهارة ان سبب تجنيس الميتة منتف في العظام فلو نجسها نجاستها ولا يصح قياسها على
 الحولا ان احتقان الرطوبات والفضلات الخبيثة يختص به دون العظام كما ان ما لانفس له سائلة لا نجس بالموت وهو حيوان
 كامل لعدم سبب التجنيس فيه فالعظم اولى وهذا الماخذ اصح واكوى من الاول وعلى هذا فيجوز بيع عظام الميتة اذا كانت من حيوان
 طاهر العين واما من راي نجاستها فانه لا يجوز بيعها اذ نجاستها عينية قال ابن القاسم قال مالك لا يراى ان تشتري عظم الميتة
 ولا يباع ولا يناب الفيل ولا يخر فيها ولا يشط يا مشاطها ولا يدهن يداهنها وكيف يجعل الدهن في الميتة ويشط حية بعظام
 الميتة وهي مبلولة وكوه ان يطبخ بعظام الميتة واجازة معرت وابن الماجشون ببيع انياب الفيل مطلقا واجازة ابن وهب اصغر
 ان غلبت وصلقت وجعل ذلك دباغها **فصل** واما تحريم بيع اخنزير فيتناول جملة وجميع اجزائه الظاهرة والباطنة
 وتامل كيف ذكر لحمه عند تحريم الاكل اشارة الى تحريم اكله ومعظمه اللحم فذكر اللحم تبينها على تحريم اكله دون ما قبله بخلاف
 الصيد فانه لو بقل فيه وحرم عليك لحم الصيد بل حرم نفس الصيد ليتناول ذلك اكله وقتله وهو هنا لما حرم البيع ذكر جملة
 ولو عجز التحريم ليجوز ليتناول بيعه حيا وميتا **فصل** واما تحريم بيع الاصنام فيستفاد منه تحريم بيع كل آلة متخذة
 للشرك على اي وجه كانت ومن اي نوع كانت صنعا او وثنا او سلبا وكذلك الكتب المشتملة على الشرك وعبادة غير الله فحذا
 كل ما يجب ان التها واحكامها ببيعها ذريعة الى اقتنائها واتخاذها فهو اولى تحريم البيع من كل ما عداها فان مفسدة بيعها بحسب
 مفسدة توافي نفسها والنبي صلى الله عليه وسلم لو وثق ذكرها خفة امرها ولكنه تدرج من الاسهل الى ما هو اعظم منه فان اخبر
 احسن حاله من الميتة فلما قد تصير ما لا يحتمل اذا اقلبوا الله سبحانه ابتداء او قلبها الاذى بصنعة عند طائفة من العلماء
 وتضمن اذا اتلف على الذي عند طائفة بخلاف الميتة وانما لو جعل الله في اكل الميتة حدا الكفء بالواجب الذي جعله الله على الطبا

من كراهتها والنتزه عنها وابعادها عنها بخلاف الخمر والخنزير يشد تحريمها من الميتة ولهذا افرد الله تعالى بالحكم عليه انه رجس
 في قوله قل لا اجد فيما اوحى اليّ محرماً على طاعير يطعمها الا ان يكون ميتة او دماً مسفوحاً او كحواً خيراً يرواه رجب او فسقاً
 فالضيق في قوله فانه وان كان عوداً الى التلثة المذكورة باعتبار لفظ المحرم فانه يتوجه اختصاص الخنزير بالتلثة اوجه احدها قربة منه
 والثاني تذكيره دون قوله فانها رجس والتالث انه اتى بالفاء وان تبيها على علة التحريم لترجيح النفوس عنه ويقابل هذه العلة ما في
 طباع بعض الناس من استلذاذها واستطابته فنفى عنه ذلك واخبرانه رجب هذا لا يحتاج اليه في الميتة والدم لان كونها
 رجساً امر مستقر معلوم عندهم ولهذا في القرآن نظائر فاما ما ذكره في بيع الاصنام وهو اعطى تحريمها واما ما اشد منافات
 للاسلام من بيع الخمر والميتة والخنزير **فصل** في قوله ان الله اذا حرم شيئاً وحرم اكله حرم ثمنه يادبه امران **احدهما**
 ما هو حرام العين والانتفاع جملة كاخمر والميتة والدم والخنزير واذا حرم الشئ فحده ثمنه حرام كيف ما اتفقت **والثاني** ما يباح
 الانتفاع به في غير الاكل اما يحرم اكله كجلد الميتة بعد الدباغ وكالحرا اهلية والبغال ونحوها مما يحرم اكله دون الانتفاع به فهذا
 قد يقال انه لا يدخل في الحديث وانما يدخل فيه ما هو حرام على الاطلاق وقد يقال انه داخل فيه ويكون تحريم ثمنه اذا بيع لاجل المنفعة
 التي حرمت فاذا بيع البغل اكلها حرام ثمنها بخلاف ما اذا بيع للركوب وغيره واذا بيع جلد الميتة للانتفاع به حل ثمنه واذا بيع
 الاكل حرم ثمنه وطرد هذا ما قاله جمهور من الفقهاء كاحمد ومالك واتباعهما انه اذا بيع العنب لمن يعصره حرام اكل ثمنه بخلاف
 ما اذا بيع لمن يأكله وكذلك السلاح اذا بيع لمن يقاتل به مسلماً حرام اكل ثمنه واذا بيع لمن يغزوه في سبيل الله فثمنه من
 الطبيات وكذلك ثياب الحر اذا بيعت لمن يلبسها ممن يحرم عليه حرام اكل ثمنها بخلاف بيعها ممن يحل له لبسها **فان قيل**
 فهل يجوزون للمسلم بيع الخمر والخنزير من الذي لا يعتقد الذي حلها كما يجوز تربيعة الدهن المتنجس اذا تبين حاله لا اعتقاده
 طهارتها **قيل** لا يجوز ذلك وثنه حرام والفرق بينهما ان الدهن المتنجس غير طاهرة خالطها نجاسة ويسوغ فيها الذراع وقد
 ذهب طائفة من العلماء الى انه لا ينجس الا بالتغيير وان تغير فذهب طائفة الى ان مكان تطهيره بالغسل بخلاف العين التي حرمها
 الله في كل صلاة وعلى لسان كل رسول كالميتة والدم والخنزير فان استباحته مخالفة لما اجتمعت الرسل على تحريمه وان اعتقدا كالحرام
 حله فهو كبير الاصنام للشركين وهذا هو الذي حرمها الله ورسوله بعينه والافا المسلم لا يشتري ضمناً **فان قيل** فان حلال
 عند اهل الكتاب فحوزوا ببيعها منهم قيل هذا هو الذي توهمه من توهمه من عمال عمر بن الخطاب حتى كتب اليهم غشياً فيها عنده وامر حاله
 ان يولوا اهل الكتاب ببيعها بانفسهم وان ياخذوا ما عليهم من اثمانها فقال ابو عبيد حدثنا عبد الرحمن عن سفیان بن سعيد عن
 ابراهيم بن عبد الاحلى جمعني عن سويد بن غفلة قال بلغ عمر بن الخطاب ان ناساً ياخذون الجزية من اخنازير فقام بلال فقال انهم
 ليفعلون فقال عمر رضي الله عنه لا تفعلوا ولو هم ببيعها قال ابو عبيد وحدثنا الانصاري عن اسرايل عن ابراهيم بن عبد الاحلى عن سويد
 بن غفلة ان بلال قال لعمر رضي الله عنه ان عمالك ياخذون الخمر والخنزير في اخنازير فقال لا تأخذوا منهم ولكن ولو هم ببيعها واخذوا ثمن
 من الثمن قال ابو عبيد يريدان المسلمين كانوا ياخذون من اهل الذمة الخمر والخنزير من جزية رؤسهم وخارج ارضهم بقيمتها ثوبوا
 المسلمون ببيعها فهذا الذي انكره بلال في حقه عمر ثم فرخص له وان ياخذوا ذلك من اثمانها اذا كان اهل الذمة هم المتولين لبيعها لان
 الخمر والخنزير مال من اموال اهل الذمة ولا يكون ذلك للمسلمين قال مما يتبين ذلك حديث اخر لعمر حديث علي بن معبد عن عبيد الله

وما يبينها تظهر لك ما فيها من التناقض والحلل وان بناء بيع كلب الصيد على هذا الاصل من افسد للبناء فان قوله من رأى ان جملة
 منافع الكلب الذي للصيد محرمة بعد تعدد احوالها ويجوز بيعه فان هذا لو يقبله احد من الناس قطو قد اتفقت الامة على اباحة
 منافع كلب الصيد من الاصطلياد والحراسة وهما جل منافعها ولا يقتضى الا ذلك فمن الذي رأى منافعها محرمة ولا يصح ان
 تراد منافعها الشرعية فان احارته جائزة وقوله ومن رأى جميعها محملة اجاز كلام فاسد ايضا فان منافعها المذكورة المحملة اتفاقا
 والجمهور على عدم جواز بيعه وقوله ومن رآها متنوعة نظر هل المقصود المحلل والمحرر كلام لا فائدة تحته البتة فان منفعة كلب
 الصيد هي الاصطلياد دون الحراسة فابن التتوع وما يقدر في المنافع من التخيير يقدر مثله في الحمار والبغل وقوله ومن رأى منفعة
 واحدة محرمة وهي مقصودة من غير فساد اما قبله فان هذه المنفعة المحرمة ليست هي المقصودة من كلب الصيد وان
 قدر ان مشتركه قصدتها فهو كما لو قصد منفعة محرمة من سائر ما يجوز بيعه وتبين فساد هذا التاميل وان الاصل الصحيح هو
 الذي دل عليه النص الصريح الذي لا معارضة له البتة من تحريم بيعه **فان قيل** كلب الصيد مستثنى من النوع الذي نهى
 عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل ما رواه الترمذي من حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم تفرغ
 ثمن الكلب الا كلب الصيد وقال النسائي اخبرني ابراهيم بن احسن المصيصي ثنا جابر بن محمد عن حماد بن سلمة عن ابى الزبير
 عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب السنور الا كلب صيد وقال قاسم بن ابي بصير حدثنا
 محمد بن اسمعيل ثنا ابن ابى مريه اخبرنا يحيى بن ابى ايوب حدثنا المشي بن الصباح عن عطاء بن ابى رباح عن ابى هريرة رضي
 الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثمن الكلب يباح الا كلب صيد وقال ابن وهب عن ابن شهاب
 عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلث من سحت حلوان الكاهن مهر الزانية وثن الكلب العقور
 وقال ابن وهب حدثني الهيثم بن تميم عن حسين بن عبد الله بن خزيمة عن ابيه عن جده عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب العقور يدل على صحة هذا الاستثناء ايضا ان جابرا احد من روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم النهى عن ثمن الكلب قد خص جابر نفسه في ثمن كلب الصيد قول الصحابي صالح لتخصيص عموم الحديث عند
 من جملة حجة فانه اذا كان مع النفس استثنائه والقياس ايضا لانه يباح الانتفاع به ويعبر نقل اليد فيه بالميراث والوصية
 والهبة ويجوز اعارته واجارته في احد قول العلماء وهما وجهان للشافعية فجاز بيعه كالبغل والحمار **فالجواب** انه لا يصح عن النبي
 صلى الله عليه وسلم استثناء كلب الصيد بوجه اما حديث جابر رضي الله عنه فقال الامام احمد وقد سئل عنه هذا من احسن
 ابن ابى جعفر وهو ضعيف وقال الدارقطني الصواب انه موقوف على جابر وقيل الترمذي لا يصح استناد هذا الحديث وقال في حديث
 ابى هريرة هذا لا يصح وابو المهرم ضعيف يريه في حديثه وقال البيهقي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم النهى عن ثمن الكلب جماعة منهم
 ابن عباس وجابر بن عبد الله وابو هريرة ورافع بن خديج وابو جحيفة اللفظ مختلف والمعنى واحد الحديث الذي روى في استثناء
 كلب الصيد لا يصح وكان من رواه اراد حديث النهى عن اقتنائه فشيبه عليه الله اعلم **واما** حديث حماد بن سلمة عن ابى الزبير
 فهو الذي ضعفه الامام احمد قال الحسن بن ابى جعفر وكانه لو يقع له طريق جابر بن محمد هو الذي قال فيه الدارقطني الصواب انه
 موقوف وقد اعلم ابن حزم بان ابى الزبير لو يصح فيه بالسامع من جابر وهو مدلس وليس من رواية الليث عنه في اعلم البيهقي

احدا للبتة **فصل** واما المسألة الثانية وهي الامة المطاوعة فهل يجب لها المهر فيه قولان احدهما يجب هو قول الشافعي واكثر اصحاب احمد قالوا لان هذه المنفعة لغيرها فلا يستطبلها مجانا كما واذنت في قطع طرفها والصواب المقطوع به انه لا مهر لها وهذه هي البغي التي في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهرها واخباره خبيث وحكمه عليه وعلى ثمن الكلب اجر الكاهن يحكو واحد والامة دخلة في هذا الحكم دخولاً اولياً فلا يجوز تخصيصها من عمومها لان الامة من اللاتي كن يعرفن بالبغاء وفيهن وفي ساداتهن انزل الله تعالى ولا تزره ووزناتها على البغاة ان اردن محضاً فكيف يجوز ان تحجر الامة من نص اردن به قطعاً ومحل على غيرهن واما قول كون منفعتها لسيدها ولو اذنت في استيفائها فيقال هذه المنفعة يملك السيد استيفاءً بنفسه ويملك المعاوضة عليها بعقد النكاح او شتمته ولا يملك المعاوضة عليها الا اذا اذنت ولو جعل الله ورسوله للزنا عوضاً قط غير العقوبة فيفوت على السيد حتى يقضى له بل هذا تقوي بمال هدرة الله ورسوله واثبات عوض حكم الشرع بخبيثه وجعله بمنزلة ثمن الكلب اجر الكاهن ان كان عوضاً خبيثاً شرعاً ويجوز ان يقضى به ولا يقال فاجر الحجام خبيث ويقضى له به لان منفعة الحجامه منفعة مباحة ويجوز ان يجب على مستأجره ان يوفيه اجره فان هذا من المنفعة الخبيثة المحرمة التي عوضها من جنسها وحكمها حكماً واجباب عوض في مقابلة هذه المعصية كاجباب عوض في مقابلة الواط اذا الشارع لو يجعل في مقابلة هذا الفعل عوضاً **فان قيل** فقد جعل في مقابلة الوط في الفرج عوضاً وهو المهر من حيث اجملة بخلاف الواط قلنا انما جعل في مقابله عوضاً وهو اذا استوفى بعقد او بشبهة عقد لو جعل له عوضاً اذا استوفى بزناً محضاً لا شبهة فيه وبالله التوفيق ولو يعرف في الاسلام قطان زانيا قضى عليه بالمهر للزني بها ولا يريان المسلمون يرون هذا قبيحاً فهو عندنا لله عز وجل قبيح **فصل** فان قيل فما تقولون في كسب الزانية اذا قبضته ثوابت هل يجب عليها اردما قبضته الى اربابها ام يطيب لها ام تصدق به قلنا هذا ابيتنى على قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام وهي ان من قبض ما ليس له قبضه شرعاً ثوابت القصاص منه فان كان المقبوض قد اخذ بغير رضا صاحبه ولا استوفى عوضه رداه عليه فان تعذر رداه عليه قضى به ديناً يعلمه عليه فان تعذر ذلك رداه الى ورثته فان تعذر ذلك تصدق به عنه فان اختار صاحب الحق ثوابه يوم القيمة كان له وان ابي الان ياخذ من حسنات القابض استوفى منه نظير ماله وكان ثواب الصدقة للمتصدق بها كما ثبتت عن الصحابة رضي الله عنهم وان كان المقبوض بغير رضا الدافع وقد استوفى عوضه المحرم كمن عاوض على خمر او خنزير او على زنا او فاحشة فهذا لا يجب رد العوض على الدافع لانه اخرج به باختياره واستوفى عوضه المحرم فلا يجوز ان يجبر له بين العوض والمعوض فان في ذلك اعانة له على الاثر والعدوان وتيسيراً لصحاب المعاصي عليه واذا ورد الزاني وصاحباً لفاحشة اذا علم انه ينال غرضه يسترد ماله فهذا ما نقصان الشريعة عن الاتيان به ولا يسوغ القول به وهو يتضمن اجمع بين الظلم والفاحشة والغدر ومن اقبل القبيح ان يستوفى عوضه من الزني بها ثوابه يرجع فيما اعطاها قراً وقيمة هذا مستقر في فطر جميع العقلاء فلان اتى به شريعة ولكن لا يطيب للقابض اكله بل هو خبيث كما حكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن خبيثه محبت مكسبه لا ظلوم من اخذ منه فطريق القصاص منه وتمام التوبة بالصدقة به فان كان محسباً اليه فله ان ياخذ قدر حاجته ويتصدق بالباقي فهذا حكم كل كسب خبيث محبت عوضه علينا كان او منفعة ولا يلزم من اكله محبتة وجوب رداه على الدافع فان النبي صلى الله عليه وسلم حكر محبت كسب الحجام ولا يجب رداه على باضه **فان قيل** فالدافع ماله في مقابلة العوض المحرم دفع ما لا يجوز دفعه بل حكر عليه فيه الشارع فلو دفع

قبضه موقعه بل وجود هذا القبض كعدمه فيجب رده على مالكه كما لو تبرع المريض لوارثه بشئ او لاجنبى بزيادة على الثلث
او تبرع المحجور عليه بقبضه او تبرع المظنر الى قوته بذلك ونحو ذلك وحرف المسألة انه محجور عليه شرعاً في هذا الدفع
فيجب رده **قيل** هذا قياس فاسد لان الدفع في هذه الصور تبرع محض ولو عاوض عليه والشارع قد منعه منه لتعلق
حق غيره به او حق نفسه المقدمة على غيره واما ما نحن فيه فهو قد عاوض بباله على استيفاء منفعة او استهلاك عين
محرمه فقد قبض عوضاً محرماً وقبض ما لا محرماً فاستوفى ما لا يجوز استيفاءه وبذلك فيه ما لا يجوز بذله فالقبض قبض ما لا يحرمها
والدافع استوفى عوضاً محرماً وقضية العدل تراء العوضين لكن قد تعدل رد احدهما فلا يوجب رد الآخر من غير رجوع عوضه
نعم لو كان المحرقاً ما بعينه لو سبته ملكه او دفع اليها المال ولو يفر بها وجب دالمال في صورتين قطعاً كما في سائر العقود الباطلة
اذا لو يتصل بها القبض **فان قيل** اي تاثير لهذا القبض المحرم حتى جعل له حرمة ومعلوم ان قبض ما لا يجوز قبضه بمنزلة
عدمه اذ المنوع شرعاً كالمنوع حسناً فقبض المال قبضه بغير حق فعليه ان يرد الى دافعه **قيل** والدافع قبض العين و
واستوفى المنفعة بغير حق كلاهما قد اشتركا في دفع ما ليس لهما فدفعه وقبض ما ليس لهما قبضه وكلاهما عاص بالله فكيف
يخص احدهما بان يجمع له بين العوض المعوض عنه ويقوت على الآخر العوض المعوض **فان قيل** هو فوت المنفعة على
نفسه باختياره **قيل** في الآخر فوت العوض على نفسه باختياره ولا فرق بينهما وهذا واضح بحمد الله وقد توقفت شيخنا في وجوب
رد عوض هذه المنفعة المحرمة على باذله والصدقة به في كتب اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة اصحاب الجحيم وقال الزاني
ومستمع الغناء والنوح قد بذلوا هذا المال عن طيب نفوسهم فاستوفوا العوض المحرم والتحرير الذي فيه ليس محرم وانما هو حق
الله تعالى وقد فانت هذه المنفعة بالقبض والاصول تقتضي انه اذا رد احدا العوضين رد الآخر فاذا تعدر على المستاجر والمنفعة
لو يرد عليه المال هذا الذي استوفيت منفعته عليه ضرر في اخذ منفعته واخذ عوضها جميعاً منه بخلاف ما اذا كان العوض
خر او ميتة فان تلك لا ضرر عليه في فواتها فانها لو كانت باقية ا تلفناها عليه ومنفعة الغناء والنوح لو تلفت لتوفرت عليه بحيث
يمكن من صرف تلك المنفعة في امر اخر اعنى من صرف القوة التي عمل بها اثر او رد على نفسه سواء اقل قال فيقال على هذا فينبغي ان
يقضوا بها اذا طالب بقبضها واجلب عنه بان قال نحن لان امر يدفعها ولا رد ما كعقود الكفار المحرمة فانهم اذا سلوا قبل القبض لو
يحكروا بالقبض ولو سلوا بعد القبض لو يحكروا بالرد ولكن المسلم تحرم عليه هذه الاجرة لانه كان معتقداً لتحريرها بخلاف الكافر
ذلك لانه اذا طلب الاجرة **قلنا** له انت فرطت حيث صرفت ثوبك في عمل محرم فلا يقضى لك بالاجرة فاذا قبضها وقال
الدافع هذا المال قضوا له بده فاني قبضته اياه عوضاً عن منفعة محرمة قلنا له دفعته معاوضة رضيت بها فاذا اطلبت
استرجاع ما اخذ فارد اليه ما اخذت اذا كان له في بقاءه معه منفعة فهذا محتمل قال ان كان ظاهر القياس رد ما لا نهى
مقبوضه بعقد فاسد اتهمى وقد نص احمد في رواية ابى النصر فمن حمل خراً او خنزيراً او ميتة لنصراني اكل كرايه ولكن
نقضى للجبال بالكراء واذا كان مسلم فهو اشد كراهة فاختلف اصحابه في هذا النص على ثلاث طرق **احدها** اجراؤه على الفرار
وان المسألة رواية واحدة قال ابن موسى وكرة احمد ان يجر المسلم نفسه كحل مية او خنزير لنصراني فان فعل قضى له بالكراء
وهل يطيب له ام لا على وجهين او غيرهما انه لا يطيب له ويتصدق به وكذا ذكر ابو الحسن الامدي قال اذا اجر نفسه عن رجل

في حمل خمر او خنزير او ميتة كره نص عليه ووذره كراهة تخريوان النبي صلى الله عليه وسلم لعن حاملها اذا ثبت ذلك فيقضى له
بالكراهة وغير متمنع ان يقضى له بالكراهة وان كان محرما كما جازة الحجام انتهى فقد صرح هؤلاء بانها يستحق الاجرة مع كونها محرمة
عليه على الصحيح **الطريق الثانية** تاويل هذه الرواية بما يخالف ظاهرها وجعل المسألة رواية واحدة وهي ان هذه الاجرة
لا تقهر وهذه طريقة القاضي في المجرود وهي طريقة ضعيفة وقد رجع عنها في كتيبه المتأخرة فانه صنفت المجرود قديما الطريقة
الثالثة تخريم هذه المسألة على رايين أحدهما ان هذه الاجرة صحيحة يستحق بها الاجرة مع الكراهة للفعل والاجرة
والثانية لا تقهر الاجرة ولا يستحق بها اجرة وان عملك هذا على قياس قوله في الخمر لا يجوز مساكها وتجب اراقها قال في رواية
ابي طالب اذا سلوا له خمر او خنزير تصيب الخمر وتسرح الخنزير قد حرما عليه ان قتلا فلا يباس فقد نص انه لا يجوز مساكها
ولانه قد نص في رواية ابن منصور انه يكره ان يوجر نفسه لنظارة كرم لنصراني لان اصل ذلك يرجع الى الخمر لان يعلم انه
يباع لغير الخمر فقد منع من اجارة نفسه على حمل الخمر وهذه طريقة القاضي في تعليقه وعليها اكثر اصحابه والمنصوص عندهم
الرواية المخرجة وهي عدم الصحة وانه لا يستحق اجرة ولا يقضى له بها وهي مذهب مالك والشافعي وابي يوسف ومحمد وهذا
اذا استاجر على حملها الى بيته للشرب او لكل الخنزير او مطلقا فاما اذا استاجر لحملها ليريقها او لينقل الميتة الى الصحراء لان لا يتأذى
بها فان الاجرة تجوز حينئذ لانه عمل مباح لكن اذا كانت جلا للميتة او تصحر واستحق اجرة المثل وان كان قد سلخ الجمل واخذ
رده على صاحبه هذا قول شيخنا وهو مذهب مالك والظاهر انه مذهب الشافعي واما مذهب ابي حنيفة فمذهبه
كالرواية الاولى انه يصح الاجارة ويقضى له بالاجرة وما اخذ في ذلك ان الحمل ان كان مطلقا لو يكن المستحق نفس حمل الخمر
فذكره وعدم ذكره سواء وله ان يحمل شيئا اخر غير الخمر كحبل وزيت وهكذا قال فيما لو اجرة دارة او حانوته ليتخذها كنيسة او ليبيع فيها
الخمر قال ابو بكر الرازي لافرق عند ابي حنيفة بين ان يشترط ان يبيع فيها الخمر ولا يشترط وهو يصح ان يبيع فيها الخمر ان الاجارة
تصح لانه لا يستحق عليه بعقد الاجارة فعل هذه الاشياء وان شرط ذلك لان له ان لا يبيع فيها الخمر ولا يتخذ الدار كنيسة ويستحق
عليه الاجرة بالتسليم في المدة فلا الورى يستحق عليه فعل هذه الاشياء كان ذكرها وتركها سواء كما لو اكراد ارا ليام فيها او ليسكنها
فان الاجرة يستحق عليه وان لو يفعل ذلك وكذا يقول فيما اذا استاجر جلا للحمل خمر او ميتة او خنزير انه يصح لانه لا يتعين حمل
الخمر بل لو حمل بدله عصارا يستحق الاجرة فهذا التقيد عندهم لغو فهو بمنزلة الاجارة المطلقة والمطلقة عند اجارة وان
غلب على ظنه ان المستاجر يبيع فيها الخمر يبيع العصار لمن يتخذ الخمر اقرانه كره ببيع السلاح في الفتنة قال لان السلاح معمول
للقاتل لا يصلح لغير وعامة الفقهاء مخالفوه فللمقدمة الاولى قالوا ليس المقيد كالمطلق بل المنفعة المعقود عليها هي المستحق
فكون هي المقابلة بالعرض هي منفعة محرمة وان للمستاجر ان يقيم غيرها مقامها والرمولة ما لو كثرى دائر المتخذها مسجدا
فانه لا يستحق عليه فعل المعقود عليه مع هذا فانه ابطال هذه الاجارة بناء على انها اقتضت فعل الصلوة وهي لا تستحق بعقد
اجارة وانزعه اصحاب احمد ومالك في المقدمة الثانية وقالوا اذا غلب على ظنه ان المستاجر ينتفع بها في محرم حرمت الاجارة
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصر الخمر ومعتصمها والعاصر انما يعصر عصارا ولكن لما علم ان المعتصر يريد ان يتخذ خمر
فيعصره له استحق اللعنة قالوا وايضا فان في هذا معاونة على نفس ما يسخط الله ويبغضه ويلعن فاعله فاصول الشرع وقواعد

تقتضى تحريمه وبطالان العقد عليه وسيأتي مزيد بقرير هذا عند الكلام على حكمه صلى الله عليه وسلم بتجريم الغيبة وما أتت به عليها
من العقوبة **قال** شيخنا رضي الله عنه ولا يشبهه طريقة ابن ابي موسى يعني انه يقضى له بالاجرة وان كانت المنفعة محرمة و
لكن لا يطيب له اكلها قال فانها اقرب الى مقصود احمد واقرب الى القياس ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن عاصم الخمر و
معصرها وعاملها والمحمولة اليه فالعاصر والحامل قد عاوضا على منفعة تستحق عوضا وهي ليست محرمة في نفسها و
انما حرمت بقصد المعتصر والمحمول فهو كما لو باع عبدا وعصيرا لمن يتخذ له خمر او فوات العصير والخمر في يد المشتري فان مال البائع
لا يذهب مجازا بل يقضى له بعوضه كذلك هنا المنفعة التي وقاها الموهوب لا تذهب مجازا بل يعطى بدلها فان تحريم الاستفاح انما كان
من جهة المستاجر لا من جهة المورث فانه لو حملها للاراقة او لاجراجها الى الصوامع خشية التاذي بها جازت ولو تحرم الاجرة عليه
لحق الله سبحانه لا يحق المستاجر والمشتري بخلاف من استوجر للزنا او للتلوط او القتل او السرقة فان نفس هذا العمل محرم
لاجل تصد المستاجر فهو كما لو باع مائة او خمرا فانه لا يقضى له بشئ منها لان نفس هذه العين محرمة وكذلك يقضى له بعوض
هذه المنفعة المحرمة **قال** شيخنا ومثل هذه الاجارة وان جعلت على حمل الخمر الميتة لا توصف بالصحة
مطلقا بل يقال هي صحيحة بالنسبة الى المستاجر بمعنى انه يجب عليه العوض وفسادها بالنسبة الى الاجير بمعنى انه يحرم
عليه الاستفاح بالاجرة ولهذا في الشريعة نظائر قال ولا ينافي هذا نص احمد على كراهة نظارة كرم النصراني فان اتفاه عن هذا
الفعل وعن عوضه ثم تقضى له بكنائه قال ولو لم يفعل هذا لكان في هذا منفعة عظيمة للعصاة فان كل من استاجر واد على
عمل يستعينون به على المعصية قد حصلوا غرضهم منه فاذا لم يعطوا شيئا ووجب ان يرد عليهم ما اخذ منهم كان ذلك
اعظم العون لهم وليسوا باهل ان يعا ونوا على ذلك بخلاف من اسلم اليهم عملا لا قيمة له بحال يعني كالزانية والمغني والناطقة
فان هؤلاء لا يقضى لهم بالاجرة ولو قبضوا منهم المال فهل يلزمهم رده عليهم ام يتصدقون به فقد تقدم الكلام مستوفى في
ذلك وبين ان الصواب انه لا يلزمهم رده ولا يطيب لهم اكله والله الموفق للصواب **فصل** الحكام الخمس حلوان الكاهن
قال ابو عمر بن عبد البر لا خلاف في حلوان الكاهن انه ما يعطاه على كهانته وهو من اكل المال بالباطل والحلوان في اصل اللغة
الطرية قال علقمة **شعر** فمن رجل حلوة رجله باقى + يبلغ عنى الشعر اذا مات قائله + انتهى وخرير حلوان الكاهن تنبيه
على تحريم حلوان المنجور والزاجر وصاحب القرعة التي هي شقيقة الانزالام وضاربة الحصار والعراق والرومال ونحوهم ممن
تطلب منهم الاخبار عن المغيبات وقد فقه النبي صلى الله عليه وسلم عن اتيان الكهان واخبار من اتى عراقا فصدقه بما يقوله
فقد كفر بما انزل الله عليه صلى الله عليه وسلم ولا ريب ان الايمان بما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وما يشي به هو لا يجمع
في قلب احد وان كان احدهم قد يصدق احيانا فصدقته بالنسبة الى كذبه قليل من كثير وشيطانه الذي ياتيه بالاجابة
لا بد ان يصدقها احيانا ليغوى به الناس ويفترم بهواكثير الناس مستحييون لهؤلاء مومنون به ولا سيما ضعفاء العقول
كالسفهاء والجهالك النساء واهل البوادي من لاعلم لهم بحقائق الايمان فهو هؤلاء هم المفتونون بهم وكثير منهم يحسن الظن باحد
ولو كان مشركا كما قرأ بالله مجاهر ابذلك ويزوره وينذر له ويلتمس رعاؤه فقد راينا وسمعنا من ذلك كثير او بسبب هذا
كله خفاء ما بعث الله به رسوله من الهدى دين الحق على هؤلاء واما لهم من لو جعل الله له نور فما له من نور وقد قال

الصحة رضي الله عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم ان هؤلاء يجدوننا احياء نالوا من فيكون كما قالوا فاخبرهم ان ذلك من جهة
الشياطين يلقون اليهم الكلمة تكون حقا فيريدون هم معها مائة كذبة فيصدقون من اجل تلك الكلمة **واما** اصحاب الملاحم
فوكبوا ملاحمهم من اشياء احدثها من اخبار الكهان والثاني من اخبار منقولة عن الكتب السالفة متواترة بين اهل الكتاب
والثالث من امور اخبر فيها صلى الله عليه وسلم بها جملة وتفصيلا والرابع من امور اخبر بها من له كشف من العصابة ومن
بعدهم والخامس من منامات متواطئة على امر كل وجز في فالحز في يذكره بعينه والكل يفصلونه بحديث وقرآن تكون
حقا وتقارب والسادس من استدلال باثر علوية جعلها الله تعالى علامات وادلة واسبابا لحوادث ارضية لا يعلمها
الكل الناس فان الله سبحانه لم يخلق شيئا سدا ولا عيبا وربط سبحانه العالم العلوي بالسفلي وجعل علوية موسرا في سفلي
دون العكس فالشمس والقمر لا ينكسان لموت احد ولا حياة وان كان كسوفها لسبب شر يحدث في الارض ولهذا شرع سبحانه
تغيير الشرع عند كسوفها بما يرفع ذلك الشر المتوقع من الصلوة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعتق فان هذه
الاشياء يعارض اسباب الشر ويقاومها ويذهب موجباتها ان قويت عليها وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر اختلافا
مطالهما سببا للفصول التي هي سبب الحر والبرد والشتاء والصيف وما يحدث فيها مما يليق بكل فصل منها فمن له اعتناء
بمحركاتها واختلاف مطالعها يستدل بذلك على ما يحدث في النبات والحجر وغيرهما وهذا امر يعرفه كثير من اهل
الفلاحة والزراعة ورباني السفن لهم استدلال باحوال الكواكب على اسباب السلامة والعطب من اختلافات
الرياح وقوتها وعصفها الاكاد يختل والاطباء لهم استدلال باحوال القمر والشمس على اختلاف طبيعة الانسان وتهيؤها
لقبول التغيير واستعدادها لامور غريبة ونحو ذلك وواضعوا الملاحم لهم عناية شديدة بهذا وامور متوارثة عن قدماء
المنجمين في استخراج من هذا كله قياسات واحكاما تشبيه ما تقدم ونظيره وسنة الله في خلقه جارية على سنن اقتضتها
حكيمته فحکو النظر حكوم نظيره وحكم الشيء حكوم مثله وهو لا صرفوا قوى ذهانتهم الى احكام الامر والشرع واعتبار بعضه ببعض
والاستدلال ببعضه على بعض كما صرف ائمة الشرع قواي ذهانتهم الى احكام الامر والشرع واعتبار بعضه ببعض الاستدلال
ببعضه على بعض والله سبحانه لما خلق الامر ومصدر خلقه وامر عن حكمة لا تختل ولا تعطل ولا تنتقض ومن صرف قواي
ذهنه وفكره واستنقذ ساعات حمرة في شئ من احكام هذا العالم وعلمه كان له فيه من النفوذ والمعرفة والاطلاع ما ليس لغيره
ويكفي الاعتبار بفرع واحد من فروع وهو عبارة الرويا فان العبد اذا انقذ فيها وكل اطلاعه جاء بالحقائب وقد شاهدنا
نحن وغيرنا من ذلك امورا عجيبة يحكم فيها المعبر باحكام متلازمة صادقة سريعة وبطية ويقول سامعها هذه علم غيب
وانما هي معرفة ما غاب عن غيره باسباب نفرد هو عليها وخفيت على غيره والشارع صلوات الله عليه حرم من تعاطى ذلك
ما مضرت راحته على منفعة او ما لا منفعة فيه او ما يخشى على صاحبه ان يجترأ الى الشرك وحرم بذلك المال في ذلك وحرم
اخذ الصيانة لائمة عمال يفسد عليها الايمان او يخدشه بخلاف علم عبارة الرويا فانه حق لا باطل لان الرويا مستندة الى
الوحي المنامي وهي جزء من اجزاء النبوة ولهذا كلما كان الراي صادق وابر واعلم كان تعبيره اصح بخلاف الكاهن والنجوى
اخبر بها ممن لهم مدد من اخوانهم من الشياطين فن صنعتم لا تصح من صادق ولا باهر ولا متعبد بالشرعية بل هو

اشبهه بالسحر الذي كان احدهم الكذب والفجر وابتعد عن الله ورسوله ودينه كان السحر معه اقوى واشد تاثيرا بخلاف كل ما كان من احمق فان صاحبه كل اكل ابر واصلق وادين كان علمه به ونفوذ لا فيه اقوى وبالله التوفيق **فصل الحكم السادس** خبث كسب الحجام ويدخل فيه انفاصد الشارط وكل من يكون كسبه من اخراج الدم ولا يدخل فيه الطبيب لا الحال ولا البيطار لان لفظه ولا في معناه وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه حلو بخبثه وامر صاحبه ان يعلفه ناخيه او رقيقه وصح عنه انه احتجوا واعطى الحجام اجرة فاشكل اجمع بين هذين على كثير من الفقهاء وظنوا ان النوى عن كسبه منسوخ باعطائه اجرة ومن سلك هذا المسلك يطحاوى فقال في احتجوا به للكوفيين في اباحة بيع الكلاب واكل ثماها لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب فقال ما لي وللكلاب ثور خص في كلب الصيد و كلب الغنم وكان بيع الكلاب ذاك والاشفاق به حراما وكان قاتله موديا للفرض عليه في قتله ثم نسخ ذلك و اباح الاصطيد به فصار كسبا ثم اجوارح في جوارز بيعة قال مثل ذلك نهى صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وقال كسب الحجام خبيث ثم اعطى الحجام اجرة وكان ذلك ناسخا لمنعه وتحريمه ونهيه انتهى كلامه واسهل ما في هذه الطريقة انهاد عوى مجردة لا دليل عليها فلا تقبل كيف وفي الحديث نفسه ما يبطلها فانه صلى الله عليه وسلم امر بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثور خص لهم في كلب الصيد وقال ابن عمر رضى الله عنهما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب الا كلب الصيد و كلب غنم او ماشية وقال عبد الله بن مغفل امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد و كلب الغنم والحديثان في الصحيح فدل على ان الرخصة في كلب الصيد والغنم وقعت بعد الامر بقتل الكلاب فالكلب الذي اذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم في اقتنائه هو الذي حرم منه ما اخبرناه خبيث دون الكلب الذي امر بقتله فان المأمور بقتله غير مستثنى حتى يحتاج الامة الى بيان حكمه ثم تجر العادة ببيعه وشرائه بخلاف الكلب لما اذن في اقتنائه فان الحاجة داعية الى البيان حكمه اولى من حاجتهم الى بيان ما لو تجر عادتهم ببيعه بل قداموا بقتله ومما يبين هذا انه صلى الله عليه وسلم ذكر الاربعة التي تبذل فيها الاموال عادة كحر من النفوس عليها وهي ما تاخذ الزانية والكاهن والحجام وياتع الكلب فكيف يحل هذا على كلب لو تجر العادة ببيعه وتخرج منه الكلاب التي اناجرت العادة ببيعه هذا من الممتنع البين امتناعه واذا تبين هذا ظهر فساد ما شبه به من يشتر خبيث اجرة الحجام بل دعوى النسخ فيها ابعد واما اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الحجام اجرة فلا يعارض قوله كسب الحجام خبيث فانه لو قيل ان اعطاء ولا خبيث بل اعطاء اما واجب اما مستحب اما جائز ولكن هو خبيث بالنسبة الى الاخذ وخبثه بالنسبة الى اكله فهو خبيث الكسب ويلزم من ذلك تحريمه فقد سمي النبي صلى الله عليه وسلم التوم والبصل خبيثين معا باحاطة اكلهما ولا يلزم من اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم الحجام اجرة حل اكله فضلا عن كون اكله طيبا فانه قال اني لا اعطى الرجل العطية يخرج بها يتا بطرها نارا والنبي صلى الله عليه وسلم قد كان يعطى المؤلفة قلوبهم من مال الزكاة والفى مع غنهم وعلما حاجتهم اليه ليبدوا من الاسلام والطاعة ما يجب عليهم بذله بدون العطاء ولا يحل لهم توقف بذله على الاخذ بل يجب عليهم المبادرة الى بذله بلا عوض وهذا اصل معروف من اصول الشرع ان العقد البذل قد يكون جائزا او مستحبا او واجبا من احد الطرفين مكروها

او محرماً من الطرف الآخر فيجب على الباذل ان يبذل ويحرم على الاخذ ان يأخذ وبالحجة فحسب اجر الكجأم من جنس خبث
اكل الثوم والبصل لكن هذا خبيث الرائحة وهذا خبيث لكسبه **فان قيل** فما اطيب لما سبب احلها قيل هذا فيه
ثلاثة اقوال للفقهاء أحدها انه كسب التجارة والثاني انه عمل اليد في غير الصنائع الدنية كالحجامة ونحوها والثالث انه
الزراعة وكل قول من هذه وجوه من الترجيح اثر ونظراً والراجح ان احلها الكسب الذي جعل منه رزق رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو كسب الغنمين وما ابيح لهم على لسان الشارع وهذا الكسب قد جاء في القران مدحه اكثر من غيره واشتق على
اهله ما لو يث على غيرهم ولهذا اختاره الله لخير خلقه وخاتر انبيائه ورسوله حيث يقول بعثت بالسيف بين يدي الساعة
حتى يعبد الله وحده لا شريك له جعل رزقي تحت ظل رمحي وجعل الذلّة والصغار على من خالف امرى وهو الرزق المأخوذ
بعزة وشرف وقهر لا علماء الله وجعل احب شئ الى الله فلا يقاومه كسب غيره والله اعلم **فصل** في حكمه صلى الله عليه
وسلم في بيع عسب الفحل ضرباه في صحيح البخارى عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم فني عن عسب الفحل في صحيح مسلم
عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم فني عن بيع ضرب الفحل وهذا الثاني تفسير الاول سمي اجرة ضرابه بيعاً ما لكون المقصود
هو الماء الذي له فالتمن مبدول في مقابلة عين مائه وهو حقيقة البيع وامانه سمي اجارته لذلك بيعاً اذ هي عقد معاو
وهي بيع المتأخر العادة انهم يبيئون الفحل للضراب هذا هو الذي فني عنه والعقد لو اورد عليه باطل سواء كانت بيعاً او اجارة وهذا
قول جمهور العلماء منهم واحد والشافعي وابو حنيفة واصحابه رحمهم الله وقال ابو الوفاء بن عقيل ويحتمل عندي الجواز لانه عقد
على منافع الفحل تزود على الاثني وهي منفعة مقصودة وماء الفحل يدخل تبعاً والغالب حصوله عقيب تزود فيكون كالعقد
على الظن ليحصل اللبن في بطن الصبي كالأستاجر ضار وفيها يبر ماء فان الماء يدخل تبعاً وقد يعتز في الاتباع ما لا يعتز في
المتبوعات واما مالك فحكى عنه جوازها والذي ذكره اصحابه التفصيل فقال صاحب الجواهر في باب فساد العقد من جهة
نهي الشارع ومنها بيع عسب الفحل وتحمل النوى فيه على استيجار الفحل على لقاح الاثني وهو فاسد لانه غير مقدر على تسليمه
فاما ان يستاجر على ان يحمله عليها فعات معلومة فذلك جائز اذ هو امر معلوم في نفسه ومقدر على تسليمه والصحيح تحريم
مطلقاً وفساد العقد به على كل حال يحرم على الاخذ اخذ اجرة ضرابه ولا يحرم على المعطي لان يبذل ماله في تحصيل مباح يحتاج
اليه ولا يمنع من هذا كافي كسب الحجماو اجرة الكساح والنبي صلى الله عليه وسلم فني عما يعتادونه من استيجار الفحل للضراب
ويسمي في ذلك بيع عسبه فلا يجوز حمل كلامه على غير الواقع والمعتمد واخلاقه الواقع من البيان معرانه الذي قصد بالثني
ومن المعلوم انه ليس للمستاجر عرض صحيح في تزود الفحل على الاثني الذي له دفعات معلومة وانما عرضه نتيجة ذلك وثمرته
ولا جله بذل ماله وقد علل التحريم بعدة علل **أحدها** انه لا يقدر على تسليم المعقود عليه فاشبهه اجارة الابن فان ذلك
متعلق باختيار الفحل وشهوته **الثانية** ان المقصود هو الماء وهو مما لا يجوز افراة بالعقد فانه مجهول التقدر العين هذا
بخلاف اجارة الظن فانها احتملت بمصلحة الأدمى فلا يقاس عليها غيرها وقد يقال والله اعلم ان النوى عن ذلك من محاسن
الشريعة وكما لها فان مقابلة ماء الفحل بالاثمان وجعله محلاً للعقود المعاوضات مما هو مستقيم ومستمر عند العقلاء و
فاعل ذلك عند ساقط من اعينهم في أنفسهم وقد جعل الله سبحانه فطر عبادة لا سيما المسلمين ميزاناً للحسن والقيوم فأرآه

المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح ويزيد هذا بيانا ان ماء الفحل لا قيمة له ولا هو مما يعاوض عليه ولهذا لوزن الفحل الرجل على ركة غيره فاولدها فالولد لصاحب الركة اتفاقا لانه لو انفصل عن الفحل الا مجرد الماء وهو لا قيمة له فحرمت هذه الشريعة الكاملة المعاوضة على ضرابه ليناوله الناس بينهم مجازا لما فيه من تكثير النسل المحتاج اليه من غير اضراب صاحب الفحل ولا نقصان من ماله فمن محاسن الشريعة ايجاب بذل هذا مجازا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ان من حرقها اطرق فحلقها واعارة دلوها فهذه حقوق يضرب الناس منعها الا بالمعاوضة فواجبت الشريعة بذلها مجازا **فان قيل** فاذا اهدى صاحب الانثى الى صاحب الفحل هدية او ساق اليه كرامة فهل له اخذها قيل ان كان ذلك على وجه المعاوضة والاشتراط في الباطن لم يحل له اخذها وان لم يكن كذلك فلا بأس به قال اصحاب احمد والشافعي وان اعطى صاحب الفحل هدية او كرامة من غير اجارة جاز واحتج اصحابنا بحديث روى عن انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا كان اكراما فلا بأس ذكره صاحب المغني ولا اعرف حال هذا الحديث ولا من خرج به وقد نقل احمد في رواية ابن القاسم على خلافه فقيل له ان لا يكون مثل الحجام يعطى وان كان منهيما عنه فقال لو بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى في مثل هذا شيئا كما بلغنا في الحجام واختلف اصحابنا في حمل كلام احمد على ظاهرة او تاويله فحمله القاضي على ظاهرة وقال هذا مقتضى النظر لكن ترك مقتضاه في الحجام فبقى فيما عداه على مقتضى القياس قال ابو محمد في المغني كلام احمد محل على الورع لاعلى التحريم ويجوز ارفق بالناس ووفق للقياس **ذكر** حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنع من بيع الماء الذي يشترك فيه الناس ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء وفيه عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ضراب الفحل وعن بيع الماء والارض فحوت فعدت ذلك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن ابى هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء لتمنوا به الكلاء وفي لفظ اخر لا تمنعوا فضل الماء ليعلم به الكلاء وقال البخاري في بعض طرقه لا تمنعوا فضل الماء لتمنوا به فضل الكلاء وفي المسند من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من منع من فضل مائه او فضل كلاله منعه الله فضل يوم القيمة وفي سنن ابن ماجة من حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث لا تمنع المأمو الكلاء والنار في سننه ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث اشرك في ثلث الماء والنار والكلاء وثمنه حرام وفي صحيح البخاري من حديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث لا ينظر الله عز وجل اليه يوم القيمة ولا يزكاهم وله عذاب اليم رجل كان له فضل ما يبأ الطير فمنعه ابن السبيل من رجل باع امامه لا يبايعه الا للدنيا فان اعطاه منها رضى وان لم يعطه منها سخط ورجل قام سلعة بعد العصر فقال الله الذي لا يخير له لقد اعطيت بها كذا وكذا فصدقه رجل ثورا هذه الآية ان الذين يمشرون وهم يعبدون الله واما انهم متناقلي لآيات الآية وفي سنن ابى داود عن بهينة قالت استاذن ابى النبي صلى الله عليه وسلم فجعل يدنونه ويلزمه ثورا قال يا نبى الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا نبى الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال الملح قال يا نبى الله ما الشئ الذي لا يحل منعه قال ان تفعل الخير خير لك الماء خلقه الله في الاصل مشركا بين العباد والبها ثم جعله سقيا لهم فلا يكون

المسلمون

احدا خص به من احد لو اقام عليه نبي عليه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابن السبيل حق بالماء من الباني عليه ذكوة
 ابو عبيد عنه وقال ابو هريرة ابن السبيل اول شارب فاما من حاز في قريته او اناؤه فذاك غير المذكور في الحديث وهو بمنزلة
 سائر المباحات اذا حازها الى ملكه ثوارا يبيعها كالحطب الكلاء والمخزوق وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يأخذ احدكم حبل
 فياخذ حرمة من حطب فيبيع فيكف الله بها وجهه خيله من ان يسأل الناس اعطى او منعه وراة البخاري في الصحيحين
 عن علي كرم الله وجهه قال صبت شرفا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغنم يوم بدر اعطاني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وشرفا اخر فاخذتها وما عند باب رجل من الانصار فانا اريد ان احمل عليهما اذ خرا لابيعة وذكر الحديث فهذا في الكلاء
 والحطب المباح بعد اخذه وحراره وكذلك السمك وسائر المباحات وليس هذا محل النهي بالضرورة ولا محل النهي ايضا يبيع
 مياه الانهار الكبار المشتركة بين الناس فان هذا لا يمكن منعها والحجر عليها وانما محل النهي صور احدها المياه المنتفعة
 من الامطار اذا اجتمعت في ارض مباحة في مشتركة بين الناس ليس احدا حق بها من احدا لا بالتقدير بل يقرب ارضه
 كما سياتي ان شاء الله تعالى فهذا النوع لا يحل بيعه ولا منعه وما نعه عاص مستوجب لعيد الله ومنعه فضلا ما منعه
 ما لو يحل يذاه **فان قيل** فلواتخذ في ارضه المملوكة له حفرة يجمع فيها الماء او حفرة ييرا فهل يملكه بذلك ويحل له بيعه
 قيل لا يبيع انه احق به من غيره ومتى كان الماء التابع في ملكه او الكلاء والمعدن وفق كفايته لشربه وشرب ماشيته
 ودوايه لو يجب عليه بذله نص عليه احمد هذا لا يدخل تحت وعيد النبي صلى الله عليه وسلم فانه انما وعده من منع فضل
 الماء ولا فضل في هذا **فصل** ما فضل منه عن حاجته وحاجة بهائمه وترده واحكامه اليه ادى مثله او بهائمه بذاه
 بغير عوض وكل احدا ان يتقدم على الماء ويشرب يسقى ماشيته وليس لصاحب الماء منعه من ذلك ولا يلزم الشارب
 وساقى البهاة وعوضا هل يلزمه ان يبذل له الدلو والبكرة والحبل جحانا اوله ان ياخذ اجرته على قولين وهما وجهان لاصحاب
 احمد في وجوب اعارة المتاع عند الحاجة اليه اظهرهما دليلا وجوبه وهو من الماعون قال احمد انما هذا في الصحارى والبرية
 دون البنيان يعني ان البنيان اذا كان فيه الماء فليس لاحد الدخول اليه الا باذن صاحبه هل يلزمه بذل فضل مائه لزراعة غيره
 فيه وجهان هما روايتان عن احمد **احدهما** لا يلزمه وهو مذهب المشافعي لان الزرع لاحرمة له في نفسه لهذا لا يجب على
 صاحبه سقيه بخلاف الماشية **والثاني** يلزمه بذله اجمعه لهذا القول بالاحاديث المتقدمة وعمومها وبما روي عن
 عبد الله بن عمر ان قبيم ارضه بالرهط كتب اليه يخبره انه سقى ارضه فضل له من الماء فضل يطلب بثلاثين الف اقلت ليه
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما واقول ذلك ثم اسقى الادنى فالادنى فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيح فضل
 الماء قالوا وفي منعه من سقى الزرع اهلاكه وفساده محرم كالماشية وقولك لاحرمة له فلصاحبه حرمة فلا يجوز التسبب الي
 اهلاك ماله من سلو لكونه لاحرمة للزرع قال ابو محمد المقدسي ومحمول ان يمتنع في احرمته عنه فان اضاعة المال منى عنها
 واتلاف محرم وذلك دليل على حرمة **فان قيل** فاذا كانت في ارضه او دارة يراوعين مستنبطة فهل يكون ملكا لمتبع الملك
 الارض والدار قيل اما نفس البئر وارض العين فمملوكة لملك الارض لهما الماء ففيه قولان هما روايتان عن احمد ووجهان لاصحاب
 الشافعي احدهما ان غير مملوك لا يجرى من تحت الارض الى ملكه فاشبه البخاري في النهي الى ملكه والثاني انه مملوك له قال في حل

له ارض واخرها فاشترك صاحب الارض صاحب الماء في الزرع ويكون بينهما فقال لا بأس هذا القول ختیاراً بكونه في حق
الماء المعادن التجارية في الاماكن كالقار والنفط والموميا والمحل وكذا الكلاء النابت في ارضه كل ذلك يخرج على الروايتين في
الماء وظاهر المذهب ان هذا الماء لا يملك وكذلك هذه الاشياء قال احمد لا يجزى بيع الماء البتة وقال الاثر سمعت ابا عبد الله
يسأل عن قوم بينهم فريش من ارضهم لهذا يوم ولهذا يومان ينفقون عليه بأخص فباع يومى ولا احتاج اليه اكرهه بدراهم
قال ما درى اما النبي صلى الله عليه وسلم انتهى عن بيع الماء قيل انه ليس ببيعة اما يكرهه قال نعم احتالوا بهذا الحسنوة فاشى هذا
الابيع انتهى احاديث اشترك الناس في الماء دليل ظاهر على المنع من بيعه وهذه المسألة التي سئل عنها احمد رحمه الله هي
التي ابتلى الناس بها في ارض الشام وبساتينه وغدها فان الارض والبستان يكون له حق من الشرب من فريش يفضل عنه او بينيه
دورا وحوانيت ويوجرها فقد توقف احمد فاجاب بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع الماء فلما قيل له ان هذه اجارة قال
هذه التسمية حيلة وهي تحسين اللفظ وحقيقة العقد البيع وقواعد الشريعة يقتضى المنع من بيع هذا الماء فانه انما كان
له حق التقدير في سقى ارضه من هذا الماء المشترك بينه وبين غيره فاذا استغنى عنه لم يجز له المعاوضة عنه وكان المحتاج اليه
اولى به بعدة وهذا كمن اقام على معدن فاخذ منه حاجته لم يجز له ان يبيعه باقيه بعد نزع عنه وكذلك من سبق الى
الجلوس في رحبة او طريق واسعة فهو احق بها مادام جالساً فاذا استغنى عنها واجرم مقعداً لم يجز كذلك الارض المباحة اذا
كان فيها كلاء او عشب فسبق بدوابه اليه فهو احق برعيه مادامت دوابه فيه فاذا اطلب الخروج منها وبيعه ما فضل عنه لو يكن
له ذلك وهكذا هذا الماء سواء فانه اذا فارق ارضه لويبق له فيه حق وصار بمنزلة الكلاء الذي لا اختصاص له به ولا هو في ارضه
فان قيل الفرق بينهما ان هذا الماء في نفس ارضه فهو منفعة من منافعها يملكه بملكها كسائر منافعها بخلاف ما ذكرتم من
الصور فان تلك الاعيان ليست من ملكه انما له حق الانتفاع والتقدير اذا سبق خاصة **قيل** هذه النكته التي لاجلها
جوز من جوز بيعه وجعل ذلك مقام من حقوق ارضه فملك المعاوضة عليه حله كما يملك المعاوضة عليه مع الارض فيقال
حق ارضه في الانتفاع لاني ملك العين التي اودعها الله فيها بوصفها لا اشتراك وجعل حقه في تقدير الانتفاع على غيره في التجر والمعاوضة
فهذا القول هو الذي يقتضيه قواعد الشرع وحكمته واشتماله على مصالح العالم وعلى هذا فاذا دخل خيرة بغير اذنه فاخذ منه
شيئاً ملكه لانه مباح في الاصل فان شبهه ما وعشش في ارضه طائر او حصل فيه ظبي ونصب ماؤها عن سمك فدخل اليه
فاخذه **فان قيل** فهل له منعه من دخول ملكه على يجوز له دخوله في ملك غيره اذنه قيل قد قال بعض اصحابنا لا يجوز له
دخول ملكه لاخذ ذلك بغير اذنه وهذا لا اصل له في كلام الشارع ولا في كلام الامام احمد بل قد نذر احمد على جواز الرعي في ارض
غير مباحة مع ان الارض ليست مملوكة له لا مستأجرة ودخلها للرعي ممنوع منه فالصواب انه يجوز له دخولها لاخذ
ماله اخذه قد يتعذر عليه غالباً استئذان مالكها ويكون قد احتاج الى الشريك سقى بها ثمة ورعى الكلاء ومالك الارض قائماً
فلو منعناه من دخولها الاذنه كان ذلك اضراً بيننا وبينه وايضا فانه لا فائدة لهذا الاذن لانه ليس لصاحب الارض منعه من
الدخول بل يجب عليه تمكينه فغاية ما يقدر ان له لو اذن له وهذا حرام عليه شرعاً لا يحل له منعه من الدخول فلا فائدة في
توقف دخوله على الاذن ايضا فانه اذا لم يتمكن من اخذ حقه الذي جعله له الشارع الا بالادخول فهو ما ذون فيه شرعاً بل لو كان

دخوله بغير اذنه لغيرة على حريمه وعلى اهله فلا يجوز له الدخول بغير اذن فاما اذا كان في الصحراء او دار فيها بيرة ولا انيس بها فله
الدخول باذن وغيرها وقد قال الله تعالى ليس عليك جناح ان تدخلوا بيوتنا غير مسكونة فيها متاع لكم وهذا الدخول الذي فرغ عنه
الجناح هو الدخول بلا اذن فانه قد منعه من الدخول لغيرة بيوتهم حتى تستأذنوا وتسلموا على اهلها والاستيناس هو الاستيناس
وهي في قراءة بعض السلف كذلك ثور فرغ عنهم الجناح في دخول البيوت غير المسكونة لاخذ متاعهم فذلك على جواز الدخول الى بيت
غيره وارضه غير المسكونة لاخذ حقه من الماد والكلاء فهذا ظاهر القرآن هو مقتضى نص احمد بان الله التوفيق فان قيل فما
تقولون في بيع البير والعين نفسها هل يجوز قال الامام احمد انما هي عن بيع فضل ماء البير والعيون في قراءة وجوز بيع البير نفسها والعيون
ومشترتها حتى بآنها وهذا الذي قاله الامام احمد هو الذي ل عليه السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من يشتري بيرة
رمة يوسع بها على المسلمين له الجنة او كما قال فاشتراها عثمان بن عفان من يهودى بامر النبي صلى الله عليه وسلم وسبيلها
للمسلمين كان اليهودى يبيع ماءها وفي الحديث ان عثمان رضى الله عنه اشترى منه نصفها باثنى عشر الفاقوال يهودى اختر
امان تاخذها يوما واخذها يوما او امان تنصف بك عليها ولو اوانصب عليها ولو افاختار يوما ويوما فكان الناس يستقون منها
في يوم عثمان لليومين فقال لليهودى فسلت على بيرة فاشترى باقيا فاشترى ثمانية الاف فكان في هذا حجة على صحة بيع
البير وجواز شراؤها وتسبيلها وصحة بيع ما يسقى منه لوجاز قسمة الماء بالمهاياة وعلى كون المالك حتى بآنها وجواز قسمة ما فيه
حق وليس يملك فان كان الماء عندك ولا يملك لكل واحد ان يستقى منه حاجته فكيف يمكن لليهودى بخره حتى
اشترى عثمان البير وسبيلها فان قلتم اشترى نفس البير وكانت مملوكة ودخل الماء تبعا لشكل عليكم من جهة اخر وهو انك قد ترونه يجوز
للرجل دخول ارض غيره لاخذ الكلاء والماء وقضية بيرة اليهودى تدل على حلال امرين ولا بد ما ملك الماء بملك قرارة وما على ان لا يجوز
دخول الارض لاخذ ما فيها من المباح الا باذن مالكها قيل هل لسؤال قوي قد يتسك به من ذهب الى احد من هذين المذهبين
ومن منع الامرين يجيب بان هذا كان في اول الاسلام وحين قدم النبي صلى الله عليه وسلم وقبل تقرب الاحكام وكان اليهود اذ ذاك لهم
شوكة بالمنة ولو يكن احكام الاسلام جارية عليهم النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم ما حكمهم اقرم على ما يابيد يهودي تعرض له ثور استقرت
الاحكام ونزلت شوكة اليهود لعنهم الله فحرت عليهم احكام الشريعة وسياق قصة هذه البيرة ظاهر في انها كانت حين مقدم النبي صلى الله عليه
وسلم المدينة في اول الامر **فصل** او الما لياة اجارية فان كان نابعاً من غير ملك كالانهار الكبار غير ذلك لو يملك بحال ولو دخل الى ارض
رجل لو يملكه بذلك هو كالطير يدخل على ارضه فلا يملك بذلك وكل واحد احدا خذاه وصيلا فان جعله في ارضه مصنعا او بركة يحق
فيها ان يخرج منها فهو كنفع البير سواء وفيه من التزاع ما فيه وان كان لا يخرج منها فهو احق به للشر والسقي وما فضل عنه فحكمه حكم
ما تقدم **وقال** الشيخ في المعنى وان كان ما يسير في البركة لا يخرج منها فالاولى انه يملكه بذلك على ما سنذكر في مياة الامطار ثم
قال فاما المصانع المتخذة لمياه الامطار فحتمه فيها ونحوها من البرك وغيرها فالاولى ان يملك ماؤها ويصحبه اذ كان معلوماً
لان مباح حصوله في شئ معدله فلا يجوز اخذ شئ منه الا باذن مالكة في هذا نظر مذهبنا ودليلنا المذهب فان احمد قال انما هي
عن بيع فضل ماء البير والعيون في قرارة ومعلوم ان ماء البير لا يفرقها فهو كالبركة التي اتخذت مقراً للبير سواء ولا فرق بينهما وقد تقدم
من نصوص احمد ما يدل على المنع من بيع هذا وما الدليل فالتقدم من النصوص التي سبقناها وقوله في الحديث ان البير في عياد

الثمة والرجل على فضل ماء يمتعه ابن السبيل لم يفرق بين ان يكون ذلك الفضل في ارضه المختصة به او في الارض لمباحة و قول النمر
شكاه في ثلث لم يشترط في هذه الشركة كون مقرة مشتركا و قوله وقد سئل ما الشيء الذي لا يحل منه فقال الماء ولو يشترط كون مقرة
مباحا فهذا مقتضى الدليل في هذه المسألة اثر وانظر **حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم** في منع الرجل من بيع ما ليس عند
في المسند المسند من حديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يا تينى الرجل يسألني البيع ليس عندي فابيعه منه ثوابه من السوق
فقال لا بيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن في السنن نحوه من حديث ابن عمر و لفظه لا يحل سلف بيع ولا شطرا
في بيع ولا ربح ما لم يبيع ما ليس عندك قال الترمذي حديث حسن صحيح فاتفق لفظ الحكميين على نهيه صلى الله عليه
وسلم عن بيع ما ليس عندا فهذا هو المحفوظ من لفظه صلى الله عليه وسلم وهو يتضمن نوعا من العرف فانه اذا باعه شيئا معيناً
وليس ملكه ثم مضى لبيشره ويسلم له كان متردداً بين الحصول عدمه فكان غراباً مشبه القمار فنهى عنه وقد ظن بعض
الناس انه انما نهى عنه لكونه معداً ما فقال ايهم بيع المعدوم وروى في ذلك حديثاً انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المعدوم
وهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولا له اصل الظاهر انه مروى بالمعنى من هذا الحديث وغلط من ظن ان معناها واحد
وان هذا النهى عنه في حديث حكيم بن حزام لا يلزم ان يكون معداً ما وان كان فهو معدوم خاص فهو كبيع حبل الجبل وهو معدوم
يتضمن غراباً او تردداً في حصول المعدوم ثلثة اقسام معدوم موصوف في الذمة فهذا يجوز بيعه اتفاقاً وان كان ابو حنيفة شرط
في هذا النوع ان يكون وقت العقد في الوجود من حيث الجملة وهذا هو السلسل سياتى ذكره ان شاء الله تعالى الثاني معدوم تبع للوجود
وان كان الكرمية هو نوع متفق عليه نوع مختلف فيه فالمتفق عليه بيع الثمار بعد بدو صلاح ثمرة واحدة من اتفاق الناس
على جواز بيع ذلك المصنف الذي بدو صلاح واحدة منه ان كانت بقية اجزاء الثمار معدومة وقت العقد لكن جاز تبعاً للوجود وقد يكون
المعدوم متصلاً بالوجود وقد يكون اعياناً اخر منفصلة عن الوجود ولو يخلق بعد النوع المختلف فيه كبيع المقاتي والمبايط اذا طابت
فهل فيه قولان احد هان يجوز بيعها بجملة وياخذها المشتري شيئاً بعد شيء كما جرت به العادة ويجرى بيع الثمرة بعد بدو صلاحها
وهذا هو الصحيح من القولين الذي ستم عليه عمل الامة ولا يخفى لهو عنده ولو بات بالمنع منه كتاب السنة ولا اجماع ولا اثر ولا قياس صحيح
هو مذهب مالك واهل المدينة واحدا القولين في مذهب احمد وهو اختلفا شيخ الاسلام ابن تيمية والذين قالوا لا يباع الا لقطه
لقطة لا ينضب قولهم شرها ولا عرفا ويتعد العمل به غالباً وان امكن ففي غاية العسر وودي الى التنازع والاختلاف الشديد فان المشتري
يريد اخذ الصغار الكبار لا يؤثر ذلك وليس ذلك عرف منضبط وقد يكون المقناة كثيرة فلا يستوعب المشتري اللقطة الظاهرة
حتى يحدث فيها لقطة اخرى يختلط المبيع بغيره ويتعدز تميزه ويتعدز ويتعسر على صاحب المقناة ان يحضر لها وقت من يشتر
ما تجرد فيها ويفرده بعقد ما كان هكذا فان الشرعية لا تاتي به فهذا غير مقدر ولا مشرع ولو ازم الناس به لفسدت اموالهم وتطلت
مصالحهم ثم ان يتضمن التفرق بين متماثلين من كل الوجوه فان بدو الصلاح في المقاتي بمنزلة بدو الصلاح في الثمار تلاحق اجزائها لتلاحق
اجزاء الثمار وجعل ما يلحق منها تبعاً لما خلق في صورتين واحداً التفرق بين متماثلين لما رأى هؤلاء بما في بيعها لقطة لقطة
من الفساد والتعدز والاطرف دفع ذلك بان يبيع اصلها معها ويقال اذا كان بيعها بجملة مفسدة عند كره وهو بيع معدوم وغرض من
هذا لا يرتفع ببيع العروق التي لا قيمة لها وان كان لها قيمة فيسيرة جملة بالنسبة الى الثمن المبدى وليس للمشتري قصد في العروق ولا يرد

فيها الجملة من المال ما الذي حصل ببيع العروق معها من المصلحة لها حتى شرط وان لو يكن ببيع اصول الثمار شرط في صحة بيع الثمرة للثمن
 كالتي في التوت هي مقصودة فكيف يكون بيع اصول المقات شرط في صحة بيعها وهي غير مقصودة والمقصود ان هذا المعدوم يجوز بيعه تبعا للوجوب
 ولا تاثير للمعدوم وهذا كالمناقص المعقود عليها في الاجارة فانها معدومة وهي موجز العقد لا يمكن ان يحدث دفعة واحدة والشرائح بنائها
 على رعاية مصالح العباد وعدم الحجر عليهم فيما لا يد لهم من لا يتم مصالحهم في معاشهم اياه **فصل الثالث** معدوم ولا يدخر يحصل
 اولا يحصل لاثقة لباثقة بمصوب العمل يكون المشتري منه على خطر هذا الذي منع الشارع بيعه لانه معدوم بل لكونه غير اتمه
 الذي التي تضمنها حديث حكيم بن حزام وابن عمر فان البائع اذا باع ما ليس ملكه ولا له قد توعد على تسليمه ليذهب يحصل ويسله الى المشتري
 كان ذلك شبيها بالتمار المخاطرة من غير حاجة بها الى هذا العقد لا يتوقف مصلحتها عليه كذلك بيع جبل الجبل وهو بيع ما تحمل
 ناقته لا يختص هذا النبي يحمل الحمل بل لوباعه ما تحمل ناقته او بقرته او امته كان من بيوع الجاهلية التي يعتادونها وقد ظن طائفة
 ان بيع السلم مخصوص من النهي عن بيع ما ليس عندك وليس كما ظنوه فان السلم يرد على امر مضمون في الذمة ثابت فيهما مقدور على
 تسليمه عند محله لاخر في ذلك ولا خطر بل هو جعل المال في ذمة المسلم اليه يجب عليه اداؤه عند محله فهو يشبه تاجيل الثمن للمال
 في ذمة المشتري فهذا شغل الذمة المشتري بالثمن المضمون هذا شغل الذمة البائع بالمبيع المضمون فهذا لو ن بيع ما ليس عندك
 لو رأيت شيخنا في هذا الحديث مفصلا مفيدا وهذا سياقه قال للتاس في هذا الحديث اقول قيل المراد بذلك ان يبيع السلعة
 المعينة التي هي مال الغير فيبيعها او يملكها ويسلمها الى المشتري المعنى لا تباع ما ليس عندك من الاعيان ونقل هذا التفسير عن الشافعي
 فانه يجوز السلم احوال قد لا يكون عند المسلم اليه ما باعه فحمل على بيع الاعيان ليكون بيع ما في الذمة خيرا داخل تحته سواء كان حلالا
 او موجلا **وقال** اخرون هذا ضعيف جدا فان حكيم بن حزام ما كان يبيع شيئا معينا هو ملك لغيره ثم ينطلق فيشتره منه
 ولا كان الذين ياقونه يقولون نطلب عبد فلان ولا دار فلان وانما الذي يفعله الناس ان ياتيه الطالب فيقول اريد طعاما كذا وكذا او ثوبا
 كذا وكذا او غير ذلك فيقول نعم اعطيك فيبيعه منه ثم يذهب فيحصل من عند غيره اذا لو يكن عندك هذا هو الذي يفعله من يفعله
 من الناس لهذا قال ياتيني فيطلب مني البيع ليس عندى لو يقل يطلب منى ما هو ملك لغيري فالطالب طلبا لجنس لو يطلب شيئا
 معينا كما جرت به عادة الطالب لما يوكل ويلبس يركب انما يطلب جنس لك ليس له عرض في ملك شخص بعينه دون ما سواه فاعلموا
 مثله واخبر منه ولهذا صار الامام احمد وطائفة الى القول الثاني فقالوا الحديث على عمومه يقتضى النهي عن بيع ما في الذمة اذا ذكر
 عندك وهو يتناول النهي عن السلم اذا لو يكن عندك لكن جاءت الاحاديث بمجاز السلم الموجل فيبقى هذا في السلم احوال والقول الثالث
 وهو اظهر الاقوال ان الحديث لو يرد به النهي عن السلم الموجل لا احوال مطلقا وانما اريد به ان يبيع ما في الذمة مما ليس هو مملوكا له
 ولا يقدر على تسليمه يروج فيه قبل ان يملكه ويضمنه ويقدر على تسليمه فهو في عن السلم احوال اذا لو يكن عندك المستسلم ما باعه
 فيلزم ذمته بشئ حال يروج فيه ليس هو قادر على اعطائه واذا ذهب يشتره فقد يحصل قد لا يحصل فهو من نوع الغر والمخاطرة واذا
 كان السلم اوجب عليه تسليمه في احوال ليس بقادر على ذلك ويروج فيه على ان يملكه ويضمنه بها احوال على الذي ابتاع منه فلا يكون قد حمل
 شيئا بل اكل المال بالباطل على هذا اذا كان المسلم احوال المسلم اليه قادر على الاعطاء فهو جائز وهو كما قال الشافعي رحمه الله اذا جاز للموجل
 فاحال اولى بالمجاز وما يبين ان هذا مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان السائل انما سأل عن بيع شئ مطلق في الذمة كما تقدم لكن اذا لم يجز

بيعه ذلك فبيع المعين الذي لو ملكه اولى بالمنع واذا كان انما سأل عن بيعه شيء في الذمة فاما سأل عن بيعه حالاً فانه قال ببيعه ثم اذا
فابتاعه فقال لا يبيع ما ليس عندك فلو كان السلف احوال لا يجوز مطلقا لقال له ابتدأ لا يبيع هذا سواء كان عندك او ليس عندك فان حيا
هذا القول يقول ببيع ما في الذمة حالاً لا يجوز ولو كان عندك ما يسلمه بل اذا كان عندك فانه لا يبيع الا بعينه لا يبيع شيئاً في الذمة فلما
لم يبايع النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك مطلقاً بل قال لا يبيع ما ليس عندك علم انه صلى الله عليه وسلم فرق بين ما هو عندك ويملكه فيقدر على
تسليمه ما ليس كذلك وان كان كلاهما في الذمة ومن تدبر هذا تبين له ان القول الثالث هو الصواب اذا قيل ان بيع الموهل جائز للضرورة
وهو بيع المفا ليس لان البائع احتاج ان يبيع الى اجل وليس عند ما يبيعه الا ان قام احوال فيمكنه ان يحضر المبيع فيراه فلا حاجة الى بيع
موصوف في الذمة او بيع عيناً غائبة موصوفة لا يبيع شيئاً مطلقاً قيل لا تسلمون السلو على خلاف الاصل بل لتجصيل المبيع كما جازي الثمن كلاهما
من مصاحم العالو والناس له وفي مبيع الغائب ثلثة احوال منهم من يجوز مطلقاً ولا يجوز مبيعاً موصوفاً كالشافعي في المشهور عنده ومنهم
من يجوز مبيعاً موصوفاً ولا يجوز مطلقاً كما حذر ابى حنيفة والظاهر جواز هذا وهذا ويقال للشافعي مثل ما قال هو لغيره اذا جاز بيع
مطلق الموصوف في الذمة في المعين الموصوف اولى بالجواز فان المطلق فيه من الغرض والحظر والجرح اكثر مما في المعين فاذا جاز بيع موصوف مطلق
في الصفة فجواز بيعها بعينه بالصفة اولى بل وبيع المعين بالصفة فلم يشترى احوالاً اخرى ايضاً كما نقل عن الصحابة وهو مذهب
ابى حنيفة واحمد في احدى الروايتين قد جوز القاضي غيره من اصحاب احمد السلو احوال بلفظ البيع والتحقيق انه لا فرق بين لفظ ولفظ
فالا اعتبار في العقود مجقاتها ومقاصدها لا بمجرد الفاظها ونفس بيع الاعيان احوالاً التي يتاخر قبضها يسمى سلفاً اذا عجل الثمن
كما في المسند عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الله عليه وسلم في احوال بغيره ان يكون قد بدلا صلاحه فاذا بدلا صلاحه قال سلمت اليك في عشر
او ستين من تمر هذا احوالاً كما يجوز ان يقول ابتعت عشر او ستين من هذه الصبرة ولكن الثمن يتاخر قبضه الى احوال صلاحه فاذا عجل له الثمن
قيل له سلف لان السلف هو الذي يقدره والسلف المتقدم قال الله تعالى فجعلناهم سلفاً ومثلاً للآخرين والعرب تسمى اول الرواحل لسلفاً
ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم احقني بسلفنا الخير عثمان بن مظعون قول الصديق رضوا الله عنه لا قالتم حتى تنفرد سالفتي وهي العنق
ولفظ السلف يتناول القرض السلو لان القرض ايضا سلف القرضى قدمت منه هذا الحديث لا يجعل سلف بيع ومنه الحديث الاخران
النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكر او قضى جملاً باعياء الذي يبيع ما ليس عندك لا يقصد الا الرجوع وهو باخر فيستلف بغير
ثريد هب فيشتري بمثل ذلك الثمن فانه يكون قد اتعب بلا فائدة وانما يفعل هذا من يتوكل لغيره فيقول اعطى فانا اشتري كل
هذه السلعة فيكون اميناً اما انه يبيعهها بثمن معين يقبضه ثريد هب فيشتريها بمثل ذلك الثمن من غير فائدة في احوال فهذا لا يفعل
عاقلاً نعم اذا كان هناك تاجر فقد يكون محتاجاً الى الثمن فيستسلف منه ثمنه فيقتصر به مدة الى ان يحصل تلك السلعة فهذا يقع في السلو الموهل
وهو الذي يسمى بيع المفا ليس فانه يكون محتاجاً الى الثمن وهو مفسد ليس عندك في احوال ما يبيعه ولكن له ما ينتظره من مغل وغيره فيبيعه
في الذمة فهذا يفعل من الحاجة ولا يفعل به في احوال ان يقصد ان يبيع بالثمن في احوال ويرى انه يحصله من الرجوع اكثر مما يفوت بالسلف فان
المستسلف يبيع السلعة في احوال يدين ما تساو ويقدره والسلف يرى انه يشتريها الى اجل يرضى مما يكون عند حصولها والا فلو علم انها
عند طرح الاصل باع بمثل راس مال السلو لبيعه فيها فيذهب فقهر ماله بلا فائدة واذا قصد الاجر قرضه ذلك قرضاً ولا يجعل ذلك سلفاً
الا فاطن انه في احوال يرضى منه وقت حلول الاجل السلو الموهل في الغالب لا يكون الامر حاجة المستسلف الى الثمن اما احوال فان كان

عندة فقد يكون محتاجا الى الثمن فبيعه ما عندة معينة اذرة ومنه صورا اخرى اما اذا لم يكن عندة فانه لا يفعله الا اذا قصد التجارة والربح
فبيعه بسعر ويشتره بارخص منه فهذا الذي قد لا يحصل كما قد لا يحصل له تلك السلعة التي سلف فيها الاثمن
اعلى مما سلف فيندم وان حصلت بسعر ارخص من ذلك تقدم السلفا اذا كان يمكنه ان يشتريه هو ذلك الثمن فصا هذا من نوع
الميسر والقار والمخاطرة كبيع العبد الابن والبعيد الشارديا عر يدون ثمنه فان حصل بدم البائع وان لم يحصل بدم المشتري كذلك بيع رجل
الحيلة وبيع الملائمة والمضامين نحو ذلك فلو لم يحصل قد لا يحصل فباعه ما ليس عندة من جنس بائع الغرض الذي قد لا يحصل قد لا يحصل
وهو من جنس القار والميسر والمخاطرة مخاطرتان مخاطرة التجارة وهو ان يشتري السلعة بقصد ان يبيعه بأربح ويتوكل على الله في ذلك و
المخاطرة الثاني الميسر الذي يتضمن اكل المال الباطل فهذا الذي حرمه الله تعالى رسوله مثل بيع الملامسة والمناذبة وحبل الحيلة والملائمة
والمضامين بيع الثاقب بل صلاحها ومن هذا النوع يكون احدهما قدرا لآخر وظلمة يتظلم احدهما من الآخر بخلاف التاجر الذي
اشترى السلعة ثم بعد ذلك نقص سعرها فذا من الله ليس لاحد فيه حيلة ولا يتظلم مثل هذا من البائع وبيع ما ليس عندة من قسم القار
والميسر بقصد ان يربح على هذا الما باعه ما ليس عندة والمشتري لا يعلم انه يبيعه ثم يشتري من غيره واكثر الناس لو علموا ذلك لو يشترو
منه بالما هو ويشترى من حيث اشتري وليست هذه المخاطرة مخاطرة التجارة بل مخاطرة المستعمل بالبيع قبل القدرة على المسامحة
فاذا اشترى التاجر السلعة فصارت عندة ملكا وقضا فحينئذ دخل في خطر التجارة وباع ببيع التجارة كما احله الله بقوله لا تأكلوا
اموالكم بباطل لان كون تجارة عن تراض بينكم والله اعلم **الحكم** رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع الحصة والغرض الملائمة
والمناذبة في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الغرض في الصحيحين ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم في عن الملامسة والمناذبة من المسلم ما الملامسة فان ليس كل منهما ثوب صاحبه بغير ثا من المناذبة ان
يتبدل احد منهما ثوبه الى الآخر لو ينظر احد منهما الى ثوب صاحبه الاخر وفي الصحيحين عن ابي سعيد قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيعين مستين في عن الملامسة والمناذبة في البيع الملامسة لمن الرجل ثوبا اخريه بالليل وبالنهرا لا يقبله الا بذلك المناذبة
ان يبيد الرجل الى الرجل ثوبه يبيد الاخر ثوبه يكون لك بغيرها من غير نظر ولا تراض بالبيع الحصة في من باب اضافة المصدر الى نوعه كبيع
الحياض ببيع النسبية ونحوها وليس من باب اضافة المصدر الى فعول كبيع الميتة والدم والبيوع المنه عن خارج الى الذين القسمين لهذا
فسير الحصة بان يقول هذا الحصة فعلى اي ثوب قصت فقولك بدرهم وفسر بان يبيعه من غيره قد وانتهت اليه حصة الحصة
وفسر بان يقبض على كف من حصة ويقول لي بعد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع او يبيعه ساعة ويقبض على كف من حصة ويقول لي
كل حصة درهم وفسر بان يسلك احد الحصة في يده ويقول لي وقت سقطت الحصة وفسر بان يتبايعا ويقول احد اذا ابتد
الحصة فقد جيب البيع وفسر بان يعارض القطيع من الغنم فاخذ حصة ويقول اي شاة اصابها في لك بذلك وهذه الصور كلها فاسد لما تضمن
من اكل المال الباطل ومن الغرض الخطر الذي هو شبهه بالقار **فصل** واما بيع الغرض من اضافة المصدر الى مفعول كبيع الملائمة والمضامين
والغرض هو البيع نفسه هو عن مفعول اي مخرجه كالمقبض السلبي عن المقبوض السلبي هذا كبيع العبد الابن الذي لا يقدر على تسليمه
الشارح والطرفي الوهي كبيع فري الغائض وما تحمل شجرها او ناقة ما يرضى له بانه يرضى له او يورثه اياه ونحو ذلك مما لا يعلم حصوله ولا يقدر
على تسليمه لا يبرهن حقيقة مقادير ومنه بيع حبل الحيلة كالتب في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم في حنة فونتاج التاجر في احد الاقال

والثاني انه اجل كانوا يتبايعون اليه هكذا في الاسلام وكلاهما غر و الثالث انه يبيع حمل الكرم قبل ان يبلغه قاله الميردقالي كجملته الكرم بساكن المبارك
فتحرر او ما ابن عمر فانه فسر بانه اجل كانوا يتبايعون اليه في هذه المالك الشافعي واما ابو عبيدة ففسر ببيع نتاج التاجر اليه في هذا فسر منه
بيع الملائق والمضامين كما ثبت في حديث سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المضامين الملائق قال ابو عبد
الملائق ما في البطن من الاجنة والمضامين ما في صلاب الفحول كانوا يبيعون اجندين في بطن الناقة وما يبيع به الفحل في عام او عامين
انشد ان المضامين التي في الصلب ماء الفحول في الظهور الحديبة ومن بيع الحجر فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيعه في حبه قال ابن اعرابي
الحجر ما في بطن الناقة والمجر الربا والمجر القمار والمجر المحاقلة والمزانية ومن بيع الملامسة والمنايدة وقد جاء تفسيرها في نفس الحديث ففي
صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه في عن يبيع الملامسة والمنايدة اما الملامسة فانه يلبس كل احد منهما ثوباً صاحبه يغيره بل
والمنايدة ان يلبس كل احد منهما ثوبه الى الآخر ولو ينظر احد منهما الى ثوب صاحبه هذا لفظ مسلم في الصحيحين عن ابي سعيد قال فانا
سئل عن النبي صلى الله عليه وسلم عن يبيع من مستين لم يبيعه عن الملامسة والمنايدة في البيعة الملامسة لس الرجل ثوب الاخر يلبس بالليل
او بالجماء ولا يغلبه الا بذلك المنايدة ان يلبس الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الاخر اليه ثوبه يكون لك بيعهما من غير نظر ولا تراص وفسر الملا
بان يقول بعتك ثوبي هذا على انك متى لمسته فهو عليك بكل ذلك المنايدة بان يقول ابي ثوب نبذة الى فهو على بك ذلك ايضا نوع من الملامسة
والمنايدة وهو ظاهر كلام احمد في ذلك ظاهر وليس العلة تعليق البيعة على شرط بل انضمته من انحط الغر **فصل** وليس من بيع الغر
المغيبات في الارض الكفت الحجر والكفت الفحل والقلقاسن والبصل ونحوها فانها معلومة بالعادة يعرفها اهل الخبرة بها فظاهرها عنوان
باطنها فهو كظاهر الصبرة مع باطنها ولو قدر ان في ذلك غر فهو غر يسير يفتقر في جنب المصلحة العامة التي لا بد للناس منها فان ذلك
غر لا يكون موجبا للمنع فان اجارة الحيوان الدار انحوت مسافة لا يتخلو عن غر لانه يعرض حيوان انهدام الدار كما دخل الحمار
وكذا الشرب من انه السقا فانه غير مقدر مع اختلاف الناس في قدره وكذا تبويع السلم وكذا بيع الصبرة العظيمة التي لا يعلم ملكها وكذا بيع
البيض والروان البطيخ والجوز واللوز والفسق وامثال ذلك مما لا يتخلو من الغر فليس كل غر يسبب التحريم والغر اذا كان يسيرا ولا يمكن
الاحترام منه لو كان ما يقع صحة العقد فان الغر المحاصل في اساسات الجدران داخل بطون الحيوان واخر الثمار التي يد اصلاح بعضها
بعض لا يمكن الاحترام منه الغر الذي يدخل المحام الشرب من السقاء ونحوه غر يسير فهذه النوعان لا يمنعان البيع بخلاف الغر الكثير الذي
يمكن الاحترام منه هو المذكور في انواع التي في عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان مساويا لها لا فرق بينهما وبينه فانه هو المانع من
صحة العقد فاذا عرف هذا فبيع المغيبات في الارض اتفق عنه الامران فان غر لا يسير ولا يمكن الاحترام منه فان الحقوق الكبار لا يمكن
بيع ما فيها من ذلك الا وهو في الارض فلو شرط لبيعه اخراجه ففعة واحدة كان في ذلك من المشقة وفساد الاموال ما لا ياتي به شرع وان
منع بيعه الاشياء فشيئا كل اخريه شيئا باعه ففي ذلك من الحرج والمشقة وتعطيل مصالح ارباب تلك الاموال ومصالح المشتري
ما لا يخفى وذلك مما لا يوجبه الشارع ولا يقوم مصالح الناس بذلك البتة حتى ان الذين يمنعون من بيعها في الارض اذا كان لاحد
خارج كذلك او كان ناظر عليه لم يجد بدا من بيعه في الارض اضطرا الى ذلك بالجملة فليس هذا من الغر الذي في عنه رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولا نظيرها لما في عنه من البيوع **فصل** وليس منه بيع المسك في فارتبه بل هو نظير ما كوله في جوزه كالجوز واللوز
الفسق وجوز الهند فان فارتبه وعاله تصونه من الاقارن تحفظ عليه طوبته رائحته بقاءه فيها الى صيانتها من الغش والتغير

المسك الذي الفاعر عند الناس خير من المنفوس جرت عادة التجار ببيعها وشراؤها فيها ويعرفون قدره وجنسه معرفة لا تكاد تختلف
فليس من الغر في شئ فان الغر هو ما ترد بين المحصول والقوات على القاعدة الاخرى هو ما طويت معرفته وجرهلت معينه اما هذا
ونحوه فلا يسمى غرا الا لغة ولا شرعا ولا عرفا ومن حرم بيع شئ وادعى انه غر طوب بدخوله في سمي الغر لغة وشرعا وجوز بيع المسك
في الفارة احد الوجهين لصحاب الشافعي وهو الراجح دليله والذين منعوه جعلوه مثل بيع النوى في التمر والبيض في الدجاج واللبان في
الضرع والسمن في اوعاء والفرق بين النوعين ظاهر من انوعهم يجعلونه مثل بيع قلب الجوز واللوز والفسق في صوانه لانه من مصلحته
ولا يرب انه اشبه بهذا منه بالاول فلهذا هو ما في عنده الشارع ولا من معناه فلو شمله نفيه لفظا ولا معنوا ما بيع السمن في اوعاء
ففيه تفصيل فانه ان فتحه رأى راسه بحيث يده على جنسه وصفته جازيعة في السقاء لكنه يصير كبيع الصبرة التي شاهدت
وان لوريه ولو يوصف له لم يجز بيعه لانه غر فانه يختلف جنسا ونوعا ووصفا وليس مخلوقا في وعائه كالبيض الجوز واللوز والمسك في
اوعيتها فلا يصح الحاقه بها وما بيع اللب منعه اصحاب احمد والشافعي في حنيفة رحمهم الله الذي يجب فيه التفصيل فان باع المومض
المشاهد في الضرع فهذا لا يجوز مفردا ويجوز تبعا للحيوان لانه اذا بيع مفردا تعذر تسليمه ببيع بعينه لانه لا يعرف مقداره واقوع عليه
المبيع فانه ان كان مشاهدا كاللبان في الغر فكذا اذ اخلبه خلفه مثل مما لو يكن في الضرع فاختلف المبيع بغيره على وجه لا يميز وان
صح الحديث الذي رواه ابن ماجه في سننه من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع شئ على ظر ولا بين ضرع
فهذا ان شاء الله محمول في امان باعه اصواعا معلومة من اللب يأخذ من هذه الشاة او باعه لينها اياما معلومة فهذا بمنزلة
بيع الثاقيل بد صلاحها لا يجوز واما ان باعه لبنا مطلقا موصوفا في الذمة واشترط كونه من هذه الشاة او البقرة **فقال شيخنا** هذا
جائز واحتمل في المسند من ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع شئ في حنط بعينه لان يكون قد بدلا اصلاحه قال فاذا بدلا اصلاحه قال
اسلمت اليك في عشرة اوسق من تمر هذا الحانط جاز كما يجوز ان يقول ابتعت منك عشرة اوسق من هذه الصبرة ولكن الثمن يتاخر
قبضه الى كمال صلاحه هذا لفظه **فصل** واما ان اجرة الشاة او البقرة او الناقة مدة معلومة لاخذ لبنها في تلك المدة
فهذا لا يجوز اجمهوا شارحيننا جازة وحكاية قول البعض هل العلف فيها مصنف مفرد قال اذا استاجر غنما او بقرا او نوقا ايام اللب
باجرة مسامة وعلفها على المالك وباجرة مسامة مع علفها على ان يأخذ اللب جاز في ذلك في ظهر قول العلماء كما في الظرف قال هذا يشبه
البيع يشبه الاجارة ولهذا يذكره بعض الفقهاء في البيع بعضهم في الاجارة لكن اذا كان اللب يحسن يعلف المستاجر وقيامه على الغنم فانه
يشبه استيجار الشجر وان كان المالك هو الذي يعلفها وانما يأخذ المشتري لبنا مقدرا فهذا بيع محض ان كان يأخذ اللب مطلقا
فهو بيع ايضا فان صاحب اللب يوقيه اللب بخلاف الظرف انما هي تسقى الطفل وليس هذا خلافا فيما في عنده صلى الله عليه وسلم من
بيع الغر لان الغر ترد بين الوجود والعدم فهي عن بيعه لانه من جنس القمار الذي هو الميسر والله حرم ذلك لما فيه من اكل المال
بالباطل ذلك من الظلم الذي حرمه الله تعا وهذا انما يكون قمارا اذا كان احد المتعاضدين يحصل المال الاخر قد يحصل له وقد لا يحصل
له فهذا الذي لا يجوز كما في بيع العبد الابق والبعير الشارح وبيع حبل الجمل فان البائع يأخذ مال المشتري قد يحصل البشئ وقد
لا يحصل ولا يعرف قدر الحاصل فاما اذا كان شيئا محروفا بالعادة كمنافع الاعيان بالاجارة مثل منفعة الارض الدارية ومثل ابن
الظفر المعتاد ولبن البهائم المعتاد ومثل التمر والزرع المعتاد فهذا كله من باب احد وهو جائز وان حصل على الوجه المعتاد والاصط

عن المستاجر بقدر ما فات من المنفعة المقصودة وهو مثل وضع نجاسة في المبيع مثلاً إذا تلف بعض المبيع قبل التمكن من القبض فيسائر البيوع
فان قيل مودع عقداً لأجرة إنما هو المنافع لا الأعيان لهذا لا يصح استيجار الطعام لما كثر الماء ليشربه وأما اجارة الظئر فعلى المنفعة
وهي ضم الطفل في حجرها والقائمة تدهل واللبن يدخل ضمناً وتبعاً فهو كمنفعة البير في اجارة الدار فيقتضى أداءه في ضمنا وتبعاً مما لا يفتقر في الاصول
المتبوعات **قيل** وأجواب هذا من وجه **احدها** من كون عقداً لأجرة لا يرد الا على منفعة فان هذا ليس ثابتاً بالكاتب لا بالسة
ولا بالاجماع بل الثابت عن الصحابة خلافة كما صح عن عمر رضي الله عنه انه قيل حديقة اميدين حضير ثلث ستين أخذت لأجرة تفتق
بها دينه وحديقة هي الخمل فهذا اجارة الشجر لاخذ ثمره وهو مذهب امير المؤمنين عمر الخطاب رضي الله عنه لا يعلمه في الصحابة مخالف
واختاره ابو الوفاء بن عقيل من اصحاب احمد واخذوا شيخنا قدس الله روحه فقوله ان مودع عقداً لأجرة لا يكون الا لمنفعة غير مسلو ولا
ثابت بالدليل غاية ما معلوم قياس محل المزاج على اجارة الخبز الاكل الماء للشرب وهذا من اقسام القياس فان أخذت ذهب عينه و
لا يستخلف مثله بخلاف اللبنة فتم البير فانه لما كان يستخلف فيحدث شيئاً فثباته كان بمنزلة المنافع ورضي **الوجه الثاني** هو ان الثمر
تجرى مجرى المنافع والفوائد في الموقف العارضة ونحوها فيجوز ان يقف الشجرة لينتفع اهل الموقف بثمرتها كما يقف الارض لينتفع اهل الوقف
بغلتها ويجوز اجارة الشجرة كما يجوز اجارة الظئر وعارية الدار من حياحة اللبنة هذا كله بتدبير بقاء المال فانه ان من فخر حقايرة الى من يسكنه
فهو بمنزلة من فخر دابته الى من يركبها وبمنزلة من فخر شجرته الى من يشتمر وبمنزلة من فخر أرضه الى من يزرعها وبمنزلة من فخر شاة الى من
يشرب لبنها فهذه الفوائد تدخل في حقوق التبرع سواء كان الاصل محسباً بالوقف او غير محسب يدخل ايضا في حقوق المشركات فانه لا بد
نشأة اوبقرة ورافة الى من يعمل عليها فيجوز من رها ونسأها صح على اصح الروايتين عن احمد فكذلك يدخل في العقود الاجارات يوجب **الوجه**
الثالث هو ان الاءن نوعان نوع لا يستخلف شيئاً فثباته اذا ذهب جعله ونوع يستخلف شيئاً فثباته كما اذهب شيئاً خلفه شئ
مثله فلهذا ترتبه وسط على بين المنافع بين الاعيان التي لا يستخلف فينبغي ان ينظر في شئ من اعيان النوعين فيلحق به معلوم ان شئها بالمنافع
اقوى فالحاقه بما اولى يوجب **الوجه الرابع** هو ان الله سبحانه انصف في كتابه على اجارة الظئر وشئ ما يأخذ اجرا وليس القران اجارة
منصوص عليها في شريعتنا الا اجارة الظئر بقوله تعالى وان ارضعن لكم فاقوهن اجورهن واتمروا بآياتي وعرف **قال** شيخنا وانما ظن
الظان انها خلاف القياس حيث توهم ان الاجارة لا تكون الا على منفعة وليس الامر كذلك بل الاجارة تكون على كل ما يستوفي مع بقاء اصله
سواء كان عيناً او منفعة كما ان هذا العين هي التي توقفت وتعارفا فيما استوفاه الموقوف عليه المستعير لا اعرض لبيوت فيه المستاجر العوض
فما كان لبين الظئر مستوفي مع بقاء الاصل جازت الاجارة عليه كما جازت على المنفعة وهذا محض القياس فان هذه الاعيان يحدها الله
شيئاً بعد شئ واصلاها باق كما يحدث الله المنافع شيئاً بعد شئ واصلاها باق ويرضي **الوجه الخامس** ان الاصل في العقود وجود الفيد
الاما حرمه الله رسول فان المسلمين على شروطهم الا شرطاً احل حراماً او حرم حلالاً فلا يحرم من اشروط العقود الا ما حرمه الله رسولاً و
ليس من المانعين نصن بالتحريم البتة وانما معهم قياس قد علمون بين الاصل والفرع فيه من الفرق ما يمنع الاحاق وان القياس الذي مع
اجازة الشاة قري الى مساوات الفرع لاصله هذا ما لا حيلة فيه بآية التوفيق **الوجه السادس** هو ان الذين منعوا هذه الاجارة
لما رأوا اجارة الظئر ثابتة بالنص والاجماع والمقصود بالعتقاد انما هو اللبنة هو عينه فحلوا اجازتها امر يعلمون هو والمضعة والمستاجر بطالان
فقالوا العقد انما وقع على ضمها والطفل في حجرها والقائمة تدهل فقط واللبن يدخل تبعاً والله يعلم والعقلاء قاطبة بان الامر ليس كذلك وان

الطفل في حجرها ليس مقصود الاصل ولا ورد عليه عقلا الاجارة ولا عرفا ولا حقيقة ولا شرعا ولا ارضعت الطفل وهو في حجر غيرها
 او في حجره لا استحققت الاجارة ولو كان المقصود القيام التدي الحجر لاستوجبه كل امرأة لها تدنى ولو يكن لها لبن فهذا هو القياس للقيام
 بعقد الفقه البارء فكيف يقال ان اجارة الظن خلاف القياس يدعي ان هذا هو القياس الصحيح الوجه المسامحة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم ندب الى منيحة الغيرة والشاة للبنها وحض على ذلك وذكر نوابه عليه ومعلوم ان هذا ليس ببيع ولا هبة فان هبة المعدوم
 الجهول لا تصح وانما هو عارية الشاة للاتفاخ بلبنها كما يعده الدابة لركوبها فهذا اباحة للاتفاخ بذرهما وكلاهما في الشرع واحد مما
 جازان يستوفى بالعارية جازان يستوفى بالاجارة فان مورد واحد انما يختلفان في التبذير بمذ والمعاوضة على الاخر والوجه
الثامن ما رواه حرب الكرماني في مسائله حدثنا سعيد بن منصور ثنا عباد بن عباد عن هشام بن عروة عن ابيه عن اسيد
 ابن حضير توفى وعليه ستة الاف درهم دين قد صاعق من الخطاب رضى الله عنه غوماه لا يقبلهم ارضه سنتين فيهما الشجر والمخل
 دخلت المدينة الغالب عليها النخل والارض البيضاء فيها قليل فهذا اجارة الشجر لاخذ ثمرها ومن ادعى ان ذلك خلاف الاجماع فمن
 عدم حله بل ادعاء الاجماع على جواز ذلك اقرب فان عمر فعرفك بالمدينة النبوية بمشهد المهاجرين الانصار وهي قصة في مظنة
 الاشهاد ولو يقابلها احد بالانكار بل تلقاها الصحابة بالتسليم والقرار وقد كانوا يكرهون ما هودونها وان فعله عمر رضوا الله عنه كما
 انكر عليه عمر بن حصين غير ان شاة متعة الحجر ولو يكر احد هذه الواقعة وسنين ان شاء الله تعالى انها محض القياس ان المأخوذ
 مما لا يدل لهم نها وانهم يتحيلون عليها بحيل الخبز والوجه **التاسع** ان المستوفى بعقد الاجارة على زرع الارض هو عين من
 الاعيان وهو المخل الذي يستغله المستاجر وليس له مقصود في منفعة الارض غير ذلك ان كان له قصد جرم في الاتفاخ بغير الزرع
 فذلك تبرق ان قيل العقود عليه هو منفعة شق الارض بذرهما وفلاحتها والعين تتولد من هذه المنفعة كما لو استاجر
 حفري فخر جرم منها الماء فالمعقود عليه هو نفس العمل لا الماء **قيل** مستاجر الارض ليس له مقصود في غير عين المخل والعمل وسبب
 مقصوده لغيرها ليس فيه منفعة بل هو تعب مشقة وانما مقصوده لا ما يحدثه الله من حب بسقيه وعمله هكذا مستاجر
 الشاة للبنها سواء مقصوده لا ما يحدثه الله من لبنها بل عرفها وحفظها والقيام عليها ولا فرق بينه وبينه الا ما لا نشاط به الاحكام من
 الفرق والملغاة وتنظير كرو الاستيحاء كحفر البير وتنظير فسد بل نظير حفر البير ان يستاجر اكثار الحث ارضه بذرهما ويسقيها ولا
 سبب ان تنظير اجارة الحيوان للبنه باجارة الارض لمغلا هو محض القياس هو كما تقدم احقر من التنظير باجارة الخبز للاكل في
الوجه العاشر ان العقد المخطر الذي في اجارة الارض محصل معلما اعطوا كثيرا من الغر الذي في اجارة الحيوان للبنه فان الات
 والموانع التي تعرض للزرع اكثر من افات اللبن فاذا اختلف ذلك في اجارة الارض فلان يغتفر في اجارة الحيوان للبنه ما في اخرى
فصل في الاقوال في العقد على اللبن في المزرعة ثلثة اعمدها منعه ببيع او اجارة وهو مذموم كما في الشافعي وابي حنيفة جرم الله
 والثاني جواره ببيع او اجارة وهذا هو الثالث جواره اجارة لا يباع وهو اختيار شيخنا رحمه الله في المنع من بيع اللبن في المزرعة
 حديثان **احدهما** حديث عمرو بن فروج وهو ضعيف عن جبيب بن الزبير عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا نحن نيباع
 حنوب على ظر او ممن في لبن او لبن في مزرعة وقد رواه ابو اسحق عن عكرمة عن ابن عباس من قوله وون ذكر السممن في ابي بصير وغيره
والثاني حديث رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار حدثنا حازم بن اسمعيل ثنا محمد بن يحيى الله اليعاني عن محمد بن ابراهيم الباهلي

من زاد المعاد
 في الاصل
 في الاصل

عن محمد بن يزيد العبدى عن شمر بن حوشب عن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال فى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراء ما فى بطون الانعام حتى تضع وسمافى ضرعها الاكيل او وزن وعن شراء العبد هو ابق وعن شراء المغانوح حتى تقسم عن شراء الصفا حتى يقبض عن ضربة الغائص ولكن هذا الاسناد لا تقوم به حجة والنهى عن شراء ما فى بطون الانعام ثابت بالنهى عن الملاحة والمضامين والنهى عن شراء العبد الا بقر وهو ابق معلوم بالنهى عن بيع الغر والنهى عن شراء المغانوح حتى تقسم داخل فى النهى عن بيع ما ليس عندك فهو نوع غر مخاطرة وكذلك الصدقات قبل قبضها واذا اكل النبي صلى الله عليه وسلم فى بيع الطعام قبضه مع انتقاله الى المشتري وثبت ملكه عليه وتعيينه له وانقطع تعلق غيره به فالمغانو والصدقات قبل قبضها اولى بالنهى اما ضربة الغائص فغير ظاهر لاحفاديه واما بيع اللبى فى الضرع فان كان معيناً لم يكن تسليو المبيع بعينه وان كان بيعه بن نفسه موصفاً للذمة فهو نظير بيع عشرة اقفرة مطلقاً من هذه الصبرة وهذا النوع له وجهان اطلاقاً ووجهة تعيين ولا تنافى بينهما وقد دل على جواز نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يسلموا فى حائط بعينه الا ان يكون قد بدلا صلاحه من الا امام احمد فانما اسلموا به فى كيل معلوم من لبى هذه الشاة وقد صارت لبونا جازوا ودخل تحت قوله نهى عن بيع ما فى ضرعها الا بكيل او وزن فهذا ذمت لبيعه بالكيل والوزن معيناً او مطلقاً لانه لو انفصل ولو بشرط سوى الكيل والوزن ولو كان التعيين شرطاً للذمة **فان قيل** نعم انقولون لو باع لبنا ايام معلومة من غير كيل ولا وزن **قيل** انه ان ثبت الحديث لم يجز بيعه الا بكيل او وزن وان لو ثبت وكان لبنا معلوماً لا يختلف بالعادة جاز بيعه اياماً او جرى حكمه بالعادة مجرى كيله ووزنه وان كان مختلفاً فله زيادة ومرة ينقص او ينقطع فهذا غير لا يجوز وهذا بخلاف الاجارة فان اللبى يجرى حكمه بعينه الدابة كما يجرى حكمه على ملكه بالسقى فلا خرف فى ذلك نعم ان نقص اللبى عن العادة او انقطع فهو بمنزلة نقصان المنفعة فى الاجارة او تعطيلها ثبت للمشتري حق الفسخ وينقص عنه من الاجرة بقدر ما نقص عليه من المنفعة هذا قياس المذهب قال ابن عقيل صاحب المغنى اذا اختار الامساك لزمه جميع الاجرة لانه رضى بالمنفعة ناقصة فلزمه جميع العوض كما لو رضى بالمبيع معيناً بالصحى انه يسقط عنه من الاجرة بقدر ما نقص من المنفعة لانه انما بذل العوض الكامل فى منفعة كاملة سليمة فاذا التسلوه لزمه جميع العوض قوله لو رضى به بالذمة معنية فهو كما لو رضى بالمبيع معيناً جوابه من وجهين **احدهما** انه رضى معيناً بان يأخذ ارشاً كان له ذلك على ظاهر المذهب فرضاً بالعيب مع الارش لا يسقط حق **الثانى** وان قلنا انه لا ارش لمسك له الرد ولو يلزم بسقوط الارش فى الاجارة لانه قد استوفى بعض المعقود عليه فلم يمكنه رد المنفعة كما قبضها ولانه قد يكون عليه ضرر فى رد باقى المنفعة وقد لا يمكن من ذلك فقد لا يجد يد من الامساك فالزامه بجميع الاجرة مع العيب المنقص ظاهر ومنعه من استدرارك ظلامته الا بالفسخ ضرر عليه ولا سيما استاجر الزرع والغرس البناء او مستاجر دابة للسفر فيتعيب فى الطريق فالصواب انه لا ارش فى المبيع لمسك له الرد وان فى الاجارة له الارش الذى يوضحه هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم حكى بوضع اجواشروهمى ان يسقط عن مشتري الثمار من الثمرة بقدر ما ذهبت عليه انما شحمة من ثمرته ويسك الباقي بنقطة من الثمر هذا لان الثمار لو تسكلم صلاحها دفعة واحدة ولو تجر العادة باخذها جملة واحدة وانما يخذ شيئاً فشيئاً في بمنزلة المنفعة فى الاجارة سواء والنهى صلى الله عليه وسلم فى المصرة خيرا المشتري بين الرد وبين الامساك مع الارش الفرق ما ذكرنا

بما ان يقول
انهم من قول
عوضه من ذلك
فان قوله فهو
لكنه من قول

والاجارة اشبهه ببيع الثمار قد ظهر اعتبار هذا الشبه في وضع الشارع الجائحة قبل قبض الثمن **فان قيل** فالمنافع لا توضع فيها الجائحة باتفاق العلماء **قيل** ليس هذا من باب وضع الجوائح في المنافع ومن ظن ذلك فقد وهم قال شيخنا ليس هذا من باب وضع الجائحة في المبيع كما في الثمر المشتري بل هو من باب تلف المنفعة المقصودة بالعقد او فواتها وقد اتفق العلماء على ان المنفعة في الاجارة اذا تلفت قبل التمكن من استيفائها فانه لا تجب الاجرة مثل ان يستأجر حيوانا فيموت قبل التمكن من قبضه وهو بمنزلة ان يشتري قفيزا من صبرة فيتلف الصبرة قبل القبض والتميز فانه من ضمان البائع بل انزاع ولهذا لو لم يتمكن المستأجر من اذراع الارض لافاة حصلت لو يكن عليه الاجرة وان نبت الزرع ثم حصلت افة سماوية اتلفته قبل التمكن من حصادة ففيه نزاع فطائفة احقته بالثمر والمنفعة وطائفة فرقت والذين فرقوا بينه وبين الثمر المنفعة قالوا الثمرة هي المعقود عليها وكذلك المنفعة وهنا الزرع ليس معقودا عليه بل المعقود عليه هو المنفعة وقد استوفاهما والذين سوا بينهما قالوا المعقود بالاجارة هو الزرع فاذا حالت الافة السماوية بينه وبين المقصود بالاجارة كان قد تلف المقصود بالعقد قبل التمكن من قبضه وان لو يعاوض على زرع فقد عاوض على المنفعة التي يتمكن بها المستأجر من حصول الزرع فاذا حصلت الافة السماوية المفسدة للزرع قبل التمكن من حصادة لم يسلم المنفعة المعقود عليها بل تلفت قبل التمكن من الانتفاع ولا فرق بين تعطيل منفعة الارض في اول المدة او في اخرها اذ يتمكن من استيفاء شئ من المنفعة ومعلوم ان الافة السماوية اذا كانت بعد الزرع مطلقا بحيث لا يتمكن من الانتفاع بالارض مع تلك الافة فلا فرق بين تقديمها وتأخيرها **فصل** واما بيع الصوف على الظهر فلو صح هذا الحد يشي بالهني عنه لوجب القول به ولو تسمع مخالفته وقد اختلف الرواية فيه عن احمد فمرة منعه ومرة اجازة بشرط جزة في الحال ووجه هذا القول انه معلوم يمكن تسليمه فجانوبيه كالرطوبة وما يقدر من اختلاط المبيع الموجود بالحادث على ملك البائع يزول بجزءه في الحال الحادثة يسير جدا لا يمكن ضبطه هذا ولو قيل بعدم اشتراط جزة في الحال يكون كالرطوبة التي تؤخذ شيئا فشيئا وان كانت تطول في زمن اخذها كان له وجه صحيح وغايته بيع معدوم او يخلق تبعاً للموجود فهو كاجزاء الثمار لو تخلق فانها تتبع الموجود منها فاذا جعل للصوف وقتا معيناً يؤخذ فيه كان بمنزلة اخذ الثمرة وقت كما هو واضح هذان الذين متعوه قاسوه على اعضاء الحيوان قالوا متصل بالحيوان فلو عجز افرادة بالبيع كاعضائه هذا من افسد القياس لان الاعضاء لا يمكن تسليمها مع سلامة الحيوان **فان قيل** فالفرق بينه وبين اللبن في المزرع وقد سوغتم هذا وانه قيل اللبن في المزرع يختلط ملك المشتري فيه بملك البائع مع ان اللبن يسهل الحذر تكلم عليه في خلاف الصوف والله اعلم واحكم

ثم النصف الاخر بعد تمام النصف الاول من زاد المعاد

في هدي عبد العبا وهو مشتمل على المجلدين من اربعة مجلدات

اعلان

شائقین

شمائل نبوی اور عاشقین خصائل مصطفوی

کو بشارت ملے گی کہ کتاب اللہ جو اب زاد المعاد فی ہدی خیر العباد جو عباد اللہ

و حالات عادات و عرواات جناب سید ولد آدم صلی اللہ علیہ وسلم اور

اون کے آل اطہار اور صحابہ کبار پر نقل ہووے بند و شائمین جو وہاں کا کیا بلکہ کائنات کا انقلا

نایاب عاخر نے ہزار محنت و جستجو چند نسخے اس کے عربی بہم پہنچا اور بعد مقابلہ و تصحیح تمام وہاں

تمام اپنے مطبع نظامی واقع کانپور میں طبع کی اور جو قب قائلین سہ ۱۲۴۷ھ و ۱۲۴۸ھ میں فروری میں کیا لہذا

عرض کی کہ کوئی صاحب اسکے قصد چھاپنے یا چھپوانے کا فرمائیں جب قدر نسخے اسکے مطلوب ہوں

مطبع نظامی سے طلب فرمائیں نظر افادہ عام قیمت اس کے ہرے بہرے بہا کی نہایت سہیل

مفر کی ہوتی ہوگا محصول قیمت کتاب کا لاکھ ۱۰۰۰

ہرین فقط

محمد عبدالرحمن صاحب مطبع

نظامی